



جامعة طاهري محمد
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
و علوم التسيير



الملتقى الدولي السادس للكلية:

نموذج التنمية الجديد و جودة الحياة



نموذج التنمية الجديد و جودة الحياة
الملتقى الدولي السادس للكلية:

الجزء الأول

13-14 نوفمبر 2018

جامعة طاهري محمد - القطب الجامعي الجديد
بشار (طريق لخمير) - الجزائر

الجزء الأول



كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
و علوم التسيير

الملتقى الدولي السادس للكلية:
نموذج التنمية الجديد و جودة الحياة

الجزء الأول

الطبعة الأولى
ديسمبر 2019

ر.د.م.ك 978-9931-9472-5-7 ISBN:



9 789931 947257

© دار الطباعة، النشر و التوزيع
IMPRESSION, EDITION ET DISTRIBUTION
SCOMPUP

هيئة التحرير

الإشراف العام: أ.د. طافر زهير
تجميع المداخلات و توظيف الكتاب: د. حمادة أمينة

مراجعة المداخلات:

د. العراقي مصطفى

د. بكار أمال

د. بن سفيان الزهرة

د. بن لخضر محمد العربي

د. روشام بن زيان

د. كروسي صباح

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. معموري سعيد (مدير الجامعة)

الإشراف العام: أ.د. مخلوفي عبد السلام (عميد الكلية)

الإشراف: د. بن جيمة عمر (مدير المخبر)

رئيس الملتقى: أ.د. بلحاج فراحي

رئيس اللجنة العلمية: د. طافر زهير

رئيس لجنة التنظيم: د. الهزام محمد

إشكالية الملتقى:

استند المفهوم التقليدي للتنمية على النظرية المادية للتنمية، والتي تصب اهتمامها على تحقيق متطلبات الحياة الأساسية من خلال مؤشرات الدخل والثروة والوضع الوظيفي. ورغم صمود هذا المفهوم لمدة من الزمن، إلا أن المتغيرات التي عاشها العالم في السنوات الماضية، والتي تزيد وتيرتها بشكل هائل اليوم، جعلت منه مفهوماً غير صالح للفترة الحالية واستدعى ضرورة التفكير في مفهوم ونموذج جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات العالمية. وفي مقدمتها ضرورة إدماج الإنسان في عملية التنمية، وضمان حقه في الحصول على أكثر من المتطلبات الضرورية المادية للحياة.

وهكذا ظهر المفهوم الجديد للتنمية والذي يتجاوز الجوانب المادية ليصل إلى ضرورة تحسين الحياة المعيشية للأفراد ليس مادياً فحسب بل بما فيها الجوانب الاجتماعية والبيئية. أي ضرورة تحقيق التنمية لما يسمى بجودة الحياة، وبذلك تتجاوز التنمية مفهومها الضيق المنحصر في كونها تنمية اقتصادية لتصبح أيضاً تنمية اجتماعية وتنمية ذاتية للأفراد وتنمية للبيئة التي تحيط بهم. وبذلك، تتغير أيضاً طرق الحكم على تقدم المجتمعات لتقترب بتحقيق جودة الحياة للمواطنين، متجاوزة بذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية المعروفة.

في هذا الإطار، أوصى تقرير ستيغليتز-سين-فيتوسي (Stiglitz, Sen & Fitoussi Report, 2009) حول قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، بتطوير دراسات مستقبلية تتجاوز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، ولا سيما عبر: بلورة قياسات جديدة لجودة الحياة؛ أخذ بعد التنمية المستدامة بعين الاعتبار في قياس التقدم؛ تحسين القياسات التقليدية المتداولة. يأتي هذا الملتقى إذن ليسلط الضوء على واحدة من مجالات البحوث والسياسات الأسرع نمواً واهتماماً في العالم حالياً، والمتمثلة في مفهوم "جودة الحياة" كهدف من جهة، وتبسيط الضوء على النماذج الجديدة للتنمية والرامية إلى تحقيق جودة الحياة، التي لا تقتصر على توفير الشروط المادية فحسب، بل تمتد لتشتمل على كل ما من شأنه أن يحقق الرفاه الفعلي و الرضا عن الحياة للأفراد والمجتمعات.

أهداف الملتقى:

- الوقوف على مفاهيم جودة الحياة و رفاه الأفراد و المجتمعات.
- الانتقال من الفهم الضيق للتنمية بمؤشرات المادية التقليدية إلى مفهوم يرتبط بالعيش الكريم للمواطن و جودة الحياة.
- طرح للنقاش حول كيفية بناء نموذج اقتصادي جديد للتنمية يحقق جودة الحياة.
- التعرف على مسؤولية الاطراف ذات الصلة (الأفراد، المنظمات، المجتمع المدني، الحكومات) بموضوع تحقيق جودة الحياة.
- التطلع على سبل الاستفادة من مختلف العلوم للوصول إلى جودة الحياة.
- استخلاص الدروس من البلدان التي نجحت في تحقيق جودة الحياة.

محاور الملتقى:

- المحور الأول: تطور مفهوم التنمية، نماذجها ومؤشرات قياسها.
- المحور الثاني: التأطير النظري لجودة الحياة، مجالاتها و أساليب قياسها.
- المحور الثالث: جودة الحياة من منظور اقتصادي.
- المحور الرابع: جودة الحياة من منظور مجتمعي و تشاركي.
- المحور الخامس: جودة الحياة و البعد البيئي.
- المحور السادس: جودة الحياة من المنظور الديني.
- المحور السابع: جودة الحياة و العلوم الأخرى.

- المحور الثامن: جودة الحياة، بيئة العمل و التغيير التنظيمي.
- المحور التاسع: التعليم و التكوين و جودة الحياة.
- المحور العاشر: الرؤى المستقبلية و التخطيط الاستراتيجي لتحقيق جودة الحياة.
- المحور الحادي عشر: تجارب و نماذج اقتصادية كلية و قطاعية لتحسين جودة الحياة.
- المحور الثاني عشر: السياسات الاقتصادية و جودة الحياة.
- المحور الثالث عشر: البعد الاجتماعي لنموذج التنمية الجديد.
- المحور الرابع عشر: الديمقراطية التشاركية و نموذج التنمية الجديد.
- المحور الخامس عشر: المواطنة و التنمية و جودة الحياة.
- المحور السادس عشر: التنمية البشرية و جودة الحياة.

اللجنة العلمية : (رئيس اللجنة: أ.د. طافر زهير)

- د. بن حيمة عمر (مدير مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية، جامعة بشار).
- أ.د. بودي عبد القادر (جامعة بشار).
- أ.د. بوسهمين أحمد (جامعة بشار).
- أ.د. بوشنافة أحمد (جامعة بشار).
- أ.د. قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر3).
- أ.د. زيري رايح (جامعة الجزائر3).
- أ.د. بن ساسي إلياس (جامعة ورقلة).
- أ.د. بن بوزيان محمد (جامعة تلمسان).
- أ.د. زايري بلقاسم (جامعة وهران).
- أ.د. صوالحي يونس (جامعة ملايا، ماليزيا).
- أ.د. الملوكي الحسين (جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية).
- أ.د. ماضي بلقاسم (جامعة عنابة).
- أ.د. كورتل فريد (جامعة سطيف).
- أ.د. رزيق كمال (جامعة البليدة).
- أ.د. قويدري محمد (جامعة الأغواط).
- أ.د. أقاسم عمر (جامعة أدرار).
- أ.د. بن عبد الفتاح دحمان (جامعة أدرار).
- أ.د. زيدان محمد (جامعة الشلف).
- أ.د. بريش عبد القادر (المدرسة العليا للتجارة).
- أ.د. ساهل سيدي محمد (جامعة تلمسان).
- د. جوادي نور الدين (جامعة الوادي).
- أ.د. شنوف شعيب (جامعة بومرداس).

- أ.د. صوار يوسف (جامعة سعيدة).
- د. بلوافي أحمد مهدي (جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية).
- أ.د. عدالة العجال (جامعة مستغانم).
- أ.د. دراجي سعيد (جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة).
- أ.د. قدور بن نافلة (جامعة الشلف).
- د. شاشي عبد القادر (جامعة صباح الدين زعيم، إسطنبول، تركيا).
- د. أشرف الدوابة (جامعة صباح الدين زعيم، إسطنبول، تركيا).
- د. عمر يوسف عبابنه (جامعة إربد، الأردن).
- أ.د. بوجلال محمد (جامعة المسيلة).
- أ.د. داودي الطيب (جامعة بسكرة).
- أ.د. شليل عبد اللطيف (جامعة تلمسان).
- أ.د. جميل عبد الجليل (جامعة بلعباس).
- أ.د. براينيس عبد القادر (جامعة مستغانم).
- أ.د. كرزايي عبد اللطيف (جامعة تلمسان).
- د. أبوبكر بوسالم (المركز الجامعي ميلة).
- أ.د. زويير عياش (جامعة ام البواقي).
- أ.د. سعيداني محمد (جامعة تلمسان).
- د. سملاي يحضيه (جامعة الملك فيصل، الهفوف، المملكة العربية السعودية).
- أ.د. فرحي محمد (جامعة الأغواط).
- د. عبار محمد (جامعة بشار).
- د. بقدر عائشة (جامعة بشار).
- د. بكار آمال (جامعة بشار).
- د. بن سفيان الزهرة (جامعة بشار).
- أ.د. جميل أحمد (جامعة البويرة).
- د. بن عبد العزيز سفيان (جامعة بشار).
- د. بن حمو نجاة (جامعة بشار).
- د. بن علال بلقاسم (المركز الجامعي البيض).
- د. بن لخضر محمد العربي (جامعة بشار).
- د. بوخزوني وهيبية (جامعة البليدة).
- د. بوخزر نصيرة (جامعة بجاية).
- د. بودي عبد الصمد (جامعة بشار).
- د. بوغيني سميحة (جامعة بشار).
- د. حاجي كريمة (جامعة بشار).

- د. حمول طارق (جامعة بشار).
- د. دولي سعاد (جامعة بشار).
- د. دولي لخضر (جامعة بشار).
- د. دحاني عزيز (جامعة بشار).
- د. روشام بن زيان (جامعة بشار).
- د. زيرمي نعيمة (جامعة بشار).
- د. سعدوني محمد (جامعة بشار).
- د. سلياني إلياس (جامعة بشار).
- د. شريفبي مسعودة (جامعة بشار).
- د. صادق زهراء (جامعة بشار).
- د. قسول سفيان (جامعة بشار).
- د. مازري عبد الحفيظ (جامعة بشار).
- د. مجدوب بحوصي (جامعة بشار).
- د. موري سمية (جامعة بشار).
- د. ناصري نفيسة (جامعة بشار).
- أ.د. أسعد حمدي محمد ماهر (جامعة التنمية البشرية، السلجمانية، العراق).
- أ.د. محمد عمر باطويح (جامعة حضرموت، اليمن).
- أ.د. محمد التليلي حامدي (جامعة صفاقس، تونس).
- د. علاء الدين التجاني حمد الفكي (جامعة الدلنج، السودان).
- د. براهيمي محسن (Université de Lille 1، ليل، فرنسا).
- أ.د. ياسر محمد جاد الله (جامعة حلوان، مصر).
- د. غادة جمعة (University of Ontario، أتاوا، كندا).
- أ.د. دونالد روسال (Brown Mckie Sch.، سانتا آنا، و.م. الأمريكية).
- أ.د. بول ماترن (Montpellier Busines. Sch.، مونتبلية، فرنسا).
- د. جون برغوين (Lancaster University، لندن، المملكة المتحدة).

اللجنة التنظيمية : (رئيس اللجنة: د. الهزام محمد)

- د. العراقي مصطفى.
- د. الوالي فاطمة الزهرة.
- د. برباوي كمال.
- د. بلعابد فايزة.
- أ. بن دخييس عبد الكريم.
- د. بن زاير مبارك.
- د. بن سالم حكيم.
- د. بن شلاط مصطفى.
- د. بن عبد العزيز سمير.
- د. بن علي امينة.
- أ. بن يامين خالد.
- د. بودخيل محمد الأمين.
- د. بودية بشير.
- د. بوساحة محمد.
- د. حمادة أمينة.
- د. سالكي سعاد.
- د. سعيداني رشيد.
- د. سيرات سامية.
- د. شامي عبد الرحمان.
- د. عادل ف زهراء.
- د. علالي مختار.
- د. فراج الطيب.
- أ. قندوز هشام.
- د. كرومي سعيد.
- د. لحر لحبيب.
- د. معمر عبد الكريم.
- د. معمر عبد الوهاب.
- د. مقدم عبد الجليل.
- د. مؤذن بشير.
- د. مولفرعة فاطمة.

Problématique du Colloque :

Le modèle traditionnel du développement économique se base sur la théorie matérialiste, qui elle-même se focalise sur la satisfaction des besoins et sur l'utilité qui en découle. Par ailleurs, il repose dans ses tentatives d'évaluations sur des indicateurs déterminés comme celui du revenu, de la richesse ou encore de la situation professionnelle.

En dépit du fait que ce modèle ait perduré des décennies durant, les évolutions qu'a connu le monde au cours des dernières décennies, et qui s'accroissent de jour en jour, ont rendues ce modèle désuet et inadapté au contexte actuel. S'est imposée donc la nécessité d'orienter la réflexion sur un nouveau modèle de développement, qui prendrait en considération l'ensemble des variables universelles, et en premier lieu, l'exigence d'intégrer l'être humain dans le processus du développement, et faire en sorte que soit garanti son droit d'obtenir bien plus que les simples exigences matérielles de la vie.

C'est ainsi qu'est apparu le nouveau concept du développement, qui dépasse donc cette vision matérialiste, et qui se concentre sur la nécessité d'améliorer la qualité de vie des individus, non seulement en terme de possessions matérielles, mais qui assimilerait aussi des aspects sociaux et environnementaux, et cet impératif que le développement garantisse la réalisation de ce que l'on désigne par "la qualité de vie". Ainsi, le développement s'émancipera du cocon étroit de développement économique au sens strict, pour devenir en plus un développement social, personnel et environnemental, une voie par laquelle aussi les modes de gouvernance où l'épanouissement de la société passe par la qualité de vie des citoyens, et qui s'affranchiront donc (les modes de gouvernance) des indicateurs économiques et sociaux usuels et étriqués.

C'est sur cette même voie que le rapport Stiglitz-Sen-Fitoussi de 2009 (relatif à la mesure de la performance économique et du progrès social), a insisté sur l'impératif de développer des recherches prospectives qui dépasseraient les indicateurs économiques et sociaux obsolètes, et en adoptant notamment de nouvelles mesures de la qualité de vie, en prenant en considération le développement durable quand il s'agit de mesurer le développement et en améliorant les indicateurs de mesures traditionnels.

C'est dans cet esprit qu'intervient le sixième colloque international de la faculté d'économie de l'université Tahri Mohamed : lever le voile sur l'un des domaines de recherche et d'interventions politiques les plus dynamiques actuellement de par le monde, celui de la « Qualité de Vie ». Il aspire aussi à mettre au-devant de la scène ces modèles nouveaux du développement, qui s'orientent tous vers l'objectif d'une vie de meilleure qualité, affranchis des limites aux aspects matériels, et tendus à tout ce qui est susceptible de réaliser conjointement bien-être et satisfaction, tant au niveau individuel qu'au niveau de la société dans sa globalité.

Objectifs du colloque :

- Clarifier les concepts de « Qualité de la vie » et de « Bien-être » des individus et de la société
- Passer de la conception étroite du développement humain et ses indicateurs matériels traditionnels, à une conception reliée à la vie décente du citoyen et la qualité de vie.
- Amorcer le débat sur l'édification d'un nouveau modèle économique du développement, susceptible d'accomplir la qualité de vie.
- Identifier la responsabilité des parties prenantes (Individus, Associations, Société civile et Gouvernements) vis-à-vis de la réalisation de la qualité de vie.
- Déterminer ce en quoi peuvent contribuer les différentes disciplines scientifique quant à l'accomplissement de la qualité de vie.
- Tirer des leçons de pays ayant réussi à assurer un bon niveau de qualité de vie.

Axes du colloque :

- **Premier axe :** Evolution du concept de « développement », ses modèles et ses indicateurs de mesure.
- **Deuxième axe :** Conceptualisation théorique de la qualité de la vie, ses domaines et ses méthodes de quantification.
- **Troisième axe :** La qualité de vie sous une perspective économique.
- **Quatrième axe :** La qualité de vie sous une perspective sociétale et participative.
- **Cinquième axe :** La qualité de vie et la dimension environnementale.
- **Sixième axe :** La qualité de vie sous une perspective religieuse.
- **Septième axe :** La qualité de vie et les autres sciences.
- **Huitième axe :** Qualité de vie, milieu de travail et changement organisationnel.
- **Neuvième axe :** Education, formation et qualité de vie.
- **Dixième axe :** Perspectives d'avenir et planification stratégique pour la réalisation de la qualité de vie.
- **Onzième axe :** Expériences et modèles macroéconomiques et sectoriels pour l'amélioration de la qualité de vie.
- **Douzième axe :** Qualité de vie et politiques économiques.
- **Treizième axe :** La dimension sociale du nouveau modèle de développement.
- **Quatorzième axe :** Démocratie participative et le nouveau modèle de développement.
- **Quinzième axe :** Citoyenneté, Développement et qualité de vie.
- **Seizième axe :** Développement humain et qualité de vie.

Comité Scientifique : (Président du comité : Pr. Tafer Zoheir)

Dr. Bendjima Omar (Université de Béchar.)

Pr. Boudi Abdelkader (Université de Bechar.)

Dr. Boussahmine Ahmed (Université de Bechar.)

Pr. Bouchenafa Ahmed (Université de Bechar.)

Pr. Keddi Abdelmadjid (Université d'Alger 3.)

Pr. Zebiri Rabah (Université d'Alger 3.)

Pr. Bensaci Ilyes (Université de Ouargla.)

Pr. Benbouziane Mohamed (Université de Tlemcen- Algérie.)

Pr. Zairi Belkacem (Université de Bechar.)

Pr. Soualhi Younes (International Islamic University of Malaisie.)

Pr. Almalouki Alhussain (Université de Sidi Mohamed Ben Abdallah, Fès, Royaume du Maroc.)

Pr. Madi Belkacem (Université d'Annaba.)

Pr. Kourtel Farid (Université de Skikda.)

Pr. Rezig Kamal (Université de Blida.)

Pr. Kouidri Mohamed (Université de Laghouat.)

Pr. Akacem Omar (Université d'Adrar.)

Pr. Benabdelfatah Dahmane (Université d'Adrar.)

Pr. Zidane Mohamed (Université de Chlef.)

Pr. Berriche Abdelkader (Ecole Supérieure de Commerce d'Alger.)

Pr. Sahel Sidi Mhamed (Université de Tlemcen.)

Dr. Djouadi Noureddine (Université d'El Oued.)

Pr. Chenouf Chouaib (Université de Boumerdes.)

Pr. Souar Youcef (Université de Saida.)

Pr. Saidani Mohamed (Université de Bechar.)

Dr. Belouafi Ahmed Mehdi (King Abdulaziz University-Royaume d'Arabie Saoudite.)

Pr. Laajal Adala (Université de Mostaganem.)

Pr. Deradji Said (Université Emir Abdelkader de Constantine.)

Dr. Ben nafla Keddour (Université de Chlef.)

Pr. Kerzabi Abdelatif (Université de Tlemcen.)

Dr. Chachi Abdelkader (Sabahattin Zaim University, Istanbul, Turquie.)

Pr. Boudjelal Mohamed (Université de Msila.)

Pr. Daoudi Tayeb (Université de Biskra.)

Dr. Ababena Omar Youssouf (Irbid University, Jordanie.)

Pr. Chelil Abdelatif (Université de Tlemcen.)

Pr. Brainis Abdelkader (Université de Mostaganem.)

Dr. Achraf Aldaouaba (Sabahattin Zaim University, Istanbul, Turquie.)

Pr. Djamil Ahmed (Université de Bouira.)

Pr. Farhi Mohamed (Université de Laghouat.)

Pr. Zoubir Ayach (Université d'Oum El Bouaghi.)

Pr. Djamil Abdeldjalil (Université de Sidi Bel Abbas.)

Dr. Boussalem Abou Bakr (Centre Universitaire de Mila.)

Dr. Abbar Mohamed (Université de Béchar.)

Dr. Bakkadour Aicha (Université de Béchar.)

Dr. Bekkar Amal (Université de Bechar.)

Dr. Benallal Belkacem (Centre Universitaire d'El Bayadh.)

Dr. Ben Lakhdar Mohamed Larbi (Université de Béchar.)

Dr. Boukhzer Nacira (Université de Béjaia.)

Dr. Benhamou Najet (Université de Béchar.)

Dr. Mazri Abdelhafid (Université de Béchar.)

Dr. Benabdelaziz Soufiane (Université de Bechar.)

Dr. Dahmani Aziz (Université de Béchar.)

Dr. Douli Souad (Université de Béchar.)

Dr. Bensefiane Zohra (Université de Béchar.)

Dr. Slimani Ilyes (Université de Béchar.)

Dr. Bouanini Samiha (Université de Béchar.)

Dr. Boukhdouni Wahiba (Université de Blida 2.)

Dr. Douli Lakhdar (Université de Béchar.)

Dr. Cherifi Messouda (Université de Bechar.)

Dr. Bahoussi Medjdoub (Université de Bechar.)

Dr. Mouri Soumia (Université de Béchar.)

Dr. Hadji Karima (Université de Bechar.)

Dr. Naceri Nafissa (Université de Béchar.)

Dr. Kessoul Soufiane (Université de Béchar.)

Dr. Roucham Benziane (Université de Bechar.)

Dr. Zirmi Naima (Université de Béchar.)

Dr. Hamoul Tarek (Université de Bechar.)

Dr. Sadek Zahra (Université de Béchar.)

Dr. Boudi Abdessamad (Université de Béchar.)

Dr. Saadouni Mohamed (Université de Béchar.)

Dr. Semlali Yahdih (King Faycal University, Al-Hufuf, Royaume d'Arabie Saoudite.)

Pr. Assad Hamdi Mohamed Maher (University of Human Devlopement, Sulaymaniah, Irak.)

Dr. Alladine Tidjani Hamad Al Faki (University of Dalanj, Soudan.)

Dr. Brahimi Mohcen (Université de Lille 1, France.)

Pr. John Burgoyne (Lancaster University, Londres, Royaume-Uni.)

Pr. Mohamed Etlili Hamedi (Université de Sfax, Tunisie.)

Dr. Gomaa Ghada (University of Ontario, Ottawa, Canada.)

Dr. Jad Allah Ysser Mohamed (Université de Hellouan University, Egypt.)

Pr. Paul Matrin (Montpellier Business School, France.)

Pr. Donald Russell (Brown Mckie School, Santa Ana, USA.)

Dr. Mohamed Omar Batouih (University of Hadarmouth, Yemen- ACP, Koweit.)

Comité d'organisation : (Président du comité : Dr. Hezzam Mohamed)

Dr. Alarabi Mostafa.
Dr. Adel Fatima Zohra.
Dr. Allali Mokhtar.
Dr. Belabed Faiza.
Dr. Benabdelaziz Samir.
Dr. Benali Amina.
Mr. Bendekhis Abdelkrim.
Dr. Bensalem Abdelhakim.
Mr. Benyamin Khaled.
Dr. Berbaoui Kamal.
Dr. Boudekhil Mohamed Amine.
Dr. Boudia Bachir.
Dr. Bousmaha Mohamed.
Dr. Chami Abderahmane.
Dr. Feradj Tayeb.
Mr. Guendouz Hichem.
Dr. Hamada Amina.
Dr. Kerroumi Said.
Dr. Lahmar Lahbib.
Dr. Louali Fatim zohra.
Dr. Maamar Abdelkrim.
Dr. Maameri Abdelwahab.
Dr. Mokadem Abdeldjalil.
Dr. Mouaden Bachir.
Mme. Moulferaa Fatima.
Dr. Saidani Rachid.
Dr. Salki Souad.
Dr. Sirat Samia.

فهرس المحتويات

الجزء الأول

الصفحة

المحور الأول: تطور مفهوم التنمية، نماذجها ومؤشرات قياسها

التنمية المتوازنة مفتاح وأساس الرفاه الاجتماعي (الفاعلون ومؤشرات القياس)

25

بن صفية سفيان

مقاربة معرفية للتنمية الإنسانية المستدامة من منظور حقوقي

37

سقني فاكية وحرشاو مفتاح

إشكالية المفهوم في التنمية بين النظرية والقياس

50

طاهري الصديق وكيسرى مسعود

تقييم الصحة ورفاهية الأفراد في الجزائر كمؤشرات للتنمية وتحقيق جودة الحياة

58

فرطاي مفيدة

تطور مفهوم التنمية (قراءة نقدية)

73

كدروسي صباح

مؤشرات جودة الحياة في ظل التوجه العالمي الجديد للتنمية والتحديات التي تفرضها على الوطن العربي

84

معدن شريفة وطعام عمر

المحور الثاني: التأطير النظري لجودة الحياة، مجالاتها وأساليب قياسها

جودة الخدمات الصحية كمؤشر على جودة الحياة ودورها في تحقيق رضا المريض (اختبار ومصادقة تجريبية في قطاع الخدمات الصحية)

93

بن أشنهو سيدي محمد وقصاص زكية

واقع جودة الحياة في العالم العربي

107

بنو جعفر عائشة وبياض مصطفى

وقفه على متطلبات تحقيق حياة ذات جودة باعتماد المنهج السبي لأبوقراط

119

طافر زهير وبوسهمين أحمد

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجودة الحياة في الجزائر (دراسة تحليلية)

123

قراش عمر ونصيب أميرة

Quality of life measurements

134

Bakhouche Madiha and Ben Saada Abdelkader

La qualité de la vie (perspectives théoriques et empiriques)

145

Boukhouni Ouahiba

المحور الثالث: جودة الحياة من منظور اقتصادي

جودة الحياة واقتصاد الرفاهية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)

159

بن زاير عبد الوهاب وقندوز هشام

نماذج قياس النمو الاقتصادي وأثرها على التنمية وتراكم رأس المال

169

بوبكر مصطفى وخنيش يوسف

الباراديمات الجديدة للتنمية وجودة الحياة (دراسة نقدية لمقاربة الاقتصادي أمارتيا سن)

186

بوخاري لولو ومخلوفي عبد السلام

أثر التسويق في جودة الحياة (دراسة نظرية)

196

صديقي نوال

تحسين نوعية الحياة للشعوب المقياس الحقيقي للنمو الاقتصادي

208

عرب فاطمة وبلعابد فايزة

تطبيق مبدأ باريتو في إيجاد معوقات جودة الحياة (دراسة حالة الجزائر)

216

مختاري فتيحة وقصابي شعبان

التنافسية قيمة لتحقيق جودة الحياة (رؤية Yew Lee Kuan)

229

نجيمي وفاء وبوعنيني سميحة

Well-Being in Algeria

244

Benzidane Hadj and Benzidane Yacine

La Contribution du Revenu à l'amélioration du Bien-être Subjectif dans le Monde Rural en Algérie (Cas de la wilaya de Mascara)

254

Elagag Mustapha et Berrefes Imene

Ouverture, bien-être et croissance dans Mena

263

ZIAD M'hamed et Belkaid Brahim

المحور الرابع: جودة الحياة من منظور مجتمعي وتشاركي

التوافق الأسري (البنية التنموية القاعدية للإرساء معالم جودة الحياة)

275

البحري فاطمة الزهرة وبولفعة منال

دور العلاقات الاجتماعية الايجابية في تحقيق جودة الحياة

287

معزوزي عتيقة ورضا نعيجة

دور الجمعيات الخيرية في تنمية جودة الخدمة المجتمعية

296

مقدم زينب وقُدوري نزيهة

المحور الخامس: جودة الحياة والبعء البيئي

أثر التغيرات المناخية على جودة الحياة والتنمية البشرية

307

بقواسي صفية وصديقي فاطيمة

دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى جودة الحياة

317

بن دخيس عبد الكريم

التزام الشركات متعددة الجنسيات بالمعايير البيئية وبرامج الرعاية الاجتماعية (بين البحث عن جودة الحياة وتحقيق المصلحة الذاتية)

332

بن عبد العزيز سفيان وبن عبد العزيز سمير

مساهمة التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة (قراءة في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2015-2030، برنامج SDGs)

349

بوعزة خالد

عرض التجربة الإماراتية في تحسين جودة الحياة البيئية والتنمية المستدامة

365

حاجي كريمة

جودة الحياة من منظور المسؤولية البيئية

378

خلفلاوي شمس ضيات

مظاهر جودة الحياة في المجتمع الإماراتي (المباني الخضراء نموذجاً)

389

زيرق سوسن ومخفي أمين

عمليات التحسين الحضري كأداة لتحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة

404

شطبي وائل

جودة الحياة وتنمية الوعي الحضاري والبيئي

414

شبنار سامية ومدرقنارو عمار

حماية البيئة كنهج لتعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة الحياة

426

عبيدي محمد وسعيد بشير

مساهمة أهم المؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة في تعزيز جودة حياة المجتمعات الإنسانية (دراسة نقدية لواقع هذه المؤتمرات بين 1972، 2015)

440

عريوة نصير

الزراعة الذكية نموذج متكامل لتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية (مع الإشارة لنماذج تجارب دولية)

452

عزوني مريم وبودي عبد الصمد

تكريس مظاهر جودة الحياة من منظور بيئي في القانون الجزائري

463

قندلي رمضان ولعرباوي نبيل صالح

دور الدولة في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق جودة الحياة

473

معزوي عيسى وبن تريح بن تريح

جودة الحياة والمسؤولية البيئية الفردية المؤسساتية والحكومية في ظل تطبيق منهج التنمية المستدامة

483

مهري شفيقة ومهري امال

المحور السادس: جودة الحياة من المنظور الديني

جودة الحياة ومؤشراتها من المنظور الإسلامي

499

حوتية عمر وبن عزة إكرام

الإسلام وجودة الحياة (إسقاطات سيكولوجية على حديث شريف)

514

خالدي أحمد

منظومة القيم الإسلامية كآلية في تحقيق الجودة والتنمية في المحيط الاجتماعي الأسري

524

ربيع نبيل

جودة الحياة من منظور قرآني

529

قدور فوزية

جودة الحياة من منظور شرعي واقتصادي

540

لمطوش لطيفة وناصر عبد العزيز

جودة الحياة من منظور الإسلام (دراسة تأصيلية مقاصدية)

549

منصوري محمد

المحور السابع: جودة الحياة والعلوم الأخرى

مجالات الإرغونوميا وجودة الحياة

563

بكار آمال وسيرات سامية

علم النفس الإيجابي وجودة الحياة

574

بن حدو مريم ولقمش محمد

الذكاء الاجتماعي كآلية لتحقيق جودة الحياة الأسرية

583

بن سفيان الزهراء وقادري عائشة

جودة الحياة النفسية (المفهوم، الأبعاد وشروط التحقق)

592

سعودي عبد الكريم ومرزوقي عبد الحكيم عثمان

الجودة الشاملة للخدمات الصحية من خلال إدارة الوقت كخيار استراتيجي لتحقيق جودة الحياة الأسرية

601

سي موسى عبد الله ومقدم محمد

سيكولوجية جودة الحياة وعلاقتها بعلم النفس

616

عيساوي مجاهد وييدة عبد الرزاق

جودة الحياة وفق منظور علم النفس في تحقيق الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع

626

قاسمي إيمان وبن عباد فتحي

تدهور جودة الحياة لدى المرضى المزمنين (في ظل التغيير الاجتماعي)

636

نايت عبد السلام كريمة

خطر الفجوة الرقمية على جودة الحياة في مجتمع المعلومات

643

نعيمي آمنة

تعزيز دور الجامعات في تنمية الإبداع كمنطلق لإرساء اقتصاد المعرفة: الإشارة لواقع التعليم العالي في الجزائر

649

صادق زهراء و بوران سمية

الجزء الثاني

المحور الثامن: جودة الحياة، بيئة العمل والتغيير التنظيمي

دور جودة الحياة الوظيفية في الدافعية للعمل لدى أساتذة جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

الهزام محمد 25

استراتيجيات تمكين العاملين ودورها في تعزيز جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسة (دراسة ميدانية بمؤسستي ميتجي وموبيليس بمستغانم)

بطاهر بختة 38

أثر أخلاقيات العمل على جودة حياة العمل (دراسة حالة المديرية الجهوية موبيليس بشار)

بن حمو نجة 49

تطبيق نموذج الجرد الكلي لمستوى جودة الحياة المهنية في المؤسسات التربوية في الجنوب الجزائري (دراسة ميدانية في بعض المؤسسات التربوية بولاية أدرار)

بن خالد عبد الكريم 61

التطوير التنظيمي وجودة الحياة في العمل لدى الأساتذة الجامعيين (دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة 2)

بن عبد الرحمن الطاهر وشينون سيد اممر 73

جودة الحياة الوظيفية وأثرها على تحقيق الأداء المتميز

بن عيشي عمار وسعيد وردة 83

نوعية الحياة في العمل كما يدركها العمال (دراسة ميدانية بمؤسسة ميديتريان فلوت كلاس لتصنيع الزجاج التابعة لمجمع ربراب البليدة)

بن مومن أسماء وعداد حسن 98

أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على جودة الحياة الوظيفية (لأعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة)

بوخلوه باديس وبن جروه حكيم 108

أثر جودة الحياة الوظيفية على الأداء الوظيفي (دراسة تطبيقية بجامعة تلمسان)

بومدين محمد وسعيداني محمد 122

جودة حياة العمل وعلاقتها بالولاء التنظيمي (دراسة تطبيقية على إدارة ولاية بشار)

سليمان إلياس ومقدم عبد الجليل 137

جودة الحياة الوظيفية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة

شهيدي هدى وبن علي عبد الرزاق 151

تقييم جودة الحياة بمستوى مدى الالتزام بمعايير العمل اللائق في الجزائر

عبدوس عبد العزيز والعراي مصطفى 161

مفهوم جودة الحياة المهنية لدى العامل الجزائري (بين مثالية المفهوم وواقعه)

غليط شافية و زعيبط مريم 174

جودة الحياة الوظيفية وتأثيرها على الأداء الوظيفي

مولفوعة فاطمة الزهراء وعبد الجبار سهيلة 184

جودة الحياة الوظيفية (مؤشرات قياسها وعلاقتها بالرضا الوظيفي وجودة الحياة)

هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى 196

أثر ممارسة مبادئ القيادة الأخلاقية على جودة الحياة الوظيفية للعاملين (دراسة ميدانية بمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية)	يوسف راضية	209
Qualité de Vie au Travail (QTV): un facteur clé de performance (cas des enseignants universitaires algériens)	Arabeche Zina et Khedim Amel	223
The Quality of Work Life and its Role in Promoting Organizational Citizenship Behaviors: (The Case study of the Algerian University)	Douli Souad and Guessar Souad	238
المحور التاسع: التعليم والتكوين وجودة الحياة		
واقع جودة الحياة لدى أساتذة التعليم الابتدائي (دراسة ميدانية بالمؤسسات التربوية للتعليم الابتدائي بولاية تلمسان)	بن شعيب نصر الدين وبلقايد محمد جواد	251
جودة التعليم العالمي في الجزائر ونوعية الحياة الجامعية	تريكي أحمد	261
الجامعة والتنمية في الجزائر لأجل تنمية معرفية	غزالي عادل	267
التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي وعلاقته بجودة الحياة الوظيفية	فنيش حنان وعبد الكبير حنان	278
المحور العاشر: الرؤى المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي لتحقيق جودة الحياة		
التجربة الصينية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة وتحسين جودة الحياة	أوصغير الويزة وتقرارت يزيد	291
أثر تغير الموارد المالية النفطية على الرفاه الاقتصادي في الجزائر	بوسالم أبو بكر وشعشوع أحمد	303
جودة الخدمة في المؤسسات العمومية الجزائرية لتحقيق جودة الحياة	حاكم أسماء وعباط سعاد	314
مشروع المؤسسة وسيلة لدعم جودة الحياة في الفضاء الجامعي (دراسة حالة الجامعة الجزائرية)	عمام ريم	323
إنترنت الأشياء..الرؤى المستقبلية لتحقيق جودة الحياة	عمراني مصطفى وبوغازي سماعيل	332
مؤشرات قياس جودة الحياة والسعادة في العالم العربي (تجربة الإمارات العربية المتحدة)	قلال إيمان وبن زيدان شريفة	341
مساهمة الريادة الاجتماعية كروية مستقبلية لتحقيق جودة الحياة	معموري عبد الله وبن جيمة عمر	352

المحور الحادي عشر: تجارب ونماذج اقتصادية كلية وقطاعية لتحسين جودة الحياة

نحو مقارنة مبتكرة للتنمية: المالية الإسلامية والتمكين الاقتصادي (مؤسسة الزيتونة تمكين نموذجاً)

367

بريري محمد أمين وحساني بوحسون

المقاطعة الاقتصادية ودورها في تحقيق جودة الحياة (عرض تجارب دولية ناجحة)

377

بن سعيد مسعودة أمال وبولعسل سامية

دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحسين جودة الحياة (حالة دول المغرب العربي)

387

بن ميمون إيمان وبلغماري مولاي إبراهيم

التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي (ماليزيا نموذجاً)

398

بناني حورية وبن بوزيان محمد

دور ممارسات البنوك الإسلامية في تحسين جودة الحياة (دراسة حالة بنك البركة، الجزائر)

407

بوقطاية سلمى وتلمساني حنان

دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإشارة لتجارب بعض الدول

417

تحريشي جمانة

جودة الحياة نموذج لبلوغ التنمية المستدامة (دراسة مقارنة على ضوء تجارب بعض الدول الرائدة)

427

حمداني محمد ونهار خالد بن الوليد

جودة الحياة... مفهومها وكيفية تحقيقها (عرض تجربة دولة الإمارات المتحدة)

439

شريف عمر وبن أم السعد نور الإيمان

الكايزن اليابانية كمدخل لتحسين جودة الحياة الوظيفية (كيف أصبحت تويوتا والشركات اليابانية بينات عمل جاذبة؟)

445

شرفي مسعودة

مؤشرات جودة الحياة كأداة لتقييم مسار تطور الدول في إطار التنمية المستدامة (التجربة الإيطالية)

454

صياد نوال ومقيم صبري

دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التوازن المعيشي بين الأفراد (التجربة الفرنسية)

466

طبوش أحمد وكتاب محمد لخضر

التجربة الصينية في مجال مكافحة الفقر

476

عباس وداد وحميدة رابع

الإنتاج الأنظف كآلية لدعم نظم الإدارة البيئية وتحسين جودة الحياة (دراسة التجربة الألمانية)

488

لعلمي فاطمة وبلغنامي نبيلة

مقاربة قطاعية في تقييم السياسات العمومية في بعدها الاجتماعي: قطاع التربية والصحة (دراسة التجربة المغربية)

500

لعيسوف سمير وحول كمال

تقنية صكوك التنمية وتطبيقاتها في تطوير جودة الحياة (التجربة السودانية عبر مؤشر البنى التحتية)

510

ياحي محمد الأمين وبودخيل محمد الأمين

Politiques publiques et bien-être subjectif en Algérie, entre coût économique et effet social (Cas de l'agence nationale de gestion de microcrédit)

519

Hadebi Abdelkrim Zoheir et Bensaid Mohamed

Vertical Farms... The Other Face of Quality of Life (From Idea to Reality to Results!)

531

Makhlouf Ahlem and Dahmani Mohamed Driouche

المحور الثاني عشر: السياسات الاقتصادية وجودة الحياة

الحكم الراشد كسبيل لمكافحة الفقر وتحسين جودة الحياة

547

بلقايد ثورية وباحمد نفيسة

أثر السياسة المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2017)

557

بن زاير مبارك وبن يحي يحي

دور السياسة الاقتصادية في تفعيل جودة الحياة بالجزائر

570

بن عباس شامية وبن منصور ليليا

سياسة مكافحة الفقر و دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر

579

بن شلاط مصطفى و الوالي فاطمة

سياسة الإنفاق الحكومي في قطاع السكن وتأثيرها على جودة الحياة (دراسة قياسية للفترة 1963-2017)

592

حمودي إيمان وبن دهينة مريم

دور السياسة المالية في تحسين جودة الحياة (حالة الجزائر)

604

عبود عبد المجيد وجماع مخطار

تقييم سياسات الإنفاق العام وانعكاساتها على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1999-2017)

614

مازري عبد الحفيظ وسعدوني محمد

المحور الثالث عشر: البعد الاجتماعي لنموذج التنمية الجديد

العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية (دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL)

627

العوفي حكيمة ومختاري فيصل

جودة الحياة من خلال المستوى المعيشي في الجزائر (دراسة مقارنة بين المناطق الحضرية والريفية)

637

بن علال بلقاسم وحفيظ إلياس

المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد السياسات المنتهجة لتحقيق جودة الحياة

648

خروف منير وثوامرية ريم

مدى مساهمة أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق جودة الحياة (دراسة حالة مجمع سيفيتال)

656

صديقي خضرة وعلاوي نصيرة

المحور الرابع عشر: الديمقراطية التشاركية ونموذج التنمية الجديد

الحكامة والديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل جودة الحياة المحلية في الجزائر

665

بن عياش سمير وأونيس راضية

الدور الجديد للمجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية في الجزائر

677

زعرور نعيمة وموساوي حليلة

قياس تأثير مستوى الديمقراطية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط (دراسة قياسية للفترة 1996 - 2016)

685

صفيح صادق وقرومي حميد

الديمقراطية التشاركية كآلية فعالة لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر

692

كلاع شريفة

الاختلال الهيكلي في الحوكمة العالمية ومقتضيات الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الجديدة

708

مداني ليلي

المحور الخامس عشر: المواطنة والتنمية وجودة الحياة

مساهمة تبني السلوك الاستهلاكي المسؤول في تحسين جودة الحياة (دراسة ميدانية)

721

بن لخضر محمد العربي ويعقوب أسماء

منظومة الاخلاق لدى منظمات الأعمال ودورها في صناعة جودة الحياة الوظيفية

729

صافي بوبكر ومالكي محمد

المحور السادس عشر: التنمية البشرية وجودة الحياة

جودة الحياة والصحة

741

برجان وردة وخلفان رشيد

أثر عناصر جودة الحياة الوظيفية على الأداء في الجامعة الجزائرية

752

بن احمد اسية وفراج طيب

جودة الحياة من منظور التنمية البشرية (دراسة تقييمية لسياسات ومؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015)

764

بن جلول خالد وجددي عبد الحليم

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لنوعية الحياة وعلاقتها بالتنمية البشرية

777

بن عمار نوال وبن النوي عائشة

مؤشرات جودة الحياة حسب تقارير التنمية البشرية

793

بوفارس عبد الرحمان ولعربي أحمد

نحو تحقيق بديل جديد لتعزيز القدرة التنافسية لرأس المال الفكري وبناء جودة الحياة الوظيفية للعاملين

801

تيقاوي العربي

جودة الحياة وفق الأهداف الإنمائية للألفية ومدى تحقيقها في الجزائر

813

زاوي شهرزاد

منهجية قياس جودة الحياة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية المستدامة (نماذج لأهم الممارسات والمبادرات في المجتمعات الحديثة)

828

قرين ربيع وكروش صلاح الدين

دراسة مؤشرات جودة الحياة كإحدى محددات التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية (حالة الجزائر والامارات العربية المتحدة نموذجاً)

841

لقراب رفيقة وبروية فتيحة

مساهمة التكوين في تحقيق جودة الحياة الوظيفية (دراسة تحليلية)

854

بوزياني محمد و دولي لخضر

المحور الأول

"تطور مفهوم التنمية، نماذجها ومؤشرات قياسها"

التنمية المتوازنة مفتاح وأساس الرفاه الاجتماعي

(الفاعلون ومؤشرات القياس)

بن صافية سفيان

جامعة محمد لفين دباغين، سطيف 02

bensefiasofiane@gmail.com

الملخص:

يعد نموذج التنمية الجديد طرح حديث في مفهوم التنمية التقليدي الذي ساد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي يقتصر على تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية.

فهذه النظرة الحديثة جاءت لتؤصل لمفهوم جديد للتنمية المتوازنة بمختلف أبعادها ومؤشراتها بدءا بالاقتصادية وصولا إلى الاجتماعية والثقافية وكذا السياسية، دون إهمال للمشاركين في الفعل التنموي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في أحد المفاهيم الحديثة للتنمية، ألا وهي التنمية المتوازنة كأحد أهم أسس وسبل تحقيق الرفاه الاجتماعي الذي يعد أسمى متغى تهدف السياسات التنموية لتحقيقه على مختلف الأصعدة.

كما سنركز كذلك على أهم الفاعلين في تحقيق هذه النموذج الجديد لمفهوم التنمية وكذا مؤشرات والطرق الإحصائية في قياسه، من خلال تقديم مثال حي عن ذلك من ولاية برج بوعرييج (الجزائر).

الكلمات المفتاحية: التنمية المتوازنة، الرفاه الاجتماعي، المؤشرات، الفاعلون.

المقدمة:

إن موضوع التنمية بصفة عامة قد أخذ نصيبا كبيرا من البحث والمناقشة في الأوساط العلمية على اختلاف مشاربها وتخصصاتها (الاقتصاد، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، علم الاجتماع...)، وكذلك هو الحال في الأوساط السياسية على اختلاف مستوياتها (العالمية على مستوى هيئة الأمم ومختلف منظماتها، الهيئات الإقليمية لمختلف المنظمات والاتحادات (الاتحاد الإفريقي ومنظمة النيباد، جامعة الدول العربية...) وصولا إلى المحلية على مستوى البلدان والولايات ولبناتها الأساسية ألا وهي البلديات.

إن إعطاء هذا الموضوع كل هذه الأهمية جاء بناء على أهمية الموضوع بالنسبة للفرد والمجتمع ورغبة جميع المتخصصين في تحسين وضعية الفرد والمجتمع مقارنة بمختلف المجتمعات من جهة ومن جهة ثانية لحساسية الموضوع من طرف السياسيين وتأثيره على الوضع العام لتلك البلدان.

إن النقاش العلمي الأكاديمي المستفيض، وكذا الحراك السياسي نتج عنه ميلاد العديد من المصطلحات والمفاهيم نذكر منها: التنمية المحلية، التنمية الإقليمية، التنمية الاقتصادية.... التنمية المستدامة ومنه التنمية المتوازنة.

طرح الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الأساسية لهذه الورقة في ماهية التنمية المتوازنة وأهم فاعليها وعلاقة ذلك بالرفاه الاجتماعي، بمعنى: هل إذا بلغنا

إلى مستوى التنمية المتوازنة نحن نعيش في رفاه أم لا؟

للإجابة عن هذه الإشكالية المحورية نطرح الأسئلة التالية:

- ما ذا نقصد بمفهوم التنمية المتوازنة؟

- ماذا نقصد بالرفاه الاجتماعي؟ هل الرفاه الاجتماعي هي التنمية الاجتماعية؟

- ما علاقة التنمية المتوازنة بالرفاه الاجتماعي؟

- من هم الفاعلون الذين بإمكانهم تحقيق هذا الرفاه؟ (نموذج ولاية البرج)
 - وما هي طرق، معايير ومؤشرات قياس الرفاه الاجتماعي؟ (نموذج ولاية البرج).
- طرح الفرضية:** للتنمية المتوازنة علاقة مباشرة بالرفاه الاجتماعي، والفاعلين في مجال التنمية المتوازنة هم مفتاح الرفاه الاجتماعي.
- الطرق والمناهج:**

- من خلال هذه الورقة البحثية سنعتمد على مجموعة من الطرق والأساليب المناهج المتعارف عليها في الأوساط العلمية وهي:
- المنهج التحليلي الاستنتاجي في ضبط المصطلحات الخاصة بالتنمية المتوازنة وكذا الرفاه الاجتماعي.
- التحليل المجالي في ضبط وتحديد الفاعلين في تحقيق الرفاه الاجتماعي؟
- المنهج التحليلي الإحصائي والتوزيع الكارتوغرافي من خلال تناولنا للطرق الإحصائية وأساليب قياس مؤشرات الرفاه الاجتماعي.
- انتهاج أسلوب العينة العشوائية في التطبيق الميداني من خلال أخذ معطيات ولاية البرج كأنموذج.

1. التنمية المتوازنة (المفهوم والتطور):

يعد موضوع التنمية من بين أكثر المواضيع تداولاً ونقاشاً في الأوساط العلمية والسياسية على اختلاف مشاربها وأهدافها وتخصصاتها: العلوم الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والجغرافيا والتهيئة الإقليمية...، لذا فلا عجب إذا قلنا أن هذا الموضوع هو الأكثر وفرة من حيث المادة العلمية (دراسات وكتب)؛ وتم مناقشته من طرف فطاحله الفكر ومنظري العصر الحديث أمثال أرسطو، ميردال، سوفي، بتلهم، دي كاسترو، ديمون (ج جازيس 1995، ص 20).

عند البحث في العلوم اللغوية والدلالة نجد أن مصطلح التنمية ومرادفاتهما مثل: التطور، النمو، التقدم المادي، التحديث والتصنيع... قد استعملت بصورة كبيرة في أواخر القرن الثامن عشر (ق 18) من طرف عالم الاقتصاد الإنجليزي آدم سميث في مختلف كتاباته الاقتصادية (صبري الحاج مبارك 2011)، إلا أن هذا المصطلح لم يطرح بقوة في مختلف النقاشات العلمية والسياسية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية حينما انقسم العالم إلى ثلاثة عوالم: متقدم، متخلف وسائر في طريق النمو، (Rojer Brenut, 1992 p145).

وفيما يلي عرض لأهم المحطات الدلالية التي مر بها مصطلح التنمية:

1.1. التنمية مصطلح مرادف للنمو (زكي محمد إسماعيل 2011، ص 435) الاقتصادي:

استمر هذا المفهوم من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين (ق 20)، وهو تعبير مباشر لوجهة نظر النظريات الاقتصادية الكلاسيكية (حسن محمد شعبان د ت، ص 03) التي كانت تعبر عن التنمية بزيادة الإنتاج والتطور والازدهار الاقتصادي وكذا الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عيسى علي إبراهيم 2004، ص 11).

تجب التفرقة هنا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كون هذه الأخير تشير إلى أن هناك نمو اقتصادي يتبعه تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التنمية الاقتصادية = نمو اقتصادي + تغيير في مختلف الهياكل (غريبي أحمد 2010، ص 05).

2.1. من النمو والتنمية الاقتصادية إلى التنمية الشاملة:

امتدت هذه المرحلة من ستينيات إلى ثمانينات القرن العشرين (ق 20)، (عثمان محمد غنيم 2007، ص 282) وبدأ مسار مفهوم التنمية فيها بالتنمية الاقتصادية التي تشير إلى أنها عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، وزيادة قدرة هذا الأخير على الاستجابة لحاجات أفراد من خلال استغلال موارده المتاحة. (صبري الحاج مبارك 2011، د ص)

وللإشارة فإن التنمية الاقتصادية تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية من صناعة، فلاحية، سياحة ومختلف الخدمات، لذا نجد التنمية الصناعية، التنمية الفلاحية والتنمية السياحية محتواة في التنمية الاقتصادية. (منال محمد نمر قشوع 2009، ص 17)

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى الحقل السياسي في بداية هذه الفترة كحقل منفرد يهتم بتنمية بلدان العالم الثالث والشيوعية نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، وكذا إقامة مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية. (فريدريك هاريسون 1984، ص 68)

ولاحقا تطور المفهوم ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك تنمية ثقافية تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تعمل على تنمية التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع؛ لينتهي هذا المفهوم عند نهاية القرن العشرين بميلاد مفهوم جديد للتنمية وهي التنمية البشرية التي تهتم بدعم قدرات الأفراد وتحسين ظروفهم (صبري الحاج مبارك 2011)، وذلك استنادا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية الذي يعتبر البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها (منال محمد نمر قشوع 2009، ص18).

من خلال هذا التحليل نستنتج أن هناك ترابط بين مختلف قطاعات الحياة: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية...، ولكن كما يقول الخبير الأمريكي في تخطيط المدن ألبرت ماير أنه بدون تنمية اقتصادية حقيقية يصبح البرنامج التنموي عقيما، لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا على تحسين الأحوال الاقتصادية، فإننا نعجز على تقديم الخدمات الاجتماعية، الصحية، التعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين (منال محمد نمر قشوع 2009، ص16).

إذن فالتنمية القطاعية (التي تهتم بقطاع على حساب آخر) هي تنمية عرجاء، لذا يجب أن تكون التنمية كلاً متكامل تذوب فيها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وهو ما اصطلح عليه بالتنمية الشاملة (زكري رمزي 1984، ص435)، وظهر بعدها مصطلح التنمية المتكاملة (العزة بنت محمد محمود 2004، ص39).

3.1. من التنمية الشاملة مرورا بالتنمية المستدامة وصولا إلى التنمية المتوازنة:

مفهوم التوازن: أول من أطلق هذا المصطلح على الأشكال الهندسية، عن طريق "إقليدس" صاحب الهندسة الإقليدية، وذلك للدلالة على كمال الأشكال وتماها.

ونفس المفهوم أشار إليه الفلاسفة والمفكرين أمثال ابن خلدون، البيروني وابن حزم الذي قال عنه: "إن التوازن محال في الواقع الإنسان، باعتباره مثلا أعلى تسعى إليه الإنسانية." (ياسين مريحي 2010، ص08)

كما يعبر التوازن كذلك على المساواة بين طرفين، ومنه اشتق لفظ الميزان.

قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ (القرآن الكريم، سورة الأنبياء)

"وبإسقاط هذا المفهوم على التنمية، تكون التنمية المتوازنة أعلى نماذج الكمال والتمام في التنمية."

والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية بجميع جوانبها المختلفة: البيئية، العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية... والعمل على متابعتها وتدعيم استدامتها. (حسن قدور الرفاعي 2006، ص09)

ولم يكن مفهوم التنمية المتوازنة وليد الساعة، بل كان نتيجة مخاض طويل في رحم الفكر التنموي، حيث نجد أنه بين سنتي 1972 و2002 استكملت هيئة الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات ذات أهمية بالغة:

1- الأول عقد في ستوكهولم (السويد) 1972 تحت شعار مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني في ري ودي جانيرو البرازيلية 1992 تحت شعار مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) 2002 تحت شعار مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (رياض طالي 2010، ص09).

فمن خلال هذه المؤتمرات نستنتج بأن مفهوم التنمية في حالة تطور، وهو ما نستكشفه من أسماء وشعارات مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية، ويبرز كذلك في مختلف التقارير؛ ففي سنة 1972 صدر عن نادي روما تقرير "حدود التنمية" التي شرح فيها محدودية الموارد مقابل ارتفاع معدلات الاستهلاك، وهو ما لا يفي بالحاجات المستقبلية للسكان في العالم.

وفي سنة 1980 صدرت وثيقة رسمية تنبه العالم إلى ضرورة تحقيق توازن بين ما يحصده الإنسان من موارد وقدرة الأنظمة البيئية على العطاء.

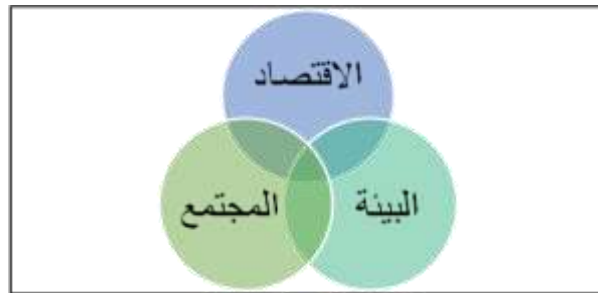
وفي 1987 صدرت عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير: "مستقبلنا المشترك" الذي جاء فيه دعوة إلى الحفاظ على الموارد البيئية وتلبية حاجيات السكان في حاضرهم ومستقبلهم، دون الإخلال بقدرة الأنظمة البيئية على العطاء الموصل.

وفي 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وطرح فيه فكرة التنمية المستدامة، وصدر عنه جدول أعمال القرن 21، تضمنت أربعين فصلاً جاء فيها ما يجب أن تسترشد به الأمم في مجال التنمية. وفي سنة 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة.

وعليه فالفكر التنموي من 1972 إلى 2002 خلس إلى فكرة مفادها أن التنمية المتوازنة لا تقوم فقط على البيئة والآثار التي يخلقها الإنسان عليها، بل تقوم على أبعاد ثلاث: البيئة، الاقتصاد والمجتمع.

وعند اعتبار هذه الدعائم على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التداخل (التقاطع) عند المركز تمثل رفاهية الإنسان، فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض ازدادت منطقة التقاطع وبالتالي زادت رفاهية الإنسان (منال محمد نمر قشوع 2009، ص22).

الشكل 01: " ركائز التنمية المتوازنة "



المصدر: من إنجاز الباحث

2. أبعاد التنمية المتوازنة: للتنمية المتوازنة أبعاد عدة هي (Pasty healvy 2002, p) :

1.1. البعد القطاعي (الاقتصادي):

- ✓ التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية: الفلاحة، الصناعة والتجارة... بهدف رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، بشرط أن تُوازن بين القاعدة الانتاجية والمقومات التنموية للمنطقة (أحمد بن جابر الله جار الله 2008، ص08).
- ✓ الموازنة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بجميع أبعادها؛ أي يجب أن يكون مسار التنمية الاقتصادية بنفس النسق مع التنمية البشرية، بل يجب أن تأخذ التنمية الاقتصادية بيد التنمية الاجتماعية.

2.2. البعد الاجتماعي والإنساني:

- ✓ توسيع خيارات الحياة لتمكين الأفراد من العيش حياة طويلة، صحيحة، وكذا الحصول على المعارف، بعبارة أخرى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية.
- ✓ توفير مستوى معيشي محترم (غريبي أحمد 2010، ص05)، والحد من ظاهرة الفقر كون هذه الأخيرة سببت في استنزاف الموارد الطبيعية (زرروخي ياسمين 2005، ص05).

3.2. البعد المجالي:

- ✓ تحقيق التوازن المجالي بين مختلف المناطق الجغرافية والحد من الفوارق المجالية، وذلك من خلال التوزيع العادل للثروة والاستثمارات ومراعاة خصوصية مختلف الأقاليم الطبيعية (عثمان محمد غنيم 2007، ص282).
- ✓ الموازنة بين التنمية المحلية (الإقليمية) والقطرية، بمعنى أن يكون هناك تناغم بين المركزية واللامركزية في تسيير مختلف المناطق الجغرافية، وهذا لا يتأتى إلا بإشراك جميع الفاعلين في مجال التنمية من سلطات مركزية ولا مركزية، مجتمع مدني بجميع أطرافه، وأفراد (سلامة سالم 2006، ص54) ... بحيث لا تستثني أحد وتمكن للناس المشاركة في اتخاذ القرارات التي على حياتهم (محمد مصطفى الأسعد 2000، ص22).

4.2. البعد العمراني:

الموازنة العمرانية بين مختلف التجمعات العمرانية من حيث حجمها، موقعها ووظيفتها، فكل التجمعات العمرانية لها ميزة خاصة استنبطتها من الخصائص البشرية لسكانها، جومورفولوجية مجالها ووظيفتها الاقتصادية.

5.2. البعد البيئي:

فهشاشة الأنظمة البيئية بصفة عامة لمختلف الأوساط الطبيعية من جهة وتدني مستوى معيشة سكانها من جهة أخرى يسترعي ذلك المحافظة على الموارد المتاحة: التربة، الماء، النبات، الموارد الوراثية... من خلال استغلالها بعقلانية وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة.

3. التنمية المتوازنة والرفاه الاجتماعي:

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية المتوازنة هي أعلى نماذج التنمية خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية والعمرانية) من جهة ومن جهة ثانية تسعى إلى الموازنة بين كل هذه القطاعات بدون تغليب قطاع عن آخر.

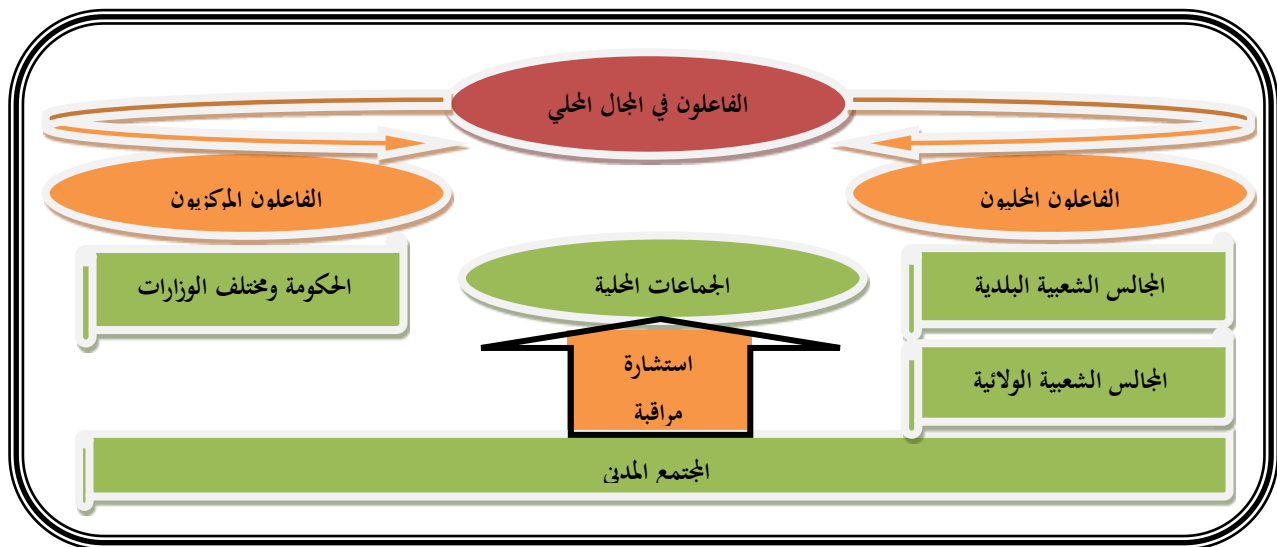
فالتنمية المتوازنة إذن بقدر اهتمامها بالجوانب الاقتصادية المحركة لرأس المال والمدرة للثروة تهتم كذلك بجوانب الحياة المختلفة:

- الاجتماعية والبشرية كالتعليم، الصحة، الشبكات الأساسية (ماء، هاتف، أنترنت، نقل، صرف صحي...)
 - الجوانب العمرانية من خلال توزيع التجمعات العمرانية خصوصياتها ووظائفها...
 - الجوانب البيئية من خلال المحافظة على الثروات الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة.
- وعليه فضمن هذه الجوانب كلها مجاليا (التنمية الإقليمية أو المحلية) بين مختلف المقاطعات الإدارية (جهويا، ولائيا وكذا محليا من خلال البلديات) من شأنه أن يجعل الإنسان يعيش في رفاهية (محمد أحمد عمر بابا كير 2014، ص14) دون الإحساس بنقص، سواء في مجال من المجالات أو بين مجاله الإداري أو الطبيعي ومجالات أخرى مجاورة.

4. الفاعلون في المجال ومدى ضمان تحقيق الرفاه الاجتماعي:

يقصد بالفاعلين في المجال، مجمل المتدخلين (المساهمين) بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو الناشطين الذين يعملون على بعث ودفع عجلة التنمية في شتى الميادين، قد ينسبون للمجال المحلي فيعتبرون محليين أو أجانب عن المجال، كما قد ينسبون إلى الدولة والقطاع العام، أو إلى القطاع الخاص.

الشكل 02: "الفاعلون في المجال"



المصدر: من إنجاز الباحث

1.4. الفاعلون المحليون (اللامركزيون):

ويقصد بهم مختلف المتدخلين والناشطين على مستوى محلي (بلدية، ولاية)، ممثلين بصورة كبيرة المجالس الشعبية البلدية والولاية، أضاف إلى ذلك مختلف المستثمرين الاقتصاديين.

فالهياكل العمومية (البلدية والولاية) تساهم في خلق الرفاه الاجتماعي من خلال آليات التنمية وهي البرامج البلدية للتنمية PCD والبرامج القطاعية للتنمية PSD، وكذا مختلف آليات التمويل الذاتي Autofinancement.

أما المستثمرين الخواص والعموميين فيساهمون في خلق هذا الرفاه الاجتماعي والتنمية المتوازنة من خلال تقلب نسب البطالة وبالتالي ارتفاع معدل الإعالة العائلية والتي تساهم في توفير الحاجيات الأساسية للعائلات من جهة ومن جهة ثانية تساهم هذه المؤسسات في توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع.

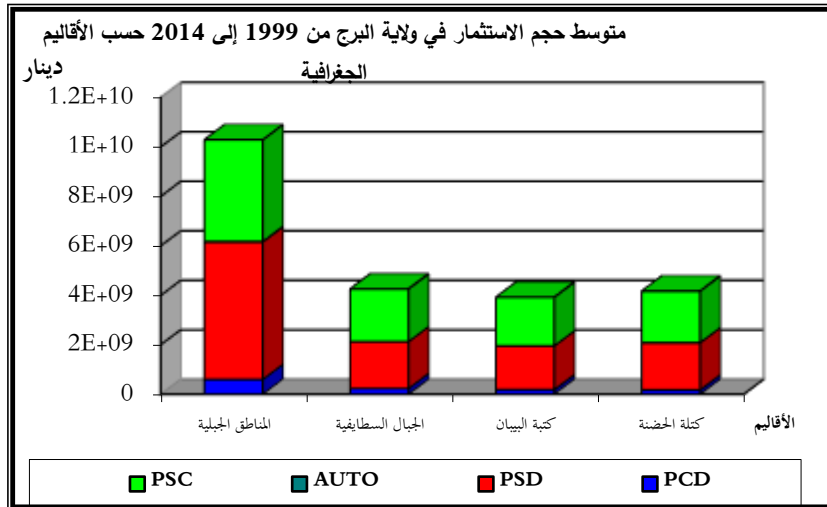
2.4. الفاعلون المركزيون:

أما هؤلاء فيقصد بهم مختلف المتدخلين على مستوى مركزي (العاصمة ومختلف المديرية الجهوية) والتي تساهم بصورة أو أخرى في تحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية من خلال مختلف الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية وكذا الاجتماعية؛ عن طريق آلية البرامج القطاعية المركزية PSC.

فكل قطاع من قطاعات الدولة المركزية تخصص غلاف مالي سنوي تساهم به في خلق مشاريع واستثمارات وحتى إعانات لمختلف مناطق الوطن تساهم بها في هذا الرفاه الاجتماعي والتنمية المحلية.

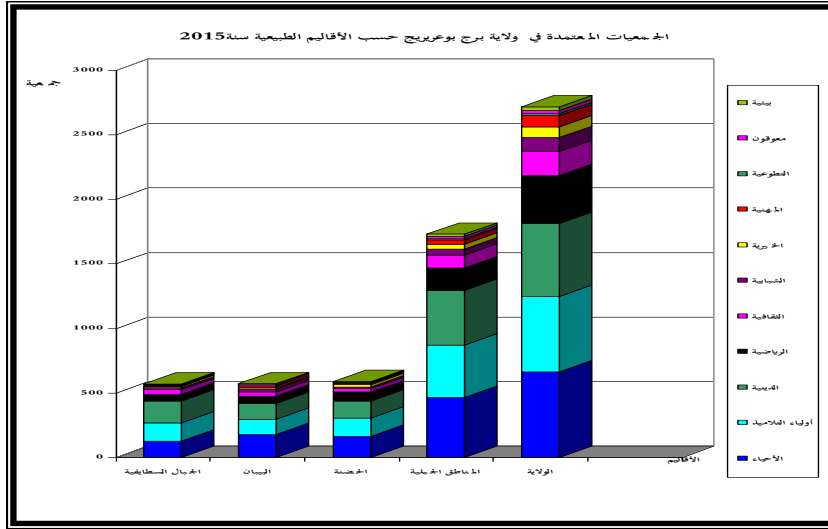
3.4. المجتمع المدني ودور الرقابة:

الشكل 03: "متوسط حجم الاستثمار في ولاية البرج من 1999 إلى 2014 حسب الأقاليم الجغرافية"



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مختلف مصالح ولاية البرج 1999-2014

الشكل 04: "الجمعيات المعتمدة في ولاية برج بوعريوج حسب الأقاليم الطبيعية سنة 2015"



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مختلف مصالح ولاية البرج 2015

يعتبر الفرد اللبنة الأساسية في تركيب المجتمع، وعليه فهو الفاعل الأساسي في ازدهاره ورفاهيته وتوطيد شبكات علاقاته، وسعيا من هذا الأخير-أي الفرد-إلى بلوغ هذه الأهداف يشترك في جماعات ومنظمات أو ما يصطلح عليه اسم المجتمع المدني. مجموعة من الأفراد لهم رغبة في القيام بنشاط ذا فائدة عمومية (لصالح المجتمع) أو لمصالحهم المشتركة في إطار التعاون، التشاور والتنظيم، وهذا ما عبر عنه العالم السوسيولوجي جون لوك في مستهل حديثه عن مثل هذه الروابط: "هكذا يؤلف مجموعة من الناس جماعة واحدة يتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، وينشأ عندئذ مجتمع مدني..." (www.maktab.com 2005)

من خلال ما سبق نستنتج أن الرفاهية في المجتمع الجزائري تتحكم فيها مجموعة من الفاعلين هم الفاعلون المركزيون وأخص بالذكر الحكومة والمديريات الجهوية التي تتفرع عليها وهي تخدم أجندات سياسية محددة في المخطط الوطني والجهوي للتنمية، وهي ذات أثر واضح على المجتمعات المحلية بالنظر للأغلفة المالية المستثمرة محليا من جهة وللقطاعات التنموية التي تهتم بها.

أما الفاعلون اللامركزيون "المجالس البلدية والولائية المحلية" فمسؤولياتهم وتأثيرهم في مستوى الرفاه الاجتماعي محددة بقدر حجم استثماراتهم المحلية والتي تحدها الموارد المحلية الذاتية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، غير أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الفاعلين المركزيين. في حين أن المجتمع المدني الحاضر الغائب (الحاضر إحصائيا، غائب ميدانيا) له دور كبير جدا في تحقيق نسب عالية من الرفاه الاجتماعي خاصة وأن دوره يتمحور في مراقبة الاستثمارات المختلفة الموجهة للمجتمع المحلي على اختلافها حجما ونوعا. وعليه فالتوزيع العادل للثروة من خلال الاستثمارات والإعانات وتوزيعها الجغرافي على مختلف المجتمعات المحلية يتأثر تأثيرا مباشرا بفاعلية المجتمع المدني وممارسته لدوره ميدانيا، وهو الدور الذي يلعبه في المجتمعات الغربية.

5. مؤشرات قياس التنمية الرفاه الاجتماعي: من خلال ما سبق وصلنا إلى فكرة مفادها: "أن التنمية المتوازنة هي مفتاح الرفاه الاجتماعي" كونها تأخذ جميع جوانب المجتمع بعين الاعتبار، بل إلى أبعد حد ممكن يسعى هذا النموذج من التنمية إلى خلق نوع من التوازن (قطاعي، مجالي (جغرافي)، عمراي وبيئي) مما يجعل المجتمعات في إحساس بالعدالة، الهناء والطمأنينة.

إلا أن قياس مؤشرات التنمية عرفت العديد من الاختلافات بين الباحثين وهذا ناجم لتشعب هذا الموضوع بين مختلف التخصصات (علم الاقتصاد، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، علم الاجتماع، القانون...) وكل متخصص يريد فرض منطقته والأهداف التي يريد الوصول إليها من وراء تطبيق مجموعة من المعادلات، ولعل أقربها إلى التوافق بين هذه التخصصات مؤشر قياس التنمية البشرية IDH المنبثق عن

هيئة الأمم المتحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار (مؤشر المعيشة، مؤشر طول الحياة وكذلك معدلات القراءة والكتابة) وهو ملخص في

$$A = \text{المعادلة التالية (بن صفيان سفيان 2012): } IDH = \frac{A+D+E}{3}$$

(الحد الأدنى للعمر المتوقع عند الولادة - الحد الأقصى للعمر المتوقع للولادة) / (العمر الفعلي عند الولادة - الحد الأدنى المتوقع عند الولادة)

$$D = \frac{(2B-C)}{3}$$

B يمثل معدل القراءة عند البالغين و C إجمالي معدل القراءة.

$$E = \frac{\text{Log PIB} - \text{Log PIB min}}{\text{Log PIB max} - \text{Log PIB min}}$$

على الرغم من الإجماع الذي حققه هذا المؤشر داخل الأوساط العلمية والسياسية وأُعيد كدليل ومؤشر لقياس السياسات التنموية العالمية، إلا أنه حسب نظري ونظر مختلف المتخصصين في التهيئة العمرانية يحمل العديد من الاختلالات لا سيما في قياس معدلات الرفاه الاجتماعي ومقارنتها ما بين الأقاليم الطبيعية والإدارية، إذ:

1- يقتصر هذا المؤشر على ثلاثة متغيرات ذات صلة اجتماعية (الصحة، التعليم وكذا الدخل الفردي)، وعليه فهو يفتقد إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها الحالية.

2- هو مؤشر عالمي (هيئة الأمم المتحدة) وعليه فليديه قصور على مستوى محلي.

لهذه الأسباب وغيرها حاولنا اقتراح نموذج جديد لقياس مستويات التنمية المتوازنة والرفاه الاجتماعي آخذين بعين الاعتبار جميع المعايير والمؤشرات التي بإمكانها أن تقيس لنا مستويات الرفاه الاجتماعي (24 مؤشر).

المعيار الديموغرافي (الوزن الديموغرافي، الهجرة ومعدلات النمو)، معيار الشبكات (الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز، الهاتف، الأنترنت) معيار السكن (الكثافة السكنية)، التربية (التمدرس، شغل الأقسام والتأطير التربوي)، الصحة (التأطير والمنشآت الصحية)، الشباب والرياضة (دور الشباب، المنشآت الرياضية)، المعيار الاقتصادي (البطالة، المستثمرات الفلاحية، مقاولات البناء، الوحدات الصناعية، التجار والحرفيين).

ومن أجل قياس كل هذه المؤشرات قياسا دقيقا ووضع مستوى التنمية والرفاه في فئته المناسبة اعتمدنا في هذه الدراسة على تقنية مصفوفة الرتب، التي تركز على المعادلة التالية: الرتبة في التكرار (عيسى علي إبراهيم 1999، ص102)، وذلك وفقا للمراحل التالية:

- 1- حصر المؤشرات اللازمة في قياس مستوى التنمية.
- 2- ترتيب البلديات وفقا لكل مؤشر.
- 3- إعداد مصفوفة ذات مدخلين، الأول يتضمن المؤشرات مرتبة ترتيبا تصاعديا، والثاني فيه رتب البلديات حسب تلك المؤشرات.
- 4- إعداد مصفوفة ثانية بمدخلين كذلك، الأول يحتوي على الرتب والثاني على تكرار رتب البلديات وفقا دائما لتلك المؤشرات.
- 5- نخصص في نهاية المصفوفة، عمود نجمع فيه حاصل ضرب الرتبة في تكرارها، وذلك لكل رتبة؛ البلدية س = (الرتبة × 1 تكرارها) + (الرتبة × 2 تكرارها) + (الرتبة س × تكرارها).
- 6- نرتب البلديات ترتيبا تنازليا أو تصاعديا، والبلدية التي بها أقل قيمة هي البلدية الأكثر تنمية مقارنة بباقي البلديات.

جدول 02: " ترتيب مستويات الرفاه الاجتماعي من خلال تطبيق معادلة الرتبة في التكرار بلديات ولاية البرج "

البلديات	الرتبة																																		
	34	33	32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
خليل	1																																		
من سبارك																																			
زويوة																																			
الغابون																																			
فاعة																																			
المعاوية																																			
أولاد بعمار																																			
كاسوت																																			
تقور																																			
مستواة																																			
المعوية																																			
الغصيرة																																			
الغدير																																			
بن دوز																																			
حزوة																																			
أمن إبراهيم																																			
بجاية																																			
ثبة النسر																																			
الغدير																																			
المعوية																																			
برج القير																																			
أرض الواد																																			
أوك برهم																																			
كفكت																																			
غليسة																																			
الربطة																																			
الغلي																																			
الغصور																																			
المعوية																																			
البرج																																			
عناغوت																																			
بفسكار																																			
عمر نسوة																																			
بغور																																			
الغاسر																																			
بقر، عظم																																			
المعادية																																			
المعوية																																			

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على المصفوفة جدول رقم 01

بناء على الجدول رقم 01 و02 تمكنا في النهاية إلى قياس مؤشر التنمية والرفاه الاجتماعي لبلديات ولاية برج بوعرييج المقدر عددها ب أربعة وثلاثين بلدية (34)، وقيم المؤشر كما هو موضح في العمود المعنون ب: ت* (التكرار في الرتبة)، وهو كلما كانت القيمة كبيرة كلما عبر عن نقص في مستويات الرفاه الاجتماعي والعكس صحيح.

من إيجابيات هذا المقياس المقترح هو القدرة على المقارنة بين مختلف الأقاليم على اختلافها سواء من حيث صفتها السياسية أو الطبيعية أو التنموية (على المستوى العالمي هناك اختلاف كبير في مستويات الرفاه الاجتماعي فهذا المقياس يتيح لنا قياس مستويات التنمية في أي إقليم بمفرده (أي في الجزائر، في ولاية من ولايات الجزائر، على مستوى دول المغرب العربي...)).

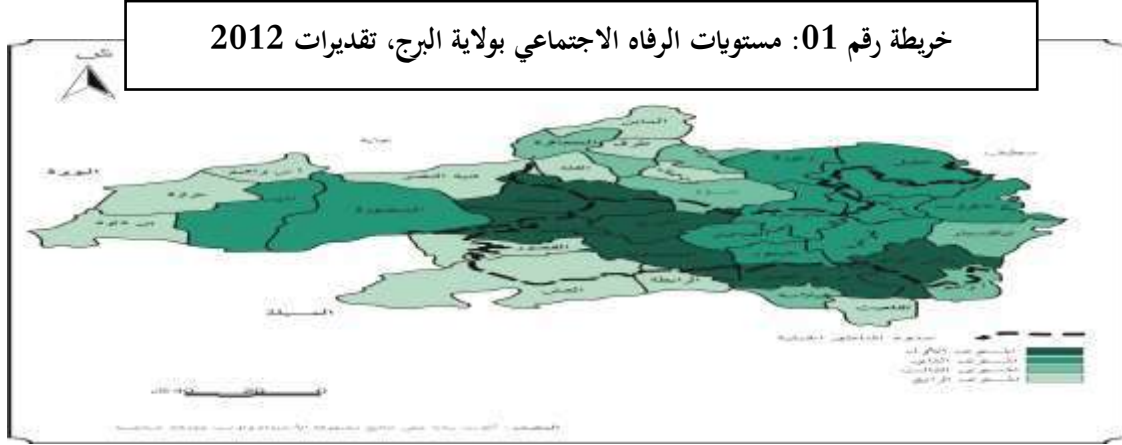
كما أن لهذا نظرة مجالية أكثر منها كمية، أي البحث في مستوى الفروقات المجالية بين مختلف الوحدات الطبيعية أو الإدارية، حسب المجال المطبق فيه هذا المقياس.

وفقا لهذا الطرح حاولنا قياس مستوى التنمية والرفاه في ولاية البرج، وتحصلنا على المستويات التالية، وذلك وفقا لطريقة الانكسار (انكسار المنحنى البياني).

الجدول 03: "مستويات الرفاه الاجتماعي بولاية البرج"

المستوى	الفئة
مستوى جيد	241-132
مستوى حسن	345-298
مستوى وسط	399-363
مستوى تحت الوسط	506-415

المصدر: من إعداد الباحث



خاتمة:

ما نخلص إليه من ورقتنا البحثية هذه هي أن التنمية المتوازنة بجميع أبعادها، وتفاعل مختلف فاعليها هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك الرفاه الاجتماعي المنشود من طرف المجتمعات، خاصة تلك التي تعاني من مشاكل تنموية، على غرار الدول العربية والإفريقية. كما تجدر الإشارة إلى ضرورة إطلاق الباحثين لعنان البحث والتنقيب عن مؤشرات الرفاه التي تتناسب وأقاليمهم الطبيعية والإدارية والسياسية، وعدم الانسياق التام للمؤشرات العالمية التي عادة ما تتخدم دول وأجندات سياسية محددة؛ بالإضافة إلى ضرورة إعطاء مثل هذه المواضيع صبغة محلية جغرافية، فالتحليل المجالي عادة ما يضيف على الموضوع نظرة شمولية هادفة تنور الوسط الأكاديمي والرأي العام. الإشارة الأخيرة التي نختتم بها بحثنا هذا وهو موضوع الرفاه الاجتماعي الذي تحاول بعض الأوساط صبغه بمفاهيم إيديولوجية دينية ضيقة، لذا الباحثين وضعه في إطاره العلمي الأكاديمي وفقط.

المراجع المستعملة:

أولا: باللغة العربية

1. القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 47.
2. أحمد بن جابر الله الجار الله وبدر بن عبد الرحمان النعم، تحليل وتنميط لإمكانيات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية، نقلا عن: swidg.arabblogs.com، 2008.
3. العزة بنت محمد محمود، تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص تعاونية الجعيرينية للزرابي، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، إشراف الدكتور محمد حميد بخاري، جامعة المولى اسماعيل، مكناس، السنة الجامعية: 2004-2005.
4. بن صافية سفيان، محاضرات غير منشورة في مقياس جغرافيا بشرية، جامعة المسيلة، الموسم الجامعي 2012/2013.
5. ج جازيس وج ديمنجو، دراسات في جغرافية التنمية، ترجمة: محمد علي بحجة الفاضلي ومحمد عبد الحميد الفاضلي، ط2، الاسكندرية، 1995.

6. حسن قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق أعمال المؤتمر الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006.
7. حسن محمد شعبان، إشكالية التنمية في الوطن العربي والتخطيط لها، د ط، د ت، د م.
8. رياض طالي، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2010-2011.
9. زروخي ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
10. زكي رمزي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
11. سلامة سلمان، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006.
12. صبري الحاج مبارك، المعلومة ودورها في التنمية، www.veecos.net، بتاريخ 05 سبتمبر 2011.
13. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو الزلط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007.
14. عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، 2004.
15. عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
16. غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، أكتوبر، 2010.
17. فريدريك هاريسون، الموارد البشرية والتنمية، ترجمة: سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1984.
18. كي محمد اسماعيل، التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية، مجلة كلية العلوم العربية لجامعة بن سعود، العدد 1400، الرياض.
19. محمد أحمد عمر باباكير، نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 08، سبتمبر 2014.
20. محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000.
21. منال محمد نمر قشوع، استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، حالة دراسة منطقة الشعراوية -محافظة طولكرم-، مذكرة ماجستير، إشراف الدكتور علي عبد الحميد والدكتور ربيع عويس، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.
22. ياسين مريحي، التوازن البيئي والتنمية السياحية المستدامة لولاية عنابة، رسالة ماجستير في علوم التهيئة العمرانية فرع التهيئة الإقليمية، إشراف علاوة بلحواش، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. PASTY HEALEY, Balanced Development University of new castle, UK, February 2002.
2. ROGER BPUNET, les Mots de la géographie, dictionnaire critique, 2 éme édition, RECLUS-la documentation française, 1992.

ثالثا: الوب جرافيا

1. www.maktob.com, Mars 2015.
2. <http://www.feedo.net/society/socialinfluences/manandsociety/qualityoflifeindicators.htm>

مقاربة معرفية للتنمية الإنسانية المستدامة من منظور حقوقي

أ. حرشاو مفتاح

جامعة سطيف -02-

harchaou.meftah@gmail.com

د. سقني فاكية

جامعة سطيف -02-

S11fakia@yahoo.fr

الملخص:

إن تتبع تطور مفهوم التنمية لا يكون إلا من خلال تتبع عملية ارتباطه بحقوق الإنسان والبيئة، فالتنمية الاقتصادية تمت عملية أنسنتها من خلال جعل محورها الإنسان بتلبية حاجاته، ومراعاة حقوقه، لبقائه على قيد الحياة، والوصول إلى الرفاه المادي وشعوره بالكرامة ووجوده الإنساني للوصول إلى السعادة والرضاء نفسه، وبالتالي تحسين جودة ونوعية حياته، والتنمية الإنسانية تمت عملية استدامتها عن طريق ربطها بالبيئة وحقوق الأجيال والعدالة بينهما لاستدامة الفرص واستدامة جودة الحياة، للوصول إلى تحقيق أمنه الإنساني.

فالتنمية الإنسانية المستدامة تمكن الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل، الآن، وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، للوصول إلى استدامة الانتفاع بالحق في جودة الحياة وتحقيق قيمة أكبر تتمثل في ذاتية الرضا، الارتياح والسعادة.

الكلمات المفتاحية: تنمية إنسانية، تنمية مستدامة، حقوق إنسان، تمكين حقوقي، حق في جودة حياة.

مقدمة:

إن النهج الضيق للتنمية الذي كان يتخذ الاقتصاد محورا وينتهك حقوق الإنسان بحجة تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو السريع تم الابتعاد عنه تدريجيا باتجاه السير نحو الإنسان كمحور لعملية التنمية بتوسيع الخيارات للجميع (نساء، ورجال، وأطفال).

فالتنمية بالمفهوم الواسع أصبحت شاملة، ومتكاملة، ومستدامة لكل الناس دون تمييز، أو إقصاء، أو تهميش من أي نوع؛ ولكل الأجيال الحاضرة ومستقبلية، وتشمل كل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهذا كله خدمة لحقوق الإنسان وحقوق الأجيال وحقوق الطبيعة لاستدامتها.

فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أصبحت علاقة تكامل وترابط، ليست علاقة انفصال وتوازي، طالما أنها تعتمد على كل الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، مع حقوق الأجيال المقبلة أيضا بالحفاظ على البيئة واستدامتها.

فالمفهوم الشامل للتنمية الذي محوره الإنسان عزز بدوره حقوق الإنسان، حيث أوضح لنا الهدف التمكيني للتنمية المتمثل في توسيع الخيارات للجميع دون إقصاء، أو تهميش لأية فئة من فئات المجتمع في التعليم، الصحة، وفرص العمل، والموارد، وفي حياة كريمة لا تنتهك فيها حقوق الإنسان عن طريق بناء القدرات، وإتاحة الفرص للجميع لاستخدامها حتى تحقق نوعية الحياة والرفاه الإنساني، وبالتالي غايتها النهائية الحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية.

فالمفهوم الجديد للتنمية شامل، بحيث أصبح يقوم على المقاربة المتكاملة لحقوق الإنسان، وبالتالي ضرورة احترام كافة حقوق الإنسان، وحتى حقوق الأجيال القادمة؛ فتحول محورية عملية التنمية من الاعتماد على النمو الاقتصادي كوسيلة وغاية، إلى اعتبار الإنسان محور عملية التنمية عزز من حقوق الإنسان، وترابطها والتنمية، حيث أعطى الوجه الإنساني للتنمية، وأصبح هدفها حياة أفضل لكل الناس، التي لا تقتصر على توفير الشروط المادية فقط، بل تمتد لتشتمل بالإضافة للجوانب المادية جوانب أخرى اجتماعية وبيئية، وغيرها من الجوانب، التي من شأنها أن تحقق الرفاه الفعلي والرضا عن الحياة للأفراد والمجتمعات.

وهذا الانتقال من الفهم الضيق للتنمية بمؤشراتها المادية التقليدية إلى مفهوم جديد يحقق جودة الحياة، حيث يرتبط بالعيش الكريم، سمح بتجاوز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية لقياس التنمية، إلى مؤشرات أخرى.

لذلك فالإشكالية الأساسية للمداخلة تتمثل في: ما هي تحولات مفهوم التنمية في إطار علاقته بحقوق الإنسان والبيئة؟

المنهج المستعمل:

إن الإجابة عن الإشكالية الأساسية، ودراستنا للموضوع تقتضي أن نعتمد على عملية التحليل والبناء، حيث نقوم بعملية الجمع والتحليل حول كل ما يتعلق بمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة كمقاربة شاملة، ثم نقوم بطريقة تركيبية وبنائية بجمع وتوحيد كل المعلومات المحصل عليها بمحاولة الربط بين مفهوم، عناصر، وأهداف، مؤشرات التنمية مع حقوق الإنسان والبيئة، هذا وإن كان البحث لا يخلو من البعد التاريخي وذلك عند محاولتنا أحيانا تتبع تحولات مفهوم التنمية.

1- مفهوم ومؤشرات التنمية الإنسانية من منظور حقوق الإنسان

يقصد بحقوق الإنسان تلك الحقوق التي تؤول إلى الفرد لأنه إنسان أي "حقوقه كإنسان" وبهذا يظهر أن مصدر هذه الحقوق هو الطبيعة الأخلاقية للإنسان، وهي تظهر كضرورة ليس من أجل الحياة، وإنما من أجل حياة كريمة، وهذا كما صاغتها العهود الدولية لحقوق الإنسان بأنها تنبع عن الكرامة المتأصلة في الشخصية الإنسانية، ونتيجة لهذا فإن أي انتهاك لهذه الحقوق يشكل حرمانا للشخص من إنسانية، فهذه الانتهاكات لا تحرم الإنسان من تلبية احتياجاته فحسب بل تحرمه من الحياة الكريمة.¹ (جاك دونللي، 1998).

كما أن قيام حقوق الإنسان على مبدأ عالمية حقوق الإنسان، ومبدأ المساواة وعدم التمييز، وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة يؤسس لقيمة أساسية مفادها أنّ حقوق الإنسان يجب أن تتحقق لجميع الناس في جميع الأماكن والأوقات، وهذا ما يسمح بتمتع كل فرد بالحرية وبالكرامة، فبضمان هذه المبادئ مجتمعة نكون قد ضمنا لكل فرد حقه في العيش في كرامة، بما يضمن التوجه نحو تحقيق الشروط المعنوية لضمان الاتجاه نحو كمال الوجود الإنساني المحقق لكمال ذاتية الرضا والسعادة لدى الفرد.

إن مقارنة حقوق الإنسان للتنمية كان لها تأثيرها الكبير في تحولات مفهوم التنمية من منظور الاقتصادي إلى التنمية بالمعنى الإنساني، سمح باشتراكهما في الكثير من المبادئ الأساسية أو المحاور الأساسية، التي نذكرها في النقاط الآتية أدناه:

1-1- مفهوم التنمية الإنسانية من منظور حقوق الإنسان

إن مفهوم التنمية الإنسانية (le développement humain) أوسع من مفهوم الموارد البشرية التي تعامل الناس كمدخل لعملية التنمية، وتؤكد على الرأس المال البشري فقط، وأوسع من نهج الحاجات الأساسية التي تركز على المتطلبات، وليس على الخيارات، وأوسع من نهج رفاه الإنسان التي تنظر إلى الناس كمتنفعين، وليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم.² (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، فما هو مفهوم التنمية الإنسانية من منظور حقوق الإنسان، وما هي ركائزه أو محاوره الأساسية؟

أ- مفهوم التنمية الإنسانية قائم على محورية الإنسان:

لقد عرفت التنمية الإنسانية التي طرحت وفقا لأدبيات الأمم المتحدة بأنها: "عملية لتوسيع خيارات الناس، وأن هذه الخيارات من حيث المبدأ غير محدودة ومتنامية، ولكن عند أي من مستويات التنمية الإنسانية ثمة ثلاثة اختيارات تبقى جوهرية في كل المستويات، وهي: أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية، أن يحصل على المعرفة، أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق."³ (UNDP, 1990).

لكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد الأدنى، بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى: فهي تسعى لاحترام مطالب الناس ومجال الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرصة للإنتاج، والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان الأساسية.⁴ (UNDP, 1990)

فالتنمية الإنسانية توسع خيارات الأفراد حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص (opportunities) لاستخدامها حتى تحقق نوعية الحياة والرفاه الإنساني، ولكن التنمية الإنسانية لا تسعى لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضا لضمان التوازن المناسب بينهما من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.⁵ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

من هذا التعريف للتنمية الإنسانية كعملية توسيع للخيارات، نستخلص ما يلي:

- يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن **البشر هم الثروة الحقيقية للأمم**، هدفها خلق بيئة للسكان بمنحهم إمكانية العيش الطويل، وفي صحة جيدة، هذه النظرة غالبا ما تظهر كبدئية، مما يؤدي إلى إهمالها، أو نسيانها.⁶ (UNDP, 1990).

- مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الخيارات يهدف إلى الإشارة ضمنا إلى أنه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات، والعمليات التي تشكل حياتهم؛ فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات، ومراقبتها، وتعديلها حينما يكون ذلك ضروريا من أجل تحسين نتائجها. مع الإشارة إلى أنه ينبغي النظر دوما إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة هامة، وليس هدف نهائي للتنمية.⁷ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

حيث يعتبر **الإنسان هو الهدف النهائي والوسيلة لعملية التنمية الإنسانية**، فهي تنمية الإنسان لذاته المطلقة، وتنمية في الإنسان ذاته، ومن أجله، ومن خلاله. فهي تستهدف تنمية طاقته الروحية، البدنية، الاجتماعية، العقلية، الإبداعية، واستمتاعه بحقوقه، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجته الأساسية المتكاملة والمترابطة، والمتفاعلة مع بعضها، المادية والمعنوية، والتي ينظر إليها كحقوق.

ب- مفهوم التنمية الإنسانية قائم على محورية الحرية والكرامة الإنسانية:

من منظور التنمية الإنسانية للبشر حق أصيل في العيش ماديا ومعنويا، جسدا وروحا، دون أي شكل من أشكال التمييز، وهذا ما يتفرع عنه بأن مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التمتع المادي، وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل: التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة، والجمال، والكرامة الإنسانية...⁸ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

إن الحرية كقيمة ملازمة للكرامة الإنسانية، فعنصر الحرية يتحقق من خلال غياب الحواجز والعراقيل أمام تحقيق الرغبات إضافة إلى ممارسة أشكال محددة من النشاطات الاجتماعية، وبهذا نجد أنّ عنصر الحرية يتجسد من خلال شقين أساسيين: شق سلبي يتحقق من خلال امتلاك الوسائل والقدرة على تحقيقها وذلك في ظل غياب كل قيد أو إكراه، وشق إيجابي والذي يتمثل في اكتساب مجموعة من الحقوق والامتيازات.⁹ (عبد الوهاب الكيالي، 2001).

ونجد أنّ تكريس الحرية بهذا المعنى يضمن توسيع خيارات الناس بصورة تضمن لكل إنسان حقه في العيش الكريم، ولهذا فإنّ المطالبة بالحرية لا تكون من أجل الحرية في حد ذاتها بل من أجل الوصول إلى الكرامة الإنسانية قيمة ومعنى.¹⁰ (سالم القمودي، 2001).

من منظور التنمية الإنسانية، فإن منطق توسيع خيارات الأفراد يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الأفراد للاختيار بين البدائل المتاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى أن بعض الكتابات النظرية الأحدث تساوي بين التنمية والحرية، وهذا ما جاء في كتابات (Amartiya Sen) الذي يقول: " بأن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالتحرر من الفقر، أو الحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب بعيشها بأكثر درجة ممكنة."¹¹ (Simon Barnbeck).

علاوة على ذلك، فإن التنمية من منظور إنساني أصبحت تهتم برفاهية الفرد وتحسين نوعية حياته، والحفاظ على كرامته الإنسانية موضوعها كموضوع حقوق الإنسان -الإنسان- هو المستفيد الأول من هذه الحقوق، أي أصبح لحقوق الإنسان والتنمية نفس المحور المشترك (محورية الإنسان)، والهدف هو العيش بكرامة ورفاهية.

كما أن حقوق الإنسان تستمد أبعادها من ارتكازها على كرامة الإنسان حتى أطلق عليها البعض بأنها الحق في حقوق الإنسان، وأنها هي السبب في وجود حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس فإن كرامة الإنسان تتخذ مكائنها في وضع أكثر عمقا في جوهر الإنسان، وبناء عليه، فإن الكرامة تعني إنسانية الإنسان.¹² (أحمد فتحي سرور، 2005).

1-2- مؤشرات التنمية الإنسانية

إن مؤشرات قياس التنمية تنقسم إلى قسمين:

أ- المؤشرات الأساسية:

كما ذكرنا سابقا، فمبدئيا الخيارات الإنسانية ونتائجها لا نهاية لها وتتغير بمرور الزمن، ولكن على كل مستويات التنمية توجد ثلاث عناصر أساسية، هي: العيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق (الدخل).

فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية الثلاث تظل فرصا عديدة أخرى بعيدة المنال، هذه العناصر الأساسية قياسها هو من يشكل لنا مقياس التنمية الإنسانية (**Indicateur de Développement Humain**)، أو ما يسمى الدليل المركب للتنمية الإنسانية، وهو يتكون من ثلاث مؤشرات أساسية تقيس معدل إنجازات الدول في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، هي:

أ- **1- الحياة المديدة والصحية (طول العمر):** تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى 25 سنة، والحد الأقصى 85 سنة).

أ- **2- المعرفة:** تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة الكتابة والقراءة 0%، وأعلى معدل 100%، ومتوسط سنوات الدراسة 15 عاما، وصفر).

أ- **3- الدخل (المستوى المعيشة اللائق):** يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.¹³ (Firouzeh nahavandi, 2005).

إن دور مقياس التنمية الإنسانية الأساسي هو تقويم للنتائج والإنجازات المتحققة في عملية التنمية، وذلك من أجل مساعدة صانعي القرار في إدارة عملية التنمية، ورسم السياسات، ومتابعة تنفيذها، واتخاذ ما يلزم من قرارات لتطوير المسار، أو تدعيم اتجاهه في ضوء المستجدات.¹⁴ (Boeck université, 2000).

لقد انتقدت القدرات الثلاث السابقة كمؤشرات لقياس التنمية الإنسانية، مما أدى إلى اعتبار تركيب مقياس للتنمية الإنسانية مبسط الذي يفتقد معه الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهة الإنسانية وتغييراتها، وهو في الواقع أقرب إلى كونه مقياسا للتنمية البشرية بالمعنى الضيق المرادف لرأس المال البشري. إن مفهوم التنمية الإنسانية، كما ذكرنا سابقا، أوسع من أن يستطيع أي مقياس مقترح قياسه، أو أن يعكس كليا ثراء واتساع ذلك المفهوم وارتباطه بكامل حقوق الإنسان.¹⁵ (كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، 2009) وعليه لا بد من استكمال مؤشرات أخرى إضافية.

ب/ المؤشرات التكميلية لقياس التنمية الإنسانية:

وهي ثلاثة أدلة أنشأت لإبراز جوانب معينة من التنمية الإنسانية، وهي:

ب- **1- دليل الفقر البشري:** يقيس أوجه الحرمان البشري من نفس أبعاد التنمية الإنسانية الأساسية كما يفعل دليل التنمية البشرية.

ب-2- دليل التنمية والمرتبطة بنوع الجنس: يقيس أوجه انعدام المساواة بين الرجل والمرأة في المنجزات في نفس الأبعاد التنموية الإنسانية الأساسية.

ب-3- مقياس التمكين الجنساني للمرأة: يقيس أوجه انعدام المساواة في الفرص بين الرجل والمرأة، وهو يكشف ما إذا كان للنساء دوراً نشطاً في الحياة السياسية والاقتصادية، ويركز على المشاركة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، ومواضع صنع القرار. ودليل الفقر البشري على نوعين:

- دليل للفقر البشري-1-: يقيس الفقر في الدول النامية، ويركز على الحرمان في ثلاثة أبعاد: طول العمر مقياس من خلال الاتصال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين، المعرفة وتقاس بمعدل الأمية بين البالغين، والتدابير الاقتصادية الكلية العامة والخاصة وتقاس بنسبة الأفراد الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.

- دليل الفقر البشري-2-: يقيس الفقر البشري في دول مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوفير إتاحة أكبر للبيانات، ويركز على الحرمان في ثلاثة أبعاد رئيسية مثل دليل الفقر البشري، بالإضافة إلى بعد آخر الاستبعاد الاجتماعي. ومؤشراته هي الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين، معدل الأمية الوظيفية بين البالغين، نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت الفقر، معدل البطالة طويلة الأجل 12 شهر أو أكثر.¹⁶ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001).

2- استدامة التنمية الإنسانية وارتباطها بحقوق الأجيال والبيئة:

مما جاء ذكر سابقاً، يؤسس مبدأ عالمية حقوق الإنسان لقيمة أساسية مفادها أنّ حقوق الإنسان يجب أن تتحقق لجميع الناس في جميع الأماكن والأوقات، وهذا ما يسمح بتمتع كل فرد بالكرامة. كما يكون هذا المبدأ مرتبطاً بشكل كبير بمبدأ العدالة بين الأجيال الضامن لفرص الأجيال المقبلة في التمتع بحقوقها، فهذه الحقوق هي التي تسمح لهم بالتمتع بالكرامة حتى وإن كان موضوعها غير موجود اليوم إلا أنّها تمثل تطبيقاً لمبدأ عالمية حقوق الإنسان.¹⁷ (2004) (Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebel).

هذا المبدأ كان الأساس الفلسفي لمفهوم التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بالبيئة وحقوق الأجيال، كما سيتضح أدناه، في النقاط الآتية:

2-1- مفهوم التنمية المستدامة

أ- تبني مفهوم الاستدامة

لقد تمت صياغته مصطلح الاستدامة لأول مرة خلال تقرير مستقبلنا المشترك، الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة النرويج السابقة (Brandtland harlem)، حيث عرفت الاستدامة على أنّها: "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة".¹⁸ (محمد كامل عارف، 1989).

إلا أنه فرض نفسه تدريجياً من خلال تعاقب إصدارات متميزة، والمؤتمرات اللاحقة حول قمة الأرض، فقمة الأرض الأولى انعقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، وكانت تحت اسم "المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية"، أين حظي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد، وقد صدر عنه "وثيقة الأجندة 21"، وإعلان ريو، وميثاق التنوع الحيوي والتغيير المناخي، وكل هذه الوثائق يستشف منها العنصر الإنساني محل اهتمام التنمية المستدامة.

أما قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ سنة 2002 فعقدت تحت شعار " القمة العالمية للتنمية المستدامة"، أين تم التأكيد من خلالها على فكرة الاستدامة، والمصادقة على خطة عمل لدعمها في الألفية الجديدة، ورسم صورة واضحة عن تحدياتها في القرن الحادي والعشرين.¹⁹ (باتر محمد علي وردم، 2003).

فالاستدامة تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية. مما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.²⁰ (UNDP, 1994).

فكرة الاستدامة حسب تعريف لجنة بورتلاند فكرة معيارية أساسية تركز حول استمرارية المجتمعات الإنسانية في السعي لتحقيق نوعية حياة أفضل، مع مراعاة احتياجات الفقراء الأساسية، وعدم إفساد قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها. فهي تتضمن عملية (Process) التغيير الإيجابي على نطاق واسع مع الاهتمام بالنواحي المادية، والأخلاقية معاً لكل من الفقراء، والأجيال القادمة. مع استحضار الفكرة الخاصة بالقيود البيئية.²¹ (عبد الزهرة فيصل يونس، 2002).

من كل مما سبق، الملاحظ أن الاستدامة كبعد زمني وكفكرة اقترنت بالبيئة وعلاقة هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية للحفاظ على الموارد الطبيعية لأجل الأجيال المقبلة.²² (مصطفى طلبة، 2006)، فازدياد الاهتمام بالاستدامة إذن راجع إلى الاهتمام بظاهري استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وتلوث البيئة.²³ (هوشيار معروف، 2005).

ب- أبعاد التنمية المستدامة

مما سبق عرضه من تعريفنا للاستدامة، فللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة، ومتكاملة في إطار تفاعلي هي:

ب-1- البعد الاقتصادي: يشمل النمو الاقتصادي المستديم.

ب-2- البعد الاجتماعي: وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال، وداخل الأجيال نفسها.

ب-3- البعد البيئي: الحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية (المتجددة، وغير متجددة).²⁴ (كمال رزق، 2005).

فالتنمية الإنسانية المستدامة لها العديد من الأبعاد التي تتفاعل معاً نتيجة العلاقة الجدلية بينهم، وهي متعددة: العنصر الإنساني، الاقتصادي، السياسي، البيئي، الاجتماعي، الثقافي، والأمن الإنساني، الحد من الفقر، تنمية المرأة وتمكينها، التكامل بين المبادرة الفردية والسياسية العامة، والاستدامة، والتواصل بين الأجيال، مناهضة التفاوتات الاجتماعية، والاقتصادية.

ج- عالمية الاعتراف بمطالب الحياة أساس التنمية المستدامة

إن أساس التنمية المستدامة هو مبدأ عالمية الاعتراف بمطالب الحياة، هذا المبدأ الذي يعتبر من أهم مبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان العالمية. ما يثبت لنا بأن التنمية المستدامة تشترك وحقوق الإنسان في العديد من النقاط منها مبدأ العالمية.

وعالمية الاعتراف بمطالب حياة كل فرد تعني ضمناً تمكين الناس فهي تحمي جميع حقوق الإنسان الأساسية، وتطالب بعدم التمييز بين جميع الناس بغض النظر عن الجنس، أو الدين، أو العنصر، أو الأصل العرقي، وتنادي بالمساواة في الفرص، وليس المساواة في الدخل، وإن كان ينبغي ضمان حد أدنى أساسي من الدخل لكل فرد لتحقيق الأمن الاقتصادي، وهي فكرة فلسفية قوية تكمن وراء السعي إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، فهي تتطلب عالماً لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع فيه جميع الناس تطوير قدراتهم الممكنة.²⁵ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994).

كما أن عالمية الاعتراف بمطالب حياة كل فرد تعتبر الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية الإنسانية اليوم بضرورات التنمية في الغد، ولا سيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل، وأقوى حجة لحماية البيئة هي الحاجة الأخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة.²⁶ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994).

2-2- مفهوم للتنمية الإنسانية المستدامة من منظور حقوق الإنسان

من خلال ارتباط التنمية الإنسانية بفكرة الاستدامة التي تركز على الآخر من حيث الزمان والمكان (العالمية)، وتفرض مبدأ أخلاقي هو لأجل عالمية الانتفاع الحالي بحقوق الإنسان مع عدم تبديد فرص الأجيال القادمة في الانتفاع، وذلك بتحقيق تلبية الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية، والأجيال المقبلة بنفس المستوى من الانتفاع بين الأجيال.

يتضح لنا بأن هدف الأساسي للتنمية الإنسانية المستدامة هو خلق بيئة تمكينية لكل الأفراد بتوسيع نطاق قدراتهم بيناتهم، وتوفير الفرص لأجل ذلك، بتعزيز تلك الفرص وتوسيعها في المجالات المختلفة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وخاصة بالنسبة للمجموعات المحرومة من السكان مثل: المرأة. مع حماية خيارات الأجيال التي لم تولد بعد. وعدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، ولعدم تدمير ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية.²⁷ (محمد كمال التابعي، 2006).

هذا ما جعل التنمية الإنسانية المستدامة تهتم بالمجالات التالية كأهم أولوياتها: الفقر، والطبيعة، وفرص العمل، المرأة، المحافظة على البيئة، العدالة بين الأجيال الحالية، وبينها والأجيال القادمة، تمكين الأفراد والمشاركة في اتخاذ القرار...

أ- التمكين من حقوق الإنسان هدف أساسي لعملية التنمية الإنسانية المستدامة

مما جاء ذكره أعلاه، فإن التنمية الإنسانية تهدف إلى التمكين من حقوق الإنسان، وتقتضي التمتع أو الانتفاع بجميع حقوق الإنسان القائمة على منطق التكامل، وقد توضح ذلك منذ إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 الذي تأكد من خلاله بأن التنمية عملية للتمكين من حقوق الإنسان ووسيلة للانتفاع بها.²⁸ (إعلان الحق في التنمية، 1986).

وهذا ما أوضحه بعدها تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1990، بأن الوصول إلى التمكين من الحقوق، وتفعيلها، للوصول إلى الرفاه الإنساني والانتفاع بالتالي بالحقوق الذي يعتبر الغاية النهائية من تحقق الحرية كغاية بتوسيع القدرات، يكون عن طريق توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، وذلك ببناء القدرات من جانب، وتوفير الفرص الممكنة للإنسان من أعمال قدراته من جانب آخر.

لذلك فللوصول إلى التمكين من حقوق الإنسان، لا بد من بناء وتنمية القدرة الإنسانية، وضرورة إتاحة الفرص لاستخدام أو توظيف هذه القدرة، مع ضرورة أعمال الحرية للاختيار بين البدائل والفرص المتاحة.

ب- عناصر التنمية الإنسانية المستدامة مؤسسة على مبادئ حقوق الإنسان

إن من أهم العناصر المكونة للتنمية الإنسانية المستدامة، وحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1995، تتمثل في الآتي:

- **الإنتاجية:** وهي مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخالقة؛ وذلك بتوفيرهم الظروف الملائمة حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم، بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل، وفي العمالة بأجر.

- **المساواة:** أي تساوي الفرص المتاحة أمام كل الأفراد في المجتمع دون أي عوائق، أو تمييز بغض النظر عن العرق، أو الجنس، أو مستوى الدخل، أو الأصل، أو غيره، وتساوي الفرص لا يكون بين الأجيال الحاضرة، فقط، بل بين هذه الأخيرة، والأجيال المقبلة أيضا.

- **التمكين:** وقد أشرنا إليه سابقا.

- **الاستدامة:** وقد أشرنا إليها سابقا.

ج- التنمية الإنسانية المستدامة كشرط للتمكين والانتفاع من الحق في جودة الحياة

إذا كان إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 أكد على أنّ التنمية تساهم في تيسير التمتع بجميع حقوق الإنسان، وأكد على أعمال الحق في التنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، فإنّ هذا الأخير أكد من خلال مادته الأولى أنّه وبموجب الحق في التنمية يمكننا التمتع بجميع حقوق الإنسان، وجاء في ديباجته أنّ التنمية هي عملية التحسين المستمر للرفاهية. ولهذا وبناءً على هذا الأساس تظهر التنمية الإنسانية كشرط ضروري لتحقيق الانتفاع بجودة الحق في الحياة.²⁹ (برنامج عمل مؤتمر فيينا، 1986).

بناءً عليه، تتحقق كافة حقوق والحاجات الإنسان الأساسية التي تضمن له البقاء على قيد الحياة، والرفاه المادي والكرامة الإنسانية للارتقاء إلى جودة الحياة من خلال تحقيق الانتفاع بنتائج التنمية الإنسانية والتمكين الحقوقي، ولكن نجد أنّ مجرد النظر لجودة الحق في الحياة من خلال هذه المنظور الحقوقي والتنموي لا يعطي مفهومًا واضحًا لجودة الحياة.

بالنظر إلى أنّ مصطلح جودة الحق في الحياة نجده يتفق مع فكرة القيمة الذاتية لحياة كل إنسان، والتي تتحقق من خلال حركية تلبية الحاجات المادية والمعنوية التي تكون وفقًا لتوقعات كل فرد وبطريقة تحقق له ذاتية الرضا عن حياته، وهذه الذاتية التي تميز مفهوم جودة الحق في الحياة تختلف من شخص إلى آخر، ونجد أنّ هذه النقطة بالتحديد تفرض أهم الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق لجودة الحق في الحياة بصورة تجعله مقبولًا من الجميع.

إن توافر الحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، وكذلك الراحة المادية التي تعمل على رفع مستوى المعيشة، إضافة للشعور بالثقة بالنفس مع زيادة احترامها المدعم للإحساس بالكرامة الإنسانية تشكل المرتكزات الأساسية لتحقيق الحياة الفضلى للأفراد، فجودة الحق في الحياة مفهوم مرتبط بكمال الوجود الإنساني.³⁰ (حسام مريم، 2005).

بعبارة أخرى، التمكين الفعلي للإنسان من الانتفاع الكلي بكافة حقوقه تساعد على ترقية حقه في الحياة من مجرد البقاء إلى حياة نوعية وكرامة، بما يخلق نوعًا من ذاتية الرضا والسعادة لدى كل فرد، مع ضمان شرط الاستمرار في فرص الانتفاع بهذه الحقوق إلى ما بعد الجيل الحالي، وهذا ما يضمن لنا ارتباط مطالب الحياة الجيدة اليوم بضرورات الحياة الجيدة في الغد.³¹ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994).

فمن خلال تعريف التنمية الإنسانية السابق ذكره أعلاه، تظهر هذه الأخيرة أنّها ليست مجرد وسيلة لتوليد الثروة المادية فحسب بل هي وسيلة لتقديم المزيد من الخيارات للناس التي تساهم في احترام مطالبهم، هذا بالإضافة لما تشكله كوسيلة لزيادة قدراتهم على الاختيار في العديد من المجالات، وهذه القدرة في حد ذاتها تهدف لتحقيق العديد من البدائل، وهذا ما يوسع من حريات الأفراد التي تظهر كمعيار نهائي للتنمية الإنسانية،³² (نادر الفرجاني، 2002)، والتي تعمل من خلاله على تحقيق الانتفاع الفعلي بجودة الحق في الحياة، والذي يكون مجسداً من خلال جانب سلمي للحرية النافي لكل عقبات الانتفاع بالحقوق وبالحياة الكريمة، وجانب آخر إيجابي يساهم في تعزيز القدرات البشرية وتمكينهم من الاختيار النوعي لحقهم في الحياة.³³ (Amartya Sen, 1999).

بمعنى آخر إن تحقيق الحرية السلبية والتي تعني التحرر من كافة القيود أو غياب الحواجز المعرّقة لتحقيق الرغبات الإنسانية، مما يسمح بممارسة أشكال متعددة من النشاطات ذات قيمة أخلاقية واجتماعية خاصة، والتي تدعم قدرة الأفراد على تحسين مستوى حياتهم؛ وحده لا يكفي لتحقيق الانتفاع الفعلي بجودة الحق في الحياة، بل يعتمد كذلك على ضرورة عدم تجاهل اتخاذ إجراءات إيجابية التي تحقق امتلاك الوسائل الموسعة للقدرات الإنسانية والساحة بتوسيع الفرص أمام الأفراد من أجل ضمان حرية الاختيار النوعي لحياتهم وفقًا لرغباتهم.³⁴ (Martha Nussbaum and Amartya Sen, 1993).

وبهذا نجد أنّ الحرية السلبية تزيد من احتمالات بلوغ الحرية الإيجابية خاصة وأنّ فقد القدرة على ممارسة الحرية الإيجابية قد يكبح فعالية الإنسان في التأثير في القرارات المهمة في حياته.

وتوجد شروط أخرى إضافية لابد من توافرها للتمكين الفعلي بجودة الحق في الحياة، وضمان استمرار هذا الانتفاع إلى ما بعد الجيل الحالي، كالديمقراطية، والعدالة التوزيعية، ويظهر الأساس القانوني للعدالة التوزيعية من خلال ديباجة إعلان الحق في التنمية لسنة 1986، والتي نصت على أن التنمية هي عملية التحسين المستمر للرفاهية على أساس المشاركة الحرة والعدالة التوزيعية. وتعمل العدالة التوزيعية كمبدأ أخلاقي على تحقيق المساواة في منح الفرص لكافة الأفراد، وهذا ما يعتمد على ضرورة تهيئة الظروف الموضوعية لتلبية الحاجات لكافة الأفراد، وتكون هذه الظروف في إطار القواعد الأخلاقية الضامنة لتلبية حاجات الجيل الحالي مع عدم تبديد فرص الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها.³⁵ (David Coop, 2008).

إذن، يجب أن تمكن التنمية المستدامة الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل، الآن، وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة أيضاً أي العمل على استدامة نوعية الحياة.³⁶ (United kingdom, 1999).

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكن لنا أن نستخلص جملة من النتائج والاقتراحات، تتمثل فيما يلي:

1- النتائج:

من خلال تطور مفهوم التنمية وتحولاته من المفهوم الاقتصادي الضيق إلى مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة مروراً بمفهوم التنمية الإنسانية ومفهوم التنمية المستدامة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن المفهوم الجديد للتنمية القائم على محورية الإنسان، يعتبر الإنسان ليس فقط أداة للتنمية، بل العنصر الفاعل في تنمية المجتمع بمشاركته الفاعلة، أما النمو الاقتصادي فهو مجرد وسيلة وليس غاية التنمية الإنسانية، هدفه هو تحقيق رفاهية الإنسان وتحسين نوعية حياته، هو وسيلة لتحقيق مزيد من القدرات، وبالتالي جعل توسيع القدرات الإنسانية الغاية النهائية من التنمية.

هذا مع ضرورة أن تصاحب سياسات النمو الاقتصادي العدالة التوزيعية، وتنفيذ سياسات اجتماعية فعالة لتحسين الصحة، والتعليم، والتخفيف من الفقر، وزيادة مستوى الإنفاق العام.

فالهدف النمو الاقتصادي في نموذج التنمية الجديد هو حياة كريمة لا تنتهك فيها حقوق الإنسان، ويفرض حداً أدنى من التغذية الكافية، السكن، والحصول على العلاج، والصحة، والتعليم ما يتطلبه احترام الكرامة الإنسانية، ومواجهة الحرمان، والإقصاء، لأن أغلب المشاكل التكنولوجية ترتبط بعدم إرضاء الحاجات الأساسية، بالأخص في المناطق المحرومة والمعزولة.

- إن عملية قياس الانتقال إلى المفهوم الجديد للتنمية يحقق جودة الحياة، يتعلق بالتنمية الذاتية للأفراد، وتنمية البيئة المحيطة بهم، وقياسه يتعلق بأسلوب حياة كل فرد الذي يختلف من فرد لآخر، ويتعلق بطرق الحكم على تقدم المجتمعات، التي تختلف من مجتمع إلى آخر.

- أساس التنمية الإنسانية المستدامة عالمية مطالب الحياة، وهذا يعزز المساواة، والحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان.

- التنمية الإنسانية تهدف إلى التمكين من حقوق الإنسان، وتقتضي التمتع أو الانتفاع بجميع حقوق الإنسان الأساسية القائمة على منطق التكامل، بما يضمن للإنسان البقاء على قيد الحياة، والرفاه المادي والكرامة الإنسانية للارتقاء إلى جودة الحياة من خلال تحقيق الانتفاع بنتائج التنمية الإنسانية والتمكين الحقوقي.

فالتنمية الإنسانية المستدامة تمكن الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل، الآن، وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

- إن الاتجاه نحو تحقيق جودة الحق في الحياة هو اتجاه نحو كمال الوجود الإنساني، والذي لا يظهر كنهاية في حد ذاته بل مجرد وسيلة لضمان ترضية كل واحد منهم وتحقيق حقه في السعادة، مع ضمان استمرار ذلك إلى ما بعد الجيل الحالي؛ إن جودة الحياة ليست غاية في حد ذاتها بل هي أسلوب للحياة من أجل تحقيق قيمة أكبر تتمثل في ذاتية الرضا، الارتياح والسعادة.

2-الاقتراحات:

- لابد من العمل على استدامة نوعية الحياة من خلال تحقيق نموذج التنمية الإنسانية المستدامة الذي يمكن الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل، الآن، وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، لذلك لا بد من التفكير في الحق في جودة حياة للأجيال القادمة.

- لا يمكن الوصول لنموذج التنمية الجديد للتمكين الفعلي بجودة الحق في الحياة، وضمان استمرار هذا الانتفاع إلى ما بعد الجيل الحالي إلا بتوفر شروط أخرى كالديمقراطية، والعدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية، وبين الأجيال.

الهوامش:

- 1- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998، ص ص21، 29.
- 2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، " إتاحة الفرص للأجيال القادمة"، ص15.
- 3 -Rapport mondial sur le développement humain 1990 "définir et mesure le développement humain", New York: UNDP, 1990, p10.
- 4 - Ibid, p 10.
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، المرجع السابق، ص 13.
- 6 -Rapport mondial sur le développement humain 1990 op. Cit. p 09.
- 7 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، المرجع السابق، ص 14.
- 8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، ص18.
- 9- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دون تاريخ النشر، ص ص244-245.
- 10- سالم القمودي، العدل والحرية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001، ص30.
- 11 -Simon Barnbeck, Freedom and capacity: "Implications of Sen's Capability Approach." <http://www.rerumcausae.org/pdf/1-1/capability.pdf>.
- 12 - أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد، والسياسة، والقانون (نظرات في عالم متغير)، دار الشروق، ط 2، 2005، ص 389.
- 13 -Firouzeh nahavandi, **Du développement à la globalisation**, histoire d'une stigmatisation, deuxième édition, berylant 2005, p66.
- 14-Rapport mondial sur le développement humain 2000: " droits de l'homme et développement humain " ; publié pour le programme des nation uni pour le développement (pnud) par: De Boeck université 2000,. P.23.
- 15 - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 283-287.
- 16 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمية لسنة 2001، "وضع التكنولوجيا في خدمة التنمية البشرية"، ص 14.
- 17 -Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebel, **classer les droits de l'homme**, braylant, 2004, p61.
- 18 - اللجنة العالمية للبيئة: " تقرير حول مستقبلنا المشترك"، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، ص 69.
- 19 - باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر، عمان، طبعة 2003، ص 185.

- 20 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي، لسنة 1994، " الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، نيويورك، PNUD، 1994، ص 17-18.
- 21 - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 59.
- 22 - مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، مقدمة عامة، المنسق العام للموسوعة إلياس بيضون، الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بدون مكان النشر، الطبعة الأولى 2006، ص 373-389، وص ص 414-420.
- 23 - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 399-400.
- 24 - كمال رزق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح، والديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25 نوفمبر 2005.
- 25 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994، المرجع السابق، ص 13-14.
- 26 - المرجع نفسه، ص 13-14.
- 27 - محمد كمال التابعي، "التنمية البشرية المستدامة. المفهوم والمكونات"، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 14-السنة الثانية فيفري 2006، ص 8.
- 28 - أنظر مواد إعلان الحق في التنمية الصادر يوم 04 ديسمبر لسنة 1986 وفقا للقرار 128/14.
- 29 - أنظر إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فينا، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المنعقد في فينا خلال الفترة 14-25 جوان 1993، وإعلان الحق في التنمية، الصادر بموجب القرار 128/14، المؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1986.
- 30 - حسام مريم، مذكرة ماجستير بعنوان: " الأمن الإنساني وجودة الحق في الحياة،" كلية الحقوق، جامعة سطيف2، السنة الجامعية 2010.
- 31 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994، ص 13.
- 32 - نادر الفر جاني: "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، سنة 2002، ص 67-68.
- 33 - Amartya Sen, **Development as freedom** New York; OXFORD University Press; 1999, p16.
- 34 - Martha Nussbaum and Amartya Sen, **The quality of life**, New York, OXFORD University Press, 1993, p33.
- 35 - David Coop, **International justice and the basic needs principle**, 24 November 2008 <http://mora.rentre.nhh.no/projects/equalityexcahnge/ressurser/coop1.pdf>, p6.
- 36 - A Better quality of life-strategy for sustainable development for the united kingdom-1999 <http://www.sustainable-development.gov.uk/publications/uk-strategy99/index.htm>.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

I- باللغة العربية:

- 01- اللجنة العالمية للبيئة: " تقرير حول مستقبلنا المشترك"، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.
- 02- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي، لسنة 1994، " الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، نيويورك، PNUD، 1994.
- 03- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمية لسنة 2001، "وضع التكنولوجيا في خدمة التنمية البشرية"، نيويورك، 2001.
- 04- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، "إتاحة الفرص للأجيال القادمة".

05- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، "نحو إقامة مجتمع المعرفة".

II- باللغة الفرنسية:

01- Rapport mondial sur le développement humain 1990 "définir et mesure le développement humain", New York: UNDP, 1990

02- Rapport mondial sur le développement humain 2000: " droits de l'homme et développement humain " ; publié pour le programme des nations uni pour le développement (pnud) par: De Boeck université 2000

ثانيا: المراجع

I- باللغة العربية:

1- الكتب:

- 01- أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد، والسياسة، والقانون (نظرات في عالم متغير)، دار الشروق، ط 2، 2005.
- 02- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر، عمان، طبعة 2003.
- 03- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998.
- 04- عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.
- 05- سالم القمودي، العدل والحرية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001.
- 06- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
- 07- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009.

08- مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، مقدمة عامة، المنسق العام للموسوعة إلياس بيضون، الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بدون مكان النشر، الطبعة الأولى 2006.

2- المقالات:

- 01- نادر الفر جاني: "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، سنة 2002.
- 02- كمال رزق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح، والديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25 نوفمبر 2005.
- 03- محمد كمال التابعي، "التنمية البشرية المستدامة.. المفهوم والمكونات، " مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 14- السنة الثانية فيفري 2006.

II- باللغة الفرنسية:

01- Ouvrages:

- 01- Amartya Sen, **Development as freedom** New York; OXFORD University Press; 1999
- 02- Emmanuelle Bribosia et Ludovic Hennebel, **classer les droits de l'homme**, braylant, 2004.
- 03- Firouzeh nahavandi, **Du développement à la globalisation**, histoire d'une stigmatisation, deuxième édition, berylant 2005.
- 04- Martha Nussbaum and Amartya Sen, **The quality of life**, New York, OXFORD University Press, 1993.

01- A life of human dignity for all; <http://weblog.leidenuni.nl/fdr/1948/human-rights-strategy-summary-%5b1%5d.pdf>.

02- "Capacity development for sustainable human development."

<http://www.mirror.undp.org/magnet/cdrb/capdev.htm>.

03- David Coop, International justice and the basic needs principle, <http://mora.rentre.nhh.no/projects/equalityexchange/ressurser/coop1.pdf>.

04- "A Better quality of life-strategy for sustainable development for the united kingdom-1999.

<http://www.sustainable-development.gov.uk/publications/uk-strategy99/index.htm>.

05- Simon Barnbeck, Freedom and capacity: "Implications of Sen's Capability Approach." <http://www.rerumcausae.org/pdf/1-1/capability.pdf>.

06- آفاق إستراتيجية: التنمية البشرية - المفهوم.. المكونات.

<http://www.alsabaah.com/paper.php?Source=Akbar&MLF=interpage&Sid=22486>.

07- عبد العزيز النوبضي، " الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، " الدليل العربي، حقوق الإنسان والتنمية.

<http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch-5>.

إشكالية المفهوم في التنمية بين النظرية والقياس

د. طاهري الصديق

جامعة الجزائر-03-

seddikthr@gmail.com

أ.د. كيسرى مسعود

جامعة الجزائر-03-

meskessra@yahoo.fr

الملخص:

موضوع هذه الورقة البحثية يتعلق بدراسة مفهوم التنمية ومراحل تطورها، من المفهوم القديم الذي ساوى بين النمو والتنمية، وحصرها في مفهوم تقني اقتصادي، يتعلق بزيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، إلى مفهوم يرتبط ارتباط وثيق بالحياة الاجتماعية والنفسية للفرد وتفاعله في المجتمع، وصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة، كما يتناول البحث محاولات قياس التنمية، اعتماداً على إسقاطات تتعلق بالحياة الاجتماعية للفرد، انطلاقاً من الظروف المعيشية، ومختلف متطلباتها، إلى العوامل النفسية وإحساس الفرد بالوجود الفاعل والتأثير الإيجابي داخل المجموعة، كما يرتبط بمفهوم التنمية البشرية الذي تبلور في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990.

الكلمات المفتاحية: مفهوم، نمو، تنمية، تنمية مستدامة، تنمية بشرية.

المقدمة:

برز مفهوم التنمية بصفة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على التطور في المجتمع كانا "التقدم المادي"، أو "التقدم الاقتصادي"، وحتى عندما أثبتت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي "التحديث"، أو "التصنيع"، والأكد أن مفهوم التنمية مجموعة من الأفكار التي مهدت لدراسة موضوع التنمية، ومجموعة من النظريات التي أسست لذلك، وصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة، الذي قسم الفكر التنموي إلى عدة رؤى وزوايا نظر بين الاقتصاديين، علماء البيئة، وعلماء الاجتماع، على الرغم من تبني كل الحكومات لمفهوم التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جداً تجاه الاستدامة.

ومع تطور الفكر التنموي، زادت ضرورة تطوير أساليب وآليات لقياس التنمية وفق معايير ومؤشرات، تعتمد في أغلبها على إسقاطات ومقاربات ترتبط بالمستوى المعيشي، الصحة والتعليم، كفاءة الفرص، التمكين وعدم الاقصاء، ضمان هامش حرية الرأي والحصول على المعلومة، وكلها معاني تمهد لمفهوم الرفاه في المجتمع، وتتجاوز المعاني الكلاسيكية للتنمية.

السؤال الرئيسي:

ماهي المراحل الأساسية لتطور مفهوم التنمية، وكيف يمكن قياسها؟

طريقة البحث وهيكله:

يعتمد البحث على الأسلوب النظري التحليلي الذي يستند أولاً إلى جمع الحقائق والمعلومات عن طبيعة المشكلة المطروحة، ثم يستكمل ذلك بطريقة الوصف التحليلي لهذه المعلومات للتوصل إلى النتائج، والتي تساعد في الوصول إلى الهدف المطلوب من البحث.

ومنه تم تقسيم البحث على النحو الآتي:

أولاً/ تطور مفهوم التنمية:

1/النمو الاقتصادي

2/ النمو مع إعادة التوزيع

3/ الاحتياجات الأساسية

4/الاستدامة

ثانيا/ التنمية المستدامة:

1/ علماء الاقتصاد

2/ علماء البيئة

3/ علماء الاجتماع والباحثين في مجال علوم الإنسان

ثالثا/ قياس التنمية

1/ المقاييس الاقتصادية للتنمية

2/ المقاييس الاجتماعية للتنمية

3/ المؤشرات المركبة للتنمية

4) مؤشر التنمية البشرية (مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

أولا/ تطور مفهوم التنمية

بالرغم من الهدف العام للتنمية كان ولا زال تخفيف نسبة الفقر وتحسين ظروف المعيشة لسكان العالم إلا أن استراتيجية ومعنى التنمية الاقتصادية قد تعرضت لأربعة تحولات رئيسية (دوناتو رومانو، 2003) (1):

1/النمو الاقتصادي:

المرحلة الهامة الأولى خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات التي ساوت بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث تم تعريفها بزيادة حصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني، وقد كانت السياسات التي تم تبنيها وتطبيقها خلال تلك الفترة ناجحة من خلال العديد من الطرق، حيث ازدادت معدلات النمو والمدخرات وكذلك الإمكانيات الصناعية في قسم كبير من دول العالم الثالث، وبين عامي 1950 و1975 وصل معدل النمو حصة الفرد من إجمالي 3,4% سنويا لجميع الدول النامية.

ولكن يشير النقاد إلى أن مثل ذلك النمو لا يصل إلى السكان الأكثر فقرا فقد كان هناك دلائل متزايدة على تزايد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في دول العالم الثالث، وكذلك تزايد الفوارق الدخلية بين الفقراء والأغنياء واستمرار البطالة.

2/ النمو مع إعادة التوزيع

طراً التحول الأول في أواخر الستينيات وأوائل السبعينات حيث ركز على النمو مع إعادة التوزيع؛ وقد كان النمو الاقتصادي لا يزال يشكل الهدف الرئيسي ولكن التركيز الآن ينصب على النمو الذي يمكن أن يحسن ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى، وأصبحت الزراعة هي القطاع الذي يحظى بالأولوية حيث أنه كان يتمتع بإمكانيات القضاء على سوء التغذية والجوع واستيعاب الفائض من اليد العاملة كما تم تشجيع النمو الناتج عن التصدير وبالتالي تشجيع نمو التصدير الذي يستوعب قدرا كبيرا من اليد العاملة ويفتح الأسواق الخارجية للزراعة التجارية.

3/ الاحتياجات الأساسية:

أما التحول الأحدث فكان منهج الاحتياجات الأساسية الذي ظهر من خلال الدعوة إلى "استراتيجية الاحتياجات الأساسية" التي ظهرت في عام 1976 في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية الذي أشار إلى أنه لا يمكن تخفيف الفقر المطلق إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للتغذية والصحة والمياه والمأوى والسلامة والتعليم بالإضافة إلى تغطية بعض الاحتياجات غير المادية الضرورية مثل الاعتماد على الذات والأمان والهوية الثقافية.

وتقر استراتيجية الاحتياجات الأساسية بأن النمو بمحد ذاته لا يمكنه توفير الاحتياجات الأساسية وكذلك الأمر بالنسبة للنمو المتساوي وإعادة التوزيع، وبدلا من ذلك يجب أن تضمن سياسات التنمية تغطية هذه الاحتياجات من خلال زيادة توفير السلع والخدمات الأساسية للفقراء من خلال التدخل الحكومي المباشر إن لزم الأمر بدلا من الاعتماد على قوى السوق، وعلاوة على ذلك فإن هذا قد يؤدي إلى بعض التضحيات في المدخرات والاستثمارات المنتجة والنمو العام.

إن الهدف هو إيجاد نوع جديد من النمو الاقتصادي الذي يمكن من تغطية الاحتياجات الأساسية من خلال إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الاجتماعية ومن خلال إعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة المحرومين.

4/ الاستدامة:

يمثل هدف الاستدامة التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ومع ذلك فإن هذا المنهج يتضمن أن التنمية الدائمة لا يمكن أن تتحقق في دول العالم الثالث إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي يمكن صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، أي أنها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها التنمية.

وهذا يتطلب من ناحية أولى السياسات المحلية والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الاقتصادي المرشد بيئياً. ومنه يمكن صياغة مفهوم التنمية على النحو التالي (فارس رشيد البياتي، 2008) (2):

"زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب".

ثانياً/ التنمية المستدامة

تعريف المفوضية العالمية للبيئة والتنمية 1987 (تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النمو فهي تتطلب تغيراً في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداماً للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته (دوناتو رومانو، 2003) (3).

1/ علماء الاقتصاد:

تعريفات علماء الاقتصاد البيئي:

(التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت) (كبداني سيد أحمد، 2012) بيرس وزملاؤه 1987.

(التنمية الاقتصادية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف للبدائل) باربيير 1989.

2/ علماء البيئة:

يشير علماء البيئة والأحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداماً، بحيث يبحثون بالدرجة الأولى عن التنوع الحيوي والوراثي.

ومن علماء البيئة الذي كرس اهتماماً كبيراً لمبادئ التنمية الزراعية المستدامة هو (جي كونواي) الذي يعالج مفهومه للاستدامة ميل النظام لمقاومة الانهيار في أزمة ما، وهو يتعلق بصلاية واستمرارية النظام:

"الاستدامة هي إمكانية المحافظة على الإنتاجية سواء كانت حقل أو مزرعة أو أمة في وجه الأزمات أو الصدمات" (كونواي وباربيير 1990) (باتر محمد علي وردم 2006) (5).

وهناك بعض التعريفات تتساءل حول ما إذا كان النمو مطلوباً من وجهة النظر البيئية:

"التنمية المستدامة هي التنمية التي تقلص استخدام الموارد إلى الحد الأدنى وتزيد الانتروبيا العالمية" (ريينز 1990) (باتر محمد علي وردم 2006) (6).

ومع ذلك يشير الكثير من علماء البيئة إلى أن "عدم النمو" لا يشكل حلاً ملائماً، ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي، لذا فهو أمر مطلوب مثل تطوير الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية).

ويشير علماء البيئة إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية.

وحسب (ريديليفت 1987) فإن دروس البيئة يجب أن تطبق على العمليات الاقتصادية لأن استراتيجية الحماية العالمية توفر مبررا بيئيا يمكن من خلاله تحدي واختيار دعوات التنمية لتطوير نوعية الحياة (كبداني سيد أحمد، 2012) (7).

3/ علماء الاجتماع والباحثين في مجال علوم الإنسان:

يؤكد علماء الاجتماع وعلوم الإنسان على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة، فعلى سبيل المثال: الرغبة في استهلاك الأغذية الزراعية يشجع في بعض الأحيان على القضاء على الغابات وتدهور التربة، بينما الرغبة في استهلاك السمك قد تضغط على البيئة البحرية، ويتم التركيز على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة. ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى التأكيد على أن ما يجب استدامته فعلا هو التقسيم الدولي للثروة مما يفرض طلبات بيئية مختلفة وغير متساوية على الدول الغنية والفقيرة، وإذا ما فرض المستقبل المزيد من الطلبات من خلال التوزيع العالمي الحالي للموارد وأنماط الاستهلاك السائدة فمن غير المحتمل أن تكون تلك الموارد مستدامة. إن العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة التي تشجع على التدهور البيئي بحاجة لمعالجة، كما يجب ان يكون هناك إعادة لتوزيع الثروة في العالم، وعندئذ فقط يمكن أن تصبح التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي.

ولعل التعريف الذي يختصر الجدل بين مختلف الآراء هو تعريف هيئة برونتلاند للتنمية المستدامة:

" التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها"
(الهيئة العالمية للبيئة والتنمية 1987) (محمد إبراهيم حسن، 1997) (8).

ويمكن هذا التعريف من الحصول على معنيين مختلفين تماما (سالمى رشيد، 2006) (9):

أ- أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليما للأجيال القادمة، بمعنى آخر فإن نضوب الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل ألا يكون هناك المزيد من النضوب في رأس المال الطبيعي، وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني إيقاف جميع الفعاليات التي استنزفت الموارد غير المتجددة مثل التعدين والفعاليات التي استنزفت طبقة الأوزون والفعاليات التي أثرت على الأجيال المستقبلية مثل إنتاج المخلفات المشعة.

ب- أن إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي يجب ألا ينخفض بين جيل وآخر، وبمعنى آخر يمكن أن تكون هناك تساو بين رأس المال الطبيعي ورأس المال الاصطناعي وأن نضوب راس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي، وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني أنه يمكن لمخزون النفط أن ينضب طالما أنه يتم استبداله بالاستثمارات من أصول أخرى توفر للأجيال المستقبلية نفس النوعية من الحياة والخيارات مثل تلك التي وفرها النفط للأجيال الحالية، لكن هذا التفسير ينطوي على بعض الإشكاليات حيث أنه هناك بعض الأصول التي لا يمكن استبدالها بأصول أخرى، كما لا يمكننا أن نكون على ثقة من أن أجيال المستقبل تقبل أو تفسر قرارنا بشأن البدائل بطريقة إيجابية، إذ كيف يمكن لأي منا أن يعرف احتياجات أجيال المستقبل؟

إن هذا التعريف يطرح بعض الأسئلة الهامة حيث أن الاحتياجات ليست ثابتة وإنما هي في تغير مستمر مع مرور الوقت كما أنها تختلف من حضارة إلى أخرى، كما أن التنمية ليست مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات وإنما هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات في حد ذاتها، لذا فكيف يمكن تحديد الاحتياجات بشكل مستقل عن التنمية إذ كانت عملية التنمية الاقتصادية هي التي تخلق الاحتياجات وتحددها؟

تعرف الفاو التنمية المستدامة (الذي تم تنبيهه في عام 1989) كما يلي:

" التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية (دوناتو رومانو، 2003) (10).

ومع ذلك فإن هذا التعريف لا يعالج مبدأ ضرورة العدالة بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ثالثاً/ قياس التنمية

قبل الحديث عن مقاييس التنمية تجدر الإشارة إلى التطرق إلى أهم مؤشرات قياس النمو، حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد هو أكثر المعايير استخداماً وواقعية بالنسبة للكثير من الاقتصاديين، رغم عدم الاعتماد عليه في المقارنة بين المجتمعات، وذلك لاختلاف طرق القياس والتقدير، حيث يعتمد في حسابه على طريقتين، إما انطلاقاً من إجمالي السكان، وإما السكان العاملين فقط، حيث تفيد الطريقة الأولى في حساب الدخل من ناحية الاستهلاك، أما الثانية مفيدة من ناحية الإنتاج.

في ستينيات القرن الماضي، ساوى الفكر الاقتصادي بين النمو والتنمية، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للتنمية، لكن بعد أزمة التنمية في الثمانينيات خصوصاً في الدول النامية التي حققت معدلات سالبة، اتضح قصور هذا المؤشر في التعبير الحقيقي عن مستويات التنمية، وكان لزاماً إدماج متغيرات غير اقتصادية كالصحة، التعليم، السكان، البيئة، تنظيم الأسرة والمرأة، للتعبير عن التنمية.

1/ المقاييس الاقتصادية للتنمية:

المفهوم الاقتصادي التقليدي يركز على اعتبار الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للتنمية ويشتق منه مؤشرات للتنمية منها:

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دوناتو رومانو، 2003) (11).

لقد انتقدت هذه المقاييس رغم استمرار استخدامها حتى الآن وذلك للأسباب التالية:

✓ الدخل والرفاهية:

على مستوى الأفراد فإن الأكثر دخلاً لا يعني أنه أكثر نمواً أو تقدماً، الرفاهية لا تقاس بالأكثر دخلاً وإنما بطرق استخدام ذلك الدخل.

✓ النمو ومصادره:

مقياس الناتج القومي الإجمالي لا يقيس بدقة مقدار ومصدر تلك الزيادة، وهل هي بسبب تحسن مستمر في أداء الاقتصاد القومي، أم أنها بسبب ظروف استثنائية كتقلبات التجارة الدولية أو ظروف طبيعية كالاكتشافات البترولية.

✓ الدخل والمقارنات الدولية:

استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا يمكن أن يعبر عن المقارنة بين مستويات التنمية في الدول لأسباب عديدة منها أن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القدرة الشرائية النسبية.

✓ النمو والتوزيع:

يمكننا أسلوب الناتج القومي ومؤشراته من التعرف على كيفية توزيع هذا الناتج محلياً داخل الدولة الواحدة بين مختلف الفئات الاجتماعية (فقراء وأغنياء)، أو بين الأقاليم الجغرافية المختلفة، أو بين القطاعات المختلفة (صحة، تعليم، وغيرها) أو حول تأثيرات الإنتاج والاستهلاك على البيئة.

ومن هنا فإن للمعطيات الاجتماعية تأثير كبير في تحديد مفهوم التنمية باعتبار من الغايات الأساسية للتنمية هو تحسين الظروف المعيشية والرفاه الاجتماعي.

2/ المقاييس الاجتماعية للتنمية:

على عكس المؤشرات الاقتصادية القابلة للقياس المباشر، فإن المؤشرات الاجتماعية يصعب قياسها ويستعمل في ذلك إسقاطات ومقاربات لأمر مرتبطة بما قد تجانب الحقيقة ولا تعبر عنها بوضوح، ونذكر من هذه المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

■ المساواة الاجتماعية:

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية لأنها تعكس نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة، والمساواة يمكن أن تكون مجالاً للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال.

وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما (عبد الله بن جمعان الغامدي، 2007) (12):

✓ **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

✓ **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

- **الصحة العامة:**

ترتبط الصحة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية من أهم مبادئ التنمية وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (الأطفال وكبار السن) وتقليل الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي (زيمران، 2006) (13):

✓ **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

✓ **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

✓ **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التلقيح ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

● **التعليم:**

من أهم متطلبات التنمية هو التعليم باعتباره عملية مستمرة تراكمية طوال المستويات العمرية، وفي وثيقة الأجندة 21، يتمحور التعليم حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة، وقد أولت الكثير من دول العالم اهتماماً كبيراً للتعليم وانعكس ذلك بشكل واضح على التنمية، أما مؤشرات التعليم فهي:

✓ **مستوى التعليم:** يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

✓ **محو الأمية:** يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

● **السكن:**

توفير السكن والملجأ المناسب من ضروريات التنمية، ومع أنه يعتبر من ضروريات الحياة في العالم المتقدم والحد الأدنى لحفظ كرامة الإنسان، إلا أن العديد من الدول تعجز عن توفير ذلك لمواطنيها وخاصة في المدن الكبيرة، كما تعتبر الهجرة الريفية أحد أسباب تفاقم هذا المشكل، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، ومع أن هذا المؤشر لا يعكس حالة السكن ولكن لم يتم تطوير مؤشر آخر.

● **الأمن:**

يعتبر الأمن عملية جوهرية في التنمية، ونجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى توفر الأمن بكل أنواعه، ومن الناحية الاجتماعية يرتبط بحماية الناس من الجرائم ووجود نظام متطور للإدارة الأمنية التي تكفل حقوق الإنسان وتسعى إلى تحقيق الأمن الاجتماعي، ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

3/ المؤشرات المركبة للتنمية:

ويشتمل على مؤشرات التالية (الفار، 2002) (14):

● المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة:

من خلاله يتم ترتيب الدول على أساس الوسط الحسابي لثلاثة المؤشرات هي:

أ- معدل وفيات الرضع.

ب- توقع الحياة عند الميلاد.

ج- نسبة السكان المتعلمين.

حيث يعتمد هذا المقياس على مؤشرات مادية غير نقدية.

● مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة:

يعتمد مقياس مستوى المعيشة على ثلاثة عناصر هي:

أ- الحاجات الضرورية أو الأساسية المادية من تغذية ومأوى وصحة.

ب- الحاجات الضرورية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن.

ج- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية.

● المؤشر العام للتنمية:

وضع الباحثون بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مقياساً عاماً مركباً للتنمية كبديل لمقياس الناتج القومي الإجمالي ويتكون هذا المقياس من 18 مؤشراً بعضها ذو طبيعة اقتصادية والبعض الآخر ذو طبيعة اجتماعية وتم تطبيقها على 58 دولة نامية ومتقدمة.

وتتمثل المؤشرات التي تم اختيارها فيما يلي:

أ- توقع الحياة عند الميلاد

ب- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر

ج- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني.

د- نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي معاً.

هـ- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني.

و- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.

ز- متوسط توزيع الصحف لكل 100 ألف نسمة من السكان.

ح- عدد الهواتف، وعدد أجهزة الراديو لكل 100 ألف من السكان.

ط- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء والطاقة.

ي- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.

ك- نسبة من يعملون بأجر أو رواتب إلى جملة السكان.

ل- نسبة الذكور الذين يعملون في الزراعة.

4) مؤشر التنمية البشرية (مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):

جذور مفهوم التنمية البشرية تعود إلى الفكر الإسلامي ورائد الفكر الاجتماعي في الإسلام ابن خلدون، وكذلك الفكر الماركسي، ومفكري اقتصاديات التنمية في الستينيات، قبل أن يتبلور هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 (محمد إبراهيم حسن، 1997) (15).

مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف على أنه عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وأهم الخيارات التي يعبر عنها التقرير هي:

أ- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل:

ويقاس بتوقع العمر عند الولادة وهي تعتمد على عوامل أخرى مثل التغذية والصحة الجيدة والماء النقي والهواء غير الملوث وحجم الإنفاق الحكومي.

ب- حياة المعرفة:

تقاس نسبة الملمين بالقراءة والكتابة، وتم تعديل هذا المؤشر بمؤشر آخر أطلق عليه مؤشر التحصيل التعليمي ويتكون من مؤشرين فرعيين هما:

نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فأكثر) مع ترجيح المؤشر الفرعي الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين وبذلك يتم الحصول على مؤشر التحصيل التعليمي.

ج- التمتع بحياة كريمة:

يتم القياس بواسطة الدخل الفردي الحقيقي المعدل والذي يتم حسابه من خلال أخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار. وقد دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدار تقرير سنوي منذ عام 1990 م حول التنمية البشرية في العالم، كما يصدر تقارير تعالج قضايا خاصة بالمناطق الجغرافية المختلفة أو تقارير تخص دولاً بعينها.

خاتمة:

التنظيم لموضوع التنمية أبرزه التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفاوت مستويات التنمية وفشل بعض النماذج، جعل الاجتهادات تتجاوز الفكر التقليدي، بإعطاء التنمية أبعاد أخرى، تتماشى وتطور الحاجات المجتمعية، وتعطي للتنمية مفهوماً جوهرياً لا ينحصر في مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات، وإنما هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات في حد ذاتها، وتسمو بالإنسان من المادة إلى المعنى، ومن الكم إلى الكيف، وتجعله ينشد حياة الرفاه، بعدما كان يبحث عن تلبية الحاجات الضرورية فقط.

المراجع المستعملة:

- 1) دوناتو، رومانو. (2003). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. ط1. منشورات مركز السياسات الزراعية. سوريا
- 2) باتر، محمد علي وردم. (2006). مؤشرات التنمية المستدامة. مرصد البيئة الأردنية.
- 3) زيرمان، مايكل. (2006) الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية. سلسلة عالم المعرفة. عدد 332، الكويت
- 4) الفار، عبد الواحد. (2002). التنظيم الدولي للبيئة. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر
- 5) محمد، إبراهيم حسن. (1997). محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث. جامعة الإسكندرية. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية. مصر
- 6) البياتي، فارس رشيد. (2008). "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي". أطروحة دكتوراه في الاقتصاد. الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك
- 7) كبدي، سيد أحمد. (2012). "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية". أطروحة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. الجزائر
- 8) ساملي، رشيد. (2006). "أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. فرع تسيير. جامعة الجزائر
- 9) الغامدي، عبد الله بن جمعان. (2007). "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد والمسؤولية عن حماية البيئة". جامعة الملك سعود. السعودية.

تقييم الصحة ورفاهية الأفراد في الجزائر كمؤشرات للتنمية وتحقيق جودة الحياة

د. مفيدة فرطقي

جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة -2-

mounafortaki@gmail.com

الملخص:

تعرف الصحة على أنها حالة من الرفاهية البدنية، العقلية والاجتماعية، وليست مجرد انعدام المرض أو العجز. وهي في حد ذاتها وسيلة وغاية للتنمية. هذا ما أكد عليه برنامج الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) وبرنامج التنمية المستدامة (2015-2030). وتهدف من خلال هذا العمل إلى رصد التقدم المحرز في الجزائر فيما يخص المؤشرات الصحية، بعد انتهاء الفترة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية، وتقييم الوضع الصحي للسكان، عن طريق تحديد بدقة المرحلة الوبائية الحالية التي تمر بها الجزائر. وذلك من خلال تحديد الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات، وخاصة الأمراض المتسببة في ارتفاع سنوات الحياة المفقود بسبب الوفيات المبكرة أو العجز، والتي لها آثار سلبية على التنمية وعواقب وخيمة على الاقتصاد وعلى جودة الحياة. ثم اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين صحة ورفاهية السكان، لتحقيق جودة الحياة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الصحية، الأهداف الإنمائية للألفية، التنمية المستدامة، الرفاهية، جودة الحياة، التحول الصحي.

المقدمة:

إن الاستثمار في الرعاية الصحية هو أساس تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق رفاهية الأفراد. هذا ما أكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، والتي جعلت المجال الصحي المحور الذي تدور حوله التنمية. حيث تم التأكيد على أنه من المستحيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بدون أفراد يتمتعون بصحة جيدة. ونشير إلى أن معظم الأهداف الإنمائية لها علاقة بالصحة، حيث نجد ثلاثة منها تتعلق مباشرة بالصحة وتؤثر فيها الأهداف الأخرى بصورة غير مباشرة. ولقد تم التأكيد على دور الصحة في تحقيق التنمية، من خلال برنامج الأمم المتحدة لما بعد 2015. برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة لعام 2030. من خلال هذا البرنامج تم وضع 17 هدفا للتنمية و169 غاية لاستكمال إنجازات الأهداف الإنمائية، والتي تهدف إلى التركيز على التنمية بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتعلق الهدف الثالث منها بتحسين الصحة وتعزيز رفاهية الأفراد في جميع الأعمار، ويشتمل على 9 غايات، أهمها تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، القضاء على الأمراض المتنتقلة وتخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض المزمنة، والوفيات بالصددمات والحوادث ومكافحة التلوث والأمراض الناجمة عنه. وذلك لجعل الفرد يعيش لفترة أطول ولكن في صحة أفضل، لأن سنوات الحياة لا تحسب فقط بعدد السنوات المعاشة ولكن أيضا بنوعية هذه السنوات، وهو ما يعرف بجودة الحياة ويعبر عنه بمؤشر QALY: quality adjusted life years أي عدد السنوات المعدلة بجودة الحياة.

1. إشكالية الدراسة

تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للجزائر، معايير ومبادئ توجيهية لسياساتها التنموية، ولقد تمسكت بها وعملت جاهدة على تحقيقها طيلة العقد الماضي. حيث مثلت محورا مهما في برامجها الوطنية التنموية، ولقد التزمت بتحقيقها من خلال اعتماد سياسات وبرامج، تهدف إلى تحسين الحياة المعيشية للأفراد وضمان حياة كريمة لجميع المواطنين. ولكن رغم التقدم المحرز في العديد من الميادين، تواجه الجزائر تحديات صعبة وخاصة في المجال الصحي. وعليه قمنا بطرح التساؤل التالي:

ما مدى تحقيق الجزائر لأهداف الإنمائية للألفية المسطرة لفترة 2000-2015، فيما يخص المؤشرات الصحية، وهل وتيرة التقدم الحالية كافية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة المسطرة لفترة 2015-2030؟

وتحت هذا السؤال تدرج الأسئلة التالية:

- هل استطاعت الجزائر الوصول بالمؤشرات الصحية إلى المستويات المطلوبة في وقتها المحدد لسنة 2015؟
- ما هو أثر التحول الصحي الجاري في الجزائر على رفاهية وجودة حياة الأفراد؟
- كيف يمكن تحسين الصحة والرفاهية للسكان في الجزائر لتحقيق جودة الحياة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة المسطرة لفترة 2015-2030؟

2. أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

● تقييم الوضع الصحي الحالي في الجزائر ورصد التقدم المحرز فيما يخص المؤشرات الصحية بين 1990-2015، من خلال تحديد بدقة المرحلة الوبائية الحالية التي تمر بها الجزائر، بعد انتهاء الفترة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية. وذلك بتسليط الضوء على الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات في بلادنا وتتبع التطور الحاصل في الأمراض المسببة للوفيات المبكرة والعجز، التي لها آثار سلبية على التنمية وعواقب وخيمة على الاقتصاد وعلى جودة الحياة. ونعتمد في ذلك على دراستنا الميدانية المنجزة في بعض المستشفيات الجامعية بين 2015-2016.

● اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين الصحة ورفاهية الأفراد لتحقيق جودة الحياة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة المسطرة لفترة 2015-2030.

3. منهج الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع، تم اعتماد المنهجية التالية:

- في المرحلة الأولى تم استخدام المنهج الوصفي، من أجل إلقاء الضوء على الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) وأهداف التنمية المستدامة (2015-2030) وعلاقتها بالصحة ورفاهية الأفراد، وكذلك تتبع تطور المؤشرات الصحية في الجزائر. ومن أجل ذلك قمنا بالبحث وباستغلال العديد من المعطيات المتاحة: أحدث الدراسات، البحوث، التقارير والأعمال الأكاديمية، الخ.

- في المرحلة الثانية تم الاستعانة بدراستنا الميدانية التي أنجزت بين 2015-2016: التحول الصحي في الجزائر من خلال أسباب الاستشفاء والوفيات-حالة المنطقة الصحية للشرق- وتم مقارنة النتائج مع تلك المتحصل عليها من دراسة TAHINA التي تمت في الجزائر بين 2002-2003. وذلك بهدف تقييم الوضع الصحي الحالي في الجزائر وأثره على جودة الحياة وعلى التنمية. ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها.

وللإجابة على الأسئلة السابقة وبلوغ أهداف البحث تم تقسيم هذا العمل إلى المباحث التالية:

1. علاقة الصحة بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

2. تطور المؤشرات الصحية في الجزائر.

3. التحول الصحي وأثره على جودة حياة الأفراد.

1. علاقة الصحة بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة:

تلعب الصحة دورا أساسيا في تحقيق التنمية، التي تهدف بدورها إلى جعل الأفراد يتمتعون بصحة جيدة ويعيشون برفاهية. ولهذا ارتبطت الصحة بالعديد من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

1.1 الصحة والأهداف الإنمائية للألفية:

حسب الأمم المتحدة ينقسم العالم إلى ثلاث أقسام، حيث ما يقارب من سدس البشرية حققوا مستويات عالية من الرفاه، وفي الطرف النقيض هناك سدس آخر من البشر، يصارعون من أجل الحصول على قوتهم اليومي في معركة بين الحياة والموت ضد المرض، الجوع والكوارث الطبيعية. وبين هاتين الفئتين، هناك حوالي أربعة بلايين من البشر بمستويات معيشية، تتدنى كثيرا عن تلك التي تتمتع بها الفئة الأولى، ذات الرفاه المرتفع. ولهذا تم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل القضاء على الفقر، الأمراض، الأمية وتقليص الفوارق المعترية في مستوى المعيشة، بين الدول وداخل الدولة الواحدة في حد ذاتها. ولقد تم اختيار المؤشرات المناسبة لرصد ومتابعة تحقيق هذه الأهداف التنموية، وتقييم التقدم المحرز نحوها. وذلك عن طريق المقارنة بين المعدلات المطلوبة للتغير في مختلف المؤشرات الكمية ومعدلات

التغير التي تم تحقيقها، على أساس الأداء الفعلي منذ عام 1990. وتمثل هذه الأهداف في تخفيض الفقر المدقع والجوع إلى النصف، تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تخفيض معدل وفيات الأمهات، وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، الملاريا وأمراض أخرى خطيرة، ضمان الاستدامة البيئية، توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية وإقامة شركات عالمية لأغراض التنمية.

نلاحظ مما سبق، أن معظم الأهداف الإنمائية للألفية لها علاقة بالصحة، وخاصة ثلاثة منها، إذ تتعلق مباشرة بالصحة وتؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في التنمية. حيث يتعلق الهدف الرابع (OMD4) بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى الثلثين بين 1990-2015، وتمثل المؤشرات الخاصة به في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، معدل وفيات الرضع ونسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة. ويتعلق الهدف الخامس (OMD5) بتحسين الرعاية الصحية للأم، وتندرج تحته غايتان أساسيتان وهما: تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين 1990-2015 وتعميم الوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية. أما الهدف السادس فيرمي إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وتمثل غاياته الثلاث في وقف انتشار فيروس نقص المناعة/ الإيدز بحلول عام 2015، تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة/ الإيدز لجميع من يحتاجونه ووقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ (Nation Unies, 2012).

وما تجدر الإشارة إليه أن هناك علاقة وثيقة بين هذه الأهداف الثلاث والأهداف الأخرى. حيث تدهور الوضع الصحي يؤدي غالبا إلى نفقات كارثية تؤدي بدورها إلى الفقر، فحسب منظمة الصحة العالمية فإن كل عام حوالي 150 مليون شخص في العالم، يواجهون نفقات صحية كارثية بسبب الدفع المباشر، و100 مليون شخص منهم ينزلون إلى تحت خط الفقر (GOPAKUMAR, 2016). ولهذا فإن الاهتمام بتحسين الصحة والحفاظ عليها، يُجنب العائلة والمجتمع العواقب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمرض، الوفاة والعجز، وهذا ما يساهم في الحد من الفقر (الهدف 1). كما أن تعميم التعليم (الهدف 2) يساعد على التثقيف الصحي والحصول على المعلومات فيما يخص الوقاية من الأمراض ويحد من انتشارها (الهدف 6). وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 3)، تتمكن النساء من الوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية والحصول على الرعاية الصحية الضرورية، وهذا ما يخفف من وفيات الأمهات (الهدف 5). كما أن توفير الرعاية الصحية المتخصصة للأمهات، أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة، تهدف أساسا إلى تحسين صحة الطفل وإبقائه على قيد الحياة (الهدف 4). وأيضا تسمح مصالحي التوليد الفعالة، بمعالجة الملاريا عند الأمهات والرضع، وتمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم المصابة إلى وليدها (الهدف 6). كما أن ضمان توافر المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 7) تساهم في مكافحة الأمراض المعدية (الهدف 6).

2.1 الصحة وأهداف التنمية المستدامة:

في 25 سبتمبر 2015، اعتمدت الأمم المتحدة 17 هدفا للتنمية المستدامة، تندرج تحتها 169 غاية، من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء والعدل والسلام في العالم. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في ما يلي: القضاء على الفقر والجوع، ضمان الصحة والرفاهية والتعليم، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ضمان توافر المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والحصول على الطاقة الموثوقة وبتكلفة ميسورة، تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق، تحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار، الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، جعل المدن والمستوطنات آمنة ومستدامة، ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، التصدي لتغير المناخ وأثاره، حفظ الموارد البحرية وحماية النظم الإيكولوجية البرية، تحقيق العدل والسلام وأخيرا عقد الشركات لتحقيق الأهداف (الأمم المتحدة، 2015).

يتعلق الهدف الثالث للتنمية المستدامة، بضمان الصحة والرفاهية (Le bien-être) للجميع وفي جميع الأعمار، وهو يتأثر ويؤثر في الأهداف الأخرى. حيث لا يمكن بلوغ أهداف التنمية بدون أفراد يتمتعون بصحة جيدة. كما أن الغاية من الأهداف الأخرى هو تحسين مستوى المعيشة وضمان رفاهية الأفراد لتحقيق جودة الحياة، وهذا لن يتحقق سوى بتحسين الصحة، التي لا تعني فقط الخلو من

المرض والعجز ولكن تعني الرفاهية (Le bien-être) البدنية والعقلية والاجتماعية. وتندرج تحت الهدف الثالث للتنمية 9 غايات قابلة للقياس، والتي يجب بلوغها في آفاق 2030 وتتمثل فيما يلي (منظمة الصحة العالمية، 2015):

- ✓ خفض معدل وفيات الأمهات إلى أقل من 70 / 100 000 ولادة حية.
- ✓ خفض معدل وفيات الرضع إلى 12‰ ووفيات الأطفال دون الخامسة إلى 25‰ على الأقل.
- ✓ القضاء على وباء الايدز، السل، الملاريا والأمراض الاستوائية المهملة الأخرى ومكافحة التهاب الكبد الفيروسي والأمراض المتنقلة عبر المياه والأمراض المعدية الأخرى.
- ✓ تخفيض بمقدار الثلثين عن طريق الوقاية والعلاج معدل الوفيات المبكرة، الناجمة عن الأمراض غير المتنقلة (المزمنة) وتعزيز الصحة العقلية والرفاهية.
- ✓ تعزيز الوقاية والعلاج من الإدمان على المخدرات والكحول ومكافحة التدخين.
- ✓ تخفيض إلى النصف عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرقات في آفاق 2020.
- ✓ ضمان للجميع الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية بما فيها التنظيم العائلي والتربية الصحية وتقديم المعلومات وأخذ بعين الاعتبار الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.
- ✓ العمل على جعل كل شخص يستفيد من تأمين صحي يضمن له الحماية من الأخطار المالية ويسمح له بالحصول على الخدمات الصحية الضرورية ذات جودة والأدوية واللقاحات الضرورية الموثوقة والفعالة وذات جودة وبتكلفة معقولة.
- ✓ تخفيض الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية الخطيرة وعن تلوث الهواء، الماء والترربة.

هذا وتسعى الجزائر اليوم جاهدة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بعد أن تمكنت خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، من بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. حيث تراجع الفقر بشكل ملحوظ، واعتبرت الجزائر واحدة من عشر دول في العالم، التي حققت تقدما سريعا في مجال التنمية البشرية ما بين 1990-2015. حيث انتقل مؤشر التنمية البشرية (IDH) من 0,5 إلى أكثر من 0,7 وانتقلت الجزائر حسب هذا المؤشر من المركز 93 إلى 83 بين 2013-2014، محتلة بذلك المرتبة الأولى في شمال إفريقيا (PNUD, 2015). إذ بين 1990-2015 ارتفع دخل الفرد من 6 616,4 إلى 14614,97 دولار (PPA \$) (Banque Mondiale, 2018) وتراجعت الأمية وتم تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الذي ارتفع من 90% إلى 98%. كما تمكنت من توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، حيث في سنة 2015 قدر السكان الذين يتوفرون على المياه المأمونة، بحوالي 85% وحوالي 95% موصولون بشبكات الصرف الصحي. كما حققت الجزائر أيضا تقدما معتبرا فيما يخص تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك في ميدان التعليم والنشاط الاقتصادي وحتى السياسي، حيث قدرت نسبة مشاركة النساء في البرلمان بـ 31% (Gouvernement Algérien, 2016). ولكن ما مدي التقدم المحرز في المجال الصحي؟ للإجابة على هذا التساؤل، سنقوم بتتبع تطور أهم المؤشرات الصحية خلال الفترة المعتمدة للأهداف الإنمائية للألفية (1990-2015).

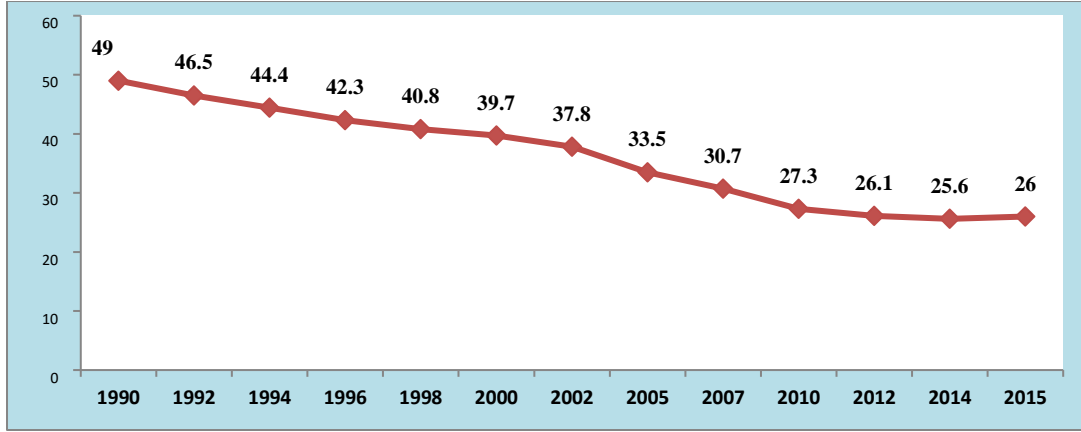
2. تطور المؤشرات الصحية في الجزائر بين 1990-2015:

لقد سعت الجزائر منذ الاستقلال، للنهوض بالمؤشرات الصحية التي كانت تتميز بارتفاع كبير في الوفيات وخاصة وفيات الأطفال (180‰) والعمر المتوقع عند الولادة لا يتجاوز 47 سنة (BRAHAMIA, 2010). وكانت المشاكل الصحية للسكان في تلك الفترة، نابعة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، التي أدت إلى انتشار الأمراض المعدية. ولهذا تم الاهتمام بمكافحة هذه الأمراض منذ الاستقلال، من خلال إطلاق وتنفيذ مختلف البرامج الصحية الوطنية. وتم اتخاذ عدة إجراءات مهمة، منها خدمات مجانية لصالح الأم والطفل، البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا، الطب المدرسي والتلقيح الإجباري ضد الأمراض المتنقلة، والكشف والعلاج الإجباري للسل، الذي كان يمثل آفة حقيقة. وهذا ما أدى إلى تراجع الأمراض المعدية ومنه انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

1.2 تطور معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات:

لقد ظلت وفيات الأطفال دون 5 سنوات تنخفض بشكل مستمر في الجزائر. حيث رغم الأزمة وتراجع مستوى المعيشة والاستهلاك، وتدهور بعض ظروف السكن لشريحة كبيرة من السكان في التسعينيات، ظل هذا المؤشر في تحسن مستمر إلى غاية بلوغه أدنى حد في 2014 سنة. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 01: "تطور وفيات الأطفال دون 5 سنوات بين 1990-2015 (%)"



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

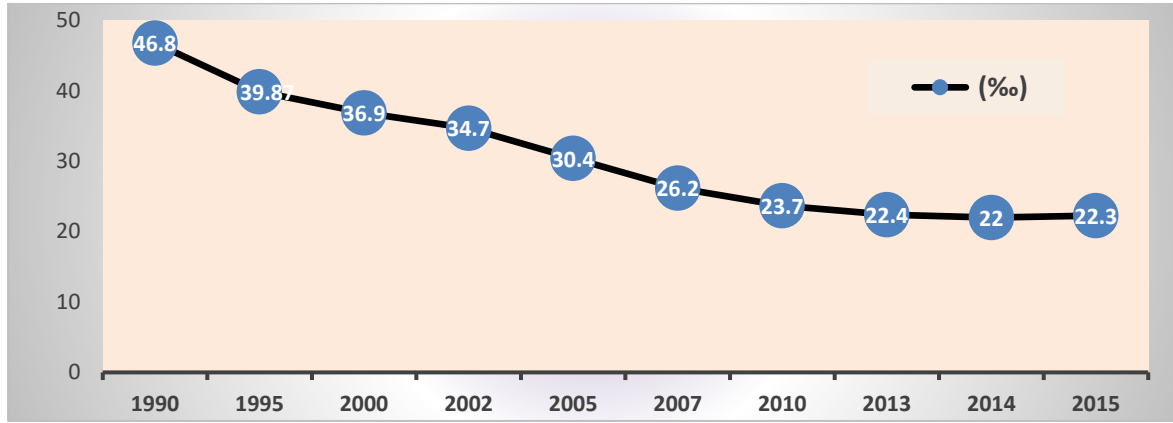
- Banque Mondiale, (2017), Taux de mortalité infantile, moins de 5 ans, données.banquemondiale.org
- UNICEF, (2016), La situation des enfants dans le monde, L'égalité des chances pour chaque enfant.

يتضح من خلال الشكل أن معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات، عرف انخفاضا ملحوظا بين 1990-2015، إذ نزل من 49 إلى 26 % وهذا بفضل العناية التي وجهت لصحة الأم والطفل، خلال منتصف الثمانينات. ولكن الجدير بالذكر أن وتيرة التقدم كانت بطيئة جدا خلال السنوات الأخيرة. حيث منذ 2010، أصبح المعدل يتراجع كل سنتين فقط بحوالي نقطة واحدة، بل وشهدت سنة 2015 ارتفاعا قدره 0,4 نقطة مقارنة بـ 2014. ولكن حسب الإحصائيات الوطنية فقد ارتفع هذا المعدل بـ 0,1 نقطة منتقلا من 25,6 % في 2014 إلى 25,7 % في 2015 (ONS, 2015). وقدر المعدل السنوي للتخفيض (ARR) في الجزائر بين 1990-2016 بـ 2,6 %، بينما قدر في تونس بـ 5,5 % (UNICEF et al, 2017). وتبين هذه النتائج أن الجزائر لم تتمكن من تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين كما كان مرجوا.

2.2 تطور معدل وفيات الأطفال الرضع:

تمثل وفيات الرضع (الأقل من سنة) أهم أسباب وفيات الأطفال في الجزائر وخاصة وفيات حديثي الولادة (الأقل من 28 يوم)، حيث تلت وفيات الرضع تحدث في الأيام الأولى بعد الولادة. وهذا رغم التقلص المعبر الذي عرفه معدل وفيات الرضع وخاصة في سنوات الثمانينات، حيث انخفض ولأول مرة إلى ما دون 100 % (1981: 85,5 %). وهذا بفضل تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان واعتماد برنامج مكافحة وفيات الأطفال في سنة 1984، والذي كان يهدف إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى النصف، وأن لا يتجاوز 80 % في أي ولاية (Gouvernement Algérien, 2010). والشكل الموالي يبين تطور هذا المؤشر.

الشكل 2: "تطور معدل وفيات الأطفال الرضع (TMI) في الجزائر بين 1990 – 2015 (%)"



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- Gouvernement Algérien, (2016), Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport National 2000-2015.
- ONS, Démographie Algérienne 2015.

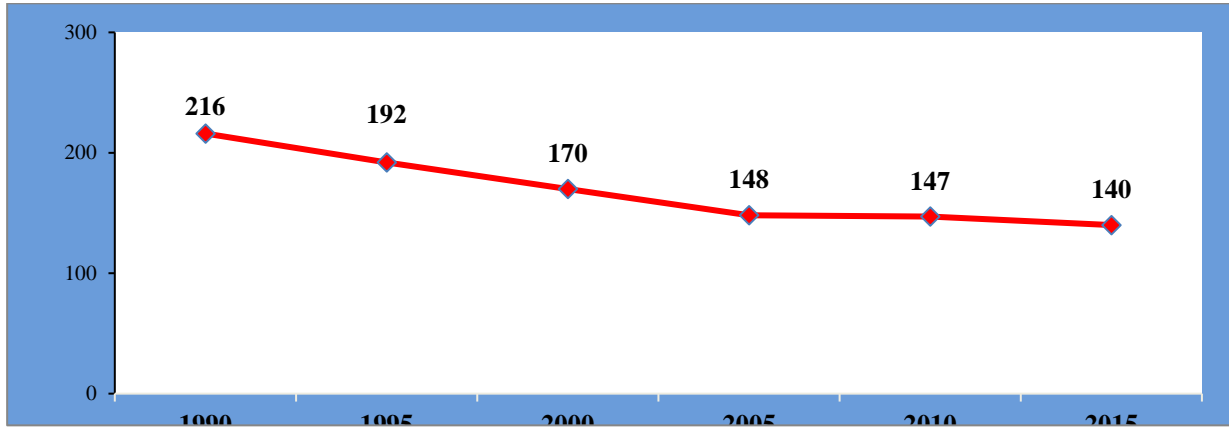
نلاحظ من خلال الشكل، تراجع مستمر لوفيات الأطفال الرضع في سنوات التسعينات، إلى غاية بلوغه 22,0 % في 2014 (23,5 لدى الذكور و20,4 لدى الإناث) (ONS, 2014). ومنه فإن معدل وفيات الرضع نزل بـ 53 % بين الفترة 1990 – 2014. ولكن عرف هذا الأخير ارتفاعا نسبيا قدر بـ 0,3 % بين 2014-2015 (22,0 مقابل 22,3 %). وهذا يعود إلى ارتفاع وفيات حديثي الولادة والتي تمثلت من مجموع وفيات الأطفال 73 % بين 2008-2012 مقابل 47% بين 1985-1989 (Gouvernement Algérien, 2016). ويعود ارتفاع وفيات حديثي الولادة، خاصة إلى ارتفاع عدد الولادات حيث كانت 2015 السنة الثانية على التوالي، التي تجاوز فيها حجم الولادات عتبة المليون (1 000 040 ولادة حية) (ONS, 2015)، وكذلك إلى المشاكل الصحية التي تعاني منها الأمهات، أثناء الحمل والولادة.

وبمقارنة الجزائر مع تونس والمغرب في نفس السنة (2015)، يتضح أن تونس حققت تقدما معتبرا في تخفيض معدل وفيات الرضع (16 %)، بينما لا تزال المغرب متأخرة (26 %) (SARDON, 2015). أما بمقارنة معدل وفيات الأطفال حسب الهدف المسطر وما تم إنجازه فعلا، نستنتج أن الجزائر لم تبلغ الهدف الإنمائي الرابع، حيث كان من المفروض أن ينزل بمقدار ثلثين ما بين 1990-2015، أي ينزل من 46,8 % إلى 18,6 %، ولكن نزل هذا المعدل فقط إلى 22,3 %. ومنه وحسب الوتيرة التي ينخفض بها، لن يبلغ هذا المؤشر هدف التنمية المستدامة، والذي يرمي إلى تخفيض معدل وفيات الرضع إلى 12% في أفق 2030 وخاصة أن هذا الأخير ارتفع في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

3.2 تطور معدل وفيات الأمهات:

لقد اهتمت الجزائر بصحة الأم منذ الاستقلال، مما جعلها تسجل تراجعا مستمرا في معدل وفيات الأمهات. ويعود هذا التراجع إلى تمكين النساء من الحصول على خدمات إنجابية ذات جودة: الرعاية الصحية السابقة للولادة، الولادة تحت إشراف عامل صحي مؤهل والمتابعة الطبية بعد الولادة. حيث عرف برنامج التوليد بدون خطر منذ 1995 حيوية كبيرة، تمثلت في تدعيم التكوين المتواصل، تطور الإجراءات الإعلامية والتكفل بالاستعدادات التوليدية. وفي 2005 تم اعتماد البرنامج الوطني للفترة المحيطة بالولادة، من أجل التكفل الجيد بالأم والوليد، وذلك من خلال الوقاية وخاصة الكشف والتكفل الفعال بعوامل الخطر أثناء الحمل لتخفيض وفيات الأمهات، والجدول الموالي يوضح تطور هذه الوفيات منذ سنوات 1990.

الشكل 3: "تطور معدل وفيات الأمهات (لكل 100 000 ولادة حيّة) بين 1990 – 2015"



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي:

- L'OMS, L'UNICEF, LUNFPA, Le Groupe de la Banque Mondiale et la Division de la population des Nation Unies, (2015), Rapport: Tendances de la mortalité maternelle: 1990-2015.

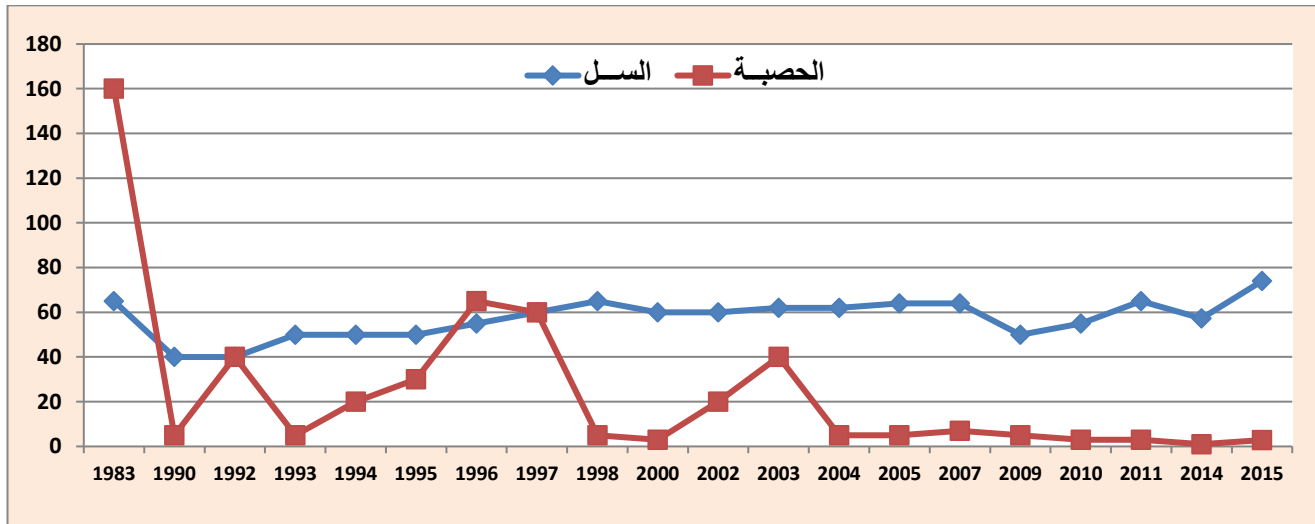
من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن معدل وفيات الأمهات عرف تراجعاً مستمراً خلال التسعينيات، حيث نزل من 216 إلى 192 / 100 000 ولادة حيّة بين 1990-1995. واستمر في الانخفاض في السنوات الموالية ولكن بشكل بطيء جداً، حيث انخفض فقط من 192 إلى 140 / 100 000 ما بين 2000-2015. وما تجدر الإشارة إليه، أن هذا المؤشر نزل من 300 إلى 216 / 100 000 ولادة حيّة بين 1975-1990 (فرطافي، 2017) ويعود هذا التراجع المعترف في السبعينيات، إلى أن أسباب الوفيات كانت مرتبطة بالأمراض المعدية والنزيف والقضاء عليها أدى إلى انخفاض معتبر لوفيات الأمهات، خاصة بعد أن أصبحت معظم الولادات تتم في وسط طبي. أما تباطؤ وتيرة الانخفاض في السنوات الأخيرة، فيعود خاصة إلى ظهور الأوبئة الجديدة، والمتمثلة في الأمراض المزمنة المرتبطة بالحمل، مثل ارتفاع ضغط الدم والمضاعفات الخطيرة التي تنجم عنه والتي غالباً ما تؤدي إلى الوفاة. ومنه فإن الجزائر لم تحقق غاية الهدف الإنمائي الخامس للألفية، والمتمثل في تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار بثلاثة أرباع بين 1990-2015.

ولهذا يمكن القول أن وفيات الأمهات لا تزال مرتفعة في بلادنا، وخاصة بالمقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى (تونس: 62، تركيا: 16 وكوريا: 11 / 100 000 ولادة حيّة) (L'OMS, L'UNICEF, 2016) وهذا رغم أن في بلادنا 96,6% من الولادات تتم تحت إشراف عامل صحي مؤهل (MICS4, 2015). والجدير بالذكر فإن وفيات الأمهات في الدول المتقدمة، أصبحت لا تكاد تذكر (ألمانيا: 6، إسبانيا واليابان: 5، النمسا والسويد: 4 / 100 000 ولادة حيّة) (L'OMS, L'UNICEF, 2016).

4.2 تطور السل والحصبة:

رغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال لمكافحة الأمراض المعدية، من خلال إطلاق مختلف البرامج الصحية، ومنها البرنامج الموسع للتلقيح، يستمر وجود البعض منها، على غرار السل الذي لا يزال يسجل معدلات مرتفعة في بلادنا، والشكل الموالي يؤكد ذلك.

الشكل 4: "تطور معدل السل والحصبة في الجزائر بين 1990-2015"



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- Banque Mondiale, (2017), Incidence de la tuberculose (pour 100 000 personnes), Rapport sur la lutte contre la tuberculose dans le monde.2000-2015.
- MEKALT, K. et BRAHAMIA, B., (2015), Le système de santé Algérien face à la transition sanitaire: prise en charge et financement, Bejaia.Int, <https://www.eiseverywhere.com/retrieveupload.php>.

نلاحظ أن الحصبة كانت مرتفعة في الثمانينات (1983: 160/100 000). وهذا يعود إلى تأخير إدراج التلقيح ضد الحصبة في برنامج التلقيح الإجباري إلى سنة 1985. وهذا ما يفسر الانخفاض المسجل بين 1990-1983 (من 160 إلى 5/100 000 نسمة). ولكن عرف معدل الانتشار بعض الارتفاع خلال التسعينيات (1996: 60/100 000). وهذا يعود إلى ضعف نسبة التلقيح آنذاك، حيث قدرت في 1995 بـ 77% (MICS3, 2006). ولكن نلاحظ انخفاض معتبر لانتشار الحصبة انطلاقاً من منتصف الألفية، إلى غاية بلوغها في 2014 نسبة 1/100 000. وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة التغطية للقاحية والتي قدرت بـ 90,3% بين 2012-2013 وبلغت نسبة 94,0% في 2014 (Gouvernement Algérien, 2016).

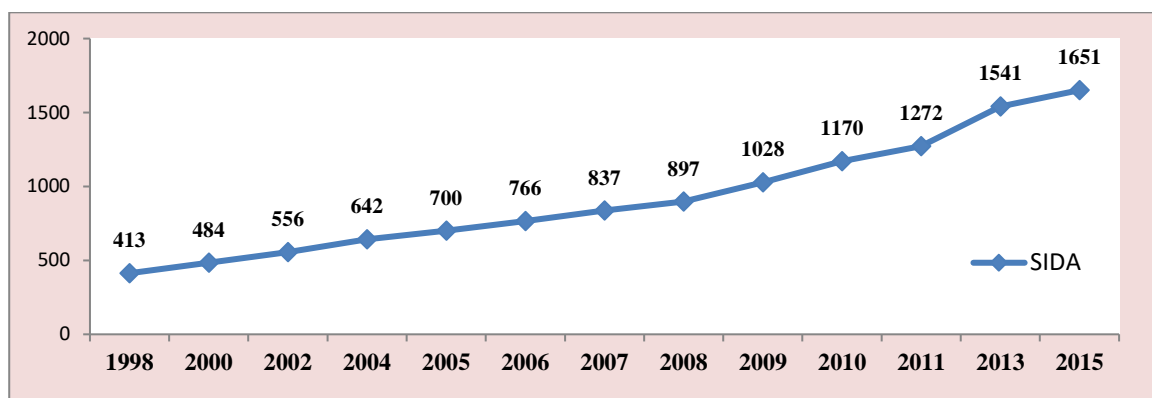
ولكن ظهور حالات جديدة للحصبة في السنوات الأخيرة (2015: 2,9/100 000)، يؤكد أن نسبة التغطية للقاحية ضد الحصبة، والتي تعتبر مؤشراً مهماً لتقييم التقدم نحو الهدف الإنمائي الرابع غير كافية.

أما بالنسبة للسل، فنلاحظ أنه لم ينزل عن نسبة 40/100 000 نسمة، بل سجل في السنوات الأخيرة معدلات تتقارب مع تلك المسجلة في الثمانينات (75/100 000 في 2015). ومن باب المقارنة فإن في تونس وحسب نفس المصدر، قدر هذا المعدل وفي نفس السنة فقط بـ 26/100 000 (Banque mondiale, 2017). ومنه فإن عودة انتشار هذا المرض في الجزائر، حال دون تحقيق الهدف الإنمائي السادس للألفية، ويؤكد التحديات التي يجب على الجزائر رفعها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالقضاء على السل وبعض الأمراض المعدية الأخرى على غرار مرض الإيدز.

2-5 تطور فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز:

تعتبر الجزائر من البلدان ذات الانتشار المنخفض للإيدز، حيث بين 2012-2013، قدر معدل انتشار الفيروس (Séroprévalence) بـ 0,1%، منذ تشخيص الحالة الأولى في 1985 (MICS4, 2015). ولكن من حينها لم يتوقف هذا المرض عن الارتفاع في بلادنا، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 5: "تطور الايدز (SIDA) في الجزائر 1998-2015"



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- BRAHAMIA, B., MAHFOUD, N. et YVES, C., (2017), "Consommation de médicament et maîtrise des dépenses de santé en Algérie". *Algerian Business Performance Review*, Université Kasdi Merbah ouargla, N°11.
- Gouvernement Algérien, (2016), op.cit.

يبين الشكل أعلاه أن الايدز لم يتوقف عن الارتفاع في الجزائر منذ التسعينيات. ولقد قدرت الإصابات في 2013 بـ 8 258 حالة منها 1541 حالة تراكمية للإيدز و7 389 حامل للفيروس. وارتفعت في 2014 إلى 9 103 لتبلغ 9 843 في 2015، منها 1 651 إصابة بالإيدز و8 192 حامل للفيروس (Gouvernement Algérien, 2016). ومنه فإن تزايد هذا المرض وعودة ظهور بعض الأمراض المعدية الأخرى، على غرار الملاريا والذي بعد أن أوشك القضاء عليها نهائياً، عادت إلى الظهور مرة أخرى في سنوات الألفية. ولقد عرفت الارتفاع الأكبر في سنة 2012، حيث انتقل معدل الإصابة بالملاريا بين 2006-2012 من 0,93 إلى 3,89 / 100 000. وهذا ما يؤكد عدم بلوغ الهدف السادس والمتمثل في وقف انتشار الأمراض المتنقلة بحلول عام 2015. ومنه فإن الجزائر تواجه تحديات صعبة، لبلوغ أهداف التنمية وخاصة أنها بالإضافة إلى الأمراض المتنقلة، تعرف انتشاراً واسعاً للأمراض غير المتنقلة، الناجمة عن التحول الصحي الجاري.

3. التحول الصحي وأثره على جودة الحياة:

يطلق مفهوم التحول الصحي على تغير الخصائص الوبائية للسكان، ومواجهة المجتمعات للأمراض الجديدة السائدة. ويتميز التحول الصحي بمرحلتين كبيرتين من التقدم، والتي نتجت عن التحكم في مجموعتين مختلفتين من الأمراض، تظهر في أعمار مختلفة. تتمثل المرحلة الأولى في التقدم في متوسط العمر، الناتج عن تراجع الوفيات بالأمراض المعدية، خاصة في الأعمار الصغيرة. أما المرحلة الثانية فتعود فيها المكاسب الحاصلة في متوسط العمر، إلى انخفاض الوفيات بالأمراض المزمنة في الأعمار المتقدمة، وهذا بفضل التقدم الطبي الذي تم تحقيقه في مجال أمراض القلب والشرابيين والسرطان. وتعرف الدول الرائدة مرحلة ثالثة جديدة: مرحلة صحة الشيوخ (La santé des vieux) (VALLIN, MESLE, 2012)، حيث تتطلع إلى الانتصار على الشيخوخة البيولوجية، وهذا من أجل تمكين الفرد من العيش في صحة جيدة لفترة طويلة. حيث امتداد العمر أصبح يتركز على نوعية السنوات المكتسبة بدلاً من عدد السنوات المعاشة. إذ توجه الجهود حالياً إلى البحث عن جودة الحياة والتي يتم قياسها بمؤشر QALY، أي عدد سنوات الحياة المعدلة بجودة الحياة.

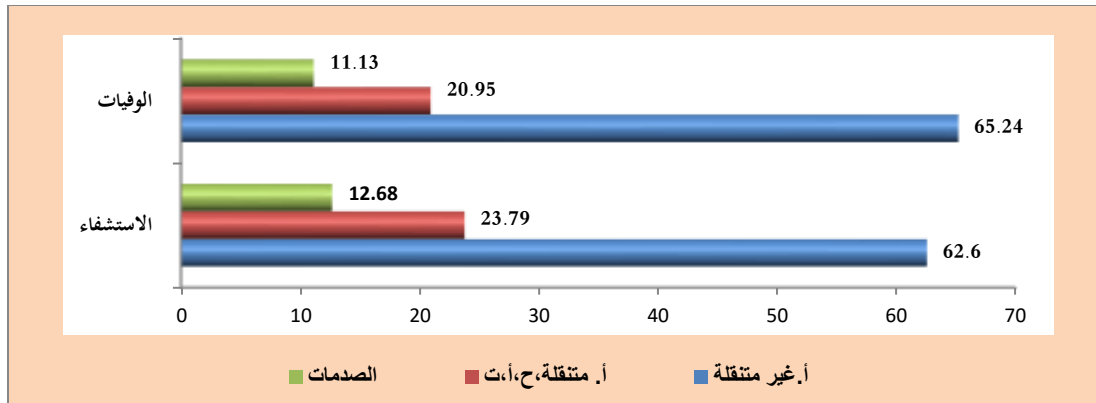
أما فيما يخص الجزائر فمع انتشار الأمراض غير المتنقلة ومحاولة التصدي لها، تكون قد دخلت في المرحلة الثانية من التحول الصحي، دون أن تنهي تماماً المرحلة الأولى، بسبب استمرار تواجدها للأمراض المتنقلة. ويشهد متوسط العمر ارتفاعاً مستمراً، حيث أصبح اليوم يضاها ذلك الموجود في بعض الدول المتقدمة. ويعود هذا التقدم بالدرجة الأولى إلى تراجع الأمراض المعدية، التي غيرت بشكل جذري الخصائص الوبائية للسكان. وهذا ما أدى إلى تأخر عمر الوفاة، ومنه ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة أولاً، حيث انتقل من 47 سنة في 1962 إلى 67 سنة في 1990 وبلغ 77,6 سنة في 2016 (عباشي، 2018). ومنه تم اكتساب أكثر من 30 سنة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة منذ الاستقلال وأكثر من 10 سنوات منذ التسعينيات. ثم في الأعمار المتقدمة بعد ذلك، بسبب

تراجع الوفيات عند كبار السن، الناتج عن التكفل بالأمراض المزمنة، حيث قدر متوسط العمر المتوقع عند 60 سنة بـ 19 سنة (BRAHAMIA, 2015). وهذا يدل على بوادر الشيخوخة، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية للانتشار المعترف للأمراض المزمنة التي أصبحت السبب الرئيسي للاعتلال والوفيات في بلادنا.

1.3 الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات في الجزائر:

من خلال دراستنا الميدانية المنجزة في بعض المستشفيات الجامعية (2015-2016) والتي كانت تهدف إلى تحديد الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات في بلادنا، توصلنا إلى النتائج المعروضة في الشكل الموالي.

الشكل 6: "توزيع أسباب الوفيات والاستشفاء حسب المجموعات الكبرى الثلاث للأمراض (2015-2016) (%)"



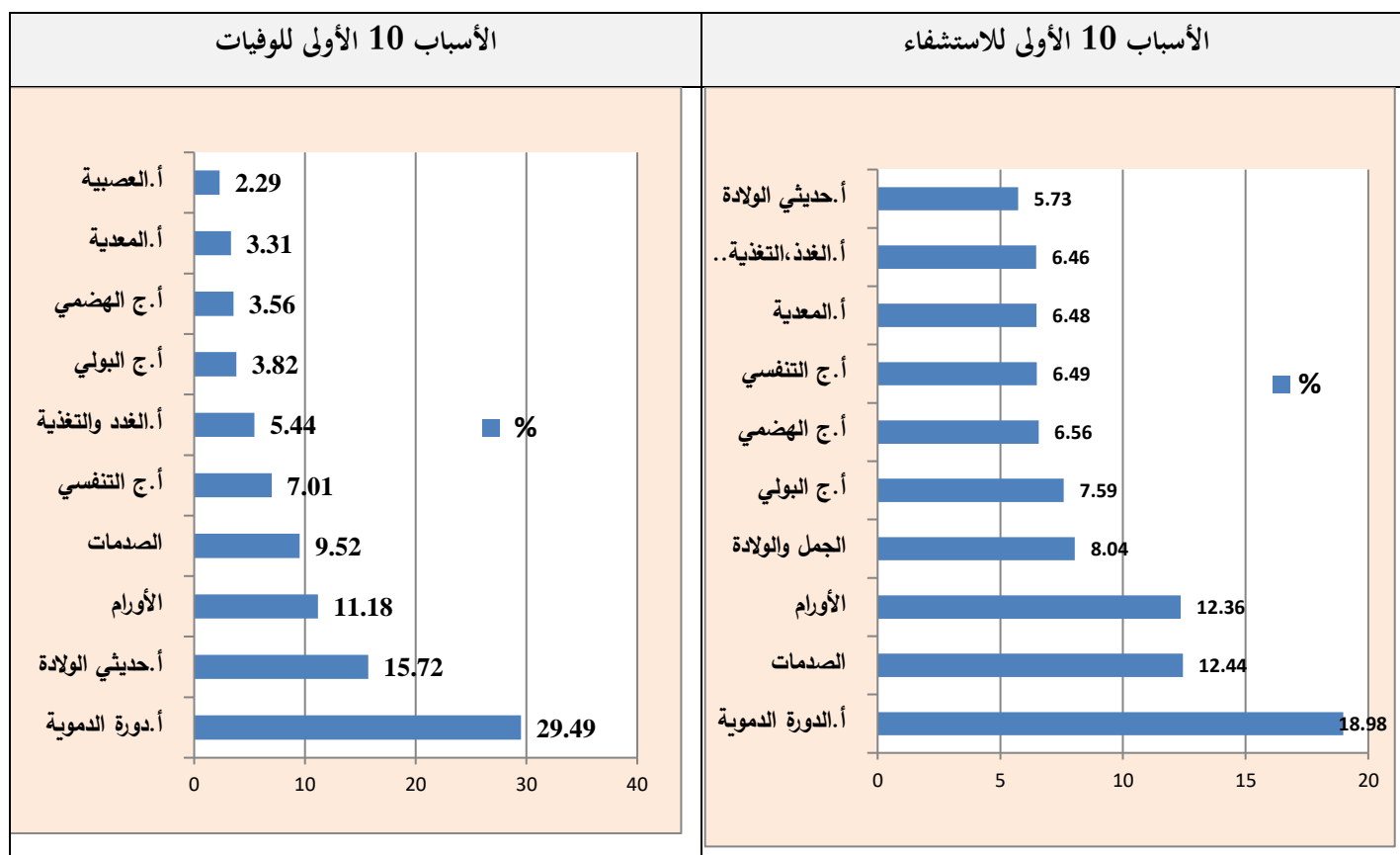
المصدر: فرطافي مفيدة (2017)، التحول الصحي في الجزائر من خلال أسباب الاستشفاء والوفيات-حالة المنطقة الصحية للشرق، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري.

نلاحظ من خلال الشكل أن الأمراض غير المنتقلة (الأمراض المزمنة) تمثل السبب الرئيسي للاستشفاء (62,6%) والوفيات (65,24%)، ولقد عرفت تطورا معتبرا وسريعا في بلادنا خلال العشرية الماضية، حيث لم تقدر بين 2002-2003 سوى بـ 50,4% و 58,6% على التوالي (TAHINA, 2005, 2008). وتأتي الأمراض المنتقلة ومعها أمراض الأمومة، حديثي الولادة والتغذية في المرتبة الثانية وتمثل 23,79% في الاستشفاء و 20,95% في الوفيات. بينما تحتل الصدمات (Traumatismes) المركز الثالث، وتمثل على التوالي 12,68% و 11,13%. والجدير بالذكر أن النسبة المعترف للأمراض غير المنتقلة، تعود خصوصا إلى أمراض القلب والشرايين والسرطان، التي تحتل المركز الأول والثاني من مجموع الأمراض غير المنتقلة في الاستشفاء (30,18% و 17,2%) والوفيات (45,2% و 17,07%) على التوالي.

ومن خلال تحليل الوضع الوبائي في الجزائر، اكتشفنا الحصبة المعترف التي احتلتها فئة 45-59 سنة في الاستشفاء (24,16%) والوفيات (17,79%) بالأمراض المزمنة، ولقد سجلت أعلى حصتين للاستشفاء بأمراض السرطان (32,24%) والسكري (26,98%) مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. كما اكتشفنا أيضا انتشار الأمراض المزمنة عند الشباب بين 30-44 سنة (15,18%). وهذا ما يؤكد ارتفاع عدد سنوات الحياة في صحة جيدة المفقودة، بسبب الوفيات المبكرة، المرض والعجز في بلادنا (DALY). وهذه الأخيرة لها آثار مباشرة على الإنتاجية والاقتصاد وعلى التنمية.

ولقد اهتمت دراستنا بشكل خاص بتحديد العشر أسباب الرئيسية للاستشفاء والوفيات لمعرفة بدقة الوضع الوبائي الحالي للسكان. وتوصلنا إلى أن أمراض الدورة الدموية (أمراض القلب والشرايين) هي السبب الأول للاستشفاء (18,98%) والوفيات (29,49%). واحتلت الصدمات والأورام المركز الثاني والثالث على التوالي في الاستشفاء، بينما جاءت أمراض حديثي الولادة في المركز الثاني في الوفيات. كما توصلنا إلى أن الأمراض المعدية لا تزال ضمن الأسباب الرئيسية للاستشفاء (6,48%) والوفيات (3,31%) (الشكل 7).

الشكل 7: "توزيع العشر أسباب الرئيسية للاستشفاء والوفيات حسب CIM 10 بين 2015-2016"



المصدر: فرطافي مفيدة (2017)، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ أنه بالإضافة إلى الأمراض المزمنة والمعدية، تعاني الجزائر من عبء الصددمات وخاصة أنها تنتشر بشكل معتبر عند الشباب. إذ اكتشفنا أن الفئة 15-44 سنة مثلت لوحدها، أكثر من نصف مجموع الوفيات بالصددمات (51,91%) وحوالي النصف (46,4%) من مجموع الاستشفاء بهذه الأخيرة. وهذا راجع خاصة إلى حوادث المرور، التي تعرف ارتفاعا مستمرا، والتي ينتج عنها ارتفاع عبء المرض، بسبب العجز والإعاقات الناجمة عنها. ومنه فإن الجزائر لن تتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة وخاصة تلك المتعلقة بتخفيض بمقدار الثلثين عن طريق الوقاية والعلاج معدل الوفيات المبكرة، الناجمة عن الأمراض المزمنة في أفق 2030 وتخفيض إلى النصف عدد الوفيات والإصابات، الناجمة عن حوادث الطرقات في أفق 2020. هذا وتعود سنوات الحياة في صحة جيدة المفقودة بسبب المرض، العجز والوفيات المبكرة في بلادنا خاصة إلى انتشار الأمراض المزمنة، التي تعتبر عائقا حقيقيا للتنمية وتؤثر سلبا على رفاهية وجودة حياة الأفراد.

2.3 أثر الأمراض المزمنة على جودة الحياة:

إن التقدم الطبي وتطور العلاج، أدى إلى تراجع الأمراض المعدية وارتفاع متوسط العمر المتوقع، الذي أدى بدوره إلى انتشار الأمراض المزمنة وأمراض الشيخوخة، ذات العواقب المتعددة والخطيرة (البدنية، العقلية والاجتماعية) والتي تؤثر بشكل كبير على رفاهية وجودة حياة المرضى والمسنين. ولهذا ومن أجل تحقيق جودة الحياة المرتبطة بالصحة (*HRQoL: Health Related Quality of Life*)، والتي تتمثل في أثر الحالة الصحية على جوانب الحياة الأخرى، تم اعتماد بعض المؤشرات لتقييم الآثار البدنية، العقلية والاجتماعية للأمراض المزمنة من أجل توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية المناسبة للمحافظة على جودة حياة الأفراد. ومنه تم اعتماد مؤشر العمر المتوسط المتوقع عند الولادة في صحة جيدة (*Espérance de vie en bonne santé*) (Drame, 2009)، والذي يتمثل في سنوات الحياة التي يتوقع الشخص أن يعيشها بدون وجود مرض، إعاقة أو عجز، حيث يستعمل هذا المؤشر للتمييز بين البقاء على قيد الحياة كليا،

البقاء على قيد الحياة مع وجود مرض مزمن ولكن بدون إعاقة أو عجز والبقاء على قيد الحياة بدون أمراض مزمنة (GIRAUD, 2013). وهذا يسمح بتقييم نوعية الحياة (نوع السنوات المكتسبة) وهو ما يعبر عنه بجودة الحياة بدلا من الكمية (عدد السنوات المكتسبة). ومنه تقييم مختلف للتدخلات الصحية ليس فقط على الحالة الوظيفية ولكن أيضا على الرفاهية الذاتية. وذلك باستخدام العديد من المؤشرات نذكر منها:

✓ سنوات الحياة المعدلة بجودة الحياة: (Quality adjusted life years) QALY: وهي عدد سنوات الحياة في صحة جيدة المكتسبة بفضل تدخل صحي معين (الوقاية، العلاج، الجراحة....) والتي تحقق رفاهية الأفراد. حيث $1 \text{ QALY} = 1$ سنة مكتسبة في صحة جيدة (رفاهية بدنية، عقلية واجتماعية).

✓ سنوات الحياة المعدلة بالإعاقة: (Disability adjusted life years) DALY: وتمثل في عدد سنوات الحياة في صحة جيدة المفقودة بسبب الوفاة المبكرة والعجز الناجم عن المرض والذي يؤثر سلبا على نوعية الحياة ($1 \text{ DALY} = 1$ سنة في صحة جيدة الضائعة بسبب الوفاة المبكرة، المرض أو العجز).

✓ الوفاة المبكرة التي يمكن تجنبها: (La mortalité prématuré évitable) وهي مجموع الوفيات التي تحدث قبل 65 سنة، بسبب السلوكيات الخطيرة الضارة بالصحة مثل التدخين، الكحول، حوادث المرور الخ. وهذه الوفيات من الممكن تجنبها من خلال الوقاية واعتماد تصرفات فردية مفيدة للصحة.

هذا وأكدت العديد من الدراسات التي أنجزت في البلدان المتطورة، أن العمر المتوسط المتوقع في صحة جيدة، يرتفع بنفس وتيرة ارتفاع العمر المتوسط المتوقع الكلي. ولكن في بلادنا قدر متوسط العمر بصحة جيدة فقط بـ 61 سنة (BRAHAMIA, 2016)، بينما متوسط العمر الكلي يتجاوز 77 سنة. وهذا ما يؤكد على ارتفاع عدد سنوات الحياة في صحة سيئة، بسبب الانتشار المعبر للأمراض المزمنة الناجمة عن التحول الصحي الجاري. ومنه ومن خلال الوضع الوبائي الحالي للسكان، نستنتج أن في بلادنا سنوات الحياة المعاشة بالأمراض، الإعاقات والعجز، ترتفع بوتيرة أسرع من ارتفاع العمر المتوسط المتوقع الكلي. وهذا ما يمس برفاهية الأفراد وجودة الحياة ويقف عائقا أمام التنمية.

3-3 الحلول المقترحة لتحسين صحة ورفاهية الأفراد لبلوغ أهداف التنمية:

إن هذا التطور المعبر للأمراض المزمنة، يمثل مشكلا حقيقيا للصحة العمومية، وله آثار سلبية على التنمية وعواقب وخيمة على عرض العلاج والاقتصاد (التغيب عن العمل، تمويل التأمين على المرض...) وعلى جودة الحياة (VERNAY, 2015)، ولهذا ومن أجل مكافحة الأمراض المزمنة وكذلك الحد من وفيات الأطفال والحوادث التي تهدد الصحة العمومية وتمثل عبئا على الاقتصاد الوطني وعائقا للتنمية نقتح:

● إنشاء برامج فعالة للتثقيف الصحي، لحث الأفراد على اعتماد سلوكيات صحية، تجعلهم يتمتعون بصحة جيدة، تمكنهم من عيش حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا، ومنه التمتع بالرفاهية وتحقيق جودة الحياة والتنمية.

● تطوير الوقاية ومكافحة عوامل الخطر الرئيسية للأمراض المزمنة التي تنتشر بشكل معتبر في بلادنا (التغذية غير الصحية، قلة الحركة وانعدام النشاط البدني والتدخين)، وخاصة عوامل الخطر الوسيطة (ارتفاع ضغط الدم، السكري وارتفاع الدهون في الدم والسمنة)، والتي تعتبر أمراض مزمنة وعوامل خطر رئيسية لأمراض مزمنة أخرى أخطر (أمراض القلب، السكتة الدماغية، القصور الكلوي...) (فرطاني، براهية، 2015). وذلك من خلال مقارنة شاملة ومتعددة القطاعات (Approche globale multisectorielle)، لأن مكافحة عوامل الخطر لا تخص فقط وزارة الصحة، ولكن تخص أيضا العديد من الوزارات والقطاعات مثل الزراعة، التجارة، الصناعة، التعليم، الرياضة، الصحافة، الخ.

● إنشاء برامج للكشف المبكر للأمراض المزمنة لتفادي مضاعفاتها الخطيرة والوقاية من الإعاقات التي تنجم عنها. وكذلك ضرورة وضع سجلات وطنية لمختلف الأمراض المزمنة، لمتابعة ومراقبة تطورها واستنتاج اتجاهاتها الحالية والمستقبلية ومنه اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشارها وعواقبها الخطيرة.

● التركيز على تنسيق العلاج ((La coordination des soins وتحسين نوعية الخدمات التي تقدم على مستوى المؤسسات القاعدية، لأن جودة الخدمة الصحية الجوارية المقدمة، تساهم في معالجة الأمراض في المراحل الأولى وتمنع تدهورها ومنه الحد من مضاعفاتها الخطيرة الأكثر عبثا على الفرد والمجتمع.

● مكافحة أمراض حديثي الولادة التي تعتبر مقلقة للغاية، وخاصة أن استمرار ارتفاع معدل وفيات الرضع في بلادنا (22,3% في 2015)، يعود إلى الأمراض المنتشرة في الفترة المحيطة بالولادة. وتعتبر هذه الوفيات أهم مؤشرات نتائج السياسة الصحية، وتجسد مستويات الرعاية الصحية المقدمة لهذه الفئة. وانخفاض هذا المعدل في بلد ما يعكس درجة تطوره وخاصة في المجال الصحي، ويعتبر مؤشرا مهما لتحقيق التنمية.

● اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الارتفاع المستمر للإصابات والوفيات بحوادث الطرقات التي تنتشر خاصة عند الشباب وهذا الوضع خطير جدا، حيث تمثل هذه الأخيرة، عبئا كبيرا على المجتمع، لما لها من آثار مباشرة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وللحد منها لا بد من البدء بتحسين نظام جمع البيانات حول حوادث المرور، الذي يعاني من الضعف وعدم التنسيق بين مختلف الجهات المعنية. وهذا لاكتشاف الأسباب الرئيسية لهذه حوادث، ومحاولة إيجاد حلول لها. ولا بد من تكتيف حملات التوعية والتحسيس، وفرض عقوبات صارمة للتجاوزات الحاصلة، للحد من العبء المعتبر لهذه الحوادث على البلاد والعباد.

الخلاصة:

خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، تمكنت الجزائر من بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن رغم التقدم المحرز في العديد من الميادين، تواجه الجزائر تحديات صعبة في المجال الصحي، وخاصة فيما يتعلق بوفيات الأمهات والأطفال، التي لا تزال تمثل مشكلا عويصا للصحة العمومية في بلادنا. لاسيما في ظل التحول الصحي الجاري الذي أدى إلى انتشار الأمراض المزمنة، التي تزايد باستمرار وتحديث مبكرا جدا. ومنه فإن الجزائر تعاني من جهة من عبء مزدوج للمرض: استمرار وجود الأمراض المتنقلة والتطور السريع للأمراض غير المتنقلة، ومن جهة أخرى تعاني من مشكل مزدوج: انتشار الأمراض والإصابات عند الفئة النشطة وارتفاع نسبة الفئة المسنة المصابة. بينما تعرف الدول المتطورة تراجعاً معتبرا لهذه الأمراض، حيث استطاعت التحكم في أمراض القلب والشرابين، وحققت انتصارات معتبرة على السرطان، وتتطلع حاليا للانتصار حتى على الشيخوخة البيولوجية. وذلك من خلال تخفيض عدد سنوات الحياة في صحة جيدة المفقودة بسبب المرض، العجز أو الوفاة المبكرة (DALY)، وتحقيق الرفاهية وجودة الحياة من خلال تمديد سنوات الحياة في صحة جيدة (QALY)، التي لا تعني فقط الخلو من المرض والعجز ولكن أيضا الرفاهية البدنية، العقلية والاجتماعية. ومنه يمكن القول أن سكان الجزائر الذين لهم عمر متوسط أقصر من ذلك الملاحظ في البلدان المتقدمة، سيقضون سنوات أطول من حياتهم وهم في صحة معتلة، بينما نظرائهم في البلدان المتطورة، يعيشون لفترة أطول وفي صحة أفضل.

هذا ومن المؤكد أن التطور السريع للأمراض المزمنة في بلادنا سيستمر، حيث كل من الشيخوخة، السمنة، التدخين، التغذية غير الصحية وقلة النشاط البدني والتلوث البيئي، ستزيد من خطر هذه الأمراض وستؤثر سلبا على تطور العمر المتوسط، وخاصة متوسط العمر في صحة جيدة، مما سيؤدي إلى تدهور نوعية حياة الأفراد. ومنه يمكن القول أن الوضع الصحي للسكان في الجزائر يثير القلق، نظرا للآثار السلبية التي تخلفها الأمراض المزمنة والحوادث على الاقتصاد وعلى رفاهية الأفراد وجودة الحياة، وهذا ما يؤكد التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

المراجع:

- 1- Banque Mondiale, (2017), Taux de mortalité infantile, moins de 5 ans, données.banquemondiale.org
- 2- Banque Mondiale, (2017), Incidence de la tuberculose (pour 100 000 personnes), Rapport sur la lutte contre la tuberculose dans le monde.2000-2015.

- 3- Banque Mondiale, (2018), PIB par Habitant (\$ US courant), consulté le 20-07-2018 à 14h. Int, <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.PCAP.CD>.
- 4- BRAHAMIA, B., (2010), *Economie de la santé: évolution et tendance du système de santé OCDE- Europe de l'Est- Maghreb*, Ed. Bahaeddine Edition, Algérie.
- 5- BRAHAMIA, B., (2015), "Les systèmes de santé maghrébins entre les impératifs de déploiement des ressources et la bonne gouvernance", Séminaire international, l'évaluation des politiques publiques, Université Constantine 2, 4-5 Mai.
- 6- BRAHAMIA, B., (2016), "Développement de l'offre de soins et degrés de satisfaction des usagers, un point de vue sur l'expérience algérienne", 2em Atelier du Réseau Africain de Formation en Territoire et Santé (RAFoRTS), Constantine, 24-25 et 26 mai.
- 7- BRAHAMIA, B., MAHFOUD, N. et YVES, C., (2017), "Consommation de médicament et maîtrise des dépenses de santé en Algérie". *Algerian Business Performance Review*, Université d'Ouargla, N°11.
- 8- DRAME, M., (2009), Analyse de la fragilité du sujet âgé au travers de la mortalité dans la cohorte SAFES, Sujet Agé Fragile- Evaluation et Suivi, Thèse de doctorat en santé publique, Université de Reims Champagne- Ardenne, France.
- 9- Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples, MICS3 Algérie, 2006.
- 10- Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples, MICS4 (2012-2013), Algérie 2015.
- 11- GAIMARD, M., (2015), " Santé des populations ", *L'Europe en Formation*, vol. 3, n° 377, pp. 79-95.
- 12- GIRAUD, J. et al, (2013), Exploration et test d'une méthode de priorisation des risques en santé à l'échelle régionale, les années de vie ajustées sur l'incapacité (AVCI), ORS, Poitou-Charentes, pp. 7- 8.
- 13- GOPAKUMAR, M., (2016), "Chapitre 15- L'accès aux médicaments et les droits de propriété intellectuelle, vus du sud", Santé mondiale, enjeu stratégique et jeux diplomatique. *Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.)*, pp. 307-334.
- 14- Gouvernement algérien, (2010), 2^{ème} Rapport sur les objectifs du millénaire pour le développement.
- 15- Gouvernement Algérien, (2016), Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000-2015.
- 16- MEKALT, K. et BRAHAMIA, B., (2015), "Le système de santé Algérien face à la transition sanitaire: prise en charge et financement", Bejaia. Int, <https://www.eiseverywhere.com/retrieveupload.php>.
- 17- Nations Unies, (2012), Rapport: Objectifs du Millénaires pour le développement.
- 18- OMS, UNICEF, LUNFPA, Banque Mondiale et les Nation Unies (2015), Rapport: Tendances de la mortalité maternelle: 1990-2015.
- 19- ONS, Démographie algérienne 2014.
- 20- ONS, Démographie algérienne 2015.
- 21- TAHINA, (2005), INCO-MED-TAHINA- Synthèse Enquête Morbide Hospitalière 2003.
- 22- TAHINA, (2008), Contrat n° ICA3-CT 2002-10011), Analyse des causes de décès année 2000.
- 23- PNUD, (2015), Rapport sur le développement humain, Algérie.
- 24- SARDON, J.P., (2015), "La population des continents et des États en 2015", *Population et Avenir*, vol. 5, n° 725, pp. 18-23.
- 25- UNICEF, (2016), La situation des enfants dans le monde, L'égalité des chances pour chaque enfant.
- 26- UNICEF, WHO, World Bank Group, Report 2017, Levels and Trends in Child Mortality.
- 27- VALLIN, J., MESLE, F., (2012), "De la transition épidémiologique à la transition sanitaire, l'improbable convergence générale", *Séminaire Inégalité, INSEE*
- 28- VERNAY, M. et al, (2015), " Les maladies chroniques: tendances récentes, enjeux et perspectives d'évolution ", *Santé Publique, HS (S1)*, pp. 189-197.

- 29- الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2015)، تحويل عالمنا: خطة للتنمية المستدامة لعام 2030. https://www.mdps.gov.qa/.../Sustainable_Development_Agenda_2...
- 30- عياشي نور الدين، (2018)، تفعيل تنافسية الصناعة الدوائية في الجزائر كآلية لترشيد النفقات الحصة، الملتقى الوطني حول الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر، بين آليات التسيير ورهانات التمويل، جامعة 8 ماي 1945 قلمة.
- 31- منظمة الصحة العالمية، (2015)، الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المجلس التنفيذي الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة، البند 7-2 من جدول الأعمال المؤقت.
- 32- فرطافي مفيدة، براهيمية ابراهيم، (2015)، تطور الأمراض المزمنة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري العدد: 02.
- 33- فرطافي مفيدة، (2017) التحول الصحي في الجزائر من خلال أسباب الاستشفاء والوفيات-حالة المنطقة الصحية للشرق، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2.

تطور مفهوم التنمية، قراءة نقدية

كدروسي صباح

جامعة طاهري محمد، بشار

Sabah.kederouci@yahoo.fr

الملخص:

لقد عرف مفهوم التنمية تطورا هاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، حيث تحولت التنمية من قضية تخص دول العالم الثالث فقط إلى قضية تعني جميع دول العالم الفقيرة منها والغنية خاصة في بعدها البيئي والاجتماعي. كما عرف مفهوم التنمية تحولا نوعيا فمن اعتبار التنمية قضية مادية اقتصادية بحتة أصبحت اليوم قضية اقتصادية اجتماعية، بيئية وبشرية ليتم الحديث اليوم عن التنمية البشرية وعن ضرورة أن تكون التنمية المحققة مستدامة. وتعزز قياس التنمية بمؤشرات نوعية هامة تتجاوز ذلك الاقتصار على القياس الكمي المهيمن في الدراسات التنموية من خلال مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB). لكن رغم هذه التحولات النوعية التي عرفها المفهوم النظري للتنمية من خلال إدماج الإنسان في عملية التنمية والسعي لتحقيق جودة الحياة، يبقى الواقع التنموي المعاش بعيد جدا عن التقدم النظري المحقق، حيث لا زال يعاني ملايين الناس اليوم من انعدام أبعاديات الحياة (أكل نظيف، ماء صحي، تعليم نوعي وصحة جيدة) لتبقى جودة الحياة حلما بعيد المنال. إن هذا التناقض الصارخ بين الإطار النظري والواقع الفعلي يعزى إلى الأزمة التي عرفها الفكر التنموي الذي يبرز حاليا تحت سيطرة المذهب الليبرالي وهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي مما يجعل التنمية المحققة بالضرورة غير عادلة.

الكلمات المفتاحية: تنمية، اقتصاد التنمية، دول متخلفة، دول متقدمة، تنمية بشرية، تنمية مستدامة، جودة الحياة، أزمة التنمية، مذهب ليبرالي.

المقدمة:

بعد مرور أكثر من نصف قرن (حوالي 73 سنة) على ظهور اقتصاد التنمية وعلى إيلاء المجتمع الدولي لقضية تنمية دول العالم الثالث اهتماما بالغا وبعدها دوليا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى وضع العديد من السياسات التنموية حيز التنفيذ في مختلف الدول، لا تزال الدول المتخلفة دولاً متخلفة باستثناء الدول الناشئة التي حققت أداءا اقتصاديا متميزا، ولا تزال التنمية قضية الساعة، ولا يزال يعاني العديد من سكان العالم من نقص أبعاديات الحياة من أكل نظيف، ماء شروب، تعليم نوعي وصحة جيدة، وهو ما يشكل تناقضا صارخا بين الواقع التنموي المعاش وبين الإطار النظري التنموي الذي يؤكد على ضرورة إدماج الإنسان في عملية التنمية، وضمان حقه في الحصول على أكثر من المتطلبات الضرورية المادية للحياة، أي ضرورة تحقيق التنمية لما يسمى بجودة الحياة.

نستعرض فيما يلي بعض إحصائيات البنك الدولي الخاصة بالتنمية والتي تعبر عن واقع التنمية في العالم (البنك الدولي 2017): أكثر من 767 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم في عام 2013. 2.4 مليار شخص ما زالوا غير قادرين على الوصول إلى الصرف الصحي الملائم، لا يزال 663 مليون شخص على الأقل يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة. في كل عام، يموت ما يقرب من 675 ألف شخص قبل الأوان بسبب عدم كفاية المرافق الصحية والمياه غير الصحية وسوء النظافة (إحصائيات سنة 2017). تعاني اليوم بعض البلدان والسكان بالفعل من الآثار المتزايدة لتغير المناخ: الجفاف، والفيضانات، والكوارث الطبيعية وارتفاع مستويات البحار، ومن المرجح أن يدفع تغير المناخ أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر بحلول عام 2030. وفي كل عام، تسبب الملوثات المشتركة المرتبطة بانبعاثات الكربون أكثر من 7 ملايين حالة وفاة مبكرة. لا يزال هناك 121 مليون طفل في العالم خارج المدرسة و250 مليون طفل لا يستطيعون القراءة أو الكتابة رغم أنهم ذهبوا إلى المدرسة. كما تظهر الأبحاث التي أجراها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في الفترة الأخيرة من عام 2017 أن نصف سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية اللازمة، في حين يتم دفع 100 مليون شخص إلى الفقر المدقع كل عام بسبب النفقات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، ينفق 800 مليون شخص ما لا يقل عن 10 في المائة أو أكثر من ميزانية أسرهم على نفقات الرعاية الصحية.

تمثل هذه الأرقام بعض الإحصائيات التنموية المنتقاة والتي تبرز بوضوح أن تحقيق التنمية لا يزال تحدياً قائماً أمام المجتمع الدولي، رغم تقدم الأبحاث النظرية في هذا المجال وتطور مؤشرات التنمية التي تسهل على أصحاب القرار اتخاذ القرارات التنموية المناسبة. فمن اقتصار التنمية على الجانب الاقتصادي المادي إلى اهتمامها بكل جوانب الحياة الاجتماعية، الثقافية، البيئية والسياسية؛ ومن الاعتماد على المؤشرات الكمية إلى تطوير مؤشرات نوعية تقيس جودة الحياة، لكن رغم هذا التطور النوعي الذي عرفه مفهوم التنمية، تبقى جودة الحياة هدفاً بعيد المنال فكيف يمكن تفسير هذه الهوة الواسعة بين التقدم النظري لمفهوم التنمية وبين الواقع التنموي المعاش؟ وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل تتبع المسار النظري لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، حيث سنحاول إبراز أهم التطورات التي عرفها مفهوم التنمية بطريقة نقدية تحليلية ونسلط الضوء على الأزمة التي عرفها الفكر التنموي.

إن هدف المدخلة هو إبراز، بطريقة نقدية، أهم التحولات التي عرفها مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، وذلك من خلال ثلاث عناصر أساسية: نوضح أولاً السياق الاقتصادي والسياسي الذي ظهر فيه اقتصاد التنمية، ثم نستعرض ثانياً أهم التحولات التي عرفتها قضية التنمية لنختتم في الأخير مداخلتنا بأزمة الفكر التنموي.

1. السياق الاقتصادي والسياسي لظهور مفهوم التنمية

إن تشكيل اقتصاد التنمية كفرع خاص لعلم الاقتصاد السياسي بعد الحرب العالمية الثانية (1950-1945) تم في سياق دولي خاص، تحكمه رهانات اقتصادية وسياسية هامة أثرت كثيراً على نشأة اقتصاد التنمية، فأهم القضايا الاقتصادية التي فرضت نفسها على الساحة بعد الحرب هي (البلاوي، 1990):

- إعادة تعمير أوروبا بعدما خلفته الحرب من تدمير وما ترتب عليها من بزوغ مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه معياراً للتقدم.
 - المواجهة بين النظم الاقتصادية؛ نظام رأسمالي يقوم على أساس اقتصاد السوق في الغرب، ونظام اشتراكي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي في الشرق.
 - ظهور قضية التنمية الاقتصادية للعالم الثالث كواحدة من المشاكل الرئيسية في عالم ما بعد الحرب، حيث انقسم العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف.
- وشهد العالم أيضاً تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مؤتمر برتون وودز سنة 1944 الذي تمخض عنه مؤسستين ماليتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. حيث تولى هذا الأخير مهمة إعادة تعمير أوروبا التي خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية، بدعم هام قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للأوروبيين بواسطة ما يعرف بمشروع "مارشال"¹ (La commission européenne, sans date).
- أما سياسياً، فقد كان العالم منقسم إلى قطبين، قطب رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (معسكر غربي) وقطب اشتراكي شيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي (معسكر شرقي)، في ظل تسابق محموم بين القطبين لحماية مصالحهما-وهو ما يعرف بالحرب الباردة - نحو استقطاب للدول الأخرى لاسيما الدول التي بدأت تتحرر من ويلات الاحتلال أو التي هي على وشك الاستقلال، حيث بدأت حركات التحرر تفرض نفسها في كل من إفريقيا وآسيا. وشهد عام 1955 تأسيس حركة عدم الانحياز التي تمثل أول مطلب جماعي للدول المتخلفة من أجل التحرر والتنمية (AZOULAY, 2002).

إذن في ظل هذا السياق الدولي نشأ اقتصاد التنمية وأصبحت التنمية تمثل انشغالا نظرياً، ومحور اهتمام اقتصادي وسياسي على المستوى الدولي، وأصبحت الدول الصناعية تهتم بقضية تنمية دول الجنوب.

إلا أن هذا الاهتمام الدولي بمسألة التنمية يندرج ضمن هدف الحفاظ على الاستقرار الدولي والحد من انتشار الشيوعية (Belem, 2010). فالقضايا التنموية، حسب الاقتصادي جيرالد مير (Gerald M. Meier) لم ترد مطلقاً في جدول أعمال مؤتمر برتون وودز، وتم اعتبار الدول المتخلفة كدول جديدة منتجة ومصدرة للموارد الأولية أكثر من اعتبارها دولاً تواجه مشاكل تنموية

عامه (Meier et Seers, 1988). وهو ما يؤكد خطاب الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونغرس الأمريكي سنة 1949، حيث يرى الاقتصادي إيرك بر (Eric Berr) أنه يبدش عصرًا جديدًا، عصر الهيمنة الاقتصادية التي ستتم باسم التنمية (Berr, 2006). نستنتج مما سبق، أن اقتصاد التنمية منذ نشأته وجد كتخصص محاصر بسياق العلاقات الدولية لتلك الفترة (OTANDO et al., 2011).

2. أهم التحولات التي عرفها مفهوم التنمية

رغم ارتباط ظهور اقتصاد التنمية بالحرب العالمية الثانية، إلا أن مفهوم التنمية² تعود جذوره إلى زمن أقدم، إلى آدم سميث وكتابه ثروة الأمم سنة 1776 (Meier et Seers, 1988)، لكن تم تعميمه مع خطاب الرئيس الأمريكي ترومان سنة 1949 الذي أدخل مصطلح "التخلف، sous-développement" معلنا عن فكرة إطلاق برنامج لوضع المعارف العلمية والصناعية لأمريكا في خدمة نمو المناطق المتخلفة (Belem, 2010). سنستعرض فيما يلي، أهم التحولات التي عرفها مفهوم التنمية منذ نشأته إلى يومنا هذا وهذا من خلال العناصر الآتية:

1.2. التنمية، من قضية إقليمية إلى قضية عالمية

إن السياق الذي شرحناه سابقًا، والذي يبرز الرهانات الاقتصادية، السياسية والايديولوجية لظهور مصطلح التنمية وما يقابله من مصطلح التخلف، وعلم اقتصاد التنمية، أدى بالاقتصاديين إلى اعتبار التنمية في بادئ الأمر قضية تخص دول العالم الثالث فقط³، أي أن مفهوم التنمية ارتبط بهذه الدول فقط. إذن تم تناول مصطلح التنمية في البداية على أساس انعدامه (التخلف) (Belem, 2010)؛ وهذا يعود، في رأينا، لعاملين مهمين: فمن جهة، كانت الدول المتطورة في أوج ازدهارها وهو ما يعرف بفترة الثلاثين المجيدة⁴، أي أنها غير معنية بهذا العلم الجديد؛ في حين كانت الدول المتخلفة على وشك الاستقلال أو دول حديثة العهد بالاستقلال تسعى إلى تعزيزه باستقلال اقتصادي وتنمية دائمة من جهة أخرى، أي أنها موضوع هذا العلم الجديد. فقد أدمجت في التجارة الدولية لأنها مصدر للمواد الأولية والعمل الرخيص من جهة، و باعتبارها سوقًا للتصريف من جهة أخرى، دون حدوث أي تغيير على هيكلها الاقتصادي والاجتماعي فبقيت مجتمعات ما قبل عصر الصناعة (البلاوي، 1990).

من هنا، اقترح، على سبيل المثال، الاقتصادي لويس آرثر (A. Lewis)⁵ تعريف اقتصاد التنمية على أنه "تحليل اقتصاد الدول الأكثر فقرا" (Treillet, 2007). وهو ما ذهب إليه الاقتصادي روب ريويه (Robert Boyer) الذي يرى أن ظهور اقتصاد التنمية يظهر خصوصية مزدوجة، فهو بالنسبة للبعض يقدم على أنه استثناء للنظرية المفترض أنها صالحة للدول المتقدمة وبالنسبة لآخرين، يجب أن يكون مجال تطبيق النظرية مع تكيفها مع المميزات الرئيسية للاقتصاديات السائرة في طريق النمو. ليعلق الكاتب، أنه في نفس الحالتين، لا يكتسي اقتصاد التنمية غير أهمية ثانوية (Boyer, 2001).

إلا أنه، منذ سنوات السبعينات، بدأت اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة مع أزمة النفط سني 1973 و 1979 تعرف مشاكل مستمرة مثل البطالة، سوء توزيع الدخل، وتراجع معدلات نموها الاقتصادي. كما أن نموذج التنمية المتبع لحد الآن من طرف الدول الغربية أدى إلى الإضرار كثيرا بالبيئة الطبيعية وسبب تلوثًا بيئيًا هائلًا (الماء والهواء)، نموذج قائم على استغلال غير عقلاني للموارد الطبيعية غير المتجددة متسببا في نفاذها، وأدى في الأخير إلى كارثة طبيعية "الاحتباس الحراري". إذن التنمية التي أفرزها النموذج الغربي للنمو هي تنمية هشّة، غير عادلة اجتماعيا وضارة بيئيًا، تنمية سببت إفقار عدة فئات اجتماعية وزادت من حدة الفوارق الاجتماعية بين السكان داخل البلدان الغربية وبين هذه الأخيرة والدول المتخلفة. وهو ما يناقض النظرية النيوكلاسيكية (Kuznets, 1955) التي رأت أن الفوارق المصاحبة للمراحل الأولى للنمو ستخف مع ارتفاع هذا النمو (Belem, 2010).

بناء على سبق، لم تعد مسألة التنمية مقتصرة فقط على دول الجنوب، بل أصبحت الدول الصناعية هي المعنية الأولى بهذه المسألة لاسيما في شقها البيئي⁶ باعتبارها طبعًا المسؤول الأول عن تردي الأوضاع وتفاقم الأوضاع البيئية (Berr, 2006) وبهذا يمكننا القول أن التنمية تحولت من قضية اقتصادية إقليمية بمعنى قضية تخص دول معينة فقط وهي الدول المتخلفة إلى قضية اقتصادية، بيئية

واجتماعية عالمية تخص جميع الدول الفقيرة منها والغنية، لتحدث اليوم ليس فقط عن ضرورة تحقيق تنمية إنما عن ضرورة أن تكون هذه التنمية مستدامة.

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة في بداية سنوات الثمانينيات وأخذ شهرة واسعة مع نشر تقرير برونتلند (Brundtland) سنة 1987 من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED)، والذي عرفه رسمياً بأنها "التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (Berr, 2006). كما تعرف أيضاً بأنها: "تنمية اقتصاديا دائمة، بيئيا مستدامة، اجتماعيا عادلة، تستجيب إلى احتياجات الجيل الحاضر دون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر" (يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، 2011).

في هذا الإطار، يرى Bernard Billaudot أنه إلى جانب تصاعد الانشغالات البيئية التي طرحت مسألة تنمية مستدامة بيئيا، هناك تطورين آخرين ساهما في تحول التنمية إلى قضية عامة تخص جميع الدول هما: رفض الدولة التنموية ونجاح استراتيجيات الانفتاح على السوق العالمي ابتداء من سنوات 80، إلى جانب حدوث تغيير نظري في اقتصاد التنمية لصالح الاقتصاد الأحادي (mono-économisme) (Billaudot, 2006).

وبهذا عرف مفهوم التنمية تحولا نوعيا بحيث انتقلت التنمية من المستوى الاقليمي إلى المستوى العالمي.

2.2 التنمية، من قضية مختزلة في النمو (ظاهرة اقتصادية) إلى قضية متعددة الأبعاد

لقد ظلت التنمية خلال الفترة الأولى من ظهور اقتصاد التنمية، أي سنوات الخمسينيات والستينات تستعمل كمصطلح مرادف للنمو أو بعبارة أخرى مختزلة في النمو، وهو ما أدى إلى التركيز فقط على قضايا تراكم رأس المال، الادخار والاستثمار من أجل تعظيم الناتج القومي الإجمالي، إذن ارتبطت التنمية خلال هذه الفترة بالزيادة المستمرة في مستوى الدخل الفردي، مركزة بذلك على الجانب المادي فقط، وأخذة طابعا اقتصاديا فقط. وفي هذا الإطار يقول بيمنس (Peemans): "نمو، تراكم وتنمية كانت عمليا مترادفات تقريبا" (Peemans, 1996). كان النمو هدفا أساسيا تسعى السياسات التنموية إلى تحقيقه وليس أداة لجودة الحياة.

غير أن النمو الناتج المحقق لا يقابله على أرض الواقع تحسنا للظروف المعيشية لمجمل السكان، بل يصاحبه ارتفاع الفوارق الاجتماعية ونسبة الفقر، إنه "croissance perverse" حسب ساش (Sachs 1977) (AZOULAY, 2002).

إذن مع عشية 70 تصاعدت الانتقادات الموجهة إلى النمو، خاصة مع تقرير نادي روما سنة 1972 (Meadows) متبوعا بمجموعة أعمال نظرية حول إعادة التوزيع والبيئة، ليأخذ هذا النقاش منعطفا خاصا في فرنسا مع شعارات "ما بعد التنمية" (après développement) واللامو أو النمو صفر (développement) (Latouche, Rist) (décroissance ou croissance zéro) (Comelieu,) (2006).

خلال سنوات 1973-1975 أصبحت التنمية التي كانت اقتصادية فقط، اقتصادية واجتماعية وأصبح توزيع الدخل من أهداف التنمية وأداة لمحاربة الفقر، وتم رفض مؤشر الدخل حسب السكان كمقياس للتنمية، حيث طور في هذا الإطار معهد الأمم المتحدة للبحث من أجل التنمية الاجتماعية (UNRIDS) مؤشر يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية لقياس التنمية إنه المؤشر المادي لجودة الحياة (IPQV). يركز هذا الأخير التنمية على الرفاهية المحققة ويختار ثلاث مؤشرات: وفيات الأطفال العمر المتوقع ابتداء من سن سنة والقدرة على القراءة والكتابة (AZOULAY, 2002). عمليا تجسد هذا التطور في مفهوم التنمية (النمو مع التوزيع) من خلال ظهور نظرية واستراتيجية الاحتياجات الأساسية.

ليتم الانتقال أيضا خلال عشية 80، كما رأينا سابقا، من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي عرفت زخما دوليا واسعا، لكن مع التركيز خاصة على الجانب البيئي رغم أن التنمية المستدامة تشمل ثلاثة عناصر أساسية: نمو اقتصادي عادلة اجتماعية واستدامة بيئية (Treillet, 2007).

ومع سنوات 90، وبعدها دعم البنك الدولي تحدي تحقيق النمو الاقتصادي كهدف للسياسات التنموية في الثمانينيات أكد في تقريره الصادر سنة 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحقيق جودة الحياة من خلال الوصول إلى مستويات أفضل من

التعليم، تغذية صحية وصحة جيدة، تقليل الفقر وبيئة نظيفة، مساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وهو ما يعني الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية مقارنة بالنمو. لتأخذ التنمية الاقتصادية بعدا إنسانيا هاما وينتقل الحديث إلى التنمية البشرية (développement humain) مع أعمال سان (Sen).

إذن، الزيادة في كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية الحياة، إن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحت بل هي تغيرات نوعية تمس مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع. وبهذا أصبح النمو يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية لكنه غير كافي.

إلا أنه رغم هذه التطور المفاهيمي والنظري الذي عرفه مفهوم التنمية لتنتقل من مفهوم مختزل في النمو إلى قضية اجتماعية، بيئية وإنسانية، يبقى البعد الاقتصادي هو المسيطر على السياسات التنموية نظرا لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي.

3.2. التنمية، من القياس الكمي إلى القياس النوعي

بما أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي استعمالا كمترادفين في الفترة الأولى، فقد تم استعمال نفس المقياس الخاص بالنمو الاقتصادي ألا وهو الناتج الوطني الخام (PNB) أو الناتج الداخلي الخام (PIB) كمقياس لتنمية البلد. أي أن التنمية تعني قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي. ونشير هنا إلى أنه حتى رواد الفكر التنموي أمثال:

Roseinstein-Rodan (1943), Mendelbaum (1945), Dobb (1951), Singer (1952), Nurske (1958) Hirschman (1955), Baran (1955), Lewis (1955), (1953)، قد ركزوا تحليلاهم النظرية حول النمو وكيفية زيادته، وقد كان Pigou أول من اعتبر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (PNB)⁷ وسيلة لقياس الرفاهية والرخاء (AZOULAY, 2002). إلا أن الوقائع على أرض الواقع، أظهرت أن مؤشر الناتج الوطني الإجمالي غير دقيق من أجل الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، فقد تعرض لانتقادات عديدة، من أهمها (AZOULAY, 2002):

- إن مستوى الدخل لا يعكس في الواقع مستوى رفاهية المجتمع، فقد يرجع ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع النفقات العسكرية، كما قد يتضمن سلعا وخدمات ضارة بالرفاهية.
- قد يصاحب ارتفاع هذا المؤشر ارتفاع الفوارق الاجتماعية، ولا يعطي أيضا صورة حقيقية عن مستوى تطور البلد (الدول البترولية).
- قد يكون الطابع النقدي لبعض الاقتصاديات غير متطور ولاقتصاد الكفاية أهمية حقيقية، أي أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة سلع وخدمات ذات طابع غير نقدي في قياس هذا المؤشر.
- إن هذا المؤشر لا يقيس نفاذ الموارد الطبيعية ولا تدهور البيئة.

تداركا لنقص هذا المؤشر، ظهرت منذ سنوات 1990 مؤشرات جديدة مركبة لقياس التنمية احتلت مكانة هامة في الأدبيات النظرية حول موضوع التنمية، لاسيما مؤشر التنمية البشرية (IDH)، المستحدث من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD). إن مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب يهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة ما بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية من خلال الاعتماد على ثلاث معايير أساسية: مدة الحياة والمستوى الصحي التي تقاس بمؤشر "العمر المتوقع لدى الولادة"، المستوى التعليمي والذي يقاس بمؤشر "معدل محو الأمية بين البالغين بوزن الثلثين ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا بوزن الثلث"، ومستوى المعيشي الذي يقاس بمؤشر "نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام". وبهذا يكون مفهوم التنمية البشرية أوسع بكثير من مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس جانبا فقط منها (Treillet, 2007).

وعلى أساس هذه المؤشرات الثلاثة، يحسب مؤشر التنمية البشرية (IDH) حيث تقع قيمته بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت قيمته من الواحد دل على تحسن التنمية البشرية بالبلد المعني.

إلى جانب الاعتماد على مؤشر الفقر البشري (IPH) الذي يقيس معدل الفقر في الدول ونفرق هنا بين مؤشر الفقر البشري-1 (IPH-1) الخاص بالدول النامية ومؤشر الفقر البشري-2 (IPH-2) الخاص بالدول الصناعية (AZOULAY, 2002). حيث

يقيس المؤشر الخاص بالدول النامية الذي قدم في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) سنة 1997 نسبة الأشخاص الذي لا يتجاوز عمرهم المتوقع 40 سنة، نسبة البالغين الأميين وغياب حصولهم على الخدمات، من خلال ثلاثة معايير: نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات صحية والماء الشروب ونسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات الذين يعانون من نقص الوزن.

أما مؤشر الفقر البشري-2 (IPH-2) الخاص بالدول الصناعية، الذي قدم سنة 1998 في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، فيقيس نسبة الأشخاص الذي لا يتجاوز عمرهم المتوقع 60 سنة، نسبة الأفراد الذين قدرتهم ضعيفة في الكتابة والقراءة، نسبة السكان ذوي الدخل المتاح أقل من متوسط الدخل الفردي الممكن إنفاقه ونسبة البطالين لمدة طويلة (أكثر من سنة). كما يصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤشرين آخرين هما: المؤشر الجنسي للتنمية البشرية (ISDH) الذي يصحح مؤشر التنمية البشرية على أساس الفوارق بين الجنسين، ومؤشر مشاركة النساء (IPF) الذي يوضح درجة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية.

إلا أنه رغم تطور مؤشرات قياس التنمية واحتلالها مكانة هامة في الأبحاث النظرية والدولية، خاصة مؤشر التنمية البشرية ورغم حدود مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) كمعيار لقياس التنمية في بلد ما، لا يزال الاستناد دائما ومستمر على هذا المؤشر الكمي كمعيار وأداة قاعدية للتنمية والسياسات الاقتصادية من طرف مختلف فئات (اقتصاديين، مسؤولين سياسيين) وذلك على المستويين، المحلي والدولي، باعتباره المعيار الأساسي إن لم نقل الوحيد للتقدم الاجتماعي، بل يتم الاعتماد عليه أيضا في حساب مؤشر التنمية البشرية. إن استمرار الاعتماد الواسع على مؤشر الناتج الوطني الخام أو الناتج الداخلي الخام كمعيار أساسي لمستوى التنمية في بلد ما إنما يعكس استمرار سيطرة المذهب الليبرالي على الفكر التنموي، وأن أي تجاوز لهذا المؤشر يقتضي تحرر اقتصاد التنمية من الفكر الليبرالي.

3. أزمة التنمية

مع نهاية سنوات الأربعينيات وبداية سنوات الخمسينيات، ستكون التنمية موضوع العديد من النقاشات ومحور اهتمام الباحثين وهيئات مختلفة من أجل شرح أسباب التخلف وشروط تنمية العالم الثالث. إن المقاربات النظرية لمسألة التنمية والسياسات العمومية المقترحة في هذا الإطار ارتبطت ارتباطا وثيقا بتشخيص مسألة التخلف وتعريفها (Le sous-développement)، لكن قبل الاسترسال في الشرح نشير أولا أن الاقتصاديين في مجال التنمية يتبعون في الأصل الدروس المتقدمة في نظرية النمو (Boyer, 2001).

فانطلاقا من اعتبار المجتمع المتخلف مجتمع غير متجانس لأنه يضم قطاعين مختلفين، يوضح آرثر لويس في نظريته حول التحولات الهيكلية سنة 1954⁸ كيفية الانتقال من اقتصاد مزدوج يضم قطاعين -قطاع زراعي تقليدي وقطاع صناعي حديث - إلى اقتصاد حديث ومتجانس، حيث يتوقف هذا التحول الهيكلي على معدل الاستثمار في القطاع الصناعي الحديث (BRASSEUL, 1998 ; Gillis M et al., 2008).

ورغم أن العالم والمؤرخ الاقتصادي الأمريكي "والت وينمان روستو" (W. W. Rostow) قد أوضح أيضا أن ارتفاع معدل الاستثمار يشكل العامل الأساسي للنمو استنادا إلى نموذج هارود ودومار (Harrod et Domar)، إلا أنه اعتبر التخلف مجرد "تأخر" يمكن استداركه أي مرحلة انتقالية من خلال نظريته مراحل النمو التي شرحها في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي البيان غير الشيوعي" سنة 1960، مقترحا النموذج الغربي للنمو كنموذج يحتذى به من أجل تجاوز مسألة التخلف. فاستنادا إلى هذه النظرية، يرى الكاتب أنه من أجل أن تصل الدول إلى مرحلة النمو فإنها تمر حتما بخمسة مراحل علمية هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة الاستعداد للإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الوفير (Nish, 1961).

وقد اقترحت نظريات التنمية التي صيغت في خمسينيات القرن العشرين، كنظرية مراحل النمو (المراحل الخطية) لروستو ونظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس، التي تصنف على أنها نظريات تحديث (des théories de modernisation) لأنها تنظر للتنمية كعملية انتقال من مرحلة تقليدية إلى مرحلة حديثة (الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث عند روستو "مجتمع الاستهلاك الوفير"، الانتقال من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث عند لويس) (Peemans, 1996)، إجراء تحويلات مالية كبيرة لفائدة الدول المتخلفة، على

غرار مشروع مارشال، من أجل سد فجوة الادخار المحلي، تجميع رأس المال اللازم لعبئة استثمار حاسم لبدء تحديث صناعي متسارع والسماح للنمو بالانطلاق (OTANDO et UZUNIDIS, 2011).

إذن وفقا لهذا الطرح، يقدم المسار الغربي كحل حتمي لمشكل تخلف الدول النامية من خلال تسريع عملية النمو ورفع معدل الاستثمار في القطاع الصناعي (الدفعة القوية لـ Roseinsein-Rodan، النمو المتوازن لـ Nurkes، النمو اللامتوازن لـ Hirschman، أقطاب النمو لـ Perroux، والانطلاق لـ Rostow) (Belem, 2010).

لكن مع تصاعد الانتقادات لهذا الاقتراب التحديتي الذي يقترح مسارا واحدا للنمو لكل الدول رغم اختلافاتها الهيكلية، عرفت بدايات سنوات الخمسينيات ظهور النظرية الهيكلية (la théorie structuraliste)⁹ التي ساهمت كثيرا في إثراء اقتصاد التنمية وفي اقتراح سياسات تنمية تشكل قطيعة مع السياسات السابقة. اعتبرت هذه الأخيرة التخلف ظاهرة تاريخية هيكلية وليس مجرد تأخر، ناتجة عن التقسيم الدولي للعمل الذي أعطى للدول المتخلفة دور المصدر للموارد الأولية، في حين تخصصت الدول المتقدمة في تصدير المواد المصنعة، وناتجة أيضا عن الخصوصيات الهيكلية للجهاز الإنتاجي بهذه الدول¹⁰ (هياكل إنتاج مفككة، مزدوجة، جامدة، وذات مرونة منخفضة بسبب عدم التجانس في نشر التقدم التقني في المجال الإنتاجي) (Meier et Seers, 1988). من هنا، اقترحت النظرية الهيكلية نموذج للتنمية قائم على التصنيع وموجه نحو الداخل، مدعم بسياسة حماية وبدور كبير للدولة (Meier et Seers, 1988)، إنها سياسات إحلال الواردات (SIS) التي لقت رواجاً واسعاً، ليس فقط في دول أمريكا اللاتينية، وإنما أيضاً في دول إفريقيا وآسيا.

لابد من التنويه إلى أن التيار الهيكلية لا يرفض النموذج الغربي الرأسمالي، حيث أنه يقدم التنمية على أنها تعتمد على التغيرات الهيكلية من أجل السماح بالنمو الذي لا يزال يقدم كمسار عالمي، مرادف للتقدم والتحديث (Belem, 2010).

إلا أن فشل هذه السياسات التنموية ونتائجها المحدودة، نظرا للسياسات الحمائية المطبقة وللتدخل المفرط للدولة، فسح المجال لظهور تيار أكثر راديكالية إنه تيار أو نظرية التبعية¹¹ (la théorie de la dépendance) (AZOULAY, 2002). إن التخلف حسب هذه النظرية الجديدة هو نتيجة مسار تاريخي لتراكم رأس المال وتوسع الرأسمالية، أي أن التخلف والتنمية مرحلتان لنفس المسار، الذي أدى من جهة إلى تنمية المركز، وتسبب من جهة أخرى في تخلف الأطراف. بعبارة أخرى، التخلف هو ظاهرة تاريخية ناتجة عن التبعية الهيكلية لدول الأطراف للمركز أي الدول المتقدمة (Peixoto, 1977).

ومع بداية سنوات الثمانينيات، ستعرف مسألة التنمية تغييراً جذرياً في السياسات التنموية المتبعة، إنها "ثورة نيو كلاسيكية معاكسة" (BRASSEUL, 2003)، فمن سياسات قائمة على "الدولة فقط" إلى أخرى قائمة على "السوق فقط" داعية إلى انسحاب الدولة وإلى حرية الأسواق وأفضليتها في تخصيص الموارد. إن السياسات الجديدة المعروفة ببرامج التعديل الهيكلية (PAS)، المفروضة على الدول النامية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نتيجة لأزمة الديون، ستشكل لمدة عشرين سنة (1980-2000) النموذج الجديد للتنمية في الدول النامية.

إن هذه التطورات التي عرفتها مسألة التنمية ستؤدي ببعض المحللين إلى إعلان "نهاية التنمية" لأن اقتصاد التنمية يعيش مأزقا يجب تجاوزه بتقدم نظري ومفاهيمي (Belem, 2010). فإن كانت النظريات السابقة قد اقترحت أولا توصيفا وتشخيصا لمسألة التخلف ثم بعد ذلك السياسات الكفيلة بالخروج منه، فإن الدور الريادي الذي تقلدته مؤسسات بریتون وودز في هذا المجال لا يرجع إلى استمرار أزمة التنمية بالدول النامية، وإنما إلى تحديد انهيار النظام المالي الدولي (أزمة المديونية وقدرة الدول النامية على السداد)، وعليه أعلن بعض الاقتصاديين "نهاية اقتصاد التنمية" نظرا لأن أي مبادرة مستقلة في هذا المجال محدودة (Belem, 2010).

إن النتائج الهزيلة لبرامج التعديل الهيكلية لاسيما على المستوى الاجتماعي والتي وصفها الاقتصادي سينغر (H. W. Singer) بـ "العشرية الضائعة للتنمية" (AZOULAY, 2002)، أدت إلى انتقادات واسعة لـ "إجماع واشنطن" الذي كان موجهاً أساساً لفائدة دول أمريكا اللاتينية ليطم تطبيقه عمليا في كل الدول النامية (Williamson, 2003)، دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الهيكلية الموجودة بينها. فقد وصفه الاقتصادي ساتش Jeffrey Sachs بالخداع (Clift, 2003). وتداركا للانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التعديل، اقترحت منظمة اليونسيف (UNICEF) في تقرير لها تحت عنوان «l'Ajustement à visage humain» سنة

1987 تنفيذ سياسات تعويضية قصيرة الأجل، موجهة ومؤقتة إلى حين الشعور بالآثار الإيجابية للنمو الناتج عن التعديل (Mulot, 2001).

كما حاول البنك الدولي أيضا دمج الجوانب الاجتماعية في برامج التعديل من خلال إطلاق برنامج الأبعاد الاجتماعية للتكيف (Dimensions Sociales de l'Ajustement, DSA) سنة 1988، غير أن هذا البرنامج توقف عام 1992 بسبب انتقادات المانحين وانسحاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (AZOULAY, 2002) PNUD.

لكن رغم الاعتراف الجزئي لمؤسسات بريتون وودز بمحدودية نتائج سياسات التعديل الهيكلي، إلا أنها لا ترفضها بشكل كلي وإنما تقترح فقط ضرورة استكمال هذا الجيل الأول من الإصلاحات، بجيل ثان عرف بـ "الإصلاحات المؤسساتية" تحت ما يسمى هذه المرة بـ "إجماع واشنطن الموسع" أو ما يسميه الاقتصادي داني رودريك Dani Rodric "إجماع واشنطن المعمق" Ben Hammouda et al., 2010).

إن أزمة "إجماع واشنطن"، وتدهور اقتصاديات الدول النامية مقابل نجاح التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا فتح المجال لتجديد نظريات التنمية وللأخذ بعين الاعتبار عوامل قد أهملت سابقا لاسيما العامل المؤسساتي، هذا التجديد النظري تم تحت جمعه تحت مصطلح "اقتصاد التنمية لما بعد التعديل" (économie du développement du post ajustement) (Ben Hammouda, 2001).

لكن على رغم ظهور تيار يجدد التيار الهيكلي والمعروف بالتيار الهيكلي الجديد (le néo-structuralisme) في نهاية سنوات الثمانينيات وبداية سنوات التسعينات (Mulot, 2001)، بقي تأثير مؤسسات بريتون وودز قويا في مجال التنمية واحتفظت بدورها الريادي في هذا المجال.

من التركيز على الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى التركيز على الإصلاحات المؤسساتية، لتتمحور استراتيجيات التنمية حول كل من: الحكم الراشد أو ما يعرف أيضا بالحكومة ومحاربة الفقر، حيث أصبحت استراتيجيات مكافحة الفقر الإطار الذي يتم من خلاله صياغة السياسات الاقتصادية والاختيارات التنموية في الدول النامية (Ben Hammouda et al., 2010). كما تم إعادة النظر في دور الدولة من خلال الدعوة إلى ضرورة التكامل بين دور الدولة ودور السوق.

إن فشل الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية ساهم كثيرا في إبراز الدور المحوري للمؤسسات في سير اقتصاديات الدول وفي مجال التنمية، وفي إعادة بحث الاهتمام بالاقتصاد المؤسسي من جديد، وفي هذا الإطار يقول كوز Coase: "في الواقع المؤسسات هي التي تحدد أداء الاقتصاد، وهذا ما يجعل الاقتصاد المؤسسي هاما" (COASE, 2000)، ليصبح اقتصاد التنمية، كما يقول Boyer نظاميا ومؤسسيا مع نهاية سنوات التسعينيات (Boyer, 2001).

إلا أنه بعد ثلاثة عقود من تطبيق هذه الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية ونموذج التنمية القائم على السوق الدولي واليد الخفية للسوق أو نموذج التصدير كما يسمى، لم يتم تحقيق النتائج المنتهية لاسيما تخفيض الفقر (Ben Hammouda et al., 2010)، تم انتقاد هذه المقاربة المؤسساتية للتنمية التي لم تثبت نجاحاتها على أرض الواقع، فبالنسبة لكل من MEISEL و OULD AOUZIA لم يثبت الحكم الرشيد أهميته كاستراتيجية تنموية لأنها أداة منسوخة عن المؤسسات القائمة في الدول المتقدمة (MEISEL et OULD, 2007)، كما أن استراتيجية مكافحة الفقر كانت نتائجها محدودة.

إن استمرار سيطرة المذهب الليبرالي على الفكر التنموي يعني استمرار سيطرة النظام الرأسمالي القائم على تراكم رأس المال، البحث عن الحد الأقصى للربح، قيم اقتصادية متمحورة حول الفرد، المنافسة، التقدم التقني، الرجل الحديث هو الرجل الاقتصادي الرشيد الذي انشغالاته اقتصادية فقط، ستؤدي إلى تعميم منطق السوق وإلى الاهتمام فقط بما يقيم نقديا، كل هذه القيم توضح سيطرة القيم الغربية على تصور التنمية (Berr, 2006). ليستمر بهذا التركيز على الجانب الاقتصادي خاصة ويبقى السعي نحو تحقيق معدلات نمو عالية أهم هدف في مجال التنمية، رغم الانتقادات الموجهة في هذا الإطار.

ونتيجة لذلك، ستستمر حدة الفوارق الاجتماعية وظاهرة الفقر، دوامة المديونية والأضرار البيئية أو بعبارة مختصرة استمرار النموذج الغربي للتنمية الذي يركز على الجانب الاقتصادي فقط مهملًا الجانب الاجتماعي، ليبقى دائما النمو هدفا في حد ذاته وليس أداة لتحقيق تنمية مستدامة.

الخاتمة:

رغم التطور النظري والتطبيقي الكبير الذي عرفه مفهوم التنمية خصوصا واقتصاد التنمية عموما، لتصبح التنمية مفهوما واسعا وعميقا يشمل كل مجالات الحياة دون استثناء هدفه تحقيق حياة ذات جودة للإنسان، يتم قياسها باستعمال مؤشرات كمية ونوعية، لا يزال تحقيق تنمية مستدامة على أرض الواقع هدفا بعيد المنال، يحتاج تضافر كل الجهود، على المستوى المحلي والدولي.

إن أزمة التنمية مستمرة اليوم لأن مسار تراكم الثروة يخضع لمنطق الربح، لأن النمو الرأسمالي على حد تعبير بعض الباحثين هو نمو بالضرورة غير عادل (Harribey, 2006). ولعل التأخر المسجل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (OMD) التي تم تحديدها سنة 2000، أحسن شاهد على سوء الوضع المعيشي الذي لا يزال يعاني منه الملايين من البشر الذين يحملون فقط بامتلاك أدنى مقومات الحياة وليس بجودة الحياة!

إن هذا التناقض الصارخ بين الإطار النظري لمفهوم التنمية والواقع التنموي المعاش يرجع حسب نتائج بحثنا إلى استمرار سيطرة المذهب الليبرالي على الفكر التنموي من خلال احتكار مؤسسات بريتون وودز لتصوير واقتراح السياسات التنموية (الحكم الراشد، محاربة الفقر) وإلى هيمنة النظام الرأسمالي على النظام الاقتصادي العالمي الذي يؤدي إلى إثراء فئة قليلة من سكان العالم على حساب بقية سكان العالم، مما يجعل التنمية المفرزة غير عادلة اجتماعيا.

المراجع:

- AZOULAY G (2002), les théories du développement. Du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités. "Didact économie", presses universitaires de Rennes.
- Belem G (2010), du développement au développement durable: cheminement, apports théoriques et contribution des mouvements sociaux. Les cahiers de la CRSDD. Collection de recherche N° 6.
- Ben Hammouda H (2001), "Renouveau structuraliste: contexte, intérêt et limites ». In: Mondes en développement 1 (n°113-114). <http://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2001-1-page-37.htm>
- Ben Hammouda et al. (2010), « De Washington à Pittsburg: d'un consensus subi à un consensus nouvellement établi ? ». In: Mondes en développement 2 (n°150). <http://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2010-2-page-69.htm>.
- Berr E, Harribey J-M (2006), Le développement en question, presse universitaire de Bordeaux.
- Boyer R (2001) ; « l'après consensus de Washington: institutionnaliste et systémique ? In: critique économique n°6. Été-automne.
- BRASSEUL J (2003), Introduction à l'économie du développement, ARMAND COLIN.
- BRASSEUL J (2008), Introduction à l'économie du développement, 3^{ème} éditions, ARMAND COLIN.
- Clift J (2003), "Au-delà du Consensus de Washington ». In: Finances & Développement.
- Comelieu C (1996), l'économie à la recherche du développement, crise d'une théorie, violence d'une pratique, 1ère édition, Presses universitaires de France.
- COASE R (2000), « L'économie Néo-institutionnaliste ». In: Revue d'économie industrielle. Vol92. 2^e et 3^eme trimestre.
- Fontaine J-M, Lanzarotti M (2001), « Le néo-structuralisme. De la critique du consensus de Washington à l'émergence d'un nouveau paradigme ». In: Mondes en développement 1 (n°113-114). <http://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2001-1-page-47.htm>
- Gillis M et al. (1998), économie du développement, traduit par BRUNO B-R, 4^{ème} édition américaine, ouvertures économiques.

- Meier G M. et Seers D éd (1988), Les pionniers du développement (une publication de la banque mondiale, 1984). ECONOMICA.
- MEISEL N et OULD AOUDIA J (2007), la « Bonne Gouvernance » est-elle une Bonne Stratégie de développement ? documents de travail de la DGTPE n°11 (direction générale du trésor et de la politique économique).
- Mulot E (2001), « Le "néostructuralisme" et la question sociale en Amérique latine et Caraïbes: construction d'une pensée alternative ou convergence idéologique? ». In: Mondes en développement 1 (n°113-114). <http://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2001-1-page-63.htm>
- Nish C (1961), Compte rendu sur l'ouvrage: The Stages of Economic Growth (A Non-Communist Manifesto). In: L'Actualité économique, vol.37, n°1. <http://id.erudit.org/iderudit/1001618ar>
- OTANDO G et UZUNIDIS D (2011), « Le renouveau des théories du développement. Institutions et gouvernance ». In: Recherches internationales, n°90, avril-juin.
- Peixoto A C (1977), « La théorie de la dépendance: bilan critique », Revue française de science politique, 27^e année, n°4-5.
- Rapport sur l'économie du développement rural (sans date), projet FORMed (programme Tempus), la commission européenne.
- TREILLET S (2007), L'économie du développement: de Bandoeng à la mondialisation, 2^{ème} édition, ARMAND COLIN.
- Williamson J (2003), « Un train de réformes devenu un label galvaudé. Consensus de Washington: un bref historique et quelques suggestions ». In: Finances & Développement.
- <http://www.worldbank.org>

- حازم الببلاوي (1990)، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

- يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر (2011)، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الدول العربية". المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، 19-21 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر.

الهوامش:

- ¹تمثل خطة مارشال 13.2 مليار دولار، منها 12 في شكل منح. في الفترة من عام 1947 إلى عام 1950، كانت تمثل 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، و4٪ من إجمالي الناتج القومي الأوروبي و25٪ من الواردات الأوروبية (La commission européenne, sans date).
- ²لقد استعملت عدة مصطلحات قبل مصطلح التنمية، لوصف مسار رفاهية البشر مثل: حضارة، تغريب، تحديث ليستقر الأمر في الأخير على اختيار مصطلح التنمية. هذا الأخير يربط مصطلح التغيير الاجتماعي مع تغيير دورة حياة الكائنات الحية. إذن مصطلح التنمية يرتكز على تشبيه بالطبيعة، بحيث يتم تناول التطور الاجتماعي على شكل مراحل حياة الكائنات الحية. إن هذا التحويل المجازي لكائن اقتصادي واجتماعي مفهوم تطوري وحتمي مأخوذ من علم الأحياء سيميز بشكل لا يمحى تمثيل التنمية والتخلف (Belem, 2010).
- ³لقد استعملت عدة مصطلحات لوصف الدول التي لا زالت لم تحقق تنمية اقتصادية، منها الدول المتخلفة والذي يعني تأخر وتخلف هذه الدول عن ركب الدول المتقدمة؛ الدول النامية أو السائرة في طريق النمو وهو مصطلح له معنى إيجابي، الدول الفقيرة، دول الجنوب، دول الأطراف وأخيراً مصطلح دول العالم الثالث (Tiers-monde) المقترح من طرف Sauvy سنة 1952. رغم أن هذه الدول لا تشكل مجموعة متجانسة، فكل دولة لها خصائص هيكلية خاصة تميزها عن بقية الدول، لكن القاسم المشترك بينها هو "التخلف" (AZOULAY, 2002 ; TREILLET, 2007).
- ⁴فترة الثلاثين المجيدة (1945-1970) هي فترة نمو اقتصادي قوي، تشغيل كامل وإنتاج واستهلاك جماهيري.

⁵كان آرثر لويس أحد رواد اقتصاديات التنمية. كان في الأصل من جزر الهند الغربية، وكان أول أسود يحصل على جائزة نوبل في عام 1979 في حقل آخر غير السلام أو الأدب. (BRASSEUL, 2008).

⁶على سبيل المثال، 67٪ من النفايات الصناعية ترجع إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، 24٪ إلى بلدان الشرق و9٪ فقط إلى البلدان النامية (Berr, 2006).

⁷نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يعكس القيمة النقدية الإجمالية لكل السلع والخدمات المنتجة خلال سنة بالنسبة لعدد السكان.
⁸يعتبر من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف خمسينيات القرن الماضي (1954)، تعرف بنموذج فائض العمالة أو أيضا "التنمية الاقتصادية مع عرض غير محدود للعمل" وهو يركز على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي من خلال تحويل فائض اليد العاملة من القطاع التقليدي الزراعي إلى القطاع الصناعي الحديث، التي يتم استقطابها بواسطة الأجور المرتفعة، وهو ما سيؤدي إلى القضاء أو امتصاص القطاع التقليدي وتحويل هيكل الاقتصاد ككل إلى اقتصاد حديث ومتجانس (BRASSEUL, 2008 ; Gillis M et al., 1998).

⁹ظهرت في سنوات الخمسينيات في إطار اللجنة الاقتصادية من أجل أمريكا اللاتينية (CEPAL)، ومن أشهر رواد هذه التيار نذكر:
P. Prebisch, C. Fuurtado, A. Pinto, M. Conceição de Taveres, O Sunkel.

¹⁰Dans ce cadre, Prebisch explique¹⁰: « En outre, la pénétration et la propagation du progrès technique dans les pays de la périphérie étaient trop lentes pour absorber de façon productive la totalité de la population active. Aussi la concentration du progrès technique et de ses fruits dans les activités économiques orientées vers l'exportation en était – elle venue à caractériser une structure sociale hétérogène, dans laquelle une bonne partie de la population restait à la lisière du développement ».

¹¹يرى كل من "Paul Baran" و "Gunder Frank" و "سمير أمين" أن الرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة. كما يؤكد "Emanuel" أن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء والفقراء، لأن الأجور هي أدنى في البلدان الفقيرة وأن عدم المساواة في الأجور هي سبب لعدم تكافؤ التبادل (AZOULAY, 2002).

مؤشرات جودة الحياة في ظل التوجه العالمي الجديد للتنمية والتحديات التي تفرضها على الوطن العربي

د. شريفة معدن

جامعة أم البواقي

د. طعام عمر

جامعة طاهري محمد، بشار

vinksmaziz@gmail.com

maadenombg@yahoo.fr

الملخص:

يعد مفهوم جودة الحياة من المفاهيم الحديثة نسبيا على مستوى تناولها على المستوى العلمي، ومع ذلك نرى أن استخدامه قد توسع ليشمل جميع العلوم والتخصصات، فهو لا يرتبط بمجال محدد من مجالات الحياة وإنما امتد ليشمل اغلب المجالات كالصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويبدل في بعض الأحيان على التعبير عن رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية، التي تقدم لأفراد المجتمع أو انه يستخدم للتعبير عن طريقة الأفراد لمدى قدرة هذه الخدمات على إشباع حاجاتهم المختلفة، ويتضمن عدد من المؤشرات التي يمكن الاستدلال إليه من خلالها . وعليه ستكون هذه الورقة البحثية محاولة لتسليط الضوء على أهم مؤشرات جودة الحياة في ضوء التوجه العالمي لنموذج التنمية الجديد.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، المؤشرات، النموذج الاقتصادي الجديد، التنمية، الوطن العربي.

المقدمة:

تغير العالم خلال الربع الأخير من القرن، وتغير معه المشهد الإنمائي، بلدان جديدة نشأت، وتزايد عدد سكان الكوكب وأصبح يقارب أكثر من سبعة مليارات، وتغير المشهد الجيو-سياسي أيضا، إذ تحولت بلدان نامية إلى قوى اقتصادية وسياسية كبرى، وجمعت العولمة بين الأفراد والأسواق والعمل وغيرت الثورة الرقمية حياة الإنسان. وتحولت المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية معرفية، تلعب فيها المعرفة والتكنولوجيا الدور الأساسي، وارتقت مختلف الدول خاصة المتقدمة إلى مرحلة الرفاه والتنمية البشرية التي هي أرقى من التنمية الاقتصادية لأنها ترتبط أساسا بجودة حياة الإنسان.

فالتنمية البشرية هي تنمية الإنسان، وذلك ببناء الإمكانيات البشرية، فهي للبشر إذ تحسن حياتهم ومن البشر إذ يشاركون بفعالية في كل ما يكون حياتهم، ولهذا كان من الضروري على الدول الاهتمام باستراتيجيات تنموية في هذا المجال، من اجل تحسين ظروف معيشة الإنسان والارتقاء بحياته إلى ما أصطلح على تسميته عالميا "جودة الحياة". هذا الأخير الذي يتضمن عدد من المؤشرات التي يمكن الاستدلال إليه من خلالها، ويتعلق أساسا برقي نوع ومستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم للفرد كالارتقاء بالمستوى الاقتصادي، والوفرة السلعية والارتفاع بمستوى الدخل، وتقديم الخدمات السكنية والمواصلات، التي تدل على رقي نمط الحياة الذي يعيشه الفرد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المفهوم الأخر لجودة الحياة، يتضمن القدرة على استخدام القدرات والطاقات والأنشطة الابتكارية الكامنة بداخل الفرد، والقيام بتنمية العلاقات الاجتماعية والعمل الهادف، وهذه أيضا تعتبر من مؤشرات الدالة على جودة الحياة.

1. جودة الحياة في ظل نموذج التنمية الجديد:

زاد اهتمام الباحثين بمفهوم جودة الحياة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، كمفهوم مرتبط بعلم النفس الايجابي، والذي جاء استجابة إلى أهمية النظرة الايجابية لحياة الأفراد، ويشير Ballesteros Fernandez بأن مصطلح جودة الحياة يعتبر مصطلحا أساسيا في علوم عدة منها: علم البيئة، الصحة، الطب النفسي، الاقتصاد، السياسة والجغرافيا وعلم الاجتماع وغيرها. فمصطلح جودة الحياة من المفاهيم التي لاقت اهتماما كبيرا في مختلف هذه الاختصاصات.

وتشير الأدبيات النفسية إلى صعوبة صياغة تعريف محدد لجودة الحياة، على الرغم من شيوع استعماله إلا أنه لا زال يتسم بالغموض (عبد الفتاح وحسين، 2006، ص74). فهي "رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه" (عبد المعطي، 2005، ص34).

وتعرف منظمة الصحة العالمية "جودة الحياة على أنها إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى معيشته" كذلك تعتبر "الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية، والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته، وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وإحساسه بالسعادة وصولاً إلى عيش حياة متناغمة ومتوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه" (عبد الفتاح، حسين، 2006، ص73). ومن جهة أخرى تعرف أيضاً بأنها "شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته، من خلال ثراء البيئة ورفي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية، مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه" (منسي، كاظم، 2010، ص12).

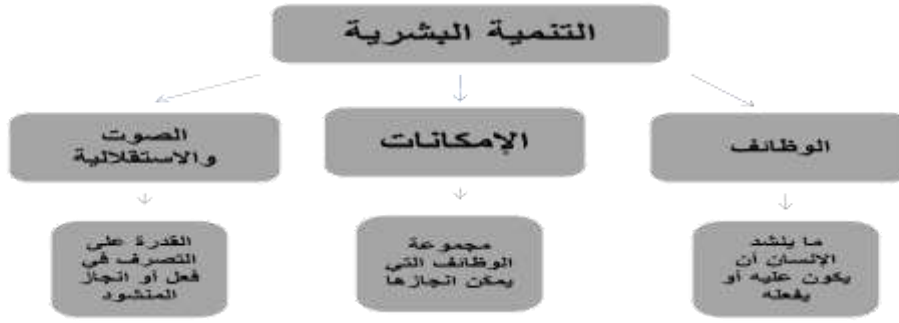
وبناء على ما سبق أكدت العديد من المعطيات ونتائج الدراسات، على ضرورة الاعتماد على نهج جديد يضع الإنسان في صلب الاقتصاد والتنمية البشرية، هذه الأخيرة التي توسع خيارات البشر وتكرس حقهم في الصحة والتعليم وفي الحياة المديدة، وضمان الحريات السياسية، وحقوق الإنسان وهذا يذكر بما قاله "آدم سميث" عن "القدرة على الحياة من غير خجل" (Kamanzi, 2007, p94). وقد لاقى هذا النهج الجديد الاستحسان لدى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين ووسائل الإعلام، وهو دليل على الأثر العميق الذي أحدثه هذا النهج الجديد في الأوساط المعنية بالتنمية وخارجها. فالتنمية البشرية تعني إدامة النتائج الإيجابية وتثبيتها عبر الزمن، كما تعني مكافحة الأنماط والممارسات التي تفقر البشر، وترسخ القمع وتكرس الإجحاف الهيكلية. وبهذا يصبح تطبيق مبادئ عامة مثل الإنصاف والاستدامة، واحترام حقوق الإنسان ضرورة ملحة.

وقد تناول تقرير التنمية البشرية الأول الصادر سنة 1990 التنمية، على أنها "نهج إنمائي محوره الإنسان وحول نهج التنمية البشرية الخطاب الإنمائي من الثراء المادي إلى الثراء البشري، ومن زيادة المداخيل إلى توسيع الإمكانيات، ومن تحقيق النمو إلى توسيع الحريات، وركز على ثروة الحياة وليس ثروة الاقتصاد" (اليونسكو، 2016). ويقصد بها توسيع الحريات للجميع بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما ينشده من خيارات وفي جوهر هذه الحريات اثنتان، "حرية الرفاه" التي تتوفر بالوظائف والإمكانيات و"حرية التصرف" التي تتحقق بإعلاء الصوت والاستقلالية. ويقصد بالوظائف ما ينشد الإنسان أن يكون عليه أو يفعله كأن يكون سعيداً، وفي حالة اكتفاء غذائي، في صحة جيدة، وان يتمتع باحترام الذات ويشارك في حياة المجتمع. فالتنمية البشرية تعني حريات الإنسان، حرية العيش بملء الإمكانيات، لكل الأفراد ليس للبعض منهم أو لغالبية بل للجميع، في كل مكان من العالم، وفي الحاضر والمستقبل.

وبهذا فالحديث عن أهداف التنمية البشرية، يتمخض عنه حديثاً مطولاً عن جودة الحياة التي أصبحت من أهم الأهداف والمقاصد الإنمائية للألفية، التي تم الاتفاق عليها من قبل 189 دولة وحكومة في عام 2000، كان أهم أهدافها القضاء على الفقر البشري بحلول عام 2015. كما كان هذا النهج مصدر الهام وعامل تأثير في خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، التي تعتبر جودة الحياة مفهوماً يرتبط بصورة وثيقة بمفهومين آخرين أساسيين وهما: الرفاه Welfare، والتنعم Well-being.

ويرتبط كذلك بمفاهيم أخرى، مثل: التنمية Development (توسيع خيارات متعددة تضم حريات الإنسان، وحقوق الإنسان، والمعرفة، وتعتبر هذه الخيارات ضرورة لرفاه الإنسان)، والتقدم Progress (الترقي في حال الإنسان في الحياة نتيجة للتطور المعرفي والعلمي)، والتحسين Betterment، وإشباع الحاجات Satisfaction of needs (الشعور بالرضا والارتياح، والأمن عند إشباع الحاجات والدوافع)، فضلاً عن الفقر Poverty (أي فقر الدخل، أو اللامساواة الاقتصادية، وفقر التنمية الإنسانية الذي يجد من قدرات الإنسان والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء) (الأنصاري، 2006، ص19).

الشكل (01): "مفهوم جودة الحياة وفق النموذج التنموي" الجديد



المصدر: إعداد الباحثين

ومع النتائج الهائلة التي حققتها التنمية البشرية خاصة في الدول المتقدمة يمكن أن نلخص مؤشرات جودة الحياة في النقاط التالية:

- ✓ القدرة على تبني أسلوب حياة يشبع الرغبات والاحتياجات لدى الفرد.
- ✓ الشعور الشخصي بالكفاءة الذاتية وإجادة التعامل مع التحديات.
- ✓ السعادة والرضا عن الذات والحياة الجيدة.
- ✓ رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه.
- ✓ الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الايجابية وإحساسه بالسعادة وصولاً إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه.
- ✓ درجة إحساس الفرد بالتحسن المستمر لجوانب شخصيته في النواحي النفسية، والمعرفية، والإبداعية، والثقافية، والرياضية، والشخصية، والجسمية، والتنسيق بينها، مع تهيئة المناخ المزاجي والانفعالي المناسب للعمل والإنجاز، والتعلم المتصل للعادات والمهارات والاتجاهات، وكذلك تعلم حل المشكلات وأساليب التوافق والتكيف، وتبني منظور التحسن المستمر للأداء كأسلوب حياة، وتلبية الفرد لاحتياجاته ورغباته بالقدر المتوازن، واستمرارية في توليد الأفكار والاهتمام بالإبداع والابتكار والتعلم التعاوني بما ينمي مهاراته النفسية والاجتماعية.

وعلى العموم إذا أردنا إعطاء تعريف لجودة الحياة يمكن الإشارة إلى تعريف منظمة الصحة العالمية (1995) بوصفه أقرب التعريفات إلى توضيح المضامين العامة لهذا المفهوم، إذ ينظر فيه إلى جودة الحياة بوصفها " إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها، ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع: أهدافه، توقعاته، قيمه، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلاليتها، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية، وعلاقته بالبيئة بصفة عامة، وبالتالي فإن جودة الحياة بهذا المعنى تشير إلى تقييمات الفرد الذاتية لظروف حياته".

وعادة ما يتم تعريف مفهوم جودة الحياة في ضوء بعدين أساسيين لكل منهما مؤشرات معينة: البعد الذاتي، والبعد الموضوعي. إلا أن غالبية الباحثين ركزوا على المؤشرات الخاصة بالبعد الموضوعي لجودة الحياة. والذي يتضمن مجموعة من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس المباشر مثل: أوضاع العمل، مستوى الدخل، المكانة الاجتماعية الاقتصادية، وحجم المساندة المتاح من شبكة العلاقات الاجتماعية.

الشكل (02): "مؤشرات جودة الحياة وفق النموذج التنموي الجديد"



المصدر: اليونسكو (2016)

وقد أوضحت بعض الدراسات أن الحياة الجيدة والسعادة ينعكسان على دور الإنسان في حياته، وأن معدلات الشعور بالسعادة ترتبط بمستوى المعيشة، مثل: الدخل والاستهلاك والخدمات الاجتماعية المتاحة، كما ترتبط بنمط الحياة التي يعيشها الفرد. وترتبط جودة الحياة في أي مجتمع بالعديد من المؤشرات الموضوعية، مثل: نظافة البيئة، وسهولة المواصلات، وتوافر السلع، وزيادة الدخل، وتوافر فرص التعليم والعمل، وتوافر الخدمات الصحية المناسبة، وحرية التعبير وحرية الاعتقاد، وتوافر أماكن الترفيه والاستجمام، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لدى كل المواطنين. بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الذاتية للأفراد في المجتمع، مثل: السعادة، والرضا عن الذات وعن الآخرين.

الجدير بالذكر أن ربع القرن الماضي شهد تقدماً كبيراً على مستويات مختلفة من التنمية البشرية، فبات الإنسان يعيش حياة أطول، وانتشرت أعداد متزايدة من الفقر المدقع، وانخفض عدد الذين يعانون سوء التغذية، وأثرى التقدم في التنمية البشرية حياة البشر، لكن فوائده لم تأت لسوء الحظ متساوية فالتقدم لم يكن للجميع.

2. العالم العربي ضمن مؤشرات التنمية البشرية حسب التقارير العالمية:

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2016 الذي تصدره اليونسكو سنوياً، وهو من سلسلة تقارير تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1990، وهي تقارير موضوعية تتضمن تحاليل مدعومة بالوقائع والبيانات والإحصائيات، وتتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية في العالم، حيث ركز هذا التقرير على مؤشرات التنمية البشرية لمختلف دول العالم وترتيبها عالمياً، إذ تصنف الدول في مجموعات؛ تنمية بشرية مرتفعة جداً (0.80 فما فوق) وتنمية مرتفعة (0.70 فما فوق) وتنمية متوسطة (0.55 فما فوق) وتنمية منخفضة (أقل من 0.55).

ويعتبر مؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب يتم حسابه على أساس معدل ثلاث مؤشرات أساسية أخرى للتنمية البشرية، هي متوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي يمثل قدرة الفرد على العيش حياة طويلة وبصحة جيدة ومتوسط سنوات الدراسة الذي يعكس القدرة على اكتساب المعارف إلى جانب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يحدد قدرة التمتع بمستوى معيشة لائق. فكانت المؤشرات متباينة بين مختلف دول العالم عموماً والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

وبحلول عام 2015 حقق العالم بعض ما كان يبدو قبل 25 عاماً تحديات شاقة وبالرغم من ارتفاع عدد السكان من 5,3 مليار سنة 1990 إلى 7,3 مليار سنة 2015، انتشل أكثر من مليار نسمة من الفقر المدقع، وأصبح بإمكان 2,1 مليار الحصول على خدمات الصرف الصحي، وبإمكان أكثر من 2,6 مليار الحصول على مياه صالحة للشرب، وبين عامي 1990 و2015 انخفض معدل وفيات

الأطفال بأكثر من النصف أي من 91 إلى 43 حالة وفاة لكل 1000 ولادة جديدة، وبين عامي 2000 و2015 انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل (اليونسكو، 2016).

فأفضل بلد في العالم في قيمة مؤشرات التنمية البشرية كانت النرويج (0.949) وجاءت في المرتبة الثانية كل من استراليا وسويسرا (0.939)، وألمانيا في المرتبة الرابعة (0.926)، وكل من سنغافورة والدانمرك في المرتبة الخامسة (0.925) وحازت على أعلى مؤشر في معدل العمر المتوقع (83.2)، وجاء الكيان الصهيوني في المرتبة 19 (0.899)، متفوقة على دول متقدمة مثل فرنسا وفنلندا وبلجيكا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا.

وبالنسبة للعالم العربي فإن أفضل بلد عربي في الترتيب العالمي هو قطر، إذ جاءت في المرتبة 33 وبمؤشر قيمته: 0.856 تليها السعودية (38) ثم الإمارات (42) ثم البحرين (47) ثم الكويت (51) ثم عمان (52) ثم لبنان (76) ثم الجزائر (83) ثم الأردن (86) وجاءت مصر في المرتبة 111 (اليونسكو، 2016) من بين 193 دولة شملها التقرير.

وقد احتلت دول من العالم الثالث موقعا متقدما في التنمية، وهي مسألة يجب الإشارة إليها، ومن هذه الدول من فئة التنمية المرتفعة جدا تشيلي (38) والأرجنتين (45)، ومن الدول ذات التنمية المرتفعة وتستحق الإشارة سريلانكا (73) وماليزيا (59) وموريشيس (64) (اليونسكو، 2016).

والجدير بالذكر انه حسب التقرير الأخير للتنمية البشرية، فإن الجزائر التي كانت تحتل في سنة 2014 المتربة 84 على الصعيد العالمي، قد تقدمت بمركز واحد حيث احتلت في سنة 2015 المركز 83 إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية فيها 0.745، وحسب التصنيف المذكور فإن مؤشر التنمية البشرية للجزائر بقي على منحنى تصاعدي منذ سنوات 2000 حيث انتقل من 0.644، في 2000 إلى 0.724 في 2010 (0.732 في 2011) و(0.737 في 2012) وإلى 0.743 في 2014 إذ تحصل على ثلاث مراتب من 2010 إلى 2015. كما بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالجزائر في هذه السنة ما يقارب 533,13 دولارا أمريكيا بمتوسط دخل يقدر ب 4,022 دولارا أمريكيا بالنسبة للنساء و22,962 دولارا أمريكيا بالنسبة للرجال.

الجدول (01): "يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر"

التطور	البيانات	السنة
±0,01	0,72	2011
±	0,72	2012
±	0,72	2013
±0,02	0,74	2014
±0,01	0,74	2015

المصدر: اليونسكو 2016

وبهذه النتائج تعد الجزائر ضمن البلدان الخمس (05) الإفريقية، التي تتمتع بمستوى إنمائي عالي أما باقي دول القارة فإنها تقع في صنف مؤشر تنموي بشري متوسط أو في الصنف الذي يضم الدول ذات الدخل الضعيف. أما على الصعيد المغربي وشمال أفريقيا تحتل

الجزائر المرتبة الأولى متقدمة بشكل كبير على المغرب الذي جاء في المرتبة (123) ومصر (المرتبة 111) وتونس (المرتبة 97) وليبيا (المرتبة 102) ثم موريتانيا (المرتبة 157).

فحسب هذه المعطيات يتبين أن العالم العربي لا يزال يترتب بعيدا عن المستويات العليا للتنمية البشرية، رغم المحاولات والاستراتيجيات المطبقة لمواكبة الركب، ذلك لأن المجتمعات الغربية قد حققت قفزات هائلة في مجال التقدم والرقي، في ظل النموذج الاقتصادي الجديد والمبني أساسا على العلم والمعرفة والاستثمار في الموارد البشرية، فدخلت مرحلة مجتمعية متميزة عن سابقتها (الزراعية والصناعية)، نتج عنها تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتها وأفرادها على السواء.

وبالتالي فالتحديات الماثلة أمام العالم العربي والآمال التي تحدو بسكانه للتطلع لمستقبل أفضل، هذه التحديات التي تتمثل فيما طال أمده كأوجه الحرمان، ومنها ما تعمقت جذوره كأوجه عدم المساواة ومنها ما استجد كالتطرف والعنف، غير أن معظم هذه التحديات يرتبط بعلاقة التفاعل وأيضا كانت طبيعتها ونطاقها فأتى على رفاه الإنسان يأتي على أجيال الحاضر كما المستقبل. فجملة التحولات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي مر بها العالم العربي والتي أطلق عليه ثورات الربيع العربي، كانت لها آثارها السلبية على الاستقرار الاجتماعي عموما، وأثرت سلبا على المسار التنموي لهذه البلدان.

فهل يمكن الحديث عن جودة الحياة في ظل هذا اللاأمن والتهميش والعدد المتزايد للفقراء والمعرضون للمخاطر واللاجئون والمهاجرون، ومختلف أوجه الحرمان وعدم المساواة، والتمييز والإقصاء والتحيز والتعصب وهذه كلها تعتبر تحديات وحواجز تحول دون تعميم التنمية وجودة الحياة في العالم عموما.

خاتمة:

أخيرا يمكن القول أن الكائن البشري لا تنحصر مقومات حياته في تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لبقائه، بل تتعدى ذلك إلى ما يشمل كل ما يحسن جودة حياته، والتي تتجلى أساسا في قياس وفهم وبناء مكامن القوى لدى الإنسانية، وصولا إلى توجيه الأفراد والجماعات والمجتمعات نحو السبيل الأفضل نحو حياة متوازنة والجيدة، بالتركيز على التمكين الشخصي وحسن الحال الذاتي في الحياة.

إن مواجهة التحديات التي يعرفها العصر الحالي، وتحقيق مستويات عالية من الجودة الحياتية للإنسان في العالم عموما والوطن العربي على وجه الخصوص كما وكيفما، تقتضي جودة الأداء الإنساني، بمعنى بناء الإنسان في جوهره وخارجه والاهتمام بتنمية قدراته ومهاراته والإمكانيات التي يمكنه ممارستها في ظل هذا التقدم المعرفي والتقني المتسارع، الذي أتاح فرص عديدة للاستثمار في المورد البشري الذي يعتبر الثروة الحقيقية للأمم، وهذا النهج الذي اعتمده الكثير من الدول الفتية فارتقت إلى مصاف الدول المتقدمة ذات اقتصادات قوية على سبيل المثال ما حقق بعض الدول الآسيوية التي أطلق عليها مصطلح "النمو الآسيوي" دلالة على سرعة التطور والازدهار.

فلا جودة حياة بدون تنمية بشرية شاملة، ولا تنمية بدون خطط واستراتيجيات تنموية للنهوض بالمجتمعات العربية، فلا حديث عن جودة حياة في ظل اللاأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

قائمة المراجع:

1. أحمد مسعودي (2015): بحوث جودة الحياة في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، ديسمبر
2. بدر محمد الأنصاري (2006): استراتيجيات تحسين جودة الحياة من أجل الوقاية من الاضطرابات النفسية. وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة جامعة السلطان قابوس-سلطنة عمان، 17-19 ديسمبر.

3. السيد عبد الفتاح، وسعيد حسين (2006): العوامل الأسرية والمدرسية والمجتمعية المنبئة بجودة الحياة لدى الأطفال ذوي صعوبات التعلم بمحافظة بني سويف
4. عدنان بدران(2000)، رأس المال البشري وإدارة الجودة: استراتيجيات لعصر العولمة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
5. حسن مصطفى عبد المعطي(2005): الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، وقائع المؤتمر العلمي الثالث حول الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة.
6. محمد منسي وعلي كاظم (2010): تطور وتقنين مقياس جودة الحياة لدى طلبة جامعة سلطنة عمان، أماربك، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم التكنولوجية، المجلد الأول، العدد الأول
7. اليونسكو(2016): تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية.
8. Canisius Kamanzi (2007), l'influence du capital social sur la formation du capital humain chez les élèves résilients de milieu socioéconomiques défavorise, Revue des sciences de l'éducation, ERUDIT, vol 33, n 1, Montréal.

المحور الثانى

"التأطير النظرى لجودة الحياة، مجالها وأساليب

قياسها"

جودة الخدمات الصحية كمؤشر على جودة الحياة ودورها في تحقيق رضا المريض (اختبار ومصادقة تجريبية في قطاع الخدمات الصحية)

قصاص زكية

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

z.kessas@yahoo.fr

أ.د. بن أشنهو سيدي محمد

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان

benach_med@yahoo.fr

الملخص:

إن جودة الحياة يمكن أن تعكس بشكل عام الحالة الصحية للإنسان وتزايد أهميته كمؤشر صالح على ما إذا كانت جودة الخدمات الصحية مفيد أم لا. يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الجودة المدركة الإجمالية للخدمات الصحية على ثقة ورضا المرضى من خلال تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه أبعاد الجودة المدركة من الخدمات الصحية. بعد القيام بمسح أدبي للدراسات السابقة اقترحنا نموذج نظري للدراسة، واختبار فرضيات البحث قمنا بدراسة ميدانية أجريناها على عينة مؤلفة من 199 مريض ممن يتلقون العلاج بعيادة خاصة متواجدة بمدينة تلمسان. في البداية، قمنا باختبار اعتمادية البيانات التي تحصلنا عليها من الدراسة باستخدام حزمة برنامج SPSS.22 ولقياس أثر الجودة المدركة من الخدمة الصحية على ثقة ورضا المرضى استخدمنا طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية باستعمال حزمة برنامج STATSTICA.8. النتائج التي توصلنا إليها أكدت أن إدراكات المرضى فيما يخص الجودة التقنية وغير التقنية لعبت دوراً لا يستهان به في التأثير على الجودة الإجمالية المدركة للخدمات الصحية، كما أن هذه الأخيرة أثرت بدورها على ثقة ورضا المرضى بالخدمات المقدمة. في الأخير قمنا بمناقشة النتائج وعرض الآثار النظرية والإدارية المترتبة عن الدراسة.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، جودة الخدمة الصحية المدركة، الجودة التقنية، الجودة غير التقنية، ثقة المرضى، رضا المرضى، النمذجة القياسية بالمعادلات الهيكلية.

المقدمة:

تسعى دول العالم إلى التسابق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعد أساس تقدم المجتمعات ومقياساً لرفاهيتها، لذلك غالباً ما يتم ربطها بما يعرف بجودة الحياة. في مجال التنمية الاقتصادية، يشمل مفهوم "جودة الحياة" على توازن معقد من المؤشرات والوظائف المتعلقة بالتعليم، الرعاية الصحية والإسكان كما تشمل أيضاً الفنون والثقافة والبنية التحتية إذا كنا نرغب في تعزيز وتنويع اقتصادنا وبناء منطقة ذات جودة حياة رائعة، فإنه يجب التعامل مع تلك المؤشرات بشكل الصحيح ونخص بالذكر الرعاية الصحية. تعتبر الصحة من بين أولى المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية فقطاع الصحة يعد من أبرز القطاعات التي أولى لها اهتماماً كبيراً من طرف البلدان، نظراً للأهمية التي تلعبها في تحسين جودة حياة الأفراد من خلال المحافظة على صحتهم وتحقيق مستوى من القدرة البدنية والعقلية لهم. إن جودة الحياة المرتبطة بالصحة هي مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن مجالات مرتبطة بالأداء البدني والعقلي والاجتماعي ويمكنها أن تعكس بشكل عام الحالة الصحية للإنسان (Zhao et al، 2003)، كما يتجاوز التدابير المباشرة لصحة السكان والمتوسط المتوقع من العمر وأسباب الوفاة، ويركز على تأثير الحالة الصحية على جودة الحياة. بصفة عامة إن الممارسات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصحية لا بد لها أن تعتمد على معايير تمكنها من تقديم خدمة صحية ذات جودة عالية إلى المرضى من أجل كسب ثقتهم وإرضائهم والمحافظة على علاقة طويلة الأمد معهم. تعتبر المؤسسات الصحية الاستشفائية من أبرز المؤسسات في قطاع الخدمات وذلك باختلاف أنواعها وأيضاً لارتباطها الوثيق بصحة الأشخاص. كل ذلك يضع الخدمة الصحية من أحد أبرز الخدمات التي يحتاج إليها الإنسان كثيراً. ويعود ذلك لأسباب عديدة من أهمها التطور السريع الذي عرفه التطور التكنولوجي، وكذا الأمراض الجسدية والنفسية التي لم يسبق للإنسان أن عرفها من قبل والتي تتطلب الاستئجاد بالخدمات الصحية (عياد، 2017). ولعل من أبرز الأمور التي يأخذها المريض بعين الاعتبار عندما يكون بحاجة إلى الرعاية الصحية هي جودة الخدمة المقدمة. لتقييم رضا المرضى وتوقعاتهم جودة الخدمة، تم تقديم نموذج SERVQUAL من قبل

Parasuraman و Zeithaml في عام 1985، وخلصوا إلى أن الزبائن يقيمون الجودة من خلال مقارنة توقعاتهم بأفكار الأداء الحقيقية. إذا تجاوزت إدراكاتهم الأداء المتوقع، فإن مقدم الخدمة يوفر خدمة عالية الجودة (Mohebifar، 2016). وعلى أساسه يحدد الفرق في نقاط مستوى جودة الخدمة. وقد أجريت العديد من الأبحاث لتقييم فجوة جودة الخدمة في المستشفيات وغيرها من مؤسسات الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم (Amiresmaili و Nekoei-Moghadam، 2011).

إشكالية الدراسة

على الرغم من أهمية الخدمات الصحية إلا أنها تواجه تحديات بسبب عدم ملموسيتها، التي تفرض على رجل التسويق الدقة في تصميم المنتج الخدمي من أجل تحقيق الموازنة بين أهداف المنظمة وتحقيق مشاركة فاعلة لخدمة المجتمع والحرص على مطابقتها مع توقعات المرضى، أي الموازنة بين الحصول على إيرادات مالية تمكن العيادات الصحية الخاصة من تقديم خدمة ذات جودة عالية يستفيد منها مختلف شرائح المجتمع بنفس الدرجة (بغض النظر عن قابليتهم للدفع). على هذا الأساس وجدت جميع المستشفيات أنه من الضروري قياس ورصد وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية من أجل تحقيق رضا المرضى والبقاء أطول مدة ممكنة في السوق (Punnakitikashem et al، 2011). كما أن توفير خدمات عالية الجودة أمر حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاستشفائية. يحتاج مديرو الرعاية الصحية إلى فهم شامل لطرق زيادة جودة الرعاية من الناحية العملية. في ظل هذه الظروف، يضع مديرو المستشفيات تركيزهم الرئيسي على جذب أكبر عدد ممكن من المرضى وجعلهم زبائن الأوفياء من خلال التعرف على توقعاتهم ومحاولة الاستجابة لهم بطريقة فعالة (Sodani، 2012). أكد Davis وآخرون (2016)، على ضرورة قياس جودة الرعاية الصحية في بيئة تنافسية (Davis et al، 2005) يختلف إنتاج الخدمات في الصناعة بشكل كبير عن توفير خدمات الرعاية الصحية في العديد من الجوانب: على سبيل المثال، من حيث تقييم جودة الخدمة، من أكثر الطرق شيوعاً في الرعاية الصحية هو استخدام إدراك المستهلكين (المرضى) للخدمات المقدمة. وذلك ما يعرف بنموذج الفجوات أو SERVQUAL. مما تقدم نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة عناصر الجودة المدركة للخدمات الصحية في تنمية جودة الحياة ومدى تأثيرها على ثقة ورضا المرضى.

فرضيات البحث

لمحاولة الإجابة على إشكالية الدراسة نقترح الفرضية الرئيسية التالية: تؤثر عناصر الجودة المدركة العامة للخدمات الصحية المقدمة من طرف العيادة على حالة الرضا لدى المرضى. لفهم الفرضية المركزية هاته قمنا بتجزئتها إلى الفرضيات الجزئية التالية:

- ف.1: جودة الطاقم الطبي للعيادة الصحية يؤثر إيجابياً على ثقة المرضى بالخدمات المقدمة؛
- ف.2: جودة الطاقم شبه الطبي للعيادة الصحية يؤثر إيجابياً على ثقة المرضى بالخدمات المقدمة؛
- ف.3: جودة الخدمة الفنية للعيادة الصحية يؤثر إيجابياً على ثقة المرضى بالخدمات المقدمة؛
- ف.4: جودة الخدمة الإدارية للعيادة الصحية يؤثر إيجابياً على ثقة المرضى بالخدمات المقدمة؛
- ف.5: جودة الخدمة الفندقية للعيادة الصحية يؤثر إيجابياً على ثقة المرضى بالخدمات المقدمة؛
- ف.6: ثقة المرضى بالخدمات المقدمة من طرف العيادة الصحية يؤثر طردي على رضاهم بها.

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور العوامل التقنية والغير تقنية في تحديد مستوى الجودة المدركة من قبل عملاء العيادة الصحية، في تحقيق رضاهم وأيضاً إمكانية تحسن حالتهم الصحية والتي من شأنها أن تضمن مستوى صحة مقبول.

المنهج والأدوات المستخدمة

لدراسة موضوع جودة الخدمات الصحية ومدى تأثيرها على رضا المرضى، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يمكننا من القيام بالدراسة النظرية لهذا الموضوع من خلال القيام بالمسح الأدبي للدراسات السابقة التي عالجت أثر جودة الخدمات الصحية، كما تبيننا منهجاً إمبريقياً (تجريبياً) من خلال الدراسة الميدانية التي اعتمدنا فيها على الاستدلال بالاستبتيان الذي سيوزع على عينة من المرضى

بعيادة خاصة بمدينة تلمسان، ثم قمنا بالتحليل الاستكشافي للبيانات باستخدام SPSS.22 كما قمنا بالتحليل العاملي التوكيدي باستخدام Statistica.08 وكان ذلك بغرض التأكد من الفرضيات المكونة للنموذج النظري للبحث.

تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين حيث تضمن المحور الأول الإطار النظري لكل من جودة الخدمات الصحية ورضا العميل في حين تضمن المحور الثاني منهجية الدراسة بما في ذلك عينة وأداة الدراسة وكذا سلم القياس المتبع وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى جملة النتائج التي أكدت صحة الفرضيات المقترحة.

1. الإطار النظري للدراسة

تري منظمة الصحة العالمية (1995) جودة الحياة بوصفها " إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وانسحاق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابقه مع أهدافه، توقعاته، قيمه، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلالته، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية، وعلاقته بالبيئة بصفة عامة، وبالتالي فإن جودة الحياة بهذا المعنى تشير إلى تقييمات الفرد الذاتية لظروف حياته (WHOQOL Group، 1995؛ أبو حلاوة، 2011)". لقد عكست الأنظمة الصحية -بطرق متعددة - السلوك السائد في المجتمعات تجاه الألم والمرض والوفاة، والصحة. إلا أن درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والعلمي في أي مجتمع قد لعبت دوراً هاماً في الطريقة التي يعمل من خلالها النظام الصحي بهذا المجتمع، وأيضاً في توجه هذا النظام. وفي ذات الوقت، فقد كان للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أثراً، ليس فقط على تحديد كمية وجودة الرعاية الصحية المقدمة، وإنما أيضاً على توجه النظام الصحي وخصائصه. وعليه يشهد القطاع الصحي في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بتطبيق معايير الجودة، للوصول إلى التحسين المستمر لمواكبة تطورات المجتمع الاجتماعية والثقافية، فالقطاع الصحي أساس الحفاظ على صحة مستخدمي الخدمة الصحية وبالتالي ضرورة تطبيق نظم الجودة لأنها وسيلة مهمة لكسب رضا وثقة المرضى.

إن الوظائف التي تمارسها المؤسسات الاستشفائية هي متعددة، فهي تقوم بالرعاية الطبية والصحية والتي تعتبر الوظيفة الرسمية للمؤسسة الاستشفائية، وتتمثل في الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية والاجتماعية والنفسية التي تقدمها الأقسام العلاجية وما يرتبط بهذه الخدمات من خدمات مساعدة (Djellal، 2004). كما يمكن لها أن تمارس وظيفة التعليم والتدريب حيث أن التطور في التقنيات والعلوم الطبية يفرض ضرورة تطور مهارات وخبرات كافة العاملين والمتخصصين في مختلف مجالات المهن الطبية من خلال التعليم والتدريب المستمر، وهذا ما تمثله المؤسسات الاستشفائية وخاصة منها الجامعية، بما تملكه من إمكانيات وتجهيزات ومراكز تدريب للأطباء وأجهزة التمريض والفنيين والأخصائيين، وتنمية معلوماتهم عن الأمراض المختلفة وطرق علاجها، وتزويد الهيئات الطبية والمعالجة بالمهارات اللازمة للتفاعل النفسي والاجتماعي مع المرضى، ومنه تسهيل مهامهم في تشخيص المشاكل الصحية وعلاجها، بالإضافة إلى نقل التجارب من ذوي الخبرة إلى الجدد منهم وتبادل المعلومات معهم.

كما يمكن للمؤسسات الصحية أن تقوم بالبحوث الطبية والاجتماعية فهي تساهم من خلال المعامل والمختبرات وما تحتويه من تجهيزات، وسجلات طبية، وحالات مرضية متنوعة، وعناصر بشرية متخصصة مهنية، في توفير بيئة مناسبة لإجراء البحوث والدراسات الطبية والاجتماعية للمساهمة في تقدم العلوم الطبية، وتطوير الوسائل والأساليب العلاجية. ولا يقتصر دور المؤسسات الصحية على ذلك بل يمكن أن يتعدى إلى وقاية المجتمع من الأمراض من خلال توفير الصحة للجميع وتشجيعهم على تفهم أهم المشكلات الصحية سعياً وراء القضاء عليها. ويتطلب الأمر ضرورة قيام المؤسسات الصحية بدور فعال في مجالات التوعية الصحية. كل هذه الوظائف جعلت من المؤسسات الصحية بصفة عامة تمثل أحد أهم أقطاب التنمية الاجتماعية للدول ومؤشراً مهماً من مؤشرات جودة حياة الأفراد. فهي ملزمة بتقديم خدمات صحية تتماشى ومعايير الجودة المتفق عليها عالمياً.

1.1. الخدمات الصحية:

تعتبر الخدمات الصحية شكلاً من أشكال الخدمات، وأحد مدخلات إنتاج الصحة (مزاهرة وآخرون، 2000، 78-79). ويقصد الكتاب بإنتاج الصحة استخدام موارد اقتصادية محددة للوصول إلى حالة الصحة الجيدة، ولعل أهم العناصر التي تدخل في إنتاج الصحة

هي: المسكن، التعليم، الغذاء، مستوى المعيشة ومستوى الخدمات الصحية. وقد عرفت الصحة كذلك بأنها "العلاج المقدم للمرضى سواء كان تشخيصيا أو إرشادا أو تدخلا طبيا، ينتج عنه رضا وانتفاع من قبل المرضى وربما يؤول لأن يكون بحالة صحية أفضل" (البكري، 2005، ص.168). هناك العديد من العوامل التي تحدد أسس وسمات الخدمات الصحية كالحاجات العامة للسكان، وانطباق الطبيب عما هو أفضل بالنسبة لمرضاه، وقد أصبح تخطيط هذه الخدمات يتم في ضوء تقدير للحاجات الملحة وله ارتباطا كبير بالبحوث والدراسات الجارية في الرعاية الطبية، ونظم المعلومات الصحية، وتنظيم المؤسسات الطبية كالمستشفيات والمراكز الصحية والعيادات متعددة الخدمات وهذا من أجل تقديم الخدمات الطبية بشكل كاف ومستوى عال، أي أنه يجب أن تتوفر فيها الكفاية الكمية والنوعية.

أ. الكفاية الكمية:

- وهي تعني توفير الخدمات الطبية بحجم وعدد كاف يتناسب مع عدد السكان وهذا يشمل:
- توفير عدد كاف من الموارد البشرية الطبية: أطباء، ممرضين، فنيين، مختبرات، وغيرهم من المساعدين، حيث أن الطبيب لوحده لا يستطيع القيام بجميع أعمال الخدمات الطبية من تمريضية ومخبرية وإدارية.
 - توفير عدد كاف من المراكز والمؤسسات الطبية التي تقدم الخدمات الطبية (وحدات صحية، مستشفيات، مختبرات، صيدليات... الخ) ويشترط أن تكون هنا كعدالة ومساواة في توزيعها بين مختلف مناطق البلاد، إذ لا يجوز أبدا تخصيص أو زيادة عدد أعضاء الفريق الطبي في منطقة ما في البلاد على حساب المناطق الأخرى.
 - توفير الخدمات الطبية في جميع الأوقات، وهذا يعني ضرورة عمل أعضاء الفريق الطبي مدة 24 ساعة، فالمرض لا يعرف وقتا محددًا يقع فيه مثل أوقات الدوام الرسمي.
 - توفير أساليب ووسائل التثقيف الصحي بين أفراد المجتمعات وتعريفهم بوسائل الرعاية الطبية، وتواجدها، والخدمات التي تقدمها وأهميتها وطرق الاستفادة منها مبكرا، بمجرد إحساس الفرد بالمرض، وعدم الانتظار حتى يتطور المرض ويصبح خطيرا ليعرض نفسه على الطبيب.
 - يجب وضع النظم المالية والإدارية الكفيلة بتوفير الخدمات التي تكفل للفرد الحصول عليها والسعي للتأمين الطبي الشامل لكافة المواطنين.

ب. الكفاية النوعية:

- لا يكفي لتوفير الرعاية الطبية زيادة عدد أعضاء الفرق الطبية والوحدات الصحية والمستشفيات فحسب، بل يجب أيضا توفير ظروف رفيعة المستوى للعمل الطبي وهذا يشمل:
- وضع معايير وأسس تحدد المستوى المطلوب والواجب توفيره في كل من أعضاء الفريق الطبي، والمعدات والأجهزة، ووسائل التشخيص والعلاج. ويجب أن تضع هذه المعايير لجنة عليا من ذوي الاختصاص والخبرة والدراسة في مجالات الرعاية الطبية المختلفة، ولا يسمح لأي كان سواء كان طبيبا أو ممرضاً أو مؤسسة طبية أن تمارس مهنة تقديم الخدمات الطبية إلا إذا توافرت فيها هذه المعايير.
 - العمل على رفع كفاءة وحسن تدريب أعضاء الفريق الطبي، سواء كان طبيبا عاما أو اختصاصيا أو ممرضاً أو صيدلانيا، وهذا من خلال وضع برامج ثقافية علمية لرفع مستواهم العلمي والاطلاع على أحدث الاكتشافات الطبية، بالإضافة إلى البرامج التأهيلية من أجل تجديد معلوماتهم النظرية والعلمية، ويشترط في هذه الدورات أن تكون إجبارية مرتبطة باستمرارية مزاوله المهنة.
 - تقديم التسهيلات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لجميع العاملين في قطاع الخدمات الطبية، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات من أجل الحصول وامتلاك الأدوات والأجهزة والمعدات الطبية اللازمة والمرافق الطبية بأقل التكاليف المالية والجهود، ليستطيعوا تقديم الخدمات الطبية على مستوى عال.
 - دمج الخدمات الصحية (العلاجية والوقائية) وذلك لأن هذه الخدمات لها كيان واحد متكامل وغرض شامل هو العمل على اكمال سلامة الفرد من النواحي الجسمية والعقلية علاوة على مكافحة الأمراض وعلاجها، لأن تقسيم هذه الخدمات وتفتيتها ينفي

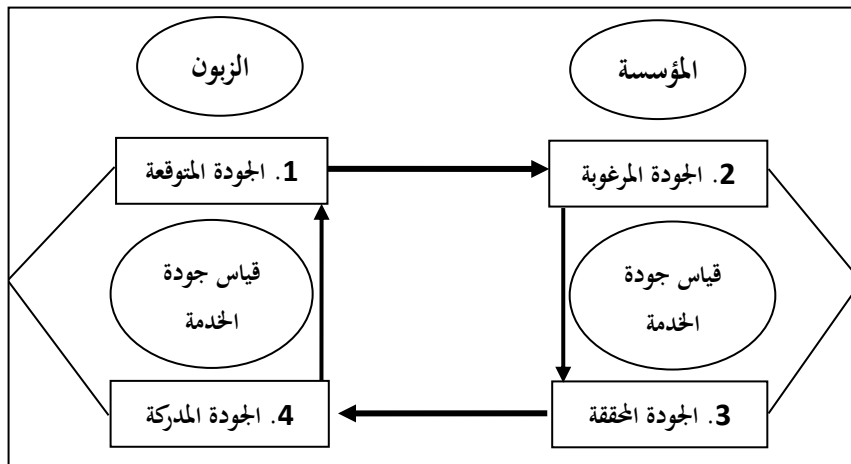
الغرض من التكامل علاوة على ما يتبع ذلك من زيادة في النفقات الفعلية والإدارية لهذه الخدمات وبالتالي تؤثر على أسعارها النهائية.

2.1. جودة الخدمة الصحية

لقد أصبحت الجودة حالياً تكتسي جانباً كبيراً من الأهمية نظراً لارتباطها بجميع أوجه النشاطات الإنسانية، وذلك لأن الاهتمام بها أصبح ظاهرة عالمية. ولقد شهد هذا المجال تطوراً باهراً حيث أصبحت المؤسسات تسعى لتقديم خدمات ذات جودة عالية بل وأكثر من ذلك فقد أصبحت الجودة اليوم تمثل الوظيفة الأولى في كثير من المؤسسات وفلسفة إدارية وأسلوب حياة في ظل محيط الشيء الثابت فيه أنه شديد التغير، وهذا ما جعل الاهتمام بجودة الخدمات أمراً أكثر صعوبة وتعقيداً من الاهتمام بجودة السلع. يختلف مفهوم الجودة في الخدمات الصحية من شخص إلى آخر، وذلك حسب موقع ودور كل فرد في المنظمة الصحية، فبالنسبة للطبيب تكون الجودة هي تطبيق أحدث البرامج العلاجية المعتمدة على التكنولوجيا الطبية، وللإداري فهي تقديم أفضل مستوى من الخدمة وفق أسعار مناسبة مع توفير الخدمة لأكبر عدد من أفراد الجمهور، أما صانعي السياسات الصحية في أي بلد فيعتبرون أن الجودة هي عبارة عن تحسين صحة أفراد المجتمع في ضوء الموارد المتاحة، أما الجودة من وجهة نظر المريض المنتفع والمتلقي لهذه الخدمات الصحية فتعني خدمات متوفرة طوال الوقت، سهل الوصول والحصول عليها، وشعور بالراحة والاطمئنان.

أما الهيئة الأمريكية المشتركة لاعتماد المنظمات الصحية Joint Commission on Accreditation of Healthcare Organizations والمعروفة باسمها المختصر (JCAHO) فقد عرفت من جهتها على أنها "درجة الالتزام بالمعايير المعاصرة المعترف بها على وجه العموم للممارسة الجيدة، ومعرفة النتائج المتوقعة لخدمة أو إجراء أو تشخيص أو أي مشكلة طبية" (عصماني، 2006/2005، ص.114). أما المنظمة العالمية للصحة فقد عرفت الجودة على أنها "التماسي مع المعايير والأداء الصحيح، بطريقة آمنة مقبولة من المجتمع، وبتكلفة مقبولة، بحيث تؤدي إلى إحداث تغيير وتأثير على نسبة الحالات المرضية ونسبة الوفيات والإعاقة وسوء التغذية" (طعامنة، 2001، ص.90-91). فيما عرفها المعهد الطبي الأمريكي، على أنها: "المستوى الذي تصل إليه المؤسسات الصحية فيما يتعلق بارتفاع احتمال الحصول على النتائج المرغوبة من قبل الأفراد والمجتمع، والنتائج المحاسبية والمالية" (صغير ويحيوي، 2012، ص.36). اهتم الباحثون والممارسون بوضع نماذج لدورة حياة جودة الخدمات أو ما يسمى ب: "مربع دافيجوس" الموضح في الشكل 1.

الشكل 1: مربع الجودة "مربع دافيجوس" « Carré d'Avarous »



Source: Harmel, L, (2003). *Qualité et engagements de service*, AFNOR, France, p.12.

- **الجودة المتوقعة:** تمثل مستوى الجودة من الخدمات الصحية التي يتوقع الزبائن أن يحصلوا عليها من المستشفى الذي يتعاملون معه، وتعتمد المؤسسات الاستشفائية على البحوث التسويقية لفهم حاجات الزبائن، كما تستخدم أسلوب الشكاوى والاستقصاء للتعرف على أسباب عدم رضا المريض.

انطلاقاً من الشكل السابق يمكننا تحديد أربعة مستويات لدورة حياة جودة الخدمة الصحية وهي (صغوير وبيجاوي، 2012، ص.40):

- **الجودة المرغوبة:** هو مستوى الجودة الذي تتمنى المؤسسة الصحية بلوغه، أو هو مستوى الخدمات الذي تريد تقديمه عبر مواردها المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار القيود الداخلية والخارجية المفروضة عليها.

- **الجودة المحققة:** تعبر عن مستوى الجودة المحقق فعلاً من طرف المؤسسة الاستشفائية وذلك من خلال تحديد المعايير التي تتبعها والتي تساعد على تحقيق جودة عالية من الخدمة.

- **الجودة المدركة:** هو مستوى الجودة المحسوس من قبل الزبون انطلاقاً من رغباته. وهو تعبير عن درجة رضاه، وتعتبر هذه الدراسة مصدر لمعرفة التوقعات الجديدة للزبائن، وكذلك في تحسين جودة الخدمات وهي أكثر أهمية من الجودة المحققة في إطار رضا المريض، وهي محل دراستنا.

3.1. رضا المريض

عرف Kevin و Kotler (2011، p.128) الرضا بأنه: "إحساس الفرد بالمتعة أو الإحباط الناتج عن مقارنته بين توقعاته وأداء المنتج المدرك". في حين عرف Sheth و Howard الرضا بأنه "الانطباع بالمكافأة أو عدم المكافأة لقاء التضحيات التي يتحملها العميل عند الشراء" (Ray، 2001، p.22). كما عرفه Richard Ladwein (2003، p.377) بأنه "الحالة النفسية الناتجة عن عمليات تقييم مختلفة". من هذا التعريف نستخلص أن الزبون يقوم بعملية تقييم أداء المنتج أو القيمة المدركة ومقارنتها بالقيمة المتوقعة، والتي تم على أساسها اختيار المنتج أو العلامة من بين البدائل، فان كانت الخدمة المدركة اقل من توقعاته يتولد لدى الزبون الشعور بالاستياء وعدم الرضا، أما إذا حقق أداء الخدمة توقع الزبون فهذا ينتج عنه شعور بالرضا، في حين إذا كان الأداء يفوق التوقع فينتج عنه شعور بالرضا والابتهاج والسرور كما هو موضح في الشكل 1.

تحقق حالة الرضا جملة من المزايا للزبون والمؤسسة في نفس الوقت منها (عتيق، 2012، ص.106):

* حالة الرضا تعتبر مزية في حد ذاتها للزبون كونها تعبر عن حالة من الاستقرار النفسي تجاه موضوع معين.

* رضا الزبون يحقق ميزة تنافس للمؤسسة لأنه يسمح باستقرار برامج وخطط العمل خلال فترة زمنية وبالتالي تخفيض أعباء وتكاليف المؤسسة.

* تدفع مستويات الرضا العالية للزبون إلى تكرار عملية الشراء مما يعني تكرار المعاملات التي تربط المؤسسة بالزبون وبالتالي يمكن أن تنشأ علاقة واتصال دائم بينهما.

* الرضا يخلق حافز لدى الزبون ليكون وفياً للمؤسسة أو العلامة.

ترتبط بالرضا مجموعة من المحددات والتي تبين نسبة رضا المريض في المؤسسة الاستشفائية، وفيما يلي بعض الأبعاد التي تحقق الرضا (دحمون، 2013/2012، ص.84-85):

- **كفاءة مقدم الخدمة الصحية:** ونخص بالذكر كفاءة وتدريب الطاقم الطبي والشبه طبي ومختلف التكوينات الاحترافية في مجال الجراحات المعقدة وكذا إعادة التأهيل الصحي.
- **سهولة الحصول على الخدمة الصحية:** ونقصد بها أن المريض يجد سهولة في الوصول الى المستشفى والكشف عليه وتلبية حاجاته يكون بصفة فورية وغير معقدة.
- **الاهتمام بالمشاكل النفسية والاجتماعية:** وذلك بالأخذ في الحسبان اختلاف عقليات المرضى وكذا تفكيرهم ومشاكلهم النفسية والاجتماعية، لأن هذا يؤثر بشكل كبير على رضا المريض.
- **الحصيلة الصحية بما فيها مخرجات الصحة كنتيجة للرعاية:** أي حصيلة الخدمة الصحية المقدمة (نجاح العلاج مثلا) وهل كانت مساوية لتوقعات المريض المسبقة.

- **البيروقراطية داخل النظام الصحي:** ويخص هذا طريقة سير مختلف مصالح المستشفى وكذا التسهيلات الإدارية التي يتحصل عليها المريض من حيث الوثائق المطلوبة في الإدارة.
- **النزعة الإنسانية "فن الرعاية":** ويقصد بها تكوين العاملين في المستشفى على طرق استقبال ومعاملة المريض معاملة لاثقة وودودة، أي المعاملة الإنسانية وحفظ كرامة المرضى.
- وتجدر الإشارة إلى أن المريض يبني توقعاته على نتيجة التفاعل لقوى أربع وهي:
 - **احتياجات المريض:** والتي تعني متطلباته ورغباته.
 - **الخبرة السابقة للمريض:** حيث يكون للمريض نظرة سابقة للخدمة الصحية المقدمة في مستشفى ما، كان قد سبق له المعالجة على مستواه.
 - **الكلمة المتداولة:** وتكون نتيجة لقيام أبقاره أو زملائه في فترة سابقة بالعلاج، وبالتالي نقل إما صورة حسنة أو سيئة عن المؤسسة الاستشفائية.
 - **الاتصالات التسويقية التي تقدمها المؤسسات الاستشفائية لربائنها:** وذلك لإعلامهم بمستوى جودة الخدمة الصحية المعلن عنها عن طريق الترويج بمختلف تقنياته.

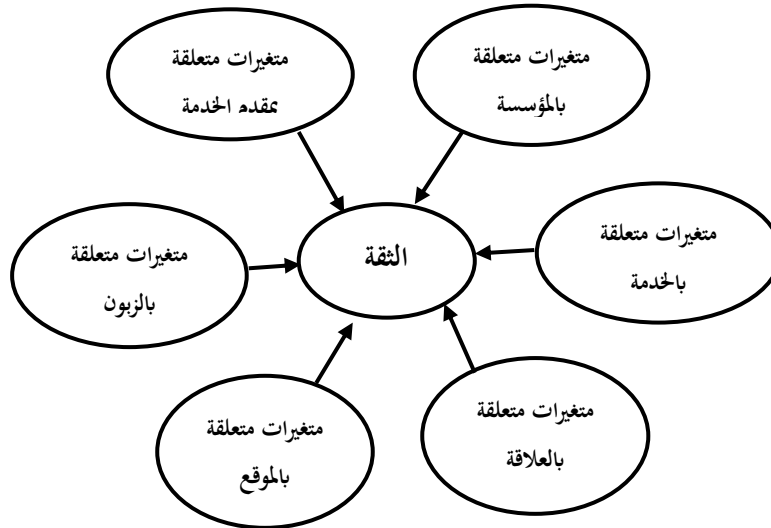
4.1 ثقة المريض

يعرف ثقة الزبون وفقاً ل Smith (1997) على أنها "توقعات معرفية، أو إحساس شعوري" (Chouk، 2005). أما Barclay (1997) فقد عرفها من جهته على أنها: "سلوك المخاطرة، أو إرادة المباشرة في سلوك معين". أما الكاتبان Spencer و Roehrich من جهتهم يريان بأن الثقة تتضمن في الكثير من الأحيان خاصية تخفيض حالة "عدم التيقن"، وترتبط أيضاً بمستوى الخطر المدرك (Roehrich و Spencer، 2004). أما Zaheer وآخرين (1998) يعتبرون وجود بعدين للثقة: "بعد الأمانة أي الاعتقاد بأن الطرف الآخر يفي بوعوده اتجاه الزبون، والبعد الآخر هو الإخلاص أي الاعتقاد بأن الطرف الآخر يتعامل ويتصرف معه بكل أمان، حتى ولو أتيحت له فرص انتهازية كانت متواجدة أمامه".

هناك عدة عناصر تؤثر في متغير الثقة وهي كالاتي:

- **المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة:** وهي تتمثل في الطريقة التي تتعامل بها المؤسسة الخدمية مع المستفيد من الخدمة، يجب أن تكون هذه المعاملة مبنية على نية حسنة. وتتمثل عناصر المؤسسة في الاستثمارات والخبرات السابقة وحجم المؤسسة وقوتها.
- **المتغيرات المتعلقة بمقدم الخدمة:** وهي تعبر عن الإمكانيات والقدرات التي يتمتع بها مقدمي الخدمات. وتتمثل في المهارة، التعاطف وقوة البائع.
- **المتغيرات المتعلقة بالمستفيد من الخدمة:** وهي عبارة عن سلوكيات المستفيد من الخدمة وتتمثل في الميل إلى ثقة، الرضا.
- **المتغيرات المتعلقة بالموقع:** وهي المتمثلة في موقع المؤسسة في ذهن الزبائن .
- **المتغيرات المتعلقة بالخدمة:** وهي عبارة عن خصائص الخدمات التي هي بدورها لها تأثير على ثقة الزبائن.
- **المتغيرات المتعلقة بالعلاقة:** وهي متمثلة في تشخيص نوع العلاقة ومدتها وتتمثل في مدة العلاقة، مشاركة المعلومات وتقاسم القيم المشتركة.

الشكل 2: "تصنيف المتغيرات المؤثرة في الثقة"



Source: Dubois P.L. et Sirieix L.(1999),vers un modèle de qualité-satisfaction intégrant la confiance? Recherche Applications en marketing,14,3,1-22.

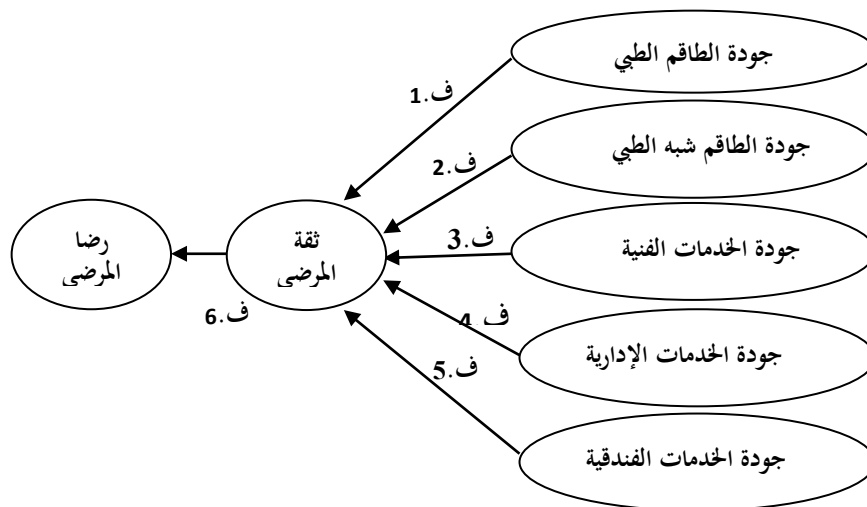
2. الإطار العملي للدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة كان لابد علينا اختبار مجموعة من الفرضيات المقترحة في المقدمة وللقيام بذلك قسمنا هذا البند إلى ثلاثة نقاط بحيث سنستعرض في النقطة الأولى فرضيات الدراسة والنموذج النظري للبحث، ثم المنهجية التجريبية المتبناة وأدوات القياس المستخدمة وأخيراً نختم بنتائج التحليل الإحصائي الاستكشافي والتوكيدي.

1.2. فرضيات الدراسة ونموذج البحث

لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والفرعية المطروحة في الدراسة، قمنا باقتراح الفرضية الرئيسية التالية: رضا المريض بالخدمات المقدمة من طرف العيادة الصحية يتأثر بصورة غير مباشرة بخمسة عوامل رئيسية متعلقة بالجودة المدركة المتمثلة في جودة الطاقم الطبي والشبه طبي والخدمات الفنية والإدارية والفندقية، كما يتأثر بصورة مباشرة بثقة المرضى. نلاحظ أن الفرضية الرئيسية هي في الحقيقة مركبة وإمكانية التأكد من صحتها قمنا بتقسيمها إلى ست فرضيات فرعية وضعناها في المقدمة. على أساس تلك الفرضيات قمنا ببناء النموذج النظري الموضح في الشكل 3.

الشكل 3: "النموذج النظري للدراسة"



المصدر: من إعداد الباحثين

إذا من خلال الشكل 3 يتجلى لنا سبعة متغيرات خمسة (5) منها مستقلة ويتعلق الأمر بجودة خدمات: الطاقم الطبي والشبه طبي والفنية والإدارية والفندقية، كما يتألف النموذج من متغير ثقة المرضى الذي يلعب دور المتغير الوسيط وأخير هناك متغير تابع وهو رضا المرضى. سنحاول في البنود اللاحقة التأكد من صحة العلاقات التي بني بها هذا النموذج.

2.2. منهجية وأدوات الدراسة

لمحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة والتأكد من الفرضيات المكونة للنموذج النظري للبحث، انتقينا عشوائياً عينة من المرضى الذين يترددون على عيادة صحية خاصة بمدينة تلمسان، وطلبنا منهم الإجابة على فقرات استبانة لمعرفة مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة من طرف العيادة، على أن نقوم بعد ذلك بتصفية البيانات ثم معالجتها باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية. تتكون العينة المدروسة التي قامت بملء الاستبانة من مجموعة من المرضى الذين كانت مدة إقامتهم يوم فأكثر داخل العيادة الخاصة بولاية تلمسان (عيادة عزوز، بالكيفان)، والتي بلغ عددها 199 مريضاً (الجدول 1).

الجدول 1: "توزيع المستجوبين على حسب فئات أعمارهم (سنة)"

أعمار المرضى	30 >	35-31	40-36	45-41	50-46	50 <	المجموع
عدد المرضى	109	23	20	11	16	20	199

المصدر: من إعداد الباحثين [N=199]

وقد بلغ عدد الذكور 92 (46%) والإناث 107 (54%)، أما فيما يخص توزيع العينة وفقاً للأعمار فيتبين من الجدول أن أكثر من 50% من حجم العينة يقل أعمارهم عن 30 سنة.

ومن أجل قياس جودة الخدمات الصحية داخل العيادة ومدى تأثيرها على ثقة ورضا المرضى، تم استخدام استبيان مؤلف من 33 فقرة، ويتم الإجابة عنها باستخدام سلم Likert المؤلف من 7 درجات الذي يبدأ من 1 "غير موافق بشدة"، إلى الدرجة 7 "موافق بشدة". وتم توزيع الفقرات على الشكل التالي: (22) فقرة لقياس جودة الخدمات الصحية [5] حول جودة الطاقم الطبي، (5) لقياس جودة خدمات الطاقم شبه الطبي، (4) حول جودة الخدمات الفنية، (5) لقياس جودة الخدمات الإدارية، (3) لقياس جودة الخدمات الفندقية، كما تضمنت الاستمارة (5) فقرات لقياس ثقة المرضى، و(7) لقياس رضاهم العام.

3.2. استعراض النتائج الإحصائية

سنقوم من خلال هذا البند باستعراض نتائج التحليل الاستكشافي لمعرفة جودة فقرات الاستمارة (القياس)، ثم نتقل إلى التحليل العاملي التوكيدي لمعرفة طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة وذلك حتى تتمكن من اختبار فرضيات الدراسة.

أ. التحليل الاستكشافي

يسمح لنا التحليل الاستكشافي باختبار اعتمادية فقرات الاستبانة أي التأكد من صلاحيتها في التحليل الإحصائي ولقد استخدمنا برنامج SPSS.22. الجدول 2. يستعرض لنا معظم تلك المؤشرات.

يتجلى من خلال هذا الأخير أن المتوسط الحسابي كان أكبر من 4 بالنسبة لكل المتغيرات وهذه النتيجة تشير إلى أن معظم الإجابات كانت موافق. الانحراف المعياري هو الآخر كان أكبر من 1.5 مما يعني أن الإجابات غير متباينة. فيما يخص اختبار ثبات الفقرات استعملنا معامل α ل Cronbach الذي أشارت نتائجه إلى أن الفقرات كانت اعتماديتها جيدة لأن معظم نتائجها كانت أكبر من 0.9. كما أجرينا تحليل دوران Varimax، بحيث تحصلنا على KMO أكبر من 0.8، وتأكدنا من مستوى معنوية صفرية بارتليت Sphericity of Bartlett. تحليل التباين أشار أيضاً إلى أن اختبار F ل Fisher كان معنوي. نسبة التباين المُفسَّر لكل المتغيرات سجلت

الجدول 3: "معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة"

المتغيرات الكامنة	المؤشرات المقدره β_i, E_i	معيار الخطأ σ^2	إحصائية T	مستوى الاحتمال P
(QUALM)-63->(CONF)	0,279	0,065	4,288	0,000
(QUALPM)-64->(CONF)	-0,017	0,065	-0,266	0,790
(QUALT)-65->(CONF)	0,212	0,067	3,166	0,002
(QUALA)-66->(CONF)	0,528	0,058	9,176	0,000
(QUALH)-67->(CONF)	0,194	0,063	3,063	0,002
(CONF)-68->(SATIS)	0,832	0,030	27,369	0,000
(ZETA1)-->(CONF)	0,561	0,065	8,583	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Statistica.08 [N=199]

أكدت هذه النتائج على أهمية تأثير أبعاد جودة الخدمة الصحية على ثقة المرضى، كما أوضحت النتائج أن أهم معامل الانحدار تم تسجيله بينتقة المرضى ورضاهم العام عن الخدمات المقدمة أين فاقت قيمة هذا المعامل 80%. عموماً كانت معاملات الانحدار بين المتغيرات طردية ومعنوية وتمكننا من كتابة المعادلات الهيكلية.

ج. المعادلات الهيكلية لنموذج الدراسة

نلاحظ من الجدول 4 أن هناك معادلتين الأولى متعلقة بثقة المرضى فيما تتعلق المعادلة الثانية برضا المرضى. نستنتج من المعادلة الأولى أن ثقة المرضى تتأثر طردياً بنسبة 27.9% بجودة طاقم الطبي، كما تتأثر طردياً أيضاً بنسبة 21.2% بجودة الخدمات التقنية، كما أظهرت هذه المعادلة أن جودة الخدمات الإدارية والفندقية تؤثر طردياً على ثقة المرضى بنسبة 52.8% و19.4% على التوالي.

الجدول 4: "معادلات النموذج الهيكلية"

متغير تابع	معادلات النموذج
ثقة المرضى	CONF = 0.279. QUALM + 0,212. QUALT + 0.528. QUALA + 0,194. QUALH + 0,561
رضا المرضى	SATIS = 0,832. CONF + 0,307

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Statistica.08 [N=199]

ونستنتج من المعادلة الثانية الخاصة برضا المرضى فتشير إلى أن ثقة المرضى بالعيادة الخاصة تؤثر بمقدار 83.2% على رضا المرضى بالخدمات الصحية المقدمة من طرف العيادة الخاصة.

4.2. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

للقيام باختبار الفرضيات الستة المتعلقة بنموذج الرضا العامل لمرضى بالخدمات الصحية المقدمة من طرف العيادة الخاصة، يجب أن نتأكد من أن قيم الانحدار المعبر عنها بـ β_i أن تكون معنوية. تشير هذه القيمة إلى قوة التأثير الخطي الموجود بين المتغيرات المكونة للنموذج الإمبريقي، وقد تمكننا من استنتاج مجموعة من النتائج التي أظهرت وجود مجموعة من العلاقات المفسرة بين المتغيرات المستقلة (جودة الطاقم الطبي والخدمات الفنية والإدارية والفندقية) والمتغير الوسيط (ثقة المرضى) والمتغير التابع (الرضا العام للمرضى) وكل العلاقات كانت معنوية (فرضيات صحيحة) ما عدى تأثير جودة خدمات الطاقم شبه الطبي (الفرضية الثانية) الذي لم تكن فرضيته صحيحة. كما أننا استخلصنا من الدراسة معادلتين توضحان قوة العلاقة الخطية التي يتأثر بها كل متغير في الآخر، ومن خلال اختبار مصداقية الفرضيات، كما بينت

النتائج، أن الجودة المدركة للطاقم الطبي للعيادة الخاصة قد أثر بشكل إيجابي على ثقة المرضى بمقدار 27.9%، كما أثرت الجودة المدركة للخدمات الفنية (التقنية) للعيادة الخاصة على ثقة المرضى بشدة قدرها 21.2%، وأثرت بدورها الجودة المدركة للخدمات الإدارية للعيادة الخاصة على ثقة المرضى بمقدار 52.8%، كما تأثرت ثقة المرضى بالعيادة الخاصة بمقدار 19.4% بالجودة المدركة للخدمات الفندقية، وأخيراً أثرت إيجابياً ثقة المرضى بالعيادة الخاصة على رضاهم بها بمقدار 83.2%.

الخاتمة

إن الباحثين وممارسي الرعاية الصحية بالمؤسسات الاستشفائية بحاجة ماسة إلى تحسين جودة الحياة بالنسبة لصحة الأفراد، ففي العصر الذي نعيشه والذي يعرف تطورات مذهلة في الأدوات المستخدمة لتقديم خدمات الصحة أحسن وأجمع، لذلك إن الحاجة إلى إدخال تحسينات على الخدمات الصحية وجودة الحياة هي في تزايد مستمر. الهدف من هذه الدراسة تمثل في إبراز أهم العوامل المؤثر على رضا المرضى بالخدمات الاستشفائية ومدى مساهمتها في تحسين جودة الحياة لدى الأفراد.

لقد أجرينا دراسة ميدانية على المرضى الذين يستفيدون من الخدمات العلاجية و/أو الطبية المقدمة من طرف عيادة طبية خاصة بمدينة تلمسان، حتى تتمكن من التأكد من الفرضيات السنته الموضوعه في النموذج الدراسي للبحث. وفقاً للنتائج التي أسفرت عنها الدراسات النظرية وأيضاً نتائج الدراسة الإمبريقية المتحصل عليها في هذه الدراسة، إن الرضا العام للمرضى يتأثر بجودة خدمات الطاقم الطبي والخدمات الفنية والإدارية والفندقية بثقة المرضى ولا يتأثر بجودة الخدمات المقدمة من طرف الطاقم شبه الطبي. وقد لوحظت الآثار غير المباشرة بين أبعاد جودة الخدمة الطبية والرضا العام للمرضى والمباشرة بين هذه الأخيرة وثقة المرضى. وكل ذلك يساهم بشكل أو بآخر في تحسين جودة الحياة.

الإسهامات المترتبة عن الدراسة

تساهم هذه الدراسة في توجيه وإرشاد الأبحاث التي ترمي إلى دراسة النماذج التي تساهم في تنمية جودة الحياة، ومعرفة محددات الجودة المدركة للخدمة وقياس درجة تأثيرها على رضا المرضى. وبلوغ غايتنا المنشودة قمنا باختيار عينة للقيام بالدراسة، وبناء سلم القياس (فقرات الاستبانة)، اختبار موثوقية أدوات القياس، وذلك للتحقق من الفرضيات الموضوعه في البحث للكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة في نموذج الدراسة. وقد تحققت هذه الدراسة من أن الجودة المدركة للخدمة الصحية تؤثر على الرضا العام للمرضى من خلال الثقة بخدمات المقدمة من طرف الطاقم الطبي، والخدمات الإدارية والتقنية والفندقية في العيادة الصحية الخاصة.

محدودية الدراسة والآفاق المستقبلية

لا يمكن تفسير نتائج هذه الدراسة من دون أن نأخذ بعين الاعتبار نقائص التي يتميز به الجانب النظري والتطبيقي لبحثنا. ومن جهة أخرى يثير هذا البحث تساؤلات جديدة تنتظر من يجيب عنها في الأبحاث المستقبلية. تتمثل محدودية هذه الدراسة في حجم العينة الذي يعد حسب رأينا صغير جداً خصوصاً إذا أردنا تعميم النتائج على مجتمع البحث. لذلك، ينبغي أن تغطي الدراسات المستقبلية أحجام عينات أكبر وتركز على مختلف أصناف الخدمات وأنواعها المختلفة على شبكة الإنترنت. أيضاً يمكن للدراسات المستقبلية دراسة تأثير متغيرات أخرى على نموذج الـ SERVQUAL ويتعلق الأمر بتأثير العوامل الديموغرافية والبيئية،.... فإن دراسة هذه المتغيرات من شأنه أن يوفر توضيحات هامة بخصوص تنمية جودة الحياة. في الختام، فإن النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة تؤيد فكرة الاهتمام برضا الفرد بالخدمات الصحية المقدمة في المؤسسات الاستشفائية.

المراجع والكتب

- أبو حلاوة م س، (2010). "جودة الحياة: المفهوم والأبعاد"، جامعة الاسكندرية، مصر.
- البكري ثامر ياسر، (2005)، تسويق الخدمات الصحية، دار اليازوري العلمية، الأردن.

- دحمون س، (2012-2013)، «تطبيق تسويق الخدمات في المؤسسات الاستشفائية»، مذكرة ماستر، تخصص تسويق، جامعة مستغانم.
- صغيرون وبجياوي ا، (2012)، «تقييم جودة الخدمات الصحية: دراسة ميدانية» مذكرة ماجستير، جامعة باتنة.
- طعمانة، م. (2001)، «إدارة الجودة الشاملة في القطاع الحكومي، حالة وزارة الصحة»، مجلة أبحاث اليرموك، منشورات جامعة اليرموك، أربد، المجلد 17 العدد 1، الأردن.
- عتيق ع، (2012). «جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية»، مذكرة ماجستير تخصص تسويق دولي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.
- عصماني، س. (2005-2006). « دور التسويق في قطاع الخدمات الصحية: من نظر المستفيدين منها»، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة.
- عيادل، (2017)، " أثر جودة الخدمات الصحية على رضا المستهلك، دراسة حالة بعض المؤسسات الصحية الاستشفائية بولاي أدرار"، أطروحة دكتوراة تمت مناقشتها في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- مزاهرة وآخرون، (2000)، الصحة والسلامة العامة، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
- Chouk. I (2005), « La confiance du consommateur vis-à-vis d'un marchand Internet: proposition d'une échelle de mesure», Dans l'acte du Congrès de l'association Française de marketing, Nancy.
- Davis BA, Kiesel CK, McFarland A, et al, (2005). Evaluating instruments for quality: testing convergent validity of the consumer emergency care satisfaction scale. J Nurs Care Qual Octe Dec; 20(4):364e8. In Mohebifar et al (2016), op cit
- Dubois P.L. et Sirieix L.(1999),vers un model de qualité-satisfaction integrant la confiance », Recherche Applications en marketing,14,3, pp.1-22.
- Djellal F et al, (2004), *L'Hôpital Innovateur: de L'Innovation Médicale à L'Innovation de Service*, Masson, Paris. P48.
- Harmel, L, (2003). *Qualité et engagements de service*, AFNOR, France.
- Kotler, P.&Kevin, K.L (2011), *Marketing Management*, Prentice Hall, 14th Ed,New Jersey, USA.
- Ladwin, R, (2003), *Le comportement de consommateur et de l'acheteur*, édition economica, 2ème édition, Paris, p.377.
- Nekoei-Moghadam M, Amiresmaili, M. (2011). Hospital services quality assessment: Hospitals of Kerman University of Medical Sciences, as a tangible example of a developing country. Int J Health Care Qual Assur;24(1):pp.57-66.
- Parasuraman A. V. A, Zeithaml L. L. (1985). A conceptual model of service quality and its implications for future research. J Marketing Sep; 29:pp.41-50. In Mohebifar et al (2016), op cit.
- Punnakitikashem RN, Buavaraporn P, Leelartapin MK., (2012), "Healthcare service quality: Case example of a hospital with lean implementation". POMS 23rd Annual Conference, Chicago, IL, USA;. In Mohebifar et al (2016), op cit
- Ranjbar Ezzatabadi M, Bahrami MA, Hadizadeh F, et al. Nurses' emotional intelligence impact on the quality of hospital services. Iran Red Crescent Med J 2012 Dec;14(12):758e63. In Mohebifar et al (2016), op cit

- Ray, D, (2001), *Mesurer et développer la satisfaction des clients*, édition d'organisation, 2ème tirage, Paris, P.22.
- Roehrich G, et.Spencer R, (2004), « l'atmosphère de la relation: Dimension etstructure », Dans l'acte du Congrès International de l'association Française de marketing,St Malo.
- Sodani P. Managing quality in health care. WHO South East AsiaJ Public Health 2012;1(1):119e20.In Mohebifar et al (2016), op cit
- Zhao L, Chen J-q, Liang G-h, Liu F-b, (2003), "Quality of Life and Chinese Medicine The Developmectrt of Health Status Measures for Chinese Medicine", CJIM; 9(2),pp.136-138.

واقع جودة الحياة في العالم العربي

د. بنوجعفر عائشة

جامعة الطاهري محمد، بشار

benoudjafer.aicha@gmail.com

د. بياض مصطفى

المركز الجامعي تندوف

bayadmustapha989@yahoo.com

الملخص:

تعرف جودة الحياة على أنها كل ما يفيد الفرد بتنمية طاقاته النفسية والعقلية ذاتيا والتدريب على كيفية حل المشكلات واستخدام أساليب مواجهة المواقف الضاغطة والمبادرة بمساعدة الآخرين والتضحية من أجل رفاهية المجتمع، وينظر إلى جودة الحياة من خلال القدرة على إشباع حاجات الصحة النفسية مثل الحاجات البيولوجية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية والاستقرار الأسري والرضا عن العمل والاستقرار الاقتصادي والقدرة على مقاومة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ويؤكد أي شعور الفرد بالصحة النفسية من المؤشرات القوية الدالة على جودة الحياة. ونحن من خلال هذه الورقة سنحاول القاء نظرة على واقع هذا المفهوم في العالم العربي بما في ذلك الجزائر، وعلى ترتيب الدول العربية من حيث مقياس جودة الحياة، ومحاولين إجراء مقارنة مع الدول التي تصدر هذا التصنيف ومقدمين جملة من التوصيات والاقتراحات.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، قياس جودة الحياة، واقع جودة الحياة، العالم العربي، سبل التطوير.

المقدمة:

الفكرة الأولية لجودة الحياة بدأ ظهورها في المناقشات التاريخية لفلاسفة اليونان (أرسطو، سقراط، بلاتو) حول طبيعة جودة الحياة ومواصفاتها، ورغم أن مبدأ مؤشرات جودة الحياة بدأ في الظهور من خلال تطور فكرة المؤشرات الاجتماعية خلال الستينات إلا أن لها جذور في وسائل القياس الاقتصادية خلال القرنين 18 و19 وأوائل العشرين، هذه المؤشرات المبكرة وما حولها انقسمت على نوعين من المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية، استخدام مصطلح جودة الحياة كان مقتصرًا في البداية على الأبحاث العملية المبنية على حياة المرضى، واستمر توظيف هذا المصطلح في هذا المجال لفترة طويلة من الزمان، ومن الناحية التاريخية أول استخدام لمصطلح جودة الحياة ظهر في الفلسفة الاغريقية، وافترض أرسطو أن السعادة مشتقة من فعالية ونشاط الروح وبالتالي تحقق حياة سعيدة. أما في الأوقات المعاصرة فأعضاء من منظمة الصحة العالمية اقترحوا "مفهوما" ضمنا لجودة الحياة وتوجه هذا المفهوم إلى الرعاية الصحية عندما تم تعريف الصحة بأنها " حالة صحية جيدة تشمل الجوانب الفسيولوجية والعقلية والاجتماعية وليس بالضرورة غياب المرض أو المرض "، وبقي هذا المصطلح حتى عام 1978 حيث وسعت المصطلح وأوضحت أن للأفراد الحق في الرعاية النفسية وجودة حياة كافية وذلك طبعا بالإضافة إلى الرعاية الفسيولوجية.

وفي العام 1975 بدأ استخدام مصطلح جودة الحياة وأصبح جزءا من المصطلحات الطبية المستخدمة، وبدأ استخدامه بصورة منهجية ومنتظمة في أوائل الثمانينيات عندما تم استخدام هذا المصطلح مع مرضى الأورام، لما واجه الأطباء مشكلة بأن العلاج لبعض الأمراض ذو تكلفة دفع عالية وذلك بغرض زيادة المدى المتوقع لعمر هؤلاء المرضى، جودة الحياة قدمت مساهمة فعالة في الأبحاث المتعلقة بالرعاية بالمرضى وتستخدم لتعكس مدى الاحترام المتزايد لأهمية كيفية شعور المريض ورضاه عن الخدمات الصحية المقدمة، بجانب النظرة التقليدية التي تركز على نتائج المرض.

وقد زاد اهتمام الباحثين بمفهوم جودة الحياة منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين كمفهوم مرتبط بعلم النفس الإيجابي، والذي جاء استجابة إلى أهمية النظرة الإيجابية إلى حياة الأفراد كبديل للتركيز الكبير الذي أولاه علماء النفس للجوانب السلبية من حياة الأفراد، وقد تعددت قضايا البحث في هذا الإطار، فشملت الخبرات الذاتية والعادات والسمات الإيجابية للشخصية، وكل ما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، وقد

أكدت دراسات القرن الماضي أن الجانب الإيجابي في شخصية الإنسان هو أكثر بروزاً من الجانب السلبي، وأن هذين الجانبين لا يمتثلان بالضرورة اتجاهين متعاكسين، وإنما يتحرك السلوك الإنساني بينهما طبقاً لعوامل كثيرة مرتبطة بهذا السلوك. وتأتي هذه الورقة من أجل تسليط الضوء على هذا المفهوم ومعرفة أهم مجالاته وأبعاده وطرق قياسه من جهة، وتسهيل الضوء على واقعه في العالم العربي وسبل تحسين وتطوير مستواه فيها.

ومن هنا نطرح إشكالية بحثنا التالية:

ما مدى تطبيق مفهوم جودة الحياة في العالم العربي؟

وللإجابة على هذه الاشكالية سنقسم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

1. الإطار النظري لجودة الحياة:

1.1. تعريف جودة الحياة:

إن جودة الحياة مفهوم متعدد الأبعاد ونسبي يختلف من شخص لآخر من الناحيتين النظرية والتطبيقية وفق المعايير التي يعتمدها الأفراد لتقويم الحياة ومطالبها، والتي غالباً ما تتأثر بعوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة كالقدرة على التفكير واتخاذ القرار، والقدرة على التحكم، وإدارة الظروف المحيطة، والصحة الجسمية والنفسية والظروف الاقتصادية، والمعتقدات الدينية، والقيم الثقافية والحضارية، التي يحدد من خلالها الأفراد الأشياء المهمة التي تحقق سعادتهم في الحياة .

تتمثل مقومات جودة الحياة في حالة المعافاة الكاملة بديناً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً، ووفق تعريف منظمة الصحة العالمية فإن للصحة عناصر عدة هي:

- أ. **الصحة الجسدية:** القدرة على القيام بوظائف الجسم الديناميكية وحالة مثلى من اللياقة البدنية.
- ب. **الصحة النفسية:** القدرة على التعرف على المشاعر والتعبير عنها، وشعور الفرد بالسعادة والراحة النفسية دون اضطراب أو تردد .
- ج. **الصحة العقلية:** وهي صحة تتعلق بالقدرة على التفكير بوضوح وتناسق والشعور بالمسؤولية، وقدرة على حسم الخيارات واتخاذ القرارات وصنعها.
- د. **الصحة الاجتماعية:** وهي القدرة على إقامة العلاقات مع الآخرين والاستمرار بها والاتصال والتواصل مع الآخرين واحترامهم.
- هـ. **الصحة المجتمعية:** وهي القدرة على إقامة العلاقة مع كل ما يحيط بالفرد من مادة وأشخاص وقوانين وأنظمة (وزارة الصحة الأردنية ومنظمة اليونيسيف، 2003).

وقد وجد الباحثون في العلوم النفسية والتربوية صعوبة في تعريف جودة الحياة، تعريفاً محدداً، فقد تعددت الآراء حول هذا المفهوم، فمثلاً عرف تايلور وروجدان (Rogdan & Taylor ,1990,pp 27-40) ، جودة الحياة على أنها رضا الفرد بقدره في الحياة والشعور بالراحة والسعادة، كما عرفها جود (Good,1990,pp 41-57) ، بأنها امتلاك الفرص لتحقيق أهداف ذات معنى، وعرفها (Felce,1997,126-135) على أن جودة الحياة بمفاهيمها المختلفة ترتبط بالقيم الشخصية للفرد التي يحدد معتقداته حول كل ما يحيط به من متغيرات حياتية وما تواجهه من مشكلات للسعي إلى تحقيق الرضا الذات.

ويرى (العارف بالله، 1999، ص ص 66-82) أن جودة الحياة هي البناء الكلي الذي يتكون من مجموعة المتغيرات التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية تقيس الإمكانيات المتدفقة على الفرد، ومؤشرات ذاتية تقيس مقدار الإشباع الذي تحقق أما (عبد المعطي، 2005، ص ص 13-23) فيعرف جودة الحياة بأنها التعبير عن الرقي في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية والنفسية التي تقدم لأفراد المجتمع، وهي التي تعبر عن نزوع الأفراد نحو نمط حياة يتميز بالترف، وهذا النمط يمكن أن يتحقق في المجتمعات التي استطاعت حل كافة مشاكلها المعيشية. ويرى (عبد الفتاح، 2006، ص ص 187-270) أن جودة الحياة هي الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلاً عن إدراك الفرد لجوانب

حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الايجابية وتوافقه مع القيم السائدة في المجتمع (محمود عبد الحليم، 2006، ص ص 64-65).

ويلاحظ من التعريفات السابقة أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريف موحد لمفهوم جودة الحياة، إلا أنه يمكن القول بأنه مفهوم واسع يمثل إشباع الحاجات جزءاً مهماً فيه بما يحقق التوافق النفسي للفرد، وهو المعنى الذي تتبناه منظمة اليونسكو.

2.1 مؤشرات قياس جودة الحياة:

حسب (Fallowfield, 1990) تنقسم إلى:

- أ. المؤشرات النفسية: وتتبدى في شعور الفرد بالقلق والاكتئاب أو التوافق مع المرض أو الشعور بالسعادة
- ب. المؤشرات الاجتماعية: وتتضح من خلال العلاقات الشخصية ونوعيتها، فضلاً عن ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية
- ج. المؤشرات المهنية: تتمثل بدرجة رضا الفرد عن مهنته وحبها لها والقدرة على تنفيذ مهام وظيفته، وقدرته على التوافق مع واجبات عمله.
- د. المؤشرات الجسمية والبدنية: وتتمثل في رضا الفرد عن حالته الصحية والتعايش مع الآلام والنوم والشهية في تناول الغذاء والقدرة الجنسية (شيخي مريم، 2013، ص ص 80-81).

هـ. مجالات قياس جودة الحياة:

وفيما يلي المجالات التي تستخدم عادة في دراسات جودة الحياة :

- الصحة العامة التي يعتبر فيها تأثير الصحة إلى جانب المرض.
- قدرة الإنسان على تنفيذ الوظائف اليومية
- قدرة الإنسان واختياره لنمط الحياة وتأدية الأنشطة
- التكاليف الاقتصادية والاجتماعية
- معايير وأساسيات المعيشة والدخل
- الفقر وعدم المساواة
- الجنسية والتهميش الاجتماعي
- الرفاهة والسفر
- الرضا عن أساسيات المعيشة والخيارات
- البيئة وجودتها
- السكن والجيرة
- تحليلات المجال الاجتماعي
- المقارنة بين المناطق الحضرية والريفية.
- التلوث
- أنماط الحياة وإدراك التنوع فيها (المرجع نفسه، ص ص: 97-98).

4.1 أدوات قياس جودة الحياة:

❖ قسم ويكلاند أنواع قياس جودة الحياة إلى 03 أنواع: عالمي، عام وخاص.

- أ. **القياس العالمي:** وصمم أسلوبه العام من أجل قياس جودة الحياة بصورة متكاملة وشاملة، وهذا قد يكون سؤالاً وحيداً يتم سؤاله للشخص لحساب مقياس جودة الحياة بصورة عامة له مثل مقياس "فلانجان" لجودة الحياة الذي يسأل الناس عن رضاهم عن 15 مجالاً من مجالات الحياة.

ب. **القياس العام:** له أمور مشتركة مع القياس العالمي وصمم من أجل مهام وظيفية في الرعاية الصحية تم تحديده ليكون بصورة شاملة مثل احتمالية تأثير المرض أو أعراض هذا المرض على حياة المرضى. ويطبق المقياس الخاص على مجموعة كبيرة من السكان، والميزة الكبرى لهذا القياس هي تغطيته.

ج. **المقياس الخاص بالمرضى:** تم تطويره لمراقبة ردة الفعل للعلاج في حالات خاصة وهذه الخطوات محصورة لمشاكل تميز مجموعة خاصة من المرضى، حيث يكون لهؤلاء المرضى حساسية للتغيير وكذلك قلة التصور لديهم في الربط مع تعريف معنى جودة الحياة.

❖ ووضع "أريف وكيز" علماء في علم النفس الإيجابي نموذج لجودة الحياة يعرف باسم نموذج العوامل الستة وتعددت الأدوات والمقاييس المستخدمة في قياس جودة الحياة وذلك بتعدد المؤشرات النفسية المرتبطة بها، من جهة وبأني في مقدمة هذه المتغيرات، الرضا عن الحياة عن بعض ميادين الحياة والحاجات النفسية.

❖ اختبار "مانشستر" للتقييم المختصر لنوعية الحياة: وقد تم تطويره ليكون بمثابة أداة مكثفة ومعدلة بالتركيز على عامل الرضا عن الحياة بصفة عامة.

❖ **مقياس جودة الحياة لفريتش:** وهو يقيس الرضا عن الحياة (جودة الحياة)، ويتضمن مقياس الجودة الذاتية 14 مجالاً للحياة مثل العمل والصحة، ووقت الفراغ، العلاقات مع الأصدقاء والأبناء، مستوى المعيشة وفلسفة الحياة والعلاقات مع الأقارب والجيران والعمل... الخ حيث يطالب من المفحوص تقدير الرضا في مجال معين من الحياة وكذلك قيمة أو أهمية ذلك المجال بالنسبة للسعادة العامة للفرد (المرجع نفسه، ص ص: 90-92).

2. واقع جودة الحياة في الدول العربية:

يمكن من خلال مراجعة التقارير العالمية التي تصدر عن المؤسسات والهيئات الدولية تحديد أبرز جوانب أو أبعاد جودة الحياة، ويظهر أماننا على الأقل خمسة تقارير سنوية ذات طابع علمي تستهدف ترتيب دول العالم المختلفة وفقاً لمؤشرات ومعايير ومقاييس تقوم بنائها الجهة التي تصدرها وعلى أساسها تجمع البيانات ذات الصلة وتصنفها، وتأتي أهمية هذه التقارير فضلاً عن كونها تمثل اهتماماً من قبل الباحثين ومراكز البحوث والدراسات، تسهم في تكوين الصورة الذهنية عن البلدان التي تشملها.

1.2. تقرير "ميرسر" جودة الحياة:

وهو تقرير يصدر عن شركة "ميرسر للاستشارات" وهي شركة عالمية تجري استطلاعاً دولياً كل عام عن جودة الحياة في مدن العالم بهدف تزويد الشركات الكبرى والحكومات الأجنبية بمعلومات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات بشأن بيئة التشغيل ومدى قدرة تلك المناطق على جذب الاستثمارات والمهارات الرئيسية، يصنف 231 مدينة بناءً على الجوانب الآتية: النقل والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والخدمات العامة والصحة والبيئة الاقتصادية والمدارس والتعليم والبيئة الطبيعية والسكن وتوفر الوسائل العالمية والمسارح ودور السينما والرياضات والسلع الاستهلاكية والمطاعم والاستجمام.

وشمل استطلاع هذا العام عوامل جديدة أخرى منها جودة الصرف الصحي للمدينة، قدرتها على إزالة النفايات، معدل الأمراض المعدية فيها، نسبة تلوث الهواء، توافر المياه وجودتها ووجود عوامل جذب وتشجيع للموهوبين سواء كانوا أفراداً أو شركات.

وجاء ترتيب المدن العربية في جودة الحياة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 01: "ترتيب المدن العربية في تصنيف ميرسر لجودة الحياة"

الدولة	المدينة	التصنيف العالمي
الإمارات	دبي	74
الإمارات	أبو ظبي	79
عمان	مسقط	106
قطر	الدوحة	108
تونس	تونس	114
المغرب	الرباط	117
الأردن	عمان	119
المغرب	الدار البيضاء	125
الكويت	الكويت	126
البحرين	المنامة	134
مصر	القاهرة	165
السعودية	الرياض	166
السعودية	جدة	169
لبنان	بيروت	180
الجزائر	الجزائر	184
ليبيا	طرابلس	218
موريتانيا	نواكشوط	221
سوريا	دمشق	225
السودان	الخرطوم	227
اليمن	صنعاء	229
العراق	بغداد	231

المصدر: مؤسسة ميرسر العالمية للاستشارات

أما المدن العشر الأولى عالمياً من حيث أفضل مقومات العيش، فشغلتها في الأغلب مدن أوروبية:

الجدول 02: "أفضل المدن من حيث جودة الحياة وفقاً لمؤشر ميرسر"

الدولة	المدينة	التصنيف
النمسا	فيينا	1
سويسرا	زيورخ	2
نيوزيلندا	أوكلاند	3
ألمانيا	ميونخ	4
كندا	فانكوفر	5
ألمانيا	دوسلدورف	6
ألمانيا	فرانكفورت	7
سويسرا	جنيف	8
الدنمارك	كوبنهاجن	9
سويسرا	بازل	10

المصدر: مؤسسة ميرسر العالمية للاستشارات

أ. مؤشر نمبيو العالمي لجودة الحياة: يعتمد المؤشر على عدة معايير لحساب مستوى جودة الحياة في الدول محل الدراسة، وتتضمن تلك المعايير ثمانية معايير أساسية وهي: القوة الشرائية، الأمان، الرعاية الصحية، تكلفة المعيشة، وسعر العقار إلى نسبة الدخل، الازدحام، التلوث والمناخ.

ويعتمد المؤشر على حساب درجة لكل معيار على حدة، وبعد ذلك تكون متوسط الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة محل الدراسة لها عامل الحسم في ترتيب الدولة في مؤشر جودة الحياة، وتتراوح تلك الدرجة من صفر إلى 200، وكلما زادت تلك الدرجة ارتفع ترتيب الدولة في تصنيف المؤشر، والعكس صحيح، فكلما انخفضت تلك الدرجة انخفض ترتيب الدولة في المؤشر.

يصنف المؤشر أعلى 60 دولة في العالم حسب المعايير المعتمدة، وقد سيطرت قارة أوروبا على قائمة أعلى 10 بلدان في المؤشر العالمي لجودة الحياة، بوجود سبع دول أوروبية كما يوضحه الجدول التالي:

الشكل 01: "أعلى 10 بلدان في المؤشر العالمي نمبيو لجودة الحياة"

Rank	Country	Quality of Life Index	Purchasing Power Index	Safety Index	Health Care Index	Cost of Living Index	Property Price to Income Ratio	Traffic Commute Time Index	Pollution Index	Climate Index
1	Denmark	197.75	117.53	77.98	77.07	93.30	7.22	28.53	23.60	82.42
2	Finland	195.30	119.42	76.30	75.40	81.70	7.49	33.23	12.07	58.63
3	Netherlands	191.25	109.48	71.06	81.08	82.69	6.74	32.73	27.16	86.93
4	Switzerland	190.81	126.15	78.24	71.73	131.39	10.94	29.28	23.01	79.78
5	Austria	190.22	98.69	79.59	78.80	81.47	9.58	27.02	22.87	77.74
6	Germany	190.04	125.01	63.35	75.44	74.35	8.05	31.25	27.32	82.53
7	Australia	188.70	122.98	57.45	76.21	84.30	7.41	36.32	24.76	92.41
8	New Zealand	182.40	98.61	60.85	71.95	83.41	8.18	34.48	21.77	96.10
9	United States	180.56	127.62	50.42	68.38	72.95	3.34	34.74	31.70	78.23
10	Sweden	176.81	113.01	50.74	70.42	83.70	10.52	30.68	19.10	75.08

المصدر: مؤشر نمبيو العالمي لعام 2017

أما عن الدول العربية فلم يظهر منها إلا 04 دول كان تصنيفها كالتالي:

الجدول 03: "تصنيف الدول العربية في المؤشر العالمي نمبيو لجودة الحياة"

الدولة	التصنيف حسب مؤشر نمبيو
الإمارات العربية المتحدة	21
قطر	26
المملكة العربية السعودية	31
مصر	59

المصدر: مؤشر نمبيو العالمي لعام 2017

ب. **تقرير التنمية البشرية:** هو تقرير يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام 1990، وهو تقرير موضوعي يتضمن تحاليل مدعمة بالوقائع ويتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية (تقرير التنمية البشرية، 2015، ص38) يقوم على 3 أعمدة رئيسية تتمثل في: الدخل، الصحة، والتعليم.

وقد جرت العادة أن يركز التقرير في كل عام على واحدة من المسائل المهمة والأساسية في التنمية، وكان الموضوع الرئيسي لآخر تقرير - والذي تم تقديمه الثلاثاء 21 مارس 2017 بالعاصمة السويدية ستوكهولم- "التنمية للجميع"، ذلك أن المقياس الحقيقي للتقدم هو في قدرة جميع المواطنين على قدم المساواة وبلا استثناء على الاستفادة من الخدمات الأساسية والفرص المتاحة، وتم تصنيف الدول التي بلغ عددها 193 دولة في هذا التقرير بناء على 12 مؤشرا، مقسمة بدورها إلى عشرات المؤشرات الفرعية، والتي تم أساسا قياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي... الخ.

وقد صنف التقرير الدول العربية على النحو التالي:

الجدول 04: "ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية"

الدولة	التصنيف العربي	التصنيف العالمي
قطر	01	33
السعودية	02	38
الإمارات	03	42
البحرين	04	47
الكويت	05	51
سلطنة عمان	06	52
لبنان	07	76
الجزائر	08	83
الأردن	09	86
تونس	10	97
ليبيا	11	102
مصر	12	111
فلسطين	13	114
العراق	14	121
المغرب	15	123
سوريا	16	149
موريتانيا	17	157
السودان	18	165
اليمن	19	168
جمهورية جنوب السودان	20	181

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2016، ص 29

وتصدرت النرويج المؤشر تليها استراليا ثم سويسرا ثم ألمانيا ثم الدنمارك ثم سنغافورة. وبخصوص المراتب الأخيرة فقد كانت من نصيب بوركينا فاسو وتشاد والنيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى.

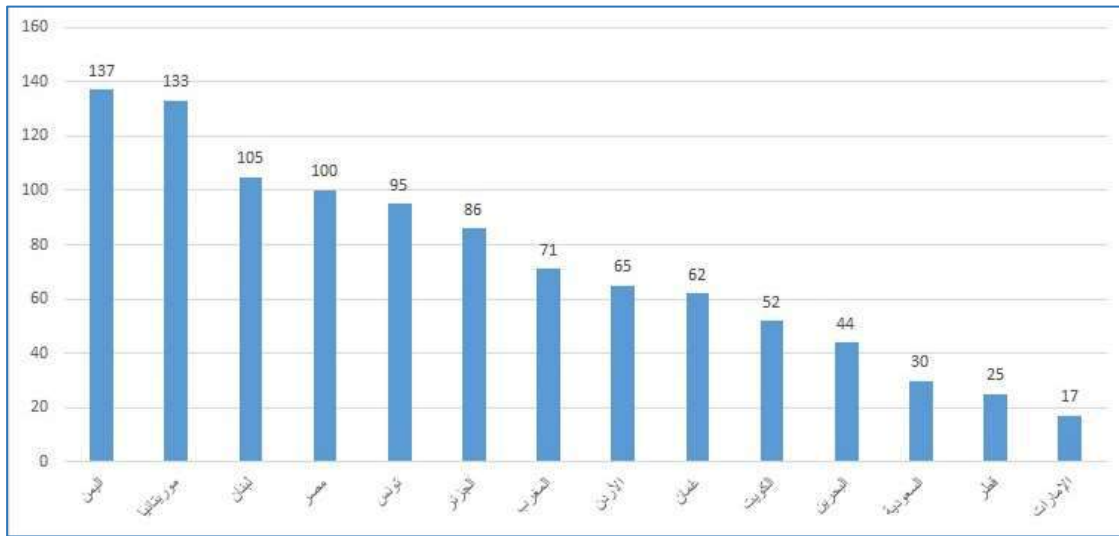
ج. **تقرير التنافسية العالمي:** هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004، قوم التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها. وهذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة. لذا، فإن معيار التنافسية العالمي يقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور.

وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمي لعام 2017 – 2018 والذي يتضمن ترتيب اقتصاديات 137 دولة حول العالم، وفقاً لمعايير متعددة بينها البنية التحتية والتعليم والتدريب وكفاءة سوق العمل وحجمه وتطور السوق المالي، وتطور بيئة الأعمال والابتكار والتكنولوجيا.

وتأخذ الدولة الأكثر تنافسية في المؤشر على رقم 7 وهو أعلى مستوى، فيما يمثل الرقم 1 أدنى مستوى في المؤشر، وكلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من 7 ارتفع ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل إيجابي والعكس صحيح، كلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من 1 انخفض ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل سلبي.

وكات ترتيب الدول العربية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 02: "ترتيب الدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي"



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات تقرير التنافسية العالمي 2018/2017

د.تقرير السعادة العالمي: تقرير السعادة العالمي هو مقياس للسعادة تنشره شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، في يوليو 2011، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو الدول الأعضاء إلى قياس مقدار السعادة في شعوبها للمساعدة في توجيه سياساتها العامة، وفي 2 أبريل 2012، عقد الاجتماع الأول للأمم المتحدة رفيع المستوى حول "السعادة والرفاه: تحديد نموذج اقتصادي جديد"، صدر تقرير السعادة العالمي الأول في 1 أبريل 2012 كنص أساسي للاجتماع، ولفت انتباهها دولياً باعتباره أول مسح عالمي للسعادة في العالم، حيثُ حدد التقرير حالة السعادة العالمية وأسباب السعادة والبؤس والآثار المترتبة على السياسات التي أظهرها دراسة الحالة.

في سبتمبر 2013 قدم تقرير السعادة العالمي الثاني أول متابعة سنوية، وتصدر التقارير الآن كل عام، يستخدم التقرير بيانات من استطلاع غالوب العالمي، التقارير السنوية متاحة للجمهور على موقع تقرير السعادة العالمي، يضم التقرير أكثر من 150 دولة، ويتم وفقاً لعدد من المعايير، منها نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر والحرية وسخاء الدولة على مواطنيها، كما يتضمن الدعم الاجتماعي وغياب الفساد في الحكومات أو الأعمال.

صدر تقرير السعادة العالمي لسنة 2018 قبل يوم السعادة العالمي الذي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتفال به في 20 مارس من كل عام، وصنف تقرير السعادة العالمي لهذا العام 156 دولة وفقاً لدرجات حققتها بين 2015 – 2017 تتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والرعاية الاجتماعية ومتوسط الأعمار والحريات الاجتماعية والكرم وغياب الفساد.

وشملت قائمة الدول الـ 10 الأكثر سعادة في العالم في 2018 الدول التي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل 03: "الدول ال 10 الأكثر سعادة في العالم"



المصدر: تقرير السعادة العالمي 2018

أما عربياً، فجاءت الإمارات في المركز ال 20 عالمياً لتحتل صدارة الدول العربية، تلتها قطر في المركز ال 32 والسعودية في المركز ال 33 والكويت في المركز ال 45، وحلت ليبيا في المركز ال 70 والجزائر في المركز ال 84 والمغرب في المركز ال 85 ولبنان في المركز ال 88 والأردن في المركز ال 90 وفلسطين في المركز 104 وتونس في المركز 111 والعراق في المركز 117 ومصر في المركز 122 بينما جاء السودان في المركز 137. واحتلت دولتان عربيتان مراكز ضمن الدول العشر الأخيرة وهما سوريا في المركز ال 150 واليمن في المركز ال 152 (تقرير السعادة العالمي، 2018).

3. سبل تحسين مستوى جودة الحياة في الدول العربية:

- الملاحظ للتقارير السابقة وغيرها من التقارير العالمية، سيرى تفوق الدول الخليجية عربياً وهذا راجع أساساً إلى اقتصاد هذه الدول القوي نتيجة للفوائض النفطية ما ساعدها على بناء بنى تحتية هائلة وتطوير مختلف القطاعات، كما أن هذه الدول (باستثناء السعودية) لديها تعداد سكاني صغير ومساحة صغيرة مما أدى لارتفاع معدل دخل الفرد لمستويات أعلى بكثير من تلك الموجودة في الدول المجاورة.
- والإمارات بصفة خاصة تربعت على صدارة الترتيب العربي في العديد من التصنيفات، بل وأصبحت تنافس العديد من الدول المتقدمة بجدارة على الصدارة العالمية.
- أما كل من العراق وسوريا واليمن والسودان فقد احتلت ذيل الترتيب، فمن المعلوم أن التقارير والدراسات المرتبطة بتقييم الدول أو المدن تعتمد على أمور متعددة منها مدى استقرار الدولة اجتماعياً وهدوءها السياسي وتوفير الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية والأهم هو الاهتمام بالبنية التحتية، وهذه الأمور بالذات تكاد تكون منعدمة في هذه الدول بسبب التوترات الأمنية والسياسية وموجات العنف التي عرفتتها أو ما تزال تعرفها منذ سنوات، وانتشار الفقر والأمراض وانعدام الأمن والأمان.
- أما باقي الدول العربية وإن كانت أحسن من العديد من الدول حول العالم، وعرفت تحسناً وتطوراً كبيراً في مجال التنمية البشرية وجودة الحياة، إلا أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية، وهي في حاجة إلى تحسين والاهتمام أكثر بمبادئ الموضوعين،

وهذا من خلال الاعتماد على خريطة طريق شاملة وبرنامج متكامل للارتقاء بالمدن العربية إلى مصاف المدن العالمية الجاذبة للسكان، من أجل العيش فيها، وذلك وفق أعلى المعايير والشروط الدولية في هذا الجانب، وهو ما يسفر عن نقلة نوعية في أنماط حياة المواطنين والمقيمين داخلها، وتحسين البنية التحتية، ضمن قالب اجتماعي واقتصادي وثقافي شامل.

— كما يجب أن تتجاوز حدود هذه البرامج كونها تسهم في تهيئة البيئة اللازمة لتحسين نمط حياة الفرد والأسرة فقط، بل يجب ان تعمل على دعم واستحداث خيارات جديدة، تعزز المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية والأنماط الأخرى الملائمة، التي تسهم في تعزيز جودة الحياة، فضلاً عن خلق الوظائف، وتعزيز الفرص الاستثمارية وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المدن العربية في ترتيب أفضل المدن العالمية، ومن أهم المرتكزات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تدعيم تحسين البنية التحتية ونمط الحياة نقترح ما يلي:

1.3. اثرء قيمة الفرد: ان المجتمعات التي تهتم بأفرادها واهتمامهم وتعلي من شأن قيمتهم وتحترم عقائدهم وتهتم ببناء القيم لديهم هي مجتمعات تتمتع بجودة حياة عالية، والعمل على اثرء قيمة الفرد يساعده على الانخراط المجتمعي وعدم الانسلاخ منه. كما ينمي لديه روح التسامح ويجعله يساهم في كل ما هو فيه خير لمجتمعه وللأفراد الذين يعيش معهم، كما تجعله يعيش في حرية وتبعده عن كافة الانفعالات الشعورية السلبية وتمكنه من التكيف مع أية ضغوط.

2.3. تشجيع الأعمال التطوعية والخيرية: ليس شرطاً أن يقوم الفرد بإنجاز المهام والعمال التي تطلب منه فقط لكي يشعر بقيمته وتحقيقه لذاته، فالذي يزيد من قيمته ويضيف إلى شأنه انجاز الأعمال التطوعية التي يكون لها مدلول إيجابي للغير، فالذات والغير يكونان في المجمل أفراد المجتمع، والاسهامات التطوعية من جانب بعض الأفراد تقيس القيم السائدة في المجتمع وتقيس المسؤولية الاجتماعية لهم، كما تقيس المساعي المبذولة من جانبهم للنهوض بالمجتمع، وكل هذا يندرج تحت قائمة مؤشرات جودة الحياة التي تتصل بالاهتمام بالأفراد.

3.3. الترفيه مفتاح آخر لجودة حياة الفرد: الاهتمام بالفرد لا ينصب فقط على تلقيه القيم ومهارات التعلم والتكيف المختلفة، لكن لا بد وأن تكون هناك مساحة للترفيه في حياته والاستمتاع بما لأن الشعور بالمتعة يعلي من قيمة الفرد ومن قدرته على الاستيعاب والتعلم من كافة الخبرات التي تمر به.

4.3. إدراك ماهية الأمان العام: أمان الفرد في مجتمعه يتحقق بتحقيق الأمان في الجوانب التالية:

أ. أمان الجيران

ب. أمان مكان العمل

ج. أمان المدرسة (أمان مكان العمل).

د. امان العائلة.

هـ. أمان الشخص الذي ينتمي إلى المجتمع.

و. أمان الشخص الذي لا ينتمي إلى المجتمع أي السائح الذي يزور البلد جزء لا يتجزأ من الأمان العام للمجتمع.

ان التمتع بالمجتمع أو المكان الذي يتواجد فيه الشخص يتحقق في وجود الأمان وفي ظل الحرية بعيداً عن الخوف، فالإحساس بالأمان له تأثير على حياة الفرد اليومية، فالمسن يمارس حياته بشكل طبيعي، ويساعد الطالب على التركيز في دراسته، والعامل يكون منتجاً، والعائلة تربي أطفالها وتمارس نشاطاتها اليومية بثقة وطمأنينة. بل وأن قطاعات المجتمع الأخرى تمارس المهام المطلوبة منها بمزيد من الكفاءة والجودة.

5.3. الابتكار: المجتمع المبتكر هو المجتمع الذي يتمتع أفراده بجودة حياة من الطراز الأول، والابتكار في مضمونه يعني القدرة على حل المشكلات بشكل خلاق، وإيجاد السبل الجديدة التي لمواجهة قضايا المجتمع وأفراده، مع وجود شغف بتقديم المساهمات الإيجابية والجديدة على كافة المستويات. والابتكار يحمل في مضمونه استخدام معطيات أحدث ما وصلت إليه التقنيات في مختلف

المجالات الاقتصادية، تعليمية، اجتماعية وذلك لتلبية احتياجات الأفراد، ومتطلبات تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية، هذا بالإضافة إلى:

- أ. تطوير بني تحتية قوية شاملة تخدم نمط الحياة في المدن العربية.
- ب. تأمين خدمات شاملة للسكان لتلبية احتياجاتهم المعيشية.
- ج. توفير إطار اجتماعي يمكن تفاعل المواطنين والمقيمين.
- د. بناء آليات للتمويل تشمل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والحوافز والاستثمارات العامة لتسهيل مشاركة القطاع الخاص.
- هـ. التواصل مع جميع أصحاب المصلحة (المواطنين، السواح، القطاع الخاص... إلخ) لمعرفة مدى رضاهم عن جودة الحياة في مدتهم وما يرغبون به.
- و. توفير أفضل النظم التعليمية التي تهيئ أساسيات تنشئة أجيال واعية ومثقفة.
- ز. توفير بيئة صحية تضمن سلامة وصحة أفراد المجتمع.
- ح. توفير بيئة عمل نموذجية تشجع على الإبداع والابتكار.
- ط. توفير مشروعات سياحية وترفيهية.
- ي. توفير نظام تشريعي عادل.
- ك. دعم أكبر للشباب وتمكين المرأة ورعاية الطفل.
- ل. الاهتمام أكثر بنظافة البيئة والمحيط والقضاء على التلوث.

الخاتمة:

إن الاحتياج لقياس مستوى جودة الحياة في المجتمعات الحديثة، يكون لقياس نتائج خطط التنمية على حياة الفرد في المجتمع، فمؤشرات التنمية لا تتمثل في الدخل فحسب وإنما في الارتقاء بجياة المواطن. والدول التي تحتل صدارة التصنيف العالمي في مجال جودة الحياة هي دول بحثت عن الجودة في كافة تفاصيلها، واستطاعت تبني أسلوب حياة يشبع الرغبات والاحتياجات لدى أفراد مجتمعاتها، وخلقت لديهم شعور الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وإحساسه بالسعادة وصولاً إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه. كما ارتقت بمستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، بل وتحول نمط الحياة فيها إلى أسلوب الحياة الذي يتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه. وعلى الدول العربية من أجل بلوغ نفس المكانة من حيث جودة الحياة، أن تتبنى نفس السياسات وأن تدرك أن الاهتمام بجودة حياة الفرد يشمل الإقرار بأن التنمية ليست فقط تنمية اقتصادية، وإنما هي تنمية اجتماعية وذاتية للأفراد وللبيئة التي تحيط بهم.

كما عليها الاهتمام أكثر بتحسين ترتيبها في التقارير والتصنيفات العالمية التي تعنى بجودة الحياة، ومستوى المعيشة والتنمية البشرية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، المرافق الترفيهية، الإسكان، التعليم والصحة من أجل جذب المواهب والسواح وخاصة الشركات متعددة الجنسيات.

1. العارف بالله، محمد الغندور (1999)، أسلوب حل المشكلات وعلاقته بنوعية الحياة، المؤتمر الدولي السادس: جودة الحياة توجه قومي للقرن الحادي والعشرين، مركز الارشاد النفسي، جامعة عين شمس، 10-12 نوفمبر.
2. تقرير التنمية البشرية 2015.
3. تقرير السعادة العالمي، 2018.
4. شيخي مريم (2013)، طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص: الانتقاء والتوجيه، قسم: العلوم الاجتماعية شعبة علم النفس، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
5. عبد الفتاح، فوقية أحمد السيد، حسين محمد حسين سعيد (2006)، العوامل الأسرية والمدرسية والمجتمعية المنبئة بجودة الحياة لدى الأطفال ذوي صعوبات التعلم بمحافظة بني سويف، المؤتمر العلمي الرابع: دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في اكتشاف ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، كلية التربية، جامعة بني سويف، 03-04 ماي.
6. عبد المعطي، حسن مصطفى (2005)، الارشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، وقائع المؤتمر العلمي الثالث: الانماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 15-16 مارس.
7. محمود عبد الحليم منسي، علي مهدي كاظم (2006)، مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس-مسقط 17-19 ديسمبر.
8. وزارة الصحة الأردنية ومنظمة اليونيسيف (2003)، دليل الشباب الثقيفي، الأردن، منظمة اليونيسيف.
9. مقال بعنوان "مؤشرات الحياة" متوفر على الموقع:

<http://www.feedo.net/society/socialinfluences/manandsociety/qualityoflifeindicators.htm>

.10

11. Fallowfield, L. (1990). **The quality of life: the missing measurement in health care.** London: Souvenir Press Ltd.
12. Felce, D. (1997), **Defining and applying the concept of quality of life.** Journal of Intellectual Disability Research, 4 (2).
13. Good, D. A. (1990), **Thinking about and discussing quality of life.** In: R. L. Schalock & M. Begab (Eds.), Quality of life perspectives and issues. Washington: American Association on Mental Retardation.
14. Taylor H. R. & Bogdan, R. (1990). **Quality of life and the individual perspective.** In: R. L. Schalock & M. Begab (Eds.), Quality of life perspectives and issues Washington: American Association on Mental Retardation.
15. https://www.numbeo.com/quality-of-life/rankings_by_country.jsp
16. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A
17. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A
18. <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/05/04/%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9.html>

وقفه على متطلبات تحقيق حياة ذات جودة باعتماد المنهج السببي لأبوقراط

أ.د. طافر زهير

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

zedtaf@gmail.com

أ.د. بوسهمين أحمد

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

univahmed@gmail.com

الملخص:

الأمن، الأكل، الشراب، الملابس، المسكن و الترفيه و غيرها، ما هي في آخر المطاف سوى مظاهر لجودة الحياة، بمعنى أنها غايات و دلالات في الوقت ذاته على درجة جودة حياة فرد ما أو مجتمع برمته. لكن المظاهر هذه وحتى تتجلى أو تتحقق، تلزمها متطلبات محددة وشروط تسبقها، وهذا هو موضوع مداخلتنا، التي جاءت على شكل تتابع أفكار و بأسلوب أدبي-فلسفي بعض الشيء، التي تختلف من حيث التركيب على ما هو مألوف في المداخلات (من مقدمة وعرض للنتائج وخاتمة... الخ)، والتي تبيننا فيها على المنهج السببي لأبوقراط أي "البحث عن سبب-سبب-الأسباب"، لتشخيص بعض المتطلبات تلك.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، العدالة، العدل، الديمقراطية، الأخلاقيات، الحياء.

يحكى أنه كان يحكم بلاد فارس وفي أيام الإمبراطورية الساسانية (224م-651م)، ملك اسمه "بهرام بن بهرام بن هرمز بن سابور"، وإن هذا الملك رأى ذات ليلة مناماً غريباً: رأى بومين يجادان بعضيهما، فاستيقظ مفزوعاً و استدعى المنجمين و الحكماء حتى يفسروا رؤياه، لكنه لم يقتنع بتأويلاتهم، و حينها تذكر عالم و كاهن اسمه "الموبدان"، فاستدعاه و قص عليه ما رأى، فرد عليه "الموبدان" بأن رؤياه عن بوم ذكر يخطب في يوماً أنثى، فاشترطت عليه مهراً قدره عشرون قرية خرابة، و قبل اليوم الذكر بالشرط و قال للأنثى بأنه "لو دامت أيام مُلك بهرام فإنه سوف يعطيها ألف قرية خربة لا عشرين"... علم الملك حينها أن وراء الكلام مقصود، فانفرد بالموبدان و سأله عن ما يعني من وراء كلامه، فقال الموبدان: "أيها الملك إن الملك لا يتمّ عزّه إلا بالشرعية والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشرعية إلا بالملك، ولا عزّ للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الربّ وجعل له قيماً وهو الملك" (ابن خلدون، 1377).

و قبل الشروع في تحليل هاته المقولة، و التي حكاها "المسعودي" في كتابه "أخبار الفرس" و نقلها عنه ابن خلدون في "كتاب العبر"، فإن الموبدان تحدث عن رب و شريعة وعن انصياع و خضوع للخالق، فما يجب معرفته هو أنه في ذلك الزمان، كان الناس في بلاد فارس يدينون بديانة من أول الديانات و الفلسفات التوحيدية في التاريخ، ترجع أصولها إلى 3500 سنة قبل الميلاد، نعرفها نحن بـ "المجوسية" بينما اسمها الأصلي هو "الزرادشتية Zoroastrisme"، والتي يعبد أتباعها، ليس النار كما تظن الغالبية، بل إله واحد يسمونه "أهورامزدا AhuraMazda" (الحكمة المضيئة)، بينما النار كانت عندهم بمثابة أداة من أدوات الطهارة الروحية.

بالرجوع إلى مقولة الموبدان، و باتباع المنهج السببي لـ "أبوقراط" أو "هيبوكراتوس" (Hippocrates)، أبو الطب اليوناني و صاحب هذا المنهج الذي يحمل اسمه، و الذي يبحث في أسباب الأسباب و سبب تلك الأسباب، أي البحث عن الأصل المشترك لعلّة أو مشكلة ما، و هذا ما يعتبره على أنه السبيل الوحيد للشفاء و لتفادي انتقال انتشار العدوى. إذن، استهل الموبدان كلامه بـ "عزة المُلك"، أي العيش الرغيد و الذي يرادف في معناه "حياة ذات جودة"، و قرنها بـ "الشرعية" في علاقة تبادلية، فقيام الشريعة على أسس سليمة يُبشر بحكم صالح و مجتمع سوي، أما فساد الحكم فقد يكون تربة خصبة للدجل و للظائفة و يتسبب لا محالة في فساد الشريعة، ربما ليس من حيث نصوصها و مقوماتها، بل من باب تأويل تلك النصوص و تطبيقها. ثم ربط الموبدان عزّة المُلك، بـ "الرجال"، أي بصلاح الحاكم من جهة، و بالرعية من جهة أخرى، أي "العنصر البشري" من المجتمع و الذي ترتكز فاعليته (أثر الأفكار على أرض الواقع) و فاعليته (التأثير و القدرة على إحداث أثر قوي)¹، على "المال" أي ثروة الأمة و التي قد يقابلها في قاموسنا المعاصر "الناتج المحلي"، المرهونة (أي ثروة الأمة) بـ "العمارة"، أي تشييد المباني و المنشآت، بمعنى "الاستثمار"، و الذي لا يمكن له أن يكون إلا بالعدل... بعبارة أخرى، فمن بين أسباب رفاهية الأمم،

انتشار العدل و الذي من ضمن شروطه، استقلالية العدالة، و بالمقابل، فمن أسباب انحطاط الأمم، انهيار العدل كمنظومة، و تفشي الفساد وسط القائمين على تطبيقه و بين أولئك المكلفين بسن القوانين، والذين سيجتهدون على حماية مصالح قلة حاكمة على حساب غالبية مغلوبة على أمرها².

يمكن القول إذن بأن "العدل" هو من المتطلبات الأساسية لتحقيق حياة ذات جودة، لكن ما المقصود بالعدل؟ من المسؤول عنه من ناحية التشريع و من حيث التطبيق؟... العدل أو "Jusiticia" باللاتينية (من Justus أي "وفقاً للقانون")، يدل تارةً على المنظومة المكلفة بتطبيق القانون و تارةً أخرى على ذلك الحكم الذاتي الذي نصدره حيال حكم قضائي، بالقول عنه أنه "عادل" أو "جائر" (vie- publique.fr, 2012). و في كتابه "الأخلاقيات إلى نيقوماخوس L'éthique à Nicomaque"، يفصل أرسطو بين العدل و الأخلاق، و يميز بين نوعين من العدل، "عدل عام Justice Universelle" و "عدل خاص أو تبادلي Justice Particulière ou Commutative"، و هذا الأخير ينقسم في ذاته إلى نوعين، "عدل تصحيحي Justice Corrective" (عقابي) و "عدل توزيعي Justice Distributive" (توزيعي): العدل العام هو ضرورة مساهمة الفرد في رفاهية المجتمع، العدل القسري يعني معاملة الجميع على نفس قدم المساواة، أما العدل التوزيعي، فهو يعني أن يحصل كل فرد على حقوقه حسب احتياجاته و يؤدي واجباته وفق ظروفه (Cournarie, 2007). و يتجلى هذا التقسيم للعدل، في المعتقدات الدينية لليونانيين القدامى، و الذين كانوا يؤمنون بمئات الآلهة، اختصت خمسة منها بالعدل و العدالة: "ثيميس Thémis" إلهة القانون الرباني (Loi divine)، "نيميسيس Némésis" إلهة الغضب العادل و السخط الرباني (Juste colère le.)، "براكسيديكي Praxidiké" إلهة ضمان تحقيق الوعود و تنفيذ الانتقام (Châtiment divin)، "آرنتي Arete" الفضيلة (Vertue) و "أومونويا Homonoia" اللثام (Theoi Concorde) (Greek Mythology.com, 2016). فعند هؤلاء الوثنيون، العدل مقرون لا محالة بالفضيلة و الإنصاف و بالتوافق مع تشريع السماء، و ما ذكر من آلهة فيما سبق، نابع من الميثولوجيا (Mythologie) و التي حتى و إن كانت زخماً من الأساطير و الخرافات و المعتقدات الساذجة، و مصدرها بشري لا رباني و لا سماوي، إلا أنها تعكس في الواقع مخاوف البشر و تطلعاتهم و آمالهم، و هذا ما يهمننا في الموضوع، حيث نستخلص بأنه حتى العبد المشترك الذي عاش منذ آلاف السنين، يؤمن بأنه لا يمكن للعدلة أن "تكون" إن كانت القوانين (و التي نسميها بالعدل) غير منصفة أو تصب في مصلحة فئة معينة على حساب أخرى، فما بالك إذن بالموحد المعاصر الذي يتبع إحدى الديانات الإبراهيمية، و التي تفر كلها و رغم التحريفات التي طالت بعضها، بأن الظلم من الكبائر و بأن الظالم ليس من يظلم غيره بطريقة مباشرة فحسب، بل شريكه في الصفة و في الإثم ذلك الذي يسمح بالظلم من خلال فرض قوانين جائرة.

و انطلاقاً مما سبق، يتبادر لذهننا سؤال جوهري: من يصدر القوانين، جائرة كانت أم عادلة؟ إن كنا نقصد "القانون الطبيعي Loi naturelle" أي "القانون الحقيقي و المتوافق مع الطبيعة" كما يقول "سيسيرون Cicéron" أو "...تلك القوانين التي تكتشف بالتفكير"، حسب "هوبس Hobbes" (Foisneau, 2000)، فمصدرها الطبيعة عند الملحد أو إلهي عند من يؤمنوا بوجود خالق، و في كل حال من الأحوال، العمل عكسها أو عدم الامتثال لها، يفضي لا محالة إلى الاضطراب النفسي أو إلى الغضب والعقاب الرباني؛ أما القانونين "التصحيحي" و "التوزيعي"، فهما صادرين عن اجتهاد بشري و طابعهما الإلزامي مصدره السلطة التشريعية أي و فيما يخص بلدان عديدة، البرلمانات، و في حالة الجزائر و حسب المادة (112) من القانون الدستوري، فغرفتي البرلمان، أي المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، هما الموكلتان بمهمة إعداد القوانين و التصويت عليها... و هنا يظهر سبب من أسباب تفشي اللا-عدل و بالتالي تدني جودة الحياة: العديد من الأنظمة السياسية في العالم تتغانى بأنها "ديمقراطية" حسب وصف "أبراهام لينكولن Abraham Lincoln" لها في خطاب "Gettysburg" سنة 1863، أي "كل شيء للشعب و كل شيء بالشعب. لا شيء فيما يخص الشعب بدون الشعب" (All for the people, and all by the people. Nothing about the people without the people)، لكن الواقع المرير هو أنه لا وجود لهذا النوع من الديمقراطية المسماة بـ "المباشرة" في أي دولة من العالم، و الدليل على ذلك يقدمه باحث في العلوم السياسية و ناشط مجتمعي فرنسي اسمه "إيتيان شوار Etienne Chouard".

يتساءل "شوار" عن أسباب غياب أو تراجع العدالة الاجتماعية في بلدان عديدة، من ضمنها المتقدمة و التي توصف بأنها ديمقراطية، و اتبع في تحليله منهج "ابوقراط" هو كذلك، فيقول: "... اللاعدالة الاجتماعية سببها غياب الرقابة الشعبية، غياب الرقابة الشعبية راجع إلى دساتير سيئة، الدساتير السيئة و التشريعات و القوانين عامةً، و التي تحكم مختلف مظاهر حياة الفرد، سببها تداخل المصالح، مصالح من يُشرعون ويصوتون على القوانين مع محتوى تلك القوانين (التي تخدم مصالحهم الخاصة بطريقة أو بأخرى)..."(Chouard, 2015). إذن، برلمانات عديدة في العالم تتظاهر بالديمقراطية، لكن و إذا عُدنا لتوصيف "أبراهام لينكولن" لهذه الأخيرة، لما انطبق أي شطر منه على البرلمانات تلك: فهي في الواقع قوائم حزبية صوت عليها الشعب و يحظى بكراسي البرلمان متصدري القوائم و من يليهم (حسب عدد الأصوات التي حصدها الحزب)... لكن، من وضع هؤلاء في رؤوس القوائم؟ و على أي معيار؟ في الجزائر مثلاً، أكيد أنه ليس الشعب ولا مناضلي الحزب و مؤكد أنه تنصيبهم لم يكن حسب درجة الكفاءة أو الوفاء و الإخلاص للوطن. و بعدها، و عند مباشرة مسؤولياتهم، يقوم البرلمانيون هؤلاء (و كثيرون منهم من أصحاب الجاه و المال)، ليس باقتراح قوانين (فعالينهم غير مؤهلين علمياً و سياسياً لذلك)، بل بالتصويت أو بالأحرى بالمصادقة الإيجابية على كل ما تعرضه عليهم الحكومة على شريطة أن لا يضر بمصالحهم الخاصة، و إلا، يرفضون القانون و إن كان في صالح الطبقة الكادحة و الوطن، مثلما حدث مع مهزلة إلغاء قانون الضريبة على الثروة في إطار قانون المالية لسنة 2018... الجشع و انعدام الوطنية هما بطبيعة الحال من الأسباب المفسرة لسلوك هؤلاء، لكنهما و إن تمعنا النظر، فما هما سوى نتائج لأسباب تسبقها و سنعود إليها لاحقاً.

و إذا ما قارنا الديمقراطية "غير المباشرة" المعاصرة مع الديمقراطية اليونانية الأصيلة، لوقعنا على اختلاف جوهري لربما هو سبب من أسباب اختلال عمل البرلمانات: المجالس في اليونان القديمة و التي حملت أسماء مختلفة مثل "Boulé" الذي كان يُحضر القوانين و "Ekklesia" الذي كان يُصوت عليها و غيرها، كانت مبنية في تعيين أعضائها على نظام "القرعة" او الستوكوكراسيا Stochocratie و ليس على "الاقتراع"، و كانت مدة العهدة في مجلس "Boulé" المسؤول كما ذكرنا على وضع مشاريع القوانين و عرضها على "Ekklesia"، هي سنة واحدة، قابلة للتجديد مرة واحدة و غير متعاقبة في الحياة (Demelemestre, 2018). و القرعة تلك كان يشارك فيها عامة الشعب و ليس أثريائه، و قبل الشروع في مزاوله مهامه، يخضع الفائزون لاختبار اسمه "Dokimasia" يهدف إلى معرفة درجة أخلاقياته من خلال مدى براه بوالديه و مدى التزامه بواجباته الضريبية و العسكرية، و إن فشل في "التحقيق"، أو إن تبين أن له ميولات أوليغارشية، يُقصى تماماً و يُعوض بغيره. و بالتالي فالقوانين التي كانت تصدر عن "Boulé"، كانت في الغالب تصب وفق تطلعات الفئة التي ينتمون إليها أي الطبقات المتوسطة و الفقيرة و التي تشكل غالبية المجتمع اليوناني.

لكن، ما الذي كان يمنع هؤلاء من الالتفاف على مآثلهم و الانتفاع لمصالحهم الخاص؟ هناك سببين رئيسيين لذلك: من جهة، كانوا يعتبرون بأن فوزهم في القرعة هو القدرة الإلهية التي اصطفتها على غيره، و بالتالي، فواجبه تجاه البشر واجب مقدس؛ و السبب الثاني، و حسب "Chouard"، ما كان يُعرف في المجتمع اليوناني بـ "Aidos" أو "Vercundia" باللاتينية... "الحياء" بالعربية، الحياء من نظرة المجتمع لبرلماني الـ "Boulé" أو "Ekklesia" إذا تجرأ القيام بفعل منافي لقيم المجتمع أو للمنظومة الأخلاقية. و فمما سبق يتجلى المغزى الحقيقي من حديث الرسول الكريم عليه الصلاة و السلام حينما قال: "إذا لم تستح، فاصنع ما شئت"، فإن غابت الأخلاق، انقلبت الموازين و أصبح المرئشي "فطن" و الأمين "مُغفل"، و قائل الحق "منبوذ" و المنافق المتملق "ودود" بين الفاسدين، فلا عجب إذن أن تضمن القوانين مصالح من صاغوها و من صوتوا عليها بالدرجة الأولى، و تضمن جودة حياتهم هم و ليس الشعب...

كخلاصة لكل ما سبق، نطرح التساؤلات التالية: كيف لنا أن نجعل من القوانين عادلةً و في خدمة الأكثرية؟ كيف نبعث الأخلاق من جديد وكيف نزرع الحياء في نفوس الناس؟ عدلٌ و حياءٌ و أخلاقياتٌ، شروط بل متطلبات لبناء مجتمع مُتراص و ينعم أفراداً بحياة ذات جودة... لكنها في ذاتها مرهونة بأسباب أخرى، و الأسباب هذه أو بالأحرى عكسها النقيض (و التي نرى فيها على أنها سبب أسباب الأسباب لتحقيق حياة ذات جودة)، تتجلى في مقولة مشهورة للمفكر المغربي "المهدي المنجرة"، حيث قال: "عندما أراد الصينيون القدامى أن يعيشوا في أمان؛ بنوا سور الصين العظيم، واعتقدوا بأنه لا يوجد من يستطيع تسلقه لشدة علوه، ولكن!... خلال المئة سنة الأولى بعد بناء السور تعرضت الصين للغزو ثلاث مرات! وفي كل مرة لم تكن جحافل العدو البرية في حاجة إلى اختراق السور أو تسلقه، بل كانوا في كل

مرة يدفعون للحارس الرشوة ثم يدخلون عبر الباب... لقد انشغل الصينيون ببناء السور ونسوا بناء الحارس!... فبناء الإنسان يأتي قبل بناء كل شيء وهذا ما يحتاجه طلابنا اليوم... يقول أحد المستشرقين: "إذا أردت أن تخدم حضارة أمه فهناك وسائل ثلاث هي: (1) اهدم الأسرة، (2) اهدم التعليم، (3) اسقط القدوات والمرجعيات: (*) لكي تخدم الأسرة فعليك بتغيير دور "الأم"، اجعلها تخجل من وصفها بـ "ربة بيت"؛ (*) ولكي تخدم التعليم، عليك بـ "المعلم"، لا تجعل له أهمية في المجتمع وقلل من مكانته حتى يحتقره طلابه؛ (*) ولكي تسقط القدوات، عليك بـ "العلماء"، اطعن فيهم، قلل من شأنهم، شكك فيهم حتى لا يسمع لهم ولا يقتدي بهم أحد... فإذا اختفت "الأم الواعية" واختفى "المعلم المخلص" وسقطت "القدوة والمرجعية"، فمن يربي النشء على القيم؟! (موقع مكتبة ألفا العلمية، 2017)... إذن، فمهما وفرنا من ماديات و غيبنا بالمقابل دور الأم في البيت و المعلم في المدرسة و العالم في المجتمع، فسيغيب الحياء و يطغى الظلم و يتفشى الإنحلال، ولا يمكن عندها للحياة أن تكون ذات جودة...

المراجع المستعملة:

- عبد الرحمن بن خلدون (1377)، "كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، الكتاب الأول، الباب الثالث، الفصل 43، ص 354.
- Chouard, A.. (2015). Le tirage au sort [Film]. Récupéré sur <https://www.youtube.com/watch?v=RrIx-ov1AgY>
- Cournaire L. (2007), "Aristote, Ethique à Nicomaque, Commentaire du Livre V, Chapitres 1-7, 10 et 14", *Collection Notes de Cours*, Editions Philopsis, pp 19-24 (version numérique disponible au téléchargement à l'adresse : http://www.philopsis.fr/IMG/pdf_aristote_ethique_5_cournaire.pdf).
- Demelemestre, G. (2010). La démocratie directe athénienne. Cités, 44(4), 137-158. doi:10.3917/cite.044.0137.
- Foisneau, L. (2000). Chapitre VI. Les deux principes du droit naturel. Dans : , L. Foisneau, Hobbes et la toute-puissance de Dieu (pp. 215-255). Paris cedex 14, France: Presses Universitaires de France.

مواقع الأنترنت:

- <https://alpha-sci.org/threads/3523>. المهدي-المنجرة-المفكر-المظلوم.
- <https://www.theoi.com/Daimon/Praxidikai.html>
- <https://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/justice/definition/principes/qu-est-ce-que-justice.html>

الهوامش:

¹ . حسب تعريف أكاديمية علم النفس لهذين المفهومين، و المتوفر على العنوان (<https://acofps.com/vb/135460.html>).

² . أنظر: أبو الفرج المصري (2008)، "تدوم الدنيا مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام!"، متوفر على الصفحة (<http://iswy.co/e495u>)

"تدوم-الدنيا-مع-العدل-والكفر-ولا-تدوم-مع-الظلم-والإسلام". <https://ar.islamway.net/article/2975>

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجودة الحياة في الجزائر (دراسة تحليلية)

أ. قراش عمر

جامعة باجي مختار، عنابة

kerrache9@gmail.com

د. نصيب أميرة

جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2

necib.amira@yahoo.com

الملخص:

يستهدف أغلب صناعات السياسات على مستوى العالم خاصة خلال السنوات الأخيرة رفع مستوى جودة الحياة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، على اعتباره عنصرا هاما لإحداث للتنمية الاقتصادية. وفي سبيل ذلك فقط تبنت العديد من دول العالم مؤشرات عدة لقياس وتحديد مستوى جودة الحياة كمجموع المؤشرات التي وضعتها بريطانيا في إطار برنامج قياس الرفاهية أو المؤشرات التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في تقريرها "كيف الحياة؟" والتي طورها استنادا الى تقرير ستيفليتز-سان-فيتوسي المنشور عام 2009. وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة كمحاولة لقياس وتحديد مستوى جودة الحياة في الجزائر، وذلك من خلال تحليل مجموعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي كمصدر للمعطيات والاستعانة ببعض المقاييس الاحصائية لتحليل النتائج.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، مؤشرات الرفاهية، مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نوعية الحياة في الجزائر.

مقدمة:

تعتبر جودة الحياة من أهم المتغيرات الاجتماعية التي ظهرت بعد منتصف القرن العشرين، والتي أسالت الكثير من الخبر وأخذت حيزا واسعا من اهتمام الباحثين وصناع السياسات على حد سواء. ذلك لأنها لم تعد تقتصر على الحياة الاقتصادية ولا حتى الاجتماعية بل أخذت أبعادا أخرى تصل إلى جودة البيئة والمحيط. الأمر الذي أدى إلى تطوير عدة مؤشرات لقياسها وتحديد مستوياتها على مستوى وطني وإقليمي وحتى عالمي.

وفي سبيل ذلك فقد وضعت بعض الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي مؤشرات مجمعة لقياس مستوى جودة الحياة. منها ما هو موضوعي يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية سواء المرتبطة بالجوانب المادية في حياة الأفراد كالدخل، الإنفاق، الادخار، وإنتاج السلع والخدمات، أو تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية كشبكة العلاقات الاجتماعية، الصحة، السكن والتعليم.... ومنها ما هو ذاتي يتمثل في الجوانب النفسية المعنوية المرتبطة بمستوى الرضا لدى الأفراد، وواقعهم الاجتماعي الموضوعي، ودرجة تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتحاول هذه الدراسة تطبيق مجموع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الجزائر لتحديد مستوى جودة الحياة فيها، وذلك بالإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو مستوى جودة الحياة في الجزائر بناء على المعايير والمؤشرات التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE؟

ندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بجودة الحياة؟ وكيف نشأ مفهومها وتطور؟
- ما هي أبعاد جودة الحياة؟ وما هي أهم مؤشرات قياسها؟
- من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هل تمكنت الجزائر من تحقيق مستويات جودة حياة مرتفعة؟

وكإجابة أولية عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- لا يقل مستوى جودة الحياة المحقق في الجزائر عما حققته أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- تعكس مؤشرات الصحة، التعليم والرفاهية الذاتية مستوى عالٍ لجودة الحياة في الجزائر.

وبغرض استقراء التساؤل الرئيسي ومحاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية والوقوف على صحة أو عدم صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

- مقدمة
- مفهوم جودة الحياة definition of QOL
- أبعاد ومؤشرات جودة الحياة Dimensions and indicators of QOL
- جودة الحياة في الجزائر: المؤشرات والبيانات QOL in Algeria: indicators and data
- خاتمة

وقد اتبعنا في ذلك منهجا وصفيا تحليليا من خلال تناولنا للإطار النظري لمفهوم جودة الحياة، أبعادها ومؤشرات قياسها، اعتمادا على بعض المراجع بلغات عربية وأجنبية، وتحليلنا لبعض المؤشرات التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واسقاطها على الجزائر لتحديد مستوى جودة الحياة فيها.

1. مفهوم جودة الحياة

1.1 نشأة مفهوم جودة الحياة

يعد مفهوم جودة الحياة مفهوما حديثا نسبيا في الأدبيات الأكاديمية، معقدا ومتعدد الأبعاد والدلالات، ويرجع ذلك لتداخله مع بعض المفاهيم الأخرى القريبة منه كالرفاهية، السعادة، الرضا عن الحياة، وهناء العيش والصحة وارتفاع مستوى المعيشة كما يراه الاقتصاديون (زعطوط، دت). استعمل لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي جونسن في لندن عام 1964، ليصبح بعدها أحد المفاهيم المثيرة لاهتمام الباحثين نتيجة المخاوف الكبيرة عن مستوى جودة الحياة في المجتمع الأمريكي عقب إطلاق برنامج النازا الفضائي وما لذلك من أثر على حياة المجتمع. الأمر الذي جعل هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بتقييم جودة البيئة، السكان والمجتمع بصفة عامة من خلال معطيات إحصائية، جمعت فيما يعرف بمجموعة المؤشرات الاجتماعية (Céline Mercier et Jocelyne Fillion, 1987)، وظل مرتبطا بها لسنوات طويلة. بعد أن كان تقدير جودة الحياة مرتبطا بالمستوى المادي للمعيشة عن طريق مؤشرات الدخل الوطني الخام وحصص الفرد منه.

وقد أدت المفارقة بين مجموع المؤشرات الاجتماعية إلى إعادة التفكير في محددات نوعية حياة الأفراد والمجتمعات، وظهرت بذلك فلسفتين مختلفتين لمقاربة الحياة، مقاربة اسكندنافية تركز على الرفاهية الاجتماعية كهدف للثروة والقدرة إلى الوصول إلى مصدرها مما يمكن الأفراد من التحكم في مستوى معيشتهم اعتمادا على المال والمعرفة والملكية والصحة الجسدية والعلاقات الاجتماعية والأمن وغيرها من المؤشرات الأقرب إلى ترجمة البعد الاجتماعي لذلك تعتمد على المؤشرات الموضوعية، ومقاربة أمريكية تركز على المؤشرات الذاتية وأهمها الرضا والسعادة (زعطوط، دت).

وعلى الرغم من تراجع الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المؤشرات الاجتماعية في السبعينات والثمانينات فإنه العديد من البلدان والمنظمات الدولية الأخرى قد عملت على تطوير إحصائيات اجتماعية مبنية على هذه المؤشرات منها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي عملت ومنذ تأسيسها عام 1961 على تطوير سياسات تهدف إلى تغيير حياة الناس إلى الأفضل. وتقوم لحد الآن بدور هام في النقاش العام حول قياس رفاهية المجتمع (Karolin korreveski, 2011). كما تم استحداث مؤشر النمو

البشري HDI من قبل هيئة الأمم المتحدة، وتبنت بريطانيا وبعض الدول الأوروبية المفهوم كمرادف للرفاهية الفردية والاجتماعية من وجهة نظر اقتصادية.

وهكذا فقد أخذ مفهوم جودة الحياة أبعادا واسعة، ولم يعد مقتصرًا على المؤشرات المادية ولا الاجتماعية الذاتية والموضوعية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الدراسات التي تتناول جودة الحياة والتي دفعت بالمفهوم إلى الانتقال سريعًا من الاقتصاد والمجتمع إلى البيئة والصحة وعلم النفس وغيرها.

2.1 تعريف جودة الحياة

إن حداثة مفهوم جودة الحياة وتعدد أبعاده ومجالاته، وتداخله مع مجموعة من المصطلحات الأخرى ذات الصلة كالسعادة، الرضا، الرفاهية ... جعل من الصعب تحديد تعريف واضح ودقيق له. وفي ذلك يقول زعطوط رمضان أن: "كلا من antaki و rapley وجدوا سنة 1996 ما يقارب 2500 مقال تناول مفهوم جودة الحياة، وأن Hyghes وزملاؤه في 1995 وجدوا أربعة وأربعون تعريفًا لجودة الحياة ما بين 1970 و 1993" (زعطوط، دت). لذلك فقد فضلنا خلال هذه الدراسة عرض بعض التعاريف الأكاديمية لباحثين ومختصين وكذا التعاريف التي قدمتها بعض الهيئات والمؤسسات الدولية.

تبنى Elyse kerce في بحثه المعنون بجودة الحياة: مفهومها، قياسها ونماذجها تعريف rice لجودة الحياة على أنها الدرجة أو المستوى الذي تلبى فيه تجارب حياة الفرد كل ما يريده ويحتاجه (الحاجيات المادية والمعنوية) (Elyse W Kerce, 1992). وفي السياق ذاته اعتبر Goode أن نوعية الحياة لدى الأفراد الذين يعيشون في نفس البيئة تعبر عن مدى شعورهم بإشباع احتياجاتهم الأساسية، ومن ثمة قدرتهم على تحقيق أهدافهم الذاتية والاجتماعية (عبد الوهاب جودة الحاييس، بسمة بنت سالم النصيبية، 2016). من جهة أخرى ركز بعض الباحثين على المؤشرات المحددة لجودة الحياة، منهم Passchier الذي ركز في تعريفه لها على المؤشرات الاجتماعية قائلاً "بأن جودة الحياة ما هي إلا ذلك الكل المركب الذي يتألف من مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية: كالصحة المادية، درجة الألم، الرضا عن الحياة، وما يقوم به الفرد من أدوار اجتماعية، إضافة إلى العلاقات الشخصية المتبادلة والأنشطة المهنية واليومية التي يمارسها الفرد". وركز Cashing على المتغيرات الاقتصادية على اعتبار أنها تحقق للفرد إشباع احتياجاته الأساسية المتنوعة، ومن ثمة السعادة والرضا عن الحياة (عبد الوهاب جودة الحاييس، بسمة بنت سالم النصيبية، 2016).

من جهتها قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفًا لجودة الحياة في تقريرها "كيف هي الحياة؟" الذي يعد تطويرًا لتقرير ستيفليتز المنشور عام 2009. بأنها مفهوم متعدد الأبعاد يشمل الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وأن الرفاهية كمفهوم أوسع يشمل المؤشرات الاقتصادية ونوعية الحياة والاستدامة. وتأخذ في الحسبان الجوانب الموضوعية والذاتية للرفاهية (Karolin korreveski, 2011). أما منظمة اليونسكو فقد اعتبرت جودة الحياة مفهومًا شاملاً يضم كل جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، وهو يتسع ليشمل المكونات الموضوعية التي تعبر عن الإشباع المادي للحاجات الإنسانية (التعليم، العمل، مستوى المعيشة...) والمكون الذاتي الذي يحقق الإشباع المعنوي الذي يمكن الفرد من تحقيق الجودة (عبد الوهاب جودة الحاييس، بسمة بنت سالم النصيبية، 2016). منظمة الصحة العالمية هي الأخرى تعرضت للمفهوم واعتبرت جودة الحياة إدراك الفرد لمكائنه في الوجود في سياق ثقافته ونظامه القيمي المرتبط بأهدافه وتوقعاته ومعايير ومخاوفه، فهو مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن الصحة العضوية، النفسية، الاجتماعية، الروحية ومستوى الاستقلالية ومعتقدات الفرد وعلاقاته الاجتماعية وكذا ارتباطه بالعناصر الأساسية في البيئة التي يعيش فيها (زعطوط، دت).

والمتمتع في هذه التعاريف يجد أنه وعلى الرغم من تعددها إلا أنه يمكن تبويبها في مدخلين؛ مدخل موضوعي "يضم مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي تصف تصرفات، سلوكيات ومميزات الأفراد والتي يتم تحديدها من قبل جهات مختصة عادة ما تكون حكومية، منها ما يرتبط بالجوانب المادية في حياة الأفراد كالدخل، الإنفاق، الادخار، وإنتاج السلع والخدمات، في حين تم استبعاد المؤشرات النقدية لأنها ترتبط بالعملية" (Elyse W Kerce, 1992) ومنها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية شبكة العلاقات الاجتماعية، أوضاع العمل، السكن والتعليم.... ومدخل ذاتي يتمثل في الجوانب النفسية المعنوية المرتبطة بمستوى الرضا لدى الأفراد، وواقعهم الاجتماعي الموضوعي، ودرجة تحقيق العدالة الاجتماعية (عبد الوهاب جودة الحاييس، بسمة بنت سالم النصيبية، 2016).

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب البحوث في المجال تؤكد على أن الاهتمام بمدخل دون الآخر يعد نوعاً من القصور في تقييم جودة الحياة، ولا يجوز فصلهما. إلا أنه وبالنظر لصعوبة تجميع البيانات اللازمة لتقييم الجوانب الذاتية لجودة الحياة في الجزائر، فإن الدراسة ستقتصر على المدخل الموضوعي لجودة الحياة بما فيه من مؤشرات اقتصادية واجتماعية.

2. أبعاد ومؤشرات قياس جودة الحياة

إن تعدد مداخل جودة الحياة وتنوع مفاهيمها يجعل من عملية قياسها أمراً معقداً، يستدعي إطار عمل شامل يضم عدداً كبيراً من العناصر المساهمة في تشكيل حياة الأفراد. لذلك يجد الباحث عن كيفية تقييم جودة الحياة أن هناك العديد من المؤشرات، تختلف من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، يصعب حصرها وتبويبها. ولكن يمكن الأخذ بما أجمع عليه بعض الباحثين وهو أن هناك ثلاث مناهج لتحديد نوعية الحياة وهي (Ed diener, Eunkook shu, 1997):

- المنهج الأول يصف خصائص وصفات الحياة الجيدة التي تملئها القيم والمثل الدينية، الفلسفية أو غيرها. ويرتبط بالمؤشرات الاجتماعية في العلوم الاجتماعية.
 - المنهج الثاني فيقوم على مدى تلبية تفضيلات الأفراد بمعنى مدى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم.
 - المنهج الثالث اعتمد على خبرات الأفراد، ويعد فيه الشعور بالسعادة، المتعة، الرضا والراحة عناصر أساسية، وبالتالي فهو يرتبط بالفاهية الذاتية في العلوم السلوكية.
- وقد أكدت أغلب الأبحاث في المجال ضرورة استخدام مؤشرات مجمعة تسمح بإجراء مقارنات على مستويات مختلفة وطنياً، إقليمياً ودولياً. ومن أهم المؤشرات المجمع ندرج ما قدمه جوزيف ستيجلنز، المجلة الدولية للحياة، مؤشر التنمية البشرية والمؤشر الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

لقد صنف جوزيف ستيجلنز سنة 2009 الأبعاد الأكثر أهمية لجودة الحياة فيما يلي (Zuzana haduova and al):

- شروط الحياة المادية (الدخل، الاستهلاك والأمن)
- الصحة وشروط الحفاظ عليها
- التعليم والولوج إلى التعليم
- فرص تحقيق الذات بما في ذلك العمل
- إمكانية المشاركة في الشؤون العامة
- فضاء لتحقيق الاتصالات الاجتماعية
- البيئة الحالية والمستقبلية
- المخاطر وعدم اليقين (عدم الاستقرار الاقتصادي، الكوارث الطبيعية...)

وتقدم "المجلة الدولية للحياة international living magazine" كل عام تصنيفاً لمجموعة من الدول من جميع أنحاء العالم وفقاً لمستوى جودة الحياة. بناء على تسع مؤشرات جزئية هي تكلفة المعيشة، الثقافة، الاقتصاد، البيئة، الحرية، الصحة، البنية التحتية، السلامة والمناخ. كما قامت وحدة الذكاء الاقتصادي (Economist intelligence unit) بتطوير مؤشر جودة الحياة في 111 دولة عام 2005. وقد استندت إلى منهجية محددة قائمة على تسعة مؤشرات (Zuzana haduova and (EIU) al):

- الرفاهية المادية.
- الصحة - يقاس حسب العمر المتوقع عند الولادة.
- الاستقرار السياسي والأمن،
- الحياة الأسرية - معدل الطلاق
- الحياة المجتمعية - العضوية في النقابات

- المناخ والجغرافيا
- أمن العمل
- الحرية السياسية
- المساواة بين الجنسين.

من جهتها وضعت هيئة الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي مؤشراً أصبح يعد أحد أكثر المؤشرات المعروفة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، يعرف بمؤشر التنمية البشرية HDI، وهو مؤشر مركب نسبياً وبسيط تم تطبيقه منذ فترة طويلة في برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، نشر لأول مرة في عام 1975. وبداية من سنة 1990 أصبح يتم نشر قيم المؤشر سنوياً في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Zuzana haduova and al).

يتكون المؤشر من عدة مؤشرات فرعية في ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية البشرية وهي (Zuzana haduova and al):

- **النمو الاقتصادي** (مستوى المعيشة الاقتصادي): يعبر عنه من خلال مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل متوسط مستوى المعيشة.
- **مستوى التعليم**: يعبر عنه من خلال مؤشرات معرفة القراءة والكتابة لدى السكان البالغين.
- **الصحة** (طول العمر/العمر الافتراضي): يعبر عنها من خلال مؤشرات متوسط العمر المتوقع، مما يعكس إمكانية حياة الناس لفترة طويلة وفي ظروف صحية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي الأخرى اعتبرت جودة الحياة مفهوماً واسع الأبعاد يشمل مجموعة من المؤشرات في ثمانية مجالات هي (Karolin korreveski, 2011):

- **الصحة**: وتستخدم لتقديرها ستة مؤشرات صحية تقيس جودة الحياة، تستند أساساً إلى الدراسات الاستقصائية الاجتماعية والصحية، وهي العمر المتوقع عند الولادة ووفيات الرضع والحالة الصحية المبلغ عنها ذاتياً والمرض الطويل الأمد المبلغ عنه، والقيود المبلغ عنها ذاتياً في الأنشطة اليومية، السمنة وزيادة الوزن.
- **التوازن بين العمل والحياة الأسرية**: ويقاس بخمسة مؤشرات هي: ساعات العمل الطويلة، وقت التنقل، وقت الترفيه والرعاية الشخصية، الرضا عن تخصيص الوقت، معدل توظيف الأمهات ذوات الأطفال في سن المدرسة الإلزامية.
- **التعليم**: تتمثل المؤشرات التعليمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المستخدمة لتقييم رفاهية البلدان في: نصيب السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 سنة من التعليم الثانوي على الأقل، ومعدل المشاركة في التعلم مدى الحياة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 سنة، والمتوسط التعليمي عند سن 15 سنة، مهارات القراءة والكتابة للطلاب من العمر 15 عاماً، والمهارات المدنية للطلاب.
- **الروابط الاجتماعية**: ومن المؤشرات التي اعتمدها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس قوة المجتمع أو الشبكة الاجتماعية دعم الشبكة الاجتماعية، تكرار الاتصالات الاجتماعية، والوقت الذي يقضيه الأفراد في العمل التطوعي، والثقة بالأشخاص الآخرين.
- **الأمن**: مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تقيس الأمن الشخصي هي: عدد جرائم القتل لكل 100.000 شخص، والإيذاء الذاتي، والعنف ضد الأطفال، والشعور بالأمن.

- **المشاركة المدنية والحوكمة:** وتتمثل مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المشاركة المدنية والحوكمة في مشاركة الناخبين التي يمكن قياسها بطريقتين إما أن يكون بعدد الأصوات الكلية التي تم الإدلاء بها على السكان الذين في سن التصويت أو كعدد إجمالي الأصوات المدلى بها على السكان المسجلين للتصويت، والمشاركة في أنواع أخرى من الأنشطة السياسية، والتشاور حول وضع القواعد، والثقة في المؤسسات الحكومية المنتخبة.
- **البيئة:** استخدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات موضوعية وذاتية لتقييم مدى سلامة البيئة وهي جودة الهواء، التلوث البيئي، الرضا عن جودة البيئة المحلية، الوصول إلى المساحات الخضراء.
- **الرفاهية الذاتية:** تستخدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤشرين من مؤشرات الرفاهية الذاتية هما الرضا عن الحياة والتأثير على التوازن. وتعتمد كلا من Eurobarometer وGallup World Poll كمصدر للبيانات.

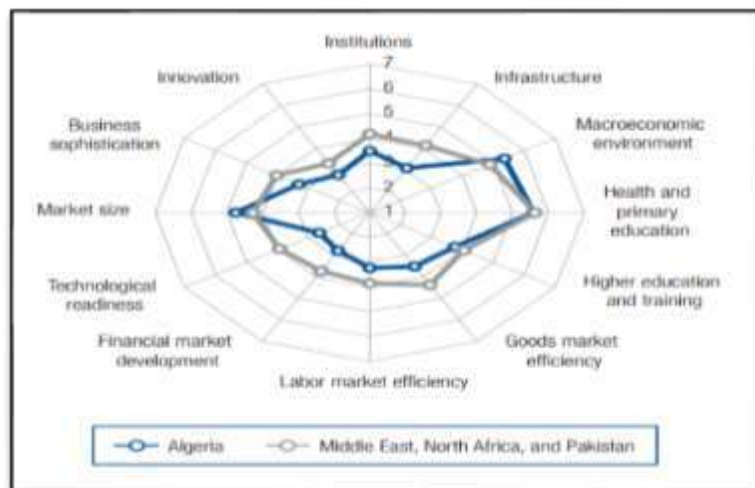
وتجدر الإشارة إلى أن هدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليس ترتيب الدول، بل محاولة تطوير فهم مشترك لقياس الرفاهية، وذلك بأخذ البعدين معاً الموضوعي والذاتي. وترتبط الرفاهية الذاتية بتحقيق احتياجات الإنسان وتوقعاته، مما يعني أن الفرد نفسه يمكنه تقييم رفاهيته على أفضل وجه. في حين تشير الرفاهية الموضوعية إلى الموارد المتاحة للناس. والتي تمكنهم من تحسين مستوى حياتهم. وإضافة لمؤشرات الحياة التي تم عرضها هناك العديد من مؤشرات الرفاهية قد تم اتباعها منذ سنوات عديدة، إلا أنه لا يزال هناك بعض القصور في الإحصاءات، مثل الفجوات في السلاسل الزمنية وعدم مصداقية البيانات. فمادام الهدف هو تحسين نوعية حياة الناس، فإنه ينبغي الاستثمار في إنتاج بيانات ذات جودة عالية، والتي ستجعل من الممكن قياس نوعية الحياة. (Karolin korreveski, 2011)

3. جودة الحياة في الجزائر: المؤشرات والبيانات

إن المتتبع للتصنيفات العالمية لجودة الحياة يجد أنها عادة ما تضع الجزائر في المراتب الأخيرة بالنظر لمواردها وإمكاناتها الاقتصادية، وفي هذا المقام سنعرض تصنيف الجزائر ومستوى جودة الحياة فيها وفق أهم المؤشرات العالمية، ممثلة في مؤشر التنافسية العالمية وكذا مؤشر التنمية البشرية، على أن تأتي بعدها إلى قياس مستوى جودة الحياة في الجزائر بتطبيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

1.3 **مؤشر التنافسية العالمية 2015-2016** وضع الجزائر في المرتبة 87 بعد كل من قطر التي احتلت المرتبة 14، المملكة العربية السعودية في المركز 25، الكويت في المرتبة 34، البحرين في المرتبة 37، عمان في المرتبة 62، الأردن في المرتبة 64، والمغرب في المرتبة 72. ومتقدمة على تونس التي احتلت المرتبة 92. (Klaus Schwab, 2016). والشكل الموالي يوضح ترتيب الجزائر وفق معيار التنافسية العالمي مقارنة بترتيب دول الشرق الأوسط، شمال أفريقيا وباكستان.

الشكل رقم 01: "مؤشر التنافسية العالمي بالنسبة للجزائر 2015-2016"



ويفيد ذات التقرير بأن الجزائر قد احتلت المرتبة 99 من أصل 140 فيما يتعلق بالمؤسسات والتعليم العالي والتدريب، و105، و38 و31 من أصل 140 دولة فيما يتعلق بكل من البنية التحتية، محيط الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي. والمرتبة 135 فيما يتعلق بكفاءة سوق العمل وتطور السوق المالي، والمرتبة 134 بالنسبة لكفاءة سوق السلع. أما فيما يتعلق بكل من التطور التكنولوجي، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار فقد وضعت الجزائر في المراتب 126، 37، و128 و119 على الترتيب من أصل 140 دولة (Klaus Schwab, 2016).

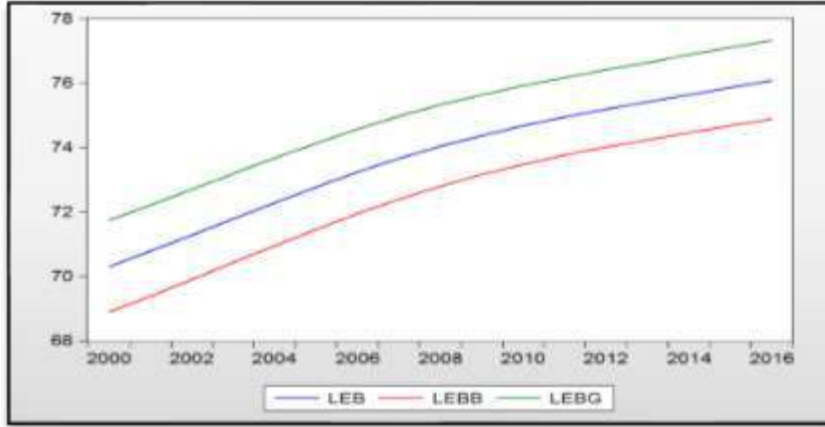
2.3 مؤشر التنمية البشرية: صنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 2016 الجزائر في المرتبة 83 من أصل أكثر من 188 دولة. بعد كل من قطر في المرتبة 33، المملكة العربية السعودية في المرتبة 38 الإمارات في المرتبة 42، البحرين 47، الكويت 51 ولبنان في المرتبة 76 (هيئة الأمم المتحدة، 2016). وذلك بقيمة 0.74 نقطة لمؤشر دليل التنمية البشرية والتي تقع حسبها ضمن دائرة الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة حسب تصنيف مجموعات دليل التنمية البشرية (هيئة الأمم المتحدة، 2016). وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يعتمد على حسابات مكتب التنمية البشرية كمصدر للبيانات بالاستناد إلى بيانات كل من مؤسسة UNESCO للإحصاء 2016، قطاع الإحصائيات للأمم المتحدة 2016، إحصائيات البنك الدولي 2016 و صندوق النقد الدولي 2016. وأنه لا يورد نتائج مفصلة عن المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشر.

3.3 مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: اعتمد البحث على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرصد مستوى جودة الحياة في المجتمع الجزائري منها:

أ. **الصحة:** لقد أظهرت الدراسات باستمرار أن الحالة الصحية والوظيفة هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على نوعية حياة الشخص. لأن الصحة الجيدة تمكن الأشخاص في سن العمل من المشاركة بنشاط في سوق العمل والتعلم مدى الحياة، فضلاً عن علاقات اجتماعية جيدة. تؤكد OCDE أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في معظم بلدانها مرتفع، ولكن الناس غالباً ما يعانون من أمراض مزمنة وطويلة الأجل، مما يمنع الحياة بالكامل. وأن النساء وإن كن تعشن لفترة أطول من الرجال إلا أنهن أقل رضاً عن صحتهم (Karolin korreveski, 2011). فماذا عن مجموع هذه المؤشرات الجزئية بالنسبة للجزائر، وما هو مستوى جودة الصحة فيها؟

● **بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة** الذي يمكن اعتباره المؤشر الأكثر موثوقية لمقارنة المستوى الصحي في مختلف الدول، والذي يشير إلى عدد السنوات التي قد يعيشها طفل حديث الولادة إذا كانت أنماط الوفيات المتفشية وقت ولادته ستظل كما هي على مدار فترة حياته. والقيود الوحيد لهذا المؤشر هو أنه لا يمكن تحليل الاختلافات الدولية إلا حسب الجنس. كما أن عددا قليلا فقط من البلدان من يقدم معلومات عن العمر المتوقع حسب المستوى التعليمي أو الدخل. "ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر 76.07 سنة عام 2016، بينما يبلغ عند الإناث 77.33 سنة وعند الذكور 74.87 سنة" (موقع البنك الدولي، 2018). ويمكن توضيح تطور العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2016 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: "تطور العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر من 2000 إلى 2016"



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج 8 eviews.

والملاحظ من خلال المنحنى أن إجمالي العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر (LEB) في ارتفاع مستمر وصل إلى 76.1 سنة في عام 2016 يصاحبه ارتفاع مماثل في كل من العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث (LEBG) الذي انتقل من 71.74 سنة في عام 2000 إلى 77.33 سنة في 2016 بشكل يفوق العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للذكور (LEBB) الذي انتقل بدوره من 68.89 سنة في عام 2000 إلى 74.87 سنة في 2016. وهو أقل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمقدر بـ 79.5 سنة.

• **ويبين معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي) الذي يتأثر لا محالة بخدمات الرعاية الصحية وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية أنه قد سجل انخفاضا مستمرا من 33.9 سنة 2000 إلى 21.6 سنة 2016 حسب بيانات البنك الدولي.**

ب. التوازن بين العمل والحياة الأسرية: الوقت هو المصدر الوحيد الذي يملكه الناس بكميات متساوية بغض النظر عن الجنس أو السن أو التعليم أو الدخل. ومن ثمة فإن توزيع وقت الشخص بين الأنشطة المختلفة لا يؤثر على نوعية حياة الشخص فقط، ولكن أيضا على نوعية حياة أفراد العائلة الآخرين إذ يعتمد رفاه الأطفال على مقدار الوقت الذي يكرسه الآباء لهم (Karolin korreveski, 2011). وحسب ما ورد في احصائيات الديوان الوطني للإحصاء فيما يتعلق بالعمل والبطالة في سبتمبر 2015 فإن 17.9% من الموظفين يعملون أكثر من 50 ساعة في الأسبوع، منهم 20.6% رجال و5.5% نساء (ons, 2015). مما يعني قضاؤهم لوقت طويل في العمل على حساب الوقت المخصص للرفاهية وللحياة الأسرية، وهو ما يؤثر سلبا على جودة حياتهم. ولعل إيجاد التوازن الصحيح بين العمل والحياة الأسرية يكون أصعب بالنسبة للمرأة على اعتبارها المسؤول الأول عن تحقيق الرفاهية الأسرية خاصة بالنسبة للأطفال، لذلك فإن جودة حياتهم تعتمد بالدرجة الأولى على كيفية تقسيم الوقت بين العمل والأسرة، لذلك فإن النسبة المعبرة عن متوسط مشاركة النساء في القوى العاملة والمقدرة بـ 16.70% سنة 2016 كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية 15-64 سنة (موقع البنك الدولي، 2018) تعد قليلة إذا ما قورنت بمتوسط معدل توظيف النساء في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المقدر بـ 71%، لكنها تؤثر فعلا على مستوى جودة حياة الأمهات العاملة وجودة حياة أطفالهن.

ج. التعليم: يعد التعليم أحد الدعائم الأساسية لتحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات، وتمثل المؤشرات التعليمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المستخدمة لتقييم رفاهية البلدان كما سبق وأن أشرنا في: نصيب السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 سنة من التعليم الثانوي على الأقل، ومعدل المشاركة في التعلم مدى الحياة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 سنة، والمتوسط التعليمي عند سن 15 سنة، ومهارات القراءة والكتابة للطلاب من العمر 15 عاما، والمهارات المدنية للطلاب.

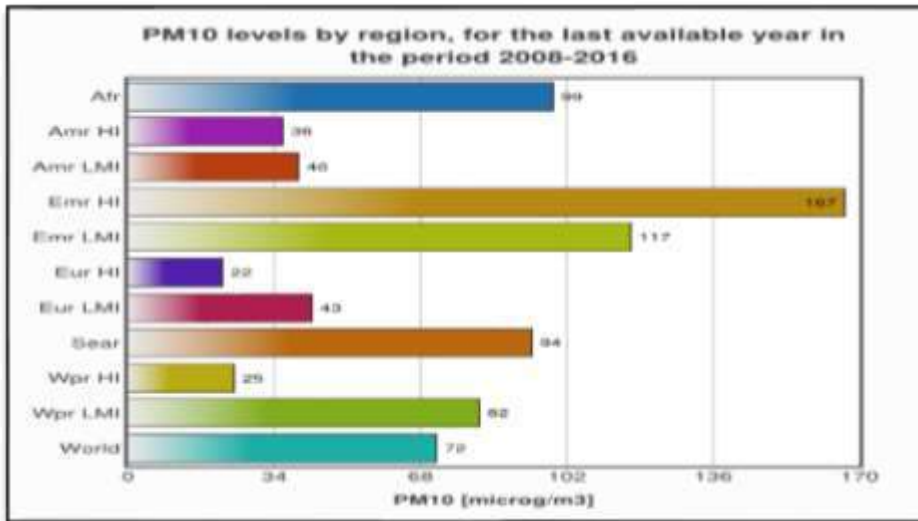
وحسب منظمة اليونسكو فإن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب (من 15 إلى 24 سنة) من تقدر بـ 94.4% بالنسبة للذكور و 89.1% بالنسبة للإناث في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 (موقع منظمة اليونسكو، 2018). وهو ما يعكس استغلال الشباب لفرصهم التعليمية في السن الإلزامي للتعليم. وعلى الرغم من أن عديد المؤشرات التعليمية كانت قيد الاستعمال منذ وقت طويل إلا أن الثغرات الإحصائية موجودة خاصة فيما يتعلق بنوعية التعليم في الجزائر وبمستوى مخرجات المنظومة التعليمية فيها. وهو ما يصعب من تقييم مستوى جودة التعليم في الجزائر وأثرها على جودة الحياة بصفة عامة.

د. الأمن الشخصي: يؤثر انتشار الجريمة في المجتمع على أمن الأفراد ومن ثمة جودة حياتهم، وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه من الصعب قياس مدى الجريمة في مجتمع ما، وذلك لوجود العديد من الجرائم التي لا يتم الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يتم تضمينها في الإحصاءات الرسمية. ومن المؤشرات التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لقياس الأمن الشخصي كما سبق وأن أشرنا هي: عدد جرائم القتل لكل 100.000 شخص، والإيذاء الذاتي، والعنف ضد الأطفال، والشعور بالأمن. واستنادا إلى البيانات المقدمة من قبل البنك الدولي فإن معدل جرائم القتل العمدي لكل 100 ألف شخص قد بلغ 1.4% سنة 2015. هذه النسبة وإن كانت أقل من تلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة ذاتها، إلا أنها نسبة عالية ولا يمكن قبولها بأي شكل كان في مجتمع مسلم. ووجود هذا المستوى من الجريمة يؤثر بشكل سلبي على مستوى رفاهية الأفراد وجودة حياتهم.

هـ. البيئة: إن أحد أكبر التحديات للمجتمع هو ضمان استدامة الموارد الطبيعية، حتى تتمكن الأجيال القادمة من العيش في بيئة صحية وجميلة. وتعتمد نوعية حياة الأفراد على البيئة المحيطة: مدى تلوث الهواء والماء والتربة؛ مقدار ضجيج، مدى انتشار المواد الاصطناعية من حوله. وقد استخدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما سبق لنا الإشارة مؤشرات موضوعية وذاتية أهمها جودة الهواء، الرضا عن جودة البيئة المحلية، الوصول إلى المساحات الخضراء. "ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، يمكن منع 24% من عبء المرض العالمي من خلال التحسينات البيئية. كما أن تلوث الهواء يتسبب كل سنة في وقوع حوالي مليونين من الوفيات المبكرة معظمها في الدول النامية" (موقع منظمة الصحة العالمية، 2018).

وحسب احصائيات منظمة الصحة العالمية فإن تركيز pm_{10} في الهواء للسنة الأخيرة في الفترة 2008-2016 في افريقيا قد بلغ 99 ميكروغرام / م³. مقارنة بمستوى منخفض في جميع أنحاء العالم خاصة في أوروبا الشرقية. تماما كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: "مستوى pm_{10} في الهواء في السنة الأخيرة للفترة 2008-2016"



La source: <http://www.who.int/airpollution/data/cities/en/>

ومعنى ذلك أن غالبية الناس في أوروبا وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) راضون عن جودة المياه والهواء، ولكن في أفريقيا عموماً بما فيها الجزائر فإن الناس أقل رضا عنه.

و. الرفاهية الذاتية: تقيس مؤشرات الرضا عن الحياة السلامة الشخصية للأفراد، مما يدل على كيفية تقييمهم لرفاهيتهم. وتعد المقارنات الدولية وفق هذه المؤشرات محدودة بالنظر لمحدودية البيانات الرسمية المتعلقة بها. لذلك فعادة ما يتم تقييم الرفاهية الذاتية استناداً إلى دراسات استقصائية، والتي أوجدت التحليلات المنهجية العلمية أدلة على شمولية المعلومات التي تم جمعها من خلالها وذلك للأسباب التالية (Karolin korreveski, 2011):

- أولاً: بما أن كلمات مثل "الرضا" و"السعادة" تُستخدم في كثير من الأحيان في مسائل تتعلق بالرفاهية الذاتية، يمكن للناس أن يتصلوا بسهولة بهذه الكلمات ويرغبون في الرد على الأسئلة. وغالباً ما يكون معدل الاستجابة أعلى منه في حالة الدراسات الاستقصائية التي تقيس الجوانب الموضوعية مثل الدخل أو النفقات. مع ذلك لا يمكن قياس مدى رضا الحياة دون النظر في المؤشرات الموضوعية التي تسبب حالة الرضا أو عدم الرضا.

- ثانياً: تبين لنا أن آراء الأشخاص بشأن رضاء الحياة تختلف قليلاً في الوقت ذاته، لذا لا يقدم الأشخاص إجابات وفقاً لمشاعرهم الحالية .

- ثالثاً: أظهرت الدراسات أن الأشخاص من ذوي الخلفيات المختلفة يفهمون الأسئلة المتعلقة بالسعادة والرضا بنفس الطريقة، لذا فإن البيانات قابلة للمقارنة دولياً.

وبالنسبة للجزائر تشير دراسة استقصائية قام بها الباحثان تيليوين ومزيان والمنشورة في كتاب "بحوث نوعية الحياة والمؤشرات الاجتماعية"، الصادر عن الجمعية العالمية لبحوث نوعية الحياة (ISQOLS) سنة 2012 إلى أن مصطلح الرفاهية الذاتية مرادف لمصطلح نوعية الحياة، إذ بعد أن أوردنا وضعية الدول الإسلامية والعربية على مؤشرات التنمية والرفاه والتي تستند أغلبها إلى المعايير الموضوعية المادية، تناولنا وضعية الجزائر التي وصلت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر فيها إلى 23%، مما دعا الدولة إلى تخصيص أكثر من 55مليار دولار ما بين 2005 و2009 لإنفاقها على النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعاش، غير أن الفساد الإداري والاقتصادي أثر على فعالية تلك الأموال في الواقع اليومي للناس. وقد وصلت درجة مؤشر الرضا عن الحياة إلى 5.6 وهي أقل من مقابلاتها في الدول العربية النفطية. وفي دراسة تتبعية قام تيليوينو وزملاؤه بقياس مؤشر الرفاه كل 18 شهراً منذ 2003 إلى اليوم وذلك باستعمال مؤشر الرفاه العالمي IWI مقارنة بمؤشر الرفاه الشخصي PWI والذي يركز على نوعية حياة الأفراد وكذا مؤشر الرفاه الوطني NWI ويركز على الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وكذا السياسي، ولاحظ الباحثان أن متوسط درجة الرفاه الشخصي PWI في الجزائر Mean = 65.19 SD = 17.7 أقل من مثيلتها في أستراليا (Mean = 74.90 SD = 0.75) وكانت الدرجات المنخفضة مرتبطة بمجال الأمن والوضع الاجتماعي (زعطوط، دت).

والملاحظ من خلال نتائج تقرير التنمية البشرية وتقرير التنافسية العالمية، وحتى من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج بتطبيق مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس مستوى جودة الحياة. فإن هذه الأخيرة في الجزائر وإن كانت في ارتفاع مستمر بناء على المؤشرات الجزئية للتعليم، الصحة، الأمن الشخصي والرفاهية الذاتية من سنة إلى أخرى. إلا أنها تبقى أقل من المستوى المطلوب بالنظر للإمكانيات الاقتصادية، البشرية والاجتماعية التي تتوفر عليها الجزائر، والتي تؤهلها إلى احتلال المراتب الأولى عالمياً فيما يتعلق بنوعية الحياة ومستوى جودتها.

خاتمة

مما سبق يمكن القول أن مفهوم جودة الحياة وإن صعب تحديده بسبب تداخله مع بعض المصطلحات الأخرى ذات الصلة كالرفاهية، الرضا والسعادة فإن هناك مدخلين أحدهما موضوعي يضم مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي تصف تصرفات، سلوكيات ومميزات الأفراد والتي يتم تحديدها من قبل جهات مختصة عادة ما تكون حكومية، منها ما يرتبط بالجوانب المادية في حياة الأفراد كالدخل، الإنفاق، الادخار، وإنتاج السلع والخدمات، ومنها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية شبكة العلاقات الاجتماعية، أوضاع العمل، السكن

والتعليم....والآخر ذاتي يتمثل في الجوانب النفسية المعنوية المرتبطة بمستوى الرضا لدى الأفراد، وواقعهم الاجتماعي الموضوعي، ودرجة تحقيق العادة الاجتماعية.

وأن الاهتمام بمدخل دون الآخر يعد نوعا من القصور في تقييم جودة الحياة، لذلك فقد كانت المؤشرات المخصصة لقياسه سواء الجزئية منها أو المجمعة، على المستوى الوطني أو الدولي مبنية في مؤشرات موضوعية اقتصادية واجتماعية ومؤشرات ذاتية. كمؤشر جوزيف ستيجليتز، مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بالصحة، التعليم، الأمن الشخصي، البيئة والرفاهية الذاتية.

ويجد المتبع للمؤشرات العالمية لجودة الحياة أنها تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة بالنظر لمواردها وإمكانياتها الاقتصادية. فنجد أنها قد احتلت المرتبة 87 من أصل 140 دولة وفق مؤشر التنافسية العالمية سنة 2016، والمرتبة 83 من أصل 188 دولة حسب مؤشر التنمية البشرية HDI. ليتم تأكيد ذلك بعد تطبيق مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي بينت تدني مستوى جودة الحياة في الجزائر خاصة في مجالات الصحة، التعليم، البيئة والرفاهية الذاتية، وذلك بالرغم من تسجيلها لتحسن مستمر مقارنة بسنة 2000.

قائمة المراجع

1. زعطوط رمضان، نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، منشورة، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
2. عبد الوهاب جودة الحاييس، بسمة بنت سالم النصيبية، نوعية الحياة لدى السكان المحليين كآلية لاستدامة التنمية: دراسة ميدانية في محافظة جنوب الباطنة بسلطنة عمان، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع18، مارس 2016.
3. هيئة الأمم المتحدة، لحة عامة تقرير التنمية البشرية 2016.
4. Céline Mercier et Jocelyne Fillion, La qualité de la vie: perspectives théoriques et empiriques, revue santé mentale au Québec, volume 12, n^o1, Juin 1987
5. Ed diener, Eunkook shu, Measuring quality of life: economic, social and subjective indicators, Social indicators research, volume 40, January 1997
6. Elyse W Kerce, quality of life: meaning, measurement and models, Navy personnel research and development center, San Diego, California, May 1992
7. Klaus Schwab, The global competitiveness report 2015-2016, committed to improving the state of the word, Word economic forum
8. ONS, Activité, Emploi et chômage en septembre 2015, N^o 726
9. Zuzana haduova and al, Development of quality of life economic indicators with regard to the environment, Procedia, social and behavior sciences, N^o 110
10. <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs313/ar/>
11. <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>
12. https://www.unicef.org/infobycountry/algeria_statistics.html

Quality of life measurements

Dr. Bakhouche Madiha

University of Laarbi Tebessi, Tebessa

madihabakhouche@gmail.com

PhD student. Ben Saada Abdelkader

University of Laarbi Tebessi, Tebessa

abdelkaderbensaade@gmail.com

Abstract:

With the understanding that economic progress must be measured, in part at least, in terms of social benefits and the fact that it is just more important to have good statistics on various aspects of social policy than it is economic statistics. This interest in supplementing economic statistics with social statistics to gain a fuller picture of the quality of life that presents many questions about its measurements. Therefore, this study aims to present several different methods of measuring quality of life: The Gross Domestic Product (GDP), Human Development Index (HDI). The Mercer Quality of Living Survey and other indicators like your personal relationships and the personal sense of purpose to determine quality of life. The study will present a number of results related to the quality of life concept and its measurements.

Key Words: Quality of life (QOL), QOL measurements, gross domestic product (GDP), Human Development Index (HDI), OECD well-being indicators.

Introduction:

Social Trends was first published over 30 years ago, with the understanding that ‘economic progress must be measured, in part at least, in terms of social benefits’ and the fact that ‘it is just as important to have good statistics on various aspects of social policy as it is economic statistics. This interest in supplementing economic statistics with social statistics to gain a fuller picture of the quality of life has not diminished with time.

Many reports over the world concluded that ‘the time was right to shift emphasis from measuring economic production to measuring people’s quality of life (QOL). Also within these reports, specific recommendations on how best to measure the quality of life were provided and other initiatives such as the European Commission’s GDP and beyond project and the OECD’s Global Project on measuring the progress of societies add to the impetus to look for new approaches to the measurement of quality of life. This study gives information about QOL measurements under the development of them because the QOL is a new and difficult topic to measure it.

Significance of the study

The study importance appears in the following points:

- QOL is becoming an important goal to countries and governments over the world as a result of its politics in the different domains. And what increase its importance that many reach countries are classified in bad ranges of QOL.
- Presenting the definition of QOL and the multiple indexes used in measuring it clarifies the topic to interests.
- The study can be to writers and readers to thin about developing QOL in Algeria or developing countries by their characteristics.

Study objectives

We can conclude the study goals in the following points:

- Presentation of QOL definition and its dimensions.

- Expose QOL indexes and the approaches of the Quality of Life measurement.
- QOL has become a goal for cities and countries, and when we participate in the debate in this topic by this article, we can offer examples that can Algerian government benefits from it.

To realize the study goals and answer its questions, the study divided to these parts:

- **QOL definition.**
- **Approaches of QOL measurement.**
- **QOL indexes.**
- **OECD well-being indicators.**

The study ends by a conclusion that contains results about QOL and its measurements.

1. Quality of life (QOL) definition:

Quality of life (QOL) is a ubiquitous concept that has different philosophical, political and health-related definitions according to (Fallowfield, 2009).

There is a very wide range of definitions and interpretations of QOL - over 100 definitions according to Schalock. (Galloway, 2006)

When we analyze scientific papers over the past 20 years shows that a precise, clear and shared definition is a long way off. Often researchers don't even attempt to define the concept, using it instead as an indicator. (IESE Business School Contributor, 2013)

Among the observations made about "quality of life" is that it encompasses:

- How an individual measures the 'goodness' of multiple aspects of their life. These evaluations include one's emotional reactions to life occurrences, disposition, sense of life fulfillment and satisfaction, and satisfaction with work and personal relationships almost 30 years ago, in one of the seminal geographical studies in this field.(Diener et al, 1999)

- The basis will be the definition of quality that means "the degree to which a set of characteristics meets the demands" and the connection of this definition with life allows us to perceive quality of life as the degree to which a set of characteristics of human life meets the demands placed upon it. (Andráško, 2013)

- The degree to which specified standards of living are met by the objectively verifiable conditions, activities, and activity consequences of an individual's life.(Kerce, 1992)

Diener and Suh (1997), early researchers in the field of QOL models, state that the empirical study of quality of life is more than simply an intellectual exercise. It is a purposeful effort by people to understand the fundamental concerns of societies. (Diener and Suh, 1997)

According to (IESE Business School Contributor, 2013) QOL means for other researchers:

- Life satisfaction, which is subjective and may fluctuate.
- Multidimensional factors that include everything from physical health, psychological state, level of independence, family, education, wealth, religious beliefs, a sense of optimism, local services and transport, employment, social relationships, housing and the environment.
- Cultural perspectives, values, personal expectations and goals of what we want from life.
- Not just the absence of disease but the presence of physical, mental and social well-being. The authors stress the need for multidisciplinary medical teams who can develop a perspective on psychosocial needs and not just physical care.
- Our interpretation of facts and events, which helps to explain why some disabled people can report an excellent "quality of life" while others cannot.
- Our level of acceptance of our current condition, and our ability to regulate negative thoughts and emotions about that condition.

We concluded that does not exist a common cross-disciplinary definition of the concept of QOL and it is often used interchangeably with the term Health–Related Quality of Life. The majority of studies about psychological condition and some of them are concerned with tackling or controlling aspects of ill health. What is striking about the literature is that there is usually little or no attempt to define QOL or well-being. There is an assumption that the terms are known and understood and/or that the methods of measurement provide an implicit definition.

For Smith (1973) proposed that well-being be used to refer to objective life conditions that apply to a population generally, while quality of life should more properly be limited to individuals’ subjective assessments of their lives because of what Smith felt to be the evaluative nature of the term. Today, this distinction has been lost. The terms are often undefined or used inconsistently or interchangeably within studies. (Smith, 1973)

Another reason for the loss of distinction between the terms is the acknowledgement that quality of life/well-being has both objective components like components external to an individual and measurable by ‘others’ and subjective components– as personal assessments of one’ sown life or of particular aspects of life using measures of satisfaction, happiness, or other self-assessment scales. (Theofilou, 2013)

Our definition of quality of life is the degree to which a person enjoys the important possibilities of his/her life.

Enjoyment has two components: the experience of satisfaction and the possession or achievement of some characteristic, as illustrated by the expression: "She enjoys good health." Three major life domains are identified: Being, Belonging, and Becoming. The conceptualization of Being, Belonging, and Becoming as the domains of quality of life were developed from the insights of various writers. (Quality of life research unit, 2018)

The table below illustrates these three major life domains those QOL studies:

Table 1: «Domains of quality of life»

The Being domain includes the basic aspects of "who one is"	Physical Being	Being physically able to get around. My nutrition and the food I eat.
	Psychological Being	Being free of worry and stress. The mood I am usually in.
	Spiritual Being	Having hope for the future. My own ideas of right and wrong
Belonging includes the person's fit with his/her environments	Physical Belonging	The house or apartment I live in. The neighbourhood I live in.
	Social Belonging	Being close to people in my family. Having a spouse or special person.
	Community Belonging	Being able to get professional services (medical, social, etc.) Having enough money.
Becoming refers to the purposeful activities carried out to achieve personal goals, hopes, and wishes.	Practical Becoming	Doing things around my house. Working at a job or going to school.
	Leisure Becoming	Outdoor activities (walks, cycling, etc.) Indoor activities (TV, cycling, etc.)
	Growth Becoming	Improving my physical health and fitness. Being able to cope with changes in my life.

Source: Quality of life research unit, notes on "quality of life", university of Toronto, 19/07/2018, on the web site: <https://www.gdrc.org/uem/qol-define.html>.

The table presents QOL dimensions. It illustrates the concept of QOL that is related, on the one hand, to subjective well-being “related to present affect and emotion” and, on the other, to life satisfaction “related to past, expectations about the future and goals attained”, but most of the studies are concerned with specific psychological states – anxiety, depression, moods... etc.

2. Approaches of the Quality of Life measurement:

When considering new approaches in the measurement of the quality of life it is worth clarifying the conceptual and theoretical accounts that underpin the practical measurement and presentation that is carried out by national statistics agencies there are three main approaches outlined in the literature according to (Hicks,2013):

2.1. The preference satisfaction account:

The preference satisfaction account is probably most closely associated with the economist’s account of well-being and quality of life. This suggests that more income would allow an individual to satisfy more of their preferences resulting in increased well-being Understanding this, along with the fact that GDP is available and measured on a consistent basis across countries More recently this has also been recognized by the European Commission, with the President, Jose Manuel Barroso, stating with reference to GDP, “we can’t measure the challenges of the future with the tools from the past”.

2.2. Objective list account:

These approaches are related to the emergence of the social indicators movement in the 1960’s. Social indicators research aimed to add to the economic data information on individual and social well-being recognizing the inadequacy of exclusively relying on economic data This reliance on a wide set of indicators, mainly objective indicators, fits with the objective list account of wellbeing, which focuses on the monitoring the basic needs and rights of citizens which are needed to allow them to build their capabilities and flourish as individuals.

It would appear that there seem to be two main criticisms of this approach; firstly, there is a difficulty, with so many indicators, for the user to get a clear picture of what this all adds up to and how things are progressing secondly, with this approach the analyst is left with the task of selecting which indicators they think best reflect people’s quality of life.

2.3. Subjective well-being account:

Subjective well-being is the measurement of people’s own self-reported assessment of their own lives and how it is going. What makes these measures subjective is not the self-reporting itself, but rather the aspects that a person is reporting on are subjective in nature, for example life satisfaction, emotions, purpose and meaning in life.

This approach is newer than the previous approaches outlined. Although the concepts have been understood as important aspect of quality of life for a long time, it is only really only in the last 20 years or so that a growing body of evidence has shown that this approach can be measured in a valid and reliable manner.

So this approaches list the different indexes and attempts of QOL measurements.

We can make a broad distinction between methods used to measure the QOL of the general population, and those used to measure the QOL of individuals. For (Quality of Life and Well-being, 2006) in both approaches, the dominant research methodology can be described as positivist and based on quantitative methods. Qualitative methods are used in QOL research, particularly in the development of QOL instruments, but more in some disciplines than in others. They are less likely to be found in social indicators field, and more likely to be found in disabilities or psychology research, where observational techniques are often used in tandem with measurement instruments.

2. QOL indexes:

According to the definition, an indicator is a parameter that indicates, gives information and describes certain phenomena and their evolution in time.

According to (Diener and Suh, 1997), “QOL indicators or well-being measures are necessary since their aims are to evaluate society and add substantially to the regnant economic indicators that are now favored by some policymakers.

In the Economist (2006), experts have addressed the meaning or nature of quality of life in recent articles explaining its expansion beyond that of purely monetary and other impartial data used as indicators to measure human progress. In one article, for instance, entitled “Happiness and How We Measure It,” it posits that a number of economists, who once were content with market data on employment, income, and traditional data indicators, are now looking to something else as an economic barometer—what is making people happy. This mix of economics with psychology takes into account a defining concept; namely, that salary, unemployment rate, and annual payroll data do not in themselves give a full picture of a designated population or rather its economic wellbeing. Non-monetary data pertaining to lifestyles, work environment, and a sense of community are equally important in evaluating the standard of living. (Young, 2008)

3.1. Gross Domestic Product (GDP):

National accounts aggregates have become an important indicator of the economic performance and living standards of our societies. This is because they allow direct comparisons to be made easily. Gross Domestic Product (GDP), one of these aggregates, is the most common measure of the economic activity of a region or a country at a given time; many decision and policy makers use it as the standard benchmark, often basing their decisions or recommendations on it. It includes all final goods and services an economy produces and provides a snapshot of its performance. GDP is very useful for measuring market production (expressed in money units). However, although it was not intended as an indicator of social progress, it has been considered to be closely linked to the well-being of citizens. The following are a number of reasons why GDP is not sufficient for this purpose, and therefore needs to be complemented by other indicators. (Fitoussi et al, 2018)

While GDP is very useful for measuring market production and providing an indicative snapshot of an economy at a given time, it does not provide a comprehensive picture of how well-off the citizens of a society are. Many economists and researchers criticize this index according to (Fitoussi et al, 2018):

- **Increasing GDP today, depleting resources for tomorrow:** social, environmental and economic progress does not always go hand in hand with an increase in GDP. For example, if a country decides to cut down all its forests, it will dramatically increase its timber exports, thus increasing its GDP. If GDP were the only indicator of quality of life, this would mean that the population of this country would have greatly improved its well-being. However, the deforestation would have a significant impact on the population’s quality of life in the mid and long term: loss of natural habitat, soil erosion and more. GDP definitely measures quantity, but not necessarily other aspects of production (such as distribution and potential impacts for the future).

- **GDP is an aggregate measure and as such cannot inform us about wealth distribution amongst the population:** even if ‘quantity’ were the only relevant measure of economic performance and quality of life, GDP would still not tell us the whole story about living standards. A significant increase in a society’s average GDP does not automatically translate into better living standards for most of its citizens. The increase could benefit only a small part of society, leaving many groups of citizens at the same level in terms of wealth, or

even worse off than before. Consequently, overall measures of economic and social well-being must also include distribution indicators in order to provide a more realistic picture of the living standards and quality of life of a society's citizens.

- **GDP and other economic measures need to be complemented with indicators covering other important domains in order to measure well-being:** moving beyond economic performance, a more comprehensive, wide-ranging approach is needed when trying to define and measure quality of life. While it remains very difficult to provide an overall definition with specific measurable indicators, quality of life definitely includes more than just economic production and GDP figures. It should also be stressed that some of the indicators included in this scoreboard are subjective. They therefore reflect the perceptions of individuals, their own assessment of different aspects of life and overall quality of life and their often different priorities. This type of data can only be obtained through surveys.

GDP is an important index of QOL but it is insufficient because of the previous reasons and the money is not everything in life.

2.2: Standard of living:

It refers to the level of wealth, comfort, material goods, and necessities available to a certain socioeconomic class in a certain geographic area, usually a country. The standard of living includes factors such as income, quality and availability of employment, class disparity, poverty rate, quality and affordability of housing, hours of work required to purchase necessities, gross domestic product, inflation rate, amount of leisure time every year, affordable (or free) access to quality healthcare, quality and availability of education, life expectancy, incidence of disease, cost of goods and services, infrastructure, national economic growth, economic and political stability, political and religious freedom, environmental quality, climate and safety. The standard of living is closely related to quality of life. (Wikipedia,2018)

Standard of living is generally measured by standards such as real (i.e. inflation adjusted) income per person and poverty rate. Other measures such as access and quality of health care, income growth inequality, and educational standards are also used. Examples are access to certain goods (such as number of refrigerators per 1000 people), or measures of health such as life expectancy. It is the ease by which people living in a time or place are able to satisfy their needs and/or wants. The main idea of a 'standard' may be contrasted with the quality of life, which takes into account not only the material standard of living, but also other more intangible aspects that make up human life, such as leisure, safety, cultural resources, social life, physical health, environmental quality issues, etc. More complex means of measuring well-being must be employed to make such judgments, and these are very often political, thus controversial. Even between two nations or societies that have similar material standards of living, quality of life factors may in fact make one of these places more attractive to a given individual or group. (Wikipedia,2018)

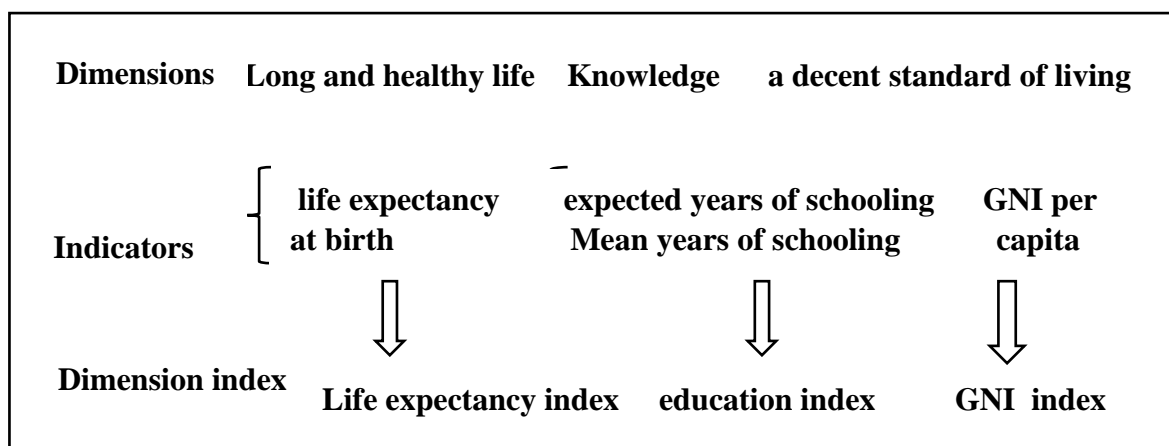
The standard of living reflects the distribution of income (GDP) to individuals, which is an acceptable index in QOL of individuals but it remains insufficient to assess the quality of life in countries.

3.3. Human Development Index

The **Human Development Index (HDI)** is a composite statistic (composite index) of life expectancy, education, and per capita income indicators, which are used to rank countries into four tiers of human development. A country scores higher HDI when the lifespan is higher, the education level is higher, and the GDP per capita is higher. The HDI was developed by Pakistani economist Mahbub ul Haq and Indian economist Amartya Sen which was further used to measure the country's development by the United Nations Development Program.(UNDP, 2011)

The origins of the HDI are found in the annual Human Development Reports produced by the Human Development Reports Office of the United Nations Development Programme (UNDP). These were devised and launched by Pakistani economist Mahbub ul Haq in 1990, and had the explicit purpose "to shift the focus of development economics from national income accounting to people-centered policies". To produce the Human Development Reports, Mahbub ul Haq formed a group of development economists including Paul Streeten, Frances Stewart, Gustav Ranis, Keith Griffin, Sudhir Anand, and Meghnad Desai. Nobel laureate Amartya Sen utilized Haq's work in his own work on human capabilities. Haq believed that a simple composite measure of human development was needed to convince the public, academics, and politicians that they can and should evaluate development not only by economic advances but also improvements in human well-being. (Wikipedia, 2018)

Figure 1: «Human Development Index»



Source: United Nations Development Programme (UNDP), 18/07/2018, on the web site: www.un.org.my

The index reflect the policy of country in dealing with the people because the human resource is the tool of development and its goal for this reason the index is in developing year after year.

3.4. World Happiness Report

The World Happiness Report is an annual publication of the United Nations Sustainable Development Solutions Network, which contains rankings of national happiness and analysis of the data from various perspectives. The World Happiness Report is edited by John F. Helliwell, Richard Layard and Jeffrey Sachs. The 2017 edition added three associate editors; Jan-Emmanuel De Neve, Haifang Huang, and Shun Wang. Authors of chapters include Richard Easterlin, Edward F. Diener, Martine Durand, Nicole Fortin, Jon Hall, Valerie Moller, and many others. (Wikipedia, 2018)

The first World Happiness Report was released on April 1, 2012 as a foundational text for the UN High Level Meeting: Well-being and Happiness: Defining a New Economic Paradigm, drawing international attention. The report outlined the state of world happiness, causes of happiness and misery, and policy implications highlighted by case studies. In 2013, the second World Happiness Report was issued, and since then has been issued on an annual basis with the exception of 2014. The report primarily uses data from the Gallup World Poll. Each annual report is available to the public to download on the World Happiness Report website. (Wikipedia, 2018)

The 2018 reiteration was released on 14 March and focused on the relation between happiness and migration. As per 2018 Happiness Report, Finland is the happiest country in the world with 7.632 score: 1.305 GDP per capita+0.874 healthy life expectancy+1.592 social supports+0.681 freedoms to make life choices+0.192 generosity+0.393 perceptions of corruption. (World happiness report, 2018)

This survey takes good indexes in calculating it between objective ones like GDP and social ones, also the subjective part of people in cities and countries.

3.5. Mercer Quality of Living Survey

The **Mercer Quality of Living Survey** ranks 231 cities from Vienna to Baghdad on quality of life. Countries with cities commonly ranked in the top 50 include Austria, Switzerland, New Zealand, Germany, Canada, Denmark, Finland, Australia, Sweden and the United States. Vienna has been ranked first for eight consecutive years. The survey evaluated 231 cities over the world on 39 factors including political, economic, environmental, personal safety, health, education, transportation and other public service factors.(Wikipedia,2018)

The quality of living survey is conducted to help governments and major companies place employees on international assignments. The survey also identifies those cities with the highest personal safety ranking based upon internal stability, crime, effectiveness of law enforcement and relationships with other countries. In this case, Luxembourg is top, followed by Bern, Helsinki and Zürich, all equally placed at number 2. In 2018 Vienna in the top rank with Austria.(Mercer, Quality of Living Ranking,2018)

3.6. Other measures

Researchers, countries, organizations and communities over the world try to develop an index that can explain the meaning of QOL, from all these attempts according to (Wikipedia, 2018) we find:

- **The Physical Quality of Life Index (PQLI):** is a measure developed by sociologist Morris David Morris in the 1970s, based on basic literacy, infant mortality, and life expectancy. Although not as complex as other measures, and now essentially replaced by the Human Development Index, the PQLI is notable for Morris's attempt to show a "less fatalistic pessimistic picture" by focusing on three areas where global quality of life was generally improving at the time and ignoring gross national product and other possible indicators that were not improving.

- **The Happy Planet Index:** introduced in 2006, is unique among quality of life measures in that, in addition to standard determinants of well-being, it uses each country's ecological footprint as an indicator. As a result, European and North American nations do not dominate this measure. The 2012 list is instead topped by Costa Rica, Vietnam and Colombia.

- **Gross national happiness:** and other subjective measures of happiness are being used by the governments of Bhutan and the United Kingdom.

- **The Social Progress Index:** measures the extent to which countries provide for the social and environmental needs of their citizens. Fifty-two indicators in the areas of basic human needs, foundations of wellbeing, and opportunity show the relative performance of nations. The index uses outcome measures when there is sufficient data available or the closest possible proxies.

- **Day-Reconstruction Method:** it was another way of measuring happiness, in which researchers asked their subjects to recall various things they did on the previous day and describe their mood during each activity. Being simple and approachable, this method required memory and the experiments have confirmed that the answers that people give are similar to those who repeatedly recalled each subject. The method eventually declined as it called for more effort and thoughtful responses, which often included interpretations and outcomes that do not occur to people who are asked to record every action in their daily lives.

All these indicators are evidence of the importance of the quality of life for individuals and countries to become a general demand and the right of citizens' rights.

4. OECD well-being indicators:

The quality of life indicators cover eight domains: health, work–life balance, education, social connections, personal security, civic engagement and governance, environment and subjective well-being. So what exactly is being measured in these areas according to (Körreveski, 2011):

4.1. Health: health is one of the most valuable assets. Studies have consistently shown that health status and job are the main factors that influence a person's quality of life. Health status has an instrumental value, because good health enables working-age people to actively participate in the labor market and lifelong learning, as well as to have good social relationships. The OECD has chosen six health indicators which measure quality of life and are based mainly on social and health surveys: life expectancy at birth, infant mortality, self-reported health status, self-reported longstanding illness, self-reported limitations in daily activities, obesity and overweight.

4.2. Work and family life balance:

A person's time distribution between various activities does not only affect the person's own quality of life, but also other family members' quality of life. The OECD uses five indicators when describing work and family life balance: long working hours, commuting time, time for leisure and personal care, satisfaction with time allocation, employment rate of mothers with children of compulsory school age.

4.3. Education:

Education is a basic human need nowadays. Education is a tool that helps to achieve one's goals in life. Educated people are healthier, more active in social life and they earn higher wages. The OECD educational indicators used to assess countries' well-being are: the share of the population aged 25–64 with at least upper-secondary education, participation rate in lifelong learning of the population aged 25–64, educational expectancy at age 15, literacy skills of 15-year-old students, and the students' civic skills.

4.4. Social connections:

As humans are social creatures, their well-being is very much affected by their social network or social capital. Those who are surrounded by supportive friends are happier. Indicators that measure the strength of the community or social network are: social network support, frequency of social contacts, time spent on volunteering, and trust in other people.

4.5. Personal security:

Crime affects all citizens. The prevalence of crime in society makes it an unsafe place where people are afraid to live. A crime often has more victims than just one, because indirectly people close to the victim suffer too. Violent behavior affects not only physical, but also mental health. The OECD indicators that measure personal security are: the number of homicides per 100,000 people, self-reported victimization, violence against children, and feeling of security.

4.6. Civic engagement and governance:

Political freedom is one of the basic human rights and freedoms. It increases people's sense of control over their lives. The OECD indicators on civic engagement and governance are: voter turnout, participation in other types of political activities, consultation on rule-making, and trust in institutions.

4.7. Environment:

One of the biggest challenges for society is to ensure the sustainability of natural resources, so that future generations would be able to live in a healthy and beautiful environment. The OECD has used objective and subjective indicators: air quality, environmental burden of disease, satisfaction with the quality of local environment, access to green spaces.

4.8. Subjective well-being:

Life satisfaction indicators measure subjective well-being, which shows how people assess their own well-being. The OECD is using two subjective well-being indicators: life satisfaction and affect balance that affect balance shows how people feel in a certain period of time. It reflects the balance between positive and negative emotions.

After the presentation of OCDE index, we can said that this index take many fields in life: economic, social and subjective topics by its measurements. It is a good index when we find information to calculate it.

Conclusion

After this research we can say that the 21st century is strongly connected with the problem of quality of life both in individual and social regard. We can mostly perceive this situation as a natural part of social development which, inter alia, on the one hand reflects the effect of changes and accomplishments regarding the knowledge of quality of life in previous period, on the other hand takes into account new challenges brought by the present day and those which can (potentially) be brought by the future. The study tries to clarify QOL definition and gives information about the most famous and important indexes those measure it. So we reach to these results:

- QOL is a multidimensional factors that include everything from physical health, psychological state, level of independence, family, education, wealth, religious beliefs, a sense of optimism, local services and transport, employment, social relationships, housing and the environment...etc. and when we think about its definition we must speak about life satisfaction, which is subjective and may fluctuate.

- There many attempts over the world from governments, organizations, researchers to develop a good index that can reflect QOL definition. For this reason we found three approaches of the Quality of Life measurement: The preference satisfaction account that closely associated with the economist's account, the objective list account that takes the social indicators with consideration and the subjective well-being account that is the measurement of people's own self-reported assessment of their own lives and how it is going.

- The subjective well-being account is the newest approaches and the most important one because researches found reach cities and countries with bad QOL categories so they related QOL with people's own self-reported assessment of their own lives.

- Multiple parts of QOL indexes take economic accounts; others added social indexes and the newest ones are a mix between them with the people's own self- assessment.

- OCDE developed an index with 8 dimensions. We can as researchers attempt to create a QOL index with the privacy of the Islamic community.

Finally QOL and its measurements is a new and developed topic worthy of further research.

References:

- 1: Lesley Fallowfield (2009), what is quality of life, health economics, second edition, UK.
- 2: Susan Galloway (2006), quality of life and well-being: measuring the benefits of culture and sport: literature review and Think piece, Scottish Executive Social Research.
- 3: IESE Business School Contributor (2013), quality of life: everyone wants it, but what is it?, on the web site: <https://www.forbes.com>.
- 4: E. Diener , Suh, E. M., Lucas, R. E., & Smith, H. L(1999), subjective well-being: three decades of progress. psychological bulletin, 125(2).
- 5: Ivan Andráško(2013), quality of life: an introduction to the Concept, Geoinovace, Masarykova university, Czech Republic.
- 6: Elyse W. Kerce(1992), quality of life: meaning, measurement, and models, Navy Personnel Research and Development Center San Diego, California, USA.
- 7: Diener, e. and Suh, S (1997). Measuring quality of life: economic, social and subjective indicators, Social indicators research.

- 8: Smith, D. M (1973), the geography of social well-being in the United States: an introduction to territorial social indicators, Mc Graw-Hill, USA.
- 9: Paraskevi Theofilou (2013), quality of life: definition and measurement, Europe's Journal of Psychology, Vol. 9(1).
- 10: Quality of life research unit, notes on "quality of life", university of Toronto,19/07/2018, on the web site: <https://www.gdrc.org/uem/qol-define.html>.
- 11: Stephen Hicks (2013), new approaches to the measurement of quality of life office for National Statistics, United Kingdom.
- 12: Quality of Life and Well-being (2006), measuring the Benefits of Culture and Sport: Literature Review and Thinkpiece Scottish Executive Social Research.
- 13: D .Richard Young, quality of life indicator systems–definitions, methodologies, uses, and public Policy Decision Making,2008, P:4 on the web site: www.ipspr.sc.edu.
- 14: Stiglitz, Sen, Fitoussi et al, eurostat statistics explained quality of life indicators - measuring quality of life, Report by the Commission on the Measurement of economic performance and social progress, P:24, 20/7/2018, on web site: <http://ec.europa.eu>.
- 15: Without mentioning the author's name, 21/07/2018, on the web site: https://en.wikipedia.org/wiki/Standard_of_living.
- 16: UNDP(2011), the human development concept, Retrieved 29 July.
- 17: Without mentioning the author's name, 21/07/2018, on the web site: https://en.wikipedia.org/wiki/Human_Development_Index#cite_note-5.
- 18: Without mentioning the author's name, 21/07/2018, on the web site: https://en.wikipedia.org/wiki/World_Happiness_Report.
- 19: Without mentioning the author's name, 21/07/2018, on the web site: <http://worldhappiness.report/ed/2018/>
- 20: Without mentioning the author's name, 22/07/2018, on the web site: https://en.wikipedia.org/wiki/Mercer_Quality_of_Living_Survey.
- 21: Mercer, Quality of Living Ranking, <https://mobilityexchange.mercer.com/Portals/0/Content/Rankings/rankings/qol2018k852147/index.html>
- 22: Without mentioning the author's name, 22/07/2018, on the web site: https://en.wikipedia.org/wiki/Quality_of_life
- 23: Karolin Kõrreveski, measuring well-being and quality of life using OECD indicators, EESTI statistics, Estonia, 2011.

La qualité de la vie

(Perspectives théoriques et empiriques)

Boukhdouni Ouahiba

Université Blida 2

Email hibabfk@yahoo.fr

Résumé:

Le concept de la qualité de vie est très subjectif, multidimensionnel et dépend des valeurs socioculturelles des individus, c'est un concept très large ne se limite pas à des aspects matériels, les éléments non matériels jouent un rôle essentiel dans la détermination de l'accomplissement et de la satisfaction des individus et des progrès de la société.

L'objet de notre étude est de mettre en évidence la diversité de l'existence humaine qui ne se contente pas uniquement sur des indicateurs matériels et traditionnels, notre étude traite de la conceptualisation actuelle, de la mesure et de l'application de la qualité de vie à la réalité du terrain en basant sur les leçons de pays ayant réussi à assurer un bon niveau de la qualité de vie.

Mots clés: Qualité de vie, Indicateurs, Bonheur, Bien être.

Introduction:

Le bien-être matériel à lui seul ne suffit pas. L'humanité serait d'ailleurs bien pauvre si elle luttait que pour un confort purement matériel (Conseil d'analyse économique, Décembre 2010, p. 85)

La qualité de la vie recouvre plusieurs dimensions. Certaines sont qualifiées d'objectives, comme la situation matérielle, la santé physique ou l'équilibre émotionnel, l'isolement sociale... ; d'autres sont plus subjective, telle la satisfaction que l'on retire de son existence (Pascal Godefroy et Stéfan Lollivier, 2014, p. 1)

Donc l'amélioration de la qualité de la vie est plus importante pour les personnes que la seule promotion de la croissance.

Pourquoi vouloir mesurer le bien-être ? Parce que l'idée que la croissance économique représente le développement humain au sens où elle constituerait un bon condensé de toutes ses dimensions est tout simplement fausse. La croissance du PIB n'est pas une condition préalable du développement humain, c'est au contraire, désormais, souvent son entrave (comme l'illustre le coût sanitaire exorbitant de la pollution atmosphérique en Inde et en Chine, deux pays qui concentrent un tiers de la population humaine). Dès lors, l'augmenter ne suffit pas à se développer humainement, il y faut des politiques spécifiques qui se donnent pour objet direct l'éducation, la santé, les conditions environnementales ou encore la qualité démocratique. (Eloi Laurent, 2016, p. 6)

Par conséquent, et sur la base des idées directrices énoncées plus haut, la problématique suivante se pose.

Quelle est la nouvelle conceptualisation de la qualité de vie, et quelles sont les différentes méthodes de mesure afin de distinguer ce qui importe réellement en matière de bien être humain ?

Afin d'analyser cette problématique notre étude tentera de mettre en évidence la diversité de l'existence humaine et ne se contente pas de présenter et d'examiner que des indicateurs du Bien-être matériel, notre étude traite de la conceptualisation actuelle et de la mesure de la qualité de vie et elle propose une réflexion au sujet de l'application du concept à la réalité du terrain. Elle aborde les axes suivants:

- 1- Le développement conceptuel de la qualité de vie
- 2- Les modèles théoriques de la qualité de vie
- 3- Les différentes méthodes de mesure de la qualité de vie
- 4- Mise en œuvre pratique de la qualité de vie
 - 4-1 qualités de vie en France et en Allemagne
 - 4-2 qualité de vie en Belgique.

1. Le développement conceptuel de la qualité de vie

Le bien-être est apparu d'abord dans les réflexions des économistes (notamment des Prix Nobel) depuis les années 1970 pour rechercher des indicateurs. Alternatifs au PIB afin de mesurer autrement les richesses. L'ONU l'a déclaré finalité de la politique publique, appuyant ainsi la vision proposée par le Royaume du Bhoutan dès les années 1970. On le retrouve dans le corpus réglementaire français à travers l'Accord national sur la Qualité de vie au travail dans les organisations, ou la loi de 2015 sur les nouveaux indicateurs de richesse. Il constitue l'un des axes stratégiques des Agenda 21 élaborés après le Grenelle de l'environnement, pour en renforcer le volet social et participatif, il est longuement évoqué dans les rapports annuels de responsabilité sociétale des entreprise dont il illustre les performances sociales. (Comité 21, Mai 2016, p. 6)

Le « bien-être » est une notion complexe. Sa définition est différente d'un dictionnaire à l'autre mais elle fait généralement intervenir les concepts de prospérité, de santé et de bonheur. (OCDE, 2006, p. 1)

**Tableaux N°1: "tableau synthétique des définitions du bien-être
Organisation Définition"**

<p>Organisation mondiale de la santé (1946) santé</p>	<p>La santé est un état de complet bien-être physique, mental et social, et ne consiste pas seulement en une absence de maladie au d'infirmité préambule à la constitution de l'Organisation mondiale de la Santé (1946)</p>
<p>Bhoutan (1974) Bonheur</p>	<p>Le bonheur national brut est composé de quatre piliers: le développement socio-économique éthique et durable, la préservation de la culture, la conservation de l'environnement et la bonne gouvernance</p>
<p>CREDOC (1978) <i>Conditions de vie et aspirations des Français</i></p>	<p>Le bien-être est défini à partir de soixante indicateurs rassemblés en onze grandes dimensions de la vie: situation financière, patrimoine détenu équipement du foyer, logement, emploi, loisirs et temps libre, vie citoyenne, état de santé ressenti liens et rapports sociaux, sentiment de sécurité, niveau d'éducation, (voir résultat plus loin)</p>
<p>Conseil de l'Europe (2000)</p>	<p>En 2000, dans sa stratégie, le Conseil de l'Europe a défini la cohésion sociale comme « la capacité d'une société à assurer le bien-être de tous ses membres – en réduisant les disparités et en évitant la marginalisation – à gérer les différences et les divisions, et à se donner les moyens d'assurer la protection sociale de l'ensemble de ses membres ». (...) Dans une société cohésive, le bien-être de tous est un but commun, dont une des finalités est d'assurer que des ressources suffisantes soient rendues disponibles afin de combattre les inégalités et l'exclusion. »</p>
<p>OCDE (2007) <i>Progrès des sociétés</i></p>	<p>Le progrès des sociétés correspond à l'amélioration du bien-être des personnes et des ménages. Il s'évalue non seulement au travers du fonctionnement du système économique mais aussi des diverses expériences et conditions de vie des individus. (...) Ce cadre se divise en trois domaines distincts: les conditions matérielles, la qualité de vie et la durabilité, qui comportent chacun des dimensions propres.</p>
<p>Commission Stiglitz (2009) <i>Qualité de vie</i></p>	<p>La qualité de la vie dépend des conditions objectives dans lesquelles se trouvent les personnes et de leur « capacité » (capacités dynamique). Il conviendrait d'améliorer les mesures chiffrées de la santé, de l'éducation, des activités personnelles et des conditions environnementales. En outre, un effort particulier devra porter sur la conception et l'application d'outils solides et fiables de mesure des relations sociales, de la participation à la vie politique et de l'insécurité, ensemble d'éléments dont on peut montrer qu'il constitue un bon prédicateur de la satisfaction que les gens tirent de leur vie.</p>
<p>ONU (2011) <i>Bonheur</i></p>	<p>La mesure du bonheur comme indicateur de développement établit également un classement des pays du monde sur la base de ces nouvelles dimensions. « Quatre étapes pour améliorer l'élaboration de politique publique sont la mesure du bonheur, l'explication du bonheur, la mise du bonheur au centre de l'analyse et la traduction de la recherche du bien-être dans l'élaboration et la fourniture du service »</p>
<p>Accord national interprofessionnel (2013) <i>Qualité de vie au travail</i></p>	<p>Le bien-être au travail, c'est un sentiment perçu collectivement et individuellement qui englobe l'ambiance, la culture de l'entreprise, l'intérêt du travail, les conditions de travail, le degré d'autonomie et de responsabilisation, la confiance, l'équité, l'encouragement à la prise d'initiative et le droit à l'erreur qui lui est associé ainsi qu'une reconnaissance et une valorisation du travail effectué.</p>

Source: comité 21: Bien-être et développement durable deux notions à rapprocher dans l'évaluation et dans l'action », note 21, Mai 2016, www.comite21.org, P05

Le terme, de qualité prend un sens de « ce qui est bon » ou de « ce qui est souhaitable », tel qu'observé dans les systèmes de qualité pratiqués dans l'industrie à la participation, à la compétence, aux besoins et à la satisfaction de la clientèle et à l'amélioration continue.

Trois aspects fondamentaux définissent la qualité de vie (Robert L.Schalok, 2016, pp. 137-138)

- Des sentiments généraux de bien-être ;
- Des possibilités à développer son potentiel ;
- Des sentiments d'engagement social positif

Le terme de « qualité de vie » est entré dans le vocabulaire américain entre la Seconde Guerre mondiale et le « Great Society Program » de Lyndon Johnson. Ce terme a été utilisé pour souligner que le bien-être matériel à lui seul ne suffit pas pour « bien vivre ».

La qualité de vie est un concept large, qui dépasse celui des conditions de vie et renvoie à l'épanouissement humain, au bonheur, à la santé environnementale, à la satisfaction de vie et au bien-être général d'une société que certains économistes (Commission Stieglitz-Sen-Fitoussi 2009) (Stiglitz,J,Sen,A, Fitoussi,J.P, 2009) ont proposé d'intégrer dans la mesure des performances économique et du progrès social (Fabien Bacro et Agnès Florin, 2014, p. 7)

On peut résumer les éléments de la qualité de vie qui a été proposé par le conseil d'analyse économique et du conseil allemand des experts en économie (Conseil d'analyse économique, Décembre 2010, p. 41)

- Santé: années potentielles de vie perdues
- Education: nombre d'étudiants (CITE 1-6) entre 15 et 24 ans
- Part d'emploi en travail posté
- Participation à la vie politique et à la gouvernance: être à l'écoute et rendre compte
- Rapports sociaux: liens sociaux dans les activités sportives, culture, vie communautaire
- Qualité de l'environnement: exposition de la population urbaine à la pollution par micro-particules
- Insécurité physique et économique: taux d'absence de risque de pauvreté

2. Les modèles théoriques de la qualité de vie:

Les modèles sont élaborés pour nous aider à concevoir et à solutionner des problématiques bien que les modèles soient très différents, chacun suggère des facteurs critiques pouvant influencer ou révéler la qualité de vie perçue par un individu. Ces modèles suggérés et les facteurs qui y sont associés sont résumés dans le tableau 2.

Comme nous pouvons le constater dans ce tableau certains facteurs sont objectifs (revenu, occupation, environnement résidentiel) certains sont subjectifs (satisfaction, perception de soi, bien-être psychologique), et d'autres sont interactionnels (soutien social, comportements répondant aux domaines écologiques: caractéristiques personnelles associées aux exigences de l'environnement (Robert L.Schalok, 2016, p. 138)

Tableau N°2: "Modèles de la qualité de vie et les facteurs mesurant la perception de la qualité de vie de la personne"

MODELE	FACTEURS
Bortwick-Duffy (1991)	Satisfaction Conditions de vie
Brown, Bayer et MacFarlane (1989)	Facteurs objectifs: Revenu Environnement Santé Croissance et maîtrise des habiletés Facteurs subjectifs: Satisfaction avec la vie Bien-être psychologique perception des besoins et des habiletés
Goode (1991)	Relations interactives ; Adaptation entre les exigences de l'environnement et les caractéristiques personnelles ; perception des besoins de la personne et ressources de l'environnement social
Halpern, Nave, Close et Nelson (1986)	Satisfaction du client Occupation Environnement résidentiel Support social / sécurité
Parmenter (1988)	Perception personnelle de soi Les comportements de la personne en réponse aux domaines écologiques
Schalock, Keith et Hoffman (1990)	Autonomie Productivité Intégration à la communauté Satisfaction

Source: Robert L. Schalok: « la qualité de vie conceptualisation, mesure et application », Revue Francophone de la déficience intellectuelle volume 4 N° 2 P 139

3. Les différentes méthodes de mesure de la qualité de vie:

Plusieurs pays ont commencé à s'engager dans cette voie, avec des initiatives au plus haut niveau. En 2010, David Cameron, Premier ministre du Royaume-Uni, a souhaité la construction d'un dispositif visant à appréhender le bien-être au travers d'enquêtes statistiques. En 2009, en Allemagne, les députés du Bundestag ont mis en place une commission des députés allemands pour élargir les indicateurs économiques grâce à une mesure du bien-être et de la qualité de vie (Pascal Godefroy et Stéfan Lollivier, 2014, p. 201)

Plusieurs économistes français ont porté la contestation du PIB comme seul indicateur de la richesse nationale: Patrick Viveret, Jean Gadrey, Dominique Meda et Florence Jany- Catrice. En 2002, le secrétaire d'Etat à l'économie solidaire Guy Hascoët avait chargé Patrick Viveret d'une mission sur les nouveaux facteurs de richesse (Patrick Viveret et Bettina Laville, 2016)

En 2008, la Commission sur la mesure de la performance économique et du progrès social – dite commission Stiglitz- a été mise en place à l'initiative du président de la République française ressemblant des économistes du monde entier, dont cinq Prix Nobel d'économie ceux-ci ont travaillé en trois groupes: »Questions classiques de mesure du PIB », « Environnement et

développement durable » et « Qualité de vie » la recommandation du rapport final porte sur la qualité de vie est la suivante:

« La qualité de la vie dépend des conditions objectives dans lesquelles se trouvent les personnes et de leur « capacités » « capacités dynamique). Il conviendrait d'améliorer les mesures chiffrées de la santé, de l'éducation, des activités personnelles et des conditions environnementales. En outre, un effort particulier devra porter sur la conception et l'application d'outils solides et fiables de mesure des relations sociales, de la participation à la vie politique et de l'insécurité, ensemble d'éléments dont on peut montrer qu'il constitue un bon prédicateur de la satisfaction que les gens tirent de leur vie » (Eva SAS, 2014)

En général, on peut distinguer deux indicateurs pour mesurer la qualité de vie:

- **Les indicateurs matériels ou objectifs:** on peut les résumer par les éléments suivants: (Conseil d'analyse économique, Décembre 2010, p. 44)
 - PIB par tête
 - PIB par heure travaillée
 - Taux d'emploi (15-64 ans)
 - Revenu national net par tête
 - Dépenses en consommations finales par tête (dépenses publiques incluses)
 - Indicateurs d'inégalité du revenu net par unité de consommation: S80/S20 (ratios inter-quintile harmonisés)
- **Les indicateurs non matériels ou subjectifs:** les indicateurs matériels sont des indicateurs insatisfaisants du concept de qualité de vie. S'il était possible de mesurer directement le « contentement », la « satisfaction dans la vie » ou le « bonheur ».

Les déterminants potentiels de la satisfaction dans la vie sont nombreux Layard (2005) cite, par exemple, les « sept grands facteurs ayant une incidence sur le bonheur », notamment les relations familiales, la situation financière, la santé et la liberté individuelle. De la même manière, frey et stutzer (2001) distinguent les facteurs liés à la personnalité, les facteurs sociodémographiques, économiques, contextuels et institutionnels comme étant d'importants déterminants du bien-être subjectif. La plupart des recherches dans ce domaine se sont intéressées à la corrélation entre les indices globaux du bien-être subjectif et ces facteurs.

Ces corrélations procèdent d'une série d'approches empiriques, recourant essentiellement à des données d'enquête

Tableau N°3: "incidence sur le bonheur"

	Réduction du bonheur (en points)
Situation financière	
• Réduction à hauteur d'un tiers des revenus du foyer	2
situation familiale	
• Divorcé (e) (plutôt que marié (e))	5
• Séparé (e) (plutôt que marié (e))	8
• Veuf (ve) (plutôt que marié (e))	4
• N'ayant jamais été marié (e) (plutôt que marié (e))	4,5
• En concubinage (plutôt que marié (e))	2
Travail	
• Chômage (plutôt qu'en emploi)	6
• Insécurité de l'emploi (plutôt que sécurité)	3
• Hausse du taux chômage de 10 points	3
Rapports sociaux	
« en règle générale, diriez-vous que l'on peut faire confiance à la plupart des gens »	1,5
• Baisse de 50 points de pourcentage de citoyens répondant oui	
santé	
• Baisse de la santé subjective de 1 point (sur une échelle de 5 point) ¹	6
liberté individuelle	
Qualité des institutions	
• Biélorussie 1995 plutôt que Hongrie 1995 ²	5
Valeur personnelles	
« dieu a une place importante dans ma vie »	
• Réponse à cette question négative plutôt que positives	3,5

Lecture: à l'occasion des trois vagues de cette enquête, 87 806 personnes provenant de 46 pays ont fait état de leur satisfaction dans la vie sur une échelle de 1 à 10 (valeur médiane = 6,8 ; écart –type= 2,4). Ce tableau présente une estimation de l'incidence de chaque élément alors que les autres circonstances de la vie sont inchangées. La méthode retenue est l'estimation par les moindres carrés, en corrigeant pour les groupes des payes, les différentes vagues, l'âge, le niveau d'éducation et les variables sociétales. Les chiffres sont multipliés par dix de telle sorte que l'échelle de satisfaction dans la vie est comprise entre 10 et 100

Note: (1) Alors que toutes les autres données restent constantes, une réduction d'un point de la santé subjective (mesurée sur une échelle de 5 points) réduit le bonheur de 6% ; (2) Alors que toutes les autres données restent constantes, migrer de Hongrie vers la Biélorussie réduit le bonheur de 5%

Source: Layard (2005) et Helliwelle (2003), sur la base du World Values survey cité par le conseil d'analyse économique, op. cit P 32.

4. Mise en œuvre pratique de la qualité de vie:

La Commission Stiglitz-Sen –Fitoussi s’est attachée à différencier les dimensions de la qualité de la vie, cette commission a identifié huit dimensions (voir tableau N°4)

Tableau N° 4: "Qualité de la vie: ses dimensions et leurs facettes"

Dimension de la qualité de la vie	Exemples de facette contribuant à la dimension décrite
Bien-être matériel	<ul style="list-style-type: none"> • Revenus, consommation, modification de la richesse, répartition des revenus
Santé	<ul style="list-style-type: none"> • Espérance de vie, maladies, handicaps, mortalité infantile, troubles physique et mentaux, répartition en matière de santé
Education	<ul style="list-style-type: none"> • Capacité élémentaire de lecture et d’écriture, connaissance arithmétiques, capacité de résolution de problème, technologies de l’information et de la communication, réussite des élèves et des étudiants, apprentissage tout au long de la vie, répartition de l’éducation
Activités personnelles	<ul style="list-style-type: none"> • Travail, trajets domicile- travail, temps de loisirs, répartition des activités personnelles
Participation à la vie politique et gouvernance	<ul style="list-style-type: none"> • Participation, citoyenne, garantie législative, état de droit, possibilité de participer au processus politique, taux de participation à un suffrage, taux d’adhésion aux partis politiques, syndicats non gouvernementales, participation à des manifestation degré de démocratie, indépendance des médias, corruption, répartition de la participation à la vie politique
Liens et rapports sociaux	<ul style="list-style-type: none"> • Relation familiaux, relations amicales, intensités des liens amicaux, relation sociales répartitions des liens des liens et rapports sociaux
Conditions environnementales	<ul style="list-style-type: none"> • Air propre, eau et sols disponibles, proximité du domicile d’un cadre agréable, climat, répartition des conditions environnementales
Insécurité physique et économique	<ul style="list-style-type: none"> • Risque de maladies, blessures dommages, vol, cambriolage, meurtre, mort, chômage exclusion sociale, pauvreté, risques.

Source: Conseil d’analyse économique op.cit. P8

4-1 Qualité de la vie en France et en Allemagne:

La sélection d’indicateurs individuels par chacune des dimensions suppose de prendre en compte différents aspects tels que leur disponibilité régulière, leur caractère d’actualité, ce qu’ils couvrent, leur comparabilité et leur fiabilité. (Conseil d’analyse économique, Décembre 2010, p. 87)

Tableau N°5: indicateur de la qualité de la vie proposé

Dimension de la qualité de la vie	Indicateur proposé
Bien-être matériel	<ul style="list-style-type: none"> • Voir les indicateurs matériels ou objectifs
Santé	<ul style="list-style-type: none"> • Années potentielles de vie perdues • A remplacer ultérieurement par années de vie en bonne santé
Education	<ul style="list-style-type: none"> • Etudiants âgés de 15 à 24 ans en pourcentage de la population du même groupe d'âge (Eurostat), à remplacer ultérieurement par l'enquête programme d'évaluation des compétences des adultes (Programme for International Assessment of Adulte Compétences PIAAC, OECD)
Activités personnelles	<ul style="list-style-type: none"> • Salariés en travail posté (Enquêté sur les forces de travail)
Participation à la vie politique et gouvernement	<ul style="list-style-type: none"> • Indicateur de gouvernance « être à l'écoute et rendre compte » de l'institut de la Banque mondiale
Liens et rapports sociaux	<ul style="list-style-type: none"> • Fréquence du temps passé avec d'autres personnes lors d'activités sportives, culturelles et communautaires, World Values Survey 1999-2000
Conditions environnementales	<ul style="list-style-type: none"> • Exposition de la population à la pollution atmosphérique par particule (Eurostat)
Insécurité physique et économique	<ul style="list-style-type: none"> • Taux d'absence de risque de pauvreté (GSOEP, Eurostat) • Pouvant être remplacé par l'indice de sécurité personnelle (à développer sur le modèle de celui du Conseil canadien de développement social)

Source: Conseil d'analyse économique op, cit prevo

4-2 Qualité de vie en Belgique:

La loi du 14 mars 2014 charge le Bureau fédéral du Plan d'élaborer un ensemble d'indicateurs pour mesurer « la qualité de vie, le développement humain, le progrès social et la durabilité de l'économie Belge dans ce cadre, et depuis 2016, l'institut des comptes nationaux (ICN) et le Bureau fédéral du Plan (BFP) publient chaque année un rapport sur les indicateurs complémentaires au produit intérieur brut (PIB) (Bureau fédéral du plan , Février 2018, p. 3)

Tableau N°6: "synthèse des variables utilisées pour analyser les déterminants du bien-être en Belgique"

Thèmes	Sous-thèmes	Variables	Unité de mesure
Caractéristiques démographiques		Age	Année
		Genre	M/F
		Etat civil officiel	4 catégories
		Composition du ménage	10 catégories
		Région de résidence	3 Régions
Niveau de vie et de pauvreté		Revenu équivalent (In)	Euros
		Privation matérielle sévère	Oui / non
		Etre sous le seuil de pauvreté	Oui/non
		Etre propriétaire de son logement	Oui /non
			10catégories
Travail et temps libre		Statut socio-économique	6 catégories
Education et formation		Niveau de formation atteint	Evaluation sur
Santé		Etat de santé subjectif	une échelle de
Vie en société relation personnelles et sociales		Avoir une personne à qui se confier	1 à5
			Oui/ non
		Avoir une personne à qui demander de l'aide	Oui /non
		Confiance envers les autres	Evaluation sur
			une échelle de
Cadre de vie organisation de la vie en société		Sentiment d'insécurité	0 à 10
		Confiance envers les institutions	Evaluation sur
			une échelle de
			1à 4
			Evaluation sur
			une échelle de
			0 à 10

Source: Bureau fédéral du plan, « Mésuser Le Bien-être en Belgique: construction d'un indicateur composite pour mésuser le Bien-être actuel des Belges », analyses et prévisions économiques, Février 2018, P 06

Il ressort des résultats que la santé, tant mentale que physique, est le principal déterminant du bien-être des Belges. Par rapport à être en bon état de santé, être en très mauvais état de santé fait perdre 1,61point de bien-être. Cette perte est de 1,18 point pour un mauvais état de santé.

La santé est également le premier déterminant repris dans le Rapport de la Commission sur la mesure des performances économique et du progrès social (Stiglitz et al, 2009). Parmi les 11 thèmes du bien-être de l'initiative Better Life de l'Organisation de coopération et de développement économique (OCDE), c'est également la santé qui est le thème le plus important en Belgique

Après la santé, les principaux déterminants sont: avoir un niveau de revenu suffisant pour accéder à un mode de vie considéré comme standard, pouvoir travailler, avoir un diplôme et être entouré de proches (Bureau fédéral du plan , Février 2018, p. 7)

Tableau N°7: "Impacts des principaux déterminants du bien-être en Belgique"

Thème	Variables	Coefficients de régression (non standardisés)
Santé	Etre dans un très mauvais état de	-1,61
Santé	santé ^a	-1,18
Niveau de vie et pauvreté	Etre dans un mauvais état de santé	-0,67
Travail et temps libre	Etre en état de privation matérielle	-0,46
Education et formation	sévère	-0,33
Travail et temps livre	Etre en incapacité de travail ^b	-0,15
Vie en société	Etre sans diplôme ^c	+0,25
Vie en société	Etre au chômage	+0,27
	Avoir une personne qui peut nous aider	
	Avoir une personne à qui se confier	

Source: Calculs BFP à partir des données 2013 de l'enquête EU-SILC Cité par BFP P 07.

Note: le bien-être est mesuré via la question: « Dans l'ensemble, dans quelle mesure être-vous satisfait de votre vie. La réponse à cette question se fait sur une échelle allant de 0 (pas du tout satisfait) à 10 (entièrement satisfait)

Note: les impacts sur le bien-être sont des coefficients non standardisés suivant la méthode des moindres carrés ordinaire (MCO)

- a- par rapport à être en bon état de santé
- b- par rapport à être salarié à temps plein
- c- par rapport à être diplômé du secondaire supérieur

Conclusion:

Il n'est pas nécessaire d'aborder un autre point de vue que celui que privilégient les économistes pour se rendre compte que la vie ne se limite pas à des aspects matériels. Les éléments non matériels du bien-être jouent un rôle essentiel dans la détermination de l'accomplissement et de la satisfaction des individus et des progrès de la société.

Donc la qualité de vie comporte d'autres dimensions que la composante matérielle. Cette composante est importante, puisqu'une économie plus riche sera mieux à même de créer et de préserver les autres conditions de nature à améliorer le bien-être, notamment un environnement sain, la possibilité pour l'individu moyen d'accomplir au moins 10 années d'études et la probabilité de mener une vie relativement longue en bonne santé.

Bibliographie

Bureau fédéral du plan . (Février 2018). *Mésurer le Bien -être en Belgique: construction d'un indicateur composite pour mesurer le Bien -être actuel des Belges*. Analyse et prévision économique.

Comité 21. (Mai 2016). *Bien -être et développement durable: deux notions à rapprocher dans l'évaluation et dans l'action*. www.comite21.org.

Conseil d'analyse économique. (Décembre 2010). *Evaluer la performance économique, le Bien être et la soutenabilité*. Paris: Rapport du conseil d'analyse économique et du conseil allemand des experts en économie.

Eloi Laurent. (2016). *Le Bien -être en trois dimensions*. OFCE .

Eva SAS. (2014). *La proposition de loi sur la prise des nouveaux indicateurs de richesse dans la définition des politiques publiques n 2285*. Paris .

Fabien Bacro et Agnès Florin. (2014). www.pureditions.fr.

OCDE. (2006, Septembre). Les indicateurs alternatifs du Bien -être. *Cahiers statistique N 11*,.

Pascal Godefroy et Stéfan Lollivier. (2014, n 489). Satisfaction et qualité de vie. *économie et statistique*,.

Patrick Viveret et Bettina Laville. (2016, N4). Enjeu politique et social du Bien-vivre. *Revue vraiment durable* .

Robert L.Schalok. (2016). La qualité de vie: conceptualisation, mesure et application. *Revue Francophone, de la déficience intellectuelle N 2* .

Stiglitz,J,Sen,A, Fitoussi,J.P. (2009). *Richesse des nations et Bien -être des individus*. Paris: Commission sur la mesure des performances économiques et du progrès social.



المحور الثالث

"جودة الحياة من منظور اقتصادى"



جودة الحياة واقتصاد الرفاهية

(مع الإشارة إلى حالة الجزائر)

قندوز هشام

جامعة طاهري محمد، بشار

hicham.elsafi@gmail.com

بن زاير عبد الوهاب

جامعة طاهري محمد، بشار

wahab.apolyoss@yahoo.fr

الملخص:

على الرغم من ان الهدف الاساسي للنشاط الاقتصادي هو تلبية الحاجيات غير المتناهية للإنسان عن طريق الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد المتاحة، الا ان هذا النشاط يبقى اجتماعيا في جوهره، فمن المؤكد ان التطور الكبير الذي شهده ذلك النشاط في الآونة الأخيرة في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية لا بد ان يساهم في حل العديد من المشاكل الاجتماعية، ويتضح هذا المفهوم الشامل للنشاط الاقتصادي من خلال ما يصطلح عليه باقتصاد الرفاه الذي يتقاطع بدوره مع جودة الحياة.

ضمن هذا الإطار تحدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة ضبط مفهوم جودة الحياة وتقاطعها مع اقتصاد الرفاهية مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الرفاهية، جودة الحياة، عدالة توزيع الدخل، دخل وطني، دخل فردي.

مقدمة:

يبقى الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد هو تلبية حاجيات متزايدة في ظل موارد محدودة تحت ما يصطلح عليه بالمشكلة الاقتصادية، الا ان التطور الكبير الذي شهدته المجتمعات البشرية في الوقت الحالي أدى إلى تعدد جوانب هذا الهدف وآليات تحقيقه، فالمجتمعات البشرية اليوم لم تعد تسعى إلى حل مشاكلها الاقتصادية وحسب، بل تسعى أيضا إلى تحقيق ما يصطلح عليه باقتصاد الرفاهية الذي قال عنه A.Marshall في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي انه يتحقق من خلال بلوغ حالة مثلى للإنتاج والتوزيع والبحث عن رفاهية المجمع ككل، ومن خلال هذا يبدو واضحا ان تحقيق الرفاه الاقتصادي يتعدى الجانب الاقتصادي المحض إلى الجانب الاجتماعي من خلال عدالة التوزيع والتنمية المحلية ونصيب الفرد من الناتج الكلي وغيرها، وهو ما يتقاطع بالضرورة مع مفهوم اخر شامل الا وهو جودة الحياة، من خلال ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى محاولة الربط بين مفهوم اقتصاد الرفاهية وجودة الحياة مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

❖ إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق الإشارة إليه يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لاقتصاد الرفاهية ان يساهم في تحقيق جودة الحياة في الجزائر؟

❖ الهدف الأساسي للدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية بشكل أساسي إلى محاولة الربط بين مفهوم اقتصاد الرفاهية ومفهوم جودة الحياة، مع الإشارة إلى الوضع في الجزائر، وهذا من خلال الإحاطة بمفهوم اقتصاد الرفاهية وآليات تحقيقه وإلى أي مدى سيساهم ذلك في بلوغ جودة الحياة مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

❖ منهج الدراسة:

ولالإحاطة بمختلف جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة مختلف المفاهيم ذات الصلة بموضوع الورقة البحثية، إضافة إلى هذا سيتم استعراض مختلف البيانات والإحصائيات التي تساهم في رسم صورة واضحة حول الموضوع بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

❖ المحور الأول: جودة الحياة.

❖ المحور الثاني: مدخل نظري لاقتصاد الحياة.

❖ المحور الثالث: اقتصاد الرفاهية ومساهمة في جودة الحياة - حالة الجزائر -

❖ المحور الأول: جودة الحياة

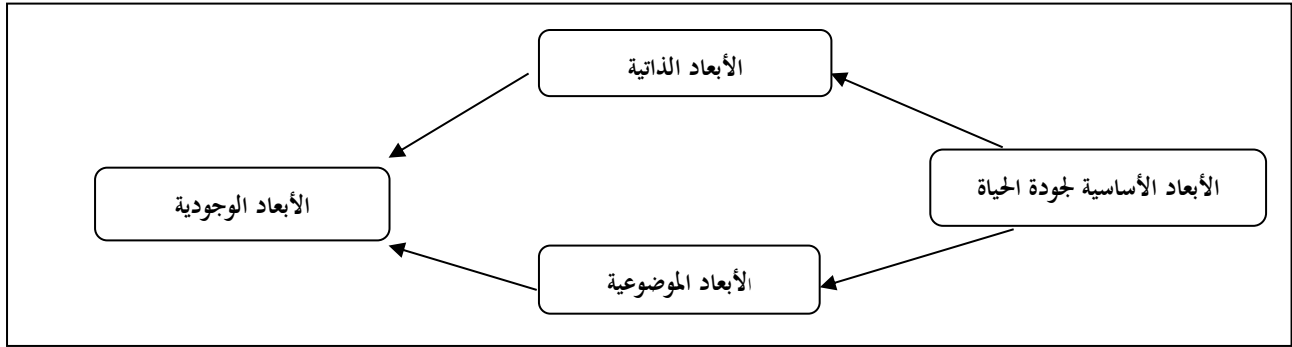
لقد حققت البشرية اليوم تطورا كبيرا فيما يتعلق بتحسين أساليب الحياة وتطويرها، وتسعى معظم دول العالم إلى النهوض بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية لشعوبها، وفي هذا الإطار يعتبر مفهوم جودة الحياة الإطار العام الذي يجمع هذه المفاهيم.

1- مفهوم جودة الحياة:

تعتبر كلمة حياة عن الوضع العام الذي يعيشه الانسان، وغالبا ما تُعبر كلمة جودة عن التميز وتحقيق مستوى متقدم من المواصفات الإيجابية، ومن هنا وكتصور اولي يبدو واضحا ان جودة الحياة تتعلق ببلوغ مستوى عالي يشمل مختلف جوانب الحياة البشرية، وهذا ما يتوافق مع معظم التعاريف التي تناولت هذا المصطلح، حيث عرفت المنظمة العالمية للصحة جودة الحياة على انها إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه (World Health Organization, 1994, p. 02)، ويقصد بجودة الحياة رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه وتعني أيضا الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وإحساسه بالسعادة وصولا إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه (مسعودي، 2015، صفحة 205).

ويبدو واضحا من خلال التعاريف السابقة ان مفهوم جودة الحياة يتعلق بشكل كبير باستقرار الحالة العامة التي يعيشها الفرد، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وحتى النفسية، ولا تتحقق جودة الحياة الا برضا الفرد على كل هذه الجوانب بما يساهم في تعزيز سعادته في الإطار العام، والجدير بالذكر ان هذا المفهوم يشمل العديد من الأبعاد والتي حددها منظمة الصحة العالمية بالمجال المجال الجسمي (الأم، النشاط...)، النفسي (التفكير الإيجابي، التعليم...)، مستوى الاستقلالية (الاعتماد على التواصل، القدرة على العمل...)، العلاقات الاجتماعية (العلاقات الشخصية، المساندة الاجتماعية...)، البيئية (السلامة المنزلية، الموارد المائية...)، وأخيرا التدين والمعتقدات الشخصية، ومن هنا يبدو واضحا مدى تداخل الأبعاد التي يشملها مفهوم جودة الحياة وهو ما يعكسه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): "الابعاد الأساسية لمفهوم جودة الحياة"



المصدر: من اعداد الباحثين

حيث يبدو واضحا من خلال الشكل رقم (01) أن مفهوم جودة الحياة يتعلق بأبعاد موضوعية تقوم على ما يتوفر عليه المجتمع إمكانيات مادية كيفية استغلالها بطرق سليمة، يضاف إلى هذا مجموعة من الابعاد الذاتية وهي تعبر عن مدى رضى الفرد بالقناعة عن الحياة التي يعيشها وهذين البعدين يؤديان إلى الابعاد الوجودية التي تعبر عن عمق جودة الحياة والحد المثالي الذي يمكنها ان تحققه، وضمن هذه الابعاد يتقاطع المنحى الاجتماعي مع المنحى النفسي والمنحى الطبي لجودة الحياة، حيث يتعلق المنحى الاجتماعي بنوعية العمل وتوفر التعليم وحرية التعبير والاعتقاد، ويتعلق المنحى النفسي لجودة الحياة بقيم الادراك الذاتي والرضا والتوافق النفسي، أما المنحى الطبي لجودة الحياة فيرتبط بالصحة العامة للأفراد ونوعيتها.

2- النظريات المفسرة لجودة الحياة ومؤشرات قياسها:

2-1- النظريات المفسرة لجودة الحياة

تعدد النظريات المفسرة لمفهوم جودة الحياة وذلك نتيجة لاتساع هذا المفهوم وتقاطع العديد من المجالات فيه خصوصا فيما يتعلق بلعلم الاجتماع والاقتصاد، ورغم حداثة معظم النظريات المتعلقة بجودة الحياة الا ان هذا المصطلح يعتبر قديم الاستحداث حيث يعد كتاب الأخلاق لأرسطو أحد المصادر المبكرة التي تعرضت لمفهوم جودة الحياة حيث قال: إن كلا من العامة أو الدهماء وأصحاب الطبقة العليا يدركون الحياة الجيدة بطريقة واحدة وهي أن يكونوا سعداء ويرى أرسطو أن الحياة الطيبة ماهي الا حالة شعورية، ونوعا من النشاط وهو ما يقابل المفهوم الحديث لجودة الحياة وفيما يلي بعض النظريات المفسرة لمفهوم جودة الحياة (Fayers & Machin, 2007, p. 09)، وبالعودة إلى النظريات التي حاولت ضبط هذا المفهوم وتحديد سماته نجد:

❖ نظرية الاختيار Choice theory:

يعد William Glaser مؤسس هذه النظرية التي تطورت من الضبط أو التحكم Control theory والتي تفسر كلا من الضبط الداخلي والضبط الخارجي وقد وضع الأساس النظري لها عام 1894 الا ان مصطلح الضبط تغير إلى مصطلح الاختيار، وتتجلى أهمية هذه النظرية في انها تشمل عدة ابعاد من اجل توفير أسلوب جيد لإدارة الحياة وعلاج مختلف مشاكلها، وتقوم فكرة النظرية أساسا على تجنب الفكرة الشائعة التي تدعو إلى التحكم الخارجي في حياة الآخرين، ويقصد بالتحكم الخارجي شعور الفرد بتحكم الآخرين في حياته، وتعمق هذه النظرية في تحديد المحاور الأساسية التي يمكن من خلال تفعيلها تحقيق جودة الحياة، حيث تضم عشرة محاور تتعلق عموما بسلوك الفرد مع التركيز على علاقة هذا السلوك مع باقي افراد المجتمع، وقد حدد Glaser أربعة حاجات أساسية تساهم في تعزيز جودة الحياة للفرد وهي: الحاجة للحب والانتماء، الحاجة للقوة، الحاجة للحرية الحاجة للمتعة (Glaser, 1999, p. 25).

❖ نظرية العوامل الستة Theory of six factors :

ترى مؤسسة هذه النظرية Carroll Ryff أن مفهوم جودة الحياة يستم بالحركية والتعدد وذلك نتيجة تقاطع العديد من الابعاد ضمن هذا المفهوم، ورغم تعدد هذه الابعاد ما بين النفسية منها والاجتماعية وحتى تلك المتعلقة بالسلوك العام الا انه يمكن اجمالها في تقبل الذات وهو بعد أساسي يعزز الشعور الإيجابي للفرد اتجاه حياته، مما يساهم بشكل كبير في تحقيق جودة الحياة، إضافة إلى الغرض من الحياة والعلاقات الإيجابية ويركز هذا البعد على مدى ادراك الافراد لمغزى وجودهم وسعيهم لتحقيق أهدافهم إضافة إلى قدرتهم على اقامات علاقة إيجابية فيما بينهم، أما الاستقلالية والنضج الشخصي فتشمل الاستقلالية كل الجوانب الشخصية المتعلقة بالأفراد خصوصا فيما يتعلق بالمعتقدات، أما النضج الشخصي فيشير إلى القدرة على تقرير المصير (Ryff & Lee, 1995, p. 719)

❖ نظرية Joseph Sirgy:

ان الرضا على مستوى الحياة التي يعيشها الفرد على حسب هذه النظرية يقوم على الفارق بين الواقع الذي يعيشه الفرد وبين الصورة المثالية لمستوى الحياة، ومن هنا فان تقليل الفارق بين الصورتين يؤدي إلى الرفع من جودة الحياة، وبالعكس فان الاختلاف الكبير بين الصورتين يؤدي إلى عدم الرضا عن مستوى الحياة خصوصا الجانب المادي، ويؤكد Joseph Sirgy ضمن نظريته ان رضا افراد المجتمع يتعقل بالدخل والثروة والممتلكات المادية لدى تسمى هذه النظرية بالنظرية المادية ل Joseph Sirgy، وقد يضاف إلى هذا الجانب بعض المعتقدات التي يكونها الافراد في عقولهم وتكون متربطة بالقيم مثل العلاقات، المهنة وما إلى ذلك (sirgy., 2002, p. 15)

❖ نموذج Veenhoven:

يعتبر هذا النموذج من أحدث النماذج المفسرة لجودة الحياة ومكوناتها، وحسب Veenhoven فان جودة الحياة مكونة من اربعة ابعاد هي (Veenhoven, 2006, p. 06)

- العوامل الداخلية والخارجية: حيث تقوم جودة الحياة على مجموعة من العوامل المنبثقة من داخل الفرد مدى تطور قدراته على مواجهة المشاكل والعقبات التي تحول دون الرفع من جودة حياته.
- وإلى جانب هذا وجب توفر مجموعة من العوامل الخارجية التي توفرها البيئة العامة للمجتمع، وتظافر هذه العوامل الداخلية والخارجية تمثل مجتمعة فرص الحياة.
- المنفعة التي تقدمها الحياة: ويشير هذا إلى مدى إمكانية استغلال الافراد للمزايا التي توفرها البيئة الخارجية لهم
- النظرة العامة للحياة وتقديرها: ويقصد بهذا العنصر الرؤية الشخصية للأفراد محكمهم على جودة الحياة ويتضح هذا من خلال رضاهم على الحالة العامة التي يعيشونها.

2-2- قياس جودة الحياة:

يعتبر قياس جودة الحياة صعبا جدا وذلك نتيجة تشعب هذا المفهوم وتقاطع العديد من المجالات التي تعكس مدى تطور نوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع، يضاف إلى هذا نوعية المؤشرات المتعلقة بجودة الحياة والتي تعتبر ذات طابع كفي يصعب قياسه، وعلى العموم توجد ثلاثة مؤشرات لقياس جودة الحياة تضم المقاييس النوعية، وهي المقاييس المرتبطة بمواقف وظروف وعينات محددة، وأهداف محددة، والمقاييس العامة أو الشاملة، وهي التي تتضمن أسئلة حول الصحة العامة للفرد ومجالات حياته المختلفة. المقاييس المؤسسة عمى النفع والفائدة وهي التي تتضمن حول تفضيلات الفرد في فترات معينة.

ويرى البعض بأن جودة الحياة يمكن أن تقاس من خلال مجموعتين من المؤشرات التي تشير إلى ارتفاع أو انخفاض جودة الحياة، والمجموعة الأولى عبارة عن إدراك الرضا عن الحياة باعتبارها دالة شخصية يمكن تحديدها من وجهة النظر الشخصية، ويطلق عليها مجموعة جودة

الحياة الذاتية، أما المجموعة الثانية فهي التي تتضمن خصائص الفرد فيوضه الحالي، ويمكن قياسها بصورة موضوعية، ويطلق عليها جودة الحياة الموضوعية، ومن بين هذه المقاييس نذكر مقياس Rogerson ومقياس، Lehman، وعلى العموم فان هذه المقاييس تحتوي على:

-التركيز عمى المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية لجودة الحياة.

-أن تكوف لغة المقياس بسيطة مفهومة.

-أن يكون المقياس عاماً شاملاً وغير قاصر عمى فئة محددة أو موقف بذاته.

-أن يأخذ في الاعتبار التراث السابق في مجال قياس جودة الحياة.

-أن يتميز المقياس بالصدق والثبات والدقة في الحصول على البيانات.

-أن يعتمد المقياس على وجهة نظر الفرد وليس على وجهة نظر الآخرين.

-أن تكون طرق تقدير الدرجات وتفسيرها واضحة وبسيطة.

المحور الثاني: مدخل نظري لاقتصاد الرفاهية.

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي هدفاً أساسياً يسعى المشرفون على الاقتصاد تحقيقه، وهذا نظراً لما يتيح من إيجابيات أهمها تحقيق الكفاءة الاقتصادية والرفع من النمو وتوزيع الدخل، هذا الهدف ما لبث ان تطور ليتداخل مع الرعاية الاجتماعية والمفاهيم الإنسانية وهذا المفهوم العام هو ما يصطلح عليه باقتصاد الرفاه.

1- مفهوم اقتصاد الرفاهية:

تتسابق دول العالم اليوم إلى تحقيق درجات متقدمة من الرفاه لمجتمعاتها، ويعتبر الاقتصاد الأداة الأساسية لتحقيق ذلك، ويرتبط مفهوم اقتصاد الرفاه، وتعرف اقتصاديات الرفاهية بأنها جزء من الرفاهية الاجتماعية التي تحكمها وتؤثر بها العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى اشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم افراد المجتمع، بمعنى ان يكون هناك تخصيص امثل للموارد (علاوي و الزبيدي ، 2010، صفحة 295)، ويتعلق اقتصاد الرفاهية بتطوير محاسن الاقتصاد ويبحث في كيفية جعل النظام الاقتصادي أحسن ما يمكن فهو يتجلى في إيجاد حالة مثلى للنظام الاقتصادي، ورغم ان اقتصاد الرفاهية يعالج المسائل الكلية الا ان الأسلوب الذي تتم به معالجة هذه المسائل يدور في فلك الاقتصاد الجزئي (Samuelson & William, 1994, p. 430).

وقرر بيجو في هذا الشأن بأن هناك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية الإجمالية للمجتمع، وهاتان الفكرتان اللتان استخدمهما بيجو في تحليله تقومان على فكرة صافي الناتج الاجتماعي، وهي تنطوي على إمكان تجميع إشباع الأفراد، والفكرتان اللتان قدمهما بيجو هما (محمد و عودة، 2015، صفحة 84).

أ- حجم الدخل القومي: وهذه الفكرة تعني أن زيادة الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن نصيب ذوي الدخل المنخفضة لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة، إذ يؤكد بيجو أن زيادة الدخل القومي سوف تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

ب- توزيع الدخل القومي: حث بيجو على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل كل مده زمنية معينة، بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل، وعلى أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخل المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفعة.

واقتصاد الرفاهية مرتبط بالاقتصاديين Pareto و pigou، الا انه في الواقع يعد A.Marshall أول من تطرق إلى اقتصاد الرفاهية وذلك عندما اقر للاقتصاد بدور خاص لم يتطرق اليه سواه من قبل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، حيث أشار إلى المساهمة الاكيدة للاقتصاد في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، وإيجاد الحل للمشاكل الاجتماعية يعني ضمناً البحث عن حالة مثلى للإنتاج والتوزيع والبحث عن رفاهية المجتمع، كما تطرق هذا الكتاب إلى الدخل الوطني عندما ادرك ان المنافسة قد لا تؤدي إلى حالة مثلى أو الكفاية وإلى رفع ما اسماه العائد الوطني (le dividende national) والذي يعني الدخل الوطني بالمصطلح الحالي، ومن المعروف اننا نتعمد في الوقت الحالي على الدخل الوطني لقياس مدى التقدم والرفاهية الاقتصادية للدول المختلفة، الا ان هذا لا ينفي تطرق من سبقوا A.Marshall إلى اقتصاد الرفاهية لأن من مسلمات نموذج المنافسة هو البحث عن حالة مثلى للسوق، ولعل اليد الخفية ل Adam Smith كما يقول Samuelson تعد اول نظرية تعرضت لاقتصاد الرفاهية، وبالقابل يشير مفهوم دولة الرفاهية إلى قيام الدولة بتقديم خدمات وتأمينات اجتماعية ومعونات إلى أفراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها. وينطلق هذا المفهوم من حق كل إنسان في الحياة الكريمة ومن نظرة اجتماعية وإنسانية قوامها وجود رابطة قوية بين الرفاهية (طلب العيش) الأفراد ورفاهية المجتمع. وتشمل الخدمات والتأمينات في دولة الرفاهية على التعليم والصحة والمستوى من الدخل وتوفير العمل والتأمين ضد العجز والشيوخوخة على سبيل المثال لا الحصر.

2- قياس اقتصاد الرفاهية

تعتبر مسألة تحقيق مستويات متقدمة من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع مسألة حديثة في التحليل الاقتصادي ورغم هذا فانه توجد العديد من المقاربات التي سعت إلى تحديد الآليات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ومن أهمها نجد:

- التحليل الباريتي Analysis Paretical :

يعد باريتو أول من قدم تحليلاً حديثاً لاقتصادات الرفاهية وذلك من خلال تفسيره للوضع الأمثل للرفاهية الذي يعرفه بأنه الحالة التي يتحقق فيها أقصى مستوى معيشي لجميع أفراد المجتمع ودون استثناء، بحيث إن حصل أي تغير في هذا المستوى الأمثل أدى ذلك إلى حدوث زيادة في المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية، فإن هذا التغير لا بد أن ينجم عن إلحاق الضرر بفئات اجتماعية أخرى وتخفيض مستوى إشباعهم عن المستوى الأمثل، ومن ثم فإن أي اختلاف يحدث عن المستوى الأمثل للإشباع سيؤدي إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ففي مجال تخصيص عناصر الإنتاج تشكل أمثلية باريتو اذا استحال إعادة تنظيم الإنتاج بالشكل الذي يزيد انتاج واحدة أو أكثر من السلع بدون انقاص انتاج السلع الأخرى، وفي ضوء ذلك فان الرفاهية الاقتصادية القصوى تتحقق اذا كان معدل التحول الحدي، أي ميل منحنى التحول في الإنتاج مساوياً لمعدل التحول الحدي في الاستهلاك لكل زوجين من السلع ولكل فرد يستهلك السلعتين.

-تحليل Hicks-Kaldor

لعل المشكلة التي تواجهنا عند محاولة قياس رفاهية المجتمع هي التباين الذي قد يحصل بين التحسن في المستوى المعيشي للأفراد المستفيدين من تلك التغيرات والأفراد المتضررين منها، ومن هنا ظهر اختبار التعويض الافتراضي كالدور-هيكس الذي يعسى إلى الاجابة عن التساؤل الاساسي هل السياسة أو المشروع المقترح ينتج فوائد كافية، بحيث يمكن للرابحين منها تعويض الخاسرين، ويبقى لديهم شيء ما، وإذا كان الأمر كذلك، هل يعني أن هناك ما يسوغ هذه السياسة حتى لو لم يدفع التعويض للمتضررين. فالآثار العملية لاختبار كالدور-هيكس

كبيرة جداً، والاقتصاديون يمكنهم وفقاً لذلك التركيز على الاهتمامات الرئيسية، والكفاءة، ويمكنهم بذلك غض الطرف عن التحايل في مسألة التوزيع العادل. فالمشاريع والسياسات يمكن قبولها أو رفضها بالاعتماد على عوائدها الصافية، بغض النظر عن مَنْ الذي حصل على تلك العوائد أو مَنْ الذي تحمل التكاليف المترتبة عليها (بيرسون، 2018)، وفي هذا الصدد من أكد كل من Nicolas Kaldor و J.R. Hicks على أن أي تغيير في الوضع الاقتصادي سيكون مرغوباً به إذا قام المستفيدون من هذا التغيير بتعويض الخاسرين بسببه بحيث لا يسوء وضع أي فرد. ولأن مبدأ "كالدور" و"هيكس" أعطى صانع القرار معياراً مرناً لتقييم المقترحات التي تتضمن نقل الدخل من قطاع اجتماعي إلى آخر، فقد حل سريعاً محل مبدأ "باريتو" كمقياس للحكم على التغييرات الاقتصادية المقترحة. وقد استند كالدور وهيكس في صياغة هذا المبدأ انطلاقاً من "الناتج الحقيقي" ثم تعممت الفكرة فيما بعد لتشمل عناصر التكلفة والعائد الاجتماعي، لذلك تم إدخال مبدأ "كالدور" و"هيكس" إلى تحليل العائدات والتكاليف كمعيار مفضل لقبول أو رفض المشاريع، إلا أنه ما زال يشكل مصدر جدل واختلاف كبيرين في الأدب الاقتصادي على اعتبار أن معيار "كالدور" و"هيكس" لا يتطلب من المتفاعلين من كل تغيير في السياسة أن يعوضوا الخاسرين بشكل حقيقي، إنما أن تتوفر القدرة لهؤلاء المستفيدين أن يؤكدوا على أن لا يصبح الخاسرون بسبب هذا التغيير فيوضع أسوأ، وعلى ذلك فإن معيار "كالدور" و"هيكس" يهتم بشكل أساسي بالاستثمار الكفء للموارد أكثر منها عدالة توزيع.

- تحليل: I. Little and J. Mirrlees

هذا التحليل يقوم على أساس أخلاقي، وهو أن يقوم الأفراد الراجحون من التغيير بتعويض الأفراد الخاسرين منه بمقدار الانخفاض بمستويات إشباعهم عن المستوى المعيشي الأمثل حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ويتم بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، يعتبر هذا النموذج أول محاولة للجمع بين مبادئ نظرية الرفاهية الاقتصادية، وبين حسابات تقييم المشروعات الاستثمارية، من خلال إدخال أسس اقتصاديات الرفاهية إلى مجال تحليل المشروعات، والذي كان مقتصرًا على تعظيم العائد المادي المتحقق من المشروعات التي يراد إنشاؤها، حيث ركز بشكل أساسي على "تقدير الأسعار المحاسبية" دون إدخال العديد من الاعتبارات الأخرى في مجال التقييم مثل توزيع المنافع بين الجماعات أو الأقاليم المختلفة ونمط توزيع هذه المنافع بين الاستهلاك والادخار، هذا وقد قام المؤلفان بتقريب هذا المنهج وتعديله بشكل شامل عام (Little & Mirrles, 1974, p. 69).

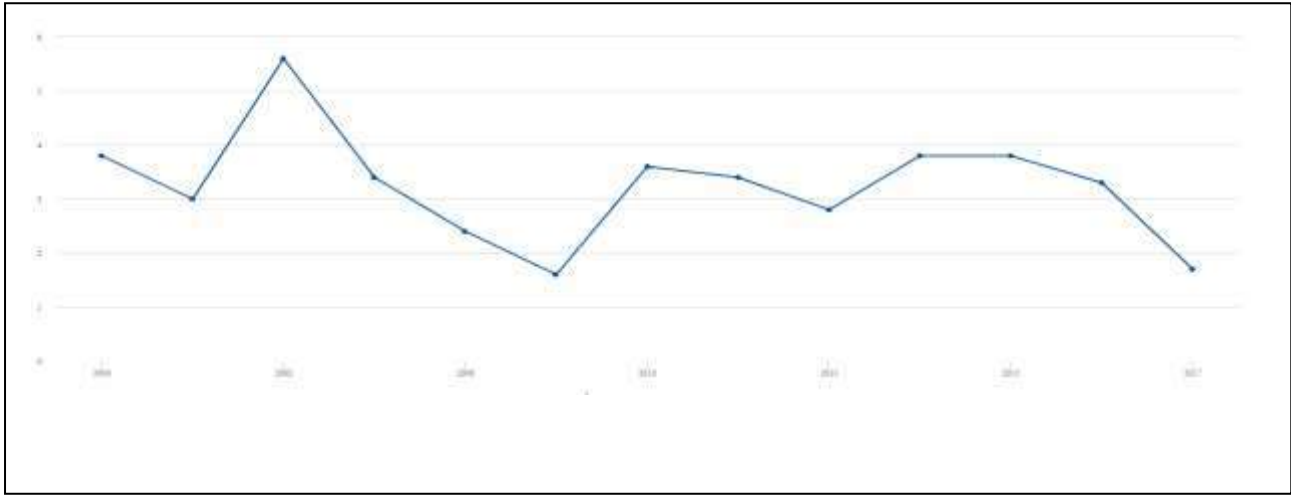
المحور الثالث: جودة الحياة واقتصاد الرفاهية في الجزائر.

تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي الذي يعنى المشرفون على السياسات الاقتصادية تحقيقه، ولقد ادت التحولات الكبيرة التي شهدتها مفهوم التنمية إلى تطور كبير في المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية الاقتصادية، حيث ان هذه المؤشرات أصبحت تتعدى المقاييس الاقتصادية إلى الاجتماعية وحتى المركبة كدليل على التنمية بمفهومها الشامل، ومن خلال ما تم التطرق إليه في المحورين السابقين يبدو واضحاً مدى الترابط الموجود بين جودة الحياة واقتصاد الرفاهية وبرز هذا من خلال النقاط المشتركة بين كلا من المفهومين، بترز العلاقة بين جودة الحياة والرفاهية الاقتصادية من خلال الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لتطوير المؤشرات الاقتصادية لتصبح أكثر صدقاً ودلالة على التنمية الاقتصادية، حيث ان وظيفة المؤشرات الاقتصادية لم تعد تقتصر على وصف خصائص الجهاز الاقتصادي وحسب بل حتى الخصائص الاجتماعية، ومن هنا تبرز مدى العلاقة بين جودة الحياة والرفاهية الاقتصادية، وتجدد الإشارة إلى وجود منحى دولي حثيث من طرف معظم دول العالم والعديد من الهيئات الدولية يصب في هذا الموضوع، والجزائر ليست استثناءات ضمن هذه المستجدات وفيما يلي بعض المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري ذات الصلة بهذا الموضوع.

1- تطور النمو الاقتصادي الجزائري كمؤشر للرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة:

يرتبط النمو الاقتصادي بناتج الداخلي الخام GDP الذي يعرف على انه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ويركز هذا المؤشر على قيمة السلع والخدمات النهائية لتحاشي الازدواجية اثناء الحساب، وهناك العديد من الاقتصاديين الذين يعتبرونه كأحسن مقياس للتصرف الاقتصادي (تومي، 2009، صفحة 26)، وتعتبر هذا المؤشر من اهم مؤشرات قياس الرفاه الاقتصادي، والشكل رقم (02) يوضح تطور النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2017/2000):

الشكل رقم (02): "تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017/2000)"



المصدر: احصائيات البنك الدولي

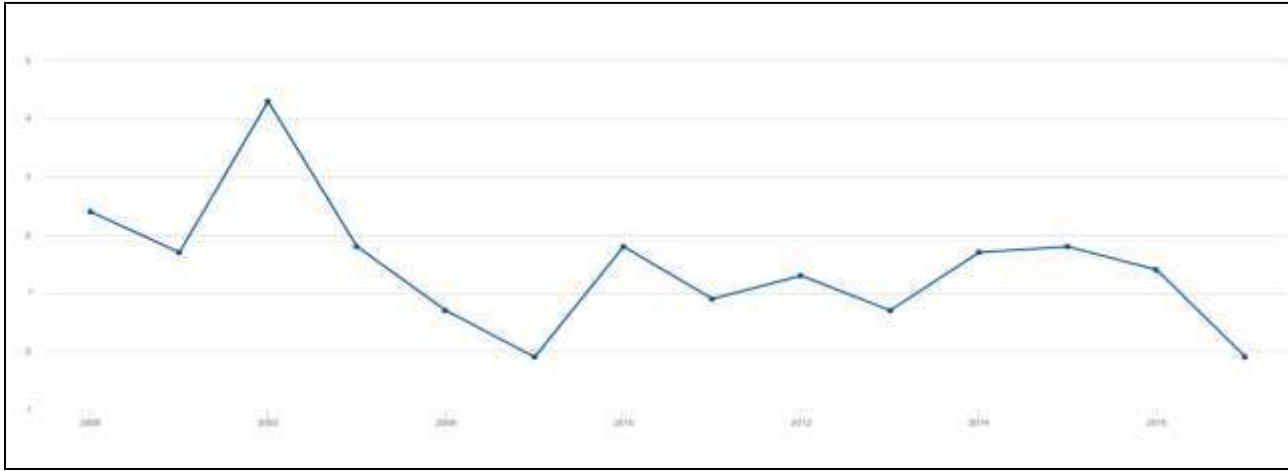
تتراوح معدلات تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2017) ما بين 5.6 كأعلى قيمة سنة 2005، ويرجع هذا إلى الانتعاش الكبير الذي شهدته أسعار البترول والتي تعتبر المصدر الرئيسي والمكون الأساسي لمعدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، لكن ما لبثت معدلات النمو ان انخفضت بشكل حرج جدا لتبلغ ادنى قيمة 1.6 سنة 2009، وعلى العموم فان معدلات نمو الاقتصاد الجزائري تعتبر ضئيلة مقارنة بحجم المؤهلات الاقتصادية والثروات التي يحتويها الاقتصاد الجزائري، وكما تمت الإشارة اليه سابق في الجزء النظري فان اقتصاد الرفاهية يرتبط بالاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة وهو ما لا يتوفر في الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر ريعيا بامتياز وهذا يبدو واضحا من خلال الانخفاض الكبير الذي شهدته معدلات نمو الاقتصاد الجزائري بعد الازمة البترولية التي ظهرت بوادرها مع منتصف سنة 2014، هذه السلبيات لا بد لها ان تؤثر على جودة الحياة لدى افراد المجتمع الجزائري وذلك من خلال عدم الرضى والثقة في السياسات العامة التي فشلت في تحقيق الهدف المنشود منذ الاستقلال ألا وهو الخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية.

2-1- تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الجزائري كمؤشر للرفاهية الاقتصادية وجودة الحياة:

يعتبر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي احد المؤشرات الاقتصادية التي ترتبط بمفهوم توزيع الدخل على أفراد المجتمع أو على فئات الدخل/الإنفاق المكونة لهذا المجتمع، وهي دراسة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ تمكن من البحث في أثر السياسات الاقتصادية المختلفة المنتهجة من طرف الدولة بغية التأثير على مداخل الفئات الاجتماعية المختلفة (عمرو محيي الدين و سيدي أحمد، 1974، صفحة 495)، ويعتبر هذا التحليل أساسيا في علم الاقتصاد منذ المدرسة الكلاسيكية التي درست توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة: العمال، أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، وكانت اهتمامات كل من آدم سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات محلين مسألتين رئيسيتين، الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كل طبقة، والثانية تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج (إبراهيم، 2009، صفحة 200)، وفي الوقت الحالي يعتبر هذا

المؤشر أحد أهم مؤشرات الرفاهية الاقتصادية، والشكل رقم (03) يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الجزائري كمؤشر للرفاهية:

الشكل رقم (03): "تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الجزائري (2017/2000)"



المصدر: احصائيات البنك الدولي

نلاحظ ان تطورات نصيب الفرد الجزائري من إجمالي من الناتج المحلي قد شهدت قفزة كبيرة مع مطلع اللفية اذ سجل تطورا يقارب 4.8 % سنة 2012 بما يقارب 5574، لكن ما لبثت ان شهدت انخفاضا حرجا جدا بعد سنة 2008 وهذا الانخفاض يتماشى مع متغيرين رئيسيين أولها انخفاض الناتج المحلي الذي قابله ارتفاع في عدد السكان هذا رغم كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر خصوصا على الصعيد الاجتماعي، لقد عرفت الجزائر اختلالا واضحا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، خصوصا بعد تدهور أسعار المحروقات وتدني المدخيل الجبائية، التي كانت تعتمد عليها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مما أدى إلى آثار سلبية على بعض المجالات والمستويات. وقد اتبعت الحكومات آنذاك العديد من الإصلاحات قصد تحقيق مستويات مقبولة من التنمية، أهمها سياسات التعديل الهيكلي، والذي تركت آثارا واضحة على هيكل توزيع الدخل بشطريه الوظيفي والشخصي لتبقى مسألة توزيع الدخل هي الأخرى من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري يضاف إلى هذا تسجيل تباين كبير في الدخل والرواتب التي تشهد تباين كبير من قطاع إلى اخر، وكما سبق الإشارة إليه سابقا فيما يتعلق بمفهوم الرفاه الاقتصادي فقد تبين ان عدالة توزيع الدخل تعتبر شيئا أساسية، وبالمقابل لا بد لهذا الخلل ان يؤثر وبشكل كبير على جودة الحياة لدى افراد المجتمع الجزائري، خصوصا على الصعيد الاجتماعي.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتأكد لنا ان مفهوم جودة الحياة يتقاطع وبشكل كبير مع مفهوم اقتصاد الرفاهية خصوصا على الصعيد الاجتماعي، يضاف إلى هذا ان تفعيل ابعاد جودة الحياة تلقى دعما كبيرا من طرف كل الهيئات الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع خصوصا في الجانب الاقتصادي المتعلق بعدالة توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في مفهومها الشامل، ومن هنا يبقى الطريق طويل امام الدول النامية على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص، حيث تعاني هذه الأخيرة من اختلالات كبيرة في هذا الصدد، ومن المؤكد ان الانعكاسات الإيجابية للنهوض بمؤشرات اقتصاد الرفاهية في الجزائر وجودة الحياة ستكون تحصيل حاصل اذا تم تحقيق الهدف الأساسي الذي تسعى الجزائر إليه منذ الاستقلال الا وهو الخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية وتنويع مصادر التمويل، يضاف إلى هذا النهوض بالتنمية المحلية، ولتحقيق ذلك يتم اقتراح النقاط التالية:

- ان تفعيل اقتصاد الرفاهية في الجزائر من المؤكد ان ينعكس إيجابيا على العديد من المجالات خصوصا الاجتماعي منها، الامر الذي سيمهد إلى تطوير مفهوم جودة الحياة وتغير النظرة القديمة للسياسات الاقتصادية.
- ان القول بغياب الجانب الاجتماعي في السياسات الاقتصادية الجزائرية يعتبر ظلما، لكن يجب إعادة النظر وبشكل عميق في الآليات المتعمدة في هذا الإطار والتي يجب ان تواكب المستجدات التي يعيشها العالم الخارجي اذ لا يمكن ان تبقى الجزائر بمعزل عنها.
- تحتاج الجزائر وبشكل ملح إلى تنويع مصادر الدخل الكلي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتنويعها خصوصا قطاعات الصناعة والزراعة والفلاحة، حيث تعتبر هذه القطاعات شبه معطلة امام سيطرة كبيرة لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.
- ان مفتاح عدالة توزيع الدخل في الجزائر لا يتم الا عن طريق تفعيل التنمية المحلية خصوصا في المناطق الجنوبية التي تعاني من اختلالات كبيرة في هذا المجال، هذا العديد من المحاولات مثل صناديق تنمية الجنوب.

قائمة المراجع:

❖ المراجع باللغة العربية:

- احمد جاسم محمد، محمد حسن عودة، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة 1975-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق.
- تومي صالح (2009)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009، الجزائر.
- عمرو محيي الدين (1974)، عبد الرحمن سيدي أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، لبنان.
- كمال علاوي، الزبيدي الفتلاوي (2010)، الاقتصاد الجزئي: النظريات والسياسات، دار المنهاج، الأردن.
- مسعودي احمد (2015)، بحوث جودة الحياة في العالم العربي-دراسة تحليلية-مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جامعة ورقلة، الجزائر.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

- Carol D. Ryff and Corey Lee M. Keyes (1995), The Structure of Psychological Well-Being Revisited, Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 69, No. 4, 719-727.
- Fayers, P., & Machin, D (2007). Quality Of Life: The Assessment, Analysis and Interpretation of Patient-Reported Outcomes. Chichester, West Sussex, England: John Wiley & Son.
- I.M.D. Little and J.A. Mirrles. Project Appraisal and planning for Development Countries, Publishing by Heinemann Educational Books, Ltd, London
- joseph sirgy (2002), The Psychology of Quality of Life, Springer Science & Business Media, USA.
- Paul-A Samuelson, William-D Nordhaus (1994), Micro-économie, éditions d'organisation, paris.
- Ruut Veenhoven (2006), The four qualities of life ordering concepts and measures of the good life, United Nations University Press, USA.
- William Glaser.M.D (1999), Choice Theory: A New Psychology of Personal Freedom, Harper Perennial, USA.
- World Health Organization (1994), Quality of Life Assessment: An Annotated Bibliography, Geneva..

نماذج قياس النمو الاقتصادي وأثرها على التنمية وتراكم رأس المال

د. بوبكر مصطفى

جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة

Boubakeurmustapha2@Gmail.Com

د. يوسف خنيش

جامعة غرداية

Khenniche.y@gmail.com

الملخص:

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة؛ يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية، والتي منبعا المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تليها نظرية شومبتر والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية، والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود ودومار في نموذجهما؛ غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو والنماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير. من أجل تحديد وتفسير وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث ركزنا في المبحث الأول على التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى النظريات التي أتت قبل نموذج سولو والتي تتمثل في كل من النظرية الكلاسيكية ونظرية شومبتر، ونموذج هارود دومار، أما في المبحث الثالث نتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي تضم نموذج سولو؛ أما في المبحث الرابع سنتطرق إلى ما يسمى بالنظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي، أو بما يسمى بالنمو الداخلي "Croissance endogène"، التي تفسر النمو عن طريق العوامل الداخلية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، تراكم رأس المال، النمو الداخلي، نموذج النمو.

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من المشاكل السياسية والاجتماعية الأساسية في العالم، وهذا نظرا لاستقلال أغلب المناطق المستعمرة في بداية هذه الفترة؛ حيث مباشرة بعد تحررها أرادت هذه الأخيرة أن ترفع من مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات لغرض إنعاش نموها الاقتصادي؛ بحيث كان توجه أغلبية الدول النامية في هذه الفترة وبخاصة في الستينات والسبعينات، متمركز حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية الاقتصادية، وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية؛ ولكن هذا التوجه تغير في بداية الثمانينات لعدم فعالية هذه السياسة؛ والتي لم يكن لها الأثر المنتظر على كل من نموها الاقتصادي واندماجها الدولي؛ وبالتالي تغير التوجه نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح، وهذا حسب الحجج التقليدية التي تسمح بجني ثمار التفوق النسبي وبتطوير القطاعات التي توجد بها وفورات الحجم، وبالتخصص في الميادين التي يوجد فيها نمو عالمي معتبر؛ بالإضافة إلى ذلك توجد حجج أخرى تتمثل في كون أن تطوير الصادرات تسمح من إنقاص الضغط الخارجي، وتسمح من استيراد رأس المال غير المنتج داخليا، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛ إلا أنه يبقى هذا الموضوع محور نقاش.

إن اختلاف الآراء فيما إذا كان تعزيز الانفتاح يعمل في صالح الدول النامية بحيث يرفع من نموها الاقتصادي؛ وبخاصة في العشريتين الماضيتين أين وقع تغيير جذري في التفكير وفي المعاملات، حيث في بداية أزمة المديونية وتطور الأزمات المالية في الثمانينات، نتج عنها نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة، وترك المجال لقوى السوق العالمي؛ والذي هدفه إنهاء الاضطرابات الكلية والتقليص من مستوى المديونية، مع تعزيز النمو والخفض من الفقر؛ ونظرا لتخوف هذه الدول من انفتاحها الاقتصادي، لا بد من حصر العلاقة المباشرة بين النمو والانفتاح الاقتصادي وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن هذا الأخير على كل من النمو الاقتصادي وتدخل هذه الدول.

وعليه نطرح التساؤل التالي:

ما هي اهم نماذج التنمية الاقتصادية وما أثرها على تراكم رأس المال؟

أولاً: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظراً لوجود علاقة بين المفهومين، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل واحد منهما، والمقاييس المستعملة لقياسها، مع إعطاء مختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية الممكن تطبيقها على اقتصاد ما.

1. مفهوم النمو

1.1. تعريف النمو

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والنتاج القومي؛ أما الاقتصادي "S.Kuznets" في كتابه "النمو والهيكلة الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي "النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والنتاج الفردي"؛ ويعرفه "جون ريفوار" بالتحويل التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة؛ وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:

✓ يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

✓ أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

✓ يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

2.1. قياس النمو وأنواعه

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية:

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة (T-1))

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار؛ حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغيرات التي تنتج عن الأسعار.

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

✓ النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

✓ النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن.

2. مفهوم التنمية

1.2. تعريف التنمية

تعددت تعاريف التنمية، حيث يعرفها "صبيحي محمد قنوص على أنها "تحسناً على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي،

والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، وبوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:

✓ تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.

✓ تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

2.2. قياس التنمية:

نظراً لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UND P)، بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هنا كدليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "GDI"؛ أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي "HP I" والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضاً في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.

3. استراتيجيات التنمية:

1.3. استراتيجية النمو المتوازن:

تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، وروستين-رودان) بعين الاعتبار ما يلي:

➤ دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد، والتي غالباً ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقاً معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

➤ الطبيعة المكتملة للطلب

حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

من الانتقادات المقدمة لاستراتيجية النمو المتوازن:

- ✓ الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظراً لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.
- ✓ إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- ✓ احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظراً لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.
- ✓ عدم واقعية مشروع كهذا، نظراً لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

2.3. استراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الاستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد "هريشمان 1915"، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكتملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

رغم الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن المذكورة أعلاه والنمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي، وكون لا توازن موجود لا مفر منه؛ فإن كل استراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، وإمكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.

ثانياً: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956 "A Contribution to the Theory of Economic Growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل منهارود ودومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

1.1. مفهوم النمو عند ادم سميث 1776

لا يعتبر " سميث " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع؛ إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظراً لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي؛ بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب " سميث " هناك عامل آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية؛ مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة؛ حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظراً إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي؛ غير انه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.

2.1. مفهوم "دافيد ريكاردو 1817"

يقوم "دافيد ريكاردو " بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي؛ أين المردودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب " ريكاردو " فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصب

النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظراً لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

يعطي كذلك دافيد ريكاردو " أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي؛ وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

3.1. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيين بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة؛ حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة؛ ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضاً كبيراً في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج. بالإضافة إلى ما سبق، عدم قدرة تطبيق نظرية "روبرت مالتوس 1820" على الدول المتقدمة؛ نظراً لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخل، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحد الطبيعي، بالإضافة إلى تزايد معدل معتبر؛ مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.

2. نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي:

1.2. دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل "شومبتر 1945" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز "شومبتر" خمسة أصناف من الابتكارات:

- ✓ إنتاج سلعة جديدة.
- ✓ إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- ✓ التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- ✓ الحصول على مواد أولية جديدة.
- ✓ إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

2.2. التدمير الخلاق

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية؛ أي أنه بفضل دفع نشاط المقاتل، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبالتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد؛ والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة (50-40 سنة) للابتكارات، المسماة بدورات "كوندريتياف 1920 Kondratief" المتمثل في:

- ✓ القطن، الحديد والآلات البخارية، بالنسبة لسنوات (1780-1842)
- ✓ السكك الحديدية بالنسبة لسنوات (1842-1897).
- ✓ الكهرباء، الكيمياء والسيارة، التي تبدأ من السنة 1898.

3.2. تقييم نظرية "شومبيتر"

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبيتر" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظراً إلى زوال مهمة المنظمين؛ حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية، ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس 1850" ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير؛ الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله.

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه "شومبيتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر؛ حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية؛ وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.

3. نموذج هارود-دومار 1914

1.3. تحليل النموذج

يعتبر نموذج هارود-دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكنزوي 1936 للنمو؛ حيث يبين نموذج هارود-دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار؛ وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملاً، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً.

2.3. تحليل هارود:

يقوم هارود بتصوير معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:

1.2.3. معدل النمو الفعلي

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y : $S = sY$

- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت: $k = K/Y = \Delta K / \Delta Y$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛ $I = S$ و $I = \Delta K$ نتحصل على:

$$I = \Delta K = k \Delta Y = s Y = S$$

ومن العلاقة: $k \Delta Y = s Y$ لدينا: $g = \Delta Y / Y = s / k$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

2.2.3. معدل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي اخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و c المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على:

$$s Y_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots \dots \dots (1)$$

حيث: $c(Y_1 - Y_0)$ ، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

$s Y_0$: الادخار المحقق.

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على:

$$g_w = (Y_1 - Y_0) / Y_0 = s / c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

3.2.3. معدل النمو الطبيعي

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة a ، ويرمز له بـ g_n ؛ وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n ، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w = s/c$ ومعدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث a ، n ، c خارجية ومستقلة، فإن المساواة بين g_n و g_w هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g < g_w$ ، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g أقل من g_w ؛ حيث التوازن بين معدل النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظراً للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s ؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من g_w ، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

3.3. تقييم النموذج

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود-دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي؛ مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً؛ وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.

ثالثاً: النظرية النيوكلاسيكية للنمو

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود-دومار، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والمتمثلة في نموذج ذات سلع واحدة، والذي يخدم في نفس الوقت الإنتاج والاستهلاك؛ بفضل نموذج سولو نتج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نموذج النمو لأمثلية الاستهلاك.

1. نموذج سولو

1.1. عرض النموذج

1.1.1. دالة الإنتاج

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، ومردودية العمل (A)؛ حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(t)=F(K(t),A(t)L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة؛ الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة؛ أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي؛ حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة؛ وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

2.1.1. فرضيات النموذج

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أنكل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف. وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالاتي:

$$\lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty; \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب: $dk(t)/dt = sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل؛ وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt = nL(t)$ ؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية e^{ct} ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالاتي:

$$dk(t)/dt = sf[k(t)] - (n+\lambda)k(t) \dots \dots \dots (a)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث:

$$sf[k^*] = (n+\lambda)k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt = 0$.

2.1.1. القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات؛ بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n ولمعطاة، يوجد قيمة واحدة OK^* تتوافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار S ؛ وإذا رمز لها ب $K^*(s)$ ، مع $dk^*(s)/ds > 0$ ؛ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $f[k^*(s)]$. $c^* = (1-s)$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى ب:

$$c_{or} = f(k_{or}) - (n+\lambda) \cdot k_{or}$$

حيث: k_{OR} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ C^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{OR} .

3.1. نتائج نموذج سولو

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون:

- نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ .
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج والاستهلاك) تنمو بمعدل $\lambda + n$.
- معدل الأجر $[f'(k^*) - k^* f''(k^*)] e^{nt}$ ينمو بمعدل λ .
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f'(k^*)$ وهو ثابت.

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بدناميكية الانتقالية (Dynamique de transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على k نتحصل على معدل نمو رأس المال g_k :

$$g_k \equiv (dk(t)/dt)/k = (s \cdot (f(k(t))/k) - (n + \lambda)) \dots \dots \dots (b)$$

ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s \cdot f(k(t)/k$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n + \lambda$ ، وبالتالي فإن معدل النمو g_k هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية؛ بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $k^* > K(0)$ ، فإن معدل النمو ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصائص اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات s ، n ، λ ، ونفس قيم Y^* و K^* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K و Y في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K و Y يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.

2. نموذج رامسي (RAMSEY, 1927)

1.2. النمو الأمثل

بعد قيامنا بتفسير القاعدة الذهبية على أنها وضعية التوازن في المدى الطويل، بالإضافة إلى أنها وضعية شبه مستقرة؛ فعندما يكون الاقتصاد في تلك الوضعية فإن الاستهلاك الفردي يكون أعظمي. يتمثل نموذج النمو الأمثل في المرور من وضعية التوازن في المدى الطويل إلى مسار الاستهلاك الذي يسلكه الاقتصاد؛ وعليه فإن نموذج "رامسي" يسمح بإعطاء أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء؛ ومن أجل تفادي مشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات؛ يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد ألا وهو العامل الإداري، والذي يمكن أن نمثله بالمخطط؛ أفضلية هذا الوكيل الوحيد ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا (intertemporelle).

2.2. عرض النموذج

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $Y=F(K, AL)$ ، والتي لها نفس خصائص دالة إنتاج سولو، وأنها تنتج سلعة واحدة؛ بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها؛ أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n ، ودالة منفعتها غير المنتهية زمنياً تعطى كالآتي:

$$\int_0^T e^{-\rho t} u(c(t)) dt$$

بحيث: ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي. وعليه فإن في الزمن $t+1$ ، يتم التقسيم بين الاستهلاك c_{t+1} والاستثمار k_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t ؛ وبالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين n^*k ، يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار حسب الشكل الآتي:

$$\dot{k}_t / dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

إذن النمو الأمثل حسب رمسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية:

$$\text{Max} \int_0^{\infty} e^{-\rho t} u(c) dt$$

تحت شرط التالي:

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

ذات قيمة ابتدائية ل k تساوي: K_0/N_0

يتم حل هذا النظام عن طريق تقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \sigma(c)[f'(k) - \delta - n - \rho]$$

بحيث: $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

3.2. القاعدة الذهبية

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون $dk/dt=0$ و $dc/dt=0$ ، ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال للفرد اللازمة \hat{k} كما يلي:

$$f'(\hat{k}) = \delta + n + \rho$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، وبالتالي فإن القاعدة الذهبية لرأس المال واهتلاكه تكتب:

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى؛ إذا كانت القيمة k لرأس المال اقل من k^* ، فإن

$$f'(k^*) = \delta + n$$

قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر؛ وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل لاهتلاك رأس مال للفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.

3. نموذج فون نيومان (1937, Neuman johnvon)

1.3. عرض لنموذج

يعتبر " فون نيومان " أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة؛ ويتمثل نموذج في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثلي (أي أكبر مقدار للنمو)؛ بحيث في هذا النمو، تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية)، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق اختيار الأفراد.

من خصوصيات النموذج ما يلي:

✓ n سلعة، بحيث يمكن أن تكون مدخلات ($Input$) أو مخرجات ($output$).

✓ m التقنية الموجودة من أجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر؛ ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j ومصفوفة المخرجات هي b^j وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج (A, B) .

✓ حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x_j من الشعاع X ذات m عنصر.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX ؛ وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض n سلعة؛ ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد يستلزم على المتراجحة السابقة ما يلي:

$$(1+g)AX \leq BX$$

2.3. نتائج النموذج

استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج (X^*, r^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى r^* ، وبوضع فرضيات على المصفوفات A و B ، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي ($Programme dual$) المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P ومعدل الربح n (أو فائدة) أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم؛ وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج ابتدائي ($programme primal$) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (P^*, n^*) ، بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري n^* ؛ وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموذج سولو لسلعة واحدة.

رابعا: النظريات الحديثة لنمو

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي ($Théorie de la croissance endogène$)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات؛ وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرّفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.

1. نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد

1.1. نموذج AK

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي؛ ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري؛ ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي:

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي k بـ $y=Ak$ ، والإنتاجية المتوسطة والحديثة لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A ؛ وتعبير عن $f(k)/k=A$ في المعادلة (b) لنموذج سولو نحصل على:

$$g_k = sA - (n+\lambda)$$

ومادام $y = Ak$ و $c = (1-s)y$ ، فإن معدل نمو للناتج والاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k .

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان؛ وعلى عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\partial g_y / \partial y = 0$ وهذا من أجل كل المستويات لـ y .

2.1. نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة

تمكن رومر (1986) Romer من إعطاء نَفَسٍ جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنياً في كل الاقتصاد؛ وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(K_i, K L_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K ؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دو قلاص:

$$\text{حيث: } 0 < \alpha < 1$$

وبوضع $y_i = Y_i/L_i$ ، $k_i = K_i/L_i$ ، و $k = K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و k_i/k ، الناتج المتوسط هو:

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (K L_i)^{1-\alpha}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L ، وبتعويض $k_i = k$ نتحصل على:

$$y/k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L ، وهو غير مرتبط بـ k ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

نحو تناقص المردودية؛ وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da/dt = \dot{a} = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى

بالعلاقة التالية:

$$r = \rho - \left[\frac{u''(c) \cdot c}{u'(c)} \right] (\dot{c}/c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ؛

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho)$$

وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

وبتعويض قيمة I المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير المركز:

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ ، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire)؛ إذ دفع

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

3.1. دور الدولة في النمو الاقتصادي

يبين نموذج بارو ((Barro (1990)) أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتهما من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة I تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^\alpha \cdot G^{1-\alpha}$$

مع: $0 < \alpha < 1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t ؛ إذن $G = tY$ ، تعظيم الربح وشرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي:

$$\begin{aligned} r + \delta &= (1-t) \cdot (\partial Y_i / \partial K_i) \\ &= (1-t) \cdot \alpha A \cdot k^{-(1-\alpha)} \cdot G^{1-\alpha} \end{aligned}$$

وعليه فإن:

$$r + \delta = \alpha A^{1/\alpha} (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} (1-t)$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو:

$$g = (1/\theta) \cdot \left[\alpha A^{1/\alpha} \cdot (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} \cdot (1-\tau) - \delta - \rho \right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-I$ والذي يمثل الأثر السلي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، والحد $I^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

2. نموذج النمو الداخلي لقطاعين

1.2. اختلاف التكنولوجيا للإنتاج والتعليم

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو (1991) Rebelo من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص:

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^\eta \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-\eta}$$

حيث: Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي)؛ و $A, B > 0$ هما عاملان تكنولوجيان؛ وكل من η, α يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، وهي محصورة بين 0 و 1 ؛ وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع؛ وبافتراض أن $\alpha < \eta$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيًا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيًا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H ؛ وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو داخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من u و v ثابتة و C, K, H و Y تنمو بنفس المعدل g^* ؛ باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك: في هذا النموذج الحد $\delta - \rho - A\alpha (vK/uH)^{-(1-\alpha)}$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية I . إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta} \right) \cdot \left(\frac{v}{1-v} \right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha} \right) \cdot \left(\frac{u}{1-u} \right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة K و H المخصصة للإنتاج.

$$g_c = (1/\theta) \cdot \left[A\alpha \cdot (vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho \right]$$

2.2. نموذج اوزاوي-لوكاس: (Uzawa-Lucas (1988))

يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج Rebelo، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot (1-u) \cdot H$$

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$ ، وبلاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو g_c للاستهلاك ومعدل نمو g_u :

$$g_c = (1/\theta) \cdot \left[\alpha A \cdot u^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho \right]$$

$$g_u = B \cdot (1-\alpha) / \alpha + Bu - X$$

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u, w, X ، لهما قيم ثابتة؛ ومعدل نمو مشترك لكل منها H, K, C, Y هو:

$$g^* = (1/\theta) \cdot [B - \delta - \rho]$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية:

$$u^* = [(\theta-1)/\theta] + [\rho + \delta \cdot (1-\theta)] / B\theta\phi$$

3. التقدم التقني والنمو الداخلي

3.1. توسيع أنواع السلع المنتجة

يعود استعمال دالة الإنتاج ذات عدة سلع إلى العديد من الدراسات منذ السبعينات؛ وهي تأخذ الشكل التالي:

حيث: Y_i هو الناتج، L_i العمل و X_{ij} تمثل الكمية المستعملة من النوع j من السلعة الوسيطة، وكل من عوامل دالة الإنتاج X_{ij}

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot \sum_{j=1}^N (X_{ij})^\alpha, \quad 0 < \alpha < 1$$

L_i ، لهما إنتاجية حدية متناقصة، ولهما وفورات حجم ثابتة؛ ويعني الشكل التجميعي المنفصل $(X_{ij})^\alpha$ أن الناتج الحدي للسلعة الوسيطة j مستقلة عن الكمية المستعملة من السلعة j وهذا يعني أن اكتشاف منتج جديد لا يؤدي إلى إهمال المنتج الموجود.

يسمح التقدم التقني من رفع N (عدد السلع الوسيطة)، وحتى يتسنى لنا دراسة أثر الزيادة لـ N ، نفترض أن السلع الوسيطة تقاس عن طريق وحدة قياس موحدة، وأنها مستعملة بكميات متساوية $X_{ij} = X_j$ (وهو محقق في حالة التوازن)؛ وعليه تصبح دالة الإنتاج كما يلي: وعليه من أجل قيم معطاة لـ L_i, NX_i ، فإن الحد $N^{1-\alpha}$ يبين أن Y_i يزداد مع N ؛ وكذلك من أجل قيم معطاة لـ L_i فإن الزيادة للسلع الوسيطة NX_i على شكل زيادة في N و X_i معطاة، لا يؤدي إلى تناقص المردودية؛ وبفضل هذه الخاصية يظهر مصدر النمو الداخلي في دالة الإنتاج.

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot N \cdot X_i^\alpha = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot (NX_i)^\alpha \cdot N^{1-\alpha}$$

يتم تحديد معدل النمو عن طريق اختيارات العائلات ومستوى التكنولوجيا؛ بالإضافة إلى تكلفة الاختراع لمنتج جديد؛ بحيث انخفاض تكلفة الاختراع ترفع من المردودية ومنه زيادة معدل النمو، بالإضافة إلى أثر الحجم، أي أن زيادة كمية العمل ترفع من معدل النمو.

3.2. تحسين نوعية المنتجات:

يتم في هذا النوع من النماذج إلى اعتبار تنويع المنتجات لنمط معين كبداية تقترب من المنتجات السابقة؛ حيث إذا قمنا بتحسين تقنية أو منتج معين، فإن الطريقة الجديدة تؤدي إلى القضاء على التقنية أو المنتج السابق، أي إيجاد سلع ذات نوعية أحسن، تسمح من استبعاد ربوع المبتكرين السابقين، وعليه فإن هذا النوع من التطور يشبه التطور الذي عرضه "شومبر" عن طريق التدمير الخلاق.

يستعمل منتجي السلع النهائية N صنف من العوامل الوسيطة، وكل نوع من السلع يسجل في سلم نوعية معين؛ بحيث أن تحسينات ناتجة عن مجهودات الباحثين، وعليه لديهم الحق المطلق في استعمال السلع الوسيطة التي قاموا بتحسينها؛ وبافتراض أنه يوجد أسلوب وحيد لتوليد منتج ذات نوعية عظمى؛ وعليه بفضل الوضعية الاحتكارية المؤقتة بحوزة المخترع، يختلف النموذج تنويع المنتجات عن النموذج الحالي، غير أنه لديهم نفس العوامل التي تدخل في تحديد معدل النمو، حيث أنه يزداد عن طريق نسبة الادخار ومستوى التكنولوجيا، ويتغير بصفة معاكسة بنسبة تكاليف البحث والتطوير، والنموذجين يتنبأن كذلك أثر الحجم؛ الممثلة بكميات ثابتة، كالعامل غير المؤهل والرأسمال البشري.

خاتمة:

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو

الاقتصادي، دون أن ننسى التنوع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم رأس المال، الرأس المال البشري، والتطوير والابتكار، دون أن ننسى التنظيم والتسيير؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، سنتطرق في الفصل الموالي إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وهذا من خلال مختلف النظريات التي حاولت تفسير مزايا التجارة الخارجية على الاقتصاد، وبإعطاء أهداف القيام بالتجارة الخارجية.

المراجع بالعربية:

1. ابراهيم الدعمة (2002): التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت.
2. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي (2010): اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة، عمان، الاردن.
3. إبراهيم الأخرس (2005)، "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيرتاك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى.
4. ابراهيم العيسوي (2000): التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة.
5. إسماعيل الزبري وآخرون (2006): أفاق التنمية في العالم العربي، دار الطليعة، بيروت.
6. بناني فتيحة (2008 – 2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية -مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس.
7. توفيق عباس عبد عون المسعودي (2010)، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق -دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان.
8. حمد صالح تركي القرشي (2010)، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى.
9. حمد عبد العزيز عجمية (2000)، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية.
10. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
11. صليحة مقاوسي وهند جمعوني (2009 – 2010)، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة، السنة الجامعية.
12. عبد العالي دبله (2004)، الدولة رؤية سوسولوجية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1).
13. فاضل عباس مهدي (1988)، محمود عبد الفضيل "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية.
14. كبداني سيد أحمد (2012 – 2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان، السنة الجامعية.
15. ودخدخ كرمي (2010)، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، رسالة ماجستير غري منشورة، جامعة الجزائر).
16. جوزف شومبتر (1883-1950): ولد بالنمسا وتوفي في الولايات المتحدة، ويعتبر من الاقتصاديين المشهورين، ويعتبر رائد مدرسة فينا، وبعد تدرسه في جامعة هارفارد (Harvard) تمكن من الحصول على شهرة دولية.
17. أدام سميث (1723-1790): اقتصادي سكوتلاندي (écossais) من أبرز كتاباته كتاب "البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776).
18. دافيد ريكاردو (1772-1823): مفكر اقتصادي إنجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " Les principes de l'économie politique 1817".

- 19) روبرت مالتوس (1766-1834): اقتصادي بريطاني ورجل دين، اهتم كثيرا بعدد الفقراء المعترف في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن 18، ويعيد سبب الأساسي لهذه الوضعية إلى عدد السكان الذي ينمو بحجم يفوق الإنتاج؛ ومن مؤلفاته " Essais sur le principe de population (1798)" و "De la nature et du progrès du revenu (1815)، " Principe d'économie politique (1820)"، " Définition en économie politique (1827)."
- 20) جون فون نيومان (1903-1957): امريكي الجنسية وهو يعتبر من مخترعي الحاسوب، بحيث أن الهندسة الحالية للحاسوب تسمى بـ "هندسة فون نيومان" أما في ميدان نظرية النمو الاقتصادي فان من أشهر كتابته " A Model of General Equilibrium " وهذا في سنة 1937.
- 21) فرانك بليمون رامسي (Frank Plumpton Ramsey) (1930-1904): من كتابته " A Contribution to the Theory of Taxation (Economic Journal mars 1927)"، و " A Mathematical Theory of Saving (Economic Journal, December 1928)"، ويعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للاحتتمالات مع كل من Finetti و Savage.
- 22) جون منيراد كيز (1883-1946): اقتصادي إنجليزي يعتبر من الاقتصاديين ذات ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود (1936).
- 23) كارل ماركس (1818-1883): فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي والرأسمالية".
- 24) هارود روي فوبر (1900-1978): اقتصادي إنجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي اعتمد في إنجازاه على أفكار النظرية العام للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسيدومار (-1914)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.
- 25) نيكولاي ديمتريش كوندريتياف (1892-1928): اقتصادي روسي قتل من طرف لينين، وهو معروف عن طريق تحليله للدورة الاقتصادية في المدى الطويل
- 26) ألبرت هريشمان (-1915): ولد بألمانيا، دَرَسَ في كل من باريس و لندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شَغَلَ عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته " The stratégie of Economic Development (1958) الذي ترجم إلى 10 لغات.
- 27) كارل ماركس (1818-1883): فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي والرأسمالية".
- 28) فرانك بليمون رامسي (Frank Plumpton Ramsey) (1930-1904): من كتابته " A Contribution to the Theory of Taxation (Economic Journal mars 1927)"، و " A Mathematical Theory of Saving (Economic Journal, December 1928)"،

Ouvrage en francais:

- 1) Eric Bousserelle (2004), Dynamique économique, croissance-crisis-cycles, gualino Editeur, paris.
- 2) Eric Vatteville (1985), mesure des ressources humaines et gestion de l'entreprise, paris.
- 3) Jean louis Mucchielli (1987), principes d'économie internationale, economica paris.
- 4) Jean pierre Bibeau (1997), introduction à l'économie internationale, Casablanca, paris.
- 5) Hugon Philippe (1998), économie du développement, édition Dalloz.

الباراديمات الجديدة للتنمية وجودة الحياة (دراسة نقدية لمقاربة الاقتصادي أمارتيا سن)

أ.د مخلوفي عبد السلام

جامعة طاهري محمد، بشار

ma_abdessalem@yahoo.fr

د. بوخاري لولو

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج

lahlou.boukhari@univ-bba.dz

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الباراديمات الجديدة للتنمية وجودة الحياة، مع التركيز على مقارنة القدرة لأمارتيا سن، ومقارنة كل من جوزيف ستيجليتز المرتكزة على فكرة التحول، ودوغلاس نورث الذي قدم مقارنته على أساس الاقتصاد المؤسسي الجديد، حيث سيتم التطرق في المحور الأول إلى فشل الباراديمات التقليدية للنمو والتنمية، ما أدى إلى بروز نهج التنمية البشرية، أما المحور الثاني فسيسلط الضوء على الباراديمات الجديدة للتنمية وجودة الحياة، أما المحور الثالث فسيكون بمثابة دراسة نقدية لمقاربة القدرة لأمارتيا سن، وتختتم المداخلة بالمحور الرابع والذي يقدم ما يجب أن تكون عليه التنمية المستدامة لتحقيق تنمية إنسانية تحقق جودة الحياة لجميع البشر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، جودة الحياة، مقارنة القدرة، الاقتصاد المؤسسي، أمارتيا سن.

المقدمة:

ارتكزت فكرة التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل مستمر على أساس تقني واقتصادي يمكن قياسه بمؤشرات النمو ومؤشرات الدخل، وتفترض هذه الفكرة على نحو ضمني أن النمو الاقتصادي وحده كافٍ للتقليل من الفروق الاجتماعية واللامساواة بين الأفراد وهو الكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ولهذا تبنت السياسات المطبقة حينها طرقاً مختلفة قصد الوصول إلى زيادة معدلات النمو وتعظيم الإنتاج، وتم إغفال الجوانب الاجتماعية والإنسانية الأخرى مثل إشباع الحاجات الأساسية، أو خلق المزيد من فرص العمالة، ناهيك عن حماية العلاقات الاجتماعية وجودة الحياة من آثار النمو الاقتصادي السريع ونمو المجتمع الاستهلاكي، إلا أن فشل هذه المقاربة دفع الأمم المتحدة تحت ضغط الواقع والانتقادات من خبراء ومنظري التنمية إلى تبني شعار (التنمية البشرية)، والذي قدم كبديل لهذه الأهداف الإنسانية، ولكن هذا المفهوم في حد ذاته وبالرغم من أن أصحابه كانوا يريدون أن يستوعب كل الأهداف الإنسانية، إلا أنه بقي مقيدا عمليا ضمن حدود ومؤشرات إحصائية قاصرة.

قام الاقتصادي أمارتيا سن في وقت مبكر بالاهتمام بفكرة جودة الحياة (جودة الحياة 1993)، باعتبارها فكرة محورية في التقييم الاقتصادي والاجتماعي وأيضا للسياسة العامة والتشريعات الاجتماعية والبرامج المجتمعية، وهو ما يمثل باراديمًا جديدًا للتنمية وجودة الحياة، يعرف بمقاربة القدرة أو الاستطاعة والتي تؤدي حسب سن إلى تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة. بالإضافة إلى مقارنة أمارتيا سن ظهرت مقاربات أخرى لا تقل أهمية عن هذه الأخيرة كمقاربة جوزيف ستيجليتز والقائمة على التحول الهيكلي، ومقاربة دوغلاس نورث أو الاقتصاد المؤسسي كأساس للتنمية المستدامة.

بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالتنا كما يلي:

❖ فيما تتمثل الباراديمات الجديدة للتنمية وجودة الحياة والتي ظهرت كردة فعل على فشل نماذج التنمية التقليدية؟ وما هي الانتقادات الموجهة لمقاربة أمارتيا سن؟

المنهجية المتبعة:

سنعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي عند التطرق للنماذج التقليدية للتنمية الباراديمات الجديدة للتنمية وجودة الحياة، والمنهج التحليلي

عند القيام بتحليل الباراديمات الجديدة للتنمية واختلافها عن النماذج التقليدية، وعند القيام بالدراسة النقدية لمقاربة أمارتيا سن.

أولاً: من الباراديمات التقليدية للنمو والتنمية إلى نهج التنمية البشرية.

1-1 فشل الباراديمات التقليدية:

1-1-1 نظرية النمو الاقتصادي التقليدية

يمثل هذا النموذج امتداداً لتطور النظرية الكلاسيكية، وقد اتخذ شكله المتكامل في توجه المدرسة الكلاسيكية الجديدة من بعدها، فأضحى منذ مطلع الستينات وحتى أواخر الثمانينات مهيمناً فعلياً على الفكر والتحليل الاقتصادي، جوهر التوجه يعتمد الليبرالية وحرية السوق منطلقاً فلسفياً، وبالتالي يؤكد على تحديد دور الدولة اقتصادياً (باسل البستاني، 2009)، وقد كانت التنمية المتوخاة حسب هذا النموذج تستهدف تحقيق زيادة مستمرة في الناتج الإجمالي المحلي، باعتباره شرطاً كافياً لتحقيق التنمية، أما الجانب الاجتماعي فلم يكن محل اهتمام، لأن منطري هذه الرؤية ولا سيما الاقتصادي كينستس، يعتقدون أن النمو الاقتصادي يعد كافياً للتقليل من الفروقات الاجتماعية واللامساواة بين الأفراد (رانيا بلمداني، 2013). إذ لا بد من أن يحدث عاجلاً أو آجلاً، كما حدث في تاريخ الدول المتقدمة، أن تتساقط ثمرات النمو فتصل إلى أيدي الفقراء، حتى لو حدث واقتصر ذلك في البداية على الأثرياء فقط (جلال أمين، 2009).

إجمالاً يمكن القول أن نظريات النمو التقليدية ارتكزت على النقاط التالية:

- أن النمو يشكل شرطاً ضرورياً وكافياً لتحقيق التقدم الاقتصادي.
- اعتبار الدخل المؤشر الأساسي لقياس الرفاهية.
- معاملة النمو والتنمية كمفهوم واحد. (باسل البستاني، 2009).

لقد أظهرت الانتقادات الواسعة الموجهة إلى هذا النموذج غياب أبعاد حيوية في بنائه وتوجهاته أهمها:

- إهماله للجانب الاجتماعي بتأكيد أولوية النمو الاقتصادي.
- تدميره للبيئة بأسلوبه غير العقلاني في استخدام موارد الطبيعة.
- تأكيد عدم قدرته على إدامة النمو.
- تدميره للبيئة بأسلوبه غير العقلاني في استخدام موارد الطبيعة.
- انحسار العدالة والإنصاف في توزيع المنافع، فالأولوية تأتي لتحقيق النمو حتى وإن ترافق ذلك مع عدم وجود العدالة والمساواة في نمط توزيع الدخل.

على الرغم من تحقيق نموذج النمو الاقتصادي التقليدي، تقدماً مادياً محسوساً، في الدول المتقدمة، فإن التكلفة الاجتماعية والإنسانية الهائلة التي رافقت هذا الانجاز المادي ما عاد بالإمكان قبولها، فالنظام الذي أفرزه هذا النموذج جاء احتكاريًا واستغلاليًا مدمراً للوجود المادي للطبيعة والبشر على حد سواء، الأمر الذي فرض بالضرورة توجهات نظرية جديدة، وبخاصة في أواخر عقد الثمانينات.

1-1-2 النظرية التقليدية للتنمية:

لم يكن الاهتمام بقضايا التنمية مطروحاً بالشكل والزخم الذي أخذته بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي تزامنت مع نيل الدول النامية لاستقلالها، حيث ظهرت التنمية الاقتصادية كفرع جديد في الدراسات الاقتصادية، وقد قدمت العديد من التفسيرات لهذا التغير في طريقة النظر إلى التنمية الاقتصادية في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية، من بينها هو أن النظام الاستعماري القديم قد حل محله نظام جديد، حيث لا تزال بواعث الاستعمار التقليدية قائمة ومهمة ولكن مع تغير جذري في الأهمية النسبية التي يحتلها كل من هذه البواعث. (جلال أمين، 2009).

أما الركائز التي اعتمدها بناء هذا النموذج فقد تولدت من مصدرين:

- الأول: النظريات الاقتصادية الديناميكية كما وردت في نموذج هارود ودومار ولويس ومن بعدها ميردال وهيرشمان،
- الثاني: تجربة دول أمريكا اللاتينية ذاتها في بلورة مفهوم المركز-المحيط في نظرية التبعية التي جاءت لتفسير العلاقة غير المتكافئة بين الدول الصناعية والدول النامية. وتمثلت الأهداف الرئيسية في هذا النموذج في الآتي:

- ضرورة إعادة توزيع منافع التقدم الاقتصادي بصورة أكثر عدالة.
- خلق فرص عمل للقوى البشرية المتزايدة.
- توفير الحاجات المتزايدة للسكان. (باسل البستاني، 2009)

لم تنجح السياسات المعتمدة على النظرية التقليدية للتنمية من تمكين دول العالم الثالث كلها في تحقيق الحدائة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان الشعور قد بدأ يشتد قوة بأن خطأ جوهريا قد شاب تجارب التنمية خلال العقدين التاليين لانتهاى الحرب العالمية الثانية، وبأن الحكومات الوطنية التي تسلمت مهمة الحكم في كثير من الدول النامية لم تكن في الحقيقة بأفضل كثيرا من الحكم الاستعماري الذي سبقها (جلال أمين، 2009)، ذلك أن بعض الدول وجدت نفسها في وضعية أسوء من تلك التي كانت عليها قبل تطبيق تلك السياسات. (رانيا بلمداني، 2013).

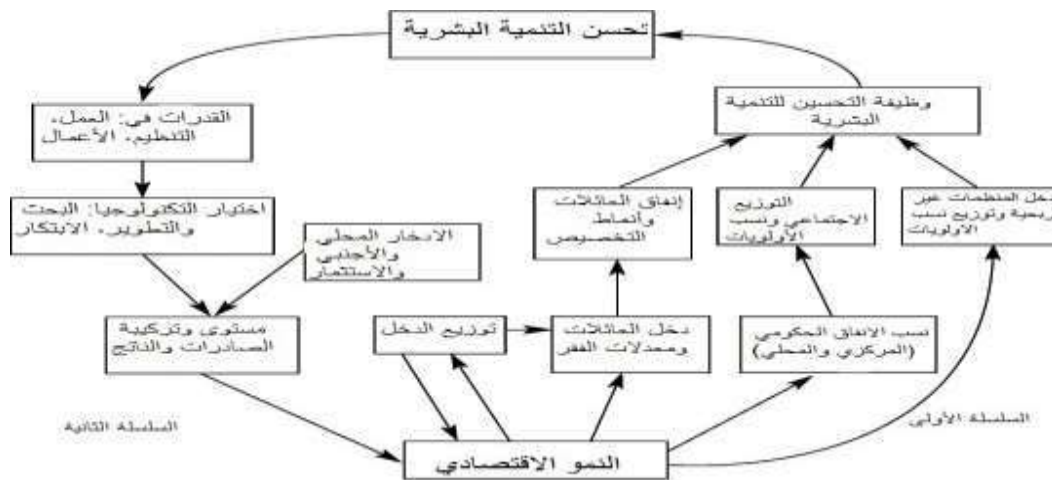
1-2 نهج التنمية البشرية:

أدى فشل النماذج التقليدية للنمو والتنمية الاقتصادية إلى ولادة نهج تنموي جديد يختلف في فلسفته وتوجهاته وممارساته، وبصورة كلية عن مسارات سائدة لنموذج مادي القيم غابت فيه غاية وجوده وهي تنمية البشر، وتحولت إلى كينونة تخلت عن إنسانيتها، وهو النموذج النيوليبرالي السائد.

كانت البداية بإصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية الأول في العام 1990، هذا الإصدار الذي مازال يتكرر بالتتابع سنويا منذ ذلك الحين. ومنذ البداية اهتمت تقارير التنمية البشرية وبصورة مستمرة في عرض وتعميق تحليل حيوية مفهوم التنمية المستدامة في تعدد أبعاده ومضامينه، ولقد كان لهذا التوجه تأثيراته المباشرة في مسيرة التطورات الفكرية والتحليلية اللاحقة والتي تضمنت مسارات إبداعية منذ البداية وحتى الآن.

ركزت تقارير التنمية البشرية منذ البداية على أن الناس لا يمكن أن يحتزلوا إلى بعد واحد لمخلوقات اقتصادية، وأن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن الاهتمام الزائد بنمو الناتج المحلي الإجمالي وحسابات الدخل القومي أدى إلى حجب الرؤية الحية لكبار الفلاسفة والاقتصاديين حول أولوية الرؤية الإنسانية، والإفراط في هاجس الوسائل وحسب وليس الغايات. (تقرير التنمية البشرية، 1990) كما تطرقت التقارير الصادرة في السنوات اللاحقة إلى العديد من القضايا، حيث أشارت التوزيع غير العادل للثروة والدخل في العالم، الأسواق العالمية لا هي حرة ولا كفاءة كما تقدم المنافع للأقوى، لا تسجل حسابات الدخل القومي الاستنفاد المستمر لرأس المال الطبيعي، وبذلك تخفي عن واضعي السياسات التكلفة العالية لتجاهل البيئة، الغرض من التنمية هو زيادة جودة حياة الإنسان وتوسيع خياراته وليس مجرد زيادة الدخل، النظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه القلة قد لا يدوم طويلا. (تقارير التنمية البشرية، لسنوات التسعينات).

الشكل 1: "العلاقة بين النمو والتنمية البشرية"



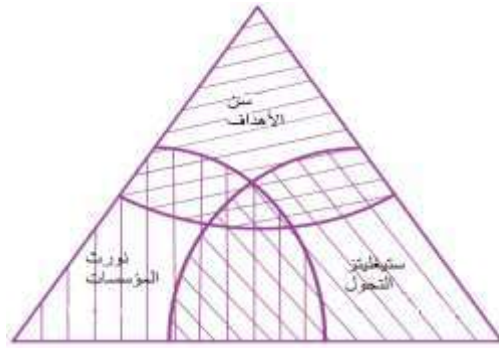
Source: Gustav Ranis, HD Insights, UNDP Human Development Report Office, Issue 6, March 2007 <http://www.econ.yale.edu/~granis/papers/dynamic-links-book.pdf>

ثانياً: الباراديمات الجديدة للتنمية وجودة الحياة

من بين أهم النتائج غير المتوقعة لمرحلة العولمة كما تبين من العنصر السابق أنها أقتعت الأكاديميين، الحكومات الوطنية، والهيئات الدولية بإعادة تقييم طبيعة وأهداف التنمية الاقتصادية. وهذا ما أدى إلى ظهور باراديمات جديدة في معالجتها ورؤيتها لقضية التنمية الاقتصادية، وسنركز على رؤية الثلاثي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أمارتيا سن، جوزيف ستيجليتز ودوغلاس نورث، وبين الشكل أدناه وجهة نظر كل من الاقتصاديين الثلاثة من زوايا مختلفة لأجندة التنمية وفق الباراديمات الجديدة، حيث أنهم يختلفون مع الباراديم القديم للتنمية خصوصاً فيما يتعلق بما يسمى إجماع واشنطن، أو النهج المرتكز على المنفعة فقط كمقاربة أحادية البعد للتنمية الاقتصادية، حيث أن كل منهم يرى بأن التنمية باعتبارها شاملة ومتعددة الأوجه يجب أن تعكس تنوع الحاجات والأهداف الإنسانية، كما يؤكدون على أهمية المؤسسات، كما ينظرون إلى تداخل الوسائل والأهداف في مسار عملية التنمية.

الشكل 2: "الباراديمات الجديدة للتنمية وفقاً للثلاثي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد"

(سن، ستيجليتز، نورث)



Source: John H. Dunning, Towards a new paradigm of development: implications for the determinants of international business, *Transnational Corporations*, Vol. 15, No. 1 (April 2006), p 186.

1-2 مقارنة القدرة لأمارتيا سن: ما بعد النفعية

تعتبر مقارنة الاقتصادي أمارتيا سن إحدى المساهمات المعاصرة في إطار إعادة التفكير في مفهوم التنمية والنظرية الاقتصادية، حيث كان لها تأثير واسع في تطوير مقاربات وكالات التنمية الدولية لا سيما ما يتعلق بطرح مفهوم التنمية البشرية المستدامة والأبعاد الجديدة للفقير ومؤشرات جودة الحياة، وذلك من خلال الاهتمام بسؤال الأخلاق وجعل الإنسان محور العملية التنموية، وهذا ما أهله لنيل جائزة نوبل للاقتصاد عام 1998 نظير أبحاثه التي تهدف إلى تضمين المعطى الأخلاقي في مقارنة المشكلات الاقتصادية الحيوية من خلال الربط بين الأدوات الاقتصادية والفلسفية في إسهاماته في مجالات نظرية الخيار الاجتماعي والتقييم الاقتصادي. (رضوان بروسي، 2015).

ينطلق سن من أن التنمية البشرية لا يمكن أن تقتصر على تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع مستويات الدخل، زيادة مستويات التصنيع، والتطور التكنولوجي، فهو يؤكد على أن الدخل، والمنافع والموارد بالإضافة إلى الثروة تعمل كوسيلة فقط لتحقيق أهداف التنمية البشرية وليس كغايات في حد ذاتها، كما يرى سن أن فائدة الثروة تكمن في الأشياء التي تسمح لنا بالقيام بها وأدائها)، هذا يقودنا إلى أن رؤية سن للتنمية البشرية كعزيم وإثراء للحياة التي نعيشها والحريات التي نتمتع بها، وبالتالي يمكن تعريف التنمية بأنها إزالة العوائق الرئيسية لحريتنا، كالفقر، والاستبداد، انعدام الفرص الاقتصادية وغيرها، وفي هذا السياق، فإن توسيع الحرية يمكن أن ينظر إليه على أنه الغاية الرئيسة والأداة الأساسية للتنمية. (Shiija Kevin kumahab, 2018)

وضع سن مجموعة من الحريات الواجب تحقيقها كمؤشرات لجودة الحياة، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- **الحرية السياسية:** تشير إلى الفرصة التي يمتلكها الأفراد لتحديد من يحكمهم وعلى أية أسس كما تتضمن الفرص المتاحة للناس للنظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها، حرية التعبير ووجود صحافة حرة، القدرة على الاختيار بين الأحزاب السياسية وغيرها، وتشتمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية بأوسع معانيها.

- **التسهيلات الاقتصادية:** تشير التسهيلات الاقتصادية إلى الفرص التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية والانتفاع بها لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري، وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للمرء على الموارد المملوكة أو المتاحة له لاستخدامها وفق شروط التبادل التجاري، مثل الأسعار المناسبة ونظم تشغيل وإدارة الأسواق.
- **الفرص الاجتماعية:** تشير الفرص الاجتماعية إلى الترتيبات التي يتخذها المجتمع بالنسبة إلى موضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها، والتي تؤثر في الحرية الموضوعية للفرد من أجل حياة أفضل، وهذه التسهيلات ليست مهمة فقط من أجل صياغة حياة خاصة، بل مهمة أيضا لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية.
- **ضمانات الشفافية:** تتعلق ضمانات الشفافية بالحاجة إلى الصراحة التي يتوقعها الناس، أي حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الاطلاع والوضوح، وإذا حدث أن انتهكت هذه الثقة على نحو خطر فإن نقص الصراحة يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بحياة كثيرين، سواء من الأطراف المباشرين أو أطراف وسيطة. وطبيعي أن لهذه الضمانات دورها الأداتي الواضح للحيلولة دون الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.
- **الأمن الوقائي:** يعتبر الأمن الوقائي شرطا لازما لتوفير شبكة ضمان اجتماعي للحيلولة دون وقوع من أصابهم ضرر فريسة لفقر مدقع، بل وفريسة لمجاعة أو للموت في بعض الحالات، ويتضمن مجال الأمن الوقائي توافر ترتيبات مؤسسية ثابتة مثل إعانات البطالة وإضافات أو تكاملات قانونية للدخول تضاف إلى دخول المعوزين (أمارتيا سن، 2004).

2-2 مقارنة جوزيف ستيجليتز: التحول الهيكلي من أجل تنمية ذات وجه إنساني

ينطلق ستيجليتز في تصوره للباراديم الجديد للتنمية من نقده للباراديم القديم والمقاربات التقليدية، فقد بقي علماء الاقتصاد اليساريون واليمينيون لأكثر من ثلاثين سنة متفقين على الهدف المركزي للتنمية، والتباعد الوحيد بينهم كان يتعلق بالسؤال: هل يقتضي بلوغ هذا الهدف تخطيطا تقوده الدولة أو الأسواق الحرة تماما؟ لم ينجح أي من هذين الحلين في النهاية، إن التنمية ليست مسألة موارد ورأسمال وحسب وإنما هي أيضا مسألة تحويل للمجتمع (جوزيف ستيجليتز، 2003).

يرى جوزيف ستيجليتز أن التنمية معنية بالدرجة الأولى بحدوث تحول هيكلي، للمجتمعات، القيم وريادة الأعمال للأفراد والمنظمات (John H. Dunning, 2006). والمسألة حسب ستيجليتز ليست فقط مسألة تحويل البنى المؤسسية، إذ إنه يجب تغيير الذهنيات، فعلى سبيل المثال وزراء المالية والتجارة يرون في العولمة ظاهرة اقتصادية بالأساس لكن في نظر العديد من سكان العالم النامي أكثر من هذا بكثير (جوزيف ستيجليتز، 2003).

وتتمثل انتقادات ستيجليتز للمقاربات التقليدية للتنمية في أنها مركزة بشكل ضيق جدا وغير قادرة على التكيف مع احتياجات اقتصاد عالمي يتميز بالابتكارات المتسارعة وعدم التأكد، كما أن التمسك بالبيدولوجيا خاصة قد حرم البلدان من أن تختار ما تريد، كما أسهم إسهاما قويا في إخفاقات هذه البلدان (جوزيف ستيجليتز، 2003) وهو ما يجعل هذه المقاربات التقليدية تعمل ضد المبادئ التي أسست عليها، فهي تتجاهل قضايا الملكية، السيادة والمشاركة، كما أنها تقلل من دور القوى الفاعلة غير السوقية من المساعدة على تقليل احتمالية فشل السوق (John H. Dunning, 2006).

كما ينتقد ستيجليتز المقاربات التقليدية للتنمية لما تحويه من تباينات هامة حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبعض هذه التباينات يتناول قيما، حيث يقول بهذا الصدد: "إلى أي حد يجب أن نهتم بالبيئة؟ (إلى أي حد يجب علينا أن نرضى بإتلافها إذا كان هذا يزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي) وأن نهتم بالفقراء؟ (إلى أي حد علينا أن نقدم تضحيات في دخلنا الإجمالي إذا كانت هذه التضحيات تسمح لبعض الفقراء بالخلاص من الفقر أو بتحسين حالتهم ولو قليلا؟) وأن نهتم بالديمقراطية؟ (هل نحن مستعدون للمساومة على الحقوق الأساسية، كحق الاجتماع، إذا اعتبرنا أن هذه المساومة تسمح للاقتصاد بأن ينمو بسرعة أكبر). وهناك تباينات أخرى تتناول كيفية عمل الاقتصاد، كما أنها لم تعترف بعدم انفصال الأهداف المتعددة للتنمية، وبالأخص لتلك العلاقات الوثيقة بين الكفاءة، التوزيع والهوية. يعتقد ستيجليتز بأن الباراديم الجديد للتنمية يجب أن يتوفر على ما يلي:

- أن يكون أكثر توافقية، وأكثر شمولية من الناحية الاجتماعية، وأكثر انفتاحاً وأكثر تشاركية في محتواها من سابقتها، كما يجب أن تدرك وتقدر دور الشراكات، الشبكات ورأس المال الاجتماعي كمساهمين في تجسيد هذه الأهداف.
- كما يجب أن تضع عملية التعلم، رغبة وقدرة الأفراد والمنظمات في التكيف مع التجديد الاجتماعي والاقتصادي يجب أن تولي أهمية أكبر لدور المجتمع المدني ومجموعات المصالح الخاصة، كهيئات داعمة ومعززة للتنمية.
- يجب إعادة النظر في وظائف المؤسسات والهيئات الدولية، كالأمن المتحدة، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (John H. Dunning, 2006)، كما يجب تغيير نمط حكمها، وتغيير نظام حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة كما يجب إصلاح مجمل المؤسسات الاقتصادية الدولية كي لا يكون وزراء التجارة وحدهم أصحاب الكلمة في المنظمة العالمية للتجارة ولا وزراء المالية والخزينة وحدهم أصحاب الصوت المسموع في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (جوزيف ستيجليتز، 2003).
- انتهاج سياسات تنمية مستدامة وعادلة وديمقراطية، فهذه علة وجود التنمية، فالتنمية ليست مساعدة حفنة من الأشخاص على الإثراء، ولا خلق حفنة من الصناعات المتمتعة بحماية عبثية لا تفيد سوى النخب في البلاد، والتنمية هي تحويل المجتمع، هي تحسين حياة الفقراء، هي إتاحة فرصة النجاح أمام كل فرد، وهي الحصول على الخدمات الصحية والتربوية (جوزيف ستيجليتز، 2003).

3-2 مقارنة دوغلاس نورث: الاقتصاد المؤسسي أساس التنمية المستدامة

أخذت التنمية الاقتصادية مفهوماً وبعداً آخر في تحليل نورث، إذ يؤكد على الدور الحيوي للمؤسسات في التنمية الاقتصادية فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي، ولكي يحقق البلد تنمية اقتصادية مستدامة يجب أن يحتوي على منظمات اقتصادية وتعزيز المصدقية في حماية حقوق الملكية الفكرية والالتزامات التعاقدية (Claude Menard, 2011)، وسيادة القانون ودورها المهم في الاستثمار وفي تكوين رأس المال البشري (رسلان خضور، 2009).

إن الحديث عن دور المؤسسات لا يقتصر على دور المؤسسات الاقتصادية بل السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية. والمؤسسات المقصودة هنا قد تكون مؤسسات الإدارة العامة والخدمة المدنية ومؤسسات قطاع الأعمال العام والخاص على السواء. - والمؤسسات الأكثر أهمية في المسيرة التنموية وفي عملية الإصلاح هي القادرة على الوفاء بمتطلبات العمل المؤسسي: قادرة على ضمان سيادة القانون بصورة غير انتقائية واستقلال القضاء وإنفاذ وضمان حقوق الملكية العامة والخاصة، وتأمين المشاركة، بحيث تكون شرائح واسعة ومتنوعة من المجتمع قادرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية (رسلان خضور، 2009).

ولكي تحدث عملية التغيير أولاً يجب فهم الطريق التي يعمل بها الاقتصاد الوطني، ولتحقيق هذا يجب فهم التفاعل البشري وقياس تكاليفه، وهذا ما يعرف بـ"تكلفة المعاملات"، وهي تكلفة قياس وتنفيذ العقود سواء كانت في الأسواق الرأسمالية أو سوق المنتجات أو الأنظمة السياسية (محمد مطيع، 2018).

لقد غيرت أبحاث نورث آراء الكثير من الاقتصاديين حول عملية التنمية الاقتصادية من الاعتماد النمو الاقتصادي المدفوع بالتكنولوجيا الجديدة والابتكار والتراكم الرأسمالي إلى عملية ديناميكية من التغيرات المؤسسية على خلاف الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد. كما يؤكد نورث في الاقتصاد المؤسسي الجديد على القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية في التأثير على عملية التنمية، بالإضافة إلى ذلك يتبنى في تحليله تعدد وتنوع المنهجيات والتخصصات المختلفة في سبيل الوصول إلى حقائق أكثر ارتباطاً بالواقع (Claude Menard, 2011).

يعتبر نورث أحد الاقتصاديين الثلاثة المتوجين بجائزة نوبل (إلى جانب سن وستيجليتز) الذي أعطى أهمية كبرى لدور الحوافز ونظم الدعم المؤسسية في التأثير على مسار وهيكل التنمية الاقتصادية، فالمؤسسات التي أشار إليها في الكثير من أبحاثه تم تجاهلها أو تفرغها في أدبيات الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد، لكن نورث مثل ستيجليتز وسن يعتقد بأن خصائص الاقتصاد العالمي المعاصر وإعادة تقييم الأفراد والمنظمات لهدف ومضمون التنمية ومحدداتها تفرض على العلماء، ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني والحكومات دراسة أكثر عمقا وحذرا للمؤسسات والبنى التحتية المؤسسية الرافدة للنشاط الاقتصادي. (John H. Dunning, 2006)

ثالثاً: دراسة نقدية لمقاربة القدرة لأمارتيا سن:

استطاع سن بتقديمه لمقاربة القدرة، باعتبارها بارادياً جديداً للتنمية وجودة الحياة أن يجوز على اهتمام واسع في أوساط الأكاديميين والاقتصاديين جعلته من بين الاقتصاديين الأكثر تأثيراً في وقتنا الحاضر، كما لا يقتصر تأثيره على حقل الدراسات الاقتصادية وإنما يمتد تأثيره إلى العلوم السياسية واللاهوت والطب والرعاية الصحية العامة، وغيرها من المجالات الأخرى، فقد أدت أعمال سن إلى إحداث تأثير كبير في تغيير توجهات وكالات التنمية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ تتميز مقاربة القدرة لسن بنظرة مستقبلية شاملة تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية باعتبارها خارطة تمزج العقلانية والنجاعة الاقتصادية بالضرورة الأخلاقية مع احترام حقوق الإنسان. وتعتبر هذه المقاربة من أبرز وأحسن الأعمال المطروحة داخل المنظومة الليبرالية والتي أخذت بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والمؤسسية والحقوقية من أجل تحقيق تنمية إنسانية شاملة. إلا أنه بالرغم أن هذا الباراديم يمثل قطعة كبيرة مع الطرح النيوليبرالي من جهة فإنها تتميز من جهة أخرى بأنها ذات نزعة فردانية بشكل مفرط، وتهمل الخصوصيات الثقافية للمجتمعات الأخرى، إذ أن غاية التنمية ومعايير جودة الحياة لا تخرج معايير ومقاييس الحضارة الغربية، بالإضافة إلى غياب تحليل لعلاقات القوة التي تتسبب وتعيد إنتاج التخلف في البلدان النامية عبر المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية، مما يجعل مقاربة القدرة لسن محاولة لإضفاء مسحة إنسانية على النيوليبرالية دون النظر إلى الانحرافات الأخلاقية للرأسمالية واختلالاتها البنوية.

3-1 تركيز مقاربة القدرة على الفردانية:

بالرغم من أن أفكار وأعمال سن تركز على الجوانب الإنسانية للتنمية، إلا أن المقاربة التي قدمها توغل بالتركيز على الفرد وليس المجتمع، وهو ما يجعل تحليله متماشياً مع الطرح النيوليبرالي، وحسب هذا الطرح فإن الأفراد وحدهم بحكم حريتهم هو المسؤولون عن نتائج أعمالهم، كل واحد منهم رائد في السوق وعليه بالتالي أن ينشط منافساً، وإن لم يفعل يكون حينها أقرب إلى الفشل، فالرد وليس المجتمع هو أفضل قاعدة للقرار والاختيار بين البدائل، كما أن تحليل كافة الحقائق الاجتماعية-الاقتصادية تصدر من الأفراد وليس المجتمع من المنظمات أو المؤسسات، فالتوجه الفلسفي للنيوليبرالية فيه فرض في التفكير مفاده أن المشاكل الاجتماعية تحتزل في كونها أخطاء فردية، واعتبارات للسياسات التي تقرر أنها قضايا تتعلق بوجود انحراف في الشخصية وليست من فعل المجتمع وظروفه (باسل البستاني، 2018). وهو النقد الذي يوجهه علماء الاجتماع والفلاسفة لمقاربة سن بتركيزها على البعد الفردي في التنمية وإهمالها للبعد المجتمعي.

نقد آخر يضاف إلى التركيز على الفردانية في مقاربة سن، إذ تقوم مقاربة القدرة على تقييم الرفاه وجودة الحياة على خصائص الأفراد، في حين أنه لم يأخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء الأفراد يستمدون خصائصهم من المجتمع أو المؤسسات، كما أن التحليل المعتمد في مقاربة القدرة يتميز بالهشاشة عندما يتعلق الأمر بالعدالة الاجتماعية، عدم المساواة، والرفاه الإنساني خصوصاً في المجتمعات متعددة الثقافات (Shija, 2018).

3-2 سلطة المجتمع وحدود الاختيار:

تفترض مقاربة سن القدرة حرية الأفراد في الاختيار، وهي إحدى الفرضيات التي تقوم عليها النيوليبرالية، وعدم اهتمام المقاربة للسلطة والبناء الاجتماعي والقيود المفروضة على اختيار الأفراد، وتأثير الأنساق الاجتماعية على الرفاه، كما لا يلفت النظر إلى القوة العالمية المهيمنة والأنظمة المحلية المستبدة في التأثير على حدود اختيار الأفراد والفرص المتاحة أمامهم لتحسين جودة الحياة. لا تقوم مقاربة القدرة بتحليل دور المؤسسات الاجتماعية في إنتاج وتوليد السلطة وهو ما يترك تأثيراً على فرص الناس وعدم المساواة الاجتماعية، مما يجعل الأعراف السائدة والعادات والتقاليد التي تختلف من مجتمع إلى آخر تشكل سلطة اجتماعية قوية ذات تأثير مباشر على حدود اختيار الفرد (Ingrid Robeyns, 2003) ويزداد هذا التأثير في المجتمعات الشرقية أكثر منه على المجتمعات الغربية التي ينطلق منها تحليل سن. تسبب الضغوط الاجتماعية تقلص منافذ الإبداع والتعبير عن الذات، وقد يؤدي ذلك إلى انحسار التقدم والتطور، كما تساهم في حصر الشخص في قالب اجتماعي معين، وعندما تتصاعد الضغوط الاجتماعية قد تؤدي إلى اختناق الذات، ويشعر الفرد بأنه أسير اجتماعياً وسجين في بوتقته (شهناز عبد الرزاق، 2014)، وهو ما يجعل من مقاربة القدرة لسن يوفر مساحة تقييمية يمكن استخدامها مع اختلاف واسع في وجهات النظر حول الحقائق الاجتماعية (Ingrid Robeyns, 2003).

3-3 جذور المشكلة وإشكالية الإيديولوجيا

لا تشير مقارنة سن إلى جذور المشكلة عند تطرقه لقضايا إزالة العوائق الرئيسية لحرياتنا، كالفقر، والاستبداد انعدام الفرص الاقتصادية وغيرها، فحسب الاقتصادي نافارو فإن المؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية خبراء في نزع الصفة السياسية عن ما هو سياسي بامتياز، وهذا ما نجده بالضبط في الثقافة الأكاديمية الأمريكية والبريطانية (الفكر الاقتصادي السائد)، إذ يمكن للمرء أن يستمع إلى محاضرة حول حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، دون الإشارة إلى الاستغلال والهيمنة وإعادة توليد عبر المؤسسات السياسية، وهو ما يجعل الباحثين التكنوقراط يسلكون مسلك هذه المؤسسات والهيئات، وهو ما يلاحظ في تقارير التنمية البشرية السنوية للأمم المتحدة، والتي تعتبر مصدر إلهام لسن، حيث تقوم هذه التقارير بتحليل دقيق وعميق لنتائج نمو عدم المساواة، دون الإشارة أو التطرق لأسباب هذا النمو. ويرى نافارو أن معرفة مصدر تمويل هذه الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الخاصة بتقارير التنمية البشرية السنوية للأمم المتحدة تفسر لنا الصمت في هذه التقارير عن الإشارة إلى الأسباب الحقيقية لعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي وفشل السياسات المنتهجة للهيئات الوطنية والدولية في التخلص منها (Vicente Navarro, 2004) فعلى سبيل المثال جاء حوالي نصف تمويل معهد الأبحاث المرموق (المكتب الوطني للدراسات الاقتصادية) من الشريحة العليا لقائمة مجلة فورتش بأغنى 500 شركة، وترك هذا المعهد نتيجة اتصاله عن قرب بالمجتمع الأكاديمي، تأثيرا بالغ الأهمية على طرق التفكير السائدة في أقسام علم الاقتصاد وكليات الأعمال في جامعات البحث الرئيسة في الولايات المتحدة، ومع التمويل السخي الذي قدمه أفراد أثرياء ومؤسساتهم غمر الأسواق فيض من المنشورات والكتب التي تعتنق العقائد الليبرالية الجديدة (ديفيد هارفي، 2008).

كما أعفل سن وقوف المؤسسات المالية الدولية وبالخصوص البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي وقوفهم في وجه الأفكار الجديدة، وما هو أهم من ذلك، في وجه ترجمتها إلى تدابير اقتصادية، كما سبق لهما إن أبدأ مقاومة عندما اقتضى الأمر إجراء دراسة عن كتب على تجارب دول جنوب شرق آسيا، هذه التي لم تتبع سياسات "إجماع واشنطن"، فراحت تتطور بسرعة أكبر من أية منطقة في العالم، إذ لم يكن الصندوق يشعر بالحاجة إلى تعلم تلك الدروس لأنه كان يعرف الأجوبة مسبقا: إذا كان علم الاقتصاد لا يعطيها، فإن الإيديولوجيا- الإيمان المطلق بحرية السوق- تعطيها، والإيديولوجيا تمثل موشورا يرى العلم من خلاله مجموعة من المعتقدات التي يتشبث بها المرء بقوة تجعله لا يبحث عن تأكيد حسي لها، والبراهين التي تناقضها ترفض باختصار (جوزيف ستيجليتز، 2003).

رابعا: بدل الخاتمة: نحو تنمية إنسانية حقيقية

بعد استعراضنا لمختلف المقاربات والباراديمات الجديدة للتنمية، حيث حاولت كل منها تقديم رؤية جديدة للتنمية وجودة الحياة على أساس بتضمين الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، متحديا بشكل من الأشكال النيولبرالية السائدة والفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، فقد استطاعت مقارنة القدرة لسن بالرغم من إيغالها في الفردانية إعادة الاعتبار للإنسان بوصفه محور العملية التنموية وهذا ما تعكسه معايير جودة الحياة لهذه المقاربة بتضمينها الحريات الخمس (السياسية، التسهيلات الاقتصادية، ضمانات الشفافية الفرص الاجتماعية الأمن الوقائي)، واعتباره توسيع الحرية الغاية الرئيسة والأداة الأساسية للتنمية، كما أن قيامه بإدخال سؤال الأخلاق في عملية التنمية وقياس جودة الحياة قد أكسب هذه المقاربة احتراما كبيرا في مختلف الأوساط الأكاديمية وحتى السياسية. أما جوزيف ستيجليتز فقد قدم باراداما متميزا لتحقيق تنمية مستدامة، عادلة وديمقراطية تشمل جميع البشر التنمية معنية بالدرجة الأولى بإحداث تحول هيكلية في الاقتصاد العالمي والمجتمعات وتغيير الذهنيات، مما يتيح فرصة النجاح للجميع، ويريد ستيجليتز من الباراديم الجديد أن يكون أكثر توافقية، وأكثر شمولية من الناحية الاجتماعية، وأكثر انفتاحا وأكثر تشاركية في محتواها من سابقتها، مدعما هذا التحول بالدعوة إلى إعادة النظر كليا في وظائف ونمط حكم مؤسسات العولمة. كما حاول الاقتصادي نورث أن يعطي مفهوما وبعدها آخر للتنمية المستدامة، حيث اعتمدت مقارنته على الاقتصاد المؤسسي الجديد، والدور الكبير للمؤسسات في المسيرة التنموية وفي عملية الإصلاح، فهي القادرة على ضمان سيادة القانون بصورة غير انتقائية واستقلال القضاء وإنفاذ وضمان حقوق الملكية العامة والخاصة، وتأمين المشاركة، بحيث تكون شرائح واسعة ومتنوعة من المجتمع قادرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية.

إن المتأمل لهذه المقاربات يدرك جيدا أنه يجب توسيع حقولها المعرفية مستقبلا وإنزالها على أرض الواقع، والعمل على إحداث تحولات حقيقية في النظام الاقتصادي العالمي، وتوجيه الأنظار إلى عمل القوى العالمية المهيمنة، والحذر من كيفية تعيد استنساخ نماذجها المهيمنة تحت شعارات إنسانية دون تغيير حقيقي على أرض الواقع، ووقوفها في وجه التيار التنموي الإنساني، لكي لا نقع فيما حذر منه الفيلسوف والمفكر إدغار موران حيث يقول: " إن التنمية المستدامة لا تزيد أن تلتطف من (مفهوم) التقدم باعتبار للسياق البيئي لكن من دون أن تعيد النظر في مبادئه، ففي (عبارة) التنمية الإنسانية تكون كلمة "إنسان" فارغة من كل جوهر، إلا أن يكون يحيل إلى نموذج إنساني غربي ينطوي حقا على سمات إيجابية في أساسها، لكنه ولنكرر القول ينطوي كذلك على سمات سلبية في أساسها. ولذلك فالتنمية، وهي تبدو في ظاهرها مفهوما عموما يشكل أسطورة نموذجية للمركزية الثقافية الغربية ومحركا للتغريب الجنون وأداة لاستعمار الجنوب من طرف الشمال... إن التنمية، وهي التي تعتبر شيئا خيرا وإيجابيا، تنطوي على كل ما هو إشكالي وضار ومهلك في الحضارة الغربية، لكن من غير أن تشتمل بالضرورة على ما فيها من عناصر خيرة (حقوق الإنسان، والمسؤوليات الفردية والثقافة الإنسانية والديمقراطية... حقا إن التنمية تحمل أشكالاً من التقدم العلمي والتقني والطبي والاجتماعي، بيد أنها تحمل كذلك أشكالاً من تدمير المجال الحيوي وضروبا من التدمير الثقافي وأوجها جديدة من التفاوت وصنفا جديدة من العبودية... وربما أمكن التنمية المستدامة أن تخفف من سرعة هذا التيار التخريبي أو تلتطف منها لكنها لا تقدر أن تحول ذلك التيار، فتكون الضرورة تدعو لا إلى التخفيف من السرعة أو التلطيف منها، بل إلى تصور انطلاق جديد" (إدغار موران، 2012).

وعليه لا بد لأية مقارنة تحت عنوان (تنمية مستدامة) تسعى إلى تحقيق جودة الحياة على المستوى الجماعي للبشرية أن تسترشد بقيم التعاون والتضامن، وتشرك الجميع في اتخاذ القرار، ففي الأخير هناك كوكب واحد يجمعنا، وبدل إصدار تقارير ترصد فقط زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء والإشارة إلى النتائج الخطيرة لذلك، يجب أن توفر هيئة الأمم المتحدة أموالا خاصة بالإنسانية المحرومة والمريضة البائسة، ومكتب عالمي للتغذية لأجل الساكنة الفقيرة أو المتعرضة للمجاعات، ومساعدة أساسية للمنظمات غير الحكومية التي تعنى بالقضايا الإنسانية. فلقد أسبى تقدير مشكلة الفقر إذ تم النظر إليها من جانب الدخل، لكن أكثر ما يألم منه الفقراء والبؤساء والمعوزون والمرؤوسون في مواجهة التغذية والأمراض، بل وفي سائر مناحي الحياة التي يكونون فيها محرومين من الاحترام والاعتبار، إن مشكلة المعوزين هي في عجزهم أمام الاحتقار والجهل ونوائب الدهر. فالفقر يتعدى أن يكون مجرد فقر، أي أنه لا يمكن حسابه ولا قياسه بوحدات النقد فقط. إن ما تحتاج إليه الإنسانية اليوم هو تحقيق تنمية إنسانية حقيقية تحقق العدالة لجميع أولئك من غير الغربيين، الذين تنكر عنهم حقوقهم التي يقر لهم بها الغرب نفسه. وهذا ما يتطلب تحولا في حوكمة الاقتصاد العالمي ومؤسساته والقيام بإصلاحها بتغيير نمط حكمها وإكسابها وجهها إنسانيا، لكي تساهم في تحسين جودة الحياة للمليارات من البشر المحرومين. فلقد حان الوقت للاختيار والقرار، خصوصا مع تصاعد الفكر التنموي ذي البعد الإنساني وبلوغه مستوى من الانجاز، ما يقنع بإمكان بناء كيان تنموي عالمي يصبح متاحا إلى الأقطار كافة من دون قسر أو إرغام، كيان قادر على تحقيق الرفاهية والعدالة والاستدامة الإنسانية.

قائمة المراجع المستعملة:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- 1- أمارتيا سن، التنمية حرة، عالم المعرفة، الكويت، 2004.
- 2- إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية، ترجمة: إبراهيم زحل، أفريقيا الشرق، المغرب، 2012.
- 3- باسل البستاني، جدلية نخب التنمية البشرية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- 4- باسل البستاني، الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- 5- جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة، دار الفارابي، بيروت، 2003.
- 6- جلال أمين، فلسفة الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 2009.
- 7- ديفد هارني، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008.

8- تقرير التنمية البشرية 1990.

9- تقارير التنمية البشرية 1990 وما بعدها.

10- رانيا بلمداني، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2013.

11- رضوان بروسي، رأسمالية ما بعد الحداثة وسؤال الأخلاق في اقتصاد التنمية، الملتقى الدولي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة. 2015.

12- رسلان خضور، المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، ماي 2009.

13- شهناز عبد الرزاق، السلطة الاجتماعية وحماية المجتمع، مقال متاح على الرابط:

<https://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-05-12-1.2120532>

14- محمد مطيع، الاقتصاد المؤسسي، مقال متاح على الرابط:

[/https://www.wonderlustmag.com/1275/institutional-economics](https://www.wonderlustmag.com/1275/institutional-economics)

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

15- Claude Ménard, Shirley Mary M, **The Contribution of Douglass North to New Institutional**

Economics, HAL Id: halshs-0062429, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00624297>, 2011.

17- John H. Dunning, **towards a new paradigm of development: implications for the determinants of international business**, *Transnational Corporations*, Vol. 15, No. 1 (April 2006).

18- Ingrid Robeyns, **The Capability Approach: An Interdisciplinary Introduction**, 3rd International Conference on the Capability Approach, Pavia, Italy, on 6 September 2003.

19- Shijia Kevin Kuhumab, **Amartya Sen's capability approach as theoretical foundation of human development**, *Journal of Sociology and Development*, Vol. 1, No.1, March 2018, p129.

20- Vicente Navarro, **Development and quality of life, a critique of Amartya sen's development as freedom**, *International Journal of Health Services*, Volume 30, Number 4.

أثر التسويق في جودة الحياة

(دراسة نظرية)

د. صديقي نوال

جامعة طاهري محمد بشار

seddiki.nawel@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التسويق بشكل عام في جودة حياة الأفراد سواء كان هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً، حيث تعرض العديد من الباحثين لمفهوم جودة الحياة في العديد من المجالات سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، الصحي أو المهني، فمنهم من تناول موضوع جودة الحياة المدرسية، ومنهم من اهتم بجودة الحياة الوظيفية، ومنهم كذلك من اهتم بجودة حياة الأشخاص الذين يعانون من أمراض معينة، ولكن قليلة هي البحوث التي ربطت بين مفهوم التسويق ومفهوم جودة الحياة خاصة باللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، التسويق، تسويق جودة الحياة، نماذج جودة الحياة، مؤشرات جودة الحياة.

المقدمة:

عرف مفهوم التسويق عدة تحولات بدءاً من المفهوم الإنتاجي وصولاً إلى الاجتماعي، حيث ساهم كثيراً في تلبية رغبات المجتمع عن طريق خلق السلع والخدمات التي تلائم احتياجاته، كما تعتبر جودة الحياة من المفاهيم الجديدة التي أصبحت مركز اهتمام العديد من الباحثين سواء في مجال علم النفس أو في مجالات أخرى، حيث أصبح مصطلح الرضا يحمل معنى أوسع انطلاقاً من الرضا عن المنتج وصولاً إلى الرضا عن الحياة ككل.

لذلك سوف نحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أثر التسويق في جودة الحياة، والتطرق إلى الدور الذي يلعبه التسويق في تحسين جودة الحياة وكذلك لا يمكننا تجاهل الجانب السلبي في التسويق حيث قد يتسبب كذلك في جعل الحياة أقل جودة.

وفي هذا الصدد يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث كالتالي: كيف يؤثر التسويق في جودة الحياة؟

وكفروضيات لإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول:

* أولاً: أن للتسويق أثر إيجابي في جودة الحياة.

* ثانياً: للتسويق أثر سلبي في جودة الحياة.

ولهذا الغرض قمنا بالتعرض لأدبيات الموضوع بما في ذلك: مفهوم جودة الحياة، مكوناتها، مؤشرات قياسها، نماذجها، مفهوم التسويق، تطور المفهوم التسويقي وفي الأخير سوف نقوم بالربط بين كل من التسويق وجودة الحياة متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

I. جودة الحياة.

1.I نشأة مفهوم جودة الحياة:

إن أصول جودة الحياة متعددة حيث نجد أن هذا المفهوم تعود جذوره لأسس فلسفية، سياسية واجتماعية وطبية حيث أن المصادر الفلسفية تعود للمدرستين الشهيرتين وهما المدرسة الرواقية (L'école stoïcienne) والمدرسة الأبيقورية (L'école épicurienne)، حيث قدمت كلاهما مفاهيم جد متعارضة فيما يخص علاقات الإنسان بالمتعة (Rapports de l'homme au plaisir). تعود المدرسة الرواقية للعصور القديمة، تم تأسيسها من قبل الفيلسوف اليوناني الفينيقي الأصل Zenon de Citium (كما يسمونه زينون الرواقي) وكان يمثلها كل من الفلاسفة: شيشرون (Cicéron) ولوكيوس سينيكا (Séneque) وإبيكتيتوس (Epictète) حيث أنه بالنسبة لهذه المدرسة السعادة تشكل الهدف الأسمى ولكن لا يمكن الوصول إليه، حيث يقوم الإنسان بالهروب من هذا الإحباط وذلك بتسليته نفسه بالبحث عن هذه السعادة. في حين أن المدرسة الإبيقورية والتي تعود كذلك إلى العصور القديمة وقام بتأسيسها الفيلسوف إبيقور (Epicure) ترى أنه من الأهداف المركزية والأساسية هو البحث عن المتعة أي أنها توجد أهداف أخرى أساسية يسعى الإنسان لتحقيقها زيادة على المتعة (Saloppé & H.pharm, 2006, p. 2). ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن المتعة والسعادة مرادفات لجودة الحياة في ذلك الوقت.

وبعد كتاب الأخلاق لأرسطو (322-384 ق م) أحد المصادر المبكرة التي تعرضت لتعريف جودة الحياة حيث قال " أن كلا من العامة أو الدهماء وأصحاب الطبقة العليا يدركون الحياة الجيدة بطريقة واحدة وهي أن يكونوا سعداء ولكن مكونات السعادة عليها خلاف إذ يقول بعض الناس شيئاً ما في حين يقول آخرون غيره ومن الشائع كذلك أن الرجل نفسه يقول أشياء مختلفة في مختلف الأوقات فعندما يقع فريسة المرض فإنه يعتقد أن السعادة هي الصحة، وعندما يكون فقيراً يرى السعادة في الغنى. ويرى أرسطو أن الحياة الطيبة Well-being تعني حالة شعورية، ونوعاً من النشاط وما ذلك بالتعبير الحديث سوى جودة الحياة (مسعودي، 2015، ص 204).

وأصبحت نوعية الحياة من الأولويات المهمة لدى المجتمعات العربية بعد الحرب العالمية الثانية وأدخل المفهوم إلى معجم المفردات، واستخدم للتعبير عن الحياة الهائنة والتي تتشكل من عدة مكونات منها: العمل والسكن والبيئة والصحة (مسعودي، 2015، ص 204).

2.I تعريف جودة الحياة:

توجد العديد من التعاريف المتعلقة بمفهوم جودة الحياة لذلك سوف نتطرق إلى تعريفها اصطلاحاً ولغة.

- أولاً: لغة: مفهوم الجودة Quality باللغة اللاتينية Qualitas وهي تعني طبيعة الفرد أو طبيعة الشيء وتعني كذلك الدقة والإتقان، كما تعني الجودة حسب قاموس أكسفورد الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، فالجودة عبارة عن مجموعة من المعايير الخاصة بالأداء المتميز (السيد و.، 2018، صفحة 30). وبالتالي يمكننا القول أن جودة الحياة لغة يقصد بها نوعية الحياة الجيدة أو ذات الدرجة العالية.

- ثانياً: اصطلاحاً: تتحقق جودة الحياة من خلال قدرة الفرد على إشباع حاجات الصحة النفسية مثل الحاجات البيولوجية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية والاستقرار الأسري والرضا عن العمل والاستقرار الاقتصادي والقدرة على مقاومة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية ويؤكد بأن شعور الفرد بالصحة النفسية من المؤشرات القوية الدالة على جودة الحياة (السالمي، 2014، صفحة 8).

عرف Goode جودة الحياة على أنها الدرجة التي يستمتع بها الفرد بالإمكانات ذات الأهمية المتاحة له في حياته وذلك في ثلاث مجالات حياتية وهي: الأسرة، العمل، الصحة (أبو يونس، 2013، صفحة 65).

كما عرفها هانشيزوم و كاناكواك kanagwak & Hanshizume على أنها درجة شعور الفرد بالسعادة النفسية الناتجة عن رضاه بظروف حياته اليومية (مبارك، 2012، صفحة 720).

ومن التعاريف التي ركزت على المدخل الموضوعي لجودة الحياة نذكر تعريف عبد المعطي الذي يعرف جودة الحياة بأنها رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية السكان (مشري، 2014، صفحة 225).

ويعرفها عبد الفتاح وحسين على أنها: الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وإحساسه بالسعادة وصولاً إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه (مسعودي، 2015، صفحة 205).

ويشار أيضاً إلى أن جودة الحياة هي درجة إحساس الفرد بالتحسن المستمر لجوانب شخصيته في النواحي النفسية والمعرفية والإبداعية والثقافية والرياضية والشخصية والجسمية والتنسيق بينها مع تهيئة المناخ المزاجي والانفعالي المناسبين للعمل والإنجاز والتعلم المتصل بالعادات والمهارات والاتجاهات وكذلك تعلم حل المشكلات وأساليب التوافق والتكيف وتبني منظور التحسين المستمر للأداء كأسلوب حياة وتلبية الفرد لاحتياجاته ورغباته بالقدر المتوازن واستمراريته في توليد الأفكار والاهتمام بالإبداع والابتكار والتعلم التعاوني، مما ينمي مهاراته النفسية والاجتماعية (أبو يونس، 2013، صفحة 66)، ويمكن أن يأخذ مصطلح جودة الحياة معنى مختلف وذلك حسب العادات أو الجماعات المرجعية وكذلك المرحلة الاجتماعية السياسية التي نستخدمه بها، وبالنسبة للبعض فمصطلح جودة الحياة يأخذ معنى كل مل هو جيد (Bon) أو كل ما هو مرغوب فيه (Souhaitable)، أما بالنسبة للأغلبية لثلاثة مظاهر أساسية تعرف جودة الحياة وهي (L.Shalock, 1993, p. 137):

- شعور عام بالرفاهية.
- القدرة على تطوير الإمكانيات.
- الشعور بالالتزام الاجتماعي الإيجابي.

I.3 نماذج جودة الحياة:

إن النماذج وضعت لكي تساعدنا في فهم وحل المشكلات مؤخراً العديد من النماذج المتعلقة بجودة الحياة تم اقتراحها لكي تساعدنا في فهم وقياس جودة حياة الأشخاص، كل نموذج يقترح مجموعة من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على جودة الحياة المدركة من طرف الفرد كما هو موضح في الجدول الموالي (L.Shalock, 1993, p. 138):

الجدول رقم (01): "النماذج المفسرة لجودة الحياة"

العوامل		النموذج
الرضا-ظروف الحياة		Bortwick-Duffy(1991)
<u>عوامل ذاتية</u> الرضا عن الحياة، الرفاه النفسي إدراك الحاجات والمهارات	<u>عوامل موضوعية</u> الدخل-البيئة-الصحة نمو والتحكم في المهارات	Brownbayer- Macfarlant (1998)
علاقات تفاعلية، التكيف بين متطلبات البيئة والخصائص الشخصية، إدراك حاجات الشخص وموارد البيئة الاجتماعية.		Goode (1991)
إرضاء الزبون-المهنة-البيئة السكنية، الأمن/الدعم الاجتماعي.		Halperne, Nave, Close et Nelson (1986)
- الإدراك الشخصي للذات. - سلوكيات الشخص استجابة للمجالات البيئية.		Parmenter (1988)
الاستقلالية، الإنتاجية، الرضا، الاندماج في المجتمع.		Shalock, Keith et Hoffman (1990)

Source: (L.Shalock, 1993, p. 138)

4.I مكونات جودة الحياة:

إن جودة الحياة لدى الفرد لا ترتبط بمحدداته الشخصية فقط ولا بالمجالات وموضوعات الحياة المختلفة، وإنما أيضاً بالمتغيرات المرتبطة بالأفراد الذين يكونون في مجال إدراكه الشخصي كالأباء والأمهات والأخوة والأقارب والأصدقاء، وجودة الحياة تشمل كافة جوانب الحياة التي يدركها الفرد ويرى بعض الباحثين بأن مكونات الرضا عن الحياة تشمل مجموعة من الأبعاد التي تقيس جودة الحياة لدى الأفراد وهي (أبو يونس، 2013، صفحة 72):

1-مكونات موضوعية: وتشمل المكونات التالية:

الصحة البدنية، مستوى المعيشة، العلاقات الاجتماعية، العلاقات الأسرية، الأنشطة المجتمعية، الصحة النفسية، العمل، فلسفة الحياة، الحقوق، وقت الفراغ.

2-المكونات الذاتية: وهي عبارة عن مدى الرضا الشخصي عن الحياة، شعور الفرد بجودة الحياة وشعور الشخص بالسعادة (شيخي، 2014، صفحة 77).

ويوضح الشكل الموالي مكونات جودة الحياة حسب (Ruzevicius, 2013, p. 9):

الشكل رقم (01): "مكونات جودة الحياة"



Source: (Ruzevicius, 2013, p. 9)

5.I قياس جودة الحياة:

1.5.I مؤشرات قياس جودة الحياة:

حدد فالوفيلد Fallowfield مؤشرات قياس جودة الحياة كالاتي (منسي و كاظم، 2010، صفحة 42):

1/ المؤشرات النفسية: وتتمثل في درجة شعور الفرد بالقلق والاكتئاب، أو التوافق مع المرض أو الشعور بالسعادة والرضا.

2/ المؤشرات الاجتماعية: وتتضح من خلال القدرة على تكوين العلاقات الشخصية ونوعيتها فضلا عن مدى ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

3/ المؤشرات المهنية: وتمثل في درجة رضا الفرد عن مهنته وحبها لها ومدى سهولة تنفيذ مهام وظيفته وقدرته على التوافق مع واجبات عمله.

4/ المؤشرات الجسمية والبدنية: وتمثل في رضا الفرد عن حالته الصحية وقدرته على التعايش مع الآلام والنوم والشهية في تناول الغذاء والقدرة الجنسية.

I.2.5 مقاييس جودة الحياة:

أول طريقة لتقييم جودة الحياة لشخص ما هي أن نطرح عليه هذا السؤال: كيف تشعر؟، ولكن الإجابة على هذا السؤال قد تكون ضيقة وحسب (Shraub & Mercier) توجد طريقتين لتقدير جودة الحياة هما الحوار النفسي (تقييم نوعي)، والأدوات السيكومترية (التقييم الكمي) (Heusse, 2014, p. 10).

بالنسبة للحوار النفسي فهو بدون شك يسمح بتقييم شامل لجودة الحياة ولكن له العديد من السلبيات أهمها عدم القدرة على توحيد الحوارات (لا توجد معيارية) مما لا يسمح بمقارنة الدراسات، والتطبيق على نطاق واسع مستحيل لأن التكاليف مرتفعة.

أما بالنسبة للأدوات السيكو مترية (الاستبيانات) فتسمح بقياس محدد ولكن أهم سلبياتها تقييمها ضيق لجودة الحياة. وهي على العموم تستعمل من أجل المساعدة على أخذ قرارات على مستوى جماعي، كما توجد كذلك أدوات سيكومترية مصممة خصيصا لمعرفة الحاجات بشكل فردي وفي هذه الأدوات الأبعاد التي تكون جودة الحياة تكون مرجحة بالنسبة لبعضها البعض وذلك وفقا لأهميتها بالنسبة للشخص المرجعي.

وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى بعض المقاييس التي تستخدم في قياس جودة الحياة كالآتي:

- مقياس جودة الحياة لفريش:

وهو يقيس الرضا عن الحياة (جودة الحياة) ويتضمن مقياس الجودة الذاتية الذي يغطي 17 مجال من مجالات الحياة مثل: العمل، والصحة، وقت الفراغ، والعلاقات مع الأصدقاء والأبناء، ومستوى المعيشة وفلسفة الحياة، والعلاقات مع الأقارب والجيران... الخ حيث يطلب من الفرد تقدير الرضا في مجال معين من الحياة وكذلك قيمة أو أهمية ذلك المجال بالنسبة للسعادة العامة للفرد (حرطاني، 2014، صفحة 33).

- اختبار مانشستر للتقييم المختصر لنوعية الحياة: Manchester short Assessment of quality of life

(MANSA): تم تطوير اختبار مانشستر للتقييم المختصر لنوعية الحياة ليكون بمثابة أداة مكثفة ومعدلة قليلا بغرض تقييم جودة الحياة بالتركيز على عامل الرضا عن الحياة بصفة عامة (شيخي، 2014، صفحة 91).

- مقياس منظمة الصحة العالمية:

كونت منظمة الصحة العالمية مجموعة دولية من الباحثين لوضع تعريف لجودة الحياة ثم تحديد المجالات التي يشملها المقياس وتكون المقياس من مائة بند، وهو مقياس متعدد الجوانب وله خواص سيكومترية، وحددت المجموعة ستة مجالات لنوعية الحياة هي: المجال الجسمي، النفسي، ومستوى الاستقلالية والعلاقات الاجتماعية والبيئية والجوانب الروحية أو الدينية أو المعتقدات الشخصية (المطيري، 2015، الصفحات 28-29).

- مقياس بيرنس (Bernes):

أعد بيرنس مقياساً لجودة الحياة اشتمل على أربعة مقاييس فرعية مرتبطة بالشخصية والحالة الاجتماعية والحالة الأسرية والعمل ويستخدم هذا المقياس في تقدير الرضا الشخصي والإحساس بالإنجاز (منسي و كاظم، 2010، صفحة 43).

- مقياس مرسر Mercer:

أجرت مؤسسة مرسر العالمية ومقرها مدينة نيويورك الأمريكية وهي شركة استشارات عالمية رائدة تساعد العملاء حول العالم في النهوض بالصحة، الثروة والأداء ومن بين الأمور التي يركز عليها كيفية بناء علاقات أوسع مع العملاء وتحقيق نمو في الأرباح والاستثمار في أفضل الأفراد والتفوق في المنافسات (المطيري، 2015، صفحة 29).

وشمل هذا المسح 231 مدينة تم تصنيفها بناء على الجوانب التالية: النقل والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والخدمات العامة والصحة والبيئة الاقتصادية والمدارس والتعليم والبيئة الطبيعية والسكن وتوفير الوسائل الإعلامية والمسارح ودور السينما والرياضات والسلع الاستهلاكية والمطاعم والاستجمام (وثيقة برنامج جودة الحياة 2020، 2018، صفحة 8)، حيث احتلت مدينة فيينا النمساوية المركز الأول عالمياً على مستوى جودة الحياة (المطيري، 2015، صفحة 29).

II. التسويق وجودة الحياة:

II.1. ماهية التسويق:

لقد مر النشاط التسويقي بعدة مراحل والتي أسفرت عن خلق عدة مفاهيم للتسويق وأدت في الأخير إلى صعوبة التفرقة بينه وبين الإعلان والبيع والتوزيع، والتي تعتبر جوانب هامة من جوانب النشاط التسويقي، وتوجد تعريفات متنوعة للتسويق، ولكن رغم اختلافها، إلا أنها متقاربة من حيث الهدف من التسويق المتمثل في كيفية توجيه الأنشطة من أجل إيصال السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك أو المستعمل، فمهما اختلفت التعاريف والأدوات المستخدمة والخلفيات، إلا أنها تتفق في نقطة معينة والمتمثلة في إيصال السلع والخدمات، بالشكل الذي يرغب فيه المستهلك النهائي أو المستعمل النهائي للسلعة أو الخدمة.

إن عبارة Marketing هي كلمة أنغلو سكسونية "Anglo-Saxon" يعود استعمالها إلى سنة 1910 في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد انتشر استعمالها في دول أوروبا الغربية في غضون النصف الثاني من القرن العشرين حيث أنه إلى غاية 1950 كانت كل من عبارة «تجارة» وعبارة "بيع" هي السائدة والمعترف بها أُنذاك (ساهل و بودي، 2004، صفحة 5).

وتتكون كلمة Marketing من جزئين "Market" وتعني السوق "ing" وهي لاحقة تضاف للكلمة لتغيير معناها ففي عبارة "Marketing" فكرة الحركة والديناميكية والاهتمام الذي يجب أن توليه المؤسسة للسوق (ساهل و بودي، 2004، صفحة 6).

ويمكننا أن نوجز ماهية التسويق في التعاريف التالية:

- عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق سنة 1960 التسويق بأنه "القيام بأنشطة المشروع التي توجه تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي أو المشتري الصناعي" (عبد الفتاح، 1983، صفحة 23).

من خلال هذا التعريف تقصد الجمعية التسويقية كل العمليات التسويقية التي تبدأ قبل دورة الانتاج، كالقرارات المتعلقة بتصميم وتخطيط السلعة، وبالسوق الذي يتم فيه توزيع السلع والسعر الذي تباع به، والجهود الترويجية التي تصاحبها (الشوناني، 1993، صفحة 13).

وأعدت الجمعية الأمريكية للتسويق تعريف التسويق سنة 1985 بأنه "عملية تخطيط وتنفيذ التصور والتسعير، والترويج، والتوزيع للأفكار والسلع والخدمات، وذلك لإتمام عملية التبادل التي تحقق أهداف كل من الأفراد والمؤسسات" (السيد إ.، 1999، صفحة 7). ويعتبر هذا التعريف أكثر قبولاً من قبل الكتاب باعتباره صادر عن جهة رسمية.

II.2- تطور المفهوم التسويقي:

عرف مفهوم التسويق تطورات مختلفة من فترة لأخرى، ومن الصعب إعطاء تواريخ معينة تظهر التطور التاريخي لمفهوم التسويق، ولكن يمكن تحديد هذه المفاهيم بعوامل تتعلق بشروط الإنتاج ونوع التبادل وطرق الاتصال في السوق وعليه يمكن عرض المفاهيم كالتالي (حسن، 2001، الصفحات 18-20):

أ. المفهوم الإنتاجي:

يعتبر هذا التوجه من أقدم الفلسفات التي اعتمدت عليها المؤسسات ويعتمد على بنين النظام الإنتاجي بالصورة التي تجعل المنشأة تنتج أكبر قدر ممكن وبأعلى جودة ممكنة، ويفترض هذا المفهوم أن المستهلك مجبر على شراء منتجات المؤسسة ولذا فإن إدارة المؤسسة تسعى إلى تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة التوزيع كما تركز الشركة على التكلفة والعمل على تخفيضها، وتبنى فلسفة هذا المنهج على:

- المستهلكون يبحثون بالدرجة الأولى عن وجود السلعة وبسعرها المنخفض.
- المستهلك يعرف أسعار السلع المنافسة ويقارن بينها.
- لا يعطي المستهلك أهمية للاختلافات بين السلع فيما عدا السعر بالنسبة لصنف معين من السلع.
- أن هدف الشركة الرئيسي هو تحسين كفاءة التوزيع وتخفيض التكلفة مما يمكن من تخفيض الأسعار وضمان الاحتفاظ بالمستهلك.

ب. المفهوم البيعي:

نظراً للتطور التكنولوجي والإنتاج بحجم كبير، أصبح العرض يفوق الطلب، مما أدى بالمؤسسات إلى تغيير فلسفتها الإنتاجية بالفلسفة البيعية وذلك باستخدام رجال البيع كأداة ضغط في مكان البيع. فتحوّلت بالتالي مشاكل الإنتاج إلى مشاكل نقص الطلب والاستهلاك، وظهرت وظائف تسويقية جديدة، مثل الإعلان وفن البيع وطرق التوزيع فأخذت مكانة معتبرة. ويبنى هذا المنطق على أساس:

- أن العملاء لديهم اتجاه طبيعي إلى مقارنة شراء أي شيء لا يمثل ضرورة ملحة بالنسبة لهم.
- أن المشتري يمكن أن يشتري أكثر من خلال عمليات الإقناع.
- على الشركة أن تنظم قسم بيعي لجذب العملاء والاحتفاظ بهم.

ومنه يظهر بوضوح هدف المفهوم البيعي، فهو يركز على استخدام جميع الأنشطة التسويقية من إعلان وترويج وتنمية المهارات البيعية لرجال البيع، لبيع ما هو موجود دون الاهتمام برضا المستهلك.

ج. المفهوم التسويقي:

ظهر هذا التوجه نتيجة القصور الذي لوحظ في التوجه البيعي والذي لم يمكن المؤسسة من تحقيق الربح على المدى الطويل وأصبح من الضروري دراسة السوق بشكل دائم ومعرفة متطلباته ومحاوله تلبيتها، ويقوم هذا التوجه على تحديد احتياجات ورغبات العملاء باعتبارها هدف الاسواق والعمل على إشباعها بكفاءة وفعالية أكثر من المنافسين الآخرين، أي أن عملية تحقيق الأهداف لا تتم إلا من

خلال جهد تسويقي متكامل تتحدد فيه جهود تخطيط المنتجات مع التسعير مع منافذ التوزيع مع الترويج وأصبح المستهلك هو نقطة البداية لتوجه إليه كافة الجهود التسويقية.

ويمكن القول بأن للمفهوم التسويقي ثلاث أركان أساسية (السيد إ.، 1999، صفحة 25):

- التوجه بحاجات المستهلك ورغباته قبل الإنتاج وبعده.
- تكامل جهود المؤسسة وأنشطتها لخدمة هذه الحاجات والرغبات.
- تحقيق الربح في الأجل الطويل.

د. المفهوم الاجتماعي للتسويق:

يبني هذا المفهوم على فرض أساسي مؤداه أن على إدارة الشركة أن تحدد حاجات ورغبات الأسواق التي تتعامل فيها وأن تعمل على التكيف معها بما يمكنها من إشباع الحاجات والرغبات بشكل أكثر فعالية وبتأثير أكبر من المنافسين، وبما أن المستهلك هو جزء من المجتمع فيجب ألا يتعارض إشباع حاجاته مع مصلحة المجتمع أو يعطي آثار سلبية على المجتمع. ويركز هذا المفهوم على:

- إشباع حاجات ورغبات العملاء.
- تحقيق الأرباح.
- تحقيق الرفاهية للمجتمع.

وبذلك تسعى المؤسسة إلى تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في الأجل الطويل كضرورة لجذب العملاء والاحتفاظ بهم. وأخيرا يمكننا القول أن المفهوم الاجتماعي للتسويق أضاف شيئا أساسيا جديدا والاحتفاظ بالعملاء للأجل الطويل وكذلك ارتبط بالمجتمع ومصالحه وفي هذه المرحلة نستطيع القول أن التسويق بدأ يهتم بتحسين جودة الحياة.

II.3. أثر التسويق في جودة الحياة:

لقد ساهم التسويق بشكل كبير في تحسين جودة الحياة ذلك لأن المستهلك يقوم باستهلاك السلع والخدمات لإشباع حاجاته الضرورية والكمالية دون أن يتخلى عن تحقيق درجة عالية من الرضا، لأن المستهلك إذا كان غير راض قد يعيش في رحلة بحث دائمة عن السلع والخدمات التي تشبع رغباته وتحقق درجة معينة من الرضا.

رجل التسويق في الوقت الراهن، أصبح يهتم كثيرا بتحقيق رضا الزبائن وبالتالي تحقيق ولائهم ذلك لأن جلب زبائن جدد يكلف المؤسسة عدة أضعاف مقارنة مع تكلفة الاحتفاظ بزبائنهم القدامى، ولذلك من المريح لها أن تجعل زبائنهم أوفياء عن طريق إرضائهم، وهنا تكمن أهمية التسويق الذي يسعى دائما إلى توفير المنتج المناسب للسعر المناسب وفي المكان المناسب، وذلك بالاستعانة ببحوث التسويق وإجراء دراسة للسوق.

وبالتالي يمكننا القول أن المنتج الجيد الذي يحقق رضا الزبون، يحسن من نوعية الحياة التي يعيشها الفرد وذلك مثلا بتخفيض الضغط النفسي الذي يشعر به الشخص عندما لا يجد المنتج المناسب، وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى بعض الحقائق التي يمكن ملاحظتها بخصوص المنتجات الجديدة والمطورة فمثلا استخدام معدات المطبخ ذات التكنولوجيا الحديثة مثل المايكرويف، غسالة الأطباق، العجان الكهربائي يسهل حياة المرأة العاملة ويجعل حياتها ذات جودة عالية، امتلاك غسالة الملابس الأوتوماتيكية رفع كثيرا من نوعية حياة المرأة وكذلك الرجل إذا كان أعزب مثلا، وكذلك امتلاك سيارة متعددة الخيارات مكيفة تحتوي على شاشة تعمل باللمس، يتم إغلاقها عن بعد، الأضواء تشتغل أوتوماتيكيا بعد حلول الظلام الوسادات الهوائية في الأمام والخلف... وغيرها كلها ساهمت في تحسين جودة حياة مستعملي السيارات سواء داخل المدينة أو خارجها.

الأطعمة الجاهزة التي يمكن تسخينها فقط وتناولها مباشرة، القروض البنكية العقارية التي جعلت من السهل على أي شخص عامل ولديه دخل أن يشتري بيت أو شقة وغيرها من الأمثلة. وكل ذلك يتحقق بفضل التسويق ورجال التسويق الذين يسعون دائما إلى تطوير منتجاتهم وتحديثها لكي تتماشى مع متطلبات العصر والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين جودة الحياة.

لذلك أشار العديد من الباحثين في مجال التسويق ومن بينهم Kotler إلى أن تعظيم جودة الحياة يجب أن يكون هو الهدف الأسمى للتسويق (Arndt, 1981, p. 284).

وحسب (Sirgy) فإن مسؤولية منشأة الأعمال تكمن في تلبية متطلبات السوق وتوفير العمل وكذلك المساهمة في جودة حياة العاملين بها، زبائنها والمجتمع ككل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. كما أضافت حركة جودة الحياة فلسفة جديدة للتسويق بعد التسويق الاجتماعي. إن حركة جودة الحياة تحث علي أنه يجب أن تبدل جهود متضاربة من قبل مجتمع التسويق وذلك لتطوير سلع وخدمات قادرة بأن تحدث فرقا كبيرا في حياة الأشخاص، بمعنى قدرة علي تعزيز جودة الحياة وبشكل كبير، بمعنى آخر يجب علي رجال التسويق القيام ببحوث التسويق من أجل اكتشاف السلع والخدمات التي لا تجعل الزبون سعيدا فقط ولكن قادرة على إسعاد المجتمع ككل. وبالتالي فإن جوهر حركة جودة الحياة هو المساعدة على إنشاء روابط قوية بين السلع والخدمات التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الرضا عن الحياة لمجموعة من المستهلكين وذلك على المدى الطويل وبأقل التكاليف الاجتماعية الممكنة (Sirgy, 1991, pp. 3-4). و هنا تجدر بنا الإشارة إلى إحدى الدراسات التي أجريت في تايلاند لمعرفة مدى تأثير التسويق في جودة حياة الأشخاص والتي توصلت إلى أن حيازة الممتلكات المادية (مثل السيارة، المنزل، الأجهزة الالكترونية وغيرها) تؤثر بشكل إيجابي في تحقيق الرضا بصفة عامة عن الحياة (Leelakulthanit, Day, & Walters, 1991, p. 14).

كما تشير Canstantinescu إلى أنه توجد بعض بحوث التسويق المخصصة لقياس جودة الحياة ومن أمثلة ذلك الدراسة الأوروبية لجودة الحياة (EOLS)، دراسة مؤشر مرسر (Mercer) والتي تطرقنا لها سابقا في مقاييس جودة الحياة، المسح الاستقصائي حول نوعية الحياة في المدن الأوروبية ومعهد بحوث الحياة (Life research Institute) وغيرها (Canstantinescu, 2012, pp. 756-757).

ويقترح كل من Lee & Sirgy أنه يوجد اتجاه جديد في التسويق أو نوع جديد من أنواع التسويق يسمى بـ "تسويق جودة الحياة" (Marketing of quality of life) وما ساعد في ظهور هذا الاتجاه هو النقد الذي تعرض له رجال التسويق بسبب الممارسات غير الأخلاقية مثلا كإنتاج سلع ذات نوعية رديئة أو غير آمنة، الإعلان الكاذب أو المضلل وغيرها من الممارسات، وهذا ما يحمل أصحاب الشركات مسؤولية اجتماعية كبيرة من أجل تحسين جودة الحياة (Lee & Sirgy, 2004, p. 44).

ويعرف تسويق جودة الحياة حسب Lee & Sirgy على أنه ممارسة تسويقية مصممة لتعزيز رفاهية العميل مع الحفاظ على رفاهية أصحاب المصلحة (Stakeholders) (أصحاب الشركات، الموزعين، العارضين، العاملين، العاملين والبيئة....). (Lee & Sirgy, 2004, p. 44)

وحسب Kotler فإن المسوق الحساس The sensitivemarketer يجب أن يتحمل مسؤولية كل مخرجاته.... أولاً لأن المسوق هو عضو من المجتمع لذلك قد يكون ضحية نفسه إلى حد ما، وثانياً المجتمع وُلد وأنتج مدافعين عن حقوق المستهلك (Consumerists) ومدافعين عن البيئة (Environmentalists) ومجموعات أخرى تجعل الحياة أصعب بالنسبة للذين لا يبالون بإنتاج ما هو سيء من أجل تحقيق أهدافهم وبالتالي ما نبحث عنه الآن هو إضفاء الشرعية على التسويق وهذه الشرعية تركز على توجيه خدمات المؤسسات نحو أهداف أخلاقية أعلى (Sirgy, Samli, & Meadow, 1982, p. 69).

لذلك أصبح التسويق مسؤول عن توفير جودة الحياة ومن الهام جدا أن يدرك متخذي قرار التسويق مساهمتهم الكبيرة في خلق وتوفير جودة الحياة، حيث يستفيد متخذي قرار التسويق من مجهوداتهم المثمرة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، المنافع المباشرة تتمثل في تحقيق أهداف المؤسسة أما غير المباشرة فتظهر في مساهمتهم في الحفاظ على بيئة صحية والتي تنعكس بالإيجاب على المستوى المعيشي ككل (Sirgy, Samli, & Meadow, 1982, p. 81).

الخاتمة

كخلاصة لما سبق يمكننا القول أن التسويق هو سلاح ذو حدين، فقد يساهم في تحسين جودة حياة الأفراد بخلق منتوجات مطورة تتماشى مع احتياجاتهم ورغباتهم وتسهل عليهم الحياة، كما قد يساهم في جعل الحياة أقل جودة وذلك بإنتاج السلع والخدمات ذات الاستخدام غير الآمن، كبعض الأغذية المضرة بالصحة والتي قد تحتوي على مواد معدلة جينياً أو مكونات غير صالحة للاستهلاك مسببة للسرطان أو لأمراض أخرى، أو مثلاً المفرعات التي يستخدمها الأطفال والتي قد تسبب لهم عاهات مستديمة، أو خلق عادات استهلاكية جديدة وغير جيدة أو غير مناسبة لعادات وثقافات بعض المجتمعات... وغيرها من الأمثلة التي لا تعد ولا تحصى. وهذا ما أدى إلى ظهور تيار جديد في التسويق وهو ما يسمى بتسويق جودة الحياة والذي يجب أن تسعى المؤسسة من خلاله إلى تعزيز جودة الحياة.

قائمة المراجع:

1/المراجع باللغة العربية

- إسماعيل السيد. (1999). *مبادئ التسويق*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- أحمد مسعودي. (سبتمبر، 2015). *بحوث جودة الحياة في العالم العربي-دراسة نظرية - مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي(20)، الصفحات 203-220.*
- أمين عبد العزيز حسن. (2001). *استراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين*. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.
- أمينة حرطاني . (2014). *جودة الحياة لدى الأمهات وعلاقتها بالمشكلات السلوكية عند الأبناء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم النفس الأسرى، جامعة وهران.*
- إيمان محمود أبو يونس. (2013). *الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالتفكير الناقد وجودة الحياة لدى معلمين مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة خان يونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم النفس الجامعة الإسلامية، غزة.*
- بشرى عناد مبارك. (2012). *جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج. مجلة كلية الأداب(99)، الصفحات 714-771.*
- رحاب المطيري. (2015). *مستوى جودة الحياة وعلاقته بالعوامل الأسرية لدى طالبات كلية الأداب بجامعة الملك سعود، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الملك سعود،.*
- سلاف مشري. (2014). *جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي، دراسة تحليلية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي(8)، الصفحات 215-237.*

- سيدي محمد ساهل، وعبد القادر بودي. (20-21 أبريل، 2004). أهمية التوجه التسويقي للمؤسسة في الجزائر، الملتقى الوطني الاول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار.
- صلاح الشنواني. (1993). الإدارة التسويقية الحديثة: المفهوم والاستراتيجية. جامعة أسيوط: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد سعيد عبد الفتاح. (1983). التسويق. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- محمد منسي، وعلي كاظم. (2010). تطوير وتقنين مقياس جودة الحياة لدى طلبة الجامعة في سلطنة عمان. *أمارا باك، 1(1)*، الصفحات 41-60.
- مريم شيخي. (2014). طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة، دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم النفس تخصص: اكتفاء وتوجيه، جامعة تلمسان.
- منصور مفرح السالمي. (2014). منصور مفرح السالمي، جودة الحياة وعلاقتها بالتفكير الإيجابي لدى طلاب جامعة أم القرى، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم النفس، تخصص: إرشاد نفسي، جامعة أم القرى.
- وائل حامد السيد. (2018). دراسة الضغوط النفسية وعلاقتها بجودة الحياة لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود. *المجلة الدولية للدراسات النفسية والتربوية، 3(1)*، الصفحات 25-48.
- وثيقة برنامج جودة الحياة 2020. (3 مايو، 2018). خطة التنفيذ، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية.
- 2/المراجع باللغات الأجنبية:

- Arndt, J. (1981). Marketing and quality of life. *Journal of Economic Psychology*(1), pp. 283-301.
- Canstantinescu, M. (2012). Using marketing research in quality of life research and practice. *Procedia-Social and behavioural sciences*(46), pp. 784-759.
- Heusse, C. (2014, Septembre). La qualité de vie: un indicateur pertinent pour L'évaluation d'impact des programmes d'interventions de handicap international, Master 2, Situations de handicap et participation sociale, université de Rennes 1.
- L.Shalock, R. (1993, décembre). La qualité de vie: Conceptualisation, Mesure et application. *Revue Francophone de la déficience intellectuel, 4(2)*, pp. 137-151.
- Lee, D.-J., & Sirgy, M. (2004, June). Quality of life (QOL) marketing: Proposed antecedents and consequences. *Journal of Macromarketing, 24(1)*, pp.44-58.

- Leelakulthanit, O., Day, R., & Walters, R. (1991, spring). Investigating the Relationship between Marketing and Overall Satisfaction with Life in a Developing Country. *Journal of Macromarketing*, pp. 3-23.
- Ruzevicius, J. (2013). Qualité de vie: notion globale et recherche en la matière. *International business: Innovation, Psychology, Economics*, 4(2(7)), pp. 7-20.
- Saloppé, x., & H.pharm, t. (2006). L'évaluation de la qualité de vie en défense sociale. *Acta Psychiatrica Belgica N°106/2*, pp. 1-13.
- Sirgy, M. (1991,fall). Quality of life studies in marketing and management-an overview-. *Journal of buiseness and psychology*, 6(1), pp. 1-7.
- Sirgy, M., Samli, a., & Meadow, H. (1982). The interface between quality of life and marketing, A theoretical frame work. *Journal of marketing and public policy*, 1,pp.69-84.

تحسين نوعية الحياة للشعوب المقياس الحقيقي للنمو الاقتصادي

د. بلعابد فاييزة

جامعة طاهري محمد، بشار

B_fayza@yahoo.fr

د. عراب فاطمة

جامعة طاهري محمد، بشار

Fatti.arab@yahoo.fr

الملخص:

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي الكمي وتحسين الحياة للشعوب، وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية: متى يمكن اعتبار النمو الاقتصادي تنمية؟ واعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك بتتبع التطور التاريخي لمفهوم التنمية، والمنهج التحليلي، لتحليل دور النمو الاقتصادي في تحسين حياة الشعوب، وتوصل البحث الى أن النمو الاقتصادي يساعد بشكل هائل في تحسين حياة الشعوب، ولكن ليس مفيداً الأخذ بمعدل النمو كهدف بحد ذاته، بدلاً من النظر إليه كوسيلة مهمة لتحقيق حياة أفضل للناس.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، حياة أفضل، جودة الحياة، تنمية، مؤشرات.

المقدمة:

عرف الاقتصاديون والسياسيون ومخطوطو التنمية، التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5 بالمائة إلى 7 بالمائة أو أكثر، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي. وخلال العقود الماضية انغمرت معظم الدول النامية في تطبيق هذا المفهوم، واستطاعت بعضها أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروق كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توافر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية تدهوراً في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، مما أثر سلباً على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

اشكالية الدراسة: هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي لتحديد حالة التنمية من عدمها. هذا ما يؤدي بنا الى طرح اشكالية البحث التالية:

متى يمكن اعتبار النمو الاقتصادي تنمية؟

فرضية الدراسة: تقودنا إشكالية البحث الى طرح الفرضية التالية:

✓ يطلق على النمو الاقتصادي الكمي تنمية إذا حقق حياة أحسن للشعوب.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى الأهداف التالية:

✓ التعرف على التطور التاريخي لمفهوم التنمية.

✓ دراسة مؤشرات ومجالات جودة الحياة.

✓ البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية وجودة الحياة.

محاور الدراسة: لغرض الاجابة على مشكلة الدراسة واختبار صحة الفرضية سوف نقسم الدراسة للمحاور التالية:

✓ 1: التنمية من النمو الاقتصادي الكمي الى تحسين نوعية الحياة.

✓ 2: أبعاد ومؤشرات التنمية حياة أحسن.

✓ 3: النمو الاقتصادي الكمي كهدف رئيسي لتحقيق حياة أحسن.

1. التنمية من النمو الاقتصادي الكمي الى تحسين نوعية الحياة.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن 20، وتبرز أهميته في تعدد أبعاده ومستوياته، وقد برز هذا المفهوم بداية في علم الاقتصاد واستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين لإكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، ومر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي يركز على النمو الاقتصادي ليرتبط بالكثير من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة، وظهرت التنمية الاجتماعية، كما استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتته، إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم البشر وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية.

1.1. التنمية بمفهوم النمو (تنمية اقتصادية)

إذا تبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية نجد أنها مالت في أول الأمر إلى التركيز على النمو الاقتصادي، وما يتحقق فيه من إنجاز، فقد لعب مؤشر الناتج المحلي الخام (*PIB*) دور أساسي في تصنيف الدول لفترة طويلة من الزمن من دون الأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للأفراد، حيث عرفت التنمية على أنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي، وكانت درجة التنمية أو التخلف تقاس غالباً بمؤشرين شائعين هما الدخل الفردي، ومعدل النمو السنوي والمتوسط في الدخل الوطني، وبقي هذا التيار سائداً منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات. (رمزي، زكي، 2001، ص 9).

في هذا الصدد نجد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في كمية السلع والخدمات الحقيقية المتاحة للأفراد من أجل الاستهلاك أو الاستثمار، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع. (كاظم، حبيب، 2005، ص 6). تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم وإعطاء معنى للتنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (الإدخار، التراكم، الأسعار، الانتاجية، التوازن، معدل النمو)، والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخل (مدحت، القريشي، 2007، ص 27).

أي أن هذا المفهوم لا يهتم سوى بالعوامل الاقتصادية، ويتجاهل العوامل الأخرى سواء الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع كما يعد رأس المال في هذا المفهوم عنصراً أساسياً وعملاً استراتيجياً في عملية التنمية للبلدان النامية حتى وإن افتقد فيمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي والمساعدات الأجنبية كونه المخرج الوحيد لتأمين النمو الاقتصادي والتنمية، الذي يتم من خلاله قياس مدى النجاح في تضيق الفجوة بين العالم التقليدي (العالم الثالث) والعالم المتقدم (أمريكا واليابان والدول الأوروبية) التي كانت تعيش التقدم والرخاء. ومن نتائج هذا المفهوم ترسيخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي مرادف للتنمية وأنه يزيل تلقائياً الفقر، ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وأن الخير سيتساقط على الجميع. (مصطفى، حسن علي، 2000، ص 11).

وبصفة عامة تعرف التنمية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية. (رمزي، زكي، 2001، ص 12).

وهذا الوضع جعل مهمة هذه الدول للقيام بالدور الأكبر في عملية القضاء على التخلف والركود الاقتصادي وبالتالي تحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية فيها استخدام الموارد المتاحة للمجتمع لتحقيق الزيادة في الدخل الوطني.

لكن المفهوم التقليدي للتنمية والمبني أساساً على تصور للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومي ومرحلة النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الذي تم ترويجه وتطبيقه على التجارب التنموية في العالم الثالث لم يكن موفقاً وفيه ثغرات، حيث تسهم عملية التنمية بمفهوم النمو في سوء توزيع الثروة في المجتمع بشكل غير عادل ما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة بين دخول الأفراد ضمن المجتمع، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة على مستوى الدولة بل تستأثر بها فئة قليلة على حساب الفئة الأكبر ما يسهم في رفع معدلات الفقر، وعليه فإنه لا يعني زيادة النمو

الاقتصادي في الدولة تحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطن والمجتمع ويعالج مفهومه للتنمية من منظور أحادي مقتصرًا على الجانب الاقتصادي وعدم التركيز على مكانة ودور الإنسان كعنصر مركزي للتنمية.

2.1. التنمية البشرية: تنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان

غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية، لتأتي بعدها مسيرة التنمية البشرية لتعكس دراسة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها ونظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية هي جزء من كل فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها، فقد تطور مفهومها من عقد لآخر وكان في كل فترة يعكس جملة حوارات.

لقد تم استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية فقد استخدم مثلاً في البداية تعبير "تنمية العنصر البشري" أو "تنمية رأس المال البشري" أو "تنمية الموارد البشرية" أو "التنمية الاجتماعية" إلى أن استقر الرأي حالياً إلى استخدام تعبير التنمية البشرية بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذي برز مع بداية التسعينات من خلال سلسلة من تقارير التنمية البشرية. (إبراهيم، العيساوي، 2001، ص26).

كما تقدم يمكن القول بأن مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة فالنظريات الفلسفية والاقتصادية القديمة اهتمت بتنمية البشر بهدف تحقيق الرخاء الاجتماعي، إذ كانت مهمة الاقتصاد هي توفير أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس. في الستينات برزت مفاهيم العمالة والإعداد المخطط وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل وربط الإنفاق على التعليم بالإنفاق الاستثماري في المجتمع، حيث ترسخ الاعتقاد بأن زيادة الموارد المخصصة للبرامج التربوية تشكل استخداماً فعالاً وعادلاً للأموال العامة. هكذا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة قد أولى البشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة نشاطهم ورفع إنتاجيتهم من خلال قطف ثمار إنتاجهم بتوفير المسكن اللائق والغذاء الصحي... الخ مع بداية السبعينات شهد العالم موجات كساد اقتصادي أثرت على الدول الصناعية ودول العالم الثالث وجاءت جهود التنمية محيية للأمال. فرغم ما أحرز من تقدم ملموس في ميادين كثيرة إلا أن الفقر والمرض زاد انتشاراً إضافة إلى سوء توزيع الثروة الذي صاحبه سوء توزيع الرفاهية في العالم.

كذلك تم التركيز في تلك الفترة على مسألتين هامتين: الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، الثانية تتعلق بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع تتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز *Seers* الذي يعتبر أن التنمية هي مكافحة مشاكل الفقر *pauvreté* والبطالة واللامساواة في التوزيع *Inégalité*، فإذا زادت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشاكل لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردية فيها، كما تتجسد هذه المرحلة أيضاً في نموذج تودارو *Todaro* الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار. (عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، 2003، ص26).

نلاحظ خلال تلك الفترة أن مقولة "البشر هدف التنمية" قد اتضح أكثر، وإن بقي الأمر مقتصرًا على توزيع الثمار المادية للتنمية، دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، والثقافية، والترفيهية.

غير أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي تغير في الثمانينات عن مساره، فقد تم التأكيد على سياسات التغيير (*ajustement structurel*) يؤكد على تقليص دور القطاع العام، وتشجيع دور القطاع الخاص فقد ظهر تياران مختلفان في النظرة إلى التنمية البشرية، الأول تبناه صندوق النقد الدولي *FMI* وهو يركز على النمو الاقتصادي أساساً، والثاني تبناه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهو يحاول أن يضع البشر أولاً في صلب العملية التنموية. (Paul, Claval, 2006, p102)

تبلور مفهوم التنمية البشرية بشكل كامل بعد التسعينات مع إصدار سلسلة تقارير التنمية البشرية من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية التي بدأت عام 1990. أخذت هذه التقارير تصدر تباعاً، وفي كل تقرير يتم إدماج مفاهيم جديدة للتنمية البشرية.

وعليه يمكن تعريف مصطلح التنمية البشرية من خلال تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) على أنها "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"، من خلال توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية، الدخل والتشغيل وتهم بزيادة الدخل الفردي بقدر ما تهتم بنمط توزيعه. (تقرير التنمية البشرية، 2000، بدون صفحات).

التنمية البشرية لا تهتم فقط بزيادة ما في حوزة الناس من السلع والخدمات، إنما هي أوسع من ذلك، فهي تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس. والتنمية من أجل الناس معناها ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه توزيعاً عادلاً.

هكذا يمكن القول أن التنمية البشرية تتعلق بالحياة التي يجيهاها الناس، وبقدرتهم على أن يعيشوا طويلاً والوقاية من الإصابة بالأمراض، والتعلم، والتخلص من الأمية والجوع وسوء التغذية والتمتع بالحرية والاستقرار، وهذا من أجل انتفاع البشر بقدراتهم وتحسين أدايتهم في شتى المجالات ليتمتعوا بحياة كريمة، فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل هدف عملية التنمية لتحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف. (خبابة، عبد الله وبوقرة، رابع، 2009، ص 22).

1.3. التنمية المستدامة الشاملة (التنمية لتحسين نوعية الحياة).

ظهرت التنمية المستدامة الشاملة باعتبارها النموذج التنموي الأمثل حالياً والذي يهدف إلى الحفاظ على البيئة والعمل على التقليل من تدهورها من جهة وإلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تقوم على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وعلى استخدام تكنولوجيات نظيفة تهدف إلى الحفاظ على البيئة من التلوث وهي التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. " (عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، 2003، ص 40).

إن الهدف المنشود من تحقيق التنمية مهما كان شكلها حسب علماء الاجتماع هو الإنسان (الفرد)، لهذا نجدهم يهتمون بمختلف الجوانب المحيطة به والتي تؤثر فيه من تربية وثقافة وأنماط الاستهلاك وتوزيع الثروة لعلماء الاجتماع ينظرون للتنمية المستدامة من خلال استدامة التوزيع العادل للثروة والموارد، فالعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة اليوم التي تشجع على التدهور البيئي بحاجة لمعالجة وإصلاح. كما يجب أن يكون هناك إعادة توزيع للثروة في العالم. وعندئذ فقط يمكن أن تصبح التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي. (خالد، مصطفى قاسم، 2007، ص 50).

التنمية المستدامة التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي سواء على الصعيد المحلي والعالمي. (Paul Claval, 2006, p50)

وتمثل نوعية الحياة التي يجيهاها الإنسان التحدي الأكبر والأهم للتنمية البشرية المستدامة. لذا يستهل تقرير التنمية الذي أعده البنك الدولي (World Bank, World development report 1991) بعرض أهم تحدي يواجه التنمية، فقد أعلن "أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في عالم الدول الفقيرة، وأن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخلاً عالية، ولكنها في نفس الوقت تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليمًا جيدًا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقراً أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية غنية."

فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛ بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمن حقوق الإنسان، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو بعبارة أخرى أن التنمية البشرية ترتبط ارتباط وثيق بنوعية الحياة التي يتمتع بها البشر داخل مجتمعاتهم. (عبد الخالق، عبد الله، 2003، ص 13).

ونظراً لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات تلك الأمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية. ويصبح التساؤل هنا ليس فقط عن الواقع الاقتصادي للأمم بل يتعداه إلى نوعية الحياة التي يعيشها البشر في المجتمعات المختلفة. (خبابة، عبد الله وبوقرة، رابع، 2009، ص 30).

وهناك خمسة جوانب للتنمية البشرية المستدامة التي تؤثر على نوعية الحياة وهي كالتالي:

- التمكين: إن توسيع القدرات والخيارات المتاحة للموارد البشرية يزيد من القدرة على ممارسة تلك الخيارات.
 - التعاون: وذلك لأهمية الشعور بالانتماء ورفع الروح المعنوية والاحساس بوجود هدف حقيقي يتم السعي إليه لتحقيقه.
 - الإنصاف: وهو ما يعني تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة.
 - الاستدامة: الاستمرارية عن طريق عدم اهدار الموارد لتحقيق التنمية البشرية المستدامة للأجيال المقبلة.
 - الأمن: أي التحرر من الظواهر التي تهدد الأمن والاستقرار.
2. أبعاد ومؤشرات التنمية لحياة أحسن.

جودة أو نوعية الحياة هي واحدة من مجالات البحوث والسياسات الأسرع نموا واهتماما في العالم حاليا، بعد تراجع مفهوم التنمية بمفهومها الاقتصادي الكمي، والنظر الى نوعية الحياة كهدف أساسي للتنمية الشاملة، وهو مفهوم يعد مقياسا لرفاه الأفراد والمجتمعات والشعوب، ويتم الترويج له بشكل متزايد كوسيلة مساعدة لاتخاذ القرارات السياسية والتمويل العام.

1.2. مفهوم جودة الحياة:

تشير الأدبيات إلى صعوبة صياغة تعريف محدد لجودة الحياة على الرغم من شيوع استعماله، وذلك لاستخدامه من قبل تخصصات علمية متعددة، وعدم ارتباط المفهوم بمجال محدد من مجالات الحياة.

إن مفهوم جودة الحياة يرتبط بصورة وثيقة بمفهومين أساسيين وهما الرفاه (*Wellfare*) والتنعيم (*Well being*) كذلك يرتبط بمفاهيم أخرى مثل التنمية، والتقدم، والتحسين، وإشباع الحاجات (*Satisfaction of needs*). (رغداء، علي نعيسة، 2002، ص 141).

على الرغم من التداخل بين مفهوم جودة الحياة والمفاهيم ذات الصلة، تزخر الأدبيات بعدد من التعريفات نختصرها فيما يلي:

تعريف منظمة الصحة العالمية: تعرف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها "إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه". (who, Qolgroup, 1994, pp41_57)

كما أن كل من **بونومي وباتريك وبوشنيل**، قد أكدوا على أن جودة الحياة مفهوم واسع يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة الصحية والحالة النفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به، والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها. (Bonomi, RE et Patrick et D. Let Bushnel, D.M, 2000, pp1-12)

أما **باسشير passcheir** يرى أن جودة الحياة هي البناء الكلي الذي يتكون من مجموعة المتغيرات التي تهدف إلى إشباع الفرد، ومؤشرات ذاتية تقيس مقدار الإشباع بمؤشرات موضوعية تقيس الإمكانيات المتدفقة على الفرد، ومؤشرات ذاتية تقيس مقدار الإشباع الذي تحقق. (passchier.G, 2000, p392).

أما **عبد المعطي** فيعرف جودة الحياة بأنه " تعبير عن الإدراك الذاتي للفرد، وتقييمه للنواحي المادية المتوافرة في حياته، ومدى أهمية كل جانب منها بالنسبة للفرد في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، ويظهر بوضوح في مستوى السعادة أو الشقاء الذي يكون عليه، ويؤثر بدوره على تعاملات الفرد وتفاعلاته اليومية. (عبد المعطي وحسن، مصطفى، 2005، ص 11).

وأكد **cashing** في تعريفه لمفهوم نوعية الحياة على المتغيرات الاقتصادية، على اعتبار أنها تحقق للفرد إشباع احتياجاته الأساسية المتنوعة، ومن ثم السعادة والرضا عن الحياة (Cashing, 2003, p23).

أشار **Good** الى أن نوعية الحياة هي " شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورفي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه".

ومن كل ما سبق يمكن القول أن جودة الحياة تتضمن الاستمتاع بالظروف المادية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، والحياة العاطفية الإيجابية إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية، وإحساسه بمعنى السعادة وصولا إلى عيش حياة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع.

2.2. مؤشرات جودة الحياة.

لقد كشفت الأدبيات عن احتواء مفهوم نوعية الحياة لمجموعة من المؤشرات أهمها:

أ. القدرة على تبني أسلوب يشبع الرغبات والاحتياجات الأساسية لدى الأفراد.

ب. الشعور الشخصي بالكفاءة الذاتية واجادة التعامل مع التحديات المعيشية.

ت. السعادة والرضا عن الذات والحياة الجيدة.

ث. ارتقاء في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه الا مجتمع الوفرة.

ج. درجة احساس الفرد بالتحسن المستمر لجوانب شخصيته في النواحي النفسية، المعرفية، الابداعية، الثقافية، الرياضية، الشخصية، الجسمية، والتنسيق بينها، وتلبية الفرد لاحتياجاته، ورغباته بالقدر المتوازن.

3.2. أبعاد جودة الحياة

عادة ما يتم تعريف مفهوم جودة الحياة في ضوء بعدين أساسيين لكل منهما مؤشرات معينة: البعد الذاتي، والبعد الموضوعي. إلا أن غالبية الباحثين ركزوا على المؤشرات الخاصة بالبعد الموضوعي لجودة الحياة.

أ. **البعد الموضوعي:** ويتضمن مجموعة من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس المباشر مثل: أوضاع العمل، مستوى الدخل، المكانة الاجتماعية والاقتصادية، وحجم المساندة المتاحة من شبكة العلاقات الاجتماعية، ومستوى المعيشة، والبيئة الفيزيائية متمثلة في المسكن ومستوى خدماته.

أن الجانب الموضوعي لمفهوم نوعية الحياة يعبر عن تقدم مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، وأن جودة الحياة تعبر عن نزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، هذا النمط من الحياة الذي لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، وذلك المجتمع الذي استطاع ان يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه.

ب. **البعد الذاتي:** ويتمثل في الجوانب النفسية والمعنوية المرتبطة بمستوى الرضا لدى الافراد عن واقعهم الاجتماعي الموضوعي، ودرجة تحقيق السعادة الاجتماعية.

ولقد أكد ليتوين أن مفهوم نوعية الحياة لا يقتصر على تذليل الصعاب والتصدي للعقبات والأمور السلبية فقط، بل تتعدى إلى تنمية النواحي الايجابية، في حين يرى كومنس: "أن مفهوم نوعية الحياة يشير الى الصحة الجيدة أو السعادة أو تقدير الذات أو الرضا عن الحياة أو الصحة النفسية".

كما يرى كل من ليتمان وجيناس أن نوعية الحياة تتمثل في الشعور بالرضا والاحساس بالرعاية والمتعة في ظل الظروف التي يعيش فيها الفرد. ومن منظور نفسي يرى رؤوف أن نوعية الحياة هي الاحساس الايجابي بحسن الحال كما يعبر عن المؤشرات السلوكية التي تدل على ارتفاع مستويات رضا الفرد عن ذاته وعن حياته عموماً، وسعيه المتواصل لتحقيق أهداف شخصية ذات معنى بالنسبة له واستقلالته في تحديد مساره وحياته، كما ترتبط بكل من الاحساس بالسعادة والسكينة والطمأنينة (مریم، شيخي، 2013، ص 48).

كما تؤكد كافة البحوث محل الاهتمام بظاهرة جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أن الاقتصار على بعد واحد فقط يؤدي الى خلل في قياس نوعية الحياة. لذلك، لا يجوز فصل الجوانب الذاتية عن الجوانب الموضوعية لنوعية الحياة.

أكدت منظمة اليونيسكو على شمولية مفهوم نوعية الحياة باعتباره مفهوم يضم كل جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، وهو يتسع ليشمل المكونات الموضوعية التي تعبر عن الاشباع المادي للحاجات الأساسية المتمثلة في (التعليم، الحقوق، مستوى المعيشة، العمل، فلسفة الحياة، الصحة البدنية والنفسية، العلاقات الاجتماعية والأسرية، الأنشطة المجتمعية، ووقت الفراغ)، كما يتضمن المكون الذاتي والذي يحقق الاشباع المعنوي الذي يمكن الفرد من تحقيق جودة الحياة وتضمن تسع مؤشرات: (المسكن، الصحة، التعليم، الدخل، البيئة، وقت الفراغ، الامن، السلامة، والطموح في المستقبل) (مریم، شيخي، 2013، ص 50).

3. النمو الاقتصادي الكمي كهدف رئيسي لتحقيق حياة أحسن.

تعتبر التنمية مفهوماً شاملاً لجوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية واخلاقية، ولا يقتصر مفهوم التنمية على زيادة دخل الفرد أو التركيز على جانبه المادي أو كما معروف عنه بالتنمية الاقتصادية رغم أهميته.

فهذا المفهوم وحده قد لا يضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي، وبالوقت نفسه لا يضمن المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وتوسيع الخيارات، ولا سيما في المجتمعات النامية

1.3. العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي الكمي وتحسين ظروف الحياة

إن أي تنمية فعالة وهادفة تكمن في تحقيق نجاح في إطار من العلاقات المترابطة والمتداخلة والمتكاملة بين كل من التنمية الاقتصادية وباقي مجالاتها وأبعادها ومستوياتها خاصة التنمية الاجتماعية، أخذاً بالتعريف الذي صاغه جيمس سبيت: "لا يكفي التنمية البشرية المستدامة بتوليد النمو وحسب، بل بتوزيع عائداته بشكل عادل أيضاً" (إبراهيم، العيساوي، 2001، ص51).

إذ أن النمو الاقتصادي يتيح زيادة الاستثمار في التنمية الاجتماعية، كذلك تعزز التنمية الاجتماعية قدرات الأفراد والجماعات، فيصير بإمكانهم المشاركة المنتجة في عملية التنمية الاقتصادية، معنى ذلك لزومية إرساء توازن بين استراتيجية لكل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، بحيث ترفد أحدهما من فوائد الأخرى وفق منظور شمولي ومتكامل من أجل تحقيق التغيير الإيجابي. (Paul, Claval, 2006, p150).

وهذا ما أكدته مؤتمر منظمة العمل الدولية عن الاستخدام في العالم المنعقد سنة 1976، والذي تبنى مقارنة الحاجات الأساسية للتنمية؛ التي اعتبرها بديل تنموي تهدف بصراحة إلى إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات التنموية وترقية فرص الاستخدام الدائم المرضي مجتمعيًا والمجزي عائداً، وتوجيه الناتج القومي لصالح إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع الفردية والعمومية والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر لسكان البلد المعني.

ولا تقصد مقارنة الحاجات الأساسية أن تكون بديلاً عن سياسة النمو الاقتصادي، بل على العكس من ذلك، إنما تكمله وتسعى إلى توجيهه، وبذلك الأمر يتطلب بالضرورة تغييرات في نمط الإنتاج ليكون أكثر توجهاً نحو إشباع الحاجات الأساسية وتغييرات هيكلية لتعبئة الموارد الإنتاجية.

في نفس التوجه اعتبر السوسولوجي المغربي عبد السلام فراعي " أن التنمية لا يمكن اختزالها في مجرد اقتباس نموذج رأسمالي أو غيره، باعتباره الوصفة الطبية لمعالجة مرض التخلف المزمن، ومن هذا نرى -حسب نفس الباحث- بأن النظرة التنموية الصحيحة لا بد وأن تكون نظرة تكاملية وشمولية (لاسيما فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي)، لأن قصرها على أحد هذين الجانبين، إنما هو من قبيل السير على ساق واحدة، الأمر الذي يجعل العملية التنموية تسير بصورة عرجاء شوهاء من جهة، ولا تستطيع التقدم إلى الأمام بالسرعة المطلوبة من جهة ثانية. (فراعي، عبد السلام، 2009، ص44).

إن النقطة الرئيسية التي علينا أن نأخذها بعين الاعتبار هنا هي أن النمو الاقتصادي أمر مهم لتحسين الظروف المعيشية، لكن تأثيره يعتمد بشكل كبير على ماذا ستفعله الحكومات بالإيرادات العامة المتولدة من هذا النمو الاقتصادي، بدلاً من معاملته كهدف بحد ذاته.

الخاتمة

لا يمكن حصر التنمية في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي. لا بد من تبني مفهوم موسع للتنمية يستوعب أبعاداً اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي. فالتنمية هي الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائداً خلال العقود الماضية إلى مجال أوسع، مجال الحياة البشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

نتائج البحث.

- ✓ أن النظر إلى التنمية من منظور النمو الاقتصادي أو مستوى دخل الفرد أو مساواتها بالتصنيع أو التقدم التقني أو التحديث رغم أهميتهما، هو فهم ضيق للتنمية التي تعني في الحقيقة تحقيق حياة أفضل للشعوب وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث.
- ✓ النمو الاقتصادي يساعد بشكل هائل في تحسين حياة الشعوب، ولكن ليس مفيداً الأخذ بمعدل النمو كهدف بحد ذاته، بدلاً من النظر إليه كوسيلة مهمة لتحقيق حياة أفضل للناس

- ✓ أن التنمية الشاملة تقوم على فكرة مفادها أن النمو الاقتصادي مهم، لكنه غير كاف لإحداث تحسن مستدام للرفاهية بصفة عامة، والذي يتطلب تقاسما عادلا لنتائج النمو.
- ✓ ان النمو الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، أنه في غياب توزيع عادل وانعكاسات إيجابية وحقيقية، وخاصة على مستوى جودة الحياة، فإن هذا النمو يبقى غير كاف.
- ✓ أن الثروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات البشرية للنهوض بالمجتمع، والإنسان.
- ✓ أن التركيز فقط على معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي له التأثير الأكثر تدميرا. بإمكان النمو الاقتصادي أن يحقق مساهمة كبيرة في تحسين حياة الناس، لكن التركيز عليه فقط له حدود يجب أن تكون مفهومة جيدا للجميع.
- ✓ إن وضع تصور وقياس لمجالات جودة الحياة المتعددة (مثل الصحة، الوظائف، الإسكان، المدارس الجوانب الثقافية، القيم والجوانب الروحية...) وكيفية ارتباطها بعضها البعض، يفيد في معرفة وتقييم جودة الحياة بصفة عامة، ويساعد في استغلال النمو الاقتصادي لتحقيق حياة أفضل.

الهوامش:

- (1) رمزي، زكي (2001)، التاريخ النقدي للتخلف، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- (2) كاظم، حبيب (2005)، العولمة من منظور مختلف، الجزء الثاني، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- (3) مدحت، القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية (نظريات التنمية وسياسات وموضوعات)، الأردن: دار وائل للنشر.
- (4) مصطفى، حسن علي (2000)، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، مجلة دراسات عربية، العدد 6، بيروت: دار الطليعة للطباعة.
- (5) ابراهيم، العيساوي (2001)، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق.
- (6) عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2003)، اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 7) Paul Claval (2006), *le développement durable :stratégie descendantes et stratégies ascendantes* Paris :université de Sorbonne .
- (8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) (2000)، تقرير التنمية البشرية، (برنامج نيويورك).
- (9) خبايا، عبد الله وبوقرة، رايح (2009)، الوقائع الاقتصادية: العولمة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة.
- (10) خالد، مصطفى قاسم (2007) إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- (11) عبد الخالق، عبد الله (2003)، البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (12) رغداء، علي نعيمة (2002)، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق، 2002.
- 13) WHO-QOL Group (1994). *The Development Of World Health Organization Quality Of Life Assessment Instrument- The (WHOQOL)*. In Orley, J. & Kuyken, W.(Eds). *Quality Of Life Assessment International Perspectives*,: Springer-Verlag
- 14) -Bonomi, R.E., Patrick, D.L. & Bushnel, D.M. (2000). *Validation Of The United States Version Of The World Health Organization Quality Of Life (WHOQOL) Measurement*. *Journal Of Clinical Epidemiol*, 53.
- 15) Passchier, G, (2000) *Development of Indicators on Child Labor*, International Labor Organization, Geneva, Simpson Press .
- 16) عبد المعطي، حسن مصطفى (2005)، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر. وقائع المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوية للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، الأردن.
- 17) _Cashing (2003), *Education and Child Labor*, Foreign Labor Migration Seminar, International Labor Organization, Moscow.
- (18) -مریم، شبيخي (2013)، طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاجتماعية، تلمسان.
- (19) -فراعي، عبد السلام (2009)، التنمية المحلية: دوافعها وأقطابها، مجلة القانون والاقتصاد، الرباط.

تطبيق مبدأ باريتو في إيجاد معوقات جودة الحياة

(دراسة حالة الجزائر)

شعبان قصابي

جامعة محمد بوضياف، مسيلة

Chaabane1983@yahoo.fr

مختاري فتيحة

جامعة طاهري محمد، بشار

fatihamokhtare@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في معوقات جودة الحياة (quality of life) الجزائرية على المستويين الكلي والجزئي حيث يتم البحث في هذه الدراسة عن استقصاء أكثر الأسباب ترددا التي تقف حاجزا أمام حياة ذات جودة عالية للأفراد ومستوى معيشي راقى عبر استخدام ما يعرف بمخطط باريتو (Pareto chart) على عينة الدراسة المزمع اختيارها من فئات المجتمع الجزائري كما تسعى الدراسة إلى إسقاط قاعدة (rule 20/80) أي مبدأ باريتو في تحديد 80% من معوقات جودة الحياة الناتجة عن 20% من الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، جودة الحياة الجزائرية، مخطط باريتو، قاعدة 20/80.

المقدمة:

كيف تقييم المستوى العام لجودة حياتك خلال الأسبوع الماضي؟ حتما طرح هذا السؤال على أي انسان سيقود إلى إجابات تحمل في طياتها الاختلاف، التعدد، الدهشة، وربما الغاربية، الخ هذا لأن كل واحد منا ينظر إلى حياته اليومية بنظرته المتميزة عن باقي نظرات حياة الآخرين فمننا من يرى أنه يعيش حياة راقية وذات مستوى عالي من الرفاهية ومننا من يرى أن حياته بائسة ولا وجود لكلمة الرفاهية- في قاموسه ومننا أيضا من يقيس جودة حياته على أنها حياة متوسطة الجودة في العموم ومننا من يربط مستوى جودة حياته بوحدة أو مجموعة من مكونات النظام الاقتصادي الاجتماعي الإنساني البيئي الذي يتمنى إليه.

إن هذا لاختلاف في أوجه النظر إلى مستويات جودة الحياة يفتح الباب أمام العديد من التساؤلات والتي من أهمها كيف يقيس الأفراد مستويات رفاهيتهم؟ من هنا أضحي موضوع جودة الحياة يحظى بأهمية بالغة من طرف الباحثين والمنظمات بل وصل الاهتمام بمفهوم جودة الحياة كاعتباره توجه اقتصادي يتحقق من خلال دمج مع النماذج الاقتصادية بغية توفير أرضية تسمح للمجتمعات اكتساب صفة الرفاهية، التمتع والسعادة.

من المجتمعات من كسبت الرهان ويعيش أفرادها حياة ذات جودة عالية تتحسن باستمرار من خلال اعتبار مفهوم جودة الحياة إن صح التعبير وجهة وليست رحلة من منطلق أن الرحلة تنتهي ند نقطة نهاية الرحلة أما الوجهة فلا زال المسير اتجاهها متواصل مما يزيد من صعوبة مهمة الشعوب التي تحظى بمستويات جدوة حياة متوسطة وغير مقنعة في اللحاق بالركب لذا وجب على شعوب الدول التي تفتقد ماهية مقومات جودة الحياة الراقية والدول بحد ذاتها التي يلتزم عليها توفير هذه المقومات خاصة دول القارة السمراء.

الجزائر بصفتها أحد دول القارة السمراء تتباين مستويات جودة الحياة لأفراد سكانها حيث يصعب تحديد وقياس مستوى جودة الحياة الجزائرية لخاصية الجزائر الاقتصادية، حصر الذكر على الخاصية الاقتصادية للجزائر يقود إلى طبيعة اقتصادها ومقومات اقتصاد الرفاهية التي تحوزها التي لا تعكس تماما مستويات الرفاهية لشعبها من هنا بدأت التساؤلات حول ما الذي يعيق الوصول الى مستوى عالي من الرفاهية والتمتع للمجتمع الجزائري.

لقد تعددت الجهود ولأبحاث في إيجاد الإجابة لهذه التساؤلات لذا مبدئيا تبلورت فكرة هذه الورقة البحثية التي تسعى إلى إيجاد الإجابة للإشكالية التالية: ما هي معوقات جودة الحياة في الجزائر؟

متساقلين عن:

- ماهية جودة الحياة؟

- ما الذي يعيق تحقيق مستوى عالي للجودة الحياة في الجزائر؟

مفترضين أن:

- مؤشرات جودة الحياة قد تكون عامل أو عائق لجودة الحياة.

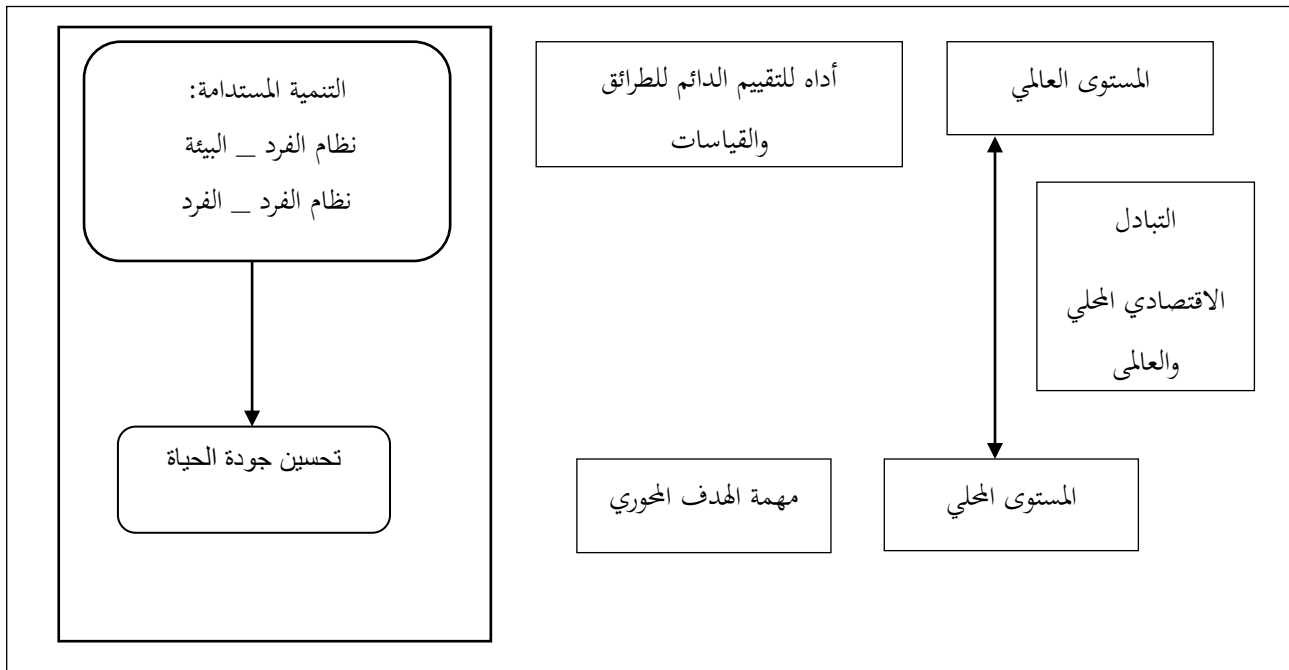
- توجد عوامل تحول نحو السير في اتجاه الرفاهية وجودة الحياة الراقية في الجزائر.

- إمكانية تطبيق مبدأ باريتو للتعرف على معوقات جودة الحياة الجزائرية.

- 20% من أسباب جودة الحياة المتدنية سببها 80% من المعوقات.

1. المفهوم النظري: يدعي (Borsdorf Axel, 1999)¹ أن التنمية المستدامة مرتبطة بنظامي البيئية - الإنسان و نظام الإنسان - الإنسان في منظور مدمج ومتكامل وحيد يضمن الحياة البشرية و الإنسانية على المدى الطويل ويشير إلى هدف التنمية المستدامة في التقليل من النزاعات في نظام الإنسان - إنسان ويرى أن التنمية المستدامة نظام ديناميكي مفتوح يسمح بالتكيف مع الأحداث والتأثيرات غير المؤكدة الوقوع التي تغدي عكسيا النظام، مما يقود إلى اعتبار التنمية المستدامة كأداة وليست هدف بحد ذاتها بل يجب تقديم مفهوم تطوير وتحسين جودة الحياة كهدف للتنمية المستدامة وربطه بمستوى النمو المحلي والعالمي (الشكل رقم 01) يعبر باختصار عن التنمية المستدامة وجودة الحياة كما يلي:

الشكل رقم 01: "التنمية المستدامة والجودة الحياة"



Source: Borsdorf Axel, 1999

1.2. الإطار النظري لجودة الحياة: أشار (Liao, 2009) أن مفهوم جودة الحياة (Qualité of life) استخدم بصفة عامة للحكم على الرفاهية الفردية (individual well-being) من خلال مؤشرات خاصة وموضوعية، كما أشار إلى أن مفهوم جودة الحياة يمكن تتبع أثره في سنة 1960 داخل الولايات المتحدة بحيث كان تقييم مدى جودة الحياة مبني على مستويات المعيشة عبر تقدير الناتج المحلي للفرد².

واستنادا إلى (فؤاد عبد الله، يحيى عبد المحسن، 2015) تعرف جودة الحياة بأنها "الشعور الذاتي بالسادة الشخصية والرضا عن النفس وعن الجوانب ذات الأهمية في حياة الشخص، كون أن مفهوم الذاتية هنا يجب التأكيد عليه باعتبار أن تقدير الشخص نفسه مدى سعادته

ورضاه عن حياته هو الأساس في الحكم على جودة الحياة التي يعيشها وهي تمثيل للرفاهية الحياتية بالنسبة للإنسان بصفه عامه والعوامل المؤثرة في حياته بصفه خاصة³.

استعرض أيضا (البصري، فاطمة جمال، 2017) مفاهيم أخرى لنوعية الحياة كتضمنها لكل ما يتمتع به الفرد من ملبس، مأكل، مشرب ومسكن ويتحدد ذلك عادة بمستوى دخل الفرد والبيئة التي يعيش فيها والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. وعلى هذا يمكن تعرف جودة لحياه بشكل أكثر تحديدا " عملية مركبة متكاملة تتضمن توافر كامل الحاجات والإمكانات المادية للفرد والأسرة وكذا الحاجات غير المادية مع الإشارة إلى طبيعة هذه الحاجات غير الثابتة الديناميكية المتطورة مع تطور المجتمع وتقدمه⁴.

إن لي فهم مصطلح جودة الحياة غير محدود تماما وتتميز بتغير مفاهيمي واسع وارتباط متعدد بمختلف المصطلحات حيث من بين واحدة من المصطلحات الأكثر ارتباطا بمفهوم جودة الحياة هو مصطلح السعادة (Happiness) حيث رأى (Ferriss,2010)⁵ أن السؤال عن ماهية السعادة؟ يقود إلى عدة إجابات مختلفة... " السعادة تنتمي إلى الذات " قال ارسطو.

وبالرجوع إلى رؤية عالم النفس (Carl Jung, Carl Jung) اتجاه "الحياة السعيدة التي لن تكون بدون قياس قدر الظلام في حياتنا وكلمه سعيد ستفقد معناها إذا لم توزن بالحزن " أما الفنان (Claude Monet) رأى أن " السعادة تنشأ من الطبيعة".

"السعادة ليست المال " قالها (D. Roosevelt, Franklin) ويشير ("The Dalai Lama"*) القائد الديني الأعلى للبوذيين الثبتين) أن حجر أساس سعادتنا ينشأ من سياق علاقتنا مع الآخرين، وينظر القائد الهندي (Gandhi) إلى " السعادة في قدر الانسجام بين ما تقدمه، ما تقوله وما تفعله ". التعريف بمفهوم السعادة لا ينتهي لذلك أوضح الأستاذ بجامعة هارفارد Gilbert Daniel الجوانب الثلاثة للسعادة الجانب العاطفي، الجانب الأخلاقي وجانب الحكم على النفس.

لقد سبق وأشرنا أن مفهوم السعادة غير محدود وهو ما يفسر تدخل طب الأعصاب في زعم أن لذه السعادة توجد في الجبهي الأيسر من قشرة الدماغ مقابل أحاسيس الحزن والسعادة في الجبهي الأيمن للدماغ.

السعادة هي الهدف الرئيسي لتطلعاتنا أيا كان الاسم الذي نطلقه عليها: الرضا العميق، الصفاء، الإنجازات، الحكمة، الثروة، الفرح أو السلام وكيف نصل إليها: الإبداع، العدالة، الإيثار، السعي، التنافس⁶.

2.2. مؤشرات جودة الحياة: مؤشرات جودة الحياة (Qualité of life indices) بالرجوع إلى تعريف المؤشر بالمعلم الذي يشير بمنح المعلومة، يصف ويقدر بعض الظواهر مع مرور الزمن تم استخدام المؤشرات الاقتصادية لقياس مستويات جودة الحياة كمؤشر الناتج الإجمالي المحلي (GDP) العاكس لصورة النمو الاقتصادي للمجتمعات إلا أن اهماله للعوامل الاجتماعية والبيئية جعله مؤشر غير كافي لوصف رفاهية المجتمع مما أدى إلى تبني المؤشرات الاجتماعية كمقياس فعال.

وانطلاقا من تقرير (he OECD's report) المعنون بـ (How's Life?) الذي يزعم أن هناك ثمانية ميادين تغطي جودة الحياة كالاتي:

- الصحة: واحدة من أهم العوامل

- التوفيق بين العمل والحياة العائلية: المورد الوحيد المشترك بين الأفراد هو الوقت

- التعليم: حاجة أساسية للإنسان

- التواصل الاجتماعي: الشبكة الاجتماعية للفرد تدخل في رفاهيته

- الأمن: السلامة الأمنية الفردية

- البيئة: واحدة من بين أكبر تحديات المجتمع

- المشاركة المدنية: الحياة المدنية والسياسية

- الرفاهية الفردية: الرضا عن الحياة، السعادة.

يمكن القول أن أبعاد جودة الحياة في معظم البحوث تدور حول هذه المفاهيم تارة وبعض اجتهادات لباحثن عبر أقطار العالم في إضافة مؤشرات جديدته تارة أخرى تسمح بالقياس الفعال لمدى جودة الحياة كما تجدر الإشارة حسب (Julius Sim étal. , 2011)⁷ إلى

المؤشرات العالمية التي تقيس رفاهية الشعوب المقترحة من طرف هيئات، معاهد، مخابر دولية بالإضافة إلى النماذج الجاهزة المستعملة في قياس جودة الحياة للدول المتطورة مثل (The CASP-19) الذي يعمل على قياس جودة الحياة بالاعتماد على أربع محاور هي: - السيطرة على الحياة؛ - الاستقلالية؛ - السرور؛ - تحقيق الذات.

3.2. اتجاهات لجودة الحياة: بالنظر إلى مفهوم جودة الحياة الواسع وتطلع الإنسان الدائم إلى الوصول لمستويات متقدمة من الرفاهية الرقي، التمتع، وتفسير كل واحد منا المختلف لجودة الحياة التي يعيشها حيث بين (حسين الحلو، 2016) أربعة اتجاهات تعمل على تفسير جودة الحياة وهي:

** الاتجاه الفلسفي: يوطد هذا الاتجاه أن جودة الحياة حق متكافئ في الحياة والازدهار وهناك الكثير من المواطنين التي تتطلب الجودة حتى يحصل الإنسان على جودة حياه.

** الاتجاه الاجتماعي: من خلال التركيز على المؤشرات الموضوعية للحياة كالمستويات التعليمية لأفراد المجتمع، نوعية السكن، عمل الفرد ومكانته المهنية وتأثيرها على حياته، العلاقات الاجتماعية.

** الاتجاه الطبي: زيادة اهتمام الأطباء والمتخصصين في المجال الصحي بتعزيز ورفع نسبة جودة الحياة لدى المرضى وتوفير الدعم المعنوي لهم.

** الاتجاه النفسي: البناء الكلي الشامل الذي يتكون من المكونات المتنوعة التي تهدف إلى اشباع الحاجات الأساسية للأفراد بحيث يظهر الرضا في حالة اشباع الحاجيات وعدم الرضا في حاله عدم شبعها نتيجة لتوافر مستوى معين من حدود الحياة.

4.2. قياس جودة الحياة: مما لا شك فيه أن واحدة من بين أهم العوامل التي ساهمت في تطور علم الاقتصاد بمختلف فروع هو إمكانية الفهم الشامل للمشكلة الاقتصادية ووضع التعريف الشامل لها وصياغة إطار نظري وأدبي يصف بصورة واضحة التعريف المتفق عليه إلا أن موضوع بحثنا المتعلق بماهيمية جودة الحياة التي لم يوضع لها تعريف واحد وشامل وتضمنها لعدة تعريفات متنوعة جعل إيجاد طرق قياس جودة الحياة مهمة معقدة للباحثين في هذا الشأن⁸.

يقول (عبد الكريم عبيد ، 2016) أن القياس الفعال لجودة الحياه متوقف على الوصف الدقيق للحياة الجيدة والتعرف على مستويات الجودة وأضاف أن المقاييس المتاحة تعتمد في تقويمها على مبدأ التقدير الذاتي ومبدأ التقدير الموضوعي لهذه الجودة، كما ملح إلى الجهود المبذولة في قياس جودة الحياه تتضمن اعتبار المفهوم (جودة الحياة) متعدد الأبعاد مع ادراك الفرد للرضا عن حياته بمعنى قياس الجودة من وجهة نظر الفرد ويطلق عليها جذوة الحياة الذاتية بينما خصائص الموقف الذي يعيش فيه الفرد تقاس بصورة موضوعية التي يطلق عليها جودة الحياه الموضوعية.

الجدير بالذكر هنا التركيز المتقلب للباحثين على أهمية قياس الجوانب الذاتية من جهة أو اهمال الجوانب من الحياة الموضوعية من جهة أخرى أو العكس⁹.

أما ما قاله (Mazúchová et al.,2017)¹⁰ عن تقييم جودة الحياة يدور حول فضاء نوعية الحياة الذي أضحي حالياً ميدان بحث منفصل نسبياً ومتعدد التخصصات يضمن جوانب مختلفة (various aspects) كالصحة، الراحة النفسية والجسمية والبعد العقلي والاجتماعي ويضيف أيضاً أن حتى المتغيرات الديموغرافية الاقتصادية والاجتماعية تدخل في تقييم جودة الحياة كالسن، الجنس، التعليم المكانة الاجتماعية، الثقافات والقيم.

الجدول رقم 01: "منوغرافيا الجزائر"

التسمية الرسمية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
طبيعة النظام	جمهوري
المستحقة	2.381.741 كلم
العاصمة	الجزائر
المدى الكبرى	الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة
تعداد السكان	42,2 مليون نسمة (جانفي 2018)
اللغات لوطنية	العربية، تمازيغت
اللغة الرسمية	اللغة العربية
العملة	الدينار الجزائري
أيام العمل	من الأحد للخميس
التوقيت	غرتش +1

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية

– **معوقات جودة الحياة في الجزائر:** إن تحديد العوائق التي تقف حاجزا أمام جودة حياة راقية في الجزائر يصعب تعريفها في مجموعة واحدة من المعوقات لأن كما أشرنا سابقا طريقة قياس جودة الحياة وظيفة صعبة ومعقدة أضف إلى ذلك المؤشرات المعتمدة في قياس مستويات الجودة لدى الأفراد التي تختلف من فرد إلى آخر وارتباط كل مؤشر بحقل معين كحقل الطب حقل الاقتصاد حقل العلوم الاجتماعية وغيرها من الحقول مما يستدعي حصر مجموعة من المعوقات التي رأى الباحثين أنها تحول بين الفرد الجزائري ورفاهية المعيشة و رقيها مع التركيز إلى حد ما على أولوية ميدان الاقتصاد بحيث تم إيجاز معوقات جودة الحياة في الجزائر إلى سبع عوائق كثرة التردد وهي: (* الصحة؛ * الدخل؛ * الرضا عن الحياة؛ * الحياة الاجتماعية؛ * البيئة؛ * التعليم؛ * الحياة الاقتصادية).

4. الطريقة

1.4. تصميم الاستبيان: لقد اعتمد الباحثين في تصميم الاستبيان على فهم الموضوع محل البحث الى حد ما وبالاعتماد أيضا على المراجع الموثوقة في هذه الدراسة مع توجيه فقرات الاستبيان إلى طبيعة الحياة في الجزائر وذلك بتقديم المتغيرات الديمغرافية في مقدمة الاستبيان كمتغير الجنس والسن والحالة المدنية والطبقة الاجتماعية للمستقيمين بحيث تم الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الحياة المستخدمة في تصميم الاستبيان وهي كالآتي:

– مؤشر الصحة؛ – مؤشر مستويات الدخل؛ – مؤشر الحياة الاجتماعية؛

– مؤسر الرضا عن الحياة؛ – مؤشر البيئة؛ – مؤشر التعليم؛ – مؤشر الحياة الاقتصادية.

2.4. إجراء المسح: بعد تقديم كيفية تصميم الاستبيان تم التوجه إلى كيفية اختيار عينة الدراسة التي تراعي ظروف وأهداف الدراسة المزمع وبما أنه تم اختيار حالة الجزائر كدراسة حالة ومحاولة اسقاط الموضوع عليها من خلال اعتبارها مجتمع الدراسة المسحوبة منه مجموعة العشوائية للأفراد المكونين لعينة الدراسة ننوه إلى أن أغراض الدراسة ليست أغراض إحصائية وصفية لكي يتم تحديد حجم العينة بأساليب الإحصائية الشائعة الاستخدام بمعنى حوالنا استقصاء أكبر عدد من الفارد للوصول إلى أعلى نسبة تمثيل لمجتمع الدراسة فقط.

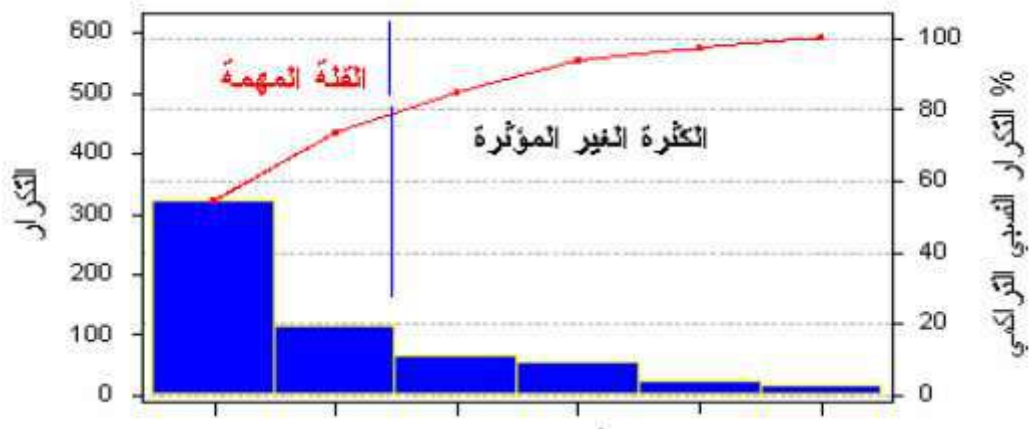
3.4. تحليل البيانات: أهم ركيزة في مختلف الدراسات البحوث هي كيفية التعامل مع البيانات المتحصل عليها بطرق المسح المختلفة من مختلف الجوانب كالجمع، التوزيع، وألية تحويلها إلى نتائج تساعد في فهم الإشكالية والوصول الى غايات التحليل، هذا الأخير لا يمكن الوصول اليه إلا باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب المقترحة من طرف شتى العلوم، الاقتصاد، القياس، الإحصاء، لتحقيق أغراض الدراسة من خلال تحليل البيانات المحصل عليها تم استخدام أداة التحليل المتجسدة في مبدأ باريتو بحيث تم تقديم شرح مختصر لهذه الأداة أسفله:

4.4. مخطط باريتو: سمي مخطط باريتو باسم العالم الإيطالي الفريدو باريتو حيث هو عبارة عن مخطط بسيط يصنف المشكلات والعيوب من الأكثر تكرارا إلى الأقل تكرار وبمجرد إلقاء نظرة عليه تتوضح المشكلة الأكثر أهمية ومدى تأثيرها مقارنة بالمشكلات الأخرى وتكثيف الجهود لحل هذه المشكلة، إن مخطط باريتو يصنف المشكلات والعيوب إلى صنفين أساسيين هما:

* القلة المؤثرة Vital Few؛ * الكثرة قليلة التأثير Trivial Many.

يتكون مخطط باريتو شكل رقم (02) من محورين الأفقي والعمودي تتوزع العيوب والمشاكل على المحور الأفقي أما النسبة المئوية لكل مشكلة تمثل على المحور العمودي وترتيب فقرات المشاكل حسب تسلسلها بالأهمية من النسبة المئوية العالية يسارا إلى النسبة المئوية الدنيا يمينا وبذلك نحصل على تسلسل في الأهمية للمباشرة في إيجاد حلول للمشاكل التي تسبب أكبر نسبة تأثير (زينب علاوي، 2013)¹¹.

الشكل رقم (02): "مخطط باريتو"



يستخدم قانون باريتو في مختلف مجالات الحياة، الحياة اليومية للأفراد، البيئة، التكنولوجيا، ونخص بالذكر مجال الحقل الاقتصادي كما يظهر الجدول أدناه بعض الاستخدامات المفيدة في ميدان الاقتصاد لقانون باريتو:

الجدول رقم 02: "مجالات تطبيق قانون باريتو (20/80)"

الوصف بالنسبة المئوية	تطبيق قانون باريتو في الاقتصاد
80 من العمل يتحقق دائما بنسبه 20 من الموظفين. 20 من الموظفين يزودون الوحدة بـ 80 من الإنتاج. 20 من مراحل المشروع تستهلك 80 من جميع المصادر. 20 من الاجتماعات تعطي 80 من الأفكار الجيدة.	01 الوحدات الاقتصادية
80 من التأثيرات يمكن تفسيرها بـ 20 من الأسباب. 20 من العيوب بسبب 80 من جميع المشاكل.	02 الجودة
80 من الأرباح تأتي من 20 من زبائن اوده الاقتصادية. 80 من المبيعات تأتي من 20 من المنتجات. 80 من الشكاوى قادمة من 20 من الزبائن. 80 من المبيعات سببها 20 من كادر بيع في الوحدة.	03 التسويق
20 من المخزون يأخذ 80 من مساحة المخازن. 80 من المواد الأولية تأتي من 20 من الموردين.	04 المخزون

المصدر: وسام عزيز، أحمد محمود (2018)، إدارة المخاطر في الوحدات الصناعية باستعمال مخطط باريتو، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 42.

بناء مخطط باريتو: انطلاقاً مما قدمه (م ماجد، 2012) ¹² يمكن بناء مخطط باريتو المتكون من الأعمدة التي تمثل كيفية توزيع الموارد النادرة لتحقيق أكبر عائد ممكن إذ يستخدم حسبه أيضاً لعرض الأهمية النسبية للمشكلات من أجل اختيار نقطة البداية لحل المشكلة والتعرف على السبب الرئيسي للمشكلة لذلك يتطلب بناء مخطط باريتو الخطوات التالية:

- استخدام صحائف المتابعة أو العصف الذهني لجمع المعلومات؛
 - ترتيب المعلومات من الفئة الأصغر إلى الفئة الأكبر؛ - حساب المجموع؛
 - حساب النسب للفئات إلى المجموع؛ - حساب النسب المتراكمة؛
 - قسمة المحور الرأسي لبيان التكرار؛ - رسم العمود لكل فئة حيث يمثل ارتفاع العمود درجة التكرار؛
 - رسم محور رأسي على أساس الشكل وقسمته من (0...100)؛ - رصد النسب التراكمية.
- من المهم جداً الإشارة إلى أن تطبيق مبدأ باريتو يمر عبر مرحلة حصر الأساس التي تدور حول جمع البيانات والمعلومات من خلال تقنيات معروفة كالعصف الذهني وغيرها، إلا أنه في هذه الدراسة تم استخدام طريقة الاستبيان لجمع البيانات بالنظر إلى أهداف البحث من جهة وخصائص الأداة التحليلية لقانون باريتو في الأصل عند استخدام طريقة الاستبيان يتم التأكد أولاً من مصداقيتها (ألفا كرو نباخ عادة) وكذا التأكيد على أن الاستبيان إذا استخدم بنفس الطريقة تحت نفس الظروف يقود إلى النتائج الأولية المماثلة وهو ما تم تجاهله في البحث الذي اعتبر الاستبيان المصمم وسيلة لجمع والبيانات من أفراد العينة فقط واستخدامها في تهيئة المعلومات الأولية اللازمة لإنجاز مخطط باريتو، باختصار من خلال تطبيق مبدأ باريتو سوف يتم التعرف على عوائق جودة الحياة في الجزائر الأكثر أهمية ومدى تأثيرها على مستويات جودة الحياة بالمقارنة مع العوائق الأخرى أي العوائق التي تمثل 80% الأكثر تأثيراً على مستويات جودة الحياة.
- تهيئة البيانات: بعد اختيار العينة والمتكونة من 270 مفردة تم اعلام المستقيمين (270) بضرورة ترتيب معوقات جودة الحياة السبع في نظرهم من الواحد إلى السبعة، ثم تأتي بعد ذلك عملية إحصاء عدد تكرار كل عائق وترتيبها تنازلياً وتبويب هذه التكرارات في أرقام وبيانات لكي تستخدم كمعطيات أولية لرسم مخطط باريتو.

5. النتائج:

5.1 وصف العينة: لقد تم وصف العينة انطلاقاً من المتغيرات الوصفية التي كانت ضمن عناصر الاستبيان وهي:

- متغيرة الجنس: للتمييز انتماء المستقضي إلى فئة الذكور أو الإناث (ذكر، أنثى)؛
- متغير العمر: متغيرة تعكس أعمار مفردات العينة (متوسط الأعمار)؛
- متغير الحالة المدنية: لبيان الحالة التي يعيشها المقيم عن الاستبيان مدنياً (متزوج أعزب مطلق)؛
- متغيرة الطبقة الاجتماعية: للتفريق بين أفراد العينة ورؤية كيف يصنف الناس أنفسهم ضمن ثلاث طبقات (غنية، متوسطة، محرومة).

الجدول رقم 03: "وصف عينة المجتمع"

المتغيرات	الجنس	العمر	الحالة		الطبقة الاجتماعية	
			الحالة المدنية	الطبقة الاجتماعية	الطبقة الاجتماعية	الطبقة الاجتماعية
التصنيف	ذكر أنثى	المتوسط	متزوج	مطلق	متوسطة	محرومة
النسبة	230	39	90	15	197	73
النسبة	85%	15%	33%	6%	72%	26%

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (03) السابق نستطيع القول أن:

* من عينة متكونة من 270 مفردة تمثل نسبة الذكور ما قيمته (230 ذكر) بالمقارنة بنسبة ما تمثله فئة الإناث بنسبة (15%) مما يدل على أن جل أفراد العينة من الذكور؛

* بلغ متوسط الأعمار لدى أفراد العينة 39 سنة؛

* من بين عينة مكونة من 270 مفردة تبين أن نسبة العزوبة تحوز النسبة العليا بقيمة قدرت بـ (61%) أي أن أغلب أفراد العينة غير متزوجين في حين بلغت نسبة الزواج للعينة قيمة قدرت بـ (33%) مقابل نسبة طلاق قدرت بـ (6%)؛

* صنف أغلب مفردات العينة 270 أنفسهم ضمن فئة الطبقة المتوسطة بنسبة قدرت بـ (72%) في حين رأى 55 مستقصي أنهم محرومين بتمثيلهم لنسبة بلغت (26%) مع إحصاء 5 مفردات فقط يتصفون بسمة الغنى حسب رأيهم.

الجدول رقم 04: "إحصاء عدد تكرار كل عائق"

المعوقات	الصحة	الدخل	الرضا عن الحياة	الحياة الاجتماعية	البيئة	التعليم	الحياة الاقتصادية	المجموع
عدد مرات تكرار العائق	29	71	20	15	42	11	82	270
ترتيب العوائق	04	02	05	06	03	07	01	07
الترتيب التنافسي للعوائق	الحياة الاقتصادية	الدخل	البيئة	الصحة	الرضا عن الحياة	الحياة الاجتماعية	التعليم	الإجمالي
	82	71	42	29	20	15	11	270

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستقصاء

تم إعداد الجدول أعلاه بناء على نتائج الإجابة على الاستبيان من طرف المستقصين حيث تم ملاحظة تكرار عائق (الحياة الاقتصادية) بصفة أكثر تردد بعدد تكرار قدرت 80 مرة، يأتي بعده عائق (الدخل) بـ 71 مرة تكرر في حين أن العائق الأقل ترددا هو عامل (التعليم بـ 11 مرة)، تشير نتائج الترتيب العوائق أيضا إلى دور الحياة الاقتصادية داخل الجزائر في التأثير على مستويات جودة الحياة ومدى وقوفها أمام رفاهية المجتمع شأنها شأن عامل (الدخل) الذي ظهر 71 مرة مؤكدا على أهمية حجم الدخل الصافية للجزائريين في الوصول إلى حياة سعيدة.

الجدول رقم 05: "تهيئة البيانات لاستخدامها في انشاء مخطط باريتو"

عوائق جودة الحياة	عدد مرات التكرار	المجموع التراكمي	النسب المئوية إلى مجموع مرات التكرار	النسب التراكمية
الحياة الاقتصادية	82	82	%30.37	%30.37
الدخل	71	153	%26.29	%56.66
البيئة	42	195	%15.55	%72.21
الصحة	29	224	%10.74	%82.95
الرضا عن الحياة	20	244	%7.4	%90.35
الحياة الاجتماعية	15	259	%5.55	%95.90
التعليم	11	270	%4.07	%100
الإجمالي	270		%100	

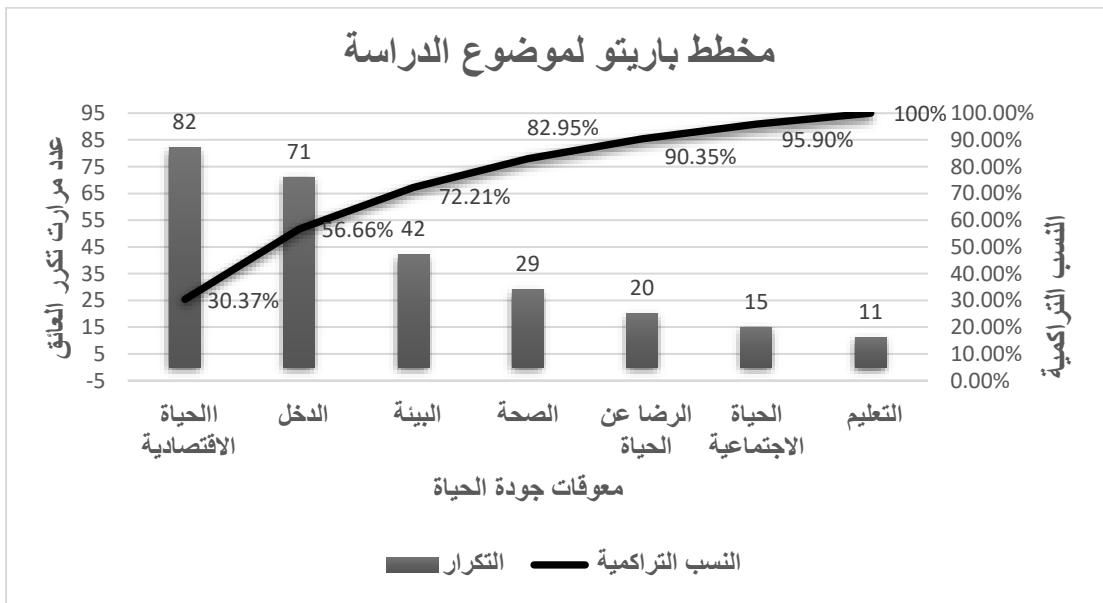
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يظهر الجدول أعلاه عملية تحويل البيانات الخام إلى معلومات أولية قصد استخدامها في إنجاز مخطط باريتو من خلال افراز نتائج تفصي معوقات جودة الحياة في الجزائر من طرف 270 مفردة وضم الجدول 8 أعمدة مقسمة على النحو التالي:

- العمود الأول: يمثل عوائق جودة الحياة السبعة التي تم التعريف بيها كحواجز تقف عائق أمام رفاية الجزائريين؛
- العمود الثاني: يمثل عدد مرات ملاحظة تكرار كل عائق من العوائق؛
- العمود الثالث: المجموع التراكمي المحسوب من أول قيمة وبإضافة القيم المالية التي تسبقها؛
- العمود الرابع: تعكس النسب المئوية لكل عائق محسوبة إلى النسبة الكاملة؛
- العمود الخامس: النسبة التراكمية المحسوبة بناء على النسب المئوية لكل عائق؛

يعتمد مخطط باريتو في إنجازها على عاملين مهمين هما عدد تكرارات كل مشكل (عائق) والنسب التراكمية لكل عائق.

الشكل رقم 03: "مخطط باريتو لموضوع محل البحث"

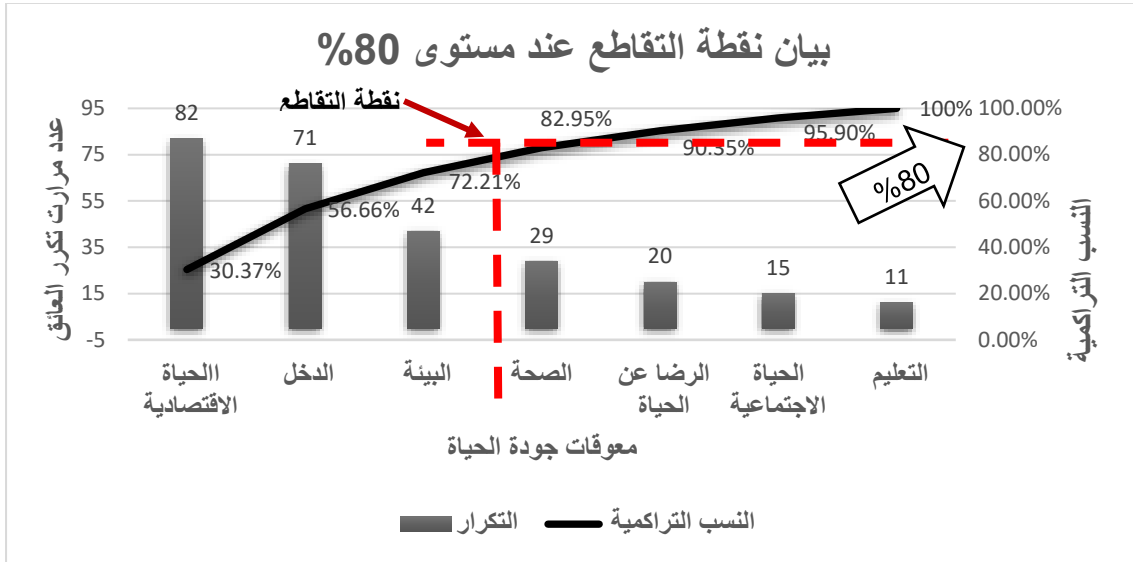


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel 2013)

يوضح الشكل رقم (03) مخطط باريتو المنجز لأغراض الدراسة بالاعتماد على برنامج (Excel 2013) بحيث يتكون المخطط من ثلاث محاور أفقي واحد أي محور السينات والذي يمثل في إطار الدراسة معوقات جودة الحياة السبعة: الحياة الاقتصادية، الدخل، البيئة، الصحة، الرضا عن الحياة، الحياة الاجتماعية وعائق التعليم التي تم تمثيلها بأعمدة بيانية يعتمد فيها طول كل عمود على عدد مرات تكرار ذكر العائق من طرف المستقيمين فمثلا طول تكرار عامل البيئة 29 مرة وهو ما يعكس طول العمود بـ 29 وحدة.

ويضم المخطط محورين عمودين يمثل المحور العمودي على اليسار عدد مرات تردد أحد معوقات جودة الحياة العاكس لطول كل عمود فعلى سبيل المثال عائق الدخل تكرر 71 مرة من طرف مفردات عينة الدراسة أي يتم رسم عمود طوله يقف عند القيمة 71 المقابلة للمحور الأيسر للمخطط، أما المحور العمودي على اليمين فيمثل المجموع التراكمي لمعوقات جودة الحياة إلى النسب المتراكمة بالانطلاق من نسبة المعوق الأكبر تردادا وهو في هذه الحالة عائق الحياة الاقتصادية المقدر بـ 82 مرة فتحسب نسبة هذا المعوق إلى المجموع الكلي لحجم العينة وهو 270 مفردة بمعنى حاصل تقسيم القيمة 82 على القيمة 270 ($30.37 = 270/82$) وبناء على هذه القيمة يتم حساب النسب التراكمية بإضافة كل نسبة للعائق إلى نسبة العائق الذي قبله بحيث سيكون المجموع التراكمي مرتب تصاعديا وصولا إلى النسبة المئوية التامة 100%، الفائدة من حساب النسب التراكمية لمعوقات جودة الحياة هي أساس إنجاز مخطط باريتو عن طريق تعيين مجموعة النقط التي تمثل كل نسبة تراكمية وصولا إلى النسبة الكاملة 100%، تأتي بعدها عملية وصل مجموعة النقط المحصل عليها بمنحنى يربط بين كل النقط من النقطة الموالية إلى النقطة الأخيرة مشكلة بذلك منحنى يستعمل في تطبيق مبدأ 20/80.

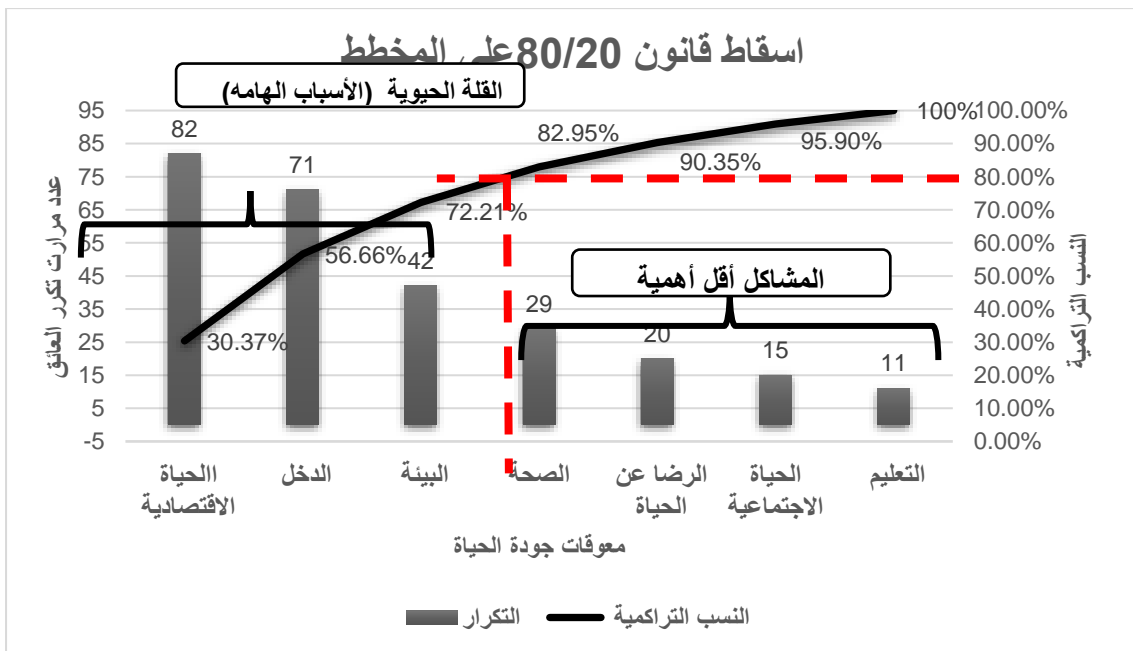
الشكل رقم 04: "تطبيق مفهوم قانون 20/80"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel 2013)

يشير الشكل رقم (04) إلى طريقة تطبيق قانون باريتو 20/80 أي كيفية التعامل مع القانون بيانيا بحيث تم ذلك من خلال تحديد النقطة 80 على مستوى النسب التراكمية والبدء برسم مستقيم من بداية النقطة على المحور العمودي الأيمن أي النسب التراكمية وصولا إلى نقطة التقاطع مع المنحنى (نقطة التقاطع) كما يوضح الشكل رقم (04).

الشكل رقم (05): "تحديد القلة الهامة (القلة الحيوية) أي العوائق الأكثر تأثيرا على جودة الحياة في الجزائر"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel 2013)

لتبيان قانون باريتو قام الباحثين برسم خط أفقي موازي للمحور (x) عند مستوى 80 على محور (y) ثم اسقاط نقطة تقاطع الخط مع المنحنى على المحور الأفقي لتشكيل خط فاصل بين الأسباب الهامة أي القلة الحيوية الأكثر تأثيرا والأسباب القليلة الأكثر تأثيرا غير مفيدة بمعنى المعوقات على يسار خط الاسقاط هي المعوقات الأكثر أهمية وأكثر تأثيرا على مستويات جودة الحياة في حين أن المعوقات الواقعة على يمين خط الاسقاط هي المعوقات الأقل تأثيرا على درجة جودة الحياة الجزائرية بالمقارنة مع العوائق الأخرى.

6. المناقشة: بين الشكل رقم (05) المعوقات التي تحول دون وصول أفراد عينة الممثلين للمجتمع الجزائري إلى مستويات قياسية من جودة حياة راقية تتسم بالرفاهية والتنعم ومن خلال تطبيق قانون باريتو للتصنيف المعوقات إلى عوائق أكثر تأثيرا وذات أثر كبير في الحد من جودة الحياة من جهة والمعوقات الأقل تأثير في نظر أفراد العينة من جهة أخرى تم التوصل إلى أنه 80% من مشاكل جودة الحياة الجزائرية تأتي من المعوقات الثلاثة الأولى التي تقع على يسار خط نقطته 20/80 أي عائق الحياة الاقتصادية في الدرجة الأولى، مستويات الدخل للأفراد الجزائريين بالدرجة الثانية وبدرجة الثالثة عائق البيئة.

**** العائق رقم 01 - الحياة الاقتصادية:** لقد تم تصنيف واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر كأهم سبب يحد من مستوى رفاهية أفراد المجتمع الجزائري وذلك لوقوعه خلف خط إسقاط نقطة قانون 20/80 على خط مجموع المعوقات السبع، المقصود بالحياة الاقتصادية هنا هو كل ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية من للاقتصاد الجزائري وأثار تلك المؤشرات على الحياة اليومية للأفراد كمؤشر المستوى العام للأسعار ومدى التأثير على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري زيادة على معدلات البطالة المتباينة في أوساط طالبي العمل والراغبين فيه والقابلين بيه عند مستوى أجر معين إضافة إلى مؤشرات التضخم وانعكاسها على تدهور وانخفاض المسنم في قيمة النقد الجزائري وبمناسبة ذكر مفهوم النقد الجزائري الذي يقود إلى إدخال تقلبات أسعار الصرف الدولية وتأثيرها على سعر الصرف الدينار الجزائري ومن بين أهم أنشطة الحياة الاقتصادية للأفراد عمليتي الاستهلاك والادخار التي ربما القليل من أفراد المجتمع الجزائري ينجح في التوفيق والموازنة بينهما كل هذه المتغيرات المكونة للحياة الاقتصادية والعاكسة لأهميتها للحياة اليومية المريحة للمواطن الجزائري تعكس سبب ظهور عائق ظروف الحياة الاقتصادية كأول عائق نحو الرفاهية.

**** العائق رقم 02 - مستويات الدخل:** لا يخفى على الاقتصاديين أن واحدة من بين أهداف الاقتصاد الكلي هو التوزيع العادل للدخل القومي لذا فإن طبقات المجتمع الجزائر تمتاز باختلافات متبينة في مستويات الدخل وهذا ما يجعلنا نذهب بعيدا والاستفسار على مقدار الناتج المحلي للفرد إما اليومي أو الشهري وبما أن هذا الحاجر شكل ثاني أهم الأسباب تدني جودة الحياة فهو يعكس حال عدم الرضا ربما على مستويات الدخل.

أو ربما عدم توفر مصادر دخل متنوعة تضمن العيش الهني للأفراد المجتمع الذي نجد منه القلة من يملكون مصادر دخل متنوعة ومختلفة بغض النظر عن مشروعيتها أو قانونيتها ما يجب قوله هو أن عامل الدخل يلعب دورا كبيرا في المساهمة على تحقيق متطلبات الحياة السعيدة.

**** العائق رقم 03 - البيئة:** يعتبر عنصر البيئة من أهم المواضيع التي تولي لها دول العالم أهمية قصوى لما عانته من إهمال وتقصير من طرف سكان الأرض بصفة عامة وتظهر هذه الأهمية باقتران مصطلح البيئة بمفاهيم التنمية المستدامة.

إن الحيز الجغرافي والمكاني الذي يعيش فيه المواطن الجزائري يؤثر تأثيرا بالغا في تحقيق راحته الأمنية والنفسية إلا أن تمركز مشكلة البيئة في المركز الثالث ضمن خط المعوقات السبعة يدل على مشاكل البيئة التي يعاني منها أغلب أفراد المجتمع أما من ناحية النظافة أي نظافة التجمعات السكانية والنسيج العمراني وكذا نسب التلوث المحيطة بالجزائري دون نسيان عامل الازعاج الذي يدخل ضمن راحة الفرد حسب تفاوت درجات الازعاج

1.6. تفسير النتائج: هدف مخطط باريتو إلى معالجة المشكلة المراد حلها وهي التركيز على الأسباب الأكثر أهمية وتأثيرا وتكثيف الجهود على معالجتها وفي موضوع بحثنا تبين أننا من بين أهم المعوقات التي تحد من جودة الحياة في الجزائر عائق ظروف الحياة الاقتصادية وعائق مستوى الدخل وعائق البيئة، وعليه فإن توحيد وتركيز الجهود من طرف مؤسسات الدولة والأفراد بحد ذاتهم يجب أن ينصب على تحسين ظروف الحياة الاقتصادية بالرغم من اتساع رؤية وفهم الحياة الاقتصادية كما يجب أيضا العمل على رفع مستويات الدخل الفردي بالتوازي مع رفع عجلة التنمية وآلات = إنتاج لتفادي ارتفاع غير مجدي للأسعار غير مصحوب بإنشاء قيمة مضافة تساهم في تحسن وتنوع مستويات الدخل كل هذا لا يتم دون الاهتمام بالبيئة المحيطة بنا واعطائها أولوية في المحافظة والتطوير... الخ، أما بذكر الأسباب الأقل أهمية من خلال مخرجات البحث المتمثلة في المعوقات الأربع الباقية الصحة، الرضا عن الحياة، التعليم، الحياة الاجتماعية وعلى تصنيفه ضمن الفئة الأقل تأثير حسب قانون باريتو إلا أنها تبقى تؤثر على مستوى جودة الحياة في الجزائر.

7. **الخلاصة:** هدفت الدراسة إلى التحقيق في معوقات جودة الحياة في الجزائر من خلال الاعتماد على أحد الطرق المستخدمة في حل العديد من المشكلات التي تقع على مستوى ميدان الإدارة أو الاقتصاد وحتى ميادين أخرى متمثلة في أسلوب مخطط باريتو حيث تم الاعتماد على هذا المخطط وخاصة المبدأ الذي يقوم عليه أي مبدأ 20/80 بمعنى حصر مجموعة المعوقات الأكثر تأثيراً على رقي الحياة في الجزائر والتركيز على ازالتها وبالفعل تم تحديد مجموعة المعوقات التي رأى مفردات العينة أنها تعيق وصولهم إلى الحياة الراقية والعالية المستوى ملخصة في عائق:

- ظروف الحياة الاقتصادية - مستوى الدخل - البيئة

كما سمح أيضا أسلوب باريتو من تحديد العوائق الأقل تأثيراً على جودة الحياة في الجزائر ك:

- الصحة - الرضا عن الحياة - الحياة الاجتماعية - التعليم

الفائدة من تحليل أسلوب باريتو ليس فقط التعرف على أكثر المشاكل أهمية أي معوقات جودة الحياة بل تحديد أيضا المعوقات الأقل أهمية من أجل اتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات السليمة وتوحيد وتوجيه وتركيز الجهود على حل المشاكل الأكثر ترددا. باختصار ساهم مخطط باريتو في تحديد المعوقات الأكثر أهمية ضمن حدود وإطار البحث ويمكن القول أن الدراسة خلصت الى مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- الجزائر تملك مقومات جودة الحياة العالية المستوى؛

- هناك عدة معيقات تحول بين الجزائريين والرفاهية؛

- اعتبرت ظروف الحياة الاقتصادية ومستويات الدخل والبيئة أهم العوائق في وجه جودة الحياة؛

- للوصول الى جودة حياة محترمة يجب العمل على إيجاد حلول للمعيقات ذات الأثر العالي.

الهوامش:

¹ Borsdorf Axe(1999)l. Quality of life in alpine towns- with examples from Innsbruck and Bregenz, **Revue de géographie alpine**, 87, n°1, pp. 163-169

² Liao, P.-S. (2009). Parallels between objective indicators and subjective perceptions of quality of, **Social Indicators Research** 91:99-114.

³ فؤاد عبد الله، يحيى عبد الحسن (2017)، تقييم مؤشرات جودة الحياة الخدمية، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، الإصدار 26.

⁴ نصير عبد الرزاق البصري، فاطمة جمال (20017)، مؤشرات جودة الحياة في مدينة النجف الاشرف، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد 20، العدد 3.

⁵ Abbott L.Ferriss(2010), **Approaches to Improving the Quality of life**, Springer Dordrecht Heidelberg London New York.

⁶ Karolin Kõrrevesk(2010) **i,measuring well-being nd quality of life using OECD indicators repport**,

⁷ Juluis Sim, Bernardette Barlam(2011), Miriam Bernard, **The CASP-19 as a measure of quality of life in old age: evaluation of its use in a retirement community**, **Qual Life Res** 20:997-1004,

⁸ علي الحسن الحلو، قياس جودة الحياة لدى طلبة جامعة بغداد، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية** 2016.

⁹ عبد الكريم عبيد جمعه (2016)، قياس مستوى جودة الحياة لدى أعضاء التدريس في الجامعة، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، العدد 49.

¹⁰ Lucia Mazúchová , Simona Kelčíková, Zuzana Dubovická(2017), **Measuring women's quality of life during pregnancy**, **Elsevier journal**.

¹¹ زينب علاوي إبراهيم (2013)، تشخيص وتحليل أسباب انحراف العملية الإنتاجية لمنتج صناعي باستخدام أدوات الجودة، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، المجلد 13، العدد 3.

¹² ماجد جودة، استخدام مخطط باريتو لتشخيص عيوب المنتج والتعرف على مسبباتها، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية** المجلد 14 العدد 1. سنة 2012.

الملاحق:

الملحق رقم (01): الاستبيان المعد لغايات الدراسة

في إطار سعينا لإنجاز دراسة بحثية يدور موضوعها حول معوقات جودة الحياة في الجزائر يشرفني أن أطلب من سيادتكم المحترمة المشاركة في مساعدة الباحثين على إعداد هذا البحث من خلال الإجابة على فقرات الأسئلة المقسمة إلى أسئلة تخص وصف المعلومات الشخصية والسؤال الرئيس لإشكالية موضوع البحث.

الأسئلة الشخصية:

** هل أنت من جنس:

() ذكر () أنثى

** تبلغ من العمر:

() سنة

** حاتلك المدنية حاليا:

() أعزب () متزوج () مطلق

** أنت تضع نفسك ضمن الطبقة الاجتماعية:

() الغنية () المتوسطة () المحرومة

السؤال الرئيسي لإشكالية موضوع البحث:

لقد تم اعتماد سبعة مفاهيم تمثل معيقات جودة الحياة في الجزائر لذلك من وجهة نظرك أنت ما الذي يعيق وصولك إلى مستويات جودة حياة راقية عبر هذه المفاهيم السبع؟

الإجابة على هذا السؤال تكون بترتيب المعوقات من العائق رقم 01 إلى غاية العائق رقم 07:

** ما يقف عائقا نحو وصولك إلى الحياة عالية المستوى هو:

() الصحة () الدخل () الرضا عن الحياة () الحياة الاجتماعية () البيئة ()

المستوى التعليمي () ظروف الحياة الاقتصادية

** في الأخير تقبلوا شكر وتقدير الباحثين**

التنافسية قيمة لتحقيق جودة الحياة

(رؤية Lee Kuan Yew)

د. بوعيني سميحة

جامعة طاهري محمد، بشار

bs_miha@yahoo.com

نجيمي وفاء

جامعة طاهري محمد، بشار

wafa.wdawtawned@gmail.com

الملخص:

تعددت تجربة سنغافورة الحدود النمطية للتنمية المادية لكونها انطلقت من بلد تنعدم به الموارد، رأت في موردها البشري السبيل للخلاص، جازمةً بذلك كون مقومات الحياة البشرية لا تنحصر إلزاماً في تأمين الحاجات الأساسية للبقاء، بل الأمر يتعدى الحدود النمطية التي تُستَحْضَرُ للأذهان كلما اقترن مفهوم الجودة بالحياة، إلى بُعدٍ آخر يشمل كل ما من شأنه تحسين جودة حياة هذا الكائن، الذي على الرغم من كونه جزءاً من مجتمعٍ له ثقله، قيمه، عاداته وخصائصه، فهو قادر على أن يستمد منه قيمه التنافسية، مستشهدين برؤية Lee Kuan Yew، الرؤية التي تجاوزت حدود "الحفاظ على الموارد" إلى أخرى هي "خلق الموارد"، وكيف راهن صاحبها على التعليم والمعرفة ليُجني التميز، ويبلغ الريادة ليس بتحقيق جودة الحياة فقط بل لتكريسها أيضاً. فوجب اعتماد التنافسية بأدبياتٍ أكثر رُقياً، موضوعية وإنسانيةً، والتساؤل عن دور التنافسية في تحقيق جودة الحياة، وعن بذور التنافسية التي غرسها Lee Kuan Yew ليحني نموذجاً حياً يُحتذى به في جودة الحياة.

الكلمات المفتاحية: تعليم، تنافسية، تنمية، جودة الحياة، سنغافورة.

المقدمة:

منذ بزوغ مفهوم التنافسية وكذا الأدبيات المؤطرة لها انتقل عالم الأعمال الرتيب الذي عهدناه إلى بُعدٍ أكثر أصالة، عمق وديناميكية، تمهيداً لتطال جذور التنافسية ترقية الفرد وحياته، ولكن جوهر المفهوم قد أهدر بسبب صعوبة الطرح والتعقيد، وصارت التنافسية بأدبياتها حِكراً على ذوي الاختصاص فقط، فاصطبغت التنافسية بالمادية، تحكُمها مؤشرات، مُحددات ومعايير، في حين أن التنافسية في أسمى صورها هي منهجٌ، نتيجةٌ وأثر لترقية حياة الفرد والمجتمع، وإلى ذلكم الحين يجب التعامل مع "التنافسية" كـ"قيمة" قبل أن تكون مُضافةً في حياة الفرد والمجتمع تُضافُ لفكره، ذاته وفي سبيل ترقية جودة حياته وتكريسها مستقبلاً. ولكون التجارب هي البرهان الحق على فعالية المعارف، فالأجدر بنا إذاً أن نستخلص الدروس من أصحابها ونسرد قصة "رجل وحيد على الطريق"، رجل قدم درساً عن كيف يمكن تحقيق التلاحم والاستقرار من الشتات، وكيف لنماذج التعليم المبتكرة أن تحقق التميز، وكيف أنه يكفي أن تستثمر في موردك البشري لتصنع بلداً، ونحن نقصد بذلك رؤية Lee Kuan Yew.

يتضح مما سُرِدَ أعلاه أن ما بين الرؤية والتحقيق يجب إنعاش التنافسية وفق منافذ جديدة، منافذ تأخذ بالاعتبار كونها _التنافسية_ قوة لتجسيد وترسيخ أبعاد جودة الحياة، فما دور التنافسية في تحقيق جودة الحياة؟ وما هي أبعاد رؤية Lee Kuan Yew التي جسدت هذا الطرح؟

وعليه من حقنا أن نفترض مُسبقاً أنّ:

- ✓ التنافسية قبل أن تكون توجهاً أو نتيجة هي فلسفة ومنظومة تتعاطى مع الاختلاف فتستثمر الإيجابي منه وتلغي الاختلاف السلبي لتحقيق التميز.
- ✓ التنافسية قدرة على التعلم، ربط القيم، تعزيز الفرص، الاستثمار في ذات الفرد وبيئته، وهذا الربط يمهد لترسيخ أبعاد جودة الحياة في المجتمع.
- ✓ لرؤية Lee Kuan Yew معادلة جسدتها سنغافورة اليوم بكافة مقوماتها اجتماعياً، تعليمياً، اقتصادياً... إلخ.

ولأن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بغض النظر عن تنوع خلفياتها، وجب اعتماد المنهج التاريخي بغية تحقيق العمق، إثراء المعارف وتتبع الأحداث تمهيداً لربط الوقائع بالمعارف، وكذا المنهج الوصفي بغية تحقيق الاتساق والتوازن.

1. دراسات سابقة مهدت للعلاقة بين التنافسية وجودة الحياة:

لم توجد دراسات سابقة جمعت بين التنافسية وجودة الحياة بصفة مباشرة وصریحة، ولكن في تسلسل بعض الأدبيات والبحوث كانت هناك إشارات جمعت بينهما بطرق شتى غير مباشرة، فما كان منّا إلا أن نجتمع شتاتها ونستخلص الآتي:

في كتابه "The Competitive Advantage of Nations" قدم (Porter, 1990) أول طرح في الوضع التنافسي مُدعماً ذلك بنموذج رائد في مجال التنافسية هو "diamond model" كمساعدة على فهم الموقع النسبي للأمة من التنافس العالمي، وأوضح Porter أن دور الدولة يُعنى بالتصرف بصفة تحفيزية وتنافسية، مُشجعاً ودافعاً المؤسسات نحو مستويات أداء أعلى مما يعود بالرخاء على المجتمع، قدم بعده باحثو Quality of Life Improvement Programmes (QLIPs) تعريفاً لجودة الحياة يتضمن رفاه المجتمع وإرضاء احتياجات الأفراد، وكيف أن التعليم يُساهم في ترقية حياة الفرد والمجتمع (UNESCO, 1993)، وعلى النقيض من Porter قدم (Krugman, 1994) مقالاً بعنوان "Competitiveness: A Dangerous Obsession" مُنتقداً فكرة التنافسية على مستوى الدولة، وذلك حينما طُرحت قضية هامة في الأدبيات التنافسية حول "ما إذا كانت تنافسية الحكومات تُمارس على نفس النحو كما تنافسية المؤسسات؟"، وحاجج Paul الباحثين آنذاك بقوله "أن المؤسسات تنسحب من السوق عندما تفشل في تحقيق أهدافها، بينما الدول تُنافس من أجل أهدافٍ أسمى لا تقبل التراجع كالسيادة مثلاً، وهذا يجعل من التنافسية على مستوى الحكومات أمراً مُضليلاً بل وخطراً"، جَنحت أعمال Porter بعدها نحو قيمٍ أسمى هي البيئة هذه المرة في مقال له مع Claas van der Linde بعنوان "Toward a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship" المقبول بالمقايضة بين التنظيم البيئي والقدرة التنافسية يرفع من التكاليف ويُبطئ التقدم البيئي، كما دعا إلى التخلي عن منطق "الإضافة إلى التكلفة" لتبرير القصور في إدارة التنظيم البيئي بالموازاة مع القدرة التنافسية، وشجع على تأسيس المعايير البيئية على النحو السليم لأنها تؤدي إلى إطلاق تعويضات الابتكار، كما حوّل Porter و class السيطرة على التلوث" إلى منع "حدوث التلوث" كخطوة للأمام من أجل تحسين المحيط (Porter & Claas, 1995). وبعد ذلك بسنوات وفي مقال بعنوان "Development of a Conceptual and Methodological Framework for the Integrated Assessment of the Impacts of Linear Infrastructure Projects on Quality of Life" أوضح كل من (Pierre & Bitondo, 2001) أن الهدف الأسمى للحكومات يتمثل في تحسين نوعية حياة مواطنيها وفق أبعاد تقيسها، منها على الأقل: الرفاه الاقتصادي، الصحة، محو الأمية، الجودة البيئية، الحرية، المشاركة الاجتماعية، والرضا الذاتي. تعاقب بعدها تقاطع مؤشرات التنافسية بجودة الحياة ونقصد بذلك إضافة Porter في مقاله "Building the Microeconomic Foundations of Prosperity: Findings from the Business Competitiveness Index" حينما ربط التنافسية بالإنتاجية ومستوى المعيشة، وأشار إلى أن فهم التنافسية بحق يجب أن ينطلق من التركيز على المصادر الأساسية لازدهار والرخاء الاقتصادي (Porter, 2004)، بعد ذلك سنة 2005 قدم كل من Porter و Esty في مقال بعنوان "National environmental performance: an empirical analysis of policy results and determinants" نجاح السياسة البيئية، ومُحوّلان إياها إلى أُسسٍ أكثر صرامة من أجل الدفع بالأداء البيئي، والمؤدي بدوره للمحافظة على الأداء والنسق الاجتماعي وفق المستوى المطلوب (Esty & Porter, 2005)، وفي نفس السنة قام (Gene, Liu, & Wang, 2005) في مقالهم "Brief review of world quality of life" بوضع إطار مفاهيمي مُنهج للتقييم المتكامل لتأثيرات مشاريع البنية التحتية الخطية على جودة الحياة، ودور الدولة في التأسيس لها لأجل النهوض بالظروف المعيشية لمواطنيها، ووفقاً للباحثين Sharpe و Smith فإن أفضل مقياس مركب لجودة الحياة هو مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Smith, Sharpe, & Jeremy, 2005) (HDI) هذا المؤشر هو قيمة واحدة لقياس كل من: الصحة، طول العمر، محو الأمية، الالتحاق بالمدارس ومعايير المعيشة، مستشهدين كما ال (HDI) بتجربة سنغافورة، لتُعيد بعدها (Camfield, 2005) تعريف جودة الحياة وفق الفجوة بين أهداف الناس

والموارد المدركة، في سياق بيئتهم، ثقافتهم، قيمهم وخبراتهم، ليقدّم بعده كل من (Christian, Lall, & Neo, 2009) تقريراً من إشراف Porter عن تنافسية سنغافورة، مُظهرًا المكانة التي تحتلها سنغافورة بين مصاف الدول المتقدمة، ومُستشهدًا بالقدرات التنافسية التي تزخر بها وكذا أُسُسها الصلبة، وكيف أنها بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلا أنها حافظت على مركزها. كما يطرح التقرير كذلك جملة التحديات التنافسية التي تواجه سنغافورة، يليه بحث لـ (Min, 2010) بعنوان "The post crisis environment: key challenges and policy proposals for singapore's economy" عرض فيه التحديات التي تواجه سنغافورة واقترح مجموعة حلول لأجل بعث القيم التي تركها Lee Kuan Yew وفق المستجدات البيئية، وفي إصدار لـ (Sachs, 2011) بعنوان "The Economics of Happiness" أشار كيف على الجميع إدارة الاقتصاد بحكمة ليس لزيادة الثروة فقط بل لزيادة السعادة أيضاً، لتبرز إضافة عربية واعدة على الساحة تتجلى في كتاب للباحث محمد جاسم بو حجي بعنوان " بدور على طريق التنافسية: نحو جيل جديد من الحكومات الملهمة"، ويستعرض تاريخ تطور مفهوم التنافسية للحكومات، وأنواع القوى المحركة للتنافسية ودورها في بناء التطور وجودة الحياة (بو حجي، 2013)، دون أن ننسى ما طرحه (Daniels, 2014) في مقال بعنوان "Life Without Competition Is Life Without Progress" وكيف أن المجتمعات دون قيم تنافسية هي مجتمعات تؤول للزوال، كما تجدر الإشارة إلى جهود (Nunez, 2018) الذي قام بدراسة أثر التنافسية كقيمة وفلسفة على بُنية العمل وكيف أن التنافسية عززت القيم الأخلاقية في بيئة العمل العمومي، لتقوم بعده Joanne Love بتقديم إضافة بعنوان "Why Competition is Necessary for the Leaders of Tomorrow" أي كيف نبي القادة انطلاقاً من غرس القيم التنافسية . (Love, 2018) من خلال العرض أعلاه نُلاحظ كيف أن النوايا كانت موجودة لربط التنافسية بجودة الحياة لكن التعقيد المسلّط على أدبيات التنافسية حال دون الربط الصريح، وما يسعى بحثنا لتقديمه هو تجاوز هذا التعقيد وبيان أهمية التنافسية كقيمة تُرسخ جودة الحياة بأبعادها في المجتمع، ولأن التطبيق يفرض المصادقية، يستشهد بحثنا بتجربة عالمية خالدة لبناء دولة من لا شيء.

2. التنافسية نتيجة وقيمة :

إن مصطلح التنافسية ليس استثناء من الاختلاف الحاصل بين الكتاب والباحثين حول "ماهية التعريف المحدد؟"، زد على ذلك حداثة ظهوره وعدم وجود نظرية عامة تؤطره، فأول ظهور له يرجع إلى ثمانينيات القرن الماضي، يليه تزامن الاهتمام بمفهوم التنافسية في بداية تسعينات القرن الماضي مع الدعوة لإقامة نظام عالمي جديد، ويُعد مفهوم التنافسية مُلازماً لمفاهيم عدة منها: التنمية، الازدهار وكذا تحقيق مستويات رفاهية عالية، مُؤسّسةً بذلك لعلاقة مستقبلاً مع ما يُصطلح على تسميته بـ"جودة الحياة" وبالإنجليزية "Quality Of Life" (QOL).

1.2. مدخل مفاهيمي حول التنافسية ومقارباتها:

إن الاختلاف الحاصل بين الكتاب والباحثين قد أثرى من البحوث المتعلقة بالتنافسية فتعددت المقاربات التي تناولت التنافسية حسب محل الحديث، إذا كان:

أ . **على مستوى المؤسسة:** تُعرّف على أنها " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية العمل ورأس المال والتكنولوجيا، وتعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة" (بوخاري، 2007، صفحة 8)، وتُعرّف أيضاً بأنها " القدرة على إنتاج سلع وخدمات بالتنوع الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى " (رزيق و مسدور، 2002، صفحة 105)، دافعاً بذلك التنافسية من مستوياتها المحلية للعالمية، مع وُجوب إدراك أنه لا حدود جغرافية للتنافسية بل هي مستويات، ناهيك عن كونها تُعنى بالسعي إلى مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل وموازاته

بإنجازاتها الإبداعية، وهو ما يُعدّ أمراً صعباً على المؤسسات إنجازَه بالنظر إلى تكاليفه المرتفعة، ولكن تبقى الموائمة بين (تدنية التكاليف/ تحقيق الإبداعات التكنولوجية) السر في التميّز، خصوصاً أن التنافسية الحالية توجب المتنافس أن يكون أطول نفساً وأكثر أصالةً.

ب. **على مستوى القطاع:** ويقصد به قدرة مؤسسات من قطاع معين في دولة معينة أو إقليم معين على الولوج للأسواق العالمية وتحقيق النجاح فيها (رزيق و مسدور، 2002، صفحة 106)، ويعد تعريف التنافسية على مستوى القطاع شاملاً لتعريفها على مستوى المؤسسة مضافاً على ذلك التغيير وكفاءة هذه المؤسسات على الاستغلال الأمثل للموارد وقدرتها على التطور.

ت. **على مستوى الدول:** في هذا المستوى تُعد التنافسية انعكاساً لمدى تحقيق الدول لمعدلات دخل فردي عالٍ ومستمر، وبالتالي توفير عيش كريم لمواطنيها، وهذا ما عكسه تعريف (عباري و نصيب، 2002، صفحة 13) الذي نصه "تنافسية الدولة هي القدرة على إنتاج منتجات وخدمات في ظل المنافسة الدولية، في حين يتمتع المواطنون بمستوى معيشة متنامٍ ومستدامٍ على حدٍ سواء"، فالتنافسية عبارة عن نقلة نوعية من المنافسة على الأجور المنخفضة إلى المنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، وهذا ما يضمن على المدى الطويل تحقيق مستويات نمو مرتفع ومستمر لدخل الأفراد (رزيق و مسدور، 2002، صفحة 201)، ومن بين أهم تعاريف م ورد المجلس الأوروبي للتنافسية في اجتماعه المنعقد سنة 2000 في برشلونة الذي عرف تنافسية الدول بأنه "قدرتها على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالٍ وتماسك اجتماعي وبحيث تشمل مجالات واسعة لكل أنواع الممارسات الاقتصادية" (بوحجي، 2013، صفحة 21).

ما يهمنا في بحثنا هذا هو تنافسية الدول لكوننا على قناعة تامة أن التنافسية لا تُؤتي ثمارها دون العمل الجماعي الجاد، والأمر متعلق بمستويات الدولة ككل دونما استثناء، من جهة أخرى فقد قسم الباحثون تنافسية الدول إلى ثلاث فئات هي: تنافسية الدول التي تأخذ في الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط، وأخرى تشتمل على أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشية للأفراد، وثالثة تأخذ في الاعتبار المستويات المعيشية للأفراد (زاري و بن الحسن، 2007، صفحة 08)، وهذه الأخيرة هي ما يهم بحثنا، فقد عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) على أنها "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة" (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، صفحة 21)، كما يعرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) على أنها "مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات والجاذبية والهجومية، وبالعودة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف" (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، صفحة 21).

انطلاقاً مما ورد من تعاريف يمكننا أن نخلص إلى أن تنافسية الدول "هي قدرتها على خلق القيم وتوفير المناخ الملائم لتحقيق مستويات معيشة متزايدة خلال الزمن، تضمن العيش الكريم للفرد".

2.2. أهمية التنافسية الدولية وأسسها الذهبية:

أ. **أهميتها:** وتتجلى في الدور الذي تلعب في تحقيق الرخاء وتحسين جودة ورفاهية الحياة، وكونها ضرورة في البلدان ذات الاقتصاديات الموجهة نحو الخارج، الأمر الذي يعني المنافسة على المستوى العالمي، ضف على ذلك انه في بيئة تتميز بحدة التنافس محلياً وعالمياً أضحت من الضروري وضع وتطوير استراتيجيات تنافسية متقدمة لضمان السباق نحو التنافسية التي تُحقق التنمية الشاملة للدول وتضمن العيش لكريم لمواطنيها ولأجيالها القادمة (بوخاري، 2007، صفحة 10).

ب. **الأسس الذهبية للتنافسية الدولية:** قام الـ (IMD) في كتابه السنوي الصادر في سنة 2003 بتقديم عشرة أسس تمثل الأساس القويم الذي يحقق التنافسية الدولية ويساهم في ديمومتها، وتتمثل الأسس العشرة في (IMD) by Stephane Garelli, 2003, p. (709):

1. إيجاد بيئة قانونية مستمرة وشفافة.

2. تطوير بنية اقتصادية مرنة وشفافة.

3. تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية المادية والتقنية.

4. تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي.

5. تنمية القدرة على غزو الاسواق الخارجية من خلال الصادرات، وكذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الاجنبي

المباشر.

6. التركيز على الكفاءة، السرعة والشفافية للإجراءات الإدارية الحكومية.

7. المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور، الإنتاجية والضرائب.

8. حماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروقات في الأجور وتقوية الطبقة الوسطى.

9. تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب.

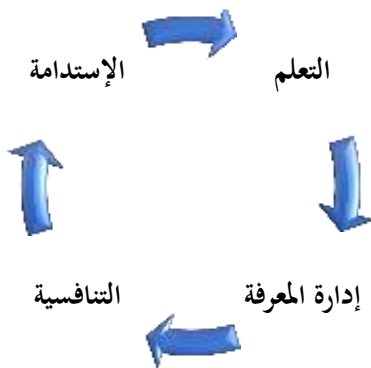
10. الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة، وبين الانغلاق والحماية الذي يعزز التماسك الاجتماعي

ويحمي نُظم القيم.

3.2. التنافسية أثر وقيمة:

تعاني التنافسية كغيرها من بعض المصطلحات الاقتصادية من ضياع جوهرها بين من يكرسه لذوي الاختصاص ومن يحتكره لأغراض سلطوية انطلاقاً من مقولة "من يمتلك المعلومة فهو يمتلك السلطة"، وهذا يتناقى جملة وتفصيلاً مع مبادئ وأخلاق ترميز الرسالة للأفراد والمجتمع، في حين أن الفرد والمجتمع معنيان أكثر من غيرهما بتبني التنافسية فلسفةً، نَحْجاً وتطبيقاً، ولذلك يجب إنعاش التنافسية ليس بأدبياتها النمطية المادية التي تتقلب بين السعر والتجارة، بل بأدبيات أكثر رُقياً وإنسانيةً، تأخذ من "الاستثمار في الفرد" ركيزة لها، وهذا ما قام به الباحث بو حجي في دراسة ربطت التنافسية بقيم هي: "القدرة على التعلم" و"القدرة على إدارة المعارف" لأجل تحقيق الاستدامة (بو حجي، 2013، صفحة 24)، لكون الاستدامة هي "الأثر" المتراكم الذي لا ينتهي بانتهاء المهمة ولكن يتولد من جديد من خلال التعلم وإدارة المعرفة.

الشكل 01: "يربط بين القيم المؤثرة على التنافسية لتحقيق الاستدامة"



إذاً أي استدامة هي المقصودة؟

إنَّ الاستدامة المذكورة هي صفة للتنافسية، لكن بالإضافة لذلك هي "القيمة" التي تمخَّصت عنها التنافسية، والتنافسية هي نفسها التي رُبطت بقيم "القدرة على التعلُّم" و"القدرة على إدارة المعرفة".

ونعلم أن التنافسية ماهي إلا "انعكاس للكيفية التي تُدارُ بها القدرات لتحقيق الازدهار"، والازدهار والرفاه وجهان من أوجه جودة الحياة.

المصدر: محمد جاسم بو حجي، 2013، ص 23.

3. جودة الحياة:

انطلاقاً مما توصلنا إليه أعلاه، يمكننا القول أن التنافسية الحق⁽¹⁾ هي: "الفلسفة، المنهج والقدرة التي تُدار وتُربط بها القيم التي لا تُمتلك بمرور الزمن لغرض الاستثمار في الفرد وبيئته تمهيداً لتحقيق جودة الحياة"، إذاً جودة الحياة هي الغاية التي تبرز قيمة التنافسية.

1.3 مفاهيم حول جودة الحياة:

كما مفهوم "التنافسية" فإن مفهوم "جودة الحياة" (QOL) ليس استثناءً من الجدل القائم بين الباحثين والخبراء، ضف على ذلك كونه مفهوم ال(QOL) _ كان مادة للنقاش بين الفلاسفة عبر التاريخ، وذلك للأهمية التي يكتسبها المفهوم وثرأ أصوله التي ينبع منها، ونحن نقصد خلفياته السيكولوجية، الاجتماعية والاقتصادية التي تشته أحياناً وتجمعه أحياناً أخرى، فترى منظمة ال (UNESCO, 1978, p. 58) أن (QOL) "ليست مفهوماً إحصائياً ولكنه مفهوم ديناميكي، إنه سوسيو-اقتصادي وسوسيو-سيكولوجي"، بينما أشار Ryff (شيخي، 2014، صفحة 85) أن جودة حياة الفرد " تكمن في قدرته على مواجهة الأزمات التي تظهر في مراحل حياته المختلفة، وأن تطور مراحل الحياة هو الذي يُحقق سعادته النفسية التي تعكس شعوره بجودة الحياة"، ليقدم Anderson مدخلا متكاملًا بتناول جودة الحياة مع أخذ كل من السعادة، الهدف والمعنى من الحياة خلفيات لتحديدها دون أن ينسى الإشارة للحركة المعلوماتية الحاصلة في البيئة (شيخي، 2014، صفحة 86)، في حين عرفها باحثو (QLIPs) على أنها " تشير إلى مستوى رفاه وازدهار المجتمع ودرجة إرضاء عدد من الاحتياجات البشرية" (UNESCO, 1993, p. 01).

للإشارة فالباحثين يرون أن مفاهيم ال(QOL) تنقسم بين الموضوعية والذاتية وعليه تنقسم أبعادها، وهذا يتضح جلياً فيما جاء به-Kim Diener و Prieto حينما أشارا إلى أنّ "جودة الحياة عادة تُشير إلى الدرجة التي تكون فيها حياة الإنسان مرغوبة أو غير مرغوبة، وأحياناً مع التركيز على مكونات خارجية مثل: العوامل البيئية والدخل. على النقيض من ذاتية الرفاهية (well-being) والتي تقوم على التجربة الذاتية، يتم التعبير عن جودة الحياة بـ"موضوعية" أكثر، لتصف ظروف حياة الشخص بدلا من ردات فعله تجاه هذه الظروف. ومع ذلك فبعض العلماء يحددون جودة الحياة على نطاق أوسع لتشمل ليس فقط نوعية ظروف الحياة ولكن أيضاً تصورات الشخص، أفكاره ومشاعره وكذا ردود أفعاله على تلك الظروف، ليجمع بين المقاييس الموضوعية والذاتية مثل سنوات الحياة السعيدة والصحية، كما اقترحا العمر المتوقع" (Sirgy, 2012, p. 31_32).

ومنه نستنتج "أن جودة الحياة بأبعادها مهما كانت موضوعيةً و/أو الذاتيةً تُنتج عن التفاعل الديناميكي بين الإنسان وبيئته بظروفها، قيمها ومحدداتها، التي بالرغم من تعقيدها فهو _الإنسان_ قادر على أن يستمد منها مقومات حياته ويكرس بها جودتها".

2.3 أبعاد جودة الحياة:

كما تم الإشارة مسبقاً فإن معظم الباحثين في ال(QOL) يتناولون مؤشراتهم وفق بعدين اثنين هما: الموضوعية والذاتية، إلا أن هناك أبعاد أخرى أكثر تنوعاً ونقصاً بذلك ما جاء به Craig A.Jackson ونموذجه الثلاثي The 3B's (شيخي، 2014، صفحة 78)، ويتمثل في:

- ✱ الكينونة (Being) ← ✱ الوجود البدني Physical Being
- ✱ الوجود النفسي Psychological Being
- ✱ الوجود الروحي Spiritual Being
- ✱ الانتماء (Belonging) ← ✱ الانتماء المكاني (البدني) Physical Belonging
- ✱ الانتماء الاجتماعي Social Belonging
- ✱ الانتماء المجتمعي Community Belonging
- ✱ السيرورة (Becoming) ← ✱ السيرورة العملية Practical Becoming
- ✱ السيرورة الترفيهية Leisure Becoming
- ✱ السيرورة التطورية (الارتقائية) Groth Becoming

3.3. تقاطع جودة الحياة بالتنافسية :

انطلاقاً من التعريف الذي خلصنا إليه عن التنافسية والذي مفاده أنها "الفلسفة، المنهج والقدرة التي تُدار وتُربطُ بها القيم التي لا تمتلك مرور الزمن، لغرض الاستثمار في الفرد وبيئته تمهيداً لتحقيق جودة الحياة"، وما استنتجناه على "أن جودة الحياة بأبعادها مهما كانت موضوعيةً و/أو الذاتيةً، تُنتج عن التفاعل الديناميكي بين الإنسان وبيئته بظروفها، قيمها ومحدداتها، التي بالرغم من تعقيدها فهو الإنسان قادر على أن يستمد منها مقومات حياته ويُكرس بها جودتها"، نستنتج: "أن التنافسية هي تلك الحلقة التي تركز على أُسسٍ قوميةٍ لا تتآكل مع مرور الزمن بل تُثَمَّنُ بمروره، كالقدرة على التعلم وإدارة المعرفة والاستثمار في الذات، الحلقة التي لن نتظر منها نتيجةً وكفى! بل تُنتج لنا بدل القيمة قيماً لرد الاعتبار لحياة الفرد، وهي أولى خطوات تحقيق جودة الحياة، ومن ثمة تكريسها، وأثر الحلقة التنافسية مع مرور الزمن يؤلّد الاستدامة نتيجة التراكم الذي يتولّد مع استمراريتها".

4. رؤية Lee Kuan Yew:

إن الممارسات، التجارب والنماذج هي الانعكاس لفعالية الأدبيات، ودونها يعتبر كل اجتهادٍ قاصراً إلى حين، ومن بين كل التجارب والنماذج التي شهدتها العالم دولة بينت من لا شيء!

"هنالك كُتُبٌ تعلمك كيف تشيد منزلاً أو تُصلح مُحركاً أو تُؤلف كتاباً؛ ولكنني لم أرَ كُتُباً تتحدث

حول كيفية بناء دولة انطلاقاً من مجموعة من المهاجرين اليائسين القادمين من الصين والهند البريطانية وجزر الهند الشرقية" (لي، 2007، صفحة 29).

تلك كانت كلمات Lee Kuan Yew الشخص الذي حوّل جزيرةً للصيادين إلى ما يُعرف اليوم بسنغافورة، من قِزمٍ مُقفرٍ إلى مارٍ اقتصادي عملاق، من شعب يعيش في المستنقعات ثلثه يفترش الأرض إلى أفضل بلد أمناً، سلامةً، استقراراً وصلاحيةً للعيش على هذه الأرض (Petzinger, 2018)، بدخل فردي يتجاوز 60 ألف دولار أمريكي بعد أن كان 320 دولار أمريكي، وهذا ليس بالعجيب على بلدٍ في غضون سنواتٍ تحوّل من مجتمعٍ نصفه أميٌّ إلى نافذة التعليم المتميز للعالم رفقة فنلندا، مُحرزاً بذلك المركز الأول في إحصائية البلدان الأكثر تطوراً في عملية التعليم، وكل هذا بدأ برجل وحيد على الطريق، حتى قُسم تاريخ سنغافورة على إثره إلى مرحلتين: قبل Lee Kuan Yew وبعده.

4.1. قبل Lee Kuan Yew:

لطالما عاشت سنغافورة غريبة بين جيرانها، غريبة في ذاتها، فهي لم تملك مقومات الدولة، ناهيك عن كونها فقيرة الموارد، كانت تعيش على نشاط قاعدتين عسكريتين بريطانيتين، تعددت الأعراق فيها فبالإضافة لعرق المالاي الذين يمثلون السكان الأصليين، هناك أكثر من 40% من العمالة الصينية والهندية وأقليات أخرى، كوّنت نسيج اجتماعي بالإضافة لتعدد العرقي، يتعدّد لغةً، ديناً ونمطاً... إلخ، اضحت على إثره سنغافورة مشوهةً اجتماعياً، متباينة اجتماعياً واقتصادياً، فالعمالة بمختلف أطرافها كانت أكثر كفاءة وجهداً من السكان الاصليين، وعليه توزعت مقاليد التجارة بيدهم، بينما الوظائف السيادية بيد السكان الأصليين (كامل، 2018، صفحة 03)، فاندلعت الصراعات العرقية وتنتج عنها الكثير من الضحايا، وانشقاق اجتماعي كبير.

عام 1963 كان الحلم بالانضمام لاتحاد المالايو⁽²⁾ لعل الصراع يُخمد بالانتماء وتحسن الأوضاع، لكن حصل العكس بل وازدادت الصراعات العرقية، ضف على ذلك حالة الفقر التي كانت عليها سنغافورة، فأضحت سنغافورة من أخطر بقاع العالم، على اثر هذا أُعتبرت سنغافورة عالة على الاتحاد فتم طردها منه.

4.2. Lee Kuan Yew ... الوزير المعلم:

في التاسع من شهر أغسطس سنة 1965 تم إعلان سنغافورة دولة مستقلة، بعد طردها من اتحاد المالايو، لبدء رحلة بناء أمة من مجموعة صيادين تتعدد أعراقهم، لغاتهم وأديانهم.

أ. من السهول الطبيعية إلى الإنسان، المهارات البشرية، الجهد البشري: يقول Philip Yeo⁽³⁾ "ليس لدينا أسرار، لدينا فقط كلمة واحدة اسمها العمل، سنغافورة مبنية دون موارد على الإطلاق، لا يوجد سر، إنها كلمة بسيطة وهي العمل، العمل الجاد. والشيء الجيد في سنغافورة أننا لا نمتلك موارد، الحقيقة أننا لا نمتلك موارد أو ثروات طبيعية حتى أننا ليس لدينا أرض لزراعة غذائنا، كل شيء نأكله مستورد، 50% من المياه مستوردة، السر حافظ الدافعية للعمل الجاد والبحث عن طرق لكسب العيش، إذا كانت لدينا كل الموارد الطبيعية ربما لم يكن هناك مبرر للعمل" (قناة الجزيرة، 2009).

كان التحدي الأول هو تحويل جزيرة صغيرة من نقاط الضعف في عرض محيط من الاقتصاديات الواعدة والتعداد السكاني الهائل إلى قوة اقليمية جاذبة، وفي ظل افتقارها للموارد ما كان منها إلى الالتفات إلى موردها المتصارع الوحيد "الإنسان"، الذي كان جاهلاً ومُتعصباً، أدرك Lee Kuan Yew أن الاستثمار في العنصر البشري هو الخطوة الأولى والحل الوحيد للتغيير، ولأنه استثمار لا ينقضي بمرور الزمن بل يُثَمَّن، والتراكم الناتج عنه يحقق ميزة للدولة، ولكن ما السبيل؟

ب. البحث عن الرجل المناسب لأداء الدور المناسب:

للأمانة كان ل Lee Kuan Yew مساعدين أكفاء أحسن اختيارهم، لثقته أن تأسيس دولة ليست مهمة رجل واحد على الطريق بل الأمر يقتضي تكاثف الجميع، فالمطلوب هو عمل الفريق، فكان له فريق من الطراز الرفيع. كان الرئيس المعلم يدرك ان الإنسان حينما يشارك في صنع مقوماته سيحميها، يُثَمَّنُها ويُدافع عنها، لذلك كان عليه أن يحسن اختيار اعضاء فريقه الذين طالما نادهم بـ"الزملاء"، يقول Lee Kuan Yew في كتابه قصة سنغافورة " لو كنت وزملائي نعلم عندما أنشأنا لحزب العمل الشعبي عام 1954، حجم ونوعية المصاعب التي سنواجهها على طول الطريق الذي انتهجناه، لما دخلنا معترك السياسة أصلاً، لم يكن في أذهاننا سوى فكرة واحدة، الخلاص من الاستعمار البريطاني وبعد ذلك كل المشكلات تافهة، يمكن معالجتها ولكننا كنا مخطئين كثيراً، فنحن كنا في واقع الأمر نواجه مهمة شاقة، وهي تأسيس دولة وإيجاد أمة من لا شيء".

ب.1. استقطاب أفضل الموارد البشرية للعمل الحكومي: كان فريق Lee Kuan Yew من الأكفاء الذين تلقوا تعليمهم في ارقى الجامعات العالمية، زد على ذلك أن هذا الفريق كان مُصمماً على الاستفادة من تجارب الأمم السابقة وممارساتها والتأني الشديد قبل رسم أي سياسة، وهذه الأخيرة تحسب نقطة لصالح فريق Lee، ناهيك على تخصيص رواتب مرتفعة تُنافس تلك التي يُخصصها القطاع الخاص للاستحواذ على أفضل الكفاءات في المجتمع لصالح الحكومة وقطاع التعليم، وفيها يقول Philip Yeo "ليست الوظيفة الحكومية طريقك إلى الفقر، الوظيفة ليست رهينة، إذا كنت تريد أن تجذب أشخاصاً أكفاء للعمل معك في الحكومة فيجب عليك أن تدفع لهم رواتب عادلة بسعر السوق" (قناة الجزيرة، 2009)، ويضيف Lee Hsien Loong⁽⁴⁾ "علينا القيام بهذا، فهذه هي طريقة تشغيل النظام وضمان حصول المواطن على أفضل حكومة نرى أنه يستحقها، وسوى ذلك يحمل عواقب غير طيبة... نرى أن هذا هو الشيء الصحيح وعندما ينتهي دورنا كفريق حكومي ويحين موعد الانتخابات فالمرء سيحكم على النتائج، فإذا كانت جيدة واستمرت الثقة فينا فسوف يصوت الناس لنا مرة أخرى وسنبذل وسعنا، وإذا رأى الناس أن غيرنا يمكنهم إدارة الأمور أفضل وبطريقة مختلفة فسيصوتون لفريق حكومي جديد" (قناة الجزيرة، 2009). ندرك الآن أن Lee Kuan Yew غرس بذور حكومة خَلَّاقة تقوم على الإدارة بالنتائج.

ت. التعليم والمعرفة ... رهان النمو: إن قصة التعليم في سنغافورة تُعد نموذجاً يُحتذى به لدول العالم، فجزيرة الصيادين في الماضي كانت أميةً، جاهلةً معظم سكانها لم يتلقوا تعليماً قط، فكان لا بد لفريق Lee بتطوير وابتكار نموذج تعليم سنغافوري للنهوض بعقول المواطنين، بعد سنوات من رسم هذه الرؤية أضحت النموذج المبتكر من أفضل نظم التعليم عالمياً.

ت.1. بناء المعلم: : يتم اختيار المدرسين من الثلث الأفضل من خريجي معاهد وجامعات سنغافورة، مع العلم أن نسبة القبول في برنامج إعداد المعلمين تكون واحد فقط من كل ثمانية متقدمين، ولم تكن في سنغافورة بذلك بل قامت بتطوير منظومة شاملة لإعداد واختيار المعلمين ومديري المدارس وتدريبهم وتطويرهم ، مع الإشارة إلى أن الترقية لا تعتمد على الأقدمية بقدر ما تعتمد على الكفاءة المعلم (المرسال، 2017)، مع الإشارة إلى أن الترقية لا تعتمد على الأقدمية بقدر ما تعتمد على الكفاءة المعلم.

ت.2. ألسنٌ عديدةٌ ... لغةٌ واحدة: اعتمد Lee Kuan Yew اللغة الإنجليزية كلغة للتوحيد والتواصل بين مختلف أطياف المجتمع، بعدما نشأت المجتمع بين لغات أطيافه (لي، 2007، صفحة 207)، ويشير Teo Chee Hean⁽⁵⁾ إلى أن معرفة اللغة الأم لم تعد كافية للخروج من عالم الأمية، لذلك وجب إتقان اللغة الإنجليزية للضرورة العلمية والمعرفية ، ناهيك على أن نحو الأمية العالمية يعني قدرة الشخص على التعامل مع الحاسوب (العباد، الصفحات 08-09)، ويرى انه للتعليم في سنغافورة بعدين اثنين هما (العباد، الصفحات 09-10): اعتماد المنهج والتقويم بدلاً من التلقين، وذلك بمساعدة التقنيات المعلوماتية، والبعد الثاني يُعني بالمحتوى ومصادر التعلم، فالنظام التعليمي يقوم بتدريس الاساسيات في كل العلوم مع تشجيع الروح الابداعية والابتكارية، وكذا إدخال قدر معين من المهارات العقلية، وذلك بعد اختصار المناهج التعليمية من 10% إلى 30%، ناهيك برامج تعليمية ذات علاقة بالتطوير الذاتي بغية تحقيق الاستثمار في الفرد، ودون أن ننسى ربط المدارس بالشبكات المعلوماتية العالمية، ليجني النظام التعليمي السنغافوري مايلي:

* تأكيد ال (OCED) على تمتع سنغافورة بأجود أنظمة التعليم في العالم، مُعلمين ومدربين ذوو كفاءات عالية ورؤى مستقبلية، وأشار التقرير إلى أنه ثمة علاقة طردية بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي في البلد، فكلما تحسن المستوى التعليمي لبلد ما، كلما تحسن أداء هذا البلد اقتصادياً (OECD, 2016, p. 01).

* إحرار سنغافورة المركز الأول في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) سنة 2015، ويُعتبر ال (PISA) المعيار الدولي الرئيسي

لقياس جودة الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة، يقيس البرنامج قدرات الطلبة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم (OECD, 2016, p. 05).

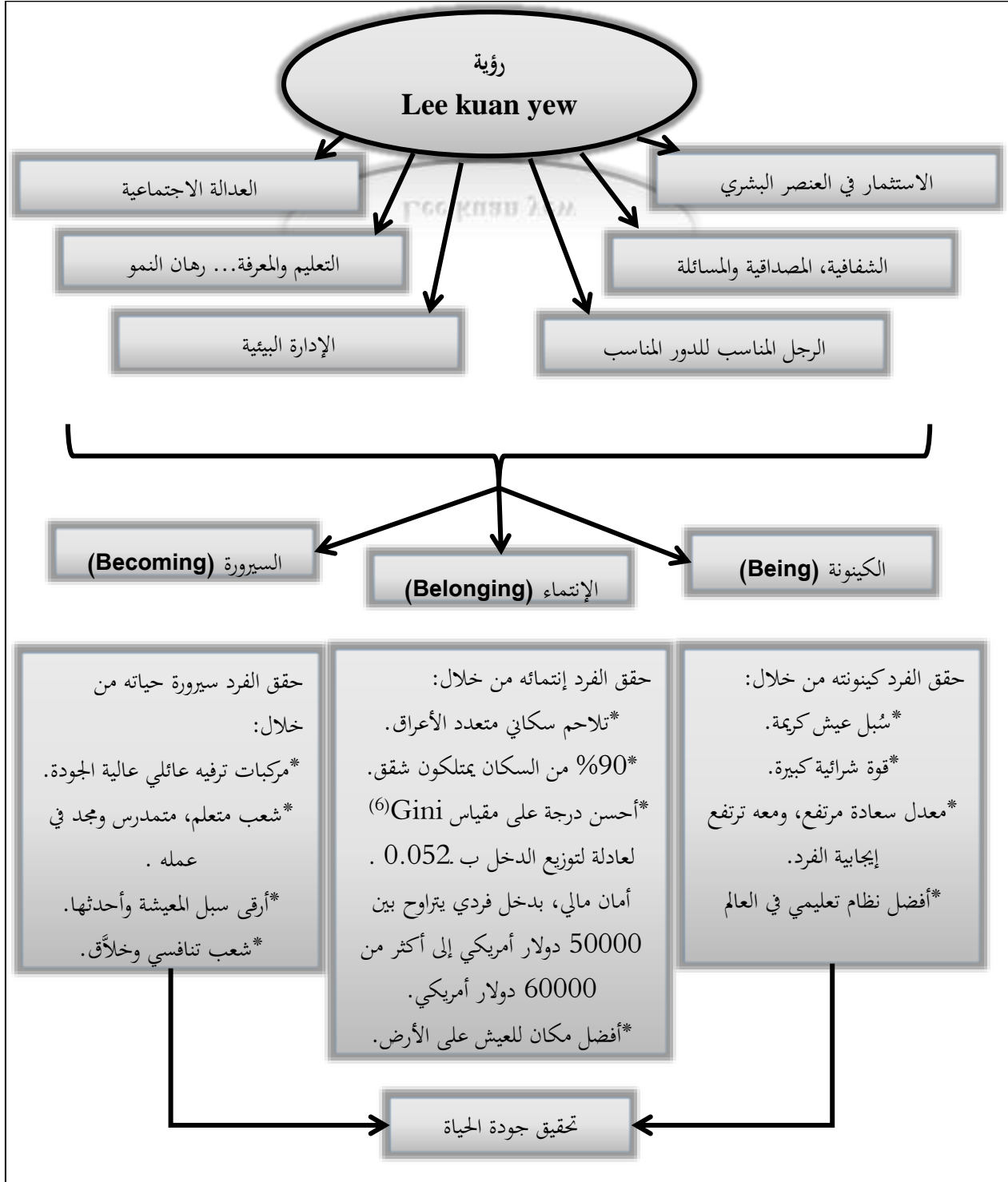
لم يُخطئ Lee Kuan Yew عندما راهن على التعليم والمعرفة وأدجهما في استراتيجية تأسيس بلاده، والدليل المراتب العالية التي تُحرزها سنغافورة على اللوائح الدولية ناهيك عن جملة الاعترافات بالتفوق والريادة التي تطال سنغافورة كل اليوم.

ث . مجتمع العدالة الاجتماعية ... لا مجتمع الرعاية الاجتماعية: آمنَ Lee Kuan Yew بحق الشعب في التوزيع العادل للثروة، وظل هاجسه الأوحده كيف يعطي كل مواطن نصيبه من وطنه ومستقبله، كان Lee يحلم بمجتمع يملك كل فرد فيه مسكنه (لي، 2007، صفحة 136)، لينتقل بمجتمع كان يفترش الأرض إلى مستويات رفاهية عالية يقول Lee " لا أريد أن يشعر أي جندي يدافع عن البلد بأنه يدافع عن ثروات الأغنياء وممتلكاتهم، بل يدافع عن وطنه الذي يمتلك هو وأبناؤه جزءاً منه" (لي، 2007، صفحة 137)، ليقدّم درساً عن كيف يسمو القادة بأخلاقهم، وتبني الثنائية (التنافس الفردي - التضامن الاجتماعي) ليخلق الثروة من الاستثمار في الادخار (لي، 2007، الصفحات 136 - 153) حتى أصبحت 90.8% من الأسر السنغافورية تمتلك مساكنها في 2015.

ج . سنغافورة ... واحة خضراء: كان للإدارة البيئية نصيبها من رؤية Lee حينما قال: " بعد الاستقلال بحثت عن طريقة درامية لجعل سنغافورة نظيفةً وخضراء" (لي، 2007، صفحة 227)، وقد تم الاستعانة بخبراء نباتات لأجل توعية المواطنين بكيفية التشجير وفق الظروف المناخية، ناهيك عن الإجراءات الصارمة ضد من يعتدي على المحيط.

ح . الحفاظ على الحكومة نظيفة اليد: اعتمدت سنغافورة نهج الشفافية طبقاً لرؤية معلمها، وقد قاد هذا الأخير حملة جريئة على الفساد (لي، 2007، صفحة 210)، وكيف أنه لا يوجد أحد فوق القانون.
 بالنظر إلى ما سبق فإنّ القيمة التي زرعها Lee Kuan Yew في جزيرة الصيادين لها جذور في الأسس العشر الذهبية لتنافسية الدول السابق ذكرها الصادرة عن ال(IMD)، وعليها رسّخ أبعاد جودة الحياة.

الشكل 02: "بذور رؤية Lee Kuan Yew لتحقيق جودة الحياة"



المصدر: من إعداد الباحثين

الختامة:

جزيرة الصيادين بعد Lee Kuan Yew هي سنغافورة من العالم الأول اليوم، أفضل مكان للعيش بمظومة أمنية وبنى تحتية عالية الجودة، بدخل فردي يفوق 50000 دولار أمريكي، بمستويات قوة شرائية عالية، ومعدل بطالة 2% متقدمة بذلك على أغنى دول العالم، سنغافورة اليوم الأولى على العالم في عدالة توزيع المداحيل، الخامسة في التصنيف العالمي لمؤشر الفساد الإداري المنخفض. أفضل بيئة أعمال بمستويات شفافية عالية واستقرار في الأسعار، المركز المالي والتكنولوجي الأول في منطقة تتميز بالكتل الاقتصادية العملاقة. سنغافورة اليوم من النور الآسيوية، أفضل منظومة صحية وبيئية في المنطقة، ووجهة سياحية لأكثر من 5 مليون سائح من مختلف بقاع العالم كل سنة. كل هذا بدأ برؤية كان رهاها الاستثمار في المورد البشري فقط، تأسيساً لأمة كل شيء فيها كان مختلف أعراق، لغات وأديان، يُعطي Lee Kuan Yew درساً في كيف تكون التنافسية فلسفة قبل أن تكون توجهاً، كيف تكون قيمة تُؤسس لأبعاد جودة الحياة وتُكرسها فيما بعد، صانعاً بذلك نسيجاً اجتماعياً هو الأكثر تلاحماً اليوم، في مجتمع هو الأكثر استقراراً في المنطقة، وفرداً هو الأكثر تعلماً، تعليماً وانضباطاً، لتستحق أن تكون أفضل مكان للعيش، سنغافورة اليوم هي نتيجة أقر الخبراء أنها واحدة من اندر دروس النهضة.

الهوامش:

- 1 Michael.E Porter, 1990, the Competitive Advantage of Nations, from the March/April 1990.
- 2 Quality of Life Improvement Programmes, 1993, UNESCO Principal Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok, Thailand, Vol 4.
- 3 Paul Krugman, 1994, Competitiveness: A Dangerous Obsession, Foreign Affairs, March/April 1994, Vol. 73, N.2.
- 4 Michael E. Porter and Claas van der Linde, 1995, Toward a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 4. Available at <https://www.jstor.org/stable/2138392>.
- 5 André Pierre and Dieudonné Bitondo, 2001, Development of a Conceptual and Methodological Framework for the Integrated Assessment of the Impacts of Linear Infrastructure Projects on Quality of Life, Canadian Environmental Assessment Agency's Research and Development Program, section 3.1. Available at http://www.ceaa-acee.gc.ca/051/index_e.htm.
- 6 Michael.E Porter, 2004, Building the microeconomic foundations of prosperity: findings from the Business Competitiveness Index, The global competitiveness report 2003-2004. Available at https://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/BCI_Chapter_adf284c6-3d8b-483e-9f29-a5242e9c5999.pdf/
- 7 Daneil C. Esty and Michael E. Porter, August 2005, National environmental performance: an empirical analysis of policy results and determinants, Environment and Development Economics, Vol. 10, Issue 4. http://digitalcommons.law.yale.edu/fss_papers/430.
- 8 Shackman Gene, Yal-in Liu and Xun Wang, 2005, Brief review of world quality of life, Available at <http://gsociology.icaap.org/report/cqual.html>.
- 9 Andrew Sharpe and Jeremy Smith, 2005, Measuring the Impact of Research on Well-being, Report number 2005-02, Centre for the Study of Living Standards, Feb 2005. Available at http://www.csls.ca/res_reports.asp.
- 10 Laura Camfield, 2005, Researching Quality of Life in Developing Countries, Newsletter of the ESRC Research Group on Well-being in Developing Countries. Available at <http://www.welldev.org.uk/news/newsletter-april-05.htm>.
- 11 Christian H.M. Ketels, Ashish Lall, and Boon Siong Neo, November 2009, Singapore Competitiveness Report 2009, Asia Competitiveness Institute (ACI), Singapore. Available at <https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item.aspx?num=37079>.
- 12 Wang Xin Min, 2010, The post crisis environment: key challenges and policy proposals for singapore's economy, essay competition 2009 /2010. Available at <http://ess.org.sg/Events/Competitions/files/2010/Essay-Wang%20Xin%20Min.pdf>.
- 13 Jeffery D. Sachs, 2011, The Economics of Happiness, Project Syndicate 2011. Available at http://www.earth.columbia.edu/sitefiles/file/Sachs%20Writing/2011/ProjectSyndicate_2011_TheEconomicsofHappiness_08_29_11.pdf.
- 14 محمد جاسم بو حجي، 2013، بذور على طريق التنافسية: نحو جيل جديد من الحكومات المهمة، منتدى المعارف، الطبعة الأولى. متاح على الرابط <https://books.google.dz/books?id=gAxdDwAAQBAJ&pg>

- ¹⁵ Charlie Daniels, April 10th, 2014 , Life Without Competition Is Life Without Progress, CNS News. Available at <https://www.cnsnews.com/commentary/charlie-daniels/life-without-competition-life-without-progress>
- ¹⁶ Jose Nunez,2018, competitiveness promotes ethical values . Available at <http://competitividad.gob.do/index.php/en/news/item/628-competitiveness-promotes-ethical-values>.
- ¹⁷ Joanne Love, 2018, Why Competition is Necessary for the Leaders of Tomorrow. Available at <https://www.joanelove.com/why-competition-is-necessary-for-the-leaders-of-tomorrow>.
- ¹⁸ عبد الحميد بوخاري، 2007، تعزيز التنافسية الصناعية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 27_28 نوفمبر 2007، ص8.
- ¹⁹ كمال رزقي، فارس مسدور، 2002، مفهوم التنافسية، الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 30-29 أكتوبر 2002. ص105.
- ²⁰ نفس المرجع السابق، ص106.
- ²¹ أمال عباري، رجب نصيب، 2002، الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر بسكرة، 30-29 أكتوبر 2002، ص13.
- ²² كمال رزقي، فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص201.
- ²³ محمد جاسم بو حجي، 2013، مرجع سبق ذكره، ص21.
- ²⁴ بلقاسم زايري، بن لحسن هوارى، 2007، تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 27-28 نوفمبر 2007، ص08.
- ²⁵ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، تقرير التنافسية العربية، الكويت، ص21.
- ²⁶ نفس المرجع السابق، ص21.
- ²⁷ عبد الحميد بوخاري، 2007، مرجع سبق ذكره، ص10.
- ²⁸ Institute for Management Development (IMD) by Stephane Garelli, 2003, World Competitiveness Yearbook (WCY) 2003, Lausanne, Switzerland, p 709.
- ²⁹ محمد جاسم بو حجي، 2013، مرجع سبق ذكره، ص24.
- ³⁰ بالإضافة للتعريف المستنسخ سابقاً الذي نصه " أن تنافسية الدول هي قدرتها على خلق القيم المضافة وتوفير المناخ الملائم لتحقيق مستويات معيشة متزايدة عبر الزمن تضمن العيش الكريم للفرد ."
- ³¹ the United Nations Educational,Scientific and Cultural Organization(UNESCO),1978,Indicators of Environmental Quality and Quality of Life, Reports and Papers In The Social Sciences,p 58.
- ³² مريم شيخي ، 2014 ، طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص85.
- ³³ نفس المرجع السابق، ص86.
- ³⁴ Quality of Life Improvement Programmes (QLIPs) ,1993,Op.Cit.p1.
- ³⁵ M. Joseph Sirgy, 2012, The Psychology of Quality of Life "Hedonic Well-Being, Life Satisfaction, and Eudaimonia", Social Indicators Research Series, Vol.50, Springer Dordrecht Heidelberg , New York London,P P 31_32.
- ³⁶ مريم شيخي ، 2014، مرجع سبق ذكره، ص78.
- ³⁷ لي كوان يو، 2007 ، من العالم الثالث إلى العالم الأول "قصة سنغافورة: 1965-2000"، ترجمة معين محمد الإمام، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص29.
- ³⁸ لي كوان يو Lee Kuan Yew (16 سبتمبر 1923 - 23 مارس 2015) أول رئيس لجمهورية سنغافورة ، مؤسسها وباني نهضتها، حكمها لثلاث عقود متتالية إلى غاية 1990، ناقلاً إياها من العالم الثالث إلى الأول .
- ³⁹ Jill Petzinger, Feb 26th 2018 , Singapore is the best place to live in the world, according to expats. Available at <https://qz.com/1215945/singapore-is-the-worlds-best-city-to-live-in-according-to-hsbc-expat-explorer-survey/>
- ⁴⁰ أحمد كامل، نحو التنمية... سنغافورة دولة من لا شيء، شخصية مصر للدراسات الاستراتيجية، ص03.

- 41 إتحاد المالايو هو الاسم القديم لمملكة ماليزيا، كان يتكون من 11 ولاية في شبه الجزيرة الماليزية.
- 42 فيليب يو (Philip Yeo) شغل منصب مستشار القسم الاقتصادي بمكتب رئيس الوزراء ورئيس الوكالة السنغافورية للتنمية.
- 43 قناة الجزيرة، 29 أبريل 2009، سنغافورة ... قصة النجاح، برنامج تحت المجهز. متاح على الرابط
http://www.aljazeera.net/programs/documentaries .
- 44 قناة الجزيرة، 29 أبريل 2009، مرجع سبق ذكره.
- 45 لي هسين لونغ (Lee Hsien Loon) ثالث رئيس وزراء معروف في سنغافورة، عمل سابقاً أميناً عاماً لحزب الشعب السنغافوري ، منذ شهر أغسطس عام 2004 يشغل منصب رئيس الوزراء.
- 46 قناة الجزيرة، 29 أبريل 2009، مرجع سبق ذكره.
- 47 المرسال، 11 يوليو 2017، قصة نجاح سنغافورة. متاح على الرابط <https://www.almrsal.com/post/501052>
- 48 لي كوان يو، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 207.
- 49 تيو شي هين (Teo Chee Hean) وزير التعليم السنغافوري (1997 - 2003)
- 50 عبد الله حمد العباد، عبد الله حمد العباد، التعليم "وقيادة التغيرات المجتمعية المعاصرة: سنغافورة - نموذج"، ص 8-9 .
- 51 نفس المرجع السابق، ص 10-9.
- 52 Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2016, PISA 2015 high performers, countries note singapore, the Secretary-General of the (OECD), p01 Available at <https://www.oecd.org/pisa/PISA-2015-singapore.pdf> .
- 53 Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2016, PISA 2015 Résultats à la loupe, (OECD) 2016, p 05. Available at <http://www.oecd.org/pisa/> .
- 54 لي كوان يو، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 136.
- 55 نفس المرجع السابق، ص 137.
- 56 لي كوان يو، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 153-136 .
- 57 نفس المرجع السابق، ص 227.
- 58 نفس المرجع السابق، ص 210.
- 59 Gini مقياس يقيس الدرجات بين 0 إلى 1، كلما قلَّ الرقم كان الدخل الموزع بالتساوي (توزيع عادل) في بلد ما. متاح على الرابط <https://dollarsandsense.sg/income-inequality-in-singapore>

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أحمد كامل. (19 جوان، 2018). نحو التنمية(4)... سنغافورة دولة من لا شيء. تاريخ الاسترداد 11 جويلية، 2018. من شخصية مصر للدراسات الاستراتيجية: <https://egyccss.com>
- المرسال. (11 يوليو، 2017). قصة نجاح سنغافورة. تاريخ الاسترداد 23 جوان. 2018. من المرسال: <https://www.almrsal.com/post/501052>
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (2003). تقرير التنافسية العربية. الكويت.
- أمال عياري. رجب نصيب. (30-29 أكتوبر، 2002). الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية. الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات وتحولات المحيط. بسكرة، جامعة محمد خيضر. الجزائر.
- بلقاسم زايري. بن لحسن هواري. (28-27 نوفمبر، 2007). تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري. الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. الشلف. جامعة حسنية بن بوعلي، الجزائر.

كمال رزيق. فارس مسدور. (29-30 أكتوبر، 2002). مفهوم التنافسية. الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، ص105. بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

عبد الحميد بوخاري. (27_28 نوفمبر، 2007). تعزيز التنافسية الصناعية العربية في ظل اقتصاد المعرفة. الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. الشلف، جامعة حسبية بن بوعلي.

عبد الله حمد العباد. (بلا تاريخ). التعليم "وقيادة التغيرات المجتمعية المعاصرة: سنغافورة - نموذج". تاريخ الاسترداد 01 جويلية، 2018، من جامعة الملك سعود: https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/ltlym_wqyd_ltgirt_lmjtmy.pdf

قناة الجزيرة. (29 أبريل، 2009). سنغافورة ... قصة النجاح. تاريخ الاسترداد 11 جويلية، 2018، من برنامج تحت المجهر: <http://www.aljazeera.net/programs/documentaries>

لي كوان يو. (2007). من العالم الثالث إلى العالم الأول "قصة سنغافورة: 1965 - 2000" (الإصدار الثانية). (مكتبة العبيكان، المحرر، ومعين محمد الإمام، المترجمون) الرياض. المملكة العربية السعودية.

محمد جاسم بوحجي. (2013). بذور على طريق التنافسية: نحو جيل جديد من الحكومات المهمة (الإصدار الأول). (Mohamed Buheji، المحرر).

مريم شيخي. (2014). طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة دراسة ميدانية في ظل بعض المغيرت. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد.

المراجع باللغة الأجنبية:

- André Pierre, and Dieudonné Bitondo. (2001). Development of a Conceptual and Methodological Framework for the Integrated Assessment of the Impacts of Linear Infrastructure Projects on Quality of Life. Canadian Environmental Assessment Agency's Research and Development Program.
- Camfield, L. (2005). , Researching Quality of Life in Developing Countries, Newsletter of the ESRC Research Group on Well being in Developing Countries.
- Christian, Lall, and Siong Neo. (2009). Singapore Competitiveness Report. Asia Competitiveness Institute, Singapore.
- Daneil C. Esty, and Michael E.Porter. (2005, August). National environmental performance: an empirical analysis of policy results and determinants. Environment and Development Economics, 10(4).
- Daniels, C. (2014, April 10th). Life Without Competition Is Life Without Progress. Consulté le Jul 1st, 2018, sur cnsnews.com: <https://www.cnsnews.com/commentary/charlie-daniels/life-without-competition-life-without-progress>
- Institute for Management Development (IMD) by Stephane Garelli. (2003). World Competitiveness Yearbook (WCY) 2003. Switzerland: Lausanne.
- Krugman, P. (1994, March/April). Competitiveness: A Dangerous Obsession. 73(2).
- Love, J. (2018, February 23). Why Competition is Necessary for the Leaders of Tomorrow. Consulté le Jun 11, 2018, sur joanelove: <https://www.joanelove.com/why-competition-is-necessary-for-the-leaders-of-tomorrow>
- Michael E.Porter, and Claas van derLinde. (1995, Autumn). Toward a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship. The Journal of Economic Perspectives, 9(4).
- Min, W. X. (2010). The post crisis environment: key challenges and policy propoals for singapore's economy. essay competition.
- Nunez, J. (2018). competitiveness promotes ethical values . Consulté le Jun 22, 2018, sur Consejo Nacional de Competitividad: <http://competitividad.gob.do/index.php/en/news/item/628-competitiveness-promotes-ethical-values>

- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2016). PISA 2015 high performers, countries note singapore. (the Secretary-General of the(OECD), Éd.) Consulté le juillet 10, 2018, sur <https://www.oecd.org/pisa/PISA-2015-singapore.pdf>
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2016). PISA 2015 Résultats à la loupe. Récupéré sur <http://www.oecd.org/pisa/>
- Petzinger, J. (2018, Feb 26th). Singapore is the best place to live in the world, according to expats. Consulté le jul 2, 2018, sur <https://qz.com/1215945/singapore-is-the-worlds-best-city-to-live-in-according-to-hsbcs-expat-explorer-survey/> .
- Porter, M. (1990). *The Competitive Advantage of Nations*. New York: Free Press.
- Porter, M. (2004). *Building the microeconomic foundations of prosperity : findings from the Business Competitiveness Index. The global competitiveness report*.
- Sachs, J. D. (2011, Aug 29). *The Economics of Happiness*. Consulté le Jun 24, 2018, sur Project Syndicate : <https://www.project-syndicate.org/commentary/the-economics-of-happiness?barrier=accesspaylog>
- Shackman Gene, Yal-in Liu and Xun Wang. (2005). Brief review of world quality of life. Consulté le join 4th, 2018, sur <http://gsociology.icaap.org/report/cqual.html>
- Sirgy, M. J. (2012). *The Psychology of Quality of Life "Hedonic Well-Being, Life Satisfaction, and Eudaimonia"*. (S. I. Series, Éd.) 50.
- Smith, Andrew Sharpe and Jeremy. (2005, Feb). *Measuring the Impact of Research on Well-being. CSLS Research Report, Centre for the Study of Living Standards (CSLS), Ottawa*.
- UNESCO. (1978). *Indicators of Environmental Quality and Quality of Life*.
- UNESCO. (1993). *Quality of Life Improvement Programmes (QLIPs)*. (U. P. Thailand, Éd.) 4.

Well-Being in Algeria

Dr. Benzidane Hadj

University of Mostaganem

ben_zidane@live.fr

Dr. Benzidane Yacine

University of Mostaganem

benzriad@hotmail.fr

Abstract:

The theme of economic well-being in itself is one of the topics that take a large part of the economic policies of most countries. In the context of this, the subject of well-being in Algeria has not received enough attention from researchers. Most of the writings have been short and have not included all aspects. This paper will therefore examine the efforts of Algeria to support and improve the living and social life of citizens. Food, social and drug support may be one of the features of its achievements. Through the descriptive and analytical study of the work, it is clear that Algeria focuses on achieving economic development aimed at achieving justice in the distribution of income and access to health and other services at the highest possible level.

Keywords: Economic growth, GDP per capita, well-being, average patterns, Algeria.

Introduction

Economics has long lived on the assumption that well-being increases with income, or with wealth. As Richard Layard, an influential British economist and Tony Blair's longtime advisor, points out, "over the past 50 years, we have had better homes, more clothes, longer holidays and, above all, better health. Yet the polls clearly show that the degree of happiness has not increased in the United States, Japan or Europe. This is called the Easterlin paradox, named after the economist who brought it to light in 1974: a rise in GDP does not necessarily translate into an increase in "gross national happiness". (Hervé Gardette, 2018)

Levels of individual satisfaction cannot be quantified, compared, or added together. It follows that it cannot be scientifically determined whether or not this or that phenomenon increases or decreases the general welfare. Any index of economic well-being is necessarily imperfect. This is true of Gross Domestic Product (GDP), which includes all market goods and services. This is also true of any partial index. To take just one example, it is difficult to conclude anything from the general level of well-being if life expectancy increases but the qualities of life of some individuals who live longer decreases to the point of making them very unhappy.

Well-being is a pleasurable disposition of the body and mind, synonymous with such singing words as euphoria, ease, bliss, comfort, prosperity, and so on. We can already, from these, discover the second meaning of the term: it is indeed its physical character, that of financial ease. Thus, fuzzy ideas evoked by self-realization or harmony with oneself and others, give way to opulence, to material property and comfort. "In reality, the welfare economy is a theory that does not propose to explain the reasons for a current or past mechanism such as unemployment or inflation. It is rather a proposal to influence the political world on how to organize social life economically. It is therefore borrowed from philosophy, since it proposes to achieve a certain "well-being", but it remains substantially economic since the means it uses to achieve it are economic". (Georges-Simon & Ulrich, Jürg Furrer, 2015, 2)

The economic evolution of a country is measured around the world by changes in its GDP. This important economic indicator, however, reaches its limits when it comes to reporting on all aspects of a population's well-being and quality of life. GDP does not say anything about, for example, the health status of the population, the balance between private and professional lives, the quality of the

environment or the level of satisfaction of the population. To measure the well-being of a country properly, the scope of the analysis needs to be broadened.

1. Definition, Theories and factors

Well-being is the fact that a population has sufficient means to meet their needs, organize their lives autonomously, use and develop their abilities and pursue their goals. It is therefore similar to the quality of life. The concept of well-being covers not only material dimensions such as income, wealth, consumption and housing, but also immaterial factors such as training, health and social relations. It also includes the legal and institutional framework that allows citizens to participate in political life and ensures the physical security of people. Finally, well-being depends on environmental factors such as water quality, air quality and noise.

In an approach to well-being that is as broad as possible, we consider not only objective living conditions, but also their subjective perception by the population:

- How do people appreciate their housing conditions and the state of the living?
- Environment situation?
- Do they feel safe?
- Are they satisfied with their life in general?

Although well-being has important subjective aspects, it is not reduced to the notion of satisfaction or even happiness. Measuring well-being is not about building a "happiness index". A simple index cannot account for the multidimensional nature of the problem. The measure of well-being aims to highlight the "blind spot" of GDP and NCs. Since well-being is a multidimensional notion, its measurement has significantly more data, expressed in different units. Well-being - unlike GDP - cannot be summed up in a single figure.

1.1. Definition:

The concept of well-being refers to all things that are needed to live well, such as: money to meet material needs, health, leisure time and healthy emotional relationships. Since the concept of good is subjective, well-being represents many things depending on the person in question. Some people attach a lot of importance to the economic factor (for example, in the case where the well-being for them has to do with being able to afford a modern car, a flat screen TV and designer clothes).

"Well-being" is a complex notion. Its definition is different from one dictionary to another, but it usually involves the concepts of prosperity, health, and happiness. Well-being is not quantifiable precisely. There are numerical indicators that measure different components of well-being and we can rightly argue that the overall well-being of a society as a whole has probably increased or decreased if an indicator or set of indicators moves in a certain direction. But when the different indicators do not move in the same direction, it is not possible to determine whether well-being improves or deteriorates unless all indicators use the same unit.

1.2. Theories:

The economy of well-being finds its origin in the writings of Jeremy Bentham. Its foundations were laid in the twentieth century by Vilfredo Pareto and Arthur Pigou (1908). It refers to a branch of neoclassical theory that studies the various states of economy from the point of view of social welfare (level of satisfaction achieved by individuals).

"Economic well-being is based on two fundamental propositions: first, according to Pigou (1908), any increase in the available sum of economic goods goes in the direction of an increase in well-being. It is therefore up to the person who disputes this proposition, he says, to prove the opposite in fact. The second is also of a positive nature and shows that given the decreasing utility of income or wealth, any transfer of wealth from the richest to the poorest does not have the effect of discouraging and therefore of decreasing the production represents an increase of well-being".(Eloundo Etoundi Christian, 2013)

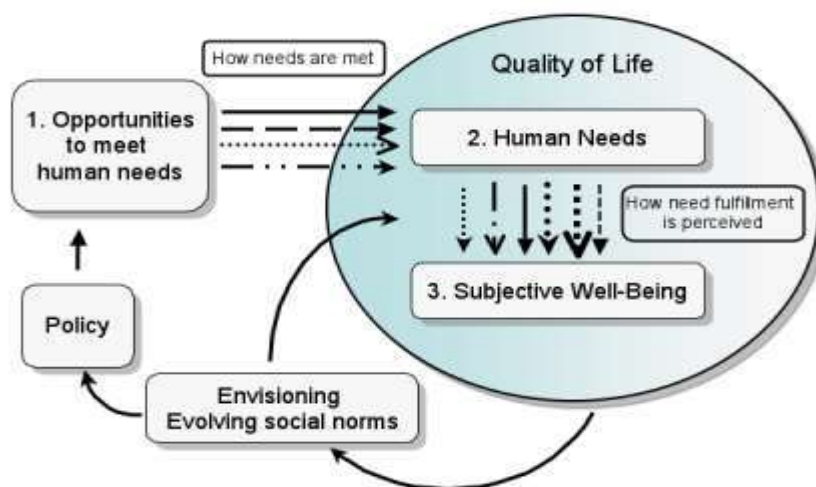
2.3. Factors:

The study of subjective well-being is now the subject of an increasing body of empirical literature (Easterlin, 2001 and 2003, Frey and Stutzer, 2002a). However, the work focuses on developed countries. The recent extension of the analyses on this theme to developing countries stems from the junction that has been established between two analytical veins: the literature on subjective well-being and happiness and that which deals with poverty. Thus, the determinants of individual well-being - and concomitantly those of subjective poverty - constitute a field of research of interest to a growing number of economists.

“In the empirical literature on the determinants of subjective well-being, work has looked at several types of key factors. These can be summarily classified into four main groups: the first, especially explored by psychologists, is related to the personality of individuals (mood: temperament, disposition, traits of character, self-esteem, etc.); the second focuses on individual or family socio-demographic characteristics (gender, age, ethnicity, religion, marital and migratory status, health, education, etc.); the third focuses on economic factors (employment, income, inequality, etc.); finally, the fourth, the most recent and the least supported, focuses on institutional factors (nature, mode of operation and quality of institutions). These different components are of course interdependent. The challenge of the work lies in identifying the specific effects and, if possible, the causal impact of each of these variables and how they affect well-being”. (Mireille Razafindrakoto et François Roubaud, 2006, 191-223).

Quality of Life (QOL) is the extent to which objective human needs are fulfilled in relation to personal or group perceptions of subjective well-being as the figure below shows:

Figure 1: "Integrative model of Quality of Life"



Source : Robert Costanza & al (2008), *An Integrative Approach to Quality of Life Measurement, Research, and Policy*, *Surveys and Perspectives Integrating Environment and Society Journal*, Vol 1, N° 01/2008 <https://journals.openedition.org/sapiens/169>, Retrieved on September 4th, 2018 p 18.

The approach that regards well-being as a subjective concept in practice means asking people about their perceptions of well-being. There are three established ways of doing this.

1. Ask a single question about life satisfaction.
2. The Satisfaction with Life Scale takes a similar approach but asks five questions and sums the responses. These questions do not relate to different domains, but attempt to overcome the risks of over-specific understandings of an individual question.

3. The Personal Wellbeing Index is based on questions about eight different areas of life. Its advantage is that it provides data on how different dimensions of life affect well-being. Many factors have their impact on wellbeing as this figure shows;

Figure 2: "Factors of wellbeing"



Source: <https://rampages.us/bauschal/semester-theme/>, Retrieved on September 4rd, 2018

2. Well-being and index

According to OECD, The Economic Wellbeing Indicator is proposed by two Canadian researchers (Lars Osberg and Andrew Sharpe) to measure the evolution of well-being and prosperity in different countries. Both researchers were able to apply their method to six OECD countries [United States, United Kingdom, Canada, Australia, Norway and Sweden], but not in the case of France, because of the lack of availability of some data on inequality.

The index is constructed by averaging four synthetic indicators, relating respectively to:

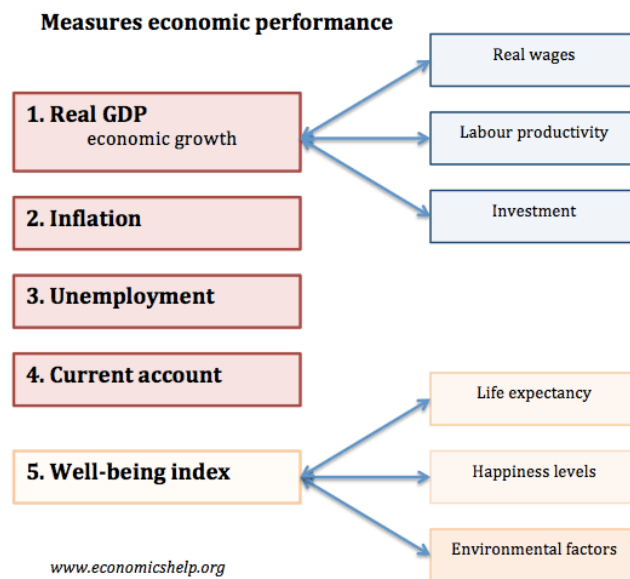
Current consumption flows: consumption of market goods and services, real flows of domestic production, leisure and other non-market goods and services. Net accumulation of stocks of productive resources: net accumulation of tangible goods, housing stock and consumer durables; net accumulation of human capital, social capital and investment in research and development; net changes in the value of natural resource reserves; environmental costs and net change in external debt; Income distribution, inequality and economic poverty.

The GDP is an imperfect indicator of the economic aspects of well-being and there are other indicators in the national accounts that are better suited, including net national income and several indicators of household consumption income. But the problems of data availability and reliability limit their use for cross-country comparisons and comparisons over time, and they are in any case quite closely correlated to GDP. Therefore, despite their theoretical appeal, these indicators are not of obviously higher quality than GDP. None of the indicators derived from national accounts data correctly capture the complexity factors that are related to unequal distribution of income and consumption opportunities. But in this area, value judgments are decisive: a distribution of income that may seem normal in one country may be considered intolerable in another country.

Social factors such as autonomy, equity, health and social cohesion come into play in well-being. Figure 3 illustrates the international correlations between various social indicators and GDP per capita, both in terms of level and of variation over time.

In the view of macroeconomics, we conclude this:

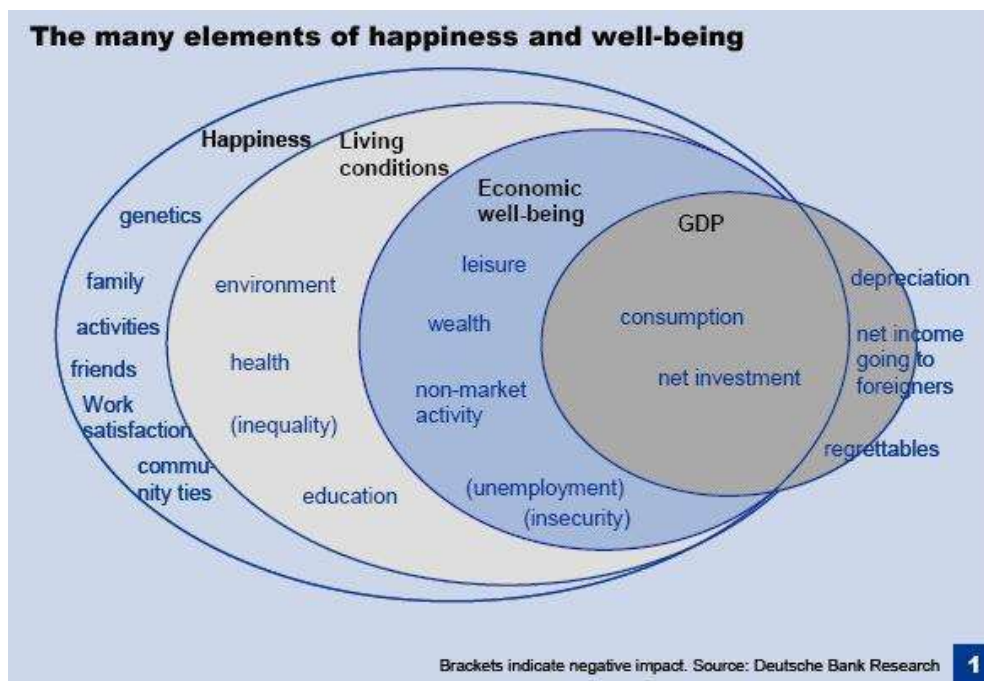
Figure 3: "the international correlations between various social indicators and GDP per capita"



Source: Tejvan Pettinger (2017), *Key measures of economic performance*, <https://www.economicshelp.org/blog/10189/economics/key-measures-economic-performance/>, retrieved on September 4rd, 2018.

In microeconomics view, the notion of well-being takes this shape:

Figure 3: "Well-Being Elements"



Source: Student novasbe (2014), *The intersection between happiness and microeconomics, what are the commonalities?*, <https://novaworkboard.wordpress.com/2014/10/01/the-intersection-between-happiness-and-microeconomics-what-are-the-commonalities/>, Retrieved on 5th, 2018.

In final way, many annexes are discussed in the academic studies:

- Social Health Index (SHI)
- Index of Human Development (IHD)

- Index of Economic Well-being (IEW)
- Barometer of Inequality and Poverty (BIP)
- Better Life Index (BLI)
- Indicators of Sustainable Territorial Well-being (ISTW)
- Sustainable Well-being Index (SWI)
- Ecological Footprint (EF).

3. An overview on Algeria

The small increase in Algerian gross domestic product is, moreover, mainly driven by the non-hydrocarbon sectors, which, contrary to what one might think, evolve under better productivity conditions than that of hydrocarbons which, although strongly supported by State (Near 60 billion multi-year investments), shows growth rates lower and lower, except for the last two years where there is a slight recovery. Declining since 2009, the wealth derived from hydrocarbons, according to the National Statistics Office, had a long period of decline, to the point that it only represented 4% of GDP in 2014.

With such a small national product and a population that has just surpassed 40 million and is growing every year by one million newborns, GDP per capita can obviously only be the lowest of the oil-producing countries. Indeed, even if it has increased slightly compared to the year 2012, the gross national product per capita hardly exceeds \$ 3844 today.

The performance is obviously very low and well below the available production capacities, but also, and above all, below the expectations of such a heavy financial contribution from the State to the economic recovery. The experts are unanimous in recognizing that with as many resources injected by the state into the economy, Algeria should have reached at least 7% to 8% growth if it were properly governed.

A senior executive of the International Monetary Fund, who has tried to compare our GDP per capita to that of some oil-producing countries in North Africa and the Middle East, said that the average per capita GDP of these countries would exceed happily 10,000 dollars, a little more than double the good result of Algeria. From the bitterness of these figures that presage the worst, it is obviously legitimate to extrapolate the importance of the challenge that Algeria must imperatively deliver from now to prevent its economy sinks into the abyss of underdevelopment.

It must indeed be known, says our interlocutor of the IMF, that if Algeria continues to evolve with such low growth rates, it inevitably condemns itself to relative poverty (compared to countries that create more wealth). A, barely 1.7% in 2018 and 2019, and given the demographic growth that will not be close to 2% at these deadlines, it would be necessary to Algeria at least between 30 and 35 years to double the current per capita income and reach the average of 10,000 dollars achieved by the MENA exporting countries, like us, oil and gas.

Gross Domestic Product of Algeria grew 1.7% in 2017 compared to last year. This rate is 16-tenths of one percent less than the figure of 3.3% published in 2016. The GDP figure in 2017 was \$170,371 million; Algeria is number 45 in the ranking of GDP of the 196 countries that we publish. The absolute value of GDP in Algeria raised \$11,322 million with respect to 2016. The GDP per capita of Algeria in 2017 was \$4,123, \$221 higher than in 2016, it was \$3,902. To view the evolution of the GDP per capita, it is interesting to look back a few years and compare these data with those of 2007 when the GDP per capita in Algeria was \$3,987. If we order the countries according to their GDP per capita, Algeria is in 103th position of the 196 countries.

A report by the British specialist that Algeria lagged behind Africa in terms of economic well-being, where it came in low levels in terms of freedom of people and management, ranked fifth in Africa despite its regional status. According to a statistical survey conducted by the British Legatum Index recently, Algeria ranked late in the areas of freedom of people and governance, despite being ranked top in Africa in the index in the areas of health and education, but ranked in the World Welfare Index ranked fifth in Africa after South Africa, Botswana, Morocco and Namibia. The study, which is based on several criteria based mainly on economics, education and health, said that Algeria ranked seventh in Africa in the economy, 17th in Africa in politics, administration and fifth place in Africa in all welfare measures.

Figure 4: "GDP per capita of Algeria 2008-2018"



Source : <https://fr.tradingeconomics.com/algeria/gdp-per-capita>, Retrieved on September 1st, 2018

Table 1: "A comparative GDP per capita data 2015-2017"

GDP per capita, current prices				GDP per capita based on PPP			
<i>Dollars américains</i>				<i>Current international dollar</i>			
	2015	2016	2017		2015	2016	2017
Algérie	4 151	3 902	4 292	Algérie	14 581	14 955	15 237
Angola	3 863	3 485	4 408	Angola	6 955	6 783	6 753
Cameroun	1 339	1 361	1 401	Cameroun	3 461	3 572	3 660
Tchad	946	851	810	Tchad	2 642	2 443	2 344
France	37 866	38 205	39 869	Égypte	12 042	12 551	12 671
Indonésie	3 369	3 604	3 876	France	41 508	42 367	43 761
Irak	4 869	4 533	5 088	Indonésie	11 157	11 719	12 377
Jordanie	5 506	5 549	5 678	Irak	15 712	17 219	16 954
Koweït	27 036	25 869	27 319	Jordanie	12 135	12 264	12 494
Liban	11 178	11 105	11 409	Koweït	66 956	68 540	66 163
Libye	2 720	2 904	4 859	Liban	18 803	19 050	19 439
Qatar	67 537	58 247	60 804	Libye	6 246	5 801	9 986
Arabie saoudite	21 095	20 318	21 120	Mali	2 017	2 091	2 170
Sénégal	913	955	1 038	Maroc	8 045	8 160	8 567
Maroc	2 965	3 004	3 151	Qatar	129 805	125 160	124 529
Tunisie	3 884	3 690	3 496	Arabie saoudite	54 956	55 292	54 777
Turquie	10 915	10 817	10 512	Sénégal	2 448	2 572	2 727
Émirats arabes unis	37 361	35 384	37 226	Soudan	4 418	4 496	4 586
Royaume-Uni	44 328	40 530	39 735	Tunisie	11 487	11 448	11 755
États-Unis d'Amérique	56 411	57 559	59 501	Turquie	24 236	24 986	26 893
				Émirats arabes unis	67 127	68 092	67 741
				Royaume-Uni	41 839	42 839	44 118
				États-Unis d'Amérique	56 411	57 559	59 501

Source: [IMF : World Economic Outlook \(WEO\) Database, April 2018](#), Retrieved on September 1st, 2018

Source: [IMF : World Economic Outlook \(WEO\) Database, April 2018](#), Retrieved on September 2018

At the social level, Algeria experienced much better times, especially in the 1970s, well-illustrated by full employment. The more equitable redistribution of national wealth today has even created an impression of egalitarianism. Over the past fifteen years, the high level of oil prices has paradoxically been accompanied by a widening of inequalities. In view of the financial income earned, Algeria could have done better and get closer, or even enter the higher category of "countries with very high human development". Now, the challenge is to maintain itself, if not improve by a few points the current position in the UNDP rankings.

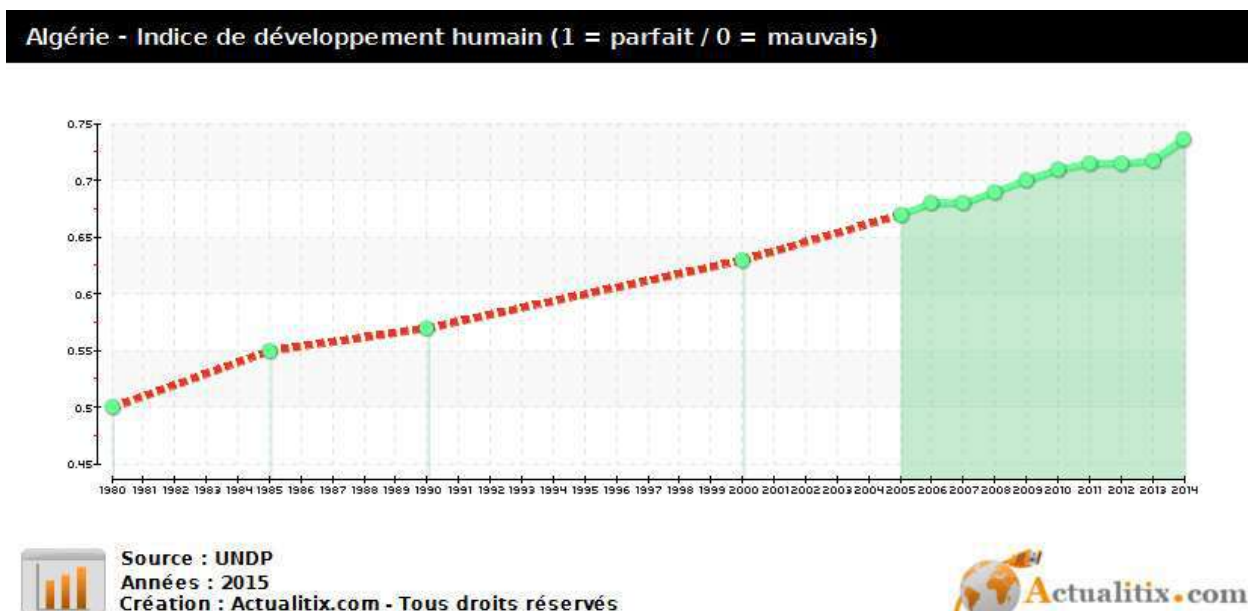
The Human Development Index (HDI) developed in 1990 by the Pakistani economist Mahbub ul Haq and the Indian economist and Nobel economist Amartya Sen. The HDI is a composite index between 0 (execrable) and 1 (excellent), calculated as the average of three indices. The first aspect (A) quantifies health / longevity (measured by life expectancy at birth), which indirectly measures the satisfaction of basic material needs such as access to safe food, clean water, decent housing, good hygiene and medical care adopted by the United Nations Development Program (UNPRO). Development (Pnud) in 1990. It is more reliable than the previous indicator used, GDP per capita, which does not give information on individual or collective well-being quantifying that economic output.

In 2002, the United Nations Population Division took into account the demographic impact of the AIDS epidemic for 53 countries, as compared to 45 in 2000. The second aspect (B) is knowledge or level of education, measured by the adult literacy rate (percentage of 15 years and over who can write and understand easily a short and simple text dealing with daily life) and the gross enrollment ratio (combined measure of rates for primary, secondary and secondary education).

It reflects the satisfaction of intangible needs such as the ability to participate in decision-making at the workplace or in society. The third aspect (C) is the standard of living (logarithm of gross domestic product per capita in purchasing power parity), to encompass elements of quality of life that are not described by the first two indices such as that mobility or access to culture thus giving $IDH = ADE / \text{divided by three (3)}$. In the future, it should include the participation rate of women, a sign of development, to the management of city, environmental and democratic indicators, including freedom of the press and indications of corruption.

Algeria is ranked 8th in the Arab world in the ranking of countries on the basis of the "human development" criterion established by the United Nations Development Program (UNDP) in its 2016 report on the human development index (HDI). Algeria comes just behind the rich Gulf monarchies and is followed by Jordan and Tunisia, while Morocco and Egypt are far behind.

Figure 5: "Human Development Index of Algeria 1990-2014"



Source : <https://fr.actualitix.com/pays/dza/algerie-indice-de-developpement-humain.php>, Retrieved on September 2nd, 2018.

“The quality of life index (100) is divided into 15% for the cost of living, 10% for culture and leisure (literacy rate, press reading rate, museum attendance, etc.), 15% for the economy (interest rate, GDP, GDP growth rate, GDP per capita, inflation rate, and GNP per capita), 10% for the

environment (population density per square kilometer, population growth rate, greenhouse gas emissions per capita, and the percentage of total area that is protected), 10% for freedoms (degree of political freedom to), 10% for infrastructure (length railways, paved roads, waterways, number of airports, vehicles, telephones, Internet service providers and mobile phones per capita), 10% for risks and safety, 10% for climate (average annual rainfall and average temperature, disaster risk Natural)". (Chemseddine Hafiz, 2010)

Table 2: "Algerian Statistics Quality Life Elements Marking"

ALGERIA : Total 50/100	
Cost of life	51
Loisirs & Culture	51
Economy	40
Environment	67
Freedom	25
Health	51
Risk & Sécurité	36
Climate	89

Source : ChemsEddine Hafiz(2010), *Qualité de vie dans les pays arabes*, https://blogavocat.fr/space/chemseddine.hafiz/content/qualite-de-vie-dans-les-pays-arabes_234d8cd2-07e7-4203-07a4-8c22ccd0551e, Retrieved on September 10th, 2018.

Conclusion

This paper aims to better understand the factors affecting well-being, and more specifically the role of institutions in Algeria, reveals several new results; some are in line with the work undertaken on developed countries, others on the other hand seem to be specific to our country. While the level of perceived well-being is linked to that of income, particularly in terms of their relative size, as is the case in industrialized and emerging countries, well-being is far from being only monetary dimension. As elsewhere, health and education are a central component of well-being, which goes far beyond the private returns they provide in terms of income.

Improving well-being for all need bold economic reforms, thus as a case, It is important to underline the importance of regional disparities in this area, as the poverty rate of some regions is double (Sahara) or triple (highlands) of the national rate. According to estimates, income inequality as measured by the Gini coefficient was 27.7% in 2011 ". Political will and national consensus to rationalize inefficient and generous subsidies are slowly emerging, but such reform requires better social safety nets, a cash transfer system that serves those in need, and a strong communication strategy. Some accompanying measures are currently under design and should be implemented in the medium term.

Bibliographical references

- 1- BENLOULOU Salim Badreddine(2014), *Les dépenses Publiques : quel optimum pour un bien-être social ?*, Thèse en sciences de gestion, Université de Tlemcen,
- 2- Eloundo Etoundi Christian (2013), *Analyse de l'accessibilité des femmes aux services financiers auprès des établissements de microfinance du réseau A3C*, Université de DSCHANG, <http://www.institut-numerique.org/23-cadre-theorique-la-theorie-du-bien-etre-52b153f032080>, Retrieved on September 3rd, 2018
- 3- Georges-Simon & Ulrich, Jürg Furrer(2015), *Comment les statisticiens mesurent le bien-être ?*<https://dievolkswirtschaft.ch/fr/2015/02/comment-les-statisticiens-mesurent-le-bien-etre/>, Retrieved Sptember 17th, 2018, p.2
- 4- Hervé Gardette(2018), *L'économie du bonheur peut-elle renouveler l'économie du bien-être?*, <https://www.franceculture.fr/>, Retrieved on September 13th, 2018
- 5- <https://fr.actualitix.com/pays/dza/algerie-indice-de-developpement-humain.php>, Retrieved on September 2nd, 2018

- 6- <https://rampages.us/bauschal/semester-theme/>, Retrieved on September 4rd, 2018
- 7- Mireille Razafindrakoto et François Roubaud (2006), *Les déterminants du bien-être individuel en Afrique francophone : le poids des institutions*, Afrique contemporaine 2006/4 (n° 220), <https://www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2006-4-page-191.htm>, Retrieved on September 3rd, 2018, pp 191-223.
- 8- Robert Costanza & al (2008), *An Integrative Approach to Quality of Life Measurement, Research, and Policy*, Surveys and Perspectives Integrating Environment and Society Journal, Vol 1, N° 01/2008 <https://journals.openedition.org/sapiens/169>, Retrieved on September 4th, 2018 p.18
- 9- Sarah Fleche(2017), *Essais en économie du bien-être : enjeux locaux et régionaux et perspectives internationales*, Thèse de doctorat en Analyse et politique économiques, Paris,
- 10- Studentnovasbe (2014), *The intersection between happiness and microeconomics, what are the commonalities?*, <https://novaworkboard.wordpress.com/2014/10/01/the-intersection-between-happiness-and-microeconomics-what-are-the-commonalities/>, Retrieved on 5th, 2018.
- 11- Tejvan Pettinger (2017), *Key measures of economic performance*, <https://www.economicshelp.org/blog/10189/economics/key-measures-economic-performance/>, Retrieved on September 4rd, 2018
- 12- أشرف بن خليل سكيك، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2013، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، فلسطين 2015.
- 13- محمد أحمد عمر بايبيكر، نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاقتصادي، ورقة بحثية، www.univ-eloued.dz/rers/images/pdf/H092014013.pdf

La Contribution du Revenu à l'amélioration du Bien-être subjectif dans le Monde Rural en Algérie (Cas de la wilaya de Mascara)

Elagag Mustapha

Université de Tlemcen

elagag_mustapha@hotmail.fr

Berrefes Imene

Université de Tlemcen

berrefasimene@hotmail.fr

Résumé :

La relation entre revenu et bonheur est l'une des interrogations les plus considérables de la littérature basée sur le bien-être subjectif. L'idée traditionnelle des économistes est de penser que pour avoir plus de bonheur chez la société, il faut produire plus de richesses cela veut dire augmenter la richesse matérielle. Cette étude se propose d'explorer comment le facteur revenu contribue à l'amélioration du bien-être subjectif des individus dans le monde rural.

Cette étude est entamée par les fondements théoriques du bien-être subjectif et les concepts de base ; puis les expériences et les recherches effectuées sur le bien-être subjectif dans le monde rural se suivent, tout en complétant la recherche par une étude empirique (enquête), qui décrit l'historique et la situation globale des ménages ruraux dans une zone bien déterminée et détaillée de tous les composants (fonctionnaire, berger, etc.) avec leur bien-être en Algérie.

Mots-clés: bien-être subjectif, économie du bonheur, qualité de vie, monde rural, Algérie, étude de proximité.

Introduction :

L'Economie a longtemps fait appel à l'utilité individuelle, ou bien-être, comme l'ultime motivation derrière les actes d'une personne. Les organismes internationaux se concentrent et se préoccupent du bonheur des individus, sachant que ce dernier (bonheur) est souvent utilisé comme synonyme de bien-être subjectif comme le confirment les économistes **Frey et stutzer**. La relation positive entre le revenu et l'utilité individuelle explique en partie le rôle dominant accordée à la croissance des revenus (généralement mesurée par le Produit Intérieur Brut) pour l'amélioration du bien-être dans les débats publics.

Le bien-être reste un sujet d'actualité pluridisciplinaire qui a été abordé par les psychologues, philosophes, sociologues et même les économistes. La recherche sur la « qualité de vie » (Veenhoven, R., 1997) englobe toutes les études tant économiques que social du thème bien-être dont le niveau de revenu ou de consommation dépendent le plus.

Dans le temps traditionnel, les économistes pensent que plus de richesse égale plus de bien-être qui veut dire plus de bonheur. Ce dernier (bonheur) est actuellement quelque chose d'important dans la vie des individus. De nombreuses études ont été élaborées sur le sujet selon des problématiques très diversifiées.

Le bien-être subjectif fut le centre de plusieurs recherches mondiales en milieu urbain et rural sachant que notre étude se focalise sur le rural qui est désigné comme l'ensemble des espaces cultivés habités d'une faible population, ses concepts sont tout le contraire de la ville ou du milieu urbain ; Nombreux essais et littératures théologiques se sont intéressés sur ce sujet épineux.

L'objectif de cette étude est d'analyser comment le facteur revenu contribue à l'amélioration du bien-être subjectif des ménages ruraux sachant qu'ils ont beaucoup de difficulté de subvenir à leurs besoins fondamentaux avec le manque du travail qui s'étale dans la zone rurale premier rémunérateur de revenus.

La démarche méthodologique utilisée est arrangée de la façon suivante : les fondements théoriques sur le thème du bien-être subjectif et les concepts de base pour mieux concevoir la problématique. A la suite, la relation entre revenu et SWB suivie par les expériences et les recherches effectuées sur le bien-être subjectif dans le monde rural. En dernier lieu, une enquête qui a été élaborée dont le but de décrire la situation des ménages ruraux en Algérie, nous avons choisie de faire une étude de proximité dans des zones bien déterminées et détaillées de tous les composants (fonctionnaire, berger, etc.) avec leur bien-être dans la Wilaya de Mascara pour valoriser notre recherche.

1. Concepts et Fondement théorique du bien-être subjectif :

1.1. Définition de la Qualité de vie :

L'étude sur la qualité de vie cherche à définir ce qu'est une bonne vie et comment la réalité convient aux critères ou standards sélectionnés. Son objectif vise à définir des moyens pour réaliser une meilleure vie.

L'expression « qualité de vie » comprend deux sens : Le premier est l'existence de conditions jugées indispensables pour une bonne vie qui s'applique au niveau sociétal. Quand la qualité de vie dans une région est pauvre, cela veut dire que les conditions essentielles manquent, tels : la nourriture, les soins de santé et un logement convenable. En d'autres termes, la région n'est pas « vivable » pour ses habitants. Le deuxième est la pratique de la bonne vie. Ce dernier ne s'adapte pas au niveau sociétal. Une région vit bien est une expression incorrecte, seulement ses habitants vivent. Par contre, les deux sens s'adaptent au niveau individuel. Quand une personne n'a pas une bonne vie, cela veut dire qu'elle lui manque des choses indispensables. Par exemple un individu peut être riche, puissant et populaire, mais être troublé et souffrant. Par contre, une personne qui est nécessiteuse, qui n'a pas de pouvoir et isolé de la société peut malgré cela se sentir bien mentalement et physiquement. Ces variables sont désignées par la qualité de vie « **présumée** » et la qualité de vie « **apparente** ». **Le bonheur est l'un des indicateurs de la qualité de vie apparente** (Veenhoven, R. 1997). Cela nécessite de définir ce qu'est précisément la qualité de vie « **présumée** » et « **apparente** ».

- a. **Qualité de vie présumée:** Généralement, la qualité de vie est mesurée dans un pays en réalisant le bilan des paramètres figurant dans l'actualité politique, qui participent à rendre la vie meilleure, comme la prospérité économique, le plein emploi et l'éducation. Les mesures de ces paramètres sont réunies dans l'indice de développement humain (IDH) ou l'indice de progrès social (ISP). Ces indices servent d'indicateurs pour avancer sur la voie sélectionnée, mais ils ne montrent pas si c'est le chemin de la bonne voie, autrement dit, si ces exécutions politiques mènent à l'amélioration de la vie des habitants (Veenhoven, R.2012).
- b. **Qualité de vie apparente:** cette approche comporte à évaluer le degré d'épanouissement des individus d'une société. Elle (l'approche) se concentre sur les effets d'une vie plutôt que sur ses conditions. La durée de l'existence d'un organisme joue un rôle particulier dans le degré d'épanouissement. Pour illustrer ce fait, l'expérience affective chez les animaux supérieurs aide à révéler l'épanouissement. Quand l'animal trouve le bon abri, il va se sentir bien et va rester dans le même environnement. Sinon il sera insatisfait et cherchera un environnement plus adapté ou déperira. Du côté de l'homme, il a la capacité d'évaluer son degré de satisfaction sur une plus longue durée et son raisonnement lui permet de déterminer si la situation aurait pu être meilleure qu'elle ne l'a été. Cela veut dire que lorsque les habitants d'une région sont heureux, cette région est un endroit où il fait apparemment bon de vivre, et ce même si les conditions prétendues d'une vie agréable n'y sont pas pleinement réunies (Veenhoven, R.2012).

1.2. Définition du bien-être subjectif :

« La notion de **bien-être subjectif** traduit l'idée que la qualité de vie dépend de l'incidence d'un ensemble de circonstances spécifiques sur le ressenti qu'ont les individus de leur propre existence, et présuppose que la personne la mieux placée pour juger de la qualité d'une vie est l'intéressé lui-même » (OCDE, 2011).

Le bien-être subjectif est basé sur les besoins qui sont les conditions universelles pour le fonctionnement humain et qui jouent un grand rôle sur le SWB. (Yamamoto, J., Feijoo, A. R., & Lazarte, A. 2008).

Nous concluons que **SWB** peut être définie comme le processus de satisfaction qui doit tenir en compte les conditions personnelles, culturelles et contextuelles.

1.3. Histoire de la théorie du bien-être subjectif :

L'économie du bonheur est une branche qui émerge de l'économie et qui base ses analyses sur le bien-être subjectif (le bonheur) non pas sur le bien-être objectif, Ce qui la différencie de l'économie du bien-être. Comme il est mentionné dans le rapport " **l'économie du bonheur peut-elle renouveler l'économie du bien-être ?** " : « La branche de l'économie qui étudie le **bien être subjectif** prend désormais le nom **d'économie du bonheur** qui ne doit pas être confondue avec l'économie du bien-être ». (L. Davoine, 2007). Et pour aller à l'avant de la recherche ; prenons la perception des économistes **Frey et Stutzer**, que le bien-être subjectif, le bonheur et la satisfaction sont considérés comme des synonymes. (Carlo Klein et Monique Borsenberger, 2010). Une ancienne pensée philosophique considère que ce sont les individus eux-mêmes qui sont les mieux placés à juger leur propre situation. Seulement en économie, cette approche est liée de près à la tradition utilitariste qui est avec l'idée que la qualité de la vie est indiquée uniquement dans les situations subjectives de chacun. Pour y avoir une existence humaine, il y a un but commun celui de donner à chacun la possibilité d'être « heureux » et « satisfait » dans la vie. (CMPEPS, 2009).

Dans le temps traditionnel, les économistes pensent que plus de richesse égale plus de bien-être qui veut dire plus de bonheur. Selon **Davoine**, à l'heure actuelle, L'économie du bonheur est une démarche fondamentalement expérimentale cherchant à « mesurer le bonheur et estimer les déterminants de la satisfaction ou du bien-être déclaré » (Gaucher, R, 2014).

2. La relation entre le revenu & le Bien-être Subjectif :

Selon l'étude menée par **Diener et Al**, qui a couvert 55 pays sur la relation entre bonheur et revenu ; il apparaît que les individus vivant dans des pays riches sont en moyenne plus heureux que les individus vivant dans les pays pauvres, et cela se constate par rapport à la démocratie, au respect de droit de l'homme et moins d'inégalité dans les pays riches. Néanmoins il existe des individus vivant dans des pays pauvres qui ont presque le même niveau de bonheur de ceux qui vivent dans des pays riches. Et l'on remarque que lorsqu'il y a une augmentation dans le revenu le bonheur augmente si l'ancien revenu était bas ; et à partir d'un certain seuil, le bonheur n'augmente pas avec une augmentation du revenu. Ce seuil change, selon les chercheurs, comme **Frey et Stutzer** l'estime à 10 000 dollars US, sauf que **Layard** l'estime à 20 000 dollars US, cette estimation n'est pas importante, c'est l'idée du seuil qui est importante : laissant voir que le bonheur et le revenu sont corrélés jusqu'à un certain seuil, après ne le sont pas ou peu corrélés. Et par cet observation **Gaucher** pense qu' « Il faut minimiser la pauvreté et non chercher à maximiser la richesse, c'est-à-dire maximiser la croissance » (Gaucher, R, 2009) pour que les individus soient heureux.

La relation entre revenu et bonheur est l'une des interrogations les plus considérables. (Clark, A. E., & Senik, C. 2011). Cette relation était le centre d'intérêt extensif dans les années 1970. Il y a maintenant un consensus à l'égard de la relation empirique entre le revenu et la satisfaction de vie sur une base transversale aussi bien au niveau individuel qu'au niveau national. Selon **Sacks, Stevenson et Wolfers** cités par **Boarini R, Comola M, Smith C, Manchin R, et De Keulenaer F**, Un revenu élevé est associé à un niveau plus élevé de satisfaction de vie, mais avec des rendements décroissants au fur et à mesure que le revenu augmente. Par exemple, ces derniers (Sacks, Stevenson et Wolfers) ont trouvé une relation constante tant au niveau individuel qu'au niveau

national, où un doublement du revenu est associée à une augmentation de 0,3 points de la satisfaction de vie sur un barème allant de 0 à 10.

La relation statique entre le revenu et la satisfaction de vie est relativement clair, comme l'est la relation dynamique au niveau individuel. Selon **Gardenerer et Oswald, Di Tella, Haisken-De New, et MacCulloch** cités par **Boarini R, Comola M, Smith C, Manchin R, et De Keulenaer F**, il y a des données du panel suggérant qu'une augmentation dans le revenu d'un individu résulte dans une augmentation de la satisfaction de vie. Cependant, la preuve au niveau global est plus ambiguë, avec des vues différentes à savoir si la preuve soutient l'augmentation de la satisfaction de vie en accord avec le suivi du PIB par habitant comme le suggèrent **Sacks, Stevenson et Wolfers**, cités par **Boarini R, Comola M, Smith C, Manchin R, et De Keulenaer F**, ou non comme le jugent **Easterlin et Angelescu** cités par les mêmes auteurs. Ce qui est intéressant est que bien qu'il n'y ait pas d'accord sur le fait que si les augmentations des revenus moyens vont augmenter la moyenne de la satisfaction de vie pour un pays dans son ensemble. La nature "log-linéaire" de la relation entre le revenu et la satisfaction de vie est généralement convenue; en revanche, cela implique que : pour toutes les autres choses étant égales, une augmentation de l'inégalité de la distribution des revenus dans un pays devrait être associée à une diminution de la moyenne des niveaux de satisfaction de vie. (Boarini, R., Comola, M., Smith, C., Manchin, R., & De Keulenaer, F. 2012).

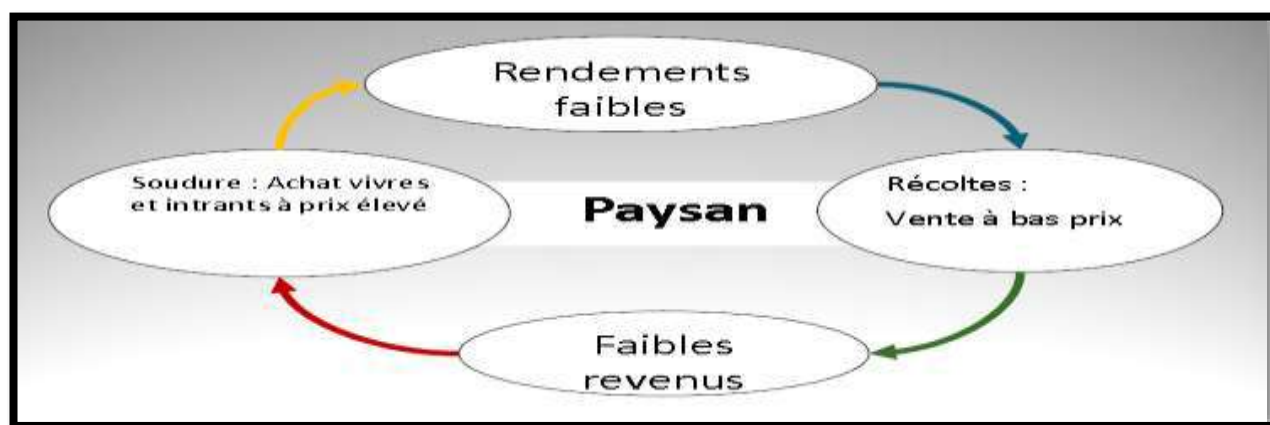
3. Revue de littérature sur le bien-être subjectif dans le monde rural :

3.1. L'expérience de l'influence du Warrantage sur le bien-être des ménages ruraux au Burkina Faso.

Quand il y a un excès d'offre sur la récolte, les paysans qui ont besoin d'argent cèdent leur production au premier venu à un bas prix, tandis que la nécessité à acquérir quelques besoins pour entamer une nouvelle saison agricole ou pour acquérir de la nourriture les obligent à recourir au marché pour se procurer de la semence et de besoins familiaux à prix élevé, cela parce qu'il y a un excès de demande.

La figure ci-dessous montre Le cercle vicieux dont le paysan se retrouve, c'est pour ça il se dirige vers le warrantage.

Figure 01 : "le cercle vicieux entraînant au Warrantage"



Source: <http://www.unctad.info/upload/SUC/MaliGumArabicWorkshop/SaniMahamadouPresentation.pdf>.

Avant d'entamer l'explication de cette expérience, il faut prendre une idée sur ce mécanisme « Warrantage ».

« Le warrantage ou crédit-stockage est un mécanisme permettant aux producteurs de stocker une partie de leur production dans un entrepôt fiable jusqu'au moment où les prix augmentent sur les marchés, et reçoivent en contrepartie un crédit qu'ils pourront utiliser pour développer une AGR

(activité génératrice de revenus) ou couvrir une partie de leurs dépenses familiales.»(Laura Pala, 2012).

Laura PALA a cité dans son ouvrage que La COPSA-C (Coopérative de Prestations de Services Agricoles Coobsa) a participé à une expérience dans la Région du Sud-Ouest, sur l'influence du Warrantage sur le bien-être des ménages ruraux au Burkina Faso, cette étude a pour objectif de : « comprendre, enfin, si le warrantage a la capacité d'influer sur les conditions de bien-être socioéconomique des ménages ruraux. Sur la base des résultats tirés d'enquêtes menées sur le terrain.» (Laura Pala, 2012). En particulier, les chercheurs se sont penchés sur la préoccupation suivante : « est-ce que le warrantage a un impact positif sur le bien-être économique des ménages ruraux au Burkina Faso » dont les dimensions sont :

- ❖ Le bien-être économique des ménages ruraux,
- ❖ la sécurité alimentaire et,
- ❖ la résistance aux pratiques usurières.

3.2. Etude de « Subjective wellbeing and income: empirical patterns in the rural developing world ».

Dans cette étude, les auteurs utilisent un large échantillon de personnes dans les zones rurales des pays en développement avec des niveaux de revenu relativement faibles pour tester si le bien-être subjective a une fonction croissante du revenu absolu dans leurs échantillon, et d'analyser l'existence d'adaptation et de comparaison sociale. (Reyes-García, V., Babigumira, R., Pyhälä, A., Wunder, S., Zorondo-Rodríguez, F., & Angelsen, A., 2015) L'échantillon comprend 6,973 ménages ruraux dans 23 pays à travers l'Asie, l'Afrique et l'Amérique latine. Sur une moyenne de (1 à 5) ; 49,% des répondants ont signalé un niveau de bien-être subjectif de (4 ou 5). 6% des répondants ont signalé être très insatisfaits de leur vie, tandis que 5,% ont déclaré être très satisfaits. 86,1% de l'Amérique latine et 61,4% des répondants asiatiques étaient au-dessus du point médian (3), la part était plus faible en Afrique (43,3%), où 8% ont déclaré être très insatisfait de leurs vies. 40,1% des répondants considèrent que leur ménage est mieux au moment de l'entretien par rapport aux 5 années précédentes, 34,9% ne voyait aucune différence, et 25% se trouvaient dans une situation pire. La part des ménages percevant que leur situation était améliorée était plus grande en Amérique latine (60,8%) qu'en Asie (40,7%) et l'Afrique (35,0%).

3.3. Etude de « Does relative income matter for the very poor? Evidence from rural Ethiopia ».

Cette recherche étudie l'impact du revenu sur le bien-être subjectif chez les personnes extrêmement pauvres. (Akay, A., & Martinsson, P., 2011). Les auteurs ont testé cette hypothèse sur les personnes vivant dans les zones rurales du nord de l'Ethiopie, qui est l'une des régions les plus pauvres dans le monde. Ils ont constaté que l'impact de revenu relatif sur le bien-être subjectif est de petite ampleur insignifiante. Ce résultat conduit à de nombreuses implications importantes dans la recherche de développement, en particulier dans la réduction de la pauvreté et de l'inégalité des revenus, et la conception de politiques de redistribution.

4. La Contribution du Revenu à l'amélioration du Bien-être Subjectif chez les ménages ruraux (Etude de Cas):

4.1. Champ de recherche :

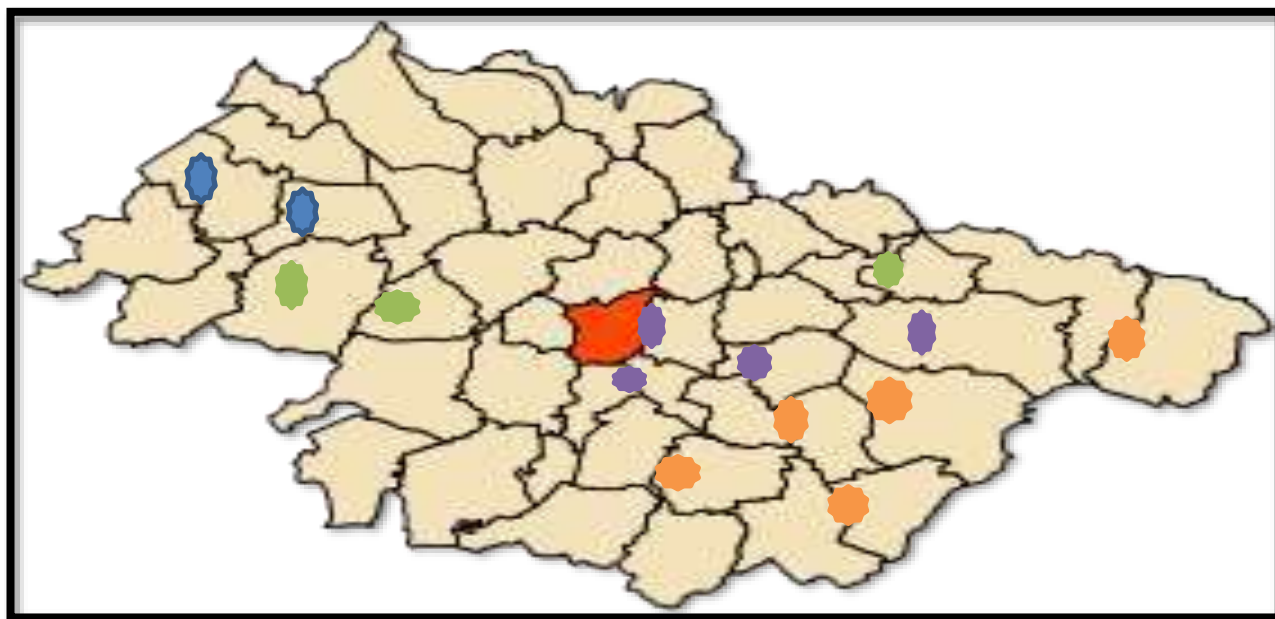
La Wilaya de Mascara fait partie des monts de Beni Chougrane, elle se situe dans la région nord-ouest de l'Algérie. Selon **Souidi Zahira et Bessaoud Omar**, la wilaya de Mascara « enregistre un taux de ruralité de l'ordre de 70% (32 communes rurales sur 46), un taux supérieur à la moyenne nationale. » (Souidi, Z., & Bessaoud, O. 2011).

Les données sont issues d'une enquête menée auprès des ménages ruraux de quatorze communes de la wilaya de Mascara entre Janvier et Octobre 2015. Deux dans **la zone 1 (les plaines de Sig et de Habra au nord)** sélectionné par une étoile bleu, trois dans **la zone 2 (les monts de Beni Chougrane**

en amont) sélectionné par une étoile verte, quatre dans la zone 3 (les hautes plaines au centre) sélectionné par une étoile mauve et cinq dans la zone 4 (les monts de Saida au Sud) sélectionné par une étoile orange. Dans quelques communes qui ont des caractéristiques urbaines, nous avons sélectionné quelques villages pour représenter ces communes. Nous voulions atteindre 250 questionnaires mais Nous avons atteint seulement 150 ménages, cela parce que nous avons eu des difficultés avec les chefs du ménage et ce surtout avec les femmes (par rapport au conservatisme).

La figure ci-dessous montre les communes ciblées.

Figure 02 : "Les Communes ciblées"



Source : https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/4/49/DZ-29-_Mascara.svg/280px-DZ-29-_Mascara.svg.png / le ciblage est réalisé par les auteurs du présent article.

4.2. Structure du questionnaire :

Le contenu du questionnaire peut être réparti en cinq catégories d'informations :

- **La première catégorie :** les caractéristiques sociodémographiques du chef de ménage.
- **La deuxième catégorie :** niveau de vie.
- **La troisième catégorie :** qualité de vie.
- **La quatrième catégorie :** les indicateurs de possession de biens.
- **La cinquième catégorie :** bien-être subjectif.

4.3. Définition de l'objet de l'enquête :

Nous avons procédé à une enquête par questionnaire pour analyser comment le facteur revenu contribue à l'amélioration du bien-être subjectif chez les ménages ruraux en Algérie, elle a traité les caractéristiques déterminantes du niveau de vie, qualité de vie et le bien-être subjectif de la population ciblée.

4.4. Détermination de la population et de l'échantillon :

Nous avons choisi la méthode d'échantillonnage aléatoire afin de donner une chance égale à la population de participer à notre enquête. Un échantillon de 150 ménages fut retenu (hommes, femmes, avec/sans enfants à charges, avec/sans revenus...).

4.5. Réalisation de l'enquête :

Pour ce qui est du mode d'administration du questionnaire nous nous sommes chargé de noter les réponses que nous fournissent les sujets, afin de leurs faciliter la tâche (certaines personnes ne comprennent pas la langue française) en plus pour ne pas perdre les questionnaires sachant que nous n'avons aucune relation avec les sujets. Le traitement des données s'est fait par le logiciel "SPSS" version 20.

4.6. Analyse descriptive:

Cette étude a pour objectif de dresser un portrait quantifié sur les caractéristiques des répondants au sondage résidant dans la Wilaya de Mascara. Le questionnaire devait être complété par la personne qui est le principal soutien financier du ménage (chef du ménage). Par ailleurs s'il y avait plusieurs individus qui assumaient le soutien financier du ménage, l'individu le plus âgé devait compléter le questionnaire.

a. Le sexe du chef du ménage :

Tableau 1 : "Le sexe du chef du ménage"

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Masculin	113	75,3	75,3	75,3
	Féminin	37	24,7	24,7	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

Source: SPSS.

L'analyse du tableau ci-dessus nous permet de constater que plus des 3/4 (75,3%) des répondants sont de sexe masculin, un quart (24,7%) seulement est féminin, cela reflète exactement la réalité d'une société conservatrice, protectrice du genre féminin laissant un champ très restreint à la liberté d'expression de la femme.

b. Le changement de la qualité de vie du chef du ménage par rapport à l'augmentation du revenu :

Tableau 2 : "Le changement de la qualité de vie du chef du ménage par rapport à l'augmentation du revenu"

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Evolue	137	91,3	91,3	91,3
	Reste constante	8	5,3	5,3	96,7
	Se dégrade	1	,7	,7	97,3
	Aucune idée	4	2,7	2,7	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

Source: SPSS.

91,3% des sondés affirment que le revenu a une influence directe sur leurs changement de qualité de vie, ils sont persuadés que si leur revenu augmente, leur qualité de vie changera aussi, il a une relation bilatérale entre les deux points, le changement de vie suite au changement (augmentation) de revenu.

4.7. Analyse approfondie :

a. Relation entre « Le changement de la qualité de vie du chef du ménage par rapport à l'augmentation du revenu & Le sexe du chef du ménage » :

Tableau 3 : "Relation entre Le changement de la qualité de vie du chef du ménage par rapport à l'augmentation du revenu & Le sexe du chef du ménage"

			Le sexe du chef du ménage		Total	
			Masculin	Féminin		
Le changement de la qualité de vie du chef du ménage par rapport à l'augmentation du revenu	Evolue	Effectif	101	36	137	
		% compris dans Le sexe du chef du ménage	89,4%	97,3%	91,3%	
	Reste constante	Effectif	8	0	8	
		% compris dans Le sexe du chef du ménage	7,1%	0,0%	5,3%	
	Se dégrade	Effectif	1	0	1	
		% compris dans Le sexe du chef du ménage	0,9%	0,0%	0,7%	
	Aucune idée	Effectif	3	1	4	
		% compris dans Le sexe du chef du ménage	2,7%	2,7%	2,7%	
	Total		Effectif	113	37	150
			% compris dans Le sexe du chef du ménage	100,0%	100,0%	100,0%

Source: SPSS.

Il est remarquable qu'une parité naturelle se distingue en ce tableau, effectivement que le chef de ménage soit homme ou femme, le constat est flagrant, ils ont tous les deux presque les mêmes attitudes et certitudes (à pourcentage près), quant au changement de la qualité de vie suite à l'augmentation du revenu ! Pour 97,3% des femmes et 89,4% des hommes leurs qualités de vies évoluent si leurs revenus augmentaient, par contre aucune femme n'a affirmé que la vie qualité de son ménage reste constante si leur revenu était revu à la hausse, contrairement à 7% des hommes qui affirment que cela ne perturbera en rien leur qualité de vie. Aucun homme ou femme n'a affirmé que la hausse du revenu nuisait à leurs qualités de vies tout à fait le contraire, pour une catégorie de personne homme et femme (2,7% égale) ils n'ont aucune idée sur l'impact de la hausse du revenu sur le changement de leurs qualités de vies. Le revenu joue un rôle prépondérant et linéaire sur le niveau de vie des personnes hommes ou femmes. Plus le revenu augmente, plus leurs qualités de vies n'évoluent.

Conclusion :

La poursuite du bonheur est le but ultime de chaque être sur terre, où tout humain a sa propre vision du bonheur ce qui nous a mené à la réflexion et l'élaboration de ce modeste travail. Après l'analyse des données, l'étude révèle que le bien-être subjectif des ménages ruraux de la Wilaya de Mascara est corrélé avec le niveau de revenu, qui veut dire que plus le revenu des ménages augmente, plus leur bien-être subjectif croît ; ce qui nous mène à déduire que le revenu est le point culminant du bien-être subjectif chez nos sondés. Ce résultat remet en cause la théorie économique de "Frey &

Stutzer” qui souligne que l’augmentation des richesses des Etats développés, n’a pas permis d’augmenter le bonheur. Par ailleurs du côté des pays en voie de développement telle que l’Algérie, l’augmentation de la richesse joue un rôle primordial dans le bien-être subjectif.

Références Bibliographiques:

1. Akay, A. &. (2011). Does relative income matter for the very poor? Evidence from rural Ethiopia. Economics Letters.
2. Boarini, R. C. (2012). What makes for a better life?: the determinants of subjective well being in OECD Countries- Evidence from the Gallup World Poll. OECD Publishing.
3. borsenberger, C. K. (11-15 juillet 2010). AICESIS Cour des comptes européenne.
4. Clark, A. &. (2011). La croissance du PIB rendra-t-elle les habitants des pays en développement plus heureux? revue d'économie de du développement.
5. Davoine, L. (2007). l'économie du bonheur peut-elle renouveler l'économie du bien-être? France: Centre d'études de l'emploi.
6. Gaucher, R. (2009). Bonheur et économie: le capitalisme est-il soluble dans la recherche du bonheur? Edition L'Harmattan.
7. Gaucher, R. (2014). Bonheur au travail et performance financière: de l'étude quantitative de la relation au modèle prédictif.
8. Herrera, J. R. (2006). les déterminants du bien-être subjectif: une approche comparative entre Madagascar et le Pérou.
9. OCDE. (2011). Comment va la vie?: Mesurer le bien-être. Edition OCDE.
10. Pala, L. (2012). L'impact du Warrantage: tentative d'évaluation sur le bien-être socio-économique des ménages bénéficiaires des provinces du Tuy et Ioba, Burkina Faso.
11. Ratcliffe, P. (21/09/2009). Rapport de la commission sur la mesure des performances économique et du progrès social.
12. Reyes-Garcia, V. B.-R. (2015). Subjective wellbeing and income: empirical patterns in the rural developing world. Journal of Happiness Studies.
13. Souidi, Z. &. (2011). Valorisation des espaces ruraux en Algérie: une nouvelle stratégie participative. New Medit.
14. Veenhoven, R. (1997). Progrès dans la compréhension du Bonheur. Revue québécoise de psychologie .
15. Yamamoto, J. F. (2008). Subjective wellbeing: An alternative approach. wellbeing and development in peru: Local and universal views confronted.

Ouverture, bien-être et croissance dans MENA

ZIAD M'hamed

Université de Mascara

Ziad.mhamed@gmail.com

BELKAID Brahim

Université d'Oran 2

Belkaid1brahim@yahoo.fr

Résumé :

Depuis les années 80, nombreux pays en développement ont vu leur revenu individuel décliner, cependant que certains autres, en nombre non négligeable, ont réussi à mettre à leur actif une croissance modeste. Cette croissance économique lente, sinon nulle, a poussé ces pays d'être engagés en coopération avec les institutions internationales (FMI, Banque Mondiale) dans des programmes d'ajustement structurel. Notre question est de savoir si l'ouverture sur l'extérieur et la croissance économique auront-ils une incidence sur leur bien-être économique et social ? Pour ce faire, nous essayerons d'examiner, dans le cadre d'un modèle de données de panel, l'influence de la croissance via l'ouverture sur le bien-être économique à partir d'un échantillon pour certains pays arabes (Algérie, Egypte, Jordanie, Maroc et Tunisie), couvrant la période 1980 à 2016.

Mots clés: Bien-être, Ouverture, Croissance économique, MENA

Introduction

Depuis les années 70, la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord (MENA) a accompli des progrès notables sur le front social. Grâce à des politiques paternalistes d'Etat-providence et au boom pétrolier des années 70, la plupart des pays ont accru radicalement l'accès aux services sociaux fournis par le secteur public et ont mis en place de vastes systèmes de santé, d'éducation et de protection sociale. Les infrastructures sociales se sont donc développées rapidement, et les principaux indicateurs sociaux, tels que les taux de mortalité infantile, l'espérance de vie et d'alphabétisation, se sont améliorés notablement dans la plupart des pays.

Logiquement, la croissance économique est une condition nécessaire, mais non suffisante, de l'élévation du niveau de vie des nombreux habitants des pays dotés d'un faible PNB individuel (CUNCED, 2017). Elle est indispensable, car, faute de croissance, les habitants ne peuvent voir leur situation s'améliorer que par des transferts de revenus et d'actifs provenant d'autrui. Inversement, la croissance économique permet à une partie, voire à la totalité de la population, d'améliorer son sort, sans que quiconque n'en pâtisse nécessairement.

En effet, ces dernières décennies, un certain nombre de pays de MENA ont accompli des progrès considérables dans la libéralisation de leur régime de commerce et de leur système financier, ainsi que l'adoption d'instruments de politique monétaire fondés sur les mécanismes du marché. La main raison c'est la politique et les institutions monétaires peu développés qui détriment la capacité des

autorités monétaires d'utiliser une politique monétaire discrétionnaire avec succès. Notre question est de savoir si l'ouverture sur l'extérieur et la croissance économique auront-ils une incidence sur leur bien-être économique et social dans ces pays ?

Dans cette étude, nous réexaminons la contribution de la croissance économique via de l'ouverture commerciale à l'amélioration du niveau de vie global de la société, et donc le bien-être économique et social des individus. Cet examen est fondé sur l'analyse de la relation entre l'ouverture, la croissance économique et le bien-être des individus pour certains pays MENA¹, en essayant au mieux d'adopter certaines thèses rappelées plus haut. Pour cela, on procédera d'abord à quelques clarifications pour les outils de mesure du bien-être. Ensuite, nous discutons dans une revue de littérature la nature de la relation entre le bien-être et croissance économique. Dans la troisième partie, on estimera cette relation par un modèle sur de données de panel. La dernière partie conclura cet article.

1. le Bien-être dans la région MENA : Concepts et mesures

Dans les milieux académiques, les notions de bonheur, de bien-être et de qualité de vie sont pratiquement employées comme synonymes mais certaines distinctions pourraient s'avérer utiles (Stiglitz et *al.*, 2009).

Tout d'abord, la notion de « qualité de vie », en particulier, se prête mieux à des mesures et à des évaluations comparatives. De plus, toutes les méthodes de mesure de la qualité de vie fondées sur des ressources demeurent limitées à d'importants égards. En premier lieu, beaucoup de ressources ne sont pas marchandes. Deuxièmement, de nombreux déterminants du bien-être humain ne sont pas des ressources mais des aspects des conditions de vie des individus. Enfin, les ressources sont des moyens dont la transformation en bien-être varie d'une personne à l'autre. De récents progrès dans la recherche ont abouti à des mesures nouvelles et crédibles. Ces mesures, tout en ne remplaçant pas les indicateurs économiques classiques, peuvent désormais passer de la recherche à la pratique statistique classique.

La première approche est basée sur la notion de bien-être subjectif, qui prédit que les individus eux-mêmes qui sont les meilleurs juges de leur propre situation. La deuxième approche est ancrée dans la notion de capacités. Selon cette approche, la vie d'une personne est considérée comme une combinaison de divers « états et actions », et de la liberté de cette personne de faire un choix parmi ces fonctionnements. La troisième approche, élaborée dans le cadre de la tradition de l'économie du bien-être, réside dans le choix d'une pondération des différents aspects non monétaires de la qualité de vie qui respecte les préférences des personnes².

Quant aux caractéristiques objectives déterminant la qualité de la vie, en général, Stiglitz et *al.* (2009) soulignent que la façon dont sont organisées les sociétés a un impact sur la qualité de la vie des personnes et que cette influence n'est pas entièrement prise en compte par les mesures traditionnelles des ressources économiques associées, tels que :

- **Santé** : les systèmes de santé dans cette région représentent quelque 5% du PIB, et, environ la moitié de ces dépenses sont financées sur des ressources publiques. Le secteur de la santé représente plus de 9% du PIB en Jordanie et 15% en Arabie Saoudite. Les changements démographiques et l'évolution des maladies dans cette région entraînent une augmentation des coûts (PNUD, 2016);
- **Éducation** : les dépenses d'éducation représentent en moyenne 4.5% du PIB, mais dépassent souvent 6%. Bien que les pays de la région dépensent plus que d'autres pays disposant d'un revenu similaire, leurs systèmes ne donnent pas de meilleurs résultats. La plus large part du budget est consacrée aux salaires bien que le salaire moyen des enseignants soit relativement bas, notamment en raison du rôle du système d'éducation en tant qu'employeur de dernier ressort, qui entraîne des surnombres dans le personnel enseignant et administratif. Les systèmes sont inefficients : des subventions excessives sont allouées à l'enseignement supérieur et à la formation professionnelle. Nombre de systèmes sont aussi inefficaces : les taux élevés d'abandon et de redoublement compensent le taux élevé d'inscription. Dans tous les pays de cette région, le taux de scolarisation sont plus faibles et les taux d'abandon plus élevés chez les filles que chez les garçons (PNUD, 2016);
- **Protection sociale** : dans la plus part des pays MENA, les programmes d'assurance sociale, d'assistance sociale et d'emploi représentent entre 6 et 20% du PIB. L'assurance sociale est limitée aux travailleurs du secteur formel, essentiellement dans les zones urbaines. Ces programmes sont généreux même par rapport aux normes de l'OCDE et ne sont pas viables financièrement. Les filets de protection sociale sont limités et souffrent de problèmes de coordination et de ciblage. Les politiques volontaristes sur le marché du travail, par les subventions salariales, la formation et les travaux publics, se sont avérées coûteuses et incapables de créer de nouveaux emplois (PNUD, 2016)

Tableau 1 : "Évolution des valeurs de l'IDH par pays"

Pays	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
Algérie	0,562	0,613	0,652	0,672	0,702	0,733	0,754	0,745
Egypte	0,496	0,552	0,580	0,631	0,665	0,696	0,703	0,691
Jordanie	0,631	0,638	0,666	0,656	0,691	0,764	0,770	0,741
Maroc	0,473	0,499	0,518	0,562	0,583	0,640	0,654	0,647
Tunisie	0,519	0,605	0,627	0,654	0,678	0,758	0,769	0,725

Source : World Bank (2017)

La croissance du revenu réel des ménages par habitant, qui fournit une meilleure image du bien-être économique des ménages que le PIB réel par habitant, a nettement développé dans la région MENA depuis les années 80. Parmi les cinq économies étudiées, où les données sont disponibles, la croissance du revenu réel par habitant a nettement ralenti dans tous les pays pour l'année 2015 (World Bank, 2017).

Le ralentissement a été le plus marqué en Algérie, où le revenu réel des ménages par habitant s'est contracté de 1,2% pour l'année 2015, après une forte croissance de 3% à la période précédente. Le revenu réel des ménages par habitant s'est à présent contracté au cours de huit dernières années. Les mêmes observations sont remarquées pour ces pays étudiés avec des différences assez minimales.

En général, la croissance du revenu réel par habitant dans cette région MENA est restée stable à 0,7%, dépassant légèrement la croissance du PIB réel par habitant (0,6%), classée parmi les pays revenus intermédiaires (World Bank, 2017).

2. Ouverture et croissance des échanges dans MENA : Quel constat ?

Croissance des échanges et modification de la structure des exportations sont des traits de l'évolution récente. La valeur des exportations comme des importations de cette région quadruple entre 1990 et 2006 pour atteindre respectivement 819 et 659 milliards \$. Au cours de la décennie 2000, leur progression est plus rapide que dans le reste du monde (2,5% contre 1,8%). Elle est loin de refléter uniquement les incidences des prix pétroliers. Des pays non pétroliers tels que la Jordanie augmentent leurs échanges dans des proportions égales ou supérieures à celles des pays pétroliers, en particuliers leurs flux d'exportation. Pour l'ensemble de la région, le rapport de la valeur des échanges au PIB bondit de 50,6% à 68% entre 2000 et 2006, avec de fortes inégalités allant de la Tunisie, le pays le plus ouvert (91%) au Soudan (38%).

Tableau 2 : "La part mondiale du commerce extérieur de MENA (en %)"

Années	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020(p)
Exportations	2,56	2,63	2,80	3,17	3,43	3,48	3,68	2,51	3,5
Importations	1,55	2,78	3,92	3,41	3,42	4,25	5,82	5,51	6,2

Source : CNUCED (2017)

Les exportations confirment que le MENA pétrolier regarde vers l'Asie et que les pays méditerranéens sont inégalement tournés vers l'Europe. Tandis que les pays du Golf, Iran compris, le Yémen et le Soudan destinent leurs exportations en majorité à l'Asie de l'Est et du Sud-Est (entre 44 et 85% selon les pays), Afrique méditerranéenne et Turquie les adressent à l'Union européenne (entre 43 et 76%). Les importations révèlent à l'inverse une dépendance quasi générale vis-à-vis de

l'UE, à l'exception des Émirats arabes unis relativement plus tournés vers l'Asie de l'Est et du Sud-Est et de 'Oman plus ancré au Moyen-Orient. Cette dépendance est plus marquée pour toute la rive sud méditerranéenne et l'Iran.

Certaines évolutions méritent d'être soulignées. Il en est ainsi de la mutation de la géographie des exportations de l'Iran qui, sous l'effet de l'embargo, a complètement basculé vers l'Asie : 44,6% contre 23,3% pour l'UE qui représentait plus de la moitié en 1990 (CNUCED, 2017).

3. Ouverture, Bien-être et croissance économique : Un réexamen

Si de nombreux travaux empiriques ont tenté d'analyser l'impact de l'ouverture extérieure et de la croissance sur le bien-être social et économique, rares sont ceux qui ont cherché à en expliquer l'origine (Lucas 1988, Romer 1988, Grossman et Helpman 1989, Blanchflower et Oswald, 2004).

3.1. Survol de la littérature

La croissance économique détermine le degré d'amélioration du niveau de vie global de la société. Des différences de taux de croissance qui semblent peu élevées peuvent creuser l'écart si elles perdurent. Prenons un pays à revenu intermédiaire dont le PIB par habitant est de 6.000 dollars en 2.000. Sans croissance, le PIB par habitant va stagner. Mais, si ce pays parvient à afficher une croissance économique, ne serait-ce que de 0,5% par an, le revenu passera de 6.000 à 7.700 dollars en 2050 – soit une hausse de près d'un tiers. À raison de 1% de croissance par an, il atteindrait près de 10.000 dollars en 2050. De petits écarts de croissance peuvent avoir d'énormes implications en termes de revenus et de richesse. C'est ainsi que les États-Unis et autres pays développés doivent leur situation économique actuelle principalement à la croissance solide et régulière qu'ils ont enregistrée dans la deuxième moitié du XX^e siècle.

S'ils sont divers, les modèles et idées mis en avant pour expliquer les écarts de croissance entre les pays incluent invariablement – mais pas exclusivement – l'importance du capital humain, renforcé par un système d'enseignement solide (Barro et Sala-i-Martin, 2003). L'éducation peut améliorer aussi bien la situation de l'intéressé que celle des autres. En fait, un meilleur niveau d'éducation peut conduire à des taux d'innovation et d'invention plus élevés, accroître la productivité de chacun en aidant les entreprises à adopter des méthodes de production plus efficaces et accélérer la mise en place de nouvelles technologies.

Les études réalisées sur les écarts de croissance entre les pays ont mis l'accent sur les différences entre les niveaux de scolarité et montré que ceux-ci sont étroitement reliés à la croissance économique. Mais la quantité d'enseignement constitue une mesure très approximative des connaissances et compétences cognitives. En outre, le rôle du niveau de scolarité dans la croissance est controversé. Cette controversé – et les erreurs de politique qui s'ensuivent – découle surtout de

l'importance donnée au niveau de scolarité sans qu'il soit tenu explicitement compte de la qualité de l'enseignement.

3.2. Étude empirique

Comme on vient de le voir, le PIB par habitant est avant tout un indicateur de production. Son objet n'est pas la mesure du bien-être, de la société, mais la mesure des productions économiques, marchandes et non marchandes réalisées au cours d'une période donnée. Il est usuel d'y faire référence, au moins de manière implicite, lorsqu'il s'agit de comparer les situations de deux pays ou les situations, au sein d'un pays, au cours de deux périodes distinctes³. La standardisation du calcul du PIB, entre périodes et à l'échelle internationale, et la simplicité de la mesure agrégée qu'il fournit explique son succès pour l'appréciation des performances économiques. Le passage de la mesure des performances en matière de production de biens et de services économiques à celle du bien-être s'explique très simplement : d'une part la relation entre le PIB par habitant et la consommation par habitant est très étroite et d'autre part la consommation par habitant constitue, dans la théorie standard du bien-être, une mesure adéquate de l'utilité de l'activité économique pour les citoyens-consommateurs. La répartition de la consommation entre les habitants importe évidemment (Fleurbaey, 2009).

Afin de montrer cette relation, estimons un modèle sur la croissance économique et ses déterminants couramment utilisés dans la littérature empirique de la croissance, et, son effet à l'évolution du bien-être, notamment par Mankiw, Romer et Weil (1992), Barro et Sala-i-Martin (2003). Les sources de données statistiques sont celles fournies par la Banque mondiale (World Development Indicators), les Statistiques Financières Internationales (IFS) du Fonds Monétaire International (FMI) et les statistiques de CNUCED.

Les estimations sont menées sur des données de panel afin de contourner le problème du nombre d'observations. Le choix de modèle économétrique approprié se fait par rapport au test de Hausman. L'équation à estimer est :

$$PIBP_{it} = \beta_0 + \beta_1 OUV_{it} + \beta_2 STABPOL_{it} + \beta_3 KH_{it} + \beta_4 PIB_{it} + \beta_5 IDE_{it} + \beta_6 CHANGE_{it} + \varepsilon_{it}$$

Dans cette équation, la variable *PIBP* représente le taux de croissance du Produit intérieur brut par habitant du pays *i* à la période *t* (exprimé en année). Les variables explicatives sont définies par une observation annuelle et sont les suivantes :

- *OUV* : le taux d'ouverture calculé en sommant les importations et les exportations de chaque pays que l'on rapporte au PIB du pays ;
- *STABPOL* : niveau d'ouverture des institutions politiques d'un pays. Portant sur une échelle de 1 à 10. Plus le pays est ouvert et démocratique plus son niveau s'élève ;

- **KH** : taux de scolarisation brut au niveau d'éducation, qui correspond au rapport entre le nombre d'enfants scolarisés au niveau d'éducation à la tranche d'âge de la population ;
- **PIB** : le taux de croissance du Produit intérieur brut (en dollar courant) ;
- **IDE** : les données des flux d'investissements directs étrangers (en dollar courant) ;
- **CHANGE** : une variable muette désigne le régime de change, dont elle prenant la valeur 0 pour les régimes de change fixes, 1 pour les régimes de change intermédiaires et 2 pour les régimes de change flottants.

Quant à β_0 qui représente l'effet propre pour chaque pays, il vise à saisir l'incidence des déterminants de bien-être de chaque économie, et qui n'est pas déjà prise en compte par les autres variables explicatives. Autrement dit, ce coefficient indique les facteurs non observables qui varient selon les pays mais pas sur les périodes. L'effet propre au pays peut être fixe, c'est-à-dire une constante qui varie selon les pays, ou aléatoire c'est-à-dire une variable aléatoire tirée d'une distribution commune de moyenne β et de variance σ_β

On a estimé plusieurs types de modèles. Les trois premiers portent sur l'échantillon tout entier et le dernier concerne seulement les trois pays maghrébins.

Les résultats des régressions en données de panel que nous avons effectuées sur la période (1980-2016) pour l'équation ci-dessus, sont présentés dans le tableau (3) suivant. Les remarques suivantes sont à mentionner :

Tableau 3: "Bien-être, ouverture et croissance économique : Panel"

	Modèle 1	Modèle 2	Modèle 3	Modèle 4
Constante	-2,34 (0.25)	-2.29 (0.28)	-2.85 (0.26)	-4.31 (0.72)
OUV	1.05*** (0.02)	1.06** (0.02)	1.05** (0.02)	1.46** (0.07)
STABPOL	-0.22*** (0.09)	-0.31*** (0.08)	-0.28*** (0.09)	-0.53*** (0.23)
KH	-0.42*** (0.03)	-0.34*** (0.03)	-0.32*** (0.03)	-0.64*** (0.09)
PIB	0.66*** (0.18)	0.63*** (0.15)	0.62*** (0.16)	0.83*** (0.12)
IDE		0.08*** (0.03)	0.08*** (0.03)	
CHANGE	0.09*** (0.03)		0.15* (0.09)	0.70 (0.08)
R ²	0.565	0.557	0.52	0.43
N	183	183	183	108
DW	1.92	1.96	1.89	1.78

Les astérisques *, **, *** représentent significatif à 1%, 5% et à 10% respectivement ; (Ecart-type)

Source : calculs des auteurs

De façon globale les résultats de l'estimation sont satisfaisants. D'abord, le test de Hausman⁴ nous a indiqué qu'il est plus approprié de considérer ces effets comme fixes, cela signifie l'absence de corrélation entre les effets propres aux pays et les variables explicatives (H_0 est rejetée). Les tests de *Durbin-Watson* sont satisfaisants et proches de 2.

Nous ferons une première observation relative au facteur explicatif des modèles que nous allons commencer, qui est indiqué par le R^2 , coefficient de détermination du modèle. Ces coefficients sont relativement suffisants entre 0.43 et 0.56, c'est-à-dire que les modèles n'expliquent qu'environ 43% à 56% de la variable à expliquer. Ceci peut être suffisant mais plusieurs remarques s'imposent.

Tous d'abord, comme nous l'avons déjà évoqué, les pays composants notre échantillon sont très différents tant par leur taille que par les caractéristiques économiques structurelles. Le fait de traiter en données de panel ces variables pour cinq pays si différents, réduit le pouvoir explicatif d'un modèle simplifié. De plus, les résultats pour les modèles (1-3) montreront des R^2 plus élevés. Ces modèles et l'utilisation que nous faisons de l'économétrie ne sont pas censés fournir à eux seuls des explications.

D'autre part, les coefficients de détermination et les tests économétriques ne considèrent pas d'éventuels phénomènes cumulatifs et évolutifs dans le temps. Après ces nécessaires précisions, intéressons-nous aux résultats des régressions à proprement parler.

Les indicateurs d'ouverture, de capital humain et d'IDE sont du signe attendu et confirment les enseignements théoriques sur les déterminants de la croissance économique. En effet, un pays qui opte une politique d'ouverture, doté d'un niveau de capital humain minimum et ayant effectué des réformes de politiques économiques et de change, est mieux placé pour recevoir des IDE.

Quant à l'indicateur de stabilité politique, il ne sort jamais. Ce résultat ne surprend pas : il tient au choix des pays de l'échantillon qui n'ont pas connu, ces dernières décennies (Jordanie et Maroc), de problèmes d'instabilité politique majeurs (le printemps arabe en Egypte et la Tunisie, la décennie noire en Algérie).

Comme on le voit, le régime de change (CHANGE) contribue de manière significative à l'explication de la croissance du PIB per capita. La littérature économique ne prévoit pas le signe exact de la corrélation. Cependant, on peut noter que si le signe est négatif, cela indique que les politiques d'ouverture entreprises dans ces pays visent à motiver les IDE. Ainsi, nous pouvons dire que c'est plus la stabilité du régime de change que sa nature qui compte pour les investisseurs. Plus le régime de change est stable, plus le risque lié aux variations de change est moindre et donc moins il y aura d'incertitude sur les profits futurs. La crédibilité politique du pays en matière de gestion du marché de change permet de rassurer les investisseurs et les incite par conséquent à investir davantage.

En termes de comparaison des coefficients, toutes nos estimations aboutissent presque à la même conclusion : le degré de l'ouverture est la variable qui suscite le plus d'accroissement du PIB par tête, suivie de croissance du PIB, de l'IDE et la politique de change adoptée (des coefficients avec des signes différents). Ce résultat indique que le niveau des échanges avec l'extérieur est un élément important dans la recherche des instruments spécifiques pour stimuler la croissance du produit national dans les pays arabes et par suite au bien-être économique et social des individus. Clairement, une augmentation des importations en volumes déstabilise l'output réel. D'un autre côté, une politique monétaire expansionniste exerce un effet positif sur la croissance de l'output. Dans cette réflexion, il est important pour nous de savoir si cette expansion monétaire puisse aux entreprises de s'emprunter à un taux plus faible sur le marché monétaire, et que les gouvernements contrôlent l'ensemble de prix dans ces pays sur le marché des biens et services pourraient justifier ce dernier impact, au moins à court terme.

Conclusion

Dans cette étude, la relation empirique entre le bien-être économique et social, l'ouverture extérieure et la croissance économique est mise en évidence pour certains pays arabes. Nous nous sommes attachés à présenter la question à travers la littérature économique en mettant en avant l'importance des travaux portant sur cette relation et en faisant une estimation sur un modèle de panel sur une équation censée d'y expliquer et tirer des enseignements.

Il ressort des résultats ci-dessus les conclusions suivantes. La croissance économique paraît affecter le bien-être économique et social à travers une combinaison de l'accroissement annuel du produit national et de stabilité de taux de change mais avec une pondération plus élevée pour le degré d'ouverture commerciale (MRW, 1992). Il en découle, aussi, que les régimes de changes « non fixes » sont favorables à la croissance du produit national, lorsque l'objectif des autorités est de stimuler l'activité économique et notamment le produit intérieur brut. De plus, la crédibilité d'une politique monétaire d'un pays en matière de gestion du marché de change permet de rassurer les investissements et les incite par conséquent à investir davantage (Barro, 1996).

Dans le domaine social, nos résultats ont confirmé les résultats obtenus par plusieurs économistes, selon lesquels les deux indicateurs de taux de croissance et d'indicateur de développement humain ne sont pas toujours des mesures fiables pour représenter le bien-être social à cause des effets d'hétérogénéité de pays de l'échantillon. Parallèlement, lorsque ces pays devraient dorénavant mettre l'accent essentiellement sur l'action – politiques salariales, méthodes de paiement, politiques de promotion, etc. – plutôt que sur le matériel – cliniques, écoles, routes, puits (PNUD, 2017). Cependant, si ces pays étaient dotés par un niveau de bien-être économique et social assez

important, une politique de change flottante est associée à une croissance plus forte seulement dans le cas des pays relativement ouverts au commerce et aux flux de capitaux internationaux. Et, Pour réussir, il faudra combler le déficit de liberté civile et politique, donner du pouvoir aux femmes et aux pauvres, et réformer la gestion du secteur public.

Références bibliographiques :

- Agénor, P. et P-J. Montiel, 1996, Development Macroeconomics, Princeton, Princeton University Press.
- Atlan F., F. Lakhoua, E-L. Miotti, C. Quenan, Q-P. Tran et N. Ricoeur-Nicolai, 1998, « Le rôle du taux de change dans la croissance des économies émergentes », *Revue économique*, Vol 49, n°1, p. 9-26.
- Barro R-J. et X. Sala-i-Martin, 2003, Economic Growth, 2nd Edition, *The MIT Press*, Cambridge.
- Barro R-J., 1996, « Determinants of economic growth: a cross-country empirical study », *NBER Working Paper Series*, n°5698
- Ben Abdallah M., I. Drine et R. Meddeb, 2001, « Interaction entre IDE, régime de change, capital humain et croissance dans les pays émergents », *Ouverture Economique et Développement*, GDR, Economica, Paris.
- CNUCED (Conférence des Nations Unis sur le Commerce et le Développement), 2004, 2008, 2012, 2016, *Human Development Report*, New York-Genève.
- Cornilleau G., 2006, « Croissance économique et bien-être », *Revue de l'OFCE* n°96, Janvier.
- Darreau P., 2002, Croissance et politique économique, *De Boeck éditions*, Bruxelles.
- Edwards S., 1993, « Trade policy, exchange rates and growth », *NBER Working Paper*, n°4511.
- Fleurbaey, M., 2009, « individual well-being and social welfare : Notes on theory », rapport d'information prepare pour la Commission pour la mesure des performances économiques et du progrès social.
- Hausman J.A. et W-E. Taylor, 1981, « Panel Data and Unobservable Individual Effects », *Econometrica*, Vol. 49(6), p. 1377-1398.
- Mankiw N-G., D. Romer et D-N. Weil, 1992, « A Contribution to the Empirics of Economic Growth », *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 107, n° 2, p. 407-437.
- Prenant A. et B. Semmoud, 1997, Maghreb et Moyen-Orient : espaces et sociétés, Edition ellipses, Paris.
- Romer D., 1997, Macroéconomie approfondies, *McGraw-Hill*, New York, Traduit par Mazerolle F., Ediscience International, Paris.
- Semmoud B., 2010, Maghreb et Moyen-Orient dans le mondialisation, Armand Colin, Paris.
- Stiglitz J., A. Sen et J.P. Fitoussi, 2009, Richesse des nations et bien-être des individus, Edition Odile Jacob, Paris.

Notes :

1. Notre étude se limite pour : Algérie, Égypte, Jordanie, Maroc et Tunisie.
2. Voir Stiglitz et al., p 98-102, 2009.
3. Voir Cornilleau (2006), p. 13-14.
4. Sous l'hypothèse nulle $MEF \neq MEA$ contre H_1 : les effets sont fixes (propres aux individus).

المحور الرابع

"جودة الحياة من منظور مجتمعي وتشاركي"

التوافق الأسري

(البنية التنموية القاعدية لإرساء معالم جودة الحياة)

بولفعة منال

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
bachmanal060@gmail.com

البحري فاطمة الزهرة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
attouzahra@gmail.com

الملخص:

يتفق الكل أن الأسرة هي نواة المجتمع وبالتالي فإن صلاح المجتمع يبدأ من صلاح نواته، وباعتبار الأسرة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية المهمة في بناء الفرد وشخصيته، فهي الوسط الحيوي الأول الذي يحتوي الفرد ويحميه، وعليه تبحث هذه الورقة البحثية إلى دراسة الأسرة التي تعد حجر الأساس في بناء الأمم وركيزة أساسية لبلوغ التنمية الاجتماعية، كما أنها منبع الراحة النفسية للفرد وبالتالي تماسكها وتربطها الأمر الذي يعد من أساسيات جودة الحياة، وهذا لأن الترابط الأسري يجعل منها قوية أمام متطلبات الحياة، ما ينتج عنها فرد سوي يقدر معنى الحياة الأسرية والمسؤولية اتجاه أسرته ومجتمعه، وبالتالي تحقيق تنمية بشرية مستدامة على الأفق البعيد، ابتداء من أسرة واعية تساهم في بناء إنسان واعي.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، التوافق الأسري، جودة الحياة، التنمية الاجتماعية، الترابط الأسري.

المقدمة:

ترتبط جودة الحياة كمفهوم بسعادة الفرد كحالة نفسية واجتماعية بالدرجة الأولى، فمن معالم جودة الحياة الفرد السوي في جميع المستويات الراضي بنفسه وبما حققه على جميع الأصعدة وفي شتى ميادين الحياة، ومن متطلبات تحقيق جودة الحياة وإرساء معالمها هو تحقيق التوافق في جميع صوره، بداية من التوافق الأسري الذي يكون على مستوى النواة الأولى في المجتمع. فهي الملاحظ الأول لكل فرد فيها ولكل تصرفاته، لأنها هي المأوى والمجال الحيوي الأول لأفراد، وهذا لأن التوافق على مستواها يكون بمثابة الدعامة الأساسية لانطلاقة الفرد نحو أهدافه وطموحاته وتحقيق حياة مستقرة هادئة. وعليه

فماهي انعكاسات التوافق الأسري على معالم جودة حياة أفرادها؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول مصطلحات الدراسة.

المحور الثاني: العلاقات الأسرية بؤرة التوافق الأسري.

المحور الثالث: الأسباب التي تحول دون تحقيق التوافق الأسري.

المحور الرابع: عوامل تحقيق التوافق الأسري.

المحور الخامس: تداعيات التوافق الأسري على جودة حياة الأفراد.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول مصطلحات الدراسة

أولاً: مفاهيم حول التوافق الأسري والأسرة:

1- التوافق الأسري: وهو أن يتمتع الفرد بحياة سعيدة داخل أسرة تقدره وتحبه وتحنو عليه مع شعوره بدوره الحيوي داخل الأسرة واحترامها واحترامه لها، وأسلوب التفاهم فيها هو الأسلوب السائد، وما توفره له أسرته من إشباع لحاجاته وحل مشكلاته الخاصة، وتحقيق أكبر قدر من الثقة بالنفس وفهم ذاته، وحسن الظن بها وتقبله مساعدته في إقامة علاقة التواد والمحبة. يأخذ علماء النفس التوافق الأسري بمعنيين نلخصها في¹: (أشرف، عبد المنعم احمد، 2016)

- **المعنى الأول:** يجعل التوافق "حالة" تظهر في تآلف أفراد الأسرة وتقاربهم، واجتماع كلمتهم، وارتباطهم معا بروابط المودة والمحبة والرحمة، ويقابلها عدم التوافق، الذي يظهر في عدم التآلف والاختلاف والتنافر وعدم اجتماع الكلمة حول أمور الأسرة وعدم الرضا عنها.

- **المعنى الثاني:** فيجعل التوافق الأسري "عملية" يتم فيها إنجاز أعمال، وتحقيق أهداف، إشباع الحاجات، مواجهة المشكلات تحمل الضغوط واحتواء الأزمات في الأسرة، وينقسم التوافق الأسري إلى توافق أسرى حسن عندما تكون سلوكيات أفراد الأسرة وأهدافهم مرضية لهم نفسيا ومقبولة اجتماعيا في مواجهة ما يحدث في الأسرة من إحداث يومية أو إحداث طارئة، وتوافق أسرى سيء عندما تكون السلوكيات والأهداف غير مرضية نفسيا وغير مقبولة اجتماعيا.

إجمالاً لما كل فيه نقول إن التوافق الأسري يتضمن السعادة الأسرية التي تتمثل في الاستقرار والتماسك الأسري والقدرة على تحقيق مطالب الأسرة وسلامة العلاقات بين الوالدين كليهما وبينهما وبين الأبناء، وسلامة العلاقة بين الأبناء بعضهم البعض الآخر حيث تسود المحبة والثقة والاحترام المتبادل بين الجميع، ويمتد التوافق الأسري كذلك ليشمل سلامة العلاقات الأسرية مع الأقارب وحل المشكلات الأسرية². (مؤمن بكوش الجموعي، 2012-2013)

2- **مفهوم الأسرة:** مصطلح خلافي في علم الأنثروبولوجيا تعزبه مشكلات عدم الإنفاق، شأنه شأن مصطلح "وحدة المعيشة" يستخدم بشكل غير دقيق ودون التزام بتعريف دقيق وقد استعرض "بانجا ساكو" هذا الموضوع، وقدم لنا تلخيصاً ممتازاً للكثير من القضايا الرئيسية المرتبطة بتعريف هذين المفهومين، وهناك اتفاق عام على أن جوهر الأسرة هو علاقات القرابة، في حين أن جوهر وحدة المعيشة هو الأنشطة المنزلية، وبناءه على هذا فإنه يمكن التمييز بين الأسرة ووحدة المعيشة يمكن كما أنهما في الواقع الأمريقي كثيراً ما يختلفان أيضاً عن بعضهما البعض، وفي دراسات المجتمعات يستخدم مصطلح "الأسرة" في الغالب الإشارة إلى جماعات قرابية مشتركة وظيفتها الأساسية هي التحكم في الثروة³. (مهدي، محمد القصاص، 2008) **في لغة:** في "لسان العرب" مشتقة من الأسرة والأسر في لغة يعني القيد، وهي مستمدة من الأسر الذي يعني الشد وهي تدل على أهل بين الفرد، لهذا عللت كاللغة تسمية رهط الرجل بالأسرة باعتبار كونه يتقوى بالأفراد بإضافة ما يمتلكه من أثر ذاتي مادياً كان أو معنوياً. (سميرة، ونجن، 2016-2017)

يعرفها **معجم علم الاجتماع:** "إن الأسرة هي عبارة عن جملة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني ويتفاعلون معا". وعرفها **القاموس الاجتماعي:** «رجل وامرأة أو أكثر يرتبطون معا برابطة القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال سواء كانوا هؤلاء أبناءهم بالتبني أو أبناءهم الطبيعيين»⁵. (نبيل، حليلو، 2013).

3- **مفهوم العائلة:** عرف "او كبرت ونيم كوف" العائلة بقوله "هي عبارة عن منظمة دائمة نسبياً تتكون من زوج، زوجة مع أطفال أو بدخم أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود الأطفال وترتبط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم والمصاهرة والتبني والمصير المشترك"⁶. (صخري، صبري عباس، 2012)

4- **مفهوم العلاقات الأسري:** هي التفاعل المتبادل الذي يستمر فترة طويلة من الزمن بين أعضاء الأسرة من خلال الاتصال وتبادل الحقوق والواجبات فيما بين الأم والأب من ناحية، وبينهما وبين أبنائهما من ناحية، وبين الأبناء بعضهم البعض من ناحية أخرى⁷. (إلهام، بنت فريح بن سعيد العويضي، 2004)

ثانياً: مفهوم جودة الحياة:⁸

1- **تعريف جودة الحياة:** الفكرة الأولية لجودة الحياة بدأ ظهورها في المناقشات التاريخية لفلاسفة اليونان (أرسطو، سقراط، بلاتو)، حول طبيعة جودة الحياة ومواصفاتها والسعادة الإنسانية في الحياة (مرم، شيخي، 2013-2014). تشير الدراسات النفسية إلى صعوبة تحديد تعريف محدد لجودة الحياة، على الرغم من شيوع استخداماته، إلا أنه مزال يتسم بالغموض⁹ (أحمد، مسعود، 2015). ومن بين التعارف التي قدمت لها نذكر تعريف

"دالكي وروول" والذي قال إنها إحساس الفرد بجالة جيدة أو سعادته أو حزنه، كما عرفت على أنها " مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن عددا من المجالات المستقلة تشمل الصحة الجسمية، والعلاقات الاجتماعية، والأدوار الفعالة وظيفيا لشخص، والشعور الذاتي بالرضا عن الحياة"¹⁰. (نعم، سليم، 2015-2016)

2- **أبعاد جودة الحياة:** تعددت التصنيفات على هذا الأساس ومن أهم التصنيفات التي قدمت تصنيف "كاورل" عام 1995 حيث اعتبر أن جودة الحياة تتضمن الأبعاد التالية¹¹ (امال، بوعيشة، 2013-2014):

- **تقبل الذات:** ويشير إلى القدرة على أقصى مدى تسمح به القدرات والإمكانات والنضج الشخصي، والاتجاه الإيجابي نحو الذات.
- **العلاقات الإيجابية نحو الآخرين:** وتشير إلى القدرة على إقامة علاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين قائمة على الثقة والتواد.
- **الاستقلالية:** تشير إلى القدرة على تقرير مصير الذات والاعتماد على الذات والقدرة على ضبط وتنظيم السلوك الشخصي.
- **الكفاءة البيئية:** وتشير إلى القدرة على التكيف والتأقلم المرونة الشخصية أثناء التواجد في السياقات البيئية المختلفة.
- **هدفية الحياة:** وتضير إلى أن يكون للفرد هدف في الحياة، ورؤية توجه تصرفاته وأفعاله نحو تحقيق هذا الهدف مع لمثابرة والإصرار.

المحور الثاني: العلاقات الأسرية بؤرة التوافق الأسري:

أولا: الوظائف الأساسية للأسرة: تقوم الأسرة وهي كأقوى مؤسسة اجتماعية تؤثر في مكتسبات الإنسان المالية والمعنوية بإنجاز مجموعة من الوظائف والأدوار الأساسية والمتنوعة وذلك للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية ويمكن تلخيص هذه الوظائف في (فاطمة الزهراء حاج سليمان، 2016-2017):¹²

1- الوظيفة النفسية والعقلية: إن الاستخدام الجيد للعلاقات النفسية المتبادلة داخل الأسرة يولد أسرة حقيقية و متماسكة ومفعمة بالطاقة النفسية الفعالة مما يهيئ لها الجو يحقق لها إشباع العديد من الحاجات النفسية الأساسية من بينها الأمن والطمأنينة والثقة. أما من الناحية الوطنية العاطفية للأسرة فهي تتركز على الدعامة الأساسية في تكوينها وذلك من خلال العاطفة التلقائية والميل الطبيعي المتبادل بين الزوجين والحب والمودة والألفة والتفاهم وجميع المشاركات الوجدانية المتبادلة بينهما من ناحية ومن ناحية الأبناء من ناحية أخرى كل هذه الأمور تعكس الوحدة الروحية والعاطفية التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة والتي تقوم بها الوظيفة العاطفية في الأسرة.

2- الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: تكمن الوظيفة الاجتماعية للأسرة في كونها تقوم بتعليم الفرد لغة الجماعة التي ينتمي إليها وعاداتها وتقاليدها وأدابها وتعمل على تدريبه على كيفية التعامل مع الآخرين الشبيبي الذي يسمح له بممارسة حياة اجتماعية وأداء دور اجتماعي يتفق مع قيم مجتمعه ويتناسب مع البيئة التي يعيش فيها. كما تعد الأسرة وحدة اقتصادية حيث يقوم أفرادها بقضاء جميع مستلزماتهم الحياتية وواجباتهم فيتعين على كل فرد من أفرادها عمل أو وظيفة اقتصادية تساعدهم على الرفع من شأن أسرهم والارتقاء بمستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، فنجد كل فرد من أفرادها يعمل بكل طاقته لتوفير احتياجات الأسرة والإنفاق على وواجبات الحياة الأسرية. أما من ناحية الوظيفة الثقافية تعمل الأسرة على التنشئة الاجتماعية للإدماج الطفل في الإطار الثقافي العام للمجتمع وذلك عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوين أفراد الأسرة، فمن الأسرة يكتسب أفرادها اللغة والعادات والعقيدة ويتعرف على نمط التفكير السائد في مجتمعه، نستنتج مما سبق أن وظائف الأسرة كثيرة ولعل هذه الوظائف هي التي تحدد سلوكيات أفرادها وبالتالي فهذه الوظائف إذا وجدت بشكل جيد فهي تولد أفراد متوازنين من جميع النواحي النفسية، الاجتماعية، والثقافية.

ثانياً: الأسرة كقاعدة المؤسسات الاجتماعية: هي أول مؤسسة صغيرة تعمل عملها في التأثير على طفل وهي الممثلة الأولى للثقافة والعامل الأول في صيغ سلوك الطفل بصيغة اجتماعية فتشرف على توجيه سلوكه وتكوين شخصيته فهي " من الأفراد المتكافلين الذين يقيمون في بيئتهم الخاصة وترتبطهم علاقات بيولوجية، نفسية، اجتماعية، اقتصادية، شرعية، قانونية، تتأثر التنشئة الأسرية بعدة عوامل ذات علاقة بالوالدين والأبناء والأسرة نفسها، وتتفاوت وفق ظروف أسرية واجتماعية فالتنشئة الأسرية لا تعنى فقط الكساء والإطعام للأبناء بل المهمة الأصعب هي غرس القيم والمعايير التي تقوم بها الأسرة فالطفل أو أي عضو في الأسرة يحتاج إلى الحب والاحتواء من طرف أسرته له ولطموحاته وأفعاله.¹³ (هناء، العابد، 2010) ويتأكد دور الأسرة في المادة 04 من القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، الذي يتعلق بحماية الطفل وجاء في نصها: «تعد الأسرة الوسط الطبيعي لنمو الطفل ولا يجوز فصل الطفل عن أسرته، إلا إذا استدعت مصلحته الفضلى ذلك، ولا يتم ذلك إلا بأمر أو حكم أو قرار من السلطة القضائية ووفقاً للأحكام المنصوص عليها قانوناً". كما نصت المادة 72 من الدستور الجزائري أن تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع، تحمي الأسرة والمجتمع والدولة حقوق الطفل...¹⁴ (أمال بوهنتالة، فهمية بوهنتالة، 2016). تلعب الأسرة دوراً بارزاً في تكوين شخصية الطفل وتوجيهها نحو بناء نفسي واجتماعي متوازن، وإذا ما اختل استقرار هذه الأخيرة اختل هذا التوازن المكون لشخصية الفرد وقد يؤدي به إلى الخروج عن القيم الاجتماعية واللجوء إلى الانحراف كنتيجة للحالة السيئة التي تعيشها الأسرة، إذ أن للأسرة السيئة الحال علاقة وثيقة في انحراف سلوكيات أفرادها، لاسيما الأسرة التي تبدوا عليها ظواهر اختلال الروابط أسرية، أما التفكك الأسري أو انحلال كيان الأسرة فإنه ينشأ عن وفاة احد الوالدين، أو كليهما أو الانفصال أو وجود زوجة الأب وزوج الأم، فالطفل في مثل هذا الوضع الغير طبيعي ينتابه الشعور بالحرمان العاطفي، ويضطر أحياناً إلى الهرب إلى الشارع الذي يبدأ فيه سلسلة السلوكيات المؤذية التي قد تفصله إلى ارتكاب الجرائم¹⁵ (علي براجل، احسان براجل، 2016).

ثالثاً: الأسرة كأساس لتنشئة الاجتماعية: ويعتبر مصطلح التنشئة الاجتماعية التعبير اللفظي عن هذا المفهوم، بالرغم من أن عملية التنشئة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها وأهم إنجازاتها على إطلاق كوسيلة لحفظ النوع البشري ونقل خصائصه ومعطياته الحضارية والمدنية¹⁶ (لبنى، أحمان، 2016). وتنطوي وظيفة التنشئة الاجتماعية في إطار الأسرة على جملة من الأمور النفسية والاجتماعية والثقافية، وتنطلق عملية التنشئة الاجتماعية في داخل الأسرة من مبدأ تأمين احتياجات الطفل النفسية والثقافية والاجتماعية والمعرفية، ذلك لان الطفل يحقق في إطار الأسرة التفاعل الاجتماعي، بشكل مستمر وذلك في إطار علاقته مع والديه وأفراد أسرته ويؤكد علماء النفس اليوم على أهمية ضمان الحاجات النفسية للطفل، والتي تتمثل في الابتعاد عن التوتر الأسري والانفعالات النفسية التي قد يعاني منها الطفل داخل الأسرة، لذلك ينبغي أن تنهأ الأسرة لان تكون المحيط الاجتماعي المناسب لتنمية قدرات الطفل الشخصية عن طريق شعوره بالحماية والقبول الاجتماعي والعطف والحنان، يتوقف اثر الأسرة، في عملية التنشئة الاجتماعية¹⁷ (حفصة، بن عشي، 2016). باختصار التنشئة الاجتماعية تحدث في السنوات المبكرة للحياة من وجهة النظر الخاصة بالترقية بين المجتمع والثقافة من ناحية وبين التكيف الشخصي الاجتماعي والتكيف الثقافي من ناحية أخرى، وبالتالي العلمية التنشئة الاجتماعية تحدث الاحتكاكات الأولى للطفل مع أمه، ثم في علاقته مع زملائه، وفيما يعد عن طريق الأصدقاء والزملاء ورفقاء اللعب وفي الحقيقة، أن الفرد خلال حياته يستمر في الشعور بأثر مجتمعه وثقافته عليه¹⁸ (زيب، ابراهيم).

رابعاً: تأثير العلاقات الأسرية على الأبناء: تتأثر تربية الأطفال في الأسرة بمدى اتصاهاً معاً بثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه وبالقيم والمعايير الاجتماعية الثقافية وأسلوبها، في الحياة وخبراتها وكذا الطبقة الاجتماعية الثقافية وأسلوبها في الحياة وخبراتها وكذلك الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، وبطبيعة الحال العلاقات الأسرية وبالأخص العلاقات الوالدية والتي تلعب دوراً كبيراً في تكيف الأبناء وخاصة المراهقين منهم، حيث نجد أن هناك نسبة كبيرة من العلاقات ذلك تأثير معين على النمو النفسي والاجتماعي والدراسي للأبناء، تعود إلى المحيط الاجتماعي والوقائع الأسرية وخاصة فيما يتعلق بخصائص شخصية الوالدين تكيفها الاجتماعي واتجاهاتها التربوية¹⁹ (قارة، ساسة، 2011-2012).

أخو الثالث: الأسباب التي تحول دون تحقيق التوافق الأسري

أولاً: التفكك الأسري: من الملاحظ بصفة عامة انه نتيجة للتأثيرات الحضارية المختلفة في هذا العصر فقد ضعفت الروابط المادية والمعنوية التي كانت تسود الأسرة، وأصبحت معرضة للتصدع والانحيار أكثر من أي وقت مضى، وهذا يعني تحرض الأبناء لمزيد من عدم الرعاية اللازمة لتنشئتهم تنشئة سليمة، وبالتالي تمهيد الطريق أمامهم للوقوع فريسة في أحضان الآفات الاجتماعية كالجرمة بما يبشر بمستقبل قاتم في هذا الاتجاه إذ لم تنل العناية المطلوبة لدعم مقوماتها ودورها في المجتمع. إن الأسرة مسؤولة عن بناء شخصية الطفل وبالتالي عن نمط سلوكه قيمه وعن غرس الصفات والأخلاق الحميدة فيه، حين إن عدة دراسات دور الأسرة المفككة في انحراف سلوك الطفل وقد يتعدى ذلك إلى في تكوين السلوك الإجرامي لدى الطفل. وتعود أسباب التفكك الأسري إلى عوامل عديدة كالطلاق، الهجرة، وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الغياب لفترة طويلة بسبب ظروف العمل أو بسبب شذوذ أخلاق الآباء، فقد يكون الأب مجرماً أو منحرفاً سكيراً مقامراً، وقد تكون الأم منحرفة، مستهترّة، فالمشكلة الأسرية ظاهرة اجتماعية، ولا يوجد مجتمع يخلو من المشاكل الأسرية، وهذه المشاكل أن تركت بدون مواجهتها فإنها تؤدي إلى التفكك والانحيار. يعود التفكك الأسري إلى فشل هذه العلاقات وانحلالها، ودورا واضحا في اضطراب العلاقة بين الزوجين واختلاف ثقافة وفكر وميول وقيم كل منهما، وتباين المستوى التعليمي بينهما مما يحدث رغبات مصارعة ومتضاربة بين أفراد الأسرة²⁰ (أمال بوهنتالة، فهيمه بوهنتالة).

ثانياً: التباعد الأسري: وهو هجر الأسرة ويقصد به قيام أحد أفراد الأسرة بقطع أسباب التواصل والتخلي عن التزاماته العائلية أو يحول دون تحقيق الأسرة لوظائفها لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها.

1- أسباب التباعد الأسري: من الدوافع التي تؤدي إلى التباعد الأسري نذكر²¹ (محمد، الكر):

- قلة وانعدام الحديث بين أفراد الأسرة واقتضاره على أحاديث الضروريات.
- غياب الدفء الأسري.
- غياب الاجتماعيات الدورية أو الجلسات الحميمية بين أعضاء الأسرة الواحدة الصغيرة أو حتى الاجتماع العائلي الكبير الذي يجمع الأقارب.
- كل فرد من أفراد الأسرة يتناول معظم وجباته في المنزل بمفرده.
- كل فرد له برامجه المفضلة التي تتعارض تمام التعارض مع تفصيلات أفراد أسرته الآخرين.
- كل واحد يفضل إن يكون له معرفته خاصة هاتفه الخاص، جهاز تلفزيوني خاص ومحمول وغيرها من الوسائل التكنولوجية الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي والانترنت.
- كل فرد من أفراد الأسرة له أصدقاءه الذين لا يعرف عنهم باقي الأسرة إلا الشيء القليل.
- بروز الأنانية والتفكير الانفرادي.
- محاولة خوض تجارب انفرادية واستشارة آخرين من خارج الأسرة في قضاياها الشخصية دون علم من الأسرة.
- البحث عن التواصل مع الأعراب.
- قطع سبل صلات الأرحام وتفكك الروابط الأسرية.
- المناقشات الغير هادفة والخلافات المستمرة مع زيادة التفاعلات السلبية.
- القصور في تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة وزيادة نمط المجود وعدم المرونة في مواجهة الأزمات والمواقف الأسرية.
- عدم قدرة الأسرة على القيام بوظائفها وإشباع الاحتياجات الضرورية لأفرادها نتيجة الصراع لأتفه الأسباب.

2- آثار التباعد الأسري: من تداعيات التباعد الأسري على الأسرة وأفرادها²² (بشرى، عناد مبارك):

- الانحلال الأسري والنتائج عن الانفصال أو الهجرة أو الطلاق أو غياب أحد الوالدين عن المنزل لفترة طويلة من الزمن.

- الأزمة الأسرية الناتجة عن الغياب الاضطرابي المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الوفاة أو الكوارث أو دخول السجن أو الحروب والنزاعات.
- التغيير في الأدوار الاجتماعية الناتجة عن التغيرات الثقافية، مما يؤدي إلى الصراع بين الآباء والأبناء.
- الخلافات الأسرية التي تنشأ عن الفشل في أداء الدور نتيجة الأمراض العقلية والنفسية.
- أسر "القوقعة الفارغة" حيث يعيش الأفراد في أسرة واحدة غير إنهم يفشلون في إقامة علاقات طيبة بينهم وتبقى علاقاتهم العاطفية ضمن الحدود الدنيا.

3- عوامل أخرى لعدم التوافق الأسري:

- قلة النسل أو عدم الإنجاب لأن الإنجاب من مقاصد الزواج الأساسية، كما أن الأبناء من شأنهم تقوية الروابط الزوجية والعاطفية بين الزوجين.
- التفكك الأسري وضعف الروابط الاجتماعية.
- الشعور بالإحباط من طرف أحد الزوجين أو أحد أفراد الأسرة، الحرمان، العزلة، فقدان التوازن النفسي، العدوانية، عدم الإشباع الفطري، فضلا عن الآثار الاجتماعية والأخلاقية والصحية لكل المتغيرات السابقة على أحد أفراد الأسرة وخاصة الزوجين مما ينعكس سلبا على التوافق الأسري داخل الأسر.

اخور الرابع: عوامل تحقيق التوافق الأسري

أولا: التوافق الزوجي: حالة وجدانية، تشير إلى مدى تقبل العلاقة الزوجية، وتعد محصلة لطبيعة التفاعلات بين الزوجين في جوانب متنوعة، التعبير عن المشاعر الوجدانية لطرف الآخر، احترامه هو وأسرته والثقة فيه، وإبداء الحرص على استمرار العلاقة معه، فضلا عن مقدار التشابه بينهما في القيم والأفكار والعادات، أساليب تربية وتنشئة الأطفال وأوجه إنفاق ميزانية الأسرة بالإضافة إلى الشعور بالإشباع الجنسي في العلاقة. النسق الزوجي له أهمية كبيرة في كيف يتمكن كل من الزوج والزوجة من شق طريق الحياة معا، والتوافق في العلاقة الزوجية يناظر أي علاقة إنسانية أخرى، وأي شكل من أشكال التوافق في العلاقات بين جماعات الأصدقاء أو جمعات العمل فالدور الذي تقوم به علاقات الأزواج والزوجات يختلف تماما من أي دور²³ (وليد، محمد الشهري، 2009)

- **العوامل المؤدية إلى التوافق الزوجي:** إن الزواج علاقة إنسانية مستمرة ومتواصلة وهناك عدة متغيرات التي لها الأثر الكبير في التوافق الزوجي الذي ينعكس على التوافق الأسري²⁴ (جهاد، محمود سلامة السويطي، 2013):

- **الجانب العاطفي:** التوافق الزوجي يؤثر بالتوافق العاطفي دورا أساسيا رئيسيا في الحياة الزوجية سواء في نجاحها أو إخفائها. لذلك لو كانت هناك عوارض ومشكلات عابرة في الحياة الزوجية فلا يجب إن ينظر إلى مثل هذه المشكلات العادية على أنها طبيعية وإذا لم يتم التوافق العاطفي بين الزوجين سيؤدي إلى عدم نجاح الزواج وبالتالي الفشل في تكوين أسرة سعيدة أفرادها سعداء. وبالتالي التوافق العاطفي الذي يشعر فيه كل منهما نحو الآخر بشعور الحب والمودة والتقدير والاعتبار والارتباط النفسي والعاطفي، كي تؤدي العلاقات الزوجية والأسرية دورها في حياتنا المشتركة لذا فمن الضروري إن يكون هناك قدر ومستوى في العلاقات العاطفية المتبادلة تسمح بتوافر الراحة والاطمئنان بين قطبي الحياة الزوجية.
- **الجانب الجنسي:** إن التوافق الجنسي بين الزوجين يتطلب عنصر الصراحة واتساع الأفق العقلي، وهما عنصران غاية في الأهمية لحدوث التوافق الجنسي، حيث يجب إن يسعى كل من الزوجين للتحدث بصراحة ومناقشة أمورهما الجنسية للتعرف على الطريقة التي ترضي كل طرف منهما والعمل دوما على إن يكون هناك مفهوما مشتركا وأسلوبا متناسبا وتقدير لوضع كل منهما بالنسبة للآخر مع عدم إهمال حاجة الطرف الآخر ورغباته إن كل ذلك يؤدي إلى صحة

نفسية جيدة للزوجين وإشباعاً لرغباتهما الجنسية. وبذلك يلعب التوافق الجنسي بين الزوجين دوراً مهماً في الوصول إلى التوافق الزوجي وتحقيق السعادة والرضا بين الشريكين.

● **الجانب الاقتصادي والمادي:** إن الأمور الاقتصادية والمالية مهمة جداً في الحياة الزوجية والأسرية فإذا كانت الروابط العاطفية والجنسية في الحياة الزوجية لها ظروفها العامة والمستمرة وأيضاً الطارئة والمؤقتة فإن الأمور الاقتصادية والمالية هي المعاملات المستمرة الواقعية والمادية بين الزوجين فمعظم الخلافات الزوجية تتمحور حول المال وكيفية إنفاقه ومدى توفره، ومع ارتفاع المطالب الاقتصادية والغلاء الذي تشهده الحياة تزداد حدة هذه المشكلة في هذا الجانب الذي لا بد منه إعطاءه الاهتمام لمحاولة إحلال النقاش والتحاور بين الزوجين في هذه المسألة إضافة إلى ضرورة توافر الإدراك والتوافق والقبول والرضا والقناعة والتواضع بين أفراد الأسرة الواحدة حتى يصل الزوجان إلى توافق اقتصادي مشترك تعيش فيه الأسرة راضية.

● **الجانب الثقافي والاجتماعي:** إن من أهم أسباب حدوث عدم التوافق الزوجي بين الأزواج الاختلافات الثقافية بين الأزواج كاختلاف التقاليد والعادات والقيم لدى أسر الزوجين إضافة إلى أنه كلما كان هناك تباين في المستوى التعليمي بين الزوجين كلما زادت الفجوة بينهما. فالاختلاف في العادات والتقاليد والبيئة الاجتماعية وكذا اختلاف التعليم يؤثر على التوافق الزوجي وعلى علاقة كل منهما بالآخر والاستقرار الحياة الزوجية بينهما.

● **الأطفال:** إنجاب الأطفال أحد العوامل التي تحقق التقارب والحب بين الزوجين وينشئ رابطة بالغة العمق بينهما فهو يساهم في تحقيق توافقهم النفسي والزوجي، فوجود الأطفال أمر في غالب الأحيان والحالات يجعل كل من الزوجين يحاول تخفيف حدة الغلاف التي تؤثر على العلاقة الزوجية وهذا بسبب سعي كل منهما إلى تربية أطفالهم في جو أسرى طبيعي بوجود كل من الأب والأم. وبالتالي يلعب إنجاب الأطفال دوراً في تحقيق التوافق الزوجي والتقارب العاطفي والنفسي بين الزوجين.

● **مدة الزواج:** إن التوافق الزوجي يميل إلى التغيير خلال دورة الحياة، فالمراحل الأولى من الزواج تتميز بالتقارب الشديد والاتكال، بينما تتميز المراحل المتأخرة منه بالمواجهة والنقاش والتعارض فيما يتعلق بالتحكم والسلطة والقوة ومن الطبيعي إن تحدث خلال مدة الزواج نوعاً ما من الروتين والفتور والنقص في الأنشطة والقرارات المشتركة بين الزوجين خاصة مع ضغوطات الحياة اليومية. إن مدة الزواج لهما تأثير واضح على التوافق الزوجي ويلعب التقارب الزوجي ومدته واستمراره ضماناً لتحقيق التوافق الزوجي على المدى الطويل.

ثانياً: الرضا الزوجي: أشارت الدراسات الاجتماعية والنفسية في هذا المجال إلى وجود فرق بين التوافق الزوجي من نمط التوقعات الاجتماعية التي يهدف من خلالها الفرد لأنه يقيم علاقات منسجمة مع الشريك الآخر فيجد كلاهما ما يشبع حاجاته، مما يؤدي لحدوث حالة من الرضا عن ذلك الزواج تسمى الرضا الزوجي، أي أن الرضا الزوجي يشير لمحصلة النهائية، وهذا ما أشارت إليه نتيجة دراسة "جاميسورينت" حيث أشار إلى أن الرضا الزوجي هو محصلة نهائية ناتجة عن التوافق الزوجي تقوي التماسك العائلي وبالتالي فإن العلاقة بين التوافق الزوجي والرضا الزوجي هو إن التوافق الزوجي يعني بأن كلا من الزوج والزوجة يجدان في العلاقة الزوجية ما يشبع حاجتهما الجنسية والعاطفية والاجتماعية مما ينتج عنه حالة الرضا عن الزواج. تغيير الحياة الزوجية واحدة من جوانب الحياة، ويشكل الرضا عن الحياة الزوجية جزءاً من الرضا الكلي عن الحياة فالرضا الزوجي هو قدرة الزوجين على التواصل الجيد. والقدرة على التوافق مع التغييرات التي يحدثها الشريك. وهذا كله له انعكاس مباشر على التوافق الأسري والسير العادي للوظائف الأسرية وتحقيق السعادة للزوجين وبالتالي الأطفال والأسرة ككل²⁵. (صلاح الدين على وتد، الحازم، حميدة، 2015)

ثالث: الاتصال الأسري: هو الطريقة التي يتم من خلالها تبادل المعلومات الشفوية وغير الشفوية بين أفراد الأسرة فالانصال الأسري هو أيضاً القدرة على الانتباه لما يفكر به ويشعر به الآخرون، والاختصار بعبارة أخرى الاتصال لا يعني التحدث فقط ولكن أيضاً الاستماع

إلى ما يقوله آخرون. فالتواصل الأسري الذي يكون بين طرفين (الزوجين) أو عدة أطراف (الوالدين وأبناء) والذي يأخذ عدة أشكال تواصلية، كالحوار، التشاور التفاهم والاقتناع التوافق والاتفاق، التعاون، التوجيه، المساعدة ويعني التواصل في أبعده صورته ذلك التوحد بين الأفراد والتقليل حتى يصبحوا أصحاب لغة واحدة ومفاهيم موحدة. يعتبر الاتصال الفعال أحد المؤشرات المهمة للأسرة القوية والصحية، لقد أثبتت الدراسات أن الاتصال هو أحد اللبنات الأساسية للعلاقات الأسرية الاتصال داخل الأسرة يمكن أفراد الأسرة من التعبير عن حاجاتهم ورغباتهم، وانشغالهم لبعضهم البعض، فالالاتصال المفتوح يخلق جواً يسمح لأفراد الأسرة التعبير عن اختلافاتهم، وأيضاً عن حبهم، وإعجابهم بعضهم البعض. لقد بينت الدراسات علاقة وطيدة بين أنماط الاتصال والرضا عن العلاقات الأسرية لقد خلصت هذه الدراسات إلى انه كلما كان الاتصال الايجابي لدى الأزواج مرتفعاً، كلما زاد الرضا عن علاقات الأزواج، وينقسم الاتصال الأسري إلى: 26 (نادية، بوشالاق، 2013)

● **الاتصال الآلي:** هو عبارة عن تبادل معلومات واضحة تمكن الأفراد من انجاز وظائف أسرية مشتركة مثلاً: كان يأخذ الأب ابنه إلى المدرسة أو زوجته للعمل يومياً في نفس المعاد.

● **الاتصال العاطفي:** يتم من خلاله تقاسم أفراد العائلة مختلف المشاعر من حزن، فرح وغيرها من المشاعر اليومية التي يتعرض لها أفراد الأسرة.

والجدير بالذكر أن الأسرة القوية هي التي تجمع بين الاتصال الآلي والعاطفي معاً، فالعلاقة الزوجية باعتبارها تمثل صورة للتواصل الجسمي والقولي، القبلي والفكري، وتتأثر هذه العلاقة بكل تراجع يطرأ على أي تواصل من هذه الأنواع التي ينفك أحدها عن باقيها. إن الكثير من حاجات الأفراد الأسرة تتحقق من خلال ما يسود بينها من تواصل شامل، وعميق ويجمع بين القول والفعل والشعور، ويتدخل فيه الروح والجسم، فيتقوى كل طرف منها بالطرف الآخر ويتبادل معه التأثير مضيفاً انه ثمرة وحشة في النفس البشرية لا يزيلها إلا الانغماس في أجواء الأسرة، واستمرار التواصل بين أعضائها، فعندما يغيب الفرد عن الأسرة يرتفع شوقه إليها، وتشتاق إليه إلى درجة افتقاد القدرة على احتمال معاناة الغربة والفراق، لكن هذا يحصل على قدر بلوغ التواصل على مستوى جيد من القوة والسراء.

رابعا: الحوار الأسري: يساهم الحوار الأسري في 27 (فاطمة، بنت محمد الاحمدي، 1434-1435)

● تنمية علاقة ودية بين أفراد الأسرة فهو يعد أساس العلاقات الأسرية الحميمة البعيدة عن التفرق والتقاطع فيؤدي إلى التواصل إلى فهم كل من الطرفين للآخر.

● يساعد على نشأة الأبناء نشأة سوية صالحة بعيدة عن الانحراف الخلقي والسلوكي.

● يخلق التفاعل بين النشء وأبويه، مما يساعدهما إلى دخول عالم النشء والخاص، ومعرفة احتياجاته فيسهل التعامل معه.

● يجعل من الأسرة كالشجرة الصالحة التي ثمر ثماراً صالحة طيبة، وهي الثروة لهذه الحياة.

● تعد الأسرة المصدر الأول لمعرفة الطفل، والمصدر الرئيسي لفهمه للحياة، لذلك الحوار الأسري يجعله فرد معتز بنفسه واثق من نفسه.

● تعلم كل فرد في الأسرة أهمية احترام الرأي الآخر، فيسهل تعامله مع الآخرين الأبناء، الآباء، المعلمين، المجتمع من حوله.

● يعزز الثقة من أفراد الأسرة مما يجعلهم أكثر قدرة على تحقيق طموحاتهم وآمالهم.

● يحمل على ترويض النفوس وقبول النقد من الطرف الآخر.

● يحمل على دعم النمو النفسي والفكري والاجتماعي لشخصية الأبناء.

● يحمل على التخفيف من مشاعر الكبت عند الأبناء وعلى تحرير النفس من الصراعات والمشاعر العدائية والمخاوف والقلق عند الأبناء.

● يعتبر وسيلة بنائية علاجية تساعد في حل كثير من المشكلات في الأسر.

- خامسا: التفاعل الأسري:** نقصد بالتفاعل الأسري تلك العلاقات التي تتكون بين أعضاء الأسرة وتكون محل جذب وارتخاء واخذ وعطاء، ولكي يتعلم الطفل من هذا الجو الأسري، لابد من توفر مجموعة من الشروط²⁸: (العمرى، عيسات، 2016)
- أن يشعر الطفل في الأسرة انه مقبول اجتماعيا، ومحبوب من قبل والديه ومرغوب فيه حتى يتهيا نفسيا لقبول ملاحظة داخل الأسرة، ويمتلك جميع قدراته العقلية والنفسية ليعي ما يطرح عليه من نماذج سلوكية وأدب، وتوجهات عامة.
 - أن تكون الأسرة المحيطة الاجتماعي الأول الذي يتعامل معه الطفل، ينمي فيه قدراته الفكرية، والنفسية، ويتعلم فيه الخبرات الاجتماعية، وكيفية بناء العلاقات الاجتماعية مع الآخرين وتكون ذلك عن طريق اللعب ومشاركة رفاقه وأعضاء أسرته في فرحهم ولهوهم.
 - أن تكون الأسرة المحيط الذي يتعلم فيه الطفل كيف لا يكون أنانيا ومجبا لذاته ويتحقق هذا عن طريق مقاسمة أخوته حب والديه وعطفهما وكذا قبول رأيه مرة ورفضه مرة أخرى، وإيجابية طلباته مرة وعدم فعل ذلك مرة أخرى.
 - يجب أن يكون محيط الأسرة هو المحيط الذي يلقت فيه الطفل المبادئ الأولية لتعامل مع المجتمع ويلقنه القيم الاجتماعية التي يتعامل بها مع الناس، ويكون هذا عن طريق متتيحه الأسرة من فرص للحديث والحوار عن الحياة، واستقبال الضيوف وطريقة معاملتهم.

المحور الخامس: تداعيات التوافق الأسري على جودة حياة الفرد:

أولا: الأمن الأسري: يعد الأمن الأسري من مقومات الأمن الاجتماعي، بل المقوم الأساسي للأمن الاجتماعي للمجتمع، لان الفرد بشكل خاص والأسرة بشكل عام تعد النواة الأولى للمجتمع، لان المجتمع مكون من أفراد، فالأمن الأسري له أهمية في الحياة الاجتماعية للمجتمع ككل، لان الأسرة تتفاعل وتشارك في المجتمع في جميع شؤون الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية...) وكذلك المشاركة في التعاون والتكافل والترابط بين أفراد المجتمع، فالأسرة تقوم بأدوار مختلفة في المجتمع.

و تتجلى أهمية الأمن الأسري في المحافظة على الأسرة وأفرادها من التفكك لذا فإن الأمن الأسري (ضرورة اجتماعية) فهو مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد الأسرة، كما أن التفكك الأسري يؤدي إلى اختلاف الأدوار وصراع المراكز، وهن الروابط، وفقدان الاحترام المتبادل كما يؤدي إلى اختيار القيم السائدة في المجتمع واختيار القيم التقليدية مما يجرس البنين الأسري للتفكك الانهيار، فالفرد بحاجة إلى الأمن حتى لا يكون مهددا في رزقه أو في مستقبله ومستقبل أولاده وأسرته، وحتى يكون مستقرا في حياته الأسرية كما تتأكد أهمية الأمن الأسري من خلال التزام بالتقاليد الاجتماعية الإيجابية في تكوين الأسرة وتربية الأبناء ورعايتهم، وضرورة التعاون والتكامل بين أفراد الأسرة لتحقيق مصلحة الأسرة ومصصلحة المجتمع، ومن هنا فإن المسؤولية الأمن الأسري من خلال الالتزام بالتقاليد الاجتماعية في تكوين الأسرة وتربية الأبناء ورعايتهم، وضرورة التعاون والتكامل بين أفراد الأسرة لتحقيق مصلحة الأسرة ومصصلحة المجتمع، ومن هنا فإن مسؤولية الأمن الأسري مسؤولية مشتركة بين أفراد الأسرة عامة²⁹ (عزيز، احمد صالح ناصر الحسيني، 2016).

ثانيا: الأمن النفسي: هي الطمأنينة النفسية أو الانفعالية وهو الأمن الشخصي أو امن كل فرد على حدى وهو حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضمونا وغير معرض للخطر وهو محرك الفرد لتحقيق أمنية وترتبط الحاجة بالأمن ارتباطا وثيقا وهذا بعزيمة المحافظة على البناء³⁰ (اياد، محمد نادي اقرع، 2005). تؤكد الدراسات والبحوث أن الأسرة هي التي تغرس في نفوس أطفالها اتجاهات الحب والتقدير والثقة بالنفس، فالأسرة هي التي تبني أشخاصا أسوياء، أما الأسر التي تغرس في نفوس أطفالها اتجاهات سلبية كالكرهية الحقد الخوف وعدم الثقة بالنفس، فهي تبني الشخصيات المنحرفة الجانحة المضطربة اجتماعيا وانفعاليا وبهذا تأثر على امن المجتمع، وتعيق مسار الحياة الهادئة فالطفل بحاجة إلى المحبة، القبول، الاستقرار الانفعالي والعقلي بل وحتى الجسدي، وهو لن يشعر بالأمن النفسي، إلا إذا شعر بأنه مقبول ومرغوب فيه ضمن عائلته، وبالتالي مجتمعه. ومن آثار التوافق الأسري على نفسية الأفراد نذكر منها³¹ (يامن، سهيل مصطفى، 2009-2010)

- إدراك الفرد العالم والحياة بوصفها مكانا سار ودافئا يميل الناس فيه جميعا إلى التأخي.
- الأمن النفسي للأفراد وتأمين الحاجات الأساسية للعيش.
- شعور الفرد بالود والثقة بالآخرين وتعاطف والتسامح.

- ميل الفرد نحو السعادة.
- تقبل الذات وتحقيقها.
- الشعور بالارتياح، الهدوء والابتعاد عن الصراعات والعصبية.
- تنمية الاهتمامات الاجتماعية في شخصية الفرد، تعاون، تعاطف.
- تنمية الاحترام داخل الفرد للآخرين وللمجتمع وللأسرة في ذاتها.
- احتواء الفرد ونفسيا، عاطفيا.

ثالثا: الأمن العائلي: رعاية الزوجين لبعضهما البعض من العوامل الأساسية التي تحقق الشعور بالسعادة والراحة النفسية وبالتالي تحقيق جزء من جودة الحياة، كما تعد رعاية الأبناء نشاط إنساني من أهم أهدافه خلق معنى لحياة الأبناء، التي تتمثل في تحقيق وتحسين جودة الحياة للأبناء، لذلك يجب على الأسرة أن تزرع في الأبناء كيفية تحقيق جودة الحياة في مختلف صورها، أشكالها ومجالاتها، وأنها ليست في تحقيق الثروة والوضع الوظيفي، بل بالاهتمام بتحقيق التوازن بين الاحتياجات الجسمية، العقلية والاجتماعية والعلمية وكذا الروحية والترفيهية، وغيرها، والعمل على تنمية قدرات ومهارات ومفاتيح النجاح في الحياة والتغلب على مشكلاتها، وغرس الأفكار والمشاعر الإيجابية في نفوسهم وتفكيرهم، حتى يستطيع الفرد أن يفيد نفسه ومجتمعه، فيشعر بأهميته وقيمته ونجاحه في الحياة والمجتمع، إن تعزيز جودة الحياة في الأسرة يتوقف على مدى احترام الأسرة لفردية وخصوصية كل فرد فيها، والتعامل فيها وداخلها على أسس حضارية مبنية على التفاعل والاهتمام والاحتواء³² (رحاب، بنت عوض المطيري، 2015).

رابعا: التوافق الأسري والأمن الشخصي: يرى "محمد مصطفى زيدان" إن استواء شخصية الراشد وانحرافها يتوقف على نوع المعاملة التي يتلقاها الطفل وسط أسرته أولا، وقد ذكر أن مختلف الدراسات كشفت عن أهمية العلاقات الأسرية في تنمية شخصية الفرد خلال مرحلة الطفولة وقد خرج "بالدوين" بدراسة قام بها حول "اثر العلاقات الأسرية على شخصية الأطفال، بأن العلاقات الديمقراطية التي تتيح للطفل حرية التعبير على رأيه والمناقشة والفهم والإقناع، تؤدي إلى ظهور أطفال يتسمون بالنشاط والقدرة على اقتحام المواقف بشجاعة تظهر لديهم الميول القيادية ويجنون الاستطلاع. وتشير الدراسات السلوكية أن اغلب مخاوف الأطفال مقتبسة من الجو الأسري والجماعي الذي يعيش فيه الطفل، يؤثر تأثيرا كبيرا هائلا في نموه، فإذا ساعد هذا المجال على إشباع حاجات الطفل البيولوجية والنفسية اثر ذلك تأثيرا بارزا على سلوكه أي في مظهر سروره وأساليب تكيفه، أما إذا تعددت مواقف الحرمان وزادت حدتها فإن شخصيته تعاني من الاضطراب والصراع، وستبقى آثار الصراع المترتبة على حرمان مصاحبة لشخصيته عندما يكبر مما ينعكس ذلك الاضطراب على سلوكياته مما ينعكس على تطورات حياته وصيرورتها وتعاملاته مع الآخرين. لا ريب أن نمو الأطفال يكون سليما ومستقرا إذا توفرت الشروط التالية³³:

- حنان الأبوين الحقيقي المستمر الذي ضمن لابن الشعور الراسخ بأنه امن ومرغوب فيه.
- الوفاق والألفة والتفاهم والعلاقات السوية بين الوالدين
- منهاج تربوي ثابت مشترك في تطبيقه الأبوان انطلاقا من احتياجاته.

بالإضافة إلى تفهم كافي للأبناء بحيث يستطيع الأبوان الوقوف على حاجاتهم الحقيقية وبواعثهم الدفينة حيث يعتبر التوافق الأسري من أساسيات السلامة النفسية والعقلية والذهنية والعاطفية للفرد، حيث أن جميع سلوكيات الإنسان الناجحة أو الفاشلة ما هي إلا محاولات للتوافق من اجل خفض ما يجانبه من توتر وصراع، فالفرد يحاول دائما أثناء نشاطه أن يحصل على حالة مرضية أو حالة إشباع لدوافعه الأسرة المستقرة والسعيدة تعتبر بيئة نفسية صحية للنمو تؤدي إلى سعادة الأبناء وتحقيق صحتهم النفسية، باعتبارها قاعدة يرتبط بها مصير جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي لا يمكن أن تنجح إلا إذا نجحت الأسرة، ويتفق الباحثون والعلماء على أهميتها في حياة الأفراد كونها تلعب دور الوسيط لعلاقات الفرد بباقي المؤسسات وتكون بمثابة حلقة اتصال بحيث من المتوقع أن تتأثر علاقاته بالعالم الخارجي بما عاشه في أسرته³⁴ (فاطمة، حولي، 2011-2012).

خاتمة:

نستنتج في الأخير أن التوافق الأسري حقيقة يعد قاعدة تنموية لباقي صور التنمية، التي يكون جوهرها تنمية رأس المال البشري الذي يبدأ تكوينه وتأهيله في الأسرة، التي أجمعت جميع الدراسات أنها اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات والأفراد وان لها الدور الكبير في تنشئة الأفراد بناء شخصياتهم وكذا رسم طموحاتهم في الحياة. وتبين أن جوهر جودة الحياة ينطلق من أسرة مستقرة يعيش أفرادها الاستقرار ولاطمئنان، الذي يجعلهم أفرادا ايجابيا في جميع مستويات الحياة الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى التنمية الاجتماعية مجتمعية محورها أفراد يتمتعون بحس ايجابي في الحياة، يدعوهم إلى الإصرار على تحقيق أهدافهم، وخلق مناخ تتلاءم مع طموحاتهم وكذا تجديد أفكار المجتمع ما يؤدي إلى تطوير سبل العيش الكريم فيه، وتكريس مبادئ جودة الحياة التي تمس رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع ككل. وعليه تعد الأسرة أول مصدر للأمن والحماية والنجاح بالنسبة للفرد.

الهوامش:

- 1 - أشرف، عبد المنعم احمد، فاعلية الأنشطة البدنية على مستوى التوافق النفسي لطلاب جامعة طبرق، "المجلة الليبية العالمية"، العدد الحادي عشر، نوفمبر 2016، ص 06، 10، 11.
- 2 - مؤمن، بكوش الجموعي، القيم الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الطالب الاجتماعي، دراسة ميدانية بجامعة الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس الاجتماعي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 86.
- 3 - مهدي، محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي 2008، <http://www.mahdyelkassas.name.eg/books/family.pdf> date 11-06- 2018, heur 18: 40.
- 4 - سميرة، ونجن، إسهام الأسرة التربوي في تفوق الأبناء دراسيا، دراسة ميدانية على عينة من اسر المتفوقين اكماليات مدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 12.
- 5 - نبيل، حليلو، الأسرة وعوامل نجاحها، الملتقى الوطني الثاني حول "الاتصال وجودة الحياة في الأسرة"، أيام 10/09 ابريل 2013، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، ص 02.
- 6 - صخري، صبري عباس، دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية بعد أحداث 9 افريل 2003، 02 فيفري 2012.
- 7 - الهام، بنت فريخ بن سعيد العويضي، أثر استخدام الانترنت على العلاقات سرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، وكالة كليات الشباب، كلية التربية للاقتصاد المنزلي، والتربية الفنية بجدة، قسم السكن وإدارة المنزل، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 19.
- 8 - مريم، شيخي، طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات، مذكرة ماجستير، تخصص الانتقاء والتوجيه، شعبة علم النفس، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 86.
- 9 - أم محمد، مسعود، بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية، "مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، العدد 20، سبتمبر 2015، ص 206.
- 10 - نغم، سليم، جودة الحياة وعلاقتها بالحاجات الإرشادية لدى طلبة المرحلة الثانوية دراسة ميدانية على عينة من طلاب مرحلة التعليم الثانوي العام في محافظة السويداء، مذكرة ماجستير، تخصص الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة دمشق، 2015-2016، ص 13.
- 11 - أمال، بوعيشة، جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب في الجزائر دراسة ميدانية ببلدية براقى - دائرة الحراش-الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2013 - 2014، ص 82، ص 83.
- 12 - فاطمة الزهراء، حاج سليمان، فعالية العلاج الأسري النفسي، في مساعدة المعاقين عقليا، أطروحة دكتوراه، تخصص تقنيات وتطبيقات العلاج النفسي، شعبة علم نفس، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 2016-2017، ص 27، ص 28، ص 29.
- 13 - هناء، العابد، التنشئة الاجتماعية ودورها في نمو التفكير الإبداعي لدى الشباب الدوري، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، جامعة ST. Clements، مارس 2010، ص 24، ص 25.
- 14 - بوهنتالة، أمال، بوهنتالة فهيمة، أثر العوامل الأسرية في جنوح الأحداث، ملتقى وطني حول: "جنوح الأحداث قراءات في الواقع وأفاق الظاهرة وعلاجها" يومي 04 و 05 مايو 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة 1، ص 06.

- 15 - علي، براجل، إحسان براجل، جنوح الأحداث قراءة للأسباب وتقديرها في ضوء التفسيرات العلمية، الملتقى الوطني حول "جنوح الأحداث، قراءات في واقع وأفاق الظاهر وعلاجها"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، ص 11.
- 16 - لبنى، أحمان، جنوح الأحداث بين العوامل النفسية والتنشئة الاجتماعية، ملتقى وطني حول "جنوح الأحداث قراءات في واقع وأفاق الظاهرة وعلاجها" يومي 04 و 05 ماي 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة 1، ص 09.
- 17 - حفصية، بن عشي، جنوح الأحداث بين تقصير الأسرة وفشل الأداء المدرسي، ملتقى وطني حول " جنوح الأحداث قراءة في واقع وأفاق الظاهرة وعلاجها" يومي 04 و 05 ماي 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة 01، ص 02.
- 18 - زينب، إبراهيم الغري، علم الاجتماع العائلي (برنامج دراسة المجتمع)، المستوى الأول، فصل دراسي أول، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة بنها <http://olc.bu.edu.eg/olc/images/fedu513.pdf> date 24-06-2018, hure 23:44
- 19 - قارة، ساسة، الأسرة والسلوك الانحراف للمراهق، (دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ التعليم الثانوي بتانوية كل من احمد باي وعبد الحميد ابن باديس- بولاية قسنطينة)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 58.
- 20 - أمال، بوهنتالة، فهيمة، بوهنتالة، أثر العوامل الأسرية في جنوح الأحداث، مرجع سابق، ص 07.
- 21 - محمد، الكر، شبكات التواصل الاجتماعي وإشكالية التباعد الأسري، دراسة حالة الأسرة الجزائرية، ص 14، ص 15.
- file:///C:/Users/USER/Desktop/pdf date 26-06-2018, heure 11:14.
- 22 - بشرى، عناد مبارك، جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج، "مجلة كلية الآداب"، العدد 99، ص 715.
- 23 - وليد، بن محمد الشهري، التوافق الزوجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة، مذكرة ماجستير، تخصص علم النفس كلية التربية، جامعة أم القرى، 2009، ص 63، 21، 25.
- 24 - جهادة محمود سلامة سويطي، برنامج ارشادي نفسي أسرى لتحسين التوافق الزوجي الأسري المحررين في فلسطين، أطروحة دكتوراه، الفلسفة تخصص العلوم الأمنية، قسم علم نفس كلية العلوم الاجتماعية والإدارية جامعة نايف، الرياض، 2013، ص 35، ص 36، ص 37.
- 25 - صلاح الدين علي وتد، الحازم حميدة، العلاقات بين تحقيق التوقعات من الزواج وبين التوافق في الحياة الزوجية لدى الأزواج الفلسطينيين في جنوب الضفة الغربية، "مجلة جامعة القدس"، المجلد 19، العدد 2، 2015، ص 60.
- 26 - نادية، بوشلائق، الاتصال الأسري ودوره في تفعيل العلاقات داخل الأسرة، ملتقى وطني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 09 / 10 ابريل 2013، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، ص 01 ص 02.
- 27 - فاطمة، بنت محمد الأحمد، أثر استخدام وسائل الاتصال الحديث على الحوار الأسري، الهاتف الجوال الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، دراسة مطبقة على عينة اسر السعودية بمدينة الرياض، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1434، ص 61، 1435.
- 28 - العمري، عيسات، محاضرات في مقياس، الخدمة الاجتماعية العائلية، لطلبة السنة الأولى ما ستر، علم اجتماع، تخصص الخدمة الاجتماعية، جامعة سطيف 2، 2016، 2017، ص 23.
- 29 - عزيز، احمد صالح ناصر الحسيني، الأمن الأسري المفاهيم-المقومات - المعوقات (مع دراسة ميدانية في مدينة صنعاء)، المجلد 15، العدد 12، أكتوبر 2016، ص 174، ص 175.
- 30 - إباد، محمد نادي اقرع، الشعور بالأمن النفسي وتأثره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية 2005، ص 11، ص 39.
- 31 - يامن، سهيل مصطفى، الهدف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية في مدارس مدينة دمشق، رسالة ماجستير، تخصص الصحة النفسية للأطفال المراهقين، كلية التربية، قسم الإرشاد النفسي، جامعة دمشق، 2009-2010، ص 130.
- 32 - رحاب، بنت عوض المطيري، مستوى جودة الحياة وعلاقته بالعوامل الأسرية لدى طالبات كلية الآداب بجامعة الملك سعود - دراسة ميدانية على عينة من طالبات كلية الآداب بجامعة الملك سعود-، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 43، ص 44.
- <https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-2655.pdf> date 25-06-2018, hure 14: 30, p 84, p 85.³³
- 34 - فاطمة، حولي، التوافق النفسي للوالدين وانعكاسه على تكيف الأبناء في المدرسة دراسة ميدانية لتلاميذ السنتين الثانية والثالثة من التعليم المتوسط، مذكرة ماجستير تخصص علم النفس الأسري، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 03، ص 05.

دور العلاقات الاجتماعية الايجابية في تحقيق جودة الحياة

رضا نعيجة

جامعة أحمد دراية، أدرار

Redha051@yahoo.fr

معزوزي عتيقة

جامعة أحمد دراية، أدرار

Atika.maazouzi@yahoo.fr

الملخص:

لقد تعددت الدراسات والنظريات المفسرة للعوامل المتحكمة في تحقيق جودة الحياة بحثا عن أفضل الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق رضا وسعادة الأفراد من جهة، والسعي للوصول إلى استراتيجية تنموية واقعية نابعة من رضا الأفراد ومساهماتهم في إرسائها من جهة أخرى، وهذا لا يتحقق إلا في وجود نسيج اجتماعي متماسك وفعال، هذا ما سنحاول أن نسلط عليه الضوء من خلال هذه الورقة البحثية، بالتركيز على العلاقات الاجتماعية كجزئية هامة في تلبية حاجات الفرد النفسية والاجتماعية وحتى المادية، والبحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها تفعيل تلك العلاقات الانسانية، حتى نستطيع استخدامها كطاقة في بناء راس مال اجتماعي ايجابي، يساهم في تحقيق جودة حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاجتماعية الإيجابية؛ جودة الحياة؛ رأس المال الاجتماعي؛ الفرد؛ السلوك الإيجابي.

المقدمة:

لقد أصبح موضوع جودة الحياة يثير إهتمام الباحثين في شتى المجالات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، تماشيا مع تعقد وتشابك متطلبات الحياة العصرية التي اصبحت تشكل تحديا امام صناع القرار في الوصول الى وضع استراتيجية تنموية حقيقية قادرة على تغطية الحاجات المادية والمعنوية للأفراد، وتحقيق رضا وسعادة ورفاهية الافراد باستخدام الموارد المتاحة، وهذا لا يتحقق إلا اذا كانت برامج التنمية نابعة من ارادة الافراد وبمشاركتهم فيها، هذا ما اشارت اليه العديد من الدراسات الحديثة، فقد انتقل الدارسين من مجرد البحث عن اساليب تلبية الحاجات المادية (زيادة الدخل المستوى المهني..) للأفراد، الى التركيز على عوامل اخرى (معنوية وذاتية) باعتبار هذه الاخيرة هي الاصعب في تحقيقها إلا انها الانجع في الوصول الى تنمية فعالة، ومن بين تلك العوامل المعنوية التي لا بد من اخذها بعين الاعتبار هي طبيعة العلاقات الاجتماعية، وانعكاساتها على جودة حياة الفرد والمجتمع، هذا ما سنحاول ان نسلط عليه الضوء من خلال هذه الورقة البحثية، وذلك بإبراز اهم الحاجات الفردية التي يمكن اشباعها في وجود شبكة علاقات اجتماعية ايجابية، وكذا توضيح العلاقة بين وجود نسيج اجتماعي إيجابي وتحقيق جودة الحياة على المستوى الفردي والجماعي، ثم سنحاول ايجاد اهم العناصر التي تجعل من الروابط الاجتماعية طاقة ايجابية يمكن الاستفادة منها في ارساء قواعد التنمية الواقعية، خاصة في ظل مجتمعات السرعة والتكنولوجية، وتنامي النزعة الفردية التي يعززها الفكر الرأسمالي الليبرالي الذي يشجع المنافسة، والمنفعة الشخصية وهذا بطرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم العلاقات الاجتماعية الايجابية من المنظور النفسي والاجتماعي؟
- ما دور التفاعل الاجتماعي الايجابي في تحقيق جودة حياة الفرد؟
- فيما تتمثل اهمية راس المال الاجتماعي في تحقيق جودة حياة المجتمع؟
- فيما تكمن اهم العناصر التي يمكن الاعتماد عليها لتفعيل العلاقات الاجتماعية الايجابية؟

I. تحديد المفاهيم:

1. مفهوم العلاقات الاجتماعية الايجابية:

• تعريف العلاقات الاجتماعية:

يتخذ مفهوم العلاقات الاجتماعية عدة تعريفات تختلف حسب المجال المراد استخدامها فيه، وتبعاً لأنواعها ومصادرها واتجاهاتها، ويتداخل مفهوم العلاقة الاجتماعية مع مفهوم التفاعل الاجتماعي لان وجود علاقة يعني وجود تفاعل، هذا ما اشار اليه حسام الفياض في تعريفه كالتالي: "تعني العلاقة ربط شيء بشيء اخر، وعلى الصعيد الانساني نجد ان كل فرد مرتبط بالأخر تحت مسميات مختلفة (اباء، اخوة، اصدقاء، زملاء، جماعات، مؤسسات، ... الخ)، فهو مندمج في نسيج وفضاء اجتماعي يقوم على شبكة من التبادلات المعقدة التي توجه افعاله وتنشئته الاجتماعية، فهذا الربط بين عنصرين او اكثر يعني وجود نوع من التأثير المتبادل، وهذا يؤدي بنا الى مفهوم التفاعل، فلا يمكن تصور وجود تفاعل بين طرفين اجتماعيين دون ان نقول بوجود علاقة." (الفياض، 2016)

اما فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية الايجابية فنقصد بها كتعريف اجرائي في دراستنا هذه مجمل العلاقات الانسانية المستقرة والمتوازنة، والتي تهدف الى مساعدة الأخر وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

2. مفهوم جودة الحياة:

لم يستطع الباحثين إيجاد تعريف موحد لمفهوم جودة الحياة وهذا راجع الى صعوبة تحديد العوامل المؤدية الى اشباع رغبات وحاجات الافراد بشكل دقيق، حيث "تظهر جودة الحياة من خلال قدرة الفرد على إشباع حاجاته الصحية النفسية مثل: الحاجات الفسيولوجية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية، والتوافق الاسري، والرضا عن حياته العملية، والاستقرار الاقتصادي، والقدرة على مقاومة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية" (بجي و عبد الرؤوف، 2015، صفحة 213)

كما يختلف مفهوم جودة الحياة من مجتمع الى اخر حسب نوعية الثقافة السائدة، ويتغير عبر الزمن بتغير متطلبات الافراد ونمط العيش والتطور التكنولوجي، حيث "يتشارك كل الباحثين في دراساتهم الكيفية والكمية حول جودة الحياة في اهتمامهم المشترك في فهم ما يعنيه فعل العيش بشكل جيد او سيئ في بيئة وزمن معين" (Macia, Duboz, & Gueye, 2010, pp. 42-43) هذا ما يشير الى ان مفهوم جودة الحياة

ومن بين التعاريف نذكر تعريف منظمة الصحة العالمية بوصفه أقرب التعريفات إلى توضيح المضامين العامة لهذا المفهوم؛ فقد كرس مجموعة من الخبراء جهودهم لبحوث نوعية الحياة سنة 1995، وقدموا التعريف التالي: جودة الحياة هي إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها، ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع أهدافه، وتوقعاته، وقيمه، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية وحالته النفسية، ومستوى استقلالته وعلاقاته الاجتماعية واعتقاداته الشخصية وعلاقته بالبيئة بصفة عامة. " (مشري، 2014، صفحة 227)

جودة حياة الفرد في ظل التفاعل الاجتماعي الايجابي:

1. حاجة الفرد الى العلاقات الاجتماعية:

تكمن اهمية العلاقات الاجتماعية في حياة الفرد في حاجته المستمرة الى وجود الاخر في تلبية حاجاته النفسية، والاجتماعية وحتى المادية، حيث "يرى" توماس هوبز"، أنّ الأصل في الاجتماع البشري هو عبارة عن نتيجة منطقية لتلك الحاجة المتولدة لدى الإنسان لحماية مختلف مصالحه في ظلّ مجتمع يكون هو نفسه جزءاً فيه، ذلك لأنه بطبعه لا يستطيع العيش بمعزل عن الجماعة وإن تمّ ذلك فإنه يكون في ظروف جد صعبة، تعود بانعكاسات سلبية على كينونته البشرية. " (غزالة، 2018، صفحة 255) حيث ان ارتباط

الفرد بالجماعة يضمن له الشعور بالأمان، والقدرة على تخطي الازمات "فالإنسان في حالة سعي دائم الى الانتماء والارتباط بالآخرين بهدف خفض التوترات الانفعالية التي تعترضه عندما ينعزل او ينأ عن الجماعة." (سامي و فاطمة، 2011، صفحة 186)

وقد أشار ماسلو من خلال تصنيفه للحاجات الى الحاجة الاجتماعية التي يرى انها "حاجة تجعل الفرد ان يكون موضع القبول والتقدير والاحترام لدى الآخرين، وان تكون له المكانة الاجتماعية المناسبة، ويكون في مأمن من استهزاء المجتمع ونبذه وعدم قبوله. هذا وقد عبر عنها بحاجات الحب والانتماء من خلال الارتباط بأفراد آخرين، والقبول من جانب الآخرين وإشباع هذه الحاجات يشعر الفرد بالامتنان وعدم اشباعها يتسبب في ظهور اعراض سوء التكيف" (جنان، 2016، صفحة 79)

نستنتج مما سبق ان حاجة الفرد الى الانتماء الى جماعة يعتبر من بين اهم الحاجات التي يسعى الفرد الى اشباعها من خلال حياته الاجتماعية اين "يجد الأمن والتقدير، وتشبع له حاجاته الى الصحبة، وتؤثر في بناء شخصيته" (إلهام، 2012، صفحة 319)

وتشير الدراسات في الكثير من الاحيان الى ضرورة اشباع حاجة الفرد للانتماء الى جماعة كعنصر مهم يؤدي الى الشعور بالرضا وبالتالي تحقيق جودة الحياة حيث "تعبّر الحاجة عن الافتقار الى شيء ما او نقص فيه إذا تكامل او وجد ذلك الشيء تحقق معه الاشباع والرضا والارتقاء للكائن الحي" (جنان، 2016، صفحة 65)

2. العلاقات الشخصية وتحقيق جودة حياة الفرد:

ترتبط طبيعة العلاقات الاجتماعية الشخصية ارتباطا وثيقا بدرجة تحقيق جودة الحياة على المستوى الفردي حيث "ان المعطى الثابت في البحث التراكمي حول السعادة والرضا عن الحياة يكمن في الاهمية التي تلعبها الروابط الاجتماعية في تحقيق السعادة الشخصية. وبالفعل ذكرت غالبية الدراسات ان الحياة الاجتماعية المرضية هي العامل الاكثر مساهمة في تحقيق السعادة. كما يركز الجانب الاكبر لتأثير العلاقات الاجتماعية على سعادة الفرد على علاقات القرابة والحميمية." (Fordyce, 1997, p. 01)

كما اظهرت دراسات استطلاع الرأي الدولية انه من بين جميع العوامل التي تم دراستها كان الزواج والعلاقات الاسرية اهم مصدر للسعادة بغض النظر عن الدخل او المركز الاجتماعي، كما اكدت ذلك العديد من الابحاث حول السعادة" (Fordyce, 1997, p. 05)

يتبين لنا مما سبق ان العلاقات الاجتماعية الشخصية الاسرية وعلاقات الصداقة والحميمية تلعب دورا هاما في تحقيق سعادة واستقرار الافراد نفسيا بالدرجة الاولى.

3. الفرد والسلوك الايجابي نحو الآخر:

لا يمكن تحقيق جودة الحياة إلا من خلال الفعل والسلوك الايجابي للأفراد نحو بعضهم البعض، إلا ان اقدام الفرد على السلوك الايجابي تحكمه العديد من العوامل، انطلاقا من اختلاف الشخصيات والسن والجنس والمستوى الثقافي، وكذا المعنى الذي يعطيه الفرد لسلوكياته، فقد حاولت العديد من الدراسات النفسية في البحث عن الاسباب الكامنة وراء إقدام بعض الافراد على الفعل الايجابي نحو الآخر وإعراض البعض الاخر حيث "أظهرت العديد من الدراسات المخبرية والميدانية ان الناس السعداء اكثر ميلا لتقديم المساعدة، وهذه النتيجة لا خلاف عليها بين المشتغلين في علم النفس، فمثلا تنبأت دراسة (R.N Baron 1997) ان المتسوقين الذين لديهم مزاج عام جيد وعلامة ذلك شذى عطر جيد، أكثر استعدادا لتقديم مساعدة لشخص يطلب المساعدة من الذين يفتقدون الى ذلك المزاج الجيد،... ويفسر ذلك بان المزاج الايجابي يساعد على الانتباه الى الجوانب الايجابية والسارة، كما ان الذين يتمتعون بمزاج جيد قد لا يفكرون في تكاليف تقديم العون، وفي المقابل يركز من يعانون من مزاج رديء او حزين بالدرجة الاولى، على مشكلاتهم الذاتية، وعليه تنخفض الى حد كبير احتمالات تطوعهم لتقديم معونة للآخرين." (كولن، برندان، و اخرون، 2016، الصفحات 239-240)

كما عرف "اما باتسون وشاو (Batson et shaw) التعاطف على انه استجابة انفعالية تتميز ببعض المشاعر مثل الشفقة والحنو، ورقة القلب، ويحدث هذا التعاطف من خلال تبني منظور الاخر على التعاقب حيث يقوم الشخص المتأثر بتبني وجهة نظر الشخص الاخر الذي يعاني متاعب معينة، ويحدث تبني المنظور من خلال إدراك الارتباط الانفعالي في حالات القرابة والصداقة والألفة والتشابه مع الشخص الآخر" (جريدة، 2016، صفحة 30)

تعمل العلاقات الاجتماعية الشخصية (الاسرية والقرابة والحميمية) على اشباع حاجة الفرد للأمن وشعوره بالسعادة مما يخلق لديه تشبع داخلي، يجعله قادر على المساهمة في خلق سعادة الاخرين، لان فاقد الشيء لا يعطيه.

II. راس المال الاجتماعي الايجابي وتحقيق جودة حياة المجتمع:

1. اهمية راس المال الاجتماعي الايجابي:

رغم ما تحققة العلاقات الاجتماعية الشخصية المستقرة من شعور بالأمن والسعادة الا ان ذلك لا يكتمل الا في ظل وجود نسيج اجتماعي ايجابي يقوم على مشاركة الافراد في الانشطة الاجتماعية لتقديم المساعدة والدعم للأفراد المحتاجين والعاجزين بغض النظر عن جنسياتهم وديانتهم وانتماءاتهم، حيث "ان فرصة الشعور بالقدرة على المساهمة في سعادة الاخر تسمح بتطوير الاحساس بانك مهم" (Caron & Guay, 2005, p. 17)، وتتجلى الاثار الايجابية لراس المال الاجتماعي الفعال فيما يلي:

انتشار الثقة المتبادلة:

تعتبر الثقة المجتمعية من اهم مؤشرات جودة حياة المجتمع حيث "أشار باتنام انه في المجتمعات الاكثر تعقيدا لا تكفي الثقة الفردية وإنما تتطلب وجود ثقة مجتمعية، ومعايير التعاملات التبادلية والشبكات الاجتماعية المدنية هما مصدري تحويل الثقة الفردية الى مجتمعية في المجتمعات الحديثة، والمجتمعات التي تعتمد على هذه المعايير تستطيع بسهولة الحد من الروح الانتهازية للأفراد وحل المشاكل المتعلقة بالنشاطات الاجتماعية، فهي معايير تسمح بالتوفيق بين المصالح الفردية والمشاركة" (Bevort, 2013, pp. 2-3)

حيث وجدت دراسة ان "معدل العمر المتوقع كان اعلى بكثير في الولايات التي اجابت نسبة عالية من افرادها بايجابية عن امكانية الثقة بمعظم الناس، وعليه، لا يستمتع الافراد وحدهم بثمار علاقات ايجابية وتعاونية وتضامنية، ولكن الجماعة كلها تتشارك في ثمار علاقات الثقة المتبادلة" (كولن، برندان، و اخرون، 2016، صفحة 484)

كما " استهدفت دراسة بارفوت وآخريين (Barefoot et al ., 1998) الكشف عن الثقة كعامل منبئ بالصحة النفسية والصحة الوظيفية لدى عينة بلغت 100 من الرجال والنساء من عمر 55-80 عاما بمتوسط عمر 66.8 عاما، طبقت الدراسة مقياس الثقة اعداد: روتر 1967، ومقياس الصحة النفسية، اعداد: كانتريل 1965، واداة للتقرير الذاتي تعكس الحالة الصحية، اعداد: كابلان وآخرون 1996، وبعد مرور ثمانية اعوام تم تطبيق ادوات الدراسة مرة اخرى، وأشارت النتائج الى التأثيرات الوقائية التقديرات العالية للثقة وقمتها في تحسين جودة حياة الافراد الذين عاشوا لعمر متقدم، وأكدت النتائج على دور الثقة وأهميتها-بخاصة مع التقدم في العمر- والتي تزداد وضوحا في العلاقات الحميمة وشبكات العلاقات الاجتماعية، وعلى كونها مرتبطة ارتباطا ايجابيا بالحالة الصحية الجيدة.

وفي رأي روتنبرج وآخرون (Rotenberg et al., 2005) ان الثقة هي حجر الزاوية في كل مجتمع، وأساس تماسكه وانتظامه، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بخصائص التوافق والسوية في رأي دينيف وكوبر (De Neve et Cooper, 1998)، كما انها من عوامل الحفاظ على الصحة وطول العمر في رأي بارفوت وآخرون (Barefoot et al., 1998)، والثقة هي اساس دعم تقدير الذات والقدرات الابتكارية وعلاقات جيدة بالإقران وهي وثيقة الصلة بالسلوك الاخلاقي والكفاءة الاجتماعية والتحصيل الدراسي وعلاقات الصداقة" (منال، 2012، الصفحات 10-09)

• تجاوز المشكلات الاجتماعية:

هناك العديد من المشاكل الاجتماعية التي يمكن تجاوزها في ظل وجود راس مال اجتماعي فعال يقوم على قيم التعاون والدعم ومساعدة وتقبل الآخر نذكر منها:

✓ مكافحة الجرائم:

حيث "توصل المتخصصون في دراسة الجريمة الى اهمية العلاقات الاجتماعية الجيدة ورأس المال الاجتماعي، ووجد الباحثون علاقة قوية بين مستويات الجريمة العنيفة ومستويات الثقة الاجتماعية في المناطق المختلفة، تشير نتائج الدراسات الى ان جذور معظم الجرائم العنيفة تعود الى واقعة تضمنت شعور الشخص غالباً ما يكون تقديره لذاته منخفضاً جداً او انه عومل بازدراء وعدم احترام" (كولن، برندان، و اخرون، 2016، صفحة 485)

كما أصبح يشارك المواطنون المدنيون في رسم سياسات وخطط مكافحة الجريمة، حيث تعد "بريطانيا من الدول الرائدة في مجال تطبيق الشرطة المجتمعية وتجسد ذلك في صياغة السير روبرت بيل) للمبادئ التسعة لعمل الشرطة عام 1889 التي لا يخلو أي مبدأ منها من الحرص على رضا المواطنين ومشاركتهم كما تم انشاء وكالة الوقاية من الجريمة كلجنة لتنشيط الوقاية من الجريمة في المجتمع بالتنسيق مع اللجان.

واليابان هي الاخرى عمدت الى تنفيذ جملة من الخطوات لتحقيق شعار الامن مسؤولية الجميع حيث يعتمد نظام الشرطة في تشكيله على عدد من المواطنين المدنيين يساهمون في رسم وتنفيذ السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة.

ومن بين الدول العربية نجد الامارات كدولة رائدة في تطبيق الشرطة المجتمعية في الوطن العربي بدأت منذ عام 1999 بتشكيل الهيئة الوطنية العليا للوقاية من الجريمة. " (مصطفى، 2014، الصفحات 11-07)

✓ التقليل من ظاهرة الانتحار:

"في 1897 افترض دوركايم ان انقطاع الروابط الاجتماعية ينتج عنه فقدان في الموارد الاجتماعية وضعف المعايير والأدوار الاجتماعية، حيث في دراسته للانتحار اشارت بالفعل الى انتشاره الواسع بين الافراد الذين يمتلكون روابط اجتماعية قليلة" (Caron & Guay, 2005, p. 15) فالجماعة حسب دوركايم تعمل على مساعدة الافراد في إيجاد السبل الناجعة لتحقيق ما يصبون اليه الافراد وبالتالي تقل نسب الانتحار" (وازي، 2012، صفحة 64)

"حيث يرى ان انتشار ظاهرة الانتحار في المجتمعات الصناعية تعكس هشاشة النسيج الاجتماعي وضعف علاقات الافراد بعضهم البعض وغياب الشعور بالانتماء الى المجتمع، فيعيش معزولاً عن الاطار الاجتماعي للمجتمع، اذ يفعل ما يشاء ويسعى فقط لتلبية وإشباع حاجياته الخاصة وتحقيق مصالحه الذاتية، في ظل هذه الوضعية، فعندما يصاب الفرد بصدمة عاطفية، مالية او اجتماعية فانه مباشرة يفكر في الانسحاب من الوجود لأنه لا يشعر بالارتباط مع اية فئة اجتماعية بما ان علاقته بالمجتمع كانت مبنية على المصلحة الخاصة والنزعة الفردية والأناية المطلقة" (وازي، 2012، صفحة 65)

هذا ما ينطبق على انتشار ظاهرة الانتحار بالوطن العربي "فالانتحار ومحاوله الانتحار كانت قليلة الظهور في المجتمع التقليدي المغربي وذلك يعود النظام الاجتماعي السائد ضمن قواعد منسجمة تحكمها التربية والتضامن فرغم ظروف المعيشة الصعبة إلا أنه يجد لكل فرد واجبات وحقوق، بالتالي تحدد الأدوار الاجتماعية. لعل هذا النظام كان ينمي لدى الفرد الإحساس بالحماية ويسهل عملية الاندماج الاجتماعي. فإذا اختل الأنا الفردي أو انحرف عن الضوابط المعروفة، سانه الأنا الجماعي وبذلك يظهر للعيان أن هذه الحركية النظامية هي حصن منيع ضد التفريغ الاكتيابي." (بوسنة، 2008، صفحة 109)

III. مصادر تفعيل العلاقات الاجتماعية الايجابية:

1. دور المساجد:

يعتبر المسجد في مجتمعنا الجزائري من بين اكثر الاماكن التي يجتمع فيها الافراد وينسجون علاقاتهم الاجتماعية، لذا يعتبر المسجد فضاء هام لنشر الوعي بين المواطنين وحثهم على التحلي بالأخلاق الحميدة وحسن التواصل مع الاخر وتقديم المساعدات من خلال وضع أنشطة لتفعيل التفاعل الاجتماعي الايجابي، وتفعيل الطاقات الايجابية وتوحيدها من خلال غرس مبادئ التعاون والتسامح والإخاء التي جاء بها ديننا الاسلامي الحنيف في نفوس الافراد، حيث جاءت العديد من الايات والأحاديث التي تحث على مراعاة الاخر، والحرص على صلة الرحم وعدم الحاق الاذى بالأخر واحترام الجار كما جاء في الآية الكريمة: "واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم" الآية 36 من سورة النساء.

كما "ان لصلاة الجماعة اثرا علاجيا هاما، فتردد الفرد على المسجد لصلاة الجماعة يتيح له فرصة التعرف بجزئانه وبكثير من الافراد الاخرين ممن يسكنون نفس الحي الذي يسكن فيه، مما يساعد على تفاعله مع الناس الاخرين وعلى تكوين علاقات اجتماعية سليمة وعلاقات صداقة ومودة معهم، ان مثل هذه العلاقات الاجتماعية وعلاقات الصداقة والمودة مع الاخرين تساعد على نمو شخصية الفرد وعلى نضجه الانفعالي، كما تشبع حاجته الى الانتماء الاجتماعي والتقبل الاجتماعي مما يؤدي الى الوقاية من القلق الذي يعاني منه بعض الناس نتيجة شعورهم بالوحدة والعزلة وعدم الانتماء الى الجماعة." (جويده، 2016، صفحة 41)

"ومن بين المعاملات الطيبة التي تربط بين افراد الحي وتحوي المحتاج والغريب هي الاطعام في المسجد، وكانت هذه الصفة منذ القدم يتميز بها المجتمع الاسلامي، ففي الفتوحات المكية يقول محي الدين بن عربي: "انه ما كان يقصد في اي بلد إلا الى الجامع ليلقى امثاله من الغرباء والسواحين ويأنس بهم" ويقول: "انهم كانوا إذا خرجوا من صلاة العشاء وجدوا رجالا كثيرين يحملون قصاعا من الطعام يرسلها اهل الخير للغرباء. وما نزلت بلدا الا وجدت فيه هذه الخصلة اللطيفة من خصال اهل القبلة، وما وجدت عند غيرهم." (جويده، 2016، الصفحات 45-46)

المسجد هو من اهم العناصر التي يجب الالتفات اليها لتوطيد الروابط الاجتماعية وتفعيل النشاطات الخيرية والتطوعية، عن طريق ترسيخ مبادئ الشريعة الاسلامية التي تحث على حسن التعامل مع الاخر كما جاء في الآية الكريمة: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ (12) يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (13)" الآية 12-13 من سورة الحجرات

"فالنظام الديني لا ينتج رابطة اجتماعيا عبر ايجاد شبكات وتجمعات خاصة فحسب، بل ايضا عبر تحديد عالم ذهني يعبر الافراد والجماعات من خلاله عن مفهوم معين حول الانسان والعالم ويعيشونه في مجتمع معين" (جون بول، 2001، صفحة 188)

2. ترشيد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

تباينت البحوث في طرحها لموضوع وسائل التواصل الاجتماعي وأثره على نمط العلاقات الاجتماعية، بين انعكاساتها الايجابية في كونها تضمن اختزال المسافات وتحقيق التقارب والتعارف بين مختلف الشعوب وبين سلبياتها المتمثلة في انزغال الفرد عن المجتمع وتفكك علاقاته الاجتماعية وحتى الاسرية نتيجة غياب الحوار المباشر بين افراد الاسرة "فقد احدثت مواقع التواصل الاجتماعي انعكاسات عميقة في بنية المجتمعات المعاصرة وعلى مستويات كثيرة من اهمها تغيير انماط العلاقات الاجتماعية السائدة، وتغيير في القيم في الذهنيات والنفسيات، في اساليب التربية والتعليم، ساهمت كذلك في خلق فضاءات اجتماعية جديدة للقاء الافراد على رغم تباعد الفضاءات الجغرافية التي

يتواجدون فيها، اعدت تشكيل بنية المجتمع اذ عملت على هدم عادات اجتماعية كانت سائدة كالتواصل الفيزيقي الحقيقي بين الافراد، فلم تعد الاسر او الاصدقاء او مختلف الجماعات تلتقي ببعضها البعض جسمانيا بل يكاد ينعدم هذا التواصل. " (الأزهر و بركات، 2016، صفحة 229)

حيث " في دراسة اجراها كل من (Robert Kant-Pittsburg) على عينة مكونة من 256 شخص لمدة سنتين بأمریکا، تبين أن الانترنت ممثلة خاصة في شبكات التواصل الاجتماعي قلصت من دائرة علاقات الأفراد الاجتماعية القريبة والبعيدة وزادت من وحدتهم وكذا شعورهم بالإحباط، وهذا ما جعل بعض المفكرين يصفون المجتمعات الجديدة " بالمجتمعات الانفرادية " أو "المجتمعات الكابلية" التي يختلي كل فرد فيها بوسائله الاتصالية وينعزل عن أفراد أسرته وأصدقائه " (عبادة، 2016، صفحة 292)

كما اشار استطلاع للرأي اجراه مركز احصاء عالمي (IPROS REID) في غمرة حياتنا اليومية نجد انفسنا نتواصل اجتماعيا بما معدله 17 مرة عبر وسائل تقنية مقابل مرتين من خلال اللقاء الشخصي المباشر. هذا يعني ان فضاء الشبكات الاليكترونية ادخلنا عالما لا شخصيا وجعل تواصلنا باردا وعلاقاتنا اصبحت تتم عن بعد. " (طريه، 2011، صفحة 32)

يتضح لنا ان سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ينعكس سلبا على العلاقات الاجتماعية ويؤدي الى تفكك ضعف الروابط الاجتماعية وتفككها هذا ما يدعونا الى النظر في نشر الوعي بضرورة حسن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاستفادة من ايجابياتها حيث "تنصح خبيرة العلاقات الانسانية (الين ماكفيل) وتعليقا على نتائج الاستطلاع للرأي اجراه مركز احصاء عالمي (IPROS REID): ان مسالة التواصل بينك وبين اخر ليس مجرد كم تحدته باليوم عبر الهاتف او كم تراسله الكترونيا.. وإنما اهمية الاتصال والعلاقة تتركز بشكل رئيس على جلسة هادئة وجها لوجه، لأننا بالنهاية نحن مخلوقات اجتماعية وجدنا لتقييم علاقات، فلنجعل التواصل البشري فاعلا أكثر من التواصل عبر الكمبيوتر او غيره، خاصة وان النسبة الاكبر من المستجوبين (88%) أقروا بان اللقاء الشخصي يجعلهم أكثر تقربا واقل اضطرابا من اللقاء التقني عبر الهاتف او البريد الاليكتروني " (طريه، 2011، صفحة 33)

ما نستخلصه مما سبق ان لوسائل التواصل الاجتماعي اثار سلبية عميقة على بنية العلاقات الاجتماعية إذا استخدمت بطريقة غير مراقبة، إلا ان هذا لا ينفي فوائدها الهامة في تحقيق التقارب بين الافراد رغم بعد المسافة فوسائل التواصل الاجتماعي هي سلاح ذو حدين لذا لا بد من استثمارها في التعرف على الاخر والاستفادة من الخبرات من الافراد عبر مختلف أنحاء العالم، إلا اننا لا بد ان نحسن استعمالها مراعين في ذلك حياتنا الاجتماعية وعالمنا الواقعي، وعلاقاتنا الاسرية والمجتمعية ومسؤوليتنا نحوها.

3. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني:

ان انتشار منظمات المجتمع المدني جاء كضرورة من اجل ملاءمة الفراغ الذي تركته الدولة مع تنامي الفكر الرأسمالي الليبرالي الذي نتج عنه تحلي الدولة عن دعمها للمنظمات العمومية وتشجيع القطاع الخاص وتنمية روح المنافسة مما ادى الى تلبية الافراد لمصالحهم الذاتية على حساب المصلحة العامة، وتنامي النزعة الفردية، هذا ما عاشه المجتمع الجزائري عند الانتقال الفجائي والغير مخطط له من النظام الاشتراكي وفكرة الدولة الداعمة الى نظام اقتصاد السوق سياسة التنويع الاقتصادي اين بدأت الدولة ترفع دعمها عن العديد من القطاعات العمومية وتشجيع القطاع الخاص، هذا ما يدعو الى تعزيز نشاطات المجتمع المدني بتوحيد الجهود الفردية وغرس روح التعاون والتضامن بين الافراد لتدارك عجز الدولة واحتواء المشكلات الاجتماعية المنجزة عن ذلك، إلا ان مجتمعنا الجزائري ما زال يفتقر لوجود منظمات مجتمع مدني فعالة يمكن الاعتماد عليها في تشكيل راس مال اجتماعي ايجابي يسعى لتحقيق التنمية وتجاوز المشكلات الاجتماعية وتحقيق رضا الافراد وسعادتهم، حيث "اشار بوتنام الى ان المجتمعات التي تملك عددا اكبر من التنظيمات المدنية هي الاكثر ديمقراطية وتقدما من الناحية الاقتصادية، ويعود ذلك للدور الذي تلعبه تلك المنظمات في تكوين راس المال الاجتماعي " (الكفاوين، 2017، صفحة 594) كما

"يعرف" برتراند بادبي" المجتمع المدني بأنه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكّن من الخيرات والمنافع دون تدخل او وساطة من الدولة." (غزالة، 2018، صفحة 258)

4. دور التنشئة الاسرية:

تلعب الاسرة دورا مركزيا في تعزيز الروابط الاجتماعية من خلال تنشئة الفرد على الحوار وتقبل الاخر وغرس قيم التعاون والتضامن والأخوة والتسامح وضمان انتقالها من جيل الى جيل، حيث" يشير جولمان الى ان الاسرة تشترك مع بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية، إلا انها تبقى البيئة الاولى التي تتشكل فيها شخصية الفرد، وتظهر فيها اتجاهاته وقيمه، ففي هذا المحيط يشعر الفرد بنفسه، وكيف يستجيب الآخرون لمشاعره، وكيف يقرأ مشاعر الآخرين. وهذا التعلم لا يتوقف على ما يقوله ويفعله الآباء مباشرة، بل فيما يقدم للأفراد من نماذج في التعامل أيضا وكيف يتبادلون المشاعر فيما بينهم." (الشقران، 2012، صفحة 1081)

فعلى الاسرة ام تسعى جاهدة للحفاظ على دورها في حماية النسيج الاجتماعي من التفكك خاصة في ظل العصرية ووسائل التواصل الاجتماعي التي اصبحت تنافس الاسرة في اداءها لدورها الاجتماعي مما أدى إلى تراجع الروابط الاجتماعية الاسرية التقليدية، وغياب الحوار.

قائمة المراجع

- Bevort, a. (2013). *Capital social*. Gis Démocratie et participation.
- Caron, & Guay. (2005). Soutien social et santé mentale:concept,mesures. *Santé mentale au Québec*, 30 (02).
- Fordyce, M. W. (1997). l'éducation au bonheur. *revue Québécoise de psychologie*, 18 (02).
- Macia, E., Duboz, P., & Gueye, L. (2010). Les dimensions de la qualité de vie subjective à Dakar. *Sciences sociales et santé*, 28 (03).
- العقبي الأزهر، ونوال بركات. (2016). نمط العلاقات الاجتماعية في ظل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة علوم الإنسان والمجتمع (16).
- النجار يحيى، والطلاع عبد الرؤوف. (2015). التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الاهلية بمحافظات غزة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 29 (02).
- حسام الفياض. (2016). العلاقات الاجتماعية. تم الاسترداد من https://archive.org/details/hosamfayad729_gmail_201704
- حنان الشقران. (2012). العلاقة بين انماط التنشئة الاسرية وتحقيق المراهق لهويته النفسية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 26 (العدد05)
- زبير غزالة. (2018). المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجاً. مجلة التنمية البشرية (العدد10).

- سلاف مشري. (2014). جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي-دراسة تحليلية-. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (العدد08).
- شريفة جنان. (2016). عقود العمل ودورها في إشباع حاجات خريجي الجامعة حسب هرم ماسلو. بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- طاوس وازي. (2012). ظاهرة الإنتحار بين التفسير الاجتماعي والتشخيص النفسي. مجلة دراسات نفسية وتربوية (العدد08).
- عبد الخالق جاب الله منال. (2012). الثقة في عصر العولمة دراسة في سيكولوجية العلاقات الاجتماعية (الإصدار ط1). مصر، مصر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.
- عبد الوافي زهير بوسنة. (2008). التصور الاجتماعي لظاهرة الإنتحار، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة. قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة منتوري قسنطينة.
- غزالة زبير. (2018). المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجاً. مجلة التنمية البشرية (العدد10).
- فاضل عباس إلهام. (2012). الوحدة النفسية وعلاقتها بالحاجات النفسية عند موظفي جامعة بغداد. مجلة البحوث التربوية والنفسية (العدد32).
- فريزر كولن، بيرشل برندان، واخرون. (2016). تقديم علم النفس الاجتماعي. (حلمي فارس، المترجمون) الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مامون طرييه. (2011). علم الاجتماع في الحياة اليومية، قراءة سوسولوجية معاصرة لوقائع معاشة (الإصدار ط1). بيروت، لبنان: دار المعرفة.
- محمد الختاتنة سامي، وعبد الرحيم النوايسة فاطمة. (2011). علم النفس الاجتماعي (الإصدار ط1). الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- محمود الكفاوين. (2017). مهنة الخدمة الاجتماعية وراس المال الاجتماعي. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 31 (العدد04).
- مرتضى علي محمود مصطفى. (2014). أليات تنفيذ الشرطة المجتمعية. مجلة الفكر الشرطي (العدد24).
- مقاتلي جويده. (2016). اهمية المسجد ببعديه العمراني والروحي في تنمية العلاقات الاجتماعية. مجلة افاق لعلم الاجتماع، المجلد 06 (العدد01).
- نور الهدى عبادة. (2016). شبكات التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية: الفرص والتحديات. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد26).
- وليم جون بول. (2001). الاديان في علم الاجتماع (ط1). (علي بدران بسمة، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

دور الجمعيات الخيرية في تنمية جودة الخدمة المجتمعية

قدوري نزيهة

جامعة أحمد دراية، أدرار

nazihassou07@gmail.com

مقدم زينب

جامعة أحمد دراية، أدرار

mekademzina0588@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى موضوع على قدر عال من الأهمية ألا وهو موضوع جودة الحياة، ومؤسسات المجتمع المدني، والتمثلة في إحدى الجمعيات الخيرية التطوعية، والتي تساهم بطريقة أو بأخرى في التنمية بصفة عامة والتنمية المجتمعية منها بصفة خاصة، ومنه تحقيق الجودة في مختلف مجالات الحياة المجتمعية، ولأجل ذلك سنحاول التطرق إلى العلاقة بين الجمعيات الخيرية كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وعلاقتها بالتنمية، وجودة الحياة من خلال مختلف الخدمات والبرامج التي تقدمها لتحسين وتنمية جودة الخدمات التي تقدمها. وبغية تحقيق ذلك فقد قمنا باختيار جمعية ناس الخير أدرار نموذجاً باعتبارها من أبرز الجمعيات الناشطة والفاعلة في مجال الخير والعمل التطوعي في مختلف المجالات سواء التوعوية، الصحية، الرعاية، الإعلام،... وغيرها من المجالات الأخرى لسد احتياجات ومتطلبات مختلف شرائح المجتمع.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، الجمعيات الخيرية، التطوع، التنمية، الخدمة المجتمعية.

المقدمة:

لقد أصبح إنشاء الجمعيات الخيرية في وقتنا الحالي من ضرورات الحياة المجتمعية وذلك للدور الكبير الذي تلعبه على المستوى على الفردي والمجتمعي "مساهمتها في بناء التكافل الاجتماعي وتنمية وتفعيل القدرات الكامنة في أفراد المجتمع وزيادة مساحة التعاون والترايط والتعاطف بين الناس حيث تمثل المؤسسات الخيرية وحدات بنائية في المجتمع بما تستهدفه من إشباع لاحتياجات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية المتواصلة المنشودة في المجتمع"¹ (الصالح، 2012) وذلك بتقديم العديد من الخدمات في شتى مجالات لسد الثغرات الموجودة لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعيين "فمنذ أن بدأ الخلق تواجدت الرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين إلى المساعدة كانت تقدم من خلال المبادرات الفردية والجماعية وكما كانت تقدم من خلال الحكومات المسلمة التي -ستستشعر بدرجات متفاوتة- مسؤوليتها أمام الله سبحانه وتعالى عن رعاية مواطنيها وقد كانت المفاهيم والقيم الإسلامية النبيلة التي تؤكد على أخوة المسلمين ووحدهم العضوية كالجسد الواحد خير موجه لتلك الجهود الفردية والجماعية والحكومية بما يؤدي إلى تكامل الجهود التكافلية على مستوى المجتمع بجميع وحداته"² (العنزي، 2011).

وهو ما سعت إليه جمعية ناس الخير بولاية أدرار لبناء مجتمع صالح وقادر على توفير سبل حياة كريمة وتوفير فرص المشاركة للمجتمع ككل باعتبارها من أهم أدوات الخدمة الاجتماعية بأعمالها التطوعية التي أحدثت نوعاً من التميز بخدماتها الواسعة واستجابتها لمتطلبات أفرادها. والإشكالية المطروحة تتمثل في التساؤل التالي:

ما هي الخدمات التي تقدمها جمعية ناس الخير أدرار؟ وفيما يتمثل دورها لتنمية جودة الخدمة المجتمعية؟

أهداف الدراسة:

إن الأهداف المرجوة من هذه المداخلة يمكن إجمالها فيما يلي:

تحديد مفاهيم متغيرات الدراسة.

إبراز الدور الذي تلعبه الجمعيات الخيرية عامة وجمعية ناس الخير خاصة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً متميزاً ألا وهو الجمعيات الخيرية ودورها في تنمية جودة الخدمة المجتمعية، باعتباره من أهم المواضيع التي يجب مناقشتها والمتعلقة بجودة الحياة المجتمعات، خصوصاً في الظروف التي يمر بها الوطن العربي اليوم، وحاجة الأفراد إلى تحسين ظروف الحياة المعيشية، وذلك بإبراز دور هذه الجمعيات الخيرية في تحقيق وسد حاجيات أفرادها فمن المهم للغاية التعريف بدورها والإشادة بما لنسأهم فانتشارها والرفي بها إلى أفضل مستوى.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قد تم الاعتماد على أدبيات المتعلقة بالدراسة، بانتهاج المنهج الوصفي، لوصف الظاهرة نظرياً من خلال جمع البيانات من مختلف مصادرها الثانوية وكذلك الاعتماد على مقابلات مع رئيس الجمعية لاتخاذ المعلومات حول موضوع الدراسة خاصة "جمعية ناس الخير أدرار".

1. الجمعيات الخيرية مفهومها، أهميتها، مقوماتها

1.1. تعريف الجمعيات:

تعرف الجمعية بأنها: " وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة" ³ (دينكل، 1986).

يعرفها المنصف وناس بأنها: " نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف، ووضعها موضع التطبيق تحقيقاً للنفع العام " أما قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية فيعرفها على أنها: " منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينة، ولا تهدف إلى الحصول على الربح، لها وظائف متنوعة، وقد تكون قومية أو محلية، وتساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية" ⁴ (بوضنوبرة، 2011)

1.2. الغاية من انشاء الجمعيات الخيرية:

- تحويل الطاقات الكامنة أو العاجزة اختيارياً أو اضطرارياً إلى طاقات قادرة ومنتجة.
- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين.
- سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقاً لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة وفقاً لمبدأ العمل والمساواة.
- تحقيق التنشئة الاجتماعية السياسية للمواطنين وتنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة.
- توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة. ⁵ (طعام و بن يحي، 2015)
- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع والقيام بمبادرات للنهوض به ورعاية أفراد.
- محاولة تجريب الجديد الذي قد تجزم عنه الحكومات لخوفها من الفشل.

وعليه فإن الجمعيات والمؤسسات الخيرية عادة ما تنشأ لمواجهة حاجة ضرورية أو تكميلية داخل المجتمع أو خارجه. ⁶ (العوير، ب س)

1.3. المقومات الأساسية التي يجب على الجمعيات مراعاتها لضمان تقديم خدمة ذات جودة:

- أن تولي الاهتمام والعناية الخاصة والكافية للأشخاص الذين يعملون بجد واجتهاد في تقديم الخدمة ذات الجودة

- تهيئة بيئة مناسبة للعمل؛ بيئة تتوفر على الظروف التي تحفز المتطوع على الالتزام، وتساعد في رفع الروح المعنوية لديه، وتعزز من التفاعل في العمل، وتدعم بناء الثقة والولاء بين المتطوعين فيما بينهم، وفيما بينهم وبين المؤسسات.
- العمل على توفير الأدوات والوسائل المساعدة على تقديم الخدمات.⁷ (البرنامج الوطني للسعادة والايجابية).
- ضرورة الاستفادة من الخبرات المختلفة التي تتوفر عليها الجمعية سواء في الداخل أو في الخارج.
- عقد المؤتمرات والندوات، والاستماع فيها إلى مختلف الآراء والاقتراحات سواء كانت من الضيوف أو من الأعضاء، ومناقشتها، والعمل على الأخذ بها وتجسيدها في الواقع.
- متابعة القرارات المتخذة على مستوى الجمعية أو على مستوى فروعها، والعمل الجاد على تطبيق المشروعات المقترحة والموافق عليها.⁸ (العثمان، 2012)

1.4. ضمانات تحقيق جودة الخدمات الاجتماعية:

- يجب أن تقدم الخدمات الاجتماعية على أساس مفهوم التكافل الاجتماعي، وعلى أساس تحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة الاجتماعية بين كافة فئات طبقات المجتمع.
- الاهتمام بكيفية تقديم الخدمة ونوعيتها، ومستوى أدائها، ومدى فاعليتها بدل أو بالأحرى أكثر من الاهتمام بالكم
- الاهتمام بتحقيق رضا العملاء وطالبي الخدمة عن طريق الاهتمام بتوفير حاجياتهم، وحل المشكلات التي تعترضهم.
- أن يتصف المسؤولون والقائمون على تقديم الخدمات الاجتماعية بالمعارف، والصفات الأخلاقية، بالإضافة إلى المهارات المهنية المطلوبة لأداء الخدمة.
- الاهتمام بتدريب وتنمية مهارات المسؤولين والقائمين على تقديم الخدمات بشكل مستمر، مما من شأنه أن يساهم في زيادة الكفاءة والفعالية في الأداء.
- الاهتمام بقياس الفاعلية؛ وهي المرتبطة بمدى قدرة الخدمة المقدمة على إشباع وتلبية احتياجات المستفيد منها، ومدى قدرتها من ناحية أخرى على حل ومواجهة المشكلات الاجتماعية
- الاهتمام بالتغذية الرجعية للخدمة المقدمة، وذلك من خلال معرفة آراء وأفكار ومقترحات المستفيدين من الخدمة، وذلك بهدف العمل على تطويرها وتحسينها، وكذا لمعرفة مدى الحاجة إلى تقديم خدمات متميزة.⁹ (النصر، ب س)

2. جودة الخدمة المجتمعية

- قبل التطرق إلى مفهوم الخدمة الاجتماعية نتطرق إلى مفهوم الجودة:

2.1. مفهوم الجودة:

- الجودة تعرف لغة: بأنها من الجود والجيد ونقيض الرديء وجاد الشيء جوده أي صار جيدا.
- أما اصطلاحاً: فالجودة Quality هي من الكلمة اللاتينية Qualitas التي يقصد بها يبيعه الشخص أو الشيء ودرجة صلاحه، وكانت تعني قديماً الدقة والإتقان.¹⁰ (ليندة، 2011)
- كما أنها تقديم خدمة بمستوى عالي من الجودة المتميزة تكون من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات زبائنها بشكل يتفق مع توقعاتهم وتحقيق رضائهم ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفاً لإنتاج سلعة أو خدمة.¹¹ (عقبلي، 2009).
- حيث تعبر الجودة عن خصائص تلك المنتجات التي تلي احتياجات ورضا الزبائن، وهي بطبيعة الحال تختلف باختلاف نوع المنتجات والخدمات، وكذا باختلاف طرق استخدامها، وعليه فكلما زادت الجودة زاد رضا الزبائن، والعكس صحيح.
- ووفقاً لما سبق يعرف قاموس أكسفورد الأمريكي الجودة على أنها: " درجة أو مستوى من التميز"¹² (النعيمي وآخرون، 2009)

وعرفت الجمعية الأمريكية بأنها: "المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في مقدرة سلعة أو خدمة معينة على تلبية حاجات معينة"¹³. (آل قاسم، 2011)

أ- **تعريف جودة الخدمة:** "هي تلك الجودة التي تشتمل على البعد الإجرائي، والبعد الشخصي كأبعاد مهمة في تقديم الخدمة ذات الجودة العالية، ويتكون الجانب الإجرائي من النظم والإجراءات المحددة لتقديم المنتجات أو الخدمات، أما الجانب الانساني والشخصي للخدمة فهو كيف يتفاعل مع العملاء"¹⁴. (دودين، 2014)

ب- الخدمة المجتمعية:

يعد العمل الخيري ومساعدة الآخرين بالإحسان إليهم من الأعمال التي ظهرت مع الإنسان وتجمعاته ولكن تنظيم النشاط الخيري أو اجتماعي في شكل مهنة وتخصص يسمى بالخدمة الاجتماعية، حيث بدأت الخدمة الاجتماعية الحديثة مع تشريعات محاربة الفقر والتسول في إنجلترا وأمريكا في القرنين 16 و17 ثم بعدها نشأت جمعيات تنظيم وتنسيق عمليات الإحسان والمحلات الاجتماعية وغيرها التي أعطت لمفهوم الخدمة الاجتماعية بعدا احترافيا (مهنيا) وعلميا.¹⁵ (بوصنوبرة، 2011)

2.2 مفهوم الخدمة المجتمعية:

"هي فن وعلم ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم الفردية والأسرية والجماعية والمجتمعية وتخفيف علاقات مرضية بينهم على أساس التخفيف من المشكلات المرتبطة بالعلاقات الإنسانية وتحسين التفاعل الإنساني"¹⁶. (عبد الرزاق، 2016)

أما **ماهر أبو المعاطي** علي فيعرفها على أنها: "نظام لإحداث التغيير، وتضم العديد من الوظائف، والخدمات التي تقابل الاحتياجات الاجتماعية، وتهدف إلى تأمين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد وجماعات المجتمع، كما أنها وسيلة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي"¹⁷. (النصر، ب س)

تعرف **مادلين غرافيتز** الخدمة الاجتماعية بقولها: هي كل عمل يقوم به الفرد لإفادة الآخر: هذا التعريف مختصر ولكن ذو دلالة عميقة إذا اعتبرنا أنه يتم بدون مقابل.

ويعرفها **المؤتمر الدولي** الخدمة الاجتماعية من جهته بأنها مجموع الجهود لتقديم المساعدة في النواحي التالية:

- تخفيف الآلام الناشئة عن البؤس والفقر والتخلف وتسمى الخدمة الاجتماعية المطفة.
- وضع الأفراد والأسر والجماعات في ظروف ملائمة وهي الخدمة الاجتماعية الشفائية (العلاجية).
- تحسين حال المجتمع ورفع مستوى معيشته وهي الخدمة الاجتماعية الإنشائية (التنموية)¹⁸. (بوصنوبرة، 2011).

2.1. دوافع الاهتمام بجودة الخدمة المجتمعية:

تتعدد الأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بجودة الخدمة عامة والخدمة المجتمعية خاصة، وفيما يلي عرض لأهم أسباب ودوافع الاهتمام بها في النقاط التالية:

- رغبة كل مؤسسة في الحفاظ على استمرار وتدفق خدماتها من خلال الحفاظ على استمرار عملائها والحصول على ولائهم، ومن جهة أخرى السعي لكسب عملاء جدد.
- تحسين الأداء، وبالتالي تقديم خدمات متميزة لتجنب شكوى العملاء في المستقبل.
- تخفيض تكاليف تقديم الخدمات.
- زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية.
- تحسين وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تسهيل عمل الفريق الذي يقدم الخدمات الاجتماعية.¹⁹ (النصر، ب س)

فالخدمة هي المعونة والسند والمساعدة والدعم والتجدة والإغاثة أي أن يكون الإنسان في خدمة أخيه الإنسان كلما تطلب الأمر ذلك فهم المعنى الذي قصدته **مادلين غرافيتز** في تعريفها للخدمة الاجتماعية بكونها كل عمل يقوم به الفرد لإفادة الآخر دون مقابل مادي طبعاً وإنما

دوافعه إنسانية واجتماعية أو مقابل رمزي فقط في بعض الحالات وكل هذه الأنشطة يمكن اعتبارها وقائية وعلاجية واغاثية²⁰. (بوصنوبرة، 2011)

3. جمعيات الخيرية ودورها في تنمية جودة الخدمة المجتمعية "جمعية ناس الخير" نموذجاً

1-3- نشأة الجمعية "ناس الخير"، موقعها وأهدافها

أ- نشأة الجمعية: نشأت جمعية ناس الخير في مدينة أدرار بتاريخ 10 أكتوبر 2012، وهي في الأصل جمعية ممتدة لنشاطات أو بالأحرى إلى جماعة شبابية فنية، كانت نشأتها الأولى مجرد فكرة راودت بعض الشباب المهتم بهذا المجال، وكان نشاطها ودورها بادي الأمر لا يتجاوز القيام ببعض الأنشطة البسيطة كزيارة المرضى في المناسبات أو تقديم المساعدة لبعض الأسر أو الأفراد المعوزين والفقراء في المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، بتلبية بعض الاحتياجات البسيطة لهم. بعد مدة من تأسيس الجمعية في صورتها البسيطة، وبعد زيادة عدد الأفراد المنخرطين فيها، قرر أعضائها ضرورة إبراز هذه الأخيرة إلى المجتمع الأكبر لأجل توسيع نشاطها، وزيادة عدد المنخرطين فيها، خاصة بعد وجود بعض الصعوبات والعراقيل التنظيمية القانونية التي تعترضهم بعدما توسع نشاطهم، وتعدد مجالاتهم، فقرروا اللجوء إلى السبل القانونية لتفادي مثل هذه العراقيل، وذلك من خلال الحصول على الترخيص القانوني وبذلك تتخذ طابعاً رسمياً في أنشطتها، واتخذت من جمعية ناس الخير أدرار اسماً لها تحت شعار "ديرها زينة تلقاها زينة"، وقد صدر المرسوم الأساسي لها تحت رقم 19 بتاريخ 31 ديسمبر 2014 بمنح الجمعية الصيغة الرسمية، واعتبارها جمعية خيرية إنسانية.

أ-1- موقع الجمعية

يعد الموقع (المقر) من بين الأمور الأساسية لقيام أي نشاط ومنه النشاط الخيري التطوعي لأي جماعة أو جمعية مهما كانت صفتها، ويعد هذا الأمر في حقيقة الأمر من الصعوبات والعراقيل التي تعيق نشاط الجمعيات على مستوى الوطن، ومنها الجمعيات على مستوى الولاية، إذ أن عدم توفر مقر ثابت للجمعية، مهياً ومتوفر على كل المستلزمات المكتبية الضرورية والوسائل المساعدة على العمل، وتقديم الخدمات الاجتماعية وإخراجها في أحسن صورة لها وبجودة عالية من الأمور التي تصعب، وقد تؤدي أحياناً إلى التثبيط من عزيمة المتطوعين. ويقع مقر جمعية ناس الخير أدرار في مدينة أدرار، في شارع أفو جيل محمد.

أ-2- أهداف الجمعية

تسعى كل جمعية أو مؤسسة خيرية تطوعية مهما كانت صفتها، أنشئت لأجل العمل الخيري إلى تقديم مجموعة من الخدمات المتعددة، وهذا وفق ما ينص عليه القانون الداخلي لكل جمعية وقد نص القانون الأساسي لجمعية ناس الخير أدرار في مادته الرابعة (04) أن الجمعية تهدف إلى ما يلي:

- تقديم يد المساعدة إلى المحتاجين.
- توفير الرعاية الصحية للمرضى الفقراء.
- القيام بجميع النشاطات الخيرية في كل الميادين.
- نشر الوعي الخيري لدى الشباب.
- القيام بحملات النظافة، التشجير وما شابه ذلك.

أ-3- نشاطات وخدمات الجمعية:

لجمعية ناس الخير أدرار وكغيرها من الجمعيات نشاطات وبرامج تضطلع من خلالها إلى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها والتي تعمل على تطويرها لخلق تنمية المنشودة، هذه الأنشطة التي تتميز وتنفرد الجمعية في بعضها عن الجمعيات الأخرى، وتتفق وتتقاطع مع غيرها من الجمعيات الأخرى في البعض الآخر. وتتسم نشاطات وخدمات هذه الجمعية بأنها تنقسم إلى قسمين؛ خدمات وأنشطة دائمة وثابتة، وأخرى ظرفية أو موسمية.

هي مجموعة من الخدمات التي تقدمها الجمعية لطالبيها ومحتاجيها على مدى طول السنة، وبصفة مستمرة ودائمة، ويقصد بالاستمرارية والديمومة أن هذه الخدمة تقدم باستمرار مرة كل سنة، أو بصفة دورية عدة مرات في السنة حسب طبيعة الخدمة، ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية هذه الخدمة من وجهة نظر طالبيها، وإلى أهمية الاحتياجات التي تعمل على تلبيتها هذه الخدمات، أما الدورية فيقصد بها أن الجمعية ووفقاً للبرنامج الذي تضعه، بالإضافة إلى إمكاناتها وقدرتها على توفير الخدمة تحدد مدة زمنية، والتي تكون مرة أو مرتين في الشهر، أو تكون كل شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر وهو المعتمد في الغالب، وتقوم بتقديم هذه الخدمة أو النشاط؛ كمشروع تغليف المصاحف أو مشروع القففة، وغيرها من المشاريع.

وكما سبق وأن أشرنا فإن الجمعية تتعدد نشاطاتها وخدماتها، وفيما يلي عرض موجز عن أهم الخدمات والمشاريع التي تقدمها الجمعية:

- 1) مشروع الرعاية للأسر الفقيرة. (2) مشروع أضحية العيد. (3) مشروع كسوة العيد. (4) مشروع مطعم الإفطار ما يكون عادة في شهر رمضان. (5) مشروع الفقه. (6) تغليف المصاحف. (7) مشروع تنظيف المساجد. (8) الأيام التحسيسية. (9) الدورات التكوينية. (10) الأيام الدراسية. (11) مشروع سقي الماء.

هذا فيما يخص الأنشطة والخدمات البارزة التي تقدمها الجمعية، وهناك نشاطات أخرى تتسم في الغالب بالظرية، وهي عديدة كحملات التنظيف، زيارة المرضى، المخيمات الصيفية لأبناء الأسر الفقيرة التي تقوم الجمعية بإعالتها، بالإضافة إلى مشروع الختان الجماعي، مشروع التبرع بالدم، وغيرها من الخدمات الأخرى.

ب- تقييم جودة الخدمة المجتمعية لجمعية ناس الخير أدرار في إطار تطور خدماتها وأنشطتها:

إن التغيير الذي يشهده العالم اليوم وما خلفه من تطور في مختلف مجالات الحياة ساهم بصورة أو بأخرى في اتساع الفجوة بين الحكومة وأفراد المجتمع، وذلك في مجال الخدمة التي تقدمها لهم، لعدم قدرتها على تلبية احتياجات أفرادها، ونتيجة لهذا العجز والقصور ظهرت مؤسسات أخرى ساهمت في تكملة هذا الدور من خلال التنسيق فيما بينهم من أجل تلبية احتياجات أفراد المجتمع، وخاصة الفئات الهشة، والمهمشة، والمحتاجة، وتمثل هذه المؤسسات في مؤسسات المجتمع المدني، والمتمثلة هنا في الجمعيات الخيرية التطوعية، هذه الأخيرة ونتيجة لتأثرها بالتطور والتغيير الذي يشهده العالم، وكذا الأوضاع الاجتماعية التي آلت إليها العديد من المجتمعات، والعديد من الأسر أن شهدت بدورها اتساعاً واختلافاً في مجال نشاطها وخدماتها. وتجدر الإشارة هنا أن ما يسري على الجمعيات التي تهتم بتقديم خدماتها في مختلف المجالات يسري على الجمعيات التي تهتم بتقديم خدماتها في مجال محدد ومعين. وجمعية ناس الخير أدرار، وبالرجوع إلى المادة 04 من القانون الأساسي الخاص بها، ومن خلال الأهداف إلى تسعى إلى تحقيقها نستشف أنها من الجمعيات التي تقدم خدماتها للمجتمع في مختلف المجالات مع نوعاً من التركيز على المجال الاجتماعي، بالإضافة إلى المجال الصحي، المجال التعليمي، المجال الثقافي، المجال البيئي وغيرها من المجالات الأخرى. وفي إطار اهتمام الجمعيات كغيرها من المؤسسات الأخرى بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها، فقد تم الاتفاق على أن العنصر العام في جودة الخدمة مهما كانت طبيعتها ونوعها هو مدى إدراك متلقي الخدمة لهذه الخدمة، ومدى توافيقها مع تصوراتها، وفي هذا الظرف على المنظمة أو الجمعية أن تبحث عن الطرق والوسائل لتطوير وتحسين خدماتها وفق ما يلي احتياجات متلقيها²¹. (باشيوة و البرواري، 2011) وفي هذا المجال وعلى اعتبار جمعية ناس الخير أدرار من الجمعيات الرائدة، والتي لها باع قوي في تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لكافة شرائح المجتمع، فمساعدتها وآمالها كبيرة ومن خلال الخدمات التي تقوم بها تقديم خدمات مختلفة وذات جودة عالية، تلقي القبول من المستفيدين منها، وتلبي وتحقق احتياجاتهم. وعليه ومما سبق، ومن خلال تتبع تطور خدمات الجمعية نحاول إبراز مدى تنوع خدماتها وتميزها، وبالتالي مساهمتها التنموية وفي تحقيق احتياجات الأفراد. ففي المجال الاجتماعي تعتمد الجمعية على تقديم العديد من الخدمات كإعارة الأسر المحتاجة والفقيرة؛ حيث تتكفل الجمعية ووفق ما صرح به رئيس الجمعية بإهالة حوالي 100 عائلة في جميع المجالات، وأن العدد في تزايد مستمر بعدما كان العدد في سنوات مضت أقل بكثير، وكذا توزيع القفف (السللة أو القفة الغذائية) على المحتاجين، وتجدر الإشارة هنا أن هذه القفف توزعها الجمعية على المحتاجين والفقراء على مستوى الولاية، وخاصة في المناطق المعزولة، وفي المناطق الريفية والقصور، وهو مشروع تقوم به على غرار مشروع قفة رمضان التي هي مخصصة للشهر الكريم، التي يتم توزيعها ووفقاً للبرنامج المسطر (03 مرات في السنة)، ويبقى العدد في التزايد أو في النقصان وفقاً لطالبي الخدمة والمحتاجين لها. كذلك

من الخدمات التي تقدمها في الميدان الاجتماعي، وفي الشهر الفضيل مطعم الإحسان لعابري السبيل، فهو من المشاريع والخدمات المميزة والتي تهتم بها معظم الجمعيات في هذا الشهر، حيث أنه وفي إطار تقديم خدمة ذات جودة عالية لأفراد المجتمع، وخاصة الفئات المحرومة أو عابري السبيل أو المحتاجين أن شهدت الجمعية من خلال هذا المشروع، وعلى غرار الثلاث سنوات الفارطة تغير وتحسن في خدماتها، وهو ما صرح به رئيس الجمعية وبعض الأعضاء أن عدد الوجبات المقدمة يوميا يتراوح ما بين 120 و130 وجبة يوميا، بالإضافة إلى الوجبات التي كانت تقدم على مستوى الطريق الوطني لأصحاب السيارات والمتنقلين، هادفة من وراء ذلك إلى التقليل من حوادث المرور، بالإضافة إلى ثقافة التكافل والتراحم، والتطوع²² (بقادر، 2018). ومن بين المشاريع التي توليها الجمعية كذلك العناية والأهمية الكبيرة نظرا لأهميتها، وللانطباع الإيجابي، والبسمة والسرور الذي تدخله على المستفيدين منها هو كل من مشروع العيد وكسوة العيد، حيث أنه ومن خلال صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعية تقوم بنشر المشروع، وطلب الإعانة والمساعدة في إنجاح المشروع من المحسنين وأرباب العمل... الخ، هذه الأخيرة التي تلعب دورا كبيرا في تزويد الجمعية بما تحتاجه لأجل تلبية احتياجات المحتاجين، حيث بلغ عدد الأضاحي الموزعة في عام 2015 حوالي 10 أضاحي، ليصل إلى 26 أضحية عام 2016، في حين تراجع العدد العام الماضي 2017 ليصل إلى 14 أضحية، أما فيما يخص كسوة العيد فعددها يتراوح ما بين 60 و75 بدله سنويا. هذا على غرار كل من مشروع توزيع الوجبات الذي تقوم به الجمعية كل مرة أو مرتين في الشهر، ومشروع سقي الماء الذي يعد من المشاريع التي تميزت بها الجمعية على غيرها من الجمعيات الأخرى، هذا الأخير الذي لاقى التجاوب والتشجيع من المواطنين نتيجة لموجة الحر التي تشهدها المنطقة كغيرها من المناطق الجنوبية، حيث يقوم المتطوعون على مستوى الجمعية بتوزيع 120 قارورة ماء يوميا، وعلى مناطق مختلفة.

أما في المجال الثقافي فللجمعية دور كبير من خلال تنظيمها أيام تحسيسية وتوعوية لأفراد المجتمع في مختلف المجالات؛ سواء كانت في مجال التطوع من خلال توعية وتحسيسهم بأهمية العمل التطوعي والعمل الجماعي، ومدى أهميته في المساهمة في تنمية المجتمع وفي التنمية الشاملة، والدعوة والحث على ضرورة الانخراط في الجمعيات التي تعنى بهذا المجال، هذا بالإضافة إلى عملية التحسيس والتوعية في مجال الوقاية من الأمراض، في المجال الصحي، المجال الديني... من المجالات.

أما فيما يخص الجانب التعليمي والترفيهي فالجمعية وكما سبق وأن أشرنا تعنى بإعالة الأسر الفقيرة والمحتاجة، وفي خضم ذلك تعنى بتقديم فرص الدعم المناسبة لأطفالها، وتثنيهم وتشجعهم على المثابرة في طلب العلم، أما في المجال الترفيهي فتسعى جاهدة كذلك في توفير هذه الخدمة التي تعد كمتنفس لهم من خلال منحهم فرصة في المخيمات الصيفية التي تنظمها الجمعية. أما فيما يخص الجانب البيئي فالجمعية تقوم ببسط خدماتها في هذا المجال سواء كخدمات تقدمها منفردة أو خدمات تقدم بالتنسيق مع جمعيات أخرى أو مع مؤسسات الدولة كالقيام بعمليات التنظيف، أو القيام بعملية التوعية والتحسيس للمواطنين بضرورة المحافظة على البيئة، وكذا المشاركة في الأعياد الوطنية المتعلقة بهذا المجال من خلال القيام بخرجات ميدانية هدفها التوعية، وغرس قيم وثقافة المحافظة على البيئة، وثقافة العمل الجماعي، كما تقوم الجمعية في هذا المجال بعملية تنظيف المساجد كخدمة اجتماعية بيئية، حيث هذا المشروع من المشاريع والخدمات التي تقدمها الجمعية بصورة دورية على مدى طول السنة حسب الرزنامة المعدة لذلك.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن الجمعية تعنى بجانب البحث والتكوين من خلال قيامها بأيام تكوينية، وأيام دراسية على مستوى الجامعة وعلى مستوى المؤسسات الثقافية، وكذا المشاركة في تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية وتدريبية في مجال العمل التطوعي، وفي مجالات أخرى، سواء كان ذلك على مستوى الولاية أو على مستوى الوطن أو خارجه، مما من شأنه أن يساهم في إكساب الجمعية وأعضائها خبرات جديدة متميزة تمكنها من الريادة، ومن تحسين خدماتها الاجتماعية لمختلف الشرائح المختلفة، وبطرق محترفة، وذات جودة، هادفة من وراء ذلك إلى إكساب أعضائها خبرات ومهارات جديدة في هذا المجال الواسع من مجال العمل الخيري والتطوعي، ومن جهة أخرى التعريف بخدماتها، وكذا محاولة كسب واستقطاب ذوي المؤهلات العلمية والإطارات إلى الانخراط فيها. وما تجدر الإشارة إليه أن ما تمت الإشارة إليه هو مجمل الخدمات الكبرى وذات الأهمية المقدمة من طرف الجمعية في مختلف المجالات، بما يعني أن هناك خدمات أخرى تعنى بها.

كما تجدر الإشارة أن تطور الجمعية عما كانت عليه من قبل سواء على مستوى خدماتها أو على مستوى تحسن جودة خدماتها، وكذا اتساع نطاق تقديمها لتشمل المناطق التي لها فروع فيها، والمناطق التي ليست لها فروع، وتنوع خدماتها لتشمل جميع المجالات تقريبا، ساعية من وراء هذه الخدمات تلبية احتياجات وطلبات تلك الفئات المحتاجة والمستفيدة من تلك الخدمات التي تقدمها، وكسب رضاها، ومن جهة أخرى محاولة دمجهم في المجتمع لكسب مهارات وخبرات قد تمكنهم مستقبلا من الاستغناء عن هذه الخدمات، وإعالة أنفسهم بأنفسهم.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور الجمعيات الخيرية في تنمية جودة الخدمة المجتمعية ذلك بالتركيز على جمعية ناس الخير نموذجا حيث حققت هذه الأخيرة مساعي ورغبات مواطنيها (المجتمع الأدراري) في العديد من المجالات، وهو ما خلق نوعا من التميز عن باقي الجمعيات بالولاية بشعارها "ديرها زينة تلقاها زينة" لتحسين الحياة اليومية لمواطنيها من خلال تعزيز مشاركة الأفراد وتعزيز القيم الإسلامية التي يؤكد عليها ديننا الحنيف، وبذلك يعد العمل التطوعي من أهم الوسائل التي تساهم في دفع عجلة التنمية في الوقت الراهن ولذلك إن وجود الجمعيات الخيرية هو ضرورة باعتباره قطاع ثالث ومكمل للقطاع العام والخاص لتلبية حاجيات الأفراد التي تسعى باستمرار إلى الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها وتطويرها وتنوعها.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد يوسف دودين. (2014). ادارة الجود الشاملة. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- إلياس بقادر. (2018، 07 22)..لقاء مع رئيس جمعية ناس الخيرأدرار).
- البرنامج الوطني للسعادة والابجابية. (بلا تاريخ):
- <http://www.akhaleej.ae/file/get/caf3e6b4.e66e.4afb-8897-dfd1da62438>. الامارات السعودية.
- بن يحي فاطمة، طعام عمر. (بلا تاريخ). واقع الحركة الجموعية في المجتمع الجزائري. صفحة 208.
- خليل ابراهيم عبد الرزاق. (2016). دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من حدة مشكلة العلاقات الاجتماعية للمسنين من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال رعاية المسنين. مجلد20 (2ع)، صفحة 321 351.
- رؤى رشيد سعيد آل قاسم. (2011). أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية راسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية. جاكعة الشرق الأوسط.
- عبد الكريم بن عبد الرحمان الصالح. (2012). جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي. المملكة العربية السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.
- عبد الله بوصنورة. (2011). الحركة الجموعية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب دراسة ميدانية على الجمعيات الشبانية لولاية قلمة. الجزائر: جامعة قسنطينة.
- عمر وصفي عقيلي. (2009). كدخل إلى المنهجية المتكاملة لادارة الجودة الشاملة. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- فليسي ليندة. (2011). واقع جودة الخدمات في المنظمات ودورها في تحقيق الأداء المتميز دراسة حالة. جامعة محمد بوقرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- محمد أحمدالعثمان. (2012). الجمعيات الخيرية الاسلامية في سورية دراسة فقهية مقارنة(دار الأيتام جمعية البر نموذجا). جامعة دمشق.
- محمد عبد العال النعيمي وآخرون. (2009). ادارة الجودة المعاصرة مقدمة في ادارة الجودة الشاملة للنتاج والعماليات والخدمات. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- محي الدين خير الله العوير. (ب س). الجمعيات الخيرية تعريفها وصلتها وتأصيلها المؤسسة الوقفية. مجلة الاحياء، صفحة 301.
- مدحت محمد أبو النصر. (ب س). دارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات(الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية). مجموعة النيل العربية.

مها بنت العنزي. جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الأولية دراسة مطبقة على بعض المؤسسات الدولية في مدينة الرياض. الرياض: جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية.

ميتشيل دينكل. (1986). معجم علم الاجتماع. (ط2، المحرر، واحسان محمد الحسن، المترجمون) بيروت: دار الطليعة.
نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبدالله باشيوة. (2011). ادارة الجودة مدخل للتميز والريادة مفاهيم وأسس وتطبيقات. (ط1، المحرر) عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الهوامش:

- 1 عبد الكريم بن عبد الرحمن الصالح: جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، 2012، ص14.
- 2 مها بنت العنزي: جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الأولية دراسة مطبقة على بعض المؤسسات الدولية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص12.
- 3 ميتشيل دينكل: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص 25.
- 4 عبد الله بوصنيرة: الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، دراسة ميدانية على الجمعيات الشبانية لولاية قالمة، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2011، ص 21.
- 5 بن يحيى فاطمة، طعام عمر: مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ع11، جوان 2015، ص ص 206-211، ص208.
- 6 محي الدين خير الله العوير: الجمعيات الخيرية، تعريفها وصلتها وتأصيلها المؤسسة الوقفية، مجلة الإحياء، جامعة دمشق، سوريا، ص301.
- 7 - دليل السعادة وجودة الحياة في بيئة العمل، البرنامج الوطني للسعادة والايجابية، الإمارات السعودية، 2018.
- 8 محمد أحمد العثمان: الجمعيات الخيرية الإسلامية في سورية، دراسة فقهية مقارنة (دار الأيتام وجمعية البر نموذجاً)، أطروحة دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة، جامعة دمشق، 2012، ص ص504،505.
- 9 مدحت محمد أبو النصر: إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات " الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية " ب ب ن، ب ب ن، ص ص 138،139.
- 10 فليسي ليندة: واقع جودة الخدمات في المنظمات ودورها في تحقيق الأداء المتميز دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة: بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011 ص9.
- 11 عمر وصفي عقيلي: مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص17.
- 12 محمد عبد العال النعيمي وآخرون: إدارة الجودة المعاصرة، مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات، ب ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 31.
- 13 رؤى رشيد سعيد آل قاسم: أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 37.
- 14 أحمد يوسف دودين: إدارة الجودة الشاملة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 51.
- 15 عبد الله بوصنيرة: المرجع السابق، ص23.
- 16 خليل ابراهيم عبد الرزاق، دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من حدة مشكلة العلاقات الاجتماعية للمسنين من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال رعاية المسنين، مجلة جامعة الأقصى، مجلد 20، ع2، ص321. 351 يونيو 2016، ص326.
- 17 مدحت محمد أبو النصر: المرجع السابق، ص17.
- 18 عبد الله بوصنيرة: المرجع السابق، ص23.
- 19 مدحت محمد أبو النصر: المرجع السابق، ص 135.
- 20 عبد الله بوصنيرة: المرجع السابق، ص13.
- 21 نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة: إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة - مفاهيم وأسس وتطبيقات، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 570.
- 22 لقاء مع رئيس الجمعية، يوم 2018/07/22، على الساعة 20:30.

المحور الخامس

"جودة الحياة والبعد البيئي"

أثر التغيرات المناخية على جودة الحياة والتنمية البشرية

صديقي فاطيمة

جامعة طاهري محمد، بشار

seddikif48@Yahoo.com

بقواسي صفية

جامعة البلدة -2-

bekouaci.safia@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه المداخلة لدراسة قضية التغير المناخي باعتباره حقيقة علمية لا يمكن إنكارها، والعلاقة التي تربطه بجودة الحياة والتنمية البشرية، وبناء على ذلك سوف يتم التطرق إلى طرق التكيف مع التغير المناخي في كافة المجالات: المياه، الزراعة، النقل، الصحة، بالإضافة إلى البحث عن أثر وطأة التغير المناخي كونه أصبح يشكل تهديداً لكافة مجالات الحياة والتنمية البشرية، وبسبب العديد من الكوارث البيئية الخطيرة التي تتطلب تدخلاً سريعاً وتكافلاً دولياً للتخفيف من الخطر المحتم.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الاحتباس الحراري، جودة الحياة، التنمية البشرية، محاربة التغير المناخي.

المقدمة:

تعتبر ظاهرة التغير المناخي تغيراً في الظروف المناخية المعتادة وعناصر المناخ، كدرجات الحرارة والرياح والأمطار التي تميز كل منطقة، وذلك نتيجة العديد من الأسباب والتي من أهمها الأنشطة البشرية سواء الناتجة عن الصناعة ووسائل المواصلات، حيث أدى التطور الصناعي في العقود الأخيرة إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري وذلك لتوليد الطاقة، حيث نجم عن ذلك الحرق انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو ما يسمى بغازات الدفيئة كأمثال غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، غاز الميثان (CH₄) كلوروفلورو كاربونات (CFCs) وثاني أكسيد النيتروز (N₂O)، فهذه التغيرات المناخية أدت إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة البيئية على المدى الطويل ومنه تأثيرها على حياة البشر والتنمية البشرية.

وعليه فهذه المقالة ستبين أن التغير المناخي حقيقة علمية وليس مجرد حدث عابر في حياة البشر، بل هو خطر يهدد ملايين السكان، ولديه أثر على جودة الحياة بالإضافة إلى التنمية البشرية، وهناك إجماع كبير بين علماء المناخ بوجود ارتفاع في درجة حرارة الأرض يزيد عن 0.6 مئوية، والذي يعود إلى الزيادة الكبيرة في انبعاث الغازات الطبيعية الناتجة عن النشاطات البشرية.

من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: ما مدى أثر التغير المناخي على جودة الحياة والتنمية البشرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم المداخلة إلى :

1. المفاهيم العامة للتغير المناخي وجودة الحياة والتنمية البشرية.

2. أثر التغير المناخي على جودة الحياة والتنمية البشرية.

1. المفاهيم العامة للتغير المناخي وجودة الحياة والتنمية البشرية:

1.1. ماهية التغيرات المناخية:

يمثل المناخ بمختلف مكوناته نظاماً مفتوحاً يؤثر ويتأثر بمختلف العوامل الداخلية والخارجية المكونة له والمحيطه به، ما أدى به إلى التغير من فترات إلى أخرى، ومن أجل توضيح أكثر لمفهوم التغير المناخي، سيتم التطرق لمفهوم كل من المناخ والنظام المناخي ثم إلى تغير المناخ.

أ. تعريف المناخ:

يعرف المناخ بطريقة مبسطة على أنه: " ذلك الوصف الإحصائي للطقس في صيغة التغير في الكميات مثلاً: كميات الأمطار، درجة الحرارة،... الخ في مناطق مختلفة، وفي فترات معينة." (EINGEREICHT An der, 2003)

ب. تعريف النظام المناخي:

يعتمد المناخ على تركيب الغلاف الجوي، ولذا وجب معرفة عناصر النظام المناخي بما في ذلك ديناميكية الغلاف الجوي وتركيبه. ويعرف النظام المناخي بأنه ذلك " النظام التفاعلي الذي يتألف من خمسة عناصر وهي: الغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الثلجي وسطح الأرض والغلاف الحيوي، وتتأثر هذه العناصر باليات خارجية أهمها الشمس، كما يعتبر تأثير الإنسان قوة خارجية أيضاً. (خرفان، 2009)

يقوم الغلاف الجوي بالتداخل بشكل بسيط مع الإشعاع الشمسي القادم من الشمس، ولا يمتص الأشعة الحرارية المنبعثة من الأرض. لكن الغازات الموجودة في الغلاف الجوي بنسب بسيطة مثل ثنائي أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيترون والأوزون والتي تشكل نسبة 0,1% حجماً، تلعب دوراً هاماً في ميزان الطاقة، إذ أنها تمتص الأشعة الحرارية أو تحت الحمراء الصادرة من الأرض وتعيد إطلاقها نحو الأرض، كما يتكون الغلاف المائي من المياه السطحية والجوفية والعذبة والمالحة، ويتضمن الغلاف الثلجي ألواح الجليد، والقطب الجنوبي، القطب الشمالي والقبعات الثلجية، وهناك الغلاف الحيوي المحيطي أو الأرضي، الذي يلعب أيضاً دوراً هاماً في درجة حرارة الأرض. فالكائنات الحية تؤثر على امتصاص غازات الدفيئة، وعلى إطلاقها أيضاً. (Marquis K .B. et al, 2007)

ج. تعريف تغير المناخ:

يعتبر التغير المناخي تحدي يواجه البشرية، وقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة مع بداية القرن 19، ومنذ ذلك الوقت قدمت عدة تعريفات للتغير المناخي في مجال علم المناخ والأرض فقد عرفت الامم المتحدة مصطلح "تغير المناخ على أنه: " تلك التغيرات التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي الذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة، (نص الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، 1992) من خلال هذا التعريف يعتبر الإنسان الفاعل الرئيسي في التغيرات المناخية بالإضافة إلى العوامل التغيرات المناخية.

وينتج تغير المناخ عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي تتمثل في الارتفاع التدريجي والمستمر في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض، وسبب هذا الارتفاع هو زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الجو، وتصدر هذه الغازات من النشاطات البشرية وخاصة أثناء عملية انتاج الطاقة باستخدام الوقود الاحفوري (النفط ومشتقاته)، حيث تعمل هذه الغازات على امتصاص الاشعاعات الشمسية المنعكسة على الارض وتحفظ بها في الغلاف الجوي وزيادة تركيز هذه الغازات يؤدي الى احتجاز طاقة حرارية فوق المعدلات الطبيعية مما يؤدي الى سخونة الأرض، وهذا يؤدي الى اختلال النظم الايكولوجية وحصول كوارث طبيعية تؤثر على الانسان. (نهبان، 2012)

2.1 ماهية التنمية البشرية:

إن تغير المناخ الواسع له أثر كبير في تغير المحيط البيئي للإنسان وذلك من خلال تزايد الامراض الفطرية والبكتيرية والعدوى بالطفيليات وتحسس الجلد والحروق الشمسية، جفاف الجلد وتشققه وظهور مرض الاكزيما وسرطانات الجلد هذا ما يؤثر بشكل أو بآخر في التنمية البشرية، فما المقصود بهذا المصطلح؟

أ. ماهية التنمية:

قبل التطرق لماهية التنمية البشرية، وجب الوقوف عند المصطلحات التي تعتبر مفتاحاً أساسياً لاستيعاب مفهومها ألا وهي مصطلح التنمية ومصطلح النمو.

تشير كلمة "التنمية" إلى تحسين جودة الحياة، وعلى وجه الخصوص مستوى المعيشة في أقل البلدان نمواً في العالم (Edouard & Donatien , 2016)، أما مصطلح النمو فهو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت. (العداري، 2016)

من خلال تعريف التنمية يتضح أن مفهومها أوسع، ليتم التحول من مجرد كونها نمواً اقتصادياً مصحوباً ببعض التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو.

ب. مفهوم التنمية البشرية:

قد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، وطبقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن التنمية البشرية تعرف بأنها: "عملية، توسيع خيارات الناس والخيارات يمكن أن تكون مطلقة، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن"الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الناس حياة مادية، صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق.

وورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 التعريف التالي: "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعيه." (رحالي وبوخالفة ، 2016)

3.1 ماهية جودة الحياة

تعتبر نوعية الحياة من أهم الموضوعات الحديثة ذات الأهمية الكبيرة على المستوى العالمي نظرا لأن الهدف الأسمى هو الارتقاء بالعنصر البشري والوصول إلى حياة أفضل للبشر، فما المقصود بجودة الحياة؟

أ. تعريف جودة الحياة:

يمكن تعريف جودة الحياة على أنها: " مفهوم يستخدم للتعبير عن رقي مستوى الخدمات المادية، والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، أو أنها تعتبر نمط الحياة الذي يتميز بالترف هذا النمط من الحياة الذي لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، والذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه "

وقد قدم العلماء عدة تعريفات ويعتبر تعريف منظمة الصحة العالمية (1998) أقرب التعريفات إلى توضيح المضامين العامة لهذا المفهوم، إذ ينظر إلى جودة الحياة بوصفها: إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع أهدافه، توقعاته، قيمة، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلالته، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية وعلاقته بالبيئة بصفة عامة. (شيخي ، 2013/2014)

بالرغم من التعاريف المختلفة المقدمة من طرف العلماء الا أنه تم الإقرار بأن جودة الحياة لها مكونات موضوعية، أي مكونات خارجية خاصة بكل فرد وقابلة للقياس بواسطة الآخرين، ومكونات ذاتية، أي التقييمات الشخصية للحياة الخاصة به أو جوانب معينة من الحياة باستخدام مقياس الرضا أو السعادة أو غير ذلك من مقياس التقييم الذاتي. (Theofilou, 2013)

ب. مجالات جودة الحياة (أبعادها)

على الرغم من أن لكل شخص توقعاته الكيفية الخاصة، يوجد نمط يمكن في ضوءه تحديد ثماني أبعاد عامة تؤدي إلى إمكانية تقييم جودة الحياة لكل إنسان بغض النظر عن تصوراته ورؤاه الشخصية، وهذه الأبعاد هي: (George and Bearon, 1980)

ب.1 **الرضا الذاتي**: هو الرضى العام للفرد عن الحياة، ولا يزال هناك جدل كبير حول ما هي أحسن طريقة لقياسه.

ب.2 **البيئة المادية**: لقد كان معيار البيئة الفيزيائية عاملاً هاماً في جودة أبحاث الحياة، حيث تم الحكم على جودة المساكن (من خلال مثلا مستويات الإشغال، أو وجود أو عدم وجود وسائل الراحة الأساسية مثل مرحاض داخلي ومياه ساخنة...)، بالإضافة الى الوصول إلى المرافق العامة مثل المحلات التجارية، وموردي وسائل النقل العام والترفيه.

ب.3 **البيئة الاجتماعية**: كالمنظمات الأسرية والاجتماعية والدعم، ومستويات النشاط الترفيهي والتعليمي والاتصال بالمنظمات القانونية وغير القانونية.

ب.4 **العوامل الاجتماعية الاقتصادية**: تتمثل في الدخل والثروة، والتغذية ومستوى المعيشة العام، لا يزال الفقر النسبي والحرمان النسبي من العوامل الهامة في جودة حياة الفرد.

ب.5 **الجوانب الثقافية**: يعتبر كلا من العمر والجنس والخلفية العرقية والدينية والانتماء الطبقي، جانب من جوانب جودة حياة الافراد في علم الاجتماع.

ب.6 جوانب الحالة الصحية: لقد تم التأكيد على أن الرفاه الجسدي والقدرة الوظيفية والصحة العقلية مرتبطة بجودة الحياة للفرد.
ب.7 الجوانب الشخصية: يمكن أن تكون العوامل الشخصية الأكثر أهمية لنوعية الحياة كالرفاه النفسي، الروح المعنوية، الرضا عن الحياة والسعادة.

ب.8 جانب الاستقلالية الشخصية: قدرة الأفراد على اتخاذ الخيارات الخاصة به وممارسة السيطرة والتفاوض على البيئة الخاصة.

2. تأثير تغير المناخ على جودة الحياة والتنمية البشرية:

1.2 تأثير التغير المناخي على التنمية البشرية

إن الهدف النهائي للتنمية البشرية هو تحسين جودة الحياة أو الرفاهية، الأبعاد المختلفة لجودة الحياة مثل الفقر، الجوع، الصحة الإنصاف والتعليم.

وعليه فإن تغير المناخ سيؤثر على التنمية البشرية ورغم أنه ظاهرة عالمية إلا أن آثاره ستكون مختلفة من منطقة إلى أخرى، كما أن تأثيراته على جودة حياة الأفراد وعلى التنمية البشرية ستتغير وتتفاعل مع التغيرات في الأنماط والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الموجودة سابقاً، ومن هذه الآثار ما يلي: (Andy & Jonathan, 2004)

أ. تزايد المخاطر الطبيعية:

1.أ موجات الحر

إن موجات الحر من الكوارث الطبيعية التي تزايد حدوثها بسبب تغير المناخ، ويقصد بها وجود بضعة أيام متتالية أن تكون فيها درجة الحرارة تساوي أو تفوق 34 درجة تحت الظل

على سبيل المثال في إنكلترا، كانت موجة الحر لعام 1976 حدثاً نادراً جداً (يحدث مرة واحدة كل 310 عامًا) والتي من المحتمل أن تحدث كل 5 إلى 6 سنوات بحلول عام 2050، ويتضح تأثير موجات الحرارة هذه خاصة على المدن المرتفعة وتأثر المناطق الأقل ارتفاعاً بشكل أقل، في عام 1995 تسببت الموجة الحرارية التي استمرت لمدة أسبوع في مدينة شيكاغو بأكثر من 700 حالة وفاة مرتبطة بالحرارة، ويرتبط جزء كبير من الأمراض القلبية والوعائية، والدماغية وأمراض الجهاز التنفسي بموجات الحرارة هذه، وخاصة بالنسبة للأشخاص المسنين والأفراد المصابين بمرض سابقاً، وتحدث هذه الوفيات لدى الأشخاص المعرضين للإصابة، في الولايات المتحدة تسجل المدن ذات المناخات الأكثر برودة ارتفاع في عدد الوفيات المرتبطة بالحرارة من تلك المدن الموجودة في المناخ الأكثر دفئاً.

أ.2 الفيضانات والجفاف

من المرجح أن تكون المجموعات السكانية في البلدان النامية معرضة بشكل خاص للفيضانات بسبب مواضع تركز المدن فيها، مثل السهول الفيضية والمناطق الساحلية، وضعف البنية التحتية للصحة العامة، وعادة ما تكون الأضرار الاقتصادية في هذه البلدان أعلى نسبيًا، وسيعمل ارتفاع مستوى سطح البحر على زيادة مخاطر إضافية للمناطق والمجتمعات الساحلية.

ولقد تنبأ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بزيادة في حوادث الطقس المتطرفة والقوية، وتأتي موجات الجفاف والفيضانات بالفعل في مقدمة الزيادة الثابتة في الكوارث المتعلقة بالمناخ، حيث تأثر حوالي 262 مليون شخص سنويًا بين عامي 2000 و2004 يعيش ما يزيد على 98% منهم في دول نامية، ومع زيادة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين ستكون البحار الأكثر حرارة وقودًا لعواصف استوائية أكثر عنفًا، وستزيد المناطق المتأثرة بالجفاف من حيث المساحة مما يعرض مصادر المعيشة للخطر ويضر بالتطور في الصحة والتغذية.

لقد تسبب العالم بالفعل في رفع مستويات البحار في القرن الحادي والعشرين بسبب الانبعاثات السابقة، وستؤدي زيادة درجة الحرارة بأكثر من 2 درجة مئوية إلى تسارع الارتفاع مما سيتسبب في نزوح واسع للناس في دول مثل بنغلاديش ومصر وفيتنام وغرق عدة دول من دول الجزر صغيرة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات البحار والنشاط الأكثر كثافة للعواصف الاستوائية إلى زيادة عدد الذين يتعرضون لفيضانات ساحلية بعدد يتراوح ما بين 180 مليون و230 مليون، (محرارية تغير المناخ-التضامن الانساني في عالم منقسم-)، وكذلك تشير التقديرات إلى أن حوالي 46 مليون شخص معرضون حالياً لخطر العواصف، ومع الأخذ في الحسبان (2008/2007)،

النمو السكاني المتوقع وتدابير التكيف، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 50 سم (المدى المتوقع الحالي: 15-115 سم خلال القرن القادم) سيزيد ذلك إلى 92 مليون شخص. (Andy & Jonathan, 2004)

ب. الأمن الغذائي والانتاج الزراعي:

إن تقييم آثار تغير المناخ (التي تستلزم تغيرات في درجات الحرارة، وهطول الأمطار، والرطوبة، والأحداث الجوية المتطرفة) على كمية وأمن الإمدادات الغذائية يتطلب نمذجة معقدة، ويخلص تقرير التقييم الرابع الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أنه بحلول عام 2020 يمكن أن تزيد غلة المحاصيل بنسبة 20% في شرق وجنوب شرق آسيا، ولكنها تنخفض بنسبة تصل إلى 30% في وسط وجنوب آسيا، ويمكن أن ينخفض الإنتاج الزراعي المطري بنسبة 50% في بعض البلدان الأفريقية.

في أبحاث حول أثر تغير المناخ على الأمن الغذائي قام فيشر وزملاؤه (2005) بإعداد توقعاتهم المبدئية حتى عام 2080، بافتراض عدم حدوث تغير في المناخ، فإن عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية ينخفض إلى أقل من النصف، أي من حوالي 850 مليون شخص اليوم إلى أقل من 300 مليون في عام 2080، عندما تتم إضافة توقعات تغير المناخ، فإن الإنتاج العالمي المتوقع من الحبوب الغذائية لا يتغير بشكل كبير، ولكن الاختلاف الإقليمي يزداد، حيث تنخفض العوائد (من الإنتاج الزراعي) عند خطوط العرض المنخفضة وتزداد عند خطوط العرض المرتفعة، ومن المتوقع أن تحسر البلدان المنخفضة الدخل من 5 إلى 10 في المائة من إجمالي إنتاج الحبوب، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخسارة تختلف جغرافياً، حيث يواجه ما بين 1-3 مليار شخص في البلدان الفقيرة والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي خسائر تقدر بـ 10-20% من إنتاج الحبوب في ظل تغير المناخ.

لقد كانت منظمة الأغذية والزراعة بطيئة في معالجة قضية تغير المناخ والزراعة: فقد اعترف تقرير صدر في عام 2003 عن المنظمة بأن تغير المناخ يزداد خطورة، مع وجود القليل من الإيجابيات على المدى القريب وفي الوقت نفسه تشير العديد من المقالات والتقارير الأخيرة بشكل جماعي، أن الآثار السلبية لتغير المناخ على الزراعة العالمية كان من الممكن التقليل منها. (Anthony.J McMichael & others, 2007)

ولقد ساعدت الأحداث المتطرفة الناتجة عن تغير المناخ على رفع أسعار الأغذية، حيث تعمل على أحداث تقلبات في الأسواق الدولية نتيجة عدم انتظام الانتاج وضعف مردوديته، (حالة الأغذية والزراعة، 2011)، كما سيواجه القطاع الزراعي العالمي تحديات كبيرة في العقود المقبلة، وسوف يزداد الطلب على الغذاء نتيجة لاستمرار النمو السكاني، وسيؤدي تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية إلى فرض تحديات في جانب العرض سواء من حيث متوسط الإنتاج أو تقلبه. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الإنتاج الزراعي العالمي سيحتاج إلى نمو بنسبة 70 في المائة فيما بين 2005 - 2007 و عام 2050، وبنسبة تقترب من 100 في المائة في البلدان النامية من أجل إطعام سكان يزيد عددهم على تسعة مليارات نسمة في عام 2050 وسوف يفضي عدم كفاية النمو في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار وازدياد تقلبها. (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2011)

يؤكد تقرير ستيرن (The economics of climate change: the Stern review 2006) أن البلدان منخفضة الدخل هي أكثر عرضة لخطر الأمن الغذائي خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لأن هذه المناطق تتميز بحساسية كبيرة اتجاه المشكلة، واعتمادها على الانتاج الغذائي المحلي المرتبط بالأمطار وانخفاض القدرة على التكيف، لكن البلدان ذات الدخل المرتفع تواجه أيضاً مشكلات على سبيل المثال أكدت التوقعات أن الإنتاجية الزراعية في جنوب أستراليا ستتنخفض، لكن البلدان ذات الدخل المرتفع تواجه أيضاً مشكلات فعلى سبيل المثال أكدت التوقعات أن الإنتاجية الزراعية في جنوب أستراليا ستتنخفض.

(Anthony.J McMichael & others, 2007)

ت. الصحة:

جميع النظم البيئية والنظم الاجتماعية والاقتصادية الحيوية لنمو الإنسان ورفاهه، بما في ذلك صحة الإنسان، حساسة لكل من معدل وحجم تغير المناخ، وأقر فريق المهام المشترك بين الوكالات الذي تم إنشاؤه لتقييم الآثار الصحية المحتملة لتغير المناخ بأن مثل هذا التقييم يجب أن يتم على خلفية من التغيرات البيئية المتعددة. (W.J.M. Martens , 1997)

تشمل الآثار الصحية الإصابات البدنية والزيادات في أمراض الإسهال، لا سيما في البلدان النامية التي قد يزداد فيها سوء التغذية. قد يحدث زيادة في انتشار العدوى التنفسية بسبب فرط نمو العفن وأيضاً أعراضاً أخرى، وتحدث زيادة في الاضطرابات النفسية، مثل القلق والاكتئاب، وقد تزيد الاضطرابات السلوكية لدى الأطفال. (Andy & Jonathan, 2004)

ومن المتوقع حدوث تغيرات في توزيع الأمراض المعدية وزيادة تواتر الإصابات الجديدة والقوية في جميع سيناريوهات تغير المناخ التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. على سبيل المثال، قد يزيد العبء العالمي الصافي للملاريا (السكان الحاليون المعرضون للخطر: 2.4×109)، حتى لو كان انخفاض رطوبة التربة يقلل من حدوثه في بعض المناطق. وتشير إحدى التقديرات إلى أن ما بين 100 و700 مليون شخص آخرين قد يتعرضون لخطر الإصابة بالملاريا بسبب تغير المناخ بفعل الإنسان بحلول عام 2050 (14 و15)، وبحلول عام 2100 يمكن إصابة 1000 مليون شخص آخرين. (W.J.M. Martens , 1997)

ث. انهيار النظم الأيكولوجية:

توفر النظم الأيكولوجية الطبيعية العديد من السلع والخدمات ذات الأهمية لحياة الأفراد وللتنمية، بما في ذلك ما يلي: الغذاء والألياف والأدوية والطاقة، معالجة وتخزين الكربون والمواد المغذية الأخرى، استيعاب النفايات، تنقية المياه، وتنظيم الجريان السطحي، السيطرة على الفيضانات، وتدهور التربة وتآكل الشواطئ، والترفيه والسياحة، وقد يؤثر تغير المناخ على تركيبة العديد من النظم الأيكولوجية وبالتالي الحد من التنوع البيولوجي والخدمات التي توفرها النظم الأيكولوجية، وقد تختفي بعض الأنظمة الأيكولوجية للغابات والجبال، وستتعرض النظم الأيكولوجية المائية والبحرية ذات الأهمية للسياحة، وإمدادات المياه العذبة، ومصايد الأسماك، والتنوع البيولوجي، مثل الأراضي الرطبة الساحلية، والشعاب المرجانية في الأنهار، لخطر خاص من جراء تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، وسيؤثر هذا في المقابل على مئات الملايين من البشر الذين يعتمدون على الأسماك في معيشتهم وتغذيتهم. (محرارة تغير المناخ-التضامن الانساني في عالم منقسم-، 2008/2007)

ج. الإسكان والهجرة:

تؤدي الكوارث البيئية مثل الجفاف وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير إلى هجرة المواطنين والسكان من مناطقهم المناطق ودول أخرى في ظاهرة جديدة تدعى باللاجئين البيئيين مما يضيف أعباء أخرى على المهاجرين والدول المستقبلة لهم، ويتجلى ذلك بشكل كبير في مناطق شرق افريقيا مثل السودان واثيوبيا التي تتأثر بشكل واسع بالتغيرات المناخية التي تسود هذه المنطقة، كما تعاني كل من الصين والهند وبنغلاديش من الهجرة الداخلية والخارجية بسبب التغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري. (نبهان، 2012)

ح. تفاقم الفقر بسبب تغير المناخ:

تقلب المناخ والظواهر المتطرفة تعوق التنمية، وتؤثر سلباً على الموارد الطبيعية، ويؤدي تغير المناخ إلى زيادة تكلفة التنمية، كما يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر والظلم في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن تكون آثار تغير المناخ على الفقر محسوسة في البلدان الاستوائية وفي المناطق المنعزلة والبلدان الفقيرة، بالإضافة إلى ذلك من المرجح أن يؤدي ارتفاع مستويات البحار والأحداث المتطرفة إلى زعزعة استقرار السكان المتضررين وتؤدي إلى هجرة واسعة النطاق ينتج عنه فقدان الأفراد لممتلكاتهم.

إن تغير المناخ يعمل بالفعل على تراجع مستوى المعيشة للناس وتفاقم الفقر في العالم، حيث يستمد ملايين الأشخاص المحرومين في أفريقيا رزقهم من الموارد الطبيعية التي يملكها الجميع، بما في ذلك الأرض والمياه ومصايد الأسماك والغابات ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تدهور هذه الموارد وإنتاجيتها، مما يحد من خيارات الفقراء وإمكاناتهم، وهذا يمثل عائق أمام التنمية، وبالتالي سينمو الفقر على الكوكب إذا فشلت السياسات الوطنية والمحلية في وقف تغير المناخ ومعالجة عواقبه السلبية. (Filho, 2017)

خ. المياه:

تواجه الكثير من البلدان الإفريقية والآسيوية ومنها الدول العربية ومنطقة القرن الإفريقي والهند نقصاً حاداً في المياه العذبة السطحية والجوفية بسبب تزايد حالات الجفاف الناتجة عن تناقص وعدم انتظام سقوط الأمطار، يؤثر تناقص كميات المياه على النشاط الاقتصادي لهذه

المناطق مما يعيق خطط التنمية التي تحتاجها هذه الدول ومجتمعاتها، ويؤدي أيضا نقص المياه وانعدام تساقط الأمطار الى حدوث كوارث بيئية واجتماعية. (نهان، 2012)

ج. الأثر المالي على الاستثمار الحكومي:

يؤثر التغير المناخي على التوجه الاستثماري للدول، وتتوجه الى تمويل مشاريع التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي كمشاريع الطاقات المتجددة، مشاريع ادارة النفايات، وعادة ما تلجأ الدول الفقيرة الى الاعتماد على الدعم الأجنبي والمانحين الدوليين نتيجة عجزها عن تغطية تكاليف هذه المشاريع. (Filho, 2017)

2.2 مكافحة التغير المناخي للوصول للتنمية البشرية من أجل تحسين جودة الحياة:

ان الهدف النهائي للتنمية البشرية هو تحسين جودة الحياة، والتي يهددها تغير المناخ ولهذا هناك عدة سياسات محلية ودولية لمكافحة الظاهرة، وتشمل عادة سياستين هما: سياسة التخفيف وسياسة التكيف.

أ. **التخفيف:** ويُقصد به الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مختلف القطاعات عن طريق استخدام تكنولوجيا نظيفة،

استبدال الوقود، استخدام الطاقات المتجددة كالرياح، الشمس، المساقط المائية، والحيوية

ب. **التكيف:** ويُقصد به الاستجابة لنتائج التغيرات المناخية والتعايش مع الظروف الناتجة عن تلك الظروف مثل استنباط سلالات

جديدة من المحاصيل التي تتحمل الملوحة ودرجة الحرارة العالية، الاستخدام الأمثل للموارد المائية من خلال تطبيق سياسات

المقننات المائية وترشيد الاستهلاك. (محمود وسرحان احمد ، 2015)

إن تخفيف آثار تغير المناخ يمكن أن تكون له فوائد صحية مباشرة وفورية، فهناك عدد من استراتيجيات تخفيف الآثار التي يمكن أن تحسن الصحة، على سبيل المثال فإن تقليل الاعتماد على توليد الطاقة باستخدام الفحم سيحد من تلوث الهواء وما يرتبط به من أمراض تنفسية وأمراض قلبية، رئوية، ووفيات، ويمكن أيضًا إتاحة الفرصة لاستخدام وسائل المواصلات المعتمدة على النشاط البدني (كاستعمال الدراجات والمشبي) أن تقلل مستويات تلوث الهواء المحيط وتقلل معدلات الإصابة والوفاة والسمنة ذات الصلة بوسائل المواصلات.

ومن أهم الأنشطة التي تطلق غازات الدفيئة إنتاج ونقل الأغذية، وخصوصًا اللحوم الحمراء، في البلدان النامية، ومن شأن تناول الأغذية المعدة محليًا والأغذية الأدنى مرتبة في السلسلة الغذائية (كالفواكه والخضروات والحبوب) أن يساعد على الحد من مخاطر تغير المناخ ومن مخاطر الإصابة بالأمراض الشريانية التاجية والسكتات وارتفاع ضغط الدم والسمنة والسكري. (منظمة الصحة العالمية، 2008)

وعلى الرغم من أن الأولوية الأولى لصانعي السياسات في البلدان النامية هي الحد من الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي، فإن التكيف والتخفيف من تغير المناخ يمكن أن يوفر فرصة لإعادة النظر في استراتيجيات التنمية من منظور جديد، ويتمثل التحدي في ضمان أن تسهم الإجراءات المتخذة للتصدي للمشاكل البيئية بما في ذلك تغير المناخ في التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية بدلا من أن تعرقلها، ومع ذلك فإن صانعي السياسات، والمؤسسات المالية، وقطاع التصنيع في معظم البلدان النامية لا يشاركون في النقاشات الدولية الجارية حول قضايا تغير المناخ، وبوجه عام هناك مشاكل بيئية محلية أخرى، مثل التصحر في أفريقيا أو تلوث الهواء في جنوب آسيا، تكون أكثر صلة مباشرة بالناس والحكومات في هذه المناطق.

قد يكون أحد العوامل الرئيسية هو إظهار صانعي السياسات للترابطات بين إدارة تغير المناخ والفوائد البيئية والاجتماعية الأخرى، من منظور سياسة المناخ، غالباً ما يُنظر إلى هذه الروابط على أنها "فوائد ثانوية". وتشمل الفوائد الإضافية لتخفيف غازات الدفيئة تجنب فقدان الحياة البشرية أو انتشار الأمراض بسبب تلوث الهواء، وفوائد النظام البيئي، مثل تجنب مشاكل جودة المياه.

ومن الأرجح أن ينظر صانعي السياسات في البلدان النامية إلى الحد من غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري باعتبارها فائدة ثانوية للسياسات الإنمائية المستدامة فعلى سبيل المثال في جنوب أفريقيا يمكن لعدد من السياسات التي تحكّم قطاع الطاقة أن تحقق ذلك، مثل برامج كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة. (Noreen & others, 2002)

وفي السياق العالمي هناك عدة مجهودات مبدولة لمكافحة تغير المناخ شملت مجموعة من القمم والمؤتمرات الدولية بدأ بقمّة الأرض 1992 وتم في هذه القمة الاعتراف بمشكلة تغير المناخ وضرورة معالجتها، ثم توالى المؤتمرات ومن أهم ما أسفرت عليه هو بروتوكول كيوتو 1997

والذي يعتبر سك قانوني لقمة الأرض وقد تضمن البرتوكول الالتزام بتخفيض مستوى انبعاث ستة غازات دفيئة قدمتها دول صناعية وهو ذو طابع قانوني، وقد نص البرتوكول على ثلاث آليات قائمة على السوق لمكافحة تغير المناخ وهي: آلية التنفيذ المشترك، وآلية التنمية النظيفة، وآلية الاتجار بالانبعاثات. (محمود وسرحان احمد ، 2015)

الخاتمة (المناقشة والنتائج)

من خلال الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

1. تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم التحديات التي تواجه كافة القطاعات المختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أصبحت واقعاً ملموساً نشاهد آثارها ونتعامل معها في كافة المجالات، حيث تم إثبات العديد من الآثار الناتجة عن التغير المناخي كالكوارث التي تحدث إخلالاً بالتوازن البيئي وتهدد كوكب الأرض.
2. قد أدت ظاهرة التغير المناخي إلى ارتفاع كبير في نسبة ثاني أكسيد الكربون والذي تبعه ارتفاع كبير في درجة حرارة الأرض هذا الارتفاع في درجة الحرارة بدأ يؤثر على حياة الإنسان، فموجات الحر الشديدة أثرت سلباً على صحة الإنسان.
3. كما أن ظاهرة التغير المناخي ساهمت في تراجع الإنتاج الزراعي، في حين أن آثار التغيرات المناخية ساهمت أيضاً في التأثير سلباً على الصحة والتي تمثلت بتلوث الهواء نتيجة الدخان وانبعاث المصانع والغازات وبالتالي انتشار الأمراض كالربو والحساسية وسرطان الجلد، إضافة إلى انتشار الأمراض المعدية.
4. ومن خلال ما سبق فإن التغيرات المناخية تشكل إحدى أهم التهديدات للتنمية البشرية على الدول الفقيرة أكثر منه على الدول الغنية، ويعود ذلك إلى هشاشة اقتصاديات هذه البلدان في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية للضغوط المتعددة التي تضاف إلى قدرات تكيف ضعيفة.
5. التغير المناخي يهدد التنمية البشرية وهذا ما يؤثر على جودة الحياة، ولتفادي هذه المشكلة قد تم وضع عدة حلول لمواجهة هذه المشكلة والتي تتمثل في تنفيذ بعض السياسات أو ما يعرف بسياسات التخفيف والتكيف.
6. فإتباع سياسات التخفيف للحد من المواد التي تشكل وسيلة لانبعاث غازات الدفيئة البشرية في عدة مجالات وقطاعات أهمها الصناعة والطاقة والنقل والبيئة والزراعة والغابات، يعدُّ من أهم الخطوات التي يجب القيام بها من أجل تفادي تفاقم مشكلة التغير المناخي، الذي أرجعناه إلى نشاطات الإنسان في مجالات مختلفة.

المراجع المستعملة:

- Anthony.J McMichael, & others. (2007). Food- livestock production ‘energy-climate change and health. *Energy and Health*.
- Andy , H., & Jonathan, A. (2004). Health Effects of Climate Change. *American Medical Association, 291*(199).
- Edouard , M., & Donatien , N. (2016). Potential contribution of renewables to the improvement of living conditions of poor rural households in developing countries: Cameroon's case study. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*. Yaounde.
- EINGEREICHT An der. (2003). impacts analysis for inverse integrated assessments of climate change. *L'Allemagne*.
- Filho, W. L. (2017). *Climate Change Adaptation in Pacific Countries Fostering Resilience and Improving the Quality of Life*. Switzerland: Springer International Publishing.
- George and Bearon. (1980). *What is quality of life?* Retrieved from <https://www.mheducation.co.uk/openup/chapters/033520872X.pdf>
- Marquis K .B. et al. (2007). Summary for Policymakers: Climate Change 2007: The Physical Science Basis. *Cambridge University Press*. United Kingdom.

Noreen, B., & others. (2002, September). Review Linkages between climate change and sustainable development. *Climate Policy*(02), p134.
Theofilou, P. (2013). Quality of Life: Definition and Measurement. *Europe's Journal of Psychology*, 09(01).
W.J.M. Martens . (1997). Climate chang ،human health and sustainable development. *Bull World Health Organ* , 06(75), 583-588.

(2011). حالة الأغذية والزراعة. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
(2011). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
حجيلة رحالي ، ورفيقة بوخالفة . (2016). التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع(03)، ص06.
سعد الدين خرفان. (2009). تغير المناخ ومستقبل الطاقة - المشاكل والحلول- . الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، منشورات وزارة الثقافة.
عدنان داود محمد العذاري. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية، الطبعة الاولى. دار غيداء للنشر والتوزيع. عمان.
(2008/2007). محاربة تغير المناخ-التضامن الانساني في عالم منقسم-. تقرير التنمية البشرية.
محمد فواز محمود ، وعبد اللطيف سليمان سرحان احمد . (سبتمبر ، 2015). دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 25(03).
مريم شيخي . (2014/2013). طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة -دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات-، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاجتماعية. جامعة تلمسان.
منظمة الصحة العالمية. (2008). تغير المناخ والصحة. تقرير الأمانة.
نص الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ. (1992). الأمم المتحدة.
يحي نبهان. (2012). الاحتباس الحراري وأثره على البيئة. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. عمان.

الهوامش:

¹ : EINGEREICHT An der. impacts analysis for inverse integrated assessments of climate change، potsdam. L'Allemagne, 2003, p : 7.

²: خرفان سعد الدين، تغير المناخ ومستقبل الطاقة - المشاكل والحلول-، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2009، ص: 5.

³ : Marquis, K.B. etal ,Summary for Policymakers: Climate Change 2007: The Physical Science Basis. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2007, P: 34.

⁴: (بدون مؤلف) الأمم المتحدة، نص الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، 1992، ص4.

⁵: يحي نبهان، الاحتباس الحراري وأثره على البيئة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 68،69.

⁶: Edouard Mboumboue and Donatien Njomo, Potential contribution of renewables to the improvement of living conditions of poor rural households in developing countries: Cameroon's case study, Renewable and Sustainable Energy Reviews, Yaounde, Cameroon, 2016, p 287.

⁷: عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية، الطبعة الاولى، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016، ص 46.

⁸: رحالي حجيلة، بوخالفة ريفية، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 03، 2016، ص06.

⁹: شيخي مريم، طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة -دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات-، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 75.

- ¹⁰: Paraskevi Theofilou, Quality of Life: Definition and Measurement, Europe's Journal of Psychology, Vol. 9 , N°1, 150–162, 2013, p 151.
- ¹¹: What is quality of life? Source : <https://www.mheducation.co.uk/openup/chapters/033520872X.pdf>
- ¹²: Andy Haines, Jonathan A. Patz, Health Effects of Climate Change, American Medical Association, Vol 291, No: 199, 2004, p 99 .
- ¹³: (بدون مؤلف)، محاربة تغير المناخ-التضامن الانساني في عالم منقسم-، تقرير التنمية البشرية، 2008/2007، ص24.
- ¹⁴: Andy Haines, Jonathan A. Patz. Health Effects of Climate Change, American Medical Association, Vol 291, No: 199, 2004, p 97.
- ¹⁵: Anthony.J McMichael and others, Food, livestock production, energy, climate change, and health, Energy and Health, Australia , 2007, p59.
- ¹⁶: (بدون مؤلف)، حالة الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011، ص 78.
- ¹⁷: (بدون مؤلف)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011، ص 42.
- ¹⁸: Anthony.J McMichael and others, Food, op-cit, p59.
- ¹⁹: W.J.M. Martens and others, Climate change, human health, and sustainable development, Bull World Health Organ 75 (6): 583–588, 1997, p584.
- ²⁰: Andy Haines, Jonathan A. Patz, op-cit, p 98.
- ²¹: W.J.M. Martens and others, op-cit, p584–585.
- ²²: (بدون مؤلف)، محاربة تغير المناخ-التضامن الانساني في عالم منقسم، مرجع سبق ذكره، ص23.
- ²³: يحيى نيهان، الاحتباس الحراري وأثره على البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 170.
- ²⁴: Changements climatiques et développement humain, Septième Forum pour le développement de l'Afrique-Agir face aux changements climatiques pour promouvoir un développement durable en Afrique-, • Centre de conférences des Nations Unies, Éthiopie, 15 octobre 2010.p01.
- ²⁵: يحيى نيهان، الاحتباس الحراري وأثره على البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 68،69.
- ²⁶: Walter Leal Filho, Climate Change Adaptation in Pacific Countries Fostering Resilience and Improving the Quality of Life, Switzerland, Springer International Publishing, 2017, p88.
- ²⁷: محمود محمد فواز، سرحان احمد سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 25، العدد الثالث، سبتمبر 2015، ص 13.
- ²⁸: (بدون مؤلف)، تغير المناخ والصحة، منظمة الصحة العالمية، تقرير الأمانة، 2008، ص4.
- ²⁹: Noreen Beg and others, Review Linkages between climate change and sustainable development, Climate Policy, No 02, September 2002 September 2002, p134.
- ³⁰: محمود محمد فواز، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى جودة الحياة

بن دكيس عبد الكريم

جامعة طاهري محمد، بشار

bendekhis_k@yahoo.fr

الملخص:

لقد أجمعت العديد من الدراسات وخاصة الندوة الافريقية المنعقدة بوهراڤ يومي 22 و2014/02/23 على أن الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير العيش الكريم، كبديل عن الاقتصاد المبني على النفط، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام وتوفير مناصب الشغل الكريمة وتحسين الرفاهية.

إن التغير المناخي والتصحر وتدهور الاراضي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار النفايات والمواد الكيماوية الخطرة، والتلوث البحري والساحلي، زيادة على ارتفاع المياه على مستوى سطح البحر ترهن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، والجزائر كغيرها من الدول الافريقية المعنية بظاهرة تدهور البيئة عملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء مخطط وطني استراتيجي يقوم على إطار تشريعي قانوني يرافق تطبيق السياسات من أجل ضمان اقتصاد أخضر دائم يضمن العيش الكريم للإنسان.

المقدمة

إن تدهور البيئة الطبيعية وتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومسار النمو المستدام، كلها عوامل تؤثر على عالم الشغل، وتولد فرصا ومخاطر محتملة على حد سواء. وهكذا فإن القرن الواحد والعشرون يواجه مشكلتين أساسيتين، تكمن أولها في درء مخاطر تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية التي من شأنها تهديد نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتمثل الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع. وقد أدى الاعتراف بأنه لم يعد من الممكن مواجهة هذه المشاكل كلاً على حده إلى زيادة وعي الوكالات الدولية والحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية والمجموعات البيئية ومنظمات المجتمع المدني إلى أن العمل الذي يعتمد على إستراتيجية النمو أولاً وحماية البيئة لاحقاً لا تعتبر إستراتيجية مستدامة لا من الجانب الاقتصادي، ولا من الجانب الاجتماعي ولا البيئي.

ومن خلال ما سبق تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الجوهرية التالية:

أي دور يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى جودة الحياة؟

لقد حاولنا في بحثنا هذا جاهدين الإلمام بالموضوع في أغلب جوانبه، وفي سياق ما ذكرناه تحت العناصر التالية:

- ✓ الأدبيات النظرية حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- ✓ أهداف الاقتصاد الأخضر وواقع البيئة ضمن الاستراتيجيات الدولية والوطنية.
- ✓ تجربة الجزائر في حماية البيئة ومجالات الدعم المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة.

ماهية الاقتصاد الأخضر: الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي والأثر العكسي للنشاطات الأساسية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري وهو ما يناقض ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبتروول.

أولاً: تعريف الاقتصاد الأخضر

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر المختلفة: على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاققتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.¹

هو اقتصاد يشهد ترابط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة وتحولا في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والاستهلاك يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه وخلق فرص العمل اللائقة وتعزيز التجارة المستدامة والحد من الفقر وتحقيق الإنصاف وتحسين وتوزيع الدخل كما يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على رسم إطار مؤسسي للتنمية المستدامة.²

ثانياً: مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

الجدول رقم 01: "مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر"

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
- إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة	- إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال * تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء.
* تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية	* تشجيع النقل المستدام
* إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها	* تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء
* تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي	* تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء
* تعزيز لروح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب	* تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها
المنافع المتوقعة	* تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة
المنافع المتوقعة	المنافع المتوقعة
- تشجيع الأنشطة شبه الحالية من الكربون	- الحد من انبعاث الكربون
- إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي	- تحسين النقل العام
- إيجاد فرص عمل جديدة	- تخفيض الشح المائي
- إيجاد مصادر جديدة للدخل	- تحسين الأمن الغذائي
	- تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل

ثانياً: أهم القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر³

1- الطاقة البديلة: سميت بالطاقة البديلة لأنها البديل للوقود الحفري، وهي أيضا الطاقة المتجددة لأنها تعتمد على مصادر طبيعية متجددة لا تنتهي في يوم ما طالما استمرت الحياة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المنتجة من تساقط المياه ومن المد والجزر وحرارة باطن الأرض وما إلى ذلك من المصادر الطبيعية والمتجددة.

2- إدارة النفايات: هي عملية مراقبة وجمع ونقل ومعالجة وتدوير أو التخلص من النفايات.

3 -إدارة الأراضي: هي إدارة استخدام وتنمية موارد الأرض في البيئات الحضرية والريفية على حد سواء هذه الموارد تستخدم في الزراعة العضوية وإعادة تشجير الغابات وإدارة الموارد المائية ومشاريع السياحة البيئية.

4-النقل المستدام: يشير هذا إلى أي وسيلة نقل ذات تأثير منخفض على البيئة، ويشمل النقل غير الميكانيكي، والمشى وركوب الدراجات.

5 -الأبنية الخضراء: يمكن تعريفها على أنها المباني التي تحقق التوازن بين المحيط الحيوي وساكني المباني، حيث يتم تصميم وتنفيذ المبنى ضمن المناخ المحلي الذي يقام في المبنى، ويكون استهلاك الموارد خاصة الطاقة والمياه في هذه المباني أقل بكثير من مثيلاتها من المباني التقليدية فهذه المباني تتميز بقدرتها على الحفاظ على الطاقة واستغلال الطاقة المتجددة كالتقوية الشمسية والاعتماد على التهوية الطبيعية والإنارة الطبيعية في تخفيف استهلاك الطاقة وتقليل التلوث الناتج عنها.

ثالثاً: عناصر الاقتصاد الأخضر⁴:

✓ **الاستهلاك والإنتاج المستدامة:** يتعلق بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير امكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضرة بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلاً، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية.

✓ **خدمات الطاقة والبنى الأساسية:** يمكن تعريفها بصفة عامة على أنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة

✓ **خفض آثار تغير المناخ:** هي تلك الوسائل والطرق المساعدة في خفض آثار تغير المناخ.

✓ **الوظائف الخضراء:** هي تلك الوظائف التي تعيد تجديد، أو تحمي، أو تحافظ على البيئة الطبيعية، ومن الممكن العثور عليها عبر نطاق واسع من الصناعات والمهن.

✓ **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية:** إدارة مجموعة من العناصر والمواد التي يمكن استخلاصها من الطبيعة واستغلالها بشكل مستدام بما يعود بالفائدة على الإنسان، وهي الموارد المعدنية، موارد الطاقة، التربة، الموارد المائية، الغابات، المراعي والمواد السمكية. وتقسم الموارد الطبيعية إلى الموارد المتجددة وغير المتجددة.

✓ **التكيف مع تغير المناخ:** هو عملية التكيف مع المناخ الفعلي أو المتوقع تأثيره، وهكذا يسعى التكيف إلى تخفيف أو تجنب الضرر أو استغلال الفرص النافعة.

رابعاً: الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر⁵:

1/ **الحكومة:** يكمن دورها في وضع الظروف المواتية وسن القوانين ووضع السياسات لتشجيع الزيادة والابتكار البيئي

2/ **القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** دورها تصميم سلع مبدعة، اعتماد أنظمة إدارة البيئة استثمارات بيئية جديدة.

3/ **المؤسسات المالية:** دورها دعم الاستثمارات البيئية.

4/ **المنظمات الدولية:** دورها تقديم المعونة الفنية، دعم نقل التكنولوجيا، تشجيع التعاون الإقليمي.

5/ منظمات المجتمع المدني: دورها القيام بالمنشورات القانونية، بناء القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء.

6/ المستهلكين: هو أقوى حليف لنمو الاقتصادي الأخضر من خلال اعتناقه لثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام

خامساً: خصائص الاقتصاد الأخضر⁶:

- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً لها.
- الاقتصاد الأخضر يسير لتحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية، الاجتماعية الاقتصادية والتقنية أو الإدارية.
- يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين وبنبغي.
- يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بالبيئة.
- يركز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

سادساً: أسباب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر⁷:

- الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والطاقة.
- ضعف مستوى الاقتصاد الكلي، وغالباً ما يتمثل بارتفاع معدلات البطالة خاصة عند الشباب.
- التفاوت في التقدم الاجتماعي وخاصة بين الرجال والنساء وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.
- التوسع العمراني العشوائي مع تدهور ظروف السكن وعدم كفاءة النقل العام وازدحام المدن.
- تدهور نوعية الأنظمة التربوية والبحوث التي لا تلبى حاجات الاقتصاد.
- عدم استقرار البيئة السياسية والذي تفاقم بفعل النزاعات الإقليمية والاضطرابات الأمنية والثورات الشعبية.

ماهية التنمية المستدامة: إن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أدخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، وابتداءً من سبعينات القرن الماضي شهد ثورة كبيرة حيث تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهمها ما أطلق على تسميته بالتنمية المستدامة.

أولاً: تعريف التنمية المستدامة:

تعريف 1: هي تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو على الوفاء باحتياجاتها أيضاً⁸.

تعريف 2: لقد تبنى مؤتمر قمة الأرض 1992 فكرة التنمية المستدامة وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين والتي سميت بأجنحة القرن 21 وعرفت التنمية المستدامة على أنها "عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها"⁹

ثانياً: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

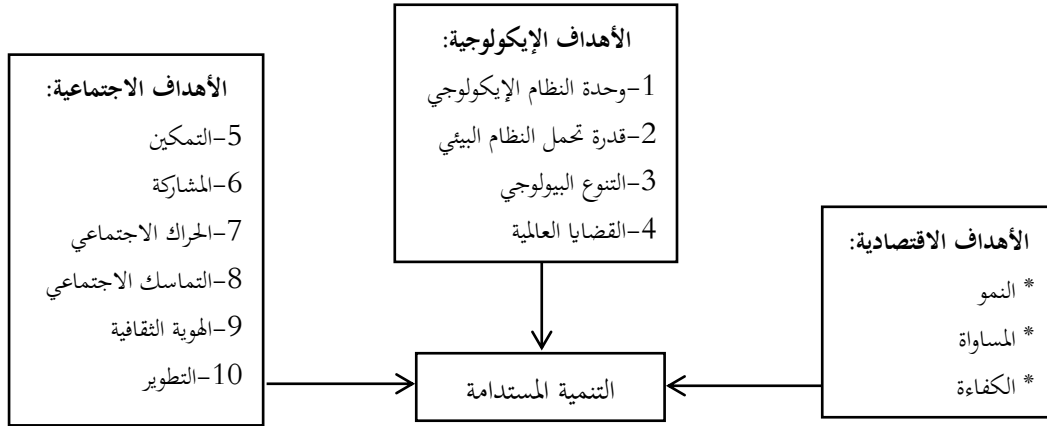
تقوم التنمية المستدامة على مبدئين أساسيين هما¹⁰:

- مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: وهو يعد أسلوباً متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- مبدأ تدعيم المشاركة الشعبية: فيما يخص إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة. كما ينبثق عن هذين المبدئين العديد من المبادئ الأخرى مثل¹¹:
- ✓ مبدأ التوظيف الأمثل للموارد البشرية، وتحقيق استدامة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لتلك الموارد.
- ✓ مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي والحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون.
- ✓ مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية والحد من الزيادة في ارتفاع درجة الحرارة.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها الشكل التالي:

الشكل رقم 1: "أهداف التنمية المستدامة"



المصدر: دوجلاس موسشيت، "2000 مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بماء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر الطبعة الأولى، ص72.

رابعاً: خصائص وأهمية التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة جملة من الخصائص نذكر منها¹²:

- طويلة المدى إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.
- يعد الجانب البشري وتنميته من أول أهدافها وخاصة الاهتمام بالفقراء.
- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.

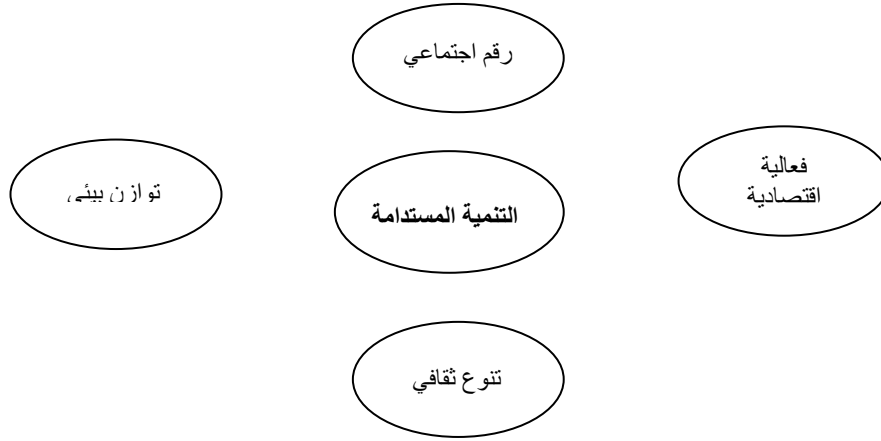
- **التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء:** إن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يسمح بانتهاج عملية التحسين المستمر ويسمح لها مع مرور الزمن الحصول على آثار إيجابية تسمح بتحقيق وتلبية كل متطلبات الزبائن، ويكون ذلك بأن تحترم المؤسسة القواعد البسيطة التالية:
 - تلبية جميع رغبات الزبائن والاهتمام بإشباع رغبات العمال وتكوينهم وتحميلهم جزءاً من المسؤولية.
 - العمل الجماعي والتنسيق بين العمال والموردين والزبائن باعتماد مبدأ المصلحة المشتركة.
- **تثمين جميع موارد المؤسسة:** وذلك بوضع مشروع موحد لجميع الجهود داخل المؤسسة، والذي من شأنه تشجيع رغبات كل العمال والمؤسسة عن طريق تطوير وتنمية التكوين المتواصل وتشجيع روح المبادرة والابتكار.
- **التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة:** تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى تطبيق التنمية المستدامة وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب.
- **التحكم في التكاليف:** إن المؤسسة التي تطبق الفعلية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، وذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وتحليل الخسائر والاقتصاد في الطاقة ومراجعة مصاريف التأمين عن المخاطر.
- **تقوية وتدعيم الدعم الاجتماعي:** إن الدور الاجتماعي يحتم عليه أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والمساهمة في الحياة الاجتماعية، بعقد علاقات وطيدة بين كل الفاعلين المحليين

خامساً: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

1/ أبعاد التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والتكامل ما بين الأبعاد الثلاثة الرئيسية وهي¹⁴:

- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الاجتماعي بأفضل نوعية.
- **البعد البيئي:** والذي يركز على مراعاة الحدود البيئية والتي لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.
- **البعد الاجتماعي:** والذي يعتمد على الإنسان بشكل جوهري من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات بكل شفافية.
- **البعد التكنولوجي (الإداري والتقني):** فهذا البعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة.
- **البعد السياسي:** وذلك بتطبيق حكم ديمقراطي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.
- **البعد الثقافي:** وقد جاءت حتمية ادماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.

الشكل رقم 2: "أبعاد التنمية المستدامة"



المصدر: العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، السنة 2010/2011.

2/ مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى 15:

- 1- المؤشرات الاقتصادية.
- 2- نصيب الفرد من الناتج الوطني.
- 3- حصة الاستثمار في الناتج الوطني الإجمالي.
- 4- التحكم في الإنتاجية والمديونية.
- 5- التحكم في الطاقة.
- 6- التحكم في إنتاج النفايات.
- 7- المؤشرات الاجتماعية.
- 8- المؤشرات البيئية.
- 9- المؤشرات المؤسسية.

سادساً: **معوقات التنمية المستدامة:** هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط التنمية المستدامة منها¹⁶:

الفقر: هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

الديون: التي تظهر أعبائها من خلال الأقساط التي تكون طويلة الأجل الذي ينعكس سلباً على عملية التنمية.

الحروب والاحتلال الأجنبي: التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها.

التضخم السكاني الغير رشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية: تزايد الطلب على الموارد الطبيعية خاصة الدول النامية

التي تتميز مواردها بالنفاذ.

عدم توفر التقنيات الحديثة: نقص الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

تجربة الجزائر في حماية البيئة ومجالات الدعم المطلوبة للتنمية المستدامة وتحقيق جودة الحياة¹⁷:

1-البناء المؤسسي للمحافظة على البيئة في الجزائر

لقد أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة، حيث قامت في 1974 بإنشاء المجلس الوطني للبيئة وفي أوت 1977 تم تحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وإنشاء مديرية البيئة وفي 1981 قامت بتحويلها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، وفي جويلية 1983 تم تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة، وفي 1984 تم إسناد المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والغابات، كما تم في 1988 تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة، وأما الفترة بين 1990-1992 حولت هذه الاختصاصات إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات، وفي 1994 تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وإنشاء مديرية عامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة والمفتشيات الولائية.

ومن الهيئات التي أنشئت خصيصا لحماية البيئة في الجزائر نذكر:

أ- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة.

ب- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

ت- مرافق المهن البيئية: ويكون ضمن التجمعات التالية: الجماعات المحلية، المؤسسات، مكاتب دراسات.

ج- نظام شامل للمعلومات.

2-القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: تمت المصادقة عليه في جويلية 2003 والترتيبات التي نص عليها:

-تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة.

-إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة.

-تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.

-إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

3- مجالات الدعم المطلوبة من المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة¹⁸:

- السلام والأمن: وذلك عن طريق المساعدات الدولية في حل النزاعات.

-مكافحة الفقر وتخفيف عبء الديون: عن طريق دعم الدول المتقدمة المؤسسات الدولية للدول النامية.

-تخفيف عبء الديون: بإلغاء الديون والخدمات المترتبة عليها، والاستفادة من زيادة الموارد في تمويل مشاريع التنمية المستدامة وخاصة الموجهة للحد من الفقر والحفاظ على البيئة.

-التجارة الدولية: بالتأكيد على منظمة التجارة العالمية تحقيق مصالح الأعضاء من الدول المتقدمة والنامية معاً.

- دعم القدرات في مجال البحوث ونقل التكنولوجيا: وذلك عن طريق توجيه المجتمع العلمي الدولي والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة إلى دعم قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية في الدول النامية.

تحديات الاقتصاد الأخضر¹⁹:

تقوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على تسعة تحديات يقوم عليها الاقتصاد الأخضر

- 1/ استهلاك وإنتاج مستدامين: وذلك بمراعات الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات.
- 2/ مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات: على نطاق وطني والتدريب والتربية طيلة الحياة.
- 3/ الحكم: ينبغي أن يسهل التكيف مع التغييرات ويعزز قدرتنا بغية اختيار حلول تناسب مع التحديات.
- 4/ التغير المناخي والطاقة: يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي تستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة.
- 5/ النقل وحركة التنقل المستدامة: تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوثاً.
- 6/ الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية: من خلال تطوير المعرفة بتلبية لحاجاتنا.
- 7/ الصحة العامة الوقاية وإدارة المخاطر: من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة.
- 8/ الديمغرافيا والهجرة: من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن أنظمة الحماية الاجتماعية
- 9/ التحديات الدولية بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم: تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرماناً.

فرص دمج الاقتصاد الأخضر في السياسات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة²⁰:

توجد هناك عدة فرص تسمح بدمج الاقتصاد الأخضر في السياسات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة المتمثلة في:

- الأهداف: تتوفر أنشطة الاقتصاد الأخضر على فرص للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين إدارة السياسات الحكومية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

* تحقيق نمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد التقليدي والحفاظة في الوقت نفسه على رأسمال الطبيعة وإعادة إحيائه.

* تحسين المساواة الاجتماعية وزيادة فرص العمل

* تعزيز الموارد وكفاءة الطاقة

* الاستعاضة عن الوقود الأحفوري بأنواع الطاقة المتجددة والتكنولوجيات ذات انبعاث الكربون المنخفضة

* استدامة العيش في المناطق الحضرية وتخفيض انبعاث الكربون في قطاع النقل.

- كفاءة الطاقة وتشجيع أنواع الطاقة المتجددة: لابد من تأمين يد عاملة كثيفة لتعزيز الاستخدام الكفؤ للطاقة واستبدال الطاقة الأحفورية بأنواع الطاقة المتجددة.
- تحرير الخدمات البيئية في القطاع العام: والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وإقامة شراكات بين لقطاعين العام والخاص، وإلى تعزيز البحث والتطوير.
- السياحة: تساهم السياحة إسهاما كبيرا في ميزان المدفوعات في العديد من البلدان العربية.
- حماية النظم البيئية: إن سياسات الاستجابة لغير المناخ المصممة بعناية تشكل فرصا لإجراء عملية التقييم بشكل صحيح من خلال الاستثمار في عمليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.
- البناء: يوفر القطاع الأخضر الكثير من الفرض في المنطقة، والمطالبة بمبان توفرها الحكومة والخدمة الاجتماعية أمر شديد الأهمية وتشكل محركا للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان.
- النقل: هو القطاع الأسرع من بين القطاعات الاقتصادية في زيادة انبعاث الكربون، ومن أبرز مستهلكي الوقود الأحفوري ومن أهم المساهمين في تغير المناخ.
- تأمين المياه: الكفاءة في استخدام المياه أولوية قصوى في العالم ولاسيما في المنطقة العربية المعروفة بندرة المياه. ويتوفر عدد من الفرص لزيادة مصادر الموارد المائية غير التقليدية سواء للشرب أو غيرها.
- الصرف الصحي: تحتاج نظم الصرف الصحي إلى التطوير في عدة أنحاء من المنطقة نظرا إلى الامكانيات الكبيرة للاستثمار فيها.

أهداف الاقتصاد الأخضر ضمن المقاربات والاستراتيجيات الدولية²¹:

تكمن أهم الأهداف الأساسية التي يسعى تحقيقها الاقتصاد الأخضر في النقاط التالية:

- 1- تحقيق التنمية المستدامة: بإمكان التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع.
- 2- توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة: إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضراراً ومراعي للبيئة يستند على انماط انتاج واستهلاك مستدامة مما يتطلب إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات.
- 3- توفير الوظائف الخضراء: يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية والاقتصاديات أكثر اخضراراً حيث تم خلق عشرات الملايين من الوظائف الخضراء على سبيل المثال في الولايات المتحدة عام 2010. حوالي 3.1 مليون شخص شغل وظيفة في السلع والخدمات البيئية (ما يعادل 2.4%)، أما في البرازيل تم إحصاء (2.9 مليون) وظيفة خضراء (6.6% من العمالة الرسمية في 2010)، كان نمو العمالة قويا بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة مرتفعا بمعدل 21% سنويا بحيث يشغل قرابة (05 مليون عامل).
- 4 - استئصال الفقر: ومن بين الخصائص التي يقدمها الاقتصاد الأخضر هو قدرته على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون الانقاص من الموارد الطبيعية للبلاد.

الاستراتيجية الوطنية حول واقع ومستقبل البيئة والاقتصاد الاخضر في الجزائر²²:

تقوم الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتنمية الاقتصاد الأخضر في الجزائر على أساس خمسة أجزاء أساسية هي:

أولاً: الواجهة الخلفية الاجتماعية الاقتصادية: تعتمد هذه الخلفية على تحليل جملة من العناصر وأهمها:

1- التنمية البشرية: التنمية البشرية مع اعداد مخطط العمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة مرفقاً بتوزيع عادل للثروة مع اتخاذ التدابير القانونية والمؤسسية اللازمة.

2 - مخطط العمل للبيئة والتنمية المستدامة: تكمن الأهداف الوطنية البيئية إلى بلوغ جملة من الغايات:

- ✓ تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين.
- ✓ حماية الثروة الطبيعية وتحسين انتاجها.
- ✓ تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية.
- ✓ حماية البيئة الشاملة.

ثانياً: المهاشة البيئية الطبيعية والعوامل البشرية: إن تقليل هذه المهاشة تتم في خمسة نقاط هامة هي:

- 1- قابلية الإقليم والمناخ.
- 2- التهيئة وشغل اراضي الاقليم.
- 3- عدم حيوية نموذج الاستهلاك.
- 4- الفقر والتخلف.
- 5- العنف والأمن.

ثالثاً: حالة البيئة والسياسات المتبعة²³: اعتماد سياسات لمواجهة الكوارث وذلك من عدة جوانب أهمها:

- 1- مرتبط بحماية الأراضي والأنظمة البيئية الصلبة ومعالجة النظام البيئي الغابي والسهلي والصحراوي.
- 2- يعالج ساحل البحر ومنطقة الشاطئ.
- 3- يخصص لحماية المياه العذبة.
- 4- دراسة وتهيئة البيئة الحضرية.
- 5- دراسة وتهيئة البيئة الغابية.
- 6- منشآت النقل (البري، البحري، الجوي).
- 7- الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة (المتنقلة عبر المياه، تلوث جوي، الامراض المهنية، التسمم العقري).
- 8- المخاطر الكبرى (الطبيعة منها مثل الزلازل والجفاف والفيضانات، والمخاطر التكنولوجية).
- 9- الطاقة المتجددة.

رابعاً: التأثيرات المالية للسياسات المتبعة:

من خلال مختلف التأثيرات المالية، نحاول سرد تقديرات كلفة تدهور البيئة وأثرها على الثروة الطبيعية، ثم عرض الافكار الاولى المستخلصة من ذلك.

1- تقديرات كلفة تدهور البيئة واثرها على الثروة الطبيعية:

والجدول رقم (2) يوضح في دراسة مقارنة بين عام (2000 و 2007) نسبة التكاليف المستعملة من الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (2): "تكاليف التدهور البيئي من 2000 الى 2007(%)"

المعطيات	2000	2007
Eau	1,55 %	1,29%
Solo, foré, biodiversité	1,36 %	1,06%
Energie, compétitivité	1,30%	0,80%
Air	1,00%	0,85%
Littoral, archéologie	0,90%	0,61%
Déchets	0,89%	0,06%
المجموع	7,00 %	5,21%

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الاقليم، التقرير حول حالة البيئة، 2008، ص 342.

نلاحظ من خلال تراجع في نسبة تكاليف التدهور البيئي من 7% من الناتج الداخلي الخام عام 2000 إلى 5.21% منه عام 2007، كما تشير التقارير من جهة أخرى خلال سنة 2000 كانت تكاليف الاضرار وسلبية الفعالية تمثل 7% من الناتج الداخلي الخام اي ما يقارب 3.5 مليار دولار في حين انخفضت هذه النفقات عام 2007 لتمثل 5.21% من الناتج الداخلي الخام بقيمة 2.6 مليار دولار.

خامساً: الانجازات (2007/2005) كأساس لسياسة عصرية للبيئة والتنمية المستدامة:

من ضمن الانجازات المحققة خلال المخطط الخماسي (2009/02005) وهو اصدار جملة من القوانين من الجيل الثاني، وسنحاول في عجلة التطرق الى هذه المحطات بنوع من الاختصار.

- استحداث هيئات جديدة في خدمة التنمية المستدامة:

- انشاء وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة ثم حولت الى وزارة البيئة وتهيئة الاقليم.
- مديريات ولائية ومتفشيات جهوية للبيئة وهي (وهران-بشار-الجزائر العاصمة-ورقلة-عناية).
- كما استفاد القطاع من مخصصات مالية في جانب التسيير انتقلت من 116.000 دج في سنة 2000 الى 1.299.619.000 دج في 2007 اي بزيادة أكثر من 100%، اما من جانب التجهيز فقد استفاد القطاع عام 2000 الى 2007 من حوالي 2،7 مليار دج.

- بدء العمل على تنفيذ المخطط من أجل البيئة والتنمية المستدامة:

يهدف هذا المخطط إلى تحسين الصحة العمومية ونوعية حياة المواطنين، وحماية وتحسين إنتاجية رأسمال الطبيعي وأخيراً حماية البيئة الشاملة، ومن أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر قامت الجزائر بإنجاز العديد من الاشغال اهمها:

__ انجاز سد بني هارون بطاقة 960 مليون م³

__ تحويل المياه من عين صالح الى تمراست على مساحة تقارب 700 كلم لتموين 90000 ساكن.

__ انجاز محطات لتحلية مياه البحر (09 متواجدة حالياً بطاقة توفير 1,39/1 hm³ يوميا).

__ الانجاز المستقبلي للعمارات الذكية.

__ الطاقة المتجددة والشمسية، بحيث من المزمع انتاج حوالي 5% من الكهرباء الى غاية 2015

__ مفرغة للنفايات بعدما تقرر تحويل مفرغة وادي السمار الى حديقة كبيرة للتسلية بمساحة 204 هكتار بمبلغ 6,5 مليار

دج.

أما على مستوى الطاقة المتجددة فإنه من المتوقع بناء محطة تنتج قرابة مليون كلم بأدرار من شأنها إنتاج (200 kW) لتزويد 673 منزل على مستوى تندوف و 871 منزل في أدرار على طول 30 متر.

الخاتمة:

يستلزم الاقتصاد الأخضر استثمارات هائلة يمر عن طريق ترقية المبادرات الدائمة للإنتاج والاستهلاك، وبمشاركة أكيدة من قبل القطاع الخاص الدولي والوطني الذي يجب أن يتحمل جزء من مسؤوليته الاجتماعية.

إن التغير المناخي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار النفايات والمواد الكيماوية الخطرة، والتلوث البحري والساحلي زيادة على ارتفاع المياه على مستوى سطح البحر ترهن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، والجزائر كإحدى الدول الإفريقية المعنية بظاهرة تدهور البيئة، عملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء مخطط وطني إستراتيجي يقوم على أساس استحداث رسوم جبائية لمحاربة التلوث، زيادة على ذلك بناء إطار تشريعي قانوني يرافق تطبيق السياسات دون أن ننس تلك الهيئات التنظيمية المعول عليها في تنفيذ سياسة بيئية تضمن اقتصاد أخضر دائم.

النتائج والتوصيات:

- ضرورة تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر.
- الاستفادة من الخطوات المتبعة في البلدان الأخرى التي نجحت في تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- نقل التكنولوجيا الخضراء من البلدان المتقدمة وكذلك الحرص على توفير وظائف خضراء.
- إتباع البرامج والمشاريع التي تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتنفيذها.
- التوعية بمفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه.
- تفعيل الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة.
- توسيع السياسات التي يشملها الاقتصاد الأخضر بما فيها الأنظمة والإصلاحات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- تشجيع التعاون الدولي لدعم الدول النامية لا يصال مفهوم الاقتصاد الأخضر اليها وتطبيقه.
- اتباع اجراءات للتنسيق بين الهيئات المعنية بالتحول الى الاقتصاد الاخضر.

المراجع والهوامش:

- ¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2012)، الاقتصاد الأخضر ورقة نقاش مقدمة من المدير التنفيذي، الدورة الاستثنائية الثانية عشر لمجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، البند 4 من جدول الأعمال المؤقت، ص15
- ² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2011)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية ص 110
- ³ <http://www.ae.academy.org/docs/NAPC.2012>
- ⁴ www.unep.org/greeneconomy/29846/default.aspx
- ⁵ www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/090808a.pdf
- ⁶ www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/090808a.pdf
- ⁷ وسيم وجيه الكسان، متاح على <http://www.academia.edu> بتاريخ: 2015/11/12
- ⁸ محمد نبيل جامع، (2000)، اجتماعيات التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع شركة ذات مسؤولية محدودة، ص169.
- ⁹ بوعيشة مبارك (2008)، "التنمية المستدامة مقارنة اقتصادية في اشكالية المفاهيم"، المؤتمر العلمي الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 07-08 أبريل 2008، قسنطينة، الجزائر، ص 06.
- ¹⁰ سمر خيرى مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، كلية المجتمع بنات بالقويعة، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية ص 2.
- ¹¹ حسونة عبد الغني 2012 الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ص 24
- ¹² خيرة عيشوش، (2010-2011)، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص 32.
- ¹³ العايب عبد الرحمان، بقعة الشريف، 2008 المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة مداخلة بعنوان التنمية المستدامة والتحديات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن للجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07-08 أبريل 2008 ص 11

- 14 قدي عبد المجيد، (2010)، الاقتصاد البيئي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص160.
- 15 محي الدين حمداني 2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة للحاضر والمستقبل، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص 104.
- 16 عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنت سابق ذكره، ص66
- 17 قدي عبد المجيد(2010)،"الاقتصاد البيئي، الطبعة الاولى، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص 185
- 18 عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره، ص220
- 19 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (2011)،"الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، استعراض الانتاجية وانشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، 12 اكتوبر 2011، نيويورك، الامم المتحدة، ص:50
- 20 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مرجع سبق ذكره، ص:54
- 21 شريف إسماعيل، عبدات عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 223
- 22 شريف إسماعيل، عبدات عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 224
- 23 ملياني حكيم حمادي مراد (2010)، واقع التلوث البيئي في الجزائر سبل محاربه ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر، جامعة خميس مليانة، ص 5.

التزام الشركات متعددة الجنسيات بالمعايير البيئية وبرامج الرعاية الاجتماعية (بين البحث عن جودة الحياة وتحقيق المصلحة الذاتية)

د. بن عبد العزيز سفيان

جامعة طاهري محمد، بشار

benabdelazizsoufyane@gmail.com

د. بن عبد العزيز سمير

جامعة طاهري محمد، بشار

samirbenabdelaziz@yahoo.fr

الملخص:

منذ مطلع القرن 21 وبعد أن كانت التنمية الاقتصادية تقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول من خلال التطور الذاتي المستمر بمعدل يتحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، ظهر هناك تغيراً كبيراً لهذا المفهوم إذ أضحت هذه التنمية ترتبط كثيراً بمتطلبات المجتمع في إطار ما يعرف بنموذج التنمية الجديد. فبفضل ما أتاحتها العولمة وتحرير الاقتصاد للعديد من الشركات من فرص عظيمة لكي تصنع مجالاً للتنافس العالمي وذلك عن طريق التوسع في الإنتاج لغرض الاستحواذ على أكبر حصة من السوق. فإننا نجد من الجهة المقابلة أن هذه الشركات أصبحت تستند على العديد من معايير تحقيق جودة الحياة على غرار برامج الرعاية الاجتماعية والاشتراطات البيئية وذلك لتحقيق هيمنتها الاقتصادية.

وعليه تأتي هذه الورقة البحثية لغرض الإشارة إلى ذلك من خلال التأصيل النظري للمفاهيم المتعلقة بالمعايير البيئية والشركات متعددة الجنسيات ثم كيفية استخدام هذه الأخيرة لبرامج الرعاية الاجتماعية تحت شعار جودة الحياة لتحقيق هيمنتها الاقتصادية واختراقها للأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، بعد بيئي، جودة، تنمية، شركات، تنافسية، تجارة دولية، احتكار.

المقدمة:

تسعى كبرى الشركات العالمية إلى وضع خطط استراتيجية للمحافظة على البيئة ومرتكزات المجتمع في إطار تمسكها بأخلاقيات المسؤولية البيئية والاجتماعية كبعد مهم من أبعاد جودة الحياة. وتهدف هذه المشاريع التي يتم القيام بها إلى الحد من استخدام الموارد الملوثة للمحيط والمؤثرة على استنزاف المواد الأولية المستخرجة وعلى أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تحقيق معاني جودة الحياة لديهم والحفاظ على مكتسباتهم، لكن وبسبب ما فرضته العولمة وتأثيرات اقتصاد السوق وازدياد التنافسية الدولية وخوفاً على مكانتها الاقتصادية، أصبحت هذه الشركات تتستر تحت مظلة الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والبيئية بوسائل مشروعة لكنها في الحقيقة بأدوات ممنوعة في أخلاقيات الاقتصاد الدولي تؤثر على التنافسية النزيفة وتدفع إلى تشجيع الاحتكار وتحقيق المصلحة الذاتية.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

"كيف تتستر الشركات متعددة الجنسيات تحت مظلة الالتزام ببرامج الرعاية الاجتماعية والمعايير البيئية كبعد من أبعاد جودة الحياة لغرض تحقيق هيمنتها الاقتصادية؟"

أهمية وأهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي أصبحت تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في دواليب الاقتصاد الدولي من قيمة اقتصادية مضافة بالإضافة إلى تشخيص جدلية المساهمة والاحتكار بين مطلب جودة الحياة والمصلحة الذاتية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها ستمثل حلقة من الحلقات التي سنتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية لعدد من الاقتصادات من خلال نشاط شركاتها لضمان الاستمرار والبقاء في بيئة يسودها التغيير المستمر.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات والجداول البيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الأبعاد البيئية في التجارة الدولية، المفهوم، الأنواع والتأثير.

المحور الثاني: الشركات متعددة الجنسيات ومؤشرات الهيمنة الاقتصادية.

المحور الثالث: استعراض الشركات متعددة الجنسيات محل الدراسة وبرامج الرعاية الاجتماعية والبيئية.

المحور الرابع: نماذج لشركات دولية تستند على الرعاية الاجتماعية والبيئية لتحقيق المصلحة الذاتية.

الدراسة بمحتوياتها:

المحور الأول: الأبعاد البيئية في التجارة الدولية، المفهوم، الأنواع والتأثير.

أولاً: الأبعاد البيئية في التجارة الدولية، المفهوم، الأنواع والتأثير.

1.1.1 المعايير البيئية في التجارة الدولية:

1.1.1.1 مفهوم المعايير البيئية في نظرية التجارة الدولية:

يقصد بالاشتراطات البيئية عموماً: " تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها". ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلاً عن مواصفات التعبئة والتغليف. (الفتلاوي، 2006، ص35)

2.1.1.1 أنواع المعايير والاشتراطات البيئية:

تتمثل أهم صور المعايير البيئية وأنواعها فيما يلي: (مخيمر، 1986، ص216-217)

1.2.1.1 معايير نوعية البيئة les normes de qualité de l'environnement :

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

2.2.1.1 معايير الانبعاث Les normes des émissions :

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن ثم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

3.2.1.1. معايير العمليات والإنتاج :Les normes des processus et de production

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملاءمتها... الخ، كما تشمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

4.2.1.1. معايير المنتجات :Les normes des produits

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرّة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي (عبد الخالق، 1994، ص 68-69)، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي:

- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.
- القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين أو العرض لسلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين.
- مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.
- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيمائيات في المنتجات.
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير Le recyclage أو إعادة الاستخدام.

5.2.1.1. معايير الأداء :Les normes de performances

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

2.1. أسباب اختلاف استخدامات الاشتراطات البيئية بين الدول:

لقد اجتمعت هناك أسباب مختلفة أدت إلى هذا الاختلاف في الاستخدام أهمها: (ديب، 2009، ص 209)

1.2.1. طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة:

حيث يوجد هناك تباين في التفضيلات الاجتماعية بسبب تباين مستويات المداخل بين البلدان، ومنه قد لا يصلح للدول النامية ما قد يصلح للدول المتقدمة وهذا ما يفسر بتشدد البعض وتساهل البعض الآخر في تطبيق السياسات البيئية.

2.2.1. طبيعة الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها:

حيث قد يكون الغرض بيئيا بحثا وقد يكون للتأثير على التجارة الدولية أو للحصول على دخل مالي.

3.2.1. مستوى الأضرار التي قد لحقت بالبيئة:

حيث كلما كانت الأضرار كبيرة كلما كانت الدولة في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة لحل مشكلة تدهور البيئة.

4.2.1. القدرة التنظيمية:

أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقرها، وهذا يترتب على ما بحوزة الدولة من إمكانيات بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية وتكنولوجيا متقدمة.

5.2.1. درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

حيث كلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوئها للأساليب التنظيمية وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما ازداد لجوئها إلى قوى السوق والأساليب الاقتصادية.

6.2.1. المقدرة التمثيلية الطبيعية للدولة:

وهي مدى قدرة الدولة على تحويل المخلفات والنفايات يجعلها غير مضرّة وهذا يعتمد على حجم ما لدى الدولة من موارد طبيعية قادرة على تجديد نفسها تلقائياً.

إذن من كل ما تقدم يمكن استنتاج أن الاشتراطات والتدابير البيئية ما هي إلا مجموعة القوانين والإجراءات واللوائح التي تستعملها الدولة للحفاظ على سلامة البيئة من مصادر التلوث خاصة الصناعية منها.

3.1. العلاقة والتأثير المتبادل ما بين الأبعاد البيئية والسياسات التجارية:

بدأ النقاش حول الآثار المحتملة والمتبادلة ما بين السياسة البيئية والسياسة التجارية منذ سنة 1992. وهذا من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وفي جو عالمي اتسم بزيادة الوعي البيئي فكانت آنذاك أربعة فرضيات محتملة لأهم الآثار الناتجة عن الثورة التجارية والتي قد تخل بالتوازن البيئي وهي كما يلي: (CCE, 2002, p06)

1.3.1. آثار الاقتصاد السلمي *effets d'échelle*:

بما أن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادي عموماً، فإن ذلك يشكل بصفة آلية ضغطاً على البيئة بسبب الاستعمال الواسع للموارد الطبيعية (متجددة وغير متجددة) في العملية الإنتاجية كمواد وسيطة مثل: الطاقة، الخشب، المياه. وهي عناصر ضرورية في أية عملية لتعظيم الإنتاج، هذا ما يساهم من جهة أخرى في زيادة حجم النفايات الصلبة الملوثة للتربة والمياه، والإفرازات الغازية السامة الملوثة للهواء. وعليه من الواضح أن أثر الاقتصاد السلمي الذي يخلقه التسارع في المبادلات التجارية يزيد من مختلف أشكال التلوث، ويسهم في إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية عن طريق التخصص والاقتصاد السلمي.

2. 3.1. آثار المنافسة *effets de la concurrence*:

إن التوسع في المبادلات الدولية يفتح آفاقاً كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية، هذا ما يدفع الشركات المتنافسة على تخفيض إنفاقها في مجال الحفاظ على البيئة للرفع من درجة تنافسيتها أو الحفاظ على نفس مستوياتها السابقة وهذا في إطار عام من التخفيف من التكاليف غير المسترجعة.

3. 3.1. آثار ذات طابع جغرافي *effets d'ordre géographique*:

إن الدول المتشددة في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ستساهم في هروب الشركات - في وقت أصبحت العولمة المالية تساعد على انتقال الرساميل بسرعة وسهولة- إلى دول أقل تشدداً بيئياً أو أكثر تسامحاً مع الملوّثين للبيئة، وهذا ما يسمى بنظرية لجوء الملوّثين " *théorie des refuges pour pollueurs* " التي طبقها شركة ميشلان لصناعة العجلات المطاطية بلجوئها إلى الجزائر.

4. 3.1. آثار تشريعية *effets d'ordre réglementaire*:

حتى الدول التي تسعى لحماية محيطها والحفاظ على البيئة مع الرفع من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسن قوانين رادعة تحمي بواسطتها صحة مواطنيها من جهة وصناعاتها الوطنية من جهة أخرى، ستجد نفسها متهمّة بخرق القوانين الدولية للتجارة مما يدخلها في دوامة إجراءات قضائية وتعويضات مالية للمتضررين تجارياً من تشريعاتها والتي يفرض عليها تعديلها كبرهان لفقد الدول سيادتها الوطنية.

وعموماً لا يزال الجدل قائماً ما بين منظري السياسات البيئية والسياسات التجارية خاصة ما تعلق منها بالحرية التجارية ضمن السياسات التجارية ومدى تأثيرها على السياسات والاشتراطات البيئية المنتهجة.

الخوَر الثاني: الشركات متعددة الجنسيات ومؤشرات الهيمنة الاقتصادية.

لقد أدى التطور الاقتصادي حالياً إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات خاصة في الفترة الأخيرة، حيث كان لها صدى كبير على الساحة الدولية وبالخصوص على البلدان النامية فهي توظف سيطرتها على الشطر الأعظم من التجارة الدولية، حيث أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات وهذا يعني أن هذه الشركات تؤثر بشكل متزايد على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية والنظام المالي والنقدي الدولي (إذ تجاوزت الأصول السائلة من الذهب الاحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لدى هذه الشركات حوالي ضعف الاحتياط الدولي).

أولاً: مفهوم شركات متعددة الجنسيات

اختلف الاقتصاديون في تعريف الشركات متعددة الجنسيات، إذ تعددت المفاهيم حول هذا الكيان الاقتصادي منها أن الشركة المتعددة الجنسية هي:

تلك التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال استراتيجية عالمية موحدة، وتتم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي. (الهيقي، 2007، ص 223)

بعض الفقهاء لجأ إلى تقييد تعريف هذه الشركات بحدود كمية بحيث يلزم أن يكون للشركة الأصلية التي تقوم بالاستثمار في الخارج حد أدنى من الضخامة، حيث يرى ريمونفرونون: إن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية، ويبدو حساساً لعناصر استراتيجية مشتركة.

ويرى ماتيوور بأنها الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومنتشرة جداً في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل.

ويشير ليفنجستون أنها: الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة، وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر.

بينما يرى رولف أنها: الشركة التي يجب إن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار. (أبو قحف، 2005، ص 132)

ويعرفها كلاودنز بأنها: شركة تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي.

ويبدو أن هذا التعريف يشمل جميع الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج.

ثانياً: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في الانتشار والضحامة ومركزية اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها باستراتيجية عالمية منسقة والقدرة على نقل التكنولوجيا وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية.

1.2. ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80% من إجمالي مبيعات العالم، ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات من خلال: (الفوجاني، 2004، ص 88)

. مؤشر حجم المبيعات.

. مؤشر حجم الإيرادات.

. القيمة المضافة للشركات.

2.2. اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم. (الهيبي، ص 226)

3.2. تنوع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات:

تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى. (صبري، 1997، ص 55)

4.2. التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات متعددة الجنسيات: تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية. (صقر، 2003، ص 29)

5.2. إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات: تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية. (عبد المطلب، 1998، ص 152)

6.2. المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات: تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالمياً. (الفاروق، 2001، ص 87)

7.2. تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات:

تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثلًا لمشروعات المشتركة.

ثالثا: آثار الشركات متعددة الجنسيات على البيئة الاقتصادية للدول المضيفة.

يترتب على نشاط الشركات متعددة الجنسيات آثار مختلفة على البيئة الاقتصادية للدول المضيفة، يمكن تقسيمها إلى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة:

1.3. الآثار المباشرة:

1.1.3. التحدي لسياسة الدولة:

إن ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات وتعدد أوجه نشاطاتها من شأنه أن يمثل تحديا لسيادة الدولة المضيفة والأمر تابع أيضا لقدرة الدولة المضيفة على مواجهة مثل هذا التحدي.

3.1.3.2. الانعكاس على ميزان المدفوعات:

تمثل انعكاسات الشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة في التحويلات الرأسمالية اللازمة في الاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السليبي تحول عائد للاستثمارات القائمة فضلا عما يؤدي إليه نشاط فروع الشركات متعددة الجنسيات في زيادة التصدير والاستيراد.

3.1.3.3. الاختلال في دخل المواطن والدولة:

تؤدي الشركات متعددة الجنسيات ومن خلال ممارسة نشاطاتها للتأثير في توزيع الدخل والإخلال في مساواة توزيعه بما تقوم به من تحديدها لمرتبات تفوق المتوسط العام والسائد.

3.1.3.4. خلق الحاجيات الجديدة والتحريض على الاستهلاك:

تقوم الشركات متعددة الجنسيات عن طريق الدعاية والإعلام في خلق حاجيات جديدة غير مناسبة لمجتمع الدولة المضيفة وذلك على نمط ما هو سائد في المجتمعات الغربية المتقدمة بما يضر عملية التنمية.

3.1.3.5. استعمال التكنولوجيا وفقدان مواطن الشغل:

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإدخال أساليب تكنولوجية مصممة أصلا للسوق الرأسمالي وهذا يحرم البلدان المضيفة من اختيار التكنولوجيا الملائمة لها بسبب افتقارها لتصنيع أدوات الإنتاج.

ويجب ألا ننسى سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة التي عادة ما تفارق دخول هذه الشركات للدولة المضيفة مما يؤدي إلى تحطيم صناعات قائمة وضياع فرص عمل بقدر أكبر مما هو متاح.

3.1.3.6. تهديد القطاع العام وتحريض القطاع الخاص:

إن مساهمة نشاط الشركات متعددة الجنسيات إيجابيا في زيادة فرص العمال هي غالبا مساهمة متواضعة إذا ما قرنت بحجم القوة العاملة في الدولة المضيفة خاصة إذا كانت إحدى الدول المضيفة تعاني من مشكلة البطالة الحادة.

3.1.3.7. منافسة الشركات:

إن ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في منح العاملين فيها مستوى عال من الأجور سيؤدي في النهاية إلى لجوء القطاعات المحلية لتطبيق مثل هذا الإجراء داخلها على الرغم من أن ذلك يتعدى إمكاناتها الأمر الذي يؤدي لرفع أسعار منتجاتها وإضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. (بن عبد العزيز، مخلوفي، 2014، ص64)

3.2. النتائج غير المباشرة:

1.3.2. الضغط السياسي والاقتصادي على الدول:

تساهم الشركات متعددة الجنسيات في خلق مصالح مشتركة بين المديرين وكبار الموظفين العاملين بفروعها في الدول المضيفة وبين استمرار وجود فروع هذه الشركات وحيث أن هؤلاء المديرين وكبار الموظفين ومن يرتبط بهم من مجموعات مختارة وضاغطة غالبا ما يتمتعون بنفوذ قوية في بلادهم، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير على سياسة الدول العاملة بها الداخلية والخارجية.

2.3.2. التأثير على النظام النقدي:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات أصولا ضخمة مقدمة بعملات مختلفة للدول التي تعمل بها ومن شأن ذلك أن يؤثر على النظام النقدي العالمي والسياسات النقدية للدول المضيفة والدول الأم.

3.3.2. الإخلال بالقوانين السارية:

إن المشاكل القانونية التي تثيرها الشركات متعددة الجنسيات تتطلب وضع قواعد قانونية جديدة تحكمها وتحدد الجهة القضائية المختصة في الفصل فيها. ولعل أهم تلك المشاكل ما تفرضه تلك الدول المضيفة من الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات العاملة بها واحتمال ازدواجها مع ما يفرض من ضرائب الدولة الأم. (بن عبد العزيز، ص 62)

ولعل من بين أهم إفرازات الأزمة المالية العالمية 2009 والتي ما زالت إرهاباتها متواصلة هو ظهور استخدامات ذكية لبرامج الرعاية الاجتماعية والبيئية في الحقل الاقتصادي بغية حماية الاقتصادات الوطنية من المنافسة الأجنبية من طرف العديد من الدول في إطار تحقيق معنى جودة الحياة لشعوبها وهو ما ستثبت الدراسة صحته من عدمه في الجزئية الموالية بعد استعراض بعض المفاهيم حول نماذج الشركات متعددة الجنسيات محل الدراسة. (صفوت، 1999، ص 40)

المحور الثالث: استعراض الشركات متعددة الجنسيات محل الدراسة وبرامج الرعاية الاجتماعية والبيئية.

أولا: تعريف مختصر للشركات النموذجية:

1. شركة أديداس (ADIDAS) العالمية

وهي شركة ملابس رياضية مقرها ألمانيا، تعد جزء من مجموعة أديداس التي تتألف من شركة ريبوك للملابس الرياضية وشركة تايلور ماد أديداس جولف وشركة روكبورت تايلور ميد - أديداس ريبوك شركة محدودة الاسهم. إلى جانب الأحذية الرياضية تنتج الشركة منتجات أخرى مثل الحقائب والقمصان والساعات والنظارات وغيرها من الملابس المرتبطة بالألعاب الرياضية. تحتل اديداس المرتبة الأولى في صناعة الملابس الرياضية في أوروبا، كما تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد منافستها الأمريكية نايكي



2. شركة كوكاكولا

هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات للمشروبات، تصنع، تباع وتسوق المشروبات غير الكحولية ومركزات العصائر. وتقدم شركة كوكاكولا حاليا أكثر من 500 علامة تجارية في أكثر من 200 دولة أو إقليما وتخدم أكثر من 1.7 مليار شخص يوميا ويقع المقر الرئيسي لشركة كوكا كولا في أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة. ومهتار كينتهو رئيس مجلس الإدارة ومديرها التنفيذي الحالي، كوكا كولا تعتبر مشروب مرطب يعرف في أمريكا بـ"كوك" بالإنجليزية. (Coke: وهو ماء مكرن أي مضاف له غاز ثاني أكسيد الكربون محليات) سكر أو أسبرتيم (ومادة أو نكهة الكولا وكافاينومواد مضافة أخرى. اخترعه جون ستيثميرتون (John Stith Pemberton) في عام 1886 وهناك مشروب آخر مشابه ومنافس يعرف باسم بيبسي كولا (Pepsi-Cola) .

احتلت المرتبة 14 في قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة الرعاية الاجتماعية في العالم الصادرة عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2011، أما في سنة 2015 احتلت المرتبة 15، بالإضافة الى ذلك احتلت مركز 6 في المنافسة الشرسة مع شركات ضخمة بحجم Google.

تعتبر شركة **Toyota** المؤسسة الأولى (القائد) في سوق السيارات باليابان وآسيا تأسست عام 1937 على يد "كيتشيرو تويودا"، يقع المقر الرئيسي للشركة بمدينة تويوتا اليابانية، وتعتبر الشركة مصنع السيارات الأكبر في العالم، والشركة رقم 14 من حيث الحجم في العالم، والأكبر في اليابان على الإطلاق أيضا العلامة الأكثر مبيعات في الولايات المتحدة الأمريكية، والعلامة اليابانية رقم -01- في أوروبا.، ومجموعة Toyota توجد ضمن أحسن عشرة مؤسسات من (500) مؤسسة حسب مجلة -fortune- فهي تعتبر منتج السيارات الأكثر دهشة وروعة في العالم، وتتبع أخلاقيات الرعاية الاجتماعية وهي تقوم بمجموعة من الأنشطة المجتمعية وبدأت الشركة برغبة "كيتشيرو تويودا" في بناء شركة سيارات تابعة لشركة تويوتا الصناعية المملوكة لوالده، وظلت تويوتا تطور أعمالها حتى وصلت إلى السوق الأمريكي عام 1957 بسيارتها كراون، وهو ما وضعها في سباق عالمي للنمو، حتى بدأت الحكومة الأمريكية في وضع قيود على استيراد السيارات لحماية منتجها الوطني، وهو ما دفع تويوتا إلى بناء قواعد إنتاج داخل الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات، ومنها تطوير قاعدة بناء مهجورة تابعة لجنرال موتورز. (TOYOTA, CSR)

4. شركة مايكروسوفت **Microsoft**

شركة مايكروسوفت هي من كبرى شركات البرمجيات في العالم تعمل في مجال تقنيات الحاسوب، بدأت نشاطها 1975، حققت الشركة نجاحاً كبيراً حيث أنها لعام 2013 عائدات مايكروسوفت العالمية وصلت إلى 77.85 مليار دولار مع 110000 موظف في 105 بلد، تطور وتصنع وترخص مجموعة واسعة من المنتجات البرمجية للأجهزة الحاسوبية، لقد كانت هناك عدة إصدارات للبرنامج، فأولها كان مع برنامج أوفيس 97 ثم أوفيس 2000 وأوفيس 2003 وقد احتلت الشركة المرتبة 22 في قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة الرعاية الاجتماعية في العالم الصادرة عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2015 ثم قامت الشركة بإضافة نسخ مطورة من البرنامج آخرها أوفيس 2016 وهي من أهم برامج الشركة حتى الآن. (Microsoft, 2010)،

5. شركة شل (SHELL)

هي شركة نفط متعددة الجنسيات بريطانية وهولندية الأصل، تعتبر ثاني أكبر شركة طاقة خاصة في العالم. تأسست شل عام 1907 ويقع مقرها الرئيسي في لاهاي بهولندا، مؤسس الشركة هو ماركوس صموئيل، ولها مكتب مركزي في لندن بالمملكة المتحدة. وتمتلك الولايات المتحدة نسبة 40% من رأس مالها.

واليوم، تزاوّل شل نشاطها في أكثر من 70 دولة ويعمل بها ما يزيد عن 94,000 موظف يقدمون خدماتهم لأكثر من 25 مليون عميل يوميًا من خلال 45,000 منفذ للتجزئة، وأصبحت شركة الطاقة والبتروكيماويات الرائدة في العالم التي تقدم مساهمات عظيمة في الوفاء بالاحتياجات العالمية المتزايدة من الطاقة من خلال منتجاتها وخدماتها التي تتمتع بالحساسية تجاه الاقتصاد والبيئة والمجتمع. دخلت شل السوق التركية في عام 1923 وقد احتفلت في عام 2013 بمرور 90 عامًا على وجودها في تركيا، وتعد شل واحدة من أبرز الشركات في تركيا من حيث استثماراتها. وقد حرصت شل منذ اليوم الأول لنشاطها في تركيا على الارتقاء بمعايير الصناعة بوصفها رائدة قطاع الوقود التركي، وذلك عن طريق رفع درجة الوعي بين الموظفين والموردين ومقاولي الباطن بالمسائل المتعلقة بالصحة والسلامة وحماية البيئة، كما سعت إلى تطبيق التطورات العالمية والتقنيات الجديدة في تركيا

ثانيا: خصائص الشركات محل الدراسة:

1.2. خصائص شركة كوكاكولا

- صنع مشروب كوكاكولا كبديل للكحول ونوع من الدواء لعلاج الصداع وعسر الهضم وتقوية الأعضاء
- تحول هذا المشروب إلى مشروب مرطب والأكثر شهرة في العالم، بعد ان رفعت معنويات الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الثانية.
- تعد الصبغة السوداء للمشروب الأكثر سرية في العالم على مدى 151 سنة.

- توفر منتجاتها للمستهلكين في 12 دولة بالمنطقة من خلال 28 علامة تجارية مختلفة.
 - تضم محفظة الشركة التي تتصدرها علامة "كوكاكولا"، واحدة من أكثر العلامات التجارية العالمية قيمة وتميزاً في العالم، مجموعة متنوعة من العلامات التجارية البارزة على مستوى المنطقة، بما فيها "كوكاكولا لايت"، و"فانتا"، و"سيراييت"، و"كوكاكولا زيرو" و"راي".
 - تعتبر ضمن أضخم 10 شركات خاصة من حيث عدد الموظفين في العالم.
- ركزت على التنوع في شعاراتها، نذكر بعضها:

الجدول (01): "تطور شعارات شركة كوكاكولا"



السنة	الشعار
1986	اشرب كوكا كولا
1904	لذيذة ومنعشة
1917	3 ملايين في يوم واحد
1925	6 ملايين في يوم واحد
1938	العطش المفضل
1948	حيث ما كوكا كولا تحل الضيافة
1957	علامة الذوق الجيد
1969	هذا هو الشيء الحقيقي
1990	طعم لا مثيل له
1993	دائماً كوكا كولا
2001	طعم الحياة رائع
2005	حول الحلم إلى الحقيقة
2006	كوكاكولا الحياة
2009	فرح بلا حدود

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من طرف الشركة

2.2. خصائص شركة تويوتا

- تعتبر أكبر مصنع للسيارات وأقدمها.
- في سنة 2008 احتلت المركز 5 من خلال أكبر الشركات عالمياً طبقاً لإحصاء فورتشن جلوبال 500 .
- في سنة 2011 احتلت المرتبة الأولى عند قياس نسبة السيارات الأكثر نجاحاً وانتشاراً في السعودية.
- في سنة 2012 تمكنت من بيع 9.9 مليون سيارة.
- احتفلت في عام 2012 بمرور 75 سنة وبذلك توجت كأكبر مصنع للسيارات
- في سنة 2014 حازت شركة تويوتا على لقب أكثر شركات السيارات مبيعاً في العالم، بحجم مبيعات قدر ب 10.23 مليون سيارة.
- ركزت في الآونة الأخيرة الهجينة ذات الكفاءة في استهلاك الوقود أو المحركات الصديقة للبيئة.
- تمتلك «تويوتا» مصانع في جميع أنحاء العالم لتصنيع السيارات للسوق المحلية، وتويوتا مصانع في كل من: اليابان، أستراليا، الهند، كندا، إندونيسيا، بولندا، جنوب إفريقيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، فرنسا، البرازيل، البرتغال، وأخيراً باكستان، الأرجنتين، التشيك، المكسيك، ماليزيا، تايلند، الصين، فيتنام، فنزويلا، الفلبين، وروسيا.

الجدول رقم (02): "مبيعات السيارات لسنة 2015"

المرتبة	اسم الشركة	حجم مبيعاتها
01	TOYATA	10.1 مليون سيارة
02	VOLKSWAGEN	9.9 مليون سيارة
03	CHEVROLET	9.8 مليون سيارة
04	Rono	8.5 مليون سيارة
05	HYUNDAI	8 مليون سيارة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صادرة من ARAB-GT صادرة في 10 أكتوبر 2016.

3.2. خصائص شركة مايكروسوفت

- في ماي 2011 استحوذت مايكروسوفت على شركة سكايب المختصة بالمكالمات الهاتفية الصوتية والمرئية عبر الإنترنت مقابل 8.5 مليار دولار.
- 2012 ضمت مايكروسوفت على شبكة التواصل الاجتماعي المخصصة للشركات "يامر (Yammer)"، مقابل 1.2 مليار دولار.
- أبريل 2014 احتوت شركة مايكروسوفت للبرمجيات على نوكيا للهواتف النقالة في صفقة بلغت قيمتها 7.2 مليار دولار.
- ديسمبر 2015 أعلنت شركة مايكروسوفت على أخذها على تطبيق التراسل الفوري Talko وقالت مايكروسوفت عبر مدونتها الرسمية أن فريق العمل الخاص بالتطبيق سينضم لفريق العمل في سكايب Skype للاستفادة من مواهبهم في دعم سكايب Skype بمزايا إضافية وهو ما يشير إلى أن مزايا Talko ستوفر قريبا لمستخدمي أحد أشهر تطبيقات التراسل سكايب.
- فيفري 2016 استحوذت مايكروسوفت على منصة تطوير التطبيقات Xamarin في صفقة بلغت قيمتها 400 مليون دولار.
- مارس 2016 امتلكت مايكروسوفت لوحة "SwiftKey" الذكية بـ 250 مليون دولار.
- 13 جويلية 2016 فازت مايكروسوفت على لينكد إن في صفقة بلغت 26 مليار دولار.
- 17 جويلية 2016 حازت مايكروسوفت على WandLabs دون الإعلان عن قيمة الصفقة. وهي شركة تخصص في تطوير تطبيقات التراسل.

4.2. خصائص شركة شل (SHELL)

- تعتبر من أكبر المصدرين خاصة في تركيا (تصدر إلى 58 دولة)
- خضعت لعملية إعادة الهيكلة لتوسيع استثماراتها الحالية.
- تصدرت زيوت شركة شل قائمة كبار موردين للعام الخامس على التوالي (حسب المسح الذي قامت به شركة " كلاين أند كومباني ").
- تعتبر أكبر خامس شركة تباشر نشاطها من خلال 1060 محطة وقود في 72 دولة من 2006-2014.
- تربعت شل للنفط التي يقع مقرها الرئيسي بمدينة لاهاي، على المركز الأول كأكبر شركة في العالم من حيث العائدات، للمرة الثانية على التوالي في العام الماضي، وذلك وفقاً لقائمة أكبر 10 شركات، والتي تصدرها مجلة فورشن سنويا (الاتحاد، 2014)
- نجحت في 11 مرة في الاستفتاء الذي أجرته مجلة كانيثال وفازت بلقب الشركة الأكثر جاذبية في قطاع الزيوت.
- تشجع على ترشيد استخدام مواد الطاقة من خلال أنواع الوقود ومواد التشحيم المتوفرة.
- تشجع وتدعم الطلاب على تصميم المركبات التي تعمل من خلال تكنولوجيا الوقود في المستقبل.

- ساهمت شركة شل في زيادة الوعي بأهمية التراث الثقافي بين الأطفال .
- تركز دائما على تنوع شعارها.



➤ صنفت كسابع شركة عالمية في إنتاج النفط من 10 شركات لسنة 2016

الجدول رقم (03): "تصنيف الشركات 2016"

المرتبة	الشركة	الإنتاج اليومي من النفط
01	ارامكو السعودية	12.5 ملايين برميل يوميا
02	غازبروم روسية	9.7 ملايين برميل يوميا
03	شركة نفط الإيرانية	6.4 ملايين برميل يوميا
04	إكسون موبيل	5.3 ملايين برميل يوميا
05	بتروشيما	4.4 ملايين برميل يوميا
06	بي بي البريطانية	4.1 ملايين برميل يوميا
07	شل الهولندية	3.9 ملايين برميل يوميا
08	بيمكس المكسيكية	3.6 ملايين برميل يوميا
09	شيفرون	3.5 ملايين برميل يوميا
10	الكويت النفطية	3.2 ملايين برميل يوميا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جريدة البترول اليوم الصادرة في سنة 17 أبريل 2016

إذا تميزت معظم الشركات المذكورة بخصائص معينة أرادت كل منها أن تضع ميزة تنافسية خاصة بحكم نشاطها العابر للقارات وسوف يتم في المبحث الموالي مناقشة مدى التزام الحقيقي لهذه الشركات بمبادئ وممارسات الرعاية الاجتماعية ومغزاها من ذلك، هل خدمة للمجتمع أم سعيا لمصلحتها الذاتية؟

المحور الرابع: نماذج لشركات دولية تستند على الرعاية الاجتماعية لتحقيق المصلحة الذاتية.

إن النظر لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات ومدى ارتباطه ببرامج الرعاية الاجتماعية كبعد من أبعاد جودة الحياة ضمن الحدود والأطر سابقة الذكر القانونية والإنسانية، قد يكون في كثير من الأحيان، مصدرا للتشويش والخلط بين مساهمة الشركة في تحقيق معان جودة الحياة وبين أنشطتها الرئيسية، ليس هذا فحسب، فإن ما يقع ضمن نشاطات هذه الشركات أيضا ينطوي على المساهمات الثقافية والترفيهية والتكنولوجية وتنشيط عمليات الإبداع كل ذلك له ارتباط مباشر بعمليات الشركة التي تمارسها في المجتمع في إطار هيكلتها. وهو الأمر الذي يدعونا إلى دراسة حقيقة مبتغى هذه الشركات من مساهمتها الاجتماعية لتحقيق جودة الحياة من جهة وفرض هيمنتها الاقتصادية في إطار المصلحة الذاتية من جهة أخرى.

أولا: برامج الرعاية الاجتماعية للشركات محل الدراسة كبعد من أبعاد جودة الحياة

1. شركة كوكاكولا وأديداس

➤ تركز الشركتين عبر التزامهما المتواصل تجاه تطوير مجتمعات مستدامة، على المبادرات التي من شأنها الحد من الأثر السلبي لعملياتهما على البيئة.

➤ تدعم الشركتان أنماط الحياة الصحية والنشطة، وخلق بيئة عمل آمنة وشاملة لشركائهما، وتعزيز التنمية الاقتصادية للمجتمعات التي تعمل فيها.

➤ ويوجد 17 شركة تعبئة مرطبات تتبع لشركة "كوكاكولا" في المنطقة وتوظف أكثر من 9500 شخص في 26 مصنع تعبئة في منطقة الشرق الأوسط.

2. شركة تويوتا

➤ قامت وكالة حماية البيئة الأمريكية بمنح شركة تويوتا لهندسة السيارات والصناعة بأمريكا الشمالية وسام نجمة الطاقة 2007.

➤ السعي لتنويع مصادر الطاقة.

➤ طبقاً لوكالة حماية البيئة الأمريكية : تويوتا بريوس هي أكثر سيارة اقتصاداً في استهلاك الوقود لعامي 2007-2008م.

➤ صنعت سيارة TOYOTA PRIUS وهي سيارة هجين تُكثف بالسيارة الخضراء وتسمى الصديقة للبيئة أيضاً، متوسطة الحجم بدأت الشركة في إنتاجها عام 1997م باليابان لتكون بذلك أول سيارة إنتاج هجين. تتميز السيارة الخضراء عن غيرها بأنها تتوفر فيها تقنيات تحد من انبعاث الغازات السامة وغاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ كما أنها اقتصادية في استهلاك الوقود ولا تصدر أصوات مزعجة وقد حصلت طراز TOYOTA PRIUS على 05 نجوم عام 2004م.

3. شركة مايكروسوفت

➤ تقوم شركة مايكروسوفت بالعديد من الأنشطة والبرامج في خدمة المجتمع، وفي إطار ذلك فإنها تعمل على تشجيع الموظفين لديها على العمل التطوعي في خدمة المجتمع، من خلال منح الموظفين الذين يرغبون في الاشتراك بالعمل التطوعي وقت مدفوع الأجر، إتاحة فرص للموظفين للاشتراك في فريق العمل التطوعي في الشركة، استخدام موارد وأدوات الشركة في العمل التطوعي، وفي الولايات المتحدة يسمح بإعطاء منح للمنظمات التطوعية التي يشترك فيها الموظفون المتطوعون.

➤ في عام 2010/2009 بلغ عدد ساعات العمل التطوعي للموظفين 363.4 ألف ساعة في الولايات المتحدة فقط، وبلغ عدد الموظفين المتطوعين بوقتهم 4200 موظف.

➤ منذ اشتراك شركة مايكروسوفت في برامج العمل التطوعي حتى عام 2010 بلغ حجم التبرعات المقدمة للمنظمات غير الهادفة للربح 750 مليون دولار، وفي الولايات المتحدة فقط بلغت قيمة تبرعات المنظمات 408 مليون دولار، مقابل 34.7 مليون دولار من الشركة ليصل المبلغ الإجمالي إلى 84.5 مليون دولار عام 2010/2009.

➤ تهم شركة مايكروسوفت " بالاستدامة البيئية" والحفاظ عليها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، في تحسين كفاءة الطاقة المستخدمة وذلك عن طريق تطوير وتصنيع منتجات الشركة من البرمجيات وبرامج تكنولوجيا التي تستخدم الطاقة بشكل أكثر كفاءة وتوفير.

➤ وضعت شركة مايكروسوفت هدف للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الشركة 1.3 مليون طن متري مكافئ عام 2009، ولقد حددت الشركة أربعة مجالات رئيسية للعمليات للحد من الانبعاث فيها وهي مراكز البيانات، الانتقالات والسفر، المباني، ومعامل الكمبيوتر.

➤ مراكز البيانات الجديدة بالشركة تستهلك 50 % أقل من الطاقة من مراكز البيانات التي تم بنائها منذ 3 سنوات.

➤ الانتقالات والسفر: تعمل شركة مايكروسوفت باستمرار على خفض تكلفة الانتقالات والسفر في الشركة عن طريق استخدام وسائل بديلة للسفر تتضمن تكنولوجيا الاتصال عن بعد، وقد ساهمت هذه السياسة في تخفيض حوالي 35 % من انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن السفر.

➤ المباني: حوالي 25 % من إجمالي الطاقة المستخدمة في مباني الشركة تأتي من مصادر طاقة متجددة، وأكثر من 50 % من الطاقة المستخدمة في المقرات الرئيسية هي طاقة كهرومائية.

➤ معامل الكمبيوتر: في عام 2010/2009 تم الانتهاء من بناء مركز لأبحاث وتطوير الدعم الفني لتعزيز الدعم الفني لمعامل الكمبيوتر وخوادم الحاسب الآلي، وخفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 12 ألف طن متري سنوياً.

4. شركة شل (SHELL): (مؤتمر الأمم المتحدة، 2004، 84)

- قامت شركة شل بدعم برنامج 10 سنوات من الأمان على الطريق الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية 2010.
- دعمت حركة المسؤولية المرورية بالتنسيق مع عدة وزارات.
- فازت بجائزة ستيفي الدولية للأعمال في فئة المسؤولية الاجتماعية للشركات عام 2010 في أوروبا.
- تبرعت بمبنى لتوفير مكان تعليمي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وقامت بتوفير تعليم للأطفال ذوي الاحتياجات ذوي العوائق التعليمية.
- تركز الشركة على تقديم منتجات آمنة بالنسبة للناس والبيئة.
- تركز شركة شل نفسها أيضاً للمبادئ الأساسية المتصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتي يتصدرها تحقيق مبدأ عدم إلحاق الأذى بالناس مع توفير حماية البيئة.
- تعمل شركة شل مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على تشجيع ومساعدة المجتمعات للمحافظة على سلامة البيئة وتنوعها، وضمان استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عادلة ومستدامة إيكولوجياً. وشركة شل هي أول شركة عاملة في مجال الطاقة تقوم بوضع معيار للتنوع البيولوجي.

ثانياً: حقيقة الرعاية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات ومدى تحقيق جودة الحياة

1. شركة أديداس وحقيقة برامج الرعاية الاجتماعية:

لقد بادرت بعض الشركات العالمية في إطار ما يعرف بالرعاية الاجتماعية والبيئية طلباً لتحقيق جودة الحياة للمجتمعات بفرض مجموعة من المقاييس البيئية والاجتماعية في نشاطاتها الإنتاجية وأهمها هو " ميثاق التصرف" الذي يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الاشتراطات يضعها المستورد أو المشتري والذي عادة ما يكون من الشركات التجارية الدولية الكبرى والتي تعتمد على منتجين يتفرون في العديد من دول العالم لغرض توفير مدخلات إنتاجها، وحتى تضمن هذه الشركات الدولية بأن جميع الموردين الذين تتعامل معهم ملتزمون بنفس المتطلبات البيئية التي يجب توافرها في المنتجات النهائية قصد طرحها في الأسواق، قامت بصياغة مجموعة من الاشتراطات البيئية والصحية، فضلاً عن مجموعة من التدابير المتعلقة بأنسنة ظروف العمل بحماية العمال في بيئة العمل بالمصنع الذي يرغب التعاقد معها كأحد الأعضاء في سلسلة الموردين، وقد حدث أن رفضت شركة ADIDAS استلام كرات قدم مصنوعة في الهند بأيدي بريئة (أطفال صغار) يشتغلون في مصنع لخياطتها في ظروف جد قاسية ولا إنسانية.

وهذا المثال دلالة على الممارسات غير الأخلاقية لهذه الشركة تحت حجة الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية، والغريب في الأمر كذلك هو عندما تتحول هذه الشركات بتبنيها لهذه المعايير الى حاجز حمائي خفي ترفض من خلالها نفاذ صادرات الدول النامية إليها. (بن عبد العزيز، 2012، ص 59)

وكمثال آخر على ذلك خلال عام 1998 تعرضت اندونيسيا لسبع قضايا إغراق اجتماعي، وكازاخستان لثلاث، وماليزيا وتركيا وأوزباكستان لاثنتين لكل واحدة منها. وفيما يخص الصادرات النسيجية تحديداً فلقد أقيم الاتحاد الأوروبي العديد من الدعاوي ضد إغراق أسواقه، ففي عام 1999 فرض رسوم إغراق لمدة خمس سنوات على مستورداته من المنسوجات القطنية من بلدان نامية هي: باكستان، اندونيسيا، تركيا ومصر وفي نوفمبر 1999 تم فرض رسوم إغراق على صادرات مصر وباكستان من منتجات نسيجية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت رسوم استيراد وقائية ضد دولة بنغلاديش تصل نسبتها الى 42 بالمائة من قيمة استيراد المناشف القطنية وتعد بنغلاديش من أفقر بلدان العالم وغالب صادراتها من هذه المنتجات الى الولايات المتحدة الأمريكية ولا تتجاوز هذه الصادرات ما قيمته 46.2 مليون دولار فقط. (حبيب، 200، ص 335) ونجد هنا انه في الوقت الذي تدعو فيه البلدان الصناعية الى مقاطعة البضائع التي يتجسد فيها عمل الأطفال من اجل تجسيد ركائز جودة الحياة، فإنها هي التي تنشر الفقر في العالم الثالث وتدفع دوله لعمالة الأطفال والنساء (الجميلي، 2005، ص 26).

2. شركة كوكاكولا العالمية:

بخصوص شركة كوكاكولا فقد أثبتت الدراسة أنها تسعى جاهدة لتكريس مبادئ وبرامج الرعاية الاجتماعية، وهذا ما ظهر جليا عند استعراض المبادرات التي تقوم بها الشركة، إلا ما يعاب عنها فإنها تسعى لاحتكار تقنية الإنتاج بل تهدد منتجات بعض الدول في مقر دارها، بسبب توصية الشركة الأم الداعية لاحتكار الإنتاج، بالإضافة إلى وجود نوع من المواد التي تسبب سرطان التي تم العثور على مستويات عالية منها في المشروب، وأيضا بعدما تأكد أن نسبة الكحول مرتفعة جدا، عن النسبة المصرح بها في المشروب واحتوائها أيضا على مادة BVO التي ترتبط بفقدان الذاكرة مما يؤثر على مصداقيتها في سعيها إلى تحقيق جودة الحياة خاصة في الجانب الصحي منها.

3. شركة تويوتا اليابانية لصناعة السيارات:

شركة تويوتا هي الشركة المعروفة بصنع السيارات الملقبة بصديقة البيئة، والتي عرفت بتوفرها على تقنيات تحد من انبعاث الغازات السامة لتوفير أمان وراحة أكثر، وهي تعتبر المساهمة في الحفاظ على البيئة، وتخفيف الأثر البيئي الناجم عن استخدام المركبات وهذا يعتبر من أهم أولوياتها، ولذلك سعت إلى تشجيع الأسواق العالمية على استخدام مركبات ل"هايرد" بشكل أكبر مما يدعم وبشكل كبير مساعيها لتحقيق جودة الحياة، إلا من بين انتقادات هذه الشركة هو مشكل في مكابح السيارات (بريوس الهجينة) التي تم بيعها في الشرق الأوسط، مما أجبر الشركة إلى استدعاء العملاء لإصلاح سياراتهم، حيث انتقد بعض المحللين شركة تويوتا ورجحوا هذا الخطأ الذي حدث إلى توسع هذه الشركة في أمريكا والقارة الأوروبية، مما أدى بالشركة الأم إلى عدم السيطرة على الجودة في هذه البلدان، مما أثر على عملية جودة الإنتاج، هذا الانتقاد ينقص من قيمتها التي توصف بأنها تطبق معايير الجودة للحفاظ على البيئة من جهة والانسان من جهة أخرى إلا أنها رغم ذلك ومقارنة بالشركات التي تطرقنا إليها ذات نسبة جيدة من تبنيها لمعايير الرعاية الاجتماعية.

4. شركة مايكروسوفت العالمية:

تعد شركة مايكروسوفت من بين الشركات الداعمة لبرامج الرعاية الاجتماعية، وهي إحدى الشركات التي تدعم المنظمات التطوعية الساعية إلى خدمة المجتمع، وهي أيضا أبرز الشركات التي تحث وتشجع العمل التطوعي، لكن أهم ما تم توجيهه كمنفعة لها، هو أنها عند تنظيمها لعدة مسابقات تجبر الفائز الإضاء على عقود قانونية أي فكرة أو تقنية أو حل مقدم من طرفه إليها أي أنها تستعمل معه صفة الاحتكارية الأمر الذي يثبت فيها تفردا بالصبغة الاحتكارية أكثر من خدمة المجتمع وتشجيع المبادرة الشخصية .

5. شركة شل الطاقوية:

شركة شل هي الشركة المعروفة بتطبيقها لبرامج الرعاية الاجتماعية، وذلك بمحافظتها على البيئة خصوصا أنها أول شركة عاملة في مجال الطاقة، وتقوم بوضع معيار للتنوع البيولوجي، لكن أكبر انتقاد وكان خيرا صادما ومفاجئا لها هو لجوئها وبطريقة متمردة وبشكل مبالغ فيه بتقليل من تقديراتها للكميات المتسببة بالتلوث، والذي نجم عن عيوب في أنابيب النفط التابعة للشركة مما سبب خسائر فاضحة لعدة أراضي محيطة بالمنطقة، وهذا معاكس تماما لما تصرح به الشركة وما تقوم به من أعمال تحت اسم الرعاية الاجتماعية، وإن هذه الأعمال مجرد خطط مسطرة تستهدف من خلالها الشهرة والعالمية.

ورغم أن هذه الإجراءات والمعايير والأساليب السالفة الذكر تهدف في ظاهرها إلى حماية اقتصادات الدول من جهة، وحماية البيئة وصيانة صحة الإنسان وديمومة العملية الإنتاجية بالاستغلال الأمثل للموارد وإعادة رسكلة النفايات من جهة أخرى في إطار تحقيق جودة الحياة، إلا أنها تعتبر من التدابير القاسية والذكية والخفية في آن واحد التي تركز مبدأ الحماية التجارية وتمنع الدول النامية من تسويق منتجاتها خارج حدودها ومن تم حرمانها من موارد مالية تمكنها من دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها.

خاتمة الدراسة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أنه قد آن الأوان إلى إعادة التفكير في مغزى الرعاية الاجتماعية للشركات خاصة متعددة الجنسيات منها بسبب الطريقة التي تتعامل بها هذه الشركات ضد مصالح الدول النامية. فهناك مجموعة من المعايير المزدوجة التي تظهر عندما تشترك الشركات متعددة الجنسيات في مبادرات الرعاية الاجتماعية، مع قيامها، في الوقت نفسه، بالضغط من أجل وضع نظام لسياسات كلية

يمكن أن تكون له آثار سببية للغاية على التنمية، ولعل الحقيقة التي توصلت إليها الدراسة في الأخير هي أن معظم تلك الشركات لا تسعى إلى تولي الأعمال الخيرية والمساهمة فيها بشكل بريء مما يحقق جودة الحياة كما يظهر لنا بل هدفها ترويجي يسعى للعالمية واكتساب الشهرة والربح مستعملة شعارات الأعمال الخيرية وبرامج الرعاية الاجتماعية والبيئية لتحقيق مصلحتها الذاتية.

توصيات الدراسة:

- ضرورة إيمان الشركات بقضية تحقيق جودة الحياة لفئات المجتمع في إطار برامج الرعاية الاجتماعية وأن تكون هناك قناعة و يقين تامها ومن طرف جميع أعضاء الشركة.
- ضرورة تحديد خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة الرعاية الاجتماعية ووضع ضوابط وأسس إجرائية لقواعدها.
- دعم مبادرات الشركات في الرعاية الاجتماعية خدمة لجودة الحياة خصوصا فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة.
- العمل على تبني مفهوم التسويق الأخضر بما يحقق لمنظمات الأعمال فوائد ومكاسب كبيرة، ويمكن إن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي كتجربة شركة تويوتا العالمية والشركات الأخرى كونه بعد مهم من أبعاد جودة الحياة.
- العمل على رفع توصيات هذا الملتنقى الى الجهات الوصية لغرض تجسيدها على أرض الواقع خدمة للاقتصاد الجزائري المجتمع خصوصا وللاقتصادات الأخرى على وجه العموم.

المراجع المستعملة:

- 1.. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك وجنيف.
2. اسماعيل صبري عبدالله (1997)، الكوكبة، مجلة الطريق، العدد 4 .
3. بن عبد العزيز سفيان، مخلوفي عبد السلام (2014)، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، ورقة مقدمة للمشاركة في مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار.
4. جريدة الاتحاد، تقري صادر في 06أفريل 2014.
5. حميد الجميلي (2005)، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، الطبعة الأولى، طرابلس- الجماهيرية العظمى: الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة.
6. سالم احمد الفرجاني (2004)، العولمة والدول النامية من منظور استثماري، دار الكتب الوطنية، طرابلس.
7. سهيل حسين الفتلاوي (2006)، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
8. السيد أحمد عبد الخالق (1994)، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.
9. عبد السلام أبو قحف (2005)، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
10. عبد العزيز مخيمر (1986)، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
11. عبد المطلب عبد الحميد (1998)، النظام العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
12. عمر الفاروق (2001)، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 86.
13. عمر صقر (2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة.
14. كمال ديب (2009/2008)، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر.

15. كميل حبيب، البني حازم (2000)، من النمو والتنمية الى العولمة والغات، رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
16. للمزيد انظر: بن عبد العزيز سفيان (2012/2011)، الأساليب الحماية الجديدة وأثر البعد البيئي على التجارة الدولية (مع الإشارة الى حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية، جامعة بشار.
17. للمزيد حول وجهات النظر المختلفة في هذه الإشكالية ما بين أنصار التحرير التجاري من جهة وحماة البيئة من جهة أخرى، ارجع إلى: صفوت عبد السلام عوض الله (1999)، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة.
18. نوزاد عبد الرحمن الهيتي (2007)، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
19. Commission de coopération environnementale de l'ameriaue du nord(2002) : libre-échange et environnement, un tableau plus précis de la situation, Montréal (Québec), Canada.
20. <http://reports.shell.com./annual.-report/2015/servicepajes/downloads/files/entire-shell-ar15>.
<http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting>
21. Microsoft (2010) ،“2010 Corporate Citizenship Report” ،
22. Toyota.CSR Initiatives.http://www.toyota-global.com/sustainability/corporate_citizenship

مساهمة التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة

(قراءة في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2015-2030، برنامج SDGs)

د. خالد بوغزة

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوغريج

khbouaza93@gmail.com

الملخص:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين جودة حياة المواطنين في الوقت الحاضر بما لا يُخل بحقوق ومستقبل الأجيال القادمة في حياة أفضل، ويكون ذلك تحت مظلة الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكل بعد ينطوي بدوره على محاور ومؤشرات فرعية. استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة مدى مساهمة التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة في تحسين جودة الحياة، وإبراز ذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2015-2030)، والمعبر عنها ببرنامج SDGs الذي يعد بديل مكمل لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (2000-2015). المعبر عنه ببرنامج SDGs.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تفعيل أبعاد التنمية المستدامة وتعزيز علاقة التكامل فيما بينها، يساهم بدرجة كبيرة في تحسين جودة الحياة على المستوى المحلي، الوطني والعالمي. وأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تضمنها برنامج SDGs تنطوي على مقترحات وتوجهات هامة لتحسين جودة الحياة، بشرط العمل على تطبيقها وتجسيدها بكل بصدق وأمانة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ أبعاد التنمية المستدامة؛ جودة الحياة؛ برنامج SDGs

المقدمة:

يشكل الإنسان محور الاهتمام الرئيس للتنمية المستدامة التي تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. حيث أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى ما يلي: "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة". ومن هنا لم يعد نموذج النمو الاقتصادي الذي يقاس عادة بالناتج المحلي الإجمالي كافيا لتحسين مستويات المعيشة والارتقاء بجودة حياة الناس، وبذلك ركزت التنمية المستدامة على تحسين جودة الحياة من خلال السعي والتطلع إلى مجتمعات تزول فيها ظواهر الفقر، واللامساواة، والأنانيات، ونهب الطبيعة، وانحرافات التقدم العلمي، وتمكين الأجيال الحاضرة والقادمة من حياة خالية من المعاناة والمشاكل.

هذا من جهة ومن أخرى، فإن التنمية المستدامة تقترح مفاهيم وحلول عملية للمشاكل المتعددة التي تتحدى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه السلوك والجهود على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية نحو ذلك. إنها تنادي بجعل الحق في التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آتيا ومستقبليا، إنها تأخذ في طياتها حقوق الإنسان الاجتماعية والبيئية إضافة إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطية، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وكذا تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحية الإنسانية والتعليم، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يتجلى ذلك في السريان الرسمي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، المشار إليها بـ (SDGs)، التي تركز في مجملها على نوعية حياة أفضل، وتدعو جميع الدول والمجتمعات لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه البيئة وتحافظ على الموارد الطبيعية، من

خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية. كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضي يد بيد مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل... هذا ما أردنا معالجته في هذه الورقة البحثية من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التنمية المستدامة كبديل تنموي جديد، في تحقيق جودة الحياة؟ مع الاعتماد على أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) - SDGs لدراسة ذلك.

وقد كانت الإجابة على هذه الإشكالية بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال المحاور التالية:

1- جودة الحياة (مدخل عام)؛

2- تحليل العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة؛

3- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) Sustainable Development Goals (2015-2030) وجودة الحياة.

1. جودة الحياة: إن قياس تقدم المجتمعات بالاستناد إلى جودة الحياة والعيش الكريم للمواطنين كاستكمال للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، يشكل اليوم تعبيراً عن انبثاق نموذج جديد للتنمية يضع العيش الكريم للمواطنين في صلب اهتماماته.

1.1 مفهوم جودة الحياة: حظي مفهوم جودة الحياة **Quality of life** باهتمام كبير في مجال الطب وعلم الاجتماع والاقتصاد، وحدثاً في علم النفس، والاهتمام بجودة الحياة ليس بالمجال الجديد بالرغم من حداثة المصطلح، فمن الثابت تاريخياً أن المدن الصغيرة في العصور الوسطى كانت تتبادل الآراء ووجهات النظر المتعلقة برفاهية الأفراد وطبيعة الحياة الملائمة لهم، كذلك في المدن الكبرى، ولم يكن الهدف آنذاك تحسين جودة الحياة بقدر ما تمثل في اكتشاف الموارد البيئية في محاولة لاستغلالها من ناحية ودرء الكوارث ومواجهة الاضطرابات الاجتماعية من جهة أخرى (Rogerson RJ, 1996)

ومفهوم جودة الحياة مفهوم واسعاً ومعقداً، فهو يشكل واحداً من مجالات البحوث والسياسات الأسرع نمواً واهتماماً في العالم حالياً، مع زيادة الاعتماد عليه كمؤشر هام للوقوف على مدى التقدم الذي تحققه الدولة في الموازنة بين الموارد البيئية والاقتصادية والإدارة الرشيدة وبين حاجات الإنسان الاجتماعية بما يحقق سعادته ورفاهيته.

كما أنه مفهوم نسبي متعدد الأبعاد يختلف من فرد لآخر من الناحيتين النظرية والتطبيقية وفقاً للمعايير التي يعتمدها الفرد لتقييم الحياة ومطالبها، والتي غالباً ما تتأثر بعوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة كالقدرة على التفكير واتخاذ القرارات والقدرة على التحكم وإدارة الظروف المحيطة، والصحة الجسمية النفسية، والظروف الاقتصادية، والمعتقدات الدينية والقيم الثقافية والحضارية، التي يحدد من خلالها الأفراد الأشياء المهمة التي تحق لهم السعادة وتوقعهم المتفائل بالمستقبل. ويعبر عن حالة مستمرة ومتصلة من التكامل بين الإنسان ومعايير الصحة والسلامة على المستويين الجسدي والوجداني، وتنمية البيئة بأهداف حضارية تعظم مفهوم الاستمتاع بالحياة، ويعكس النظرة المتعمقة لدرجة نوعية الحياة، ومشكلات البيئة بين طغيان الحضور البشري ومعطيات المكان، والتعريفات المختلفة لهذا المصطلح تدور حول الدرجة التي يستمتع بها الفرد في حياته ونوعية مخرجات التفاعل بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر على الإنسان، وكذلك مقدار السعادة والرضا عن البيئة الخارجية، ويصل إلى كونه تعبيراً شعبياً عاماً يعني إحساساً بعموم الرفاهية التي يشعر بها الأفراد التي تدعمها البيئة المحيطة للمجتمع

2.1 تعريف جودة الحياة: تتعدد تعريفات مفهوم جودة الحياة وتتنوع السياقات التي يستخدم فيها هذا المفهوم، وعادة ما يتم تعريف مفهوم جودة الحياة في ضوء بعدين أساسيين لكل منهما مؤشرات معينة: البعد الذاتي (المفهوم الإيجابي للذات، الرضا عن الحياة والعمل، الحالة الاجتماعية، السعادة التي يشعر بها الفرد...)، والبعد الموضوعي (الإمكانيات المتاحة، الدخل، نظافة البيئة، الحالة الصحية، الحالة السكنية والوظيفية، مستوى التعليم...). إلا أن غالبية الباحثين ركزوا على المؤشرات الخاصة بالبعد الموضوعي لأنه يتضمن مجموعة من

المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس المباشر (Bishop M, 2001). كما يبدو أن الارتباطات بين المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية لجودة الحياة والتي تقاس ب: الرفاهية الشخصية، الرضا عن الحياة، والسعادة الشخصية. تعد ضعيفة (Michalos, A.C, 1991).

وفي هذا الإطار يمكن التعرّيج على مجموعة من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم كما يلي:

- تعرفها منظمة الصحة العالمية على أنها: "إدراك وتصور الأفراد لوضعهم ومواقعهم في الحياة في سياق نظم الثقافة والقيم التي يعيشون فيها، وعلاقة ذلك بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واعتباراتهم، وهو مفهوم واسع النطاق يتأثر بالصحة الجسمية للشخص وحاله النفسية ومعتقداته الشخصية وعلاقاته الاجتماعية، وعلاقة ذلك بالسمات البارزة لبيئته" (WHO-QOL Group, 1994).
- تعتبر منظمة اليونيسكو جودة الحياة: "مفهوماً شاملاً يضم جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، وهو يتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية، والإشباع المعنوي الذي يحقق التوافق النفسي للفرد عبر تحقيقه لذاته، وعلى ذلك فجودة الحياة لها ظروف موضوعية ومكونات ذاتية، ولقد ارتبط هذا المفهوم منذ البداية بسعي المجتمعات الصناعية نحو التنمية والارتقاء بمتطلبات الأفراد عن طريق تحقيق الوفرة الاقتصادية لمواجهة حاجيات الأفراد وتطلعاتهم وطموحاتهم (الأشول عادل عز الدين، 2005)
- تعرف أيضاً على أنها: "مفهوماً واسعاً يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة الصحية والنفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به، والعلاقات الاجتماعية التي يكوّنها، فضلاً عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها." (Bonomi, 2000)
- كما تعرف على أنها: "مستوى الخدمات المادية والاجتماعية والنفسية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه." (عبد المعطي حسن مصطفى، 2005)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن جودة الحياة مفهوم يرتبط بمؤشرات مختلفة اجتماعية ونفسية واقتصادية وصحية وتعليمية، ويمكن الحكم عليها أو قياسها بمؤشرات موضوعية تمثل القيم المتدفقة، ومؤشرات ذاتية تقيس مستوى الإشباع والرضا، فجودة الحياة إذن تمثل حالة من الرقي في حياة الأفراد ينتج عن الرضا في الجوانب والنواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وكذا النفسية والصحية والتعليمية.

3.1 الاتجاهات النظرية المستخدمة في تفسير جودة الحياة: تتمثل هذه الاتجاهات في (مسعودي أحمد، 2015)

أ. **الاتجاه الفلسفي:** وينظر إلى جودة الحياة من منظور فلسفي على أن هذه السعادة المأمولة لا يمكن للإنسان الحصول عليها إلا إذا حرر نفسه من أسر الواقع وحلق في فضاء مثالي يدفع بالإنسان إلى التسامي على ذلك الواقع الخائق وترك العنان للحظات من خيال إبداعي، وبالتالي فجودة الحياة من هذا المنظور مفارقة للواقع تلمسا لسعادة متخيلة حاملة يعيش فيها الإنسان حالة من التجاهل التام لآلام ومصاعب الحياة والنوبان في صفاء روعي مفارق لكل قيمة مادية.

ب. **الاتجاه الاجتماعي:** الاهتمام بدراسات جودة الحياة قد بدأت منذ فترة طويلة وقد ركزت على المؤشرات الموضوعية في الحياة مثل معدلات المواليد، معدلات الوفيات، معدل ضحايا المرض، نوعية السكن، المستويات التعليمية لأفراد المجتمع، إضافة إلى مستوى الدخل، وهذه المؤشرات تختلف من مجتمع إلى آخر، وترتبط جودة الحياة بطبيعة العمل الذي يقوم به الفرد وما يجنيه من عائد مادي من وراء عمله ومكانته المهنية وتأثيره على الحياة، ويرى العديد من الباحثين أن علاقة الفرد مع الزملاء تعد من العوامل الفعالة في تحقيق جودة الحياة فهي تؤثر بدرجة ملحوظة على رضا أو عدم رضا الفرد عن عمله

ج. **الاتجاه الطبي:** ويهدف هذا الاتجاه إلى تحسين جودة الحياة للأفراد الذين يعانون من أمراض جسمية مختلفة، أو نفسية أو عقلية وذلك عن طريق البرامج الإرشادية والعلاجية، تعتبر جودة الحياة من الموضوعات الشائعة للمحاضرات التي تتعلق بالوضع الصحي وفي تطوير الصحة. فتطوير جودة الحياة هو الهدف المتوقع لمقدمي الخدمة الصحية، وتقييم حاجة الناس لجودة الحياة تشمل أيضاً تقييم احتياجات الأفراد وتوفير البدائل لهذه الاحتياجات حتى ولو لم يكن هناك تشخيص لمرض معين أو مشكلة. وتعطي جودة الحياة مؤشراً للمخاطر الصحية والتي من الممكن أن تكون جسدية أو نفسية.

د. الاتجاه النفسي: ينظر إلى مفهوم جودة الحياة وفقاً للمنظور النفسي على أنه البناء الكلي الشامل الذي يتكون من المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة، بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية. وكلما انتقل الإنسان إلى مرحلة جديدة من النمو فرضت عليه متطلبات وحاجات جديدة لهذه المرحلة تلح على الإشباع، مما يجعل الفرد يشعر بضرورة مواجهة متطلبات الحياة في المرحلة الجديدة فيظهر "الرضا" في حالة الإشباع أو "عدم الرضا" في حالة عدم الإشباع نتيجة لتوافر مستوى مناسب من جودة الحياة.

4.1 مؤشرات جودة الحياة: إن مفهوم جودة الحياة يقيس مستوى الرضا فيما يتعلق بالجوانب الأكثر أهمية في حياة الفرد، حيث تستعمل مجموعة من المؤشرات العالمية التي تُعرف وتقيس جودة الحياة من عدة جوانب. حيث نتطرق فيما يلي إلى أهم المؤشرات الشاملة المعروفة عالمياً كمراجع أساسية: (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للمملكة العربية السعودية، 2018)

أ. التصنيف العالمي لقابلية العيش: وهو مؤشر سنوي صادر عن The Economist Intelligence Unit ويصنف المدن في 140 دولة حسب جودة الحياة فيها بناءً على تقييم الاستقرار والرعاية الصحية والثقافية والبيئية والرياضية والبنية التحتية.

ب. مسح ميرسر Mercer لجودة الحياة: والذي يصنف 231 مدينة بناءً على الجوانب الآتية: النقل والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والخدمات العامة، والصحة والبيئة الاقتصادية والمدارس والتعليم والبيئة الطبيعية والسكن وتوفير الوسائل الإعلامية والمسارح ودور السينما والرياضيات والسلع الاستهلاكية والمطاعم والاستجمام.

ج. قائمة مجلة مونوكول Monocle لنمط الحياة: وهي قائمة سنوية تضم 25 من أفضل المدن معيشة في العالم، ويكون التقييم فيها بناءً على الجوانب التالية: الاتصال العالمي والقضايا البيئية وإمكانية الوصول للأماكن الطبيعية والجودة المعمارية والتصميم الحضري والرعاية الصحية وبيئة الأعمال والجريمة والأمن والثقافة والمطاعم والتسامح وتطوير السياسات والمبادرة.

د. مؤشر السعادة العالمي 2017: والذي يصنف 155 دولة وفق مستويات السعادة وذلك بناءً على الجوانب الآتية: الفساد وحرية الاختيار، متوسط العمر المتوقع، إجمالي الناتج المحلي للفرد، الدعم الاجتماعي والعطاء.

هـ. مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجودة الحياة: وهو مؤشر يقارن جودة الحياة بين البلدان بناءً على 11 جانب أساسي في نظر المنظمة وهي: الأمن والصحة، الدخل والوظائف والتوازن بين الحياة والعمل، التعليم، مستوى الرضا، السكن والبيئة والمجتمع، المشاركة والمدينة.

و. مؤشر ARRPP لجودة الحياة: وهو مبادرة متميزة من معهد السياسات العامة (Public Policy Institute) لقياس جودة الحياة في المجتمعات الأمريكية بناءً على الجوانب الآتية: النقل والصحة، الاقتصاد والتعليم، الإسكان والأحياء السكنية، البيئة، المشاركة المجتمعية، والتساوي في الفرص. والجدول الموالي يبرز بوضوح المؤشرات الخاصة بجودة الحياة:

جدول (1): "مؤشرات جودة الحياة العالمية"

نمط الحياة				قابلية العيش					المؤشر	
المشاركة الاجتماعية	الترويج	الترفيه	التراث والثقافة	الرياضة	الأمن والبيئة الاجتماعية والسياسية	التعليم والفرص الاقتصادية	الرعاية الصحية	الاسكان، التصميم الحضري والبيئة		البنية التحتية والنقل
	المأكولات المشروبات والبضائع الاستهلاكية		توفر الثقافة	توفر الرياضة	الاستقرار	التعليم	الرعاية الصحية	البيئة	البنية التحتية	تصنيف وحدة الاستخبارات الاقتصادية للمعيشة
	بضائع المستهلك	توفر وسائل الإعلام		الرياضة	البيئة السياسية الثقافية والاجتماعية	البيئة الاقتصادية	الصحة	البيئة الطبيعية	النقل	مؤشر Mercer لجودة قابلية العيش
	المطاعم ووقت الفراغ	المساح ودور السينما			الخدمات العامة	المدارس والتعليم		الإسكان		
	التسامح	المطاعم	الثقافة		الأمن/الجريمة	الظروف التجارية	الرعاية الطبية	البيئة والطبيعة العمران وجودة التصميم الحضري	الاتصالات العالمية	مؤشر مجلة MONOCLE لجودة الحياة
التكامل الاجتماعي					الفساد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	متوسط العمر المتوقع			تقرير السعادة العالمي
العطاء					حرية الاختيار					
التكامل الاجتماعي					الأمن	الدخل والتوازن بين الحياة والعمل والتعليم والرضا الاجتماعي	الصحة	الإسكان		مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حياة أفضل
العطاء								البيئة		
المشاركة المدنية			المشاركة المجتمعية			الفرص	الصحة	الإسكان والأحياء السكنية	النقل	مؤشر AARP للمعيشة
								البيئة		

المصدر: برنامج جودة الحياة 2020، رؤية المملكة العربية السعودية 2030، من خلال الموقع www.vision2030.gov.sa تاريخ الاطلاع: 2018/07/08.

بناءً على هذا التحليل للمؤشرات الستة الواردة في الجدول أعلاه يمكن تحديد مفهومين مرتبطين مباشرة بجودة الحياة وهما:

❖ قابلية العيش: وتتعلق بتهيئة ظروف العيش من أجل حياة مرضية.

❖ نمط الحياة: ويتعلق توفير خيارات للناس لتكون يتمتعوا بحياة ممتعة ورغيدة.

وكلا هذين الجانبين مهمين للوصول إلى هدف تقرير جودة الحياة، كما يلاحظ أيضاً وجود فئات مشتركة تدل على أن المؤشر مشترك بين كل من قابلية العيش ونمط الحياة، ويساهم في تحقيق كل منهما.

2. التنمية المستدامة وجودة الحياة:

1.2 مدخل عام حول التنمية المستدامة: إن الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة، والإقبال الكبير والمتزايد نحو تبني فكرة الاستدامة أدى إلى ظهور نظريات تنموية تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا تصف التنمية بأنها ذات أبعاد مترابطة، بل إن أي نشاط اقتصادي يجب أن يرتبط بالبيئية والمجتمع.

أ. تعريف التنمية المستدامة: تُعنى التنمية المستدامة أساسا بتحسين نوعية الحياة البشرية دون استنزاف للمصادر الطبيعية واستغلالها فوق قدرتها الطبيعية.

- عرف إعلان الحق في التنمية لعام 1986 التنمية المستدامة بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق رفاهية الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" (Franck Dominique, 2005)

- كما عرف تقرير بروتلاند التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (عبد الله بن جمعان الغامدي، 2009)

- وبدورها عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية". (دوناتو رومانو، 2012)

من خلال التعاريف سالفة الذكر، يتضح لنا أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يرتبط باستمرار الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للمجتمع، حيث تُمكِّن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يدل هذا المفهوم على ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ب. خصائص التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية تعبر عن مقارنة دولية، وتبحث عن القضاء عن التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويتجسد ذلك في: (Beat Burgenmeir, 2007)

ب.1 التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية: أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وعملية تحدث في مستويات عدة (عالمي، إقليمي، محلي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي.

ب.2 مقارنة دولية: تبحث التنمية المستدامة عن تجاوز التفاوت بين الشمال والجنوب مركزة على البعد العالمي لتدهور البيئة، وأن الحد من المخاطر البيئية كغاز ثاني أكسيد الكربون من طرف الدول المتقدمة يعد أولوية أما في الدول النامية فيجب الحد من النمو السكاني وإقامة توازن بينه وبين النمو الاقتصادي والتغيير في نمط الإنتاج والاستهلاك. (دوناتو رومانو، 2003)

ج. مبادئ التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة مبادئ أساسية يمكن إيجازها فيما يلي (Bruno Cohen, 2007):

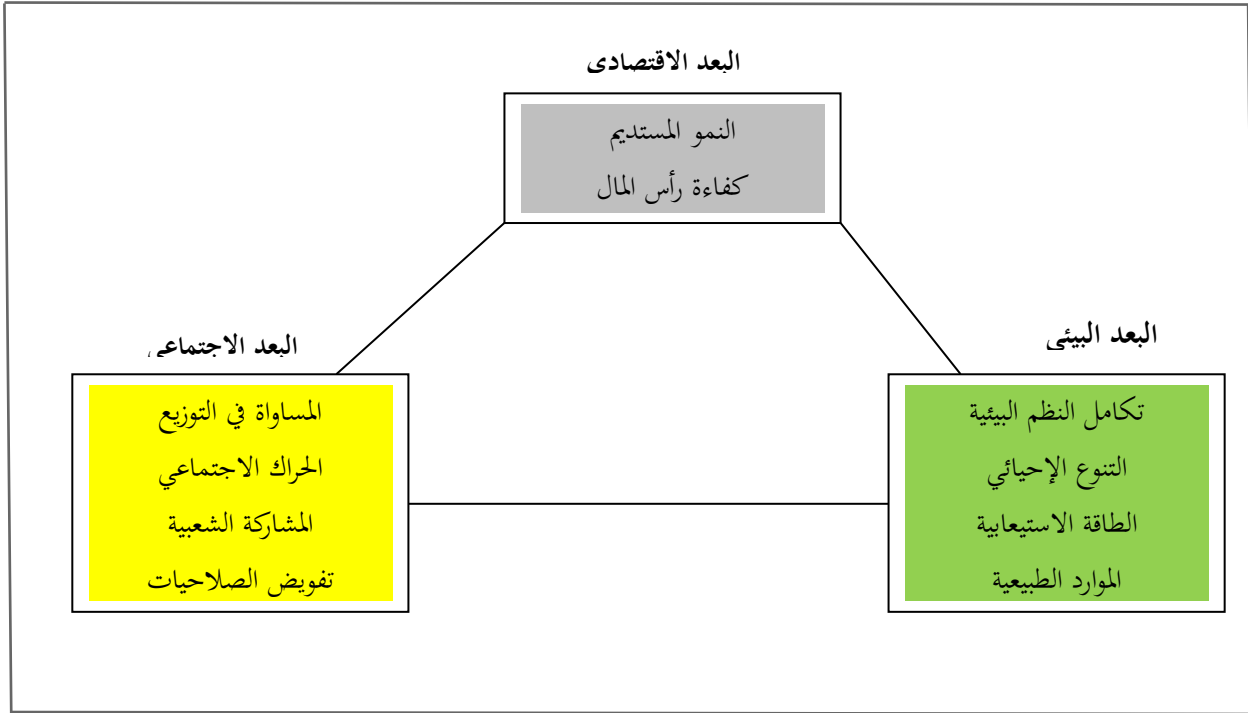
ج.1 مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد: تهتم التنمية المستدامة برفع مستويات المعيشة وهذا ما يتطلب استخدامًا كفؤًا للموارد الطبيعية، والتزام صانعي السياسات باستخدام مجموعة من آليات التوزيع والمراقبة المالية والأسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد.

ج.2 مبدأ المرونة: يقصد به قدرة النظام على التكيف والحفاظ على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، وإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى.

ج.3 مبدأ العدالة: تشير العدالة إلى أن انخفاض وتدهور قاعدة الموارد البيئية قد ينجم عن عدم إرضاء احتياجات الشرائح الأكثر فقرا، لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب مساعدة هذه الفئات لأنه ليس لديهم خيار وبديل عن تدمير بيئتهم.

د. أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة مجالات رئيسية هي الاقتصاد، البيئة والمجتمع، كما يوضحه الشكل:

شكل (01): "أبعاد التنمية المستدامة"



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بماء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000، ص 72.

د.1 البعد الاقتصادي: يتعلق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بخلق النمو وتحسين الظروف المادية للحياة ورفع مستويات المعيشة وتحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية من الناحية الكمية والنوعية، وإلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي مما أدى إلى تطور إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية مزيداً من تدهور مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصاداتها مما انعكس سلباً على الجوانب الاجتماعية لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها، حيث أن وفرة مواردها الطبيعية لم يساهم إيجاباً في نموها الاقتصادي وتخفيف نسبة الفقر نتيجة اعتمادها على الاقتصادي الريعي، وتوجيه عائدات هذا الأخير إلى الإنفاق العسكري بدلاً من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي تعيشها وهذا ما يفرض رشادة استخدام الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة (صالح عمر فلاح، 2004)

د.2 البعد البيئي: يتعلق بحماية البيئة وتعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية دون الإخلال بالتوازنات البيئية، ويقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الايكولوجية وقدرته على التكيف فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى. (دوناتو رومانو، 2003)

كما يتجلى البعد البيئي للتنمية المستدامة في الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه الأخيرة على البيئة الطبيعية والإنسانية للبشر نتيجة سياسات التنمية غير المستدامة، كالتلوث البيئي وتعرية الغابات واختلال التوازن الايكولوجي... الخ.

د.3 البعد الاجتماعي: يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صياغة القرار. كما يجب ألا تركز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على النوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين. معنى ذلك أنه لا بد من أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بالنفع، بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة المادية استناداً إلى مردود الآثار الاقتصادية والبيئية فقط غير المباشرة وما يترتب عليها من تكلفة اجتماعية. أي أن البعد

الاجتماعي للتنمية المستدامة على يقوم أساس مبدأ العدالة ويركز هذا المبدأ على العواقب التوزيعية للسياسات، حيث تهدف التنمية المستدامة إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل، كما يهدف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى محاربة التهميش والإقصاء الاجتماعي للجماعات والأفراد، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية. (حافظ بن عمر، 2015)

2.2 التنمية المستدامة وجودة الحياة: حسب تقرير التنمية البشرية المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة" (ربعون حداد، 2006) وبذلك تصبو التنمية المستدامة إلى مجتمع تزول فيه ظواهر الفقر، واللامساواة، والأنانيات، ونهب الطبيعة، وانحرافات التقدم العلمي، كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الاستفادة من نتائج التنمية. وهذا يعني إلقاء المسؤولية على أنماط النمو السائد. هذا من جهة ومن أخرى، تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لتحقيق جودة الحياة، انطلاقاً من إعادة النظر في نوعيّة النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. فالتنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. إنها "تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحليّة والإقليمية والدولية" (أمارتيا صن، 2004). وذلك من خلال العمل على تخفيض معدلات الفقر، تعزيز الديمقراطية، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضاً من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة والعدالة، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومكافحة الأمراض ومنع أسبابها (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002). ومما سبق نجد التنمية المستدامة تستهدف تحسين وتجويد مجموعة متعددة ومتنوعة من المقاييس والمؤشرات المتعلقة أساساً بتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع اقتصادياً، بيئياً واجتماعياً. وعند مقارنة ذلك مع تم تناوله سابقاً حول جودة الحياة نجد المعايير الذاتية والموضوعية لجودة الحياة محتواة في التنمية المستدامة وتقع في دائرتها، وبذلك يمكن القول أن التنمية المستدامة تخدم جودة الحياة وتساهم مباشرة في تحقيقها، وتحرص على ذلك.

وفي إطار حرص التنمية المستدامة على جودة الحياة، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين 26 آب/ أغسطس. 4 أيلول/ سبتمبر 2002، ضمّ إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عدداً كبيراً من المنظمات الإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية) "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة". شدد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وسد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة (ربعون حداد، 2006)

يستنتج من ذلك أنه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعي والبيئي والاقتصادي)، قد حرصت حرصاً شديداً على تحقيق الجوانب المتكاملة والمتداخلة لجودة الحياة ببعديها الموضوعي والذاتي، وبذلك فهي تمثل إطاراً وآلية أساسية لترسيخ وتحقيق جودة الحياة. وبناءً على منطق وفلسفة التنمية المستدامة، فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار المجتمع والبيئة تابعين للاقتصاد، كما يعتقد الكثير، بل ينبغي العمل على تحقيق التوازن بين ما هو اقتصادي، بيئي واجتماعي. أين يتفق الجميع على أن المجتمع بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء، وبيئة نظيفة. وعند العناية بهذه الاحتياجات، فإن المجتمع يحتاج أيضاً إلى احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

كذلك في إطار سعي التنمية المستدامة نحو تحقيق جودة الحياة عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمرك، العام 1995، والموضوع الأساس هو "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة. وقد انتهى مؤتمر القمة، الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم 117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. حيث اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مئة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان. أما أهمية هذا المؤتمر فتجلت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية والحاحاً بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي. وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبه أيضاً المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بأثارها الاجتماعية. وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية المتعلقة بتحقيق جودة الحياة فيما يلي (Dingfelder, 2005):

- ✓ القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
- ✓ دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
- ✓ تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
- ✓ تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
- ✓ الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا والبلدان الأقل نمواً.
- ✓ كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
- ✓ تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.
- ✓ تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- ✓ تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانوناً لأي بلد، فإن لها وزن أخلاقي وسياسي بخصوص تحقيق جودة الحياة، لاسيما أنها تمثل اتفاقاً تم التوصل إليه بين عدد كبير جداً من زعماء العالم. وتوافق الآراء العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان، لأن بإمكانه أن يساعد على وضع معايير وأهداف لجودة الحياة متفق عليها ومعترف بها عالمياً. وعلى الرغم من أن للبلدان انطباعاتاً عامّة مؤداها أن الأهداف والأرقام المستهدفة التي حددت في كوبنهاغن ستكون صعبة التحقيق، فإن معظم الدول لا تزال تؤكد أنها ملتزمة السعي إلى تحقيق ذلك. وقد شكّلت معظم المؤتمرات الدولية التي تلت إعلان كوبنهاغن فرصة لحمل الحكومات والشعوب على وضع قواعد ومعايير تخص جودة الحياة يهتدى بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسة الأخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكل بلد مسؤول عن وضع جدول الأعمال المحلي الخاص به.

وبذلك تأكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع (إلياس أبو جودة، 2018). وهذه العناصر الثلاثة تشكل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة (كما تم توضيحه سالفاً). وإذا اعتبرنا أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان وتحقيق جودة حياته. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع ما يعني تحسين في المؤشرات الذاتية والموضوعية لجودة الحياة، وفي المحصلة النهائية تحقيق جودة الحياة كهدف أساسي.

3. أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة SDGs وجودة الحياة: تحدد أهداف التنمية المستدامة الغايات السبعة عشر التي أقرها جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 وهي تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة- التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مدعومة بالحكم الرشيد.

1.3 تقديم عام لأهداف التنمية المستدامة (2015-2030):

تمثل "أهداف التنمية المستدامة-SDGs" مجموعة جديدة من الأهداف والأهداف الفرعية والمؤشرات قامت الأمم المتحدة بصياغتها في إطار تحديد أولويات التنمية العالمية في الفترة 2015-2030. وهكذا حلت تلك لأهداف محل "الأهداف الإنمائية للألفية-MDGs" التي كانت قد رسمت الأولويات العالمية للفترة 2000-2015. ولكن على عكس الأهداف الإنمائية للألفية التي اقتصر وضعها على مجموعة محدودة من الخبراء، فإن أهداف التنمية المستدامة هي نتاج أكبر جهد استشاري قامت به الأمم المتحدة في تاريخها. والواقع أنه في أعقاب مؤتمر "ريو + 20" الذي نظمته الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة عام 2012، قامت الأمم المتحدة بتكوين مجموعة عمل مفتوحة تضم ممثلين من 70 دولة من أجل الخروج بمسودة أجندة. كما قامت الأمم المتحدة بتدشين سلسلة من النقاشات العالمية التي شملت 11 جولة استشارية حول موضوعات معينة و83 جولة استشارية قومية ضمت ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والأكاديميين والقطاع الخاص وغيرهم، إلى جانب استطلاعات للرأي بين الجمهور - ناهيك عن استطلاع عالمي على الأنترنت تم خلاله سؤال المشاركين عن القضايا التي يجب أن تشملها الأهداف. وقد قدمت مجموعة العمل المفتوحة مسودة أجندة تشمل تلك الأولويات والنتائج التي تمخضت عنها النقاشات العالمية ونتائج الاستطلاع العالمي إلى الأمم المتحدة في أواخر 2014، وكانت تلك المسودة هي الأساس الذي بنيت عليه المفاوضات مع الحكومات والتي أجريت في الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب 2015. وفي سبتمبر/أيلول 2015، وبعد سبعة أشهر من المفاوضات، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار 1/70 تحت عنوان "تحويل عالمنا" جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، والذي يشمل 17 هدفاً و169 هدفاً فرعياً (17 Goals to Transform) (Our World, 2018)

وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم إحرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2015-2000)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى. كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (2): "أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) SDGs"



المصدر: أهداف التنمية المستدامة من خلال الموقع <https://www.un.org> تاريخ الاطلاع 2018/07/08

حيث أن الأهداف السبعة عشر المبرزة في الشكل أعلاه تشمل خمس مجموعات أساسية وهي: الناس - الكوكب - الازدهار - السلام - الشراكة. وقد دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ رسمياً في يناير/كانون الثاني 2016، وستستمر في توجيه سياسات وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات الخمسة عشر المقبلة. وتعد هذه الأهداف في مجملها نتاج العملية المتسمة بأكبر قدر من

التشاور والشمول في تاريخ الأمم المتحدة. وتستخدم باعتبارها الإطار الشامل لتوجيه العمل الإنمائي على الصعيدين العالمي والوطني على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

3.2 خصائص أهداف التنمية المستدامة (2015-2030): يمكن النظر إلى أهداف التنمية المستدامة SDGs على أنها تمثل في الأساس صيغة مطوّرة من الأهداف الإنمائية للألفية MDGs (2000-2015) Millennium Development Goals، وذلك على الرغم من وجود اختلافات أساسية في التوجه والنطاق بين المجموعتين من الأهداف. من ناحية كانت النقاشات التي تمت بخصوص أهداف التنمية المستدامة تشاركية على نحو لم يحدث في حالة الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ناحية أخرى فإن أهداف التنمية المستدامة تضم أكثر من ضعف أهداف الأهداف الإنمائية للألفية وتعالج مساحة أكبر بكثير من المواضيع، عموماً فإن أهداف التنمية المستدامة MDGs تتميز بما يلي (مكتب المفوض السامي، حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 2018)

- عالمية: في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية تنطبق فقط على البلدان المسماة "البلدان النامية"، فإن أهداف التنمية المستدامة إطار عالمي وتنطبق على جميع البلدان. وجميع البلدان يتعين عليها إحراز تقدم في السير نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتواجه تحديات مشتركة وفريدة تعترض سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الكثيرة التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة.

- مفضية إلى التحول: خطة عام 2030، باعتبارها خطة من أجل "الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة"، تتيح نقلة نوعية من نموذج التنمية التقليدي. وهي توفر رؤية مفضية إلى التحول من أجل تحقيق تنمية مستدامة محورها الناس وكوكب الأرض وقائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني تتجاوز إلى حد بعيد الرؤية الضيقة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية.

- شاملة: إلى جانب طائفة واسعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تعد خطة عام 2030 أيضاً بإرساء "مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً واحتضاناً للجميع، تخلو من الخوف والعنف" مع الاهتمام بالحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون والوصول إلى العدالة والأمن الشخصي ومن ثم، فإن الخطة تغطي قضايا متعلقة بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية.

- جامعة: تسعى الخطة الجديدة إلى عدم إغفال أي أحد، وترنو إلى "عالم يسود جميع أرجائه احترام المساواة وعدم التمييز" بين البلدان وداخلها، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وذلك بإعادة تأكيد مسؤوليات جميع الدول عن "احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي والاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر".

- الماضي قدما: أسهمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إسهاماً قوياً في إدماج حقوق الإنسان في جميع مراحل عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة وستسعى إلى ضمان أن تكون استراتيجيات وسياسات تنفيذ خطة عام 2030 مستندة إلى حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم للغاية ضمان أن يحظى تنفيذ خطة عام 2030 بالدعم بما يلزم من موارد والتزام سياسي. وينبغي إنشاء آليات فعالة للمساءلة، تتناول واجبات الدول وكذلك القطاع الخاص. وتوفر خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه 2015، الأساس اللازم لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتحدد الوثيقة الأخيرة الموارد المالية وغير المالية - والشراكات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.3 أهداف التنمية المستدامة-خطة 2030 (SDGs) وجودة الحياة: من خلال مقارنة مؤشرات جودة الحياة التي تطرقنا إليها سابقاً (أنظر الجدول 1)، مع أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 (أنظر الشكل 3) يتجلى لنا بوضوح وجود علاقة تضمينية بينهما، وتقارب الآخر، مع ملاحظة أن جانب التنمية المستدامة أوسع بكثير مقارنة بالجوانب المتعلقة بجودة الحياة، إذ أن أهداف التنمية المستدامة تغطي الجوانب الاقتصادية، البيئية والاجتماعية. وأن هذه الأهداف تشمل خمسة أركان أساسية تتمثل في: **كوكب الأرض- السكان- الازدهار- السلام- الشراكات**، والأهداف السبعة عشر موزعة على هذه، مثلما هو موضح في الجدول الوالي:

جدول (2): "توزيع أهداف التنمية المستدامة-خطة 2030 على الأركان الخمسة"

توزيع الأهداف على الأركان		الوصف	أركان التنمية المستدامة
المياه النظيفة والنظافة الصحية	06	تعد حماية كوكب الأرض ضرورة من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة. لذا لا بدّ من حفظ جودة الهواء والانتفاع المستدام بالغذاء والمياه والتمتع بتنوع إحيائي غني يزخر بالموارد. ومن الضروري أيضا الحد من تغير المناخ بغية تحقيق هذه الأهداف وحماية المواطنين من الكوارث المناخية.	كوكب الأرض
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	07		
مدن ومجتمعات محلية مستدامة	11		
العمل المناخي	13		
الحياة تحت الماء	14		
الحياة في البر	15		
القضاء على الفقر	01	ترتكز التنمية المستدامة للدول على مراعاة مبادئ الكرامة والمساواة بين الأشخاص. وتمثل مكافحة الفقر وضمان انتفاع الجميع بالرعاية الطبية والغذاء وتأمين التعليم الجيد والحرص على تحقيق المساواة بين الجنسين شروطا أساسية لمجتمع مستدام تسود فيه المساواة.	السكان
القضاء على الجوع	02		
الصحة الجيدة والرفاه	03		
التعليم الجيد	04		
المستواة بين الجنسين	05		
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	08	تقتضي تنمية الدول تحقيق الازدهار الاقتصادي الشامل الذي يراعي البيئة. ومن أجل ضمان إرساء السلام وتحقيق الازدهار، يتعين إتاحة العلوم والتكنولوجيا والابتكار للجميع بغية التوصل إلى تنمية ذات بعد إنساني.	الازدهار
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	09		
الحد من أوجه عدم المساواة	10		
الإنتاج والاستهلاك المسؤولين	12		
السلام والعدل والمؤسسات القوية	16	يُعد التخفيف من حدة النزاعات وبناء السلام وترسيخه عوامل أساسية من أجل إنشاء مجتمعات مزدهرة ومستدامة، فتمه علاقة متبادلة بين التنمية والأمن ولن يتحقق أحدهما من دون الآخر.	السلام
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	17	يفترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة إقامة نظام شراكة وتضامن عالمي جديد. وتُعدّ الشراكات الشاملة المبنية على رؤية مشتركة والأهداف المشتركة التي تركز على الشعب والكوكب ضرورة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. لذا فلا بد من تعزيز التضامن بين الأمم ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على حدّ سواء.	الشراكات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التنمية، اليوم العالمي لدورات المياه، 19 نوفمبر 2017، الدبلوماسية الفرنسية، أهداف التنمية المستدامة، من خلال الموقع <https://www.diplomatie.gouv.fr> تاريخ الاطلاع 2017/08/11.

يُظهر الجدول أعلاه أن خطة التنمية المستدامة (2030-2015) بأهدافها وغاياتها ستعزز العمل على مدى السنوات الـ 15 في خمسة مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية تتجسد في: الكوكب والناس (السكان) والازدهار والسلام والشراكة. بالنسبة للناس فإن الأمر يتعلق بإنهاء الفقر والجوع بكل أشكالهما، أما كوكب الأرض فتضمن التأكيد على حمايته من التدهور بطرق تستهدف الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بشكل مستدام، واتخاذ إجراءات عاجلة في شأن تغير المناخ، وفي موضوع الازدهار فهو

تأكيد على ضرورة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء وتلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة. فيما يخص السلام فيه تشديد على تصميم وتشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام ولا إلى إرساء السلام من دون تنمية مستدامة. أما المجال الخامس، أي الشراكة، فهي تأكيد على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على أساس روح من التضامن العالمي، مع التركيز بخاصة على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من كل البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

فالأركان أو المجالات الخمسة لأهداف التنمية المستدامة-خطة2030: كوكب الأرض-السكان-الازدهار-السلام-الشراكات(جدول2)، وأهدافها السبعة عشر (شكل3، وجدول2)، وغاياتها الكامنة المائة وتسع ستون (169)، تُعتبر نقلة نوعية مهمة صوب عالم عادل ومستدام قائم على الارتقاء بحياة الإنسان وتحقيق جودة الحياة. وهو يدرج بشكل ضمني المؤشرات الذاتية والموضوعية المحددة لجودة الحياة سواءً ما تعلق بقابلية العيش، أو نمط الحياة. كما تحوي خطة 2030 إشارات واضحة إلى جودة الحياة، بما في ذلك اللغة البارزة وإعلان ديباجة جدول الأعمال. ومما يعزز من ذلك، الاعتراف بوجود أن يبقى التنفيذ متسقاً مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة.

وسوف تعمل الأركان، والأهداف، والغايات الكامنة للتنمية المستدامة-خطة 2030، جنباً إلى جنب من أجل توجيه أولويات التنمية الدولية حتى عام 2030، وهي تعكس الإطار الدولي الأوسع لجودة الحياة، بما في ذلك عناصر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وكذلك الحق في حياة أفضل. وتعكس خطة 2030 نهجاً عالمياً في التنمية يهدف إلى ضمان تحقيق جودة الحياة.

فعلى الرغم من أن الأهداف والغايات لا تذكر صراحة جودة الحياة بصفة خاصة، غير أن المسائل التي تغطيها على نحو فعال تعكس الإطار الدولي المتعارف والمتفق عليه لجودة الحياة، وتشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية. هذا وسوف توفر فرصاً جديدة لإدماج جودة الحياة في التنمية. إن خطة 2030 تتيح أيضاً وسيلة جديدة يمكن من خلالها المطالبة بجودة الحياة وتحميل الحكومات المسؤولية تجاه التزاماتها الدولية.

وبما أن أهداف التنمية المستدامة-خطة 2030 يتم تعزيزها بمجموعة قوية من وسائل التنفيذ لكل هدف وغاية. وكذا متابعة ومراجعة قوية وشاملة وشفافة للأطر والاسترشاد بمجموعة من المبادئ، التي تعترف بأن تكون عمليات المتابعة، الاستعراض، المشاركة، والشفافية، شاملة ومفتوحة للجميع. مما يساهم بدرجة كبيرة في رفع وتعزيز مستوى المقاييس والمؤشرات الذاتية والموضوعية لجودة الحياة، وبالتالي في تحقيقها.

الخاتمة:

ترتبط جودة الحياة إجمالاً بتعزيز امتلاك الفرد والمجتمع للفرص التي تشعره بالراحة والاستقرار والسعادة، فهي تتناول البناء الكلي للمجتمع بما يتضمن من المتغيرات التي تساعده على تحقيق أهدافه، حيث أن الفرد وحياته اليومية يشكلان المحور الأول والمستهدف الأساسي في هذه العملية، إضافة إلى الاتجاه نحو التركيز على شروط ومقومات البناء الذاتي للإنسان ودعم خيارات الفرد ومساعدته على البقاء في حالة من العافية الشاملة والسلامة الدائمة بدنياً، نفسياً، اقتصادياً واجتماعياً، مما يسمح بتوفير وتدعيم جميع الأسس والمقومات التي من خلالها تتحقق جودة الحياة.

وفي هذا الإطار فإن الهدف من التنمية المستدامة هو التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وضرورة المحافظة على البيئة لتلبية حاجيات كل الأجيال، فهو تصور جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية، ويهدف لتعزيز رفاهية الأفراد وتحقيق جودة الحياة، في إطار قدرة استيعاب الأنظمة البيئية، فهي تنمية تخضع للتجدد، والاستمرارية شريطة المحافظة على البيئة. ويتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لضمان حياة كريمة للجميع، وتحرير البشرية من ربقة الفقر، وتأمين كوكب صحي

للأجيال المقبلة، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع كأساس لتحسين نوعية الحياة وتحقيق جودتها بالمستويات المطلوبة والمقبولة. من خلال استراتيجيات مترابطة، تشمل فيما تشمله تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود. فموضوع الاستدامة هم الناس وما يملكونه من قدرات للدفع بعجلة التنمية، وإن لم تتحقق لهم جودة حياة تمكنهم من الإبداع والعبء في إطار تنظيم مجتمعي، يكفل العدالة في توفير قدرات المساهمة في النهوض بشؤون المجتمع، وفي الاستمتاع بما يحدوثه لجودة الحياة، فلن يتمكنوا من الحفاظ على ما أنجزوه ومواصلة النهوض بهذه الجودة.

وبالرغم من أن أهداف التنمية المستدامة تمثل أهداف وغايات سامية ومتكاملة غير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما أنها تحفيزية بشكل عام ولا تخلو من الغموض فيما يتعلق بالمساءلة والتنفيذ، فإنها قد فتحت المجال للتأثير على خطط التنمية والمطالبة بتحقيق جودة الحياة والمضي بعيداً في تجسيد المقاييس والمؤشرات التي تشكلها وتتحكم فيها، فليس ثمة شك في أن هذه الأهداف تتيح فرصة جيدة لكل المدافعين والباحثين عن جودة الحياة في كل أنحاء العالم.

لكن ما يجب الإشارة إليه أن ذلك لا يتحقق بمجرد صياغته في تقارير بأشكال مختلفة، ولا يتحقق بمجرد عقد قمة ومؤتمرات عالمية بصفة دورية والخروج ببيانات ختامية وتوصيات تبقى حبيسة الأدراج أو تُنشر عبر المواقع والصفحات الإلكترونية، أو يُجرى ويُرغم على تطبيق شروطها والتزاماتها الضعفاء ويعفى منها الأقوياء، أو يتم استعمالها في غير محلها وبعيداً عن الأهداف والاستراتيجيات التي وجدت من أجلها، للضغط على الشعوب وتهديدها وإضعافها كاستجابة للمصالح الشخصية الضيقة والأنانيات المقيتة، أو استعمالها لترير التدخل الأجنبي والقوى المهيمنة في شؤون الآخرين. إنما يتطلب ذلك نطاق وطموح وشراكة دولية متجددة من أجل ضمان تطبيقها بكل ثقة وأمانة. وأن تتم تلك الشراكة بروح من التضامن الدولي وبالذات التضامن مع الفئات الأكثر فقراً ومع الجماعات الأكثر تعرضاً للمخاطر. كما أن تلك الشراكة سوف تدعم قيام ارتباط دولي مكثف دعماً لتطبيق كل الأهداف والأهداف الفرعية، وأن ذلك يحتاج إلى تعاون الجميع بشكل وثيق، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والشركات والعمال والموظفين والمهتمين. عندئذ تتحقق جودة الحياة وتعمم نتائجها وإيجابياتها على أرجاء المعمورة. كما يمكن اعتبار أهداف التنمية المستدامة كأرضية أخلاقية للضغط وتبسيط الضوء على المشاكل القائمة، أو منصة للناشطين في مجال جودة الحياة. إضافة إلى ذلك فإنها تستهدف تحفيز الجميع من لديه علاقة بجودة الحياة وتشجيعهم على العمل بأسلوب تشاركي وبتابع بعض إجراءات التقييم والمتابعة. وبرغم أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة من الناحية الإجرائية، فإنها ذات فائدة جمة في تشجيع الممارسات والعادات والعمليات التشاركية اللازمة لتحقيق جودة الحياة.

نتائج الدراسة: في الأخير نصل إلى التأكيد على المساهمة المعتبرة والفعالة للتنمية المستدامة، وأهداف خطة-2030 (SDGs) في دعم وتعزيز أبعاد ومقومات جودة الحياة، والرفع من مستوى المقاييس والمؤشرات الخاصة بها، وفي المحصلة النهائية تحقيق جودة حياة أفضل، لكن هذه المساهمة تتوقف أساساً على ما يلي:

❖ المشاركة الفعالة لكل الأطراف الفاعلة، ويتطلب ذلك تعاون مثمر وشراكة حقيقية بين كل من الحكومات والقطاع

الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء من أجل ضمان تحقيق جودة حياة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل؛

❖ تعبئة العمل الذي من شأنه أن يمدّ هذه الخطط والأهداف بالحياة بصورة جدية ملموسة. وأن يتم ذلك في إطار أخلاقي، يتميز

بالصدق والأمانة، بعيداً عن مظاهر التحايل، والأنانيات، مع نبذ المصالح الشخصية الضيقة؛

❖ اعتراف الحكومات وأصحاب المصلحة بالثغرات التي تميز الخطة، سواء كانت هذه الثغرات في التنفيذ أو التمويل أو الإرادة

السياسية؛

❖ جعل الأمم المتحدة نفسها أكثر فعالية وكفاءة حتى تتمكن من تقديم دعم متماسك على الأرض لخطة مشتركة واحدة، مما يجعل

الطموح التحويلي الكامل الذي تتضمنه خطة عام 2030 حقيقة واقعة للجميع.

التوصيات والاقتراحات: إن البحث في جوانب العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة، يحتاج إلى الكثير من التحليل والمزيد من

التعمق، وقد كانت هذه الدراسة كمساهمة جزئية في ذلك، ومن خلالها برزت مجموعة من التوصيات والاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- ✓ لا بد من التعمق في فهم جودة الحياة في خطوة أولى أساسية نحو تطوير وتنفيذ خطط، برامج، سياسات واستراتيجيات، أكثر فعالية، وتوجيه الطاقات والموارد حيث يكون لها أكبر أثر؛
- ✓ حسن الاستثمار في التنمية المستدامة بصفة عامة، وأهداف خطة-2030، كأرضية مناسبة، وإطار ملائم لتحقيق جودة الحياة على المستوى العالمي، الوطني والمحلي؛
- ✓ جودة الحياة لا تتوقف عند تلبية الاحتياجات الأساسية فقط، بل تتجاوزها إلى الصوت والاستقلالية، وكذا متطلبات وحقوق أخرى تزداد أهمية في عالم سريع التغيير وحياة تختلف ظروفها من حين لآخر؛
- ✓ السعي إلى تحقيق جودة الحياة من منطلق أن "جودة الحياة للجميع" وأنها التزام يتجاوز حدود البلدان والأوطان، فهو يخص البشرية جمعاء؛
- ✓ لا بد من تحقيق الاستدامة في كل المجالات وعلى كل المستويات، لإثراء حياة كل فرد ولتمكين الجميع من العيش في كنف جودة الحياة؛
- ✓ اتباع منهج "جودة الحياة مسؤولية الجميع"، مع جعل الاستدامة مبدأ يسترشد به، بالنسبة للسياسيين وصناع القرار، وقطاع الأعمال، والحكومات، والمجتمع المدني، والأفراد، فلكل يتطلع نحو مستقبل زاهر مشرق في ظل جودة الحياة؛
- ✓ التمسك بالأمل في إمكانية التغيير والتطوير، والسعي الدائم المستمر، والمستدام لتحقيق جودة حياة أفضل، والاعتقاد أن بأن ما يبدو اليوم تحدياً يمكن تذليله غداً، وذلك يحتاج إلى جمع وتوحيد القلوب والعقول والأيدي، في سبيل تحسين وتعزيز المقومات والمؤشرات التي تفضي إلى جودة حياة أفضل؛
- ✓ ضرورة الانتباه إلى وجود حوافر وعقبات تقليدية مألوفة، وأخرى جديدة مفاجئة، تعوق وتحد من تحقيق جودة الحياة حسب ما هو مرغوب ومأمول، وأخذها بعين بكل اعتبار مع الإسراع والحدية في تشخيصها وعلاجها.

الهوامش:

1. الأشول عادل عز الدين، نوعية الحياة من المنظور الاجتماعي، النفسي والبيئي، المؤتمر العلمي الثالث حول الانتماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 15-16 مارس 2005.
2. إلياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 2011/78، من خلال الموقع <https://www.lebarmy.gov.lb> (تاريخ الاطلاع 2018/06/29)
3. أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2004، ص 10.
4. الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال الموقع: <https://www.ohchr.org> تاريخ الاطلاع 2018/07/08.
5. برنامج جودة الحياة 2020، رؤية المملكة العربية السعودية 2030، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للمملكة العربية السعودية، من خلال الموقع www.vision2030.gov.sa تاريخ الاطلاع: 2018/07/08.
6. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 4 أيلول 2002، ص 10.
7. حافظ بن عمر، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقير كمؤشرات قياس، مجلة المستقبل العربي، العدد 2015/422، ص 62.
8. دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق، 2003، ص 52.
9. رمون حداد، نظرية التنمية المستدامة، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006، ص 4.
10. رمون حداد، نظرية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

11. صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2004/03، ص ص 10-11.
12. عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية وحماية الحق في البيئة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23، العدد الأول، 2009، ص 13.
13. عبد المعطي حسن مصطفى، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، المؤتمر العلمي الثالث حول الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 15-16 مارس 2005.
14. مسعودي أحمد، بحوث جودة الحياة في العالم العربي-دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2015/20، ص 206
15. Beat Burgenmeir, **économie du développement durable**, De Boeck, Belgique, 2 édition, 2007, pp43-44.
16. Bishop M, & Feist-Price S, **Quality of life in rehabilitation counseling: Making the philosophical practical**. Rehabilitation Education, 15 (3)/ 2001, P212.
17. Bonomi, R.E., Patrick, D.L. & Bushnel, D.M. **Validation Of The United States Version Of The World Health Organization Quality Of Life (WHOQOL) Measurement**. Journal Of Clinical Epidemiol, 53/2000, p12
18. Bruno Cohen-Bacrie, **communiquer efficacement sur le développement durable**, éditions Demos, Paris, 2006. p12.
19. Dingfelder, Barbara B, **An interpretive study and content analysis of advance directive instruction**, M.P.H, Southern Connecticut State University, 2005, p 123.
20. Franck Dominique, **Jalons pour une histoire de la notion de développement durable**, Monde en développement, vol 33, n129, 2005. P11.
21. <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable%20development%20goals/>(05/07/2018)
22. Michalos, A.C. Global report on student well-being: Volume L **Life satisfaction and happiness**. New York, Springer-Verlag, 1991.
23. Octave Gelinier, **concept et perspectives du développement durable,in développement durable pour une entreprise compétitive et responsable**, ESF,3 édition,2005 ,pp21-22.
24. Rogerson RJ, **Quality of Life and city competitiveness**, Urban Studies, 1999, p 969.
25. Sustainable Development Goals, 17 Goals to Transform Our World, Through the following
26. WHO-QOL Group **The Development Of World Health Organization Quality Of Life Assessment Instrument- The (WHOQOL)**. In Oriley, J. & Kuyken, W.(Eds).Quality Of Life Assessment International Perspectives, Berlin: Springer-Verlag, 1994, P41

عرض التجربة الإماراتية في تحسين جودة الحياة البيئية والتنمية المستدامة

حاجي كريمة

جامعة طاهري محمد، بشار

had_karima@yahoo.fr

الملخص:

تعد القضايا البيئية من أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة فالبيئة تشكل موضوع اهتمام المجتمع الإنساني على الأرض، وقد أصبح الوعي البيئي ضرورة حتمية من أجل مستقبل أكثر نقاءً بيئياً، حيث تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين جودة الحياة بشكل شامل فهي لا تقتصر على البعدين الاقتصادي والاجتماعي فقط وإنما تتضمن البعد البيئي أيضاً. يهدف هذا البحث للتعريف بمعالم تجربة دولة الإمارات في تحسين جودة الحياة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة حيث تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً رائداً فريداً للحفاظ على البيئة وحمايتها، بتجسيدها لاستراتيجية وطنية وخطة عمل بيئي واضحة المعالم، تؤكد تعزيز التزام الدولة ممثلة في حكومتها الرشيدة بتوفير جودة الحياة البيئية وتبني مبادئ التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، الحياة البيئية، التنمية المستدامة، التجربة الإماراتية، الإدارة البيئية.

المقدمة

وتتنوع الجهود والوسائل التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة لتحسين جودة الحياة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة حيث تركز على المدخل الفكري والثقافي من خلال توعية الأفراد بأبعاد الجودة البيئية، والمدخل الإداري والتشريعي، ويتمثل بإنشاء هيئات تتولى الحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسين جودتها، وإصدار القوانين والتشريعات والقرارات المتعلقة بحماية البيئة كسفن قوانين تمنع من الصيد الجائر للثروة السمكية أو الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض، فضلاً عن الانضمام للاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بهذا المجال. ومدخل الحماية الشاملة، ويتمثل في الجهود الميدانية التي تبذل للحفاظ على الحياة البرية والبحرية؛ من خلال إنشاء محميات طبيعية للحفاظ على عناصر البيئة المحلية، واستصلاح الأراضي الصحراوية وتخضيرها ومكافحة التصحر، ورعاية الطيور، وحماية أبقار البحر.

يتم الحفاظ على البيئة بدولة الإمارات وفق خطط متكاملة تجسدها الإستراتيجية الوطنية للبيئة وألويات خطة العمل البيئي وتعتمد على مبدأ المشاركة الكاملة لقطاعات العمل البيئي والتنموي وتبني مبادئ التنمية المستدامة.

يعد موضوع البيئة وما تواجهه من مشاكل من أكثر المواضيع التي تثير الرأي العام في العالم، فالبيئة هي المحيط العام الذي تعيش ضمنه كل المخلوقات، والذي يحتوي على الهواء والماء والأراضي والموارد الطبيعية، والنباتات، والحيوانات والبشر، وما يتعلق بهما.

تعرف البيئة نقلاً عن قاموس البيئة العام بأنها: "الوسط الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي الذي يحيط بالكائن الحي. (يوسف جحيم

الطائي وآخرون، 2009)

فالبيئة بأنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويتضمن كل عناصر الحياة التي تحيط به، والتي تشكل فيما بينها علاقات متبادلة ومتداخلة.

وقد زاد الاهتمام بالبيئة مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا في الفترة ما بين (1760-1820) وما نجم عنها من تلوث وتسرب للمواد الكيميائية السامة مما ساهم في زيادة الوعي البيئي للمواطنين ودفعهم إلى مطالبة الحكومات والشركات باتخاذ التدابير الكفيلة للحد من التلوث، فصدرت عدة قوانين لمعالجة التلوث منها قانون النفايات 1889 وقانون الصحة العامة 1912 بأمريكا، وقانون الصحة العامة 1936 وقانون حماية الأنهار 1951 ببريطانيا، كما صاحب التفجيرين الذريين عام 1955 أضرار وخيمة وأمراض لم تكن معروفة

من قبل، بالإضافة إلى صدور كتاب "الربيع الصامت" للكاتبة راشيل كارسن عام 1962، الذي أشار إلى أن استخدام الموارد الطبيعية دون مراقبة سيكون له آثار خطيرة وينذر بمستقبل ملوث ومشاكل في صحة الإنسان. (يوسف جحيم الطائي وآخرون، 2009)

وبدأ الارتباط الحقيقي بين الأعمال والبيئة على المستوى الدولي سنة 1972 في مؤتمر الأمم المتحدة عن بيئة الإنسان، وتم بعد ذلك تنصيب مفوضية مستقلة* كلفت بإعداد تقييم للمشكلات البيئية وكيفية التحكم فيها، ونشر تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك" في 1987، وقدم هذا التقرير اصطلاح "التنمية المستدامة" Development Sustainable والذي حث الصناعة على أن تطور نظم إدارة بيئية فعالة.

أما علم البيئة فقد برزت كلمة ايكولوجيا (Ecology) أصلا في العلوم الطبيعية وترجمت إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة"، تعني العلم الذي يختص بالتفاعلات التي تحدث بين النبات والحيوان والمحيط الذي حولهما، أصل كلمة ايكولوجيا يوناني وضعها العالم الألماني أرنست هيجل Ernest Haeckel عام 1866 بعد دمج الكلمتين اليونانيتين (Oikos) ومعناه مسكن، أي ما يحيط بالشيء ويصبح بمثابة البيت، (Logos) معناه علم وعرفها بأنها: "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، الغازات، المياه، الهواء)، والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء. (فراس أحمد الخرجي، 2007)

فما هي أهم الجهود الإماراتية المبذولة في تحسين جودة الحياة البيئية وفي تحقيق التنمية المستدامة؟ وما المشاريع دولة الإمارات في مجال تحسين جودة الحياة البيئية والتنمية المستدامة؟

1. مفهوم جودة الحياة

جودة الحياة هو مصطلح جديد لفكرة قديمة حيث أنه المفهوم الذي يعبر به الناس عما يرف ب حسن الحال Well Being . إن مصطلح جودة الحياة يعتبر مصطلحا أساسيا في علوم عدة منها :علم البيئة والصحة والطب النفسي والاقتصاد والسياسة والجغرافيا، وعلم النفس وعلم الاجتماع والإدارة وغيرها.

1.1 تعريف مفهوم جودة الحياة

يعد مصطلح جودة الحياة من المصطلحات التي يتم استخدامها في كافة العلوم الاجتماعية والطبيعية والإنسانية وهو يشير في مفهومه العام إلى الرفاهية وقد تعددت تعريفاته، حيث ينظر لهذا المفهوم من خلال زوايا مختلفة من خلال النظر إليه كمفهوم مرتبط بالسعادة والرفاهية الشخصية والحياة الجيدة المتعلقة بكافة مجالات الحياة كالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

حيث تعكس جودة الحياة بمكوناتها المختلفة شكل المجتمع ومستوي نموه وتقدمه وأوضاع مواطنيه ودرجة الرضا والإشباع والرفاهية التي يحتويها، لذلك أصبحت مؤشرات جودة الحياة لها أهمية كبيرة في إصدار حكم صائب على التطور والتنمية المستدامة للمجتمعات البشرية، حيث أصبحت حديثاً مؤشرات جودة الحياة هي المدخل المختار لتقدم المجتمعات البشرية (Susan Wisner, 1999)

تعرف جودة الحياة بأنها: "رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه. (عبد العطي حسن مصطفى، 2005)

وحيثما يصل المجتمع إلى درجة عالية من جودة الحياة يشعر أفرادها بالمسؤولية الاجتماعية عامة وبالمسؤولية تجاه بيئتهم على وجه الخصوص والتي تتمثل في التعاون والعمل على بناء المجتمع وفقا لوعي بيئي مبني على ثقافة صلبة. (احمد كمال، محمد خلف، 2014)

1.2 أهمية تحسين جودة الحياة (طلعت مصطفى السروجي، 2004)

لتحسين جودة الحياة أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع فهي تعد المؤشر الحقيقي والأول للتنمية الشاملة والمستدامة كما لها دور كبير في تحقيق التقدم والاستقرار في المجتمع ويمكن أن نحصر أهمية تحسين جودة الحياة في العناصر التالية:

أ- تساهم جودة الحياة في تقدير التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البشرية.

ب- لجودة الحياة أهمية كبيرة في التنمية البشرية وتحديد ما حققته من اشباعات للحاجات الإنسانية.

ج- لجودة الحياة أهمية في الحفاظ على سعادة المواطنين والعملاء في عصر الاستهلاك.

د- تقييد جودة الحياة في معرفة وقياس درجة الرضا للأفراد عن أنماط حياتهم عامة.

2. مفهوم جودة الحياة البيئية

تتعدد مشكلات البيئة وتتنوع قضاياها حتى أصبحت هذه المشكلات والقضايا تشكل تحدياً جوهرياً لوجود الإنسان واستمراره ورفاهيته واستقراره.

1.2. جودة الحياة من المنظور البيئي

أن المنظور البيئي يوضح جودة الحياة في ضوء المتغيرات البيئية وفقاً للتفاعل بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها ومحصلة هذا التفاعل في تحسين نوعية حياته وإشباع احتياجاته الأساسية.

ينظر المنظور البيئي لجودة الحياة من خلال تقييم العلاقات التفاعلية بين الفرد والبيئة والمعايير الاجتماعية المعيارية ويستخدم مصطلح الشخص داخل البيئة وعلاقته بها كدليل على الراحة الشخصية والتي تقود إلى جودة الحياة بمفهومها الشامل وحياة أفضل سعيدة للجميع. (Moler Kopfs, Alan Walker, 2007)

إن المنظور البيئي لجودة الحياة وضع مؤشرات جودة الحياة بالتركيز على المؤشرات الموضوعية من منظور الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية دون رفض لفكرة النمو ولم يلبث أن اتسع المنظور البيئي ليعبر عن اتساع مفهوم البيئة الذي يشمل البيئة الطبيعية والبيئة الحضرية ويضع المؤشرات التي تقيس هذه البيئة والاهتمام بالمنظور الأيكولوجي الذي يأخذ التفاعل بين الإنسان والبيئة في بناء مؤشرات جودة الحياة. (ناهد صالح، 1990)

تتوقف جودة حياتنا على البيئة التي نعيش فيها ومدى قيمة هذه البيئة وهل نحن لدينا المسؤولية البيئية الكافية لتحسين جودة الحياة أي مسؤولية قائمه على ثقافة بيئية ووعي بيئي ومشاركة في كافة الجوانب التنموية.

2.2. عناصر المسؤولية البيئية

أن الأجيال الحالية يجب أن تعمل بطريقة يمكن من خلالها تجنب المخاطر التي قد تتعرض لها الأجيال في المستقبل فيما يتعلق بجودة الحياة، كما يعني أن البشر لديهم التزامات ومسؤوليات تجاه البيئة التي تعيش فيها والتي تشمل على الحيوانات، والأشجار، والبحار والمحيطات ويستلزم ذلك ممارسة الحذر قبل البدء في أي نشاط قد يكون له تأثير سلبي على النظم الإيكولوجي (Carm Ecosystems Milo, 2008)

أ. السلوك البيئي المسؤول: ويتضمن السلوك البيئي المسؤول عدة مجالات:

- المحافظة على مصادر الحياة ويتضمن ذلك ترشيد بعض المصادر الحيوية في البيئة.

- حماية البيئة من التلوث ويتضمن حماية البيئة من أخطار التلوث التي صارت تهدد الكثير من الدول.

- المحافظة على معالم البيئة ويختص هذا المجال ببعض المعالم البارزة المميزة في البيئة وفي مقدمتها معالم البيئة الطبيعية.

- العناية بالطابع الجمالي للبيئة ويتضمن هذا المجال العناية بالمظهر الجمالي للحدائق والشوارع والطرق.

- التوجه نحو مستقبل البيئة ويتضمن هذا المجال توجيهاً مستقبلياً للبيئة واستمرار نموها بالتخطيط المتكامل لحمايتها.

ب. الوعي بأهم القضايا البيئية: كالفنايات الصلبة التي تعتبر من المشكلات البيئية المتنامية في بعض البلدان وتعني المسؤولية بإعادة تدوير المخلفات لوجود عدد كبير من الخامات " المعدنية البلاستيكية الزجاجية التي سبق تصنيعها، ويمكن إعادة استخدامها مرة أخرى وإقامة بعض الصناعات المحلية عليها مع الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجدد.

ج. المشاركة في حل المشكلات البيئية: إن مسؤولية كل فرد المشاركة الحقيقية للحفاظ على البيئة.

3. مفهوم التنمية المستدامة

ازداد الاهتمام العالمي بموضوع البيئة والتنمية المستدامة الذي ظهر كبديل للمفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية، حيث تركز التنمية المستدامة على ثلاث دعائم رئيسية هي: النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

1.3. تعريف التنمية المستدامة

ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها: "تلك التنمية التي تلي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". (محمد كامل عارف، 1989)

وجاء تعريفها في قاموس (Webster) بأنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. (براون ويستر وآخرون، 1999)

تعرف التنمية المستدامة كذلك بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادياً اجتماعياً وبيئياً مستدامة" (الياس العجاي، 2009)

التنمية المستدامة الحقيقية هي التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل من منظور استخدام الموارد الطبيعية، والنهوض بالموارد البشرية وتحافظ على خصوصياتهم الثقافية، وتأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد في جو سياسي تحكمه المشاركة والشفافية وحرية التعبير. (نوزاد عبد الرحمان الهيتي، 2006)

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أي أنها تنمية بأبعاد ثلاثة: البيئي، الاقتصادي والاجتماعي، وهي مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وكل بعد منها يتكون من مجموعة عناصر.

2.3. خصائص التنمية المستدامة

يمكن الوقوف على من أهم وأبرز الخصائص في التنمية المستدامة في العناصر الآتية: (سحر قدوري الرفاعي، 2018)

-تختلف عن التنمية، بصفة عامة، كونها أشد تعقيداً وتشمل أبعاداً متعددة جداً (سياسية، اقتصادية، ثقافية، دينية، فنية... وغيرها)؛

-التنمية المستدامة تقوم على أساس ترقية الأحوال وتحسين الظروف والاستيفاء بمتطلبات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع؛

- تحترم التنمية المستدامة الخصوصيات الحضارية للأوطان والمجتمعات؛

-تأخذ التنمية المستدامة الاعتبارات البيئية لحفظ وجود الأجيال القادمة، لاسيما بالنسبة للموارد الطبيعية الناضبة أي غير القابلة للتجدد؛

-تحمل عناصر كمية وأخرى نوعية، فتتراوح بين: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الروحية والتنمية البشرية.

-يمكن لبرامج التنمية المستدامة في البلاد أن تتكامل مع برامج التنمية المستدامة في البلدان الأخرى في إطار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي (شراكة استراتيجية أو تكتل جيو-اقتصادي... ونحو ذلك).

4. التجربة الإماراتية في إدارة جودة الحياة البيئية والتنمية المستدامة

شكلت تحسين جودة الحياة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة أهم القضايا المطروحة للتطوير والاهتمام في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تعتبر تحسين جودة الحياة البيئية الهدف الرئيسي لسياسات دولة الإمارات التنموية، والتي تهدف إلى زيادة المساحات الخضراء، وتطوير موارد المياه، وتحسين البيئة البحرية وحمايتها من التلوث، والحفاظ على الثروة السمكية والحيوانية، ووضع استراتيجيات لحماية التنوع الحيوي وفي هذا الصدد وضعت دولة الإمارات مجموعة من القوانين لضمان الاستدامة البيئية، لضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة من مواردها.

1.4. إدارة جودة المياه

تعتبر المياه مصدراً طبيعياً أساسياً بالغ الأهمية، وهي جوهر الحياة على كوكب الأرض، وبالتالي من الضروري إدراك أهميتها وفوائدها البيئية، إلى جانب إدراك الأنظمة البيئية الطبيعية التي تعتمد عليها، ونظراً لهذا الترابط تتطلب إدارة جودة هذه الموارد الحيوية منهجاً متكاملًا يضمن توافرها من أجل الأجيال القادمة بالكمية والجودة المناسبة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة واحدةً من البلدان الأكثر جفافاً في العالم، وهي تتبوأ مكانة رائدة عالمياً لالتزامها المسئول بتوفير الحلول المناسبة للتحديات المتعلقة بالحفاظ على المياه وإدارتها وتحقيق الأمن المائي.

وقد ضخت الإمارات من خلال عدد من الجهات المختلفة استثمارات مالية هامة لتبني الابتكارات التقنية من أجل تحسين منسوب المياه الجوفية، ويشمل ذلك مشروع التخزين الاستراتيجي للمياه، بحيث يتم توفير مخزون استراتيجي يكفي لمدة ثلاثة أشهر في الخزانات الجوفية، وكذلك استخدام وحدات تحلية المياه العاملة بالطاقة الشمسية لإنتاج مياه أعلى جودة من المياه الجوفية قليلة الملوحة والمياه الجوفية المالحة في الغالب، مما يعزز من توفر المياه لري المحاصيل، وفي عام 2015، طبقت الحكومة تعريفة جديدة للمياه من أجل رفع مستوى الوعي في القطاعين المنزلي والتجاري بضرورة ترشيد استهلاك المياه المحلاة، وسوف يساعد هذا في تقليل الأعباء البيئية الناتجة عن قطاعي إنتاج المياه والكهرباء (تقرير هيئة البيئة لأبو ظبي، 2017).

تتبنى الإمارات المتحدة إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للموارد المائية تهدف إلى تحقيق نهضة شاملة في هذا المجال، إذ أنشأت الدولة 114 سداً وحاجزاً، بسعة تخزينية 118 مليون متراً مكعباً وعملت على تأهيل الأفلاج والينابيع في الدولة لغرض الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار، كما قامت بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر لسد العجز في الطلب المتنامي على المياه للاحتياجات البشرية المتنوعة.

كما تم إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في معظم إمارات الدولة، باعتبارها أحد الحلول التي نفذتها الدولة لمواجهة العجز في الإمدادات المائية لري المسطحات الخضراء والحدائق باستخدام أحدث طرق المعالجة، ما أسهم في الحد من الضغط على موارد المياه الجوفية، وأسهمت الحكومة في تغيير الأنماط الزراعية التقليدية من خلال التشجيع على استخدام التقنيات الحديثة التي تتميز بترشيد استهلاك المياه المستخدمة في ري المزروعات مع ارتفاع الإنتاجية مقارنة مع الحقول الزراعية المكشوفة.

وبالنسبة لتلوث المياه تتخذ الإمارات تدابير منها: وضع المواصفات الدقيقة للسفن المسموح لها بدخول دولة الإمارات بما يتعلق بصرف مخلفات الزيوت، وتحميلها مسؤولية إخلالها بقواعد حماية البحر.

- مراقبة تلوث ماء البحر بصورة منتظمة، وخاصة القريبة بمصببات التفرغ من المصانع.

- إقامة المحميات البحرية على شواطئ الإمارات، وفي مناطق تضم أدق الكائنات البحرية الحية في العالم.

- بالنسبة للتلوث النفطي تستخدم وسائل عديدة منها: استخدام المذيبات الكيماوية لترسيب النفط في قاع البحر أو المحيطات ويستخدم هذا الأسلوب في حالة انسكاب النفط بكميات كبيرة بالقرب من الشواطئ ويخشى من خطر الحريق.

- بالنسبة لمياه المجاري الصحية فإن الأمر يقتضي عدم إلقاء هذه المياه في المسطحات البحرية قبل معالجتها.

2.4. تحسين جودة الهواء والغلاف الجوي

أطلقت الإمارات مجموعة من المبادرات التي تستهدف بصورة أساسية خفض إطلاق الملوثات من المصدر، ومنها مبادرة تطبيق معايير الإنتاج الأنظف في القطاع الصناعي واستدامة قطاع النقل الذي يعد أحد المصادر الرئيسية لتلوث الهواء، خصوصاً في المناطق الحضرية الكبرى، وذلك من خلال الاهتمام بشبكة الطرق والتوسع في استخدام وسائل النقل الجماعي، واستحداث وسائل جديدة كالمقطارات، وإحلال أنواع وقود أقل ضرراً وتلويثاً كالمغازولين الخالي من الرصاص والمغازولين والديزل المنخفضي الكبريت، والبدء في المرحلة التجريبية لاستخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات.

إن الإمارات تبنت مجموعة من الاستراتيجيات المهمة التي تحد من الملوثات الغازية إلى بيئة الهواء مثل استخدام الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية ومعايير المباني الخضراء والاستخدام الكفء للطاقة والبصمة البيئية.

تسعى الإمارات بصورة متواصلة إلى تحسين جودة الهواء بكل الوسائل الممكنة، من خلال الإستراتيجية الوطنية للتنمية الخضراء تحت شعار "اقتصاد أخضر لمستقبل مستدام"، حيث أن هذه الإستراتيجية تعكس بصورة إيجابية وواضحة سعي الدولة لتحسين جودة الحياة البيئية.

وبالرغم من أن الإمارات من أكبر مصدري النفط في العالم، إلا أنها تعتبر سبّاقة في تبني مصادر الطاقة المتجددة، حيث تقود الجهود العالمية الرامية نحو التحول إلى استخدام الطاقة النظيفة، كما أطلقت مبادرة طموحة في مجال الطاقة المتجددة وهي "مبادرة مصدر" والتي تسعى من خلالها إلى خفض الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية التي تعتبر المسؤولة الرئيسية عن زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية (فادي نصار، 2018).

ومن بين جهود الإمارات المتحدة في حماية الهواء من التلوث وتحسين جودته، رصد ملوثات الهواء من خلال إنشاء شبكات لرصد نوعية الهواء ومن خلال وضع التشريعات التي تضمن عدم تجاوز الانبعاثات عن الحدود المسموح بها، وأيضاً من خلال تنظيم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، والصناعية بشكل خاص، وتشجيع استخدام التقنيات والمنتجات الصديقة للبيئة. وقد أنشأت بعض بلديات الدولة محطات ثابتة ومتحركة لرصد ومراقبة نوعية الهواء في مواقع وأوقات مختلفة، لتمكين السلطات المختصة من التدخل عند وجود أي تجاوز للحدود والمقاييس المعمول بها، وتهدف هذه المحطات بصورة أساسية إلى:

- معرفة مدى سلامة نوعية الهواء.

- وضع إجراءات لمكافحة المشاكل الطارئة والناجمة عن تلوث الهواء.

- مراقبة ظاهرة التلوث في منطقتي الحضر والريف.

وبشكل عام فإن هذه المحطات تقوم بقياس تراكيز ملوثات الهواء التالية:

- أول أكسيد الكربون

- ثاني أكسيد الكبريت

- ثاني أكسيد النيتروجين

- الرصاص

- الأوزون الأرضي

- الجسيمات الدقيقة

- كبريتات الهيدروجين

- الهيدروكربونات البترولية (NMHC & MHC)

بالإضافة إلى قياس سرعة الرياح، اتجاه الرياح، نسبة الرطوبة، درجات الحرارة، نسبة هطول المطر، الضغط الجوي والأشعة فوق البنفسجية (ب).

تعتبر إستراتيجية تحسين جودة الهواء وحمايته من التلوث في دولة الإمارات المتحدة جزءاً أساسياً من الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي، وتقوم هذه الإستراتيجية، وفق ما تم الاتفاق عليه في المرحلة الأولى، على وضع سياسات وبرامج وخطط عمل من أجل:

- ترقية نظم الإنتاج النظيف عن طريق التدوير والتقليل والاستعمال مرة أخرى.

- خفض استعمالات الطاقة مع استعمال تقانة مقبولة اجتماعياً وسليمة بيئياً.

- التخصيص والتخطيط السليم للمناطق الصناعية والإنتاجية.

- التركيز على النقل العام لحركة الأشخاص والبضائع والتقليل من التلوث الضوضائي.

- التقليل من حرق النفايات في العراء.

- التحكم في ملوثات الهواء في بيئة العمل.

-إنشاء محطات الرصد والتقييم المستمر.

-وضع معايير ومواصفات لهواء المدن، المناطق الصناعية والإنتاجية حسب المواصفات العالمية.

-استعمال الآلية الاقتصادية للتقليل من التلوث.

-وضع برنامج للتوعية البيئية.

-بناء القدرات وإكمال التشريعات اللازمة.

وفي مجال تطوير أنظمة حماية البيئة في المنشآت النفطية فإن الأنشطة الخاصة باستكشاف واستخراج وتصنيع النفط ومشتقاته تعتبر أحد المصادر الرئيسية لتلوث الهواء، ولهذا فقد حرصت الشركات العاملة في هذا المجال على خفض الملوثات الناتجة عن أنشطتها إلى الحد الأدنى من خلال خفضا الحرق في المنشآت النفطية إلى الصفر ومن خلال الاهتمام بتطبيق نظم بيئية حديثة، ويشمل ذلك استخدام تقنيات نظيفة كلما أمكن ذلك.

وتتوفر لدى كافة شركات النفط العاملة في الدولة أنظمة وبرامج بيئية متكاملة تشرف عليها إدارات بيئية تتولى مراقبة الأنشطة التي تقوم بها من أجل ضمان عدم تأثير هذه الأنشطة على البيئة المحيطة.

إضافة إلى هذه الإجراءات فإن هناك العديد من الإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية في السنوات الأخيرة أسهمت في الحد من تفاقم تلوث الهواء مثل النظم المتعلقة بنقل مخلفات المباني، حرق النفايات، تنظيم تداول المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، الترويج لأنظمة العزل الحراري، تنظيم العمل في قطاع الصناعات الإنشائية مثل صناعات الإسمنت والكسارات والمحاجر، باعتبارها أهم مصادر تلوث الهواء بالغبار والجسيمات الصلبة، وإلزام المؤسسات العاملة في هذا المجال على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية التي تقلل من الانبعاثات الناتجة عن أنشطتها إلى الحد الأدنى.

3.4. إدارة المواد والنفايات الخطرة

لقد أدركت الإمارات التي تشهد نمواً اقتصادياً وعمرانياً كبيراً، ارتفاع مؤشر النفايات، مما جعلها تدرك أهمية مشاريع إعادة تدوير النفايات الهادفة إلى تقليص حجم النفايات، وحماية الموارد والثروات الطبيعية، وإيجاد فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار في هذا المجال على وجه الخصوص.

في هذا الشأن أطلقت بلدية دبي المتمثلة في إدارة النفايات مشروع "مدينتي -بيئتي" الذي يهدف إلى فصل المواد القابلة للتدوير من مصدرها وإعادة تدويرها وتقليل كمية النفايات المنزلية التي يتم دفنها بنسبة تتجاوز نحو 35 بالمائة والبدء بإعداد إستراتيجية لتوفير كمية من المواد تكفي لإنشاء صناعة وطنية قائمة على إعادة لتدوير.

كما قامت إدارة النفايات في البلدية بإطلاق مشروع نظام تجميع الحاويات الضاغطة تحت الأرض الذي يعتبر أفضل التقنيات الحديثة والرائدة في مجال تخزين النفايات في الإمارة ويهدف إلى الحفاظ على المظهر العام وتحسين الوضع البيئي والصحي للإمارة، إذ يوفر الكثير من الوقت والجهد كونه يساهم بشكل فعال في التقليل من عدد مرات التفريغ مما يساهم في عدم عرقلة حركة المرور، وتوفير كلفة نقل النفايات والاستغناء عن الحاويات التقليدية بأحجام مختلفة، ويقلل من تناثر النفايات في المدينة، مع مراعاة توفير نظام مغلق بالكامل لتجنب انتشار الروائح الكريهة وتوسع الحاويات من 20 إلى 25 طناً من النفايات العامة ويجدم النظام مناطق وسط المدينة والمناطق التجارية التي تتسم بالزحام وحركة البيع والشراء، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن مدينة دبي أصبحت من المدن العالمية الحديثة وتحتاج لمثل هذه التطبيقات المتطورة التي تخدم بشكل فعال المناطق التجارية بالإمارة كوسائل تخزين النفايات العاملة بالطاقة الشمسية

وتستخدم أيضاً لجمع النفايات على مستوى دولة الإمارات سلال المهملات التي تملك خاصية العمل بالطاقة الشمسية وهي من أحدث الابتكارات في مجال التخلص من النفايات حيث تقوم بتوليد الطاقة وإنارتها بضوء مخفي يعطي مظهر جمالي ومميز لها في الأماكن التي تتواجد فيها مما يسهل على المستخدمين رؤيتها وتحديد مكانها خصوصاً ليلاً، حيث كانت هذه الفكرة جميلة جداً بالنسبة لتكلفتها الضئيلة، وستكون هذه الأنواع من السلال هي المرة الأولى التي توضع فيها في مختلف مناطق الإمارة وسوف تساهم بشكل فعال بنشر

الوعي البيئي عبر إمكانية وضع إعلانات عليها وإضاءتها دون الحاجة لمصدر كهربائي مما يساعد على التقليل من الطاقة المستخدمة ويسهل عملية التوعية التي تهدف إدارة النفايات نشره (مشروع مدينتي بيئي، 2018).

بالنسبة للنظم المطبقة للتعامل مع النفايات، تتم معالجة النفايات الخطرة قبل التخلص منها في منشأة جبل علي لمعالجة النفايات الخطرة، والتي تم افتتاحها عام 1999 والمنشأة مجهزة ببرك تبخير ومصنع تثبيت ومصنع للمعالجة الكيميائية ومنطقة تخزين مغطاه ومدفنان أحدهم مبطن بطبقة واحدة والأخر بطبقتين، أما التخلص من النفايات الطبية يتم في محرقة النفايات الطبية المتطورة في منشأة جبل علي لمعالجة النفايات الخطرة والتي تبلغ طاقتها التشغيلية 800 كيلوجرام في الساعة، وقد زودت تلك المحرقة بأكثر أجهزة السيطرة على التلوث تطوراً والتي تضمن الحماية المستدامة للبيئة.



بعض أنواع حاويات النفايات في المستعملة في الإمارات العربية المتحدة

4.4. إدارة جودة البيئة البحرية

تمثل البيئة البحرية المياه البحرية وما بها من ثروات طبيعية ونباتات وكائنات بحرية أخرى، وما فوقها من هواء وما هو مقام فيها من منشآت أو مشروعات ثابتة أو متحركة، تكمن أهميتها في أنها من أقدم مصادر الرزق التي عرفها الإنسان، كما أنها مصدر للعديد من المواد الأولية التي تدخل في الكثير من الصناعات، منها أدوات التجميل، والصناعات الكيميائية والصناعات الدوائية. تقوم وزارة البيئة الإماراتية سنوياً باختيار أنواع من الأسماك الاقتصادية المهمة بالدولة لعمل دراسة بيولوجية عليها بهدف معرفة مواسم تكاثرها والطول عند أول نضج جنسي، الأمر الذي يساهم في وضع التشريعات لإدارة مصائد الأسماك، وتنميتها لتعزيز المخزون السمكي.

كشفت وزارة البيئة والمياه عن وجود مخاطر حقيقية تواجه البيئة البحرية في الدولة، تتمثل في مخاطر التلوث النفطي، والتلوث الحراري الناتج عن أنشطة محطات توليد الطاقة وتحمية المياه، إضافة إلى مخالفات الصيد الناجمة عن عدد من الممارسات الخاطئة. وقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير لحماية وإدارة جودة البيئة البحرية بالتعاون مع هيئة الطوارئ والأزمات والسلطات المحلية المختصة، إضافة إلى الانضمام للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة لمعالجة تلك المخاطر.

ففيما يخص التلوث النفطي للبيئة البحرية تم اتخاذ مجموعة من التدابير لحماية البيئة البحرية، من ضمنها الانضمام لاتفاقية ماربل التي تسعى لمنع التلوث من السفن، ووجود مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (ميماك) الذي يقوم بالتحكم في التلوث البحري بمنطقة الخليج العربي ككل في حالات الطوارئ، ووضع خطط الطوارئ البحرية بالاشتراك مع هيئة الطوارئ والأزمات، إلى جانب الدور الذي تلعبه السلطات المحلية في حماية البيئة البحرية من خلال التعاقد مع شركات خاصة مثل «أدنوك» و«نفط دبي» ومحطات توليد الكهرباء والمياه، والشركات الخاصة في مكافحة التلوث النفطي.

كما حددت القوانين بصورة دقيقة الشروط التي يتعين على السفن والناقلات الالتزام بها عند تفريغ الزيت أو المزيج الزيتي أو تصريف مياه الصرف الصحي، وحددت أيضاً إجراءات الحماية من التلوث والمعاینات والشهادات الدولية والسجلات التي يجب أن تكون بحوزة السفن والناقلات التي تستخدم المياه الإقليمية للدولة إضافة لمعدات المكافحة، وإجراءات الإبلاغ عن التسرب النفطي عند حدوثه، والإبلاغ عن المواد الخطرة والضارة والملوثة المحمولة على ظهر السفينة، بالإضافة إلى إجراءات حماية البيئة من المنصات البحرية وخطط الطوارئ التي يجب وضعها لتلك المنصات وكيفية التخلص السليم من مخلفاتها ونفاياتها.

تقوم الهيئة الوطنية للمواصلات بإنشاء قسم خاص لرقابة معاينة السفن، يتولى التأكد من مطابقة السفن والناقلات للشروط الدولية قبل ترخيصها أو السماح لها بالعمل في المياه الإقليمية لدولة الإمارات، كما تقوم الهيئة كذلك بتطبيق القوانين والنظم والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

كما تقوم دوريات حرس السواحل بالإبلاغ الفوري عن أي حوادث تلوث نفطي مهما كان مصدره إلى الجهات المختصة، وفي مجال مراقبة مياه البحر، تتوفر لدى العديد من الجهات المعنية في الدولة محطات مراقبة تتيح لها التدخل السريع في حالة تسجيل أي تغير سلمي في نوعية المياه من خلال رصد المؤشرات الفيزيوكيميائية وتركيز المغذيات والهيدروكربونات والمعادن الثقيلة والخصائص الحيوية في المياه والترسبات البحرية.

اهتمت دولة الإمارات والسلطات المحلية أيضا بإنشاء المحميات البحرية، والتي توفر ملاذاً آمناً للأسماك والأنواع البحرية الأخرى، خاصة المهددة بالانقراض، حيث تولت السلطات المختصة في الإمارات تحديد وإعلان مجموعة من المناطق البحرية كمحميات طبيعية يحظر فيها القيام بأي أنشطة أو تصرفات قد تضر بالمنطقة.

5.4. التنمية الزراعية ومكافحة التصحر

من المعروف أن الرقعة الخضراء، خاصة الغابات، تمثل أحد مصارف الغازات، وتعمل على تنقية الهواء من الكثير من الملوثات، واهتمام دولة الإمارات بهذا الجانب اهتمام واضح، أسهم في المحافظة على نقاء الهواء في كثير من المناطق.

سبقت الإمارات المتحدة الكثير من دول العالم في تنفيذ عدد من المشاريع الطموحة لتحويل المناطق الصحراوية القاحلة إلى جنة ففي عام 1969 أطلق الشيخ زايد سياسة عامة للتشجير مع تأسيس أول غابة اصطناعية في الإمارة في مدينة زايد.

وشهد برنامج التشجير توسعاً سريعاً منذ ذلك التاريخ حتى وصل إجمالي مساحة الغابات والزراعة والمتنزهات الترفيهية إلى نحو 360124 هكتاراً في عام 2004، أو ما يعادل 5.35 من المساحة الإجمالية للإمارة، وتمثل الغابات اليوم أكثر من 70 من إجمالي المساحات الخضراء في الإمارة، بينما تمثل المزارع 28 والمتنزهات نحو 2% (فادي نصار، 2018).

وتقوم البلديات في سائر أنحاء الدولة سنوياً بتنظيم أسبوع للتشجير بهدف توعية الجماهير بأهمية زراعة الأشجار، ويتم توزيع أنواع مختلفة من الشتلات على الجمهور لزيادة الرقعة الخضراء وتعزيز حُب الطبيعة في نُفوس الأجيال الناشئة، ويتضمن أسبوع التشجير أيضاً عقد ندوات لتعليم الطلاب وإرشادهم إلى الأساليب السليمة في زراعة الأشجار والعناية بها، كما يتم توزيع الكُتيبات والنشرات التي تُناقش مُختلف المواضيع المتصلة بالشؤون الزراعية (موقع حكومة أبو ظبي الرقمية، 2018).

تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الحفاظ على الأنواع النباتية المحلية واستخدامها على نحو مستدام، في عام 2014 استكملت وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة المرحلة الأولى من التمييز بين أنواع أشجار النخيل من خلال إجراء تحليل الحمض النووي، وذلك بالتعاون مع جامعة الإمارات العربية المتحدة، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم كافة أنواع الدعم للحفاظ على جميع الأصول الوراثية لأشجار النخيل، وتحديدتها، وتصنيفها، كما يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات مرجعية لجميع أنواع أشجار النخيل الموجودة في دولة الإمارات، وكذلك تحديد وتوثيق مدى تنوعها، وسيساعد هذا المشروع أيضاً على زيادة مساهمة زراعة شجر النخيل وإنتاج التمر في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من المبادرات للحفاظ على الأنواع النباتية الموجودة في دولة الإمارات، بما في ذلك إنشاء "بنك الجينات" للموارد الوراثية للنباتات، ومن المقرر أن توثق وتحفظ النباتات من خلال إنشاء مركز أبو ظبي للموارد الوراثية النباتية والغرض من هذا المركز هو تجميع النباتات المحلية وتوثيقها، بحيث إذا انقرض أي من هذه الأنواع من البرية يمكن زراعتها في المحميات وبذلك تعود هذه الأنواع إلى الطبيعة (البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، 2018).

تعتمد دولة الإمارات تجربة الزراعة الذكية وهي تجربة تعتمد على تقنية صديقة للبيئة، حيث إنها تحقق توفيراً في الطاقة المستخدمة وإعادة تدوير حتى الحد الأدنى من كمية المياه القليلة، كما تسهم بشكل فعال في توفير التكلفة، وتحقيق هوامش ربح متزايدة، فضلاً عن

أنها لا تتطلب من المزارع استخدام أي مبيدات حشرية، لأنها لا تعتمد على استخدام سطح الأرض وحسب، بل على استخدام مدرجات الأرفف العمودية (الرأسية) للزراعة.

ولن تحتاج المزرعة الذكية" إلى أكثر من ثلاثة أشخاص، ويكون من يديرها مهندساً، على إلمام بطرق إدارة المزرعة بالكمبيوتر، حيث يتولى تحديد كميات الضوء والفترة المحددة لتشغيل "الانبعاث الضوئي"، ويعد مصدر الإضاءة المزود بهذه التقنية من بين بواعث ثاني أكسيد الكربون الأقل في العالم والأكثر أماناً، كما أنها من دون مادة الزئبق السامة، وتتميز بوجود نظام يتابع جرعات الماء التي يحتاج إليها كل نبات على حدة ومتابعة نموه. (مجلة درع الوطن، 2013).

6.4. المحافظة على التنوع البيولوجي

منذ الستينيات من القرن العشرين، تبذل الإمارة جهوداً هائلة لإنشاء وإعادة تأهيل العديد من الموائل الطبيعية ومحميات الحياة البرية التي كانت سبباً في إنقاذ أنواع عديدة من الحيوانات النادرة من حافة الانقراض حيث أطلقت عدداً من برامج إكثار المها العربي والحباري وغيرها في الأسر وإعادة تمها إلى البرية، مما ساعد على إعادة توطينها في المناطق التي كانت تتجول فيها حرة طليقة. تعتبر الثروة الحيوانية ضخمة في الإمارات العربية سواء البرية أم البحرية منها، ونذكر هنا بعض الأنواع مثل: الظبي، المها العربي الفهود والأرنب البري، ومن الطيور: الشايب، الحباري، العقاب والشمالية، وطيور مهاجرة مثل: السنونو، الحيا، الخطاف والفلامنغو، أما على صعيد الثروة السمكية، فإن ساحل الإمارات غني بالتونة والمكاريل وأنواع أخرى من الأسماك، كذلك توجد وبكثافة أقل أسماك القرش. لقد تعرض الكثير من الحيوانات التي كانت تزخر بها البيئة للتناقص، وربما للانقراض ما استدعى إنشاء مجموعة كبيرة من المحميات الطبيعية، للحفاظ على ما تبقى منها، ويوجد حالياً 21 محمية طبيعية أعلن عنها رسمياً بالدولة، وتشكل 7 بالمئة من مساحة البلاد (فادي نصار، 2018).

وفي زراعة أشجار القرم، تسهم وزارة البيئة في تأهيل المناطق الساحلية والخيران للمحافظة على النظم البيئية باستزراع أشجار (المانجروف) القرم التي تمثل ثروة طبيعية في البيئات الجافة مثل بيئة الدولة، لقد تمها على تحمل المياه المالحة وموجات الرياح، ولأهميتها في تماسك الرواسب البحرية وحماية الشواطئ من التآكل، إضافة إلى وظائفها الرئيسية في حماية صغار يرقات الأسماك من افتراس الأسماك الكبيرة لها، وتوفير الغذاء لها.

7.4. المبادرات والإعلانات البيئية

سعت دولة الإمارات إلى إشراك المجتمع الإماراتي في خطط جودة الحياة البيئية من خلال حملات التوعية التي كانت تبناها من أهمها:

أ-التعليم البيئي (البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، 2018): في السنوات الأخيرة، أصبح التعليم البيئي أحد العناصر البارزة في تطوير المناهج الدراسية في دولة الإمارات، ووفقاً لذلك تم توجيه الجهود لتضمين المحتوى البيئي في المناهج والكتب المدرسية.

ولذلك، حرصت وزارة التربية والتعليم في الدولة على إدماج البعد البيئي في المناهج الدراسية لجميع المراحل، من خلال مناقشة القضايا البيئية التي تؤثر على بيئة الطالب، مما يفتح المجال لمناقشة الحلول المستدامة.

وكجزء من إشراك أصحاب المصلحة العالميين في عجلة تعزيز المعرفة البيئية، لقد تم إطلاق مبادرة المدارس البيئية؛ وهي مبادرة علمية ترأسها جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) *، وتهدف إلى تشجيع العمل البيئي في المدارس.

ب-يوم البيئة: مع تنامي الاهتمام على المستوي الرسمي والشعبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتأكيداً على التزامها الأصيل والراسخ بجهود المحافظة على البيئة وتنميتها، أوصى مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة بتخصيص يوم وطني للبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حيث تحتفل دولة الإمارات سنوياً بيوم البيئة الوطني والذي يصادف الرابع من شهر فبراير من كل عام لتسليط الضوء وتكثيف الجهود حول إحدى القضايا البيئية الهامة في الدولة.

وتتلخص أهم أهداف يوم البيئة الوطني فيما يلي: (الهيئة الاتحادية للبيئة، 2008)

-إبراز الاهتمام والرعاية الدائمة للعمل البيئي في الإمارات من مختلف جوانبه.

-التعريف بالجهود الضخمة التي تبذلها مختلف الجهات المعنية في سبيل المحافظة على البيئة وإبراز الإنجازات التي حققتها الدولة في هذا المجال.

-التأكيد على التزام الدولة بالمشاركة في الجهد العالمي المبذول للمحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مُستدام.

-لفت الانتباه إلى أهمية البيئة وقضاياها، وحث الأفراد والجماعات على المشاركة الإيجابية في حمايتها، والسعي لإنشاء مجموعات تستقطب جمهور المهتمين والراغبين بالمشاركة في حماية البيئة.

ج-أسبوع أبو ظبي للاستدامة: يمثل "أسبوع أبو ظبي للاستدامة" ADSW أكبر تجمع للاستدامة في منطقة الشرق الأوسط، ومنبراً هاماً للحوار والتعاون الدوليين، ويعتبر منصة عالمية رائدة لمعالجة التحديات المترابطة التي تحول دون تسريع وتيرة انتشار وتبني سياسات التنمية المستدامة والطاقة المتجددة. ولمواجهة تحدي الطاقة العالمي، يجب الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التي تجمع بين قضايا النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وأمن الطاقة، وندرة المياه، وتغير المناخ. وبصفتها أكبر تجمع حول الاستدامة في تاريخ الشرق الأوسط، يشجع "أسبوع أبو ظبي للاستدامة" على اعتماد نتائج علمية قابلة للتطبيق تمهد الطريق نحو تبني الاستدامة في مختلف أنحاء العالم، ويسلط برنامج "أسبوع أبو ظبي للاستدامة 2017"، الضوء على سلسلة من الأحداث والمؤتمرات والمعارض المكتملة بما في ذلك: "القمة العالمية للمياه"، و"المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في أبو ظبي"، و"حفلة توزيع الجوائز السنوية لجائزة زايد لطاقة المستقبل"، واجتماع الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، و"إيكوويست".

الخاتمة

لا شك بأن تزايد التلوث البيئي في دولة الإمارات كان نتيجة طبيعية للنهضة التنموية الشاملة التي شهدتها في السنوات الثلاثين الماضية، ولا شك بأن الجهود التي قامت بها الجهات المعنية أسهمت إلى حد بعيد في الحد من الآثار السلبية لتلوث البيئة البرية والبحرية وتلوث الهواء على الصحة العامة والبيئة في آن واحد.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة للمحافظة على جودة البيئة في الدولة لا زالت تستدعي بذل المزيد من الجهد، واهتماماً أكبر للتعامل مع هذه القضية، من خلال التشريعات والنظم والضوابط والإجراءات والسياسات والبرامج وخطط العمل التي اكتملت، أو التي تجري بلورتها في الوقت الحالي.

المراجع المستعملة

يوسف حجيم الطائي وآخرون(2009)، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار البازوري، عمان، الأردن.

فراس أحمد الخرجي(2007)، الإدارة البيئية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.

¹ Susan Wisner) 1999), Quality of Life Indicators and Sustainable Community Development, journal of feminist economics vol.5 no.2.

عبد المعطي، حسن مصطفى(2005)، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوية للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة .

أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام (22 إلى 24 ديسمبر 2014)، المسؤولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب بحث ميداني على عينة من طلاب جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي السادس عشر، قضايا البيئة وجودة الحياة نحو إستراتيجية مصرية شاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

طلعت مصطفى السروجي(2004)، ثلاثية التخطيط ورأس المال الاجتماعي والتحديث استراتيجية متوازنة، المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان القاهرة.

¹Moller Kopf and Alan walker (2007): Quality of Life in Old Age International and Multidisciplinary Perspectives social indicators research series, vol 31.

ناهد صالح(1990)، مؤشرات نوعية الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السابع والعشرين، العدد الثاني.

¹ Carne Melo–Escrihuela(2008), **Promoting Ecological Citizenship: Rights, Duties and Political Agency**, UK: Research Institute for Law, Politics and Justice.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(1989)، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142 نوفمبر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

براون، ويستر وآخرون(1999)، **أوضاع العالم**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

إلياس عجايبي (11-10 نوفمبر 2009)، **فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى**، الملتقى الدولي حول : أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر.

نوزاد عبد الرحمان الهيتي(2006)، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة شؤون عربية، العدد 125، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

سحر قدوري الرفاعي(2007)، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية في العراق**، المؤتمر العربي الخامس حول الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية.

¹ تقرير هيئة البيئة لأبو ظبي متوفر على الموقع التالي: <https://www.soe.ae/wp-content/uploads/2017/11/arabic-environmental-report-water-resources.pdf>

فادي نصار، **تجربة بيئية رائدة في الإمارات العربية المتحدة**، متوفر على موقع [greenarea.me /ar](http://greenarea.me/ar)

¹ موقع مشروع مدينتي بيئتي. <http://www.envirocitiesmag.com/articles/waste-management/program.php>

الحماية البيئية في أبو ظبي، موقع حكومة أبو ظبي الرقمية، <https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/homepage>

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة <https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/environmental-protection>

البيئة أولوية إماراتية استثنائية (مايو 2013) ، مجلة درع الوطن، مجلة عسكرية وإستراتيجية، تصدر عن مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة الإمارات العربية المتحدة، السنة 41، العدد 496.

أضواء على أهم جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ملف إعلامي صادر عن وزارة البيئة والمياه، الهيئة الاتحادية للبيئة، متوفر على الموقع التالي: <https://www.moccae.gov.ae/.../Media%20file>

الهوامش

يوسف حجيم الطائي وآخرون(2009)، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، دار البازوري، عمان، الأردن ص370. نفس المرجع، ص115-116.

* The World Commission On Environment and Development/Commission Brundtland.

فراس أحمد الخرجي(2007)، **الإدارة البيئية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ص15.

¹ Susan Wisner (1999), **Quality of Life Indicators and Sustainable Community Development**, journal of feminist economics vol.5 no.2, , p 109.

عبد المعطي، حسن مصطفى(2005)، **الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر**، المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوية للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة .

أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام (22 إلى 24 ديسمبر 2014) ، **المسؤولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب** بحث ميداني على عينة من طلاب جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي السادس عشر، قضايا البيئة وجودة الحياة نحو استراتيجية مصرية شاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

طلعت مصطفى السروجي(2004)، ثلاثية التخطيط ورأس المال الاجتماعي والتحديث استراتيجية متوازنة، المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان القاهرة، ص 20.

¹ Moller Kopf and Alan walker (2007): **Quality of Life in Old Age** International and Multidisciplinary Perspectives social indicators research series, vol 31, p101.

ناهد صالح1990، مؤشرات نوعية الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السابع والعشرين، العدد الثاني، ص71.

¹ Carme Melo–Escrihuela(2008), **Promoting Ecological Citizenship: Rights, Duties and Political Agency**, UK: Research Institute for Law, Politics and Justice, P 120.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(1989)، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142 نوفمبر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص83.

براون، وبيستر وآخرون(1999)، **أوضاع العالم**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص63.

إلياس عجايبي(11-10 نوفمبر 2009)، **فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى**، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة الجزائر، ص04.

نوزاد عبد الرحمان الهيتي(2006)، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة شؤون عربية، العدد 125، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص103.

سحر قدوري الرفاعي(2007)، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية في العراق**، المؤتمر العربي الخامس حول الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ص22-23.

¹ تقرير هيئة البيئة لأبو ظبي متوفر على الموقع التالي: <https://www.soe.ae/wp-content/uploads/2017/11/arabic-environmental-report-water-resources.pdf> تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

فادي نصار، تجربة بيئية رائدة في الإمارات العربية المتحدة، متوفر على موقع [greenarea.me /ar](http://greenarea.me/ar)، تاريخ الاطلاع 2018/06/01

¹ موقع مشروع مدينتي بيئتي، <http://www.envirocitiesmag.com/articles/waste-management/program.php>، تاريخ الاطلاع: 2018/06/03

فادي نصار، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 2018/06/01.

الحماية البيئية في أبو ظبي، موقع حكومة أبو ظبي الرقمية، <https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/homepage>، تاريخ الاطلاع 2018/06/01.

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة - <https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/environmental-protection>

2018/06/01 تاريخ الاطلاع

البيئة أولوية إماراتية استثنائية (مايو 2013)، مجلة درع الوطن، مجلة عسكرية وإستراتيجية، تصدر عن مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة الإمارات العربية المتحدة، السنة 41، العدد 496، ص62.

فادي نصار، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 2018/06/01.

<https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/environmental-protection>, Op cit , consulte le :01/06/ 2018.

*WWF (الصندوق العالمي للطبيعة) بالإنجليزية World Wide Fund for Nature: هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على المسائل المتعلقة بالحفاظ والبحث واستعادة البيئة، عرفت المنظمة سابقا باسم الصندوق العالمي للحياة البرية، وهي أكبر منظمة في العالم تهم بالحفاظ المستقل بأكثر من 5 ملايين مؤيد في جميع أنحاء العالم يعملون في أكثر من 100 دولة.

أضواء على أهم جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ملف إعلامي صادر عن وزارة البيئة والمياه، الهيئة الاتحادية للبيئة، متوفر على الموقع التالي: <https://www.moccae.gov.ae/.../Media%20file> تاريخ الاطلاع 2018/06/01.

جودة الحياة من منظور المسؤولية البيئية

خلفلاوي شمس ضيات

جامعة باجي مختار، عنابة

chems_khalifa@yahoo.fr

الملخص:

تركز هذه المداخلة على جودة الحياة من منظور المسؤولية البيئية، حيث تتطرق في البداية إلى مفهومي جودة الحياة والمسؤولية البيئية، ثم تبحث في مسار الانسان وتحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة، بعدها تتناول استراتيجية الجزائر في تبني المسؤولية البيئية، ثم تتعرض إلى أمثلة تجسد العلاقة التفاعلية بين المحافظة على البيئة وجودة الحياة، وتخلص في الاخير إلى نتيجة وهي على جميع الاطراف الفاعلة المشاركة من أجل تحقيق هذه العلاقة التفاعلية.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، البيئة، المسؤولية البيئية، الوعي البيئي، الفرد.

المقدمة:

لقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية التي أحرزها الإنسان تغيرات عميقة في بنية البيئة الطبيعية وعناصرها، مما نتج عنه تبعات ومشكلات خطيرة تبدو ملامحها واضحة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وحسب ما توصلت إليه الأبحاث العلمية فإن البيئة لم تعد قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ما يوحي بوجود اختلال في أنظمة التوازن الإيكولوجي، ومسؤولية ذلك تقع على عاتق الإنسان ونشاطاته غير المدروسة.

ففي بعض المناطق بينما وفر التوسع الصناعي فرص عمل جديدة وسلعا مفيدة، إلا أنه ساهم في تلوث عناصر البيئة وتدميرها فقد أصبح جو المدن خانقا بالغازات السامة المنبعثة من مداخن المصانع ومحطات توليد الطاقة، في مناطق أخرى أدى الاستعمال المكثف للأسمدة الصناعية والمبيدات في تلوين التربة والمحاصيل الزراعية، ولم تسلم المجاري والمسطحات المائية والمناطق الساحلية والبيئة البحرية من أخطار التلوث الذي امتد إلى البيئة الحضرية أيضا.

إن حماية البيئة والمحافظة عليها أكدتها القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات، إلا أنه لا زالت بلدنا العربية في حاجة ماسة إلى تطوير المسؤولية البيئية لدى المواطن لجعله قادرا على الانسجام مع بيئته. وذلك لضمان المحافظة على عناصر البيئة والتعامل معها بعقلانية لتحقيق تنمية مستدامة تساهم في تحسين جودة حياة المواطن والرفاه للأجيال القادمة.

حيث تعكس جودة الحياة بمكوناتها المختلفة شكل المجتمع ومستوي نموه وتقدمه وأوضاع مواطنيه ودرجة الرضا والإشباع والرفاهية التي يحتويها، لذلك أصبحت مؤشرات جودة الحياة لها أهمية كبيرة في إصدار حكم صائب على التطور والتنمية المستدامة للمجتمعات البشرية، حيث أصبحت حديثاً مؤشرات جودة الحياة هي المدخل المختار لتقدم المجتمعات البشرية (أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام بيومي، 2014).

وحيثما يصل المجتمع إلى درجة عالية من جودة الحياة يشعر أفرادها بالمسؤولية الاجتماعية عامة وبالمسؤولية اتجاه بيئتهم على وجه الخصوص والتي تتمثل في التعاون والعمل على بناء المجتمع وفقا لوعي بيئي مبني على ثقافة صلبة. واعتمادا على ما سبق نطرح التساؤل التالي:

كيف يفسر منظور المسؤولية البيئية جودة الحياة؟

وسوف نجيب على هذا التساؤل اعتمادا على الخطة التالية:

المحور الاول: مقارنة نظرية لجودة الحياة.

المحور الثاني: ماهية المسؤولية البيئية.

المحور الثالث: جودة الحياة من المنظور البيئي.

المحور الأول: مقارنة نظرية لجودة الحياة:

1. مفهوم جودة الحياة:

جودة الحياة من المفاهيم التي لاقى اهتماما كبيرا في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، حيث اهتم علم النفس بدراسة جودة الحياة بالدرجة الأولى حيث تم تبني هذا المفهوم في مختلف التخصصات النفسية، النظرية منها والتطبيقية. فقد كان لعلم النفس السبق في فهم وتحديد المتغيرات المؤثرة على جودة حياة الإنسان ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن جودة الحياة في النهاية هي تعبير عن الإدراك الذاتي لتلك الجودة، فالحياة بالنسبة للإنسان هي ما يدركه منه.

والمتتبع للدراسات النفسية الحديثة، يلاحظ اهتماما ملحوظا بمفهوم جودة الحياة بشكل عام، وجودة الحياة لدى الفرد بشكل خاص (مسعودي محمد، 2015)، ومن بين التعاريف نذكر ما يلي:

• تعرف جودة الحياة بأنها: "شعور الفرد بالسعادة النفسية عبر مراحل حياته المختلفة والمنبثق من جهوده الايجابية في الاستقلالية، والكفاية الذاتية، والنمو الشخصي، والعلاقات الايجابية مع الآخرين، وتقبل الذات والسعي لتحقيق أهدافه في الحياة" (عبد الباري مايع ماضي، 2016).

• تعريف جودة الحياة وفقا لمنظمة الصحة العالمية (1999) هو: "إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع أهدافه، توقعاته، قيمة، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلالته، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية وعلاقته بالبيئة بصفة عامة" (أسماء محمد السرسري واخرون، 2016).

• كذلك تعرف بأنها: "الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الايجابية وإحساسه بالسعادة وصولا إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه" (مسعودي محمد، 2015).

• كما يرى أيضا أن جودة الحياة هي: "نتائج للتفاعل بين الفرد وبيئته يعكس مدى التناقض بين ما أنجزه الفرد، وحاجاته، ورغباته غير المشبعة في مجالات الحياة المتعددة التي تشمل: المنزل، الصحة، العمل، والأسرة، والأصدقاء، وصورة الذات، وقت الفراغ" (أسماء محمد السرسري واخرون، 2016).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن جودة الحياة هي شعور الفرد بتحمل المسؤولية، والرضا عن الحياة وأن حياته ذات معنى وهدف، وإدراكه لنوعية الحياة التي يعيشها بشكل جيد من خلال إدراكه لنوعية ومقدار الخدمات المقدمة له في المجتمع.

2. الاتجاهات النظرية المستخدمة في تفسير جودة الحياة: توجد أربعة اتجاهات رئيسة في تفسير جودة الحياة وتتمثل في (مسعودي

محمد، 2015):

أ. الاتجاه الفلسفي: وينظر إلى جودة الحياة من منظور فلسفي على أن هذه السعادة المأمولة لا يمكن للإنسان الحصول عليها إلا إذا حرر نفسه من أسر الواقع وحلق في فضاء مثالي يدفع بالإنسان إلى التسامي على ذلك الواقع الخانق وترك العنان للحظات من خيال إبداعي، وبالتالي فجودة الحياة من هذا المنظور "مفارقة للواقع" تلمسًا لسعادة متخيلة حاملة يعيش فيها الإنسان حالة من التجاهل التام لآلام ومصاعب الحياة والذوبان في صفاء روحي مفارق لكل قيمة مادية.

ب. الاتجاه الاجتماعي: الاهتمام بدراسات جودة الحياة قد بدأت منذ فترة طويلة وقد ركزت على المؤشرات الموضوعية في الحياة مثل معدلات المواليد، معدلات الوفيات، معدل ضحايا المرض، نوعية السكن، المستويات التعليمية لأفراد المجتمع، إضافة إلى مستوى الدخل، وهذه المؤشرات تختلف من مجتمع إلى آخر، وترتبط جودة الحياة بطبيعة العمل الذي يقوم به الفرد وما يجنيه من عائد مادي من وراء عمله ومكانته المهنية وتأثيره على الحياة، ويرى العديد من الباحثين أن علاقة الفرد مع الزملاء تعد من العوامل الفعالة في تحقيق جودة الحياة فهي تؤثر بدرجة ملحوظة على رضا أو عدم رضا الفرد عن عمله.

ج. الاتجاه الطبي: ويهدف هذا الاتجاه إلى تحسين جودة الحياة للأفراد الذين يعانون من أمراض جسمية مختلفة، أو نفسية أو عقلية وذلك عن طريق البرامج الإرشادية والعلاجية، تعتبر جودة الحياة من الموضوعات الشائعة للمحاضرات التي تتعلق بالوضع الصحي وفي تطوير الصحة.

إن تطوير جودة الحياة هو الهدف المتوقع لمقدمي الخدمة الصحية، وتقييم حاجة الناس لجودة الحياة تشمل أيضا تقييم احتياجات الأفراد وتوفير البدائل لهذه الاحتياجات حتى ولو لم يكن هناك تشخيص لمرض معين أو مشكلة. وتعطي جودة الحياة مؤشراً للمخاطر الصحية والتي من الممكن أن تكون جسدية أو نفسية، وذلك في غياب علاج حالي أو الاحتياج للخدمات.

د. الاتجاه النفسي: ينظر إلى مفهوم جودة الحياة وفقا للمنظور النفسي على أنه البناء الكلي الشامل الذي يتكون من المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة، بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية. وكلما انتقل الإنسان إلى مرحلة جديدة من النمو فرضت عليه متطلبات وحاجات جديدة لهذه المرحلة تلح على الإشباع، مما يجعل الفرد يشعر بضرورة مواجهة متطلبات الحياة في المرحلة الجديدة فيظهر الرضا "في حالة الإشباع" أو عدم الرضا "في حالة عدم الإشباع" نتيجة لتوافر مستوى مناسب من جودة الحياة .

3. مقومات جودة الحياة: هناك عوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة منها (مريم شيخي، 2014):

*الصحة العامة التي تعتبر فيها تأثير الصحة إلى جانب المرض.

*قدرة الإنسان على القيام بالوظائف اليومية.

*القدرة على التفكير وأخذ القرارات.

*قدرة الإنسان واختياره لنمط الحياة وتأدية الأنشطة إلى القدرة على التنفيذ وأخذ القرارات.

*التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

*المعتقدات الدينية والقيم الثقافية والحضارية ومعايير وأساسيات المعيشة والدخل.

*الرضا عن أساسيات المعيشة والخيارات البيئية وجودتها.

*تحليلات المجال الاجتماعي.

*المقارنة بين المناطق الحضارية والريفية.

*أنماط الحياة وارد التنوع فيها.

*الرفاهية.

حيث نقول أن البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد تكون السبب الأكبر وراء انخفاض جودة حياتهم بأبعادها المختلفة. فالتوافق غير الفعال والحزن الوجداني والعجز والقلق والغضب والمستويات المنخفضة للتفاعل واضطراب المزاج لها تأثيرات قد تكون حادة على مستوى جودة حياة الأشخاص، لأنها تؤثر على إدراك السعادة والعلاقات الاجتماعية والاستقلال وتقدير الذات وكمية الطاقة اللازمة لمواجهة مشكلات الحياة، أو من المشكلات النفسية ويتطلب الإحساس بجودة الحياة فهم الفرد لذاته وقدراته وسماته واستخدامها في إدراك جوانب الحياة المختلفة وهذه الخصائص الشخصية.

وإذا تحدثنا عن مقومات جودة الحياة هناك نواحي أو عوامل نجدها تتمثل في أربعة نواحي أساسية والتي تؤثر بشكل أو بآخر على صحة الإنسان، بل وعلى نموه كما أنها تتفاعل مع بعضها البعض:

*الناحية الجسمية.

*الناحية الشعورية.

*الناحية العقلية.

*الناحية النفسية.

على الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة بين الباحثين على مفهوم جودة الحياة، لكن يمكن القول بأنه هناك شبه اتفاق من بعض الباحثين على أن هناك مبادئ يمكن أن تكون مشتركة بين الأفراد، إذن مفهومها عاماً وليس قاصراً على فئة محددة بل مفهوماً شاملاً يتضمن أكبر قدر ممكن من مظاهر حياة الفرد يجب أن يجسد فكرة تعظيم قدرة الفرد على التحكم واضعاً في الاعتبار حدود الحرية، يجب أن يعكس المعيارية وما يتضمنها من معايير اجتماعية، يجب أن يحترم الميل للدفاع عن الذات.

الخور الثاني: ماهية المسؤولية البيئية:

بالعودة إلى أصل فكرة المسؤولية البيئية يعتقد الكثيرون أن الفكر الإداري الحديث والغربي كان أول من نادى بالالتزام بالمسؤولية تجاه البيئة منذ أن أحدثت ناقلة بحرية تسريباً للنفط وتلويث البيئة البحرية بحمولة كلية تقدّر بـ 2037 طن عام 1886، حينها بدأت مشكلة إلقاء المخلفات (سعيدة حياة، 2017)، ولكن بالمعنى في بدايات الاهتمام بالبيئة يظهر جلياً أن الدين الإسلامي كان سباقاً في الحرص على الحماية والحفاظ على البيئة بعناية إلهية وبدلالات من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وعلى الرغم من أن كلمة "بيئة" لم يرد ذكرها بصريح العبارة في القرآن الكريم والسنة الشريفة.

1. تعريف المسؤولية البيئية:

يوجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظراً لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي وفي هذا الصدد للفرد، والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك محاولات لدراسة هذا النوع من السلوك البيئي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك.

1.1. تعريف المسؤولية: تعني المسؤولية أن يتحمل الشخص نتيجة التزاماته وقراراته واختياراته العملية من الناحيتين الإيجابية والسلبية. فهي بهذا المفهوم: صفة تلازم صاحبها في فترة ممتدة ذات طرفين: بداية ونهاية، فالمسؤولية تبدأ حين تُطالب بأداء واجب وتنتهي بعد أن تقدم حسابك عما صنعته في سبيل ذلك، وبينهما برزخ هو العمل (مصطفى رجب، 2015).

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن المسؤولية قبل العمل تنظر إلى المستقبل فهي مسؤولية تكليف ومطالبة، والمسؤولية بعد العمل تلتفت إلى الماضي فهي مسؤولية استجواب ومحاسبة على ما فات.

2.1. تعريف البيئة: تعرف البيئة بأنها: "هي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات

شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي، فالتعامل بين البيئة والفرد والأخذ والعطاء مستمر ومتلاحق" (حمد زكي بدوي، 1986).

إن البيئة بمفهومها الشامل تتضمن جميع العناصر التي تكون الكوكب أو تؤثر عليه. فالبيئة هي التكوين الطبيعي للأرض بما تحويه من معادن وصخور ومياه بنوعيتها السطحية والجوفية والهواء وبما يعيش على سطحها من كائنات بشرية وكائنات حية حيوانية ونباتية وتركيبية الغازات المحيطة بها.

وتعرف البيئة في إحدى القواميس الأيكولوجية مجموع كل الظروف الخارجة التي تؤثر على الكائنات (Herbit honson peter ouven ، 1962).

3.1. المسؤولية البيئية في الفكر الإسلامي (شرف براهيمى، 2013): إذا كان اهتمام الدول المتقدمة بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة لم يبدأ إلا منذ زمن قصير بإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة التلوث فإن الفكر الإسلامي قد تناول القضية منذ أربعة عشر قرناً، وقبل أن يصبح حجم الخطر فيها كما هو موجود الآن.

فهناك أولاً الآيات القرآنية الكريمة التي تنهى عن قتل الإنسان نفسه وعن الإفساد بوجه عام فقال تعالى: "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً" (سورة النساء، الآية 29)، واهتمام الإسلام وحثه على الحفاظ على البيئة وصيانتها وحماية ما تحتويه من أوساط حيوية أو نظم إيكولوجية، وكما شمل التصنيف النوعي لها (مائة، أرضية وهوائية) وفي هذا الصدد يقول عز وجل: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" (سورة الأنبياء، الآية 35) ويقول أيضاً: "وأزلنا من السماء ماء طهوراً" (سورة الفرقان، الآية 48) كما أن دعوة القرآن صريحة لتعمير الأرض لا لتخريب مكوناتها، قال تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب" (سورة هود، الآية 61).

كما وضع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قواعد محددة لحماية البيئة الطبيعية، فقد روي عنه (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: "لا يغرَس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كان له صدقة" (رواه مسلم).

4.1. المسؤولية البيئية: يعتبر مفهوم المسؤولية البيئية من المفاهيم البيئية الجديدة غير الواسعة الانتشار، وقد عرفها البعض على أنها: "مسؤولية الفرد الذاتية نحو البيئة" (أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام بيومي، 2014).

كما تعرف المسؤولية البيئية على أنها: "قدرة الفرد على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بما لديه من وعي واتجاه بوازع من ضميره وتعاون مع الآخرين في الاهتمام بالبيئة حمايتها مما يهددها من أخطار لاستنزاف مواردها الطبيعية والمشاركة في صيانتها بما يكفل استمرارها تحقيقاً للتنمية المستدامة والمستدامة".

2. الإنسان ومسار تحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة (مجاهد عبد الحليم، 2010):

إن علاقة الإنسان ببيئته علاقة قديمة قدم الحضارات، حيث تفاعل الإنسان مع بيئته وأثر فيها وتأثر بها. كما أن المجتمعات الإنسانية وعلى مر العصور كان تاريخها يزرخ بالعديد من الأمثلة والشواهد الدالة على مدى التأثير الإنساني الذي يتركه في البيئة الطبيعية كما كان هدفه الأساسي هو المحافظة على بقائه واستمراره على الأرض من خلال المحافظة على التراث والثقافة والموارد الطبيعية في إطار التنمية، ومن ثم عملت هذه المجتمعات على نقل هذا التراث من جيل إلى آخر، فقد بدأ كإنسان صياد ثم ما لبث أن استقر فأصبح مزارعاً، ثم تطور ليصبح إنساناً صناعياً.

1.2. مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات: عاش الإنسان خلال معظم فترات التاريخ في تجمعات ذات طابع ريفي تعتمد في غذائها على جمع الثمار وصيد الحيوانات، فقام بقطف الثمار وجذور النباتات والقواقع. والحشرات لسد حاجاته الغذائية، وقام كذلك بصيد الحيوانات والأسماك.

ولقد كان ينتقل من مكان إلى آخر سعياً للحصول على الصيد الذي يوفر له الغذاء والملبس والمواد اللازمة لصيده وقد سكن الكهوف واستطاع في هذه المرحلة من تحديد العلاقة بينه وبين الكائنات الأخرى.

إن سلوك الإنسان في هذه المرحلة كان سلوكاً فطرياً، تميز بالتفاعل الإيجابي مع البيئة الطبيعية حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تقتضيه احتياجاته.

وفي هذا الصدد يشير الباحث محمد عبد الفتاح القصاص بأن "تاريخ الإنسان على مدى آلاف السنين اتسم بالتوازن بين الناس والحيز الذي يعيشون فيه، ذلك لأن أعداد البشر كانت تتزايد بمعدلات خطية بطيئة، ولأن معدلات استهلاكهم للمواد الطبيعية كانت

هينة، ولأن مخرجاتهم من مخلفات نشاطهم كانت مما تستوعبه العمليات البيئية الطبيعية أي في حدود قدرة البيئة على تنظيف الذات، ومنه كانت حاجات الإنسان في هذه المرحلة محدودة، لذلك عاش في توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية.

2.2. مرحلة الرعي: انتقل الإنسان من مرحلة صيد الحيوانات إلى مرحلة الرعي بعدما استأنس هذه الحيوانات، وتساعدته في أغراض الصيد والقنص، فقام بتربيتها والاعتناء بها، هذا ما فرض عليه إيجاد المأكل اللازم لها من عشب وكألاً، مما جعل هذه المرحلة تتميز بالتنقل فكانت الجماعات تنتقل وراء المراعي، حيث تعيش هذه الحيوانات على المراعي الطبيعية، وبذلك ينتفع الناس بمنتجاتها نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان. في هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة وكذا تدهورها جراء الرعي الجائر وقطع الغابات، مما أثر سلباً على إنتاجية الأرض.

3.2. مرحلة الزراعة: توقف الإنسان عن التنقل والتجوال واستطاع أن يطور غذائه وملبسه ومأواه دون الحاجة إلى الانتقال من مكان إلى آخر واستطاع في هذه المرحلة من تاريخه أن يكيف نفسه على هواء الطبيعة وبالتالي بدأت تتطور عنده فكرة أنه مركز الكون وأن كل شيء مسخر لخدمته وهذا أعماه عن ملاحظة ما هو ضروري فلم يتعمق بدراسة أسرار الطبيعة. كما ازدادت سيطرة الإنسان على عناصر البيئة حينما استخدم الآلات في الزراعة وأنتج المحاصيل وربي الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها في غذائه وأوبارها في كسائه، وبهذا صار الإنسان أهم عنصر من عناصر الاستهلاك واختفت تقريبا بقية عناصر البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان العديدة.

ونتيجة بحث الإنسان عن مناطق نفوذ وأراضي جديدة للزراعة، فقد قامت إمبراطوريات بغزو دول مثلاً الغزو الروماني على قرطاج قديماً "تونس حالياً"، حيث عمدت روما إلى الزراعة الكثيفة لتعويض انخفاض المحصول مما أدى إلى إفقار الناس على مر التاريخ وحتى وقتنا الراهن كما أدى ذلك إلى استنزاف عدة أراضي زراعية جديدة نتيجة الزراعة والرعي الكثيفة، مما ساهم في تدهور الإنتاجية، وأدى في النهاية إلى تدمير الأرض إلى الأبد.

كل هذا يعكس سعي الإنسان إلى البحث عن مناطق نفوذ مما أدى إلى إخلال التوازن البيئي دون التفكير بالآثار السلبية لمثل هذه التصرفات على مستقبل الآخرين.

4.2. مرحلة الصناعة: تميزت هذه الفترة من عمر الإنسان، التي بدأت في أواخر العصور الوسطى بظهور مجموعة من العلماء أمثال: غاليليو، نيوتن استطاعوا اكتشاف خضوع الكون لقوانين معينة يستطيع الإنسان من خلالها أن يسخر البيئة لخدمته وبالتالي فقد انتقل الإنسان إلى عصر الصناعة والاكتشافات والتطور العلمي والتكنولوجي، هكذا بدأ الإنسان باستغلاله لموارد البيئة دون الاكتراث بتوازنها واحتياجات الكائنات الأخرى للبقاء، ما أدى إلى بروز بعض الظواهر، التي تنذر بأخطار كبيرة والتي غيرت أجزاء واسعة من الكرة الأرضية إلى بيئة ملوثة وفي كثير من المناطق تردت أحوال البيئة إلى درجة أصبحت فيها حياة الإنسان نفسها مهددة مما دفعه إلى إعادة فيما يصنعه من دمار للبيئة.

لقد انتشر الوعي بمخاطر التصنيع في الحقبة الأخيرة من بداية الستينات جراء الكتابات حول البيئة تجلت في كتاب الربيع الصامت لمؤلفه راشيل كارسون سنة 1962، كان كالصدمة التي أفادت المجتمع الصناعي، حيث أبرز الكتاب الآثار البالغة لتلوث البيئة بالكيماويات الصناعية وأوضح أن الإنسان والكائنات الحية جميعاً تتعرض لمخاطر تهدد بقائها. ولهذا بدأ اهتمام الإنسان بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية وتجلي ذلك في العديد من الدراسات والندوات والمعاهدات والمؤتمرات التي عالجت قضايا البيئة والتنمية أهمها "ستوكهولم سنة 1972 وريودي جانيرو سنة... 1992 الخ".

3. إستراتيجية الجزائر في تبني المسؤولية البيئية (ساسي صفيان ومنية غريب، 2012):

عملت الجزائر على وضع إستراتيجية عمل ترمي إلى حماية البيئة، وسيكون الهدف من هذه الإستراتيجية هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستعمال الرشيد والمستديم للموارد الطبيعية، وضرورة التخفيف والتقليل من الملوثات والأضرار والمخاطر التي

تحدد الصحة العامة، واتخاذ التدابير المحفزة لمعالجة المشاكل البيئية كالتخلي عن كل بقايا الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة وتمويل حماية البيئة.

تعد الجزائر من الدول المهتمة بالحيط والبيئة ومن أهم الدول التي تسعى من خلال سياستها إلى المحافظة على البيئة بالرغم من اعتمادها في اقتصادها على المحروقات، حيث تعتبر هذه السلعة من أكثر السلع الملوثة إذا لم يتم التعامل معها بشكل ملائم ومسؤول، وتعد الجزائر من الدول الفاعلة في برنامج هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة وتعد أيضا من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أورو متوسطية، عربية وعلمية في حماية البيئة.

أما فيما يخص مشاركتها نذكر على سبيل المثال:

• **على المستوى العربي:** المشاركة في مجلس وزراء البيئة العرب وشغلت الجزائر منصب رئاسة منطقة المغرب العربي.

• **على المستوى الإفريقي:** شاركت في الاجتماعات الإفريقية المنعقدة كمؤتمر مابوتو بالموزمبيق سنة 1998 م والذي كان حول التسيير المدمج والمستديم للمناطق الساحلية.

• **على المستوى الدولي:** ويمكن تقسيمها إلى:

**العلاقة مع الهيئات الدولية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنبثق من هيئة الأمم المتحدة وهي عبارة عن هيئة تسيير النشاط البيئي في العالم.

مؤتمر الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، حيث تعتبر الجزائر عضو دائم وتلعب دورها بشكل فعال وهذا يرجع لحضورها المنتظم والفعال.

**العلاقة مع الاتفاقيات الدولية: المشاركة في مؤتمر "كيوتو" باليابان في ديسمبر 1997 م، المشاركة في مؤتمر الأطراف للاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي.

• **التعاون الثنائي:** مراقبة التلوث الصناعي، تنمية قدرات التدخل في ميدان البيئة، تدعيم الإمكانات الوطنية في الميدان البيئي مع إدخال التربية البيئية في التعليم، البرنامج الوطني للنشاطات البيئية، الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الأوزون... الخ.

4. عناصر المسؤولية البيئية: ممثلة في العناصر التالية:

1.4. السلوك البيئي المسؤول: ويتضمن السلوك البيئي المسؤول عدة مجالات (أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد

السلام بيومي، 2014):

-المحافظة على مصادر الحياة ويتضمن ذلك ترشيد بعض المصادر الحيوية في البيئة.

-حماية البيئة من التلوث ويتضمن حماية البيئة من أخطار التلوث التي صارت تهدد الكثير من الدول.

-المحافظة على معالم البيئة ويختص هذا المجال ببعض المعالم البارزة المميزة في البيئة وفي مقدمتها معالم البيئة الطبيعية.

-العناية بالطابع الجمالي للبيئة ويتضمن هذا المجال العناية بالمظهر الجمالي للحدائق والشوارع والطرق.

-التوجه نحو مستقبل البيئة: ويتضمن هذا المجال توجيهها مستقبلياً للبيئة واستمرار نموها بالتخطيط المتكامل لحمايتها.

2.4. التوعية بأهم القضايا البيئية (أمال يعيش تمام، حنان منصورية، 2017):

التوعية بأهم القضايا البيئية التي تشكل اهتمام إنساني مشترك لكل أفراد المجتمع من أجل بناء مواطنين مدركين لتأثيرات سلوكياتهم اليومية على المحيط البيئي الذي يعيشون فيه كما تهتم أنشطة التوعية بالقضايا التي تمس بالسلوكيات والتصرفات المشتركة لأفراد المجتمع، وجعلها أكثر انسجاما مع متطلبات المحافظة على المحيط البيئي كطرق الاستهلاك، ومعايير تصنيف المنتجات من حيث تأثيراتها البيئية ومراعاة المنشآت والمرافق الإنسانية للبعد البيئي في إنجازها وتنفيذها كما أن التوعية بأهم القضايا البيئية لا يتوقف إسهامها عند مجرد تحسيس الأفراد بضرورة توافق سلوكياتهم وأنشطتهم اليومية مع متطلبات حماية المحيط البيئي، بل يمتد ذلك إلى العمل على تكوين رأي عام وذلك للتحرك الميداني في كل ما يتعلق بقضايا البيئة، وتكريس

نوع من الرقابة والمتابعة التي تتعدى مجال المراقبة الذاتية والشخصية لتصرفات وسلوكيات الفرد في علاقته مع البيئة إلى مراقبته لمختلف البرامج ومدى تأثيرها على المحيط البيئي.

3.4. المشاركة في حل المشكلات البيئية: إن مسؤولية كل فرد المشاركة الحقيقية للحفاظ على البيئة.

الخور الثالث: جودة الحياة من المنظور البيئي:

ينظر المنظور البيئي لجودة الحياة من خلال تقييم العلاقات التفاعلية بين الفرد والبيئة والمعايير الاجتماعية المعيارية، ويستخدم مصطلح الشخص داخل البيئة وعلاقته بها كدليل على الراحة الشخصية والتي تقود إلى جودة الحياة بمفهومها الشامل وحياة أفضل سعيدة للجميع، وتتوقف جودة حياتنا على البيئة التي نعيش فيها ومدى قيمة هذه البيئة وهل نحن لدينا المسؤولية البيئية الكافية لتحسين جودة الحياة أى مسؤولية قائمة على ثقافة بيئية ووعي بيئي ومشاركة في كافة الجوانب التنموية (أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام بيومي، 2014).

ومع اتساع الاستفادة من إنجازات مختلف العلوم التي عنيت بدراسة جودة الحياة اتسع المنظور البيئي ليشمل المفهوم الأيكولوجي لنوعية الحياة حيث يُنظر فيه للكائنات في تفاعلها مع بيئتها، فبعد أن ركز المتخصصون في البيئة على السمات والشروط الفيزيائية والبيولوجية وحدها قدم المتخصصون في علم الأيكولوجية الإنسانية وعلم علاقة الإنسان بالبيئة مدخلاً خاصاً للأنساق الاجتماعية تظهر فيه مؤشرات جودة الحياة كمقاييس لمتغيرات في نسق كلي له أنساق فرعية وتحدث تفاعلات متداخلة بين وحداته (أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام بيومي، 2014).

ويكمن تفسير المنظور البيئي لجودة الحياة في تحقيق الرفاهية الذاتية والموضوعية للأفراد داخل المجتمعات المحلية من خلال البدء بالأسرة وشبكات العلاقات الاجتماعية والقرابة والأعراف ثم ترتفع لمستوي أعلى من خلال المجتمع المحلي وايدولوجية المجتمع وثقافته وتحقيق القومية والمواطنة ثم الاستفادة من الموارد الطبيعية والديمقراطية والمناخ السائد لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة. وعليه فإن المنظور البيئي لجودة الحياة وضع مؤشرات جودة الحياة بالتركيز على المؤشرات الموضوعية من منظور الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية دون رفض لفكرة النمو ولم يلبث أن اتسع المنظور البيئي ليعبر عن اتساع مفهوم البيئة الذي يشمل البيئة الطبيعية والبيئة الحضرية ويضع المؤشرات التي تقيس هذه البيئة والاهتمام بالمنظور الأيكولوجي الذي يأخذ التفاعل بين الإنسان والبيئة في بناء مؤشرات جودة الحياة (أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام بيومي، 2014) أي أن المنظور البيئي يوضح جودة الحياة في ضوء المتغيرات البيئية وفقاً للتفاعل بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها ومحصلة هذا التفاعل في تحسين نوعية حياته واشباع احتياجاته الأساسية.

1. التفاعل بين الانسان والطبيعة:

إن حماية البيئة الطبيعية والاجتماعية، من أبرز مظاهر رعاية الإنسان بنفسه وبالأجيال القادمة التي تستفيد منها ويستمتع بها، وحين يرعاها فإنه بذلك يعبر عن حرصه على نظام الحياة، ويعمل على سعادة النوع البشري واستمرار وجوده على هذه الأرض، فسلامة النوع البشري وما تعايش معه من مخلوقات حية، من أنبل السلوكيات للحفاظ على التربة والماء والهواء، ورعاية الكائنات المحيطة، الإسلام والأديان الأخرى، خطوات فريدة لحماية الصحة والبيئة وجودة الحياة.

إذ أصبحت قضية البيئة وحمايتها والحفاظة عليها من مختلف أنواع التلوث، واحدة من أهم قضايا العصر وبعدها رئيسياً من أبعاد التحديات التي تواجهها البلاد النامية، خاصة في التخطيط للتنمية الشاملة في ضوء التجارب التي خاضتها البلاد المتقدمة، والمشاكل البيئية المعقدة التي تحاول الدول أن تجد لها الحلول الممكنة، قبل أن تقضي تراكمات التلوث على إمكان العلاج الناجح، ولم تعد اعتبارات التنمية رغم أهميتها البالغة عدراً لتجاهل المحافظة على البيئة، أو اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة التلوث، فالقضية هي قضية البقاء وجودة الحياة التي يجيها الإنسان باستمرار بل هي الحياة نفسها.

1.1. أما عن المشكلات البيئية يمكن اختصارها بالآتي:

- الانفجار السكاني (العدد).
- النقص في المواد الغذائية (الفقر وسوء التغذية والمرض وغياب الوقاية الصحية).
- النقص في الماء وتلوث مصادرها.
- التلوث الهوائي بمختلف أنواعه.
- النقص في الطاقة وسوء استخدامها.
- التصحر.
- الاحتباس الحراري.
- ذوبان الجليد في القطب الشمالي ما ينعكس على ملوحة مياه المحيطات والبحار ويغيّر دورة المياه الطبيعية فيها.
- تزايد سقوط الأمطار الحمضية.
- فقدان بعض التنوع الحيواني ولا سيما في الغابات إلى حد الانقراض.
- تضرّم المخلفات الصناعية والنفايات السامة ولا سيما (الطبيّة منها) ، وغير ذلك من المشاكل الطبيعية والزراعية والتراثية والجمالية.

2.1. أهمية الحفاظ على البيئة (https://mawdoo3.com):

أ. تحسين جودة المياه: يحسّن الحفاظ على البيئة من جودة المياه، والتي يترتب عليها الكثير من الفوائد، ومنها ما يأتي:

- * فوائد اجتماعية: تحسين نوعية الحياة، والحدّ من الأمراض المنقولة بالماء، وتحسين نوعية المياه الجوفية.
 - * فوائد اقتصادية: تزيّد جودة المياه من السياحة، والصيد الوفير للسمك، والمحار، والروبيان، وتقلّل من تكاليف الرعاية الصحية.
 - * فوائد بيئية: المحافظة على تنوع الحيوانات، والنباتات التي تعتمد على المياه، والمحافظة على الخدمات الطبيعية المختلفة التي توفرها الأنظمة البيئية المائية، مثل: إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية، والتحكّم بالفيضانات.
- ملاحظة: يُعتبر الخطر القائم من إهمال البيئة، والموارد المائية كبيراً جداً، إذ إنّ أغلب المواد الكيميائية الخطرة، والتي يتمّ إلقتها في المحيطات، والبحار، مثل: المبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب، والزيوت، ومنتجات المصافي، والنفايات الصناعية، والمعادن الثقيلة هي عبارة عن سموم تذهب لتستقر في الأنظمة الغذائية، مثل الرئيق في الأسماك.

ب. التنوع البيولوجي: يقوم البشر بأفعال تؤذي البيئة، وتهدد الحيوانات الأخرى التي تعيش على سطح الأرض، مثل: بناء المباني العالية، والمصانع الجديدة في المساحات الخضراء المفتوحة، والتسبب بفقدان الحيوانات لموطنها البيئي، كما أنّ أفعالهم المستمرة تسببت بالتغير المناخي، وأثرت على التنوع البيولوجي. يشير التنوع البيولوجي إلى مجموعات الحيوانات، والنباتات، والكائنات الحية الأخرى المختلفة على كوكب الأرض، والتي تعتبر من أساسيات البقاء للجنس البشري، فهي توفر معظم الضروريات الأساسية للعيش، مثل الغذاء من النباتات والحيوانات، وأي خلل في هذه الأساسيات يؤدي إلى حدوث تفاعل متسلسل غير مرغوب به قد يؤثر على الحياة البشرية بشكل كبير.

ج. تحسين جودة الهواء: يُساعد الحفاظ على البيئة على تحسين جودة الهواء، والذي بدوره يفيد في العديد من الأمور، ومن أهمها: انخفاض معدل انتشار أمراض الرئة، والأمراض التي تنتقل عبر الهواء، وتحسين نوعية الحياة للقاطنين في هذه البيئة، والتقليل من تآكل المباني، والأرصفت، كما يحافظ على جودة المياه عن طريق التقليل من الترسيب الحمضي.

يمكن الحدّ من التلوث الهوائي بطرق عديدة، ومنها: تطوير أنظمة المواصلات العامة الفعّالة، وقليلة الانبعاث، واستخدام أنظمة مراقبة فعّالة ومنسقة للحدّ من أزمات السير، والمحافظة على الغابات الموجودة في المدن، وزراعة المزيد منها، إذ إنّها تساعد على امتصاص، وتخزين الكربون، وإنتاج الأكسجين، بالإضافة إلى أنّها تصفّي الملوثات، وتمنع تكون طبقة الأوزون عند مستوى سطح الأرض.

2. الصوم حفاظ على البيئة وجودة حياة (أسماء سيد مصطفى، 2018): هذا مثال يدعم الربط بين جودة الحياة والمسؤولية البيئية في أبسط ممارساتها.

فمفهوم الصيام من كونه يقوم على فكرة عدم الإسراف والزهد يتوافق مع مفهوم حماية البيئة، والحفاظ على مواردها الطبيعية، فالإنسان يجب أن يعمل من أجل الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وعدم الإسراف في الاستهلاك لإعمارها بطريقة مستدامة.

اتباع أسلوب حياة صديقة للبيئة عامة وخاصة في رمضان ليس فقط يندرج تحت مظلة المسؤولية البيئية، ولكنه أيضا واجب ديني حيث أن وجود الإنسان ونوعية حياته تعتمد على بيئة صحية سليمة، ومن الأمثلة لتطبيق الحياة الخضراء في أيام رمضان. زيادة الوعي حول المشكلات البيئية بين الزملاء والأسرة والأبناء، والحث على إعادة الاستخدام والتدوير، وشراء المنتجات العضوية الصحية، وتجنب الإسراف في الاستهلاك في الطعام وإعداد وشراء الملابس، وتعميق فكرة الإخاء والمشاركة التي يحثها علينا الشهر الكريم باقتراح فكرة النقل الجماعي بين الزملاء مثلا، وأيضا استخدام المترو بدل السيارة والاستخدام الرشيد للأجهزة المنزلية. كل ذلك له تأثير في حماية البيئة من خلال الحد من الملوثات والانبعاثات والضوضاء والازدحام المروري ويكون محصلة ذلك المساعدة على الحد من النفقات والاستهلاك مثل فواتير الكهرباء والنقل.

وبالنسبة لفئة المدخنين فإن رمضان فرصة لتقليل وخفض عدد مرات التدخين تمهيدا لتجنبها وذلك لما له من أهمية كبيرة لصحة الإنسان والبيئة، حيث أن السجائر مصدر كبير لأول أكسيد الكربون الذي له قدرة كبيرة على الاتحاد مع هيموجلوبين الدم بسرعة أكبر بكثير جدا من اتحاد الأوكسجين مع الهيموجلوبين.

تغير المناخ وأمن الطاقة تشكلان تحديا كبيرا في العصر الحالي، وتسعى دول العالم لخفض غازات الاحتباس الحراري، والبحث عن مصادر طاقة نظيفة بيئيا فيجب أن نحرص على ترشيد استهلاكنا من الطاقة، وعدم الإفراط في استخدامها تماما، كما نفعل في الصيام وأدابه المتبعة التي تحثنا على عدم الإفراط في الطعام والشراب وفي ترشيد استخدام المياه حتى أثناء الوضوء حفاظا على مواردنا المائية، فالصوم يمكن مواردنا الطبيعية كأجسادنا لاستعادة العافية والصحة من أجل استدامة الموارد البيئية، واتباع أسلوب حياة أكثر خضرة، وتحسين جودة الحياة للإنسان، ومن ثم يشعرنا بضرورة استدامة الحفاظ على هذه الموارد طول العام، ويغرس فينا ويعمق مفهوم التربية البيئية.

الخاتمة:

لقد أضحي من الضروري حاليا، وأكثر من أي وقت مضى، إِبْلاء موضوع حماية البيئة أكبر الاهتمام سواء من خلال التشريعات أو من خلال البرامج التعليمية والإعلامية لأنه لا مناص من أن تصبح المحافظة على البيئة قيمة وطنية وإنسانية يحرص الجميع على الالتزام بها وتكريسها للتصدي لهدر الموارد الطبيعية لأنه بكل بساطة واجب الجيل الحالي تجاه الأجيال الآتية وكذلك واجب بشري تجاه جودة الحياة. ومن أجل تحقيق ذلك على جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في ذلك باتباع الخطوات التالية:

- وضع الاجراءات الرقابية اللازمة لمنع المخالفات البيئية والتقييد بالمعايير البيئية المحددة.
- زيادة الوعي البيئي وتحفيز المواطنين على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة وتنميتها.
- مراجعة المعايير البيئية وتحديثها ووضع المقاييس والمؤشرات الخاصة بتلوث الهواء والتربة والمياه.
- تكثيف الابحاث والدراسات العلمية الهادفة إلى نقل التقنيات البيئية الحديثة.
- توفير البيانات والمعلومات البيئية وتكثيف الاتصالات مع الجهات الدولية والإقليمية للاستفادة من تقنيات شبكات الاتصالات العالمية.

• زيادة التنسيق بين جميع الاجهزة الحكومية المسؤولة عن البيئة، لمنع الازدواجية وإعادة تنظيم القطاع البيئي ليضم جميع المؤسسات الحكومية والجمعيات المهتمة بالشؤون البيئية.

- تشجيع القطاع الخاص على الاسهام في مجال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- مساهمة مختلف وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لنشر الثقافة البيئية في المجتمع.

المراجع:

المقالات والمدخلات:

1. أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام بيومي: "المسؤولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب - بحث ميداني على عينة من طلاب جامعة أسيوط -"، المؤتمر السنوي السادس عشر حول: "قضايا البيئة وجودة الحياة نحو استراتيجية مصرية شاملة"، 2422 ديسمبر 2014، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، ص 38.
 2. أسماء سيد مصطفى: "الصوم حفاظ على البيئة وجودة حياة" <https://www.youm7.com/story/2018/5/23>
 3. أسماء محمد السرسري وآخرون: "جودة الحياة لدى الاطفال ضعاف السمع بالحلقة الابتدائية"، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، الجزء 3، أكتوبر 2016، ص 387.
 4. أمال يعيش تمام، حنان مناصرية: "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التحسيس ونشر القيم البيئية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الرابع، جيجل، نوفمبر 2017، ص 67.
 5. ساسي صفيان ومنية غريب: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية - بين التشريع والتطبيق -"، الملتقى الدولي العلمي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20 و 21 نوفمبر 2012، ص 357.
 6. سعيدة حياة: "الالتزام بالمسؤولية البيئية ثقافة مفقودة لدى المواطن الجزائري -وجهة نظر-"، <http://mqqal.com/2017/05>
 7. شراف براهيم: "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي"، مجلة الباحث، عدد 12، 2013، ص 96
 8. عبد الباري مايع ماضي: "مستوى جودة الحياة لدى طلبة جامعة ذي قار"، مجلة جامعة ذي قار المجلد 11، العدد 1، اذار 2016، ص 98.
 9. مسعودي محمد: "بحوث جودة الحياة في العالم العربي - دراسة تحليلية -"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015، ص 204.
 10. مصطفى رجب: "المسؤولية وضوابطها في الاسلام"، <https://www.al-sharq.com/opinion/08/07/2015>
- المذكرات:
11. مجاهد عبد الحليم: "دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية بالمناطق الحضرية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010، من ص 41 الى ص 44.
 12. مريم شبيخي: "طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة - دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات -"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2014، ص 98/97.
- المعاجم:
13. حمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 135.

14. Herbit honson, peter ouven: **dictionary of ecology**, London, 1962, P126

مظاهر جودة الحياة في المجتمع الإماراتي (المباني الخضراء نموذجاً)

مخفي أمين

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

mokhfiamine@yahoo.fr

زيرق سوسن

جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة

sawsenzirek5@gmail.com

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المباني الخضراء وأهميتها كجزء من نموذج الاستدامة والاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي والإقليمي. وتعد هذه المباني أحد المشاريع الواعدة في الإمارات العربية المتحدة التي تتبع أنظمة تقييم عالمية ومحلية من أجل ضمان كفاءة هذه المباني والقيام بأدوارها في تحسين جودة حياة الأفراد ورفاهية عيشتهم، ضمن رؤية مستقبلية ذات منهجية محددة تهدف للحد من هدر الطاقة والموارد الطبيعية من أجل حماية البيئة وحقوق الأجيال حاضراً ومستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: الإمارات العربية المتحدة، المباني الخضراء، أنظمة التقييم، الاستدامة، جودة الحياة.

المقدمة:

يسعى الانسان خلال حياته للبحث عن الرفاهية والشعور بالرضى عن الحياة التي يجيها في ظل الظروف التي يتواجد بها، ولطالما ارتبط مفهوم الرفاهية بمؤشرات مادية تعبر عن مستوى النمو، معروفة ومتفق عليها على المستوى العالمي كمتوسط دخل الفرد وإنفاقه اللذين يعدان مقياسين للدلالة على مستوى المعيشة. إلا أن هذه المقاييس المادية لا تغطي كل جوانب حياة الفرد خاصة منها البيئية، هذه الأخيرة التي أصبحت في العقود الأخيرة تواجه مخاطر بيئية متعددة ناتجة عن الاستمرار في تطبيق النموذج الاقتصادي الكلاسيكي للنمو القائم على الاستغلال المستمر للموارد الطبيعية، دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة.

وهكذا أصبح لزاماً على الدول التفكير في سبل لحماية البيئة وضمان استدامتها من خلال الحد من هدر الطاقة والموارد الطبيعية خدمة للنظام البيئي الذي يعد جزءاً أساسياً من رفاهية المجتمع، ومن هنا كانت المباني الخضراء إحدى هذه السبل التي تضمن الاستخدام الكفء للموارد وتحقيق التوازن بين البيئة، المجتمع والاقتصاد في ظل ازدياد الوعي البيئي وتحليله في العديد من المجالات ومنها القطاع العمراني.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً يحتذى به كونها من أكثر الدول عناية بهذا الجانب البيئي من حياة الفرد من خلال تطبيقها ودعمها لمعايير الاستدامة في صناعة البناء والعمارة بالشكل الذي يتيح التفاعل بين مختلف العناصر التنموية لتكوين مجتمع يتميز بالرفاهية وجودة الحياة. ومن هنا يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

فيما تتمثل أهمية المباني الخضراء كأحد مظاهر جودة الحياة في المجتمع الإماراتي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما هي المباني الخضراء وما هي أهم الجوانب المرتبطة بها؟
- ما مكانة المباني الخضراء في الاستراتيجية الإماراتية لتحقيق جودة حياة الفرد؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تسليط الضوء على أهمية المباني الخضراء كأحد أشكال الاهتمام بالوعي البيئي، تصديقا لكل اللوائح التي قدمتها الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال مختلف الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة؛
 - التعرف على أهم المعايير المتبعة في تصنيف المباني الخضراء عالميا وعربيا ومختلف متطلباتها وأهدافها؛
 - عرض التجربة الإماراتية في قطاع البناء المستدام ومختلف الإبداعات المقدمة في هذا المجال.
- منهج الدراسة:** من أجل معالجة الإشكالية وتحقيق الأهداف المنشودة تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالمباني الخضراء من خلال التعرض لماهيتها ومعايير تصنيفها، إلى جانب المنهج التحليلي المعتمد عليه لقراءة مختلف جوانب الاستراتيجية الإماراتية للمباني والمدن المستدامة، وضعها الحالي ورؤاها المستقبلية.

1. ماهية المباني الخضراء:

1.1 مفهوم المباني الخضراء: أدى التطور الاقتصادي والصناعي خصوصا إلى ابتعاد الإنسان شيئا فشيئا عن الطبيعة والبيئة الصحية والسليمة، وهكذا كانت المباني الخضراء أو المباني المستدامة طريقة للعودة إلى الأصل، أسلوبا للتداخل مع الحياة الطبيعية وفرصة للإنسان ليكون صديقا للبيئة. وتعتبر المباني الخضراء اتجاهها حديثا من اتجاهات الاهتمام بالبيئة يهدف إلى إيجاد السبل الكفيلة بترشيد استخدام الطاقة والموارد الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار الناحية الجمالية التي تدعم ذلك.

ويعود ظهور المباني الخضراء أو المباني المستدامة بصورة أدق إلى الثمانينات، حيث عينت الأمم المتحدة رئيس الوزراء النرويجي Brundtland ليتأخر اللجنة العالمية للبيئة والتنمية من أجل التعامل مع الاهتمام المتزايد بما يخص تأثيرات الأنشطة البشرية على البيئة. وقد تم عرض النتيجة في عام 1987 بعنوان **مستقبلنا المشترك**، وتعرف أيضاً باسم Brundtland Report الذي طرح مفهوم التنمية المستدامة في المفكرة السياسية والرأي العام باعتبارها التنمية التي تلي متطلبات الحاضر بدون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم (ماريتزا فارغاس، 2013)¹.

ويعتبر William Reed أن المباني الخضراء هي مباني تُصمّم وتنفّذ وتتم إدارتها بأسلوب يضع البيئة في الاعتبار، وهو يرى أيضاً أن أحد اهتمامات المباني الخضراء يظهر في تقليل تأثير المبنى على البيئة إلى جانب تقليل تكاليف إنشائه وتشغيله (Wael A. Mokbel, Ezzat A. Morghany, Shawkat A. Alkady، 2007)².

كما يرى المهندس المعماري Ken Yeang أن العمارة الخضراء أو المستدامة يجب أن تقابل احتياجات الحاضر دون إغفال حق الأجيال القادمة لمقابلة احتياجاتهم أيضاً، فالقرارات التصميمية لا تنحصر تأثيراتها على البيئة فقط ولكن يمتد تأثيرها للأجيال القادمة أيضاً وهذا يؤكد على أن الهدف من العملية التصميمية محاولة التقليل من التأثيرات العكسية على النظام البيئي للأرض والموارد الطبيعية (خالد محمد محمود الخبير، 2016)³.

وهكذا فإن المباني الخضراء هي تلك المباني التي تحقق التوازن بين المحيط الحيوي وساكني المبنى، من خلال توفير الحد الكافي من متطلباته البيئية والحد الأدنى من التلوث البيئي، والحد المقبول من الشروط الصحية اللازمة لمعيشته (لورانس الطحان، 2011)⁴. وعليه فإن المباني الخضراء تمثل أسلوبا يحترم البيئة ويحافظ في نفس الوقت على التوافق بينها وبين المبنى، مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام الموارد من مياه وطاقة وأراضي بكفاءة وبصورة مستدامة لتجنب التأثيرات السلبية على البيئة.

2.1. مبادئ المباني الخضراء: يظهر الجدول الموالي الفرق بين المباني الخضراء والمباني العادية، أو بعبارة أخرى يظهر الفوائد الناتجة عن

التحول للمباني الخضراء كما يلي:

جدول 01: "مقارنة بين المباني الخضراء والمباني العادية"

المباني العادية	المباني الخضراء
- تستهلك 41 % من الطاقة العالمية	- تحد من استهلاك الطاقة بنسبة 24- 50 %
- مسؤولة عن 35 % من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم	- تقلل من انبعاثات بنسبة 33- 39 %
- تستهلك 40 % من المواد الخام و25 % من الأخشاب الطبيعية	- تقلل من استهلاك المياه بنسبة 40 %
- تساهم في 28 % من مخلفات البلديات وتشغل 40 % من مساحات المكبات	- تقلل من توليد المخلفات والنفايات الصلبة بنسبة 70 %
- تستهلك 200 كيلواط- سا/م ² سنويا	- تقليل تكلفة التشغيل بنسبة 8- 9 %
	- تستهلك أقل من 100 كيلواط- سا/م ² سنويا

المصدر: لورانس الطحان، مرجع سابق، ص 20.

إن تحقيق مثل هذه الفوائد يكون من خلال الاعتماد على عدة مبادئ، هي:

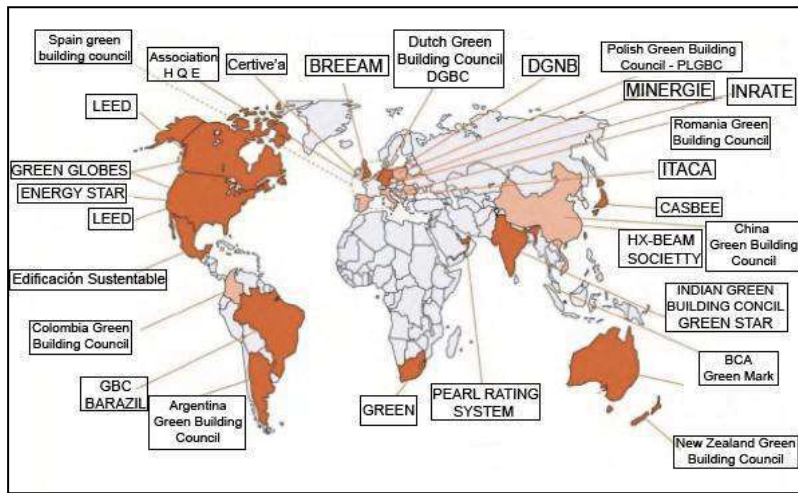
- احترام خصائص الموقع من خلال المحافظة على خصائصه الطبيعية وعدم الإخلال بها فيزيائياً، إيكولوجياً واجتماعياً.
- تقليل استهلاك الطاقة من خلال تقليل استخدام الطاقة التقليدية والاستعاضة عنها بالطاقات الطبيعية المتجددة، مع الإشارة إلى أن أكبر التحديات في هذه المباني تحقيق الارتياح الحراري للمستخدمين وضمان التبريد والتدفئة والتهوية المناسبة لهم مقابل استخدام كفاء للطاقة (دالية محمد عبد القادر يامين، 2016).⁵
- التواءم مع البيئة المناخية من خلال تصميم يتناسب مع البيئة المحيطة بالمبنى والتي سيصبح جزءاً منها ويتأثر بمؤثراتها من أمطار ورياح وغيرها.
- اقتصادية استخدام الموارد من خلال التوجه نحو عمليات التدوير المختلفة وإعادة استخدام بعض المواد في أغراض أخرى.
- تقليل النفايات والملوثات من خلال القضاء عليها أو إعادة استخدامها.
- استخدام مواد البناء المحلية التي تناسب عملية البناء بعد اختبار فعاليتها، من أجل تقليل الإهدار وإساءة الاستخدام (Wael A. Mokbel, Ezzat A. Morghany, Shawkat A. Alkady, 2007).⁶

3.1. معايير تصنيف وتقييم المباني الخضراء: أشارت مبادرة المباني المستدامة والمناخ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

(SBCI) إلى أن المباني تستخدم ما يقارب من 40 % من الطاقة العالمية، و25 % من المياه في العالم، و40 % من الموارد الطبيعية بينما تقوم تقريبا بطرح ثلث الانبعاثات الغازية التي تسبب الاحتباس الحراري (مارينزا فارغاس، 2013).⁷ وقد أدت الآثار السلبية للمباني التقليدية المعتمدة على استهلاك موسع للطاقة والمياه، والتي ينتج عنها الكثير من النفايات والمخلفات، إلى ظهور أنظمة ومعايير تسعى للتخفيف من تلك الآثار السلبية من خلال البناء المستدام، وتهدف هذه المعايير والأنظمة إلى (مارك إيفانز، 2015):⁸

- توفير اعتراف السوق بالمباني ذات التأثير المنخفض على البيئة؛
 - ضمان إدراج أفضل الممارسات البيئية في تخطيط البناء والتصميم والإنشاء والتشغيل؛
 - تحديد معيار أداء قوي وفعال من حيث التكلفة يتجاوز ما تتطلبه اللوائح؛
 - تحدي السوق لتوفير حلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة تقلل من الأثر البيئي للمباني؛
 - رفع الوعي بين أصحاب وشاغلي ومصممي ومشغلي المباني ذات التأثير المنخفض على البيئة؛
 - السماح للمؤسسات بإظهار التقدم نحو تحقيق الأهداف البيئية للشركات.
- وقد دخلت هذه المعايير والأنظمة حيز التنفيذ منذ أكثر من 20 سنة، وشهدت تطورا ونموا سريعا حول العالم، مع تسجيل وجود اختلافات بينها. والشكل الموالي يبين الانتشار العالمي لهذه المعايير والأنظمة:

الشكل 01: "أنظمة ومعايير الاستدامة عبر العالم"



المصدر: طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، دراسة مقارنة تحليلية لبعض معايير الاستدامة السكنية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 29، العدد 02، 2013، ص 551.

يظهر هذا الشكل وجود العديد من المعايير في القارتين الأمريكيتين وأوروبا إلى جانب الشرق الأوسط، غير أن أهمها على

المستوى العالمي نظامي LEED وBREEAM.

أ. أنظمة التقييم العالمية:

1. نظام LEED: نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (Leadership in Energy and Environmental Design)

يعتبر هذا النظام المعترف به دوليا مقياسا مطبقا على المباني السكنية والتجارية، تم تطويره من قبل

المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء (USGBC) سنة 1998، ويشمل كل مرحلة من مراحل البناء ولهذا يوجد (طلال مروان البحرة،

عقبة فاكوش، 2013):⁹

- معايير للتصميم والإنشاء؛
- معايير للتصميم الداخلي والإنشاء؛
- معايير للتشغيل؛
- معايير للإنشاء القشري والهيكلية.

وقد قام المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء بتحديث هذا النظام عدة مرات حتى يكون مواكبا للتطورات التي تعرفها الحياة الإنسانية، وهكذا عرف عدة إصدارات هي:

- LEED New Construction V.1 سنة 1998؛
- LEED New Construction V.2 بإصداراته الفرعية في سنوات 2000، 2002 و 2005 على التوالي؛
- LEED New Construction V.3 سنة 2009؛
- LEED New Construction V.4 وهو أحدث إصدار سنة 2014.

ويهدف هذا النظام إلى تقييم المباني على اختلاف أنواعها من مباني تجارية وسكنية ومستشفيات ومدارس وإعطاء شهادات LEED، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى ثلاثة مراتب حسب تطبيقها للمعايير المطلوبة، وتمثل هذه المراتب في:

جدول 02: "درجات تقييم المباني الخضراء وفق نظام LEED"

النقاط	الدرجة
49-40	مبنى معتمد من طرف LEED
59-50	فضي
79-60	ذهبي
أكثر من 80	بلاتيني

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على عدة مراجع.

ولم يبق هذا النظام حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ انتشر إلى 135 دول أخرى عبر العالم وفي مختلف القارات، وقد ساعد هذا النظام على بناء حوالي 4,2 بليون م² من المباني المستدامة ليقدم صورة مختلفة عن قدرة الإنسان على تعديل سلوكه العمراني مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي (الباحثون المصريون، 2018)¹⁰.

أ.2. نظام **BREEAM**: وهو النظام الأول في العالم لتقييم أداء المباني بيئيا، بدأ العمل به في إنجلترا سنة 1990، وتتألف كلمة BREEAM من جزأين: الأول BRE وهي اختصار لـ Establishment Building Research وهي مؤسسة بحوث البناء البريطانية الحكومية، تأسست سنة 1921 لتتحول فيما بعد إلى منظمة خاصة تقوم بإجراء البحوث والاستشارات والاختبارات لقطاعي البناء والبيئة. أما الجزء الثاني EAM فهو اختصار لـ Environmental Assessment Method والتي تعني أسلوب التقييم البيئي. ويطبق هذا النظام على (طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، 2013):¹¹

- المباني قيد الإنشاء؛
- المباني قيد التجديد؛
- استدامة المنازل؛
- المجتمعات الحضرية؛
- المباني قيد الاستخدام.

ويتم تقييم المباني الخضراء سواء وفقا لنظام LEED أو نظام BREEAM من خلال التزام تلك المباني بمستويات معينة يقابلها عدد محدد من النقاط كما هو موضح في الجدولين 03 و 04 أدناه:

جدول 03: "فئات ونقاط النظام LEED"

النقاط	النسبة المئوية	الفئات
11	8 %	1- الابتكار والتصميم
10	7,3 %	2- الموقع والروابط
22	16,2 %	3- استدامة الموقع
38	28 %	4- الطاقة والغلاف الجوي
16	12 %	5- المواد ومصادرها
21	15,5 %	6- جودة البيئة الخارجية
15	11 %	7- كفاءة استخدام المياه
3	2 %	8- الوعي والتعليم
136	100 %	المجموع

المصدر: طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، مرجع سابق، ص 555.

جدول 04: "نقاط فئات BREEAM"

النقاط	النسبة المئوية	الفئات
29	36,4 %	البنود الرئيسية
6	9 %	1- الطاقة وانبعاث CO ₂
24	7,2 %	2- المياه
4	2,2 %	3- المواد
7	6,4 %	4- مياه الجريان السطحي
12	14 %	5- النفايات
		6- الصحة
4	2,8 %	البنود غير الرئيسية
9	10 %	1- التلوث
9	12 %	2- الإدارة
		3- علم البيئة
104	100 %	المجموع

المصدر: طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، مرجع سابق، ص 554.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام LEED يضع إلى جانب الفئات الأساسية الواردة أعلاه فئات إضافية تساهم في استدامة المبنى أكثر ورفع كفاءته بيئياً كوجود مصادر الطاقة المتجددة وأنظمة مراقبة انبعاثات CO₂.

ب. أنظمة التقييم في الشرق الأوسط: ظهرت في الشرق الأوسط بعض الأنظمة لتقييم المباني الخضراء خاصة في الدول الخليجية كقطر والإمارات ولبنان التي وضعت نظاماً خاصاً بها، ولكن في الجمل فإن ما يميز هذه الأنظمة استيعابها لخصوصية بيئتها ومجتمعاتها وثقافتها المتنوعة والمتميزة. ومن هذه الأنظمة:

ب.1. نظام تقييم الاستدامة الشامل (GSAS): يعرف بنظام تقييم الاستدامة القطري والذي تم تطويره سنة 2010 من طرف منظمة الأبحاث والتطوير الخليجية (GORD) بالتعاون مع مركز Chan. C.T في الجامعة الأمريكية بنسلفانيا ويهدف إلى إنشاء بيئة حضرية مستدامة لتقليل التأثيرات البيئية للمباني تأخذ بعين الاعتبار السمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي نفس الوقت تحقق احتياجات المجتمع (فوزية برسولي، سميرة عبد الصمد، 2018)¹².

ب.2. نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ (ESTIDAMA): تم إصداره في أبريل 2010 من قبل مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني بعد تطويره لمبادرة ارتكزت على: "الاقتصاد، البيئة، المجتمع والثقافة" سنة 2008. ويهدف هذا النظام إلى اتخاذ تدابير للمحافظة على المياه وتحسين كفاءة استخدام الطاقة بما يتناسب والظروف المناخية التي تعرفها المنطقة، كما يطرح مجموعة من الإرشادات القابلة للقياس لتقييم أداء الاستدامة للمجتمعات والمباني والفيلات من خلال دراسة تحليلية لدورة حياة المبنى، ويعتمد هذا النظام على سبعة فئات تقيس الاستدامة كما يلي (إيهاب محمود عقبة، عمرو سليمان الجوهري، 2013):¹³

جدول 05: "فئات نظام الاستدامة"

الوزن النسبي	الفئات
7,3 %	1- عملية التطوير المتكامل
6,7 %	2- الأنظمة الطبيعية
21 %	3- المباني الملائمة للعيش
24,2 %	4- مورد المياه
24,8 %	5- موارد الطاقة
16 %	6- مواد الإنشاء والبناء
إضافي	7- الابتكار وتحسين الأداء
% 100	المجموع

المصدر: إيهاب محمود عقبة، عمرو سليمان الجوهري، دراسة تحليلية مقارنة لمادة الإنشاء والطاقة في أنظمة تقييم المباني البيئية والمستدامة، المؤتمر الأول لفرع الرابطة الدولية لمحاكاة أداء المباني في مصر - نحو بيئة مشيدة خضراء ومستدامة، القاهرة-مصر، 23-24 جوان 2013، ص 06.

ويمنح هذا النظام شهادات تقييم من لؤلؤة إلى خمس لؤلؤات، مع إلزامية الحصول على لؤلؤة واحدة على الأقل من أجل تطوير أي مشروع أو مبنى داخل إمارة أبو ظبي، والحصول على لؤلؤتين للمباني الحكومية (طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، 2013)¹⁴.

2. المباني الخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

1.2. الإطار العام لإستراتيجية المباني الخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة: تعتبر استراتيجية المباني الخضراء من أهم المشاريع

البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة كنتيجة لالتزام الدولة بالتنمية المستدامة من خلال "رؤية الإمارات 2021" واستراتيجية "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، تهدف إلى رفع مؤشر جودة الهواء إلى 90 % وزيادة نسبة التقنيات النظيفة إلى 24 % والنفائات المعالجة إلى 75 % من أجل جعل الدولة مركزاً قيادياً عالمياً في هذا المجال (وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2017)¹⁵. وقد كان أساس هذه الاستراتيجية مقارنة مستدامة تهدف إلى زيادة الوعي وحس المسؤولية تجاه البيئة، تضمنت تطوير البنى التحتية والعمل على رفع كفاءة استخدام الطاقة مع الحرص على مشاركة كل الجهات المعنية بذلك وهو ما نتج عنه تأسيس مجلس الإمارات للأبنية الخضراء سنة 2006 لتكون بذلك أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والثامنة عالمياً في إنشاء مجلس من هذا النوع (The Emirates Green Building Council، 2018)¹⁶.

وقد اعتمد مجلس الوزراء معايير العمارة الخضراء والبناء المستدام سنة 2010، وكان أول تطبيق لها على المنشآت الحكومية 2011 من أجل جعلها متطابقة مع متطلبات البيئة ضمن خطة للتطوير الحضري يصل مداها سنة 2030 تهدف إلى خفض 30 % من الانبعاثات الكربونية (وزارة البيئة والمياه لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2015)¹⁷.

ويدير هذا المجلس عدة برامج تدعم مسيرة المباني الخضراء في الإمارات هي (وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2017)¹⁸:

- برنامج كفاءة الطاقة الذي يهدف إلى مساعدة مالكي ومشغلي المباني القائمة على إعادة تأهيلها لتحسين أدائها من حيث إدارة الطاقة والمياه.

- البرنامج الخاص بقطاع الضيافة الذي يقدم مختلف النقاط المرجعية لاستهلاك المياه والطاقة لتحسين الممارسات التشغيلية للفنادق، إلى جانب توفير تدريب بيئي لموظفي هذه الفنادق.
- برنامج شهادات المفتاح الأخضر (Green Key) المعمول به في أكثر من 50 دولة والذي يكرم منذ سنة 2013 الفنادق على أدائها البيئي في إدارة النفايات وكفاءة استخدام الطاقة وقدرتها على التواصل مع الموظفين والضيوف وتنقيفهم بيئياً. وقد أدت هذه الجهود إلى حصول 142 مبنى في الإمارات على شهادة LEED وتسجيل 790 مبنى آخر للحصول على هذه الشهادة حتى أكتوبر 2015، ما يؤكد على دعم حكومة دولة الإمارات لإستراتيجية المباني الخضراء.
- هذا على المستوى الاتحادي، أما على مستوى الإمارات التي تختلف فيها السياسات المحلية فتعد كل من إمارة دبي وأبو ظبي الأكثر اندماجا في هذه الاستراتيجية مقارنة ببقية الإمارات، وهو ما كان سببا رئيسيا في ظهور العديد من المبادرات المميزة في هذا المجال، ومنها الأعمال التي قدمتها أبو ظبي من خلال نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ أو نظام استدامة، الذي يعد النظام الأول في العالم الذي يأخذ بعين الاعتبار ثقافة المجتمع كأحد متطلبات البيئة التي يجب مراعاتها عند إقامة المباني الخضراء، والذي منح منذ أكتوبر 2015 شهادة نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ لـ 1000 مبنى و12500 فيلا (وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2017)¹⁹.
- كما كان لدبي ذات التوجه الذي اعتمده أبو ظبي من أجل انتشار ممارسات المباني الخضراء من خلال سن مجموعة من النصوص القانونية هي (وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2017):²⁰
 - القرار الإداري رقم 2001/125 المتضمن لائحة شروط ومواصفات البناء.
 - القرار الإداري رقم 2003/66 المتضمن اعتماد لائحة شروط ومواصفات فنية للعزل الحراري في المباني.
 - التعميم رقم 2003/121 المتضمن تطبيق زراعة الأسقف وواجهات المباني.
 - قرار المجلس التنفيذي رقم 2010/33 المتضمن اعتماد مشروع سياسة المباني الخضراء الصادر في 2010/11/01.
 - القرار الإداري رقم 2011/344 المتضمن لائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء لإمارة دبي، والذي ألزم الهيئات الحكومية دون الخاصة بضرورة التقيد بها وهو ما نتج عنه إنشاء 44 مبنى حكومي أخضر، إلى أن تقرر في مارس 2014 وبناء على التعميم رقم 198 تطبيق هذا القرار على كل المباني الجديدة بدبي في إطار ما يسمى بنظام السعفات وحصل بذلك 413 مبنى على تصريح مبني أخضر خلال نفس السنة (عبد الله محمد رفيع، 2015)²¹.
- وهكذا فإن كلا من إمارة دبي وأبو ظبي تعدان مثالين يحتذى بهما وهو ما دعا بقية الإمارات لاعتماد ذات التوجه حسب خصوصية كل إمارة من أجل التكيف مع الظروف المناخية والبيئية التي تتميز بها المنطقة وتحسين كفاءة استخدام مختلف الموارد الطاقوية.

2.2. أمثلة عن المباني الخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة: تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة للعالم اليوم العديد من الأمثلة فيما يتعلق بالمباني الخضراء كجزء من خطة الاستدامة والاقتصاد الأخضر، وهي أمثلة تستحق الذكر والأخذ بها نظرا لأهميتها والدروس المستفادة منها، ومن هذه الأمثلة:

أ. مدينة مصدر: تأسست "مصدر" سنة 2006 كشركة متخصصة في مجال الطاقات المتجددة والتقنيات النظيفة في إمارة أبو ظبي، لتتحول سنة 2008 إلى أكثر مدن العالم استدامة. وتتميز هذه المدينة المقامة على مساحة 6 كلم² بتناغم بين العمارة

التقليدية والتطور التكنولوجي، كما تقوم باستغلال مصادر الطاقة المتجددة من طاقة شمسية تحديدا في توليد الطاقة التشغيلية، يعزز ذلك وجود معهد "مصدر" للعلوم والتكنولوجيا والذي يقدم كل ابتكاراته وإنجازاته في مجال الطاقات المتجددة والاستدامة خدمة لهذه المدينة الخضراء.

وتأمل هذه المدينة حال استكمالها بحلول سنة 2025 استضافة حوالي 40 ألف مقيم و50 ألف زائر ينتقلون إليها من أجل العمل والدراسة، إلى جانب احتضان المزيد من الشركات العالمية إلى جانب تلك القائمة كالكوالة الدولية للطاقة المتجددة وشركة Siemens والعمل على توسيع نطاق الممارسات البيئية من خلال زيادة التوسع في المباني الخضراء وكل ما يتناسب معها من مرافق ترفيهية وترفيهية. كما تمنح هذه المدينة الكثير من مزايا العيش فيها من خلال جملة الخدمات المقدمة كالنقل الذكي الشخصي والعام اعتمادا على المركبات الكهربائية للتخلص النهائي من انبعاثات الكربون، إلى جانب الهدف الأهم لهذه المدينة وهو خفض استهلاك الطاقة ضمن المباني بنسبة 40% (مدينة مصدر، 2018)²².

ب. **مركز الشيخ زايد لعلوم الصحراء:** يعتبر هذا المركز الذي أنشئ في أحد أقسام حديقة الحيوانات بإمارة العين تجسيدا لرؤية الشيخ زايد وحرصه الشديد على المحافظة على البيئة، وقد حصل هذا المبنى على شهادة LEED بدرجة البلاتينيوم كما حصل على خمس لآلي وفقا لمواصفات نظام "استدامة" الإماراتي وهو ما يدل على كفاءته بيئيا. ويحمل هذا المركز رسالة لكل زواره والعالم بضرورة الحفاظ على الحياة الطبيعية والتقليل من استهلاك الطاقة حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يمكنه من تحقيق خفض في استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح ما بين 35% و40% (وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2017)²³.

ج. **متحف اللوفر أبو ظبي:** تم إنشاء هذا المتحف سنة 2007 كفكرة جمعت بين الرؤية الإماراتية المنفتحة والخبرة الفنية الفرنسية، ويعتبر أول متحف عالمي في المنطقة العربية، تحصل على ثلاث لآلي حسب نظام استدامة وعلى شهادة LEED الفضية، قبتة مصممة وفق الهندسة المعمارية العربية مكونة من 7850 نجمة مركبة ضمن ثماني طبقات بينها فراغات تسمح بدخول نور الشمس وهي بذلك تقلل من استهلاك الطاقة لتوفير الإضاءة، كما تعمل كمظلة تحمي الساحة الخارجية والمباني المجاورة من أشعة الشمس وبالتالي تخفيض استهلاك الطاقة للتبريد، إلى جانب أرضيته الحجرية التي تمكن من التبريد الليلي (اللوfer أبو ظبي، 2018)²⁴. وبذلك فإن هذا المتحف يحقق أغراضا بيئية تخدم المقاربة المستدامة التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولا تزال بعض الأمثلة الإماراتية في هذا الإطار قيد التنفيذ كما هو الحال في دبي التي تبني أربعة مدن مستدامة هي المدينة المستدامة، مدينة وردة الصحراء، منطقة دبي الجنوب، واحة دبي للسليكون لتظهر بشكل صريح توجهها ورؤية مستقبلية ريادية (بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة، 2018)²⁵.

3. المباني الخضراء وتأثيرها على جودة حياة الفرد الإماراتي:

3.1. **مفهوم جودة الحياة:** يعتبر مفهوم جودة الحياة من المفاهيم النسبية متعددة الأبعاد لكونه يشمل عدة جوانب من حياة الفرد، ولهذا عرف هذا المصطلح الكثير من التعاريف؛ فهناك من يرى بأن جودة الحياة هي: "تعبير عن الإدراك الذاتي للفرد، وتقييمه للنواحي المادية المتوافرة في حياته، ومدى أهمية كل جانب منها بالنسبة للفرد في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، ويظهر بوضوح في مستوى السعادة أو الشقاء الذي يكون عليه، ويؤثر بدوره على تعاملات الفرد وتفاعلاته اليومية" (رغداء علي نغيسة، 2012)²⁶. كما تعرف

أيضا بأنها: "الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلا عن إدراك الفرد لقوى ومتضمنات حياته، وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية، وإحساسه بمعنى السعادة وصولا إلى عيش حياة متناغمة ومتوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع" (يحيى النجار، عبد الرؤوف الطلاع، 2015)²⁷.

أما منظمة الصحة العالمية فقد عرفتها على أنها: "إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه" (أحمد مسعودي، 2015)²⁸.

يبدو بوضوح من خلال هذه التعاريف أن جودة حياة الفرد تتضمن نواحي داخلية وخارجية والتي تمثل في حد ذاتها أبعادها، هذه الأخيرة التي عرفت هي الأخرى جدلا ونقاشا واسعا من قبل الكتاب والاقتصاديين، فكل واحد منهم يرى من زاويته الخاصة ووفقا لمقتضيات وخصائص كل مرحلة، ولكن إجمالاً يمكن القول بأن أبعاد جودة الحياة تتضمن مجموعة من النقاط المتعلقة بالفرد في حد ذاته، وهي جوانب نفسية وقيمية ومادية، ومجموعة أخرى من النقاط تتعلق بمحيطه وبيئته الخارجية التي يتفاعل معها ويتأثر بها ويؤثر عليها متمثلة في مجموعة الإمكانيات والخدمات المقدمة له من أجل إشباع حاجاته وتوقعاته المتنوعة والمتغيرة باستمرار، وهذا كله ضمن مجتمع يتميز بقيم خاصة به.

2.3. أساسيات المباني الخضراء وجودة الحياة: تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بقدرتها على تقديم مستوى راقى من الخدمات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وإجمالاً يتميز نمط الحياة فيها بالرفاه والوفرة، وهو ما كشف عنه تقرير Mercer لسنة 2018 والذي كشف عن مراتب الدول من حيث جودة الحياة، أين احتلت دبي المرتبة 74 عالمياً تلتها أبو ظبي في المرتبة 77 لتكونا معا المدينتين العربيتين الوحيدتين ضمن المئة دولة الأحسن في العالم من حيث جودة الحياة (Quality Living City Ranking، 2018)²⁹. وهو ما يشير إلى الأولوية التي تمنحها الدولة لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع من خلال سياسات واستراتيجيات محددة تمس مختلف جوانب الحياة، ولعل اختيار التوجه نحو المباني الخضراء ما هو إلا جزء من هذه الاستراتيجية المتكاملة التي تسعى في ظل مقارنة مستدامة إلى إنشاء مدن توفر شروط حياة أفضل حاضرا ومستقبلا. وتتحقق هذه الرؤية من خلال التركيز على عدة محاور تخدم هذا الهدف هي:

أ. عملية البناء والتشييد: حيث أثبتت الدراسات أن صناعة الاسمنت المستخدم في المباني العادية تتسبب في 50% من الانبعاثات الكربونية لنصف المصانع ويؤدي الغبار الناتج عن ذلك إلى زيادة الاحتباس الحراري، كما أن مصانع الاسمنت تعتبر ثاني مسبب للوفيات بسرطان الرئة بعد الدخان. وقد أدركت دولة الإمارات وتحديدا دبي هذه الأضرار وآثارها السلبية على حياة الأفراد ومواردها الطبيعية ولهذا ألزمت في 2015/01/04 جميع المتعاملين في قطاع البناء بضرورة الاعتماد على مواد صديقة للبيئة تخفف من هذه الآثار وتدعم عملية العزل الحراري للمباني، ذات معايير عالمية تتوافق مع بيئة ومناخ دبي (عبد الله محمد رفيع، 2015)³⁰.

ب. طاقة نظيفة ومتجددة: إن النمو المتسارع للسكان والتوسع الاقتصادي إلى جانب الاعتبارات البيئية عوامل تساهم في زيادة استهلاك الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولهذا فإن الدولة تسعى إلى تخفيض استهلاك الطاقة ذات المصدر الأحفوري والاعتماد على الطاقات النظيفة ذات المصادر المتجددة سواء الطاقة الشمسية التي تعتبر المصدر الرئيسي في الدولة إلى جانب مزارع الرياح والطاقة الحرارية والنوية من أجل إنتاج 25-30% من احتياجاتها الطاقوية، ويؤدي ذلك طبعا إلى تخفيض الانبعاثات الكربونية والأضرار البيئية، على أن لا يؤدي هذا التخفيض في الاستهلاك إلى تخفيض غير مستحب في الأداء وبالتالي في جودة

الحياة على اعتبار أن قطاع البناء من القطاعات التي تستهلك في مختلف مستويات ومراحل عملية البناء قدرا كبيرا من الطاقة (بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة، 2018)³¹.

ج. كفاءة استخدام المياه: لا يختلف الحديث عن استهلاك المياه عن استهلاك الطاقة، بل ويبدو أكثر جدية بسبب الندرة التي تعرفها الإمارات فيما يتعلق بمصادر المياه العذبة، ولجوئها لمصادر غير تقليدية مرتفعة التكلفة كمعالجة مياه الصرف الصحي وتحتية مياه البحر التي تنتج منها دولة الإمارات 14 % من الإنتاج العالمي للمياه المحلاة (المياه ودولة الإمارات العربية المتحدة، 2018)³². وهو ما يجعل إلزامية كفاءة استخدامها أمرا مطلوباً في الحاضر والمستقبل، ويتم ذلك من خلال الحد من التلوث الذي قد يطال منابع المياه العذبة الجوفية، وترشيد استهلاك المياه على مستوى المباني خاصة عن طريق استخدام أدوات الاستحمام الموفرة للماء وعدادات المياه الذكية، إلى جانب استخدام المياه المعالجة في ري النباتات وهذا حفاظاً على هذا المورد المهم الذي قد يؤدي نقصه إلى التأثير على نوعية حياة المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإن نضوب مصادر المياه العذبة يؤدي إلى التوسع في عملية تحلية البحر التي تستهلك طاقة كبيرة ينتج عنها انبعاث كربوني يؤثر على درجات حرارة الجو والبحر وما يترتب عن ذلك من تأثيرات سلبية تراكمية متوسطة وطويلة المدى على المورد الغذائي من الأسماك وبالتالي المساس برفاهية العيش.

د. إدارة النفايات والتقليل منها: وتشمل هذه النفايات تلك المتعلقة بالنشاط الصناعي خصوصا عمليات البناء والهدم لكون المنطقة تعرف توسعا اقتصاديا وعمرانيا كبيرا إلى جانب النفايات المنزلية والأماكن العامة، لهذا فإن عملية إدارة هذه النفايات تعتبر جزءا مهما من استراتيجية المدينة المستدامة التي تضم مباني خضراء. ويتم ذلك من خلال إعادة تدوير النفايات الصلبة وعلى سبيل المثال يقوم طاقم الاتحاد للطيران بأبو ظبي بجمع 4000 عبوة بلاستيكية وأكثر من 400 عبوة ألومنيوم يوميا على مستوى مطار أبو ظبي من أجل إعادة تدويرها (هيئة البيئة - أبو ظبي، 2018)³³. وتمس عملية التدوير أيضا المواد الصديقة للبيئة المستخدمة سواء في عملية البناء أو عمليات الإنتاج الأخرى، وهو ما دعمته الدولة من خلال هيئات تم إنشاؤها لهذا الغرض على مستوى الإمارات، إضافة إلى الإطار القانوني الذي ضمنته في لائحة شروط ومواصفات البناء الأخضر، كما يمكن حرق بعض الأنواع من النفايات واستخدامها كمصدر حراري لتوليد الطاقة، ومن آثار إدارة النفايات كذلك التخلص التدريجي من المكبات وهو ما يؤثر إيجابيا على الصحة العامة وحياة الأفراد.

هـ. حيوية المباني والراحة النفسية: من خلال الحرص على توفير إضاءة وتهوية كافية من أجل تجنب رهاب الأماكن المغلقة الذي يصيب الكثيرين ويؤدي إلى تردي حالاتهم النفسية ومعها إنتاجيتهم في العمل، وهو أمر معتمد بالدرجة الأولى على تصميم المباني، ولعل مدينة مصدر مثال جيد عن اهتمام دولة الإمارات بالجانب النفسي لحياة المقيمين بها، إذ تم الاعتماد على تصاميم العمارة العربية التقليدية من خلال تخصيص ممرات مشاة ضيقة ومضللة تصل ما بين الساحات العامة المكشوفة على المنازل والمدارس وبقية المرافق، وما يزيد من هذه الراحة وجود نسيج أخضر متنوع داخل الممرات والفراغات يمتد إلى خطوط منتظمة من الأشجار على أطراف المجمعات السكنية من أجل حمايتها من المؤثرات البيئية الصحراوية. وما يعزز كل هذا استخدام تقنيات متطورة للمعلومات والاتصالات تسهل من حياة الأفراد من خلال إدارة الخدمات بكفاءة وتوفير المعلومات في الوقت المناسب.

وبشكل عام فإن المباني الخضراء في حد ذاتها مظهر من مظاهر جودة الحياة في المجتمع، ووجودها دليل على قدرته على تلبية احتياجات أفرادها، كونها تتطلب موارد مالية معتبرة من أجل التحول من الشكل التقليدي للبناء إلى شكل جديدة يستخدم تقنيات متطورة من أجل زيادة كفاءة المباني وزيادة عمرها على المدى المتوسط والطويل.

الخاتمة:

تعتبر المباني الخضراء حلا فعالا ثبتت جدارته من خلال تطبيقه في الكثير من دول العالم المتقدم خصوصا، ويبدو أنه سيكون حلا ذا كفاءة في الدول النامية ومنها دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط كمقاربة لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات في المناخ. وفي إطار التوجه العالمي نحو استراتيجية الاستدامة والاقتصاد الأخضر، فقد قررت دولة الإمارات العربية المتحدة الاندماج في هذا الخط العالمي ودخول السباق نحو الريادة في هذا المجال، ومن أهم أقسام هذه الاستراتيجية المباني الخضراء التي تقدم منافع عديدة على المستوى الجزئي والكلبي، ليس فقط من أجل استخدام الموارد المتاحة بكفاءة ولكن من أجل تغيير السلوك البيئي لدى الأفراد وزيادة وعيهم بأهمية هذا التوجه حاضرا ومستقبلا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- الحياة الجيدة في نظر الفرد هي تلك الحياة التي تسعى للتفاعل والتكامل بين مختلف النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، هي الحياة التي توفر له مختلف المتطلبات التي تشعره بالراحة؛
- تركز المباني الخضراء على تفاعل محاور ذات أهمية بالغة تراعي الاستخدام الكفء للطاقة والموارد وتوافق التصميم مع بيئة المباني؛
- التجربة الإماراتية في مجال المباني الخضراء دليل واقعي على مدى التكيف مع التحديات التي تواجه البيئة، ونظرة مستقبلية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار حق الفرد في العيش الكريم والحيد.

المراجع:

- أحمد مسعودي، بحث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015.
- الباحثون المصريون، نظام الـليد لتقييم المباني الخضراء، متاح بتاريخ 2018/07/05 على الموقع الإلكتروني: <https://www.egyres.com/articles/>
- اللوفر أبو ظبي، متاح بتاريخ 2018/07/11 على الموقع الإلكتروني: <http://www.louvreabudhabi.de>
- المياه ودولة الإمارات العربية المتحدة، متاح بتاريخ 2018/07/12 على الموقع الإلكتروني: <https://masdar.ae/ar/initiatives/detail/water-the-uae>
- إيهاب محمود عقبة، عمرو سليمان الجوهري، دراسة تحليلية مقارنة لمادة الإنشاء والطاقة في أنظمة تقييم المباني البيئية والمستدامة، المؤتمر الأول لفرع الرابطة الدولية لمحاكاة أداء المباني في مصر- نحو بيئة مشيدة خضراء ومستدامة، القاهرة-مصر، 23-24 جوان 2013.
- بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، متاح بتاريخ 2018/07/12 على الموقع الإلكتروني: <http://uaesdgs.ae/ar-AE/goals/affordable-and-clean-energy>
- خالد محمد محمود الخبير، تطبيق مفاهيم المباني الخضراء-دراسة حالة الخرطوم الكبرى، مذكرة ماجستير في العمارة، جامعة الخرطوم للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

- دالية محمد عبد القادر يامين، تعديل تصميم المباني السكنية القائمة في فلسطين لتتكيف مع بيئتها في ظل ظاهرة التغير المناخي، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2016.
- رغداء علي نغيسة، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 (1)، 2012.
- طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، دراسة مقارنة تحليلية لبعض معايير الاستدامة السكنية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 29، العدد 02، 2013.
- عبد الله محمد رفيع، السعفات رؤية دبي الخضراء، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 10، جانفي 2015، متاح بتاريخ 2018/07/11 على الموقع الإلكتروني: <http://www.envirocitiesmag.com>
- فوزية برسولي، سميرة عبد الصمد، المباني الخضراء وتقليل الأثر البيئي، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة وإشكالية تمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة 1، يومي 23-24 أبريل 2018.
- لورانس الطحان، تطبيق معايير العمارة الخضراء على الأبنية القائمة من عام 1950 إلى 1970 حالة دراسية (شارع بغداد)، مذكرة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، 2011.
- مارك إيفانز، قوانين ولوائح المباني الخضراء: لماذا تعتبر مهمة؟ وما هي أهميتها؟ مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد العاشر، جانفي 2015، متاح بتاريخ 2018/07/02 على الموقع الإلكتروني: <http://www.envirocitiesmag.com>
- مارييتا فارغاس، المباني الخضراء-أكثر من مجرد لون، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الخامس، ماي 2013، متاح بتاريخ 2018/07/02 على الموقع الإلكتروني: <http://www.envirocitiesmag.com>
- مدينة مصدر، متاح بتاريخ 2018/07/10 على الموقع الإلكتروني: <https://masdar.ae/ar/>
- هيئة البيئة-أبو ظبي، الإدارة المستدامة لنفايات المؤسسات، متاح بتاريخ 2018/07/12 على الموقع الإلكتروني: <https://www.ead.ae/.../Sustainable%20Waste%20Management%20of..>
- وزارة البيئة والمياه لدولة الإمارات العربية المتحدة، خطة التنفيذ الوطنية بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs) في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإصدار 1.0، أبريل 2015.
- وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية، 2017.
- يحيى النجار، عبد الرؤوف الطلاع، التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الأهلية بمحافظة غزة، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 29 (2)، 2015.
- Quality Living City Ranking, available on 12/07/2018 on the site web: <https://mobilityexchange.mercer.com/Portals/0/Content/Rankings/rankings/qol2018k852147/index.html>
- The Emirates Green Building Council, available on 07/07/2018 on: <http://emiratesgbc.org>

- Wael A.Mokbel, Ezzat A.Morghany, Shawkat A.Alkady, Urban Heritage Areas Through The Scope Of Green Architecture Concepts (Old City Of Sana'a As An Example), **Journal of Engineering Sciences**, Assiut University, Vol. 35, N. 4, July 2007.

الهوامش:

¹ ماريتزا فارغاس، المباني الخضراء-أكثر من مجرد لون، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الخامس، ماي 2013، ص 23، متاح بتاريخ 2018/07/02 على الموقع الإلكتروني: <http://www.envirocitiesmag.com>

² Wael A.Mokbel, Ezzat A.Morghany, Shawkat A.Alkady, Urban Heritage Areas Through The Scope Of Green Architecture Concepts (Old City Of Sana'a As An Example), **Journal of Engineering Sciences**, Assiut University, Vol. 35, N. 4, July 2007, p 1043.

³ خالد محمد محمود الخبير، تطبيق مفاهيم المباني الخضراء-دراسة حالة الخرطوم الكبرى، مذكرة ماجستير في العمارة، جامعة الخرطوم للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 4.

⁴ لورانس الطحان، تطبيق معايير العمارة الخضراء على الأبنية القائمة من عام 1950 إلى 1970 حالة دراسية (شارع بغداد)، مذكرة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، 2011، ص 7.

⁵ دالية محمد عبد القادر يامين، تعديل تصميم المباني السكنية القائمة في فلسطين لتتكيف مع بيئتها في ظل ظاهرة التغير المناخي، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2016، ص 14.

⁶ Wael A.Mokbel, Ezzat A.Morghany, Shawkat A.Alkady, op.cit, p 1045.

⁷ ماريتزا فارغاس، مرجع سابق، ص 23.

⁸ مارك إيفانز، قوانين ولوائح المباني الخضراء: لماذا تعتبر مهمة؟ وما هي أهميتها؟ مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد العاشر، جانفي 2015، ص 39، متاح بتاريخ 2018/07/02 على الموقع الإلكتروني: <http://www.envirocitiesmag.com>

⁹ طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، مرجع سابق، ص 555.

¹⁰ الباحثون المصريون، نظام الـليد لتقييم المباني الخضراء، متاح بتاريخ 2018/07/05 على الموقع الإلكتروني: <https://www.egyres.com/articles/>

¹¹ طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، مرجع سابق، ص 553.

¹² فوزية برسولي، سميرة عبد الصمد، المباني الخضراء وتقليل الأثر البيئي، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة وإشكالية تمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة 1، يومي 23-24 أفريل 2018، ص 10.

¹³ إيهاب محمود عقبة، عمرو سليمان الجوهري، دراسة تحليلية مقارنة لمادة الإنشاء والطاقة في أنظمة تقييم المباني البيئية والمستدامة، المؤتمر الأول لفرع الرابطة الدولية لمحاكاة أداء المباني في مصر- نحو بيئة مشيدة خضراء ومستدامة، القاهرة-مصر، 23-24 جوان 2013، ص 06.

¹⁴ طلال مروان البحرة، عقبة فاكوش، مرجع سابق، ص 560.

¹⁵ وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية، 2017، ص 76.

¹⁶ The Emirates Green Building Council, available on 07/07/2018 on: <http://emiratesgbc.org>

¹⁷ وزارة البيئة والمياه لدولة الإمارات العربية المتحدة، خطة التنفيذ الوطنية بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs) في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإصدار 1.0، أفريل 2015، ص 07.

¹⁸ وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 78.

¹⁹ نفس المرجع السابق، ص 79.

²⁰ نفس المرجع السابق، ص 78.

- ²¹ عبد الله محمد رفيع، السعفات رؤية دبي الخضراء، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 10، جانفي 2015، ص 14، متاح بتاريخ 2018/07/11 على الموقع الإلكتروني: <http://www.envirocitiesmag.com>
- ²² مدينة مصدر، متاح بتاريخ 2018/07/10 على الموقع الإلكتروني: <https://masdar.ae/ar/>
- ²³ وزارة التغير المناخي والبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 81.
- ²⁴ اللوفر أبو ظبي، متاح بتاريخ 2018/07/11 على الموقع الإلكتروني: <http://www.louvreabudhabi.de>
- ²⁵ بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، متاح بتاريخ 2018/07/12 على الموقع الإلكتروني: <http://uaesdgs.ae/ar-AE/goals/sustainable-cities-and-communities>
- ²⁶ رغداء علي نغيسة، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 (1)، 2012، ص 151.
- ²⁷ يحيى النجار، عبد الرؤوف الطلاع، التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الأهلية بمحافظة غزة، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 29 (2)، 2015، ص 216.
- ²⁸ أحمد مسعودي، بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015، ص 205.
- ²⁹ Quality Living City Ranking, available on 12/07/2018 on the site web: <https://mobilityexchange.mercer.com/Portals/0/Content/Rankings/rankings/qol2018k852147/index.html>
- ³⁰ عبد الله محمد رفيع، مرجع سابق، ص 15.
- ³¹ بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، متاح بتاريخ 2018/07/12 على الموقع الإلكتروني: <http://uaesdgs.ae/ar-AE/goals/affordable-and-clean-energy>
- ³² المياه ودولة الإمارات العربية المتحدة، متاح بتاريخ 2018/07/12 على الموقع الإلكتروني: <https://masdar.ae/ar/initiatives/detail/water-the-uae>
- ³³ هيئة البيئة-أبو ظبي، الإدارة المستدامة لنفايات المؤسسات، ص 05، متاح بتاريخ 2018/07/12 على الموقع الإلكتروني: <https://www.ead.ae/.../Sustainable%20Waste%20Management%20f..>

عمليات التحسين الحضري كأداة لتحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة

شطي وائل

معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة 3

wailchetbi@gmail.com

الملخص:

تبنت الجزائر سياسة التحسين الحضري منذ سنة 2006 من خلال الاف العمليات عبر التراب الوطني والتي استهلكت مبالغ مالية ضخمة وكل ذلك من اجل تحقيق جودة حياة في الاحياء السكنية حيث سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على عدد من الاحياء على مستوى ولاية قسنطينة والتي عرفت هذا النوع من العمليات العمرانية بهدف تقييم هذه العمليات ومحاولة معرفة مدى تحسينها لجودة الحياة على الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية. وسنعمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل التقنية لجمع المعطيات كالملاحظة الميدانية واجراء لقاءات موجهة مع الفاعلين (مسؤولين، جمعيات ومواطنين) وهذا بغرض معرفة مدى تحقيق هذه المشاريع لأهدافها ومحاولة معرفة النقاط السلبية لها بغرض اقتراح حلول لها وكذلك محاولة تقييم الإطار المعيشي وجودة الحياة لهذه الاحياء من خلال دراسة الجوانب التقنية ونظرة السكان حول مشاريع التحسين الحضري

الكلمات المفتاحية: قسنطينة، تحسين الحضري، إطار معيشي، جودة الحياة، فضاء عمومي

مقدمة:

تعتبر الفضاءات العامة او المساحات الخارجية للأحياء المكان الذي تمارس فيه الحياة اليومية للسكان وبالتالي فإننا لما نتكلم عن جودة الحياة في هذه الاحياء فهذا يعني بالضرورة جودة الوعاء الذي تدور فيه مجريات هذه الحياة الا وهو الفضاء العمومي والذي تم اهماله بسبب النمو السريع للمدن الجزائرية ولحظيرتها السكنية (بن ناجي 2010)، اين تم التركيز على الجانب الكمي وذلك على حساب نوعية الفضاء العمومي الذي اكتسب طابعا وظيفيا، حيث تحول الى مجرد مكان للعبور بينما يفترض ان يكون مكانا للتلاقي والتجول وممارسة مختلف العلاقات الاجتماعية، وهو الشيء الذي تفتنت له السلطات واقترحت عدة حلول كالتحسين الحضري. حيث سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح مفهوم التحسين الحضري وابرز اهم أهدافه وعلاقته بجودة الحياة كما سنقوم بدراسة الى أي مدى ساهمت عمليات التحسين الحضري على مستوى ولاية قسنطينة في ترقية الإطار المعيشي والرفع من جودة الحياة وذلك بالارتكاز على دراسة ميدانية تعتمد أساسا على مجموعة من الوسائل التقنية المستعملة في التحقيقات الميدانية كالملاحظة الميدانية، الصور ومحاوره السكان والفاعلين (مسؤولين وجمعيات) وذلك بغرض التعرف عن كثب على هذه التجربة.

1. جودة الحياة في الأحياء السكنية

جودة الحياة في الاحياء السكنية يمكن قياسها اعتمادا على مجموعة من المعايير والتي تمكننا حتى من إعطاء قيمة رقمية لها كحساب معدل الرفاه انطلاقا من معايير تخص السكن كتوفره على دورة مياه وبعض المستلزمات وربطه بمختلف الشبكات (كهرباء، مياه، غاز، صرف صحي، هاتف....) وهي في الواقع أصبحت من الضروريات وهي متوفرة في كل السكنات الجماعية الحديثة والتي تم إنجازها وفقا للمعايير الدولية لكن جودة الحياة في الحي لا تقتصر على جودة المسكن بل تتعداه الى الفضاءات العمومية وتوفر المرافق والتجهيزات الجوارية التي تقدم خدمات للسكان كالمرافق الإدارية، التجارية، الرياضية وغيرها وفيما يخص هذا الجانب يمكن القول ان الاحياء السكنية الجماعية والتي هي في الأصل احياء مخططة تعاني كثيرا من هذا الجانب حيث منذ الاستقلال تم انجاز ملايين السكنات لتغطية العجز المسجل في هذا المجال فكان التركيز على الكم وليس الكيف خاصة ما تعلق بالجمال الخارجي للمسكن حيث تم اهمال الفضاءات العمومية حتى فيما يخص

تصميم الاحياء الذي تم بمراعاة شروط الإنجاز السريع حيث كان المعيار الوحيد لشكل الحي وفضاءاته الخارجية هو سكة الرافعة لتسريع عملية البناء ما نتج عنه مجموعة من العمارات او الكتل الاسمنتية المتناثرة دون شكل محدد ودون تقسيم او تراتبية في الفضاءات والتي تركت على شكلها الخام دون تهيئة اما المرافق الجوارية فلم تكن ذات أولوية وقد اقتصر على المرافق المدرسية مع اهمال باقي المرافق. كل هذا جعل هذه الاحياء عبارة عن مرقد لا تصلح لممارسة الحياة اليومية وظلت فارغة طوال الوقت.

تشكل الفضاءات العمومية مكانا لممارسة أنشطة الحياة اليومية ولتلاقي السكان واحتكاكهم ببعضهم غير ان غياب التهيئة يؤدي الى عدم ممارسة وظيفتها بكفاءة حيث تتميز الفضاءات العمومية في اغلبها بغياب التهيئة وانتشار الاستغلال غير الشرعي لهذه الفضاءات من خلال حيازتها من طرف التجار او قاطني الطوابق الأرضية او استعمالها بشكل فوضوي في ركن السيارات او أغراض أخرى كل هذا أدى الى انتشار نوع من الفوضى في احياء مخططة وغير فوضوية ما انعكس على جودة الحياة فيها وأدى الى سخط وعدم رضا السكان وبالتالي عدم الاستمتاع بالبقاء في هذه الاحياء (Djounid, H 2010) وهذا ما يقودنا للتساؤل حول الممارسات التي أدت الى هذه النتائج حيث تم إنجاز معظم هذه البرامج السكنية في اطار ما كان يعرف بالمناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN او حتى البرامج السكنية التي تم إنجازها مؤخرا حيث يتم الانجاز بشكل قطاعي بمعنى ان المصالح المكلفة بإنجاز السكن تقوم بمهمتها ثم تترك مهمة التجهيز للمصالح المكلفة بما كالمرافق التعليمية والرياضية وغيرها والتي لكل منها إدارة خاصة بها، بالإضافة الى الشبكات المختلفة (مياه، كهرباء....) والتي بدورها تخضع في وصايتها لمصالح مختلفة وهذا كله في ظل غياب تنسيق بينها اما الفضاءات العمومية فتمثل الحلقة الضعيفة في ظل غياب جهة معينة تسهر على تهيئتها وتسييرها والحفاظ عليها.

تمثل الفضاءات العمومية عموما في المساحات الخضراء، الطرق والأرصفة ومساحات اللعب والتسلية ومساحات ركن السيارات وحتى الساحات والأماكن المفتوحة غير ان الملاحظ على اغلب الاحياء السكنية في الجزائر هو غياب التهيئة حيث ان اغلب هذه الفضاءات تتلخص في مساحات فارغة غير مهيأة وغير محددة الاستعمال ومتروكة على حالتها الطبيعية حيث يستغلها السكان بطريقة عشوائية وفوضوية فنجد السيارات مركونة بجانب العمارات والأطفال يختارون مكانا للعب دون وجود تهيئة مناسبة وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان الى عدة مشاكل وينعكس سلبا على الاطار المعيشي وجودة الحياة في هذه الاحياء.

2. التحسين الحضري كحل

عرفت المدن الجزائرية منذ السنوات الأولى للاستقلال تدهورا في قيمتها الجمالية خاصة ما تعلق بالفضاءات العمومية والظروف المعيشية داخل المحيط الحضري بسبب توافد عدد كبير من سكان الأرياف وما صاحبه من ممارسات وهو الشيء الذي خلق ضغطا كبيرا على السلطات التي كان رد فعلها هو إنجاز أكبر عدد ممكن من السكنات بهدف تلبية الطلب وتغطية العجز دون مراعاة الجانب الجمالي او تهيئة الفضاءات الخارجية ما زاد من تفهقر جودة الحياة في المدن الجزائرية وهو الشيء الذي لاقى استهجانا وعدم رضا من طرف السكان وحتى السلطات العليا للبلاد والتي ما فتئت في كل مرة تنتقد الوضع الذي الت اليه المدن وهذا ما يدل على وعي هذه الأخيرة بواقع المدن، الشيء الذي انعكس على السياسات الحكومية.

عمليات التحسين الحضري هي واحدة من هذه السياسات الحكومية التي جاءت لإيقاف تدهور المجال المعيشي وإعادة الاعتبار للأحياء السكنية والتي جاءت في إطار القانون التوجيهي للمدينة 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والذي يحدد الإطار القانوني لسياسة المدينة التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الإطار المعيشي في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي تم الإشارة لها في المواد من 6 الى 12. ويعتبر أحد الأدوات العملية لتحقيق هذه الأهداف.

التحسين الحضري هو عملية عمرانية تتمثل في تهيئة وإعادة تأهيل الفضاءات الخارجية للأحياء السكنية خاصة تلك التي عرفت تدهورا للمحيط العمراني وتشمل هذه التدخلات:

- ❖ الطرق والأرصفة: من خلال اصلاح الطبقة المخصصة للسير وذلك بتعبيد الطرق وتبليط الأرصفة وتحديدده من خلال اصلاح الحواف.
- ❖ التطهير: وذلك بإصلاح القنوات التالفة وتوسيع الشبكة وتحديثها وملاءمتها مع الاحتياجات لحماية البيئة. فصل شبكات الامطار عن شبكة الصرف الصحي، إعادة تأهيل البالوعات واصلاح التسربات.
- ❖ المياه الصالحة للشرب: القضاء على التسربات من خلال اصلاح الشبكات التالفة وإعادة تأهيلها وتوسيعها باستعمال مواد جديدة ومطابقة للمقاييس الدولية فيما يخص محافظتها على البيئة.
- ❖ الانارة العمومية: وذلك بإصلاح الاعمدة التالفة وتحديثها وتعويضها ان استلزم بأعمدة حديثة وجميلة والقضاء على الزوايا المظلمة خاصة في الساحات العامة، الحدائق ومداخل العمارات وممرات الراجلين والطرق الرئيسة والثانوية.
- ❖ التهئة الخارجية: وذلك بتهيئة الجيوب والمساحات الفارغة بين العمارات وإعطائها وظيفة في المجال من خلال خلق مساحات خضراء ومساحات لعب وتسلية وممرات للمشاة اسناد الطرق والعمارات للحد من انزلاق وانجراف التربة وتهيئة الأراضي المائلة.
- ❖ الأثاث الحضري: ويتمثل في وضع وتثبيت مقاعد للراحة واثاث لتزيين الحي بالإضافة الى العاب الأطفال كالمراجيح وغيرها بالإضافة الى سلات القمامة وكل ما له علاقة بجمع وتصنيف النفايات.
- ❖ المساحات الخضراء: من خلال غرس الأشجار ووضع العشب وغيرها من الاعمال.

القيام بهذه التدخلات على المجال يتطلب المرور بالمراحل التالية:

- التحليل: ويتمثل في إعداد دراسة على المجال المراد التدخل عليه والمتمثل في الحي او عدة احياء سكنية من خلال تحديد النقائص وكذلك نقاط القوة بهدف معرفة وإحصاء النقاط السوداء فيما يخص التهئة الخارجية للحي (فضاءات مهملة، اعطاب في الشبكات، اهتراء الطرق....)
- اعداد المقترحات: ويتم بناء على نتائج التحليل حيث يجب خلال اعداد هذه المقترحات اشراك كافة الفاعلين بما فيهم السكان وهذا بهدف الخروج بتوافق واجماع حول الحلول المقترحة
- انجاز المشاريع: حيث توكل هذه المهمة لمقاولة انجاز ومكتب دراسات يتكفل بالمتابعة التقنية اما المصالح الإدارية فتتكفل بالأمور الإدارية والمالية واستلام المشروع في الأخير والتي تحرص ان يكون محترما للمعايير التقنية.
- الصيانة والمراقبة: وتتمثل في المرحلة البعدية لإنجاز المشاريع حيث تتكفل البلدية بعمليات الصيانة والتسيير او تعهد بهذه المهمة الى مؤسسة خاصة في إطار ما يعرف بالتسيير بالتفويض دون نسيان وجوب اشراك المجتمع المدني (جمعيات وافراد) الذي يعتبر إلزاميا وفق المادة 17 من القانون 06-06 السابق الذكر.

1.2. أهداف عمليات التحسين الحضري

التحسين الحضري يشمل عمليات إعادة تأهيل الاحياء السكنية وهي تهدف في مجملها لتحقيق الأهداف التالية:

-توفير إطار معيشي ملائم وصحي للسكان والحد من تدهور المساحات الخارجية والفضاءات العامة للأحياء.

-تحسين صورة الاحياء لدى السكان والزوار.

-إعادة النظام للأحياء التي أصبحت تشبه المناطق العشوائية من خلال تنظيم استعمالات المجال.

-تهيئة وحماية المساحات الخضراء والحفاظ على البيئة الحضرية.

-تلبية حاجيات السكان وذلك بتوفير نصيب مطابق للمعايير الدولية من حيث المساحات الخضراء، مساحات اللعب والراحة ومختلف المرافق.

-تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الجوانب البيئية، الاجتماعية والاقتصادية وهو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً.

2.2. التحسين الحضري والتنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي النجاعة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. حيث تهدف عمليات التحسين الحضري للجمع بين مختلف هذه المبادئ من خلال:

- المجال الاقتصادي: تهدف عمليات التحسين الحضري الى بعث النشاط الاقتصادي خاصة في مجال البناء والاشغال العمومية ما يساعد على خلق مؤسسات جديدة وخلق مناصب شغل وبعث الصناعة المرتبطة بمواد البناء والأثاث الحضري كما يساهم بطريقة غير مباشرة في تطوير الاقتصاد من خلال خلق إطار معيشي مريح للسكان ما يزيد في الإنتاجية وينقص من المشاكل الصحية التي تكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة.
- المجال الاجتماعي: عمليات التحسين الحضري تستهدف بالدرجة الأولى الفضاءات العمومية من خلال محاولة إعادة تأهيلها لتصبح فضاءات جاذبة للسكان وبالتالي فضاء لتلاقي السكان والاحتكاك بينهم ما يقضي على الفوارق الاجتماعية من جهة ويساهم في تحسين الحياة اليومية وتسهيلها من خلال توفير المرافق الضرورية للعيش الكريم والاهتمام بالفئات الهشة ككبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، الأطفال، النساء.... الخ.
- المجال البيئي: ان الهدف الرئيسي لعمليات التحسين الحضري هو خلق بيئة حضرية ملائمة من خلال الحد من التلوث الناجم عن النفايات وذلك بتوفير أماكن لهذه الأخيرة او تلك الناجمة عن المياه القذرة من خلال القضاء على التسربات ومن جانب اخر توفير المساحات الخضراء والتدخل على المناظر الطبيعية في الاحياء السكنية.

3. التحسين الحضري في ولاية قسنطينة

ولاية قسنطينة وعلى غرار باقي مناطق الوطن تعرف مجالاتها الحضرية نفس الاختلالات والمشاكل فيما يخص الإطار المعيشي وجودة الحياة في الاحياء السكنية والناجمة أساساً عن حركية السكان خاصة النزوح الريفي والاكتظاظ الناتج عن عدم كفاية البرامج السكنية وما صاحبه من انتشار للسكنات الفوضوية وعدم كفاية المرافق الجوية خاصة في الضواحي والاحياء الهامشية بالإضافة الى هذا كله ازداد تدهور هذا الإطار المعيشي نتيجة قدم البنى التحتية وعدم الاهتمام بنوعية الفضاءات العمومية بسبب الاهتمام بالجانب الكمي لإنتاج السكنات. كل هذا شكل مجموعة من التحديات للسلطات المحلية التي عملت على تطبيق مختلف البرامج التي استفادت منها على غرار التحسين الحضري.

ما يجدر الإشارة له هو الوعي الذي أصبح لدى الفاعلين المحليين بأهمية الفضاءات العمومية واثرها على جودة الإطار المعيشي الشيء الذي تعكسه تصريحاتهم في الصحافة الوطنية وما صاحبه من برامج تم تجسيدها بداية بالتدخلات على الشبكات والطرق لفك العزلة وتهيئة الأرصفة والممرات المخصصة للمشاة وصولاً الى المساحات الخضراء التي كانت مدينة قسنطينة تعاني نقصاً حاداً فيها حيث كان يقدر نصيب الفرد الواحد فيها ب 4م2 وهو بعيد جداً عن المعايير الدولية التي تقدر ب 10م2 لكل فرد وعلى هذا الأساس تم برمجة وإنجاز 7 مساحات خضراء على مستوى احياء المدينة بمساحة اجمالية تقدر ب 70 هكتاراً بهدف انقاص العجز المسجل في هذا المجال.

كل هذه التدخلات تمت في إطار مشاريع التحسين الحضري التي تم الانطلاق فيها منذ 2006 الى 2010 والبرنامج الثاني من 2011 الى 2015 والتي شملت اشغال الطرق، شبكات التطهير والمياه، ترميم البنايات، تزيين وتأهيل الفضاءات العمومية (Bouadam, 2014).Roukia,

البرنامج الأول: استفادت ولاية قسنطينة في إطار البرنامج الخماسي (2005-2009) من غلاف مالي مخصص لعمليات التحسين الحضري يقدر ب 10.120.000.000.00 دج (مديرية البناء والتعمير لولاية قسنطينة) موزعة على 06 عميات حيث بلغ عدد المشاريع المسطرة 91 مشروعاً موزعة على مختلف البلديات حيث استحوذت بلدية قسنطينة على حصة الأسد ب 26 مشروعاً تشمل احياء تغطي 612 هكتاراً وتحصي 169901 ساكناً.

البرنامج الثاني: جاء في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 ينقسم على شطرين بمبلغ إجمالي يقدر ب 2.400.000.000،00 دج يتضمن مشاريع للتحسين الحضري وتشمل الاحياء التي اشارت اليها الدراسة المعدة في هذا الإطار بأنها تحتاج لعملية تحسين حضري ولم تستفد من قبل من هذه المشاريع وتمثل في برامج سكنية قديمة في إطار ما يعرف بالمناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN أو تخصيصات تعرف تدهوراً في بنيتها التحتية. كما تم الحرص في هذا البرنامج على تحسين نوعية الاشغال المنجزة بعدما تم تسجيل سوء الاشغال المنجزة في إطار البرنامج السابق.

وعلى العموم تتمثل الاشغال المنجزة في البرنامجين في:

-توسيع شبكات الصرف الصحي في حالة عدم كفايتها واصلاح التسربات.

-اصلاح الطرقات المهترئة وتوسعتها وتهيئة الأرصفة وحوافها.

-تهيئة وتنظيف المساحات الخضراء وغرس الأشجار.

-تزيين الساحات العامة.

-اصلاح وتوسيع شبكة مياه الشرب.

-اصلاح وتوسيع شبكة الانارة العمومية.

-خلق فضاءات عمومية مهيأة في المساحات المهملة (حدائق، مساحات لعب، فضاء جلوس واسترخاء...).

-وضع الأثاث الحضري في الفضاءات العامة (مقاعد، سلات القمامة، موقف حافلات...).

لتقييم أثر هذه العمليات على جودة الحياة في الاحياء السكنية سنقوم فيما يلي باستغلال نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من الاحياء التي عرفت عمليات تحسين حضري من خلال اجراء مقارنة بين حالة هذه الاحياء قبل ثم بعد عملية التحسين الحضري ثم نحاول معرفة مدى تحسن جودة الحياة والإطار المعيشي بها وهذا بالارتكاز على نتائج اللقاءات والحوارات التي قمنا بها مع الفاعلين ومع السكان لمعرفة مدى رضاهم والى أي حد حققت هذه المشاريع تطلعاتهم.

4. عمليات التحسين الحضري: وجه جديد للأحياء السكنية

لدراسة التغييرات التي أحدثتها عمليات التحسين الحضري على الإطار المعيشي للأحياء وخاصة على نوعية الفضاءات الخارجية، سنقوم في خطوة أولى بإجراء مقارنة بين حالة هذه الأخيرة قبل وبعد التهيئة بالاعتماد على صور فوتوغرافية تبرز وتلخص التغير المرئي على هذا المجال

صورة: 02



تهيئة المجال

صورة: 01



مجال مهمل بدون وظيفة

صورة: 04



تهيئة مكان لركن السيارات

صورة: 03



استغلال المجال في الركن العشوائي

صورة: 06



تهيئة الطريق والرصيف
Bouadam, Roukia, 2013

صورة: 05



اهتراء الطريق والرصيف وانعدام
النظافة



إعادة تأهيل الطريق واصلاح التسربات

Bouadam, Roukia, 2013



تدهور الطريق وتسرب مياه الصرف

من خلال التحقيق الميداني الذي اجريناه مع سكان الاحياء التي عرفت عمليات تحسين حضري لاحظنا وجود اجماع على كون وضع الاحياء اصبح احسن من ذي قبل من حيث الجانب الجمالي خاصة، ما انعكس على أسعار السكنات الذي ارتفع بشكل ملحوظ لكن فيما يخص جودة الحياة فلاحظنا ان هناك تفاوتاً واختلافاً في آراء السكان من حي لآخر فهناك من السكان المستجوبين من أشار الى تحسن الحياة في الحي من حيث توفير بعض المرافق كأماكن توقف السيارات ومساحات اللعب للأطفال والمساحات الخضراء والتي لم تكن متوفرة هكذا من قبل لكن غالبية السكان كان لها رأي سلبي سنحاول تفصيله فيما يلي:

أشار مجموعة من السكان المستجوبين لسوء الاشغال المنجزة وعدم مطابقتها للمعايير المعمول بها كالأرصفة العالية نتيجة إضافة طبقة البلاط والطرق غير المستوية وغيرها من عيوب الإنجاز وهو الشيء الذي ارجعه مسؤولو البلدية الذين استجوبناهم للظروف العامة التي فيها برامج التحسين الحضري حيث ان البرنامج سياسي وذو طابع مركزي حيث تم فيه الاخذ بعين الاعتبار الجانب المالي (المخصصات) فقط، حيث كان اول مشكل واجه السلطات المحلية هو قلة المؤسسات المتخصصة واليد العاملة المؤهلة لإنجاز هذه الاشغال كما ان الحرص على الإنجاز بسرعة أدى الى عدم استغلال الوقت اللازم لإعداد الدراسات التقنية ما انجر عنه حدوث منازعات سواء بين السلطات والمؤسسات او بين هذه الأخيرة والسكان والذي أدى في بعض الأحيان الى إيقاف الاشغال او إنجازها بشكل ترقيعي.

من جهة أخرى لمسنا من بعض السكان المستجوبين ان المشاريع المنجزة لا تتوافق مع رغباتهم وتطلعاتهم حيث يرجع ذلك الى عدم اشراكهم في برجة المشاريع حيث ان مهمة إنجاز الدراسات التقنية أوكلت لمكاتب دراسات في أوقات قياسية (اختيار المكتب واعداد الدراسة) ما أدى الى عدم إنجاز الدراسة كما يجب وبالتالي عدم مراعاة الاستعمالات السابقة للفضاءات العمومية او ما كان يرجوه السكان، فقد أشار بعض السكان المستجوبين الى ان مساحة خضراء قد أنجزت في مكان كان السكان يركنون فيه سياراتهم او ان مساحة لعب الأطفال قد تم إنجازها في مكان كان ساحة للعب كرة القدم من طرف شباب الحي ما أدى الى انزعاجهم . كما صادفنا إنجاز حديقة وسط العمارات وتزويدها بمقاعد ما أزعج السكان كثيرا لان مرتادي هذه الحديقة يجلسون قبالة منازلهم. كل هذه المعطيات تجعلنا نقول ان بعض المشاريع قد نتج عنها مفعول عكسي نتيجة عدم اشراك السكان في اتخاذ القرار وعدم مشاورتهم لأنهم هم من سيسعمل المجال المهياً وليس مكتب الدراسات الذي انجز الدراسة وبالتالي وجب ان تهدف المشاريع لتحقيق تطلعات السكان لا المسؤولين وذلك كشرط أساسي لنجاحها في تحسين الإطار المعيشي.

النقطة الثالثة التي وقفنا عليها في اغلب الاحياء هي التدهور السريع للمشاريع المنجزة نتيجة التخريب خاصة مساحات لعب الأطفال ونذكر على سبيل المثال لا الحصر التدهور الذي عرفته مساحة اللعب بحي 1650 مسكن بلدية عين السمارة (انظر الصور 9، 10 و11) والتي عادت لنقطة الصفر بعد مدة قصيرة من افتتاحها. ومن خلال التحقيق الميداني الذي اجريناه تبين لنا ان اهم سبب لتدهور وتخريب هذا المرفق الذي كلف خزينة البلدية 2.7 مليون دج (المصلحة التقنية للبلدية) هو عدم موافقة السكان على إنجازها حيث كانت المساحة تستغل كمكان لركن السيارات ليلا وممارسة رياضة كرة القدم نهارا ولما جاء مشروع التحسين الحضري للحي لم يؤخذ بعين الاعتبار الاستعمال السابق للمجال من طرف السكان بل جيء باستعمال اخر لا يتوافق ورغبات السكان ويخصص كذلك لفئة محددة من السكان (الأطفال) حيث ان توافد الأطفال من احياء أخرى وأحيانا مرفقين بأولياتهم قد ازعج سكان الحي (شجار الاطفال مع أطفال الحي او جلوس اولياتهم مقابل السكنات) ما دفع بعض السكان لتخريب الأثاث دون ادنى تدخل من بقية السكان لانهم يعتبرونه مشروع البلدية لا مشروع حيهم حيث انهم كانوا يريدون ملعبا للشباب ومساحة لركن السيارات.

صور: 09، 10 و11



تدهور سريع لمساحة لعب الأطفال

تجدر الإشارة الى ان التخريب في بعض الأحيان يكون من طرف مؤسسات عمومية كالجرائية للمياه او شركة اتصالات الجزائر وذلك عند تدخلها لصيانة شبكتها لكنها لا تصلح الطرقات والأرصفة التي خربتتها (انظر الصور 12 و13). اما فيم يخص المساحات الخضراء فان التدهور ينتج سواء من التخريب خاصة من طرف الأطفال او لعدم وجود صيانة وتسيير حيث تترك مهملة ما يرجعها مساحات جرداء خلال أشهر خاصة بسبب الظروف المناخية كالجفاف واستعمال نباتات غير محلية تستلزم صيانة وسقي مستمرين.

صور: 12 و13



تخريب الطريق لصيانة الشبكات

5. مشاركة السكان: ضرورة لإنجاح عمليات التحسين الحضري

من خلال ما سبق نستنتج الدور الفعال للسكان في إنجاز عملية التحسين الحضري والتي تهدف بالأساس الى خلق اطار معيشي يحقق تطلعات السكان، الشيء الذي يستوجب اجراء مشاورات معهم بغرض معرفة رغباتهم وكيف يريدون ان يروا محيطهم الحضري عموما وحيهم السكني خصوصا لانهم هم من سيستعمل ويعيش يوميا في هذا الحي (Verdier, P 2009) .

اشراك السكان لا يقتصر على استشارتهم فقط بل يمكن ان يمتد الى ابعد من ذلك بإشراكهم في اشغال الإنجاز وتمويل المشاريع ما يساهم في نجاحها وديمومتها من خلال المحافظة عليها وحماتها من طرف السكان كما سنبرزه في المثالين التاليين:

مثال 1: في مدينة الخروب (20 كم جنوب مدينة قسنطينة) قامت البلدية في إطار عمليات التحسين الحضري بتهيئة وتنظيف المساحات الخضراء وغرس الأشجار، هذه الأخيرة كانت تتعرض دائما لعملية التخريب وبعد عدة محاولات فاشلة لجأت البلدية الى اشراك السكان فقامت باقتناء الشجيرات ثم أعلنت للمواطنين الراغبين بغرسها على مستوى حيهم التقدم للبلدية للحصول على الأشجار فنجحت العملية بنسبة كبيرة حيث ان كل مواطن قام بغرس شجرة او عدة أشجار سهر على حمايتها من التخريب ورعايتها.

مثال 2: في مدينة عين السمارة (17 كم غرب مدينة قسنطينة) تقدم مجموعة من سكان حي 506 مسكن تابع للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP للبلدية بطلب رخصة بإنجاز اشغال على مستوى حيهم وهي الفكرة التي قدمها أحد السكان ولاقت استحسانا من طرف الجيران الذين مولوا المشاريع وساهموا بمجهوداتهم في إنجازها الشيء الذي جعلهم يعتبرونها ملكهم وجزء من مسكنهم وليست ملكا للبلدية فقاموا بحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها من الاتلاف. حيث ومنذ انجاز الاشغال سنة 2009 لا يزال الحي يحافظ على جماليته كما ان السكان يقومون أحيانا بمحلات لتنظيف حيهم

صور: 14، 15 و 16



مجموعة من التدخلات قام بها السكان لتحسين اطارهم المعيشي

خاتمة

كمحاولة لتحسين الإطار المعيشي والرفع من جودة الحياة في الاحياء السكنية، سطرت السلطات الجزائرية برنامجا للتحسين الحضري تم الانطلاق فيه منذ سنة 2006 وتم ضخ مبالغ ضخمة لإنجازه. وقد استنتجنا من خلال دراسة حالة ولاية قسنطينة بان هذه المشاريع لم تحقق الأهداف المسطرة لها وهذا بسبب الطريقة التي تم بها تنفيذ المشاريع حيث جاءت بشكل استعجالي مما أدى الى تخطي بعض المراحل حيث لم يتم اعداد الوسائل اللازمة للإنجاز كالمقاولات المختصة واليد العاملة المؤهلة او من حيث اعداد الدراسات التي تمت بشكل مستعجل واقتصرت على الجوانب التقنية والجمالية دون مراعاة الجوانب الاجتماعية التي هي اهم شيء لتحسين الإطار المعيشي.

وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ضرورة اشراك السكان في كل مراحل عملية التحسين الحضري كشرط أساسي لنجاحها سواء من حيث تلبيتها لتطلعاتهم ورغباتهم ومراعاتها للحياة والإطار المعيشي الذي يريده السكان او للحيلولة دون تدهورها وتخريبها وقد اثبتت بعض التجارب الصغيرة ان اشراك السكان يجعلهم يتعاملون مع الفضاءات العمومية كجزء من مسكنهم حيث يستمتعون بالعيش فيها ويعتبرونها مصدر فخر لهم.

المصادر والمراجع

- Bennadjai R (2010), revitalisation des espaces extérieurs dans les cités de logement collectif –cas de Batna-, mémoire de magistère en architecture et urbanisme, université Mentouri de Constantine, 2010, p 271.
- Bergel P et Benlakhelaf B, (2014), « qui se souci des habitants ? Modernisation urbaine et délogement des quartiers informels cas de Constantine 2008-2011 »in Desponds D et al (dir.), les habitants acteur de la rénovation urbaine ?, p 275.
- Bouadam, Roukia, (20/2/2014), Une décennie après la mise en œuvre de l'amélioration urbaine: quel est l'état de l'espace public à Constantine?, journée de la ville d'étude amélioration urbain et environnement, université Constantine 3.
- Bouadam, Roukia, *La revitalisation et la prise en charge de l'espace public à Constantine, cas de la cité du 20 août 1955*, revu sciences et technologie D n°37, université de Constantine juin 2013.pp 29-37.
- Djounid, H (2010), « pour l'émergence de la culture citoyenne en milieu urbain en Algérie. Un contrat social à construire » in Ali Sedjari (dir.), performance urbaine et droit à la ville, Rabat, l'harmattan, coll. espace et territoire, p 498.
- Sahel B, Zian H, Thaaloub M (2012), l'amélioration urbaine dans la ville d'Ain Smara, mémoire d'ingénieur, institut de GTU, université Constantine 3, p 150.
- Sidi Boumedine, R (dir.), échec des instruments ou instruments de l'échec, Alger, alternatives urbaines, 2013, p 228.
- Verdier, P (2009), le projet urbain participatif apprendre à faire la ville avec ses habitants, Paris édition Yves Michel, p 264.
- Ministère de l'habitat et de l'urbanisme, 2006. Loi n° 06-06 du 21 Moharram 1427 correspondant au 20 février 2006 portant loi d'orientation de la ville, [en ligne], journal officiel de la république algérienne n° 1512 safar 1427, du 12 mars 2006, Disponible sur <http://www.sante.dz/jms2010/oms/loi06-06.pdf>, (Consulté le 15/12/2016).

جودة الحياة وتنمية الوعي الحضاري والبيئي

مدرقنارو عمار

جامعة باتنة -1-

Amarmedpsy05@gmail.com

شينار سامية

جامعة باتنة -1-

samiachinar@yahoo.com

الملخص:

إن جودة الحياة كمفهوم حديث يعد مقياسا لمدى رفاهية الأفراد والمجتمعات والشعوب. وهي قدرة أي إنسان على التعايش مع نفسه ومجتمعه بشكل سليم بمنحه القدرة على أداء دوره كاملا نحو نفسه وأسرته ومجتمعه إضافة إلى الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية وهذه الأخيرة لا تتأني إلا بالوعي البيئي الذي يعتمد على تزويد الفرد بتلك المعارف والقيم والاتجاهات من خلال تفاعله مع البيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة، ومن ثم إيجاد الحلول بطريقة صحيحة. والحديث عن تنمية الوعي البيئي لها أهمية كبيرة للإنسان فهي المحيط الذي يعيش فيه ويتفاعل معه ويمارس فيه كل نشاطاته وعلاقاته. وجودة الحياة مرتبطة بالوعي الحضاري والبيئي من حيث تنمية البيئة بأهداف حضارية تعظم مفهوم الاستمتاع بالحياة، ويعكس النظرة المتعمقة لدرجة نوعية الحياة وارتباطها بمشكلات البيئة.

وقد جاء هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين جودة الحياة التي تدور حول الدرجة التي يستمتع بها الفرد في حياته ونوعية مخارج التفاعل بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر على الإنسان.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة-التنمية-الوعي الحضاري-الوعي البيئي.

المقدمة:

يعتبر مفهوم الجودة التطور الأحدث في قضية شغلت البشرية منذ القدم تحت مسميات متعددة، حيث لم يظهر لمحض الصدفة وإنما كان ظهوره عبر الزمن، فقد استخدم مصطلح الجودة في السنوات الأخيرة بصورة واسعة في عدة مجالات منها جودة الحياة، حيث أصبحت الجودة هدفا للدراسة والبحث باعتبارها الهدف الأسمى لأي برنامج من برامج الخدمات المقدمة للفرد، حيث أن لا ريب في أن الفرد لا تنحصر مقومات حياته في تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لبقائه بل تتعدى ذلك إلى أن تشمل كل ما يحسن جودة حياته وتختلف وجهات النظر حول مفهوم جودة الحياة وفقا لذات الشخص حيث يعد الشعور بجودة الحياة أمرا نسبيا يختلف من شخص لآخر لأنه يرتبط ببعض العوامل الذاتية مثل: مفهوم الايجابي للذات والرضا عن الحياة الاجتماعية وغيرها، فيتضح أن مفهوم جودة الحياة مفهوم شامل يتضمن عددا كبيرا وجوانب مختلفة من مظاهر الحياة.

وقد زاد اهتمام الباحثين لمفهوم جودة الحياة منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين كمفهوم مرتبط بعلم النفس الايجابي، والذي جاء استجابة إلى أهمية النظرية الإيجابية في حياة الأفراد كبديل للتركيز الكبير الذي أولاه علماء النفس للجوانب السلبية في حياة الأفراد، وقد تعددت قضايا البحث في هذا الإطار فشملت الخبرات الذاتية، والعادات، والسمات الإيجابية للشخصية، وكل ما يؤدي إلى تحسين مستوى جودة الحياة وقد أكدت دراسات القرن الماضي أن الجانب الإيجابي أكثر من الجانب السلبي، وأن هذين الجانبين لا يمثلان بالضرورة اتجاهين متعاكسين، وإنما يتحرك السلوك الإنساني بينهما طبقا لعوامل كثيرة مرتبطة بهذا السلوك. (جير، 2005: 92)

ويعتبر مفهوم "جودة الحياة" (QUALITY OF LIFE – QOL) أحد الأمثلة الجيدة عن إشكالية تعقد المصطلح وتعدد أبعاده ودلالاته واستعمالاته فرغم عديد البحوث الذي تناولته منذ الستينات حتى اليوم، وتخصيص مجالات علمية وجمعيات علمية في بحوثه لا يزال يشكل تعريفه أحد النقاط الخلافية بين الباحثين. (رمضان، دس: 20)

كما أن بونومي وباتريك وبوشيل (2000) (Bonomi, Patrick, Bushel) يؤكدون على أن جودة الحياة تمثل مفهوماً واسعاً يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة النفسية والحالة الصحية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به والعلاقات الاجتماعية التي يكوها، فضلاً عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها، كما تعني الجودة حسب قاموس (أكسفورد): الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، فالجودة عبارة عن مجموعة من المعايير الخاصة بالأداء الممتاز والتي لا تقبل المناقشة أو الجدل، ويشير هذا إلى أن الأفراد يتعلمون من خلال خبراتهم أن يميزوا بين الجودة العالية والجودة المنخفضة عن طريق استخدام مجموعة من المعايير التي تميز بين النوعين من الجودة. (مشري، 2014: 10)

جودة الحياة كمصطلح علمي جديد:

مفهوم جودة الحياة (Qol) Quality of life يمثل أحد الأمثلة الجيدة عن إشكالية تعقد المصطلح وتعدد أبعاده ودلالاته، فرغم عدد البحوث الذي تناوله هذا المصطلح منذ الستينات حتى اليوم، لا يزال يشكل تعريفه أحد النقاط الخلافية بين الباحثين (رمضان، دس: 20) وذلك من خلال الأسباب التالية:

- حداثة هذا المفهوم على مستوى التناول العلمي.
 - تطرق هذا المفهوم للاستخدام في العديد من العلوم إذ يستخدم أحياناً للتعبير عن الترقى في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، كما أنه يستخدم للتعبير عن إدراك الأفراد لمدى قدرتهم على إشباع حاجاتهم.
 - لا يرتبط هذا المفهوم بمجال محدد من مجالات الحياة أو بفرع من فروع العلوم إنما هو مفهوم موزع بين العلماء والباحثين بمختلف اختصاصاتهم. (الكازم والبهادي، 2006: 3)
- إلا أنه وجد مجالات عديدة والتراث السيكولوجي يحمل الكثير في مجال تعريف هذا المفهوم وفقاً لتخصص اهتمام كل باحث وسنحاول استعراض بعض هذه التعاريف:
- أشار كامبل وآخرون (Cambell et All (1972) إلى غموض المفهوم إلا أنهم رغم ذلك أوضحوا أن جودة الحياة تشير إلى مدى فسيح من التصورات جزء منها موضوعي والآخر ذاتي، وهذه التصورات تؤثر في الرضا عن الحياة بشكل عام وهي قبيل: الوضع المهني، وحالة المسكن، والأمن الشخصي والأسري والحالة الصحية والظروف النفسية التي يعيشها الفرد.
- وحسب منظمة الصحة العالمية OMS (1994) فهي ترى أن جودة الحياة مفهوم واسع يتأثر بشكل معقد لكل من الصحة الجسمية للفرد، حالته النفسية، علاقاته الاجتماعية، مستوى تحكمه في ذاته بالإضافة إلى علاقته مع العوامل الفعالة في بيئته. (Schweitzer, 2002: 13)
- وقدم فرازر وآخرون (Frazer et Al (1998) تصوراً آخر لمصطلح جودة الحياة يعتمد على ارتباطه بمفهوم القيم والطموح ومفهوم التوقعات، فالفرد الذي يضع العمل والنجاح المهني، فإنه أكثر ما يكون سعيداً حينما يحقق نجاحاً مهنياً مرتفعاً بحيث يؤثر هذا إيجابياً على جودة حياته وتوقعاته المستقبلية. (عرب، 2004: 583)

في موسوعة علم النفس (encyclopedia of psychology 1999) تم تعريف جودة الحياة على أنها مفهوم ذو أبعاد عديدة تشمل سبعة محاور تمثل في مجموعها جودة الحياة وهي التوازن الانفعالي والحالة الصحية للجسم والاستقرار المهني والتوائم الجنسي. (حنفي والجمالي، 2010: 69)

ويؤكد ليتمان (1999) Leitman على ضرورة النظر الى مفهوم جودة الحياة من خلال الإحساس بالرفاهية والرضا التي شعر بها الفرد في ظل ظروفه الحالية. (Leitman, 1999,P169)

وعرفت أيضا على أنها شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال ثراء بيئته، ورفقي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه». (مسنى وعبد الحليم، 2010: 545)

من خلال كل ما تقدم فإن جودة الحياة مفهوم متكامل يضم عدة جوانب، وتشمل على فكرة أن الصحة ليست مجرد اختفاء أو غياب المرض، ولكن أيضا تشتمل على الوظائف الجسمية والاجتماعية والدور الذي يقوم به الشخص داخل المجتمع، وتهدف إلى تقييم مدى قدرة الفرد على التكيف مع مجالات الحياة المختلفة: الصحية، النفسية، التفاعل الاجتماعي. والتي تتفاعل فيما بينها بشكل مستمر ومتكامل، حيث يكون هذا التقييم ذاتي يعتمد على مدركات الفرد حول هذه المجالات

البيئة الحضارية كأساس لجودة الحياة:

يرى العديد من الباحثين في تناولهم لمصطلح جودة الحياة أنها محصلة لتفاعل العديد من العوامل الخاصة بالفرد وكذا الخارجية المحيطة به والتي تضم مختلف التفاعلات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤثر بصورة كبيرة في مدركات الفرد، فالمنطلق كان التقرير الذاتي للفرد بجودة الحياة في ضوء المحيط الخارجي والعوامل المحيطة، ومن أجل تفسير ذلك نتطرق إلى عرض الاتجاهات التي فسرت جودة الحياة والتي تعنى بتفاعل الفرد بمحيطه:

- الاتجاه المعرفي: Cognitive perspective

هذا الاتجاه يركز في تفسيره لجودة الحياة على ما يلي:

- طبيعة إدراك الفرد هي التي تحدد درجة شعوره بجودة الحياة.
- الاختلاف الإدراكي الحاصل بين الأفراد، ذلك راجع إلى العوامل الذاتية أكثر من العوامل الموضوعية في درجة شعورهم بجودة الحياة. (شيخي، 2014: 84)

وفي هذا المنظور يوجد اتجاهين في تفسير جودة الحياة هما كالتالي:

أولا: نظرية لاوتن (lawton theory, 1996):

طرح لاوتن (Lawton, 1996) مفهوم طبيعة البيئة، ليوضح فكرته عن جودة الحياة، والتي تدور حول ان إدراك الفرد لنوعية حياته يتأثر بظرفان هما:

- الظرف المكاني: للبيئة المحيطة بالفرد تأثير على إدراكه لجودة حياته وطبيعة البيئة هنا في هذا الظرف لها تأثيران، الاول مباشر كالتأثير على الصحة مثلا، والثاني غير مباشر إلا أنه يحمل مؤشرات إيجابية كرضا الفرد على البيئة التي يعيش فيها.
- الظرف الزمني: كلما كان الفرد متقدما في العمر كلما كان أكثر سيطرة على ظروف بيئته، وبالتالي يكون التأثير أكثر إيجابية على شعوره بجودة الحياة (Argyl,1999: 354)

ثانيا: نظرية شالوك (2002): Schalok

حيث قدم (شالوك) (Schalok,2002) تحليلا مفصلا لمفهوم جودة الحياة على أساس أنه مفهوم مكون من ثمانية مجالات، وكل مجال يتكون من ثلاثة مؤشرات، تؤكد على كون الأبعاد الذاتية أكثر أهمية من الموضوعية في تحديد درجة شعور الفرد بجودة الحياة، والمخطط الآتي يوضح تفصيلا نظرية (شالوك): (بشرى،2010: 724-725)

الجدول 01: "مجالات جودة الحياة ومؤشراتها حسب نظرية (شالوك)"

المجالات							
الحقوق البشرية والقانونية	الاندماج الاجتماعي	تقرير المصير	السعادة البدنية	النمو الشخصي	السعادة المادية	العلاقات بين الشخصية	السعادة الوجدانية
الحقوق الفردية	التكامل	الاستقلالية	الصحة	التعلم	الحالة المادية	التفاعلات	الرضا
الحقوق الجماعية	الترايط الاجتماعي	الأهداف	الأنشطة اليومية	الكفاءة	العمل	العلاقات	مفهوم الذات
القانون والعمليات الواجبة	الأدوار	الاختبارات	وقت الفراغ	الشخصية الأداء	المسكن	الإسناد	انخفاض الضغوط

إن التقييم المعرفي الداخلي الذي يقوم به الفرد لا يتعلق بالبيئة وخدماتها فقط وإنما يرتبط بتقييم الفرد المعرفي لقدراته وكفاءاته بحذ ذاته، وبالتالي وطبقا لهذا المنظور نجد أن ما يراه البعض جيدا ويراه البعض الآخر عكس ذلك إذ لا يعبر الإدراك عن الواقع بالضرورة، بمعنى أن وجود جودة الخدمات ورفيها التي يوفرها نفس المجتمع لنفس الأفراد قد يدركها البعض على أنها مصدر إيجابي بينما الآخرون يدركونها العكس. (مشري،2014: 227)

- الاتجاه الإنساني: Humanistic perspective

يرى الاتجاه الإنساني أن فكرة جودة الحياة تستلزم دائما الارتباط الضروري بين عنصرين لا غنى عنهما: وجود كائن حي ملائم، ووجود بيئة جيدة يعيش فيها هذا الكائن.

ذلك لان ظاهرة الحياة تبرز إلى الوجود من خلال التأثير المتبادل بين هذين العنصرين فهناك البيئة الطبيعية والتي تتمثل بالموارد الطبيعية التي تشكل مقومات حياة الفرد، وهناك البيئة الاجتماعية وهي التي تضبط سلوك الأفراد والجماعات وفقا للمعايير المساندة للمجتمع كما أن هناك البيئة الثقافية التي تقاس جودتها بقدرة الفرد على صنع بيئة حضارية ماديا أو معنويا. (رضوان، 2007: 96-97)

ومن أكثر النظريات حداثة ضمن هذا المنظور: نظرية رايف (Ryff) (1999)، حيث تتضمن نظرية رايف مفهوم السعادة النفسية إذ أن شعور الفرد بجودة الحياة ينعكس في درجة إحساسه بالسعادة التي حددها (رايف) بستة أبعاد يضم كل بعد ستة صفات، وهذه الأبعاد هي:

- البعد الأول: الاستقلالية Autoning: وصفاته تتمثل في:

- ✓ يقدر مصيره بنفسه
- ✓ يكون مستقلا بذاته
- ✓ قادرا على مقاومة الضغوط الاجتماعية
- ✓ يتصرف بطرائق مناسبة
- ✓ يقيم ذاته ما يتناسب وقدراته الشخصية
- ✓ منظم في سلوكه

- البعد الثاني: التمكن البيئي Environmental mastery: وصفاته هي:

- ✓ الكفاءة الذاتية للفرد
- ✓ قدرة الفرد على التحكم
- ✓ قدرته على اختيار قيمة الشخصية
- ✓ قدرته على التصرف ومعايير مجتمعة
- ✓ قدرته على الاستفادة من الفرص المتاحة له
- ✓ قدرته على اتخاذ الخيارات المناسبة لحاجاته النفسية والاجتماعية

- البعد الثالث: النمو الشخصي Growth Personal ومن صفاته:

- ✓ انفتاحه للتجارب الجديدة
- ✓ إدراكه لتطور ذاته
- ✓ شعوره بالنمو والارتقاء المستمر
- ✓ احساسه الواقعي بالحياة
- ✓ شعوره بتحسين وتطور سلوكه يوما بعد آخر
- ✓ سلوكه يتغير بطرائق تزيد من معرفته وفعاليته الذاتية

- البعد الرابع: العلاقات الإيجابية مع الآخرين Positive relation with others ومن صفاته:

- ✓ ثقته بالآخرين من حوله
- ✓ قناعته برفاهية الآخرين
- ✓ رضاه عن علاقاته الاجتماعية
- ✓ قدرته على التعاطف والتودد للآخرين
- ✓ اظهاره للسلوك التواصلي مع الآخرين
- ✓ اهتمامه بالتبادل الاجتماعي

- البعد الخامس: تقبل الذات Self-Acceptance وصفاته هي:

- ✓ إظهار الفرد توجهها إيجابيا نحو ذاته.
- ✓ الشعور الإيجابي لحياته الماضية
- ✓ تفكيره الإيجابي لذاته المستقبلية
- ✓ قبوله بالسلمات أو الخصائص المكونة لذاته (السلبية والإيجابية)
- ✓ يظهر النقد الإيجابي لذاته

✓ يشعر بخصائص ذاته المميزة

- البعد السادس: الهدف من الحياة Purpose in life وصفاته كالتالي:

✓ أن يمتلك المعتقدات التي تعطي معنى للحياة الماضية والحاضرة

✓ أن يضع أهدافا تجعل حياته ذات معنى في تحقيقها

✓ أن يسعى لتحقيق غاياته في الحياة

✓ أن تكون لديه القدرة على توجيه أهداف حياته

✓ أن يكون قادرا على الإدراك الواضح لأهداف حياته

✓ أن يدرك صحته النفسية تكمن في إحساسه بمعنى الحياة.

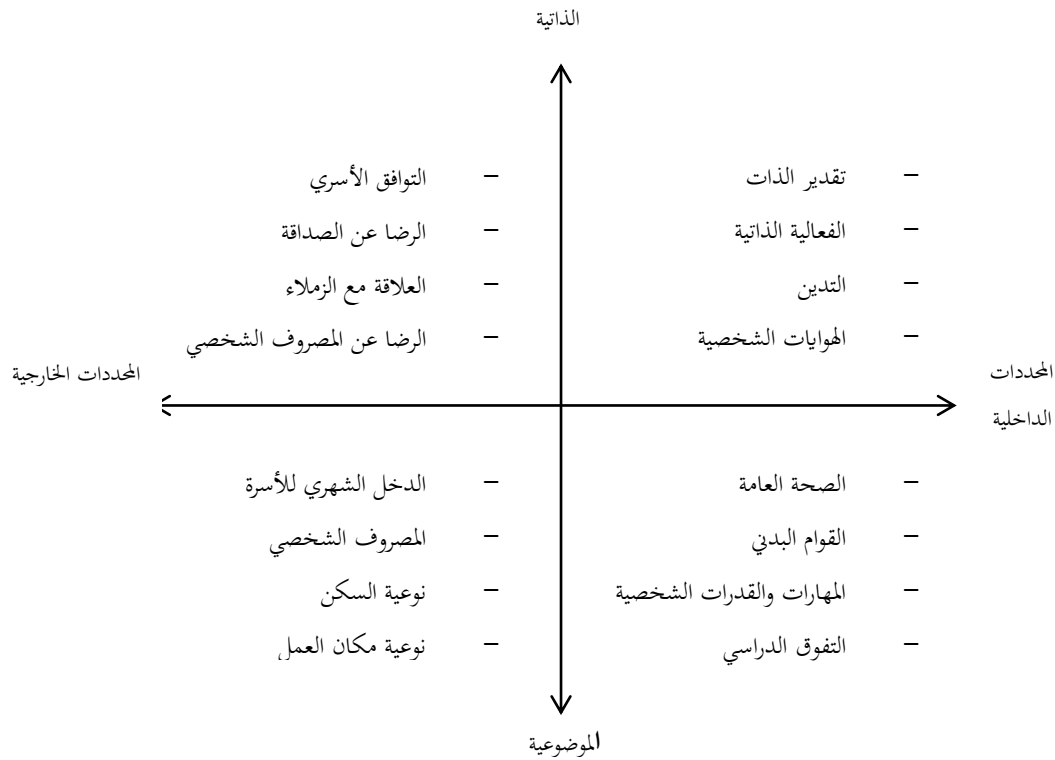
وضح (رايف) هنا أن جودة الحياة الفرد تكمن في قدرته على مواجهة الأزمات التي تظهر في مراحل حياته المختلفة، وأن تطور مراحل

الحياة هو الذي يحقق سعادته النفسية التي تعكس شعوره بجودة الحياة. (Ryff, 1989, p971-992)

- النموذج العربي لجودة الحياة:

قام أبو سريع وآخرون (2006)، بتقديم نموذج لتقدير وتفسير جودة الحياة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 01: "النموذج العربي لجودة الحياة"



وهذا المخطط يتكون من بعدين يمكن تفسيرهما كالآتي:

● البعد الأفقي: ويسمى "بعد المحددات الشخصية والداخلية في مقابل المحددات بعد المحددات الخارجية" ويشمل توزيع محددات

جودة الحياة.

• البعد الرأسي: ويسمى "بعد الذاتية في مقابل الموضوعية"، ويمثل توزيع تلك المحددات وفق مدى تحققها وقياسها من قبل الفرد. (أبو سريع وآخرون، 2006: 207)

وفي ذلك جاء كاريجا جاكسون (J.Karega) 2010، بوصف أبعاد جودة الحياة تحت مسمى الثلاثة (the 3 B) على النحو الآتي: (ماضي، 2016: 100)

- الكينونة Being
- الانتماء belonging
- السيرورة becoming

والجدول التالي يوضح تفاصيل المكونات الفرعية لهذه المجالات:

الجدول 02: "أبعاد جودة الحياة"

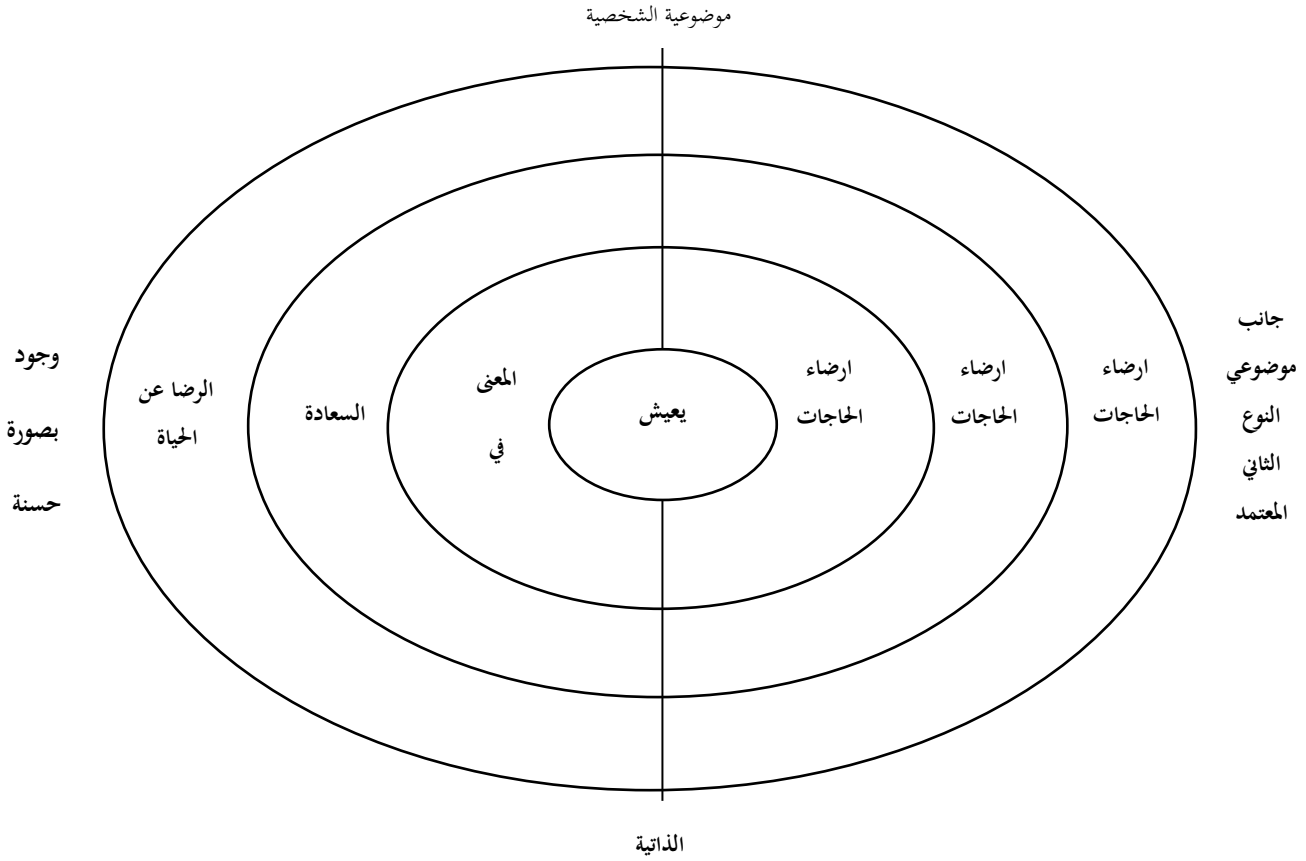
المجال	الأبعاد الفرعية	الأمثلة
الكينونة (الوجود)	الوجود البدني Physical Being	أ. القدرة البدنية على التحرك وممارسة الأنشطة الحركية ب. أساليب التغذية وأنواع المأكولات المتاحة
	الوجود النفسي Psychological Being	أ. التحرر من القلق والضغط ب. الحالة المزاجية العامة للفرد (ارتياح/عدم ارتياح)
	الوجود الروحي Spiritual Being	أ. وجود أمل في المستقبل (الاستبشار) ب. أفكار الفرد الذاتية عن الصواب والخطأ
الانتماء	الانتماء الاجتماعي	أ. القرب من أعضاء الأسرة التي أعيش معها ب. وجود أشخاص مقربين وأصدقاء
	الانتماء المجتمعي	أ. توافق فرص الحصول على الخدمات المهنية المتخصصة ب. الأمان المائي
السيرورة	السيرورة العلمية Practical Bécoming	أ. القيام بأشياء حول منزلي ب. العمل في وظيفة أو الذهاب إلى مدرسة
	السيرورة الترفيهية Leisure Bécoming	أ. الأنشطة الترفيهية الخارجية ب. الأنشطة الترفيهية داخل المنزل
	السيرورة التطورية Groth Becoming	أ. تحسي الكفاءة البدنية والنفسية ب. القدرة على التغلب على مواقف الحياة
	السيرورة التطورية Groth Becoming	ت. تحسي الكفاءة البدنية والنفسية ث. القدرة على التغلب على مواقف الحياة

نستخلص مما سبق أن لمفهوم جودة الحياة عدة أبعاد وآراء مختلفة يمكننا الاطلاع من خلالها على أدق التفاصيل في حياة الفرد، كونه مفهوم يتضمن السعادة والرفاهية والرضا عن الحياة والرضا عن الذات كما أنه لا يخلو من الجانب الموضوعي ما تستطيع قوله أن كل من هذان الجانبان (الذاتي والموضوعي) يكمل كل واحد منهما الآخر.

- المنظور التكاملية Integrative perspective :

تمثل في نظرية اندرسون (2003) Anderson، حيث طرح شرحا تكامليا لمفهوم جودة الحياة متخذا من مفاهيم السعادة، ومعنى الحياة والنظام المعلومات البيولوجي والحياة الواقعية، فضلا عن العوامل الموضوعية الأخرى، والشكل الآتي يوضح تفصيلات نظرية "أندرسون" في جودة الحي:

الشكل 02: "مفاهيم نظرية أندرسون"



يشير (أندرسون) في هذا المخطط إلى هذا المخطط إلى أن الفرد هو المسؤول عن تقييم ما يدور هو له شخصيا، وأن يكون أفكار تمكنه من الوصول إلى الرضا عن الحياة، ومن خلال هذا المخطط نستخلص ثلاث سمات متصلة ببعضها تؤدي إلى الشعور بجودة الحياة وهي:

- الأولى: تتعلق بالأفكار ذات العلاقة بالهدف الشخصي الذي يسعى لتحقيقه.
- الثانية: المعنى الوجودي محور العلاقة بين الأفكار والأهداف.
- الثالثة: الشخصية والعمق الداخلي. (Anderson,2003: 27)

قبل الحديث على الرضا عن المحيط علينا أولا فهم العلاقة بين الأفراد والمحيط الذي يعيشون فيه والآلية التي يستدخلونه بها والطريقة التي يدركونه بها وقبل كل هذا يجب أولا إعطاء تعريف لهذا المفهوم. حيث يعتبر مفهوم المحيط مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الإنسانية التي قد يجد الباحث صعوبة في تحديدها، فقد يقصد بالمحيط البيئة بصفة عامة وما فيها من خصائص طبيعية وجغرافية إضافة إلى المناخ والطقس وقد يقصد به الفضاء أو الإقليم ويكون هذا التداخل في المفاهيم تبعا لاستعمال كل مصطلح.

التبادل الحضاري بين الفرد والمحيط:

إن المحيط مفهوم شامل لكل ما يحيط بنا ويشمل الغلاف الجوي ومظاهر الطقس وسطح الأرض، وما يوجد من مظاهر العمران ووسائل الإنتاج والمواصلات وما إلى ذلك. والنظرة الشاملة للمحيط تقتضي حصر ما يحيط بالإنسان وكل ما يقع في مجاله أو دائرته، خاصة إذا كنا في إطار تحديد المحيط المادي أو الفيزيقي أو الجغرافي، أما إذا تحدثنا عن المحيط السيكلوجي فهي تلك الأشياء المادية كما يراها ويدركها وكما يشعر بها الفرد، إضافة إلى طريقة تفسيره لها حيث يضيف عليها من عنده معانيها وقيمتها ووظيفتها ونظمها الاجتماعية (العيسوي، 1997: 14-15)

عندما نتحدث عن الوعي بالمحيط فإننا نقصد تفهم أكثر أو معرفة أكبر لهذا المحيط من خلال فهم التصور الذي يضعه الأفراد عن محيطهم، فالإدراك قبل كل شيء هو تجربة معاشة أي أن الأفراد يدركون المحيط من خلال معاشتهم له (المحيط المدرك هو المحيط المعاش) ويمكننا أن نعرف محيطنا بطريقة أوضح من خلال معرفة مستويات الوعي بهذا المحيط، وهي:

- مستوى الواقع " le niveau du réel ": ويتحدد من خلال الخصائص الفيزيائية والفيزيائية للمحيط، ومن خلال تكويناته إضافة إلى الأحداث الموضوعية العقلانية والمنطقية.
- مستوى الخيال " le niveau de l'imaginaire ": وهي الصورة المبسطة عن المحيط حيث يمكن تجاوز قوانين الواقع، أين كل شيء مباح ومسموح.
- مستوى الرمزية " le niveau du symbolique ": وهو إضافة المعاني والتمثيلات على المحيط. (Bruno, 1997: 1)

في الحقيقة هذه المستويات متداخلة ولا يمكن فصلها ولكن في نفس الوقت إن لم يتمكن الأفراد من التمييز بينها حتما سيؤدي ذلك إلى إدراك خاطئ ومشوه لمحيطهم وهذا ما ينعكس سلبا على فهمهم له وبالتالي عدم تقبله ورفضه. إن إدراك الفرد للمحيط لا يكون أبدا موضوعيا بل غالبا ما يكون ذاتيا، فهو مرتبط باعتقاداتنا حيث أن الفرد يكون صورا ذهنية عن محتويات بيئته وليس بالضرورة أن يدرك ما هو مائل أمامه كما أن صورة الشيء في الذهن تختلف عنه في حد ذاته وفي جوهره ناهيك على أن عملية الإدراك تسير وفق آليتين هما:

- الإدراك انتقائي: نحن ندرك ما نميل إليه فحواسنا تلتقط من بيئتنا ما يوافق ميولاتنا واتجاهاتنا.

- الإدراك مشوه: فنحن لا ندرك محيطنا بكل تفاصيله وكما هو في الواقع.

بالنسبة لإتلسون (Ittelson 1973) فإن المحيط يستدخل على شكل صور يتم تطويرها من خلال التمثيل الانتقائي أي ذاتي وهنا تكون إزاحة بين المحيط الحقيقي والموضوعي وبين المحيط المدرك أو المتصور. وتجدد الإشارة هنا أن يجب على القائمين على تهيئة المحيط معرفة كيف يدرك أو يستدخل الأفراد محيطهم حتى يتمكنوا من معرفة كيف تكون ردات فعلهم تجاه محيطهم والتنبؤ بسلوكياتهم.

إدراكنا للمحيط هو أيضا تقييم لهذا المحيط وإطلاق جملة من الأحكام سواء كانت إيجابية أو سلبية والتي تعتبر كمؤشرات لفهم المعنى الذي نعطيه له كما يمكننا تقييم علاقتنا به من خلال جملة الأحكام التي نطلقها عليه. مثال: إذا فرضنا أن محطة نقل الحافلات هي مكان فوضوي وصاخب وغير مريح فهذا يحدد علاقتنا بها أي أنها علاقة محدودة تكون عند الحاجة للتنقل ويمكن البحث عن مجموعة من البدائل لتفادي الذهاب إليها. كما يؤكد ليفي ليوالي (Levy Leboyer (1980) أن مجموع الخصائص الفيزيائية للمحيط هي جزء لا يتجزأ من عملية التقييم العاطفي والجمالي والوظيفي وكذا المعايير الاجتماعية والثقافية (Levy-leboyer , 1984:56). وهنا يجب الربط

بين عملية التقييم وتطلعات الأفراد فيما يخص محيطهم، فهم ينتظرون من محيطهم أن يساير تطلعاتهم بصورة طردية تصاعدية، قد تكون تطلعات الأفراد في وقت ما هي تلبية حاجاتهم الفيزيولوجية وأخرى تتعلق بالشعور بالانتماء والأمن ثم ما تلبث أن تتزايد هذه التطلعات بحثا عن الترفيه والاستجمام وقضاء أوقات الراحة فأصبح الأفراد يتطلعون إلى البعد الجمالي والراقي والمتطور.

إن إدراك المحيط هو عملية تعلم اجتماعي حيث أن الكثير من عناصر المحيط تعتبر عناصر طبيعية ومنها تؤخذ كنماذج للتعلم الاجتماعي حيث تستدخل على أساس قواعد وقيم تتعلق بهذا المحيط لأننا نكيف سلوكياتنا بما يتلاءم مع المكان، يمكن أن تكون هذه القواعد المتعلقة بالمحيط سبب في التوتر وعدم الراحة فهي في بعض الأحيان قد تكون عائق يمنع الأفراد من تلبية حاجة أو دافع معين وقد يقابل كل سلوك غير متوافق مع المحيط رفضا اجتماعيا. الإدراك للمحيط يكون من خلال بطاقة أو خارطة معرفية، حيث أن الأفراد يضعون خرائط معرفية لمحيطهم يستعملون فيها بعض المؤشرات وكذلك طرق الربط بينها مثل خريطة للأحياء والطرق المؤدية إلى العمل وكذا مختلف التقاطعات إضافة إلى محطات النقل والمراكز التجارية والإدارات العمومية وبعض المعالم التي تعتبر نقاط مرجعية تساعد الأفراد على التوجيه داخل النسيج الحضري ويتم اختيارها لتفرد تصميمها وقد تكون هذه المعالم ذات بعد عاطفي أو رمز ديني أو تاريخي.

وتمر هذه العملية من خلال ثلاث مراحل هي:

- فهم تركيبة المحيط: أي إجراء نوع من المسح على المحيط ثم ترميزه (ترميز كل مكون من مكوناته)

- الدلالة: وهي إعادة تنظيم لكل المعالم والرموز والمؤشرات من خلال التنظيم العقلي أو المعرفي "L'organisation Mentale" أي أن الأفراد ينظمون ادراكاتهم حتى يتمكنوا من إعطائه الدلالات المناسبة وهذه المرحلة هي بمثابة إضفاء المعاني على الأمكنة.

- الهوية: وهي محصلة المرحلتين الأولى والثانية فترميز المحيط في سلسلة من المؤشرات والمعالم ثم إضفاء المعاني على هذه المعالم والمؤشرات ينتهي بنا إلى إعطاء هوية للمكان حيث يصبح كل محيط متفرد ويختلف عن الآخر.

الوعي الحضاري والسلوك الإنساني:

إن المحيط لا يؤثر فقط في سلوك الفرد وإنما يؤثر أيضا في نموه وتكوينه وشخصيته وصحته الجسمية والنفسية والعقلية كما يؤثر أيضا في اتجاهاته وميوله وأفكاره وآرائه ومعتقداته. فالبيئة الفيزيائية قادرة على تشعرا بالراحة والسعادة والاسترخاء والرضا والمتعة والصحة، في مقابل ذلك فهي قادرة على أن تشعرا بالضيق والتعب، والإرهاق.

ففي أمريكا اضطرت سلطات مدينة "سانت لويس ميزوري" إلى تدمير مشروع "برويتاينوي" للإسكان وذلك بنسفه بعد إخلائه من سكانه اللذين انتشرت بينهم الجريمة لدرجة لم تفلح معهم الإجراءات الأمنية المشددة في التخفيف من حدتها أو القضاء على عناصرها، وذلك بعدما توصلت نتائج الأبحاث التي أجراها علماء النفس والاجتماع إلى أن المحرك الرئيسي للجريمة في هذا الحي هو النظام التخطيطي وأسلوب توزيع فراغاته وشكل واجهاته التي اعتمداها المصمم المعماري لهذا الحي السكني، وهو ما دفع سكانه إلى امتهان حرفة الإجرام وذلك بما يهيئه لهم من فراغات تحرك نوازع الشر في نفوسهم. (بلقاسم، 1999)

إن السلوك العام لسكان منطقة ما، يحكمه في الغالب سلوك الأغلبية فيتميز الحي بشخصية معينة لها سماتها السلوكية الإنسانية وطابعها العمراني والمعماري الخاص بها، إلا أن أسلوب وتفاعل وتعامل السكان مع البيئة المبنية المكون للحي تعطي للطابع العمراني بعدا آخر يختلف من حي إلى آخر، ونتيجة هذا التفاعل تتحدد السمة أو الشخصية المميزة للحي، والتي تكون بذورها الأولية والأساسية هي الخلفية الاجتماعية لمجموع السكان الأوائل له، كما أن موقع الحي يشكل عنصرا هاما من عناصر تكوين شخصيته، الجذب داخل الحي دور كبير في تكوين طابعه كالجوامع، والأسواق الشعبية والأندية الرياضية، والثقافية ومراكز الأعمال، إضافة إلى نسبة المواطنين في الحي.

ويولد السلوك المتماثل لدى ساكني الحي الواحد اختلافا واضحا بين سكان الأحياء المختلفة، مما ينتج عنه شعور بالاختلاف بين الأفراد الساكنين في تلك الأحياء في مجالات الفكر والثقافة والرقي والتطور وأسلوب الحياة والتعامل مع البيئة العمرانية والطبيعية بحيث تتشكل هوية للحي تكون ماثلة لهوية ساكنيه. ويحتاج سكان هذه الأحياء إلى التفاعل الاجتماعي وإلى الخصوصية في ذات الوقت والبيئة المبنية يمكن أن تساعد أو تعيق تحديدنا لمنطقتنا الشخصية الخاصة، فالازدحام وعدم السيطرة على المجال الشخصي وبالتالي انعدام الخصوصية يضر بالعلاقات الاجتماعية ويؤدي إلى العدوانية، والسلوك التعسفي والخروج عن الأطر أو القواعد الاجتماعية والتعدي الواضح على اللوائح والقوانين. (طه، 2010: 87)

ومعروف أن هناك تأثير متبادل بين نمط العمارة والسلوك الإنساني، وترتقي العمارة لتؤثر في النفس البشرية فهي تستلهم منها أسمى القيم الإنسانية وتجسدها في شكل هندسي يأخذ أبعاده من تراث الأمة الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، فهي تسعى لتسخير المحيط (البيئة) لصالح الإنسان، فنحن نشكل بيئتنا لتعيد هي تشكيلنا. فالعمارة هي بنية فيزيقية واجتماعية ولا يمكن دراسة أحد الجانبين بشكل منفصل عن الآخر، فكلاهما يتأثران ببعضهما، فالتصميم الهندسي للمساكن والمباني والأحياء والمدن له أثر بالغ في الحياة النفسية والاجتماعية للأفراد، وكذا في سلوكياتهم واتجاهاتهم. إن العمارة فن وفلسفة، قانون وإدارة، تاريخ وسياسة، وأهم من ذلك كله هي علاقات إنسانية يؤسسها فراغ ذو ثلاثة أبعاد، ويعرف المكان في هذا السياق بأنه المنطقة المركزية التي تمارس فيها كل أحداث الحياة اليومية فالإحساس بالمكان مرتبط بقوة تصاميم المباني العامة مثل المحسمات التذكارية، المساجد والحدائق من حيث جودتها البصرية والجمالية لارتباط هذه العناصر بمعيشة الإنسان اليومية، وهي بالتالي ذات معاني وأثر حسي تذكاري.

الخاتمة:

إن جودة الحياة مفهوم واسع النطاق يتأثر بالصحة الجسدية للشخص وحالته النفسية ومعتقداته الشخصية وعلاقاته الاجتماعية والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلا عن إدراك الفرد لقوى ومتضمنات حياته وشعوره بمعنى الحياة، إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية، وإحساسه بمعنى السعادة، وصولا إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع.

وجودة حياة الفرد في إطارها الكلي لا تتأني إلا بالتفاعل الجيد مع البيئة المحيطة التي تؤثر في الفرد وأسلوب حياته وتتأثر به أيضا، لذلك فالوعي الحضاري والبيئي للفرد ومؤسسات المجتمع المختلفة أصبح من مطلبا ضروريا لتحقيق جودة الحياة للأفراد، يجب أن يكون ملازما أثناء بناء الشخصية الإنسانية عن طريق إصلاح الفكر والسلوك وبالتالي الواقع.

المراجع:

- أبو سريع، أسامة سعد وآخرون(2006): أثر برنامج تنمية المهارات الحياتية في تجويد الحياة لدى تلاميذ مدارس التعليم العام بالقاهرة الكبرى، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ندوة علم النفس وجودة الحياة، 17-19 ديسمبر
- بشرى، عناد مبارك (2010): جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج، مجلة كلية الآداب العدد 99، جامعة ديالى، العراق
- بلقاسم رمضان، 1990، البعد الإنساني في العمارة، ليبيا
- البهادلي علي كاظم وعبد الخالق، (2006)، جودة الحياة لدى طلبة الجامعة العمانيين والليبيين "دراسة ثقافية مقارنة"، المؤتمر العلمي الثالث، الانماء النفسي والاجتماعي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، بمصر، الفترة بين 15_16 مارس 2006.

- حمود، هويدة حنفي والجمالي، فوزية عبد الباقي. (2010): فعالية الذات المدركة ومدى تأثيرها على جودة الحياة لدى طلبة الجامعة من المتفوقين والمتعثرين دراسيا، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) -الولايات المتحدة الأمريكية المجلد 1، العدد 1، ص ص 61-115
- رضوان، فوفية حسن عبد الحميد (2006): علم النفس التطبيقي وجودة الحياة، مؤتمر علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، مسقط 17-19 ديسمبر
- زعطوط رمضان، (دون سنة)، نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببغض المتغيرات، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- شيخي، مريم (2014): طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- طه، رانيا محمد علي (2010): التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية العمرانية للسكان، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
- العيسوي، عبد الرحمن محمد (1997): علم النفس البيئي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر
- ماضي، عبد الباري مايع (2016): مستوى جودة الحياة لدى طلبة جامعة ذي قار، مجلة جامعة ذي قار المجلد. 11 العدد 1 اذار، ص ص 95-107
- محمود عزب حسام الدين، (2004)، برنامج ارشادي لحفض الاكتئابية وتحسين جودة الحياة لدى عينة من معلمي المستقبل، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، بمصر، الفترة من 28_29 مارس.
- مشري سلاف، (2014)، جودة الحياة من منظور علم النفس الايجابي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، (08) 215_237، جامعة الوادي، الجزائر.
- منسي محمود، عبد الحليم، علي مجدي كاظم، (2010)، مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة جامعة السلطان قابوس.
- Anderson,S (2003): Quality of life theory, the quality of life research center, Copenhagen, Denmark.
- Argyl,M (1999): causes and correl ates of happiness, The foundations of hedonic psychology, pp 353-373
- Bruchon Marilou, Schwetzer, (2002), psychologie de la santé, Dunod, paris.
- Ittelsonw H,1978, Environmental Perception And Urban Experience, Environment And Behavior
- Leitmain, J, (1999), cam city Qol indicators be objective and relevant? Towards participatory tool for sustaining urban development, local environment, 4 (2), 169_181.
- Levy-leboyer c. 1984, Etude Psychologique Du Cadre De Vie. P.U.f, E.A.I
- Ryff, C.D, (1989), happiness les everything, or is it? Explorations on the reigning of psychological wall-Being, journal of personality and social psychology, 57(6) 1069_1081.

حماية البيئة كنهج لتعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة الحياة

د. عبيدي محمد

جامعة عمار ثليجي الأغواط

abidimb@gmail.com

د. سعيد بشير

جامعة طاهري محمد، بشار

saidgenet64@gmail.com

ملخص:

يواجه إنسان القرن الواحد والعشرين تحدي التوفيق بين تحقيق التنمية وحماية البيئة والتمتع بحقوق الإنسان. رفع هذا التحدي يتطلب فهم وإدراك العلاقة بين البيئة والتنمية وحقوق الإنسان، انطلاقاً من أن حماية البيئة والتنمية المستدامة يُسهمان في رفاه الإنسان والتمتع بحقوقه الأساسية، لاسيما الحق في الحياة والحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في مستوى معيشي لائق. وبالمقابل فإن الأضرار التي تلحق بالبيئة من شأنها أن تؤثر على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وجودة الحياة.

كلمات مفتاحية: حماية البيئة، حقوق الإنسان، تنمية مستدامة، رفاه الإنسان، جودة الحياة.

مقدمة:

ساهم نضج الوعي البيئي على الصعيد الدولي، مع نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي، في إدراك أهمية العلاقة بين الإنسان وبيئته، والتسليم بأن أي جهد يُبذل لتكريس حقوق الإنسان وتحقيق الرفاه للجنس البشري وتحسين جودة الحياة وتوفير إطار معيشي لائق للسكان، يستوجب التكفل بالشواغل البيئية وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار مساهمة مختلف التهديدات والتحديات بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

وقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها تنسيق الجهود الدولية للتكفل بهذه الشواغل والتحديات من خلال نهج جديد يقوم على التوفيق بين ضرورات النهوض بالتنمية وحماية البيئة وتكريس حقوق الإنسان، إدراكاً منها من " أن التنمية المستدامة وحماية البيئة يمكن أن يُسهما في الرفاه البشري والتمتع بحقوق الإنسان (...). والإضرار بالبيئة يمكن أن يُخلّف انعكاسات سلبية، مباشرة وغير مباشرة، تؤثر على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان " (قرار مجلس حقوق الإنسان الأممي، 2011)¹.

تقنيا لهذه العلاقة بين البيئة والإنسان وحقوقه الأساسية وما قامت به الأمم المتحدة لمسايرة هذه التحديات ومعالجة المخاطر التي تهدد البيئة، المرتبطة بتزايد النمو الديمغرافي والنشاط البشري وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج وزيادة الطلب على الموارد النادرة والتلوث... الخ، سوف نتناول هذا الموضوع، منطلقين من الإشكالية التالية: كيف يؤدي تدهور البيئة إلى التأثير على التمتع بحقوق الإنسان وجودة الحياة؟ وكيف يساهم الالتزام الدولي بحماية البيئة في تعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة الحياة؟

لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا الموضوع إلى مبحثين نتناول في الأول علاقة البيئة بحقوق الإنسان وجودة الحياة مركزين على أهمية البيئة وجودة الحياة باعتبارهما من حقوق الإنسان وصلتهما بباقي الحقوق لاسيما الحق في الحياة والحق في مستوى معيشي لائق، وكيف تتأثر حقوق الإنسان وجودة الحياة بتدهور البيئة. وما هي الفئات السكانية من المجتمع ومناطق العالم الأشد تأثراً بهذا التدهور. ونتناول في الثاني التزامات المجتمع الدولي بالتصدي للمخاطر البيئية وغيرها من التهديدات التي تُلحق الضرر بالإنسان وحقوقه الأساسية وجودة حياته، من خلال إبراز طبيعة وشدة هذه المخاطر وكذا التهديدات لاسيما تلك المرتبطة بأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ودور هذه الالتزامات في صون البيئية وتعزيز حقوق الإنسان وضمان حق الأجيال القادمة في الموارد وفي البيئة السليمة والمستدامة، وتحسين جودة الحياة والظروف المعيشية للناس جميعاً.

وقد اعتمدنا في تناول هذا الموضوع والإجابة عن إشكاليته، المنهج الوصفي ليتسنى لنا تتبع الجهود والالتزامات الدولية وتحليل آثارها على البيئة ومدى مساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة الحياة.

1 - علاقة البيئة بحقوق الإنسان وجودة الحياة: لم تكن البيئة تسترعي الاهتمام المطلوب من قبل المجتمع الدولي إلا بداية من عام 1972، بمناسبة انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة يُعنى بالبيئة البشرية أين أثبتت مسألة علاقة البيئة بالإنسان وحقوقه الأساسية، وأُجريت مناقشات فكرية نظرية شملت عددا من المسائل البالغة الأهمية تتلخص في إشكاليتين محورتين هما: "أولا، ما هي طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة؟ وثانيا، هل ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بوجود حق جديد من حقوق الإنسان هو الحق في التمتع ببيئة صحية؟" (تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011)².

ومنذ ذلك التاريخ عُقدت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية وصدرت العديد من الاتفاقيات والقرارات الدولية والإعلانات التي تؤكد على العلاقة الوطيدة بين حقوق الإنسان والبيئة باعتبار الأخيرة جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق، وأن هذه الحقوق يمكن أن تتأثر بالأضرار المختلفة التي قد تلحق بالبيئة من جراء الكوارث الطبيعية وتساعد وتيرة النشاط البشري وتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية.

1.1 - البيئة وجودة الحياة كحق من حقوق الإنسان: كمدخل للموضوع نستعرض في هذا المطلب المقاربة المفاهيمية للبيئة السليمة باعتبارها من حقوق الجيل الثالث لحقوق الإنسان وتتناول أيضا المقاربة المفاهيمية لجودة الحياة باعتبارها حق تبغي، من حقوق الإنسان مرتبط بالحق في الحياة الذي يعتبر حقا أصليا.

أ - مفهوم البيئة السليمة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان: تميزت العلاقة بين الإنسان والبيئة حتى ما قبل الثورة الصناعية بالانسجام، ومع تزايد النشاط البشري الذي أدى إلى الإضرار بالبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق عقب هذه الثورة، بدأت هذه العلاقة تشهد اختلالات بيئية. وعلى الرغم من ذلك لم تحظ البيئة بالعناية اللازمة من قبل المجتمع الدولي.

ومن منظور قانوني يُتجمع جل الآراء على أن البدايات الأولى للاهتمام بالبيئة باعتبارها تراثا طبيعيا وإنسانيا مشتركا ينبغي أن يحظى عالميا بالاهتمام والعناية، ترجع إلى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد بستوكهولم في الفترة من 5 إلى 16 جوان 1972، أين تم البدء في وضع أولى القواعد والمبادئ التي تُعنى بحماية البيئة على الصعيد الدولي، وأُعلن أيضا ولأول مرة عن ميلاد حق جديد من حقوق الإنسان، هو الحق في البيئة السليمة. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان لا يتمتع بالقيمة القانونية الملزمة، إلا أنه ينطوي على قيمة معنوية هامة واعتبر بمثابة البداية الحقيقية للتأسيس لقواعد القانون الدولي للبيئة، الذي استلهمت منه الدول العديد من المبادئ وأدرجتها في تشريعاتها وتنظيماتها البيئية.

وقد ساهم هذا التطور في "الانتقال من مرحلة قانون البيئة إلى مرحلة الحق في بيئة سليمة ذات نوعية جيدة" (لجنة حقوق الإنسان الأمامية، 1994)³. كما ساهم في إعادة الاعتبار والتذكير بالعلاقة الأزلية بين الإنسان والبيئة، والإقرار بوجود حق للبشر في التمتع بالبيئة والحياة الكريمة، يقابله التزام قانوني وأخلاقي بالحفاظ عليها وصونها أمانة لأجيال الحاضر والمستقبل.

وهو ما يستشف من إعلان ستوكهولم الذي أكد على "أن للإنسان حقا أساسيا في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش كريمة، في ظل بيئة ذات نوعية جيدة تسمح له بأن يعيش حياة كريمة مرفهة. وعلى الإنسان تقع مسؤولية مقدسة عن حماية وتحسين البيئة لصالح الأجيال الحالية والقادمة" (إعلان ستوكهولم، 1972)⁴.

وتكريسا لهذا الحق الذي رأت الأمم المتحدة أنه يتطلب مزيدا من البحث والنقاش وبذل الجهود لإقناع الدول بإدراجه في دساتيرها وقوانينها الوطنية، أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية بشأن حقوق الإنسان والبيئة وتم تعيين السيد جون نوكس في شهر أوت

2012 للعمل بصفته أول خبير معني بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، 2018)⁵.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من التطورات التي حدثت على المستويين الوطني والإقليمي إلا أنه " لا يوجد أي اتفاق علمي ينص صراحة على الحق في بيئة صحية (أو مرضية أو آمنة أو مستدامة) " (جون هـ. نويس، 2012)⁶. غير أنه وإدراكا منها من " أن البيئة السليمة هي شرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان (...) وأن حياة الإنسان وكرامته لا يمكن أن تُصان إلا حيثما يتسنى للناس العيش في بيئة تتسم بخصائص أساسية معينة " (تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011)⁷، فإن أكثر من 90 بلدا عبر العالم قد أدرجت في دساتيرها الوطنية العديد من الحقوق البيئية وفي مقدمتها البرتغال التي تعد أول بلد يعترف بالحق في بيئة بشرية صحية ومتوازنة إيكولوجيا عام 1976 (تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011)⁸.

ومن جهتها اعترفت الجزائر بموجب التعديل الدستوري لعام 2016 بأن " للمواطن الحق في بيئة سليمة " (الدستور الجزائري، 2016)⁹. وتعد هذه الخطوة مكسبا دستوريا هاما للمواطن الجزائري الذي يحق له التمتع به دون سواه، على أساس أن المؤسس الدستوري استبعد الرعايا الأجانب المقيمين في الجزائر من التمتع بهذا الحق. والجدير بالملاحظة أن إدراج هذا الحق في الدستور الجزائري يعد قفزة قانونية كبيرة وانتقلا من مجرد الحق في المعلومات البيئية الذي ينص عليه القانون 10/03 المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة إلى الحق في البيئة السليمة (القانون 10/03، 2003)¹⁰.

ب - مفهوم وأبعاد جودة الحياة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان: ترجع جذور مفهوم جودة الحياة (أحمد محمد عبد الخالق، 2008)¹¹، إلى العصور القديمة، حيث تناولها الفلاسفة القدامى بمفاهيم عدة منها: السعادة، الرفاه والحياة الفاضلة، وكان هذا المفهوم ولا يزال محل اهتمام من قبل الباحثين في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والنفسية (مريم حسام، 2016-2017)¹². وفي العصر الحديث تفيد الدراسات أن هذا المفهوم قد ظهر في منتصف ستينيات القرن الماضي وسرعان ما شاع استخدامه باعتباره مؤشرا دالا على الجوانب المتعلقة برفاهية الفرد المرتبطة بالرخاء الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي (سميرة أبو الحسن عبد السلام، 2015)¹³.

ويتفق الباحثون أن المفهوم يختلف معناه باختلاف السياقات، فمثلا علماء البيئة يربطونه بنوعية البيئة التي تحمي الحياة وتحافظ عليها والتي تقاس على أساس مجموعة من المؤشرات مثل: تلوث الهواء، تلوث الماء، استهلاك الطاقة، إزالة الغابات... الخ، ومن وجهة نظر اجتماعية واقتصادية وسياسية فالمفهوم عادة ما يتم ربطه بحالة الهناء والرفاهية التي يعيشها أفراد المجتمع (أحمد محمد عبد الخالق، 2008)¹⁴.

كما يستخدم مفهوم جودة الحياة للتعبير عن رقي الخدمات المادية والاجتماعية التي يتم تقديمها لأفراد المجتمع في وقت محدد وفي ظروف معينة، وتقييم هؤلاء الأفراد لجوانب حياتهم اليومية التي تشمل مدى رضاهم عن الحياة وأنشطتهم المهنية ونشاطهم اليومي المعتاد وحالتهم المادية وظروفهم النفسية والصحية والبدنية وعلاقتهم الاجتماعية (سميرة أبو الحسن عبد السلام، 2015)¹⁵.

أما من الناحية الحقوقية فلم يتم تصنيف هذا المفهوم كحق من حقوق الإنسان قائم بذاته واكتفت القوانين الدولية والوطنية بالإشارة الى بعض التلميحات إليه كونه امتداد لمفهوم الحق في الحياة المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والمعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 وغيرها من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والدساتير والتشريعات الوطنية. ويمكن أن يستشف من بعض العبارات الواردة في عدد من الصكوك الدولية أن جودة الحياة، تمثل غاية ينبغي السعي لتحقيقها لكل إنسان ليتسنى له بلوغ أقصى حد ممكن من التمتع بحياته وحقوقه الأساسية، لاسيما الحق في مستوى معيشي لائق (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948)¹⁶ والحق في الحياة الكريمة والمرفهة " (إعلان ستوكهولم لعام 1972)¹⁷.

ويُستخلص من المساعي الهادفة إلى إيجاد حق للإنسان في جودة الحياة، أن هذا الحق ليس من الحقوق الأصلية بل هو مجرد حق تابع لحق أصلي يتمثل في " الحق في الحياة "، فهو إذن غير منصوص عليه صراحة في القوانين الوطنية والدولية ولذلك فإنه من

الصعب الاعتراف به كحق منفصل، بسبب مرونته وتعدد أبعاده وتغيره بتغير الزمان والمكان وتغير نظرة الأفراد للظروف المحيطة بهم (مريم حسام، 2016-2017)¹⁸.

وبناء على ما سبق يمكن أن نخلص إلى تحديد مجالات وأبعاد هذا المفهوم انطلاقاً من التعريف الذي وضعه خبراء المجموعة الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية: " نوعية الحياة هي إدراك الأفراد لمركزهم في الحياة في سياق الثقافة ونسق القيم الذي يعيشون فيه، وفي علاقة ذلك بأهدافهم وتوقعاتهم ومستوياتهم واهتماماتهم، إنه مفهوم واسع، يتأثر بطريقة معقدة بصحة الفرد الجسمية، وحالته النفسية، ومستوى استقلاله، وعلاقاته الاجتماعية، وعلاقته بالجوانب المهمة في البيئة التي يعيش فيها " (أحمد محمد عبد الخالق، 2008)¹⁹. فهذا المفهوم كما يبدو يشتمل على أربعة مجالات أساسية وهي: البيئة، الصحة الجسمية، الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية، إضافة إلى التقدير الشخصي لنوعية الحياة بشكل عام (أحمد محمد عبد الخالق، 2008)²⁰. ويرتكز على ثلاثة أبعاد وهي (سميرة أبو الحسن عبد السلام، 2015)²¹:

أولاً / جودة الحياة الموضوعية: وتعني ما يسخره المجتمع لأفراده من إمكانيات مادية، إلى جانب الحياة الاجتماعية والشخصية لكل فرد من أفراد.

ثانياً / جودة الحياة الذاتية: وتعني كيفية إحساس وشعور الإنسان بالحياة الجيدة التي يعيشها، أو بمعنى آخر مدى الرضا والقناعة عن الحياة والسعادة بها.

ثالثاً / جودة الحياة الوجودية: وتعني مستوى عمق الحياة الجيدة داخل الإنسان والتي يمكن من خلالها أن يعيش حياة متناغمة ويصل إلى الحد المثالي في إشباع حاجياته البيولوجية والنفسية، كما يعيش في توافق مع الأفكار والقيم الروحية والدينية السائدة في المجتمع.

2.1 - حقوق الإنسان والفئات السكانية الأشد تأثراً بتدهور البيئة وجودة الحياة: إن التدهور البيئي الناجم أساساً عن تلوث المكونات الأساسية للبيئة الطبيعية المتمثلة في الهواء والماء والتربة والتغيرات المناخية والأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة وتغير النظام البيولوجي واختلال التنوع البيولوجي، يمكن أن يؤثر على تمتع الناس بحقوقهم الأساسية ولاسيما تلك الحقوق ذات الصلة بالبيئة ومن شأنه أن يؤثر على الفئات السكانية الهشة لاسيما في البلدان النامية.

أ- حقوق الإنسان الأشد تأثراً بتدهور البيئة وجودة الحياة: انطلاقاً من الإدراك المتزايد عالمياً لعلاقة البيئة بحقوق الإنسان فإن التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة يعد جزءاً لا يتجزأ من التمتع الكامل بمجموعة كبيرة من حقوق الإنسان لعل أهمها الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في الغذاء والحق في الماء والحق في خدمات الصرف الصحي. ومن دون بيئة صحية ومستدامة لا يمكن للبشر تحقيق تطلعاتهم أو حتى العيش في مستوى يتناسب مع المعايير الدنيا لكرامة الإنسان (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، 2018)²². فصحة البشر تعتمد أساساً على النظم البيولوجية للعناصر الأساسية لصحة الإنسان ورفاهيته كالغذاء والمياه العذبة (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2018)²³.

وتعتبر الحقوق التالية، الأشد تأثراً بتدهور البيئة وتردي جودة الحياة وتغير المناخ وغيرها من التهديدات والمخاطر البيئية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالحق في الحياة والحق في الصحة والحق في الحصول على أغذية ومياه مأمونة وبكميات كافية والحق في سكن لائق والحق في مستوى معيشي لائق.

إن المساس بالحقوق البيئية للإنسان المشار إليها يمكن أن يتسبب في تهديد حياة الملايين من الناس وسلامتهم البدنية ورفاهيتهم، وعلى سبيل المثال فإن التلوث يمكن أن يكون قاتلاً، حيث تحذر المنظمة العالمية للصحة من الآثار السلبية لتلوث الهواء، فمستوياته لا تزال مرتفعة بشكل خطير في مناطق كثيرة من العالم. وتؤكد تقديرات المنظمة، أن تسعة من أصل عشرة أشخاص يتنفسون

هواء يحتوي على مستويات عالية من الملوثات. وأن هذا الخطر يمكن أن يودي سنويا بأرواح 7 ملايين شخص عبر العالم (الموقع الرسمي لمنظمة العالمية للصحة، 2018)²⁴.

ومما يزيد من تفاقم ظاهرة تلوث الهواء وتأثيره على تمتع الناس بحقهم في الصحة، ارتفاع درجات الحرارة وازدياد تواتر الموجات الحرارية والعواصف الترابية والرملية وثوران البراكين وحرائق الغابات (تقرير جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون، 2016)²⁵.

ب - الفئات السكانية والمناطق الأشد تضررا بتدهور البيئة: إذا كان الناس جميعا عبر كل بلدان العالم ليسوا في منأى عن أي تهديد يمكن أن يلحق بالبيئة، " فإن أثر الإضرار بالبيئة يكون أكثر حدة على شرائح السكان التي تواجه أوضاعا صعبة أصلا " (القرار رقم 11، 2011/16)²⁶. ويتعلق الأمر بالأطفال والنساء والفقراء " فالتدهور البيئي يؤثر تأثيرا غير متناسب على أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع " (تقرير الأمم المتحدة، 2010)²⁷. وتُعد هذه الفئات السكانية، الأكثر تضررا بالكوارث الطبيعية والتهديدات البيئية كالأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر وتغير المناخ والتلوث بمختلف أشكاله، لاسيما التلوث الهوائي الذي يتعرض له الأسر الفقيرة التي تضطر إلى " استخدام الوقود الملوث والتكنولوجيات الملوثة، لتلبية متطلبات الطبخ والتدفئة والإنارة " (تقرير المنظمة العالمية للصحة، 2015)²⁸. ويمكن للظواهر الجوية أيضا، الناجمة عن تغير المناخ، إرغام الفقراء على الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية للتخفيف من أوضاعها القاسية، لضمان البقاء على قيد الحياة (تقرير الأمم المتحدة، 2010)²⁹.

واستنادا لتقارير المنظمة العالمية للصحة فإن البيئة الملوثة تعتبر بيئة قاتلة وخاصة للأطفال الصغار، فتلوث الهواء في الأماكن المغلقة والمفتوحة ودخان التبغ غير المباشر ومياه الشرب غير المأمونة وقلة النظافة وتردي الصرف الصحي تتسبب سنويا في وفاة 1.7 مليون طفل دون سن الخامسة. ويكون الأطفال أيضا ضحية المخاطر البيئية الناشئة عن النفايات الالكترونية والكهربائية (مثل الهواتف المحمولة القديمة) التي يتم تدويرها بشكل غير صحيح، مما يجعلهم عرضة للسموم التي تحلّفها والتي قد تفضي الى انخفاض درجة الذكاء وقصور الانتباه وتلف الرئة والسرطان (الموقع الرسمي لمنظمة العالمية للصحة، 2018)³⁰.

كما يتعرض سنويا لملوثات الهواء المنبعثة من الأنشطة البشرية، الأطفال والنساء والأشخاص المسنين والأشخاص منخفضي الدخل الذين يقيمون في سكنات غير لائقة ومناطق لا خيار لهم فيها (تقرير جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون، 2016)³¹. وتكون شدة هذه الأضرار والمخاطر في البلدان النامية ذات الدخل المحدود لاسيما في إفريقيا وبلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

2 - الالتزام الدولي بالتصدي للمخاطر البيئية المهدة لحقوق الإنسان وجودة الحياة والنظم الايكولوجية: يكتسي التعاون الدولي والالتزام المجتمعي بالتصدي للمخاطر البيئية لاسيما العابرة للحدود، أهمية كبيرة من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان (القرار رقم 11، 2011/16)³². وقد تولت كافة الدول عبر العالم تقريبا وضع تشريعات وطنية تستهدف الحد من التلوث وتنظيم استخدام المواد السامة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وقامت بالتفاوض على إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بغية التصدي للتحديات البيئية بما في ذلك نقل المواد الخطرة والتخلص منها والاتجار بالأنواع المهدة بالخطر والتلوث البحري والحفاظ على التنوع البيولوجي وتغير المناخ واتساع ثقب الأوزون (جون ه. نويس، 2012)³³، فضلا عن عدد آخر من المخاطر البيئية التي تمثل تهديدا لحقوق الإنسان وجودة حياة الناس وكان التحدي الكبير هو الالتزام الدولي بالتصدي لهذه المخاطر من خلال ما تتخذه من التدابير في مجال حماية البيئة، تعزيزا لحقوق الإنسان وتحسين الجودة حياة الناس.

1.2 - المخاطر البيئية وأنماط الإنتاج والاستهلاك المهدة للنظم الايكولوجية وحقوق الإنسان: نتناول في هذا المطلب أهم المخاطر التي تهدد البيئة والتأثيرات السلبية لأنماط الإنتاج والاستهلاك على النظم البيئية وعلى حقوق الأجيال الحالية والآتية.

أ - المخاطر البيئية: تتميز المخاطر البيئية عن غيرها من المخاطر في كونها لا تعترف بالحدود فهي تصنف وفقا لطبيعتها كمخاطر عبر وطنية. وعادة ما يكون الناس الذين يعيشون في مختلف النظم الايكولوجية تحت تأثير هذه المخاطر العابرة للحدود عندما يتسبب التدهور

البيئي في إعاقة حقوق الإنسان على نحو يتجاوز نطاق إقليم الدولة التي يصدر منها النشاط المسبب للضرر. فالتلوث مثلا الذي يحدث في بلد ما يمكن أن ينتقل بسهولة إلى بلدان أخرى ويؤدي إلى إحداث مشكلة بيئية تهدد حقوق الإنسان لاسيما عندما يكون الوسيط الملوث (الماء والهواء مثلا) قادرا على عبور الحدود الدولية بسهولة (تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011)³⁴.

وقد لخص التقرير الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أهم المخاطر البيئية التي يمكن أن تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان ويتعلق الأمر بالمخاطر التالية (تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011)³⁵:

أولاً/ الانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي: وهي إحدى إفرازات النشاط البشري والنمو الديمغرافي والاقتصادي المتزايدين، مما يؤدي إلى تلوث الهواء والاحتباس الحراري وتغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون.

ثانياً / تدهور الأراضي: بسبب تناقص الغطاء النباتي وإزالة الغابات والحرائق التي تلتهم مئات الآلاف من الهكتارات سنويا واتساع رقعة التصحر وتزايد حدة الجفاف، مما يخلف آثارا عالمية مدمرة على النظم البيئية وعلى رفاه الإنسان وجودة الحياة.

ثالثاً / تلوث المحيطات وشح الموارد المائية وتدهور جودتها: مما يؤدي إلى زيادة الضغوط على المحيطات وتلوث المياه العذبة ونقصها وانحياز مصائد الأسماك. مما يمكن أن يكون مصدرا لعدم الاستقرار.

رابعاً / النفايات السامة والخطرة: يؤدي الإفراط في إنتاج واستخدام المواد الكيميائية وعدم مراعاة معايير السلامة والأمن عند التخلص منها إلى تسربها إلى البيئة والتأثير على المياه والهواء والتربة والنباتات والحيوان وانعكاسات ذلك على الإنسان وحقوقه الأساسية.

خامساً / فقدان التنوع البيولوجي: مما يؤثر على سبل العيش للكثير من الشعوب التي تعتمد على البيئة لتلبية حاجياتها.

سادساً/ الكوارث الطبيعية: سجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حدوث أزيد من 2500 كارثة طبيعية على المستوى العالمي خلال الفترة من 2000 إلى 2011، كان لها تأثير على المليارات من الناس، وأودت بحياة 1.5 مليون شخص خلال الفترة من 1987 و2007. وقد تزايدت حدة بعض الكوارث الطبيعية نتيجة تزايد حجم الأنشطة البشرية التي تسبب في انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

ويخلص التقرير إلى أن المخاطر البيئية تؤثر سلبا على جميع جوانب حقوق الإنسان ورفاهه وجودة حياته، مما يقتضي اتخاذ ما يكفي من التدابير لحماية البيئة لضمان حماية حقوق الإنسان وتحسين رفاهه وجودة حياته.

ب - أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة: قبل استعراض آثار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة على النظم البيئية، نشير بداية إلى تعريف الإنتاج والاستهلاك المستدامين بأنهما " استخدام الخدمات والمنتجات ذات الصلة التي تلي الاحتياجات الأساسية وتحقيق جودة حياة أفضل، مع التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، فضلا عن انبعاثات النفايات والملوثات على مدى دورة حياة الخدمة أو المنتج، حتى لا تتعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر" (الموقع الرسمي للأمم المتحدة، 2018)³⁶.

وينبع اهتمام الأمم المتحدة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، من الممارسات السائدة حاليا والتي تهدد بشكل كبير النظم البيئية وحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، مما حدا بهذه الهيئة الدولية إلى اعتماد خطة تتضمن أهدافا وغايات ينبغي بلوغها لضمان حماية أفضل للنظم البيئية والتنمية المستدامة.

حيث جاء الهدف الثاني عشر ليؤكد على ضرورة " ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة " (قرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)³⁷. هذا الهدف الذي ينبغي الالتزام به دون الإخلال بالهدف الثالث من هذه الخطة الذي يقضي بـ " ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار " (قرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)³⁸.

على أن يتم تحقيق هذين الهدفين بشكل يسمح بضمأن " أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلمها الرخاء، تلي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة " (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)³⁹، وبما يجعل المجتمع الدولي ملتزماً ومسؤولاً أكثر من ذي قبل على " حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توشي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة... " (قرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)⁴⁰.

وتتلخص أبرز إفرزات أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة الحالية في استنفاد رأس المال الطبيعي وتدهور خدمات النظم الايكولوجية وتقويض قدرة البلدان على الوفاء باحتياجاتها بصفة مستدامة وإزالة الغابات وندرة المياه وهدر الأغذية وزيادة انبعاثات الكربون. (الأمم المتحدة، 2018)⁴¹

وتلح الأمم المتحدة على ضرورة وأهمية تحقيق الهدف الثاني عشر من خطة التنمية المستدامة وغاياته، باعتبارها رهانات ينبغي كسبها لمواجهة الضغوط الديمغرافية المتزايدة على الموارد الطبيعية وتصحيح السلوكات الاستهلاكية السلبية السائدة حالياً. وفي هذا السياق تشير بيانات الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم سيبلغ 9.5 مليار نسمة بحلول عام 2050، وسيعيش 70 % منهم في مناطق حضرية تعتمد على استخدام الموارد بكثافة، مما يتطلب اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة وإدارتها بطريقة أكثر استدامة وإنصافاً، وأن تتم الاستجابة لهذه التحديات في إطار القدرة الاستيعابية لكوكب الأرض (الأمم المتحدة، 2018)⁴².

2.2 - الجهود والالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة وأهميتها في تعزيز حقوق الإنسان: نسلط الضوء في هذا المطلب على أهم الجهود والالتزامات الدولية في مجال حماية البيئة ونبرز أهميتها في تعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة حياته.

أ - أهم الجهود والالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة: اعتبر المجتمع الدولي مسألة البيئة أولوية قصوى وأحد شواغله الأساسية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وتكفلت الأمم المتحدة بداية من الربع الأخير من القرن الماضي في عقد المؤتمرات والندوات وتنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى ضبط الخطط والبرامج ووضع اتفاقيات وإعلانات تتضمن التزامات دولية ومبادئ بحماية البيئة، ونستعرض فيما يلي أهم هذه الجهود والالتزامات الدولية:

أولاً / الجهود الدولية: تكتنف جهود المجتمع الدولي في مجال حماية البيئة، بقيادة الأمم المتحدة وأثمرت العديد من المؤتمرات والندوات والمنتديات العالمية، التي أسفرت عن اتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير ووضع عدد من الآليات للتكفل بالشواغل البيئية. ولعل أبرز هذه المؤتمرات التي يُطلق عليها " قمة الأرض " : مؤتمر ستوكهولم لعام 1972، مؤتمر ريو لعام 1992، مؤتمر جوهانسبورغ لعام 2002 ومؤتمر ريو+ 20 لعام 2012. وفيما يلي نلخص أهم النتائج المنبثقة عنها:

- إصدار إعلانات مبادئ حول البيئة وأخرى سياسية: ويتعلق الأمر بإعلان مبادئ صادر عن مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية لعام 1972 وإعلان مبادئ صادر عن مؤتمر ريو للبيئة والتنمية لعام 1992 والإعلان السياسي المنبثق عن مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة لعام 2002 والإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر ريو + 20 للتنمية المستدامة لعام 2012. ونشير إلى أن إعلان ستوكهولم وإعلان ريو الأول قد ساهما في وضع قواعد القانون الدولي للبيئة.

- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة: أنشأ مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية لعام 1972، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، الذي يتولى وضع وتنفيذ القانون الدولي البيئي وتقييم الظروف والاتجاهات البيئية عالمياً، وإقليمياً ووطنياً، وصياغة الصكوك البيئية الدولية والوطنية وتعزيز المؤسسات التي تمارس الإدارة الحكيمة للبيئة والتصدي للتحديات العالمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2018)⁴³.

– إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: إنشاء هذه اللجنة جاء بتوصية من قمة الأرض المنعقدة بربو عام 1992، وتضطلع بمهام النهوض بقضايا التنمية والاستدامة البيئية والمساعدة على وضع اتفاقيات دولية ذات الصلة (الأمم المتحدة، 2018)⁴⁴.

– اعتماد جدول أعمال القرن 21 أو ما يسمى "أجندة 21": اعتمد مؤتمر ريو لعام 1992 هذه "الأجندة" المستقبلية، وهي رسم لخارطة طريق العالم للقرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بأهمية التعاون الدولي وكيفية التكفل محليا وإقليميا وعالميا بالشواغل الأساسية في مجال التنمية والاستدامة البيئية وتكريس الحقوق البيئية والاستجابة لحاجيات الأجيال الحالية والمقبلة من الموارد الطبيعية. (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، 1992)⁴⁵

– إصدار إعلان الأهداف الإنمائية للألفية (2001 – 2015): أقر هذا الإعلان بمناسبة مؤتمر الألفية المنعقد في سبتمبر 2000، وقد حدد ثمانية أهداف ينبغي العمل على تحقيقها خلال الفترة من 2001 إلى 2015، من بينها "كفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" (إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية، 2000)⁴⁶.

6 – وضع خطة التنمية المستدامة (2016 – 2030): هذه الخطة هي عبارة عن برنامج عمل "لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار" (قرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)⁴⁷. وتتضمن 17 هدفا و169 غاية، وهي استمرار مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية واستدراك ما لم يتحقق في إطارها، وإعمال حقوق الإنسان للجميع دون تمييز. "وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي" (قرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)⁴⁸.

– اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: أنشئت هذه اللجنة عام 1983، وأُنجزت أول تقرير لها المشهور بتقرير "بروندتلاند"، والذي دقت فيه ناقوس الخطر حول نموذج التنمية السائد حينها، الذي يهدد مستقبل موارد كوكب الأرض وحاجيات الأجيال المقبلة، وأن البديل هو التنمية المستدامة، الذي أُعلن عنه كمفهوم جديد، للمرة الأولى. وقد لفتت هذه اللجنة الانتباه إلى حقيقة مفادها أن "الكرة الأرضية واحدة أما العالم فليس كذلك" (تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية، 1987)⁴⁹.

– إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة: أنشئت في جوان 2012 بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو + 20. وهي أعلى هيئة لصنع القرارات المتعلقة بالبيئة على المستوى العالمي، ومعالجة التحديات البيئية الحرجة التي تواجه العالم اليوم. وتعد هذه الجمعية التي تضم 193 دولة عضوا، بمثابة الهيئة الرئاسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تخلف مجلس إدارتها الذي يتألف من 58 دولة عضوا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2018)⁵⁰.

ثانيا / الالتزامات الدولية: نلخص فيما يلي أهم الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي تتضمن التزامات الدول الأطراف بحماية البيئة:

– اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985 وبروتوكول مونتريال حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لعام 1987: التزمت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية وبروتوكولها، باتخاذ التدابير المناسبة لحماية البيئة والصحة البشرية من الآثار الضارة للأنشطة البشرية التي تؤثر على طبقة الأوزون والتعاون على تحقيق هذه الغاية (بروتوكول مونتريال، 1987)⁵¹.

– اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص عبر الحدود منها لعام 1989: التزمت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تتخذ التدابير المناسبة للتحكم في استيراد وتصدير ونقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتخلص منها وبما يساهم في ضمان حماية أفضل للصحة البشرية والبيئة. وإدارتها بطريقة سليمة يبيغ خفض توليدها إلى الحد الأدنى ومنع التلوث الناجم عنها وخفض آثاره على الإنسان والبيئة إلى أدنى حد (اتفاقية بازل، 1989)⁵².

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 واتفاق باريس لعام 2015: سلمت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس " بأن تغير المناخ يشكل خطرا داهما على المجتمعات البشرية وكوكب الأرض يحتتمل أن يكون لا رجعة فيه وبالتالي يتطلب تعاون جميع البلدان (...). بغية التعجيل بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي " (اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، 2015)⁵³. والتزمت هذه الأطراف بأن " تحمي النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة على أساس الإنصاف " (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، 1992)⁵⁴.

- اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية: التزمت الدول الأطراف بوضع خطط وطنية لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستدامة والعمل على التقسام المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية... (اتفاقية التنوع البيولوجي، 1992)⁵⁵.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994: التزمت الدول الأطراف لاسيما المتأثرة بهذه الظاهرة، بالتعاون والتنسيق والشراكة من أجل مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف و"الحماية البيئية وحفظ الموارد من الأراضي والموارد المائية" (اتفاقية مكافحة التصحر، 1994)⁵⁶.

- اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لعام 2001: التزمت الدول الأطراف باتخاذ تدابير للحد من إطلاق الملوثات العضوية ذات الخاصية السامة التي تنتقل عبر الهواء والماء، باعتبارها مواد كيميائية مضرّة بالبيئة والصحة البشرية. والعمل على حظر إنتاجها، استيرادها، تصديرها واستخدامها والتخلص السليم بيئيا منها. (اتفاقية ستوكهولم، 2001)⁵⁷

ب - أهمية الالتزامات الدولية البيئية في تعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة الحياة: أدى إدراك المجتمع الدولي المتأخر للعلاقة بين البيئة والتنمية وحقوق الإنسان إلى تبنيه لنهج إنمائي جديد محوره الإنسان، وهدفه استدراك التأخر الحاصل في مجال حماية الحقوق البيئية كوسيلة لتكريس حقوق الإنسان، وإعادة النظر في الفكر المادي الذي كان سائد الزمن طويل من قبيل تضخيم الأرباح وتعظيم الثروات وزيادة نسبة النمو الاقتصادي دون مراعاة البيئة، إلى مقارنة إنسانية تقوم على الانتقال من الاهتمام بزيادة المداخيل إلى توسيع الإمكانيات ومن العمل على تحقيق النمو إلى السعي لتوسيع الحريات ومن البحث عن الثراء المادي إلى تكريس الرفاه البشري، ومن ثروة الاقتصاد إلى ثروة الحياة (تقرير التنمية البشرية، 2016)⁵⁸.

انطلاقا من ذلك كرست الأمم المتحدة جهودها لوضع قواعد قانونية دولية تقوم على الالتزام بحماية البيئة من أجل تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وتحسين جودة حياة الناس، وقد وُفقت هذه الهيئة الأهمية، في قيادة هذه الجهود ومتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها والمضي قُدما لتكريس التنمية المستدامة التي تستهدف حماية البيئية بما يساهم في تحقيق النفع للناس كافة (الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2012)⁵⁹.

ونوه إلى أن الأمم المتحدة قد سلمت منذ مؤتمر ريو بالبرازيل عام 1992، أن مستقبل الأرض والأجيال اللاحقة مرهون بانتهاج نموذج جديد للتنمية يُطلق عليه اسم " التنمية المستدامة " (النشرة الإعلامية الدولية لليونسكو، 2003)⁶⁰، الذي يقوم على " أن يُراعي التقدم الاقتصادي والاجتماعي، قضايا البيئة ومتطلبات التدبير السليم لشؤون الموارد الطبيعية " (النشرة الإعلامية الدولية لليونسكو، 2003)⁶¹. وقد استطاعت هذه المنظمة الدولية من خلال مؤتمراتها واتفاقياتها المتعلقة بالبيئة والتنمية، رفع مستوى التزام الدول ليتسنى " النهوض بتنمية مرغوب فيها اجتماعيا وقابلة للتطبيق اقتصاديا ومستدامة بيئيا " (النشرة الإعلامية الدولية لليونسكو، 2003)⁶². انطلاقا من أن " البيئة هي المكان الذي نعيش فيه جميعا، والتنمية هي ما نحاول جميعا عمله لمحاولة تحسين نصيبنا في هذا المكان " (تقرير اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية، 1987)⁶³.

وفي تقييمها لهذا التوجه في بدايته، أشارت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، أن بعض التقدم قد تحقق في معظم بلدان العالم بتوقع حياة أطول للأطفال وبلوغ مستوى أعلى من المعيشة لمن يولدون حديثا (تقرير اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية، 1987)⁶⁴. ونحن نعتقد أن العالم اليوم أفضل في مستواه المعيشي مما كان عليه قبل مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية لعام 1972، بفضل الالتزام بتنفيذ الصكوك الدولية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، والتعاون على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة

من خلال بحثنا لهذا الموضوع الذي اخترنا له العنوان التالي: " حماية البيئة كنهج لتعزيز حقوق الإنسان وتحسين جودة الحياة "، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات نلخصها على التوالي فيما يلي:

أولا / النتائج:

- لم تكن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تعترف بالحق في بيئة سليمة قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد بـستوكهولم عام 1972، أين أدرج هذا الحق في المادة الأولى من إعلان المبادئ الصادر عن هذا المؤتمر.
- أكثر من 90 دولة عبر العالم قد أدرجت في دساتيرها الوطنية الحق في البيئة السليمة، وتعتبر البرتغال أول بلد في العالم يعترف دستوريا بهذا الحق عام 1976، كما أن الدستور الجزائري لعام 2016 قد نص في المادة 68 / 1 على " حق المواطن في بيئة سليمة ".
- على الرغم من أن المنظومة القانونية لحقوق الإنسان لا تتضمن الحق في جودة الحياة، غير أن هذا الحق بأبعاده المختلفة يتصل اتصالا وثيقا بالحق في الحياة، ويمثل غاية تستهدف هذه المنظومة بلوغها.
- حماية البيئة تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق الرفاه البشري والأضرار التي تلحق بالبيئة من شأنها التأثير على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية، لاسيما الحق في الحياة والصحة والغذاء والمستوى المعيشي اللائق.
- المخاطر التي تهدد البيئة عابرة للحدود وآثارها يمكن أن تضر بأكبر عدد من الناس والبلدان، وشدها تكون على فئات السكان والبلدان التي تعاني أوضاعا معيشية وبيئية صعبة أصلا لاسيما التي تعيش في البلدان النامية.
- تعمل الأمم المتحدة على تنسيق الجهود الدولية ومتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها المتعلقة بحماية البيئة، والحد من الآثار السلبية لتدهورها، على حقوق الإنسان الأساسية، من خلال وضع اتفاقيات ملزمة للدول الأطراف وعقد مؤتمرات عُشرية للبيئة البشرية والتنمية المستدامة وتسطير الخطط والبرامج المتضمنة الأهداف المطلوب بلوغها لرفاه الإنسان، نذكر منها الأهداف الإنمائية للألفية للفترة 2001 - 2015 وأهداف التنمية المستدامة للفترة 2016 - 2030.

ثانيا / اقتراحات:

- تكثيف التعاون الدولي لحماية البيئة والحد من المخاطر التي تهدد بتدهورها لاسيما فيما يتعلق بالتهديدات العابرة للحدود من قبيل تغير المناخ والتلوث.
- الاهتمام بالإعلام الايكولوجي لنشر الوعي البيئي حول أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

- أهمية أن يتحمل الناس إلى جانب هيئات إنفاذ القوانين البيئية مسؤولية المساهمة في حماية البيئة وإدراك العلاقة بينها وبين حقوق الإنسان، فالتمتع بالحق في بيئة سليمة وآمنة ومستدامة والحق في الغذاء والمياه الكافية والمأمونة والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة والحق في السكن اللائق والحق في المستوى المعيشي اللائق، يتطلب المساهمة الفعلية من قبل جميع الأطراف والفواعل في التكفل بالشواغل البيئية.

هوامش البحث:

- 1 - القرار رقم 11/16 المؤرخ في 12 أبريل 2011 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. رمز القرار: A/HRC/RES/16/11
- 2 - تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتضمن دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. رمز وتاريخ التقرير: A/HRC/19/34 في 16 ديسمبر 2011، الفقرة 6، ص 4
- 3- وثائق الأمم المتحدة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لجنة حقوق الإنسان. تقرير بعنوان: " حقوق الإنسان والبيئة "، من إعداد المقررة الخاصة فاطمة زهرة قسنطيني. الفقرة 22. رمز وتاريخ التقرير E/CN.4/Sub.2/1994/9، في 6 جويلية 1994
- 4 - المبدأ الأول من إعلان المبادئ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، المتعدد بستوكهولم بالسويد عام 1972
- 5 - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة (الخبر المستقل المعني بحقوق الإنسان والبيئة).
- www. Ohchr.org تاريخ التصفح 20 جويلية 2018
- 6 - تقرير أولي للخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، السيد جون ه. نوكس. رمز وتاريخ التقرير: A/HRC/22/43 في 24 ديسمبر 2012. الفقرة 14، ص 7
- 7 - تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتضمن دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. المرجع السابق. الفقرة 7، ص 5
- 8 - نفس المرجع. الفقرة 12، ص 6
- 9 - المادة 68. الفقرة 1 من الدستور الجزائري لعام 2016
- 10 - القانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة لم يعترف بالحق في البيئة السليمة واكتفى بالنص في المادتين 7 و9 على الحق في الإعلام البيئي الذي ينقسم الى حق عام متاح لكل شخص طبيعي أو معنوي بغض النظر عن جنسيته وآخر خاص حكرا على المواطنين فقط. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى المواد 6، 7، 8 و9 من القانون المذكور. والجدير بالذكر أن هذه المواد لم يتم تعديلها بعد وجعلها متطابقة مع أحكام المادة 68 من دستور 2016.
- 11 - هناك من يفرق بين مصطلح " نوعية " ومصطلح " جودة " ويعتبر أن المفهوم يكون أكثر استيفاء للمعنى عندما يقرن بمصطلح " نوعية " الذي يشير إلى خصال أو خواص معينة أو كيفية موضوع ما (الحياة) ذلك أن مصطلح " نوعية " عام يمكن أن يعبر عن قطبي النوعية: واحدة جيدة وأخرى سيئة. في حين أن مصطلح " جودة " يعبر عن معنى تقييمي. فعندما نقول "جودة الحياة " يفترض أنها جيدة، في حين أنها قد تكون سيئة. انظر لمزيد من المعلومات: أحمد محمد عبد الخالق. الصيغة العربية لمقياس نوعية الحياة الصادر عن منظمة الصحة العالمية "نتائج أولية ". مجلة دراسات نفسية. المجلد 18، العدد 2، قسم علم النفس. جامعة الكويت. أبريل 2008، ص 249
- 12 - مريم حسام. حق الإنسان في جودة الحياة. أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية. جامعة باتنة 1. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم الحقوق. السنة الجامعية 2016-2017
- 13 - سميرة أبو الحسن عبد السلام، عبد الإله محمود حماد، صفاء محمد مجيري. جودة الحياة، مظاهرها، أبعادها، محدداتها وكيفية قياسها وتحسينها. مجلة العلوم التربوية. العدد الثاني. ج 1. ابريل 2015. جامعة القاهرة مصر. معهد الدراسات والبحوث التربوية
- 14 - أحمد محمد عبد الخالق. المرجع السابق، ص 249
- 15 - سميرة أبو الحسن عبد السلام، عبد الإله محمود حماد، صفاء محمد مجيري. المرجع السابق
- 16 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948
- 17 - إعلان ستوكهولم للبيئة البشرية لعام 1972
- 18 - مريم حسام. المرجع السابق، ص 63
- 19 - نقلا عن أحمد محمد عبد الخالق. المرجع السابق، ص 249
- 20 - نفس المرجع، ص 252

- 21 - سميرة أبو الحسن عبد السلام، عبد الإله محمود حماد، صفاء محمد بحيري. المرجع السابق.
- 22 - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة (الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والبيئة). المرجع السابق
- 23 - تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية بعنوان: " الصحة والبيئة وتغير المناخ"، الفقرة 4. رمز وتاريخ التقرير: A/71/11 - في 29 مارس 2018
- 24 - الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للصحة. صفحة الصحة العمومية والمحددات البيئية والاجتماعية للصحة. www.who.int. تاريخ التصفح: 22 جويلية 2018
- 25 - تقرير صادر عن جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون لمنظمة الصحة العالمية للصحة، بعنوان " الصحة والبيئة: التصدي لأثر تلوث الهواء على الصحة". رمز وتاريخ التقرير: WHA68.8 في 16 مايو 2016، ص 4
- 26 - القرار رقم 11/16 المؤرخ في 12 أبريل 2011. المرجع السابق، ص 3
- 27 - تقرير صادر عن الأمم المتحدة بعنوان: " حقوق الإنسان والفقر المدقع" للخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. رمز وتاريخ التقرير: A/65/259 في 9 أوت 2010، الفقرة 37، ص 16
- 28 - تقرير صادر عن المنظمة العالمية للصحة بعنوان "الصحة والبيئة: التصدي لأثر تلوث الهواء على الصحة". رمز وتاريخ التقرير A/68/18 في 10 أبريل 2015، الفقرة 3
- 29 - تقرير صادر عن الأمم المتحدة بعنوان: " حقوق الإنسان والفقر المدقع". المرجع السابق. الفقرة 38، ص 16
- 30 - الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للصحة. مركز وسائل الإعلام. www.who.int/mediacentre/news. تاريخ التصفح 22 جويلية 2018
- 31 - تقرير صادر عن جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون، للمنظمة العالمية للصحة، بعنوان " الصحة والبيئة: التصدي لأثر تلوث الهواء على الصحة". رمز وتاريخ التقرير: WHA68.8 في 16 مايو 2016. المرجع السابق، ص 2
- 32 - القرار رقم 11/16 المؤرخ في 12 أبريل 2011 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. رمز القرار: A/HRC/RES/16/11
- 33 - تقرير أولي للخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. المرجع السابق. الفقرة 8، ص 4
- 34 - تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتضمن دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. المرجع السابق. الفقرة 65، ص 19 .
- 35 - نفس المرجع. الفقرات من 15 إلى 22، ص 6
- 36 - اعتمدت الأمم المتحدة هذا التعريف للاستهلاك والإنتاج المستدامين في ندوة أوصلو بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة 1994 وأصبح هو التعريف المقبول على أوسع نطاق لهذا المفهوم. انظر صفحة الوقائع للأمم المتحدة، التي تشير إلى الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة المعنون: " ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة". موقع الأمم المتحدة unchronicle.un.org. تاريخ التصفح 26 جويلية 2018.
- 37 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 المعنون: " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. رمز وتاريخ الوثيقة: A/RES/70/1. في 21 أكتوبر 2015. تتضمن هذه الخطة 17 هدفا و169 غاية يتم تنفيذها خلال 15 عاما في الفترة من 2016 إلى 2030، ص 18
- 38 - نفس المرجع. ص 17
- 39 - نفس المرجع. ص 2
- 40 - نفس المرجع. ص 2
- 41 - انظر صفحة الوقائع للأمم المتحدة. المرجع السابق. تاريخ التصفح 26 جويلية 2018
- 42 - نفس المرجع
- 43 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة. www.un.org/unepl
- 44 - الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. www.un.org
- 45 - انظر لمزيد من التفاصيل حول أجندة 21، المرفق الثاني بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد بريو بالبرازيل في الفترة من: 3 إلى 14 جوان 1992. المجلد الأول المتضمن القرارات التي اتخذها المؤتمر. رمز التقرير: A/CONF.151/26/Rev.1 - Vol.1
- 46 - انظر لمزيد من المعلومات، إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000
- 47 - القرار رقم 1/70 المعنون: " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"
- 48 - نفس المرجع
- 49 - تقرير اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1987 المعنون: " مستقبلنا المشترك". الصادر عن الأمم المتحدة، ص 29. رمز وتاريخ التقرير: A/42/427. في 4 أوت 1987. (انظر لمزيد من المعلومات تقرير اللجنة)
- 50 - انظر موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. UNEP
- 51 - انظر لمزيد من التفاصيل: اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال المشار إليهما في المتن

- 52 - انظر لمزيد من التفاصيل: اتفاقية بازل المشار إليها في المتن
- 53 - اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015. رمز وتاريخ الاتفاق: FCCC/CP/2015/L.9 في 12 ديسمبر 2015 (انظر الاتفاق المشار إليه في المتن)
- 54 - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992. (انظر لمزيد من التفاصيل: نص هذه الاتفاقية المشار إليها في المتن)
- 55 - اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي لعام 1992. (انظر لمزيد من التفاصيل نص هذه الاتفاقية المشار إليها في المتن)
- 56 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا. رمز وتاريخ الاتفاقية: A/AC.241/27 في 12 سبتمبر 1994. (انظر لمزيد من التفاصيل نص هذه الاتفاقية المشار إليها في المتن)
- 57 - اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة المعتمدة في 22 مايو 2001. (انظر لمزيد من التفاصيل: نص هذه الاتفاقية المشار إليها في المتن)
- 58 - تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 2
- 59 - الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+ 20 المنعقد بالبرازيل في جوان 2012. الوثيقة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، ص 2
- 60 - عرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية مفهوم التنمية المستدامة في المطبوع المعنون: "مستقبلنا المشترك" على أنه يعني: "التنمية التي تلبى الاحتياجات الراهنة دون انتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (انظر النشرة الإعلامية الدولية لليونسكو عن تعليم العلوم والتكنولوجيا والتربية البيئية. المسماة "الرابطة". المجلد الثامن والعشرين، العدد 1، 2، عام 2003)، ص 3
- 61 - نفس المرجع. مقال بعنوان: "اليونسكو والعقد الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2015، 2005)"، ص 2
- 62 - نفس المرجع، ص 1
- 63 - تقرير اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1987. المرجع السابق، ص 14
- 64 - نفس المرجع، ص 19

قائمة المصادر والمراجع

أولا / المصادر:

- 1- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، (1985)
- 2- بروتوكول مونتريال حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، (1987)
- 3- اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص عبر الحدود منها، (1989)
- 4- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، (1992)
- 5- اتفاقية التنوع البيولوجي، (1992)
- 6- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا، (1994)
- 7- اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، (2001)
- 8- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، (2015)
- 9- إعلان المبادئ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، المنعقد بـستوكهولم بالسويد، (1972)
- 10- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (1948)
- 11- إعلان الأهداف الإنمائية للألفية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2000)
- 12- القرار رقم 11/16 المؤرخ في 12 أبريل 2011 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، (2001)
- 13- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة، (2015، 2030)
- 14- تقرير اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1987، المعنون "مستقبلنا المشترك" الصادر عن الأمم المتحدة، (1987)
- 15- تقرير لجنة حقوق الإنسان بعنوان: "حقوق الإنسان والبيئة". من إعداد المقررة الخاصة فاطمة زهرة قسنطيني، (1994)
- 16- تقرير صادر عن الأمم المتحدة بعنوان: "حقوق الإنسان والفقير المدقع". للخيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع، (2010)
- 17- تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المتضمن دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، (2011)

- 18- تقرير أولي للخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، السيد جون ه. نوكس، (2012)
- 19- الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+ 20 المنعقد بالبرازيل في جوان 2012. الوثيقة بعنوان " المستقبل الذي نصبو إليه، (2012)
- 20- تقرير صادر عن المنظمة العالمية للصحة بعنوان: " الصحة والبيئة: التصدي لأثر تلوث الهواء على الصحة "، (2015)
- 21- تقرير صادر عن جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون، المنظمة العالمية للصحة، بعنوان: " الصحة والبيئة: التصدي لأثر تلوث الهواء على الصحة "، (2016)
- 22- تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2016)
- 23- تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية بعنوان: " الصحة والبيئة وتغير المناخ "، (2018)
- 24- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة. الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والبيئة.
www. Ohchr.org
- 25- الأجنحة 21، المرفق الثاني بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد بربو بالبرازيل في الفترة من: 3 الى 14 جوان 1992، (1992)
- 26- الأمم المتحدة، صفحة الوقائع التي تشير إلى الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة المعنون: " ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"، unchronicle.un.org
- 27- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، www.un.org
- 28- الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للصحة، صفحة الصحة العمومية والمحددات البيئية والاجتماعية للصحة، www.who.int
- 29- الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للصحة، مركز وسائل الإعلام، www.who.int/mediacentre/news
- 30- الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للصحة، صفحة الصحة العمومية والمحددات البيئية والاجتماعية للصحة، www.who.int
- 31- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، www.un.org/unesp
- 32- النشرة الإعلامية الدولية لليونسكو عن تعليم العلوم والتكنولوجيا والتربية البيئية، المسماة " الرابطة "، المجلد الثامن والعشرين، العدد 1-2 (2003)
- 33- الدستور الجزائري، تعديل (2016)
- 34- القانون الجزائري رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة (2003)

ثانيا / المراجع:

- 1- أحمد محمد عبد الخالق، الصيغة العربية لمقياس نوعية الحياة الصادر عن منظمة الصحة العالمية " نتائج أولية ". مجلة دراسات نفسية، المجلد 18 العدد 2، قسم علم النفس. جامعة الكويت، (2008)
- 2- مريم حسام. حق الإنسان في جودة الحياة. أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية. جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية (2016، 2017)
- 3- سميرة أبو الحسن عبد السلام، عبد الإله محمود حماد، صفاء محمد مجيري. جودة الحياة، مظاهرها، أبعادها، محدداتها وكيفية قياسها وتحسينها. مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني، ج1 - أبريل 2015. جامعة القاهرة مصر، معهد الدراسات والبحوث التربوية.

مساهمة أهم المؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة في تعزيز جودة حياة المجتمعات الإنسانية

(دراسة نقدية لواقع هذه المؤتمرات بين 1972، 2015)

د. عريوة نصير

جامعة سطيف -1-

Nacir.arioua@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر موضوع جودة الحياة من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير في عدة مجالات متداخلة، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة، التي تقوم على أساس توجيه السلوك الإنساني نحو أهدافها الاستراتيجية، المرتبطة بتحسين معيشة الناس ومحاربة كل أشكال التدهور المرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها الناس، مما يعزز من قدراتهم الفردية والجماعية ضمن القيم الحضارية والأخلاقية السائدة في مجتمعاتهم.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، التنمية المستدامة، القيم الأخلاقية، القيم الحضارية.

مقدمة:

مما لا شك فيه أنه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، قامت المنظمات الدولية للأمم المتحدة بالترويج لعدة استراتيجيات للتنمية المستدامة، بهدف القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للسكان وتلبية حاجاتهم الأساسية، وعلى الرغم مما حققته هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع من آثار إيجابية على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في كافة أنحاء الأرض، إلا أن الطموح كان أكبر مما تم التخطيط له ضمن هذه المؤتمرات العالمية.

وفي الحقيقة لا يمكن تحقيق رفاهية الشعوب وجودة حياتها إلا من خلال تضافر الجهود الدولية، في إطار العمل المتكامل والمشارك بين كل الأطراف، مما يساهم في تحريك وعيها وفهم حقوقها وواجباتها الأساسية ضمن مبادئ الأخلاق والقيم الإنسانية، هذا الأمر يساعدها على فهم المقتضيات الأساسية لرفاهيتها وجودة حياتها.

وبالموازاة مع ذلك تشير كثير من الدراسات في المجال الاقتصادي، الى العلاقة القوية بين تلبية الحاجات الأساسية من خلال نموذج التنمية المستدامة وجودة الحياة ورفاهية المجتمعات، وتتمحور هذه الحاجات حول المتطلبات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد، حيث أشار(الكرخي، 2011) الى علاقة الرضا والسعادة الفردية بالقدرة على إشباع الحاجات في كل جوانب الحياة، وهذا في واقع الأمر ما تسعى التنمية المستدامة للوصول إليه دعما لجودة حياة الناس.

أولا. مشكلة البحث:

يتناول هذا البحث عرضا تاريخيا لأهم التطورات المتعلقة بنموذج التنمية المستدامة وعلاقتها المباشرة بجودة حياة المجتمعات الإنسانية، ونظرا لتطور هذه العلاقة مع الزمن، تزايد الاهتمام من طرف المجتمع الدولي، حيث بذلت جهود جبارة من خلال المؤتمرات الدولية لحماية البيئة التي يعيش فيها الإنسان لصالح رفاهية وجودة حياة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، ولعل إنشاء المفوضية العالمية للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1983 قد ساهم بشكل كبير في تعزيز حقوق الأجيال، ويعتبر مؤتمر برونتلاند سنة 1987 أولى المحطات الدولية التي ركزت بصفة فعلية على أهمية بناء استراتيجيات للتنمية المستدامة، يكون الهدف الأول منها هو تحقيق الرفاهية وتلبية الحاجات الأساسية وحماية البيئة

التي يعيش فيها الجميع، وهذا من خلال التركيز على العديد من المؤشرات في مختلف المجالات كالصحة والتعليم ومكافحة التلوث ومحاربة الفقر وغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة المعروفة.

ومما زاد الموضوع أهمية كون كل هذه الجهود التي بذلت خلال مسيرة التنمية المستدامة، إنما هي في واقع الأمر دافع حقيقي لزيادة وعي البشرية بأهمية تحسين نوعية الحياة والمحافظة عليها

ومما سبق سوف يركز هذا البحث على السؤال الرئيسي التالي: كيف ساهمت أهم المؤتمرات الدولية لنموذج التنمية المستدامة في تحسين جودة حياة المجتمعات الإنسانية؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية أهمها:

- ✓ ماهي أهم المؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة؟
- ✓ كيف ساهمت هذه المؤتمرات في تحقيق جودة حياة المجتمعات الإنسانية؟
- ✓ هل نجحت فعلا استراتيجيات التنمية المستدامة في تعزيز جودة الحياة؟

ثانيا. أهداف البحث:

- ✓ يحاول البحث الربط بين نموذج التنمية المستدامة ومفهوم جودة الحياة.
- ✓ يحاول البحث تقديم رؤيا واضحة حول أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة في تعزيز مفهوم جودة الحياة.
- ✓ تقديم بعض المقترحات حول ما يمكن أن يحققه نموذج التنمية المستدامة لجودة الحياة.

ثالثا. أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات أهمها:

- ✓ توضيح أهم المؤتمرات التي ساهمت في بلورة فكرة التنمية المستدامة.
- ✓ الوقوف على بعض الانتقادات الموجهة لهذه المؤتمرات المتعلقة بصعوبة تحقيق الأهداف المتعلقة بجودة حياة المجتمعات.
- ✓ يعتبر البحث محاولة هادفة لإبراز وجهة نظر موضوعية حول واقع التنمية المستدامة عمليا من خلال أهم مؤتمراتها والنتائج التي تم الوصول إليها.

رابعا. خطة البحث: يتضمن البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة المحاور التالية:

المحور الأول: جودة الحياة وفكرة التنمية المستدامة من خلال أهم المؤتمرات الدولية (1972، 2015).

المحور الثاني: التنمية المستدامة ليست حلا سحريا لجودة الحياة.

المحور الثالث: أين هو الحل؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سوف نتطرق بشكل مختصر لهذه المحاور كما يلي:

المحور الأول: جودة الحياة وفكرة التنمية المستدامة من خلال أهم المؤتمرات الدولية (1972. 2015).

لقد ارتبط ظهور فكرة التنمية المستدامة عمليا بمشكلة حماية البيئة وتدهور مواردها الطبيعية، ولهذا اختلفت الأفكار والتصورات حول هذا المفهوم لاختلاف الإيديولوجيا والمصالح، مما أثر بشكل كبير على نجاحها محليا ودوليا، خاصة عند دول الجنوب، وعلى الرغم من ارتباط

فكرة التنمية المستدامة بالبعد التاريخي والفلسفي، إلا أن العديد من المفكرين يعتبرونها منهج عملي يمكن أن يساهم في تحسين نوعية وجود حياة المجتمعات البشرية في كل المجالات، خاصة في مجال حماية البيئة من كل أشكال التلوث، وتعتبر مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن أن نسميه بعصر التنمية في العالم، (محمد القاسم القريوبي، 1988)، وفي واقع الأمر تعتبر حماية البيئة ضرورة ملحة لتحقيق رفاهية الشعوب (welfare) فالبيئة هي الحياة (Environnement is life)، حيث أصبحت حماية البيئة أحد المؤشرات الرئيسية لقياس جودة حياة المجتمعات المعاصرة، ولذلك حضيت البيئة بمزيد من الاهتمام المحلي العالمي على حد سواء، خاصة في التقارير المتتالية والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وعدة منظمات غير حكومية، وهذا باعتبارها محور اهتمام التنمية المستدامة (Sustainable développement)، ويشير تقرير الاتحاد العلمي لحفظ الطبيعة في تقريره عن حماية الأرض، الى أن التنمية المستدامة ترتبط في جوهرها بتحسين نوعية حياة الناس، مع العيش في حدود قدرة الأنظمة الايكولوجية التي تعيل البشر، وتعتبر قمة العالم للتنمية الاجتماعية (WSSD)، المنعقدة في كوبنهاجن في مارس 1995، أحد أهم القمم التي تشير صراحة الى تحسين جودة الحياة، في إطار الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، (محمد محمود طراف، 2006)، والتي ترتبط بمكافحة الفقر والتفكك الأسري، وتحقيق الأمن وتوفير الإمكانات لجميع الناس للاستفادة من برامج التعليم والرعاية الصحية، انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان، وفي واقع الأمر كل هذه المكتسبات لها عوائد مباشرة على جودة الحياة ورفاهية الأمم، كما لا يمكن إغفال التحسينات المتعلقة بالجوانب الثقافية والمعنوية التي تعزز من أواصر التفاعل الايجابي وتعطي مغزى حقيقي لمعنى الحياة.

غير أن بروز النقاش الحقيقي حول مشكلة التلوث البيئي وجودة الحياة لم تظهر بشكل جلي إلا من خلال المؤتمرات الدولية التي حاولت من خلالها معظم البلدان إيجاد حلول مشتركة للمشكلات المتراكمة نتيجة تزايد واستمرار الأنشطة الصناعية الملوثة، والتي تشكل تحدياً كبيراً على جودة حياة المجتمعات الحالية والأجيال المستقبلية.

وعليه سوف نركز على أهم المؤتمرات التي تشكلت خلال العقود الماضية والتي ساهمت في بلورة مفهوم التنمية المستدامة وجودة حياة المجتمعات الإنسانية.

أولاً. مؤتمر ستوكهولم وجودة الحياة 1972: ركز هذا المؤتمر على بناء صيغة مناسبة تساعد في الربط بين استمرار عملية التنمية وحماية البيئة، التي تعتبر عاملاً حاسماً في رفاهية المجتمعات وتحسين نوعية معيشتها، كما ركز على خطورة الإخلال بالنظام البيئي من جراء التلوث البيئي المتزايد، الذي سوف يدمر البيئة التي يعيش فيها الناس، (beat burgenmier, 2008)، ونتيجة لذلك قامت هيئة الأمم المتحدة في هذا المؤتمر بعدة أنشطة، ولعل أهمها إعداد برامج مستمرة لحماية البيئة شعوراً منها بمدى تأثير ذلك على جودة حياة السكان في المدن والأرياف، كما أصدرت مذكرة موجهة الى حكومات الدول الأعضاء، لتمنع الاستثمارات التي تلوث البيئة وهذا اعتماداً على التكنولوجيا النظيفة، وإجبار الملوّثين الصناعيين على تحمل كل تكاليف التلوث من خلال إقامة المشاريع الخضراء التي تساعد على تغيير أساليب الحياة وتعديل السلوكيات الخاطئة باتجاه البيئة التي تعد ميراث الأجيال، (عامر محمود طراف، 2002).

لقد وضع إعلان ستوكهولم (stockholm declaration)، عدة مبادئ تربط بين الإنسان وبيئته في تحقيق نموذج التنمية ويمكن الإشارة الى بعضها في إطار الالتزام بجودة الحياة الإنسانية وهي، (هادي أحمد الفراجي، 2015):

✓ حق الناس في حرية العيش والمساواة وفي الظروف الملائمة للحياة ضمن بيئة ذات نوعية تتيح لهم الحياة الكريمة.

- ✓ المحافظة على الموارد الطبيعية ضمن بشكل يضمن استمرار الحياة البرية.
- ✓ ضبط معدلا النمو السكاني من خلال رسم سياسات سكانية مناسبة في إطار التخطيط السكاني.
- ✓ الاهتمام بالجوانب التعليمية وتحسينها، لارتباطها بثقافة الشعوب وتأثيرها على سلوكهم وتحسين بيئة العيش.
- ✓ استغلال التطور التكنولوجي بشكل يدعم مبادئ التنمية المستدامة.

ثانيا. جودة الحياة في تقرير مؤتمر بروننتلاند 1987: التقرير هو ثمرة عمل دام ثلاث سنوات، حيث قامت اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بنشر تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" (Our common future) الذي يعتبر المبادرة الأولى الحقيقية لتأسيس مفهوم جديد يعتبر أن تلوث البيئة من أخطر المشكلات عالميا، ولذلك يجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك بطريقة مستدامة، (باتر علي وردم، 2003)، حيث ناقش هذا التقرير الآثار الرئيسية للمشكلات البيئية التي ارتبطت بحالات الفقر والتزايد المستمر لعدد السكان، والتلوث الناتج عن الاستهلاك المفرط في الموارد، وحسب هذا التقرير فإن الوصول الى جودة الحياة لدى المجتمعات البشرية، ترتبط بأساليب مكافحة الفقر وتغيير السلوكيات الخاطئة باتجاه البيئة التي نعيش فيها، حيث أكد علماء الاجتماع وخبراء هذا المؤتمر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، على أهمية مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، بحيث لا يكون المجتمع مستداما إلا في ظل عدالة توزيع الثروات والمداهيل والموارد، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم الى مستحقيها في إطار المشاركة المجتمعية، (farid, baddache).

وتستند استراتيجية التنمية المستدامة في هذا التقرير الى تحقيق مفهوم الحاجات الأساسية مع مراعاة القيود المصاحبة لها كالتكنولوجيا المتطورة والتقاليد والأعراف الاجتماعية، كما ركز من جهة أخرى على ضرورة بناء الوعي بحماية البيئة لأجل مستقبل وحياء أفضل للأجيال القادمة، وهذا في إطار المسؤولية الأخلاقية للجيل الحالي من خلال المحافظة على الموارد وتحسين البيئة وتغيير العادات السيئة التي تضر بمستقبل الأجيال القادمة، ونظرا لأهمية الحياة الإنسانية قامت هذه اللجنة في تقريرها السابق بالتركيز على عدة مستويات تتعلق بجودة حياة الناس، حيث اعتبرت أن الحق في السكن اللائق والأمن الغذائي والتعليم المبكر والعناية الصحية من أهم عناصر الحياة المستدامة، ولذلك تؤكد مرة أخرى على أهمية نشر القيم الإنسانية التي تعزز من النظرة المستدامة لمختلف موارد البيئة التي تحقق أفضل المستويات المعيشية للمجتمعات المحلية، ويكمن التحدي الأساسي للتنمية المستدامة في هذا التقرير الى اعتبار أن تلبية الكم الهائل من الحاجات الإنسانية (Human needs) في ظل ارتفاع عدد سكان الأرض، وجعل العيش الكريم والحصول على الأرزاق من أهم ما يدفع الإنسان الى العمل الذي يحقق له الرفاهية والاستقرار المعيشي في حاضره ومستقبله.

ثالثا. جودة الحياة ومؤتمر قمة الأرض بربو دي جانيرو 1992: يعتبر من أكبر المؤتمرات الدولية الذي خصص لأجل حماية البيئة من كل أشكال التدهور، وتحسين واقع الشعوب وتمخض عنه عدة اتفاقيات وبرامج، أهمها: (أجندة القرن 21، اعلان ريو للبيئة والتنمية الذي يتكون من 27 مبدأ).

وتعتبر أجندة القرن الواحد والعشرين (Agenda21) بمثابة خارطة طريق لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة وهي تتعلق بالأهداف التالية: أولا. استئصال الفقر والجوع الشديدين (إنقاص من يقل دخلهم اليومي عن دولار، الى النصف بين 1995.2015)، ثانيا. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات (خفض معدلات وفيات النساء أثناء الحمل والولادة بنسبة ثلاث أرباع بين 1995.2015)، ثالثا. مكافحة الأمراض الخطيرة (وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة الايدز بحلول 2015)، رابعا. ضمان الاستدامة البيئية (إنقاص المحرومين من مياه الشرب الصالحة والصرف الصحي الى النصف بحلول 2015)، خامسا. تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية (تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج للشباب، وتمكين الناس من الوصول الى التكنولوجيا الحديثة للاتصال ونقل المعلومات)، وكل هذه الأهداف جاءت نتيجة تطبيق مبادئ التنمية المستدامة من خلال

ابتكار أساليب وأفكار نظرية يمكن تطبيقها بشكل يدفع بالحكومات الى تغيير وتحسين واقع وجودة حياة المجتمعات، خاصة الدول النامية والفقيرة، (محمد عبد البديع، 2006).

أما بخصوص "إعلان ريو" فقد تضمن 27 مبدأ عن حقوق وواجبات الدول الموقعة عليه فيما يتعلق بحماية البيئة وتحسين مستويات معيشة السكان في إطار مبادئ التنمية المستدامة، (لطرش ذهبية، 2008)، فقد أشار صراحة الى جودة الحياة خاصة في المبدأ الأول: حيث اعتبر أن البشر هم أولى اهتمامات التنمية المستدامة، ولهم الحق في الحياة الصحية المنتجة، والبيئة النظيفة، كما يؤكد على الحياة الكريمة للإنسان والتي بقيت راسخة في كل مبادئ هذا الإعلان، أما المبدأ الثالث: يؤكد على الحق في التنمية وتوفير الظروف المعيشية الملائمة في إطار مكافحة الفقر وتحالف المجتمعات، أما في المبدأ الخامس: فقد ركز على تحقيق احتياجات الشعوب وتحسين جودة حياتها.

لقد طرح إعلان ستوكهولم مسارات عامة عن جودة حياة المجتمعات، أصبحت فيما بعد كمدخل أساسي لاستشراف المستقبل، غير أنه لم يتم تنفيذ مبادئه بشكل يضمن حماية البيئة وتحسين واقع الشعوب لصالح الأجيال المستقبلية.

رابعا. جودة الحياة ومؤتمر جوهانسبورغ 2002: كان انعقاد هذا المؤتمر فرصة سانحة لمراجعة ما تم الاتفاق عليه في القمم السابقة، غير أن المشاورات الكبيرة التي سبقته لم تساهم بشكل فعلي في رسم صورة واضحة عن التحديات الحقيقية للتنمية المستدامة في المستقبل خاصة في جانبها المتعلق بتحسين نوعية الحياة وجودتها للأجيال المستقبلية، وفي الحقيقة فشل المشاركون في هذا المؤتمر في الخروج بوثيقة قابلة للتنفيذ على ارض الواقع، وتحتوي على التزامات مباشرة بخصوص مواجهة الفقر وتدهور المعيشة في عدة نواحي حياتية، وعليه فالدول الغنية تتحمل مسؤولية كبيرة في تقديم الدعم للفقراء، بحيث يجب تخصيص 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كمساعدات للتنمية المناطق الفقيرة، وهذا لتحقيق الهدف الرئيسي لقمة الألفية المتعلقة بتخفيض عدد الفقراء الى النصف بحلول سنة 2015، من خلال فتح الأسواق على هذه الدول الفقيرة بشكل مباشر (باتر علي وردم، 2003).

ومن الواضح تماما أن هذا المؤتمر قد ركز بشكل ملح على عدة جوانب إنسانية لتعزيز جودة حياة الناس، ويظهر ذلك من خلال:

- ✓ الالتزام بإقامة مجتمع إنساني منصف يهتم بتعزيز كرامة الإنسان ومحاربة الفقر من خلال إنشاء صندوق تضامن عالمي لتعزيز التنمية الاجتماعية، (عبد العزيز قاسم محارب، 2006).
- ✓ تحسين الواقع الصحي وخفض معدلات الوفيات.
- ✓ مراعاة تقاليد وأعراف الناس أثناء تحقيق التنمية الاجتماعية.
- ✓ الاستثمار المنتج في التعليم لرفع مستوى الوعي لدى الشعوب.
- ✓ التركيز على الديمقراطية التشاركية، واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية في إطار الشفافية والمساءلة، عند تسيير المجتمعات المحلية ومشاركة الأهالي في صناعة القرار المحلي واعتبارها من أهم ركائز تحقيق جودة الحياة لهذه المجتمعات.

خامسا. جودة الحياة ومؤتمرات منظمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (2007.2015):

تعتبر حماية البيئة من أهم العناصر التي تساهم في تحقيق جودة الحياة بالنسبة للمجتمعات في كل أنحاء العالم، ولذلك اهتمت المنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني ورؤساء الدول والخبراء، وغيرهم بشكل غير مسبوق في دق ناقوس الخطر بخصوص تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيرها المباشر على جودة حياة المجتمع للجيل الحالي والأجيال المستقبلية، ولذلك سوف نركز على أهم أفكار هذه المؤتمرات بخصوص حماية البيئة التي يعيش فيها الناس من خطر التلوث بغازات الاحتباس الحراري.

جدول رقم 01: "أهم مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية"

أهم الأفكار	المؤتمر
<p>يهدف هذا المؤتمر إلى التقليل من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، حيث صدر عنه تقرير متشائم بخصوص البيئة والتلوث، وتمحورت المناقشات حول حتمية التضامن الإنساني في مواجهة ارتفاع درجة حرارة الأرض، ومن الملفات المطروحة في هذا المؤتمر ما يلي (خبايا عبد الله، 2008):</p> <ul style="list-style-type: none"> - الارتفاع المفاجئ في درجة حرارة الأرض. - إعداد تقرير علمي للتحرك في مجال مكافحة التلوث. - التحذير من ازدياد المخاطر بخصوص التغيرات المناخية، خاصة في قارة آسيا. <p>ويعتبر مؤتمر باي انطلاقة فعلية، لبدأ مفاوضات بخصوص التحضير لمعاهدة جديدة، تحل مكان اتفاق "كويوتو" الذي سوف ينتهي في سنة 2020. حيث تم الاتفاق على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ العمل على إعداد معاهدة للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري. ✓ التخفيض من كميات إصدار ثاني أكسيد الكربون. ✓ اتفق المشاركون على تأسيس صندوق أممي، لتمويل عمليات الحد من التلوث والكوارث المختلفة. ✓ السماح ببيع إصدارات التلوث من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. ✓ تعزيز التعاون التكنولوجي للمحافظة على البيئة. 	<p>مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بإندونيسيا (باي 2007).</p>
<p>شارك فيه حوالي 193 دولة، وكان الهدف منه إبرام اتفاق علمي جديد، لحماية البيئة من التلوث ومن مخاطر التغيرات المناخية، ومحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتضمنت الاتفاقيات المبرمة تخصيص مبلغ مالي قدره 30 مليار دولار في السنوات الثلاث المقبلة لمواجهة التغيرات المناخية للدول الفقيرة. غير أن الأمر الذي خيب الأمل هو عدم إلزامية هذه الاتفاقيات المبرمة بين الدول، مما جعل الدول الصناعية الكبرى تواصل في مسيرة تلويثها للبيئة (www.un.org، بتاريخ 12.10.2018).</p> <p>كما واجهت هذه القمة عدة انتقادات أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ انتهت هذه القمة المعقدة أساساً حول المناخ في إطار التنمية المستدامة، دون الوصول إلى حلول مشتركة وملزمة لجميع الدول لأجل التخفيض من نسب غازات الاحتباس الحراري، حيث أقرت الدول الصناعية الكبرى عن اتفاقها غير ملزم فيما يتعلق في المضي في هذه المعاهدة في حدود درجتين مئويتين مقارنة بمستويات الانبعاث الغازي في السنوات الماضية، كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية في حدود "سبعة ملايين يورو" إلى غاية سنة 2012 وهذا ما لم ينعكس على أرض الواقع بشكل ملموس، ويعتبر تعهد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على تقديم مثل هذه المساعدات إلى غاية نهاية 2020، أمراً متناقضاً من حيث المبدأ. ✓ لم يقر هذا المؤتمر بمطالب الدول الفقيرة، حيث انحاز إلى الدول الكبرى، رغم أن بعض الدول هددت صراحة بالانسحاب من هذه الاتفاقية مثل دولة الصين التي رفضت عملية مراقبة أنشطتها الملوثة، هذا الأمر جعل العديد من المنظمات الناشطة في حماية البيئة تقر بفشل هذا المؤتمر، حيث احتجت بعض الدول على لسان رؤسائها وممثلها بمستوى عال على غرار فنزويلا وبوليفيا وغيرها على غياب الشفافية والديمقراطية والعدالة بين الشعوب في هذا المجال. ✓ وقد أرجع كثير من المحللين السياسيين هذه الانقسامات العميقة إلى قضية المنافسة الاقتصادية بين معظم الدول الصناعية الكبرى، وخاصة الاختلالات الأيديولوجية التي تبقى تحدم المصالح الاستراتيجية لها. ✓ غادر الجميع "كوبنهاغن" بعد مفاوضات عسيرة بين قادة الدول حيث تعالت احتجاجات الدول النامية، وانخفضت أصوات الدول الكبرى، واتجه الجميع إلى بلدانهم دون اتفاق حقيقي 	<p>مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بالدانمارك (كوبنهاغن 2009).</p>

<p>حول قضية حماية البيئة في إطار مبادئ التنمية المستدامة.</p> <p>تضمن هذا المؤتمر الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف، والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف المتعلقة باتفاقية "كوبوتو"، حيث استقبل أكثر من 9000 مشارك و194 دولة، من مسئولين في الدول ورؤساء منظمات حكومية وغير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وركزت على ما يلي، (عريوة نصير، 2017):</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ ضمان تنفيذ مختلف الاتفاقيات التي أبرمت في المؤتمرات السابقة؛ ✓ الخروج بمجموعة من القرارات التي تعدل من "بروتوكول كوبوتو"، من أجل إقرار فترة الإلزام الثانية؛ ✓ تم النظر في النتائج والحسائر والأضرار المترتبة عن عدم الالتزام بمختلف الاتفاقيات؛ <p>كما طرحت معظم الدول في هذا المؤتمر، فكرة إحضار كل الوثائق التفصيلية، التي تدل على التخفيض من انبعاث الغازات الدفينة.</p> <p>وفي واقع الأمر وبعد قرب انقضاء آجال "بروتوكول كوبوتو"، وبقاء العالم دون اتفاق صريح حول حماية البيئة من التلوث، تبقى مجرد اتفاقيات محلية تخص كل دولة على حدة، هذا الأمر دفع مؤتمر الدوحة الى وضع مسودة تلزم الدول الصناعية الكبرى على ضرورة تخفيض نسب التلوث، وبالمقابل نادى العديد من الدول الى إعادة النظر في تطبيق "بروتوكول كوبوتو" الذي لم يكن في مستوى تطلعات الجميع.</p> <p>كما لم يتم في هذا المؤتمر التوصل الى هدف مشترك بخصوص وضع صندوق لحماية البيئة من التلوث بقيمة 100 مليار دولار بحلول سنة 2020، ونتيجة لهذا الوضع احتجت العديد من المنظمات غير حكومية ودعاة حماية البيئة حول قرارات هذا المؤتمر التي تعتبر غير كافية لحماية الأرض وسكانها من كل التهديدات المحتملة.</p>	<p>مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بقطر (الدوحة 2012).</p>
<p>شارك في هذا المؤتمر أكثر من 158 شخصية دولية، و195 وفد رسمي، ومنظمات المجتمع المدني وكثير من الخبراء والعلماء، ويهدف في الأساس إلى الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وذلك بتخفيض درجتين مئويتين، ويعطى الأسبقية للدول الصناعية، في تحمل مسؤوليتها لمكافحة هذه الظاهرة، ومن المقرر أن يحل الاتفاق محل "بروتوكول كوبوتو" الذي سينتهي العمل به في حدود سنة 2020.</p>	<p>مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بفرنسا (باريس 2015).</p>
<p>أهم الانتقادات الموجهة لهذه المؤتمرات المعقدة لأجل التغيرات المناخية.</p>	
<p>لم تنجح معظم هذه المؤتمرات المتعلقة بالتغيرات المناخية عمليا (المندرجة تحت رعاية الأمم المتحدة) في حماية البيئة لأجل تحسين الحياة لسكان العالم، لعدة اعتبارات أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ تأثير العولمة واقتصاد السوق المبني على المنافسة، الذي يتنافى مع مبدأ المشاركة والتعاون في حل المشكلات المعقدة، مثل: مشكلة التلوث البيئي، ولهذا تظهر صعوبات كبيرة أثناء التطبيق. بسبب هيمنة الدول الصناعية الكبرى على العالم. ✓ سهولة الانسحاب من هذه الاتفاقيات، خاصة الدول الملوثة للبيئة مثل ما حصل في "معاهدة كوبوتو" مع الولايات المتحدة الأمريكية. مما جعل من هذا الأمر غير جدي على الصعيد الدولي، خاصة فيما يتعلق بالزامية القرارات المتوصل إليها. ✓ تتطلب قضية المناخ والاحتباس الحراري، من الدول تغيير سياستها الصناعية والطاقات المستخدمة، وتغيير نظرتها إلى المستقبل والأجيال القادمة. ✓ عدم التوافق السياسي بين الدول، أثر على بناء التوافق العلمي بنقل التكنولوجيا النظيفة بين الدول. ✓ يجب إعادة النظر في مسألة التمويل المتعلقة بحماية البيئة من غازات الاحتباس الحراري، فهي غير كافية بالمقارنة مع النسب المتزايدة للتلوث، وعلى الدول الملوثة أن تلتزم بالتعويض بدل التمويل. 	

المصدر: من اعداد الباحث

إن مفهوم التنمية المستدامة الذي تم تداوله بين الدول والمنظمات وفي المؤتمرات العالمية خلا نصف قرن (1972.2015) يحتاج الى تقييم حقيقي بخصوص ما حققته لجودة حياة المجتمعات البشرية، على الصعيد المادي والسلوكي والأخلاقي، وعلى الرغم من اعتبار أن التنمية المستدامة كأحد ضروريات القرن الواحد والعشرين، لما لها من تأثير مباشر على مختلف جوانب الحياة الإنسانية، إلا أنها وخلال هذه الفترة واجهت عدة تحديات بخصوص جودة الحياة نذكر منها:

أولاً: أهم تحديات التنمية المستدامة

1. تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة: يعتبر الفقر أحد المؤشرات الأساسية لجودة الحياة، وهو أحد الهواجس الكبيرة لدى معظم الحكومات لارتباطه بشكل مباشر بعدة جوانب مهمة في حياة الناس مثل الصحة والتعليم، وتشير بعض الدراسات الحديثة الصادرة من "البنك الدولي" أنه الى غاية 2015 سجل انخفاض محسوس في نسب الفقر، خاصة لدى الدول النامية مقارنة بالعشرين سنة الماضية (من 52% سنة 1981 الى 25% سنة 2005)، وتأمل الهيئات الدولية تخفيض هذه النسبة الى النصف بحلول سنة 2015 حسب ما تم الاتفاق عليه في أهداف الألفية (www.wb.org)، غير أن هذه النتيجة تبقى صعبة التحقيق بسبب تزايد عدد الفقراء بشكل غير مسبوق نتيجة الحروب وفشل التنمية وتزايد السكان وغيرها مما يصعب من تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول سنة 2030.

وتعتبر البطالة من بين الأسباب الرئيسية لظاهرة فقر المجتمعات الإنسانية، فهي تؤثر على الأمن الاجتماعي والاقتصادي للدول، بحيث تعرض الأفراد إلى فقدان مداخيلهم التي تعتبر الركن الرئيسي في تحسين مستوى المعيشة، تخلص الأسر من الألام الحرمان والفاقة التي هي مصدر كل الآفات الاجتماعية القائمة في مختلف المجتمعات والتي تهدد باستمرار جودة حياة البشر، وتشير بعض الدراسات في هذا المجال إلى خطورة تفاقم هذه الظاهرة في العالم لعدة أسباب تتعلق في الأساس بمشكلة التنمية الاقتصادية خاصة في المجتمعات النامية، وتناقص الوظائف بسبب التغيرات الكبيرة التي تحدث في سوق العمل خاصة عند الدول المتقدمة.

2. تفاقم مشكلة التلوث البيئي بغازات الاحتباس الحراري: تعتبر قضية التلوث بغازات الاحتباس الحراري من اعقد المشكلات العالمية القائمة حالياً، نظراً لتأثيرها الكبير على نوعية الهواء وصحة الإنسان، واستقرار التوازن البيئي، وهذا ينعكس بشكل مباشر على جودة حياة الناس، ولذلك تؤكد معظم المؤتمرات على أهمية مواجهة هذا التحدي بكل الوسائل وضمن العمل المشترك، من خلال الاستغناء عن استخدام الوقود المحتوي على مادة الرصاص، فمعظم الدول تحاول أن تستغل الطاقات المتجددة في التخفيف من حدة التلوث، حيث تقوم الصين بأكبر استثمار علمي في هذا المجال بمبلغ قدره 27 بليون دولار، رغم اعتبارها من أكبر الدول الملوثة في المجال الصناعي. وهي تحاول تخفيض نسبة التلوث بـ 17% ما بين (2011-2015)، وتشير بعض الدراسات الى أن تلوث الهواء يعد أحد التحديات الكبرى على جودة الحياة، إذ تعتبر غازات الاحتباس الحراري المختلفة السبب الرئيسي في تلويث البيئة التي نعيش فيها، حيث يعتبر غاز أول أكسيد الكربون من أخطر الملوثات حيث تقدر كمية انبعاثه في الجو بنحو 850 مليون طن سنوياً، منها 33% من الدول المتقدمة صناعياً، وعملياً تؤثر الغازات المنبعثة في الهواء على الصحة النفسية والعقلية من خلال المشكلات التي تحدث للجهاز العصبي، مما يؤثر على سلوك الناس، ونتيجة لذلك حددت منظمة الصحة العالمية المعايير الإرشادية للتعرض لهذه الغازات (عصام الحناوي، 2006).

3. تفاقم المشكلة السكانية وتراجع نوعية الحياة: تشير الإحصائيات في هذا المجال أن عدد السكان تضاعف بشكل مقلق خلال العقود الماضية، وسوف يستقر عند 11مليار بحلول سنة 2100م، ولذلك فهذه المشكلة لا تتعلق بالعدد والنمو المتزايد بقدر ما تتعلق بقضية رفاهية المجتمعات، وتأثير ذلك على المجالات الرئيسية لجودة الحياة، على غرار تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الصحية وانتشار البطالة وارتفاع معدلات الجرائم وكثرة الحروب والنزاعات الدولية وغيرها، (دوناتو رومانو، _)، هذا المشكلة أدت الى خلق ضغط كبير على البيئة ومواردها خاصة بالنسبة للدول الكبرى، فمثلاً: يشكل عدد سكان الـ 5% من عدد سكان العالم، ويبلغ نصيبهم من الدخل العالمي حوالي 25% ويستهلكون 25% من طاقة العالم ويلوثون الجو بـ 22% من غازات ثاني أكسيد الكربون المنبعث عالمياً، وبالمقابل يرى العلم ان الحل المناسب لهذه المشكلة هو تحديد النسل بطرق تجعل ذلك في تناغم مع القدرات المعيشية للإنسان، وهذا في الحقيقة ما دأبت

إليه هيئة الأمم المتحدة من خلا مؤتمراتها السابقة منذ فترة فهي تبحث باستمرار على نموذج يوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة لأغلبية سكان العالم.

ثانياً: أهم تناقضات التنمية المستدامة (الواقع المعيش والطموحات المأمولة).

ورغم الجهود التي بذلت في سبيل إرساء مبادئ التنمية المستدامة، ورغم كثرة النماذج التي خلصت إليها العديد من المؤتمرات الدولية التابعة للأمم المتحدة، خلال العقود الماضية، إلا أنها واجهت العديد من العراقيل على مستوى التطبيق العملي خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى التي تتبع النهج الرأسمالي المستند الى النزعة القائمة على المصلحة والمنفعة الفردية، خاصة في مجال الصناعات الكبرى الملوثة، وبصفة شاملة اتفق أغلبية المشاركين في هذه المؤتمرات الدولية على ضرورة بناء استراتيجيات فعلية وواقعية لمكافحة ظاهرة الفقر من خلال إشباع الحاجات الأساسية للمجتمعات المحلية وتعزيز قدرات التنمية الإنسانية.

وفي مقابل ذلك أكد العديد من الخبراء الدوليين في هذا المجال على ظهور فجوة معتبرة بين الطموحات المأمولة والواقع المعيش في العديد من الدول لعدة اعتبارات أهمها، (محمد سمير مصطفى، 2006):

1. لم تستفد الدول السائرة في طريق النمو من كل الجهود السابقة بشكل مباشر بسبب سوء نقل وتطبيق النماذج المستوردة من الدول المتطورة، حيث حاولت معظمها محاكاة نجاحات الدول الكبرى بمعزل عن واقعها الاقتصادي والاجتماعي وحتى الحضاري، مما ساهم في المزيد من الفشل على صعيد كل الجوانب المعيشية.

2. ساهم سوء تشخيص الواقع الاقتصادي للعديد من الدول، وذلك نتيجة الاستعانة بالخبراء الأجانب الذين لم يحسنوا فهم واقع التنمية لدى هذه الدول، مما عقد من حل المشكلات القائمة حالياً، وأدى الى تأزم الوضع الاستراتيجي لاقتصاديات الدول في المستقبل، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا ومختلف الصناعات التركيبية.

3. كان للعولمة وتداعياتها المباشرة في مجال الاستثمارات الصناعية الخطر الكبير على البيئة ومواردها الطبيعية، وهذا نتيجة اندماج الأسواق عالمياً والتطور المذهل للتكنولوجيا، (إيمان عطية ناصف، 2008)، وهذا الأمر انعكس بشكل سلبي على مطلب حماية البيئة، خاصة عند الدول النامية. ونتيجة لهيمنة النزعة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي استمر الوضع باتجاه تحقيق الأرباح على حساب رفاهية وجودة حياة المجتمعات البشرية، ونتيجة لهذا الوضع القائم توسعت الاستثمارات الكبرى على نطاق واسع، حيث أصبح النقاش منصب على كيفية مواجهة رياح العولمة الاقتصادية وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على مختلف الصناعات الكبرى والتي عقدة من الوضع البيئي، وتعتبر الشركات البترولية من بين أكبر الشركات التي تلوث البيئة بكل أنواعها، خاصة التلوث الجوي بغازات الاحتباس الحراري.

4. ومن المؤسف أن التطور الصناعي المذهل المبني على المعرفة العلمية والتكنولوجيا المتطورة، أدى في السنوات الأخيرة الى مزيد من احترار الجو، حيث حذر العلماء من ارتفاع مستوى سطح البحر الذي سوف تكون له أضرار وخيمة على الأنظمة الايكولوجية المختلفة في نهاية القرن الحالي، حيث تشير الدراسات العلمية أنه من المحتمل ارتفاع سطح البحر بنحو 9 الى 88 سم خلال الفترة ما بين 1990 وسنة 2100، مما يعرض العديد من سكان الجزر والمناطق الساحلية المنخفضة الى خطر الفيضانات، التي ينجر عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية باهظة التكاليف، ولذلك تم إبرام اتفاقية تعنى بالتغيرات المناخية والتي عرفت بالمعاهدة الدولية الإطارية لتغير المناخ "وبروتوكول كيوتو" الذي حاول إلزام الدول الصناعية بخفض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ورغم وجود النماذج الرياضية التي تقيس غازات الاحتباس الحراري إلا أنها تعجز في كثير من الأحيان على تفسير حقيقة ترابط المتغيرات الأساسية (ارتفاع درجة حرارة الأرض، زيادة غازات الاحتباس الحراري، التدهور البيئي بكل أشكاله)، لعدة اعتبارات متداخلة مرتبطة بالجوانب المادية والسلوكية للمجتمعات البشرية.

غير أنه في واقع الحال هناك تداعيات حقيقية لتغير المناخ على الأنظمة البيئية وعلى الصحة الإنسانية والزراعة والغذاء والأنظمة الايكولوجية والتنوع الحيوي، الأمر الذي زاد من اهتمام الدول والمنظمات البيئية وكل الأطراف المعنية بهذا الأمر الى الإسراع توقيع معاهدات دولية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري على غرار المعاهدة الاطارية الدولية لتغير المناخ في "قمة الأرض سنة 1992

بريو دي جانيرو " والتي ألزمت العديد من الدول الصناعية على تثبيت الغازات الملوثة للجو وتبني سياسات وإجراءات فعلية للحد من هذه الظاهرة المقلقة خاصة بين سنتي 1990 و سنة 2000.

ونتيجة لذلك تكرر الاجتماعات واللقاءات في عدة مناسبات، خاصة الاجتماع الثالث الذي عقد في "كيوتو" باليابان في عام 1997 الذي يلزم الدول الصناعية الكبرى بتخفيض إجمالي انبعاث غازات الاحتباس الحراري بنسبة 5% بحلول سنة 2008، كما حدد هذا البروتوكول ثلاث آليات لمساعدة الأطراف على الحد من انبعاثاتها وهي (عصام الحناوي، 2006):

✓ آليات التنمية النظيفة.

✓ سوق الكربون (نظام الاتجار في الانبعاثات الغازية).

✓ آليات التنفيذ المشترك.

وبعد أربعة أعوام من المفاوضات توصلت كل الأطراف في اجتماعها في "مراكش بالمغرب" الى صيغة مقبولة لتطبيق هذا البروتوكول غير أن انسحاب الولايات المتحدة من هذه المعاهدة سنة 2001 أزمة من الوضع، وأبرزت كثير من تناقضات النزعة الرأسمالية وهيمنة الاقتصاديات الكبرى على العالم، وأصبح مطلب حماية البيئة رهن الممارسات السياسية لقادة الدول المصنعة، والتي تعتمد على الطاقات الملوثة بالدرجة الأولى.

المحور الثالث: أين هو الحل؟ (النموذج الأخلاقي للتنمية المستدامة)

نظرا لطبيعة مفهوم التنمية المستدامة وكثرة التصورات حوله، أصبح لا يستند الى نظرية فكرية واضحة ومحددة، ورغم طول فترة تداول هذا المصطلح بين القمم والمؤتمرات التي أصبحت تغير كل مرة في شعاراتها وبنودها وتواريخ انعقادها، دون الخروج بحلول ووصفات وتصورات حقيقية ومنطقية لعلاج المشكلات البيئية والمرتبطة أساسا بقضايا التنمية وجودة الحياة.

ولا يمكن بأي حال تجاهل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير مستدامة، وتزايد عدد الفقراء في العالم وتغير توجه المجتمعات نحو المعرفة التي أصبحت تشكل جسرا مهما للعبور الى الاقتصاد الأخضر.

ومن خلال القراءات المتعددة حول هذا المفهوم تبين بوضوح الطريق الذي يساعد على تقريب وجهات النظر بين صانعي التنمية ورجال حماية البيئة، وهذا الطريق يجب أن يعيد وفق مبدأ أخلاقيات الأعمال، حيث يجب بناء نسيج تنموي محوره القيم الأخلاقية التي يجب أن يشترك فيه الجميع بطريقة حضارية تراعي حقوق كل الأجيال بخصوص جودة حياتها، في إطار المسؤوليات المشتركة والمتبادلة بين شعوب العالم ككل.

وعلى الرغم من صعوبة قياس المعايير الأخلاقية عمليا، إلا أنها تساهم بشكل معتبر ومباشر في تشكيل الوعي المستدام الذي يعتبر المؤشر الحقيقي المؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء، ولذلك فنموذج التنمية المستدامة الذي يجب الانطلاق منه وبناء كل التصورات الأولية حوله، إنما يتمحور حول أخلاقيات التنمية المستدامة، التي يتشكل تبعها لها التزام أخلاقي صريح من طرف الجميع لأجل حماية البيئة التي نعيش فيها لصالح الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

خلاصة:

لقد أوضحت هذه الدراسة التحليلية بشكل مبسط العلاقة التاريخية القائمة بين التنمية المستدامة والجهود الدولية المبذولة لحماية البيئة، وتحسين مستوى معيشة الناس في إطار جودة الحياة، من خلال القمم والمؤتمرات الدولية، كما بينت بإيجاز أهم المحطات التاريخية في مسيرة التنمية المستدامة، والتي عززت من سبل دعم مبادئها محليا وإقليميا ودوليا.

كما ان تحقيق جودة الحياة التي تسعى لها التنمية المستدامة خلال العقود الماضية تتطلب مقاربة ونظرة جديدة، من خلال بناء المعرفة السليمة التي ترسخ الوعي بأهمية البيئة التي نعيش فيها لأجل رفاهية الأجيال وتحسين واقعهم المعيشي، ولذلك ففضية جودة الحياة ليست مسؤولية رجال الفكر التنموي فقط، وإنما هي مسؤولية الجميع في إحداث التغييرات اللازمة في السلوكيات والتصرفات السلبية، وهذا لترشيد استخدام الموارد وحمايتها في إطار احترام المبادئ المجتمعية في العيش السليم بين كل الأجناس البشرية، وهذا لا يتحقق إلا في إطار النموذج المعرفي المستدام.

ومع ذلك سجلت التنمية المستدامة في هذه المسيرة عدة إخفاقات على صعيد الالتزام العملي محليا ودوليا، هذا الأمر كان سببه الرئيسي هو العجز الجزئي في بناء تصور واقعي لكيفية تطبيق مبادئ التنمية المستدامة بما يتناسب وواقع الشعوب في كافة أنحاء العالم.

وفي واقع الأمر تعتبر النزعة الرأسمالية القائمة على التوسع في الأرباح من خلال الاستثمارات الصناعية الملوثة أحد الأسباب الجوهرية في استمرار تدهور البيئة ومواردها الطبيعية، ولذلك لا يزال المجتمع المدني والمنظمات الناشطة في مجال حماية البيئة تحرك النقاش باستمرار حول مطلب ضرورة الحفاظ على البيئة ومقدراتها الطبيعية التي لا تقدر بثمن، لصالح الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، ولذلك تطلب الأمر في هذا القرن الحالي بناء نظرية جديدة متكاملة للتنمية المستدامة تشمل حماية التنوعات المختلفة (الحضارية، الثقافية، البيولوجية...).

والذي يمكن الإشارة إليه بشكل ملح هو ضرورة دمج أخلاقيات الأعمال في كل القرارات المتعلقة بحماية البيئة، فالتنمية المستدامة في بعدها الأخلاقي لا تزال معقدة التصور والطرح على مستوى التطبيق الميداني، ولذلك يعتبر تفعيل البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة أحد العناصر التي قد تساعد في المستقبل القريب على تقليص الفجوة بين النزعة الايديولوجية والمطلب الايكولوجي.

وفي ختام هذا البحث نؤكد مرة أخرى، ورغم قبول ورواج نموذج التنمية المستدامة، إلا أن معظم الدول لم تنجح في بناء الخطوات الصحيحة لتحقيق استدامة البيئة ورفاهية الأمم وتحسين جودة الحياة، وللحصول على تحول جذري في واقع الشعوب مرتبط في هذا القرن بتبني المقاربة الأخلاقية المبنية على المعرفة العلمية، ولذلك فأخلاقيات التنمية المستدامة سوف تحتاج الى وقت كبير وجهد مضاعف لرسم ملامحها ونقلها بين مختلف الأجيال.

أهم النتائج المتوصل إليها:

1. لقد ساهمت مؤتمرات التنمية المستدامة خلال العقود الماضية بشكل كبير في تدويل العديد من القضايا على الصعيد الدولي، خاصة في معالجة المشكلات المتعلقة بحماية البيئة من كل أنواع التلوث، وكذا مكافحة ظاهرة الفقر بمختلف الأشكال، وكل هذا عمليا ساهم في تحسين من المستوى المعيشي للناس في كثير من قارات العالم، فارتفعت بذلك معدلات الحياة وتغيرت مستويات المداخل الدولية والأسرية نتيجة العمل المشترك والمتضامن بين الدول المشاركة في هذه المؤتمرات

2. رغم الجهود الدولية التي بذلت لأجل تحسين جودة الحياة وتحقيق رفاهية الشعوب، إلا انه في الواقع لايزال هناك نقص كبير في عدة مجالات لتحقيق الحياة الكريمة، خاصة ما تعلق بمشكلة البطالة التي تعاني منها مختلف الدول نتيجة فشل الجهود التنموية لارتباطها بمظاهر الفساد وحب السيطرة على الشعوب واستعمارها اقتصاديا وسياسيا وغزوها ثقافيا وكل هذه العوامل أسهمت في تخلف الشعوب وتدهور مستويات معيشتها، وتراجع مؤشرات جودة الحياة المتعلقة بها.

3 للخروج من كل الأزمات السابقة والتي أثرت في تطور مؤشرات جودة الحياة لدى الدول المتخلفة، فإنه لا مفر من العمل المشترك والمتكامل بين الدول الغنية والفقيرة، وعلى هذه الأخيرة تحمل كل مسؤولياتها اتجاه تحريك التنمية اعتماداً على تطوير الموارد البشرية واعتبارها محور التنمية الحقيقية.

قائمة الهوامش:

1. محمد القاسم القريوبي، واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 81.
2. محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية التطور التاريخي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، 2006، ص 359.
3. Beat burgenmeier, politique économique du développement durable, belgique, 2008, p37.
4. عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 106.
5. هادي احمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز للمعرفة والنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 202.
6. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 190.
7. Farid baddache, le développement durable tout simplement, édition, eyrolles, paris, p09.
8. محمد عبد البديع، الاقتصاد والبيئة والتنمية، دار الأمين، مصر، 2006، ص 326.
9. لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 7، 8، 7 افريل 2008 بجامعة سطيف، ص 243.
10. باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص 227.
11. عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 55.
12. خبابة عبد الله، من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، المنتدى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية، المنعقد في 7 و 8 افريل جامعة سطيف 2008، ص 1، ص 79.
13. نقلا عن الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة: www.un.org
14. عريوة نصير، دور آليات السوق البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (نموذج مقترح لتكامل آليات السوق البيئية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017، ص 14، 15.
15. نقلا عن موقع البنك الدولي www.wb.org
16. عصام الحناوي، تغيير المناخ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، البعد البيئي، بيروت، 2006، ص 167.
17. دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو، القاهرة، ص 3.
18. محمد سمير مصطفى، استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت، 2006، ص 446.
19. إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 306، 307.
20. عصام الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الزراعة الذكية نموذج متكامل لتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية (مع الإشارة لنماذج تجارب دولية)

د. بودي عبد الصمد

جامعة طاهري محمد، بشار

Samad.boudi@gmail.com

عزوي مريم

جامعة طاهري محمد، بشار

Azzounimeriem85@gmail.com

الملخص:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين، حيث ظهر هذا المفهوم في منتصف القرن العشرين الذي يعتبر مفصلة التاريخ البيئي للإنسان، فالباحث في تاريخ الإنسانية يجد بأن علاقة الإنسان في بداياته كانت متوازنة مع بيئته ومعدلات استهلاكه واستخداماته للموارد البيئية كانت معقولة وفي حدود قدرة البيئة على العطاء، وبتزايد عدد السكان زادت معدلات الاستهلاك للموارد الطبيعية وتعاضمت كمية النفايات الناتجة عن نشاطهم، وبذلك اختلت علاقة التوازن بين الإنسان وبيئته، وبدأت المشاكل البيئية في الظهور التي تزامنت مع تخوف الحكومات من المستقبل حيث أصبحت تعمل على توعية السكان بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الموارد، وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة بعقد ثلاث مؤتمرات ما بين سنة 1972 وسنة 2002 حيث بينت من خلالها خطر استنزاف الموارد البيئية وأهمية الحفاظ عليها للأجيال القادمة، ومن هنا اتضح مفهوم التنمية المستدامة أو المتواصلة، وأصبحت دول العالم تعمل جاهدة على تحقيق وتجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع.

هذا وتشكل الزراعة المستدامة الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 التحدي الأكبر في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا لشح الموارد البيئية بما كندرة المياه وعدم ملائمة المناخ، وهنا يتعين على هذه الدول البحث على تقنيات جديدة لتحقيق زراعة مستدامة، وفي هذا الصدد نشير إلى مفهوم حديث في هذا الميدان وهو الزراعة الذكية، حيث تعتبر هذه الأخيرة تقنية حديثة تعمل على تحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي بالاعتماد على موارد قليلة وتكييف الظروف المناخية المناسبة لتحقيق زراعة مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الموارد البيئية، الزراعة المستدامة، الزراعة الذكية.

المقدمة:

تواجه معظم دول العالم اليوم تحديات كبيرة فيما يخص تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لشعوبها من أجل ضمان مستوى راقى لحياة كريمة، ولهذا نجد معظم الدول تبحث عن طرق وحلول مستدامة لتحقيق أهدافها والجزائر واحدة من هذه الدول التي باتت تبحث عن حلول بديلة لقطاع النفط لتتغلب على الأزمة الحالية وبالتالي تضمن حياة طيبة ومستقبل أفضل للأجيال الصاعدة، ويعتبر القطاع الزراعي من أبرز القطاعات المعول عليها من طرف الحكومة الجزائرية حيث يتبوأ هذا الأخير مكانة الصدارة من أهداف التنمية المستدامة وهو عامل رئيسي من عوامل تحقيقها، غير أن القطاع الزراعي أصبح يواجه صعوبات وتحديات كبيرة حيث تعتبر العوامل الطبيعية والتغيرات المناخية من المعوقات الكبيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي والعيش الكريم لشعوب هذه الدول، وفي هذا الصدد تحرك المجتمع الدولي حيث عقدت عدة قمم ومؤتمرات على غرار اتفاق باريس 2016 لإيجاد حلول عاجلة لهذه المشكلة وكان من أبرز الحلول المقدمة من طرف الدول الأعضاء هي تطبيق نظم ذكية وأكثر استدامة في الممارسات الزراعية من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع في العالم بحلول عام 2030.

إشكالية البحث: كيف تساهم الزراعة الذكية في تحسين جودة حياة المجتمعات المحلية؟

فرضيات البحث: قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت صياغة بعض الفرضيات التي ستكون منطلق دراستنا والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1/ تلعب الزراعة الذكية دورا مهما في زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل.

2/ تساهم الزراعة الذكية في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

3/ يعمل تبني نهج النظم الذكية للزراعة على القضاء على الفقر وتحسين جودة الحياة خاصة بالنسبة للدول النامية.

أهداف وأهمية البحث :

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم دقيق وواضح لمصطلح الزراعة الذكية، والذي يعتبر مفهوم جديد في عالم الاقتصاد عامة وعالم الزراعة خاصة حيث عمدنا في هذه الدراسة إلى توضيح نهج الأنظمة الذكية التي يمكن تطبيقها في المجال الزراعي للقضاء على أزمة الغذاء على المستوى المحلي والعالمي وتحقيق الأمن الغذائي لضمان رفاهية وجودة حياة المجتمع المحلي خاصة.

الأهمية: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الزراعة الذكية كنهج ذكي يمكن تبنيه لتحقيق تنوع اقتصادي خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر.

منهج البحث والأدوات المستخدمة: قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بحيث انتهج المنهج الوصفي لتوضيح الجوانب النظرية للموضوع، في حين اعتمد المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية للموضوع التي اشتملت على عرض تجربتين ناجحتين في تبني الزراعة الذكية، وإثراء هذه الورقة البحثية قسمنا البحث إلى المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار النظري للزراعة الذكية.

المحور الثاني: عرض تجارب دولية ناجحة لممارسات الزراعة الذكية.

1- الإطار النظري للزراعة الذكية :

تعتبر مسألة الأمن الغذائي مسألة العصر والتي أصبحت تؤرق معظم دول العالم وتنقل كاهلها بالديون لاسيما الدول الفقيرة منها وتلك السائرة في طريق النمو، حيث أصبحت هذه الأخيرة تسعى بكل الطرق لتحقيق الاكتفاء الذاتي غير أن الزراعة التقليدية أو الاعتيادية تواجهها صعوبات ومعوقات كثيرة تهدد الأمن الغذائي، خاصة التغيرات المناخية وضمور الموارد الطبيعية و قلة في التنوع البيولوجي، والاستخدام المحدود للمبيدات والكيماويات الزراعية، والاعتماد على مصادر اعتيادية للوقود لتوليد الطاقة مما يؤثر على زيادة الاحتباس الحراري، والتي تُسهم في حوالي 14 % من انبعاث الغازات في العالم، بالإضافة إلى الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى الاختلال في التوازن البيئي.

ولهذا السبب أصبحت المنظمات العالمية تسعى لإيجاد حلول زراعية تعتمد على إعادة توجيه النظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائي في ظل وجود مناخ متغير، هذا وتعتبر الزراعة الذكية آخر التقنيات المتوصل إليها في عالم الزراعة والتغذية الصحية، حيث تعتمد هذه التقنية على تقليل الموارد المستخدمة وكذلك المساحة المزروعة بالإضافة إلى توفير المياه.

1-1 مفهوم الزراعة الذكية :

الزراعة الذكية هي نهج لإعداد الإجراءات اللازمة لتحويل النظم الزراعية وإعادة توجيهها بحيث تدعم بصورة فعالة الأمن الغذائي وتكفله في ظلّ تغير المناخ. وتسعى الزراعة الذكية إلى تحقيق أهداف رئيسية ثلاثة هي: زيادة الإنتاجية والمداخيل الزراعية على نحو مستدام؛

والتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في وجهه؛ والحد أو التخلص من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيثما أمكن ذلك: (FAO.2018 دليل الزراعة الذكية).

1-2 أهداف الزراعة الذكية :

تهدف الزراعة الذكية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تدعم مفهوم التنمية الزراعية المستدامة نذكر منها ما يلي :

* زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية والدخل.

* تعمل على زيادة القدرة على التكيف مع تغيير المناخ والحد من انبعاث الغازات الدفيئة.

* توفير المياه عن طريق زيادة الإنتاج دون التوسع في استخدام الأراضي.

* الاعتماد على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

* التقليل من استخدام الموارد والمدخلات مقارنة بالزراعة التقليدية (دليل الزراعة الذكية، الفاو: 2018).

1-3 أنواع الزراعة الذكية: تنقسم الزراعة الذكية إلى نوعين رئيسيين وهما :

أ/ الزراعة بدون تربة أو ما يعرف بالزراعة المائية.

ب/ الزراعة الذكية مناخيا.

وسوف نتطرق لهذين النوعين من الزراعة الذكية بشيء من التفصيل لتوضيح أهميتهما في تحقيق إنتاجية زراعية مستدامة ورفع مستوى الدخل القومي مع الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال القادمة.

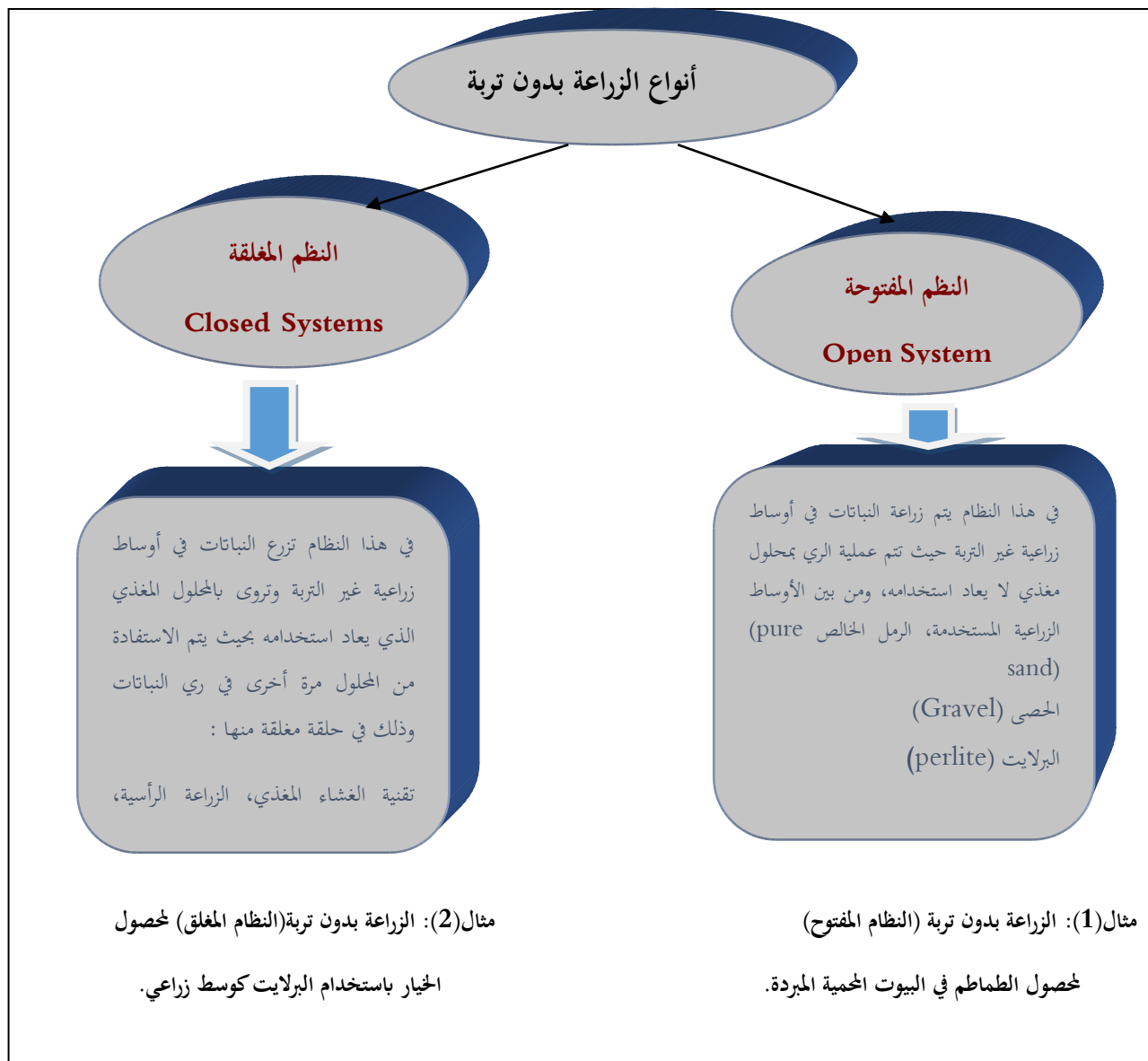
أ/ الزراعة بدون تربة: قبل التطرق لمفهوم الزراعة بدون تربة تجدر الإشارة إلا أنه يوجد اختلاف بين العلماء في تسميتها، غير أن الدارج حاليا هو مصطلح الزراعة بدون تربة لأنه أشمل ويضم كل النظم المختلفة لهاته الزراعة، وكان أول من استعمله هو العالم ستشيل وبالتبعية استخدمه العالم كريك سنة 1937.

والجدير بالذكر أن هذا النوع من الزراعة ظهر في القرن الثامن عشر غير أنه كان يستخدم في زراعة بعض المحاصيل ولكن بطرق تقليدية وبدائية، حيث تم تطويرها وإدخال التكنولوجيا الزراعية عليها لتصبح تقنية ذكية يعتمد عليها للقضاء على المشاكل المناخية والبيولوجية التي تؤثر بشكل مباشر على الزراعة وبالتالي الإنتاج الزراعي.

وتعرف الزراعة بدون تربة بأنها عبارة عن استخدام أي وسيلة من شأنها زراعة وتنمية النباتات بدون دخول الأرض كوسط للزراعة حيث تزرع النباتات بمعزل عن التربة مادام النظام المتبع يسمح بتدعيم النبات وتوفير الماء والعناصر الغذائية اللازمة للنمو (د. وليد علي محمد السعدي، 2013).

من خلال التعريف السابق نستنتج أن الزراعة بدون تربة تعتمد أساسا على استخدام محاليل مغذية خاصة تحتوي على العناصر الغذائية اللازمة للنمو النبات، وبهذا يتم الاستغناء عن التربة، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقنيات متقدمة وتكنولوجيا متطورة في علم البيولوجيا، وتكون هذه الطريقة ملائمة جدا بالنسبة للدول والمناطق التي تعاني من المشاكل المتعلقة بقلّة خصوبة التربة وزيادة نسبة الملوحة بها، بالإضافة إلى الظروف المناخية القاسية وقلة الموارد المائية وغيرها من المشاكل التي تواجه الزراعة العادية، وقد أثبتت الدراسات نجاح ونجاعة هذه الطريقة في كثير من النواحي فهي تدر إنتاجا وفيرا وتساعد على توفير نسبة المياه إلى 90% مقارنة بالزراعة التقليدية.

الشكل(1): "أنواع الزراعة بدون تربة"



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل رقم (1) حاولنا تلخيص أنواع الزراعة بدون تربة وكذلك أهم الأنظمة الزراعية المستخدمة فيها، حيث تعتبر النظم المغلقة أفضل النظم التي يمكن استخدامها بالنسبة لمحاصيل الفلفل الحلو والخيار والفاصولياء المتسلقة وكذا الخس والفراولة، ونستطيع تمييز عدة نظم مختلفة من النظام المغلق في الزراعة بدون تربة نوجز بعضها فيما يلي :

أ-1 تقنية الغشاء المغذي (Nutrient Film Technique): في هذه الحالة يتم زراعة النباتات

في وسط مائي حيث تنمو جذور النباتات أين تتوفر جميع العناصر الغذائية، مع ضرورة توفير التهوية اللازمة لتوفير الأكسجين حيث يعتبر هذا الأخير عنصر ضروري لنجاح هذه التقنية.

أ-2 الزراعة الرأسية (Vertical System): هي أحد أنظمة الزراعة بدون تربة في النظام المغلق بحيث

يتم في هذه الحالة وضع النباتات فوق بعضها البعض بطريقة عمودية وهذا من أجل الاستفادة من نظام الري المغلق بعدم هدر المياه حيث يتم تجميعها في مجرى مائي مبتكر يصب في الخزان ليعاد استخدامها مرة أخرى بعد أن تتم معايرتها، ومن أهم مميزات الزراعة الرأسية زيادة

الإنتاجية في وحدة المساحة حيث يمكن زراعة 8000 نبتة في البيت المحمي مساحته 360م مقارنة ب 1000 نبتة في نفس المساحة باستخدام النظام الأفقي في الزراعة التقليدية (د. وليد علي محمد السعدي، 2013).

أ-3 شروط ومواصفات البيت المحمي المستخدم في الزراعة بدون تربة: في هذا النوع من الزراعة الذكية يتم بناء البيوت المحمية لزراعة الخضر والفواكه وهذا بتوفير جملة من الشروط وتكييف الظروف الملائمة لنجاح العملية الزراعية، بحيث يكون البيت المحمي بطول 36م وبعرض 9م وارتفاع 3م ثم يتم عمل قنوات إسمنتية طول كل قناة 35م أما المسافة بين القنوات تقدر ب1.1م، ونسبة ميل القنوات 1.28سم يفرش داخلها بلاستيك أسود من نوع بولي إيثيلين وهذا لتسهيل عملية جريان المياه، بالإضافة إلى توفير نظام التهوية لضمان توفير عنصر الأكسجين(منير حسين، 2016).

أ-4 إيجابيات وسلبيات الزراعة بدون تربة: للزراعة بدون تربة العديد من الميزات والمخاسن نوجزها فيما يلي :

*زيادة الإنتاج الزراعي في وحدة المساحة الضيقة خاصة في نظم الزراعة الرأسية وهذه الميزة مهمة جدا خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

*إمكانية الزراعة والإنتاج في المناطق الغير صالحة للزراعة وخاصة بالنسبة للتربة التي تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة.

*تساهم في حل مشكلة نقص العناصر الغذائية في التربة كما تعمل على تقليل الأمراض الفطرية، بالإضافة إلى أنها توفر التهوية أفضل من الزراعة العادية.

*تساهم في ترشيد استعمال المياه والنضج المبكر للمحاصيل الزراعية.

وبالمقابل نجد بعض السلبيات للزراعة بدون تربة مثل :

*ارتفاع تكلفة الإنشاء الأولية.

*ضرورة توفر عمالة ماهرة ذات خبرة جيدة مع المتابعة المستمرة لعملية الإنتاج.

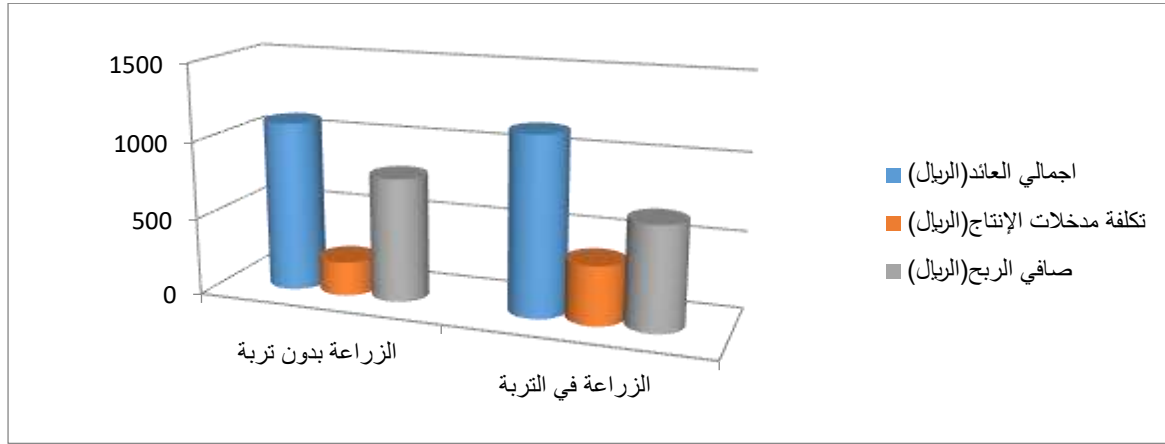
أ-5 الجانب الاقتصادي للزراعة بدون تربة: تعتبر التكنولوجيا الزراعية الحديثة الطريق الأمثل لزيادة الطاقة الإنتاجية للمواد الزراعية المتاحة، بالإضافة إلى تقليل المخاطر الناشئة عن الظروف المناخية غير المواتية بحيث تشير التجارب والخبرات التنموية الزراعية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية إلى أن معدلات النمو والتنمية المتحققة بالقطاع الزراعي ترتبط بدرجة التحديث والتطور التقني الزراعي، وعليه فإن ادخال تقنية الزراعة بدون تربة لها ما يبررها حيث تعتبر من بين الحلول الناجعة لتوفير الغذاء بالنسبة للدول التي تعاني من ظروف مناخية وطبيعية صعبة مثل نقص المساحة الصالحة للزراعة وارتفاع نسبة الملوحة في التربة وقلة الموارد المائية... إلخ، حيث تبين من خلال نتائج التجارب البحثية التي أجريت في إحدى مناطق الخليج العربي بأن إنتاجية محصول الخيار في بيت محمي واحد بتقنية الزراعة بدون تربة تتراوح بين 4-5طن وصافي الربح 800ريال بالإضافة إلى تكاليف التسويق العادية.

هذا وتتميز المنتجات الزراعية في نظم الزراعة بدون تربة بالجودة وطول فترة صلاحيتها بعد عملية الحصاد، ضف إلى ذلك النضج المبكر للمنتجات الزراعية مما يمكن المزارع من مضاعفة عدد المواسم الزراعية مقارنة بالزراعة العادية، كما أن الزراعة العادية تحتاج بعد كل عملية زرع إلى تهيئتها من حراثة وتنظيف الأرض من الحشائش الضارة وفرش البلاستيك الأسود وعمليات التعقيم والتسميد مما يزيد في تكاليف المدخلات الأولية بعكس الزراعة بدون تربة التي تعتبر كلفتها الإنشائية مرتفعة غير أنه يتم استغلالها لعدة سنوات.

وتعتبر نظم الزراعة بدون تربة اقتصادية جدا في استهلاك المياه حيث أن حساب اقتصادية أي تقنية يجب أن يكون على أساس الإنتاجية في المتر المكعب من المياه، وهذا ما تم تحقيقه في نظم الزراعة بدون تربة حيث إنتاجية الخيار في البيت المحمي ما بين 50-60كلغ/م³ من

المياه للزراعة بدون تربة وما بين 20-40 كغ/م³ من المياه للزراعة في التربة، فقد بلغ معدل الاستهلاك اليومي من المياه لمحصول الخيار في التجربة السابقة 134 لتر/360م² مقارنة ب 590 لتر/360م² للزراعة في التربة (د. منير حسين، 2016).

الشكل رقم (2): "مقارنة اقتصادية لإنتاج محصول الخيار في الزراعة بدون تربة والزراعة في التربة في بيت محمي 360م"



المصدر: د. منير حسين، الزراعة بدون تربة في دولة الإمارات. 2016.

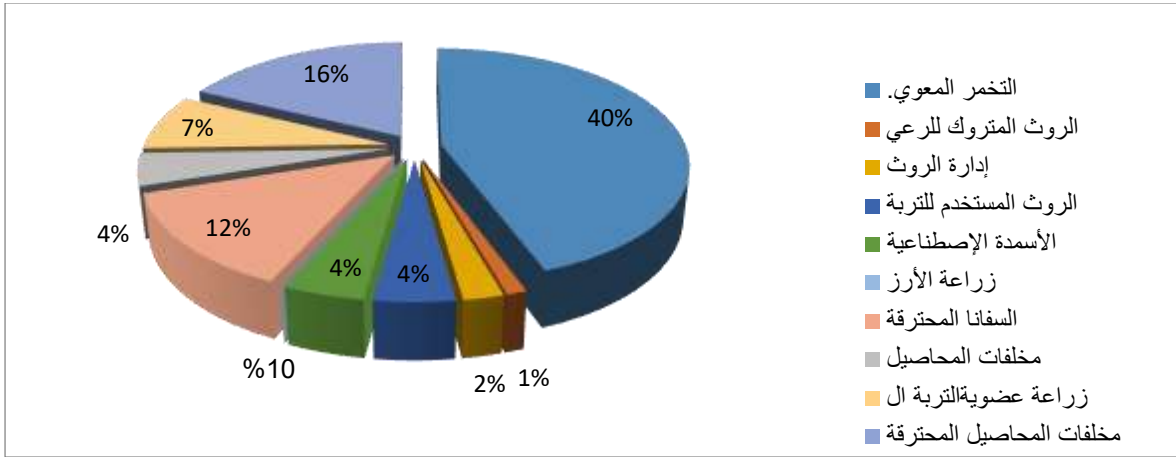
ب/الزراعة الذكية مناخيا: لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة نموا متزايدا للسكان بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية السريعة مما أثر سلبا على الطبيعة والمناخ، فالظروف المناخية السيئة مثل الجفاف وانبعثت الغازات الدفيئة تؤثر مباشرة على الزراعة ولهذا أصبح المجتمع الدولي يبحث عن حلول مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد البيئية في أن واحد، ولهذا فقد عرضت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم الزراعة الذكية مناخيا في مؤتمر لاهاي سنة 2010، والأهم من ذلك فقد اعتمد المجتمع الدولي عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تشمل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة التحديات التي يفرضها تغير المناخ على استدامة الأغذية والزراعة أقرت المنظمة خمسة مبادئ للزراعة الذكية مناخيا وتشمل الزراعة بمفهوم المنظمة كلا من المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات.

ب-1 مفهوم الزراعة الذكية مناخيا :

*تعرف منظمة الأمم المتحدة الزراعة الذكية مناخيا على أنها: "وسيلة للانتقال إلى نظم زراعية وغذائية أكثر إنتاجية واستدامة ومراعاة للمناخ"(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما: 2018).

*من خلال التعريف السابق يتبين لنا أن الزراعة الذكية مناخيا ليست تقنية أو نظام إنتاج جديد أو مجموعة من الممارسات التي تناسب الجميع، بل هي نهج قائم على اتخاذ الاجراءات المناسبة على ثلاث مستويات من أجل تحديد نظم الإنتاج القائمة الأكثر قدرة على مواجهة آثار تغيرات المناخ.

الشكل رقم(3): "نصيب الانبعاثات الزراعية في مكافئ ثاني أكسيد الكربون عام 2014 بحسب المصدر وعلى المستوى العالمي"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2016.

ب-2 الإنتاج الزراعي الذكي مناخيا :

أ/الإنتاج الذكي مناخيا للمحاصيل الزراعية: يتصف إنتاج المحاصيل بالحساسية الشديدة للتغيرات المناخية مثل التقلبات السنوية لدرجات الحرارة وهطول الأمطار والكوارث الطبيعية، ولهذا يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع تأثير تغيرات المناخ على إنتاج المحاصيل الزراعية.

وهذا السبب يوجد العديد من الخيارات للتكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من أثاره في مختلف النظم الزراعية، ويعتبر التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها جميع الخيارات لإنتاج المحاصيل بطريقة ذكية مناخيا، حيث يتطلب التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل ممارسات زراعية ذكية كاستخدام البذور والمواد الزراعية ذات جودة عالية وزراعة أصناف متنوعة من المحاصيل في مجموعات أو كمحاصيل بينية، ومكافحة الآفات الزراعية من خلال الإدارة المتكاملة للآفات، بالإضافة إلى استخدام المكننة المستدامة والحفاظ على الموارد المائية كاعتماد تقنية الري بالتنقيط، وهذا من أجل تحقيق أعلى مخرجات باستخدام موارد أقل وهذا لتحقيق الأهداف المتداخلة للزراعة الذكية مناخيا والمتمثلة في رفع مستوى الإنتاج والدخل ومراعاة تغيرات المناخ بصفة مستدامة.

ب/الإنتاج الحيواني الذكي مناخيا: تشكل تربية المواشي مصدر رزق بالنسبة لثلث سكان العالم حيث

تشير الإحصائيات إلى أن 60% من الأشخاص الذين يعيشون على الزراعة هم من أصحاب المواشي، فهي تمثل مصدر أساسي للدخل بالنسبة للأسر الريفية فالملايين من الرعاة يعتمدون على هذا النمط من الحياة وعلى النظم الإيكولوجية الرعوية لكسب معيشتهم، هذا ويمثل القطاع الحيواني 40% من الناتج الإجمالي الزراعي العالمي ويساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، غير أن هذا القطاع معرض للمخاطر المناخية في حالة استمرار الممارسات الزراعية الغير مستدامة لاسيما وأن 800 مليون مربي للماشية يعيشون بأقل من \$2 يوميا بحث تتعرض سبل معيشتهم إلى الخطر بسبب أثار تغيرات المناخ فارتفاع درجات الحرارة والتغيرات في توزيع هطول الأمطار وزيادة الإجهاد الحراري انخفاض توافر المياه أثر سلبي مباشر على الإنتاج الحيواني، ولهذا السبب توجد حاجة ملحة اتخاذ إجراءات حاسمة للتخفيف من أثار تغيرات المناخ على الثروة الحيوانية مثل تغيير الأنواع والسلالات وتحسين إدارة العلف واستدامة ممارسة الرعي والحراثة الرعوية.

ج/الحراثة الذكية مناخيا: تعتبر الثروة الغابية مصدرا مهما للحد من تأثير تغيرات المناخ، كما أنها تؤدي دور خط دفاعي لحماية التربة من خطر التصحر والانجراف وتساعد في تحسين خصوبتها، بالإضافة إلى أن ربع سكان العالم يعتمدون عليها في معيشتهم، غير أن اعتماد البشر على أشجار الغابات ساهم في إزالتها عبر الزمن وبالتالي ساهموا في تغيير المناخ بشكل سلبي وهذا لوجود تفاعلات قوية بين المناخ والغابات، حيث تعد درجة حرارة الهواء والأشعة الشمسية وتساقط الأمطار وتركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي محركات

أساسية لإنتاجية الغابات وفي المقابل تعمل الغابات على التحكم في المناخ عبر إزالة كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، وإزالة الغابات يساهم بـ17% من انبعاث الغازات الدفيئة.

ومن أجل الحد من هذه الظاهرة قطعت بلدان عديدة التزامات محددة لاتخاذ إجراءات عاجلة متعلقة بالغابات في إطار مساهمتها المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس.

د/مصايد الأسماك وتربية الأحياء الذكية مناخيا: يعد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات قطاعا مهما **د/مصايد الأسماك وتربية الأحياء الذكية مناخيا:** يعد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات قطاعا مهما

بالنسبة للملايين من السكان، حيث يستمد ما بين 660 و820 مليون شخص دخلهم منه أي ما يقارب 10-12% من سكان العالم، غير أن التغيرات المناخية تؤثر سلبا على الإنتاج السمكي وعلى مدى ملائمة بعض المواقع الجغرافية لنظم تربية الأحياء المائية حيث تقوم النظم الإيكولوجية المائية بامتصاص ثاني أكسيد الكربون ما يحدث تغيرات جوهريّة في هذه الأوساط مما يؤثر على حياة الأسماك، بالإضافة إلى تلوث البحار والمحيطات ولذلك يجب التفكير في حلول وخيارات ذكية مناخيا مثل العمل على الحد من التلوث وتشجيع الصيد المستدام بالإضافة إلى اختيار الموقع وتصميمه بالنسبة لتربية المائيات والقيام بتحسينات وراثية وتحسين إدارة العلف. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما: 2018).

الجدول رقم(1): "انبعاثات أهم غازات الاحتباس الحراري بحسب جميع القطاعات"

جميع القطاعات	الزراعة والحراجة واستخدام الأراضي	الحراجة واستخدام الأراضي	مساهمة الزراعة والحراجة مؤوية	الزراعة نسبة انبعاثات من الزراعة والحراجة
الانبعاثات	جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	بالمائة		
ثاني أكسيد الكربون	38.0	5.2	13.6	48.7
الميثان	7.5	2.9	42.6	29.7
أكسيد النيتروز	3.1	2.2	75	21.6
غيرها	0.8		0	0
مجموع الانبعاثات	49.8	5.1	21.5	100
عملية إزالة الغازات (البالوعات)				
ثاني أكسيد الكربون	-2.6	-2.6		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2014.

ب-3تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على الزراعة الذكية مناخيا: تشير الإحصائيات إلى أن معظم سكان الأرياف يعتمدون على الزراعة في كسب قوت يومهم وفي عام 2010 كان نحو 900 مليون شخص من أصل 1.2 مليار يعانون من الجوع والفقر المدقع، ولهذا يقوم سكان الأرياف بالهجرة نحو المدن للبحث عن مصدر دخل آخر، وفي غياب العمل المنسق لتحسين سبل العيش ورفع مستوى جودة الحياة قد يعيش ما بين 35 و122 مليون شخص إضافي في حالة من الفقر بحلول عام 2030، ولهذا تسعى المنظمات الدولية مؤخرا وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى تسطير برامج من شأنها تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية خاصة بالنسبة للدولة النامية حيث تتوقع هذه الأخيرة انخفاض في عدد الأشخاص الفقراء من 3-16 مليون شخص.

وفيما يخص البرامج المسطرة لتشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة لتبني الزراعة الذكية مناخيا سطرت منظمة الأمم المتحدة على سبيل المثال لا الحصر مبادرة النمو الأزرق لدعم الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية والتي تهدف إحياء طاقة المحيطات

من خلال تطبيق نهج مستدامة تعمل على تدريب العاملين في مصايد الأسماك استخدام الموارد مع الحفاظ على الوسط البيئي، حدثت عمل هذه المبادرة إلى استحداث 200 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة على طول سلسلة القيمة مما يجعل حوالي 880 مليون شخص يعتمدون على هذا القطاع لكسب معيشتهم.

وتعتبر الحكومة الإندونيسية السبابة لتطبيق هذه المبادرة على أرض الواقع حيث تم تطبيق هذه الأخيرة في جزيرة لومبوك في مقاطعة نوسا تينبغا الغربية، أين سيتم التركيز على مصايد الأسماك وتربية السمك والطحالب البحرية وقد قدرت تكلفة المشروع بنحو 30 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى تمويل الحكومة الإندونيسية، هذا وتعمل منظمة الأمم للزراعة والتغذية على توفير الخبراء وتدريب نظرائهم المحليين على اكتساب مهارات النظم الذكية (مبادرة النمو الأزرق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2013).

2/ عرض تجارب دولية ناجحة لممارسات الزراعة الذكية.

1-2 التجربة الكينية في تخضير الأراضي الجافة من خلال الزراعة الذكية مناخيا: تعاني دولة كينيا من ظروف مناخية قاسية حيث تمثل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة 80% من مساحة الأراضي، بالإضافة إلى الجفاف وندرة المياه بسبب الظروف الجوية الناجمة عن تغير المناخ وتأثيراته.

ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي في المنطقة تبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع تخضير الأراضي الجافة مدته خمس سنوات وهذا من خلال استخدام التقنيات النووية وتكنولوجيات إدارة المياه من أجل تحقيق التوازن بين المياه والمغذيات والكربون.

وفي هذا الشأن تعمل الوكالة مع مختبرات وعلماء محليين لتحديد مدى فقدان الكربون من التربة وتأثير الجفاف على النباتات وموارد المياه في المناطق القاحلة كما يتم تحديد كمية الأسمدة ومعدل التبخر، وعلى أساس نتائج التجارب الميدانية يتم بلورة نظم الزراعة الذكية مناخيا التي تناسب المنطقة، وفي سياق متصل يتم التعاون كذلك في هذا المشروع مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية في فيينا حيث يعمل خبراء من المعهد مع نظرائهم في كينيا والوكالة لتقييم البصمة المائية للمحاصيل في المقاطعات الوسطى والشرقية والوادي المتصدع.

أ/ أهداف مشروع تخضير الأراضي الجافة في كينيا: تهدف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تبني هذا المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

* مكافحة تدهور الأراضي الناجم عن الرعي الجائر وسوء ممارسات إدارة التربة.

* تعزيز الإنتاجية الزراعية في المنطقة لتحسين نمط العيش عن طريق القضاء على الفقر والجوع.

* المساهمة في بناء نظام إيكولوجي إيجابي والحفاظ على التوازن المناسب بين المغذيات والكربون والمياه وبالتالي تحسين جودة الحياة للجميع.

أ/ حملات التوعية والإرشاد الزراعي للمزارعين المحليين: تعمل الوكالة من خلال المشروع على تدريب أكثر من 300 مزارع على تقنيات زراعة المدرجات التي تستخدم للحفاظ على التربة والمياه وتحسين الإنتاجية، حيث سمحت هذه التقنية من جني 10 أطنان من العلف في الهكتار من الأراضي التي كان قاحلة قبل بداية المشروع.

كما تعمل الوكالة أيضا على تيسير نقل المعرفة إلى النظراء المحليين، حيث أتاحت عدة منح دراسية وزيارات علمية وكذلك تدريبات ميدانية للحاصلين على المنح الدراسية، كما تم تدريب المزارعين على تكنولوجيا قائمة على الهواتف النقالة حيث يتم التحكم في نظم الإنتاج عن طريقها فيستطيع المزارع تحديد كمية الأسمدة اللازمة وتوقيت استخدامها بالإضافة إلى عدد مرات الري.

2/أنتائج تجربة الزراعة الذكية مناخيا في كينيا: كشفت النتائج على أن مجموعة التكنولوجيا التي تشمل استخدام الأحاديث المرتبطة للحفاظ على المياه، وتحسين المحاصيل واستخدام السماد العضوي والجرعات الدقيقة والإدارة المستدامة للتربة في الأثناء القاحلة وشبه القاحلة في كينيا كانت قادرة على زيادة غلات الذرة من أقل من 500 كلغ للهكتار إلى ما متوسطه 1.2 طن للهكتار (مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية: 2012).

2-2 التجربة اليابانية في ممارسة الزراعة الذكية باستخدام بيوت زراعية محمية ذكية: تعتبر اليابان من الدول التي تعاني من ضيق المساحة فهي عبارة عن أرخبيل مكون من أربع جزر، هذا بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى كعدم وجود أرضية مستوية للزراعة وكثرة التضاريس بالإضافة إلى ارتفاع نسبة ملوحة التربة... إلخ. ضف إلى ذلك كله الكثافة السكانية المرتفعة، غير أن الدولة اليابانية كانت السبابة للبحث عن الحلول المستدامة لتضمن الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي لشعبها، وبحكم أنها دولة متطورة علميا وتكنولوجيا فقد سخرت إمكانياتها لخدمة القطاع الزراعي ولهذا اعتمدت أسلوب الزراعة الذكية بالاعتماد على تكنولوجيتها المتطورة في رفع الإنتاجية الزراعية ومن بين التجارب الناجحة في اليابان نسوق إليكم تجربة البيوت المحمية الزراعية الذكية.

ب/تهيئة البيوت المحمية الذكية: في بداية المشروع الزراعي يتم بناء البيت المحمي وذلك باستخدام هيكل معدني ثم يغطي هذا الهيكل المعدني بمادة الزجاج من نوع خاص حيث يعرف بمقاومته للظروف الطبيعية المختلفة، ثم يتم تجهيز البيت المحمي بالعديد من الأجهزة مثل أجهزة التهوية وأنظمة الري... إلخ.

ب-1مراحل زراعة المحاصيل الزراعية: في هذه التجربة تم الاعتماد على الزراعة الرأسية نظرا لقلة المساحة، فالجانب الأيمن هو عبارة عن حاضنة للبذور الصغيرة أما الجانب الأيسر فهو يستقبل البذور عند بداية النمو.

وهذه المنشأة هي عبارة عن مساحة زراعية خاصة يتم التحكم في عناصرها عبر أدوات تكنولوجية بشكل إلكتروني، حيث يوجد ثلاث أجهزة استشعار الأول يستخدم لقياس درجة الحرارة والثاني لقياس نسبة الرطوبة أما الثالث يستشعر شدة أشعة الشمس وكل هذه الأجهزة متصلة بالإنترنت، والبيانات المتحصل عليها تصل مباشرة إلى الكمبيوتر الخاص بالمستخدم عبر الإنترنت، فمثلا إذا كانت أشعة الشمس مرتفعة ونريد إضاءة أقل يمكن غلق الستائر الموجودة في السقف من خلال الكمبيوتر اللوحي ويمكن كذلك برمجية وقت إغلاق وفتح الستائر بالإضافة إلى إمكانية قياس عدة عناصر داخل المكان مثل نسبة الرطوبة، درجة الحرارة... إلخ، كما أن البيت مجهز بمجموعة من الكاميرات تسمح برؤية كل ما يحدث داخل البيت الزراعي الذكي.

ب-2 إيجابيات وسلبيات التجربة: تعد هذه التجربة من التجارب الناجحة حيث تم القضاء على العديد من المشاكل الزراعية من خلالها، مثل القضاء على مشكل المساحة فالزراعة بطريقة رأسية تمكن من إنتاج المحاصيل ضعف الكمية في الطريقة التقليدية، كذلك إمكانية نضج المحصول في ستة أسابيع مقارنة بالزراعة العادية، غير أن الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة يساهم في الاستغناء عن اليد، 13مارس 2016). 4TECH العاملة وبالتالي المساهمة في ارتفاع نسبة البطالة (نسيم رمضان، برنامج

الخاتمة: من خلال ما تم عرضه وبلاستناد إلى تجارب الدول السابقة في استغلال تقنيات أو نهج الزراعة الذكية يتضح لنا مدى نجاعة هذه الطريقة في القضاء على المشاكل الاقتصادية النابعة أساسا من التبعية للدول المتطورة وعدم تحقيق الأمن الغذائي من جهة والمحافظة على الموارد من جهة أخرى، وباعتبار الجزائر تعاني من الأزمة الاقتصادية الراهنة يمكنها انتهاز طرق ذكية في الزراعة للنهوض بهذا القطاع كبديل للمحروقات وبالتالي تحقق جودة الحياة للمجتمع الجزائري.

المراجع

- 1-د.وليد علي محمد السعدي، أساسيات الزراعة بدون تربة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2013.
- 2-د.منيرحسين، خبير الزراعة بدون تربة، الزراعة بدون تربة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومساهمتها في استدامة الأمن الغذائي، 2016.
- 3-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دليل الزراعة الذكية مناخيا، الطبعة الثانية، روما 2018.
- 4-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مبادرة النمو الأزرق، 2013.
- 5-رودولفو كوينكو، تخضير الأراضي الجافة في كينيا من خلال الزراعة الذكية مناخيا، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2015.
- 6-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، زراعة الحيازات الصغيرة الذكية بيئيا: ما هو الفرق؟، 2012.
- قناةBBC-74Tech نسيم رمضان، برنامج عربي، 13مارس2016.

تكريس مظاهر جودة الحياة من منظور بيئي في القانون الجزائري

أ.د. لعرباوي نبيل صالح

جامعة طاهري محمد، بشار
prof_droit@yahoo.fr

د. قندلي رمضان

جامعة طاهري محمد، بشار
rkandli@yahoo.fr

الملخص:

ليست الأحكام والقوانين المتعلقة باحترام المنتجات والخدمات لقواعد الصحة والسلامة إلا تعبير عن المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية ابتغاء تكريس مظاهر جودة الحياة وتحقيق الوصول بشعبها إلى قدر من الرفاه العام؛ وفي ذلك تجسيد فعلي لما تصبوا إليه المجموعة البشرية التي تحاول ومن خلال اعتمادها على مدلول التنمية المستدامة إقامة الصلح بين الاقتصاد من جهة والتنمية من جهة أخرى؛ باعتبار التنمية المستدامة تصور يوحى بعد شرحه وتدقيقه إلى نوع من الدوبان أو التعاون la synergie يسمح وفي آن معا من إقامة نوع من الصلح ما بين عولمة الاقتصاد والقيم الإنسانية، لأن البيئة مرتبطة بأهم حق من حقوق الإنسان قاطبة ألا وهو الحق في الحياة وجودتها من خلال العناية بصحة الإنسان ضمن بيئة نظيفة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الصلح بين الاقتصاد والبيئة، القيم السوقية وغير السوقية، الرفاه العام، سلامة المنتجات والخدمات، الرعاية الصحية.

مقدمة

تثير مسألة التطرق لجودة الحياة من منظور بيئي من دون شك إلى ما يصطلح عليه بالحالة الوقتية أو الحالة الزمنية *dis cronis* بين البيئة والتنمية الاقتصادية، كونهما لا يملكان نفس المآل؛ فهي وضعية لا تظهر إلا في ظل وجود مجموعتين أو أكثر معيارية بسرعة تطور مختلفة. فإذا كانت البيئة تفتقر توافر الاحتراز والتحفظ والوقاية بغية حمايتها، فإن مدلول التنمية يعني أول ما تعني دفع عجلة التطور نحو الأمام نتيجة ارتباطه الوثيق وحرية الاختيار، لأن فائدة النمو ليست فيما تزیده الثروة في سعادة الإنسان، بل بما تؤديه في مجال اختياره الإنساني. كما لا يستقيم التعرض إلى قيمة الحرية دونما الإشارة إلى قيمة العدل الاجتماعي؛ ذلك أن الحرية لا تعني فقط قدرة الناس على ممارسة اختياراتهم في مجالات الشأن السياسي، بل تمتد بالضرورة إلى أحقيتهم في اكتساب إمكانيات العيش الكريم، وإن كان لهذا الحق عدة أوجه، يكشف أحدها عن وثاقة الصلة بين حق الإنسان في الحياة، وبين حقه في الحصول على بيئة نظيفة، بما يجعل المواطنة المؤسسة على العدالة الاجتماعية قيمة مشتركة.

غير أن الدول وفي أثناء سعيها ومحاولتها الوفاء بالتزاماتها والوصول بشعبها إلى قدر من الرفاه العام عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية، تقوم باستنزاف الكثير من موارد الطبيعة وهو ما يعود بالضرر على البيئة. ونتيجة لذلك فإنه وباستثناء بعض الكوارث التي بقيت من دون تفسير كالاختفاء المبهم لحضارة المايا، فإنه سرعان ما كان يتم إما إصلاح *réparer* أو تعويض *compenser* أو تجاوز *dépasser* مجمل تصرفات الإنسان واعتدائه التي لا ملجأ منها إلا إليها *inevitable* عن طريق التكنولوجيات الحديثة. لكن اليوم تغيرت الرؤى، وأضحى تدخلات هذا الأخير على الطبيعة وما أكثرها تسبب ضررا وتشويها واستنزافا لمواردها وتلويثا لمكوناتها الأساسية، لتجد البشرية نفسها أمام نوع من الاستعجال المناخي يحتم بأن تنصب مجمل الاهتمامات حول الانجاس الحراري للمناخ *le réchauffement climatique* وتبعاته؛ والذي يطرح بقوة التساؤل حول إمكانية توفير الماء المشروب كثافة ونوعا، ثم الأخطار اللاحقة المتعلقة بمشاكل الانجراف أو الجفاف وشح موارد الطبيعة.¹ ذلك أنه يمكن للتنمية الاقتصادية التي عملت العولمة على تقويتها من خلال

¹ Et ce n'est pas par hasard, que l'assemblée générale de l'ONU vient de reconnaître c'est en juillet 2010 d'un: « le droit à l'eau potable propre et de qualité qualifie de droit de l'homme indispensable à la pleine jouissance de droit à la vie ».

عولمة الاقتصاد من أن تسهم في مضاعفة التدخلات الماسية بالبيئة، لأن من أخطر افرازات العولمة، أنها تزيد في جوهرها من الأخطار على البيئة قبل أن تقوم بعولمة الفرص الاقتصادية، حتى ولو اعتقدت البشرية بأنها تحسن صنعا عن طريق خلق أسواق جديدة وتكنولوجيات خضراء les technologies vertes لا تتسبب في حوادث عرضية للمناخ. فما هو الحل إذن، فهل هو في الإنقاص من انتاج واستهلاك الطاقة؟ والرجوع قدما نحو الخلف والقضاء على التنمية؟ بمعنى؛ إهدار الحق باسم حماية الحق!

وضمن ذات السياق تبذل المجموعة البشرية مجهودات معبرة للاهتمام، تحاول عبرها المزج ما بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، من خلال إقامة نوع من الصلح بين الاقتصاد من جهة والتنمية من جهة أخرى، وفي ذلك تحقيق لجودة الحياة من منظور بيئي؛ باعتبار المجموعة البشرية وحدها التي تملك وسائل التفكير والتدبير إن لم نقل صاحبة الامتياز أو الوكيل الحصري للطبيعة Concessionnaire من أجل ذلك بات اعتقاد المجتمع الدولي إيجاد الحل الأمثل، مع مدلول التنمية المستدامة، باعتباره تصور يفترض في حقيقته ويوحى بعد شرحه وتدقيقه إلى نوع من الذوبان أو التعاون la synergie يسمح وفي آن معا من إقامة نوع من الصلح ما بين عولمة الاقتصاد والقيم الإنسانية، ذلك أن البيئة مرتبطة بأهم حق من حقوق الإنسان قاطبة ألا وهو الحق في الحياة وجودتها من خلال العناية بصحة الإنسان ضمن بيئة نظيفة. فما هي مظاهر تحقيق معادلة عجلة التنمية وحماية البيئة لتكريس جودة الحياة في القانون الجزائري؟ وهو مبعث ما نصبوا الوقوف عليه في هذه الورقة البحثية.

1. تكريس جودة الحياة من خلال مصالحة الاقتصاد على البيئة

تدفع المواقف والمعطيات السلبية المتعلقة بالبيئة إلى البحث ضمنها وفي آن معا عن مواقف أكثر ايجابية، وهو حال التقارير الأربعة المعدة من قبل الفريق الدولي للتجارب حول التغير المناخي (GIEC) التي تشير بعد الاطلاع عليها إلى حالة من الاستعجال المناخي.¹ وهو ما أقره العديد من الاقتصاديون من خلال تأكيدهم على أن عدم التدخل وانقراض ما يمكن انقاده سيكون أكثر كلفة من التدخل والإضرار بالبيئة، بحيث بات في اعتقادهم من أن معركة المناخ هي معركة ضد الفقر دون تعليق، ولا يجب أبدا مناقضة بعضهما بعضا، فإما أن ينجيا سويا وإما أن يخسرا سويا. (لحسناوي، 2015) فما هي الصيغ والأليات التي استطاع المجتمع الدولي بمقتضاها تقريب التنمية الاقتصادية مع التنمية الإيكولوجية؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلي.

1.1. مبدأ التعاون بين الاقتصاد وقانون البيئة

تبدى البيئة نتيجة ارتباطها بمعطيات غير قانونية extra juridique (معطيات علمية)، (صباغ، 1992) إن نحن حاولنا تحديد مفهوم لها غرابة واستفهام. لكنه وبرغم وجود المعطيات العلمية المتناقضة-خاصة ما تعلق بتغير المناخ والتنوع البيئي-، فقد اهتم القانون الجزائري على غرار القانون الفرنسي بالبيئة، حتى ولو لم يجيء في مقابل ذلك بحكم ذو صبغة دستورية مكرس للبيئة، لكن تبقى القوانين الوطنية هي من تولي الأهمية الكبيرة لهذين الموضوعين اللذان تعتبرهما من صميم الاستراتيجية الوطنية من أجل التنمية المستدامة حسب مقتضيات المادة 02 من قانون 10/03.²

أما على مستوى القانون الفرنسي وبعيدا عن تشريعاته الوطنية المتضمنة لنصوص مهتمة بالبيئة، ما تعلق منها بالميثاق الدستوري أو بالتقنيات العادية المتعلقة بالبيئة، يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى قضية ناقلة البترول Erika التي سببت تلوثا بالغ الخطورة، نتج عنه

¹ GIEC: groupe international d'expert sur le changement climatique:

- Le premier rapport marque une inquiétude croissante 1990.
- le 2^{ème} 1995 c'est une alerte: l'évolution, l'influence de l'homme sur le réchauffement climatique et perceptible.
- En 2001. Les experts insistent: le majeur réchauffement observer au cours de ces 50 années serait dû aux activités humaines.
- En fin en 2007 la confirmation et son équivoque au-delà donc de la controversée l'essentiel de l'élévation de la température du moyen du globe observer puis au milieu du 20^{ème} siècle très probablement attribuable à la hausse concentration des gaz à effet de serre.

² وهو القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشور في ج، ر، ج، عدد 43 لسنة 2003.

إدانة شركة Total على مستوى محكمة باريس وعلى مستوى الاستئناف سنة 2010. بحيث تعد قضية Erika بالأهمية بما كان فهي تنبأ عن محاولة لوضع الإنسان في موضع التأثير المتبادل والمتفاعل مع الطبيعة؛ بمعنى آخر؛ إن الأمر يتعلق بتضمين حماية البيئة وفي آن معا قيمة الحياة الإنسانية (دون نسيان الأجيال المستقبلية) والحفاظ على التوازن البيئي، لأن الرهان ينصب على الكرة الأرضية والتي تعد البشرية قاطبة مسفولة عن ذلك بكيفية أو بأخرى، حتى أن البعض أقر في معرض الحديث على أن المجموعة الإنسانية وكيل حصري للطبيعة des concessionnaires de la nature لأنها وحدها التي تمتلك وسائل التفكير والتدبر.¹

ولا يقف التباين الحاصل بين المبادئ والأحكام المعنية بالبيئة والتطبيقات أو الممارسات عند التنمية المستدامة فقط، بل يطرح إشكالا آخرًا يخص التنمية العادلة. من أجل ذلك بات اعتقاد المجتمع الدولي بإيجاده الحل الأمثل، مع تصور أو مدلول التنمية المستدامة، وإن كان في حقيقته مدلول يوحى بأهمية كبرى، ذلك أنه يدل بعد تدقيقه وإيضاحه بفرض مبدئًا أوليا هو الذوبان أو التعاون la synergie الذي يسمح بإقامة نوع من الصلح ما بين العولمة والقيم الإنسانية. (صباغ، 1992) لكن يبقى التساؤل مطروح بشأن حقيقة التعاون المزمع بين الاقتصاد والبيئة؟

يثير التعاون المزمع بين الاقتصاد والبيئة مسألة السرعة، أو ما يصطلح عليه بالحالة الوقتية dis cronis، وهي وضعية توجد وتظهر عند وجود مجموعتين أو أكثر معيارية بسرعة تطور مختلفة،² ذلك أنه لو اعتمدنا القانون الاقتصادي على المستوى العالمي نجد مجزئا، فقانون التنمية مستخلص من القانون التجاري وقانون الاستثمار، وهما لا يملكان نفس المآل. بحيث بدا للوهلة الأولى من أن العلاقة بين التنمية والبيئة في أثناء مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 علاقة جد بسيطة وسهلة وذلك بالاعتماد طبعًا على المبادئ التي أقرتها، فقد نص المبدأ 08 على أن: «التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر حتمي»، كما أكد المبدأ التاسع على أنه: «من الضروري دفع التنمية بأقصى سرعة» الشيء الذي يعني معه دفع عجلة التطور والتنمية نحو الأمام croissance، لكن سرعان ما تغير الأمر وبدأ يطرح بإلحاح مسألة التخوف والخشية من شح الموارد الطبيعية وهو ما يدفع نحو التساؤل حول مدلول التنمية؟³ (السعدني، 2001).

ويتضح في هذه الأثناء بالأهمية بما كان الرجوع إلى تقرير السيدة BRUNTLAND المعنون بـ مستقبلنا جميعا notre avenir à tous لسنة 1987 المقرر من قبل اللجنة التابعة للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة،³ في فصله الثاني الذي كرس مبدأ التنمية المستدامة، عن طريق تنمية تستجيب لمقتضيات الحاضر دون الاستهانة بقدرات الأجيال المستقبلية. وفي هذا السياق يعتبر الفقه أن وضع مخططات حماية وتسيير البيئة يتم من خلال "التحديد المسبق لشغل المجال" "occupation du territoire" والتي تتماشى مع حساسية الوسط الطبيعي والثقافي، حيث تقتضي هذه الطريقة التقنية الجرد والتحليل المسبق للمعطيات البيئية للمجال المعني، ودراسة تحديد شغل الأراضي، والنشاطات التي يمكن أن تنجز فيها. (Jegouzo, 1994)⁴

¹ A l'occasion de l'affaire Erika, le 25 septembre 2012, la chambre criminelle de la Cour de cassation en sa formation plénière, a rendu un arrêt très attendu concernant la réparation du préjudice écologique mettant fin à la procédure relative au naufrage du navire. Si le préjudice écologique pur a été reconnu par la jurisprudence, l'inscription du préjudice écologique dans le code civil semble se confirmer. Une proposition de loi vient d'être adoptée en séance publique au Sénat.

² إن طابع المعيارية يتجلى من خلال عدم إعطاء المخاطب الخيار بين الفعل من عدمه وعندما يعطى المخاطب اختصاص فهو له دون غيره. نقلا عن أ. د حاشي يوسف: في نظرية الدستور، ابن النديم للنشر والتوزيع، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2009، ص 200 وما يليها.

³ والتي شغلت منصب وزيرة البيئة قبل أن تصبح رئيسة وزراء السويد، إذن فهي تعني معنى قضايا البيئة والقضايا الاقتصادية بحيث قالت في تقريرها من أنه: «بات حتما وفي الوقت الراهن وضع حد للحلزوننة الناتجة من التناقض والتضالؤ الإيكولوجي» ولمزيد من التفصيل أنظر:

Rachida Meziane: le droit de l'environnement au Maroc, thèse de doctorat 3^{ème} cycle, université de Bordeaux I, Mars, 1984, P 216: «l'environnement a été considéré comme un secteur à part entière dans la planification socio-économique du pays».

⁴ V, Yves Jegouzo: les plans de protection et de gestion de l'environnement, AJDA, Sep 1994, p. 607.

لكنه وفي تلك الفترة بالذات كانت المصالح تبدو محدودة، لذلك لم يكن للتقرير بالغ الأثر والأهمية، فلقد بات العالم منقسما إلى قطبين إثنين، بحيث كان لا يزال تأثير الحرب الباردة قائما، لينتج معه ضعف عوامة السوق. لكنه وبأكثر دقة كانت نهاية الحرب الباردة الفترة التي أعطت حرية السوق الأولوية الكاملة، وبدأت التنمية المستدامة كخلطة سحرية يفترض فيها وضع حد لمشكل التصالح بين التجارة والبيئة، (Benkenniche, 2006)¹ وهذا منذ سنة 1992 أي في معاهدة ريو التي تبنت مؤتمر الأرض والذي استطاع أن يحدد ويقيم العلاقة بوضوح بين الموضوعين، حرية التبادل وحماية البيئة بإقراره على أنه: «على الدول أن تتعاون فيما بينها بغية إقامة نظام اقتصادي وتنمية مستدامة للجميع». ²

2.1. دور المنظمة العالمية للتجارة في تعزيز مبدأ التنمية المستدامة

لقد عرف مدلول التنمية المستدامة نجاحا لا نظير له، خاصة مع إعلان المنظمة العالمية للتجارة OMC سنة 1994،³ والتي هي امتداد لمعاهدة الغات Gatt لسنة 1947 (دويدار، 2004)، ففي جوهره مدلول عجيب يبدي نوعا من الإبهام، بحيث لم يكن بوسعه الاختيار ما بين عوامة التجارة وحماية البيئة، بل ترك للسوق مسألة التكفل بضمائهما الاثنين معا، وهو ما يستخلص من ديباجة مراكش التي أنشأت المنظمة العالمية للتجارة بنصها على أن: «إن الدول موجهة وبصفة فورية ومباشرة وبجهود أولى نحو رفع مستويات تنفيذ العمل، بمستوى أكثر تصاعديا لدخل حقيقي وإنماء إنتاج تجارة السلع والخدمات» بحيث يحيلنا هذا النص إلى المبدأ الأولي القائل: «يسمح إنماء الإنتاج والتجارة بالاستعمال الأمثل للثروات العالمية طبقا لأهداف التنمية المستدامة»،⁴ هذا معناه وجود وفي آن معا الرغبة في الحفاظ على البيئة وحمايتها وتوفير الوسائل والمصروفات المادية وتقويتها وعدم السماح بالرجوع قدما نحو الخلف (Benkenniche, 2006). ليصبح هذا المدلول وبسرعة البرق المفتاح السحري حيث نجده أينما تولينا، بدءا بتقرير OMC و PNE (برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالتجارة والتغير المناخي لسنة 2009)، فهو يراعي فكرة التطابق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإيكولوجية، والفكرة نفسها نجدتها في نصوص عدة، سواء في الاتفاقية المتعلقة بأداء الاتحاد الأوروبي المادة 11، أو ميثاق الحقوق الأساسية المادة 35 (مراد)، كما نجد في قانون البيئة الجزائري، وهي تمثل صلب الاستراتيجية الوطنية الجزائرية.⁵

غير أن المشكل الذي يثور هو أن السوق لا يعطي الأولوية إلا للمردودية وللمصالح، الشيء الذي لا يدفع إلى نفس السلوك ونفس الزمنية أو الوقتية (الحسناوي، 2015)، ذلك أن البيئة في حمايتها تبغي وتفترض الاحتراز والتحفظ والوقاية (صباغ، 1992). فما هو الحل وكيف يمكن إقامة الصلح بين القيم السوقية وغير السوقية؟ ذلك أن مثل هذه القيم تفتقر إلى التوازن فيما بينها، بل كل ما هناك نوع من التناظر يتضح من خلال التجارة فقط (الحسناوي، 2015). ويمكن القول أنه حتى بوجود نصوص دقيقة وواضحة لكن تفسيرها سيكون لا محالة تحقيقيا، مثل وجود العقد المسمى SMC الذي بإمكانه تبرير المساعدات المالية الموجهة للطاقة المتجددة، شريطة أن تكون منتجات متماثلة أو متجانسة، فما هو المنتج المتجانس؟ والمنتج المماثل أو المتجانس هو مدلول تامين، والتامين أو التقدير سوف يعود هنا حسب الاجتهاد القضائي للمستهلك، وهو كنوع من تحويل السلطة إلى المستهلك المواطن الذي يعتبر نفسه مواطن عالمي معنى بقضايا البيئة (Pieratti, 2000).

¹ Otmane Benkenniche: l'Algérie, le GATT et l'OMC, OPU, Oran, 2006, p.21.

² أنظر، الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، حول مشروعية استخدام الأسلحة النووية وفقا للقانون الدولي، 1996.

³ A partir du 1^{er} janvier 1995, le GATT devient l'organisation mondiale du commerce (OMC) qui se présente comme la seule organisation internationale qui s'occupe des règles régissant le commerce entre les pays. Citation tiré de l'ouvrage de l'Otmane Benkenniche: op, cit, p.12.

⁴ أنظر الأحكام والقواعد الواردة في الاتفاق الخاص بالسلع المرفق بعقد مراكش.

⁵ انظر قانون البيئة الجزائري السابق الإشارة إليه.

2. مظاهر جودة الحياة من منظور بيئي في القانون الجزائري

لم يكن لعجلة الاقتصاد إلا أن تسهم وبشكل فعال في رفاه الشعوب، ما دام أن التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الجيل الحالي دون استنزاف حاجيات الأجيال القادمة؛ بحيث يتبلور نطاق جودة الحياة من منظور بيئي من خلال الأحكام والقوانين المتعلقة باحترام قواعد الصحة والسلامة في البضائع والمنتجات المستوردة أو المصدرة ومن ثم مطابقتها مع القانون الجزائري، وفي ذلك تجسيد فعلي لما جاءت به المنظمة العالمية للتجارة.¹ وهو ما سنحاول دراسته فيما هو آت:

1.2. مبدأ الرعاية الصحية

لم يأتي الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل بحكم عام ذو صبغة دستورية مكرس للبيئة لكنه بالمقابل نص في المادة 54 منه على أن للمواطنين الحق في الرعاية الصحية، بحيث نجد ذلك محددًا في قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03 في مادته الأولى، كما احتوت المادة 03 من نفس القانون على مبادئ عامة يجب احترامها كمبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، كما جاءت بمبدأ تحمل كل شخص تسبب بنشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث. ناهيك عن القوانين الفرعية الأخرى المهتمة بالبيئة،² كقانون البيطري، حماية الصحة وترقيتها، قانون حماية المستهلك، قانون التصدير والاستيراد، وهو ما سنحاول تحصيله فيما هو آت:

1.1.2 الحق في الصحة

من الصعب اعتبار الحق في حماية الصحة في شموليته الهدف الوحيد ذو القيمة الدستورية، لهذا نجد الدستور الجزائري قد أقر هدفين وليس هدفاً واحداً: الأول خاص بحماية الصحة العمومية والثاني التحكم في مصاريف الصحة. والذي يطرح التساؤل حول العلاقة بين الأهداف ذات القيمة الدستورية والنصوص الدستورية، ففي نفس نص (المادة 54)، نجده يضم مختلف الأهداف، التي قد لا تسمح بتغطية كاملة ودقيقة للمبدأ المتضمن له.³ فهل من الحتمي أن تكون حماية الصحة مجرد هدف؟ أم أنها مضمونة كما أكد النص الدستوري السابق «الرعاية الصحية حق المواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها»، هذه معادلة تضمنتها المادة المذكورة أعلاه، والتي توضح تنوع المبادئ والأهداف المتوخاة، والتي لا تكون دائماً نفسها في مضمون النص. وعموماً فإن المبدأ يأتي في شكل: عناية الدولة بالصحة العامة، وكفالتها لوسائل الوقاية والعلاج، وتعتبر الرعاية الصحية حق لكل المواطنين، وكفالتها عن طريق الضمان الاجتماعي، اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة، أو المرض، أو العجز عن العمل، وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية عند الإصابة بعدوى المستشفيات، بمعنى؛ متضمناً لمختلف العناصر الضرورية ليحصل على نوع من الانسجام.⁴

2.1.2 احترام القواعد الصحية في البضائع المستوردة أو المصدرة

أدى تراجع الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية إلى فتح الباب أمام المتعاملين الجزائريين الخواص لممارسة الاستيراد والتصدير بموجب أحكام الأمر 03-04 المتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات استيراد وتصدير البضائع،⁵ ودعم في ذات الوقت مبدأ حرية الاستثمار

¹ شرعت الجزائر ابتداء من تاريخ 2002 إلى محاولة تكيف ومطابقة قوانينها الداخلية بما يتماشى ومقاصد المنظمة العالمية للتجارة (عقد مراكش)، وهو الشيء الذي دفع بالمشروع الوطني إلى إصدار الأمر 03-04 المتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات استيراد وتصدير البضائع، وهو الأمر المجسد تقريبا في جميع الأحكام والقواعد الواردة في الاتفاق الخاص بالسلع المرفق بعقد مراكش.

² وهو القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشور في ج، ر، ج، ج عدد 43 لسنة 2003.

³ وهو ما يمكن استنباطه من خلال الفقرة الثانية من نص المادة 54 بنصها: «...تتكفل الدولة...».

⁴ إن وجود نص الحق في الرعاية الصحية في صلب الدستور الجزائري لسنة 1996، يعني لا محالة بأنه وفر لها جميع الضمانات التي يوفرها لأحكامه، بحيث لا يمكن المساس بها أو التعدي عليها، إلا بإتباع طرق صعبة ومعقدة كان قد نص عليها مسبقا. ومنها الرقابة على دستورية القوانين حسب ما جاءت به المادة 162 من دستور 1996 على أن: «المؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة مكلفة بالتحقيق في تطابق العمل التشريعي والتنفيذي مع الدستور، وله استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها».

⁵ وهو الأمر 03-04 مؤرخ في 19/07/2003 منشور في: ج، ر، ج، ج عدد 43 لسنة 2003.

وحرية التنافس من خلال حرية أسعار السلع والخدمات.¹ بحيث يعد مبدأ حرية المنافسة المنوه عنه بموجب الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم،² تجسيدا لحرية التجارة والصناعة *liberté du commerce et de l'industrie*، كما تعبير عن حرية المقاول *liberté d'entreprendre*، بالشكل الذي يسمح لكل فرد ممارسة النشاط المهني الذي يبتغيه وتنظيمه بحرية.³

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ حرية الاستيراد والتصدير الوارد ذكره سلفا، يخضع لمراقبة الصرف، كما يرد على البضائع والسلع، سوى أن المشرع الجزائري لم يحدد نوع البضائع؛ ليكون قد قصد كل سلعة قابلة للتداول يمكن استيرادها سواء أكانت مصنعة أم غير مصنعة، باستثناء المحروقات التي يحكمها نظام خاص. والخلاصة أن حرية الاستيراد والتصدير ليست على إطلاقها بل يقتضي احترام البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة لقواعد الصحة، ولا سيما تلك التي لها علاقة مباشرة مع الإنسان والحيوان والنبات، إلى اجترام القواعد الواردة في القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة،⁴ والقانون رقم 88-05 المتعلق بالنشاط البيطري وحماية الصحة الحيوانية، والقانون رقم 87-17 المتعلق بحماية الصحة النباتية.⁵ وتعد مجمل هذه الأحكام والقوانين تجسيدا فعليا لما أقرته المنظمة العالمية للتجارة، بحيث تتجسد حماية صحة الحيوان والنبات من خلال تلك الأخطار الناشئة عند دخول وانتشار الأوبئة والأمراض أو من المواد المضادة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض الموجودة في المواد الغذائية والمشروبات والأعلاف (سلامة، 1998).

ولا تقف ممارسة الاستيراد أو التصدير عند ما أسلف ذكره، بل وجب وعند ممارسته مراعاة أحكام قواعد حماية البيئة والتراث الثقافي طبقا لأحكام القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛ بمعنى الموازنة ما بين النشاط والحفاظ على البيئة أثناء التوزيع، وكذا احترام قواعد القانون رقم 98-09 المتعلق بحماية التراث الثقافي،⁶ الشيء الذي يعني حظر أن تكون الممتلكات الثقافية محل صفقات تجارية، لأنها مكفولة انطلاقا من التراث الوطني، إلا ما كان في إطار المبادلات العلمية والثقافية بين الدول عن طريق ترخيص قبلي من وزير الثقافة.⁷

¹ Le principe des ajustements économiques opérés réside dans la réduction du poids du pouvoirs de l'état et ses démembrements et le transfert aux opérateurs économiques des prises de décisions économiques l'impulsion du mouvement concurrentiel entre tous les opérateurs économiques, tous secteurs juridique confondus, sur le marché, a nécessité un certain nombre de mesure juridiques et organisationnelles visant à éliminer les situation de monopoles, à libérer les initiatives, à encourager l'esprit d'entreprise et à éliminer les situation de monopole de droit. Citation tiré de, Benlatrache abdelouahed: le droit Algérien de la concurrence tendances d'impulsion et dispositif de garantie et de protection, article éditée par le laboratoire de droit privé fondamental, université Abou BAKER Belkaid ? Tlemcen-Algérie, 2001, p. 23.

² وهو الأمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالمنافسة، منشور في: ج، ر، ج، ج، العدد 43 لسنة 2003، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 08-12، مؤرخ في 25 يونيو 2008، منشور في: ج، ر، ج، ج، العدد 36 لسنة 2008 بموجب القانون رقم 10-05 مؤرخ في 15 غشت 2010، منشور في: ج، ر، ج، ج، عدد 46 لسنة 18 غشت 2010.

³ ينص الدستور الجزائري الصادر في 16 نوفمبر 1996 المعدل في نص المادة 37 منه على أن: « حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون » .

⁴ هو القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة، منشور في: ج، ر، ج، ج، العدد 46 لسنة 02 يونيو 2018.

⁵ القانون رقم 17-87 متعلق بحماية الصحة النباتية، منشور في: ج، ر، ج، ج، عدد 32 لسنة 05/08/1987.

⁶ القانون رقم 98-09 المتعلق بحماية التراث الثقافي، منشور في: ج، ر، ج، ج، عدد 44 لسنة 17/07/1998.

⁷ أنظر المادة 62 من القانون أعلاه.

2.2. مبدأ السلامة وضممان المطابقة في بيع المنتجات وتقديم الخدمات

نتيجة لتمائل المنتجات والخدمات قام المشرع الجزائري برصف الأنظمة القانونية الواجبة التطبيق على المنتجات وعلى تقديم الخدمات، من خلال توسيع نطاق نظام يشمل تقديم الخدمات كذلك.¹ ثم إنه وبغية الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية وتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والتي يمكن أن تحمل في طياتها حماية لصغار الموزعين، قامت وزارة التجارة سنة 2004 عبر القانون رقم 04-08 المعدل والمتمم المتعلق بشروط ممارسة النشاط التجاري بوضع اللجنة الأولى للتنظيم العمراني من خلال إدخال مفهوم المعدات التجارية التي خصها بفصل كامل.²

1.2.2. سلامة المنتجات وتقديم الخدمات

جرت عادة بعض الفقهاء -على غرار القضاء- على التمييز بين المنتجات والأشياء الخطيرة بطبيعتها كالأسلحة والمواد المنظفة،³ وبين المنتجات والأشياء الخطيرة بسبب عيب فيها كالغذاء الفاسد أو الجهاز الكهربائي المعيب. غير أن المشرع الجزائري لم يقيم التفرقة بين المنتجات الخطيرة بطبيعتها والمخاطر الناشئة عن عيب في المنتجات.⁴ وأن السلامة المنشودة يجب تقديرها بالنظر إلى رغبة جمهور المستهلكين، وليس بالاستناد إلى رأي هذا الاختصاص أو ذلك، لأنه يمكن للجمهور أن يتطلب سلامة مطابقة المنتجات أو الخدمات، وأنه حق للجمهور من أن تتوافق سلامته مع الحالة الراهنة للتقنية والعلم، ومع شروط استعمال المنتج أو الخدمة.⁵

ويعد المبدأ العام للإعلام المنوه عنه في النصوص القانونية، متطلب أقرته مراسيم وقرارات عديدة جعلت من الوسم وسيلة من وسائل الإعلام حول خصائص المنتجات والخدمات، لأن ما يتم عرضه وجب أن يكون مطابقا لما جاءت به نتائج بحوث التسويق من حيث ضرورة توفير مستويات كافية من الأمان والسلامة عند تصميم أي منتج والتي على ضوءها تتحدد المواد اللازم استعماله (حسين حوى، 2012). وتبعاً لذلك فرض المشرع الجزائري الوسم على بعض المنتجات أهمها: وسم السلع الغذائية،⁶ ووسم وتقديم المنتجات المنزلية غير الغذائية،⁷

¹ عديدة هي النصوص التي جاء بها قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش والتي تشير إلى بيع المنتجات وتقديم الخدمات دون تفريق بينهما، مثل المادة 03 والمادة 13.

² تنص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 12-2009 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية على أن: «تتمنع ممارسي أنشطة التوزيع على مستوى التجزئة ضمن المناطق السكنية إذا كان من شأنها إحداث أضرار للسكان والمحيط وهذا طبقاً لأحكام المادتين 27 و28 من القانون 08-2004 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمذكور أعلاه .»

³ أسلحة بطبيعتها وهي الأسلحة الحربية التي يعاقب القانون على حيازتها وحملها بدون رخصة كما هي محددة في الأمر رقم 97-06 المؤرخ في 21-10-1997 والمرسوم التنفيذي رقم 98-96 المؤرخ في 18/03/1998 وتشتمل هذه الفئة كل سلاح مثل أسلحة الصيد وأسلحة الرماية والمعارض، فضلا عن الأسلحة الحربية مثل المسدسات والرشاشات...إلخ.

⁴ وهو نفس المبدأ الذي كرسه المشرع الجزائري في قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك بمقتضى المادة 03 التي تنص على أن: «غياب كلي أو وجود في مستويات مقبولة وبدون خطر، في مادة غذائية للملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى بإمكانها جعل المنتج مضر بالصحة بصورة حادة أو مزمنة .»

⁵ وهو ما أكدت عليه المادة 11 من قانون 09-03: «يجب أ يلبى كل منتج معروض للاستهلاك الرغبات المشروعة للمستهلك من حيث طبيعته وصفه ومنشأه ومميزاته الأساسية وتركيبته ونسبة مقوماته اللازمة وهويته وكمياته وقابليته للاستعمال والأخطار الناجمة عن استعماله. كما يجب أن يستجيب المنتج للرغبات المشروعة للمستهلك من حيث مصدره....»

⁶ المرسوم التنفيذي رقم 90-367 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 المتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها.

⁷ المرسوم التنفيذي رقم 90-366 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 المتعلق بوسم وتقديم المنتجات المنزلية غير الغذائية وعرضها.

حسب مقتضيات المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المتعلق بشروط وكيفيات إعلام المستهلك كذلك¹ ويبقى الهدف من الوسم المحافظة على صحة وأمن وسلامة المستهلك، وكذا ضمان صدق العرض والأمانة والنزاهة في المعاملات (بودالي، 2008). وهو ما أقره المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المتعلق بكيفيات وشروط إعلام المستهلك في نص المادة 12 منه على وجوب ذكر كل البيانات المتعلقة بالمواد الغذائية حسب ما قضت به المادة 09، أما عن المواد غير الغذائية فيجب أن تتضمن بيانات حسب طبيعة المنتج على أساس ما أقرته المادة 38 من المرسوم. أما إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعروضة للبيع عن طريق تقنية الاتصال عن بعد فقد حددت المادة 05 من نفس المرسوم، أعلاه البيانات الواجب الإفشاء بها.

2.2.2. مبدأ ضمان مطابقة المنتجات وتقديم الخدمات

يحث كل من القانونين الجزائري والفرنسي، على أن يسلم العون الاقتصادي البائع المنتج طبقا للعقد وأن يتحمل عيوب المطابقة الموجودة وقت التسليم،² غير أن القانون الفرنسي وبشكل أكثر تحديدا يشير إلى العيوب التي قد تنتج عن التعبئة أو عن الطرود أو عن التحذيرات أو عن التركيب، طالما تلقى بمقتضى العقد على عبء وتحت مسؤولية المحترف.³

وبغية تحقيق الدور الوقائي من تجريم المشرع الجزائري للغش في السلع بموجب المادة 429 من قانون العقوبات الجزائري،⁴ تدخل هذا الأخير بمقتضى نصوص خاصة منها نصوص المواد 11 و12 من قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش،⁵ ثم ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 90-266 المتعلق بمطابقة المنتجات والخدمات.⁶ التي يتضح من خلال إحالتهم في مواطن عديدة على نصوص تنظيمية أخرى، على وجود طائفتين من النصوص: الأولى، تتعلق بحماية المصالح المادية والاقتصادية للمستهلك تجنب هذا الأخير الوقوع في الغش فيما يتعلق بمميزات وخصائص المنتجات.⁷ أما الثانية فتتعلق بحماية صحة المستهلك وسلامته.⁸ وعليه تنتج عيوب المطابقة من فعل، سواء تعلق بالخصائص والمميزات المنصوص عليها التي قد تكون غير موجودة، أو أن الشيء المباع غير مناسب للاستعمال المتفق عليه، أو أنه لا يمثل المواصفات المشروعة التي ابتغها المشتري عند اقتنائه، وهو ما يدفع إلى تقييم الشيء المباع بالنظر لعدة عوامل أساسية: الوصف، الإعلان، العينة، الاستعمال المعتاد المنتظر من منتج مشابه.⁹

¹ تنص المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي لأعلاه على أن: «يتم إعلام المستهلك عن طريق الوسم أو وضع العلامة أو الإعلان أو بأي وسيلة أخرى مناسبة عند وضع المنتج للاستهلاك ويجب أن يقدم الخصائص الأساسية للمنتج حسب أحكام هذا المرسوم.»

² Sont visés les biens seulement corporels (C. consom., art. L. 211-1) à l'exclusion des contrats portant sur l'eau, le gaz sauf conditionné et électricité (art. L. 211-2).

³ Ce dispositif résulte de la transposition, tardive, de la directive 1999/44/ CE du 26 mai 1999, visant à « assurer une protection uniforme minimale des consommateurs dans le cadre du marché intérieur ». (art. 1^{er}), par l'ordonnance n° 2005-136 du 17 février 2005.

⁴ تنص المادة 429 من قانون العقوبات الجزائري على أن: «يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 2000 إلى 20 000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يخدع أو يحاول أو خدع المتعاقد:

- سواء في الطبيعة أو في الصفات الجوهرية أو في التركيب أو في نسبة المقومات اللازمة لكل هذه السلع،
- سواء في نوعها أو مصدرها،
- سواء في كمية الأشياء المسلمة أو في هويتها.

وفي جميع الحالات فإن مرتكب المخالفة إعادة الأرباح التي حصل عليها بدون حق.»

⁵ أنظر المواد 11 و12 من قانون 09-03 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش.

⁶ وهو المرسوم التنفيذي رقم 90-266 المتعلق بمطابقة المنتجات والخدمات، منشور في: ج، ر، ج، ج، عدد 40 لسنة 1990.

⁷ انظر الفصل الثالث المعنون بمطابقة المنتوجات من قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

⁸ انظر الفصل الأول من الباب الثاني المعنون بحماية المستهلك من قانون 09-03.

⁹ C. consom., art. L. 211-5.

نستخلص في الأخير، وبعد تقريب مبادئ المنظمة العالمية للتجارة مع أوروبا والجزائر، أن الهوة بين القانون الاقتصادي والبيئة يمكن تقليصها وبالتالي وصول الدول وتحقيقها مبتغاها ألا وهو الرفاه العام وجودة الحياة، من خلال قانون بيئة متطابق مع القانون الاقتصادي شريطة أن لا يكون حق الملكية وحرية النشاط الاقتصادي كمثل أولوية مطلقة وهو ما تم تأكيده في قضية arcelor التي تم الحكم فيها سنة 2010 على المستوى الأوروبي؛ ذلك أن الاتحاد الأوروبي بدأ مبكرا وبشغف في التعبير عن البيئة وإقامة الصلح بين المصالح المختلفة (بين القيم السوقية وغير السوقية). لذا فإن خاتمة المذكورة لا تبغي تكرار جميع النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها وإنما الإشارة إلى ما يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين النظرية والعملية ويبلور جوانب الخصوصية والتفرد فيها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

- يتضمن قانون 03-10 مبادئ تجسد مضمون التنمية المستدامة، مثل مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الاستبدال، ومبدأ الإدماج، ومبدأ النشاط الوقائي، ومبدأ الاحتياط، ومبدأ الملوث الدافع، وكذلك من خلال النص على مجموعة من الآليات التي تؤمن تحقيق الموازنة بين البيئة والتنمية مثل دراسة مدى التأثير على البيئة، وموجز التأثير على البيئة وتوسيع الرقابة الشعبية من خلال تحويل الجمعيات حق الادعاء ومقاضاة أي مشروع يحدث التلوث.
- تبلور تكريس مظاهر جودة الحياة من منظور بيئي في القانون الجزائري من خلال الأحكام والقوانين المعنية بمطابقة المنتجات والخدمات لقواعد الصحة والسلامة.
- لم يكن تعديل قانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة النشاط التجاري، إلا بغية وضع اللبنة الأولى للتنظيم العمراني من خلال إدخال مفهوم المعدات التجارية التي خصها بفصل كامل لأجل الاستجابة للانشغالات البيئية.

ثانياً: التوصيات

- تفعيل إجراءات السياسة التجارية بمعطيات تتماشى مع البيئة بهدف واقعي حمائي غير متصل بتعزيز تحكيمي غير مبرر أو بتحديدات وتقيدت مقننة.
- تجنب الاستعمال المفرط والتعسفي للبيئة لوضع تقييدات تحكيمية مقننة على المبادلات الدولية، بمعنى؛ الاستثناء الوارد في المادة 20 من اتفاقية الغات.
- اعتماد الجزائر سياسة كمية أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، القائمة على أساس استعمال السوق مع محاولة التقليل من إنتاج الغازات المسببة للانحباس الحراري؛ لأنها في جوهرها (السياسة الكمية) سياسة تسمح بالتحديد المسبق للأهداف لا سياسة سعرية، معلومة التكاليف مجهولة النتائج.
- تشجيع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، الذي يعتمد على الآليات الاقتصادية لحماية البيئة وفق لمخطط تدريجي، مثل التحفيزات المالية، والدعم والإعانات، وتأهيل السياسة الضريبية لحماية البيئة من خلال اعتماد مبدأ الملوث الدافع، وبذلك يكون التخطيط البيئي قد ضم الآليات الاقتصادية لحماية البيئة التي تعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؛ والتي يعتبرها الفقه بأنها إرادة جديدة لإخضاع الاقتصاد لمبادئ قانونية ذات صبغة إيكولوجية.

المراجع المستعملة:

- د. كريم مهدي الحسنوي: مبادئ علم الاقتصاد، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015، ص 21-24.
- أ. مروان يوسف صباغ: البيئة وحقوق الإنسان، ط1، مومبيونشر (للدراستات والإعلام والنشر)، بيروت، 1992، ص 19.
- أ. مروان يوسف صباغ: مرجع سابق، ص 20.
- أنظر، د. نيرمين السعدني: بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، 2001، ص 204.
- Yves Jegouzo: les plans de protection et de gestion de l'environnement, AJDA, Sep 1994, p. 607.

Otmane Benkenniche: l'Algérie, le GATT et l'OMC, OPU, Oran, 2006, p.21.

أنظر، د. محمد دويدار: المنظمة العالمية للتجارة فلسفتها الاقتصادية وأبعادها القانونية، الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 19-20.

Otmane Benkenniche: op, cit, p.23-31.

انظر، د. عبد الفتاح مراد: شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى، ص 63 وما يليها.

انظر، د. كريم مهدي الحسناوي: مبادئ علم الاقتصاد، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015، ص 158.

أ. مروان يوسف صباغ: مرجع سابق، ص 23.

انظر، د. كريم مهدي الحسناوي: مرجع سابق، ص 302.

V, Gertrude Pieratti: droit, économie, écologie et développement durable: des relation nécessairement complémentaires mais inévitablement ambiguës, RJE. 3/2000.p. 423.

انظر، د. مصطفى سلامة: قواعد الجات (الاتفاق العام للتعريف الجمركية)، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 150.

د. فاتن حسين حوى: الوجيز في قانون حماية المستهلك، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، لبنان، ص 43.

أ. د محمد بودالي: مرجع سابق، ص 79.

دور الدولة في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق جودة الحياة

معزوزي عيسى

جامعة عمار ثلجي، الأغواط

Aissamaazouzi03@gmail.com

بن تريح بن تريح

جامعة عمار ثلجي، الأغواط

b.benterbeh65@gmail.com

الملخص:

تعد التشريعات والبرامج والسياسات التي تنتهجها الدولة في مجال حماية البيئة من أكثر الآليات فعالية في ضبط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية نحو بناء نموذج تنمية جديد من أجل جودة حياة أحسن، لذلك هدفت دراستنا لإبراز دور الدولة في استغلال هذه التشريعات بالإضافة إلى البرامج والسياسات البيئية للارتقاء بمستوى جودة الحياة من خلال ضبط السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، فهذه الآليات المنتهجة تتميز بخصوصيتها عن باقي الآليات إذ أن التزام المؤسسات بما أمر صعب من ناحية الرقابة عليها من طرف الدولة، إلا أن لها دور فعال جدا ينعكس أثره في الحفاظ على البيئة وتحسين سلوك المؤسسة وضبطه، ومن خلال عرض أهم التشريعات والأدوات المعتمدة من طرف الدولة، توصلنا من خلال ذلك لوجود دور فعال ومميز لهذه الأدوات في مجال حماية البيئة ولا سيما الأدوات الاقتصادية "الجباية البيئية" إلا أن ذلك غير كاف تماما للوصول إلى بناء نموذج التنمية الجديد والمساهمة في تحسين مستوى جودة الحياة، وبذلك نوصي ونقترح بالزيادة في سن الدولة للقوانين والتشريعات البيئية إلى جانب تحديد استراتيجية فعلية أكثر للتوجه نحو تحسين السلوك البيئي للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: السلوك البيئي، التشريعات البيئية، الجباية البيئية، الضريبة البيئية، الرسم البيئي، برامج الدعم الأجنبية للسلوك البيئي، جودة الحياة.

المقدمة:

تشهد البيئة في الجزائر حالة تدهور كبيرة نتيجة لعدة عوامل منها الطبيعية ومنها ما هو من فعل الانسان، وقد نالت المؤسسات الاقتصادية حصة الأسد في هذا من خلال السلوك البيئي السيئ لمعظمها، إذ يتنافى مع ما هو متفق عليه في إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمحلية في مجال البيئة، فمعظم المؤسسات لا تحترم المعايير البيئية من خلال ممارساتها سواء المتعلقة بمستويات انبعاثات الغازات الكثيفة أو تسيير النفايات الغير مضبوط بمختلف أنواعها... الخ، وبالتالي أدى ذلك بشكل عام إلى تدهور حالة البيئة إلى جانب تدني مستوى جودة الحياة من جميع نواحيها وبمختلف أبعادها، وعليه لجأت الدولة إلى سن عدة قوانين وتشريعات بيئية مع فرض سياسات وبرامج في مجال حماية البيئة وضبط سلوكيات المؤسسة الاقتصادية للوصول إلى بناء نموذج التنمية الجديد من أجل تحسين وتطوير مستوى جودة الحياة.

فالدولة تلعب دورا بارزا وأساسيا في ضبط سلوك المؤسسات البيئي وتوجيهه، إذ يساهم دورها الفعال من خلال ألياتها وسياساتها المعتمدة إلى تطوير جودة الحياة في المجتمع من جهة وإلى تنمية أداء المؤسسات خاصة البيئي من جهة أخرى، للمساهمة في بناء نموذج تنمية شامل لجميع الجوانب، فالاهتمام بالبيئة بشكل خاص والحفاظ عليها يعمل على التوجه نحو حياة أفضل ويحقق مستوى أحسن.

– إشكالية الدراسة.

تعتبر التشريعات والقوانين البيئية إلى جانب البرامج والآليات التي تعتمدها الدولة في توجيه وضبط السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية أحد أهم الوسائل في كبح التلوث البيئي بمختلف أنواعه وما ينجر عنه من آثار وخيمة تؤثر على البيئة والمجتمع مما يتسبب في إعاقة عمليات تحسين جودة الحياة.

وبناء عليه نطرح الإشكالية التالية: ماهي التشريعات والبرامج المنتهجة من طرف الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

من أجل تحقيق تحسينات في جودة الحياة؟

– أهداف الدراسة.

تتجلى أهداف هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى:

- التعرف على مختلف التشريعات والقوانين البيئية المعدة من طرف الدولة لحماية البيئة؛
- التعرف على البرامج والسياسات البيئية لحماية البيئة وتحسين جودة حياة الانسان؛
- إبراز دور الدولة ومساعدتها لحماية البيئة من خلال فرض سياسات وتشريعات محددة لضبط السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار تحسين مستوى جودة الحياة وبناء النموذج الامثل للتنمية.

- المنهجية والأدوات المستعملة.

قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بمختلف الكتب والدراسات السابقة والمؤتمرات العلمية الى جانب مختلف المجالات والمقالات المنشورة والمراجع الالكترونية التي تناولت الموضوع.

1. مدخل الى السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية.

1.1. تعريف السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

تعددت وجهات النظر التي تعرف السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ومن بين أهم التعاريف ما يلي:

أ- السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية حسب مقارنة علوم التسيير: تعددت التعاريف ضمن هذه المقاربة ومنها:

- **التعريف المقترح في الاستراتيجية:** حيث يعرف **Art Kleiner** ما يسميه المؤسسات الإيكولوجية بأنها تلك المؤسسات التي لها رؤية مسبقة بالقانون فيما تتعلق بقرائن (بدائل) التصنيع ورغبات المستهلكين بخصوص حماية البيئة.

إلا أن بقية الكتاب يرون بعكس **Art Kleiner** (عائشة سلمى كحيلي، 2008) أي أن المؤسسة تأخذ سلوك بيئي لأنها مرتبطة بضغوطات الزبائن والمنافسين وليست جديدة بأن يطلق عليها "إيكولوجية". وأنه لا بد لها من توافر محددات عدة محددة في الأدبيات.¹

- **التعريف المقترح في التسويق:** يتجسد في التوجه نحو التسويق الأخضر، هذا الأخير الذي يعرفه **Darymple & Parson** على أنه مدخل إداري خلاق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة وهدف الربحية.

فتوجه التسويق الأخضر يتحدد في بعدين رئيسين (السعيد زنات، 2016): الزبائن الخضراء والمنتجات الخضراء حصراً وعبر المزيج

التسويقي الذي يضع باعتباره الاعتبارات البيئية عاملاً مهماً في عملية اتخاذ القرار الخاص بالمؤسسة، جنباً إلى جنب مع الهدف التقليدي المتعلق بتحقيق النمو وزيادة المبيعات، ومن مبررات ظهور التسويق الأخضر، نشر دليل المستهلك الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 وقد تضمن هذا الدليل أنواع المنتجات التي لا تضر بالبيئة أو المستهلك.²

ب- السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية حسب مقارنة العلوم الاقتصادية.

في الاقتصاد ينظر لحماية البيئة من زاوية أن المشاكل البيئية والتلوث متداخلين، فالتلوث يعتبر كتدهور اقتصادي خارجي، أين يمكن تعريفه على أنه "تكلفة اجتماعية لا تعوض، بمعنى أنه يتحملها الغير دون أن يكونوا أطراف في المعاملات.

ويترتب على العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسات (عائشة سلمى كحيلي، 2008) منتجات لا يتم تسويقها كسلعة نهائية، لأن سعرها لا يعكس الآثار الخارجية لهذه المنتجات، حيث تتأثر بهذه المنتجات بعض المؤسسات الأخرى والمجتمع الذين سيدفعون ثمن هذه الآثار الخارجية بأشكال مختلفة إلى درجة استعدادهم لدفع مبالغ نقدية معينة من أجل التقليل من حدة هذه الآثار.³

وبالتالي فالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي (السعيد زنات، 2016) يعني الاعتماد على التحليل الاقتصادي للتكلفة والعائد، مع دمج الاعتبارات البيئية، هذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى اعتمادها الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية. والبحث في إحلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالموارد الطبيعية المتجددة، وبالتالي الحد من التلوث البيئي.⁴

ج- السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر الجمعيات العالمية.

يمثل الجدول التالي أهم التعاريف المتداولة بخصوص مصطلح السلوك البيئي من طرف الجمعيات العالمية العاملة في مجال حماية البيئة.

الجدول 01: "تعريف الجمعيات العالمية للسلوك البيئي"

الجمعية	التعريف المقترح
كفاح الطبيعة	المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل
هيئة 21	المؤسسات الحامية للبيئة هي المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة
Lybrand et Cooper	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: خفض استهلاك المواد الأولية، خفض استهلاك الطاقة، خفض المطروحات الجوية (الهوائية)، خفض كمية أضرار النفايات، استعمال مواد مسترجعة، تمديد عمر المنتجات.
Green Peace	حماية البيئة تعني امتلاك آثار إيجابية فقط على البيئة، مع أنه لا توجد حماية البيئة حقيقة من طرف المؤسسة.
أصدقاء الأرض	حماية البيئة من طرف المؤسسة غير موجودة، فالمؤسسة عند قيامها بعملية الإنتاج تنشأ بالضرورة عنه آثار سلبية على البيئة، وفي أي حال من الأحوال فتمويل فعل إيكولوجي (مثل إعادة التشجير)، لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.
Reseau Ecole Nature	حماية البيئة من طرف المؤسسة، هو الحد من تخریب البيئة وتفضيل التحسينات حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الفائدة.
الشركة الوطنية لحماية الطبيعة	المؤسسات وحماية البيئة هما مفهومان مرتبطان فعلى كل حال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.
WWF	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: الحفاظ على موارد كوكبنا أي: الموارد الأولية، سيورة الإنتاج، التعليب، التوزيع، إفراغ النفايات، استعمال مواد قابلة للتجدد ومستدامة على المدى القصير كما على المدى الطويل، خفض التلوث والتبذير، إدخال منتجات محترمة للبيئة، احترام التشريعات، تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة سواء التعليمية أو التربوية.

المصدر: السعيد زنت، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

من خلال المقارنتين السابقتين وتعريف المنظمات العالمية يعرف الباحثين السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية على أنه: "التصرفات الناجمة عن المؤسسة الاقتصادية من خلال أنشطتها وممارستها اتجاه البيئة سواء بشكل إيجابي من خلال حمايتها والحفاظ على مواردها أو بشكل سلبي وذلك عن طريق استنزاف مواردها وتكثيف الانبعاثات الغازية فوق المستوى المطلوب وعدم التقيد بالقوانين العامة للحفاظ على البيئة".

2.1 أنواع السلوكيات البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السلوكيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية وهي كما يلي:

أ- السلوك البيئي الدفاعي.

يستند هذا النوع من السلوك الى منطق مالي بحث يركز على النتائج الاقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد للمؤسسة التي تنتهج هذا السلوك هو الربح، حيث تنظر الى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصالحها الاقتصادية، كما تعتبر المعطيات البيئية من اختصاص المجال التقني وهي مجرد معطيات إضافية غير أساسية في تحديد المهام (محمد عادل عياض، 2010).⁵

ب- السلوك البيئي الممثل (المساير).

وهو الأكثر انتشارا بين المؤسسات، تكتفي فيه المؤسسات بالامتثال للمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون مساهمات إضافية رغم امتلاكها لوسائلها التقنية تسمح لها بذلك، فالاهتمام البيئي أمر من وجهة نظر هذه المؤسسات ضروري لكن الاستثمار فيه يجب أن يخفض

قدر الإمكان. ففي هذا المستوى تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية للمؤسسة دون تحقيق أي ميزة استراتيجية، إنما الهدف تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها بالالتزام بالتشريعات البيئية (عائشة بن عطاءالله، 2012).⁶

ج- السلوك البيئي الواعي.

يتخطى هذا النمط من السلوك المصلحة الذاتية الضيقة المستمدة من المسؤولية الاقتصادية، كما يتخطى الالتزامات القانونية المستمدة من المسؤولية القانونية ليقوم على مبدأ الأخلاق والقيم في تحديد ما هو صائب وسليم وعادل، وما هو خلاف ذلك في سلوك المؤسسة تجاه البيئة والمجتمع.

كما يتطلب نمط السلوك الواعي للمؤسسات تجاوز افتراضات المراحل السابقة في الاستغلال غير العقلاني والمجاني للبيئة والرؤية الاقتصادية قصيرة الأمد التي تعتمد على تحليل التكلفة / العائد، وإنما وفق رؤية أوسع وأشمل طويلة الأمد تأخذ في الاعتبار التوازن بين المسؤولية الاقتصادية التي تحمي مصالح حملة الأسهم، والمسؤولية البيئية التي تراعي مصالح الأطراف الأخرى الحالية والمستقبلية وهذا ما يتطلب تبني سياسة بيئية (الطاهر خامرة، 2016).⁷

2. أساسيات جودة الحياة.

1.1. تعريف جودة الحياة.

يرتبط مفهوم جودة الحياة بميدان العلوم النفسية والإنسانية والاجتماعية بشكل كبير، وقد اختلفت التعاريف بخصوص هذا المصطلح، كونه مازال يتصف بالغموض، وبشكل عام فمصطلح جودة الحياة يرتبط بالمفاهيم التالية: الرفاه والتنعم والتنمية والتقدم والتحسين واشباع الحاجات وغيرها، وفيما يلي سنعرض أهم التعاريف التي تداولت هذا المصطلح.

تعريف 01 (مسعودي محمد، 2015): تعرف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها: "إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه".⁸

تعريف 02 (نعم سليم جمال، 2016): "جودة الحياة مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن عددا من المجالات المستقلة تشمل الصحة الجسمية والعلاقات الاجتماعية والأدوار الفعالة وظيفيا للشخص، والشعور الذاتي بالرضا عن الحياة".⁹

تعريف 03 (حرطاني أمينة، 2014): جودة الحياة هي درجة الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والاحساس بحسن الحال واشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلا عن مدى إدراك الفرد لجوانب حياته وشعوره بمعنى الحياة الى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وتوافقه مع القيم السائدة في المجتمع.¹⁰

ومن خلال التعاريف السابقة يعرف الباحثان جودة الحياة بأنها: "مدى استمتاع الانسان بالظروف الداخلية والخارجية المحيطة به سواء تلك التي تمس الصحة الجسمية والنفسية ومستوى الأمان والاستقرار أو المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها إضافة الى كل ما له علاقة بتنمية وتحسين ظروف الحياة".

أما فيما يخص مصطلح جودة الحياة في سياق الجانب البيئي فيرى الباحثان أن المفهوم الصحيح هو: "أن جودة الحياة يمكن حصرها في مفهوم الظروف البيئية اللازمة والضرورية التي تحيط بالفرد وتزيد من مستوى رضاه اتجاه الحياة بما يشمل ذلك من أجواء ومرافق بيئية ومنتجات صديقة للبيئة ونظام بيئي جيد وصولا الى العيش في ظل الاقتصاديات الخضراء للحفاظ على البيئة وصحة الفرد والمجتمع".

2.1. مقومات جودة الحياة.

تتمثل مقومات جودة الحياة وفق منظمة الصحة العالمية في عدة عناصر (بوعيشة امال، 2014):¹¹

- **الصحة الجسدية:** وهي القدرة على القيام بوظائف الجسم الديناميكية، وحالة الجسم كاللياقة البدنية؛
- **الصحة النفسية:** القدرة على التعرف على المشاعر، والتعبير عنها، وشعور الفرد بالسعادة والراحة النفسية دون اضطراب أو تردد؛
- **الصحة الروحية:** وهي الصحة التي تتعلق بالمعتقدات، والممارسات الدينية للوصول إلى مستوى رضا مع النفس؛
- **الصحة العقلية:** وهي صحة تتعلق بالقدرة على التفكير بوضوح، وتناسق والشعور بالمسؤولية، وقدرة على حسم الخيارات واتخاذ القرارات الصحيحة؛

- الصحة الاجتماعية: وهي القدرة على إقامة العلاقات مع الآخرين، والاستمرار بها والاتصال والتواصل مع الآخرين في إطار الاحترام؛
- الصحة المجتمعية: وهي القدرة على إقامة العلاقة مع الآخرين والتجاوب والتفاعل معهم، بكل ما يحيط بالفرد من مادة وأشخاص وقوانين وأنظمة؛

3.1. المجالات المتنبية لمفهوم جودة الحياة.

يدرج مفهوم جودة الحياة ضمن مجال علم النفس بشكل كبير، ومع التطورات الحاصلة في مختلف المجالات تم ادراج هذا المصطلح، ومن أهم المجالات: الصحة العامة التي يعتبر فيها تأثير الصحة إلى جانب المرض/ قدرة الإنسان على تنفيذ الوظائف اليومية/ قدرة الإنسان واختياره لنمط الحياة وتأدية الأنشطة/ التكاليف الاقتصادية والاجتماعية/ معايير وأساسيات المعيشة والدخل/ الفقر وعدم المساواة/ الجنسية والتمهيش الاجتماعي الرفاهية والسفر/ الرضا عن أساسيات المعيشة والخيارات/ البيئة وجودتها/ السكن والجيرة/ تحليلات المجال الاجتماعي/ المقارنة بين المناطق الحضرية والريفية/ التلوث/ أنماط الحياة وإدراك التنوع فيها.

وفي بعض الأحيان تعتمد المجالات المحددة على القضايا أو المشاكل التي يتم دراستها، وهذا يقود إلى الطرق المختلفة لقياس جودة الحياة، وأحيانا تتداخل المصطلحات فعلى سبيل المثال، "مفهوم الرفاهية" غالبا يستخدم بدلا من جودة الحياة، حيث تستخدم الأمم المتحدة هذا المصطلح للتعبير عن جودة الحياة (شيخي مريم، 2014).¹²

ومما سبق وحسب رأي الباحثين يتضح أن دراسة جودة الحياة من منظور بيئي يعد ذا أهمية إذ يستهدف عدة نقاط أهمها: دراسة البنية التحتية للتشريعات البيئية التي تضمن للإنسان الحق في حياة نظيفة، النظام البيئي إضافة الى مستويات التلوث البيئي بأنواعه المتعددة والموارد البيئية المتاحة.

3. إسهامات الدولة الجزائرية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

في ظل التدهور الذي لحق بالبيئة في الجزائر توجب على الدولة فرض قوانين وتشريعات إلى جانب إعداد سياسة بيئية فعالة وتبني برامج أجنبية كنجربة ناجحة لتعمل على الحد من السلوكيات السلبية للمؤسسة الاقتصادية اتجاه البيئة للحد من ظاهرة التلوث البيئي، وكمساهمة لتطوير جودة الحياة وتحقيق التنمية بأبعادها، دعت الضرورة إلى تبني عدة أدوات منها:

3.1. القوانين والتشريعات البيئية في الجزائر.

حدد قانون البيئة الجزائري ثلاث مجالات رئيسة تنطوي عليها حماية البيئة هي (أحمد لكحل، بدون سنة نشر):¹³

- المجال الأول خاص بحماية الطبيعة بصفة عامة ويتضمن حماية الحيوانات والنباتات والمحميات الطبيعية والحظائر الوطنية؛
 - المجال الثاني ويتعلق بحماية أوساط الاستقبال وهي: الهواء والمياه والبحر؛
 - المجال الثالث ويتناول الحماية من المضار التي تحدثها النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- واهتم المشرع الجزائري بمجاراة التطورات على الساحة الدولية فيما يخص حماية البيئة وتنميتها وهذا ما اتضح من خلال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة والذي تضمن:

الجدول 02: "القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة"

المحتوى	الباب
أحكام عامة	الباب الأول
أدوات تسيير البيئة وقسم إلى مجموعة من الفصول: الفصل الأول: الإعلام البيئي الفصل الثاني: تحديد المقاييس البيئية الفصل الثالث: تخطيط الأنشطة البيئية الفصل الرابع: نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية الفصل الخامس: الأنظمة القانونية الخاصة الفصل السادس: تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة	الباب الثاني
مقتضيات حماية البيئة: - التنوع البيولوجي - الهواء والجو - الماء والأوساط المائية - الأرض وباطن الأرض - الأوساط الصحراوية - الإطار المعيشي	الباب الثالث
الحماية من الأضرار الفصل الأول: تطرق إلى مقتضيات الحماية من الموارد الكيماوية الفصل الثاني: مقتضيات الحماية من الأضرار السمعية	الباب الرابع
تناول الأحكام الخاصة وهي المواد من (76-80)	الباب الخامس
أحكام جزائية	الباب السادس
البحث ومعاينة المخلفات	الباب السابع
أحكام ختامية من المادة (112-114)	الباب الثامن

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 يوليو 2003.

وشهدت التشريعات البيئية في الجزائر تطورا ملحوظا منذ السبعينات كنتيجة لقرارات مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972، وقد انعكس ذلك من خلال الزيادة في اصدار القوانين البيئية، وإنشاء هيئات وتطبيق الغرامات بحق المخالفين.

كما أصدر المشرع الجزائري جملة من القوانين في مجال البيئة من أهمها (العايب عبد الرحمان- الشريف بقة، 2012):¹⁴

- القانون 01-19 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير ومراقبة والتخلص من الفضلات؛
 - القانون 01-20 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة؛
 - القانون 03-10 المؤرخ يوم 19 جويلية 2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
 - القانون 04-09 المؤرخ يوم 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛
 - القانون 04-20 المؤرخ يوم 20 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- بالإضافة إلى عدة مراسيم تم إصدارها منها (بلعادي عمار- رضاني لطفي، بدون سنة نشر):¹⁵

- المرسوم التنفيذي 061-2009 المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة؛
- المرسوم التنفيذي 09-19 المتعلق بتنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة؛
- المرسوم التنفيذي 08-327 المتعلق بضرورة الإخطار من طرف ربان السفن الناقلة للسلع الخطيرة المسممة أو الملوثة في حالة حدوث عارض في البحر؛

- المرسوم التنفيذي 07-299 المحدد لطرق تطبيق الرسم الإضافي على التلوث للجو والهواء الناتج عن الأنشطة الصناعية؛
- المرسوم التنفيذي 07-300 المحدد لطرق تطبيق الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة.

وبناء على ما سبق، يرى الباحثين أن توجه الدولة نحو فرض وتطبيق القوانين والتشريعات البيئية قد ساهم كثيرا في تحسين جودة حياة الأفراد وتطويرها الى جانب دعم عجلة التنمية ودفعها نحو الأمام، إذ عملت على كبح التلوث البيئي بمختلف أنواعه الى جانب التحكم في مستوياته مع الحفاظ على البيئة المحيطة بالأفراد وتحسين صحة المجتمع من خلال تقليل الانبعاثات من المؤسسات الصناعية وترقية الاداء البيئي للمؤسسات بمختلف أنواعها مع التحكم في مستوى النفايات ولا سيما الخطيرة منها، أي بصفة عامة التحكم في السلوك البيئي للمؤسسات وضبطه.

2.3. الأدوات الاقتصادية (الجباية البيئية) لضبط السلوك البيئي.

اعتمدت الجزائر لأول مرة ضمن تشريعاتها وبنود الميزانية العامة مفهوم الجبابة البيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، وتتجلى فكرة اعتماد الجبابة البيئية كإحدى الأدوات الاقتصادية لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ولكافة التلوث البيئي من خلال (فارس مسدور، 2010):¹⁶

- اعتبار الضريبة البيئية كغرامة (عقوبة مالية) ضد التلوث؛

- أن الموارد المحصلة من الضرائب البيئية تستغل في محو آثار التلوث البيئي وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة في شتى المجالات؛

- الإعفاء الضريبي وهذا مقابل تطوير تقنيات الحد من التلوث البيئي في المصانع.

فالجبابة البيئية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثن للبيئة بالإضافة إلى أن الجبابة البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الجبابة البيئية بأنها مجموع الضرائب، الرسوم والإتاوات التي يشتمل وعاؤها على منتج أو خدمة تلحق أضرارا بالبيئة، أو يترجم وعاؤها باقتطاع من الموارد الطبيعية، كما عرفت لجنة الحسابات واقتصاد البيئة على أنها الجبابة المفروضة على المنتجات، الخدمات والمعدات... إلخ، التي لها تأثير على البيئة (السعيد زنات، 2016).¹⁷

وفيما يلي تقديم لأهم عناصر الجبابة البيئية:

أ- الضريبة البيئية: هي المدفوعات الإلزامية الغير معوضة، التي يعود ريعها إلى الميزانية العامة وقد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس الضريبة، وتفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ الملوث يدفع دمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة. ومن أنواع الضرائب البيئية: ضرائب الطاقة، ضرائب الموارد الطبيعية، ضرائب التلوث والتي تشمل الضرائب على الانبعاثات المقاسة (غازية، سائلة) باستثناء CO₂ الذي يندرج ضمن ضرائب الطاقة، إدارة النفايات الصلبة والضحيج.

كما تصنف الضرائب وفق عدة طرق (بودريع صليحة، 2017): مجال العمل، عنصر التطبيق، أساس الرسم، الغرض الأساسي والذي يشمل المفاهيم التالية: تغطية النفقات سواء كانت لغايات بيئية محددة لدافع الضريبة أو لغايات بيئية عامة وضرائب التحفيز، والضرائب المالية البيئية.¹⁸

ب- الرسوم البيئية: في ظل ما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية، فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر الا عند الاستفادة مباشرة من هذه الخدمات مثل: رسم التطهير/ رسم النظافة/ رسم الاستفادة من

المياه الصالحة، كما تم إصدار أول رسم بيئي وهو ما يعرف بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD) لتتوالى التشريعات الجبائية الخاصة بالبيئة، لتصل إلى ما يفوق التسع (09) رسوم جبائية مكونة لهيكل الجباية البيئية: الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة/ رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة/ رسم تشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بالعلاج في المستشفيات والعيادات الطبية/ الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي/ الرسم على الوقود/ الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا/ الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم/ الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي/ إتاة المحافظة على جودة المياه.

ج- الحوافز والإعفاءات الجبائية: فالنظام الجبائي لا يقتصر على الضرائب، وإنما يشمل الحوافز والإعفاءات التي قد تكون لها الأثر الأكبر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن الضرائب والرسوم قد تواجه بالتهرب والغش الضريبي، بينما التحفيز والإعفاء قد تقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيا وتقنيات صديقة للبيئة، ولم يتم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة إلا حديثاً، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967، ويهدف هذا النظام إلى الإعفاء الجزئي أو الكلي من دفع الرسوم الإيكولوجية إذا امتثلت المنشأة الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.

ويأخذ الإعفاء والتحفيز الأشكال التالية:

أ- الإعفاء الدائم لتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.

ب- الإعفاء المؤقت والذي يكون لفترة محددة، كأن يتم إعفاء مؤسسة في بداية نشاطها لتحفيزها وتعويضها على اكتساب تكنولوجيا مكلفة ونظيفة ومساعدتها بشكل غير مباشر على إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة للبيئة بإعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية (خديجة بوطبل، بدون سنة نشر).¹⁹

ج- الحوافز الجبائية: كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة (فارس مسدور، 2010).²⁰

وبخصوص هذه الأدوات يرى الباحثين أن لجوء الدولة لاعتماد أدوات اقتصادية بيئية أمر في غاية الجدوية، إذ أن الدور الأساسي لهذه الأدوات ضبط السلوك البيئي للمؤسسة والتحكم فيه إلى جانب كبح التلوث الناجم عن النشاط المؤسسي وفي نفس الوقت العمل على تحفيز المؤسسات لتبني السياسات البيئية من أجل تحسين جودة الحياة ودعمها بالدرجة الأولى وكذلك التوجه جديد نحو الاقتصاديات الخضراء، مع الحفاظ على البيئة العامة وصحة المجتمع.

3.3. الاستعانة ببرامج الدعم الأجنبية لتحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

تطبيقاً للبرامج المعتمدة من طرف الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية وتحت إشراف وزارة البيئة وهيئة الإقليم، فقد تم الاستعانة بجملة من الخبرات الأجنبية في المجال البيئي وذلك بإجراء دراسات تقنية تدخل ضمن جملة الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة، وفي هذا الصدد استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من الخبرات التقنية التالية (العايب عبد الرحمان- الشريف بقة، 2012):²¹

أ- برنامج إيكو سيس (ECOSYS): يقوم برنامج إيكو سيس* بإجراء دراسات تسمى "Mésoprofil" والتي تهدف إلى ما يلي:

- التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الصناعية عند انتهاجها لسياسات حماية البيئة؛

- التعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة الطبيعية للبلد؛

- اقتراح الامتيازات والحوافز الاقتصادية التي يمكن تطبيقها بها من أجل التحكم في الآثار السلبية للقطاع على البيئة.

وتقوم دراسة "Mésoprofil" بالتقييم الاقتصادي للآثار البيئية للقطاع الصناعي بالربط بين المستوى الجزئي المتمثل في مؤسسة

اقتصادية والمستوى الكلي المتمثل في الدولة، هذا الربط يسمى بالمستوى القطاعي **Mésoprofil**.

ب- برنامج مراقبة التلوث البيئي: والذي يتولى تنفيذه وتمويله مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني **GTZ** هذا البرنامج الذي ينشط كثيرا في مجال التنمية المستدامة في الجزائر يتولى إضافة إلى هذا البرنامج تمويل جملة من المشاريع الأخرى وأهمها:
- مشروع كونفورم 1997 من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية إيزو 14001 والتدقيق البيئي؛

- مشروع الإدارة البيئية المربحة والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي: تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف/ تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى/ توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير.

ج- مشروع دلتا DELTA: برنامج دلتا هو عبارة عن منظمة تعتبر جزءا من خطة عمل لنشاط مركز الأعمال المستدامة هذه المنظمة تنشط مع المؤسسات من أجل حثها على الاهتمام بالإدارة البيئية بغرض تحسين فعاليتها الاقتصادية والتقليل من الآثار السلبية للنشاط الذي تمارسه على البيئة، ودلتا هو اختصار للتسمية التالية "Developing Environmental Leadership Towards Action" وتم تأسيسه من أجل ترجمة ما جاءت به أجندة 21 التي تم وضعها في قمة الأرض سنة 1992 حيث أن الفقرة 30 من هذه الأجندة تؤكد على الدور البارز للصناعة والتجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتكون شبكة دلتا من مجموعة من الخلايا بما فيها برنامج دلتا في المشرق والمغرب العربي. ويتكون هذا الأخير من مدراء مؤسسات التابعة لإحدى عشر بلد عربي منخرط فيه، بواسطة برنامج دلتا يمكن للمؤسسات الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة البيئية وتبادلها، كما يهدف على وجه الخصوص إلى تعريف المؤسسات بالمخاطر البيئية وبنماتها بواسطة وضع أدوات للإدارة البيئية الساعية إلى تحقيق الفعالية البيئية، ولبرنامج دلتا تمثيل على مستوى كل بلد عربي الإحدى عشر المنخرطين فيه، ويتولى تمثيله في الجزائر جمعية ترقية الفعالية البيئية والجودة بالمؤسسات "Association pour la Promotion de l'Eco-Efficacité et la Qualité en Entreprise".

وبناء على ما سبق يرى الباحثين أن أمر الاعتماد على الخبرات والبرامج الأجنبية التي لها فعالية ودور أساسي في ضبط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية يجعل من إمكانية تحسين جودة الحياة في المنطقة أمرا ممكنا، فبغض النظر عن صعوبة تطبيق الممارسات البيئية التي لها علاقة بالبرامج الأجنبية في المجال إلا أن ذلك ممكن من خلال تنمية البرامج المحلية لحماية البيئة اعتمادا على الخبرات السابقة والحالية بالإضافة إلى تطوير قدرات ومهارات الافراد في المجال لتحسين الأداء العام للمؤسسة في مجال حماية واحترام البيئة وفقا لما تنص عليه الدولة من قوانين وتشريعات وبرامج بيئية.

الخاتمة.

إن فرض الدولة لقوانين وتشريعات بيئية مع تبني سياسات وبرامج متعددة في مجال حماية البيئة يسهل من مهمتها في ضبط وتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من أجل بناء نموذج للتنمية ووصولها إلى تحقيق المستوى المطلوب لجودة الحياة اللازمة، فالشروع في فرض قوانين وتشريعات وسياسات تتمثل في مختلف الأدوات الاقتصادية والبرامج الأجنبية في مجال البيئة يحسن من النظام البيئي في الجزائر من جانب، ومن جانب آخر يدعم أداء وسلوك المؤسسات الاقتصادية، فهو يوجهها نحو اعتماد ميدان النشاطات الخضراء التي تحقق أرباح مع الحفاظ على البيئة وتعزيز مستوى جودة الحياة في ظل التوجه نحو الاقتصاديات الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة.

ومما سبق ذكره نوصي ونقترح:

- زيادة في سن الدولة للقوانين والتشريعات البيئية وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الحديثة في مجال حماية البيئة من أجل ضبط أكثر للسلوك البيئي.
- انشاء برامج جديدة تدعم السلوكيات البيئية الصحيحة للمؤسسة الاقتصادية كتأسيس بنوك خضراء.
- نشر ثقافة السلوك البيئي الصحيح للمؤسسة الاقتصادية عبر مختلف الوسائل المتاحة لترسيخ مبادئ المسؤولية البيئية لدى المؤسسة الاقتصادية وتوضيح مدى مساهمتها في تحسين جودة الحياة.
- تشجيع الباحثين المتخصصين في ميدان حماية البيئة وعلاقتها بجودة الحياة مع تطوير قدراتهم ودعمهم.

- تحديد استراتيجية فعلية أكثر للتوجه نحو تحسين السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية من خلال الدخول في ميدان الاقتصاديات الخضراء على الصعيد المحلي والإقليمي.
 - الاستفادة أكثر من التجارب الناجحة للدول في ميدان ضبط السلوك البيئي وحماية البيئة من أجل بناء نموذج جديد للتنمية.
- الهوامش.

- 1 عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/2007، ص ص 57-58.
- 2 السعيد زنت، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير تخصص: الادارة البيئية في منظمات الاعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص ص 31-32.
- 3 عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 60.
- 4 السعيد زنت، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- 5 محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد 07، 2010، ص 21.
- 6 عائشة بن عطاءالله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال افريقيا، جامعة تسة، نوفمبر 2012، ص 9.
- 7 الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 14.
- 8 مسعودي محمد، بحوث جودة الحياة في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015، ص 205.
- 9 نغم سليم جمال، جودة الحياة وعلاقتها بالحاجات الارشادية لدى طلبة المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير تخصص: ارشاد نفسي، جامعة دمشق، سوريا، 2016/2015، ص 13.
- 10 حرطاني أمينة، جودة الحياة لدى الأمهات وعلاقتها بالمشكلات السلوكية عند الأبناء، رسالة ماجستير تخصص: علم النفس الاسري، جامعة وهران، 2014، ص 20.
- 11 بوعيشة أمال، جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب بالجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص: علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص ص 96-97.
- 12 شيخي مريم، طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة، رسالة ماجستير تخصص: الانتقاء والتوجيه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص ص 79-98.
- 13 أحمد لكحل، مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة المفكر: العدد السابع، ص 237.
- 14 العايب عبد الرحمان- الشريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوفمبر 2012، ص 88.
- 15 بلعادي عمار، مضاني لطفي، حوكمة إدارة البيئة كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 8.
- 16 فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص 348.
- 17 السعيد زنت، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 75.
- 18 بوزريع صليحة، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 100.
- 19 خديجة بوطبل، دور التشريعات الجبائية في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 25، ص 44.
- 20 فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مرجع سبق ذكره، ص 349.
- 21 العايب عبد الرحمان- الشريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

جودة الحياة والمسؤولية البيئية الفردية المؤسسية والحكومية في ظل تطبيق منهج التنمية المستدامة

د. مهري شفيقة

جامعة سطيف 2

mehrichafika@yahoo.fr

د. مهري امال

جامعة سطيف 2

Amalove1987@gmail.com

الملخص:

أصبح مفهوم جودة الحياة البيئية مطلباً أساسياً في الألفية الثالثة حيث تم الاعتراف بما في ظل الجيل الثالث لحقوق الإنسان، فهي حق أساسي للأجيال الحالية والقادمة حفاظاً على كرامة الإنسان ورفاهيته، فالبيئة بما تشمله من مكونات تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الإنسان، ومع إستفحال المشكلات البيئية التي بدأت تؤثر تأثيراً مباشراً على الصحة والتنمية ونوعية الحياة أدرك المجتمع الدولي ضرورة التعاون إزاء التحديات البيئية من خلال عقد مؤتمرات وإبرام اتفاقيات دولية بيئية من أجل إيجاد حل للمشاكل البيئية، والحد من أثارها حفاظاً على الحق في جودة الحياة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وهنا يبرز دور المسؤولية البيئية المشتركة بين جميع الفاعلين في حماية البيئة من أفراد ومؤسسات اقتصادية ودول وحكومات، ومنظمات مجتمع مدني، ووسائل الإعلام ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كأهم الأليات لتحقيق جودة الحياة البيئية، في هذا الاطار حاولنا أن نقدم هذه الورقة البحثية بإبراز أدوار مختلف الفاعلين في حماية البيئة في تحمل مسؤولياتهم في تحقيق جودة الحياة البيئية.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، المسؤولية البيئية، التنمية المستدامة، الأفراد، المؤسسات، الحكومات

المقدمة:

يعتبر مفهوم جودة الحياة من المفاهيم الحديثة في العلوم الإنسانية والتي ظهرت تحديداً في مجال علم النفس، ثم انتقلت تدريجياً لمختلف المجالات كالإدارة والاقتصاد والتنمية والتسويق وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم، من المثير للاهتمام أن جودة الحياة أصبحت مبدأً وحقاً إنسانياً أساسياً تتقاسم مسؤولية تحقيقه مجموعة من الأطراف الفاعلة، هذا ولا تعتبر الدول وحدها الطرف الأساسي في تحقيق جودة الحياة بل يجب تكاتف الجهود الاجتماعية والإنسانية والمؤسسية، للنهوض بمقومات جودة الحياة وتحقيق منظور متكامل للحياة، فبعدما توجهت الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية لتحقيق جودة الحياة عن طريق تقاسم وسائل الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، جاءت النظم الرأسمالية بمفهوم جديد لجودة الحياة وهو العمل الفردي والعمل الحر لتحسين ظروف المعيشة طبقاً لمقولة آدم سميث دعه يعمل أتركه يمر، بالرغم من قسوة هذا النظام في أن البقاء للأفضل وانتشار الطبقة بين من يملكون ومن لا يملكون، في خضم هذه التيارات الفكرية منذ 14 عشر قرناً طبق الإسلام مفهوم جودة الحياة وربطه بعدة مؤشرات كالتعاون التضامن، العمل، الزكاة والصدقات للقضاء على الفقر، تحقيق التوافق بين البيئة والإنسان، والاهتمام بالروح والمادة لتحقيق جودة الحياة، كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن الدولة الإسلامية طبقت التنمية المستدامة بالاهتمام بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، هذه التنمية التي ظهرت حديثاً في تقرير برونتلاند رئيسة وزراء النرويج جروهاليم برونتلاند، وكان أحد أسباب ظهور هذا النمط التنموي البعد البيئي، فبعد استفحال المشكلات البيئية كالتلوث والاحتباس الحراري، وقضايا التغير المناخي، والاستنفاد الخطير للموارد الطبيعية، أصبح البعد البيئي عنصراً أساسياً في جودة الحياة المعاصرة خصوصاً مع انتشار وظهور أمراض خطيرة لم تظهر سابقاً، فمؤشرات جودة الحياة البيئية كقبلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فضمان استدامة الموارد هو ضمان لاستدامة الأنظمة الاقتصادية القائمة على أساس الوقود الأحفوري، والتحول نحو أنماط الطاقات المتجددة، كما أن جودة الهواء والماء والأرض مقومات أساسية للرفاهية الإنسانية والصحة الجسدية والعقلية.

ونظراً لأهمية جودة الحياة البيئية التي تعتبر المقومات المادية للحياة الإنسانية، تظهر ضرورة إيجاد آليات كقبلة بالحفاظ على جودة حياة بيئية لائقة، وفي هذا الإطار تبرز المسؤولية البيئية كألية وقائية وعلاجية للمشاكل البيئية وصولاً لتحقيق معايير جودة الحياة البيئية والعيش في بيئة سليمة وأمنة، هذه المسؤولية الملقاة على عاتق مجموعة من الاطراف الفاعلة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة، وضمن حقوق

الاجيال الحالية والأجيال القادمة ونصيبها من الموارد البيئية الطبيعية، ونصيبها من السلامة والأمن البيئي، ويبرز دور الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي أدت أدوار فاعلة في مجال حماية البيئة، وتحقيق مؤشرات حياة بيئية مقبولة، "وهنا يبرز دور منظمة الأمم المتحدة والصندوق العالمي لحماية البيئة" في عقد مؤتمرات دولية بيئية هامة،

" مؤتمر ستوكهولم البيئة الإنسانية عام 1972، مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 مؤتمر التنمية الإنسانية، ومؤتمر جوهانسبورغ عام 2002 مؤتمر التنمية المستدامة ، وإبرام عدة اتفاقيات بيئية هامة من شأنها تحقيق مؤشرات جودة الحياة البيئية، كإتفاقية كيوتو عام 1997، ميثاق الأرض، ميثاق التنوع البيولوجي، الأجندة 21 ، كما ظهر الاهتمام بالجانب التشريعي في حماية البيئة وظهرت عدة قوانين بيئية في إطار القانون الدولي لحماية البيئة.

كما يبرز أيضا دور المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في حماية البيئة كمنظمة غرين بيس منظمة السلام الأخضر، ومنظمة الأمم المتحدة.....، ومنظمات عديدة سوف نتعرف على دورها في تحقيق جودة الحياة .

وللمؤسسات الاقتصادية كطرف فاعل دور هام في تحمل الأثار البيئية الناتجة عن نشاطاتها الصناعية وتحقيق مؤشرات جودة الحياة البيئية، من خلال التزامها بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بنظم الإدارة البيئية، كما أن وسائل الإعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية شريك أساسي في تفعيل التوعية البيئية والتربية البيئية للحفاظ على بيئة سليمة وصحية وأمنة.

ولعل أهم مسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة وجودة الحياة هي المسؤولية البيئية الفردية ، فالإنسان هو المسؤول الأول في ما ألت إليه البيئة من مشاكل، وهو المسؤول الأول عن علاجها وهنا تظهر المواطنة البيئية وواجباتها كحل لحماية البيئة وتحقيق جودة الحياة البيئية في إطار التنمية المستدامة، انطلاقا من هذا الخلفيات نطرح الإشكالية التالية:

- ماهي أدوار مختلف الفاعلين في حماية البيئة " من حكومات ومؤسسات وأفراد" في تحمل مسؤولياتهم في تحقيق جودة الحياة البيئية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

ماهي جودة الحياة البيئية وكيف تقاس مؤشراتها؟ وماهي المقاربات المفسرة لها؟.

ماهي أدوار الفاعلين في حماية البيئة في تحقيق جودة الحياة البيئية؟.

ماهي أليات المسؤولية البيئية في تحقيق لجودة الحياة ؟.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم جودة الحياة ومؤشراتها والمقاربات المفسرة لها، والأهم من ذلك التعرف على جودة الحياة من منظور بيئي مادي ففي غالب الأحيان تم تناولها من منظور نفسي روحي.

- التعرف على دور الحكومات والمؤسسات الاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في تحقيق جودة الحياة البيئية .

- التعرف على أليات ووسائل تحقيق جودة الحياة البيئية.

منهج الدراسة: نظرا لأن الموضوع يتناول ظاهرة راهنة فالمنهج الملائم للدراسة هو المنهج الوصفي، حيث حاولنا إلقاء الضوء على متغير جودة الحياة البيئية، والأطراف الفاعلة في تحقيقه ، ووسائل وأليات تحقيق هذا المفهوم والمتجسد في المسؤولية البيئية المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك بجمع البيانات وتحليلها والوصول لنتائج وحلول لتحقيق جودة الحياة البيئية .

1- مفهوم البيئة:

البيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، البيئة هي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه و أساس الحياة هي المعادن التي نحتاجها للصنع، هي مصدر مواد البناء والحراريات والغازات والكيمواويات، البيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات (غول فرحات، 2002، ص150).

« البيئة هي المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء، وكساء ودواء، ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر» (خالد كواش، 2000، ص133)

إذن فالبيئة هي مصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، ويناسب هذا التعريف كل فروع العلم التي تهتم بدراسة البيئة . وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972 "البيئة بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته ، ووفق هذا الاتجاه قسم البعض مفهوم البيئة إلى عنصرين أساسيين: (عبارات مقدم ، بلخضر عبد القادر، 2007)

* **عنصر طبيعي ويسمى بالبيئة الطبيعية:** " وهي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر طبيعية وليس للإنسان دخل في وجودها مثل: الماء، الهواء، التربة ."

* **عنصر بشري يسمى بالبيئة البشرية:** ويقصد بها الإنسان وإنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية، فالإنسان كظاهرة بشرية يتفاوت من بيئة لأخرى في درجة تحفزه وتفوقه العلمي مما يؤدي إلى تباين البيئات البشرية . من خلال هذه التعريفات الاصطلاحية لمفهوم البيئة نعرفها على أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه، كما يقصد بها أيضا النطاق المادي الذي يولد فيه الإنسان وينمو ويتأثر ويؤثر فيه .

2- مفهوم جودة الحياة:

جودة الحياة مفهوم متعدد الأبعاد ونسبي يختلف من فرد لآخر، من الناحيتين النظرية والتطبيقية وفقاً للمعايير التي يعتمدها الفرد لتقويم الحياة ومطالبها، والتي غالباً ما تتأثر بعوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة كالقدرة على التفكير واتخاذ القرارات، والقدرة على التحكم وإدارة الظروف المحيطة، والصحة الجسمية، والصحة النفسية والظروف الاقتصادية، والمعتقدات الدينية، والقيم الثقافية والحضارية، التي يحدد من خلالها الأفراد أو الأشياء المهمة، التي تحقق لهم السعادة الحالية وتوقعهم المتفائل بالمستقبل، وجودة الحياة عبارة عن دالة لظروف البيئية الواقعية التي يعيش فيها الفرد وكذلك للكيفية التي يشعر بها ويدرك بها هذه الظروف (رجاء محمد عبد الهادي أبو شمالة، 2016، ص10).

ويعرفها عبد الفتاح حسين: أنها الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية، والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة وإدراك الفرد لقوى مضامين حياته، وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وإحساسه بالسعادة وصولاً إلى حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه . (مسعودي أمجد، 2015، ص205)

إن مفهوم جودة الحياة هو مصطلح حديث يحتمل العديد من المعاني، وذلك لحداثة هذا المفهوم في الدراسات الإنسانية حيث إن هذا المفهوم يستخدم من قبل الباحثين للتعبير عن:

-الرقى في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم للأفراد في المجتمع.

-للتعبير عن إدراك الأفراد لمدى قدرة هذه الخدمات على إشباع حاجاتهم المختلفة (رجاء محمد عبد الهادي أبو شمالة، 2016، ص13).

3- مفهوم المسؤولية البيئية :

توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك محاولات لدراسة هذا النوع من السلوك البيئي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك. (ساسي سفيان، 2013، ص13):

وتعد المسؤولية البيئية التي ظهرت في بدايتها في مجال للمؤسسات الاقتصادية نظرا لأثارها على البيئة، مفهوما حديثا لازالت مدلولاته وحدوده وتطبيقاته محل جدل بين المفكرين والباحثين، وكما هي المفاهيم الأخرى في العلوم الإنسانية، فإن المسؤولية البيئية تطورت عبر مراحل زمنية وشهدت اهتمامات الأدبيات المعاصرة لوضع إطار نظري يشمل التعريف، والمبادئ، وفي مجال ممارسة المسؤولية البيئية تعمل الأطراف ذات العلاقة " أي الفاعلين البيئيين كالحكومات، المؤسسات الاقتصادية، والمجتمع المدني، والأفراد"، نحو تطوير الجهود والأدوار لجعل هذه المسؤولية أكثر فاعلية،" (دحدوح نجيب، 2016، ص)

كما تعرف المسؤولية البيئية على المستوى الفردي أنها : " قدرة الفرد على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بما لديه من وعي واتجاه بوازع من ضميره وتعاونه مع الآخرين في الاهتمام بالبيئة لحمايتها، مما يهددها من أخطار لاستنزاف مواردها الطبيعية والمشاركة في صيانتها بما يكفل استمرارها تحقيقاً للتنمية المستدامة". (مفيدة هلال إبراهيم، 2007، ص182)

و يمكن تعريف المسؤولية البيئية على مستوى المؤسسة: " بأنها بيان نوايا المؤسسة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي والذي يوفر إطارا للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية" (كلود فولستي . بيتر جيمس، دس، ص71) مفهوم التنمية المستدامة:

فأشهر تعريف للتنمية المستدامة هو تعريف جروهاليم برونتلاند، إذ يعتبر تعريفها المرجع المعتمد في أغلب الدراسات حيث عرفتها : "على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Corinne Gendron , 2006, 166)

أما تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة : " فقد عرفها على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصاد والمجتمع (Corinne Gendron , 2006 , 167)

كما تدل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الانسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي التقني والحفاظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية ، وتعتمد على استمرار ذلك التقدم واستمرار تواجد الخدمات الطبيعية الموارد من البيئة وهذا ما يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية وعدم هدرها (سنوسي زوليخة، بوزيان الرحمن هاجر، 2008، ص4)

أولاً: الاتجاهات المفسرة لجودة الحياة في ظل المؤشر البيئي:

أ- الاتجاه المعرفي: يرى لاوتن أن للبيئة أثر واضح في جودة الحياة، حيث أن إدراك الفرد لنوعية الحياة يتأثر بظرفان هما: **الظرف المكاني:** فهناك تأثير للبيئة المحيطة بالفرد على إدراكه لجودة حياته وطبيعة البيئة في الظرف المكاني لها تأثيران، أحدهما مباشر على حياة الفرد كالتأثير على الصحة، والأخر تأثير غير مباشر إلا أنه يحمل مؤشرات إيجابية كرضى الفرد على البيئة التي يعيش فيها. **الظرف الزمني:** إن إدراك الفرد لتأثير طبيعة البيئة على جودة حياته يكون إيجابيا أكثر، كلما تقدم في العمر، فكلما تقدم الفرد في العمر كلما كان أكثر سيطرة على ظروف بيئته، وبالتالي يكون التأثير أكثر إيجابية على شعوره بجودة الحياة، ويوضح المخطط أسفله أثر البيئة على إدراك الفرد لجودة حياته وتأثر قدرته السلوكية والصحة النفسية بهذا الأثر. (بوعيشة امال، 2015، ص ص 91،92).

الشكل 1: مخطط جودة الحياة المدركة على وفق مفهوم بصمة البيئة



بوعيشة أمال: جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاجتماعية، 2015-2016، ص92.

ب- الإتجاه الإنساني: والذي يرى أن فكرة جودة الحياة تستلزم دائما الارتباط الضروري بين عنصرين هما:

- وجود كائن حي ملائم

- وجود بيئة جيدة يعيش فيها هذا الكائن

ذلك أن ظاهرة الحياة تبرز للوجود من خلال التأثير المتبادل بين هذين العنصرين فهناك البيئة الطبيعية، والتي تمثل بالموارد الطبيعية التي تشكل مقومات جودة حياة الفرد، والبيئة الاجتماعية وهي التي تضبط سلوك الأفراد والجماعات طبقا للمعايير السائدة في المجتمع، فجودة البيئة الاجتماعية تتحقق بمقدار امتثال الأفراد لهذه المعايير وعدم خروجها عنها، كما أن البيئة الثقافية التي تقاس جودتها بقدرة الفرد على صنع بيئة حضارية ماديا أو معنويا، ويتبين هذا الاتجاه أن حقيقة الحياة الإنسانية تنطوي على إمكانيات هائلة للتطور والارتقاء في الحياة (بوعيشة أمال، 2015، ص93) كما إعتبر الباحث شالوك أن مفهوم جودة الحياة يتشكل من ثمانية مجالات، وكل مجال يتكون من مؤشرات هذه المجالات هي: "السعادة الوجدانية، العلاقات بين الاشخاص، السعادة المادية، النمو الشخصي، السعادة البيئية، تقرير المصير، الاندماج الاجتماعي، الحقوق البشرية والقانونية، حيث كما نلاحظ تعتبر السعادة البيئية حقل هام ضمن حقول جودة الحياة.

(بوعيشة أمال، 2015، ص92)

ثانيا: مؤشرات جودة الحياة البيئية:

- وهي المؤشرات التي تتصل بالبيئة المحيطة بالفرد من معدلات تلوثها أو مستويات النظافة التي توجد بها، حيث يساوي الماء غير الملوث، وضوء الشمس الطبيعي، والهواء النقي جميعا المجتمع الصحي الجيد، كما تمثل هذه العناصر الحيوية كنوز لا تنضب لمتعة أجيال المستقبل بوصفها مصادر للطاقة المتجددة

- تحقق المؤشر البيئي:

- فالأفراد التي تستمتع بأرضها ومساحتها من الياض والأخضر وبثرواتها الحيوانية يعني انسجامها مع البيئة الطبيعية، التي قد يفشل الإنسان في مجتمعات عديدة في عقد هدنة معها، لما يسببه من أضرار جسيمة بها، وكلما حافظ الإنسان على مصادر بيئته كلما تحققت جودة حياته.

- ويكون قياس جودة حالة الهواء وفقا للمعايير التالية:

- مدى تأثيره على الصحة العامة .

- مدى تأثيره على ممارسة الأنشطة الخارجية .

- مدى تأثيره على السياحة .

- معايير قياس جودة الماء: تتمثل في

- الاستخدامات المتعددة للماء من الشرب والأغراض الأخرى.
- معدلات استهلاك الماء والأنماط الاستهلاكية.
- صيانة مصادر الماء التي تضمن توافره للاستخدامات المستقبلية .

- معايير جودة الأرض:

توفر الأراضي التي تلائم كافة الأغراض مع وجود مساحة للسكن وأخرى للعمل، وثالثة للاستمتاع وإقامة الأنشطة الترفيهية عليها، مع وجود حيز يمكن الأفراد من التنقل بسهولة من مكان لآخر، فالتخطيط الجيد يعكس آمال الأفراد وأولوياتهم ليس فقط على المدى القصير وإنما على المدى الطويل لعقود قادمة (مؤشرات جودة الحياة، 2018، ص1).

حيث يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية، وعلى البيئة من كل جوانبها ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية "ESI" ، الذي تم إنجازه لصالح 142 دولة ، والذي يستند بدوره إلى "20 مؤشر"، كل منها يحتوي من 2-8 مؤشرات فرعية ، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية "68 مؤشر"، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الإنجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية ، إذ أن إنجاز التنمية البيئية المستدامة ، يركز على ما تمتلكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية، وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي: (حرفوش سهام وأخرون، 2008، ص113)

❖ **الأنظمة البيئية:** تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية ، وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور .

❖ **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة ، إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية .

❖ **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي ، وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية ، كلما كان النظام أكثر استدامة .

❖ **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية .

❖ **القيادة الدولية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود

- ثالثا: جودة الحياة من منظور بيئي:

ينظر المنظور البيئي لجودة الحياة من خلال تقييم العلاقات التفاعلية بين الفرد والبيئة والمعايير والاجتماعية والمعاييرية ويستخدم مصطلح الشخص داخل البيئة وعلاقته بها كدليل على الراحة، فالشخصية والتي تقود إلى جودة الحياة بمفهومها الشامل وحيات أفضل سعيدة للجميع، وتتوقف جودة حياتنا على البيئة التي نعيش فيها ومدى قيمة هذه البيئة وهل نحن لدينا المسؤولية البيئية الكافية لتحسين جودة الحياة، أي مسؤولية قائمه على ثقافة بيئية ووعي بيئي، ومشاركة في كافة الجوانب التنموية .

- ومع اتساع الاستفادة من إنجازات مختلف العلوم التي عنيت بدراسة جودة الحياة، اتسع المنظور البيئي ليشمل المفهوم الايكولوجي لنوعية الحياة حيث يُنظر فيه للكائنات في تفاعلها مع بيئتها، فبعد أن ركز المتخصصون في البيئة على السمات والشروط الفيزيائية والبيولوجية وحدها، قدم المتخصصون في علم الايكولوجيا الإنسانية وعلم علاقة الإنسان بالبيئة مدخلا خاصا للأنساق الاجتماعية تظهر فيه مؤشرات جودة الحياة كمقاييس لمتغيرات في نسق كلي له أنساق فرعية، وتحدث تفاعلات متداخلة بين وحداته

- ويمكن تفسير المنظور البيئي لجودة الحياة في تحقيق الرفاهية الذاتية والموضوعية للأفراد داخل المجتمعات المحلية من خلال البدء بالأسرة وشبكات العلاقات الاجتماعية والقرابة والأعراف، ثم ترتفع لمستوي أعلى من خلال المجتمع المحلي وإيديولوجية المجتمع وثقافته وتحقيق القومية والمواطنة، ثم الاستفادة من الموارد الطبيعية والديمقراطية والمناخ السائد لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.
- وعليه فإن المنظور البيئي لجودة الحياة وضع مؤشرات جودة الحياة بالتركيز على المؤشرات الموضوعية من منظور الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية دون رفض لفكرة النمو، ولم يلبث أن اتسع المنظور البيئي ليعبر عن اتساع مفهوم البيئة الذي يشمل البيئة الطبيعية والبيئة الحضرية، ويضع المؤشرات التي تقيس هذه البيئة والاهتمام بالمنظور الايكولوجي الذي يأخذ التفاعل بين الإنسان والبيئة في بناء مؤشرات جودة الحياة.
- أي أن المنظور البيئي يوضح جودة الحياة في ضوء المتغيرات البيئية وفقا للتفاعل بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها ومحصلة هذا التفاعل في تحسين نوعية حياته وإشباع احتياجاته الأساسية. (أحمد كمال عبد الموجود عيد، 2014، ص 49)

رابعا: الفاعلين في المسؤولية البيئية في إطار التنمية المستدامة : قبل أن نتعرض للفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة نعرض ملخص للأطراف الفاعلة وأدوارهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجدول التالي :

الجدول 01: الفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة وأدوارهم: " LES ACTEURS "

الدور	المعنيين الفاعلون
	الدول
	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق إطار قانوني وتشريعي يسمح بتطبيق التنمية المستدامة - تحقيق التوافق بين سياسات الدولة التنموية وبين مبادئ التنمية المستدامة - التنسيق بين مختلف الفاعلين على مستوى مختلف الوزارات لضمان تطبيق التنمية المستدامة - إعطاء أمثلة ونماذج إرشادية لمختلف القطاعات توضح كيفية التطبيق العملي لمبادئ التنمية المستدامة
	المجتمع المدني
	<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة تطبيق التنمية المستدامة من طرف السلطات المحلية ، المؤسسات الاقتصادية ، الصناعية .. فهو بمثابة الأداة الرقابية لأدوار مختلف الأطراف التي تطبق التنمية المستدامة. - تحقيق الوعي بالتنمية المستدامة من خلال التأثير على الرأي العام وإدماجه في فهم إشكالات ورهانات التنمية المستدامة
	المؤسسات
	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحسين طرق الإنتاج واللجوء لتكنولوجيات الإنتاج النظيف التي تحترم البيئة ■ تمكين الإنتاج النظيف من خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة ، وتقليل استهلاك الطاقة ■ الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع ■ تحريض وتشجيع العمال بتبني سلوكيات مستدامة من خلال جعل مبادئ التنمية المستدامة من ثقافة المؤسسة
	الجماعات المحلية
	<ul style="list-style-type: none"> توعية السكان بالتنمية المستدامة وإعطاءهم أمثلة عن كيفية تطبيقها
	البلديات
	<ul style="list-style-type: none"> إدارة وتكوين مواطن واعى يتعلم ويطبق التنمية المستدامة المساهمة في تطبيق الأجندة 21 المحلية تطبيق المعايير البيئية ودعم الإعانات المالية لهذا المجال على المستوى المحلي
	الأفراد المواطنين
	<ul style="list-style-type: none"> - استهلاك مسؤول " شراء منتجات مستدامة" - حماية الموارد وتخفيض استهلاك الطاقة والماء من خلال إيقاف تبذيرهم .. - الحد من استعمال الأدوات والأجهزة الملوثة

Source : belkaid essmaa , chikh-nadjet , benhabib abderrezak : stakeholders et développement durable de l'entreprise – cas de naftal Algérie , recueil de communications du colloque international du 07 ou 08 avril 2006 a l'université Ferhat Abbas Sétif –Algérie.p

1- دور الدول في تحقيق جودة الحياة البيئية في إطار التنمية المستدامة :

تعتبر الدول من أهم الأطراف التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها عن حماية البيئة، حيث تمتلك الأدوات التي تمكنها من الإدارة البيئية الدولية لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار عقدت الدول أهم المؤتمرات الدولية للبحث عن حلول والخروج بنتائج عملية لتطبيق التنمية المستدامة، ومن أهم هذه النتائج "الأجندة 21" التي تعتبر كدليل للدول يوضح كيفية تطبيق التنمية المستدامة، وكدليل على التزامها توقع الدول على الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة في هذا المجال، كما أن الدول عليها مسؤولية كبيرة بالدرجة الأولى في ضمان جودة الحياة من خلال توفير متطلبات تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فدور الدول في تحقيق ما يسمى بجودة الحياة البيئية مرتبط بمدى توفر ميزانيات واستراتيجيات حماية البيئة على المستوى المؤسساتي والفردى، حيث لديها قوة الردع من خلال الضرائب البيئية التي تعتبر موجه أساسي للالتزام بالمسؤولية البيئية، في هذا الإطار يمكن أن نستشهد بتجربة الدولة الماليزية في الستينات عندما انفصلت عن سنغافورة، فمعايير جودة الحياة البيئية فيها كانت متدنية جدا نظرا لاستفحال المشكلات البيئية وجاء دور الدولة في القيام بإصلاحات هيكلية منها فرض ضرائب بيئية تطبيقا لمبدأ الملوث يدفع، واستطاعت أن ترفع مؤشرات جودة الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت نموذجا وتجربة دولية ناجحة في تطبيق معايير جودة الحياة في إطار التنمية المستدامة.

1- دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الالتزام بالمسؤولية البيئية :

دور الأسرة:

" تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة و ماهية المخاطر التي تتعرض لها وتأثيراتها على المجتمع ، و ذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب و الأم في الاهتمام بالنظافة و الاستخدام الرشيد لكل شيء، فالترية البيئية السليمة من طرف الأسرة لأبنائها تقلل أو تحد من تأثير الاستخدام السيئ للبيئة ولمكوناتها، و الهدف من تفعيل دور الأسرة هو تأسيس فرد نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله (خالد مصطفى قاسم، 2007، 170). "

-**دور المؤسسات التعليمية :** دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي لدى الطفل...، وفي هذا الإطار تقوم هذه الإدارات بالعمل على تحقيق تربية بيئية من خلال القيام بأنشطة تخدم البيئة المحيطة لتدعيم الاتجاهات البيئية الإيجابية لدى الطفل، كتعليم الأطفال طرق تدوير النفايات وتممينها، نشاطات الاعتناء ببيئة المدرسة كالتشجير، حملات التنظيف بالمدرسة، التوعية بترشيد استهلاك الماء والطاقة، وجعلها سلوك واعي ومستمر لدى الطفل....، بالإضافة لهذه الأنشطة التي تعزز دور المدرسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على التربية البيئية أصبحت المؤسسات التعليمية تخصص مناهج دراسية خاصة بالبيئة مستقلة عن المنهج الدراسي العام ومتكاملة معه .

-**دور العمال و النقابات العمالية :** من خلال توعية العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة والتي قد تسبب لهم الأمراض المهنية أو الوفاة مباشرة، ويبرز دور النقابات العمالية بالدفاع عن حقوق العمال في الحصول على بيئة عمل صحية، وذلك بالضغط على المؤسسات الملوثة بتغيير وسائل الإنتاج الملوثة بوسائل إنتاج تعمل بتكنولوجيا نظيفة .

-**دور رجال الأعمال و الصناعة :** حيث أن لهم دورا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استيراد تكنولوجيا نظيفة ومواد أولية نظيفة تؤسس لصناعات نظيفة، حيث لا تقبل الأسواق سوى الإنتاج الأنظف .

-**دور المزارعين و النقابات الزراعية و مراكز الإرشاد:** للنقابات و المراكز دورا هاما في إرشاد و تبصير المزارعين إلى عدم استخدام المبيدات و الاهتمام بالزراعة و عدم تلويث مياه الري و عدم تلويث التربة لأنها رأس مالهم.

-**دور العلماء:** لا بد أن يندمج العلماء مع البيئة المحيطة بهم من خلال عقد الندوات سواء في المحافل العامة أو الخاصة أو في وسائل الإعلام الإذاعة والتلفزيون، وإبراز أوجه القصور والخطر فيما يتعلق بالبيئة بشكل عام، والتوعية البيئية لتقليل المخاطر البيئية والعيش في بيئة نظيفة وأمنة.

- دور المجالس الشعبية المحلية في المدن والقرى : على المجالس الشعبية المحلية القيام بدورها في خلق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و الثقافية في كافة مناحي حياة المجتمع المحلي ، وذلك بالقيام بدورها التنموي في الحفاظ على البيئة و رقابة سلبيات الوحدات التنفيذية و فرض عقوبات على المخالفين، وإعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصلاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

- دور النوادي الاجتماعية والرياضية : تستغل وجود صفوف المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المستدامة لمخاطر التلوث و خاصة لصغار السن من أبناء وأحفاد الأعضاء، أو عن طريق عقد ندوات يدعو لها المتخصصون لإبراز مكامن الخطر .

- دور المؤسسات الدينية : سواء في المساجد أو الكنائس فلها دور هام في توعية الناس من خلال الدروس و الخطب الأسبوعية والندوات لإبراز مساوئ الاستخدام السلي للبيئة وخاصة فيما يتعلق بزيادة درجات التلوث البيئي، ولها دور إرشادي ووقائي وعلاجي من خلال الالتزام بحماية البيئة كواجب خلقي وديني نادى به الدين الإسلامي ..

- دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة: نجاح التنمية المستدامة بيئيا يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية ، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وذلك من خلال إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية و نشر الوعي البيئي والتربية والتدريب والتثقيف البيئي ، فهذه النقطة الأخيرة التي تتعلق بالتوعية التربوية والتثقيف تتطلب استعمال الإعلام بكل وسائله ، لذا نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين التنمية المستدامة والإعلام، حيث يكون للإعلام دورا مهما لتوعية القاعدة العريضة من الجماهير بما لهم وما عليهم في هذا المجال، و إذا كان الإعلام يلعب دورا تقليديا في الماضي يقتصر فقط على نقل المعلومة أو إبراز القضية أو تغطية الخبر، فقد أصبحنا اليوم نتحدث عن الإعلام بمفهومه الحديث أي الإعلام التنموي باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق التنمية، من خلال مشاركته في وضع وتنفيذ وتقييم الخطط التنموية، وذلك عن طريق ما تمثله وسائل الإعلام من ثقل وما تقدمه من مبادرات إعلامية وحوارات شعبية ، و نقل اهتمامات المجتمع إلى صانعي القرار وواضعي خطط التنمية ، فدور الإعلام في نشر الإدراك والمعرفة وإبداء الرأي المحايد وإبراز التجارب والممارسات الناجحة لخلق رأي عام واع ، يستطيع أن يتصدى لمختلف المشاكل التنموية ويسهم في حلها (خالد مصطفى قاسم 2007، ص175).

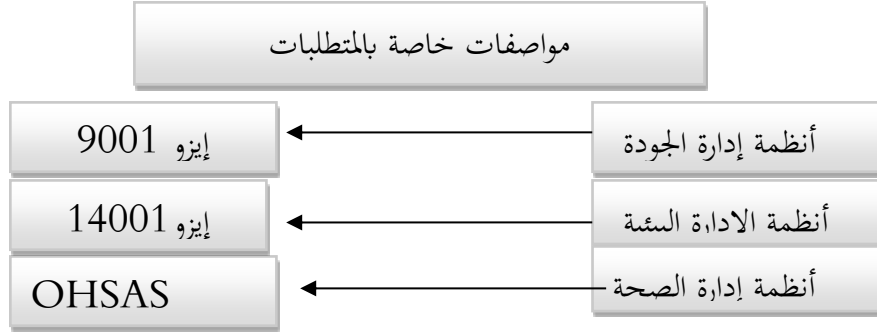
- دور المرأة : رغم أهمية المرأة في المجتمع إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن المجتمع العربي لا يزال يستبعد المرأة من الساحة السياسية إلى حد كبير، حيث تعتبر مشاركتها في النقابات العمالية والمهنية والجمعيات ضعيفة، و نظرا لتغير دور المرأة في المجتمع لا بد من توفير الخدمات المناسبة لمساندة دورها خصوصا فيما يتعلق بدورها في تأسيس أجيال ذات فكر مستدام .

3- دور المؤسسة الاقتصادية في الالتزام بالمسؤولية في إطار التنمية المستدامة : هناك عدة أدوار تقوم بها المؤسسة الاقتصادية عبر جملة من الآليات التي تلزم بها بمسؤوليتها البيئية و تتمثل في:

3-1- المعايير و المواصفات القياسية المتعلقة بالتنمية المستدامة : "كآلية لتحقيق التنمية المستدامة "

لا يوجد لحد الساعة معيار موحد يشمل كيفية إدارة التنمية المستدامة كما لا توجد مواصفات قياسية يمكن من خلالها الحصول على شهادات مخصصة للتنمية المستدامة ، فما هو موجود لا يشمل إلا أجزاء من رهانات التنمية المستدامة و يمكن حصر أهم المعايير و المواصفات القياسية الدولية المعنية بإدماج التنمية المستدامة في المؤسسات في الشكل التالي:

الشكل 2: المواصفات القياسية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة



المصدر من إعداد الباحثة بتصرف /د/بقة الشريف ود/العاب عبد الرحمن : التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي : حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 08/7 أفريل 2008، ص154.

❖ أهم هذه المعايير

- **المواصفة إيزو 14001** : التي تصف نظام إدارة البيئة و الذي من خلاله يمكن تأكيد و إثبات أن المؤسسة تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا و أنها تحترم البيئة و تحافظ عليها

- **نظام إدارة الجودة: ISO 9001 " 2000 "** : هو نظام يهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال ، تستطيع من خلالها المؤسسة أن تنظم عملياتها وتدير مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها. **نظام الصحة والسلامة المهنية: BS OHSAS 18001** وهو نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية ، لتمكين الجهات المطبقة لهذا النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

المواصفات القياسية **SA 8000** : والتي تخص الجانب الاجتماعي والذي يصف نظام الإدارة المسؤول اجتماعيا. (بقة الشريف ، العياب عبد الرحمن، 2008، ص155)

إيزو 26000: المواصفة القياسية المستقبلية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : وهي مبادرة تقوم منظمة الإيزو بوضعها و تطويرها و الهدف من ورائها هو " توفير الإرشاد و التوجيه حول المسؤولية الاجتماعية " ، و من المرتقب أن يتم إصدار هذه المواصفة بشكل رسمي شهر ديسمبر من سنة 2008. (ORSDE ,2003,P25)

من خلال تصنيف أبعاد هذه المعايير يتضح لنا أنها تجسد أجزاء محددة فقط من التنمية المستدامة ، وتجدر الإشارة إلى أن المواصفات التي تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تتجسد في مواصفة الإيزو 9001، أما مواصفة الإيزو 14001، فهي تتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة ، في حين تجسد المواصفة **OHSAS18001** التي تتعلق بالصحة والسلامة المهنية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وفيما يلي سوف نقدم عرض مختصر لهذه المعايير كأهم المعايير التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية .

1- **نظام إدارة الجودة: "إيزو 9000"**: إن الهدف الرئيسي للجودة هو إرضاء الزبون سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها، ويتم حشد كل الجهود في المؤسسة لتحقيق هذا الهدف، إذ تعتبر المواصفة إيزو 9000 أداة فعالة لنقل التكنولوجيا وتطوير جودة المنتج ، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين المحليين لدخول الأسواق الخارجية ، وللحفاظ على مواقعهم في السوق الداخلية ، من الضروري ربط مفهوم الجودة بالمضمون الاقتصادي بصنع المنتج أو السلعة بشكل مربح بالنسبة للمصنع من جهة ، حيث يكون السعر يمتناول القدرة الشرائية للمستهلك من جهة ومن جهة أخرى من الضروري أيضاً ربط الجودة بحاجات المجتمع ذات الصلة بالصحة والسلامة والأمان والتي تمس الإنسان والبيئة. (رحيم حسين مناصرية رشيد، 2008، ص173).

كما توجد آليات أخرى لم تفصل فيها تتمثل في :

- تبني تكنولوجيات الإنتاج النظيف كآلية لتحقيق التنمية المستدامة:
- تسيير النفايات عن طري كالتخفيض ، إعادة الاستخدام ، التدوير...

خامسا: أليات وحلول لتجسيد جودة الحياة البيئية :

على المستوى الفردي:

- 1- الالتزام بالمسؤولية البيئية: تعني المسؤولية بصفة عامة الاعتماد المتبادل بين الأفراد بعضهم وبعض، واحترام كل منهم لحقوق الآخرين، وأن يشعر كل منهم بأنه مسؤول عن رعاية أخيه الإنسان ويكون ذلك ب:
 - أ- السلوك البيئي المسؤول: ويتضمن السلوك البيئي المسؤول عدة مجالات
 - المحافظة على مصادر الحياة ويتضمن ذلك ترشيد بعض المصادر الحيوية في البيئة.
 - حماية البيئة من التلوث ويتضمن حماية البيئة من أخطار التلوث التي صارت تهدد الكثير من الدول.
 - المحافظة على معالم البيئة ويختص هذا المجال ببعض المعالم البارزة المميزة في البيئة وفي مقدمتها معالم البيئة الطبيعية.
 - العناية بالطابع الجمالي للبيئة ويتضمن هذا المجال العناية بالمظهر الجمالي للحدائق والشوارع والطرق.
 - التوجه نحو مستقبل البيئة : ويتضمن هذا المجال توجيهًا مستقبليًا للبيئة واستمرار نموها بالتخطيط المتكامل لحمايتها
 - ب- الواعي بأهم القضايا البيئية: حيث تعتبر النفايات الصلبة من المشكلات البيئية المتنامية على طول البلاد في مصر، وتعني المسؤولية بإعادة تدوير المخلفات لوجود عدد كبير من الحامات " المعدنية البلاستيكية الزجاجية " التي سبق تصنيعها، ويمكن إعادة استخدامها مرة أخرى وإقامة بعض الصناعات المحلية عليها مع الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

ج - المشاركة في حل المشكلات البيئية:

إن مسؤولية كل فرد المشاركة الحقيقية للحفاظ على البيئة (أحمد كمال عبد الموجود خلف، 2014، ص ص51،50)

2- المواطنة الإيكولوجية:

المواطن ينظر إلى الطبيعة على أنها مورد رئيسي للحاجات الأساسية، حيث يتضمن هذا المفهوم " مدخل الحقوق *Ecological* *Citizenbship* المواطنة الإيكولوجية " *Personal Duty .Approach* و"مدخل الواجب الشخصي ، *Participatory Rights* " *Approach* والحقوق التشاركية، ويزعم أنصار المدخل الإيكولوجي بأن " مدخل الحقوق التشاركية " يبين أن الإصلاحات الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي والعلمي، والتغيرات في أسلوب الحياة لم يعد كافيًا، حيث أن مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات البيئية يعد أمراً هاماً، ومن ثم العمل على تلك العملية من خلال إصلاح التشريعات وإضفاء الطابع المؤسسي بهدف توسيع حقوق المواطنة لإضافة البعد البيئي للحقوق الاجتماعية والسياسية

أما عن " مدخل الواجب الشخصي " ، فإنه يعني أن الأجيال الحالية يجب أن تعمل بطريقة يمكن من خلالها تجنب المخاطر التي قد تتعرض لها الأجيال في المستقبل فيما يتعلق بجودة الحياة، كما يعني أن البشر لديهم التزامات ومسؤوليات تجاه البيئة التي تعيش فيها والتي تشمل على الحيوانات، والأشجار، والبحار والمحيطات ، ويستلزم ذلك ممارسة الحذر قبل البدء في أي نشاط قد يكون له تأثير سلبي على النظم الإيكولوجية (Carme Melo–Escrhuela, 2008, P 116).

3- على المستوى المؤسسي:

توصي بجملة من الحلول:

- الالتزام بتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة وتطبيق مؤشراتنا للنهوض بمقومات جودة الحياة.
- الالتزام بالمسؤولية المشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بتهيئة وإنجاز مشاريع بيئية مستدامة خاصة بالطاقات المتجددة ، واللجوء إلى اقتصاد أخضر تتكافل في تحقيقه الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص على حد سواء، يعتمد على آليات التسويق المستدام نحو سوق استهلاكي أخضر وتشجيع حركة الاستهلاك الأخضر للمنتجات البيئية .
- وضع مشاريع للمدن المستدامة واستدامة الأراضي من خلال الاعتماد على آليات التخطيط البيئي لرفع مؤشرات جودة الحياة البيئية ، فمشاريع المدن المستدامة أو المدن البيئية تضمن مؤشرات قوية لجودة الحياة البيئية مما يتيح مناخ نفسي واجتماعي إبداعي وخلاق لدى الفرد في المجتمع.
- تسيير مشاريع النفايات بتكنولوجيات متطورة ، وتشجيع مشاريع الرسكلة وإعادة الاستخدام للقضاء على النفايات بطرق آمنة غير ضارة بالبيئة والصحة العامة .
- فرض نظم ضرائب بيئية قاسية تطبيقاً لمبدأ الملوث الدافع للالتزام بالمسؤولية البيئية من طرف الأفراد والمؤسسات ، والتقليل من الانبعاثات الغازية السامة الملوثة للهواء بتبني تكنولوجيات الإنتاج النظيف .
- تطبيق المواصفات والمعايير القياسية في حماية البيئة لدى قطاع المؤسسات الاقتصادية، كسلسلة مواصفات إيزو 14000 حول نظم الإدارة البيئية باعتبار المؤسسات الاقتصادية طرف أساسي في إحداث أثار على جودة البيئة وسلامتها.
- إنشاء مؤسسات خاصة بالتكوينات البيئية في مجالات وقطاعات البيئة المختلفة لرفع مؤشرات جودة الحياة، وتعيين مختصين بيئيين ومنشطين توعويين في مؤسسات التربية والتعليم والمؤسسات الاقتصادية.
- وضع برامج إعلامية خاصة بتشجيع المسؤولية البيئية لتحسين جودة الحياة البيئية، باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية.
- الإهتمام بالجانب التشريعي والقانوني وردع المخالفات المرتبطة في حق البيئة مهما كان نوعها لغرس السلوك البيئي السوي المقبول اجتماعياً
- اهتمام المؤسسات الدينية بالتوعية والتربية البيئية باعتبارها شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية البيئية المستدامة ، فالبيئة وحماتها من أخلاق المسلم
- تشجيع المؤسسات التعليمية على خلق برامج توعوية وتربوية خاصة بحماية البيئة لضمان صحة وسلامة وأمان لنا وللأجيال القادمة.

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث توصلنا لأهمية الاهتمام بمؤشرات جودة الحياة البيئية، وأن تحقيق مؤشرات جيدة لها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدور الفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة من مؤسسات وأفراد ومواطنين وحكومات، فالمسؤولية عن حماية البيئة وضمان مؤشرات بيئية جيدة لحياة صحية وسليمة وخالية من الأمراض ترتبط بالمسؤولية الفردية والحكومية والمؤسسية بالدرجة الأولى، حيث وضحنا مجموعة من التوصيات قبل أن نختتم هذا البحث تتعلق بتطبيق مجموعة من الإجراءات تعزز من مستويات جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل، فأهو المقومات لتنفيذها تتمثل في وجود تربية بيئية ومستويات مرتفعة من الثقافة البيئية لدى الفاعلين في حماية البيئة، وينبغي الاهتمام بالتوعية البيئية المستدامة وتفعيل نطاق الاتصال المسؤول حول مقومات جودة الحياة البيئية، بما تشمله من بيئة مادية فيزيائية وبيئة معنوية وثقافية واجتماعية .

قائمة المراجع:

- غول فرحات(2002) : أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالموصفات العالمية للبيئة، إيزو 14000 على تنافسية المؤسسات، جديد الاقتصاد، العدد 02، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر.
- خالد كواش(2000): السياحة والأبعاد البيئية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جديد الاقتصاد، العدد 02، الجزائر
- عبرات مقدم، بلخضر عبد القادر(2007) : الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 07، الجزائر.
- مسعودي أحمد (2015) : بحوث جودة الحياة في العالم العربي، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، العدد 20
- ساسي سفيان (2013) : المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية حالة الجزائر، مجلة جيل لحقوق الإنسان ، العدد 2.
- كلود فولستي، بيتر جيمس: تر، علاء أحمد صلاح (دس) الإدارة البيئية من أجل جودة الحياة ، مركز الخيارات الفنية للإدارة، مصر .
- د خالد مصطفى قاسم(2007) إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية
- رسائل وأطروحات:
- رجاء محمد عبد البادي أبو شمالة(2016): جودة الحياة وعلاقتها بتقدير الذات والمهارات الحياتية لدى زوجات الشهداء في قطاع غزة، دَرَجَةُ الْمَاجِسْتِير فِي الصِّحَّةِ النَّفْسِيَّةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّة، فلسطين.
- مفيدة هلال إبراهيم (2007): تقويم المسؤولية البيئية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- بوعيشة أمال (2015): جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر
- دحدوح نجيب(2016) : مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الإسمنت، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة ، الواقع والرهانات ، يومي، 14-15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
- سنوسي زوليخة ، بوزيان الرحمن هاجر(2008): البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة-الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 7-8-أفريل ، 2008، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية.
- حرفوش سهام ، أ / صحراوي إيمان ، أ/ بوباوية ذهبية(2008) : الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 8/7 أفريل 2008.
- أحمد كمال عبد الموجود عيد، خلف محمد عبد السلام بيومي(2014) : المسؤولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب ، بحث ميداني على عينة من طلاب جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي السادس عشر ، قضايا البيئة وجودة الحياة نحو استراتيجية مصرية شاملة خلال الفترة 22-24- ديسمبر 2014.
- د/بقة الشريف ود/العايب عبد الرحمن(2008) : التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي : حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 08/7 أفريل 2008، ص 155 .
- رحيم حسين ، مناصريه رشيد(2008): مواصفات الإيزو كمييار لقياس كفاءة الاستخدام للموارد الاقتصادية والبيئية :، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف
- مواقع أنترنت:

- مؤشرات جودة الحياة(2018)، متاح على الموقع ، تم تصفحه بتاريخ 28-7-2018 على الساعة 18:52:

<http://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/QualityOfLifeIndicators.htm>

- Carme Melo–Escrhuela, (2008)“Promoting Ecological Citizenship: Rights, Duties and Political Agency”, UK: Research Institute for Law, Politics and Justice,
- Corinne Gendron (2006) , **le développement durable comme compromis** ,Québec.
- Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l’Entreprise(2003), **Développement durable et entreprises**,AFNOR

المحور السادس

"جودة الحياة من المنظور الديني"

جودة الحياة ومؤشراتها من المنظور الإسلامي

بن عزة إكرام

جامعة تلمسان

benazza.ikram@yahoo.fr

عمر حوتية

جامعة أدرار

hotiamar@yahoo.fr

الملخص:

ظهر مفهوم جودة الحياة كمفهوم جديد للتنمية، يعكس بمكوناته المختلفة شكل المجتمع ومستوى نموه وتقدمه وأوضاع مواطنيه ودرجة الرضا والإشباع والرفاهية، وحدود التنمية المستدامة. وإذا كان اهتمام علماء النفس الغربيين القدامى والمعاصرين بمفهوم جودة الحياة إلى حد استقرت أذهانهم على مجموعة من القواعد والأسس أو ما تعرف بمؤشرات جودة الحياة والتي إذا توفرت لدى الإنسان حقق السعادة والازدهار النفسي في الدنيا. فإن من شأن التزام البشرية بديننا الإسلامي أن يقود إلى السعادتين سعادة الدنيا وسعادة الآخرة.

وهذه الدراسة، ليست من أجل مقارنة بين نظام ونظام آخر، ولكن بمثابة علامة استفهام لمن ترك تعاليم الدين الإسلامي وراح ينهل من الغرب ليستبدل القوانين والأوامر الإلهية بقوانين بشرية، فصرنا إلى ترتيب متدني في مؤشرات جودة الحياة مقارنة بالمجتمعات الغربية. ويهدف البحث إلى تقديم جودة الحياة كمفهوم جديد للتنمية، وتبيان أسسها ومؤشراتها من المنظور الإسلامي، وتحديد جوهر الفرق بين مفهوم جودة الحياة لدى العالم الغربي ومفهومها في الإسلام.

الكلمات المفتاحية: تنمية، جودة حياة، مؤشرات، منظور إسلامي، حياة طيبة.

مقدمة:

إن التطورات الحاصلة في الوقت الراهن على مستوى الجوانب المختلفة للحياة الإنسانية ومحاولات تحسينها والنهوض بها، جعلت من الدراسات المرتبطة بهذه الحياة تعالج تحت مصطلح أعم وأوسع دلالة وهو مصطلح "جودة الحياة"، والذي حظي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير لدى العديد من الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى النفسية والصحية.

إشكالية البحث:

إذا كان اهتمام علماء الغرب بمفهوم جودة الحياة إلى حد استقرت أذهانهم على مجموعة من القواعد والأسس أو ما تعرف بمؤشرات جودة الحياة والتي إذا توفرت لدى الإنسان حقق السعادة والازدهار النفسي في الدنيا. فإن التساؤل حول: مفهوم جودة الحياة ومؤشراتها من المنظور الإسلامي؟

أهمية وأهداف البحث:

يلقى مفهوم جودة الحياة اهتماما متزايدا، ويشغل بال المجتمعات والباحثين على حد سواء، خاصة وأنه يهدف للارتقاء بحياة الناس نحو الأفضل، وتحقيق السعادة والعيش الهنيء لهم. ونسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تقديم جودة الحياة كمفهوم جديد للتنمية.
- تبيان أسس جودة الحياة ومؤشراتها من المنظور الإسلامي.
- تحديد جوهر الفرق بين مفهوم جودة الحياة لدى العالم الغربي ومفهومها في الإسلام.
- معرفة أوجه القصور والعوائق التي تحد من الوصول إلى جودة أفضل لحياة الأفراد.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات عن جودة الحياة من أجل وصف الظاهرة وتحديد مفهومها وطبيعتها إضافة إلى القيام بتحليل العناصر المكونة لهذا المفهوم من المنظور الإسلامي، للوصول إلى تمييزه عن المفهوم الغربي له.

خطة البحث:

1. تقديم جودة الحياة كمفهوم جديد للتنمية.
2. جودة الحياة في العالم الغربي.
3. جودة الحياة ومؤشراتها في الإسلام.
- 4 شروط تحقيق جودة الحياة في الإسلام.

1: تقديم جودة الحياة كمفهوم جديد للتنمية

انتشر في الآونة الأخيرة مصطلح جودة الحياة، والذي يعبر عن انبثاق نموذج جديد للتنمية، يُعتمد عليه للوقوف على مدى تقدم المجتمعات بالاستناد إلى جودة الحياة والعيش الكريم للمواطنين.

1.1 مفهوم جودة الحياة:

يعد مصطلح جودة الحياة Quality of Life من المفاهيم الحديثة التي لاقى اهتماما كبيرا في العلوم الطبيعية والإنسانية، وتعود جذوره إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول معظم الدول النامية على الاستقلال، حيث انتشر في مجال العلوم الاجتماعية. وأشار Harman (1996) إلى ظهور مفهوم جودة الحياة في مجال البحث الاجتماعي منتصف الستينيات، ثم شاع استخدامه في الدراسات المختلفة: علم البيئة، والصحة، والطب النفسي، والاقتصاد، والجغرافيا، وعلم النفس، والتربية والإدارة... الخ، كأحد المؤشرات الدالة على الاهتمام برفاهية الفرد، ولتعدد استخداماته في جميع المجالات (محمد عدنان، 2002). وجودة الحياة مفهوم واسع يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة الصحية والنفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به، وعلاقاته الاجتماعية، فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها. وهذا ما أدى إلى تعدد دلالاته واختلاف تعاريفه، وسنحاول تقديم بعضها، فيما يلي:

✓ من منظور علماء النفس تعني جودة الحياة: التميز excellence، والاتساق consistency،

وعرفها لونجست (بأنها قدرة الفرد على إشباع حاجات الصحة النفسية مثل الحاجات البيولوجية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية والاستقرار الاقتصادي، والقدرة على مقاومة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية ويؤكد أن شعور الفرد بالصحة النفسية من المؤشرات القوية الدالة على جودة الحياة (Longest J, 2008).

✓ أكد (Cashing) في تعريفه لمفهوم جودة الحياة على المتغيرات الاقتصادية، على اعتبار أنها تحقق للفرد إشباع احتياجاته الأساسية المتنوعة، ومن ثم السعادة والرضا عن الحياة (Cashing, 2003).

✓ عرفها أصحاب الاتجاه الاجتماعي من منظور يركز على الأسرة والمجتمع، وعلاقات الأفراد والمتطلبات الحضارية والسكان والدخل والعمل وضغوط الوظيفة والمتغيرات الاجتماعية الأخرى.

✓ وعرفها كل من (Moorjani J .D, And Geryani, 2004) بأنها:

رضا الفرد أو شعور الفرد بالسعادة في المجالات الحياتية التي تعتبر مهمة بالنسبة له.

✓ كما تعني شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورفي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية واجتماعية وتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه. (كاظم علي مهدي ومنسي، محمود عبد الحليم، 2006)

وعادة ما يشار في أدبيات المجال لتعريف منظمة الصحة العالمية (1995) الأقرب لتوضيح الإطار العام لمفهوم جودة الحياة بوصفها "إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع: أهدافه، توقعاته، قيمه، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلاليته، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية، وعلاقته بالبيئة" (Craig A. Jackson , 2010).

ومع انتشار مفهوم الجودة في الثمانينات، وتطبيق معاييرها في مختلف المجالات، اكتسب مفهوم جودة الحياة أهمية كبيرة بعد أن أدرك علماء الاقتصاد والاجتماع وصانعي القرار السياسي، لحقيقة أن الحياة لا تقاس بالأرقام والإحصائيات وإنما هي في حقيقتها استجابات ومشاعر. وتبرز أهمية جودة الحياة في كونها أساس لقياس التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأداة لتحديد ما حققته وتستهدفه التنمية البشرية وإشباعها للحاجات الإنسانية والتخطيط للأولويات الأكثر أهمية للمجتمعات من حيث السلامة الصحية للإنسان في المجتمع (عبد الوهاب جودة الحائس، 2016).

ومن خلال تعريفات جودة الحياة يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد لجودة الحياة، وهي:

- جودة الحياة الموضوعية، وتنتمي لهذه الفئة الجوانب الاجتماعية لحياة الأفراد.
- جودة الحياة الذاتية، ويقصد بها مدى الرضا الشخصي بالحياة وشعور الفرد بجودة الحياة،
- جودة الحياة الوجودية، وتمثل الحد المثالي لإشباع حاجات الفرد واستطاعته العيش بتوافق روحي ونفسي مع ذاته ومع مجتمعه (حسن مصطفى عبد المعطي، 2005).

إن مفهوم جودة الحياة كمفهوم جديد للتنمية، يعكس بمكوناته المختلفة شكل المجتمع ومستوى نموه وتقدمه وأوضاع مواطنيه ودرجة الرضا والإشباع والرفاهية، وحدود التنمية المستدامة.

2.1 مقومات جودة الحياة:

تتمثل مقومات جودة الحياة والتي يسعى الإنسان للوصول إليها، فيما يلي:

- أ. تحقيق الفرد لذاته وتقديرها: أي الإحساس الإيجابي تجاه الذات بالرضا والسعادة والجدارة والكفاءة. واعتبر ماسلو Maslow أن الشخص المحقق لذاته يتميز بشخصية سوية ويتمتع بصحة نفسية.
- ب. إشباع الحاجات كمكون أساس لجودة الحياة: فالبعض يرى أن لب موضوع جودة الحياة يكمن في دراسة ماسلو للحاجات الأساسية، والتي تشمل: الحاجات الفسيولوجية، الحاجة للأمن، الحاجة للحب والانتماء، الحاجة للمكانة الاجتماعية، والحاجة لتقدير الذات.
- ت. وجود معنى للحياة: وسعي الإنسان لإيجاد هذا المعنى بوصفه دافعا للسلوك. ويتحقق عندما يؤمن الإنسان بقيمه في الحياة، فهي بمثابة الطريق المعبدة التي تسهل وصوله إلى جودة الحياة.
- ث. وجود علاقات اجتماعية ودعم اجتماعي: فالعلاقات الجيدة تعتبر من أهم مصادر السعادة، وهنا ضرورة التأكيد على أهمية دور الدعم الاجتماعي من الأسرة والأصدقاء ودور العبادة، ودور الرعاية.
- ج. الصحة: فقد أكد Martin, 1994 أن إدراك جودة الحياة يرتبط بالحالة الصحية للفرد، فتمتع الإنسان بصحة جيدة وخالية من الأمراض تعتبر عامل ميسر للشعور بجودة الحياة (حامد عبد السلام زهران، 2004).
- ح. السعادة: وهي شعور داخلي إيجابي يعكس الرضا عن الحياة، وطمأنينة نفسية وبهجة واستمتاع، وضبط داخلي وتحقيق الذات، والقدرة على التعامل مع المشكلات والصعوبات بكفاءة وفاعلية.
- خ. التدبير: فالعامل الديني أحد العوامل المؤثرة في مدى ما يشعر به الإنسان من رضا عن الحياة، ويمكن اتخاذه كقيمة تنمي لديه المعنى الإيجابي للحياة، وتمكنه من التكيف مع الضغوط ومواجهة الصعاب. فالمتدين بما يملكه من مكونات روحانية يستطيع تحمل الأحداث السلبية الضاغطة، ويزيد من الصفات الإيجابية كالثقة بالنفس والتمكن، فالدين هو الذي يعطي الإحساس بجودة الحياة.

- د. توافر الصلابة النفسية: القدرة على تحمل مختلف الضغوط والاحتفاظ بالاتزان الداخلي والخارجي.
- ذ. الشعور بالرضا عن الحياة: وهو نوع من التقدير الهادئ والتأمل لمدى حسن سير الأمور، ويعكس الشعور بالفرح والسعادة والراحة والطمأنينة والإقبال على الحياة بحبوية، والرضا عن إشباع الحاجات.
- ر. الحرية: وهي خاصية مهمة لوجود الإنسان، ليتعامل بشكل إرادي وحر مع الظروف البيولوجية والاجتماعية، وتقدير مصيره واختيار الأهداف التي تتناسب وإمكاناته وميوله.
- ز. القيم: تمثل الحجر الأساسي لمصدر جودة الحياة ومعناها، وهي اعتقاد دائم وأسلوب سلوكي معين أو حالة غائية محددة من حالات الوجود المفضلة شخصياً واجتماعياً على سواها (وفاء مصطفى محمد عليان، 2014).

3.1 مؤشرات جودة الحياة:

- تبعاً للتباين بين نماذج المجتمعات تتحدد مؤشرات مختلفة ومتباينة لجودة الحياة، ومن أهمها:
- أ. مؤشرات الحياة اليومية (العصبية والعاطفية): ناتجة من تفاصيل الحياة اليومية والتحديات التي يواجهها الإنسان من ضغوط وغضب في مقابل الانفعالات الشعورية الإيجابية من راحة وفرح وسرور وسعادة. ويمكن تحقيقها من خلال: إثراء الفرد والاهتمام به، الترفيه والاستمتاع بالحياة، تنمية قيمة الفرد من خلال أعمال تطوعية وخيرية، إدراك ماهية الأمان العام، تطبيق أحدث التكنولوجيا.
- ب. مؤشر الإمكانيات المتاحة لأفراد المجتمع: توافر فرص العمل والوظائف المتاحة ومستويات الدخل، توفر سكن صحي وملائم، مستوى التعليم ومدى ملائمته ونسب الأمية، إتاحة الرعاية الصحية.
- ج. مؤشرات بيئية: تتعلق بالبيئة المحيطة بالفرد كمعدلات التلوث أو مستويات النظافة، بغرض الحفاظ عليها، وكلما حافظ الإنسان على مصادر بيئته كلما تحققت جودة حياته.
- د. مؤشرات اجتماعية: تتعلق بمستويات انتشار الآفات الاجتماعية والجريمة والحريات والحقوق والتهميش الاجتماعي... وهي آفات تبطل فاعلية جودة الحياة (www.feedo.net/Society/SocialInfluences 2018)
- إن المؤشرات السابقة هي مؤشرات أساسية، وتحقيقها يتطلب موارد كافية من الوقت والمال والمهارات.
- ومن أهم المؤشرات الشاملة المعروفة عالمياً كمراجع أساسية في تحديد مفهوم جودة الحياة:
- ✓ . التصنيف العالمي لقابلية العيش (مؤشر سنوي تصدره The Unit Intelligence Economist)
 - ✓ . مسح ميرسر Mercer لجودة الحياة، يصنف جودة المعيشة بمدن العالم استناداً لعدة عوامل: معدل الجريمة، مستوى الرعاية الصحية، التعليم، الخدمات العامة، الترفيه، الإسكان والحرية الشخصية.
 - ✓ . قائمة مجلة مونوكل Monocle/ لنمط الحياة،
 - ✓ . مؤشر السعادة العالمي،
 - ✓ . مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجودة الحياة (يقارن جودة الحياة بين البلدان بناء على 11 جانباً أساسياً في نظر المنظمة: الأمن والصحة والدخل والوظائف والتوازن بين الحياة والعمل والتعليم ومستوى الرضا والسكن والبيئة والمجتمع والمشاركة المدنية).
 - ✓ . مؤشر ARRP لجودة المعيشة (مبادرة متميزة من معهد السياسات العامة Policy Public Institute لقياس جودة الحياة في المجتمعات الأمريكية بناء على الجوانب الآتية: النقل والصحة والاقتصاد والتعليم والإسكان والأحياء السكنية والبيئة والمشاركة المجتمعية والتساوي في الفرص) (http://www.alriyadh.com 2018).

2: جودة الحياة في العالم الغربي

لقد أصبحت جودة الحياة من أهم الأولويات لدى المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة لدى علماء النفس المعاصرين، حيث استقرت أذهانهم على مجموعة من القواعد والأسس والتي إذا توفرت لدى الإنسان حقق السعادة والازدهار النفسي في الدنيا.

1.2. جودة الحياة كحق من حقوق الإنسان في المجتمعات الغربية:

يعتبر حق الإنسان في جودة الحياة أحد حقوق الإنسان التي تستند على ترقية مستوى حياته من مجرد البقاء إلى حياة نوعية وكريمة، بما يخلق لديه نوعاً من ذاته الرضا والسعادة، مع ضرورة ضمان استدامة فرص الانتفاع بهذا الحق للأجيال المقبلة (مريم حسام، 2017). كما يستند على ضرورة الانتفاع من كافة حقوق الإنسان التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق الإشباع من الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية المحققة أو الضامنة للكرامة، ويقاس بمؤشرات موضوعية وذاتية (محمد عبد الحليم منسي، 2010).

وحق الإنسان في جودة الحياة من الحقوق المتجددة رغم ارتباطه بالحق في الحياة كحق أزلي، لأنه يسعى لإدخال مطالب إنسانية جديدة لطالما كانت غائبة عن الساحة الحقوقية، وتتطلب تنسيق جهود كل الفاعلين الاجتماعيين، وتوفر حداً أدنى من الوعي الاجتماعي على المستوى الوطني والدول (Emmanuel Bribosia et Ludovic Hennebel, 2000).

والجدول الموالي يوضح الإطار العام لجودة الحياة في العالم الغربي:

الجدول رقم (01): "يوضح الإطار العام لجودة الحياة"

جوانب خارجية	جوانب داخلية
مدخلات جودة الحياة	قدرة الفرد على عيش حياة أفضل
مخرجات جودة الحياة	مستوى معيشة أفضل
فائدة الحياة، خصائص الحياة الجيدة	تقدير الحياة، الرضا عن الحياة، السعادة

Source: M. Joseph Sirgy, "the psychology of Quality of life: Hedonic well-being, life Edition, and eudaimonia", Second edition, Springer, New York, 2012, p34.

وغاية الغرب إسعاد الفرد في حياته الدنيا وأن يعيش كما يريد، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والتي تجعله يسيطر على نفسه ويحسن علاقته مع الآخرين ويحسن إنتاجه. ولكن كل ذلك في ضوء الحياة الدنيا فهي الهدف الأسمى والغاية العظمى لدى الغرب.

2.2 الدول الإسكندنافية كنموذج لجودة الحياة في الغرب:

من أبرز التجارب العالمية في الارتقاء بجودة الحياة في الغرب، نجد الدول الإسكندنافية كنموذج، ونعني بها (الدنمارك والنرويج وأيسلندا وفنلندا والسويد)، فهي تصدر المراتب الأولى في مؤشر السعادة العالمي خلال السنوات الأخيرة، وبرزت كأكثر الدول سعادة في العالم. وكان للسياسات التي تبنتها حكوماتها دور في تحقيق مؤشرات متميزة في مجال السعادة وجودة الحياة. وذلك انطلاقاً من 3 نقاط رئيسية:

1. على صعيد السعادة الفردية، فقد كان هناك اهتمام بثلاثة عناصر لتحقيقها، وهي:
 - العقل، وأهمية أن يكون متفتحاً وفضولياً لتعلم أشياء جديدة كل يوم والاستماع إلى الغير،
 - الجسد، بأن يُمنح الراحة والنوم اللازمين وتناول الأطعمة الصحية.
 - العلاقات الاجتماعية، وتكوين علاقات صداقة دائمة من شأنها أن تعزز مستويات سعادة الأفراد.
 2. على صعيد السعادة بالمجتمعات الإسكندنافية، تبرز أهمية إحقاق الحرية والعدالة الاجتماعية وتوفير منظومة تعليمية ذات جودة عالية.
 3. العمل على تعزيز السعادة مستقبلاً، باعتماد عدة آليات ومنها إعادة توزيع ساعات اليوم مثلاً كالتالي: 8 ساعات للنوم، 8 ساعات عمل، 5 ساعات لقضاء أوقات مع العائلة والأصدقاء، إضافة لقضاء ساعة واحدة كل يوم لمزاولة الرياضة، وساعة للقراءة، وحصر استخدام منصات التواصل الاجتماعي لساعة واحدة (2018 - <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/>).
- ومن المفارقة، أن الدنمارك من أكثر دول أوروبا فرضاً للضرائب على المواطنين، بيد أن مواطنيها هم الأكثر سعادة في العالم، وسبب ذلك في نظر بعض المحللين إلى مستوى الحرية الفردية التي يشعر بها المواطن، وإلى التوازن الذي يعيشه بين حياته العملية وحياته الاجتماعية. وما يمكن استنتاجه من النموذج الإسكندنافي في جودة الحياة، ما يلي:

- أن المواطن الذي يستطيع أن يحصل على حرية تحديد مساره الاجتماعي والأكاديمي والمهني هو أكثر سعادة بالضرورة من المواطن الذي يعيش ضمن دولة ريعية يجبره مستوى دخله على نوعية المدرسة التي يمكن أن يدخلها ويجبره وضعه الاجتماعي أو دخله أو ضغوط الأهل أو قوائم تنافسية وغير تنافسية في اختيار التخصص في الجامعة، ولا يجد سوى الوساطة للعمل في الحكومة أو القطاع الخاص، ويجد نفسه ضمن عقلية اجتماعية أو تعليمية أو تثقيفية تدفعه للبحث عن الوظيفة بدلا من السعي نحو الإبداع والابتكار والريادة للبدء بمشروعه الخاص أو مبادرته الخاصة.

وجميع ما سبق هي سمات يمر بها المواطن في العديد من الدول العربية والإسلامية، ما يجعل القليل من هذه الدول تتبوأ مراتب أعلى في قائمة الدولة الأكثر سعادة، كما هو الحال في دولة الإمارات.

- أن الشعوب الأكثر سعادة شعوب أكثر إنتاجية، ولا تحتاج لرعاية الدولة من الولادة إلى الوفاة، وإنما تحتاج إلى الفرصة للتفكير والتقرير والعمل بحرية. وهي أكثر قدرة على خلق تنمية اقتصادية مستدامة. كما وتتمتع بخدمات عامة وبنية تحتية أفضل وحكومة فعالة وقطاع عام منتج وقطاع خاص مبادر وقوة بشرية مبدعة ومبتكرة وريادية وهذا ما يجعل من سعادة الفرد أحد أهم مقومات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة بالدول الغربية.

3.2. تقييم واقع جودة الحياة في العالم الغربي:

لم تصل حضارة من الحضارات طوال التاريخ إلى ما وصلت إليه الحضارة الغربية المعاصرة التي تسود عالمنا اليوم، والتي بلغت الأوج في التقدم العلمي والتكنولوجي، مما كان له أثره في اختصار المكان والزمان للإنسان، وتوفير الرفاهية والراحة له. وينعكس ذلك في سيطرة الدول الغربية على قائمة أعلى 10 بلدان في المؤشر العالمي لجودة الحياة لعام 2018، بوجود سبع دول أوروبية (الدنمارك، فنلندا، هولندا، سويسرا، النمسا، ألمانيا، السويد)، بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلاندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتصدرت الدنمارك المؤشر بحصولها على متوسط درجة إجمالية بلغ 197.75 (<https://www.sasapost.com/quality-of-life-rankings-by-country-2018/>).

لكن الواقع المر يقول أن العلم بمفهومه الغربي - وهو علم مادي بحت - وفر للإنسان راحة الجسم ولم يوفر له راحة النفس، حقق له الرفاهية المادية ولم يحقق له السكينة الروحية، هيا له الوسائل والأدوات ولم يهيئ له المقاصد والغايات، ولهذا عاش الإنسان أشبه بقبور العظام، مشيدة مزخرفة، وليس فيها إلا عظام نحرة. ومن ثم نرى الناس الذين يعيشون تحت سلطان هذه الحضارة يشكون من القلق، والاكتئاب، والخوف، والأسى، واليأس، والغربة النفسية، والشعور بالضيق وتفاهة الحياة، يحسون أن هذه الحياة لا هدف لها ولا رسالة ولا طعم ولا معنى. وهذا يحطم الإنسان من داخله.

لقد بلغت الحضارة الغربية في إعطاء الحرية الشخصية للإنسان، ليفعل ما يشاء ما دام لا يعتدي على غيره، فأفسدت عليه فطرته، ولم تستطع إشباع نهمه كله. ولم تجن على الإنسان وحده، لقد جنت على البيئة من حوله، فلوثتها بدخان مصانعها وفضلاتها، وآثار إشعاعها، ونفاياتها النووية، وتدخلاتها الكيماوية في النبات والحيوان، وأكثر من ذلك آثار الهندسة الوراثية والإخلال بالتوازن الكوني. ويرجع سر ما يعانیه الناس في الحضارة الغربية المعاصرة إلى أنها حضارة نسيت الله فأنساها أنفسها.

إنها عاشت جسماً بلا روح، وقد توالى تحذيرات العلماء والفلاسفة والمربين والأدباء والسياسيين وغيرهم، من مادية الحضارة الغربية، وإغراقها في الآلية الصناعية، والحياة الاستهلاكية.

ومن ذلك تحذيرات علماء كبار من أمثال: إلكسيس كاريل ورنينه دوبيو من رجال العلوم الطبيعية، ومن الحائزين على جائزة نوبل، ومنهم الفيلسوف الأمريكي جون ديوي، والذي قال: إن الحضارة التي تسمح للعلم بتعطيم القيم المتعارف عليها، ولا تثق بقوة هذا العلم في خلق قيم جديدة، ستدمر نفسها بنفسها. ويقول العالم الأمريكي (رينيه دوبيو) في كتابه (So Human An Animal): " منذ قرنين تقريباً والإنسان الغربي يعتقد أن خلاصه سيأتي عن طريق الاكتشافات التكنولوجية، ولا جدال في أن المكتشفات التكنولوجية زادت من غناه المادي وحسنت صحته العضوية، إلا أنها لم تجلب له بالضرورة الغنى والصحة اللذين يولدان السعادة" (يوسف القرضاوي 2018 <https://archive.islamonline.net>).

روحه، وهذه منجزاته، أن يكون سبباً في سعادة البشر، أو أن يقوم بدور المنقذ لما يعانون من شقاوة في حياتهم، بل لعله - كما ذكر علماء أنفسهم - من أسباب تعاستهم، وفراغهم الروحي.

3: جودة الحياة ومؤشراتها في الإسلام

يُعدُّ الإسلام منهاجاً متكاملًا وشاملاً لكل جوانب الحياة، ولكل اهتمامات الإنسان، ومنها جودة الحياة. ولقد دعت الأديان منذ نوح عليه السلام وحتى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إلى جودة الحياة. فما مفهوم جودة الحياة من المنظور الإسلامي؟ وما هي مؤشراتها؟

1.3. مفهوم جودة الحياة في الإسلام:

قبل التطرق إلى مفهوم جودة الحياة في الإسلام، يجدر بنا الإشارة إلى نظرة الإسلام إلى الحياة.

إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وكرمه وميزه على سائر المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (سورة الإسراء، الآية 70). وجعله خليفة في الأرض، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (سورة البقرة، الآية 30). وكلفه بعمارة الأرض له ولدريته من بعده، قال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (سورة هود، الآية 61).

وخلق الله الموت والحياة، حيث تمثل الحياة (الدنيا) المرحلة الأولى من مراحل الوجود الإنساني، كما أن الموت يمثل نهاية هذه المرحلة وبداية مرحلة جديدة للوجود الإنساني أي الحياة الآخرة.

وهي حقيقة تتضح من خلال تقرير القرآن أن الموت ليس أمراً عديمياً، بل هو أمرٌ وجوديٌّ كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (سورة الملك، الآية 02).

ومن هذه الآية، يمكن أن نستنتج الحقائق التالية:

أ. أن الحياة الدنيا دار ابتلاء وتمحيص واختيار ولها أجل مسمى،

ب. أن الحياة الدنيا تنتهي بالموت وبعده يثاب الإنسان على عمله ويوفى عليه.

ت. أن الحياة مرحلة انتقالية يمر بها الإنسان لكي يصل عن طريق قطار الموت إلى الحياة الأخروية الأبدية التي هي الأساس والمرد النهائي للإنسان بعد طول غياب وانتظار.

ث. أن مفهوم الحياة في الإسلام لا يدعو إلى الجمول والزهدي فيها بحجة أنها مرحلة انتقالية ولكن التمتع بزينتها وزخرفها في حدود طاعة الله والبعد عن معصيته - جل وعلا -، قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (القصص، الآية 77).

وهذا تأكيد على البعدين الروحي والمادي في حياة الإنسان دون إلغاء لأحدهما، باعتبارهما متصلين وغير منفصلين وبالتالي يدعو إلى تحقيق التوازن بين الحياة (الدنيا) والموت وما يليه (من حياة آخرة).

أ: معنى جودة الحياة في الإسلام:

لقد سبق الإسلام الحضارة الغربية في إبرازه لمفهوم الجودة وحنه عليها، فهي تعد أحد مبادئ الإسلام التي دعا إليها القرآن الكريم ولكن بلفظ بمائل الجودة في قول الله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا تَفْعَلُونَ﴾ (سورة النمل، الآية 88)، فكل شيء عنده

بقدر وكل شيء عنده بميزان. ويُعدُّ الإسلام منهاجاً متكاملًا وشاملاً لكل جوانب الحياة واهتمامات الإنسان، ومنها جودة الحياة، وقد عبر عنها القرآن الكريم بالحياة الطيبة، وحدد لنا الله تعالى مفهوم الحياة الطيبة وسبيلها في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة النحل، آية 97).

حياة طيبة في الدنيا وهي قوله تعالى: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾. وحياة طيبة في الآخرة وهي معنى قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

وأساس الحياة الطيبة وقوامها أمرين عظيمين جليلين وهما: الإيمان بالله تبارك وتعالى، وعمل الصالحات وفق ما شرعه الله تبارك وتعالى وما جاء عن رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

والحياة الطيبة هنا كما قال المفسرون هي السعادة، وقيل توفيق الله العبد إلى الطاعات، وقيل الرزق الحلال، وقيل القناعة، وقيل انشراح الصدر وطمأنينة القلب، حتى ولو كان الإنسان في أشد بؤس (https://saaid.net/rasael/: 2018)، مصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ لَهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ: إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءٌ سَرَّاهُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءٌ صَبَّرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ"، رواه مسلم. والمنهج الإلهي هو إرشاد الناس جميعاً لسلوك الدرب الموصل إلى الحياة الطيبة من خلال تسليم الإنسان لأمر الله عزَّ وجلَّ والالتزام بشريعته وتطبيقها في حياته. قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، ولم يقل أكثر عملاً، ليرشدنا للاعتبار بالكيف والنوع (أي الجودة) لا بالعدد والكم.

فالتحسين والإبداع والتقييم المستمر للأداء، أو ما يعبر عنه بالجودة هي محل إلزام شرعي، وقد كان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: "اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ"، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وهذا يتضمن التطوير المستمر لسبل الحياة الكريمة وجودتها. وما يحقق المرء فيها السعادة الحقيقية، والتي يمثلها قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَعَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُطَيْمِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَاتِي فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ فُوتٌ يَوْمَهُ فَكَأَنَّهَا حَبْرٌ لِي فِي الدُّنْيَا حَبْرٌ لِي فِي الْآخِرَةِ" (أخرجه البخاري).

ومن مقومات الحياة الطيبة في الإسلام: المال النافع، صلاح الذرية، توافر الحاجة وسمو المكانة، الأمن، السكن الطيب، الأكل الطيب، البلد الطيب، القول الطيب، طيب زوجة، الذرية الطيبة، التحية الطيبة، الطقس الطيب، الغنائم الطيبة.

وهذه المقومات لا قيمة له بدون التقرب لله وتعظيم حدوده. وقد تطرق العديد من العلماء المسلمين لموضوع السعادة وجودة الحياة ومن أبرزهم الفارابي، والذي يرى بأن السعادة هي الغاية القصوى التي يتمناها الإنسان، وتُنال بممارسة الأعمال الحمودة المتجسدة في فعل الخيرات، وبالتالي إذا أراد الإنسان أن يحصل على السعادة فيمكنه ذلك، وعلى مستويين:

✓ . على مستوى الفرد، وتتم عبر مكارم الأخلاق، وأشار لوجود أربعة أجناس من الخصال الإنسانية التي إذا حصلت في الأمم وفي أهل المدن حصلت لهم سعادة الدنيا وسعادة الآخرة، وهي (نصر الفارابي، 1990، ص 25):

- الفضائل الخلقية: هي فضائل الجزء الناطق مثل الحكمة والعقل والذكاء وجودة الفهم.

- الفضائل النظرية: وهي العلوم التي يحصل عليها الإنسان بتأمل وفحص واستنباط وتعليم وتعلم.

- الفضائل الفكرية: ترتبط بالفضائل النظرية بشكل وثيق، فهي التي تستنبط ما هو انفع في غاية ما.

- الفضائل العملية: تهتم بتعيين ما هو خير ونافع وتتولى نقله إلى حيز الفعل.

✓ . على مستوى الدولة أو الجماعة أيضاً، ويرى أن للدولة دوراً أساسياً في إرساء الأخلاق من خلال وظيفة السياسة، والتي وفقاً

لرأيه تهتم بمبادئ الأخلاق وتحاول تطبيقها في مختلف المجتمعات.

ومن أسس الحياة الطيبة: الإيمان بالله تعالى وما يستتبعه من لوازم وأركان أخرى، والعمل الصالح فردياً كان أو جماعياً مادياً أو معنوياً يفضي إلى تحسين أحوال العباد وتنمية البلاد وإقامة العمران على موازين الإيمان والإحسان حتى يكون في أعلى صور الإبداع والإتقان.

2.3 مؤشرات الحياة الطيبة وجودتها في الإسلام:

هناك عدة مؤشرات يمكن الاستئلال بها عن الحياة الطيبة وجودتها في الإسلام، ومنها (http://www.manaratweb.com2018)

أ. البركة والنماء: فالسير على منهج الله والالتزام بهديه يأتي بكل الخير والأمن والرخاء لكل الناس في الدنيا، ثم الرضوان والنعيم المقيم يوم القيامة لمن يؤمن به. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (سورة الأعراف، الآية 96). فالبركة والنماء إنما يتنزل على الناس ما أقاموا الشرع.

ولا أدل على الرخاء والنماء مما حدث في عهد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، حينما فاض المال فقضي الديون عن جميع الناس، وزوج جميع من وصل إلى سنِّ الزواج من الشباب... الخ.

- ب. تحقق الأمن والسلام والعدل التام: فمن أعظم النعم بعد الإيمان بالله عز وجل نعمة الأمن والاستقرار، قال تعالى:
- ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (سورة الأنعام، الآية 82). والعدل مطلوب تحقيقه على الدوام وفي كل شيء، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (سورة النحل، الآية 90). والحياة الطيبة... ثمرة الأمرين بالعدل.
- ت. العفة والنقاء: فالإسلام حرص كل الحرص على نقاء المجتمع ظاهراً وباطناً، وعلي عفته وسلامته عرضه، وجعل حرمة المسلم كحرمة البيت الحرام في البلد الحرام وفي الشهر الحرام.
- وأمر كذلك بالصدق ونقاء الصدر وسلامته من الأحقاد والحسد، فعن عبد الله بن عمرو قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي الناس أفضل قال "كل مخموم القلب صدوق اللسان قالوا صدوق اللسان نعرفه فما مخموم القلب قال هو التقي النقي لا إثم فيه ولا بغي ولا غل ولا حسد" (سنن ابن ماجه وصححه الألباني).
- ث القناعة: وهي الرضا بما أعطاه الله وكتبه وقسمه، ولقد حث النبي صلى الله عليه وسلم عليها وبين أنها طريق إلى السعادة والفلاح، حين قال: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ، وَرَزَقَ كَفَافًا، وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ" (رواه مسلم والحاكم وابن حبان وأحمد والترمذي والبيهقي).
- ج. إقامة الشعائر والعبادات: فهي الجسر الواصل بين العبد وربيه، وسبيل المسلم ليجد حلاوة الإيمان. فعن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولا" (صحيح مسلم).
- فتجويد العبادات يترك آثاره في حياة الفرد المسلم، وفي المجتمع الإسلامي:
- ففي حياة الفرد المسلم، يسهم تجويد العبادات في: تنمية المسؤولية والانضباط، وبرمجة العقل والقلب على التعلق بالله والتجرد إليه، والسلامة القلبية والروحية.
 - وفي المجتمع الإسلامي، تتجلى الآثار في: بناء الألفة والمحبة والتكافل، تنمية العمل بروح الفريق (عمر عودة خليل الهندي، 2017).
- ح. كثرة العمل الصالح والنوافل: ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه "مَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْتَطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيْتَهُ وَلَكِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدْتَهُ وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ" (صحيح بخاري).
- خ. تجويد علاقة الفرد المسلم بالآخرين (المعاملات): فالمعاملات روح الحياة، وتعد الأخلاق أساساً فيها، سواء كانت معاملات مالية، أو توثيقية، أو ارتبط بالأحوال الشخصية، وبر الوالدين ومعاملة الأرحام، بما يوثق أواصر الألفة بين الناس، ومن آثار تجويد المعاملات ما يلي (عمر عودة خليل الهندي، 2017):
- بالنسبة لحياة الفرد المسلم، تتجلى الآثار في: الحب للغير ما يجب المرء لنفسه، القبول بين الناس.
 - ويتجلى أثر تجويد المعاملات في حياة المجتمع، في زرع الثقة بين أفراد المجتمع، تألف المجتمع وتراسمه، تأهيل أفراد المجتمع لإدارة الدولة.
- د. العزة والسيادة والعلم والحضارة: قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة المنافقين، آية 8). وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة الروم، آية 47).
- وفي ظل الإيمان فتح المسلمون مشارق الأرض ومغاربها، وانتصروا على عدوهم بطاعتهم لله ومعصية عدوهم له فلما استوتينا في المعصية مع عدونا، ضاعت السيادة، وسُلبت الأرض. ولنتذكر قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ذاهب لاستلام مفاتيح القدس "نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فلا نطلب بغير الله بديلاً".
- ولقد أكد الإسلام على دعمه لجميع أنواع العلوم النافعة للبشرية، باعتبارها أحد مفاتيح جودة الحياة، قال صلى الله عليه وسلم: "ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة" رواه مسلم.
- لكن على أساس أن يكون العلم مقروناً بتقوى الله سبحانه، ومن دون التقوى لن يصل طالب العلم إلى غايته، ولن يستطيع أن يأخذ من العلم ثمرته، ولن يتمكن المجتمع الذي ينتمي إليه من الاستفادة به.

4: متطلبات تحقيق جودة الحياة في الإسلام إن ما تعيشه الأمة الإسلامية اليوم من تحديات تمس أمنها العقائدي والروحي والإيماني، وتمس حقها في جودة الحياة، وأدى بتدني ترتيب الإسلامية في مؤشر جودة الحياة المعيشية، لعام 2018 الصادر عن شركة "ميرسر للاستشارات"، فعلى سبيل المثال، في مؤشر جودة الحياة المعيشية الصادر عن شركة "ميرسر للاستشارات" نجد أن دبي وأبو ظبي تصدرتا ترتيب أفضل المدن العربية معيشةً (المرتبتين 74 و 79 عالمياً) من بين 231 مدينة تم دراستها، وتونس أفضل المدن المغاربية معيشةً (المرتبة 114)، ثم الرباط والدار البيضاء بالمغرب (المرتبتين 117 و 124 على التوالي)، والجزائر العاصمة (مرتبة 145)، والعاصمة الليبية طرابلس (218) (http://www.wepostmag.com/ar/ 2018) ولذا يجب توفر جملة من الشروط التي تسهم في تحقيق جودة الحياة من المنظور الإسلامي، ويمكن تجسيدها وفق خريطة طريق تناسبها.

1.4 شروط تحقيق جودة الحياة بالمفهوم الإسلامي:

سوف نتطرق إلى أهم شروط تحقيق حياة طيبة، وذلك على النحو التالي (https://saaaid.net/rasael/2018):

أ. الإيمان واليقين وحسن التوكل على الله:

قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ (النحل، الآية 97). إذن فطيبة الحياة وسعادتها بقدر الإيمان، وشقاوتها ونكدها بقدر الإعراض عن ذكر الله تبارك وتعالى، كما جاء في قوله: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنِّي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ (سورة طه، الآيتان 123-124).
ويجب على المسلم التحلي بالاستقامة والبعد عن المعاصي، فعن عُرْوَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ قَالَ قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقَمْتُ (أخرجه أحمد ومسلم).

ب. الرضا بما قضى الله وقدر وقسم:

فالرضا بما قضى الله وقدر وقسم، وشكره على النعم، يكسب القلب طمأنينة وسكينة تجعل هموم الدنيا وغمومها تهون في نظر صاحبها، فيرى المنح في الحن والفرح في الشدة والسعة في الضيق. قال تعالى: ﴿وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ (سورة آل عمران، الآية 145) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من يأخذ عني هذه الكلمات فيعمل بهن أو يُعَلِّمَ من يعمل بهن؟ فقال أبو هريرة: قلت: أنا يا رسول الله فأخذ بيدي فعدّ خمساً فقال: اتَّقِ المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً، وأحب للناس ما تُحِبُّ لنفسك تكن مسلماً، ولا تكثر الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب " (رواه ابن ماجه والطبراني).

ت. التوازن والاعتدال والتوسط:

وهو ما يفرض على الإنسان التوازن بين متطلبات الروح والجسد، وبين إقامة الدين والكسب، وبين الدوافع الفردية والمصلحة العامة، وبين الحقوق والواجبات، وبين الإسراف في الإنفاق والبخل، وبين المنافع الدنيوية والجزاء في الآخرة، أي وسطية مستمرة تشمل جميع أوجه الحياة، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (سورة البقرة، آية 143).

ث. وجود هدف والطموح والتخطيط الجيد للحياة:

فقد خلق تعالى الإنسان لغاية مقصودة وحكمة منشودة قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (سورة الذاريات، الآية 56) ولذا يحتاج من الإنسان أن يكون صاحب شخصية متوازنة ومترنة ومستقلة، له هدف وطموح ويخطط لحياته، فلا يكن إمعة يسير مع الناس حيث ساروا في حقهم وباطلهم فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تكونوا إمعة تقولون إن أحسن الناس أحسنا وإن ظلموا ظلمنا ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا فلا تظلموا " (رواه الترمذي).

ج. الإحسان إلى الخلق والتواصل مع الناس:

حثنا الإسلام على حسن الخلق بالقول والفعل مع جميع الناس، فذلك من الأسباب التي تزيل الهم والغم والقلق، وجعله عنواناً على صحة إيمان المسلم وعلى كمال وتمام إيمانه فعن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر قال، قلت يا رسول الله: أي المؤمنين أكمل إيماناً، قال: أحسنهم خلقاً". رواه الطبراني (أبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي، 1986).

ح. حب عمل الخير والحرص عليه:

فقد قرن الله تعالى العمل الصالح بالإيمان به وحده وأجزل العطاء لمن قرن بينهما، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (البقرة، الآية 25).

خ. مراعاة التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع:

تظهر فلسفة الإسلام مراعاة التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع، بين المصالح الفردية، والمصالح الاجتماعية، بين الحقوق الفردية، والحقوق الجماعية، بين شخصية الفرد، وشخصية المجتمع. وقد وضع الإسلام نظاماً معتدلاً في هذه الأمور كلها. وحدد مصلحة الفرد والمجتمع، فلم يجعل مصلحة الفرد تطفى على مصلحة المجتمع. ولم يجعل مصلحة المجتمع تطفى على مصلحة الفرد (2018 <http://www.alukah.net/culture>).

د. شروط أخرى: وللحياة الطيبة أسباب وشروط أخرى منها:

- المحافظة على الصلاة، فهي من أعظم أسباب تحقيق الحياة الطيبة، تشرح الصدر وتذهب ضيقه وتُرسل في القلب نبضات الطمأنينة والراحة، فلا يزال العبد كأنه في سجنٍ وضيق حتى يدخل فيها، فيستريح بما لا منها. تمدّ العبد بقوة إيمانية، تعينه على مهمات الحياة ومصائبها، قال تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية 45).

- الإكثار من ذكر الله، فللذكر تأثير عجيب في انشراح الصدر وطمأنينته، وزوال همه وغمه، قال تعالى:

﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (سورة الرعد، الآية 28).

- التوبة والاستغفار كلما أصاب الإنسان ذنباً أو همٌّ بمعصية، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ (سورة الأعراف، الآية 201).

فالرجل الموفق السعيد من نظر في هذه الحياة وعرف حقها وقدرها، وحاز فيها قلباً صالحاً نقياً من الشوائب، ولساناً طيباً يتقول به الكلام الطيب، وجوارح يسخرها في كل ما ينفع به نفسه وغيره.

- العمل الصالح: وهو في القرآن الكريم شامل لكل عمل خير منبثق من أصول الإيمان، وما شرعه الله تعالى من أحكام في الحلال والحرام، وما يستمد من توجيهات الإسلام لإصلاح أحوال الأنام.

ويدخل فيه كل عمل فردي أو جماعي مادي أو معنوي يفضي إلى تحسين أحوال العباد وتنمية البلاد وإقامة العمران على موازين الإيمان والإحسان حتى يكون في أعلى صور الإبداع والإتقان (جريدة المحجة العدد 469، 2016).

- النظافة، التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً بمفهوم الطهارة ومنع التلوث، وكان لها الأولوية في التعاليم الإسلامية، كما في قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية 222).

- الصحة العامة بأبعادها الجسمية والنفسية والاجتماعية والروحية التي تهدف لصحة واعتدال البدن والابتعاد عن الفحشاء والمنكر والبغي، والخبائث، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (سورة النحل، الآية 90).

- عدم الإضرار بالبيئة: فالإسلام أرسى الأسس والمبادئ التي تحقق سلوكاً بيئياً سليماً ومتوازناً من منطلق دعوته إلى الاعتدال ونبذ الإسراف والحث على الاعتناء بالصحة العامة ورعاية الأحياء النباتية والحيوانية وتنميتها وعدم تدميرها وإهلاكها. وإعمالاً لما جاء في القرآن

الكريم من ضرورة انتهاج السلوك الرشيد في الحفاظ على البيئة وعدم إفسادها، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (سورة القصص، الآية 77).

2.4. خريطة طريق نحو الحياة الطيبة للأمة الإسلامية:

أمام التحديات الكثيرة التي تهدد الأمن الفكري والإيماني والاجتماعي للأمة الإسلامية، فإنه يمكن اعتماد خارطة طريق نحو الحياة الطيبة للأمة، تقوم على العناصر التالية:

✓ . تربية النشء على قيم الإيمان وأركانه وفضائل الأخلاق التي أمر بها ديننا الحنيف، ففي ذلك إعداد للقاعدة الصلبة التي تحصل بها الوراثة الصالحة والإمامة الراشدة. قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (سورة آل عمران، الآية 110). وهذه المهمة جسيمة، تتحمل أمانة القيام بها الأمة بكل قطاعاتها ومؤسساتها.

✓ . تعزيز مكانة كل الفضاءات والمجالات والمؤسسات المؤثرة في تحقيق الحياة الطيبة، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة والإعلام والإدارة.

✓ . إحياء أنماط الحياة الاجتماعية التي حققت بها الأمة في تاريخها قدرا كبيرا من الطمأنينة، وعلى رأس ذلك الأخلاق الجماعية من التكافل والتناصر والتعاون والتآزر، فلا سبيل للأمة إلى نهضة قوية من غير أن يلتحم أفرادها وتجتمع كلمة شعوبها، وتتوحد صفوفها. وصدق رسول الله حين قال: "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشده بعضه بعضا" رواه البخاري ومسلم (جريدة المحجة، العدد 469، 2016).

4. التأهيل الأخلاقي، وهو عملية تغيير ذاتي شاملة للطاقة الروحية والأخلاقية والعقلية والسلوكية، تفضي إلى نمو مستمر للقيم الأخلاقية ويتحول معها الفرد والمجتمع من قيم الفجور السالبة (ما يتعلق بفقهاء الأوصاف الباطنة) إلى قيم التقوى الموجبة (ما يتعلق بفقهاء الأوصاف الحميدة) (الشاطبي، 1997). قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَنهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ (سورة الشمس، الآية 7-10). وهذه القيم الأخلاقية يتشكل معها وبها وجدان المسلم، وعقله وسلوكه، وتنعكس آثارها على التنمية. مما سبق يتبين لنا بأن الإسلام ليس ديناً للترهيب والتخويف بل هو دين إذا التزمت به البشرية قادها إلى السعادتين سعادة الدنيا وسعادة الآخرة. ولكن نظراً لابتعاد المسلمين عن جوهر الدين والاكتفاء بالالتزام الظاهر دون الباطن، والنهل من الغرب واستبدال القوانين والأوامر الإلهية بقوانين بشرية، ضعف حالهم وتدنيت مؤشرات العيش الهنيء في دولهم مقارنة بالمجتمعات الغربية، وهذا لا يعني عدم مطالعة آخر ما توصل إليه الغرب في كل مناحي العلوم بل علينا أن نتعلم منهم ما يفيدنا في حياتنا الدنيا أما ما يرتبط بالسعادة والاستقرار النفسي فالدين أتى كاملاً مكتملاً لإسعاد البشرية.

الخاتمة:

تعد جودة الحياة من المفاهيم الحديثة نسبياً على مستوى البحث الاجتماعي في مجتمعاتنا مقارنة بالمجتمعات الغربية، ويعتبر الآن توجه قومي لدى المجتمعات وهدف تسعى نحو تحقيقه كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبدراسة هذا المفهوم من منظور إسلامي، توصلنا للنتائج التالية:

- أن جودة الحياة كمفهوم جديد للتنمية، ينصب على أهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، والاهتمام بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، البيئية...

- أن الإسلام يُعدُّ منهاجاً متكاملًا وشاملاً لكل جوانب الحياة واهتمامات الإنسان، ومنها جودة الحياة، وقد عبر عنها القرآن الكريم بالحياة الطيبة، والسعادة والعيش الهنيء.

- أن الإسلام يوازن بين الحياة الدنيا للفرد وبين الحياة الآخرة بل إن الحياة الدنيا ليست هي الغاية كما ينظر لها الغرب، بل وسيلة لغاية كبرى، وما هي إلا فترة اختبار نحيها ثم ننتقل إلى دار الحساب.

- أن النهل من الغرب واستبدال القوانين والأوامر الإلهية بقوانين بشرية، أسهم في تدني مستويات جودة الحياة بدولنا الإسلامية بالمفهوم الغربي، بعد ما تناسينا مبادئنا وتغافلنا عن شروط الحياة الطيبة.
- أنه يمكن تبني خريطة طريق نحو الحياة الطيبة للأمة الإسلامية، تعتمد على تربية النشء على قيم الإيمان وأركانه وفضائل الأخلاق، والتأهيل الأخلاقي، وإحياء أنماط الحياة الاجتماعية.
- وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:
- ضرورة إعداد النشء إعداداً إيمانياً صحيحاً وخلقياً سليماً، وتعزيز مكانة كل الفضاءات والمجالات والمؤسسات المؤثرة في تحقيق الحياة الطيبة، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة والإعلام والإدارة بكل أنواعها ومستوياتها. إذ بغير هذا الإصلاح لن تؤدي الإصلاحات الأخرى ثمارها النافعة.
- تعليم أبناء الأمة الإسلامية وأفراد المجتمع عموماً مفاهيم ومفاتيح جودة الحياة، وأنها ليست في تحقيق الثروة والوضع الوظيفي، بل أيضاً في كيفية تحقيق التوازن بين الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والعلمية والروحية والترويجية وغيرها.
- دعم مبادرات التغيير الذاتي الشاملة للطاقة الروحية والأخلاقية والعقلية والسلوكية، وتفرضي إلى نمو مستمر للقيم الأخلاقية، وتطوير مقومات الحياة الفضلى بقدر المستطاع.
- ضرورة العمل على توحيد صفوف الدول الإسلامية من أجل لم الشمل وتجمع كلمة شعوبها، وتلتزم بتعاليم الدين الإسلامي وقيمه، فمع هذه القيم الأخلاقية وبها يتشكل وجدان المسلمين، وتسوى سلوكهم، وتنعكس آثارها على التنمية الشاملة في الدول الإسلامية.

الهوامش:

<https://archive.islamonline.net/?p=9585/16/07/2018>.

Emmanuel Bribosia et Ludovic Hennebel, 2004, p19. "Classer les droits de l'homme". *RUYLANT*, Bruxelles: 2004, "،

- (سورة القصص، الآية 77).
- (سورة الإسراء، الآية 70).
- (سورة البقرة، الآية 30).

www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/QualityOfLifeIndicators.htm/. *Social Influences*.

(تاريخ الوصول 07 25 2018). http://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/QualityOfLifeIndicators.htm.

. إضاءة على تجارب عالمية في السعادة وجودة الحياة، 1.3183581-11-02-2018 <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-02-11-1.3183581> . 201/02/18 .

(تاريخ الوصول 02 18 2018). <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-02-11-1.3183581>.

(سورة الشمس، الآية 10).

Cashing, 2003, P23. "Education and Child Labor". *Foreign Labor Migration Seminar*. Moscow: In International Labor Organization. 2003, "P.23.

Craig A. Jackson, p65. "Work-Related Quality of Life". *Health Research Consultation Center, Oxford University Press*: 2010, p 65.

<http://www.alriyadh.com/1679388> . برنامج جودة الحياة يحدد ستة مؤشرات عالمية كمراجع أساسية للقياس والتعريف.

(تاريخ الوصول 5 5 2018). <http://www.alriyadh.com/1679388>.

<http://www.wepostmag.com/ar/23/07/2018> . <http://www.wepostmag.com/ar/23/07/2018>.

<https://saaaid.net/rasael/510.htm> . <https://saaaid.net/rasael/510.htm>.

<https://www.sasapost.com/quality-of-life-rankings-by-country-2018> . <https://www.sasapost.com/quality-of-life-rankings-by-country-2018> . (تاريخ الوصول 2018) /

Longest J, 2008, p108, "Quality of life impact in mental health needs". *New York, Institute of Education Sciences* ، :2008p108.

Moorjani J .D, And Geryani, 2004,p 66” .A study of life Satisfaction and general well – being ”. *college student , Psycho Lingua* :2004 ·Vol.34,p.66.

أبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي، (1986)، *المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها*. مصر:، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ص 28.

البقرة، الآية 25.

الشاطبي، (1997)، *ابراهيم بن موسى، الموافقات*. القاهرة: الجزء الثاني، دار بن عفان، ص 28.

النحل، الآية 97.

بدر عبد الحميد هميسه 22/07/2018. <https://saaid.net/rasael/510.htm>. الحياة الطبية.

<https://saaid.net/rasael/510.htm> 22/07/2018.(2018، 07 22 الوصول تاريخ)

. (تاريخ الوصول 07 22، 22/07/2018. <https://saaid.net/rasael/510.htm>. الحياة الطبية. <https://saaid.net/rasael/510.htm>: 22/07/2018. (2018).

جريدة المحجة العدد 17 469 ديسمبر 2016. *الحياة الطبية حق فردي وجماعي*. العدد 469.

حامد عبد السلام زهران، (2004)، *الصحة النفسية والعلاج النفسي*. القاهرة: عالم الكتب، الطبعة 2، ص 129.

حسن مصطفى عبد المعطي، (2005)، *”الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر”*. المؤتمر الثالث للإيماء النفسي والتربوي للانسان العربي في ضوء جودة الحياة. مصر: كلية التربية، جامعة الزقازيق، 15-16 مارس 2005. ص 20.

سورة آل عمران، الآية 110.

سورة آل عمران، الآية 145.

سورة الأعراف، الآية 201.

سورة الأعراف، الآية 96.

سورة الأنعام، الآية 82.

سورة البقرة، الآية 222.

سورة البقرة، الآية 45.

سورة البقرة، آية 143.

سورة الذاريات، الآية 56.

سورة الرعد، الآية 28.

سورة الروم، آية 47.

سورة القصص، الآية 77.

سورة القصص، الآية 77.

سورة الملك، الآية 02.

سورة الملك، الآية 02.

سورة النحل، الآية 90.

سورة النحل، الآية 90.

سورة النحل، الآية 90.

سورة النحل، آية 97.

سورة النحل، آية 97.

سورة النمل، الآية 88.

سورة طه، الآيتان 123-124.

سورة طه، الآيتان 123-124.

سورة هود، الآية 61.

عبد الوهاب جودة الحاييس، بسمة بنت سالم النصيبة، (2016)، *نوعية الحياة لدى السكان المحليين كآلية لاستدامة التنمية- دراسة ميدانية بمحافظة جنوب الباطنة بسلطنة عمان*. ”مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع 18، مارس: 26.

- عمر عودة خليل الهندي، (2017)، *الجودة في ضوء السنة النبوية (دراسة موضوعية)*. غزة- فلسطين: رسالة ماجستير في الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، ص 213.
- عمر عودة خليل الهندي، (2017)، *الجودة في ضوء السنة النبوية (دراسة موضوعية)*. غزة- فلسطين: رسالة ماجستير في الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، ص 209.
- كاظم علي مهدي ومنسي، محمود عبد الحليم، (2006) ”مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة.“ وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة. سلطنة عمان.: جامعة السلطان قابوس، أيام 17-19 ديسمبر. ص 5.
- محمد عبد الحليم منسي، وعلي مهدي كاظم، (2010) ”تطوير وتقنين مقياس جودة الحياة لدى طلبة الجامعة في سلطنة عمان.“ *المجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الأول، العدد الأول، ص 44.*
- محمد عدنان، (2002) ”مؤشرات التنمية.“ *المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد 1، العدد 2، ص 15.*
- مريم حسام، (2017)، *حق الإنسان في جودة الحياة، . باتنة، الجزائر: أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 62.*
- نصر الفارابي، (1990)، *كتاب تحصيل السعادة. القاهرة: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، ص 25.*
- (تاريخ الوصول 16/07/2018 . <http://www.manaratweb.com//16/07/2018> . <http://www.manaratweb.com//16/07/2018> .
07 16، 2018).
- <http://www.alukah.net/culture/0/2527/> 25/07/2018 . *منهج الإسلام في الحياة.*
25/07/2018.
- وفاء مصطفى محمد عليان، (2014)، *الجمود الفكري وقوة الأنا وعلاقتها بجودة الحياة لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة، . غزة فلسطين: رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، جامعة الأزهر ص 88.*
- يوسف القرضاوي، . *حاجة البشرية إلى الرسالة الحضارية لأمتنا الإسلامية هل حققت الحضارة الغربية السعادة؟:*
<https://archive.islamonline.net/?p=9585> (تاريخ الوصول 16 07، 2018).

الإسلام وجودة الحياة (إسقاطات سيكولوجية على حديث شريف)

د. خالد أحمد

جامعة سعيدة

khaldi.ahmed20@yahoo.fr

ملخص:

تهدف من خلال هذه المداخلة التطرق لمفهوم جودة الحياة من المنظور الإسلامي، خاصة وأن استعمال مصطلح مفهوم جودة الحياة يعتبر حديث نسبيا في الدراسات النفسية، إذ اقترن استعماله بعلم النفس الإيجابي الذي ظهر في بداية التسعينات من طرف (م. سيجلمان)، والذي يعد فرع من فروع علم النفس العام، يهتم بالجوانب الإيجابية عند الانسان، بخلاف علم النفس العادي الذي يركز على الجوانب السلبية والمرضية عند الانسان. والإسلام باعتباره منهج حياة -دين ودنيا- فمن خلال حديث للنبي (ص) وجدنا أنه يتضمن مفاهيم لها علاقة بالمفهوم المعاصر جودة الحياة، وعليه حاولنا إيجاد نوع من العلاقات والارتباطات التي تجمع ما جاء به الحديث الشريف بمفاهيم جودة الحياة بمنظور علم النفس الإيجابي.

الكلمات المفتاحية: رفاهية الحياة، فن الاستمتاع، معاش سيكولوجي، سعادة، بروفایل، ملمح.

مقدمة:

يعد مفهوم جودة الحياة، والذي يعتبر حديث نوعا ما، مقياسا لمدى رفاهية الأفراد والمجتمعات والشعوب. وهذا المفهوم يبحث فيما يمكن تسميته الاستمتاع بالحياة والسعادة التي يشعر بها الانسان، بهدف هناء الشخصي. تعود جذوره التاريخية إلى العصر اليوناني، عندما أطلق أرسطو نظريته (Eudemonic) أي نظرية (الحياة الطيبة) والأيدمونيا هي في أصلها اللغوي اليوناني (Demonia) وتعني الملاك الحارس أي وفرة النعمة.

فالهناء الشخصي ورفاهية الحياة والاستمتاع بها يرتبطون بفضائل الحياة، والعطاء، والوجود ذي المعنى. وهذا له علاقة بجودة الحياة بمعناها المعاصر، والتي تعرف على أنها قدرة أي إنسان على التعايش مع نفسه ومجتمعه بشكل سليم يمنحه القدرة على أداء دوره كاملا نحو نفسه وأسرته ومجتمعه: "إدراك وتصور الأفراد لوضعهم وموقعهم في سياق نظم الثقافة والقيم التي يعيشون فيها وعلاقة ذلك بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واعتباراتهم، وهو مفهوم واسع النطاق يتأثر بالصحة الجسدية للشخص وحالته النفسية ومعتقداته الشخصية وعلاقاته الاجتماعية." (منظمة الصحة العالمية - OMS) والحكم على جودة الحياة في أي الدولة يتمحور حول تسعة (9) مجالات، هي:

- مستوى المعيشة المادي،
- المشاركة المدنية والحكومية،
- جودة العمل،
- التعليم والمهارات،
- البيئة،
- الصحة،
- الرفاه الشخصي والاجتماعي،
- الأمن الشخصي،
- بنى تحتية وسكن.

الجدول 01: "مجالات نوعية الحياة"

نوع المجال	مضمونه
الجسمي	عجز - أداء - أعراض
النفسي	سلوك - وجدان سلبى - وجدان إيجابى
اجتماعي	العلاقات الاجتماعية - الدور اليومي - العمل
نوعية الحياة	مجموع الادراكات الذاتية والموضوعية للحياة

المصدر: الجدول فكرة الباحث عن (Donald & Marcia, 1996)

الجدول (رقم 01) يتضمن المجالات التي يتم قياسها لمعرفة نوعية الحياة باعتبارها معايير تعكس مدى تمتع السكان في أي دولة بجودة الحياة من المنظور المعاصر لها.

أما فيما يتعلق بالمنظور الديني الإسلامي لجودة الحياة، فإننا نحاول التطرق الى الحديث النبوي الشريف الذي رواه (الإمام الترمذي في سننه) من حديث (عبيد الله بن محسن الخطمي) والذي جاء فيه أن (النبي صلى الله عليه وسلم) قال: "من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا." (المنجد، 2008) حيث نحاول الربط بين الحديث النبوي الشريف وجودة الحياة بمفهومها المعاصر، بإسقاط سيكولوجي على هذا الحديث بربط عناصره التي أشار اليها الحديث، بما توصل اليها علم النفس والدراسات السيكلوجية - علم النفس الإيجابي - بخصوص علاقة وتأثير جودة الحياة على تلك العناصر التي أوردها الحديث الشريف.

إشكالية المداخلة: تتمحور إشكالية مداخلتنا حول:

- هل توجد جودة للحياة في الإسلام؟

تساؤلات المداخلة: سنتناول هذا الموضوع بطرح التساؤلات التالية ومحاولة الإجابة عنها:

- هل توجد جودة للحياة في الإسلام؟ وماهي نظرتة اليها؟

- كيف ينظر الإسلام الى نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد؟

- ما تأثير نوعية هذه الحياة على الأفراد؟

- وما علاقة هذا المنظر الإسلامي لجودة الحياة مع الطرح المعاصر لجودة الحياة؟

فرضيات المداخلة: تتمثل فرضيات المداخلة فيما يلي:

- للإسلام منظوره الخاص لجودة الحياة.

- تؤثر نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد على صحتهم ومعاشهم اليومي بصفه عامة.

- تنعكس نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد على مدى شعورهم بالرضا والاستقرار السيكلوجي، السوسيو-اقتصادي.

أهداف المداخلة: تهدف المداخلة إلى:

- محاولة تسليط الضوء على مفهوم جودة الحياة في الإسلام باعتباره دين ودينا.

- محاولة إيجاد روابط وعلاقات بين مفهوم جودة الحياة في الإسلام ومفهومها المعاصر.

- توضيح بعض مفاهيم جودة الحياة باعتبارها مفاهيم ذات أبعاد سيكلوجية ولها ارتباطات دينية ودينية.

1. المنظور الإسلامي لجودة الحياة:

نحاول في هذا الإطار طرح منظور ديننا الإسلامي الخفيف لجودة الحياة، باعتبارها مصطلحاً حديثاً نوعاً ما، من خلال حديث لني الإسلام سيدنا محمد بن عبد الله (ص) رواه (الإمام الترمذي في سننه) من حديث (عبيد الله بن محسن الخطمي) والذي جاء فيه أن (النبي صلى الله عليه وسلم) قال: "من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا." (المنجد، 2008) ما يمكننا استخلاصه أن الحديث النبوي الشريف يعطينا أو يصف لنا بروفياً لجودة الحياة الشخصية لكل

فرد لأنه يتضمن مفاهيم لها صلة مباشرة بما يعرف في وقتنا الحاضر بجودة الحياة. حيث يشير الرسول(ص) في حديثه الشريف الى الفرد ولكل عموما البروفایل الذي رسمه الحديث النبوي الشريف لمكونات جودة حياة الفرد في المجتمع الإسلامي، يتضمن العناصر التالية:

1.1. **العنصر الأول:** الأمن النفسي (من أصبح منكم)، أي: أصبح في ذلك اليوم، وعليه أن يفكر في هذا فقط، وهي إشارة إلى أن الفرد المسلم عليه ألا يحمل هم المستقبل، فإن أمره بيد الله، وهو الذي يدبر الأمور، ويقدر الأقدار، وعليه أن يحسن الظن بربه، ويتفاهل

2.1. **العنصر الثاني:** الأمن الاجتماعي (أمنًا في سربه)، أي أمنًا على نفسه من القتل أو السرقة أو الاعتداءات بأنواعها، الى جانب أمنه في ومع أسرته ومسكنه وطريقه.

3.1. **العنصر الثالث:** الأمن الصحي (معافي في جسده)، أي يتمتع بالصحة الجسمية والنفسية ويعيش في وسط بيئي سليم.

4.1. **العنصر الرابع:** الأمن الاقتصادي (عنده قوت يومه). أي يملك قدر ما يأكل في يومه هذا. وكان الحديث النبوي الشريف يرسم لنا

2. **بروفایل جودة الحياة في الإسلام:**

1.2. **مكوناته:** من الحديث النبوي الشريف يمكننا استخلاص المكونات الأساسية لهذا البروفایل الذي رسمه نبي الإسلام(ص):

1.1.2. أ. الأمن النفسي، ويتمثل في قوله (ص) من أصبح منكم،

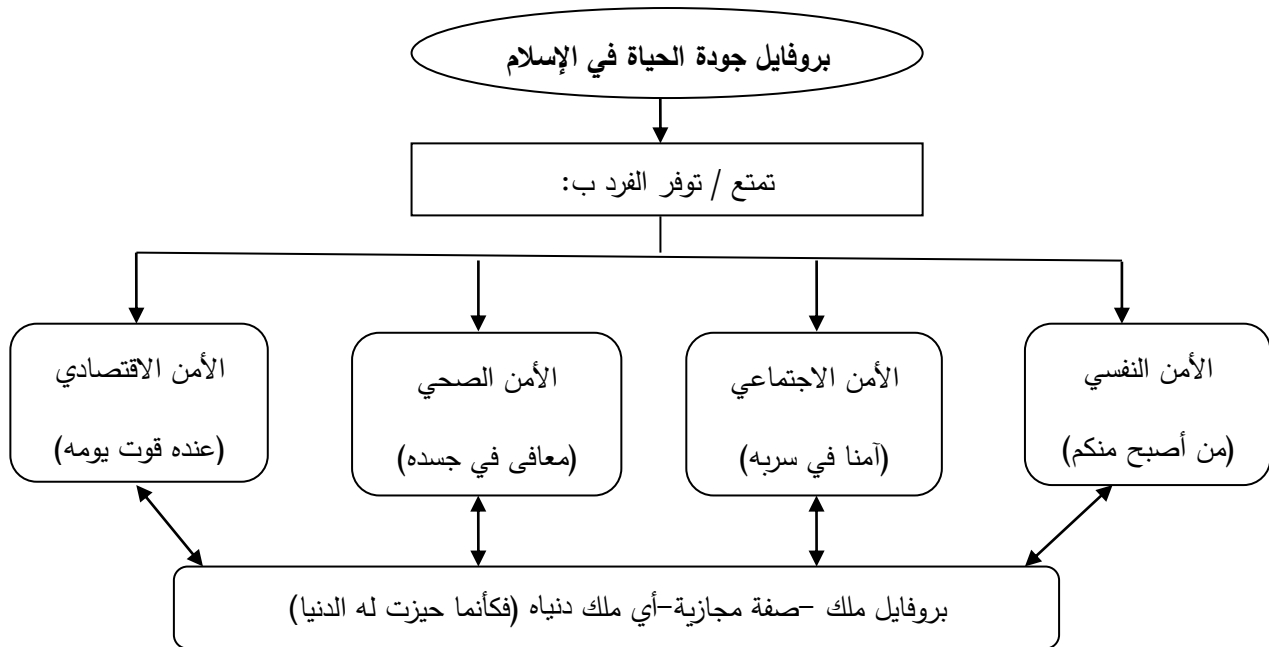
1.2. ج. الأمن الصحي، ويتمثل في قوله (ص) معافي في جسده،

1.2. د. الأمن الاقتصادي، ويتمثل في قوله (ص) عنده قوت يومه،

1.2. هـ. ملك الدنيا، ويتمثل في قوله (ص) فكأنما حيزت له الدنيا وهي صفة مجازية استعملها الرسول(ص)

3. **مخرجات البروفایل:** مكونات هذا البروفایل وتركيبته القصد منها في اعتقادنا دعوة الأفراد في المجتمع الى ما يسمى الإحساس بالرفاهية والشعور بالسعادة، وخاصة الذين تتوفر لديهم ما أورده الحديث.

الشكل 01: "مكونات بروفایل جودة الحياة في الإسلام"



المصدر: الشكل فكرة الباحث

4. أهمية هذه المكونات بالنسبة لجودة الحياة:

تمثل أهمية مكونات هذا البروفایل، في تركيزه على الصفات الفاعلة والإيجابية التي تعضد من قيمة الإنسان، وكأن الرسول(ص) يدعو الناس والأفراد الى ثقافة الاستمتاع بالحياة التي يحى فيها هؤلاء - الوجود أو الكينونة- بمعنى أن كل فرد نام ليلاً ثم أفاق صباحاً بدون وجود أي مشكلة أي لم يصبح مريضاً أو لم يفق وهو في المستشفى أو على خير غير صار، وعند استفاقة وجد عائلته وأسرته بجانبه - نذكر في هذا المجال المناطق التي تعاني من الحروب وما أكثرها في عالمنا، حيث الاختطافات والتجنيد القسري... الخ - الى جانب أنه معافى صحياً ولا يعاني من الأمراض - خاصة في ظل وضع صحي كما هو موجود في بلدنا- إضافة الى امتلاكه ما يسد الرمق في يومه بمعية العائلة وعائلته وتوفره على ما يمكنه من شراء طعامه في هذا اليوم.

5. الملامح الأساسية لهذا البروفایل:

في ختام حديثه الشريف يؤكد الرسول محمد(ص) أن هذا البروفایل بكل مكوناته اذا توفرت لدى الفرد - فكأنما حيزت له الدنيا- فهو يعيش ويتمتع بجودة الحياة ورغد العيش أي عيشة الملوك، فهو بروفایل ملك - صفة مجازية كما أشرنا لها- أراد من خلالها النبي محمد(ص) لفت نظر الأفراد خصوصاً المسلمين لضرورة أخذ الأمور الحياتية ببساطة ووعي- فالبروفایل يزود المهتمين بالقدرة على تحديد متطلبات تحسین نوعية حياتهم والعمل على جودتها، من خلال توفير متطلباتها المتمثلة في:

1.5. ملمح الأمن النفسي،

2.5. ملمح الأمن الاجتماعي،

3.5. ملمح الأمن الصحي،

4.5. ملمح الأمن الاقتصادي.

ملاحم فإذا ما توفرت للإنسان تجسد جودة الحياة في أبسط معانيها بتأكيد الرسول(ص).

6. فلسفة جودة الحياة في الإسلام:

كحوصلة لما جاء في حديث النبي(ص) يمكننا الإشارة الى أن الرسول(ص) يشير الى ما يسمى فن الاستمتاع بالحياة، حيث العناصر مكونة لهذا البروفایل يمكن اعتبارها إطاراً مرجعياً عاماً لنمط حياة الفرد في المجتمع الإسلامي.

7. فن الاستمتاع بالحياة:

عرف كل من (MacDowell & C.Newell, 1987) الاستمتاع بالحياة بأنها: "عملية يصدر الفرد من خلالها حكماً عاماً أو تقييماً شخصياً على ظروفه الخاصة مستنداً في ذلك إلى محكات خارجية مرجعية، أو معتمداً في ذلك على تطلعاته وطموحاته الشخصية." (عبد العال ومظلوم، 2013) وتتجلى أهمية الاستمتاع بالحياة في جعل الفرد أكثر سعادة وتسامحاً وتصالحاً مع ذاته والآخرين من حوله، فهي نظرة إيجابية للحياة يحملها الفرد، يكون فيها أكثر رضا عن أدائه في الحياة وفي حكمه عليها إذا كان مستمتعاً بها من عدمه. ولهذا نجد تعامل كل من (Shirai et al. K., 2009) مع مفهوم الاستمتاع بالحياة بوصفه: "حالة نفسية إيجابية فعالة وناضجة ومتوهجة تعكس التمتع بالحياة والقدرة على التفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة على نحو مبهج وإيجابي"، فالاستمتاع بالحياة حالة وليس سمة شخصية يستشعر الفرد من خلالها إحساس غامر بالسعادة والبهجة والمتعة. وهذا ما يؤكد كل من (Reade, R., 2005) إلى أن الاستمتاع بالحياة ما هو إلا سلسلة من العمليات الاجتماعية تتضمن تنمية الوعي بالواقع الحياتي المعاش قبولاً وقيمة في محاولة تتجاوز مرحلة الندم على ما فات وتقبل الوضع القائم كما هو، والتعامل معه بواقعية وفاعلية مع مشكلات الوضع الراهن وتنبى أهداف حياتية مستقاة من الحياة التي يعيشها الفرد باستمتاع، وفلسفة واضحة يتبناها بصورة تجعل الفرد أكثر تسامحاً مع ذاته والآخرين من حوله وقبوله للآخر بأفكاره وآرائه حتى لو كانت مخالفة تماماً لآرائه وأفكاره هو. (عبد العال، ومظلوم، 2013)

1.7. تركيبة فن الاستمتاع بالحياة:

يتركب فن الاستمتاع بالحياة من جزئين أساسيين هما: احساس الانسان بالسعادة وشعوره بما كما يتضمن الاحساس بالرفاهية:

1.7. أ. احساس الانسان بالسعادة: تعرف السعادة (Happiness-Bonheur): " السعادة الدرجة التي يحكم فيها الشخص سلباً أو إيجابياً على نوعية حياته الحاضرة بصفة عامة، كما تشير أيضاً إلى حب الشخص للحياة واستمتاعه بها وتقديره الذاتي لها ككل؛ ولهذا اعتبرت السعادة قيمة إنسانية وغاية قصوى يسعى كل فرد إلى تحقيقها، حسب (Veenhoven, 2003) وأورده (عبد العال، ومظلوم، 2013، ص80)، كما يعرفها (أراجايل وآخرين، 1993): " شعور عام بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات وأنها شعور بالبهجة والاستمتاع واللذة". يرى (Veenhoven B., R. & Bunting, 1996) لكي تكون سعيداً بكل معنى الكلمة فإنك في حاجة لكي تشعر بالرضا عن ماضيك وحاضرك ومستقبلك. أورده (عبد العال، ومظلوم، 2013)،

1.7. أ. 1. مكونات الاحساس بالسعادة:

يرى (أبو حلاوة، 2014) أن السعادة تتكون من أربعة (4) عناصر أساسية هي:

1.7. أ. 1. أ. مكون الانفعالات الايجابية: وهي الاحساس بالحياة السارة أو الشعور بالمتعة.

1.7. أ. 1. ب. مكون الصفات أو الخصائص الايجابية: وتتمثل في حياة الادمج.

1.7. أ. 1. ج. مكون العلاقات الايجابية: تتمثل في الحياة الاجتماعية التي يقيمها الفرد.

1.7. أ. 1. د. مكون المؤسسات الإيجابية: وهي الحياة الهادفة وذات معنى التي يجيهاها الفرد.

ويمكن تمثيل مكونات السعادة هذه بالمعادلة التالية:

$$\left\{ \text{السعادة} = \text{انفعالات ايجابية} + \text{ادمج} + \text{معنى} + \text{علاقات ايجابية} \right\}$$

1.7. ب. الاحساس بالرفاهية: يشير كل من (Diener et al., E., 2000) إلى ما يسمى مفهوم الرفاهية الذاتية، مفهوم يصفه بعض الباحثين بأنه: "التقييم المعرفي للفرد بخصوص الحياة التي يجيهاها وبطريقة شمولية ك (الوظيفة أو المهنية، علاقاته الاجتماعية، اتجاهاته، وتوجهاته في الحياة، حياته الزوجية، صحته النفسية والجسمية ككل متكامل)" كما عرفها (Reade, R., 2005, 720) بأنها: " حالة تتضمن كون الفرد في حالة جيدة من الصحة الجسمية والنفسية والوجدانية يعبر عنها الفرد بمشاعر من البهجة والاستمتاع بمختلف الأنشطة الحياتية"، هذا وقد ذكر (Reade, R., 2005) أيضاً أن الاستمتاع بالحياة ما هو إلا سلسلة من العمليات الاجتماعية تتضمن تنمية الوعي بالواقع المعاش ومحاولة تتجاوز مرحلة الندم على ما فات وتقبل الوضع الراهن القائم كما هو، والتعامل معه بواقعية وفاعلية مع مشكلات الوضع الراهن، وتبني أهداف حياتيه مستقاة من الحياة التي يعيشها الفرد باستمتاع وفلسفة واضحة يتبناها. (عبد العال ومظلوم، 2013)

1.7. ب. 1. مكونات الاحساس بالرفاهية: يرى كل من (Diener et al., E., 2000) أن الرفاهية الذاتية تشتمل على مكونين أساسيين هما:

1.7. ب. 1. أ. المكون الوجداني: هو الشعور بالكينونة والإحساس بالرضا والإنجاز في الحياة. (Veenhoven, R. 1996) هذا المكون يشير إلى توافر المشاعر الإيجابية أو فقدان التأثيرات السلبية.

1.7. ب. 1. ب. المكون المعرفي: وهو ذلك التقييم الذي يصدره الفرد على مدى جودة الحياة التي يجيهاها بجلوها ومُرّها بعزها وقساوتها وجدبها وخصبها (خصوبتها).

2.7. أهمية فن الاستمتاع بالحياة: تتبدى أهمية فن الاستمتاع بالحياة الذي يدعوا له الحديث الشريف في الغاية منه، والتي هي احساس الانسان بالسعادة وشعوره بما لها من انعكاسات ايجابية على المعاش اليومي للإنسان، والسعادة كما نعرف هي أمل كل واحد منا سواء سعادة دنيوية أو سعادة في الآخرة.

3.7. العلاقة بين كل من الرفاهية الاجتماعية (le confort social) ومستوى المعيشة (le Niveau de vie): ما دما نتحدث عن الرفاهية الذاتية لا بد من الإشارة الى مصطلحين متداولين كثيرا في المجال وهما الرفاهية الاجتماعية ومستوى المعيشة. والتي من خلال مطالعتي بصدد تحضير موضوع هذه المداخلة وجدت أن أهل الاختصاص يفرقون بين المصطلحين، حيث:

2.7. أ. الرفاهية الاجتماعية (le confort social): تتمثل في بعض الشروط التي تسهل حياة الانسان ويشعر من خلالها بالرفاهية ولا تقاس بكمية السلع والبضائع في مجتمع ما.

2.7. ب. أما مستوى المعيشة (Le Niveau de vie): فتعتبر نوعا من الحماية الاجتماعية تأتي في أشكال مختلفة من السلع والخدمات المدعومة مثل الرعاية الصحية والإسكان والترفيه والرفاهية الاقتصادية يقصد بها وفرة السلع والخدمات التي يحتاج إليها الأفراد. (خليل، 2014)

ومنه يمكن القول أن مفهوم الرفاهية الاجتماعية يختلف عن مفهوم مستوى المعيشة، ويتجسد الاختلاف بين المفهومين في أن الرفاهية الاجتماعية تتعلق بالإحساس النفسي والشعور الذي يبديه المواطن اتجاه ظروف معيشته، هل هو راض عنها أم لا؟ وهو ما يؤكد عالم الاقتصاد الهندي (Amartya Sen) في مؤلفه "Capability and well-being" وخاصة في الفصل الذي خصصه ل: "Sen's Approach" Capability تحدث عن الفرق بين المفهومين حيث يرى (Sen):

- مستوى المعيشة: يتضمن ما يمتلكه الفرد من أموال وممتلكات وكميتها.
- ومستوى الرفاهية: المدى الذي يستطيع هذا الفرد الاستمتاع بما يملكه.

يؤكد (أحمد مصطفى، 2017) أن (Sen) يريد أن يقول باختصار: " أن مستوى المعيشة ليس مرتبط بمستوى المعيشة، لأن الفرد يمكن أن يكون غنيا جدا ولديه ثروات كبيرة، ولكن ليس لديه القدرة على للاستمتاع بما يملكه." (Ahmed Mustafa, 2017) وهذا نستطيع القول: "بأن الاستمتاع بالحياة هو " شعور فردي نابع من الذات وناتج عن قيم الفرد وتوجهاته، وأفكاره الراقية التي يتحلى بها بصورة تجعله قادر على صناعة الاستمتاع بالحياة، وبهذا لا يكون الاستمتاع بهذه الحياة هو مجرد انعكاس لمشاعر وقتية يجاها أو يعيشها الفرد، أو نتيجة لتحقيق الأهداف بإيجاد معنى للحياة وهدف أمثل أو أعلى يجاهد من أجله في سبيل الوصول إليه، رغبة في تحقيق الذات، وإنما هو بمثابة شعور ناتج ونابع من فهم عميق للحياة، وبهذا يصبح الاستمتاع بالحياة أطول عمراً وأدوم وأسمى وأرقى قيمة يرنوا إليها الفرد، هنا فقط تصطبغ حياة الفرد بصبغة السعادة فتجعل نظرتة للحياة أكثر بهجة واستمتاعاً وشعوراً بالمتعة المستدامة. وهكذا يصبح الاستمتاع بالحياة هو نتاج ردود أفعال الفرد التقييمية تجاه حياته سواء أكان ذلك في ضوء الرضا عن الحياة من خلال هذا التقييم المعرفي أو الوجداني. بتأكيد (عبد العال ومظلوم، 2013) فجودة الحياة حسب (Longest, 2008) تظهر من خلال قدرة الفرد على اشباع حاجاته الصحية والنفسية مثل الحاجات الفيزيولوجية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية، والتوافق الأسري والرضا عن حياته العملية، والاستقرار الاقتصادي، والقدرة على مقاومة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يؤكد شعور الفرد بالصحة النفسية من المؤشرات العالية الدالة على جودة الحياة لدى الفرد. أوردته (النجار، والطلاع، 2015)،

8. جودة الحياة بين المنظورين الإسلامي والحداثي:

مما سبق ذكره ولإيجاد رابط بين منظوري جودة الحياة عند كل من الإسلام والدراسات العلمية المعاصرة، نشير الى الدراسات المعاصرة لجودة الحياة من خلال الإشارة الى علم النفس الإيجابي باعتباره يهتم بجودة الحياة لدى الأفراد وتأثيراتها عليهم.

1.8. علم النفس الإيجابي وجودة حياة الانسان:

يركز "علم النفس الإيجابي" على فرضية تنطلق من كيفية تعلم الفرد كيف يحقق لنفسه حياة صحية ونفسية مقنعة وجيدة وممتعة أيضاً باهتمامه بدراسة وتحليل فعالية صيغ التدخل الإيجابي التي تقوم على تحسين وزيادة رضا الفرد عن جنبات حياته، وكذا إطالة عُمر الإنسان، وتحسين وتجويد نوعية الحياة التي يجاها، وكذا تعظيم وتعزيز آرائه في مختلف سياقات مواقف الحياة المختلفة. ويعتبر (إدوارد داينر وآخرون) أول من أطلق مصطلح الهناء النفسي في بحوث علم النفس، ويقصد به: " تقدير الشخص وتقومه لحياته الشخصية من الناحيتين المعرفية والوجدانية في اللحظة الحالية"، وهذا التقويم يشمل فترة طويلة من حياة الفرد، تعتمد على سنة كاملة

وتضمن ردود الأفعال العاطفية للشخص تجاه الأحداث، ومزاجه الشخصي ومدى رضاه عن حياته، وكذلك مدى رضاه عن مجالات جودة الحياة مثل العمل والزواج، ومن ثمّ يكون الهناء الشخصي مفهوماً شاملاً يتضمّن خبرة الانفعالات السارة، ومستوى منخفضاً من المزاج السلبي، ودرجة مرتفعة من الرضا عن الحياة.

1.8.أ. محددات الهناء الشخصي ومؤشراته: تتمثل محددات الهناء الشخصي في توفر مجموعة من المؤشرات تعكس مدى تمتع الفرد بالهناء الشخصي:

1.8.أ.1. الرضا عن الحياة (Satisfaction with life): ويعني مدى تقبل الشخص واقتناعه بحياته بوجه عام، اعتماداً على حكمه الشخصي، ويمكن أن نتعرّف على الرضا لدى الأفراد عندما نسألهم عن جوانب مختلفة من حياتهم، فنسألهم مثلاً عن: العائلة، والزواج والمعيشة، والعمل، والصداقة، والصحة، وتشير إجاباتهم إلى رضاهم عنها.

1.8.أ.2. حبّ الحياة (Love of live): هو اتجاه إيجابي لدى الشخص نحو حياته الخاصة، ويعكس شدة تمسكه بالحياة والتعلق السار بها وتقديرها.

1.8.أ.3. التفاؤل (Optimism): يقصد به نظرة استبشار نحو المستقبل تجعل الشخص يتوقع الأفضل وابتغى حدوث الخير ويرنو إلى النجاح.

1.8.أ.4. الأمل (Hope): هو التفكير الموجّه نحو الهدف، حيث يستطيع الفرد الذي يحصل على درجة مرتفعة في مقياس الأمل أن يدرك حدود قدرته لمواصلة السعي نحو هدف معيّن والسبل الكفيلة بذلك، مع فكرة مفادها أنّ هذا الهدف سوف يتحقق، ما يجعل الفرد يشعر بالرضا والارتياح. (فرجاني، 2017)،

2.8. المنظور المعاصر لجودة الحياة:

يفيد (لاوتون، 1991)، إلى أن مفهوم جودة الحياة: " مفهومًا متعدد الأبعاد يتضمن أربعة أبعاد هي: الكفاءة السلوكية، ضبط البيئة أو السيطرة عليها، جودة الحياة المدركة، وجودة الحياة النفسية. " ويؤكد (جونيكرو وآخرون، 2004)، أن: " بعد جودة الحياة النفسية المكون المحوري لجودة الحياة بصفة عامة، ويعرفان جودة الحياة النفسية على وجه التحديد بأنها بالإضافة إلى تحرر المرء أو خلوه من الأعراض الدالة على الاضطراب النفسي أنها التقدير الإيجابي للذات، الاتزان الانفعالي، الإقبال على الحياة، وتقبل الآخرين. " (أبو حلاوة، 2010)

3.8. أسس جودة الحياة:

ناقشها (Brown and Brown 2003) في خمس (05) أفكار جوهرية في المدخل إلى جودة الحياة وهي :

1.3.8. إن جودة الحياة تنصرف إلى الجوانب والخصائص والعمليات المتشابهة التي توجد لدى جميع الأشخاص، وبصفة عامة تنصرف إلى الأشياء المهمة لكل أفراد الجنس البشري، ولهذا فإن قضايا مثل التغذية، الصحة والإسكان والترابط الاجتماعي والراحة هي قضايا مهمة لكل الأشخاص سواء كان لديهم إعاقة أو لا، والذين يعيشون في كل الأقطار وفي مراحل مختلفة عبر التاريخ.

2.3.8. جودة الحياة شخصية فعلى الرغم من أن جودة الحياة تنصرف إلى العمليات المتشابهة لدى جميع الأفراد فإن هذا التشابه يتغير عندما يقرر كل فرد اختياراته، ويستجيب لحاجاته الفريدة

3.3.8. ولهذا فإن جودة الحياة هي أيضا معنى شخصي، وهي تعني شيئاً مختلفاً-قليلاً-عند كل فرد، ويوجد تفاعل فريد بين الفرد وخصائص بيئته وهذا التفاعل هو الذي يحدد جودة الحياة، كما أن فهم هذا التفرد والتدخل الفعال هو المفتاح للمساعدة على فهم جودة الحياة.

4.3.8. يستطيع الأفراد الحكم على الجوانب المحددة لحياتهم.

5.3.8. ترتبط كل جوانب الحياة ببعضها البعض، حيث تؤثر الحالة المادية على أنشطة وقت الفراغ وتؤثر كلتاها على ارتباطاتنا الاجتماعية بالإضافة إلى أن البيئة تؤثر في كل جوانب حياتنا، وتؤثر هذه الجوانب بدورها في البيئة. (عمر سهير، 2014)

الجدول 02: "يلخص مجالات وأبعاد جودة الحياة"

المجال	الأبعاد الفرعية	الأمثلة
الكينونة (الوجود) Being	الوجود البدني Physical Being	(أ) القدرة البدنية على التحرك وممارسة الأنشطة الحركية. (ب) أساليب التغذية وأنواع المأكولات المتاحة.
	الوجود النفسي Psychological Being	(أ) التحرر من القلق والضغط. (ب) الحالة المزاجية العامة للفرد (ارتياح /عدم ارتياح).
الانتماء Belonging	الوجود الروحي Spiritual Being	(أ) وجود أمل في المستقبل (الاستبشار). (ب) أفكار الفرد الذاتية عن الصواب والخطأ.
	الانتماء المكاني (البدني) Physical Belonging	(أ) المنزل أو الشقة التي أعيش فيها. (ب) نطاق الجيرة التي تحتوي الفرد.
الانتماء الاجتماعي Belonging	الانتماء الاجتماعي Social Belonging	(أ) القرب من أعضاء الأسرة التي أعيش معها. (ب) وجود أشخاص مقربين أو أصدقاء (شبكة علاقات اجتماعية قوية).
	الانتماء المجتمعي Community Belonging	(أ) توافر فرص الحصول على الخدمات المهنية المتخصصة (طبية، اجتماعية،... الخ). (ب) الأمان المالي.
الصبورية Becoming	الصبورية العملية Practical Becoming	(أ) القيام بأشياء حول منزلي. (ب) العمل في وظيفة أو الذهاب إلى المدرسة.
	الصبورية الترفيهية Leisure Becoming	(أ) الأنشطة الترفيهية الخارجية (التنزه، التريض). (ب) الأنشطة الترفيهية داخل المنزل (وسائل الإعلام والترفيه).
الصبورية التنويرية (الارتقائية) Growth Becoming		(أ) تحسين الكفاءة البدنية والنفسية. (ب) القدرة على التوافق مع تغيرات وتحديات الحياة.

المصدر: (أبو حلاوة، 2014)

4.8. أبعاد مفهوم جودة الحياة وتركيبها: من الجدول رقم (02) يمكننا إيجاد أبعاد مفهوم جودة الحياة وتركيبها- في المنظور المعاصر:-
1.4.8. أبعاد مفهوم جودة الحياة: حددت ثمانية أبعاد عامة تؤدي إلى إمكانية تقييم جودة الحياة الشخصية لكل إنسان بغض النظر عن تصورات ورؤاه الشخصية. وهذه الأبعاد هي:

1.4.8.أ. بعد السلامة البدنية والتكامل البدني العام.

1.4.8.ب. بعد الشعور بالسلامة والأمن.

1.4.8.ج. بعد الشعور بالقيمة والجدارة الشخصية.

1.4.8.د. بعد الحياة المنظمة المقننة.

1.4.8.هـ. بعد الإحساس بالانتماء إلى الآخرين.

1.4.8.و. بعد المشاركة الاجتماعية.

1.4.8.ز. بعد أنشطة الحياة اليومية ذات المعنى أو الهادفة.

1.4.8.ح. بعد الرضا والسعادة الداخلية.

مع تأكيد (أبو حلاوة، 2014) عدم " وجود تنظيم هرمي محدد أو ثابت لهذه الأبعاد، بل ينظم كل فرد هذه الأبعاد في بناء هرمي خاص وفق أولوياته ورؤاه الذاتية لأهمية كل قيمة بالنسبة لجودة حياته الشخصية."

2.4.8.تركيب مفهوم جودة الحياة: يتكون مفهوم جودة الحياة، كما يستخدم في أدبيات المجال من ثلاث مكونات رئيسية تتمثل فيما يلي:

2.4.8.أ. الإحساس الداخلي بحسن الحال والرضا عن الحياة الفعلية التي يعيشها المرء (بينما يرتبط الإحساس بحسن الحال بالانفعالات، يرتبط الرضا بالقناعات الفكرية أو المعرفية الداعمة لهذا الإحساس، وكليهما مفاهيم نفسية ذاتية-أي ذات علاقة برؤية وإدراك وتقييم المرء-).

2.4.8.ب. القدرة على رعاية الذات والالتزام والوفاء بالأدوار الاجتماعية، نسجل أن الإعاقة تمثل المنظور المناقض لهذه القدرة لارتباطها بعجز المرء عن الالتزام أو الوفاء بالأدوار الاجتماعية.

2.4.8.ج. القدرة على الاستفادة من المصادر البيئية المتاحة الاجتماعية منها (المساندة الاجتماعية)، والمادية (معياري الحياة) وتوظيفها بشكل إيجابي. (أبو حلاوة، 2014)،

الخاتمة:

يتضح من كل ما سبق عرضه العلاقة القوية التي تربط بين المنظورين الاسلامي وعلم النفس الايجابي لجودة الحياة، حيث يمكن إيجاد هذه العلاقة من خلال وصف (Craig A. Jackson 2010)، لمفهوم جودة الحياة والمصاغ تحت مسمى (الثلاثة بي The 3 B's) وهي على النحو التالي:

- الكينونة Being: يقابلها (من أصبح منكم) و(كأما حيزت له الدنيا)

- الانتماء Belonging: يقابلها (في سربه)

- الصبرورة Becoming: يقابلها (معافا في بدنه) (مالكا قوت يومه)

ويمكننا القول أن جودة الحياة تتضمن الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومتضمنات حياته وشعوره بمعنى الحياة، إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية، وإحساسه بمعنى السعادة وصولاً إلى العيش حياة متناغمة متوافقة مع جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع: " وعي الفرد بتحقيق التوازن بين الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية لتحقيق الرضا عن الحياة والاستمتاع بها والوجود الإيجابي. فجودة الحياة تعبر عن التوافق النفسي كما يعبر عنه بالسعادة والرضا عن الحياة كنتاج لظروف المعيشة الحياتية للأفراد وعن الإدراك الذاتي للحياة، حيث ترتبط جودة الحياة بالإدراك الذاتي للحياة لكون هذا الإدراك يؤثر على تقييم الفرد للجوانب الموضوعية للحياة كالتعليم والعمل ومستوى المعيشة والعلاقات الاجتماعية من ناحية، وأهمية هذه الموضوعات بالنسبة للفرد في وقت معين وظروف معينة من ناحية أخرى. بتأكيد (أبو حلاوة، 2014)، وهو نفس ما ذهب إليه الحديث

النبي الشريف خصوصا وأن الإسلام جاء للعمل على سعادة الفرد في الدارين الدنيا والآخرة مصداقا لقوله تعالى: " وما أنزلنا عليك القرآن لتشقى"، وقوله(ص): " اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لأخرتك كأنك تموت غدا."

فجودة الحياة سواء بالمنظور الإسلامي أو المعاصر، تركز على مبدأ التفكير الإيجابي للفرد، الذي هو عبارة عن قدرة يمتلكها الفرد أو يتعلمها. قدرة تكمن في تركيز الفرد وانتباهه إلى جوانب القوة في كل من المشكلة وأيضا في القدرات التي يمتلكها كالقدرات النفسية والمثابرة والقدرة على تحمل المشاق، والتوافق النفسي، كما تشمل أيضا قدرات عقلية ترتبط بأساليب واستراتيجيات متنوعة لحل المشكلات، والقدرة على التعلم والاستفادة من المواقف الضاغطة واكتشاف الفرص الإيجابية في الموقف، كما تشمل تكوين عادات

المصادر والمراجع:

أ. المصادر:

1. المنجد، محمد صالح (2008). حديث من أصبح منكم آمنا في سربه. موقع Islamqua.info. اطلع عليه يوم 18-4-2018. محرك البحث Opera

ب. المراجع:

1. أبو حلاوة، محمد السعيد عبد الجواد (2010). جودة الحياة: المفهوم والأبعاد. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية. جامعة دمنهور. مصر.
2. النجار، يحيى. والطلاع، عبد الرؤوف (2015). التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الأهلية بمحافظة غزة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية. 29 (02). 209-246.
3. مصطفى، أحمد (2017). مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية. موقع الكاتب. أطلع عليه في: 18-6-2018. محرك البحث Opera
4. ماضي. خليل إسماعيل (2014). جودة الحياة الوظيفية وأثرها على مستوى الأداء الوظيفي العملي. دكتوراه في فلسفة الأعمال. جامعة قناة السويس: مصر.
5. فرجاني، صفية (2016). الهناء الشخصي. مجلة العربي. 692 (موقع البلاغ). أطلع عليه في: 8-6-2018. محرك البحث Opera
6. عبد الحفيظ، عمر سهير (2014). جودة الحياة. موقع المنال. أطلع عليه في: 8-6-2018. محرك البحث Opera
7. عبد العال، تحية محمد أحمد. ومظلوم، مصطفى علي رمضان (2013). الاستمتاع بالحياة في علاقته ببعض متغيرات الشخصية الإيجابية. مجلة كلية علوم التربية. جامعة بنها. (93). 78-165.
8. W.H.O (2018).media center. Consulté le 19-04-2018.moteur de recherche Opéra.

منظومة القيم الإسلامية كآلية في تحقيق الجودة والتنمية في المحيط الاجتماعي الأسري

ربيع نبيل

جامعة باتنة -1-

rabienabil34000@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز منظومة القيم الإسلامية باعتبارها آلية وممارسة سلوكية، وهي طريقة تستند على مجموعة من ركائز وتتسم بخصائص مميزة تفضي إلى تحقيق الجودة في الوسط الاجتماعي الأسري. وفي هذا السياق وضمن فعاليات المنتدى الدولي حول "نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة" تأتي هذه الورقة البحثية المتواضعة والموسومة ب: "منظومة القيم الإسلامية كآلية في تحقيق الجودة والتنمية في المحيط الاجتماعي الأسري" لتساهم في إثراء المناقشة العلمية حول هذا المنتدى، ولتحاول الإجابة عن الإشكالية المحددة بـ "ما هي التجليات التي تبرز دور القيم الدينية بوصفها واعتبارها آلية وممارسة سلوكية في تحقيق تنمية المحيط الاجتماعي الأسري وإثراء جودته؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار منظومة القيم الإسلامية وإسهاماتها رافدا من روافد تحقيق الجودة والتنمية داخل المجتمع في إطارها العام؟".

الكلمات المفتاحية: الأسرة-التربية-الإسلامية-التنشئة-المحيط.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف من نطق بالضاد أفصح العرب بيانا وأصدقهم حديثا نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعده:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز منظومة القيم الإسلامية باعتبارها آلية وممارسة سلوكية، وهي طريقة تستند على مجموعة من ركائز وتتسم بخصائص مميزة تفضي إلى تحقيق الجودة في الوسط الاجتماعي الأسري. وفي هذا السياق وضمن فعاليات المنتدى الدولي حول "نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة" تأتي هذه الورقة البحثية المتواضعة والموسومة ب: "منظومة القيم الإسلامية كآلية في تحقيق الجودة والتنمية في المحيط الاجتماعي الأسري" لتساهم في إثراء المناقشة العلمية حول هذا المنتدى، ولتحاول الإجابة عن الإشكالية المحددة بـ "ما هي التجليات التي تبرز دور القيم الدينية بوصفها واعتبارها آلية وممارسة سلوكية في تحقيق تنمية المحيط الاجتماعي الأسري وإثراء جودته؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار منظومة القيم الإسلامية وإسهاماتها رافدا من روافد تحقيق الجودة والتنمية داخل المجتمع في إطارها العام؟".

وقد اقتضت هذه الدراسة التعرض للعناصر الآتية:

1-توطئة.

2-الإطار المفاهيمي للأسرة والتربية الدينية الإسلامية.

3-التنشئة الدينية في المنظور الإسلامي.

4-مميزات ومقاصد التربية الدينية.

5-المنهج الإسلامي وأساليبه في التربية والتنشئة الدينية للأبناء داخل المحيط الاجتماعي الأسري.

6-الخاتمة: وفيها خلاصة البحث وأبرز نتائجه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأسرة والتربية الدينية الإسلامية:

يتناول هذا المبحث دلالة الأسرة والتربية الدينية الإسلامية في التراث العربي الإسلامي، والتي تكون بيان هذه الدلالة وفق الوضع اللغوي والاستعمال الشرعي.

المطلب الأول: ماهية الأسرة:

تطلق الأسرة على " عشيرة الرجل وأهل بيته"¹، وعلى "الجماعة [التي] يربطها أمر مشترك"²، وتطلق أيضا على "الدِّرع الحصينة"³، ولذلك قيل: "أُسْرَةُ الرَّجُل: من يتقوى به"⁴.

ومن الأسرة يشتق مصطلح الأسر العلمية، والتي هي كل أسرة أنجبت عددا من العلماء تسلسلوا عبر عدة أجيال، درّسوا وألّفوا، أو تولّوا مناصب علمية أو دينية.

عرفها حسين عبد الحميد أحمد رشوان بأنها: "تعني من الناحية السوسولوجية جماعة تربط أفرادها بروابط الدم والزواج، ويعيشون معيشة اجتماعية واحدة مما يترتب عليه حقوق وواجبات بين أفرادها كإعداد الأطفال وتربيتهم"⁵.

المطلب الثاني: ماهية التربية الدينية الإسلامية:

أما التربية الدينية الإسلامية فيقصد بها: " العملية المقصودة التي تستهدف المحافظة على فطرة الإنسان وإعداد شخصيته بجميع أبعادها منذ ولادته حتى وفاته وفقا لأحكام الإسلام وتوجيهاته"⁶.

كما عرفت أيضا على أنها: «إعداد المسلم إعدادا كاملا من جميع النواحي وفي جميع مراحل نموه للحياة الدنيا والآخرة في ضوء المبادئ والقيم وطرق التربية التي جاء بها الإسلام"⁷.

كما عرفت أيضا على أنها: «النظام التربوي المنبثق من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والهادف إلى تنشئة المسلم وتوجيهه، ورعاية جوانب نموه، لبناء سلوكه، وإعداده لحياقي الدنيا والآخرة، والذي افترض الله على المرين من آباء ومسؤولين أن يأخذوا به وحده دون غيره من الأنظمة الأخرى"⁸.

المبحث الثاني: التنشئة الدينية في المنظور الإسلامي:

ارتبط مدلول التنشئة الدينية بتعاليم الإسلام وأحكامه الشرعية، التي تهدف غلى تحقيق مقصد بناء وتكوين الفرد وتأهيله نفسيا ودينيا واجتماعيا، وذلك بتسيخ العقيدة الدينية الإسلامية وبث الأخلاق الحميدة والفاضلة.

وقد غير واحد من علماء المسلمين على ضرورة انتهاج وتلقين الأفراد والأبناء التعاليم الإسلامية، فهذا الإمام الغزالي ينصح بمراعاة الاعتدال في تأديب الصبي، وإبعاده عن أصحاب السوء، وعدم التساهل معه في المعاملة، وشغل وقت فراغ الصبي بالقراءة وبقرأة القرآن الكريم وحض الآباء بتخويف أبنائهم من السرقة وأعمال الحرام.

1 ابن منظور، محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (د.ت)، ج4، ص19.

2 مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص17.

3 الفيروز آبادي، محمد، القاموس المحيط، ص438.

4 الأصفهاني، أبو القاسم، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تح: صفوان داودي، دار القلم، دمشق، ط1، (1412هـ)، ج1، ص30.

5 محمد أحمد محمد بيومي وآخرون، علم اجتماع عائلي، (د.ت)، ص54.

6 لهندي صالح ذياب، صورة الطفولة في التربية الإسلامية، دار الفكر، عمان، ط4، (2000م)، ص21.

7 مقداد ياجز، أهداف التربية الإسلامية وغاياتها، دار الهدى، الرياض، (د.ط)، (1989م)، ص20.

8 علي بن عبده الألمي، مفهوم التربية في الإسلام، بحث منشور في موقع: <http://www.minbr.com//mfhomaaltrrrbia.php>

5 جوان 2018، على الساعة 39 17h.

كما نجد العلامة ابن خلدون^(ت808هـ) يبحث على ضرورة تعلم الطفل القرآن الكريم من حدثه؛ لكونه مطلب ضروري لتنشئة الإسلامية، كما ينوه أيضا إلى أن القسوة في معاملة الأطفال تدعوهم إلى المكر والخبث والخديعة¹. وفي خضم هذا الزخم الباهت نجد التربية في المفهوم الإسلامي تعني إنشاء الإنسان إنشاء مستمرا من الولادة حتى الوفاة، هذا على الامتداد الأفقي، أما الامتداد الرأسي فهي تربية كاملة متوازنة عقلية بالمعرفة وجسمانية بالرياضة ونفسية بالإيمان². وديننا الخفيف كمنظومة إسلامية حثنا على جملة من المعايير قيمة تساعد على تربية الفرد والطفل وتكوينه وتأهيله وفق المبادئ والتعاليم الإسلامية، منها:

1- اختيار الأم:

- تعد الأم أهم مكون للأسرة والعامل الإيجابي للتربية، وبالأخص الأم الصالحة تأسيا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (تنكح المرأة لأربع، لمالها ولجمالها، ولحسبها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك).
- 2- النهي عن لغو الكلام، والسب والشتيم والتلب.
- 3- تلقين الطفل محاسن ومكارم الأخلاق.
- 4- تأديب الطفل.
- 5- تعليم الطفل الطهارة والصلاة.
- 6- أمره بالصوم في بعض أيام رمضان للتدريب.
- 7- النهي عن مصاحبة رفقاء السوء.
- 8- تدريب الطفل على آداب الكلام والطعام.
- 9- اجتناب المبالغة في أسباب توفير الرفاهية للطفل؛ لأن ذلك يهلك الطفل الهلاك الأبدي كما يقول الإمام الغزالي.
- 10- انتساب الطفل لدور العلم والكتاتيب القرآنية لتلقين واكتساب الآداب الإسلامية وتحفيظ القرآن.
- 11- إبعاد الطفل عن كل ما يهدد ويزعزع نسقه القيمي كالتلفزيون والانترنت خاصة الألعاب الالكترونية.
- 12- غرس بذور الإيمان داخل الوسط الأسري.
- 13- اصطحاب الطفل للمسجد لأداء الصلاة ولتعلم القرآن.

المبحث الثالث: مميزات ومقاصد التربية الدينية:

أهم مقاصد ومميزات التربية الدينية الإسلامية، نوجزها في النقاط التالية:

- 1- تأهيل الفرد وإعداده مهتيا واجتماعيا لمواجهة متطلبات الحياة.
- 2- بناء مجتمع فاضل تسوده القيم والأخلاق الحميدة.
- 3- الوصول بالإنسان إلى الكمال المطلق.
- 4- بث وزرع القيم الإسلامية في نفوس الأطفال
- 5- الانتقال بالفرد أو الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي إسلامي.

المبحث الرابع: المنهج الإسلامي وأساليبه في التربية والتنشئة الدينية للأبناء داخل المحيط الاجتماعي الأسري:

لقد أقرت الشريعة الإسلامية جملة من التعاليم والمبادئ العامة والأساسية الضرورية لتربية الفرد وتكوينه وتأهيله اجتماعيا نفسيا دينيا داخل الوسط الأسري، ومن بين تلك المناهج والوسائل ما يلي:

¹ إرشاد صالح منصور، التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي-دراسة في علم النفس-الاجتماعي التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، (1995م)، ص26.

أنور الجنيدى، التربية وبناء الأجيال في ضوء الإسلام، (د.ط)، (د.ت)، ص87.

1- القدوة الحسنة:

تعد القدوة أداة فاعلة ووسيلة مؤثرة في تربية الفرد وتوجيه الراشدين؛ لكون الأطفال يتأثرون بالقدوة أكثر مما يتأثرون بالنصح والإرشاد، قال عيينة بن أبي سفيان لمعلم ولده: "ليكن أول إصلاحك لولدي إصلاحك لنفسك، فإن عيوبهم معقودة عليك، فالحسن عندهم ما صنعت والقيح عندهم ما تركت، وأنك لهم كالطبيب الذي لا جعل الدواء حتى يعرف الدواء"¹. ويعتمد هذا نوع من التربية على السلوك الفاضل، فمن شبَّ على شيء شاب عليه.

2- الترغيب والترهيب:

يمثل أسلوب الترغيب والترهيب أهم الأساليب التربوية داخل الوسط الأسري؛ لكونه يتماشى مع الأسلوب القرآني.

3-- مصطلح التنشئة: وهي رعاية الإنسان منذ الصغر، ومن استخدم هذا المصطلح هو العلامة "ابن خلدون" (ت808هـ).

4-- مصطلح الإصلاح: ويقصد به العناية بالشيء وإصلاحه.

5- مصطلح التأديب أو الأدب: وهو التحلي بصفات المحامد والتطبع بالأخلاق الحميدة والابتعاد عن القبائح. "وقد كانت كلمة تأديب هي المستعملة والمتداولة أكثر من كلمة تربية، وكان المدلول الأول لكلمة (أدب) في تلك البيئة العربية يطلق على الكرم والضيافة، فكان يقال: فلان أدب القوم إذا دعاهم إلى طعام... وهكذا كان مدلول كلمة (تأديب) منصرفاً بالدرجة الأولى إلى الجانب السلوكي من حيث علاقة الإنسان بغيره"².

وفي هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لأعبه سبعا وأدبه سبعا، ثم أترك له الجبل على الغارب)).

6- الثواب والعقاب:

وهي من الوسائل الهامة التي يجب على الأب أن يستعملها في تقويم سلوك أبنائه وأن يجازي ولده على إحسانه ويعاقب على إساءته. ولقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم المثل العليا في توضيح أساليب التنشئة الإسلامية من خلال الأحاديث الشريفة تعلم أبنائنا القيام بالمعاملات والعبادات، وكل شؤون الحياة، وكذا حماية الأولاد من الانحراف من خلال التنشئة الدينية الإسلامية. لذلك وجب تأديب أطفالنا وغرس فيهم الأخلاق الفاضلة الحميدة الكريمة، وتوعيدهم على حسن السمة والتحلي بالصدق والأمانة واحترام الكبير، تأسيساً بقوله صلى الله عليه وسلم: ((ليس من أمي من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لخالفنا حقه...)).

الخاتمة:

بعد هذا العرض الموجز الذي تم من خلاله معالجة موضوع "منظومة القيم الإسلامية كآلية في تحقيق الجودة والتنمية في المحيط الاجتماعي الأسري"، فإنه يمكن التوصل إلى جملة من النتائج والخروج ببعض التوصيات:

أولاً: النتائج:

1- الأم هي العنصر الأول في تلقين الطفل السلوك الاجتماعي.

2- أن تربية الطفل تبدأ أولاً في المحيط الأسري، وبما يلحق ويكتسب قيمه ومعارفه الدينية والإسلامية.

3- أن التنشئة الدينية أهم وظيفة تربوية للطفل.

4- مساعدة الفرد في تنمية وعيه الديني ونسقه القيمي.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة تكوين الوسط الأسري وتوعية الشباب المقبلين على الزواج، ببيان طريقة تكوين وتربية الطفل.

2- إجراء دورات تكوينية تأهيلية للأسر وخاصة النساء الحوامل، في كيفية تربية الأطفال وتنمية المنظومة الدينية لديهم.

أنور جنيدى، التربية وبناء الأجيال في ضوء الإسلام، مرجع سابق، ص98. ¹

البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (د.م.ن)، (د.ط)، (د.ت)، ج6، ص2458. ²

3- تفعيل الإعلام بمختلف وسائله وأنماطه المسموعة والمكتوبة والمرئية منها في بث وتوعية ونقل ومناقشة مثل هذه المواضيع الهامة والضرورية التي للأسف غيبت.

4- طبع ونشر أعمال الملتقى لتعم الفائدة وتسود المنفعة على الجميع.

هذا وإن كل إنسان عرضة للسهو والنسيان، ورغم ما بذل في هذه الدراسة المتواضعة من استفراغ للوسع فإنه يبقى جهد المقل يعتريه النقص ويتخلله الخطأ، شأن كل أعمال البشر:

وما أبرئ نفسي إني بشر *** أسهو وأخطئ ما لم يحمني قدر

وما ترى عدرا أوفى بذى زلل *** من أن يقول مقرا إني بشر

وبعد فهذا جهد متواضع توخيت فيه الإحسان، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي، وحسبي أني بذلت جهدي ما استطعت، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

جودة الحياة من منظور قرآني

قدور فوزية

جامعة تلمسان

douaa55@yahoo.fr

ملخص:

الغاية من هذه المدخلة هي الوصول إلى إظهار أن القرآن الكريم كان له السبق في العناية بتحقيق جودة الحياة للبشرية في كل المجالات (الروحية، الاجتماعية، الاقتصادية، الأخلاقية والبيئية... إلخ) وذلك من خلال عرض أهم التوجيهات التي تضمنتها آيات كثيرة من كتاب الله العزيز والتي هي كفيلة بتحقيق كمال جودة الحياة للإنسانية جمعاء متى تم الالتزام بها، كما دل على صدق ذلك آخر ما نزل من القرآن الكريم: "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً" المائدة -03- إذ لا يكمل الدين ولا تتم النعمة إلا بكمال جودة الحياة التي أراد البارئ لعباده.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم - جودة حياة - رفاهية إنسان - تنمية شاملة.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وعلى نبينا وآله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

تنامي في العقود الأخيرة من عصرنا هذا تداول مصطلح جودة الحياة في جميع المجالات بعد أن كان محصوراً في السابق على مجالات محدودة كالمجال الطبي والمجال المادي، فيتحدث العلماء المختصون في الجودة اليوم عن أبعاد جديدة لجودة الحياة كالبعد الروحي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي وغيرها وظهرت نظريات هنا وهناك لتحديد المعايير التي تقاس بها جودة الحياة مثل نظرية لاوتن (1996) Lowton theory، المعروفة بمفهوم طبيعة البيئة ومفادها أن الفرد في إدراكه لنوعية حياته يتأثر بالظرف المكاني وبالظرف الزماني¹ (مبارك، 2012). والكل يبذل قصارى جهده من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وتحقيق العيش الرغيد وتحسين حياته في كل المجالات، وقد سبق القرآن كل هؤلاء في تقديم الحلول والتوجيهات الربانية التي تضمن للإنسانية جمعاء بلوغ كمال جودة الحياة لكن بشرط الالتزام بما التزما مطلقاً، وهو ما ستحاول الباحثة إظهاره في هذه المدخلة من خلال إيراد نماذج من آيات القرآن الكريم والتي توجه الإنسان إلى ما ترقى به حياته إلى درجة الجودة الكاملة وسيتم ذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف وجه القرآن الكريم الإنسان إلى تحقيق جودة الحياة؟

وتهدف هذه المدخلة للوصول إلى بيان تميز مفهوم جودة الحياة في القرآن الكريم، وهذا باستعمال المنهج الاستقرائي والتحليلي لإبراز جوانب ومضامين التوجيهات القرآنية الهادفة لتحسين حياة الإنسان، وقد تم استعمال جملة مراجع خاصة بالموضوع يرد سردها في آخر الورقة البحثية، وقد تضمنت المدخلة العناصر التالية:

- مقدمة
- تعريف جودة الحياة
- التصور القرآني للحياة

- التأصيل القرآني لمفهوم الجودة
- التوجيهات القرآنية لتحقيق جودة الحياة
- خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها

1. تعريف جودة الحياة:

ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق تمام الدقة لمصطلح جودة الحياة، لكن لا بأس بالاقتراب من ذلك من خلال التعريف اللغوي للمصطلح ثم محاولة الوصول إلى التعريف الاصطلاحي المناسب.

أ التعريف اللغوي:

إن جودة الحياة مصطلح يتألف من لفظين هما "جودة"، "الحياة" لذا يقتضي التعريف به تعريف كل لفظ على حدى.

فالجودة في أصل اللغة من مادة "ج ود" فيقال جاد الشيء يوجد جوده بالضم وجودة بالفتح أي صار جيدا، وجاد الفرس صار رائعا.² (الجوهري، 1987)

أما الحياة فمن "حيا" والحياة ضد الموت والحى ضد الميت³ (الجوهري، 1987).

ومنه نخلص إلى أن جودة الحياة تعني في اللغة أن تكون الحياة جيدة وحسنة.

ب التعريف الاصطلاحي:

لقد تعددت تعريفات جودة الحياة وتباينت تباين المجالات التي عرفت في نطاقها.

ففي مجال الإدارة مثلا عرفت بأنها: "التميز في تقديم الخدمات المطلوبة منه بفعالية بحيث تكون خالية من الأخطاء والعيوب، وبأقل تكلفة وترقى لمستوى توقعات ورغبات المنتفعين وتحقق رضاهم التام حاضرا ومستقبلا، وذلك من خلال التحسين والتطوير المستمر والالتزام بمتطلبات ومعايير الأداء، وأداء العمل الصحيح بشكل سليم من المرة الأولى وكل مرة"⁴ (الهمص، 2010م / 1431هـ).

وفي المجال الاجتماعي عرفت منظمة اليونيسكو جودة الحياة بأنها إشباع الحاجات الأساسية والإشباع المعنوي الذي يحقق التوافق النفسي للفرد عبر تحقيقه ذاته⁵ (الطائي، 2015).

أما في المجال الصحي فتعرفها منظمة الصحة العالمية بأنها: "إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع أهدافه، توقعاته، قيمه واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلالته، علاقته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية وعلاقته بالبيئة بصفة عامة"⁶ (أبو حلاوة، 2010).

ويمكن القول كخلاصة أن جودة الحياة بصفة عامة تقاس بمدى رضا الإنسان عن حياته الروحية وحياته الصحية بدنيا ونفسيا وحياته الاجتماعية وحياته المهنية والمادية وعلاقته ببيئته.

2. التصور القرآني للحياة:

ورد بيان حقيقة الحياة في عديد من آيات القرآن الكريم، إلا أن الباحثة ستقتصر على بعض النماذج الخادمة لموضوع المدخل.

أولاً: قوله تعالى: " وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَهْوٌ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ " (الأنعام: 32) فهذه هي القيمة المطلقة للحياة الدنيا في مقابلة الحياة الآخرة كما قررها القرآن الكريم، فقد قصر مفهومها على اللعب واللهو إذ لا طائل من إثارتها على الحياة

الآخرة والوقوف عند حدودها وحسب، بل يجب اتخاذها دار عمل واستعداد للحياة الأبدية في الآخرة، التي فيها الخيرية المطلقة للذين أحسنوا الصنع في حياتهم الدنيا، وهذا التصور لا يدعو مطلقاً إلى إهمال الحياة الدنيا ولا إلى السلبية والانعزال فيها، وإنما يدعو إلى أن تكون آثار الإنسان فيها إيجابية تؤهله إلى خير الحياة الآخرة⁷ (سيدقطب، 2004م/1425هـ).

ثانياً: قوله تعالى: " فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ " (التوبة: 38) وفي هذه الآية الكريمة زهد الله في الحياة الدنيا ورغب في الحياة الآخرة⁸ (ابن كثير، 2013)، وذلك ليرضي الإنسان بنصيبه فيها لإيمانه بأن ما أعد له في الآخرة أفضل بكثير مما هو فيه فيكون سعيداً دوماً.

ثالثاً: قوله عز وجل: " الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا " (الكهف: 45) فبالرغم من كون المال والأولاد زينة الحياة إلا أن الآية الكريمة هنا ترشد إلى أن هذه الزينة تفتى بمجرد فناء هذه الحياة فلا ينبغي أن يعلق الأمل عليها بل على الباقيات الصالحات من طاعة الله وحسن عبادته ودعائه بالعبادة والعشي، لأن في ذلك خير الثواب وخير الأمل⁹ (الطبري، 2001م/1422هـ) (سيدقطب، 2004م/1425هـ).

ويعزز هذا المعنى أيضاً بقوله عز من قائل: " وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفْلاً تَعْقِلُونَ " (القصص: 60). وهذا يجعل المؤمن بهذا التصور القرآني لا يفرح مطلق الفرح إذا رزق متاع الحياة الدنيا ولا يحزن كل الحزن إن هو فقده، بل يكون وسطاً بين ذلك وذاك فيرضى بأي حال منهما فيسعد بحياته.

رابعاً: قوله تعالى: " يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْأَخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ " (غافر: 39)، وكذلك قوله تعالى: " اغْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهْبِجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْأَخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ " (الحديد: 20). فمن خلال الآية الأولى يتبين أن الحياة الدنيا مجرد استمتاع ينتهي ويزول بالموت، وأن الحياة الآخرة هي دار البقاء والاستقرار والخلود فمن استمتع بزخارف الحياة ولذائدها وشهواتها وفضلها على الآخرة لم يدرك السعادة وإنما كل ما حصله من ذلك هو اللذة الآتية وحسب¹⁰ (الزحيلي، 2003م).

أما في الآية الثانية فقد حصر القرآن الكريم الحياة الدنيا في كونها متاع الغرور باعتبار أن غالبية طالبها يمدعون بالأموال الضارة فيها إذ تظهر لهم في صورة الأمور النافعة فيرغبون فيها ويأتونها، ولا يجترز من هذا الخداع إلا العقلاء¹¹ (بن عاشور، 1984).

فهذا إذن هو مجمل التصور القرآني للحياة، والذي إذا تبناه الإنسان رضي بحياته في كل جوانبها وفي كل الأحوال، فيبلغ بذلك السعادة الحقيقية والدائمة.

3. التأسيس القرآني لمفهوم الجودة:

إن مفهوم الجودة أصيل في القرآن الكريم، فقد ارتبط هذا المفهوم بالقرآن ذاته - كونه كلام الله تعالى - إذ أبدعه الله وأتقنه وأحكمه فأعجز ببلاغته وفصاحته ومعانيه كل البشر، وفي ذلك قوله تعالى: " أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ الْآخِرَةُ حَسْبًا " (النمل: 88)، وفي قوله تعالى: " بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ " (البقرة: 117) وأيضاً قوله عز وجل: " فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ " (المؤمنون: 14)، فالجودة تجلت في إتقان الله تعالى صنعته في كل شيء خلقه في هذا الوجود فلا أثر لثغرة ولا لنقص ولا لخلل مطلقاً¹³ (سيدقطب، 2004م/1425هـ).

وتحلى مفهوم الجودة أيضا في كمال التشريع الإلهي كما تدل على ذلك آيات كثيرة منها: **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا...** (المائدة:3) وأيضا قوله: **"أَفْحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْعُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ"** (المائدة:50).

كما أسس القرآن الكريم لمفهوم الجودة من خلال حث الإنسان على الإلتقان والإحسان في كل عمل مطلوب منه في مثل قوله تعالى: **"وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ"** (البقرة:195)، والإحسان هنا فعل النافع الملائم، ويدل ورود لفظ "أحسنوا" خاليا من أي قيد على أن الإحسان مطلوب في كل شيء¹⁴ (بن عاشور، 1984). فالإحسان مطلوب من المؤمن حتى فيما لا يتصور عادة أن له علاقة بالإحسان كالقتل قصاصا وذبح الأضاحي مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه شداد بن أوس - رضي الله عنه - قال: "ثنتان حفظتهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح..."¹⁵ (مسلم، 2005 م / 1426 هـ)، والإحسان بهذا المعنى مما تقتضيه الجودة، وقد أمر الله تعالى به في أكثر من موضع من كتابه العزيز.

وكذلك قوله تعالى: **"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"** (التوبة:105) وقوله: **إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا"** (الكهف:7) وأيضا قوله: **"الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ"** (الملك:2) وغير ذلك من الآيات التي تدعو وترغب في الإحسان والإلتقان في كل ما يقوم به الإنسان من أعمال في حياته، وبذلك سبق القرآن الكريم كل الهيئات والمنظمات الدولية التي تدعو لتحقيق الجودة.

4. التوجيهات القرآنية لتحقيق جودة الحياة:

تضمن القرآن الكريم توجيهات نفيسة ذات علاقة وطيدة بجودة الحياة، إذ هي كفيلة بتحقيقها على أكمل صورة متى التزم بها، وواقع التاريخ الإسلامي يؤكد صحة هذا الأمر.

وقد ركزت هذه التوجيهات على جوانب أهمها: الجانب الروحي، الجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي، الجانب البيئي.

أ الجانب الروحي:

● وجه القرآن الكريم إلى وجوب توحيد الله وذكره وجعل ذلك شرطا أساسا لبلوغ الراحة والسكينة النفسية والتي توصل بدورها إلى الرضا عن النفس فالرضا عن الحياة إذ يقول عز وجل: **الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ"** (الرعد:28) ويقول أيضا: **"هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا"** (الفتح:4) فإنما تنزل السكينة التي تعني الطمأنينة والراحة في قلوب المؤمنين لا غير¹⁶ (سيد قطب، 2004م/1425هـ).

● ويؤيد هذه الحقيقة كذلك قوله تعالى: **"الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ هُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ"** (الأنعام:82).

● كما ربط القرآن الكريم طاعة الله وذكره بتحقيق يسر العيش ورفع الضيق والحرج في آيات عديدة منها قوله عز وجل: **"وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ..."** (الطلاق:2-3).

وفي المقابل جعل الإعراض عن الله سببا في شقاء العيش فقال تعالى: **"فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى"** (طه:123-124)، فكل من يخالف أمر الله وما أنزل على رسوله عليه الصلاة والسلام فهو في شقاء، فلا طمأنينة ولا انشراح صدر، وإن ملك كل ما يشتهي فهو في قلق وحيرة وشك دائمين¹⁷ (ابن كثير، 2013).

● كما أن القرآن الكريم أشار في أكثر من موضع منه إلى أنه للأمن النفسي والأمن الاقتصادي علاقة وطيدة بالاستقامة على الدين الحنيف ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى مخاطبا قريشا: **"فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"** (قريش:3-4)، وكذلك قوله: **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ**

لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (النحل:112). و يؤكد هذا قول نوح - عليه السلام - لقومه: " فَعُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا، يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا، وَمُذِدُّكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا " (نوح:10-12) وهو الشيء نفسه الذي دعا هود - عليه السلام - إليه قومه فقال على لسان القرآن الكريم: " يَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ " (هود:52) فلاستغفار والتوبة إلى الله سبب في تيسير الرزق وتسهيل الأمور وحفظ الشأن¹⁸ (ابن كثير، 2013). ومثل ذلك في قوله تعالى: وَاللَّهُ اسْتَفَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا " (الجن:16)، وغير هذه الآيات كثير مما يدل على أن القرآن حث على التزام ما يحقق الأمن على النفس وعلى الرزق وهما أمران ضروريان لتحقيق جودة الحياة.

● وبصفة عامة فقد ربط القرآن الكريم الخيرية المطلقة بالإيمان بالله وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقول سبحانه وتعالى: " كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... " (آل عمران:110).

ومما سبق يتضح أن علاقة الجانب الروحي بتحقيق جودة الحياة وطيدة، بحيث متى غاب الإيمان بالله وطاعته غابت السكينة النفسية وتيسير العيش والأمن على النفس وعلى الرزق...

ب الجانب الاجتماعي:

اهتم القرآن الكريم بالجانب الاجتماعي فأرشد إلى كل ما من شأنه أن يساهم في تحقيق جودة الحياة الاجتماعية. ونظرا لأن المجتمع منطلقه الأسرة إذ هي اللبنة الأساسية التي يبنى عليها، فقد اهتم القرآن كثيرا بها، فرسم أسس العلاقات الأسرية التي تضمن استقرار الأسرة واستمرارها.

ففي العلاقة الزوجية جاء قوله عز وجل: " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " (الروم:21) موضحا أن العلاقة الزوجية ما كانت لتستمر لولا هذه المودة والرحمة بين الزوجين والتي جعلها الله قيمة أسرية حق الحرص عليها.

ثم بعد ذلك جاء قوله عز وجل: " وَهَلْ مِنْ مِثْلِ الَّذِي عَلَّمَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ... " (البقرة:228) وقوله: " وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ... " (النساء:19). مؤسسا للحقوق الزوجية المتبادلة بين الزوجين فقد جعل الله لكل واحد منهما حقوقا على الآخر عليه الالتزام بأدائها¹⁹ (الطبري، 2001م / 1422 هـ).

وفي حال حدوث الشقاق شرع الله تعالى الصلح بين الزوجين من قبل حكّامين من أهليهما حرصا على استمرار الأسرة وحفاظا على حقوق الأبناء فقال عز وجل: " وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا " (النساء:35) ومتى التزم بهذه الأسس التي وضع القرآن الكريم للعلاقة الزوجية عمت المودة والرحمة فتكون كل أسرة طرفا فعالا في التنمية الشاملة لجميع جوانب الحياة.

وقد أحاط القرآن الكريم علاقة الآباء بالأبناء بعناية فائقة، لكون الأبناء هم الطاقة البشرية المستقبلية التي ستحمل مسؤولية التنمية والنهوض بالأمة بعد الآباء ومن مظاهر العناية بهذه العلاقة:

● تحريم قتل الأبناء خشية الفقر إذ يقول تعالى: " وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا " (الإسراء:31) وقتل الأبناء محرم شرعا سواء أكان سببه الخوف من الفقر أو غير ذلك وسواء أكان بعد مولدهم أو قبله بإجهاضهم لأن في ذلك مفسدة عظيمة إذ يؤدي إلى قطع النسل البشري وخراب العمران، وفيه مخالفة للفطرة البشرية المتمثلة في محبة الأولاد، فهل ينتظر خير من قاتلهم لغيره من الناس وقد جنى على أقرب الناس إليه؟²⁰ (ابن باديس، 1982م / 1421 هـ).

- بيان أسس التربية الصحيحة للأبناء وفي وصية لقمان لابنه في سورة لقمان أفضل دليل للآباء في حسن تربية الأبناء.
- وجوب الإنفاق على الأبناء في مثل قوله تعالى: " وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ... " (البقرة:233) وقوله: " لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ... " (الطلاق:7).

و كما أقر القرآن الكريم حقوق الأبناء على الآباء أقر في المقابل حقوق الآباء على الأبناء في مواضع كثيرة منها قوله عز وجل: " وَاَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا... " (النساء:36) وقوله: " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا... " (الإسراء:23)، والإحسان للوالدين مطلوب من المؤمن لوالديه سواء أكانا مؤمنين أو كافرين محسنين إليه أو مسيئين²¹ (ابن باديس، 1982م / 1421هـ)، ويؤكد ذلك قوله جل وعلا: وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا... " (لقمان:15) ومتى التزم المرء بهذا التوجيه تحسنت حياته ويسر الله عليه كل صعب.

لم يهمل القرآن الكريم دائرة المجتمع الكبرى فأصل للعلاقات الاجتماعية التي تحقق السعادة للمجتمع بوضع أسس لها والتي من أبرزها ما يلي:

- مبدأ حفظ كرامة ابن آدم لقوله تعالى: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ... " (الإسراء:70) فالمسلم يبني علاقته بأفراد مجتمعه على أساس ضرورة حفظ كرامة ابن آدم بغض النظر عن دينه أو جنسه أو لغته أو لونه فقد كرمه الله من حيث أنه إنسان فقط.

• مبدأ التعارف المحسد في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " (الحجرات:13) فما جعل الله الناس أجناسا وألوانا وشعوبا وقبائل ليختلفوا ويتخاصموا وإنما للتعارف والتواصل الحضاري لأنهم جميعا إخوة في الإنسانية²² (سيد قطب، 2004م/1425هـ). فهذا الاختلاف إنما هو اختلاف تنوع ويقتضي التعارف والتواصل والتعاون لتحسين الحياة الإنسانية.

- وأرشد القرآن الكريم أيضا إلى مبدأ التعاون في قوله تعالى: وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَتَتَّقُوا وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ... " (المائدة:2) فالتعاون مطلوب من المسلمين على فعل الخير وهم منهيون عن التناصر على الباطل والتعاون على المآثم والمعاصي²³ (ابن كثير، 2013). ومن مظاهر التعاون بين المسلمين مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يميزهم عن غيرهم والذي يعزز قوة وتماسك المجتمع الموصولين إلى جودة الحياة التي في ظلها يتمكنون من تحقيق التنمية الشاملة.

ولا يقتصر تعاون المسلمين على إخوانهم في الدين بل يمتدحه إلى غير المسلمين ودليله فعل الرسول صلى الله عليه وسلم: حيث شارك في حلف الفضول في الجاهلية قبل بعثته، ثم امتدحه بعد البعثة²⁴ (المباركفوري، 1987م / 1408هـ).

- و من الأسس التي أقر القرآن الكريم والتي من شأنها تحقيق الاستقرار والأمن أساس التعايش ويكون بالبر والإحسان إل الغير وعدم التعالي عليه وفي ذلك يقول تعالى: " وَاَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا " (النساء:36) وكذلك أمر المسلمون بالتعايش مع غير المسلمين إذا لم يكونوا من المعتدين عليهم في قوله تعالى: لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ " (المتحنة:8).

ولهذه الأسس المذكورة سابقا فروع كثيرة دلت عليها آيات أخرى لا يتسع المجال لذكرها كلها، و خلاصة القول أنها جميعها خادمة لجودة الحياة للمسلم وغير المسلم غير المعتدي.

ج الجانب الاقتصادي:

لأن البعد المادي لحياة الانسان هو أحد أبعاد جودة الحياة، كان من الضروري معرفة أهم التوجيهات القرآنية المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتي هدفها تحقيق الجودة في حياة الناس.

أولاً: تقييد الملكية الخاصة بضوابط شرعية لأنها في الغالب سبب لطغيان الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان لقوله تعالى: " كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ، أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْتَى " (العلق:6-7) ومن هذه الضوابط ما يلي:

● تحريم أكل المال بالباطل في قوله تعالى: " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَاطِلًا... " (البقرة:188) مثل حرمة الربا والسرقه والتطفيف في الميزان وغيرها.

● مشروعية استهلاك الطيبات وحرمة استهلاك الخبائث لقوله تعالى: " وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ... " (الأعراف: 157).

● تحريم الإسراف والتبذير إذ يقول تعالى: " وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ " (الأعراف:31) إذ الإسراف اعتداء على حقوق الأجيال القادمة في الانتفاع بالثروة ففيه مسارعة إلى نفاذها.

● الحث على الإنفاق الاجتماعي وهو بذل المال للفئات المحتاجة في المجتمع عن طريق الزكاة والصدقات والوقف وغيرها لقوله تعالى: " وَعَاتِبْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ... " (النور:33) فملكية الإنسان للمال استخلافية لذا فهو ملزم باتباع توجيهات المالك الحقيقي لهذا المال²⁵ (المصري، 2013م / 1434 هـ)، الذي يقول في موضع آخر: " وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْهُ مَثَلًا... " (الحديد 07).

ثانياً: الترغيب في تقوى الله لأنها سبب في الرزق فالله تعالى يقول في هذا الشأن: " وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ... " (الطلاق: 2-3).

ثالثاً: الحث على العمل وإتقانه وفي ذلك آيات أكثر من أن تسع هذه المداخلة ذكرها فيكتفى بذكر بعضها فقط، مثل قوله تعالى: " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (الجمعة: 10) وقوله: " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامشَوْا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " (الملك: 15) فبالعمل تستغل الطاقات البشرية المؤهلة لذلك فيرتفع الإنتاج²⁶ فنعم الرفاهية المجتمع، وفي القرآن أيضا حث متكرر على إتقان العمل وجودته كقوله عز وجل: " وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ " (البقرة:195) وكذلك قوله: " الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَقُورُ " (الملك: 2) فباتقان العمل تتحقق الكفاءة الاقتصادية التي بدورها تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

رابعاً: تكريس مبدأ تداول المال وعدم اقتصره على الأغنياء وذلك بتحريم الاكتمال لقوله تعالى: " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ " (التوبة: 34) ففي ذلك تعطيل للمال وعدم استثماره، ومنه كذلك أيضا تشريع الإنفاق الاجتماعي من زكاة وصدقات ووقف وغيرها لعموم قوله تعالى: " وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (الحج 77) وبتشريع الميراث والوصية أيضا في قوله تعالى: " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ... " (النساء 11) وقوله: " مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا... " (النساء 11).

كانت تلك هي أهم التوجيهات القرآنية.

د الجانب البيئي:

تلعب البيئة دورا هاما في تحقيق جودة الحياة، وهذا لكونها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، وتشمل البيئة الطبيعية من تربة وماء وهواء ونباتات وكائنات حية، كما تشمل أصنافا بيئية أخرى كالبيئة الصحية والبيئة الثقافية والبيئة الاجتماعية وغيرها²⁷ (الصاحب، 2000م /

1421 هـ). وقد سخر الله تعالى كل هذه العوالم التي في الكون لخدمة الإنسان والآيات التي تشير إلى ذلك عديدة منها قوله تعالى: " أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً... " (لقمان 20) لكن للأسف نحن نواجه اليوم أخطارا بيئية حمة تهدد الحياة الهائلة على الأرض، فهذه كوارث طبيعية لا تكاد تنقطع، وهذا احتباس حراري يهدد مخزون الأرض من الماء والذي جعله الله سببا في الحياة: " وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ... " (الأنبياء 30) وغيرها كثير مما يهدد صحة وحياة وأمن الناس على كوكب الأرض، وقد حذر الله تعالى من ذلك في كتابه العزيز في قوله: " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ " (الروم 41) فلا شك أن كل هذه المشاكل البيئية بفعل الإنسان من إهمال تارة واعتداء تارة ولا عقلانية في الانتفاع بالثروات تارة أخرى.

ومع أن القرآن الكريم قد نبه في مواضع كثيرة إلى حاجتنا إلى عناصر البيئة الطبيعية لنحيا هانئين إلا أن الإنسان ماض في التخريب والتدمير غير آبه بالعواقب، ففي الأنعام التي يهدد الإنسان كثيرا منها بالانقراض يقول عز وجل: " وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ، وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ " (النحل 5-6). وقد وصف القرآن الكريم عباد الرحمن بقوله: " وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا... " (الفرقان 63) ولفظ "هونا" فيه إشارة إلى التعامل برفق ولين مع الأرض وما فيها من مكونات خلال ممارسة النشاطات المختلفة²⁸ (الصاحب، 2000م / 1421 هـ).

وفي البحر قوله تعالى: " وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِيَبْتَلِيَكُمْ فِيهِ وَتَلْبَسْتُمْ مِنْهَا قَسَبًا وَاللَّيْلَ بَدُوعًا وَأَبْغَاصًا وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ " (النحل 14).

وبصفة عامة نهي الله جل ذكره عن الإفساد في الأرض بعد أن أصلحها وأعد لها خليفته فيها ليسعد بالعيش عليها فقال: " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا... " (الأعراف 56).

وفي الختام يمكن أن نستنتج مما سبق أن في التزام الإنسان بهذه التوجيهات يحفظ بيئته ويحميها، وتبعاً لذلك يحفظ صحته ومجتمعه من كل المخاطر الناجمة عن تضرر البيئة من التصرفات اللامسؤولة للإنسان.

الخاتمة:

بعد التعريف بجودة الحياة وتوضيح التصور القرآني للحياة وللجودة ثم تقديم نماذج من التوجيه القرآني في مجال جودة الحياة خلصت المداخلة إلى النتائج التالية:

- من الصعب إعطاء تعريف دقيق لجودة الحياة إذ هو مصطلح معقد لتعلقه بعدة جوانب من حياة الإنسان والتي قد تضاف إليها جوانب أخرى مستقبلا فيتغير التعريف تبعاً لذلك.
- لسعادة الإنسان وراحته في حياته علاقة وطيدة بتصوره لهذه الحياة، فليس الذي يعتقد أن حياته تنتهي بمجرد موته كمن يتبنى التصور القرآني للحياة والذي مفاده أن الموت بداية لحياة أبدية فيشتاق إلى نعيمها ويستعد له من خلال جودة حياته الروحية.
- أصل القرآن الكريم للجودة الشاملة إذ أظهر ارتباط هذا المفهوم بكلام الله وبخلقه وبتشريعه ومن خلال حث الإنسان على الإتيان والإحسان في كل عمل مطلوب منه.
- تفرد القرآن الكريم بربط جودة الحياة بسلامة العقيدة لأن غيابها سبب في عدم السكينة النفسية وضيق العيش وعدم الأمن على النفس وعلى الرزق.

- أولى القرآن الكريم الجانب الاجتماعي عناية قصوى فوضع أسسا للعلاقات الأسرية وكذا العلاقات الاجتماعية وهي كفيلة بتحسين حياة الأفراد والمجتمعات.
- دعا القرآن الكريم إلى التواصل والتعارف بين الشعوب المختلفة لتحسين حياة البشر جميعا.
- أقر القرآن الكريم مبدأ حفظ كرامة بني آدم والمسلم ملزم بتبني هذا المبدأ عند تعامله مع غير المسلم.
- يعتبر التعاون من وسائل تحقيق جودة الحياة لذا أمر به الله تعالى وأطلق الأمر به من غير قيد فدل ذلك على جواز التعاون مع غير المسلم في حدود طاعة الله فيمكن بذلك للمسلمين التوصل إلى رفع كفاءاتهم في مجالات عدة تمكنهم من تحسين مستوى حياتهم.
- الأصل - من خلال القرآن الكريم - لدى المسلمين التعايش مع غيرهم ما لم يعتدوا عليهم لأن السلام يأتي بالخير للجميع في كل مجالات الحياة.
- جاء القرآن الكريم بأحكام متعلقة بالمال تضمن حفظه وتداوله وعدم طغيان الإنسان بسببه فينعم الجميع به في حدود القيود الشرعية.
- لرفع الكفاءة الاقتصادية بغية تحسين المستوى المعيشي حث القرآن الكريم على العمل وأوجب إتقانه.
- في حث القرآن على الإنفاق الاجتماعي إسعاد للطبقات المحرومة من المجتمع.
- للبيئة تأثير مباشر على حياة الإنسان مثل صحته وحياته المادية لذا وجه القرآن الكريم إلى ضرورة العناية بالبيئة والمحافظة عليها وعدم السعي إلى إفسادها.

الهوامش:

- ¹ بشرى عناد مبارك "جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج" مجلة كلية الآداب العدد 99 كلية التربية الأساسية جامعة ديالى ص723.
- ² الجوهري (الصحاح) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين بيروت ط4 1407 هـ/1987م (461/2)
- ³ الجوهري مرجع سابق (2323/6).
- ⁴ صالح إسماعيل عبد الله الهمص "قلق الولادة لدى الأمهات في المحافظات الجنوبية في قطاع غزة وعلاقته بجودة الحياة" رسالة ماجستير إشراف جميل حسن الطهراوي وعبد الفتاح عبد الغني الهمص الجامعة الإسلامية غزة كلية التربية قسم علم انفس 1431 هـ/2010م ص42.
- ⁵ إيمان محمد حمدان الطائي " دور الارشاد النفسي في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المعاصر " مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 47، 2015، جامعة بغداد، ص 55.
- ⁶ نقلا عن محمد السعيد أبو حلاوة "جودة الحياة المفهوم والأبعاد" ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة كفر الشيخ قسم علم النفس التربوي 2010 ص 3
- ⁷ سيد قطب "في ظلال القرآن" دار الشروق القاهرة ط34 1425 هـ/2004م (1073/2)
- ⁸ ابن كثير "تفسير القرآن العظيم" علق عليه وخرج أحاديثه هاني الحاج المكتبة التوفيقية القاهرة ط11 2013 م (89/4)
- ⁹ ينظر: الطبري "جامع البيان" تحقيق التركي دار هجر القاهرة ط1 1422 هـ/2001م (273/15) ، سيد قطب مرجع سابق (2272/4)
- ¹⁰ وهبة الزحيلي "التفسير المنير" دار الفكر دمشق ط2 2003 م (453 و448/2)
- ¹¹ الطاهر بن عاشور "التحرير والتنوير" السداد التونسية طبعة 1984 (407/27)

- 12 وهبة الزحيلي مرجع سابق=ق (318/12)
- 13 سيد قطب مرجع سابق (2669/5)
- 14 الطاهر بن عاشور مرجع سابق (216/2)
- 15 رواه مسلم في صحيحه باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة ح 57-1955
- 16 سيد قطب مرجع سابق (3318/6)
- 17 ابن كثير مرجع سابق (199/5)
- 18 ابن كثير مرجع سابق (192/4)
- 19 الطبري مرجع سابق (121/4)
- 20 ابن باديس "مجالس التذكير" دار البعث قسنطينة ط 1 1421 هـ/1982 م ص 126
- 21 ابن باديس مرجع سابق ص 101
- 22 سيد قطب مرجع سابق (3348/6)
- 23 ابن كثير مرجع سابق (7/3)
- 24 صفى الرحمان المباركفوري "الرحيق المختوم" شركة شهد الجزائر ط 1408 هـ/1987 م ص 69
- 25 رفيق يونس المصري "التفسير الاقتصادي للقرآن الكريم" دار القلم دمشق ط 1 1434 هـ/2013 م ص 185
- 26 فؤاد عبد الله العمر، البنك الإسلامي للتنمية بحث رقم 62 طبعة 1424 هـ/2003 م ص 154
- 27 محمد العيد محمود صاحب "النهج الإسلامي في حماية البيئة" حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية الجامعة الأردنية العدد 18.
- 1421 هـ/2000 م ص 451
- 28 محمد العيد محمود صاحب مرجع سابق ص 451

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن الحجاج مسلم. (2005 م / 1426 هـ). صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (الإصدار ط1). القاهرة: مؤسسة المختار.
3. ابن كثير. (2013). تفسير القرآن العظيم، علق عليه وخرج أحاديثه هاني الحاج (الإصدار ط11). القاهرة، مصر: المكتبة التوقيفية.
4. الجوهري. (1987). الصحاح. بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
5. الطاهر بن عاشور. (1984). التحرير والتنوير. تونس: السداد التونسية.
6. الطبري. (2001 م / 1422 هـ). جامع البيان، تحقيق التركي (الإصدار ط1). القاهرة، مصر: دار هجر.
7. إيمان محمد حمدان الطائي. (2015). دور الارشاد النفسي في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المعاصر. مجلة البحوث التربوية والنفسية (47).
8. بشرى عناد مبارك. (2012). جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج. مجلة كلية الآداب (99).

9. رفيق يونس المصري. (2013م / 1434 هـ). التفسير الاقتصادي للقرآن الكريم (الإصدار ط1). دمشق، سوريا: دار القلم.
10. سيدقطب. (2004م/1425هـ). في ظلال القرآن (الإصدار ط 34). القاهرة، مصر: دار الشروق.
11. صالح اسماعيل عبد الله الهمص. (2010م / 1431هـ). قلق الولادة لدى الأمهات في المحافظات الجنوبية في قطاع غزة وعلاقته بجودة الحياة رسالة ماجستير تحت إشراف جميل حسن الطهراوي وعبد الفتاح عبد الغني الهمص. الجامعة الإسلامية غزة كلية التربية قسم علم النفس.
12. صفى الرحمان المباركفوري. (1987م / 1408 هـ). الرحيق المختوم. الجزائر: شركة شهد.
13. عبد الحميد ابن باديس. (1982م / 1421 هـ). مجالس التذكير (الإصدار ط 1). قسنطينة، الجزائر: دار البعث.
14. محمد السعيد أبو حلاوة. (2010). "جودة الحياة المفهوم والأبعاد". ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة كفر الشيخ قسم علم النفس التربوي.
15. محمد العيد محمود الصاحب. (2000م / 1421 هـ). النهج الإسلامي في حماية البيئة. حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية الجامعة الأردنية (18).
16. وهبة الزحيلي. (2003م). التفسير المنير (الإصدار ط 2). دمشق، سوريا: دار الفكر.

جودة الحياة من منظور شرعي واقتصادي

د. عبد العزيز نصري

جامعة أدرار

nasri1406@gmail.com

د. لطيفة لمطوش

جامعة أدرار

latifa.adrar@live.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض رؤية الإسلام في جودة الحياة وكيفية تحقيقها للإنسان من أجل العيش في ظروف كريمة، وذلك من خلال الاستشهاد بجملة من الآيات والأحاديث النبوية وأراء الفقهاء في ذلك، ثم تطرق هذا البحث إلى المؤشرات الاقتصادية لجودة الحياة من خلال الإشارة إلى بعض المؤشرات والتقارير الدولية، وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الدين الإسلامي يحفظ ويحث على تكريم الإنسان بحقوقه الكاملة. ومن المنظور الاقتصادي لازالت جودة الحياة مغيبة في الكثير من البلدان النامية حسب تقارير التنمية البشرية وتقارير السعادة العالمية كما أن مؤشر "جيني" للعدالة في توزيع الدخل لا يزال يوضح مدى تفاوت توزيع المداخل بين فئات المجتمع حتى في بعض البلدان المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، الإسلام، الإنسان، المؤشرات، الاقتصاد.

المقدمة:

تعتبر جودة الحياة مفهوماً مثالياً تسعى الحكومات إلى استعماله لتطمئن شعوبها بمستقبل أفضل، ولحقب مضت عرفت جودة الحياة بالمستوى الاقتصادي وارتفاع دخول الأفراد حتى سنة (1990م) حيث طرحت الأمم المتحدة مفهوماً آخر لتحسين أوضاع الناس خاصة في البلدان النامية، وهو مفهوم التنمية البشرية وقياس مدى توافر الاحتياجات الأساسية للناس من تعليم وصحة ودخل، إلا أن هذا الدين الحنيف تحدث عن كرامة الإنسان وأنها لا تنحصر في الجانب المادي منذ قرون مضت، وها هي البشرية الآن تحاول أن تتدرك مفهوم المادية في التعامل مع الإنسان واعتباره عاملاً لتحقيق الثروة بدلاً من أن يكون هدف للتنمية، ومما سبق يطرح التساؤل التالي: كيف يرى الإسلام جودة الحياة، وماهي المؤشرات الاقتصادية التي تقيسها؟

وللإجابة على هذا السؤال تمّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال عرض نظرة الإسلام عن جودة الحياة وهل هناك ما يدل على سبق الإسلام للحث على مصطلح الجودة قبل ظهوره في الغرب، وما هي المصطلحات والإشارات المتضمنة لمعنى جودة الحياة في القرآن والسنة النبوية الشريفة. ثم التطرق إلى الجانب الاقتصادي، وعرض بعض المؤشرات المرتبطة بتحسين جودة الحياة كمؤشر التنمية البشرية والسعادة العالمية، ومؤشر جيني للعدالة في توزيع الدخل. وبهذا تمّ تقسيم هذه البحث إلى محورين أساسيين؛ المحور الأول يُعنى بالجانب الإسلامي ونظرة لجودة الحياة، في حين المحور الثاني يتحدث عن بعض المؤشرات الاقتصادية المعمول بها لتصنيف البلدان حسب درجات التنمية والعناية بالإنسان باعتباره المحرك والغاية من التنمية.

1. جودة الحياة من المنظور الإسلامي

1.1. تعريف الجودة

لقد أشار الإسلام لمصطلح الجودة واستعمالاته المتعددة قبل ظهوره عند الغرب، ولكنه لم يشر إليه بالاسم كما سنرى، ولكن استعمل مصطلحات أخرى وكلها تصب في مصطلح الجودة كإتقان العمل والإحسان والابتعاد عن الغش والتدليس، وأغلبها تدعو إلى إتقان العمل وجودته، وذلك عن طريق استحضر المسلم للخوف من الله - ﷻ - وإرضاء نفسه ومجتمعه، وفائدة هذا الإتقان والجودة هو النفع للفرد والمجتمع، وقبل الانطلاق في تأصيل مصطلح الجودة في الشريعة الإسلامية؛ نقوم بتعريفه لغة واصطلاحاً.

أ. تعريف الجودة في اللغة:

جاء معنى "الجودة" في اللغة من مصدر "جود" ففي لسان العرب نجد التعريف التالي: جود: الجيد: نقيض الرديء، على فيعل، وأصله جيود فقلبت الواو ياء لانكسارها ومجاورتها الياء، ثم أدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع جواد،... وجاد الشيء جودة وجوده أي صار جيواً، وأجدت الشيء فجاء،... ويقال: هذا شيء جيد بين الجودة والجودة. وقد جاد جودة وأجاد: أتى بالجيد من القول أو الفعل. ويقال: أجاد فلان في عمله وأجود وجاد عمله يوجد جودة (ابن منظور، 1414 هـ).

أما في المعجم الوسيط، فوجد العريف التالي: (جاد) جودة صار جيواً يقال جاد المتاع وجاد العمل فهو جيد... (أجاد) أتى بالجيد من قول أو عمل ويقال أجاد الشيء وفيه صيره جيواً... (أجود) أتى بالجيد من القول أو العمل (ابراهيم مصطفى و اخرون، 1380 هـ).

من خلال التعريف اللغوي يلاحظ أن مصطلح الجودة يدور حول الجيد، والإجادة في القول والعمل، وهو ضد الرداءة، وكلها معاني تصب في مصطلح الجودة ومفهومه العام.

ب. تعريف الجودة في الاصطلاح:

للجودة في الاصطلاح تعاريف كثيرة ومتنوعة حيث عرفت على أنها أداء شيء قولاً أو عملاً أو اعتقاداً؛ بإجادة، وفق صفات وهيئات محسنة ومتقنة، تنال رضا رب الشيء، وتشبع حاجات الطالب (عمر عودة، 2017)، كما تعرف الجودة على أنها مجموعة الخصائص والمميزات لمن عمل بإتقان وإحسان على حسب ما تقتضيه الصناعة، ويحقق متطلبات المستفيد (محمد عواد، 2009) ومن خلال ما تقدم يلاحظ تنوع هذه التعاريف؛ ويمكن التوفيق بينها، كونها تدور حول إتقان العمل وجودته وتحقيق متطلبات الزبائن، ولكن في تعريف الجودة الشاملة يختلف المفهوم الديني عن الاقتصادي نوعاً ما؛ ويتفق في معاني كثيرة من بينها الإتقان والإحسان والعمل الجيد والوفاء بمتطلبات الغير، وكل هذه المعاني استعملها الإسلام وحث عليها.

2.1. جودة الحياة في القرآن الكريم

أن مفهوم الجودة قد تحدث عنه الإسلام بشكل عام؛ والقرآن الكريم بشكل خاص، ونحاول التطرق في هذا العنصر إلى جمع بعض الآيات القرآنية التي أشارت إلى معنى الجودة ومشتقاتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة - كما سنرى -، وقد ذكرنا في تعريف الجودة السابقة أن من معانيها الإتقان وحسن الصناعة، وقد أشار القرآن إلى هذا، قال تعالى في سورة النمل: (صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ حَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ (88))، قال الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: أحسن كل شيء خلقه وأوثقه (الطبري، 2000) وقد تأتي الجودة بمعنى الإحسان كما في قوله تعالى في سورة السجدة: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ (7))، وهو نفس المعنى الذي أشارت إليه الآية السابقة، حيث توقف الإمام الطبري عندها، وأكد المعنى السابق حيث قال: معناه: أنتقن كل شيء وأحكمه... إما هذا الذي قلنا من معنى الإحكام والإتقان، أو معنى التحسين الذي هو في معنى الجمال والحسن، فلما كان في خلقه ما لا يشك في قبحه وسماجته، علم أنه لم يُعْن به أنه أحسن كل ما خلق، ولكن معناه أنه أحكمه وأتقن صنعته (الطبري، 2000).

وهناك آيات كثيرة في الإحسان غير التي ذكرنا؛ وتختلف معانيها عن بعضها حسب سياق الآية، علماً أن من أقرب المعاني لمعيار الجودة هو الإحسان، وهي مظهر من مظاهره، ونشير إلى بعضها، ومنها قوله تعالى في سورة البقرة: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا (83))، وقوله تعالى في نفس السورة: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ (138))، وقوله تعالى: (وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (195))، وقوله تعالى في سورة النساء: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا يَمُنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ (125))، ومن الآيات الدالة على الإحسان؛ وقوله تعالى في سورة هود: (لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا (7))، وهي إشارة واضحة إلى أن الجزاء يتعلق بكيفية الأداء كائناً ما كان هذا الأداء، وكذلك في قوله تعالى في سورة الكهف: (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِيَبْلُوكُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا (7))، وقوله تعالى في نفس السورة: (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (30))، وقال تعالى في سورة التغابن: (وَصَوِّرْكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَتِكُمْ (3)) حيث نبه الله - ﷻ - أنه خلق الإنسان في أكمل صورة، وأحسن تقويم، وأجمل شكل، وتؤكد هذه المعنى آية سورة التين وهي قوله تعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ (4)). والإحسان في العمل حسب الآيات التي ذكرنا؛ ينقسم إلى قسمين: فالأول: التوجه بالعمل لله - ﷻ -، والثاني:

استعمال أعلى درجات المهارة والإتقان فيه. فمثلاً إذا قدمت جهة حكومية أو منظمة مدنية خدمة الصحة أو التعليم للناس؛ عليها أن تتحرى أعلى درجات الإحسان في توفير خدمات مهذبة وراقية وتوفير تجهيزات وإمكانيات تحقق إنجاز الأهداف بأعلى درجات الكرامة للناس المستفيدين باختلاف معتقداتهم أو أجناسهم، لأن الجزاء مضاعف ينتظر فيه المسلم الثواب من خالقه، ويتطلع إلى نمو مجتمعه وصلاحه

3.1. جودة الحياة في السنة النبوية

تم التطرق فيما سبق سابقاً إلى مصطلح جودة الحياة في القرآن الكريم، وكيف تحدثت عدة آيات على هذا المصطلح، والآن سيتم التطرق إليه في السنة النبوية الشريفة، وبعد الاطلاع تبين لنا أن هناك عدة أحاديث حثت على جودة الحياة وتكريم الإنسان في كل قطر أو مصر، فمنذ نزول هذا الدين للناس كافة لم يستثنى فيهم جنساً أو بلداً وإنما سعى لتكريم الإنسان والرفي به، وحثه على الإحسان لأخيه الإنسان، سيتم استعراض بعض الأحاديث في نقاط محددة والتذكير على أن الإسلام اهتم بالجودة في كل شيء قبل تأصيلها عند الغرب.

أ- تكريم الإنسان وتفضيله على جميع المخلوقات: تكمن جودة الحياة في تكريم الإنسان وتفضيله على جميع مخلوقات الله - ﷻ -، ونجد الإسلام قد رفع الإنسان فوق كل الكائنات، وجعل كل ما في الأرض والحياة مسخرة له، وميزه بالعقل والتفكير، وقد دلت آيات كثيرة في القرآن على هذا التكريم منها قوله تعالى في سورة الاسراء: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً (70))، وبين الله - ﷻ - أن الإنسان هو خليفته في الأرض، قال تعالى في سورة البقرة (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً (30))، فالإسلام يحترم حرية الإنسان ويصون كرامته وحقوقه، ودع إلى تحرير العبيد وجعل عدة كفارات كانتهاك حرمة رمضان والظهار والقتل الخطأ وغيرها أنها تجبر بتحرير وعتق الرقاب. فقد حث الإسلام على تركية النفس البشرية بشكل شامل ومتوازن بهدف إعداد الإنسان صاحب الشخصية التي تمتلك كافة أسباب الصلاح والنجاح والقدرة على الإصلاح والبناء. وذلك بالاعتماد على قيم دينية ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان أو الأشخاص أو الظروف. فالإنسان مكرم في الحياة وبعد الممات، فلا يمثل مجتته، ولا تترك للدواب وإنما تدفن حسب الطريقة المعروفة وتشيع بالجنائز، كما فعل رسول الله - ﷺ -، ومن آثار تكريم الإنسان وجودته في الحياة؛ أن لا يُظلم ولا يُظلم، وأن يعيش في أمن ورخاء، وأن لا يخاف لأحد من الخلق مهما كان ولا يخشى إلا الله - ﷻ -.

ب- السنة تدعو إلى الجودة في المعاملة وحسن الخلق: إن الإسلام دع إلى التحلي بالأخلاق والمعاملة الحسنة في جميع نواحي الحياة، وإظهار الوجه المشرق للإسلام، والمسلمون سفراء للإسلام أينما حلوا وارتحلوا، وتجويد الأخلاق والمعاملة متعدد؛ ويشمل مجالات كثيرة مباشرة وغير مباشرة، وسندكر بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى حسن الخلق والمعاملة الجيدة، فعن عبد الله بن عمرو - ﷺ -، عن النبي - ﷺ - قال: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه (البخاري، 1422 هـ) ويدل هذا الحديث على أن المسلم الكامل في دينه هو من سلم الناس من لسانه ويديه، وكف أذاه وشبه وحسنت معاملته للناس، وآمن يقيناً أن الدين المعاملة. ويستفاد من الحديث ما يأتي: أولاً: اهتمام الإسلام البالغ بكف الأذى عن الناس وحسن معاملتهم، حتى أنه حصر الإسلام الكامل فيه، وحث المسلمين عليه، "لأن الدين المعاملة" فالمسلم لا يؤدي أحداً ولو كان كافراً، لقوله - ﷺ - في رواية النسائي وابن حبان "المسلم من سلم الناس من لسانه ويده" وقد أجمعت كل الأديان السماوية على حفظ حقوق الإنسان وصيانتها، حتى قال - ﷺ - "من قتل ذمياً لم يرح رائحة الجنة" (قاسم، 1990).

ج- حثه - ﷺ - على الإحسان والرفق بالحيوان: قال رسول الله - ﷺ - "إن الله - ﷻ - كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته (ابن حنبل، 2001) نلاحظ أن السنة استعملت لفظ الإحسان كما استعمله القرآن، والإحسان ضد الإساءة، فبين لنا هذا الحديث أن الله - ﷻ - فرض الإحسان على كل شيء حتى على الذبيحة وعدم تعذيبها والإنسان أحرى بالإحسان وأولى في الحصول عليه وهذه قمة المعاملة والأخلاق التي جاء بها الدين الخفيف.

ومما سبق فقد تمَّ عرض رؤية الإسلام في تكريم الإنسان بحياة ذات جودة وكرامة في كل مكان وزمان، فهذا الدين السوي يحقق العدالة والإنصاف لبني البشر في الحصول على الحقوق الآدمية، ويحث على الإحسان لهم والرفي بهم، وذرة الظلم عنهم. وفيما يلي سيتم عرض الرؤية الاقتصادية لجودة الحياة وبعض المؤشرات والتقارير الدولية المعنية بها.

2- جودة الحياة من منظور اقتصادي (تقارير ومؤشرات)

ينظر إلى جودة الحياة أو الرضا عن الحياة التي يعيشها الأفراد من خلال الحكم على أطر مرجعية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية محددة، وبهذا سيتم التطرق بداية لمفهوم جودة الحياة، ومن ثمّ إلى أهم المؤشرات التي تقيسها.

1.2. تعريف جودة الحياة

يعد مفهوم جودة الحياة (Quality Of Life (QOL مفهومًا شاملاً لكونه يضم عدة جوانب من حياة البشر من اشباع مادي، اجتماعي وروحي مما يحقق الرضا والسعادة. كما تتعدد تعاريفه حسب تنوع السياقات التي يستعمل بها، وبهذا عرفت منظمة الصحة العالمية (World Health Organization (WHO مفهوم جودة الحياة على أنه "إدراك وتصور الأفراد لوضعهم وموقعهم في سياق نظم الثقافة والقيم التي يعيشون فيها وعلاقة ذلك بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واعتباراتهم، وهو مفهوم واسع النطاق يتأثر بالصحة الجسدية للشخص وحالته النفسية ومعتقداته الدينية وعلاقاته الاجتماعية (منظمة الصحة العالمية) وعليه يمكن تعريف جودة الحياة على أنها مقدرة البشر على التعايش مع ذواتهم ومجتمعاتهم بشكل سليم يحقق لهم الرضا المادي والاجتماعي والروحي.

من المهم التفريق بين مفهوم جودة الحياة ومفهوم مستوى المعيشة.

فمستوى المعيشة لا يزيد عن تقييم للثروة المادية والوضع المالي بالرغم من تأثيره الكبير على جودة الحياة غير أن جودة الحياة تشمل عدة عوامل مهمة كالصحة البدنية والنفسية والعلاقات الاجتماعية والحالة الروحية للشخص والرفاهية العامة للمجتمع ككل. إن مفهوم جودة الحياة يشمل أهم العناصر التي تحقق الرضا والسعادة لأفراد المجتمع والمتمثلة في العناصر التالية (Juazas Rusevicus & Dalia Akranaviciute, 2007)

أ. القدرة المادية والمتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. العمر المتوقع عند الولادة وعيش حياة صحية ومديدة خالية من الأمراض.

ت. الاستقرار السياسي والأمن.

ث. الحياة الأسرية ومؤشر نسبة الطلاق.

ج. الحياة المجتمعية والدينية مثل حضور دروس العلم في المساجد.

ح. المناخ، الجغرافيا والحالة البيئية.

خ. استقرار الوظيفة بأن لا يشعر الموظف بتهديد التخلي عنه في وقت ما.

د. التعليم والحرية السياسية.

ذ. المساواة بين الجنسين مقارنة مدخول الذكور بمدخول الإناث المكتسبة.

فيما سيلي سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات التي تقيس جودة الحياة كمؤشر التنمية البشرية، ومؤشر السعادة العالمية ومؤشر جيني.

2.2. التنمية البشرية

في عام (1990م) قدمت الأمم المتحدة نهجاً جديداً للنهوض برفاه الإنسان؛ تم تطويره على يد الاقتصادي (محبوب الحق) وهو نهج التنمية البشرية وهو مفهوم يتعلق بتوسيع ثراء الحياة البشرية، وليس مجرد ثراء الاقتصاد الذي يعيش فيه البشر. إنه نهج يركز على الناس وفرصهم وخياراتهم. وبهذا تُعرّف التنمية البشرية: بأنها عملية توسيع حريات الناس وفرصهم وتحسين رفاههم. إن التنمية البشرية تدور حول الحرية الحقيقية التي يتعين على الناس العاديين أن يتمتعوا بها (تقرير التنمية البشرية، 2018).

وبهذا ترى الأمم المتحدة التنمية البشرية في ظل بعد جديد وهو الاستدامة على أنها تنمية لا تكفي بتوليد النمو فحسب؛ بل تمتد إلى توزيع عائداته بشكل عادل أيضاً، وتعمل على حماية بيئة هذا الكوكب المشترك وتمكين الناس بدل تهميشهم وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتوهمهم للمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، وبذلك فهي عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء رأس المال

البشري بحيث تتم تلبية احتياجات الأجيال الحالية بأكبر قدر من الإنصاف دون المساس بحقوق الأجيال القادمة (تقرير التنمية البشرية ، 2010).

أ. مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Index

وهو مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ومؤشر التعليم، ومؤشر الدخل الفردي، والتي تستخدم لترتيب البلدان حسب مستويات التنمية البشرية. قبل حساب مؤشر التنمية البشرية يتم حساب قيمة كل عنصر من العناصر السابقة على حدى وتتراوح قيمها بين 0 و 1. وبهذا تتم صياغة هذه المؤشرات للصحة، التعليم والدخل باستخدام العلاقات التالية (رمضان الديب، 2006).

أ. **مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد:** الافتراض الكامن وراء هذا المؤشر هو أن الحياة الطويلة قيمة في حد ذاتها فهو يعكس مدى اهتمام البلد بالرعاية الصحية لمواطنيه وقاية وعلاج حالة التغذية والعناية بالمرافق وتجهيزها لتقديم خدمات جيدة تلي احتياجات المواطنين وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد} = \frac{\text{العمر المتوقع عند الميلاد (الفعلي للبلد)} - \text{معلمة الحد الأدنى للعمر (25 سنة)}}{\text{معلمة الحد الأقصى للعمر (85 سنة)} - \text{معلمة الحد الأدنى للعمر (25 سنة)}}$$

أ. **مؤشر التعليم والتحصيل العلمي:** فهو يعبر عن اكتساب المبادئ الأساسية وإمكانية الحصول على فرص التعليم للقراءة والكتابة باعتبارها أول خطوة في تحصيل المعرفة.

$$\text{مؤشر التعليم} = \frac{3}{2} (\text{مؤشر إمام البالغين بالقراءة والكتابة}) + \frac{3}{1} (\text{مؤشر إجمالي نسب الالتحاق})$$

أ. **مؤشر الدخل:** ويعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل مدى حيازة الفرد للموارد المالية اللازمة لعيش حياة كريمة.

$$\text{مؤشر متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{(لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - لوغاريتم 100)}}{\text{(لوغاريتم 40000 - لوغاريتم 100)}}$$

بعد حساب الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية يتم ضربها في أوزانها 3/1 لكل عنصر كالتالي:

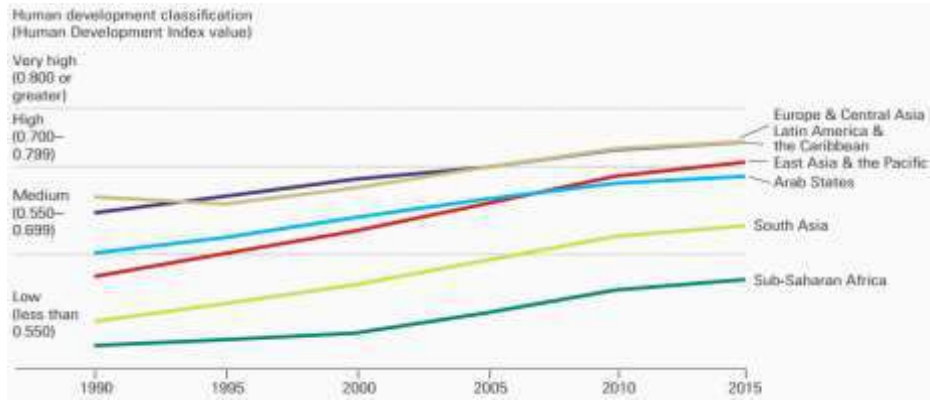
ب. دلالة مؤشر التنمية البشرية

$$\text{مؤشر التنمية البشرية} = \frac{3}{1} * \text{مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد} + \frac{3}{1} * \text{مؤشر التعليم} + \frac{3}{1} * \text{مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي}$$

تتراوح قيمة مؤشر التنمية البشرية بين 0 و 1، فكلما آل المؤشر إلى 1 دل ذلك على تنمية بشرية مرتفعة وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على ضعف التنمية البشرية بهذا البلد.

HDI > 0.90	تنمية بشرية مرتفعة جداً
0.70 < HDI < 0.90	تنمية بشرية مرتفعة
0.50 < HDI < 0.70	تنمية بشرية متوسطة
HDI < 0.50	تنمية بشرية منخفضة

الشكل 01: " الاتجاهات الإقليمية لقيم مؤشر التنمية البشرية "



المصدر: معهد بروكنجز، واشنطن،

<https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2017/03/24/figures-of-the-week-human-development-progress-in-africa-and-globally/>

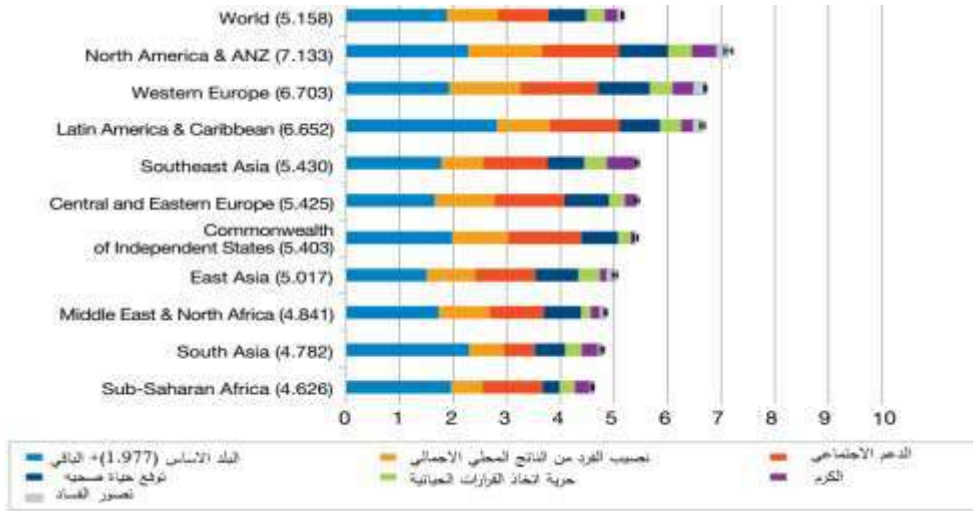
من خلال الشكل أعلاه يتضح أن هناك تحسن كبير في مؤشر التنمية البشرية العالمية إذ عرفت القيمة الإقليمية لهذا المؤشر نمواً ملحوظاً منذ سنة (1990م) إلى الآن، غير أنه تبقى دائما الدول الأوروبية في الصدارة من ناحية العناية بالإنسان واحتياجاته مقارنة بالدول في الصحراء الإفريقية التي تواجه صعوبات كبيرة في الخروج من المستوى المنخفض نظراً للتحديات الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية التي تنبسط النمو بهذه المناطق. أما بالنسبة لوضع الجزائر ونظراً للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة فإن مؤشر التنمية البشرية لسنة (2015م) وقع في مجال التنمية البشرية المرتفعة بقيمة 0.745 (تقرير التنمية البشرية، 2015).

3.2. مؤشر السعادة العالمي:

يعود ظهور مؤشر السعادة العالمي (World Happiness Index) إلى أكثر من عقد مضى، عندما أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير معبر بشكل دقيق عن حقيقة التنمية في دول كثيرة. تبنت الأمم المتحدة هذا المؤشر وأصدرت تقريرها الأول حول السعادة في دول العالم سنة (2012م).

يعتبر مؤشر السعادة العالمي مؤشراً يقيس مدى سعادة الدول والمجتمعات استناداً إلى دراسات وإحصائيات متعددة. وحسب هذا المؤشر غالباً ما تكون الدول الأكثر ثراءً (تقرير السعادة العالمي، 2016) أكثر سعادة إلى حد ما بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الدخل الإضافي، الدعم الاجتماعي، الجانب الروحاني، غياب الفساد ومستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد. يعتمد جمع البيانات لحساب مؤشر السعادة العالمي على استطلاع عالمي لتجميع البيانات يقيس المؤشرات الرئيسية مثل القانون، النظام، الغذاء، المأوى، استخدام الموارد البيئية، العمل، الدخل الشخصي، الصحة الجسدية، مشاركة المواطنين في القرارات التي تمس حياتهم والرفاهية ويظهر ارتباطها بمؤشرات التنمية العالمية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات أخرى. تساعد هذه المؤشرات الحكومات في فهم السياق الواسع للمصالح الوطنية وصنع قرارات تحسن من أوضاع شعوبهم وتخفيف تدمرهم.

الشكل 02: " الاتجاهات الإقليمية لمؤشر السعادة العالمي "



المصدر: تقرير السعادة العالمية لسنة (2013م).

من الشكل رقم 02 يتضح أن الدول الأوروبية وشمالي القارة الأمريكية تتمتع شعوبهم بدرجة عالية من السعادة مقارنة بالشعوب في الصحراء الإفريقية الذين يعيشون حالة من التهميش والمجاعات والحروب الطاحنة التي أتت على سكان هذا المناطق بالولايات من التخلف والأمراض وتعثر عجلة النمو ببلداتهم.

4.2. مؤشر جيني للعدالة في توزيع الدخل

تعد ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل من أحد أخطر الظواهر التي تعاني منها البلدان، والأشد من ذلك التفاوت بين مداخيل سكان البلد الواحد. تنخفض هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة، ويزداد عمقها في الدول النامية بالرغم من أنها تظهر في بلدان متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية (عثمان محمد عثمان، 2016).

يعتبر معامل جيني من المقاييس المهمة والأكثر انتشاراً، طرح فكرته الإحصائي الإيطالي (C.Gini) سنة (1912م)، والتي تعتمد على قسمة المساحة المحصورة بين منحنى (لورنز) وخط التساوي على المساحة الكلية تحت خط التساوي التام. تتراوح قيمة معامل جيني من الصفر إلى الواحد حيث تكون قيمة المعامل جيني صفرية إذا وقعت على خط التساوي وتفسر بوجود حالة تساوي مطلق في توزيع الدخل في حين في حالة التفاوت المطلق في توزيع الدخل تكون قيمته مساوية للواحد، وبهذا كلما اقتربت قيمة معامل جيني من الواحد كلما دل ذلك على تفاوت كبير في توزيع الدخل، وكلما آلت قيمته إلى الصفر كلما كان توزيع الدخل بين طبقات المجتمع أكثر عدالة (S. Subramanian, 2004).

تصاغ علاقة جيني الرياضية من البيانات المبوبة إلى الفئات الدخلية أو الإنفاقية، كالآتي:

$$Gin = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n (S_1 + S_{(i-1)}) W_i$$

إذ أن:

Gini: يمثل معامل جيني

S_i: و يمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية: النفاق الفئة (i)

S_(i-1): ويرمز إلى التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لإنفاق الفئة السابقة للفئة (i)

W_i: ويمثل النسب المئوية لعدد الأفراد في الفئة (i)

n: يمثل عدد الفئات أو حجم العينة

عادة تفسر قيمة معامل جيني إذا وقعت ضمن المجال (0.5-0.7) بوجود تفاوت كبير في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في حين إذا وقعت قيمته ضمن المجال (0.2-0.35) فهي تعبر عن عدالة أعلى في توزيع الدخل.

من خلال استعراض المؤشرات السابقة يتضح أن مؤشر التنمية البشرية هو أكثر المؤشرات تعبيراً عن جودة الحياة وإن كان غير كامل من ناحية الرضا النفسي للشعوب، الحرية، المعتقدات... الخ وبهذا تتأكد تعريف مفهوم جودة الحياة بأنه مفهوم واسع يصعب حصره في مؤشر محدد وإنما يحتاج إلى أبحاث مستمرة تشمل كل الجوانب التي تمس حياة البشر كمحاولة لتحسين أوضاعهم والنهوض بالجنس البشري وتكريمه كما جاء في نص الآية الكريمة السابقة في سورة الاسراء: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70)).

الخاتمة:

مما تقدم يتضح سبق الإسلام لتكريم بني آدم ورفع قدرهم فوق كل أمر، واعتبار الإنسان هدف لرقى البشرية وثناء الحضارات، وأن الحفاظ على النفس هي أصل أساسي من أصول الشريعة وتكريم الإنسان بالعلم والحرية وغيرها الكثير من المعايير التي يسعى العالم المعاصر إلى استحداثها واعتبارها آخر ما توصل له العلم والبحث كالتقارير والمؤشرات التنموية. وبهذا توصلت هذه الورقة إلى النتائج التالية:

- 1- أقر الإسلام مفهوم الجودة والإحسان في القيام بالأفعال منذ نزوله.
 - 2- لقد كرم الله - ﷻ - الإنسان بحقوقه الكاملة دون التمييز بين بني البشر.
 - 3- لقد أدرك العالم الحديث مؤخرًا قيمة الإنسان في حد ذاته، وأن رفاه الأمم يبني على رخاء الإنسان وتعليمه وحرية.
 - 4- تم إصدار عدة تقارير ومؤشرات تقم أحوال البشر على الأرض، ومدى تحقق الكرامة لهم وجاءت النتائج بصدارة دول العالم المتقدم في العناية بإنسانهم، وأن مجد هذه البلدان يبني على ضعف وفقر وجهل الدول النامية في القارة الإفريقية وغيرها، التي لا يأبى الوضع المأساوي إلا أن يكون من نصيبها، حيث تغيب أبسط الحقوق الآدمية كحق الحصول على مياه نظيفة أو بلد امن يخلو من الصراعات والحروب الأهلية.
- وبهذا يجب أن تكون الجودة في الحياة حقاً يعاش، خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني الجفاف والجوع والحروب، وألا تكون شعاراً يوهم الناس بقرب نجاحهم وهم بعيدون عن ذلك كل البعد.

المراجع

- 1 - البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- 2 - إبراهيم رمضان الديب، دليل ادارة الموارد البشرية، دار أم القرى، مكة المكرمة، 2006.
- 3 - إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، 2011.
- 4 - ابن حنبل أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، بيروت، 1421 هـ - 2001 م.
- 5 - الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م.
- 6 - عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة النمو الاقتصادي- توزيع الدخل - ومشكلة الفقر، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة.
- 7 - ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط:3، 1414 هـ.

- 8 - محمد عواد وعلي جمعة، أحكام الجودة في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م36، العدد2.
- 9 - قاسم حمزة محمد، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: مكتبة دار البيان، 1410 هـ - 1990 م، دمشق.
- 10 - الهندي، عمر عودة، الجودة في ضوء السنة النبوية، دراسة موضوعية، رسالة ماجستير، 2017م، الجامعة الإسلامية غزة.
- 11 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، <http://hdr.undp.org/en/humandev>
- 12 - تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/270/hdr_2010_en_complete_reprint.pdf
- 13 - تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.pdf
- 14 - تقرير السعادة العالمي لسنة 2016/ 2016 <http://worldhappiness.report/ed/2016/>
- 15 - الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، تاريخ الاطلاع 27 /06 /2018 <http://www.who.int/healthinfo/survey/whoqol-qualityoflife/en/>
- 16-Juozas Rusevicius, Dalia Akranaviciute, Quality Of Life and its Components Measument, Engineering Journal, 2007, Vol. 2, p 43-48.
- 17 -S. Subramanian, Indicators of Inequality and Poverty, Research Paper No 2004/25, Wider, April, 2004, P3.

جودة الحياة من منظور الإسلام

(دراسة تأصيلية مقاصدية)

منصوري محمد

جامعة تلمسان

simansor@gmail.com

الملخص:

تَوَاطَأَتْ نصوصُ القرآن الكريم والسنة الشريفة على أن الإسلام جاء لإسعاد حياة الإنسان في العاجل والآجل، وأنه يحقق التوازن بين متطلبات الحياة الشخصية والأسرية والاجتماعية، وأنه يراعي إشباع الجائزتين الجسدي والروحي، ذلك لأنه يبتغي بلوغ درجاتٍ عاليةٍ في معايير ومقاييس الجودة والرفاهية في حياة الناس وفي عيشتهم، ولذا يجد المطلع على مختلف أحكامه وتشريعاته دعوةً صريحةً إلى العمل والنهوض واستثمار مدخرات هذا الكون الفسيح وتنمية الموارد المتنوعة، كما يجد أيضاً تأكيداً على الاهتمام بهذا الكائن البشري من حيث توفيرُ شروط عيشه الكريم من ضروريات وحاجيات وكماليات.

تتناول هذه الورقة البحثية استقصاء تلك النصوص محاولةً تأصيل مصطلح "جودة الحياة"، والتأسيس الشرعي لهذا المفهوم، انطلاقاً من معاني التفوق والإبداع والتميز ونحوها، وكذا انطلاقاً من أطر الإسلام العقائدية والتعبدية والتعاملية، كما تكشف الورقة عن علاقة المنظومة المقاصدية و"جودة الحياة"، بناءً على مفهومي "التنمية" و"الرفاه"، وأيضاً قد خلصت الورقة إلى جملة من النتائج واقترحت بعض التوصيات المستقبلية.

مقدمة:

لقد خلق الله تعالى الإنسان في أحسن تقويم، وفضَّله على سائر الكائنات، وهَيَّأَ له أسبابَ الحياة وظروفَ البقاء والاستمرار، وأعطاه من الوسائل ما يُحقق له مقصدَ الخلافة في هذه الأرض ويُبَلِّغه مقصدَ العمارة فيها، وأفاضَ عليه من النعم الكثيرة والمنح الجزيلة ما يُمكنه من العيش الكريم الطيب.

كما أنه سبحانه وتعالى فَطَرَ هذا الإنسانَ على حب الخير والبر والإحسان، وَعَرَسَ فيه الميلَ إلى الحياة الهنيئة المطمئنة، وجَعَلَهُ دائمَ الحرص على الأكمل من الأشياء والألد والأمتع منها؛ لذلك كان الإنسان -وما زال- يسعى ويجد ويكد مبتغياً الأفضل من الطرق والسبل التي توفر له معايير الراحة ومؤشرات السعادة وعلامات الرفاهية وأمارات الجودة في حياته -مع نفسه، داخل أسرته، وضمن مجتمعه-.

إشكالية الدراسة:

- 1- من خلال نصوص القرآن والسنة وكتب التراث الإسلامي: هل هناك تأصيل شرعي لجودة الحياة؟
- 2- ما هو البعد المقاصدي لجودة الحياة في الإسلام؟
- 3- كيف تُؤطر الشريعة الإسلامية ثنائية ["التنمية" و"جودة الحياة"]؟

الهدف من الدراسة:

- بيان معالم النظرة الإسلامية إلى فكرة "جودة الحياة"
- الكشف عن الخلفية المقاصدية لمشروع "جودة الحياة"
- إبراز مساهمة علماء الإسلام في التنظير والتطبيق لثنائية ["التنمية" و"جودة الحياة"]

اقتضت الدراسة اتباع المنهج الاستقرائي لمختلف النصوص الشرعية ونصوص التراث الإسلامي، كما اقتضت أيضا اتباع المنهج التحليلي، محاولة للشرح والتفسير والنقد الموضوعي النزيه.

خطة الدراسة:

- مقدمة
- "جودة الحياة" - الماهية والأهمية -
- التأصيل الشرعي لـ "جودة الحياة" في الإسلام
- البعد المقاصدي لـ "جودة الحياة" في الإسلام
- الخاتمة

1. جودة الحياة - ماهيتها وأهميتها -:

يقتضي هذه البحث البدء بوضع إطار مفاهيمي لمصطلح "جودة الحياة"، وهذا ببيان حقيقته أفراداً وتركيباً، ثم بتوضيح أهميته حسب مختلف الاتجاهات التي تعرضت بالدراسة لهذا المصطلح، وسيتم ذلك من خلال المطلبين الموالين.

1.1. ماهية "جودة الحياة":

لَقَطُ "جودة الحياة" مركبٌ إضافي من كلمتي "الجودة" و"الحياة"، أما "الجودة" فإن الجيد هو ضد ونقيض الرديء، يُجمع على جِداد وجِدادات وحيائِد (ابن سيده، 2000، ج7، ص528)، و«جَادَ الشيءُ جَوْدَةً وجُودَةً، أي صار جَيِّدًا» (الجوهري، 1987، ج1، ص107)، ومنه قولهم "جَادَ الفرسُ" إذا صار رائعاً (ابن منظور، 1984، ج3، ص135)، و«أَجَادَ الرجلُ إِجَادَةً [إذا] أتى بالجيد من قول أو فعل» (الفيومي، ج1، ص117)، فإذا تَمَكَّن من الإتيان بالجيد من الأقوال والأفعال والتصرفات فإنه يُطلق عليه "مَجُودًا" و"مُجِيدًا" (الفيروز آبادي، 2005، ص350).

ولطالما استعمل المدرسون والمعلمون كلمة "جيد" أثناء تقييمهم لأعمال طلبتهم حين تتوافق هذه الأعمال مع أهداف الوحدات التعليمية التعلُّمية، فتكون هذه الملاحظة منهم تعبيراً عن حسن تصور الطالب أو التلميذ للحقائق وإدراكه المتكامل للمسائل وإتقانه لمعالجة الوضعيات ومدى تذوقه لما يتعلمه، ولذلك اعتُبرت «جودة الفهم صحة الانتقال من الملزومات إلى اللوازم» (الجرجاني، 1983، ص106).

على أن مصطلح "الجودة" كثيرا ما يُتَدَاوَلُ لدى خبراء الاقتصاد والتجارة والتسيير والباحثين في إدارة وتنمية الموارد البشرية، ومما يريدونه بهذا المفهوم:

- - «مجموعة من الصفات والخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج، وبما يتطابق مع صفاتٍ وخصائصٍ وُضعت لهذا المنتج سابقاً، وفي معظم الأحيان فإن هذه الصفات والخصائص تتحدد من قبل المنتج ووفقاً لظروفه وموارده واعتباراته الإنتاجية» (الصيرفي، 2008، ص18)، أو «مجموعة من المزايا والمعايير الخاصة بالمنتج أو الخدمة والتي تساهم في إشباع رغبات وتفضيلات المستهلكين وتلبي حاجاتهم» (المرجع نفسه، ص19)، فكان "الجودة" مقياس لمدى المطابقة والموافقة للمواصفات.
- - «مدى ملائمة المنتج للاستعمال» (جوده، 2014، ص19)، أي مدى حسن إدراك وقبول المنتج من العميل عند استعماله، أو الملائمة للغرض من عملية إنتاج السلع والخدمات، وهذا يعني أن تكون "الجودة" معياراً في الأداء الممتاز ومؤشراً على إحكام عملية الهندسة وإتقان إنجاز التصميم للمنتج.

وأما "الحياة" فإنها ضد الموت، ومن مرادفاتهما "العيش" الذي هو «أصلٌ صحيح يدلُّ على حياةٍ وبقاء» (ابن فارس، 1979، ص 194)، بينما المعيشة هي ما يعيش بها الإنسان من مطعمٍ ومشربٍ وكل ما تكون به الحياة (المرجع نفسه، الصفحة نفسها)، وفي المعجم الوسيط أن من معاني الحياة النمو والبقاء والمنفعة (إبراهيم مصطفى وآخرون، ج1، ص 213).

استعملت كلمة "الحياة" وردت في القرآن الكريم على عدة أوجه، أهمها (الأصفهاني، ص 278-279):

✓ - القوةُ النامية الموجودة في النبات والحيوان، ومنه قيل: نبات حي، يقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ (الأنبياء:30).

✓ - القوةُ الحساسة، وبه سُمي الحيوان حيوانا، قال عز وجل: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (فاطر:22).

✓ - القوةُ العاملة العاقلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ (الأنعام:122).

✓ - عبارة عن ارتفاع العَمِّ، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران:169)، أي أنهم متلذذون؛ لما روي في الأخبار الكثيرة في أرواح الشهداء.

✓ - الحياةُ الأخرى الأبدية، وذلك يتوصَّل إليه بالحياة التي هي العقل والعلم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال:24).

✓ - الحياةُ التي يوصَف بها الباري، فإنه إذا قيل فيه تعالى "هو حي"، فمعناه أنه لا يصح عليه الموت، وليس ذلك إلا لله عز وجل.

هذا عن التعريف الجزئي والفرادي لكل من "الجودة" و"الحياة"، وأما التعريف الكلي والإضافي لـ "جودة الحياة" فإن هذا المصطلح قد حظي باهتمام بالغ من قِبَل نخبة كبيرة من المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية، وبالاستقراء والتتبع لما أُجْر من بحوث ودراسات تتعلق بهذا المصطلح منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي ووجد أن تحديد ماهيته تتجاوزه عدَّة اتجاهات (مشري، 2014، ص 223-227)؛ إذ لم تَبَقْ دراسته محصورةً في دائرة علم النفس أو علم الاقتصاد، بل اتسعت لتشمل معظم علوم الحياة، وسيتم توضيح هذا -لاحقاً- عند الحديث عن أهميته.

أهمُّ الاتجاهات الفكرية المُتَظَرِّة لمصطلح "جودة الحياة" هي:
* الاتجاه الفلسفي:

مفادُ هذه الرؤية أن السعادة المأمولة لا يتحصل عليها الإنسان إلا إذا حرر نفسه من الواقع الحقيقي وعاش في فضاء مثالي يدفع به إلى تجاوز ما يجده من الضيق والحنق واستبداله بخيالٍ إبداعي (مسعودي، 2015، ص 206)، فـجُودَةُ الحياة -وفق هذا المنظور- تعني «مفارقة الواقع تَلَمُّساً لِسَعَادَةٍ متخيلة حَالِمَةٍ يعيش فيها الإنسان حالة من التجاهل التام لآلام ومصاعب الحياة والذوبان في صفاءٍ روحي مفارقٍ لكل قيمة مادية» (رجب، 2009، ص).

* الاتجاه الاجتماعي:

يركز هذا الاتجاه في دراسة جودة الحياة على بعض المؤشرات الموضوعية، كمعدلات المواليد والوفيات، ومستويات الدخل والتعليم، ونوعية السكن، والعلاقات المهنية، فإن هذه المؤشرات تتباين من بيئة إلى أخرى وتؤثر على نوعية حياة الأفراد (مسعودي، ص 206).

* الاتجاه الطبي:

تحقيق جودة الحياة -من خلال هذا التنظير- متوقَّفٌ على درجة الرعاية والاهتمام بذوي الأمراض الجسمية والعقلية وفق خطة علاجية وإرشادية مُحَكِّمة (المرجع نفسه، الصفحة نفسها).

* الاتجاه النفسي:

حَسَبَ المنظور النفسي فإن جودة الحياة ترتبط بمجموعة من المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يوجدون ضمن مجتمع ما، ويمكن قياس درجة هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية (المرجع نفسه، الصفحة نفسها).

ساهمت مختلف هذه الاتجاهات في صياغة مجموعة من العبارات بغية التعريف بـ "جودة الحياة"، ومن تلك العبارات في بيان حقيقة هذا المصطلح أنه:

❖ - «تعبيرٌ عن مدى إدراك الفرد وتقييمه للجوانب المادية وأهميتها في حياته في ظل الظروف التي يعيشها، حيث تتضح في مستويات السعادة والشفاء التي قد تؤثر بشكل كبير في طريقة تعامل الفرد في حياته اليومية» (عبد المعطي، 2005، ص 334).

❖ - «درجة إحساس الفرد بالتحسن المستمر لجوانب شخصيته في النواحي النفسية والمعرفية والإبداعية والثقافية والرياضية والشخصية والجسمية، والتنسيق بينها، مع تهيئة المناخ المزاجي والانفعالي المناسبين للعمل والإنجاز، والتعلم المتصل للعادات والمهارات والاتجاهات، وكذلك تعلم حلّ المشكلات وأساليب التوافق والتكيف، وتبني منظور التحسن المستمر للأداء كأسلوب حياة، وتلبية الفرد لاحتياجاته ورغباته بالقدر المتوازن، واستمرارية في توليد الأفكار، والاهتمام بالإبداع والابتكار والتعلم التعاوني بما يُنمي مهاراته النفسية والاجتماعية» (حبيب، 2006، ص 79).

❖ - «شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورفي الخدمات التي تقدّم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه» (كاظم، 2006، ص 26-27).

ما يلاحظ على هذه التعاريف وعلى بعضها الآخر - مما لا تتسع طبيعة هذه الورقة لعرضه كله- إنها وإن لم تصل إلى وضع ذلك الحد الجامع المانع؛ لكنها استطاعت -بجمعها- أن تستوعب المكونات والمعايير الأساسية لهذا المصطلح، الأمر الذي يتلخص في عبارة أحد الخبراء أن جودة الحياة هي «وعي الفرد بتحقيق التوازن بين الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية لتحقيق الرضا عن الحياة والاستمتاع بها والوجود الإيجابي» (السعيد، 2010، ص 7).

2.1. أهمية "جودة الحياة":

يُعتبر مفهوم "جودة الحياة" من المفاهيم ذات الأولوية التي باتت ثلثي اهتماماً كبيراً، سواءً على المستوى النظري أو التطبيقي، وقد أضحت محلّ انشغالٍ فكري المجتمعات والعلماء والباحثين على حد سواء، وقد تزايد الاهتمام بجودة الحياة في مجالات التسيير وإدارة الموارد البشرية والتنمية على صعيد البحث النظري الميداني، وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس الإيجابي والاقتصاد الحضري، نتيجة الانعكاس - إيجاباً أو سلباً - لجودة الحياة على مؤشرات التنافسية ومعدلات الرفاهية (المالكي، ص 246).

وإنّ العالم -اليوم- يعيش عصرًا غيرَ معهودٍ ملؤه ثوراتٌ علمية مستمرة وتغيراتٌ فكرية متجددة في كافة مجالات الحياة، الاقتصادية منها أو السياسية أو التكنولوجية أو الاجتماعية أو غيرها، والدول والمجتمعات والمنظمات والهيئات والمؤسسات والإدارات التي تعرف استقراراً في الأوضاع ونجاحاً في الأعمال هي التي تكون قادرة على فهم تلك الثورات واستيعاب تلك المتغيرات، ومن ثم تكون قادرة على استثمار ذلك كله في إحياء وبعث مشروع فاعل وفعال للتنمية بغية الوصول إلى تحقيق الجودة في الحياة.

ولذلك تهتم العديد من الدراسات البحثية في الآونة الأخيرة بقياس وضمان جودة الحياة بأبعادها المتنوعة، لتحفيز طاقات الأفراد الإبداعية وتعزيز القدرة التنافسية والتسلح بثقافة الابتكار والتطوير والأداء الجماعي.

إذاً؛ لقد أصبحت جودة الحياة ضرورةً وركناً وشرطاً لنهضة كل دولة ومسعى كل مجتمعٍ ومطلب كل فردٍ في عالم اليوم، ومن هذا المنطلق اكتسب هذا المفهوم أهميةً كبيرة نتيجة إدراك علماء الاقتصاد والاجتماع وصانعي القرار لحقيقته وحقيقة أبعاده ومقوماته.

هذا ولعله مما يجلي أهمية "جودة الحياة":

● - الارتباط الوثيق بخصائص الإنسان من حيث تكوينه الجسمي والنفسى والمعرفي.

- - العلاقة المتينة بدرجة توافق الإنسان مع ذاته ومع الآخرين.
 - - التمكُّن من حُسن توظيف الإمكانيات البشرية العقلية والإبداعية.
 - - إثراء الوجدان والتسامي بالعواطف والمشاعر والقيم الإنسانية.
 - - الرفع بمستوى معيشة الأفراد وتحقيق حياة أفضل (الدخل، الاستهلاك، خدمات الصحة والتعليم وغيرها...).
 - - ضمان أداء الواجبات وحفظ الحقوق والحريات.
 - - تفعيل ثقافة الانتماء إلى الذات وإلى الأسرة وإلى المجتمع وإلى العالم.
 - - تحقيق التنمية.
- وتكون المحصلة هي جودة الحياة وجودة المجتمع.

2. التأصيل الشرعي لـ "جودة الحياة" في الإسلام:

لا ريب في أن الشريعة الإسلامية هي منبع كلِّ ما يفيد الإنسان في إعمار الأرض وتحقيق الخير، وهي تُشكل نظاماً متكاملًا في الإدارة والتنظيم والاقتصاد والسياسة والاجتماع وغيرها، يقول تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة:3)، وكَمالُ الدين مع تمام النعمة كلاهما يُوجي بمنتهى منطق الجودة وفلسفتها في الإسلام -عقيدةً وشرعةً وأخلاقاً- ؛ حيث أن هذا الإسلام قد أعاد وجدد النظرة إلى الكون وإلى الإنسان وإلى الحياة.

إن الإسلام يُؤسس -نظرياً وعملياً- لمفهوم "جودة الحياة" أثناء حديثه عن جملة من المعاني والأوصاف، منها "التميز" و"التفوق" و"الإبداع" و"الإحسان" و"الإتقان"، وكذلك أثناء تقريره لممارسة جملة من الشعائر والعبادات، منها ما يتعلق بـ "الإيمان" و"الصلاة" و"البيع" و"الزواج"، وفي المطلبين التاليين بيانٌ لهذا التأسيس:

2.1. التأسيس النظري لـ "جودة الحياة" في الإسلام:

يرجع هذا التأسيس إلى المعاني الآتية:

❖ - "التميز":

المرتبة في كلِّ شيء هي التَّمَامُ والكَمَالُ (ابن سيده، ج9، ص97)، وما ورد في القرآن الكريم مما يؤكد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر:9) و﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَم مَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الملك:22) و﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْحَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْحَبِيثِ﴾ (المائدة:100) و﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ (السجدة:18) و﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (ص:28)؛ فإن هذه الآيات وردت في سياق تأكيد المفاضلة وإثبات التميز والتفوق للإنسان المتعلم والمستقيم والطيب والمصلح (ابن عاشور، 1984، ج7، ص71)، وكلها معانٍ ضرورية لتحقيق تنمية شاملة وبلوغ جودة عالية في الحياة.

❖ - "الإبداع":

التفكيرُ الإبداعي هو ذلك التفكير الذي يؤدي إلى التغيير نحو الأفضل، ويتضمن الدافعية والمثابرة والاستمرارية في العمل والقدرة العالية على معالجة الوضعيات المشكّلة، وهذا ما أَرادَه الإسلام لأتباعه، وذلك عندما قال القرآن الكريم: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (يونس:101) و﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ (ق:6)، ذلك أن الإبداع البشري هو أثرٌ ومظهرٌ من آثار ومظاهر الإبداع الرباني في مخلوقاته، بل إنه وظيفة تكليفية ومسؤولية شرعية تهدف إلى إشباع مختلف الحاجات والتنعم بما بَتَّه اللهُ تعالى في هذا الكون الفسيح.

❖ - "الإحسان":

الجودة مظهرٌ من مظاهر الإحسان ونتيجة من نتائجه، والإسلام يدعو إلى الإحسان في غير ما موضع من نصوصه، يقول تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ (الملك:2)، وهو يشير إشارة واضحة إلى أن الجزاء يتعلق

بكيفية الأداء ودرجته - قوةً وضعفاً -، وكيف لا يُحْضِرُ اللهُ تعالى على الإحسان وقد وَصَفَ جودَةَ فعلِهِ وعَمَلِهِ به حين قال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ (السجدة:7)؛ فهذا من منهج الله تعالى في دعوة الإنسان ولفت نظره إلى الإحسان والجودة، حيث قال في آية أخرى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ (النساء:125).

❖ - "الإتقان":

الإتقانُ إجادَةُ الفعل وإصلاحُ الشيء (العسكري، ص ص14)، يقول تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (النمل:88)، ويقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (أخرجه البيهقي، 2003، رقم 5312)، فالإتقانُ هو أداء العمل على أتم وجهٍ وإنجازه على أفضل صورة والحفاظُ على المواد الخام والحِرصُ على إنجازِ العمل وإتمامه في أقل وقت وبأعلى قيمة، وقبل كلِّ ذلك دقَّةٌ ومهارةُ الصانع، مما يجعل الإتقان أكبرَ المفاهيم وأدقَّ المصطلحات إذا تم التلاحق والتلاحم بين التنمية والجودة في الحياة.

2.2. التأسيس العملي لـ "جودة الحياة" في الإسلام:

يرجع هذا التأسيس إلى الممارسات الآتية:

❖ - "الإيمان":

من أعظم المظاهر التي تُجلي التأسيس العملي لـ "جودة الحياة" في الإسلام "عقيدةُ الإيمان بالله تعالى" التي هي في جوهرها إفرادُ الله تعالى وحده بالعبودية دون سواه، يقول عز وجل: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ﴾ (النمل:59) و﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (يوسف:39)، وهاتان الآيتان الكريمتان - و غيرهما - تثبتان الأفضلية والخيرية لمن عاش وحيي معتقداً بوحداية الله ومبتعداً عن الشرك به، كما أن هذا الاعتقاد وهذا الإيمان إنما تظهر ثمرته من خلال اقتنائه بالعمل الصالح والممارسة النافعة؛ وهذا ما لا تكاد تخلو منه آيةٌ كريمة نوهت بالإيمان، مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف:30)،.

❖ - "العبادات":

أمر الإسلام تابعيه ببعض الشعائر التعبدية؛ الصلاة والصوم والزكاة والحج، وأحاط كلاً منها بجملة من الشروط والأركان والمستحبات، وجوباً لجودة الأداء وإتقان الممارسة، وتنبيهاً على ضرورة الإتيان بها على أكمل وجه وأبهى صورة، وما ذاك إلا بغية تحقيق الجودة في حياة الإنسان العابد لله تعالى، ولعله من أحسن ما يرقى بهذا العابد لبلوغ مقام الجودة في القيام بهذه العبادات أن يستشعر رقابة المولى عز وجل عليه في كل وقت وحين، يقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك) (أخرجه البخاري، 2002، رقم 4499).

كما أن الإسلام دعا إلى استحضار العقل والقلب أثناء تأدية العبادة ضماناً للجودة، فمثلاً في شأن الصلاة يقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (ليس للمؤمن من صلاته إلا ما عقل منها) (الغزالي، 2005، ج1، ص ص309)، ويقول: (لا ينظر الله إلى صلاة لا يحضر الرجل فيها قلبه مع بدنه) (المرجع نفسه، ج1، ص ص5)، ثم إن للصلاة هدافاً يجب تحقيقها، وتتمثل في الارتقاء بالإنسان في مدارج الكمال البشري عفةً واستقامةً وأخلاقاً وشفافيةً مصداقاً لحديث: (مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا) (أخرجه الطبراني، رقم 11025).

❖ - "المعاملات":

ليس الإسلام عقائد وعبادات فقط، بل هو معاملاتٌ أيضاً، ومن جملة هذه المعاملات ما يتعلق بالبيع والشراء، وهي عمليةٌ تبادُلُ المنافع والأعيان بين الناس؛ فإنه ليس باستطاعة كل إنسان أن يوفر حاجياته ومتطلبات حياته اليومية بمفرده، فكان لزاماً أن ترتبط حاجته بما في يد الآخر، ولذا رغب الإسلام في التعامل والتبادل، بغية توفير حياة أفضل وأجود.

وتتميماً لجودة هذا التبادل دعت الشريعة إلى تحلي المتعاملين ببعض الخصال والفضائل، فقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (التاجر الأمين الصدوق، مع النبيين والصدّيقين والشهداء) (أخرجه الترمذي، 1996، رقم 1209)، وقال: (يا معشر التجار: إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى وبر وصدق) (أخرجه ابن حبان، 1952، رقم 4910) وقال: (البيعان بالخيار ما لم يفترقا. فإن صدقاً وبيناً، بورك لهما في بيعها، وإن كنما وكذبا محقت بركة بيعهما) (أخرجه البخاري، رقم 1973) وقال: (رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى وإذا قضى) (أخرجه البخاري، رقم 1970).

3. البعد المقاصدي لـ "جودة الحياة" في الإسلام:

لا يماري أحدٌ ممن له إطلاعٌ على نظام الشريعة الإسلامية وعلى أحكامها المتنوعة أن الله تعالى قد وضعها لتحقيق غايات وأهداف ومصالح تعود بالنفع على المكلفين في الدنيا والآخرة، وأن هذه العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق لها إطاؤها المقاصدي الذي يعطي لها روح التفعيل في الواقع ويحفز النفوس على المبادرة والامتثال.

والله تعالى قد خلق الإنسان ليعيش مَصُون الكرامة ومَحْمِي الحقوق؛ لذلك وَصَح الأحكام وَسَنَّ القوانين التي تَزَعَى له كل الضروريات وتوفّر له مختلف الحاجيات وتمكّنه من التحسينيات والكماليات، إرادةً منه عز وجل لِحياةٍ سعيدةٍ هنيئةٍ لكل بني آدم.

البعد المقاصدي من منظومة التشريع الإسلامي فيما يتعلق بمفهوم "جودة الحياة" يمكن توضيحه من خلال محدّدَيْن مقاصديَيْن، هما "مقصد التنمية" و"مقصد الرفاه":

3.1. مقصد التنمية:

يحاول الباحث بيان حقيقة التنمية باعتبار تعلقها بمفهوم "جودة الحياة" من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، ثم يحاول بيان مقصدية هذه التنمية وفق ما تقررها النصوص:

أ. الحقيقة الشرعية لـ "التنمية":

التنمية من النماء، يقال: نما ينمى نماءً (ابن منظور، ج 15، ص 343) ونما ينمو نمواً (الفيروز آبادي، ص 1206)، إذا زاد وكثر، فالتنمية هي الزيادة، وتتصل بالتنمية ألفاظ من حيث المعنى؛ كالدخل والفائدة والربح.

ويبدو أن لفظ "التنمية" لم يُعطَ حَقُّهُ من التأصيل والتفصيل والتعميد فيما يتعلق بارتباطه بالواقع الاجتماعي والحياة الاقتصادية من قِبَل الفقهاء القدامى، رغم أنه يُمثّل أحد أهم المعالم المحدّدة لسؤال التسخير الوارد في القرآن الكريم، ورغم أن هذا المصطلح بات معياراً لوصف نمط الحياة في مجتمع ما بأنه متقدم أو أنه في نمو أو سائرٌ في سبيل التطور.

على أنه يُذكر -هنا- أن لفظ "صلاح الدنيا" المستعمل في بعض مصادر المكتبة الإسلامية قد يناسب لفظ "التنمية" إلى حد كبير؛ فهذا الماوردي يذكر أن صلاح الدنيا معتبرٌ من جهتين: أولاهما ما تنتظم به أمور الدنيا وثانيهما ما يصلح به حال كل واحد من أهلها (الماوردي، ص 148)، ثم يتحدث عن قواعد وأسس بناء الدولة مبيناً أن ما تصلح به الدنيا حتى تُصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتزمة هو ستة أشياء: دين متبع؛ سلطان قاهر؛ عدل شامل؛ أمن عام؛ خصب دائم؛ وأمل فسيح (المرجع نفسه، ص 149).

كما أن هناك مرادفات اقتصادية لـ "التنمية"؛ كـ "النمو" و"التغيير طويل المدى" و"التطوير الاقتصادي" (دنيا، 1979، ص 22). ومما عرّف به بعض خبراء الاقتصاد الإسلامي مصطلح "التنمية" قولهم بأنها «استخدام وإثارة كامل الطاقات المادية والإنسانية نحو استقلالها وتوجيهها بما يخدم نفع البشرية وتحقيق متطلباتها المادية والروحية على وفق الأحكام الشرعية التي جاء بها الوحي الإلهي» (الجميلي، 2006، ص 127)، وبأنها «عمليةٌ مستمرةٌ تسعى إلى تغيير شامل، من خلال تخطيط محكم، الهدف منه الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا يكون إلا بعناصر بشرية ذات كفاءة وقدرة، وعلى أسس أخلاقية مقبولة مثل العدالة والمساواة» (الصلاحات، 2005، ص 52).

فالتنمية من منظور إسلامي لها بُعد حضاري ينطلق من العقيدة الإسلامية ويتكفل بالجوانب المادية والمعنوية للإنسان، مما يؤهله لحياة جيدة وأفضل، والإطارَ فلسفيّ الإسلامي لهذه التنمية تحدده معاني "الزيادة" و"التكثير" و"التزكية" و"الإصلاح" و"العمارة" و"الخلافة" و"العبادة".

ب. حجة "مقصد التنمية":

لقد أشار القرآن الكريم إلى بعض المفاهيم التي تعبر عن حقيقة وجوهر التنمية عبر آياتٍ مبحثٍ "عمارة الأرض"، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ (الروم: 09) وقوله: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ (هود: 61)، وهذه المفاهيم أساسها صادرٌ من إنسان آمن بالله ربا وعمل عملا صالحا وربط قوة إيمانه بخير أعماله، وسعى للنهوض في مختلف مجالات الحياة ودأب على تفعيل عملية الإنتاج في شتى القطاعات.

فـ "مقصد التنمية" في عملية إيجاد ووجود الإنسان في هذه الحياة مقصدٌ شرعيّ معتبر، وينبغي لسياسات المجتمعات والدول أن تُكرس جهودها وتُسَطِّر خططها لخدمة هذا المقصد الجليل الذي دلت عليه النصوص الشرعية، خاصة تلك التي تدفع المكلفين دفعا إلى الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد في هذا الكون الفسيح، سواء كانت موارد طبيعية أو زراعية أو بحرية أو معدنية أو غيرها (القراضوي، ص ص131). من هذه النصوص قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ حَمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَآخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: 14) الذي ينص على أن علة تسخير الثروة البحرية هي الابتغاء من فضل الله تعالى (ابن عاشور، ج 14، ص ص120)، وهو شكلٌ من أشكال التنمية؛ إذ أن الابتغاء من فضل الله تعالى يناسب معنى الزيادة والتكثير، وقوله: ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ (الحديد: 25)؛ فالتكثير في لفظ "منافع" والإخبار بأنها منافع مرجوة من صناعة الحديد وغيره من الثروة المعدنية يستدعي التنقيب عنها بغية معرفتها ولأجل تحقيق الانتفاع، وهو معنى يناسب "الإصلاح" أو "صلاح الدنيا"، وقوله: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (النحل: 05) الذي هو حَبْرٌ يراد منه الإنشاء والطلب، وفيه الأمر بالانتفاع من الثروة الحيوانية لأجل بلوغ التنمية، فهذه النصوص قد تواطأت على معنى مشتركٍ بينها هو إصلاح أمور الدنيا بواسطة الاستغلال الأمثل لمختلف الثروات، وهو حقيقة التنمية وجوهرها.

ثم إن الآيات القرآنية التي تتحدث عن التسخير الكوني لبني آدم تجعل القارئ لها يتساءل عن الغاية من وراء تسخير كل ما في الكون وعن الفائدة من إخبار الله تعالى بمجده المخلوقات العظيمة؛ الشمس، القمر، الليل، النهار...، وأنها مسخرة لخدمة الإنسان، إنه الامتنان والتكريم الإلهي والتنويه بمقام الاستخلاف، مما يُبَصِّرُ المكلفين بمهمة تحويل هذه المسخرات لتكون عوناً في تحقيق مقصد أعظم؛ هو عمارة الأرض وبنائها وحسن الإقامة فيها.

وهذا عامل أساسي في استنهاض الفكر نحو اكتشاف قوانين الكون وإدراك مجالات التسخير منه وكيفية خدمة المكلفين بواسطتها، والعقل الذي يتلقى هذه الخطابات الإلهية ينبغي أن يتَفَتَّقَ ذهنه بالمخترعات والمكتشفات التي تُسهل عليه البناء والحصول على الغذاء وبلوغ السماء وتوفير الرخاء.

ولقد حاول سلف هذه الأمة الإسلامية من علمائها المتخصصين في مختلف العلوم الكونية التفاعل مع هذه الخطابات القرآنية، وتجلّى ذلك عبر حركة الكشوف والابتكارات التي عرَفَتْها أزهى عصور التاريخ الإسلامي، والتي نجمت عنها أروع الحضارات البشرية، تحققت خلالها مستويات عالية للتنمية والتطور في كل النواحي؛ ذلك أن نعمة الإيمان إذا عاشها الفرد فإنها تمنح المجتمع الإنساني نظاما سليما وقويما يدفع الأفراد إلى تحقيق التنمية والترقية في مجالات حياتهم.

لكن ما فَيَمَّتْ تلك الحركة التنموية أن فَتَرَتْ وذابت، ولعل السبب في ذلك هو إخراج الأوامر الربانية السابقة من معناها وإفراغها من روحها وتكييفها على نحوٍ يُزَيِّدُ في الدنيا ويَحْمِلُ على الخمول ويُبعد الأمة عن مراتب الريادة والقيادة، فما كان إلا أن وقعت في براثن الاستدمار الغربي وذاقت -ولا تزال- ويلات التبعية الاقتصادية.

3. 2. مقصد الرفاه:

ما يتعلق بجودة الحياة بلوغ درجة من الرضا والوصول إلى مستوى الرفاهية، وفي هذا المطلب توضيح لهذه العلاقة وفق رؤية إسلامية شرعية:

أ. الحقيقة الشرعية لـ "الرفاه":

الرَّفَاهُ والرَّفَاهِيَةُ والرَّفَاهَةُ سَعَةُ الرِّزْقِ وَلِيْنُ العَيْشِ وتُعمَمَتُه (المناعي، 1990، ص 369)، و«أصل الرفاهية: الخُصْبُ والسَّعةُ في المعاش» (ابن منظور، ج 13، 493)، كما أنه يقال: «رَفَّهَ عَيْشُهُ فهو رَفِيهٌ وَأَرْفَهُهُمُ اللهُ وَرَفَّهُهُمُ» (ابن سيده، ج 3، ص 455). ورَفَّهَ فلَانٌ عن فلَانٍ ترفيهاً إذا رَفَّقَ به ونَقَّسَ عنه ما به من ضيقٍ وَخَفَّفَ عنه (ابن منظور، ج 13، ص 493)، ومن قول عائشة -رضي الله عنها-: (أَوْحَى اللهُ إِلَى النَّبِيِّ وَأَنَا مَعَهُ، فَقُمْتُ فَأَجَفْتُ الْبَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَلَمَّا رَفَّهَ عَنْهُ قَالَ لِي: يَا عَائِشَةُ إِنَّ جَبْرِيْلَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ) (أخرجه النسائي، 1986، رقم 3952)، ومعنى "رَفَّهَ": «أريح وأزيل عنه الضيق والتعب» (السندي، 1986، ج 7، ص 69). والرَّفْهَةُ الرحمة؛ يقال: فلان رَافَةٌ بفلان، أي: راجِمٌ له (ابن منظور، ج 13، 493).

فالرفاهية لفظ يطلق على السعة واللين والرحمة والراحة وإزالة الضيق والمشقة، وهذا بحسب الوضع اللغوي، وأما الاستعمال الشرعي فإن لفظ "ضمان قدر الكفاية" أو "ضمان حد الكفاية" يدل على السعة ودفع المشقة وسد الحاجة؛ فيكون "الرفاه" محمولاً على "ضمان قدر الكفاية".

ولعل الأصل في هذا الحمل قولُ رسول الله: (حُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ) (أخرجه البخاري، رقم 5364)، وكذلك ما يذكره الفقهاء مستعملين لـ "ضمان قدر الكفاية"، وذلك حينما يتكلمون -مثلاً- على وجوب نفقة الزوجة والولد على الزوج ووجوب نفقة الأبناء على الأب.

والرفاهية في عُرف الاقتصاديين الإسلاميين تعني إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، والتي ترتبط بما يهدف إليه الاقتصاد الإسلامي من تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات (عطية، 2004، ص 254-255)؛ لأن توفير هذه الحاجات الأساسية مطلب يسعى الإسلام لبلوغه من أجل أن يتحمل الفرد رسالته بيسر وسهولة (سلامة، 1984، ص 45-46)؛ لذلك كان الرفاه الحقيقي -من منظور إسلامي- يشمل الحاجات المادية والحاجات الروحية (بلواني، 2011، ص 5).

ب. حجية "مقصد الرفاه":

يبدو أن عبارة "تحقيق الفلاح" -على تنوع اشتقاقاتها التي ذُكرت فيما يقرب من أربعين موضعاً من القرآن الكريم- مناسبةٌ للفظ "الرفاه" بمعنى تحقيق السعادة وتحسين مستوى الحياتين الدنيوية والأخروية؛ مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: 77) وقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة: 10)؛ لأن حقيقة الفلاح هي «الفورُ والنجاة والبقاء في الخير والظفر وإدراك البغية، ... وهو ضربان: دنيوي وأخروي؛ فالأول هو الظفر بما تطيب به الحياة الدنيا، والثاني ما يفوز به المرء في الدار الآخرة» (الكفوي، 1998، ص 1105)، وهي كلمة جامعة لخيري الدنيا والآخرة.

إن "مقصد الرفاه" مقصد شرعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبحث "جودة الحياة"؛ ذلك أن تغطية الحاجات وهيئة ظروف الحصول على العيش الكريم وتوفير سبل الوصول إلى الحياة السعيدة هو هدف تقرره العقول الراجحات ومطلب تسعى لبلوغه جهود الحكومات. ويمكن الكشف عن حجية هذا المقصد باستقراء جملة من النصوص الشرعية؛ يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (الأعراف: 96)، ومعنى "البركات" هو «الخير الصالح الذي لا تبعة عليه في الآخرة، فهو أحسن أحوال النعمة» (ابن عاشور، ج 9، ص 21)، وفي الآية بيان أن الإيمان والتقوى أهم أسباب الازدهار في الاقتصاد الإسلامي وحصول البركات وبلوغ مستوى الرفاهية الحقيقي، ويقول تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل: 112)، ورَغَدَ الرِّزْقُ تعبيرٌ عن الكفاية أو الاكتفاء في

العيش، أي الرزق الواسع الطَّيِّب الوافر الهنيء، ويقول أيضا: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (النحل: 97)، فإن قوله "حَيَاةً طَيِّبَةً" يكون في الدنيا، وقوله "وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ" متعلق بالآخرة، وهذا لثلا يكون في الآية الكريمة تكرر، فالعطف يقتضي المغايرة.

كما أنه يراد بـ "الحياة الطيبة" الرزق الحسن القنوع السعيد (الطبري، ج 17، ص 289-291)، فهي إذاً تَوْفُرُ السعادة والرخاء والقناعة والبعد عن الضنك والتعب؛ لذلك كان تحقيق هذه الحياة الطيبة الكريمة للأفراد أصلا من أصول النظام الاجتماعي في الإسلام. ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرَزَقَ كَفَافًا وَقَنَّعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ) (أخرجه مسلم، رقم 1054)، والكفاف ما يكف من الحاجات ويدفع الضرورات، وفيه معنى الكفاية بلا زيادة ولا نقص؛ لذلك كان أفضل من الفقر ومن الغنى. فهذه الأدلة قد اشتركت بينها معنى أرادته الشارع الحكيم لعباده، وهو الحياة الطيبة الهنيئة الواسعة المريحة التي تجمع بين إشباع الحاجات المادية وإشباع الحاجات الروحية، وهو الإطار الفكري للرفاه من منظور إسلامي.

كما يمكن لَمَس "مقصد الرفاه" من خلال السياسة الاقتصادية التي عاشها المسلمون في بعض العهود الملحقة بالخلافة الراشدة؛ ففي عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رُدَّت الحقوق إلى بيت المال وأطلقت الحرية الاقتصادية المنضبطة وُجِدَت حوافز العمل والإنتاج، الأمر الذي أدى إلى نمو التجارة، وهو بدوره أدى إلى زيادة الدخل الخاضع للزكاة، فارتفع مستوى الطبقة الفقيرة وارتفعت معه قوتها الشرائية، وبذلك ازداد الطلب على السلع والخدمات، مما أنعش الاقتصاد وحقق الرفاه.

ثم إن ثنائية "جودة الحياة والرفاه" تتحقق بتشجيع وسائل الإنتاج؛ من صناعة وتجارة وزراعة وخدمات وغيرها من المكاسب المشروعة في الإسلام، وتتحقق أيضا من خلال سعي المشرفين على إدارة وتسيير الموارد المالية والبشرية لفتح فرص العمل لاستنزاف البطالة، ومن خلال سعيها المتواصل لتحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع عن طريق حسن التخطيط والتدبير، وكذلك من خلال تَمَكُّن نتائج مختلف الاستثمارات من إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية وتحسين مستوى الحياة على الصعيدين المادي والروحي (العبادي، 1975، ص 415).

الخاتمة:

بعد هذا العرض المتواضع يمكن الخروج بجملة من النتائج:

أولا: النتائج:

- مما تعنيه كلمة "جودة الحياة" في الإسلام ذلك الوجود الإيجابي للإنسان، ويتجلى هذا المعنى في وعي الفرد بتحقيق التوازن بين الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية لتحقيق الرضا عن الحياة والاستمتاع بها.
- التميز والإبداع والتفوق والإحسان والإتقان مفردات استعملها الإسلام ليؤصل بها لمفهوم "جودة الحياة"، كما أن ملامح هذا التأصيل تتضح من عدة جوانب من العقيدة الإسلامية أو الشعائر التعبدية أو المعاملات المتنوعة أو الأخلاق الفاضلة.
- البعد المقاصدي من منظومة التشريع الإسلامي فيما يتعلق بمفهوم "جودة الحياة" يمكن الكشف عنه من خلال محددتين مقاصديتين، هما "مقصد التنمية" و"مقصد الرفاه"، ومقصدية "جودة الحياة" يمكن بيانها من خلال مفاهيم "التنعم" "تحقيق السعادة" و"ضرورة إشباع الحاجات" و"الرفاهية" والتي تدل عليها نصوص الشارع الحكيم.

ثانيا: التوصيات:

- ترغيب الباحثين وطلبة الدراسات العليا لمزيد من البحوث الميدانية حول إشكالات "جودة الحياة" في واقع مجتمعنا على وجه الخصوص، وهذا بغية الوقوف على معيقات بلوغ هذه الجودة، ومن ثم معالجتها ضمن إطارها العام الذي يجمع بين مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية ونحوها.
- دعوة أهل الفضل من المسؤولين على الإدارات والجمعيات الممثلة للمجتمع المدني إلى المساهمة في تحقيق العيش الكريم والحياة الجيدة واستغلال قنوات وسبل التنمية المختلفة.

المراجع:

- إبراهيم مصطفى وآخرون، (2004)، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر.
- ابن سيده، (2000)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن فارس، (1979)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت.
- ابن منظور، (1984)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
- الجرجاني، (1983)، التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجوهري، (1987)، الصحاح في اللغة، تح: أحمد عبد الغفور، ط4، دار الملايين، بيروت.
- الصيرفي محمد، (2008)، إدارة الجودة الشاملة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية.
- الفيروز آبادي، (2005)، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- جوده محفوظ، (2014)، إدارة الجودة الشاملة - مفاهيم وتطبيقات -، ط7، دار وائل، عمان.
- ابن حبان، (1952)، صحيح ابن حبان، تح: أحمد شاكر، دار المعارف.
- ابن عاشور، (1984)، التحرير والتنوير، الدر التونسية للنشر، تونس.
- البخاري، (2002)، الجامع الصحيح، ط1، دار طوق النجاة.
- البيهقي، (2003)، شعب الإيمان، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- الترمذي، (1996)، سنن الترمذي، تح: بشار عواد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الجميلي باسم، (2006)، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السعيد محمد، (2010)، جودة الحياة - المفهوم والأبعاد -، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- الطبري، (2001)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، ط1، دار هجر، الرياض.
- العبادي، (1975)، الملكية في الشريعة الإسلامية - طبيعتها، وظيفتها، قيودها -، ط1، مكتبة الأفضى، عمان.
- العسكري، الفروق اللغوية، دار العلم والثقافة، القاهرة.
- الغزالي، (2005)، إحياء علوم الدين، ط1، ابن حزم، بيروت.
- القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، دار وهبة، القاهرة.
- الكفوي، (1998)، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المالكي، حنان، الاكتتاب والمعنى الشخصي وجودة الحياة النفسية لدى عينة من طالبات كلية التربية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، ع145.
- النسائي، (1986)، سنن النسائي، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- بلواني أحمد (2011)، الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء المقاصد الشرعية -مراجعة كتاب "محمد عمر شابرا"-، حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- حبيب، مجدي، (2006)، فعالية استخدام تقنيات المعلومات في تحقيق أبعاد جودة الحياة لدى عينات من الطلاب العمانيين، ورقة بحثية مقدمة لندوة "وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة"، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، (17-19) ديسمبر.
- دنيا، شوقي أحمد، (1979)، الإسلام والتنمية الاقتصادية -دراسة مقارنة-، ط1، دار الفكر العربي، بيروت.
- رجب سليمان، (2009)، جودة حياة ذوي صعوبات التعلم وأسرههم، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر "جودة الحياة وعلم النفس"، جامعة طنطا، مصر، (26-28) أبريل.

- سلامة عابدين، (1984)، الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مج1، ع2.
- عبد المعطي حسن، (2005)، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر "الإثراء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة"، جامعة الزقازيق، مصر، (16-15) مارس.
- عطية جمال، (2004)، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، ط2، دار التنوير، الجزائر، ط2.
- كاظم مهدي، (2006)، جودة التعليم العالي في دول مجلس التعاون - معوقات تطبيقها ومتطلبات تحقيقها-، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ع20.
- مسعودي محمد، (2015)، بحوث جودة الحياة في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، ع20.
- مشري سلاف، (2014)، جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي -دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، ع8، (2014م).



المحور السابع

"جودة الحياة والعلوم الأخرى"



مجالات الإرغونوميا وجودة الحياة

د. سيرات سامية
جامعة طاهري محمد، بشار
sirat_samia@yahoo.fr

د. بكار آمال
جامعة طاهري محمد، بشار
amel_kheir@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق الإرغونوميا بقواعدها لجودة الحياة في مجالات مختلفة منها منصب العمل، العمل المكتبي، الصحة المدرسية، حيث تمثل هذه المجالات خصوصية التعامل مع العنصر البشري، ومدى تضرر الفرد أثناء تأدية نشاطاته والمرتبطة باستعمال مجموعة من المعدات والأدوات التي تستلزم دراسة معمقة في حسن استعمالها وبالتالي تحقيق الراحة والرفاهية للفرد، حتى بعد الاستعمال الطويل والمتكرر لها، مما يؤدي إلى تحقيق جودة الحياة للفرد.

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات عن كلا المصطلحين ثم تحليل العلاقة بينهما فيما يتعلق بارتباط كل مجال بالجودة في الحياة سواء العملية أو الاجتماعية، وكانت النتائج أن الإرغونوميا بأنواعها ومجالات استخدامها المختلفة تحقق مؤشرات الجودة الشاملة من الناحية النفسية، الاجتماعية، المهنية والجسمية والبدنية فيكون فرد مشبع بمظاهر الجودة من رفاهية، صحة ومكانة مرموقة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإرغونوميا، جودة الحياة، سلامة، صحة، رفاهية.

مقدمة:

يستعمل الفرد في حياته العملية والاجتماعية مجموعة من المعدات والأدوات تحتاج إلى دراسة لكيفية استعمالها بالشكل الصحيح، لتفادي العديد من المشاكل الصحية والنفسية وحتى المهنية، من هنا يكون تدخل الإرغونوميا، التي يقصد بها العلم الذي يهتم بملاءمة المعدات والأدوات والآلات للإنسان وتكييفها له من أجل الحفاظ على صحته على مدار استعماله لها وكذا تفادي الحوادث المهنية والعواقب الفيزيائية.

يتم التركيز في هذه الورقة البحثية على مفهوم الإرغونوميا ومجالات استخدامها ومفهوم جودة الحياة ثم الربط بين المفهومين، لتحقيق جودة الحياة في مجالات العمل ومجالات اجتماعية حيث يمثل الفرد العنصر المهم فيها من أجل تحقيق له ظروف حياتية مواتمة بعيدة عن كل التعب والارهاق والمشاكل الصحية التي تكلف كل من الدولة والمجتمع تكاليف باهظة.

على ضوء ما سبق يتم طرح الإشكالية الآتية:

كيف للإرغونوميا بقواعدها تحقيق الجودة في الحياة العملية والاجتماعية؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية يتم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

- مفهوم وأهداف الإرغونوميا وأنواعها؛
- مفهوم ومؤشرات جودة الحياة والمظاهر التي تتجلى فيها؛
- مجالات الإرغونوميا وجودة الحياة.

1- مفهوم وأهداف الإرغونوميا وأنواعها:

1-1 مفهوم الإرغونوميا:

قبل التطرق إلى مبادئ الإرغونوميا يجب معرفة مفهوم هذا المصطلح الذي يجمع بين العديد من العلوم التقنية والنفسية، كما يطلق عليه الهندسة البشرية التي " تمثل مجموعة من المعارف ترتبط مع بعضها البعض بعلاقة تبادلية كدراسة العمل، الهندسة، علم النفس، الطب، والأنتروبولوجيا. (النعيبي، 2009، ص:277).

فهذه العلوم بتداخلها تمثل نسيج علمي يهدف إلى تحسين طرق العمل وتكييفها من اجل راحة وسلامة الأفراد في مناصب العمل المختلفة، فيقصد بمفهوم الإرغونوميا وهي كلمة يونانية متكونة من كلمتين Ergon وتعني العمل و Nomos التي تعني القوانين أي قوانين العمل، وأول من استعمل هذا المصطلح هو Murrell سنة 1949 كما عرفها كما يلي: تعريف مورل Murrell 1949: محاولة دراسة وتحليل العمل بغية تكييفه مع الإنسان وقدراته ومهاراته " تكييف العمل للإنسان. وهذا هو جوهر الهندسة البشرية (الإرغونوميا).

كما ان هناك تعريف أكثر حداثة قدمته الرابطة العالمية للإرغونوميا 2000 التي تعرفها على أنها " ذلك التخصص العلمي الذي يهتم بالفهم العميق للعلاقة بين الإنسان وباقي عناصر التنظيم، وهي المهنة التي تطبق النظريات والمبادئ والمعطيات والطرق العلمية بغرض تخفيف أحسن مستوى من الرفاهية للفرد وأفضل أداء للتنظيم. (مباركي، 2008، ص:70).

حيث يركز هذا التعريف على مدى اهتمام الإرغونوميا بمحيط العمل وتوفير أفضل الظروف للحصول للفرد على مستوى رفاهية عالي يشعر هذا الأخير بأهميته ووجوده داخل المنظمة كعنصر رئيسي فيها.

1-2 الأهداف العامة للهندسة البشرية:

يمكن إجمال الأهداف العامة للهندسة البشرية في النقاط التالية (ربيع، 2006، ص ص: 221-222):

- تحسين طرق العمل أي تغييرها حتى تلائم العامل ويكون ذلك عن طريق تحليل العمل إلى حركاته الأولية لاستبعاد الحركات غير الضرورية وقياس الزمن الذي تستغرقه كل حركة على حدا؛
- تصميم الآلات والأدوات والعدد أو تكييفها بحيث يتسنى استخدامها على نحو يزيد من الإنتاجية ولا يزيد من التعب؛
- ترتيب أدوات العمل ومعداته ومواده بحيث يستطيع العامل أن يجدها حين يحتاج إليها في سرعة وسهولة دون أن يضيع وقتا في البحث عنها؛
- الكشف عن الأوضاع الجسمية المناسبة التي يجب أن يتخذها العامل أثناء عمله؛
- دراسة الظروف الفيزيائية الملائمة للعمل مثل الضوضاء والإضاءة ودرجة الحرارة والرطوبة وما ينجم عنها من حوادث وتعب.

1-3 أنواع الإرغونوميا

قبل معرفة أنواع الإرغونوميا يجب التعرف إلى مجالاتها التي تتعلق بالجسم البشري الذي يحدد القواعد التي يجب تطبيقها من أجل الحصول على بيئة عمل مريحة دون تعب وإرهاق للفرد وبالتالي إحساسه بالسعادة والرفاهية وحب العمل.

أ) مجالات الإرغونوميا المتعلقة بالجسم البشري

فيما يتعلق بمجالات الإرغونوميا المتعلقة بالجسم البشري فهي المجالات التي يتم فيها تجسيد مفهوم مواءمة محيط العمل من معدات وآلات وكل ما يستعمل في تأدية أي نشاط مع الجسم البشري وقياساته لتقليل من مستوى الخطر والأخطاء أثناء تأدية المهام أو النشاطات وتمثل في (سعدون، 2013، ص ص: 140-141):

أ.1. **القياسات البشرية:** (الأنثروميترية) وهي إجراء قياس لأجزاء الجسم البشري وتحديد معايير لها من أجل استخدامها في غرض ما. تساعد معرفة قياسات الجسم البشري في تصميم المنتجات ذات الاستخدام المباشر، يمكن تمييز نوعين من القياسات البشرية، قياسات بشرية هيكلية وهي الأبعاد الثابتة التي تقاس في الوضعيات الثابتة مثل (القامة، الوزن، الارتفاع، محيط الرأس)، وقياسات بشرية وظيفية تتعلق بالمدى الحركي لأجزاء الجسم وتقاس في وضعيات عمل مختلفة؛

أ.2. **القدرات الحسية والإدراكية:** تركز على مجموع المستقبلات الحسية التي يستعملها الإنسان للتعرف على محيطه ومن أهمها السمع والبصر حيث تمثل نسبة 90 بالمائة من المعلومات التي يعالجها الدماغ وهي ما تكون مرئية، كما أن هناك القدرات الإدراكية التي تشكل أحد أساسيات الهندسة البشرية الإدراكية التي تهتم بجوانب الأداء العقلي للإنسان مثل الجهد العقلي وصناعة القرار؛

أ.3. **القدرات العضلية:** تتمثل فيما تقوم به مجموعة من العظام والعضلات والأنسجة المكونة لمفاصل الجسم التي تشكل بدورها المكونات الأساسية للنشاط العضلي الحركي فإن كل وضعية للجسم تتألف من عدة حركات تفصيلية تشارك فيها هذه الأعضاء فضلا عن قياس الجهاز العصبي لمهمة التوجيه في كيفية أداء العمل.

إن مجالات الإرجونوميا المتعلقة بالجسم البشري مهمة في تحديد أنواع الإرجونوميا وتطبيقها في مجالات مختلفة، فعند التعرف على الجسم البشري الذي هو لب الدراسات في تبسيط المهام وتسهيلها وتكييف بيئة العمل بمختلف مكوناتها المادية والفيزيائية حيث تمثل المعلومات الأساسية في تحقيق أفضل بيئة ملائمة بكل المقاييس للفرد العامل من أجل تقليل مستوى المخاطر، تقليل الوقت الضائع، والحركات الزائدة، والزيادة في الإنتاجية مع الحفاظ على العنصر البشري ولياقته البدنية والنفسية.

ب. أنواع الإرجونوميا

ترتبط أنواع الإرجونوميا بمستوى التعامل مع محيط العمل وإدراك الفرد لهذا المحيط فتحدد هذه الأنواع كالاتي (بكار، 2017، ص ص: 30-31):

ب.1. **إرجونوميا فيزيقية:** يقصد الإرجونوميا الفيزيقية كل التدخلات على مستوى المحيط الفيزيقي للعمل التي تميز الخصائص التقنية للنسق إنسان-بيئة-آلة، وقد تتضمن كل أجواء العمل مثل الضجيج، الغبار، الإنارة ترتيب فضاء العمل الزمني أو المكاني؛

ب.2. **إرجونوميا تنظيمية:** إن الإرجونوميا التنظيمية تهتم بشكل كبير جدا بعقلنة الأنساق الاجتماعية التقنية، وذلك بالاهتمام بالبنية التنظيمية وقواعد العمل ومختلف الإجراءات، ومن أهم اهتماماتها أيضا الاتصال وتسيير الموارد البشرية، وتصميم مختلف الأشكال الجديدة للعمل وذلك في إطار تفاعل جميع هذه العوامل؛

ب.3. **إرجونوميا معرفية:** تتعلق الإرجونوميا المعرفية بالوظائف الفكرية، فهي تعتبر الإنسان كوحدة يتم معالجتها ضمن مجموعة من المعطيات كما أنها تهتم بمختلف العمليات الذهنية مثل الإدراك والذاكرة والتفكير المنطقي والاستدلالي والاستجابات الحركية وآثار ذلك كله التفاعلات بين الإنسان وبين باقي مكونات النسق.

2- مفهوم ومؤشرات جودة الحياة والمظاهر التي تتجلى فيها

2-1 مفهوم جودة الحياة:

يعد تعريف جودة الحياة من المهام الصعبة، لما تحمله من جوانب متعددة ومتفاعلة، ومن بين العلوم التي اهتمت بجودة الحياة، علم النفس حيث تبنى هذا المفهوم في مختلف التخصصات النفسية، النظرية منها والتطبيقية.

أ. لغة: أصلها من فعل جاد، الجودة، جاد، جود، جودة، أي صار جيدا وهو ضد الرديء، وجواد الشيء أي حسنه وجعله جيدا (المعجم الوسيط، 2004، ص:98).

ب. اصطلاحا: الجودة هي انعكاس للمستوى النفسي ونوعيته، وأن ما بلغه الإنسان اليوم من مقومات الرقي والتحضر، تعكس بلا شك مستوى معيناً من جودة الحياة، ويقصد بجودة الحياة بشكل عام: جودة خصائص الإنسان، من حيث تكوينه الجسمي والنفسي والمعرفي، ودرجة توافقه مع ذاته ومع الآخرين وتكوينه الاجتماعي والأخلاقي. وتواترت المفاهيم التي تضم جودة الحياة لتشمل عدة مفاهيم متشابهة كالسعادة، والرضا والحياة الجيدة والرضا الذاتي (Cummins, 1994, p106).

شاع استخدام هذا المصطلح في الدراسات المختلفة كأحد المؤشرات الدالة على الاهتمام برهافية الفرد في كافة المجالات، وقد ظهر مفهوم جودة الحياة الذي تسعى إليه غالبية المجتمعات، كمفهوم مكمل لمفهوم الكم لتحسين ظروف الحياة وتحقيق وسائل الرفاهية، وتعددت استخدامات مفهوم الجودة بصورة واسعة في السنوات الأخيرة في جميع المجالات، مثل جودة الحياة، وجودة المواد الخام، وجودة الحياة الزوجية، وجودة آخر العمر، وجودة التعليم، وجودة المستقبل.

يشير العادلي إلى أن جودة الحياة " قد تتمثل لدى البعض بامتلاك الثروة التي تحقق لهم السعادة، في حين يرى البعض الآخر أن الحياة الجيدة هي التي يتوافر فيها فرص العمل والدراسة، ويراها آخرون التي يتمكن فيها الفرد من الحصول على مبتغاه دون عناء أو جهد (دويلار، 2006، ص:106).

ويرى كومنس أن مفهوم جودة الحياة" يشير إلى الصحة الجيدة أو السعادة أو تقدير الذات أو الرضا عن الحياة أو الصحة النفسية." وكذلك ويرى ليتوين: أن جودة الحياة لا تقتصر على تدليل الصعاب والتصدى للعقبات الأمور السلبية فقط، بل تتعدى إلى تنمية النواحي الايجابية، أما ليمان وجيناس يريا أن جودة الحياة تتمثل في الشعور بالرضا والإحساس.

وكما أشارت سامية الأنصاري إلى رأي" مارتن سيلجمان "حين قال أن الفرد يصبح أكثر سعادة وتفاؤلاً عندما يحاور نفسه ويتحدى أفكاره السلبية ويحللها ويقارنها بما يتمتع به من النعم وبالرغم من أن الغالبية تنفق على أن جودة الحياة هدف أساسي ومطلب في حياة الفرد (الأنصاري، 2004، ص:20).

يلاحظ من التعريفات السابقة أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريف موحد لمفهوم جودة الحياة إلا أنه يمكن القول بأنه مفهوم واسع يمثل إشباع الحياة جزء مهما فيه.

2-2 مؤشرات جودة الحياة

إن الإحساس بالجودة في الحياة هي حالة شعورية من اجل إشباع الحاجات الفطرية والمكتسبة تتطلب مؤشرات لقياسها لخصها الباحثون في (نعيسة، 2012، ص:149):

- المؤشرات النفسية: تنبدي في شعور الفرد بالقلق والاكتئاب، أو التوافق مع المرض أو الشعور بالسعادة والرضا؛
- المؤشرات الاجتماعية تتضح من خلال العلاقات الشخصية ونوعيتها فضلا عن ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية؛
- المؤشرات المهنية: تتمثل في درجة رضا الفرد عن مهنته وحبها والقدرة على تنفيذ مهام وظيفته وقدرته على التوافق مع واجبات عمله؛
- المؤشرات الجسمية والبدنية: تتمثل في رضا الفرد عن حالته الصحية والتعايش مع الآلام والنوم والشهية في تناول الغذاء والقدرة الجنسية.

يشير عبد المعطي في اقتراحه لخمسة مظاهر رئيسية لجودة الحياة تتمثل في خمس حلقات ترتبط فيها الجوانب الموضوعية والذاتية، وهي كالتالي (الداهري، 2005، ص: 13-20):

أ. الحلقة الأولى: العوامل المادية والتعبير عن حسن الحال:

1. العوامل المادية الموضوعية والتي تشمل الخدمات المادية التي يوفرها المجتمع لأفراده، إلى جانب الفرد وحالته الاجتماعية والزوجية والصحية والتعليمية، حيث تعتبر هذه العوامل عوامل سطحية في التعبير عن جودة الحياة، إذ ترتبط بثقافة المجتمع وتعكس مدى قدرة الأفراد على التوافق مع هذه الثقافة.

2. حسن الحال ويعتبر هذا بمثابة مقياس عام لجودة الحياة، ويعتبر كذلك مظهرًا سطحيًا للتعبير عن جودة الحياة، فكثير من الناس يقولون بأن حياتهم جيدة ولكنهم يحتزنون معنى حياتهم في مخازن داخلية لا يفتحوها لأحد.

ب. الحلقة الثانية: إشباع الحاجات والرضا عن الحياة:

1. إشباع وتحقيق الحاجات وهو أحد المؤشرات الموضوعية، لجودة الحياة، فعندما يتمكن المرء من إشباع حاجاته فان جودة حياته ترتفع وتزداد، وهناك حاجات كثيرة يرتبط بعضها بالبقاء، كالطعام والمسكن والصحة، ومنها ما يرتبط بالعلاقات الاجتماعية، كالحاجة للأمن والانتماء والحب والقوة والحرية، وغيرها من الحاجات التي يحتاجها الفرد والتي يحقق من خلالها جودة حياته.

2. الرضا عن الحياة يعتبر الرضا عن الحياة أحد الجوانب الذاتية لجودة الحياة، فكونك راضيا فهذا يعني أن حياتك تسير كما ينبغي، وعندما يشبع الفرد كل توقعاته واحتياجاته ورغباته، يشعر حينها بالرضا.

ت. الحلقة الثالثة: إدراك الفرد القوى والمتضمنات الحياتية وإحساسه بمعنى الحياة:

1. القوى والمتضمنات الحياتية قد يرى البعض أن إدراك القوى والمتضمنات الحياتية بمثابة مفهوم أساسي لجودة الحياة، فالبشر كي يعيشوا حياة جيدة لا بد لهم من استخدام القدرات والطاقات والأنشطة الابتكارية الكامنة داخلهم، من أجل القيام بتنمية العلاقات الاجتماعية، وأن ينشغلوا بالمشروعات الهادفة، ويجب أن يكون لديهم القدرة على التخطيط واستغلال الوقت وما إلى ذلك.

2. معنى الحياة يرتبط معنى الحياة بجودة الحياة، فكلمة شعر الفرد بقيمته وأهميته للمجتمع وللآخرين، وشعر بإنجازاته وموآبه، وأن شعوره قد يسبب نقصا أو افتقاد للآخرين له، فكل ذلك يؤدي إلى إحساسه بجودة الحياة.

ث. الحلقة الرابعة: الصحة والبناء البيولوجي وإحساس الفرد بالسعادة:

1. الصحة والبناء البيولوجي وتعتبر حاجة من حاجات جودة الحياة التي تهتم بالبناء البيولوجي للبشر، والصحة الجسمية تعكس النظام البيولوجي، أن أداء خلايا الجسم ووظائفها بشكل صحيح يجعل الجسم في حالة صحية جيدة وسليمة.

2. السعادة وتتمثل بالشعور بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات وهي الشعور بالبهجة والاستمتاع واللذة، وهي نشوة يشعر بها الفرد عند إدراكه لقيمة ومتضمنات حياته مع استمتاعه بالصحة الجسمية. وبمعنى آخر تشير السعادة إلى حب الشخص للحياة التي يعيشها واستمتاعه بها وتقديره الذاتي لها، وقد دلت بحوث كثيرة على أن السعادة هي نتاج تفاعل مركب بين الشخص وبيئته.

هي الوحدة الموضوعية لجوانب الحياة، وهي الأكثر عمقا داخل النفس، وإحساس الفرد بوجوده، وهي بمثابة النزول لمركز الفرد، والتي تؤدي بالفرد إلى إحساسه بمعنى الحياة لذي يعد محور وجودنا، فجودة الحياة الوجودية هي التي يشعر من خلالها الفرد بوجود قيمته، ومن خلال ما يستطيع أن يحصل عليه الفرد من عمق للمعلومات البشرية المرتبطة بالمعايير والقيم والجوانب الروحية والدينية التي يؤمن بها والتي يستطيع من خلالها تحقيق وجوده.

إجمالاً تتعدد مظاهر جودة الحياة لتشمل العوامل المادية، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد الايجابي لمعنى الحياة، ومدى إحساسه بالسعادة والصحة النفسية والجسمية، فضلا عن جودة الحياة الوجودية وهي الأعمق تأثيراً، بالإضافة إلى الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية، والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومتضمنات حياته، وشعوره بمعنى الحياة، إلى جانب الصحة الجسمية الايجابية، وإحساسه بمعنى السعادة، وصولاً إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع (الهنداوي، 2010، ص: 41).

3-مجالات الإرغونوميا وجودة الحياة

لطبيعة الإرغونوميا وأهميتها في تحسين ظروف الحياة المهنية والاجتماعية للأفراد، فتدخل في مجالات مختلفة متنوعة وارتأينا في هذه الورقة البحثية اختيار ثلاثة مجالات تعتبر مهمة في حياة الفرد حيث لها أثر نفسي وصحي واجتماعي، فكلما تحسنت ظروف العمل والظروف الاجتماعية للفرد في جميع الأعمار والمجالات المهنية يشعر الفرد بمدى توفقه في الحياة باكتساب صحة جيدة ومستوى معيشي راق، واهتمام المؤسسات لشخصه أولاً بتذليل المصاعب وتحسين الظروف الآتية والمستقبلية.

وبالتالي تحقيق الجودة بمظاهرها وهذا ما سنلمسه في هذا الورقة بالتحديد في المجالات المختارة بعناية والمتمثلة في منصب العمل في المصنع حيث تمثل المصانع المكان الذي يقضي فيه الفرد أطول فترة في يومه، فيجب أن يكون هذا المنصب مكيف ومهيأ لعدم شعور الفرد بالملل والضجر والإرهاق وتحقيق السلامة المهنية والصحية لهذا الفرد، ثم العمل المكتبي الذي هو مواز في أهميته للعمل في المصانع لكن له تأثيرات خاصة بطبيعة المعدات والتجهيزات التي يتعامل معها الفرد بشكل مباشر تؤثر على صحته الجسمية والنفسية، أما فيما يخص الصحة المدرسة فيكون مجال التدخل في ظروف الدراسة المكانية والأدوات المستعملة في الدراسة التي تؤثر على صحة التلميذ ونفسيته فالأطفال هم ثمرة المجتمع يجب العناية بهم للحصول على مجتمع مثقف سليم صحياً ونفسياً.

3-1-1 منصب العمل في المصنع

يتميز منصب العمل بمجموعة كبيرة من المعدات والآلات يتعامل معها الفرد لفترة طويلة وبوضعية مختلفة تتطلب دراستها لتحسينها حسب قدرات الفرد لتفادي مشاكل صحية ونفسية وأخطاء مهنية يمكن ارتكابها بقلّة التركيز أو التعب والاعياء.

أ. تعريف منصب العمل: هو نظام مكون مختلف العناصر في تفاعل مع بعضها البعض ووسائل وأدوات (حيث القواعد الوظيفية المعتمدة تختلف عن الروبوت) ومنصب العمل هدف معين مرتبط بطبيعة النشاط، هذا النظام يستقبل معلومات، طاقة، والمادة المحولة، والمنتج، وخردوات وقطع جيدة في وقت محدد، وبقواعد إرغونومية يتم تحليل جميع المعايير لتحسين ظروف العمل (-action. www.ergonomie-poste-de-travail-industriel.htm).

لتهيئة منصب العمل هناك عدة معايير تعتبر أهم القواعد الإرغونومية المتبعة لتحسين ظروف العمل للعامل تتمثل في: مقاسات منصب العمل؛ الفضاءات المسموحة للحركات، ومسافة السلامة فيها؛ الوضعيات الصعبة؛ حمل الأثقال؛ مراقبة وصيانة التركيبات؛ أنماط التشغيل ووسائل العمل؛ التكوين؛ بيئة العمل (الحرارة، الرطوبة، الإضاءة، الضوضاء، النظافة، الاهتزازات والحقل المغناطيسي).

فالهدف الرئيسي للإرغونوميا هو منح العمال إمكانية تكييف منصب العمل حسب الخصائص المورفولوجية للعمال، المهام المؤداة والمنتجات أو الأجهزة المعدة أو المجموعة، إن الوسط الصناعي له مجموعة من القواعد والقوانين خاصة لسلامة الأشخاص والمواد، ومنصب العمل المعد بطرق إرغونومية تسمح بتعظيم النشاط للعامل حسب المهام المحققة وتقليل الحركات الزائدة.

أ.1. **الأجهزة المعدة لمنصب العمل في المصنع:** إن اهتمام المؤسسات بصحة الأفراد لعدة غايات منها زيادة الكفاءة الإنتاجية تقليل تكاليف تعويض الأمراض المهنية والحوادث المهنية دفع بها لتجهيز مناصب العمل بأجهزة تخضع لقواعد إرغونومية متمثلة في (www. Officiel-prevention.com ergonomie au poste de travail):

- **منصب عمل كامل:** كرسي، مكتب، الدرج، الرفوف، الإضاءة، التغذية الكهربائية، مسند للقدمين ومسند للذراع)، كلها معدلة بارتفاعات معينة كما أن هناك مكاتب نمطية مضاف إليها ملحقات خاصة مثل حامل للأدوات وممرات للكوابل لتفادي الفوضى، كلها بخصائص إرغونومية تراعي الأبعاد الجسمية للفرد وتسمح له بأداء المهام بأريحية؛
- **الكراسي الإرغونومية روبوتية:** من أجل منصب عمل موجه للاستعمال المكثف في الوسط الصناعي بنظام الوحدات يسهل بحلول كثيرة لا تحصى مكيفة لكل مناصب العمل؛
- **سجادات ضد التعب:** التي تسمح للعمل بوضعية الوقوف المطول لتفادي المشاكل الصحية الهيكلية والعضلية ومشاكل الدورة الدموية؛
- **اللوحات الخشبية:** المستعملة كمسطحات أرضية التي تحقق للعمال السلامة في وضعيات الوقوف، وتحافظ على الأرضيات الصناعية؛
- **العربات وخدمات الورش:** المستعملة في التنقل داخل الورشة تكون خفيفة ومرنة الاستعمال.

2-3- منصب العمل المكتبي:

أ. تعريف منصب العمل المكتبي

يمثل المكتب أحد مواقع العمل الأخرى، فهو لا يخلو من مخاطر على الصحة وسلامة المستخدمين: مثل مشاكل متعلقة بالبصر، الوضعيات المختلفة، الظروف السيئة لبيئة العمل، فيجب عند تهيئة منصب العمل المكتبي بالأثاث والأجهزة مراعاة سلامة المستخدمين فمثلا على الطاولة والكرسي أن يستجيبا لحاجات المستخدمين اليومية.

إن كثرة استعمال الحواسيب المكتبية تؤدي إلى العديد من الأمراض (آلام عضلية أو هيكلية، تعب العينين) وإذا لم تحترم بعض القواعد الإرغونومية يزداد هذا الخطر عندما يتجاوز الفرد (المستخدم) 4 ساعات في اليوم أمام شاشة الحاسوب.

فأفضل الوضعيات والعادات الجيدة وبيئة عمل مريحة تسمح بتقليل الآلام، كما يجب تفادي قدر الإمكان الحركات المكررة واحترام مدة الاستراحة من حين إلى آخر.

أ.1 **الأجهزة المعدة لمنصب عمل مكتبي:** كما منصب العمل في المصنع معايير لتهيئته وتحسين ظروف العمل فيه، يتميز أيضا منصب العمل المكتبي بمعدات خاصة وتجهيزات محددة لتسهيل العمل وضبط الحركات فيه نظرا للفضاء الصغير المخصص له فتتمثل الأجهزة فيما يلي (www. Officiel-prevention.com ergonomie au poste de travail):

- **كرسي إرغونومي:** (المقعد أو الأريكة) في حالة الجلوس والعمل يتتبع حركات الجسم بوضعية جلوس مريحة وديناميكية؛

■ **أثاث إرغونومي:** مكتب وأثاث للترتيب، حيث تسهل ترتيب الملفات وتسهيل الحصول عليها، أثاث بسيط يسهل الحركة والتنقل داخل المكتب؛

■ **ملحقات العمل على شاشة الحاسوب:** تسمح بتحسين وضعية المستخدمين مثل مسند للقدمين: مسند للكف، رافع للشاشة، مرشح الشاشة ولوحة المفاتيح والفأرة بمقاييس إرغونومية.

إن تهيئة وتعديل منصب الإعلام الآلي تسمح بتبني وضعيات مريحة وتفاذي التعب، الإرهاق، الضغوط والتوتر، المخاطر والآفات، فالتهيئة الإرغونومية لمنصب العمل لا تحتاج بالضرورة لاقتناء أثاث جديد بقدر ما يكون هذا الأثاث معدل ومريح.

3-3 الصحة المدرسية

من أجل الحصول على جيل واعد سليم صحيا ونفسيا وبدرجات عالية من التفوق يجب الاهتمام بكل ما يربط المتعلم ببيئته التعليمية من دراسة، صحة، غذاء، والسلامة والأمان في المدرسة، وهذا ما يطلق عليه الصحة المدرسية التي ترتبط بأهدافها بالإرغونوميا المدرسية.

أ. مفهوم الصحة المدرسية

إن الصحة المدرسية من المراحل المهمة والأساسية من مراحل الإنسان حيث تبدأ من مرحلة تدمسه حيث يبدأ في التعامل مع محيط أكبر من محيط الأسرة حيث تكون مجموعة كبيرة من العوامل والتحديات التي تواجهه، فالبداية الصحية دائما تعطي نتائج قيمة لدى كلما كان الاهتمام بهذه المرحلة جدي أعطت مجتمعا صحي واثقف وواع، من هنا يمكن تعريف الصحة المدرسية على أنها تلك " مجموع المفاهيم والمبادئ والأنظمة والخدمات التي تقدم لتعزيز صحة الطلاب في السن المدرسية، وتعزيز صحة المجتمع من خلال المدارس " (أسس الصحة المدرسية، Fac.ksu.edu.sa/site/default/files/ss_ish_imdrsy.pdf).

1. **أهداف الصحة المدرسية:** تهدف أنشطة وبرامج الصحة المدرسية إلى تحقيق ما يلي:

- تقويم صحة الطلاب بالتعرف على المؤشرات الصحية لصحة الطالب في كافة المجالات؛

- حفظ صحة الطلاب والمؤشرات الصحية ضمن المستوى المطلوب وتعزيز صحة الطلاب.

2. **خدمات الصحة المدرسية:** إن الخدمات الصحية من أهم النشاطات التي تقدمها المدرسة في إطار التمدرس الذي يمارسه الطلاب داخل المدرسة حيث يستفيد من نوعية هذه الخدمات في هذه الفترة.

ب. الإرغونوميا المدرسية:

من أجل تحقيق الصحة المدرسية يجب إتباع القواعد العلمية المتخصصة من بينها الإرغونوميا المدرسية التي يقصد بها دراسة كل ما يتعلق بالعملية التعليمية ومحيط المدرسة، " بما أن جوهر العملية التعليمية هو الفرد (تفاعل المعلم والمتعلم) فإنه من المفيد والضروري أن تتدخل الإرغونوميا من أجل التصميم والتصحيح الجيد لوضعية الحجرة الدراسية، والظروف الفيزيائية المحيطة بها داخليا وخارجيا، وتصميم المقاعد والطاولات والكراسي المدرسية بما يتناسب مع الأبعاد الأنثروبومترية لأجسام الطلاب ومعلميهم(منصوري، بودالي، 2017، ص: 129) "

ظهر هذا المفهوم حديثا، يهتم بفيسيولوجية منصب العمل وبالظروف الصحية والمريحة للحياة المدرسية، وقد عرفت الدراسات الإرغونومية في المجال المدرسي تطورا كبيرا في البلدان المتطورة حيث انتقلت من الدراسات الخاصة بوضعية الجلوس، مثل دراسة ماندال 1979 وويلانج 1986، لتشمل التصميمات الإرغونومية لأدوات الدراسة والتعليم بما فيها العمل أمام الكمبيوتر.

حسب بورشر تم تشخيص مستويين للتدخل الإرغونومي في المدرسة تتمثل في (منصوري، بودالي، 2017، ص: 129):

■ **مستوى خارجي:** يتناول الظروف العامة لنوعية حياة الطلاب منها المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ونوعية الغذاء ونظام التغذية، والنوم؛

■ **مستوى داخلي:** يتناول ظروف التعلم داخل المدرسة والتي تبدأ بالعلاقات الإنسانية بين المعلمين والطلاب إلى المشاكل الأكثر دقة كلون - طلاء- جدران حجرة الدراسة، والتهوية.

إن مجال تدخل الإرغونوميا يكون متعلقا بتصميم كل الأدوات المدرسية المساعدة للتعليم والتي يستعملها المتعلم بشكل مباشر، وهذا ما يطلق عليه الإرغونومية التصميمية التي تراعي أبعاد الجسم البشري لتوافقه على كل ما يستخدمه من أدوات ومستلزمات، كما يمكن أن يكون التدخل من أجل تقويم وضعيات خاطئة للجلوس سواء للمتعم أو المعلم ومدة الوقوف أثناء العمل واستعمال الوسائل التعليمية المختلفة وهذا ما يطلق عليه الإرغونومية التصحيحية.

وقد أكد كل من Guérin و Laville و Daniellou و Duraffourg و Kerguelen (1977) أن الهندسة البشرية في الوسط المدرسي تعمل على الوصول إلى هدفين أساسيين وهم (الجبر، 1997، ص: 163):

- **تحليل العمل:** لأن العمل المدرسي الحقيقي يختلف تماما عن العمل الظاهري، إذ يسمح بالوقوف على مدى قابلية المعلم والمتعلم للعمل المدرسي من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات كالتعب والإيقاعات المدرسية؛
- **تكييف الوسائل التعليمية للمعلم والمتعلم:** وذلك للوصول إلى تأدية المهام دون أن تكون هناك أضرارا جسمية كالحساسية وآلام الظهر والتعب الجسمي.

تساهم الإرغونوميا التربوية (المدرسية) بدون شك في تطور العملية التربوية غير أن تطور المنظومة التربوية يبقى رهين تطور المجتمع (طايبي، 2014، ص: 81).

مما سبق يمكن القول أن الإرغونوميا المدرسية من المجالات العلمية التي تهتم بالتحصيل العلمي وصحة وسلامة كل من المعلم والمتعلم، انطلاقا من دراسة البيئة المدرسية والتفاعل المؤثر بين الأفراد والوسائل التي تستعمل في المدرسة بدون الإغفال عن الظروف الفيزيائية المؤثرة على التحصيل الدراسي (حرارة، إضاءة، تهوية، تلوث، ضوضاء، نظافة... الخ)، فكلها تؤثر سلبا أو إيجابا على أداء المعلمين ومدى إدراك المتعلمين بالإضافة على جميع العوامل المادية المتعلقة بتصميم المباني المدرسية بقواعدها مثل حجرات الدراسة، السبورات، الأسقف، الأبواب، والنوافذ وأبعادها الملاعب وشروط الأمان فيها... الخ.

3-4 الإرغونوميا وجودة الحياة

بعد التطرق إلى كل من المفهومين والتعرف على مختلف الجوانب لهما نحاول التعرف على أهم النقاط التي تدفع بالإرغونوميا من خلال المجالات المبحوثة سابقا في تحقيق الجودة في الحياة عن طريق أهم الأبعاد والمظاهر التي تتجلى فيها الرفاهية والحياة الكريمة للفرد.

أ) **الإرغونوميا ومؤشرات جودة الحياة:** إن من أهم الأهداف التي تبغى تحقيقها الإرغونوميا هي السلامة للصحة النفسية والجسمية للفرد في أي مجال كان، وبالأخص في أماكن العمل التي يقضي الفرد فيها أغلب أوقات يومه، فبالقواعد المضبوطة والمدرسة لبيئات العمل المختلفة ودراسة مجمل المخاطر والصعوبات التي تواجه الفرد أثناء تأدية مهامه، تكون الإرغونوميا قطعت شوطا كبيرا في تحقيق هذه المؤشرات، فالعامل النفسي يكون للفرد في حالة رضا وإشباع للحاجات النفسية من أمان وانتماء للآخرين، والتقدير بحسن المعاملة والاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالعمل. وبالتالي تخفيض تكاليف التغيب ودوران العمل والأمراض المهنية فالصحة النفسية من أهم متطلبات العمل، كما يكون هناك فرصة لتحقيق النجاح الاجتماعي والمهني بكسب أصدقاء داخل المنظمة تزيد من الروح المعنوية والعمل كفريق،

بالنسبة للمؤشرات الجسمية والبدنية فترجع إلى طبيعة الدراسات الإرجونومية المتعلقة بالجسم البشري لتكييف محيط العمل له عن طريق قياسات أبعاد الجسم البشري ودراسة الحركات والوضعيات المناسبة لكل نشاط والعوامل الفيزيائية المحيطة به، وهذا ما لوحظ في كل مجال من المجالات السابقة الذكر؛

ب) الإرجونوميا ومظاهر جودة الحياة: تركز مظاهر جودة الحياة على خمسة نقاط أساسية متمثلة في جوانب استشعار الفرد بأنه يتمتع حقيقة بالرفاهية والمستوى المعيشي الجيد الذي يتوافق مع احتياجاته، بداية بالعوامل المادية والتعبير عن حسن الحال، بالنسبة للعوامل المادية فهي تتوافق مع بيئة العمل وما يمكن تقديمه من طرف المؤسسات كخدمات ونشاطات تمثل تقدير لمجهود الفرد والاعتراف بالإنجازات المميزة مع تفعيل الظروف الإرجونومية للاستشعار بالراحة والأمان فتكون النتيجة التعبير عن حسن الحال ظاهريا كانطباع عن ما يعيشه الفرد في الواقع، فيما يخص الإشباع والرضا عن الحياة كثاني مظهر يتجلى في الرضا المهني عن كل ظروف العمل فيحصل الإشباع المادي (أجور، مكافآت) وإشباع معنوي التقدير، والانتماء وعلاقات العمل الوطيدة، تبني روح الفريق... الخ، فالرضا المهني يتوافق مع الرضا عن الحياة بصفة عامة حيث تكون له القدرة على تحقيق الرغبات بالنجاح العملي، فيما يخص إدراك الفرد القوى والمتضمنات الحياتية فهي تعبر عن مدى إدراك الفرد لقدراته وإمكانياته المهنية التي تدفع به إلى الأداء الجيد والتميز والمبادرة في العمل فكلما كانت بيئة العمل التنظيمية متوافقة مع قدراته كلما كان الأداء الجيد عال فيشعر الفرد بقيمة الحياة انطلاقا من إنجازاته المتميزة ونجاحه في التغلب على المصاعب واكتسابه المكانة المرموقة في المجتمع.

أما المظهر المتعلق بالبناء البيولوجي وإحساس الفرد بالسعادة فهو مرتبط ارتباط مباشر بالسلامة الصحية التي تنجر عن دراسات الأبعاد الجسمية والإدراكية للفرد لتفادي المشاكل الصحية والحوادث أثناء تأدية المهام، فيكون للفرد أتمن مكسب وهو الصحة التي لا تقدر بثمن فيستشعر بالسعادة الحقيقية. والمظهر الأخير المتمثل في جودة الحياة الوجودية، التي تدخل في عمق إحساس الفرد بقيمته في داخل نفسه وأمام الآخرين، وتكون بالإيمان القوي بمبادئه وثبوته عليها فيحقق قيمة الهبة والوقار في تعاملاته فيكون جزء لا يتجزأ من المجتمع، بداية من مجتمعه الصغير الأسرة ثم الوسط المهني المختلف وأخيرا المجتمع الذي يثبت مدى وجوده الإيجابي فيه، فيصل إلى درجة الإشباع العالية وهذا من متطلبات الإرجونوميا بالحفاظ على الفرد بقدراته وإحساسه أنه المركز في المؤسسة بدرجة الاهتمام الصحي والنفسي له لأطول فترة معينة.

الخاتمة: إن موضوع جودة الحياة من المواضيع المهمة التي تتشابك مع مواضيع عدة منها الإرجونوميا، فكلالهما يصب في الهدف نفسه وهو مراعاة الظروف البيئية والنفسية للفرد في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، المهنية والتعليمية... الخ ليستشعر قيمة الحياة ووجوده فيها فيزيد من العمل الدؤوب والنشاط المستمر، فتعمل الإرجونوميا على تهيئته هذه الظروف بأنواعها المختلفة حسب احتياجات الفرد ومجال العمل الذي يمارسه فيمكن تحديدها في النتائج التالية:

- تهيئة منصب العمل في المصنع والعمل المكتبي والصحة المدرسية يكون باستعمال الإرجونوميا التصميمية التي تراعي جميع المعدات والمستلزمات التي يستعملها الفرد باعتبار المقاسات البشرية المختلفة فتحقق المؤشر الجسمي والبدني لجودة الحياة؛
- إن الإرجونومية التنظيمية تحدد جميع القواعد والإجراءات التنظيمية التي تضبط الأداء والعلاقات بين الأفراد وتقلل الحوادث والأمراض المختلفة، التي يستعان بها في منصب العمل في كل من المصنع والمكتب لتأمين السلامة بتطبيق قوانينها، كما أن الصحة المدرسية تضبط علاقات المعلمين والمتعلمين والإدارة بالوسائل التعليمية المتاحة فتحقق المؤشر المهني والاجتماعي لجودة الحياة؛
- الإرجونوميا المعرفية التي تحدد قدرات الفرد العالية في الاستجابة لردود الفعل المختلفة ومدى تعامله معها بكفاءة، فيكون التميز في الأداء والإنجاز وبالتالي تحقيق المؤشر النفسي لجودة الحياة بتحقيق الهدف في تقدير الذات وهذا يتجلى واضحا أيضا في المجالات السابقة فكل منها يحتاج لقدرات مميزة للأفراد في كافة النشاطات.

1. النعيمي، جلال محمد. (2009). دراسة العمل في إطارات إدارة الإنتاج والعمليات. مكتبة الجامعة. الشارقة.
2. مباركي، بوحفص. (2008). مقدمة في علم النفس العمل والتنظيم. دار الرضوان للنشر والتوزيع. وهران.
3. ربيع، محمد شحاتة. (2006). أصول علم النفس الصناعي. الطبعة الثالثة. دار غريب. القاهرة.
4. دويلار، عبد الفتاح محمد. (2006). أصول علم النفس المهني والصناعي والتنظيمي وتطبيقاته. دار المعرفة الجامعية. مصر.
5. الداهري، صالح حسن. (2005). مبادئ الصحة النفسية. الطبعة 1. دار وائل للنشر. عمان.
6. Cummins, R. A, McCabe, MP. The comprehensive Quality of life Scale, Educational psychological Measurement, 1994.
7. السمان، ثائر أحمد سعدون. العبيدي، إسلام يوسف شيت. (2013). "تطبيقات الهندسة البشرية في معمل الألبسة الولادية في الموصل". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. مجلد 9: (28): 137-163.
8. نعيصة، رغداء علي. (2012). جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين. مجلة دمشق. المجلد: 28(1): 145-181.
9. مصطفى، منصور. بودالي، يمينة. (2017). الإرغونوميا المدرسية في خدمة التعليم وتطويره. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 34. سبتمبر 138-127.
10. الجبر، زينب علي. (1997). السعة المكانية والإضاءة والتهوية الخاصة بمحجرات الأقسام العلمية والأدبية في مدارس التعليم بدولة الكويت. مجلة مركز البحوث التربوية. جامعة قطر. العدد (11). 161-201.
11. طايبي، نعيمة. (2014). تطبيق الإرغونوميا في العملية التربوية. فعاليات المنتدى الدولي الثاني حول تطبيق الإرغونوميا بالدول السائرة في طريق النمو الإرغونومي. الإرغونوميا في خدمة التنمية. الجزء الثاني. 28-29 ماي. الجزائر.
12. المعجم الوسيط. (2004). مكتبة الشروق الدولية. ط1. مصر.
13. الأنصاري، سامية. (2007). علم النفس الإيجابي وجودة الحياة. نشرة أخبار علم النفس. أكتوبر. الجمعية المصرية للدراسات النفسية. القاهرة.
14. الهنداوي، محمد حامد إبراهيم. (2010) الدعم الاجتماعي وعلاقته بمستوى الرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين حركيا بمحافظات غزة. رسالة مقدمة إلى قسم علم النفس بكلية التربية. كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم النفس. جامعة الأزهر. غزة.
15. بكار، آمال. (2017). نجاعة الهندسة البشرية في تحقيق السلامة المهنية للأفراد العاملين دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة إنتاج الكهرباء -بشار، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة.
16. www.action-ergonomie-poste-de-travail-industriel.htm vu 27-07-2018
17. www. Officiel-prevention.com ergonomie au poste de travail vu Le 27-07-2018
18. Fac.ksu.edu.sa/site/default/files/ss_ish_imdrsy.pdf أسس الصحة المدرسية،

علم النفس الايجابي وجودة الحياة

لقمش محمد

جامعة تلمسان

lakmeche18@gmail.com

بن حدو مريم

جامعة تلمسان

benhaddou13.meriem@gmail.com

الملخص:

لم يعد علم النفس كما هو متعارف عليه فقد ركزا علماء النفس سابقا في دراساتهم على أوجه العجز في الأداء البشري وتجاهلوا أوجه النمو الايجابي في هذا الأداء، وبالرغم من أن مشكلات عدم التوافق كانت من الموضوعات الأكثر شيوعا في الدراسات السيكولوجية مقارنة بموضوعات التطور الايجابي، إلا أن البحث عن المظاهر الايجابية للنمو النفسي والسلوكي أصبح أكثر اتساعا وانطلاقا وهذا ما مهد الطريق لانتشار علم النفس الايجابي، وقد تم تأسيس علم النفس الايجابي عام 1998 على يد العالم الأمريكي مارتين سليجمان M.Seligman ولازال يعرف نموا متسارعا على مستوى الدراسات والأبحاث ومجالات التطبيق، وقد زاد اهتمام الباحثين بمفهوم جودة الحياة منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين كما لقي اهتماما كبيرا في العلوم الطبيعية والانسانية والاجتماعية، حيث تبني علم النفس هذا المفهوم في مختلف التخصصات النفسية، وكان لعلم النفس السبق في فهم وتحديد المتغيرات المؤثرة على جودة حياة الإنسان، فالحياة بالنسبة للإنسان هي ما يدركه منها، ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة كالتالي: *هل توجد علاقة بين علم النفس الايجابي وجودة الحياة. توصلت الدراسة إلى أن جودة الحياة هي جزء من علم النفس الايجابي، لأنه يركز على دراسة الجوانب الايجابية من الشخصية وسمات الفرد الايجابية التي تساهم في تحسين جودة الحياة.

المقدمة:

حركة علم النفس الإيجابي في عمومها تعد نوعا من التفكير من خلاله تعالج مختلف القضايا النفسية والاجتماعية التي يهتم بها علماء النفس، فقد كرس العلماء طرفا كبيرا من دراساتهم لفحص مختلف جوانب التعاسة في حياة البشر ولكنهم بخلوا بإسهاماتهم وتحليلاتهم ومنطلقاتهم النظرية في تناول ذلك الجانب المضيء في حياتهم وتجاهلوا أوجه النمو الايجابي في هذا الأداء، وبالرغم من أن مشكلات عدم التوافق كانت من الموضوعات الأكثر شيوعا في الدراسات السيكولوجية مقارنة بموضوعات التطور الايجابي، إلا أن البحث عن المظاهر الايجابية للنمو النفسي والسلوكي أصبح أكثر اتساعا وانطلاقا وهذا ما مهد الطريق لانتشار علم النفس الايجابي الذي يعد فرع من فروع علم النفس يؤكد على دراسة كل ما يؤدي إلى تحسين الأداء النفسي الوظيفي للفرد، إلى ما هو أبعد من الصحة النفسية بمفهومه التقليدي، إذ يهتم علماء النفس في دراساتهم بالتركيز أو البحث على محددات السعادة البشرية والعوامل التي تؤدي بالفرد إلى العيش عيشة مرضية ومشبعة يحقق فيها طموحاته مستخدما قدراته إلى أقصى حد ممكن بغية الوصول إلى الرضا عن النفس وعن الآخرين مما يؤدي إلى تحقيق جودة الحياة التي تعتبر مفهوما حديثا والتي لاقت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في العلوم الطبيعية، العلوم الانسانية منها: علم البيئة، الصحة، والطب النفسي، والاقتصاد، السياسة، الجغرافيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتربية، والإدارة..... وغيرها، حيث اهتم علم النفس بدراسة جودة الحياة بالدرجة الأولى في جميع تخصصاته النظرية التطبيقية.

الإشكالية:

إن علم النفس الإيجابي له عمر طويل وقديم وربما قد يكون قديم قدم البشرية، ولكن له تاريخ شديد القصر، لقد بدأ عام 1998 بعد أن تم تنصيب مارتين سيلجمان رئيسا للجمعية الأمريكية لعلم النفس. (محمد نجيب أحمد الصبوة: 2008، 16-17). وهو كتخصص علمي يهتم بتحقيق هدف عام مفاده هو فهم وتحديد العوامل التي تمكن الأفراد، المؤسسات، المجتمعات من الازدهار وذلك من خلال توظيف كل أفضل ما في الطرق العلمية في دراسة مشكلات البشر وتحليلهم من صور المعاناة النفسية لا بالتركيز على هذه الصور المختلفة أو المرضية بل بالتركيز على ما بداخل الانسان من مكامن قوة وفضائل إنسانية إيجابية، ويؤمن أنصار علم النفس الايجابي بأن الكشف عن هذه المكامن والفضائل وتعهدتها بالرعاية والتنمية، يقضي بذاته إلى فهم الانسان لذاته وحثه على تغيير طرق تفكيره السلبي في ذاته وفي العالم

وفي الآخرين وبالتالي التخلص من أهم وأول مصدر من مصادر تعكير صفوة الحياة، ألا وهو التفكير السلبي. (Seligman & Csikszentmihalyi ; 2000; 5-14)

فقد زاد اهتمام الباحثين بمفهوم جودة الحياة منذ بداية النصف الثاني القرن العشرين كمفهوم مرتبط بعلم النفس الايجابي فقد تعدد البحوث في هذا المجال فشملت الخبرات الذاتية، والعادات والسمات الايجابية للشخصية، وكل ما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، ففي النهاية يمكن اعتبار جودة الحياة تعبير عن الإدراك الذاتي لتلك الجودة، فالحياة بالنسبة للإنسان هي ما يدركه منها. (رغداء علي نعيمة: 2000) وعلى إثر هذا فقد قام يحي النجار وعبد الرؤوف الطلاع (2015) بدراسة بعنوان التفكير الايجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الأهلية بمحافظة غزة والتي هدفت إلى التعرف على مستويات التفكير وعلاقتها بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الأهلية وقد طبقت على عينة قوامها (100) فرد من العاملين بمحافظة غزة وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين التفكير الايجابي وجودة الحياة.

ودراسة منال (2007) بعنوان: الشعور بالسعادة وعلاقته بكل من الرضا عن الحياة والتفاؤل ووجهة الضبط لدى المتزوجات وغير المتزوجات في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الشعور بالسعادة والرضا عن الحياة والتفاؤل ووجهة الضبط، والتعرف على أثر المتغيرات الديمغرافية (الحالة الزوجية، العمر، ومستوى التعليم وعدد الأبناء)، على متغيرات الدراسة. وطبقت على عينة تقدر ب 204 سيدة سعودية عاملة تتراوح أعمارهم بين 25-60 سنة وحاصلات على الثانوية العامة فما فوق، فقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة بين الشعور بالسعادة وكل من الرضا عن الحياة والتفاؤل ولم يكن هناك علاقة ارتباطية دالة بين الشعور بالسعادة ووجهة الضبط.

عدم وجود فروق في درجة الشعور بالسعادة والرضا عن الحياة والتفاؤل بين المتزوجات وغير المتزوجات.

كشفت عن فروق دالة إحصائيا في وجهة الضبط باختلاف الحالة الزوجية لصالح المتزوجات حيث كن أكثر توجهها للوجهة الداخلية. هناك فروق بين أفراد عينة الدراسة في درجة الشعور بالسعادة، والرضا عن الحياة، والتفاؤل تعزى للعمر. ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية الدراسة كالآتي:

*هل توجد علاقة بين علم النفس الايجابي وجودة الحياة؟

الهدف من الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين علم النفس الايجابي كونه تيار معرفي حديث في علم النفس وجودة الحياة.

1. تعريف علم النفس الايجابي:

يصف العاملون في مجال علم النفس الإيجابي، بأنه: "دراسة كافة مكامن القوة لدى البشر ودراسة كل ما من شأنه وقاية البشر من الوقوع في براثن الاضطرابات النفسية والسلوكية، إضافة إلى دراسة كل العوامل الفردية، الاجتماعية، والمجتمعية، التي تجعل الحياة الانسانية جديرة بأن تعاش".

كما تعرفه كريستال بارك (2003): علم يهتم بدراسة وتحليل الخبرات الشخصية الذاتية المقدر، او ذات القيمة مثلا الرفاهية الشخصية أو جودة الوجود الذاتي الشخصي، القناعة والرضا (في الماضي) الأمل والتفاؤل (في المستقبل)، التدفق والسعادة (في الحاضر).

(Crystal L. Park, 2003, P: 3).

وعلى المستوى الفردي:

يتعلق بدراسة وتحليل السمات الإيجابية للفرد، القدرة على الحب والعمل، الجرأة، مهارات العلاقات الاجتماعية المتبادلة مع الآخرين، الإحساس والتذوق الجمالي، المثابرة، التسامح، الأصالة، الانفتاح العقلي والتطلع للمستقبل، الشغف الروحي، المهوبة العالية، والحكمة.

وعلى مستوى الجماعة:

يدور علم النفس الإيجابي حول الفضائل والمؤسسات الاجتماعية التي تحرك الأفراد اتجاه حب الوطن، تحمل المسؤولية، التواد مع الآخرين والاهتمام بهم، الإيثار، الأدب والأخلاق، الاعتدال، التحمل، وخلق العمل. (Seligman & Csikszentmihalyi; 2000; 5)

2. مجالات علم النفس الإيجابي:

قدم سليجمان وسيكزنتميهالي (2000:5-9) Seligman & Csikszentmihalyi محاولة لتصنيف مجالات البحث في علم النفس الإيجابي إلى ثلاثة مجالات وهي:

1.2. الخبرة الإيجابية positive experience:

يقصد بما كل ما يجعل الفرد يعيش سعيدا في لحظة ما أحسن من اللحظات المولية لها، لذلك يمكن للباحثين إجراء بحوثهم في مجال ما يعرف "بالحياة الممتعة أو السارة أو المبهجة أو حياة الاستمتاع والمتعة" The pleasant Life، ويرتكز هذا المجال على دراسة وفحص كيف يستمتعون بصدق المشاعر والانفعالات الإيجابية باعتبارها جزء من الحياة الطبيعية الصحية مثل: جودة الحياة الذاتية، التفاؤل، السعادة، العلاقات والهوايات، الاهتمامات)، فلماذا يمكن تناول هذه الموضوعات باعتبارها حالة، حيث تهتم بدراسة الأسباب وراء لحظات السعادة أو التفاؤل، أو تناولها باعتبارها سمة، حيث ندرس ما يميز الأفراد السعداء أو المتفائلون من صفات وسمات شخصية مقارنة بصفات الأفراد غير السعداء المتشائمين.

2.2. الشخصية الإيجابية positive personality:

هو الدراسات المهمة بالجوانب الشخصية الإيجابية مثل الحب والشجاعة، وتشترك جميع الدراسات هنا في كونها تنظر إلى الفرد باعتباره يتصف بالتنظيم الذاتي self-organizing والتوجه الذات self-directed والتكيف.

حيث يركز علم النفس الإيجابي على دراسة الجوانب الإيجابية من الشخصية وسمات الفرد الإيجابية التي تساهم في تحسين جودة الحياة ومن تم الشعور بالسعادة والإقبال بالحياة التي يعيشها الفرد، وهذا بدوره يساهم بشكل كبير في تحقيق مستوى عال من التوافق النفسي، ومن تم فإن علم النفس الإيجابي يعمل على اكتشاف المبادئ والنواحي الإيجابية والقدرات والسمات الإيجابية في شخصية الفرد بمعنى البحث عن مناطق القوة والتميز في شخصية الفرد وتنميتها والتأكيد عليها والتمكين والتمهيد لنموها ورعايتها حتى تصبح بمثابة التحصين ضد ما قد يتعرض له الفرد من تهديدات ومشكلات وإحباطات في سياق حياته اليومية. (Littile & Littile; 2004: 155-162)

3.2. السياق الاجتماعي social context:

يهتم السياق الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية في تحقيق الهناء والراحة للفرد، بحيث الأفراد والخبرات عناصر مهمة في السياق الاجتماعي، لذلك اهتم علم النفس الإيجابي بدراسة الجماعات والمؤسسات الإيجابية، فتنمية مشاعر القناعة والرضا والتفاؤل والأمل في المستقبل يساهم في إحساس الفرد بالسعادة، كما أن تنمية سمات الشخصية الإيجابية في الفرد مثل الحب والشجاعة والتسامح والأصالة والمثابرة وتحمل المسؤولية والسعي نحو مستوى أفضل من المواطنة الصادقة القائمة على المثل والأخلاقيات والقيم والمبادئ التي ارتضاها المجتمع لنفسه سوف يساهم في تحقيق السعادة والتوافق النفسي والاجتماعي.

ويعتبر التفاؤل من المتغيرات التي أصبحت تدرج في ميدان علم النفس الإيجابي، ومختلف ميادين علم النفس، إذ أن العلاقة بين متغير التفاؤل ومتغيرات أخرى أصبحت ذات أهمية في العقود الأخيرة من الدراسات الحديثة في هذا الخصوص.

3. التفاؤل:

يعرف "احمد عبد الخالق" التفاؤل بأنه: «نظرة استبشار نحو المستقبل وتجعل الفرد يتوقع الأفضل وابتدئ حدوث الخير ويزنوا إلى النجاح ويستبعد ما خلا ذلك» (أبو الديار، 2010، ص 44).

بينما يعرفه "مارشان" بأنه: «استعداد شخصي للتوقع الإيجابي للأحداث، يرجع إلى الاعتقاد بأن المستقبل عبارة عن مخزون الرغبات المطلوبة، بغض النظر عن قدرة الفرد على السيطرة عليها وتحقيقها» (صبره وعبد الغني، 2005، ص 14).

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن أن نورد تعريفا جامعاً وشاملاً للتفاؤل ألا وهو أن:

التفاؤل حالة نفسية شعورية، يتضمن نظرة إيجابية حيال المستقبل وما يمكن أن يتضمنه من وقائع وأحداث، مرتبطة بمختلف جوانب حياة الفرد، بناء على عملية تقويمية للحاضر بما يعتره من ظروف وما يملك في إطاره الفرد من إمكانيات، أين يؤدي ذلك إلى شعوره واعتقاده بان أمور إيجابية ستحدث، انطلاقاً من شعور واعتقاد موضوعي واعي.

1.3. خصائص التفاؤل:

. يعتبر التفاؤل جزء رئيسياً من الحياة النفسية للفرد في جانبها الانفعالي الوجداني، بحيث يعتبر الكثيرين بأن التفاؤل حالة انفعالية وجدانية، يعبر بها الفرد عن نظريته الإيجابية المشرقة للمستقبل، وما يمكن أن يجنيه من عوائد حميدة، تساهم في عيشه حياة مستقرة في مختلف المجالات النفسية والاجتماعية والمهنية (كولن، 2001).

. التفاؤل موقف للفرد نحو التنظيم الاجتماعي أو الحياة بصورة عامة يتشدد في أهمية النواحي الجيدة ويتسم بالأمل، إذ أن التفاؤل يأخذ وجهته نحو الأحداث والمواقف في الحياة سواء ما تعلق منها بالحاضر أو المستقبل، فمجموع الطموحات والأهداف والرغبات والأمني الشخصية في الحياة، كثيراً ما ترتبط بأحداث مهمة في حياة الفرد، تربط بين الواقع وما ينتظره من نتائج محمودة في المستقبل، سواء في المجال النفسي أو في المجال الأكاديمي المدرسي، أو في المجال الاجتماعي، أو في المجال المهني، فهذه المجالات تمثل التنظيم الاجتماعي التي يبني الفرد في إطارها نظريته التفاؤلية للحياة، ويؤمن بإمكانية حدوث التطور الاجتماعي في مختلف المجالات .

. التفاؤل متغير عام وشامل التأثير، إذ أن تأثير التفاؤل يشمل الفرد والمجتمع، فمن ناحية الفرد يمكن أن يؤثر التفاؤل على كل جوانب حياة شخصية الفرد، بما فيها الجانب النفسي والجانب السلوكي والجانب الاجتماعي، كما أنها من ناحية التأثير على المجتمع، لا يقتصر على جانب من جوانب الحياة بل يطال جميعها، فضلاً عن تلازم وترابط تأثير التفاؤل على مختلف جوانب شخصية الفرد من حيث علاقته بمختلف جوانب ومجالات حياة المجتمع الذي ينتمي إليه، فالتفاؤل على سبيل المثال عامل رئيسي في قرارات الاستثمار الاقتصادية، ولذلك فإن الاقتصاديين، يضعون في حساباتهم عندما يقيسون نشاط أي مجتمع واتجاهات الاستثمار فيه، مقدار التفاؤل لدى الناس، لأن ذلك يحدد السلوكيات الاتفاقية للأفراد والمجتمع (العزاني، 2001).

4. الإستمتاع بالحياة:

يُعد الاستمتاع بالحياة من بين متغيرات الشخصية الإيجابية التي بدأ الاهتمام بها مؤخراً في إطار علم النفس الإيجابي؛ ولهذا فإن الاستمتاع بالحياة نظراً لحداثة عهده بهذا العلم فقد نجد قصوراً واضحاً في مجموعة التعريفات التي تناولت هذا المفهوم من بعيد أو قريب حين جاء مترافقاً ومتزامناً مع مفهوم إيجابي آخر أكثر ارتباطاً به ألا وهو مفهوم السعادة Happiness وكلاهما ينضويان تحت لواء أو مظلة مفهوم آخر أكثر اتساعاً وهو مفهوم "جودة الحياة" Quality of Life. (محمد أحمد عبد العال، مصطفى علي رمضان مظلوم: 2013، 82). فيعرفها "فينهوفن وآخرون" (Veenhoven, R., et al., 1996) بأنه: "درجة تقييم الفرد لجودة حياته الشخصية بصفة خاصة من منظور إيجابي واستمتاعه بها والذي يعتمد على مدى تقبل الفرد لذاته وللحياة التي يجيها، ومدى تركيزه على الإيجابيات في حياته أكثر من السلبيات".

أما "دينر" وآخرون (Diener, E., et al., 2000, 162) فقد أشار في تعريفه للاستمتاع بالحياة بأنه: "حكم الفرد الواعي على حياته"، وهذا المصطلح يترادف مع أو يدخل مع مفهوم آخر أعم وأشمل ألا وهو "الرفاهية الذاتية" وهو مصطلح يطلق على طرق تقييم الناس لأنفسهم أو لذواتهم، وهذا المصطلح يتضمن بعض المتغيرات التي يشتمل عليها مثل (الاستمتاع بالحياة، العواطف، أو المشاعر الإيجابية، ونقص المشاعر السلبية).

هذا وقد أشار أيضاً "دينر وآخرون" (Diener, E., et al., 2000) إلى أن الرفاهية الذاتية تشتمل على مكونين أساسيين هما:

1. **المكون الوجداني:** والذي يشير إلى توافر المشاعر الإيجابية أو فقدان التأثيرات السلبية وهو ما أطلق عليه "فينهوفن" (Veenhoven, R., 1996) الشعور بالكينونة والاحساس بالرضا والإنجاز في الحياة.

2. **المكون المعرفي:** وهو ذلك التقييم الذي يصدره الفرد على مدى جودة الحياة التي يجيها بلحوا ومُرّها بعزها وقساوتها وجدبها وخصبها (خصوصيتها).

وأن "الرفاهية الذاتية" كمفهوم يصفه بعض الباحثين بأنه: "التقييم المعرفي للفرد بخصوص الحياة التي يجيها وبطريقة شمولية ك (الوظيفة أو المهنة، علاقاته الاجتماعية، اتجاهاته، وتوجهاته في الحياة، حياته الزوجية، صحته النفسية والجسمية ككل متكامل)". كذلك عرفه "ريدي راثيل" (Reade, R., 2005, 720) بأنه: "حالة تتضمن كون الفرد في حالة جيدة من الصحة الجسمية والنفسية والوجدانية يعبر عنها الفرد بمشاعر من البهجة والاستمتاع بمختلف الأنشطة الحياتية". هذا وقد ذكر "ريدي" أيضاً أن الاستمتاع بالحياة ما هو إلا سلسلة من العمليات الاجتماعية تتضمن تنمية الوعي بالواقع المعاش ومحاولة تتجاوز مرحلة الندم على ما فات وتقبل الوضع الراهن القائم كما هو، والتعامل معه بواقعية وفاعلية مع مشكلات الوضع الراهن، وتبنى أهداف حياتيه من الحياة التي يعيشها الفرد باستمتاع وفلسفة واضحة يتبناها.

وهذا ما جعل "تيموثي" (Timothy, A., 2005, 264) تقرر بأن الاستمتاع بالحياة ما هو إلا: "تقييم إيجابي للذات والإمكانات بصفة عامة".

ويرى الباحثان أنه يتضح من خلال مجموعة التعريفات السابقة ما يلي:

- * إن الاستمتاع بالحياة هو نوع من التقييم العام والذاتي لحياة الفرد يعكس النظرة الإيجابية للحياة وللذات على حد سواء.
- * إن الفرد يستطيع أن يعيش الحياة على نحو مبهج إيجابي بصورة تجعل الفرد قادراً على التفاعل بإيجابية، وبصورة أكثر رضا عن هذه الحياة، وأكثر قدرة على تحمل تبعاتها.
- * إن الاستمتاع بالحياة حالة وليس سمة، وأنه شكل من أشكال الاستمتاع الذاتي بالحياة لدى الفرد والذي يُعد ضمن مفهوم أعم وأشمل وهو الرفاهية الذاتية.

5. تعاريف جودة الحياة:

يرى الأنصاري (2006) أن مفهوم جودة الحياة يرتبط بصورة وثيقة بمفهومين أساسيين هما: الرفاه well fare والتنعيم well being وكذلك يرتبط بمفاهيم أخرى مثل: التنمية Development، التقدم progress (الارتقاء في حياة الفرد نتيجة للتطور المعرفي والعلمي)، والتحسن Betterment، وإشباع الحاجات satisfaction of needs (الشعور بالرضا والارتياح، والأمن عند إشباع الحاجات والدوافع).

فتعرفها منظمة الصحة العالمية: على أنها: "إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه". (who; 1994)

تعريف بونومي وباتريك وبوشنيل (Bonomi, Patrick & Bushnel, 2000): قد أكدوا على أن جودة الحياة مفهوم واسع يتأثر بجانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة الصحية والحالة النفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به، والعلاقات الاجتماعية التي يكوئها فضلاً عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها.

تعريف منسي وكاظم هو شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورفي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه. (منسي وكاظم، 2006).

6. أبعادها:

حسب كارول رايف 1995 أن جودة الحياة النفسية تتضمن الأبعاد التالية:

أ تقبل الذات self-acceptante:

ويشير إلى القدرة على أقصى مدى تسمح به القدرات والإمكانات، والنضج الشخصي، والاتجاه الإيجابي نحو الذات.

ب* العلاقات الإيجابية مع الآخرين positive relation with others:

وتشير إلى القدرة على إقامة علاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين قائمة على الثقة والتواد، القدرة على التوحد مع الآخرين، والقدرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين.

ج* الاستقلالية **Autonomy**:

وتشير على القدرة على تقرير المصير، والاعتماد على الذات، والقدرة على ضبط وتنظيم السلوك الشخصي.

د* الكفاءة البيئية **Environmental mastery**:

وتشير إلى القدرة على اختيار وتحليل البيئات المناسبة، والمرونة الشخصية أثناء التواجد في السياقات البيئية.

ه* هدفة الحياة **purpose of life**:

وتشير إلى أن يكون للفرد هدف في الحياة، ورؤية توجه تصرفاته وأفعاله نحو تحقيق هذا الهدف، مع المثابرة والإصرار. (صالح إسماعيل عبد الله: دت، 35).

كما وضع شالوك (schalok ; 2004 ; 203-216) ثمانية أبعاد لجودة الحياة تتمثل في:

1. جودة المعيشة الانفعالية: وتشمل الشعور بالأمن، الجوانب الروحية، السعادة، مفهوم الذات والرضا أو القناعة.
2. العلاقات بين الأشخاص: تشمل الصداقة الحميمة، والجوانب الوجدانية، العلاقات الأسرية، التفاعل والمساندة الأسرية.
3. جودة المعيشة المادية: وتشمل الوضع المادي، وعوامل الأمن الاجتماعي، وظروف العمل.
4. الارتقاء الشخصي: ويشمل مستوى التعليم، والمهارات الشخصية، ومستوى الإنجاز.
5. جودة المعيشة الجسمية: تشمل الحالة الصحية، والتغذية، النشاط الحركي، الرعاية الصحية، وقت الفراغ، التأمين الصحي.
6. محددات الذات: تشمل الاستقلالية، القدرة على الاختيار الشخصي، وتوجيه الذات، والأهداف والقيم.
7. التفاعل الاجتماعي: ويشمل القبول الاجتماعي، المكانة الاجتماعية وخصائص بيئة العمل، والنشاط التطوعي.
8. الحقوق: وتشمل الخصوصية، والحق في الانتخاب والتصويت، وأداء الواجبات، والحق في الملكية.

7. مقومات جودة الحياة:

توجد عوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة:

1* القدرة على التفكير وأخذ القرارات.

2* القدرة على التحكم.

3* الصحة الجسمانية والعقلية.

4* الأحوال المعيشية والعلاقات الاجتماعية.

5* المعتقدات الدينية، القيم الثقافية والحضارية.

6* الأوضاع المالية والاقتصادية والتي عليها يحدد كل شخص ما هو الشيء الأهم بالنسبة له والذي يحقق سعادته في الحياة التي يحياها.

كما تتمثل مقومات الجودة حسب منظمة الصحة العالمية في عدة عناصر:

- الصحة الجسدية: قدرة الفرد على القيام بوظائف الجسم الديناميكية واللياقة البدنية ضرورية.
- الصحة النفسية: القدرة على التعرف على المشاعر والتعبير عنها، وشعور الفرد بالسعادة والراحة النفسية دون اضطراب أو تردد.
- الصحة الروحية: كل ما يتعلق بالممارسات الدينية.
- الصحة العقلية: تتعلق بالقدرة على التفكير بوضوح، والشعور بالمسؤولية، والقدرة على اتخاذ القرارات.
- الصحة الاجتماعية: القدرة على إقامة العلاقات مع الآخرين، والتواصل مع الآخرين واحترامهم.

8. معوقات جودة الحياة:

يتضمن بناء الجهاز النفسي لكل منا مكامن قوة ومواطن ضعف هذا من جهة، والسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد من جهة أخرى، كما تجدر الإشارة إلى أن غالبية مواقف الرعاية والتعليم تركز وفي صورة مبالغ فيها على حل مشكلات الفرد وهذا أمر محمود وإيجابي، لكن إذا أردنا أن نحسن جودة الحياة الشخصية علينا أن نركز على المشكلات بمواطن الضعف، بل يجب التركيز على كل أبعاد جودة الحياة واستخدام مواطن القوة وكافة الإمكانيات المتاحة لتحسين نوعية الحياة أو جودة الحياة الشخصية له.

عندما نتكلم عن مكامن القوة ومواطن الضعف، يجب أن نميز بين الظروف الداخلية والتي يقصد بها الخصائص البدنية والنفسية والاجتماعية للفرد، والظروف الخارجية التي تمثل العوامل المرتبطة بتأثيرات الآخرين أو البيئة المحيطة به. (عبد المعطي: 2005، 25).

الجدول 01: " يبين معوقات وإمكانيات تحقيق جودة الحياة"

المعوقات	الإمكانيات
- المرض	- المهارات
- الإعاقات	- الخبرات الحياتية الايجابية.
- الخبرات الحياتية السلبية	- الحالة المزاجية الذهنية الايجابية وروح الدعابة والمرح.
- نقص المساندة الاجتماعية	- توافر مختلف مصادر المساندة الاجتماعية والانفعالية.
- ظروف الحياة أو المعيشة السيئة.	- لها.
- توافر نماذج رعاية جيدة أو طبية.	-

9. الاستمتاع بالحياة وجودة الحياة: Enjoying Life & Quality of Life

ذكر "فينهوفن" (2001) أن مفهوم جودة الحياة مفهوم شامل وواسع يحوي بين جنباته ويضم ثلاثة مفاهيم فرعية هي:

- 1) جودة البيئة المعيشة.
- 2) جودة الأداء.
- 3) ذاتية الاستمتاع بالحياة.

وهذا يعنى أن مفهوم الاستمتاع بالحياة يُعد أحد الأبعاد الفرعية الأساسية التي اشتمل عليها مفهوم جودة الحياة وأن الاستمتاع بالحياة جاء تحت مسمى الاستمتاع الذاتي بالحياة؛ لأن الاستمتاع بالحياة يعكس تقيماً خاصاً للفرد بالحكم على مدى جودة الحياة التي يعيشها ويستمتع بها من منظوره الذاتي والخاص.

ولهذا ذهبت "كارول رايف وآخريين" (Ryff, C., et al., 2006, 85 – 95) إلى أن جودة الحياة تتمثل في: "الإحساس الإيجابي بحسن الحال كما يتم رصده بالمؤشرات السلوكية التي تدل على ارتفاع مستويات رضا الفرد عن ذاته وحياته بشكل عام، كذلك سعيه المتواصل لتحقيقه أهداف شخصية مقدره، وذات قيمة ومعنى بالنسبة له لتحقيق استقلالته في تحديد وجهة ومسار حياته، وإقامته واستمراره في علاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين، كما ترتبط جودة الحياة النفسية بكل من الاحساس العام بالسعادة والاستمتاع بالحياة والسكينة والطمأنينة النفسية".

على حين ذكر (محمد السعيد أبو حلاوة، 2010، 227) أن جودة الحياة تعكس "وعي الفرد بتحقيق التوازن بين الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية لتحقيق الرضا عن الحياة والاستمتاع بها، والوجود الإيجابي؛ ذلك لأن جودة الحياة تعبر عن التوافق النفسي كما يعكسه الشعور بالسعادة والرضا عن الحياة كنتاج لظروف الحياة المعيشية والحياتية للأفراد، والإدراك الذاتي لهذه الحياة؛ حيث ترتبط جودة الحياة بالإدراك الذاتي لهذه الحياة لكون هذا الإدراك يؤثر على تقييم الفرد للجوانب الموضوعية للحياة ك (التعليم والعمل، ومستوى المعيشة، والعلاقات الاجتماعية من ناحية، وأهمية هذه الموضوعات بالنسبة للفرد من ناحية أخرى).

وعلى الرغم من التداخل الواضح بين مفهوم جودة الحياة والمفاهيم الأخرى التي تشتمل عليها أو ذات الصلة بها إلا أن الأدبيات النفسية تزخر بعدد من التعريفات منها أن جودة الحياة هي:

- 1) القدرة على تبني أسلوب حياة يشبع رغبات الفرد واحتياجاته.
- 2) الشعور الشخصي بالكفاءة الذاتية وإجادة التعامل مع التحديات.
- 3) رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف.

4) الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والاحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة والسعادة وصولاً إلى العيش في حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه.

5) درجة إحساس الفرد بالتحسن المستمر لجوانب شخصية في النواحي النفسية، والمعرفية، والإبداعية.

6) حالة شعورية تجعل الفرد قادراً على إشباع حاجاته والاستمتاع بحياته وبالظروف المحيطة به.

7) شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورفي الخدمات التي تقدم له في كافة مجالات الحياة. (على مهدي كاظم، عبد الخالق البهادلي، 2005، 67 – 87)

من هنا فإن قصر مصطلح جودة الحياة على الاستمتاع والمتعة من شأنه أن يجعل خبرات الفرد الشخصية بمثابة المؤشر الذي من خلاله نستطيع الحكم على جودة حياة الفرد واستمتاعه بها وعندئذ يمكن تعريف الحياة الجيدة بأنها: "الحياة التي يجلبها الفرد ويسعى ويجد من أجل أن يعيشها ويتمسك بها؛ لأنها تنطوي على معنى وهدف يسعى إليه يجعلها جديرة بأن تعاش".

وبهذا نستطيع القول: "بأن الاستمتاع بالحياة هو شعور فردي نابع من الذات وناتج عن قيم الفرد وتوجهاته، وأفكاره الراقية التي يتحلى بها بصورة تجعله قادر على صناعة الاستمتاع بالحياة، وبهذا لا يكون الاستمتاع بهذه الحياة هو مجرد انعكاس لمشاعر وقتية يجيها أو يعيشها الفرد، أو نتيجة لتحقيق الأهداف بإيجاد معنى للحياة وهدف أمثل أو أعلى يجاهد من أجله في سبيل الوصول إليه، رغبة في تحقيق الذات، وإنما هو بمثابة شعور ناتج ونابع من فهم عميق للحياة، وبهذا يصبح الاستمتاع بالحياة أطول عمراً وأدوم وأسمى وأرقى قيمة يرنوا إليها الفرد، هنا فقط تصطبغ حياة الفرد بصبغة السعادة فتجعل نظرتة للحياة أكثر بهجة واستمتاعاً وشعوراً بالمتعة المستدامة.

خاتمة:

إن علم النفس الإيجابي هو اتجاه حديث ومضاد لعلم النفس التقليدي الذي يركز على نموذج المرض، معتمداً على تعامله مع سلوك البشر من حيث الوصف والتحليل والتفسير على محكات الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية السلوكية، هدفه الرئيسي هو دراسة كل ما يؤدي إلى نجاح الفرد في الحياة ورضاه عنها. كما أنه يركز على الانتباه للخبرات الذاتية الإيجابية للبشر مثل السعادة، وجودة الحياة الإنسانية التي تعتبر بدورها حسب منسي وكاظم شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة. فالاستمتاع بالحياة بعد فرعي من جودة الحياة وهو بمثابة نتاج ردود أفعال الفرد التقييمية تجاه حياته سواء أكان ذلك في ضوء الرضا عن الحياة من خلال هذا التقييم المعرفي أو الوجداني.

قائمة المراجع:

- 1- أبو الديار مسعود نجاح (2010). فاعلية برنامج الإرشاد العقلاي الانفعالي في تنمية التفاؤل وخفض الضغوط النفسية لدى عينة من أسر الأطفال المعوقين سمعياً، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ص 42 – 105.
- 2- الأنصاري بدر محمد (2006). استراتيجيات تحسين جودة الحياة من أجل الوقاية من الاضطرابات النفسية، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 18-19 ديسمبر.
- 3- تحية محمد أحمد عبد العال، مصطفى علي رمضان مظلوم (2013). الاستمتاع بالحياة في علاقته ببعض متغيرات الشخصية الإيجابية " دراسة في علم النفس الإيجابي"، مجلة كلية التربية بنها، العدد (93)، يناير.
- 4- رغداء علي نعيمة (2012). جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشيرين، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، (العدد 1).
- 5- صبرة محمد علي؛ محمد عبد الغني (2005). الصحة النفسية، الإسكندرية: مطبوعات جامعة الإسكندرية.
- 6- عبد المعطي، حسن مصطفى (2005). الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، وقائع المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة.

- 7- العزاني حسن عبد القادر (2011). استراتيجيات التفاؤل سبيلك إلى النجاح. ط 1. دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- 8- علي مهدي كاظم، عبد الخالق البهادلي (2005). جودة الحياة لدى طلبة الجامعة العمانيين والليبيين - دراسة ثقافية مقارنة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك
- 9- كولن ولسن (2001). الإنسان وقواه الخفية (ترجمة سامي خشبة). بيروت: دار الآداب للطباعة والنشر والتوزيع.
- 10- محمد السعيد أو الخلاوة (2010). الذكاء الانفعالي، المعنى الشخصي، جودة الحياة النفسية دراسة مقارنة بين المراهقة المبكرة والمراهقة المتأخرة، جامعة الاسكندرية، مصر.
- 11- محمد نجيب أحمد الصبوة (2008). علم النفس الايجابي، تعريفه وتاريخه وموضوعاته والنموذج المقترح له، مجلة علم النفس، العدد (76-79) أكتوبر 2007-2008، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 12- منال بنت مهنا السبيعي (2007). الشعور بالسعادة وعلاقته بكل من الرضا عن الحياة والتفاؤل ووجهة الضبط لدى المتزوجات وغير المتزوجات في ضوء في بعض المتغيرات الديمغرافية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم النفس.
- 13- منسي عبد الحليم محمود وكاظم علي المهدي (2006). مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، بحث منشور، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.
- 14- يحيى النجار، عبد الرؤوف الطلاع (2015). التفكير الايجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الأهلية بمحافظة غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 29 (2).
- 15- Bonomi,R.E.,Patrick,D.L.& Bushnel, D.M.(2000).validation of The United State Version of The world Health Organization Quality Of Life (WHOQOL) Measurement. Journal Of Clinical Epidemio, 53
- 16-Deiner, E., Napa-Scoll, C., Oishi, S. & Suh, E. (2000). Positivity and Construction of Life Satisfaction Judgment: Global Happiness is not the Sum of Its Part. Journal of Happiness Studies, Vol. (1), No (2).
- 17-Little,K.A & Little, S.G(2004) A preventive Model of School consultation: Incorporating perspectives from positive psychology, journal of psychology in schools, 41(1).
- 18- Reade, R. (2005): Maintaining Enjoyment of Life in the Process of Living with High Cholesterol: Agrouned Theory Study. Journal of Personality and Social Psychology, 96
- 19- Ryff. C. & Keyes. I. (1995): The Structor of Psychological Well- Being Revisited. Journal Ruff, C. and et al., (2006). Psychological well-Being and Ill-Being: Do they Have Distinct or Mirrored Biological Correlates? Psychotherapy Psychometrics
- 20- of Personality and Social Psychology. Vol (96).
- 21- Scharlock,R (2004).The concept of quality of life: what we know and do not know. Journal of intellectual disability Research, 48(3).
- 22- Seligman,M & Csikszentmihalyi,M. (2000), positive psychology: An introduction. American psychologist, 60(5).
- 23- Timothy, A; Judge, J., bono, A., Erez; E., (2005). Core Self- Evaluation and Job and Life Satisfaction- the Role of Self. Concordance and Goal Attainment. Journal of applied Psychology, 190.
- 24- Veenhoven, R. & Bunting, B. (1996). A comparative Study of Satisfaction with Life. Europe Eotvo University Predd.
- 25- Veenhoven, R. (2001). What we know about happiness. Paper presented at the dialogue on Gross national happiness: Woudschoten, Zeist, the Netherlands.
- 26- WHO-QOL Group (1994).The Development Of World Health Organization Quality Of Life Assessment instrument-The (WHOQOL).In Orlley,J.& Kuyken,W.(Eds). Quality Of Life Assessment International perspectives, Berlin: Springer-Verlag.

الذكاء الاجتماعي كآلية لتحقيق جودة الحياة الأسرية

أ. قادري عائشة

جامعة الطاهري محمد، بشار

Kadriaicha08bechar@gmail.Com

د. بن سفيان الزهراء

جامعة الطاهري محمد، بشار

zbensefiane@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الذكاء الاجتماعي في تحقيق جودة الحياة الأسرية. الذكاء الاجتماعي يهتم بالقدرة على فهم سلوكيات ومشاعر ودوافع الآخرين وحسن التصرف في المواقف الاجتماعية، والتعامل مع المعلومة الاجتماعية ومهارات اجتماعية. وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الذكاء الاجتماعي في تحقيق جودة الحياة الأسرية، والتي من خلالها يحقق الفرد الرضا والشعور بالسعادة والعيش الكريم. وخلصت الدراسة إلى نتائج مفادها أن جودة الحياة الأسرية تتحقق بالترباط القوي لأفراد الأسرة ويتطلب هذا استخدام آلية الذكاء الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، التفاعل الاجتماعي، الذكاء الاجتماعي، المعلومة الاجتماعية، جودة الحياة، جودة الحياة الأسرية.

مقدمة

جودة الحياة أسلوب منظم للعيش يرافقه الشعور بالسعادة والرضا عن الوضع في الحياة. وتُعتبر جودة الحياة عن حسن صحة الإنسان الجسدية والنفسية، ونظافة البيئة المحيطة به وثراءها، والرضا عن الخدمات التي تقدم له، مثل التعليم والخدمات الصحية والاتصالات المواصلات والممارسات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وشيوع روح المحبة والتفاؤل بين الناس وارتفاع الروح المعنوية والانتماء والولاء للوطن. حيث تعرف جودة الحياة بأنها "شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورفقي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه". فمسألة الجودة في الحياة الأسرية مطلب وضرورة في الوقت نفسه، وتعد من القضايا الأساسية لتطوير السياسات ولتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاستمتاع بالحياة والاتصال الاجتماعي، من خلال إنتاج وبناء نمط حياة يساعد الأسرة على الاندماج والتكيف الاجتماعيين مع تغيرات المحيط في مختلف المجالات. فأصبح تناول الأسرة في الدراسات السيكولوجية والسوسولوجية يتم من خلال جانبين متناقضين الجانب الأول يركز على دراسة الجوانب السلبية والمشكلات الأسرية التي تتخبط فيها الأسر والجانب الثاني يركز على الجانب الإيجابي في الأسرة وكيف يمكنها أن تعيش حالة السعادة والمثالية وتحقيق الجودة. حيث أن الفرد كائن اجتماعي بطبعه يولد في جماعة، ولا يعيش إلا في جماعة تربطه بأفرادها علاقات مستمرة متبادلة. إذ يشكل الذكاء الاجتماعي جانب من الجوانب الهامة في الشخصية، لكونه يرتبط بقدرة الفرد على التعامل مع الآخرين وعلى تكوين علاقات اجتماعية ناجحة، أي أنه بقدر ما يكون الإنسان متمتعاً بالقدرة على التفاعل الاجتماعي وإقامة علاقات مع الآخرين بقدر ما يكون ذكياً. من هنا ينشأ التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة: كيف يُمكن أن يساهم الذكاء الاجتماعي في تحقيق جودة الحياة الأسرية في ظل التحولات والتحديات التي تواجهها الأسرة؟ واشتملت الدراسة على ثلاثة محاور:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول جودة الحياة الأسرية؛

المحور الثاني: الإطار الفكري للذكاء الاجتماعي؛

المحور الثالث: الأسرة ودورها في تحقيق جودة الحياة في إطار ممارسة الذكاء الاجتماعي.

I. مفاهيم أساسية حول جودة الحياة الأسرية

تحتل جودة الحياة دورا محوريا في مجالات الخدمات المتعددة التي تقدم لأبناء المجتمع، وفي العلاقة الانفعالية القوية بين الفرد وبيئته. وجودة الحياة تتمثل في الاستمتاع بالظروف المادية والبيئية الخارجية والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلا عن إدراك الفرد لجوانب حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسدية الإيجابية وتوافقه مع القيم السائدة في المجتمع.

1. تعريف جودة الحياة

يعيش الفرد حالة جيدة متمتعاً بصحة بدنية وعقلية وفعالية على درجة من القبول والرضي، وأن يكون قوي الإرادة صامدا أمام الضغوط التي تواجهه، ذو كفاءة اجتماعية عالية، راضيا عن حياته الأسرية والمهنية والمجتمعية محققا لحاجاته وطموحاته واثقا من نفسه، غير مغرور ومقدرا لذاته بما يجعله يعيش شعور السعادة، بما يشجعه ويدفعه لأن يكون متفائلا لحاضره ومستقبله، و متمسكا بقيمة الدينية والخلقية والاجتماعية، متمنيا لوطنه ومحبا للخير، ومدافعا عن حقوقه وحقوق الغير ومتطلعا للمستقبل. (إيمان محمود، 2013، ص 66-67)

1.1. مقومات جودة الحياة

توجد عوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة: (محمدي و بوعيشة، 2013، ص 10)

أ. القدرة على التفكير وأخذ القرارات؛

ب. القدرة على التحكم؛

ت. الصحة الجسمانية والعقلية؛

ث. الأحوال المعيشية والعلاقات الاجتماعية؛

ج. المعتقدات الدينية – القيم الثقافية والحضارية؛

ح. الأوضاع المالية والاقتصادية والتي عليها يحدد كل شخص ما هو الشيء الأهم بالنسبة له والذي يحقق سعادته في الحياة التي يحياها.

2. التعريف بالأسرة

الأسرة: هي الوحدة الأولى للمجتمع، و يتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعيا، ويكتسب فيها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويجد فيها أمنه وسكنه. كما تعرف الأسرة بأنها مجموعة من العلاقات الدائمة والمتشابكة بين أشخاص يشغلون مكانات اجتماعية اكتسبوها من خلال الزواج والإنجاب. (الخولي، 1984، ص 56)

1.2. نظام الأسرة

نظام الأسرة: هو الأحكام و المبادئ والقواعد التي تتناول الأسرة بالتنظيم بدءا من تكوينها ومرورا بقيامها واستقرارها، وانتهاء بتفريقها وما يترتب على ذلك من آثار، قصدا إلى إرسائها على أسس متينة تكفل ديمومتها وإعطاءها الثمرات المرجوة منها.

2.2. مقومات بناء الأسرة

ترجع أهم مقومات بناء الأسرة إلى الاعتبارات التالية:

أ. الأسرة أول خلية يتكون منها البناء الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا، فلا نكاد نجد مجتمعا يخلو من النظام الأسري، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية، يمكننا أن نتصور حالة الإنسانية إذا لم تكن متنظمة في أسس؛

ب. تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، فهي ليست عملا فرديا ولا عشوائيا لكنها عمل المجتمع وتقوم أساسا على مصطلحات المجتمع؛

ت. تعتبر الأسرة الإطار العام الذي ينظم تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم وسلوكهم وتنقل تراثهم من جيل إلى جيل كما أنها مصدر أساسي للعادات والعرف والتقاليد وآداب السلوك، ويرجع إليها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية وهي (عملية التنشئة الاجتماعية).

ث. تتأثر الأسرة بالنظم الاجتماعية وتؤثر فيها سواء كان ذلك بالنسبة للنظام الاقتصادي، أو الاجتماعي.

3.2. توازن الأسرة:

تسعى الأسرة باستمرار إلى المحافظة على توازنها داخليا وخارجيا بهدف الحفاظ على بقائها وهي لأجل ذلك تقاوم كل ما يحاول أن يهز أو يززع هذا التوازن، فالأسرة بوصفها نسقا اجتماعيا يفترض أن يحدث بها شيء من التغير تبعا لنموها والظروف المحيطة بها والتي لا تتصف أبدا بالثبات التام، فهي مطالبة بإحداث نوع من التغير باستمرار. وتحاول الأسرة جاهدة السيطرة على عملية التغذية العكسية للتحكم في المدخلات التي ترد للأسرة ففي كثير من الأحيان تقف حدود الأسرة كمانع قوي ضد بعض المعتقدات خاصة تلك التي تعتبرها أفكارا متحررة، ويكون سلوك الرفض من قبل الأسرة معبرا عن هذا الموقف، بحيث تقوم بعملية انتقاء لما يجب أن يدخل إلى الأسرة وما يجب ألا يدخل وبناء على ذلك تتشكل عملية التغذية العكسية وتؤثر هذه المواقف على مدى توازن وتماسك الأسرة ومسايرتها للمجتمع المحيط من أجل التوافق النفسي والاجتماعي لأعضائها.

3. جودة الحياة الأسرية

تعتبر الأسرة أولى المجتمعات التي يتعامل معها الطفل، حيث ركز علماء النفس والاجتماع بشكل خاص على الأسرة كمفهوم نفسي واجتماعي. كما يقصد بأنها الحاجة إلى الترابط القوي لأفراد الأسرة، وجودة الحياة الأسرية هي الدرجة التي يحتاج فيها أفراد الأسرة إلى الالتقاء، والمدى الذي يستمتعون فيه بوقتهم معا، والمدى الذي يكونون فيه قادرين على فعل أشياء هامة مع بعضهم البعض.

1.3. تعريف جودة الحياة الأسرية

تعرف بأنها الأداء الجيد للوالدين في الأسرة أو هي السعادة الأسرية. (أماني و سميرة، 2010، ص 498). كما تمثل أيضا نوعية الحياة الأسرية المستقرة، والتي تضمن سعادة أفرادها لإدراكهم أن حياتهم ذات معنى، ويتوفر فيها احتياجاتهم المختلفة، ويتحقق ذلك عن طريق التوافق بين الزوجين، وقدرتهم على التواصل ومواجهة صعوبات الحياة معا، وقدرتهم على النجاح في رعاية أبنائهم بدنيا ونفسيا واجتماعيا، مما يوفر الظروف البيئية الملائمة لتنمية قدرات ومهارات الأطفال لإعداد جيل صاعد للمجتمع. (منار و أحلام، 2011، ص 90). وارتبط تعريف جودة الحياة الأسرية بالرضا والشعور بالسعادة لدى أفرادها الذين تربطهم علاقات انفعالية إيجابية تنمو من خلالها شخصياتهم وتتطور، كما تمثل الجماعة الأولية التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم التي ترتبط بدورها بتحقيقهم لذواتهم وشعورهم بالتوافق النفسي والاجتماعي. وتقوم جودة الحياة الأسرية على أربعة أبعاد أساسية هي: التفاعل الأسري، المعاملة الوالدية، الحالة الإقتصادية الميسورة للأسرة، السعادة الأسرية.

II. الإطار الفكري للذكاء الاجتماعي

إن ما يحتاجه الفرد داخل جماعته سواء كانت جماعة عمل أو أصدقاء أو عائلة، فإنه مطلوبا منه أن يتمتع بمزايا فردية تساعده على التعامل وتحسين علاقته مع الآخرين وهذا ما يسمى بالذكاء الاجتماعي أو البين شخصي، وكانت بدايات الاهتمام بهذا الميدان على يد (ثورندايك، 1920) عندما أشار إلى وجود ذكاء يختلف عن الذكاء العام.

1. تعريف الذكاء الاجتماعي Intelligence Sociale

الذكاء الاجتماعي يعني القدرة على فهم سلوكيات ومشاعر، ودوافع الآخرين، وحسن التصرف في المواقف الاجتماعية. وفي موسوعة علم النفس 1977 تم تعريف الذكاء الاجتماعي على أنه: ذلك النوع من الذكاء الذي يظهره الفرد في معاملته مع الآخرين، وفي ممارسته للعلاقات الاجتماعية. حتى أن الذكاء الاجتماعي العالي هو مرادف لمفهوم اللباقة بمعنى القدرة على التكيف وسط البيئة الاجتماعية والتصدي بصورة فعالة للعلاقات الاجتماعية الجديدة. (غازي الدسوقي، 2008، ص 71)

ويعرف الذكاء الاجتماعي بأنه: "القدرة على إدراك الحالات المزاجية للآخرين والتمييز بينها وإدراك نواياهم ودوافعهم ومشاعرهم، ويتضمن الحساسية لتغيرات الوجه والصوت والإيماءات والقدرة على التمييز بين المؤشرات المختلفة". (حسين و آخرون، 2006، ص 228)

كما يتضح أن الذكاء الاجتماعي هو قدرة الإنسان على فهم الغير و التفاعل معهم وفقا لما تقتضيه الظروف والمواقف الاجتماعية مع قدرة التأثير الإيجابي في الآخر، من أجل توفير أجواء سوية للتفاعلات الاجتماعية في ظل الإنسجام و الطمأنينة،وهي من الشروط الهامة للعيش في جماعة. (زوييدة، 2010، ص233)

كتعريف شامل للذكاء الاجتماعي على أنه: قدرة الفرد على التعامل و التفاعل مع الآخرين، والتعامل مع المعلومات الاجتماعية ومهارات اجتماعية تمكن الفرد من ذلك، وفهم الآخرين وسلوكهم، وحسن التصرف معهم. وأنه مهم للفرد ليكن أكثر قدرة وتفاعلا مع الآخرين، كما يساهم بشكل كبير في بناء مجتمع سوي.

2. أبعاد الذكاء الاجتماعي

حسب نظرة (سيلفرا، 2001)، للذكاء الاجتماعي حيث اعتبره قدرة على فهم مشاعر الناس والتنبؤ بسلوكهم والتعامل معهم في المواقف الاجتماعية المختلفة، وهو يشمل ثلاث أبعاد:

أ. تناول المعلومات الاجتماعية

تناول المعلومات يقصد بها القدرة على فهم مشاعر الآخرين والتنبؤ بسلوكهم. وتشير المعلومات الاجتماعية إلى مجموعة المعارف والخبرات التي يدركها الفرد حول الجماعة التي يتفاعل معها، وتشمل العادات و التقاليد والقوانين المنظمة للجماعة التي يتفاعل معها الفرد إضافة إلى ديانتهم وجنسهم، فهي تساعد الفرد في التفاعل مع الفئات والتأقلم معها، وليس معرفة المعلومات الاجتماعية هي بحد ذاتها الهدف، بل الاستفادة من هذه المعلومات واستحضارها عند الموقف الاجتماعي والتصرف حسب الموقف وفي ضوء هذه المعلومات الاجتماعية.

ب. المهارات الاجتماعية

المهارات الاجتماعية هي القدرة على الدخول في مواقف اجتماعية جديدة والتكيف معها. ومن المهارات الاجتماعية المفترض توافرها لدى الفرد ليكن متمتعا بالذكاء الاجتماعي وتمثل في:

التعبير الانفعالي: قدرة الفرد على التعبير بدقة عن مشاعره وحالته الانفعالية؛

الحساسية الانفعالية: القدرة على استقبال وتفسير أشكال التخاطب غير اللفظي مع الآخرين؛

الضبط الانفعالي: يقصد به قدرة الفرد على ضبط وتنظيم التعبيرات الانفعالية غير اللفظية وإخفاء انفعالاته ومشاعره تحت قناع معين بما يناسب الموقف الاجتماعي الذي يوجد فيه ويواجهه؛

التعبير الاجتماعي: يشير إلى مهارة الفرد وقدرته على التعبير اللفظي ومشاركة الآخرين في المواقف الاجتماعية والحديث بطلاقة وكفاءة في هذا الموقف.

الحساسية الاجتماعية: تشير إلى قدرة الفرد وحساسيته وفهمه وإدراكه للمعايير والقواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي المقبول؛

الضبط الاجتماعي: يتركز على مهارة لعب الأدوار، وحضور الذات اجتماعيا.

ج. الوعي الاجتماعي: القدرة على قراءة المواقف الاجتماعية وسلوك الآخرين وتفسيرها وفقا لأهداف الأفراد وحالتهم النفسية والعاطفية. والوعي الاجتماعي يشمل حسن تصرف الفرد في المواقف الاجتماعية والتجاوب مع المؤثرات التي تواجهه بناء على معرفته بمشاعر الآخرين وأفكارهم وخبراتهم.

3. مظاهر الذكاء الاجتماعي

تعرف على الذكاء الاجتماعي من خلال المظاهر التي تدل عليه وذلك من خلال سلوك الفرد الذي يتمتع بالذكاء الاجتماعي سواء من خلال تقييمه لنفسه أو من خلال معاملته مع الآخرين لذلك للذكاء الاجتماعي مظاهر عامة تتمثل في توافق الفرد ونجاحه الاجتماعي والتزامه بسلوكيات المجتمع وأيضا مظاهر خاصة تتمثل بتعامله مع الأشخاص وذلك من خلال فهمهم وتفسير السلوك الصادر عنهم، وتتمثل مظاهر الذكاء الاجتماعي العامة والخاصة فيما يلي:

أ. المظاهر العامة للذكاء الاجتماعي:

- ✓ التوافق الاجتماعي: تتضمن السعادة مع الآخرين، والالتزام بأخلاقيات المجتمع، ومسايرة المعايير الاجتماعية والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي، وتقبل التغيير الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي السليم، وتحقيق السعادة الزوجية، مما يؤدي إلى تحقيق الصحة الاجتماعية.
- ✓ الكفاءة الاجتماعية: تتضمن الكفاح الاجتماعي وبذل كل الجهد لتحقيق الرضا في العلاقات الاجتماعية، وتحقيق توازن مستمر بين الفرد وبيئته الاجتماعية لإشباع الحاجات الشخصية والاجتماعية.
- ✓ النجاح الاجتماعي: يتضمن النجاح في معاملة الآخرين ويتجلى في النجاح في الاتصال الاجتماعي مهنيا وإداريا.
- ✓ المسايرة: تتضمن الالتزام سلوكيا بالمعايير الاجتماعية في المواقف والمناسبات الاجتماعية

ب. المظاهر الخاصة للذكاء الاجتماعي:

- ✓ حسن التصرف في المواقف الاجتماعية: يتضمن اللباقة في ضوء المعايير الاجتماعية في المواقف الاجتماعية العامة ومواقف مختلفة كمواقف التفاعل الاجتماعي والمعاملات ومواقف المعاشرة الزوجية.
 - ✓ التعرف على الحالة النفسية للآخرين: يتضمن ذلك قدرة الفرد على التعرف على حالة الآخرين، كما في حالة الفرح أو الغضب أو اليأس.
 - ✓ القدرة على تذكر الأسماء والوجوه: يتضمن ذلك اهتمام الفرد بالآخرين مما يساعد في قدرته على تذكر وجوههم وأسمائهم.
 - ✓ سلامة الحكم على السلوك الإنساني: يرتبط ذلك القدرة على التنبؤ به من بعض المظاهر أو الأدلة البسيطة، ويتجلى ذلك في فهم التعبيرات الإنسانية وقدرة الشخص على معرفة الحالة نفسية للآخرين، وذلك من خلال إدراك دلالات بعض تعابير الوجه، الإيماءات، أوضاع الجسم، أو غير ذلك من المؤشرات التعبيرية.
 - ✓ روح الدعابة والمرح: يظهر في القدرة على الاشتراك مع الآخرين في مرحهم ودعابتهم وظهور علامات المحبة والألفة المتبادلة مع الآخرين.
- (حامد، 1984، ص 225-227)

III. الأسرة ودورها في تحقيق جودة الحياة في إطار ممارسة الذكاء الاجتماعي

تعد الأسرة المصدر الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية لما لها من دور كبير في رعاية الأطفال. فإن كانت هذه التنشئة سليمة فسوف تنعكس على تربية الأطفال، حيث يعتبر الذكاء الاجتماعي قدرة على تحسين الوضع الاجتماعي وسط الناس (سواء: الأسرة العمل و المجتمع) في معاملات مستمدة والمتميزة بالمهارات مكتسبة. فالأسرة تتطلب أن تتوفر فيها الثقة، الحوار، الاتصال والتعاون ويسودها الاهتمام الكلي والمبالاة حيث نجد أن أفرادها هم أكثر الناس شعورا بالسعادة، وهذا بوجود حوار وتعاون أسري. وتتوفر هذه السمات في إطار تطبيق الذكاء الاجتماعي في الأسرة لتحقيق الجودة الحياة.

الجدول رقم (01): سمات الذكينة وغير الذكينة

سمات ذكينة	سمات غير ذكينة
دبلوماسي	يجب الجدل
مشوق ومثير	ممل
متعاون	متسلط
لبق	يكثر النقد
يهتم بمشاعرهم	لا يهتم بمشاعر الآخرين
يجب الإيجاز	يكثر من الإسهاب
معتدل المزاج / هادئ	متقلب المزاج / عصبي
مهذب	وقح
متواضع	متكبر
صبور ومتسامح	قليل الصبر
منطلق وجرئ	خجول بكثرة

المصدر: من إعداد الباحثين

1. الحوار الأسري

يعد الحوار الأسري وسيلة من وسائل الاتصال الأسري الفعال فمن الأهمية القصوى أن يتوفر حوار إيجابي بين أفراد الأسرة، فمن خلال الحوار الأسري تنمو المشاعر الإيجابية ويتحقق التواصل بين أفرادها، ويساعد على إشاعة روح المحبة والمودة بينهم، ويساهم الحوار الأسري في التقريب بين وجهات النظر ويتعلم كل فرد في الأسرة أهمية احترام الرأي الآخر، حيث يعد الحوار الأسري أساس للعلاقات الأسرية الحميمة ويساعد على نشأة الأبناء نشأة سوية صالحة لما يخلق من روح التفاعل الاجتماعي مما ينتج من ذلك تعزيز الثقة في أفراد الأسرة مما يجعلهم أكثر قدرة على تحقيق طموحاتهم وآمالهم. ولما يحققه الحوار الأسري من حميمية بين أفراد الأسرة.

أهم معوقات الحوار الأسري التي تنتج عنها بناء علاقات سلبية وحوار غائب وصامت بين جميع أفراد:

- عدم التحاور مع الأبناء وعدم متابعة شؤونهم؛
 - انشغال الآباء بالحياة أكثر من الأبناء متجاهلين في ذلك بعض الآثار المترتبة على عدم متابعتهم؛
 - آباء لا يكثرثون لأهمية الحوار مع الابن وأصبح كل همهم الانترنت والقنوات الفضائية ومشاكل الحياة الأخرى؛
 - تزايد خروج الأب لممارسة أعماله وواجباته ورحلاته المكوكية لتوفير لقمة العيش وسد احتياجات الأسرة المادية؛
 - خروج المرأة (الأم)، ومشاركتها في العمل والقيام بدورها الوظيفي خارج المنزل كل ذلك أدى إلى تزايد فرص تواجد الأبناء خارج الوسط الأسري؛
 - وسائل الإعلام السمعية والمرئية والتلفاز وبرامج الانترنت والفضائيات، التي أصبحت بدورها تجتذب الأبناء وتشغل أوقاتهم وتصبح وسيلتهم الفضلى في الاطلاع على ما يجري حولهم من أحداث وعوالم كانت مجهولة بالنسبة لهم؛
 - انتشار ظاهرة استقدام الخدم والمربيات لتحل مكان الأم وتقوم بدور المربي والمعلم وإثارة السلبية على لغة الأبناء؛
 - انعدام الثقة بإمكانية إدارة الحوار والجهل بأساليب الحوار الفعال التي أدت إلى انخفاض ثقافة الحوار؛
 - دكتاتورية بعض الآباء التي تجعلهم يرفضون الحوار مع أبنائهم، اعتقاداً منهم أنهم أكثر خبرة من الأبناء، فلا يحق لهم مناقشة أمورهم.
- حوار ناجح لخلق بيئة تواصل إيجابية بين جميع أفراد الأسرة من خلال:**
- النزول بالفهم والحوار إلى مستوى الأولاد، مع بذل جهود متواصلة لرفع كفاءة التفكير لديهم واستيعاب الحياة بصورة تدريجية؛
 - احترام مشاعر وأفكار الأولاد مهما كانت متواضعة وتنميتها وتحسين اتجاهها؛

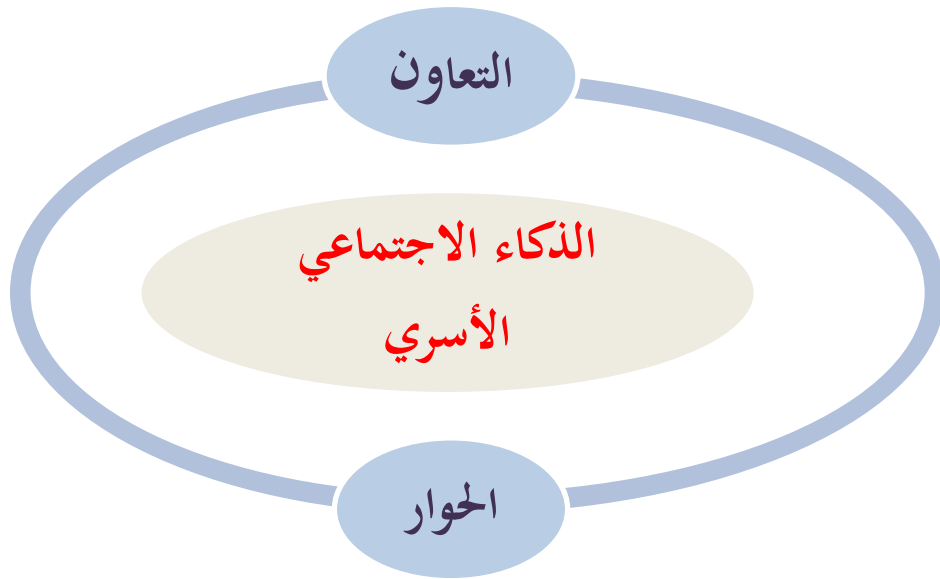
- تقدير رغبات الأولاد وهواياتهم والحرص على مشاركتهم في أنشطتهم وأحاديثهم وأفكارهم؛
- الاهتمام الشديد ببناء جسور الثقة المتبادلة بين الآباء والأبناء التي تعتمد على غرس انطباع إيجابي عندهم يفضي إلى تعريفهم حجم المحبة والعواطف التي يكنها لهم أبواؤهم فلا بد أن يحس الأولاد بأننا نحبههم ونسعى لمساعدتهم ونضحي من أجلهم؛
- حسن الإصغاء للأبناء وحسن الاستماع لمشاكلهم لأن ذلك يتيح للآباء معرفة المعوقات التي تحول بينهم وبين تحقيق أهدافهم ومن ثمّ نستطيع مساعدتهم بطريقة سهلة وواضحة؛
- إن معالجة مشاكل الأبناء بطريقة سليمة تقتضي ألا يغفل الآباء أن كل إنسان معرض للخطأ ووضوح ذلك أثناء الحوار وذلك حتى لا يمتنع الأبناء عن نقل مشاكلهم إلى الأهل ثم يتعرضون لمشاكل أكبر أو للضياع، بل يتم مناقشة المشكلة التي يتعرض لها الابن بشكل موضوعي هادئ يتيح له قبول والاعتراف بمواطن خطأه وبالتالي تجنب الوقوع فيها مرة أخرى؛
- يجب ألا نلوم الأبناء على أخطائهم في نفس موقف المصارحة حتى لا نخسر صدقهم وصراحتهم في المستقبل، بل علينا الانتظار لوقت آخر ويكون ذلك بأسلوب غير مباشر؛
- تهيئة الأبناء - من خلال الأساليب السابقة- لحل مشاكلهم المتوقع تعرضهم لها مستقبلاً في ظل تعريفهم بأسس الحماية والوقاية؛
- عدم التقليل من قدرات الأبناء وشأنهم أو مقارنتهم بمن هم أفضل منهم في جانب معين، لأن هذا الأسلوب يزرع في نفوسهم الكراهية والبعد ويولد النفور ويغلق الأبواب التي يسعى الآباء إلى فتحها معهم؛
- إشعار الأبناء بأهميتهم ومنحهم الثقة بأنفسهم من خلال إسناد بعض الأعمال والمسئوليات لهم بما يتناسب مع أعمارهم وإمكاناتهم، مع استشارتهم في بعض التحسينات المنزلية أو المفاضلة بين عدة طلبات للمنزل، ثم عدم التقليل من جهود الأبناء لمجرد تواضع المردود عن المتوقع منهم لأن ذلك قد يخلق تراجعاً في عطائهم وينمي فيهم الخمول والإحباط مستقبلاً؛
- يراعى أثناء الجلسات العائلية والمناقشات أن تُقابل اقتراحات الأبناء وآراؤهم باحترام وقبول طالما أنها لا تخل بالأخلاق ولا تنافي بتعاليم الإسلام؛
- على الأب أن يكون صديقاً لأولاده يطمنون إليه ويلجؤون إليه ويصارحونه ولا يأتي كل هذا إلا عبر الحوار الصادق البناء بين الأب وأولاده وعبر غرس الثقة والصراحة والشفافية.

2. التعاون الأسري:

- يمكن الدور التعاوني للأسرة في حفظ أمن المجتمع من خلال تعاونها مع مختلف مؤسسات المجتمع المعنية باستكمال وظائفها وأدوارها على النحو التالي:
- تعاون الأسرة مع المدرسة وتوطيد العلاقة بينهما فكلاهما مؤسستان تهتمان بالجانب التربوي والتعليمي في حياة الفرد حيث تكمل المدرسة ما بدأتها الأسرة، وتعين الأسرة على تثبيت ما تغرسه المدرسة. لذا لا بد من حرص المدرسة والبيت على التواصل المستمر بينهما سواء من خلال مجالس الآباء والأمهات؛ أو الزيارات المتوالية للمدرسة من قبل الآباء والأمهات ومتابعة أبناءهم سير الدراسي من فترة لآخرى، فالزيارات المستمرة للمدرسة تعطي ولي الأمر تصوراً واضحاً عن ابنه في المدرسة، ليس فقط فيما يتعلق بوضعه الدراسي ولكن أيضاً التعرف على سلوكياته ونشاطاته داخل المدرسة، مما يتيح له ومن خلال التعاون مع المدرسة تعزيز السلوكيات الإيجابية والتصدي لكل ما يمكن أن يعود بالضرر على الابن أو المجتمع، وتستطيع المؤسسات التعليمية بتعاونها مع الأسرة وقاية الأبناء من خطر الانحراف واقتراح الجرائم بتربيتهم على الفضائل والآداب الحسنة.
 - للأسرة دور مهم ومميز في تهيئة الأبناء للمشاركة في كثير من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، فذلك من شأنه أن يعزز من ثقة الأبناء بأنفسهم ويعلمهم التعاون وروح التكافل التي تصرفهم عن التطرف، كما أنه يشغل أوقاتهم فيما يفيد ويشعرهم بالمسؤولية تجاه أنفسهم ومن يملئهم وتجاه المجتمع. وكثيراً ما تفيد الأنشطة الرياضية في إكساب الطفل اللياقة اللازمة وطرق الدفاع عن نفسه، كما أنها تعلمهم الانضباط واحترام القواعد والتعليمات مما يعين على المحافظة على أمنهم وسلامتهم ومن حولهم من أفراد المجتمع.

- توجيه الأبناء إلى مشاركة المجتمع في الأنشطة والحملات الوطنية التي تنظمها بعض مؤسسات المجتمع مثل (أسبوع الشجرة، المرور، النظافة، الصحة، السلامة، العمل الخيري والطوعي...) وغيرها لما تتضمنه من فوائد تعود على الفرد والأسرة والمجتمع وتحفظ مكتسبات الوطن وثروات وتعزز من تكافل أفرادها.
- تعتبر الأسرة جزء من مؤسسات المجتمع التي لا يمكن أن يستتب الأمن فيه بدون تعاونها، لذلك فإن تعاون الأسرة مع أجهزة الشرطة والأجهزة الرقابية والضبطية والوقائية الأخرى من شأنه أن يفعل كثيراً من أمن وسلامة المجتمع. وتستطيع الأسرة أن تقوم بدور شرطي المجتمع الأول من خلال متابعتها لمدى التزام أبنائها وتطبيقهم للوائح والأنظمة في المجتمع، وتوعيدهم على طاعة القوانين واحترامها والامتنال لأوامرها، والتبليغ عن الحوادث والجرائم والمخالفات، والمبادرة إلى تقديم العون والمساعدة للجهات الأمنية عندما تطلبها، والحرص على تقديم المعلومات المفيدة لرجال الأمن والإدلاء بالشهادة متى ما طلبت، وكل ذلك من خلال تمثل قدوة الفعل والقول سلوكاً يومياً متكرراً للأبناء مع أبنائهم. كما يجب على الأسرة تربية أبنائها على مبدأ هام جداً وهو أن رجال الشرطة يعملون من أجل أمن وسلامة المجتمع فلا يتأخرون في التعاون معهم باعتبار ذلك واجباً وطنياً على كل فرد من أفراد المجتمع أن يؤديه، إلى جانب توعيتهم بالجوانب الأمنية المختلفة، فينشأ الأبناء وهم على دراية وعلم بما يضبط السلوك والأفعال وإدراك كامل لكيفية المساهمة في أمن المجتمع ورعايته، ومن المعروف أن أجهزة الأمن بمفردها مهما بلغت جاهزيتها؛ غير قادرة على مكافحة الجريمة ولا بد من تعاون ومؤازرة مؤسسات المجتمع الأخرى بما فيها الأسرة.

الشكل رقم (01): سمات الذكاء الاجتماعي الأسري



المصدر: من إعداد الباحثين

الخاتمة

جودة الحياة الأسرية من أهم القضايا في حياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء، نظراً لكونها تمثل قاعدة أساسية لتفادي الكثير من المشكلات التي يمكن أن تعرقل النمو السليم للفرد مما ينعكس بالتأكيد على المجتمع. حيث تتطلب هذه الأخيرة مهارات وآليات يستخدمها الفرد خلال تعامله مع أفراد أسرته لبناء علاقات اجتماعية ناجحة تسمح لهم بالارتقاء والنجاح في الحياة، وهي مهارات تنتج عن الآثار المترتبة على الحوار الإيجابي من خلال تنمية معارف وثقافة الأسرة وتقوية الروابط والمحبة بين أفراد الأسرة وحل المشكلات الطارئة في مهدها قبل استفحالها، بإضافة إلى وجود التعاون بين أفراد الأسرة والتحلي بالصبر وتسامح.

الاقتراحات والتوصيات

يمكننا أن نستخلص من كل ما سبق مجموعة من الاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

- تحسين جودة الحياة الأسرية للأطفال وخاصة ذوي صعوبات كحالة التعلم والمرض، لأن ذلك يساهم في علاج المشكلات التي تواجههم ويساعدهم على التوافق النفسي والتكيف مع الحياة؛
- الاهتمام بالبحوث التي تتناول موضوعات لها علاقة بجودة الحياة الأسرية، لأننا نلاحظ بأن الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع؛
- توعية الأسرة بأهمية الذكاء الاجتماعي وضرورة م تشجيع على ممارسته، مما يؤدي إلى خلق جو أسري وشعور أفرادها بالسعادة؛
- ضرورة توفير البرامج التي تؤدي إلى تنمية مهارات الذكاء الاجتماعي لدى الأسر؛
- ضرورة إعداد الأنشطة التي تساعد على تنمية الذكاء الاجتماعي والشعور بالسعادة لدى أفراد الأسرة؛
- قدرة الأفراد على ممارسة الذكاء الاجتماعي مرهونة بعدة عوامل ومشاعر ومواقف تتزامن والمراحل التي يعايشونها، لكن تظل للتنشئة الأسرية الأولى لا سيما في مرحلة الطفولة أثرا بالغا. وقبل مغادرة هذا التدخل البسيط الباحث عن الرفع من جودة الحياة الأسرية عبر مدخل الذكاء الاجتماعي ومهاراته، نعود ونكرر ما يؤكد عليه باحثي التربية البيداغوجية، ألا وهو أن تلك المهارات تتطلب تكامل "4م" أي الأربع ميمات المتمثلة في المنزل، والمدرسة، والمسجد، والمجتمع.

قائمة المراجع

1. محمد أبويونس، إيمان محمود، (2013)، الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالتفكير الناقد وجودة الحياة لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة خان يونس،
2. فوزية محمدي، أمال بوعيشة، (09/10 أبريل، 2013)، معوقات جودة الحياة الأسرية، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
3. سناء الخولي، (1984)، الأسرة والحياة العائلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بيروت.
4. عيد المقصود أماني، محمد شند سميرة، (2010)، جودة الحياة الأسرية وعلاقتها بفاعلية الذات لدى عينة من الأبناء المراهقين، المؤتمر السنوي الخامس عشر، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين الشمس،
5. محمد غازي الدسوقي، (2008)، الذكاء الاجتماعي لمشرفي الأنشطة التربوية قدرة فائقة في النجاح المهني، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر.
6. بن عويشة زوييدة، (2010)، الذكاء الاجتماعي ودوره في الحد من ظاهرة العنف لدى الشباب دراسة سوسولوجية على عينة من شباب الجزائر العاصمة، الجزائر.
7. زهران، حامد عبد السلام، (2000)، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة.
8. أبو رياش حسين، وآخرون، (2006)، الدافعية والذكاء العاطفي، دار الفكر، الإصدار الأول، الأردن.

جودة الحياة النفسية (المفهوم، الأبعاد وشروط التحقق)

أ. قادري عائشة

جامعة أبو بوبكر بلقايد، تلمسان

د. سعودي عبد الكريم

جامعة الطاهري محمد، بشار

saoudiabdelkrim@yahoo.fr

الملخص:

تتبنى هذه الورقة البحثية المعنونة بـ "جودة الحياة النفسية: المفهوم، الأبعاد وشروط التحقق" إشكالية العامة مفادها كيف ينظر علم النفس إلى جودة الحياة، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جودة الحياة النفسية، أبعادها وكيفية تحقيقها وعلاقتها بالتنمية. على اعتبار هذه الدراسة من الدراسات النظرية الأساسية التي تبحث في المفهوم الاستمولوجي والتحليل والإثراء، اعتمدت المنهج الوصفي الكيفي القائم على التمحيص، الاستدلال، الاستقراء والمقارنة للوصول إلى أهداف البحث ومحاولة تحديد موقف علمي من القضية المطروحة للنقاش، وبعد تطبيق تقنيات البحث المذكورة سلفاً توصلت الدراسة إلى: جودة الحياة النفسية مفهوم حديث ضمن حقل البحث العلمي ظهر مع اتجاه علم النفس الإيجابي يتعلق بالإدراك الذاتي للأفراد للواقع والبيئة المحيطة وتختلف عن جودة الحياة العامة. تتميز جودة الحياة النفسية بالتركيز على الأبعاد الذاتية بالدرجة الأولى لتقوية شخصية الفرد لمجابهة الواقع بكل ظروفه، لكن دون إغفال الأبعاد الموضوعية التي تعزز درجة جودة الحياة النفسية، أما فيما يخص علاقة جودة الحياة النفسية بالتنمية فهي علاقة تفاعلية حيث يمتلك الطرف الأول في العلاقة التأثير الأكبر على التنمية، فالذي يمتلك نوعية حياة مريحة يستطيع أن يساهم في ترقية أي قطاع ينتمي إليه. الكلمات المفتاحية: جودة الحياة النفسية، علم النفس الإيجابي، أبعاد ذاتية، أبعاد موضوعية، تنمية.

مقدمة:

في ظل تعقيدات الحياة المعاصرة وتبعات ذلك على الأمم مجتمعات وأفراد، أصبحت نوعية الحياة وجودتها في الميزان، وأصبح المهاجس الأكبر للأنظمة طرق تحسين الخدمات الحياتية للرفع من جودة الحياة، كذلك الأمر بالنسبة لمختلف العلوم التي سابتت الزمن من أجل دراسة المفهوم وقياسه من وجهات نظر مختلفة.

يعد علم النفس من العلوم التي اهتمت بمفهوم جودة الحياة قياسه ومعرفة خصائصه، زاد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة وتبنته مختلف التخصصات النفسية النظرية منها والتطبيقية، ولعل نشأة علم النفس الإيجابي وتطور الاهتمام بالصحة النفسية، جعل البحث في مفهوم جودة الحياة النفسية أكثر ثراءً، أفرزت هذه البحوث التي أجريت بين 1980 و2006 مفهوماً جديداً يمثل تيار علم النفس هو جودة الحياة النفسية، اتفق الجميع على أن من يحمله يتصف بالرفاه النفسي وتفاعل اجتماعي إيجابي، إلا أن الجدل لا يزال قائماً بين اتجاهين الأول يرى بأن جودة الحياة النفسية هو محور من محاور جودة الحياة، بينما الثاني يعتبره مؤشراً مستقلاً قائماً بذاته، وبالتالي يمتد الخلاف حول أبعاده وعلاقته بالتنمية العامة من هنا جاءت الإشكالية الأساسية للدراسة:

كيف ينظر علم النفس لجودة الحياة؟ يندرج تحت هذا التساؤل العام التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف نعرف مفهوم جودة الحياة النفسية؟
- ما هي أبعاد جودة الحياة النفسية؟
- ما هي شروط تحقق جودة الحياة النفسية؟
- كيف تساهم جودة الحياة النفسية في خدمة التنمية؟

1. مفهوم جودة الحياة النفسية:

1.1. السياق التاريخي والابستمولوجي لمفهوم جودة الحياة النفسية:

تعد مسألة ضبط المفهوم ابستمولوجيا ووضعه في سياقه التاريخي من المسائل المهمة في البحوث العلمية الأساسية في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، في هذا الإطار يعد مفهوم جودة الحياة من المفاهيم المتعددة المشارب فمختلف العلوم الإنسانية تعرفه وفق موضوع دراستها، لذلك كان لا بد من ضبط هذا المفهوم وفق رؤية علم النفس وللوصول إلى هذا المبتغى نعرض على السياق التاريخي الذي ظهر فيه مفهوم جودة الحياة بصفة عامة وجودة الحياة النفسية بصفة خاصة.

يعتبر مفهوم جودة الحياة التطور الأحدث في قضية شغلت البشرية منذ القدم تحث مسميات متعددة، فقد ظهر مفهوم جودة الحياة في الوهلة الأولى كبديل لمفهوم مستوى المعيشة، حيث كان جل اهتمام هذا الأخير هو ما يمكن للناس أن يشترطونه من أشياء وبالتالي يستخدمونها في توليد وزيادة الدخل، وبعد ذلك تحول الانتباه عن سيطرة الدخل وأصبح يشير إلى أن زيادة الدخل ليست هي الهدف الأساسي في المجتمع وأن نظرنا يجب أن تتجاوز هذا الأمر عند الحكم على مدى جودة الحياة. (الأسري، 2017: 17)

وفي نفس التوجه يشير "هرمان Harman" إلى أن مفهوم جودة الحياة ظهر في منتصف الستينات من القرن العشرين، ثم شاع استخدامه في الدراسات المختلفة كأحد المؤشرات الدالة على الاهتمام برعاية الفرد في كافة المجالات (مريم، 2014/2013: 72). ونظرا لأهمية موضوع جودة الحياة اهتم الباحثون بهذا المفهوم منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين، ففي دراسة باعتماد المنهج التاريخي لكل من "بيشوب وشيبن وميلر" سنة 2008 اعتمدوا فيها على الاطلاع على الأبحاث المنشورة في موضوع جودة الحياة النفسية خلال 25 سنة سابقة توصلوا إلى أن هناك:

20 بحثا في الفترة ممتدة من 1980-1990.

158 بحثا في الفترة الممتدة من 1990-1995.

360 بحثا من الفترة الممتدة من 1995 - 2000.

627 بحثا من الفترة الممتدة من 2000-2005.

وبناء على هذا التطور يتضح أن جودة الحياة أصبحت ضرورة ومطلباً أساسياً في عالم اليوم، من هذا المنطلق اكتسبت دراسة مفهوم جودة الحياة من المنظور النفسي أهمية كبيرة نتيجة إدراك علماء الاقتصاد والاجتماع وصانعي القرار لحقيقة أن الحياة لا تقاس بالأرقام والإحصائيات، إنما هي في حقيقتها استجابات ومشاعر، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى ما يقدم له من خدمات ورفاهية لا يؤدي بالضرورة إلى إشباع حاجاته المتنوعة وإرضاء طموحاته الشخصية، وكذلك تأكيد قيمته الإنسانية. (سلاف، 2014: 223).

من هذا المنطلق يرى العديد من علماء النفس بأن مفهوم جودة الحياة هو أقرب إلى علم النفس منه إلى تخصصات أخرى، وبالفعل سخر العديد من الباحثين مجهوداتهم بالبحث في هذا المفهوم، وفي هذا الصدد تشير (نورس، خرفية 2016/2015: 22) إلى أنه في عام 1975 بدأ استخدام مصطلح جودة الحياة وأصبح جزءاً من المصطلحات الطبية المستخدمة، وبدأ استخدامه بصورة ممنهجة ومنظمة في أوائل الثمانينات مع مرضى الأورام، حيث دراسة جودة الحياة تعكس الرضى عن الخدمات الصحية المقدمة بجانب النظرة التقليدية التي تركز على نتائج المرض.

مع ظهور الحركة الحديثة لعلم النفس الإيجابي المستمدة من الاتجاه الإنساني وتحقيق الذات لـ "أبراهام ماسلو" وتواجد "سليغمان" كرئيس للرابطة الأمريكية لعلم النفس APA تبنى علم النفس الإيجابي مسلمات المنحى الإنساني والمتمثلة في الإيجابية، والدافع للنماء، وتحقيق الذات، والالتزام بالآخرين وصولاً إلى إطلاق طاقات الحياة والعطاء إلى حدودها الفضلى، وهذا ما زاد من ترسيخ مفهوم جودة الحياة النفسية كمفهوم أساسي في علم النفس والصحة النفسية بالخصوص. (حجازي، 2012: 30). وفي سنة 1999 واصل "دينر وآخرون" في مجال دراسة جودة الحياة النفسية مؤكداً على أن جودة الحياة النفسية ترتبط بمحاولة رصد كيف يدرك أو يقدر الناس مختلف جوانب حياتهم النفسية؟ إلى أي مدى يشعر الناس بأن لحياتهم الشخصية معنى وقيمة؟ إلى أي مدى يشعر الناس بامتلاكهم لعلاقات اجتماعية

إيجابية متبادلة مع الآخرين، مشيراً إلى أن هذا المنظور يسمى جودة الحياة النفسية ويؤسس على ما يعرف بالصحة النفسية الإيجابية بدلا من التركيز على الخلل أو المرض النفسي.

في حين يرى بعض الباحثين أن جودة الحياة النفسية هي أحد مكونات أو أبعاد ما يعرف بجودة الحياة بصفة عامة، يذهب "جونبكر وآخرون" أن بُعد جودة الحياة النفسية يُعد المكون المحوري لجودة الحياة. (أبو حلاوة، 2010، 3).

ونتيجة لما ذكر مسبقاً حول مفهوم جودة الحياة النفسية والنسق التاريخي الذي ظهر فيه هذا المفهوم، يتضح بأنه مفهوم أقرب إلى علم النفس منه إلى علوم أخرى، وهو من صميم فرع الصحة النفسية وعلم النفس الإيجابي، وعلى الرغم من ذلك فهو مصطلح حديث يحتاج إلى دراسة نظرية استمولوجية للتعرف أكثر على معناه الحقيقي والدقيق.

2.1. تعريف جودة الحياة النفسية:

تشير الدراسات إلى صعوبة وضع تعريف دقيق لمفهوم جودة الحياة وذلك للأسباب التالية:

- حداثة المفهوم على مستوى التناول العلمي الدقيق.
 - استخدام هذا المفهوم في العديد من العلوم.
 - لا يرتبط هذا المفهوم بمجال محدد من مجالات الحياة. (أمال، 2013/2014: 70)
- إلا أننا سنحاول تعريف هذا المفهوم من وجهة نظر علم النفس الصرف.

- تعريفات مرتبطة بالصحة النفسية:

حيث يرى "كارول رايف" وآخرون (2006) في تفسيرهم لجودة الحياة النفسية بأن هناك اتجاهين متميزين لتفسير جودة الحياة. الاتجاه الأول: يرى أنصاره بأن جودة الحياة النفسية والمرضى النفسيين النهائيين الحديتين على متصل ثنائي القطب، وعليه يؤكد أنصار هذا المدخل بأن من لهم مستويات مرتفعة من الاضطرابات النفسية يتوقع أن تكون مستويات جودة حياتهم النفسية متدنية أو منخفضة بصورة واضحة.

الاتجاه الثاني: يرى بأن جودة الحياة النفسية والمرضى النفسيين مجالات مختلفة للصحة النفسية. ويمكن الجمع بين هذين المدخلين من خلال طرح فكرة ما يسمى بمتصل جودة الحياة.

وبناء على ما ذكره "كارول رايف وآخرون" أن جودة الحياة النفسية تتمثل في الإحساس الإيجابي بحسن الحال، كما يرصد بالمؤشرات السلوكية التي تدل على ارتفاع مستويات رضى المرء عن ذاته وعن حياته بشكل عام، سعيه المتواصل لتحقيق أهدافه الشخصية ذات المعنى والقيمة بالنسبة له، استقلالته في تحديد وجهة ومسار حياته، وإقامته واستمراره في علاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين، كما ترتبط جودة الحياة النفسية بكل من الإحساس العام بالسعادة والسكينة والطمأنينة النفسية. (أبو حلاوة، 2010: 5)

وفق هذا المنظور فإن جودة الحياة النفسية تتبنى الصحة النفسية بالمفهوم الإيجابي مؤشراً لها، ويمكن تمثيلها بمتصل أحد طرفيه سالب والآخر موجب وتتوسطه أو تكون بؤرتها الارتياح النفسي، والتي تزداد بزيادة مؤشرات السعادة والرضى عن الحياة. (كريمة، 2014: 56).

- تعريفات أخرى لجودة الحياة النفسية:

عرفت منظمة الصحة العالمية سنة 1994 جودة الحياة بأنها تصور الفرد لمكانه في الحياة في سياق النظام الثقافي ومنظومة القيم التي يعيش فيها، وعلاقة ذلك بأهدافه وتوقعاته ومستواه واهتماماته، يتعلق بمجال مفاهيمي واسع، شاملاً الصحة الجسدية للشخص وحالته النفسية، مستوى استقلالته وعلاقاته الاجتماعية (6: Ferron, 2011)، ويلاحظ بأن تعريف منظمة الصحة العالمية على الرغم بأنه لم يحدد مصطلح جودة الحياة النفسية إلا أنه ركز على العامل النفسي في تحديد معالم جودة الحياة.

ومن التعريفات التي أكدت على دور العامل المادي في جودة الحياة النفسية نجد تعريف "عبد الفتاح وآخرون" جودة الحياة النفسية بأنها الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن إشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلاً عن إدراك الفرد لقرص ومتضمنات حياته، وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية والإيجابية وإحساسه بمعنى السعادة وصولاً إلى عيش حياة متناغمة

ومتوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع (النجار، الطلاع، 2015: 216). وهي نفس الرؤية التي ذهب إليها كل من "منسي وكاظم" حيث يعرفان جودة الحياة النفسية بأنها شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورفقي الخدمات التي تقدم له المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه (السيد، 2018، 30). ويرى "مصطفى الشرفاوي" جودة الحياة هي كل ما يفيد الفرد بتنمية طاقاته النفسية والعقلية ذاتيا والتدريب على كيفية حل المشكلات واستخدام أساليب مواجهة الموافق الضاغطة، والمبادرة بمساعدة الآخرين والتضحية من أجل رفاهية المجتمع وهذه الحالة تتسم بالشعور، وينظر إلى جودة الحياة من خلال قدرة الفرد على إشباع حاجات الصحة النفسية مثل الحاجات البيولوجية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية والاستقرار الأسري والرضا عن العمل والاستقرار الاقتصادي والقدرة على مقاومة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والمؤكد أن شعور الفرد بالصحة النفسية من المؤشرات القوية الدالة على جودة الحياة. (مريم، 2013/2014: 73)

بينما يرى كل من "ليمان وجيتماس" أن جودة الحياة تتمثل في الشعور بالرضا والإحساس بالرفاهية والمتعة في ظل الظروف التي يعيشها الفرد. (نورس، خرفية، 2015/2016: 23)، ومن الواضح بأن هذا التعريف لا يعطي للظروف البيئية أهمية كبيرة، بل يجب التكيف مع جميع الظروف المعاشة.

ومن التعريفات التي تتبنى الاتجاه النفسي لجودة الحياة تلك التي تعتبرها البناء الكلي الشامل الذي يتكون من المتغيرات المتنوعة الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة، حيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية وذاتية. (احمد، 2015: 206)

الظاهر من كل التعريفات السابقة أن الاتجاه النفسي يركز على إدراك الفرد لما يعيشه والذي يعتبرونه محددًا أساسيًا لمفهوم جودة الحياة في علاقته بالمفاهيم النفسية الأخرى، التي من بينها القيم والحاجات النفسية وإشباعها وتحقيق الذات ومستوى الطموح. فمفهوم جودة الحياة من هذا المنظور كما تشير (نادية، 2016: 54) تتضح من خلال العلاقة التي تتوسطها مشاعر وأحاسيس الفرد ومدركاته، فالإدراك ومجموع المؤشرات النفسية الأخرى تمثل المخرجات التي تبنى من خلالها نوعية الحياة.

أخيرا، وانطلاقا من كل التعريفات السابقة نستطيع أن نصوغ التعريف التالي لجودة الحياة النفسية:

هي إدراك الفرد وإحساسه الإيجابي لمكانته في الوسط الذي يعيش فيه، مما ينعكس على سلوكه الخارجي وعلاقاته بمن يحيطون به، وبالتالي يستطيع تحقيق أهدافه وطموحاته، قد يتأثر ذلك بالظروف البيئية المحيطة مكانا وزمانا.

2. جودة الحياة من وجهة مدارس علم النفس:

تناولت جميع نظريات علم النفس مفهوم جودة الحياة من وجهات نظر مختلفة حسب منطلقاتها النظرية، إذ أن هذه النظريات جاءت لتدرس سلوك الإنسان وجودة الحياة هي قسط كبير من هذا السلوك، وسنعرض في هذه الدراسة باختصار أهم النظريات وفق ما يخدم أهداف الدراسة كونها تتطرق لمفهوم هو ضمن متطلبات الصحة النفسية.

1.2. نظرية التحليل النفسي: يرى "فرويد" بأن جودة الحياة هي الشعور بالسعادة، وتخفيف الألم وهي هدف أساسي للسلوك البشري وتعني أيضا إشباع الحاجات والغرائز. أما "أدلر" فيرى بأن الهدف النهائي لنشاط الإنسان وكفاحه هو تحقيق التفوق، وبالتالي تحقيق السعادة والوصول إلى جودة الحياة، بينما " فروم" يرى بأن جودة الحياة تنشأ من إنتاجه وإحساسه بالواقع الملموس، واتحاده مع غيره مع احتفاظه بخصائصه الشخصية في آن واحد، هذا ما يولد الطاقة والحيوية الإنتاجية.

2.2. النظرية الإنسانية: ترى النظرية الإنسانية بقيادة "ماسلو" بأن تحقيق جودة الحياة متوقف على إشباع تلك الحاجات العليا للذات وفق هرم الحاجات، وذلك ما يؤدي إلى الشعور بالسعادة العميقة وسمو في العقل وثناء حياة الفرد الداخلية (نادية حسن، 2010).

3. أبعاد (عوامل) جودة الحياة النفسية:

تحدد الكثير من الدراسات جودة الحياة النفسية بمجموعتين من الأبعاد:

- أبعاد موضوعية: تتمثل بما يوفره المجتمع من إمكانية مادية إلى جانب الحياة الاجتماعية والشخصية للفرد.

- أبعاد ذاتية: شعور كل فرد بالحياة الجيدة التي يعيشها أو مدى الرضا والقناعة عن الحياة، ومن ثم الشعور بالسعادة. (نورس، خرافية، 2016/2015: 26).

سنركز في هذه الدراسة على الأبعاد الذاتية لجودة الحياة النفسية ونبين أهميتها مقارنة بالأبعاد الموضوعية، ولكن قبل ذلك نعرض على النماذج الكبرى من الدراسات التي تناولت أبعاد جودة الحياة بصفة عامة وفق ما عرضه (روبرت، شالوك، 1990: 138-139)

الجدول 01: "نموذج إدراك جودة الحياة وعواملها"

العوامل	النموذج
الرضا - إمكانيات العيش.	Bortwick-Duffy بورت ويك - ديفاي 1991
العوامل الموضوعية: الدخل - البيئة - الصحة النفسية الرضا عن الحياة - السعادة تطوير وإتقان المهارات إدراك الحاجات والمهارات.	Brown, Bayer et Mac Farlane براون باير وماك فارلن 1989
العلاقات التفاعلية والتكيف مع متطلبات البيئة - خصائص الشخصية حاجات الشخص والموارد البيئية الاجتماعية.	Goode (1999)
الرضا عن الآخرين - التملك - البيئة السكنية الدعم الاجتماعي / الأمن	Halpern, Nave, Close et Nelson. هالبرن، ناف، كلوز ونلسون (1986)
الإدراك الشخصي للذات سلوكيات الفرد عند ردود الفعل على الظروف البيئية	Parmente برمنت 1988
الاستقلالية - الإنتاج - الاندماج في المجتمع - الرضا.	Schalock, Keith et Hoffman شالوك، كيث وهوفمن (1990)

الواضح من خلال الجدول رقم (01) بأن الدراسات التي تمت بين سنوات 1986 و 1999 لحصر أبعاد وعوامل جودة الحياة والمؤشرات الدالة عليها لا تفرق بين العوامل الموضوعية المتعلقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالشخص والعوامل الذاتية الخاصة بكل فرد، إلا أننا في هذه الدراسة نحاول التركيز على الأبعاد الذاتية معتمدين على المنظور المعرفي لجودة الحياة النفسية بما أنه ينطلق من فرضية أن جودة الحياة هي عملية نفسية إدراكية بالدرجة الأولى تترجمها الأحاسيس والمشاعر التي تطبع سلوكيات الأفراد. يرتكز المنظور المعرفي لجودة الحياة على فكرتين الأولى تنص على أن طبيعة إدراك الفرد هي التي تحدد درجة شعوره بجودة حياته، والثانية في إطار الاختلاف الإدراكي الحاصل بين الأفراد فإن العوامل الذاتية هي أقوى أثرا من الموضوعية في درجة شعورهم بجودة الحياة، ووفق هذا المنظور برز لدينا نظريتان لتفسير جودة الحياة:

نظرية لاوتن Lauton Theory (1996):

طرح "لاوتن" مفهوم طبيعة البيئة ليوضح فكرته عن جودة الحياة والتي تدور حول الآتي:
أن إدراك الفرد لنوعية حياته يتأثر بظرفان هما: الظرف المكاني إذ أن هناك تأثير للبيئة المحيطة على إدراك الفرد لجودة حياته، والظرف الزمني يتمثل في إدراك الفرد لتأثير البيئة على جودة حياته يكون أكثر إيجابية كلما تقدم في العمر، إذ تقدم الإنسان في العمر كان أكثر سيطرة على ظروف بيئته وبالتالي يكون التأثير أكثر إيجابية على شعوره بجودة الحياة (بشرى عناد، دون سنة: 723).
على الرغم من أن نظرية "لاوتن" لم تُغفل دور العوامل الموضوعية في جودة حياة الانسان، إلا أنها ركزت على كيفية إدراك الشخص لهذه الظروف المكانية والزمانية، وهذا ما يجعل الخصائص الشخصية والحالة النفسية للفرد هي الفيصل في تحديد طبيعة هذا الإدراك لجودة الحياة. لهذا قدم "شالوك" وجهة نظر جديدة لتحديد أبعاد جودة الحياة ركز فيها أكثر على العوامل الذاتية كونها الأكثر أهمية في تحديد شعور الفرد لجودة حياته، والعامل الحاسم هو طبيعة إدراك الفرد لهذه الجودة.

الجدول 02: "أبعاد جودة الحياة ومؤشراتها حسب نظرية شالوك"

الأبعاد							
السعادة الوجدانية	العلاقات مع الأشخاص	السعادة المادية	النمو الشخصي	السعادة البدنية	تقرير المصير	الاندماج الاجتماعي	الحقوق الشرعية والقانونية
- الرضا - مفهوم الذات - انخفاض الضغط	- التفاعل -العلاقات - الإسناد	- الحالة المادية - العمل -السكن	- التعلم - الكفاءة الشخصية - الأداء	- الصحة - الأنشطة اليومية - وقت الفراغ	- الاستقلالية - الأهداف - الاختبارات	- التكافل الاجتماعي - الأدوار المجتمعية	- الحقوق الفردية - حقوق الجماعة - القانون والعمليات الواجبة

مقتبس عن (بشرى مبارك، دون سنة: 99)

وإذا استقصينا الدراسات الحديثة في مجال التعرض لجودة الحياة نجد أنها تمنح البعد النفسي الدور المهم في تفسير جودة الحياة، وفقاً لـ "نتز وأخرون" Netz et coll "جودة الحياة والسعادة نتيجة أربع أبعاد: - السعادة العاطفية: (الخلو من سمة القلق، التوتر، سمة الاكتئاب، الحزن، النشاط، التعب، الانفعال، التفاؤل) - إدراكات الذات: (المهارات، إدراك الذات و التقدير العام لها، صورة الجسد، إدراك الحالة البدنية،- الحالة...)- البدنية الجيدة: (الأم، إدراك الاضطرابات النفس جسدية). - جودة الحياة المطلوبة: جودة الحياة الذاتية الخاصة بكل فرد (Inserm, 2008: 193-194). ومن بين التصورات التي وضعت مجالات دقيقة لجودة الحياة النفسية، المجالات الثلاثة التي وضعها "كاريج أ جاكسون Craig A Jackson" سنة 2010 وهي الكينونة، الانتماء والسيروورة، والجدول التالي يوضح الأبعاد التي تحتويها هذه المحددات والمؤشرات الدالة عليها.

الجدول 03: "مجالات وأبعاد جودة الحياة النفسية حسب 'كاريج أ جاكسون'"

الأبعاد	الأبعاد الفرعية	المؤشرات
الكينونة الوجود	الوجود البدني الوجود النفسي	القدرة البدنية على التحرك وممارسة الأنشطة الحركية أساليب التغذية ونوعية الأكل المتاح. التحرر من القلق والضغط. الحالة المزاجية العامة للفرد (ارتياح/ عدم ارتياح).
الانتماء	الوجود الروحي الانتماء المكاني	وجود أمل في المستقبل. أفكار الفرد الذاتية عن الصواب والخطأ. البيت الذي أعيش فيه. بيئة الجوار والمحيط المكاني.
الانتماء	الانتماء الاجتماعي الانتماء المجتمعي	القرب من أعضاء الأسرة التي أعيش معها. وجود أشخاص مقربين أو أصدقاء (شبكة علاقات اجتماعية قوية) توفر فرص الحصول على الخدمات (الطبية، الاجتماعية... الخ) الأمان المالي.
السيروورة	السيروورة العملية السيروورة الترفيهية السيروورة التطورية	المساهمة في أشياء حول المنزل. العمل في وظيفة أو الدراسة. الأنشطة الترفيهية الخارجية. الأنشطة الترفيهية داخل المنزل. تحسين الكفاءة البدنية والنفسية. القدرة على التوافق مع متغيرات وتحديات الحياة.

مقتبس عن (أبو حلاوة، 2010، 7)

أما "ريف" Ruff فقد خص جودة الحياة النفسية بأبعاد ستة وهي:

- قبول الذات: تقييم الفرد الإيجابي لذاته وحياته الماضية.
- النمو الشخصي: إحساس الفرد بالتطور والنمو المستمر.
- الهدف من الحياة: اعتقاد الفرد بأن حياته هادفة وذات معنى.
- العلاقات الإيجابية بالآخرين: امتلاك العلاقات العميقة: إحساس الفرد بأنه يمتلك علاقات دافئة.
- التمكن من البيئة: إدارة حياته وعالمه المحيط بفعالية.
- الاستقلالية: الإحساس بحرية الإرادة. (الكنج، 2014/2013: 28).

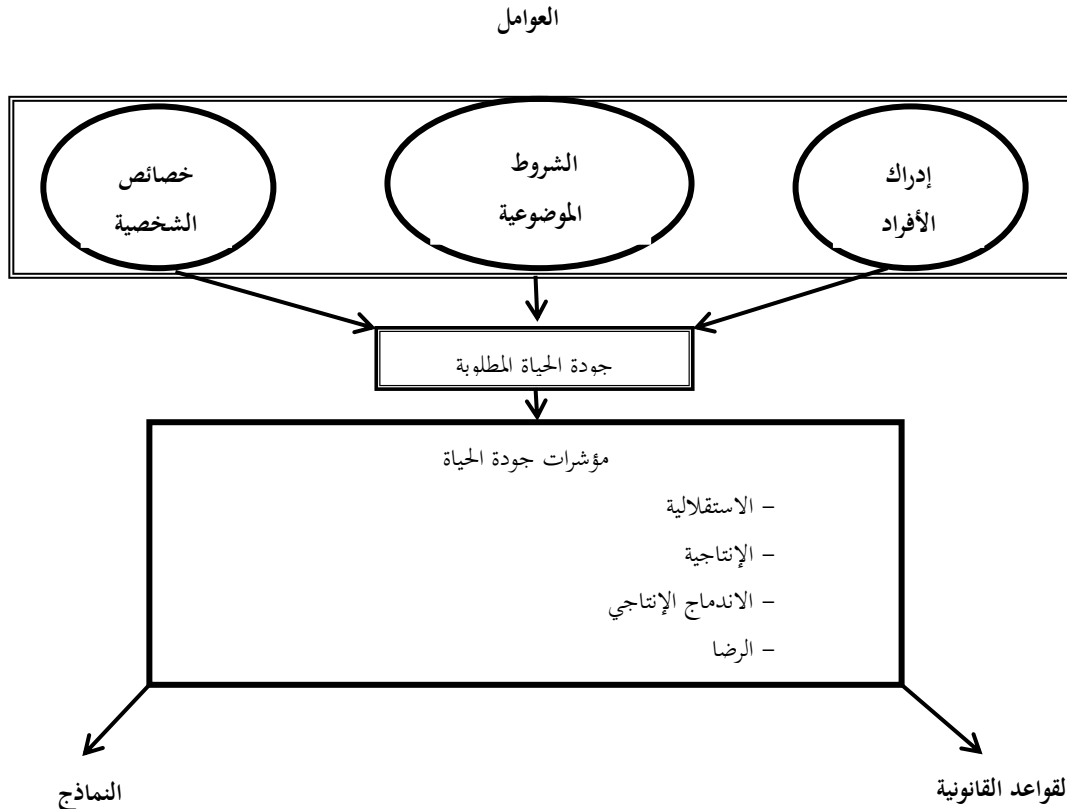
انطلاقاً من كل ما سبق من حصر لأهم أبعاد جودة الحياة النفسية والمؤشرات الدالة عليها، وتبعاً للتعريف المسلّم به سابقاً الدال على أن جودة الحياة النفسية هي إدراك نفسي يليه إحساس وشعور يتّرجم إلى أفعال وسلوكيات تنعكس على علاقة الفرد بمحيطه، ومع الأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع وثقافته فإننا نستطيع أن نحدد جودة الحياة النفسية بالأبعاد والمؤشرات التي إن وجدت فالفرد له نصيب من جودة الحياة النفسية وهي:

- الكينونة الروحية (الإيمان بالمقدرات، والتمييز بين الصواب والخطأ).
- إدراك سليم للذات (تقدير الذات، وتأكيدها عن طريق ممارسة وظيفة، نشاط).
- إدراك سليم للواقع (التعرف على متطلبات الواقع والبيئة المحيطة، الواجبات والحقوق).
- شخصية متزنة نفسياً ليس لها اضطرابات نفسية.
- سلوك اجتماعي سليم مبني على علاقات الأخذ والعطاء.

4. كيف نحقق جودة الحياة النفسية:

قبل المضي في بحث كيفية وطرق تحقيق جودة الحياة النفسية، نُعرِّج على نموذج جودة الحياة المطلوبة المقترح من طرف "شالوك" Schalok " المتمثل في المخطط التالي:

الشكل 01: "نموذج جودة الحياة المطلوبة وفق شالوك. (Schalok, 1990: 139)"



بعد عرض نموذج جودة الحياة المرجو من قبل "شالوك"، نستشف من خلال الزاد النظري المتحصل عليه والدراسات الميدانية التي تناولت جودة الحياة النفسية والعواطف التي تقف في سبيل تحقيقها الشروط الواجب توافرها لنحصل على جودة حياة نفسية، وتجدر الإشارة إلى أننا سوف نأخذ في الحسبان الجانب القيمي والثقافي للمجتمع الذي دونه لن يصل الفرد إلى درجة الاستتباب والاستقرار النفسي، كما أننا سندرجها بالتدرج من حيث درجة الأهمية بالنسبة لتشكيل جودة الحياة النفسية:

- تربية نفسية سليمة لبناء شخصية قوية قادرة على التأقلم مع ظروف الحياة المختلفة.
- بناء رוחي قوي يجعل صاحبه يتقبل الواقع ويرضى به ولا يخشى المستقبل وتبعاته.
- ممارسة أنشطة وظيفية أو رياضية لرفع ضمان استدامة جودة الحياة النفسية، وهذا يتطلب بشكل أساسي العمل على ضمان الاستدامة البيئية التي لا تتحقق إلا بتحقيق مطلب البيئة السليمة والتي لا تعني مجرد العناصر الطبيعية كالماء والهواء والتراب، بل هي رصيد من الموارد المادية والاقتصادية المتاحة لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته عبر مجال الزمن (خلفة، 2016/2017: 313).

5. علاقة جودة الحياة النفسية بالتنمية:

كثير من الباحثين ومختصي التنمية البشرية وعلماء الاقتصاد يؤمنون بفرضية أن التنمية لا يمكن أن تتم إلا بتحقيق جودة الحياة للأفراد والمجتمعات مبدأ اقتصادي صرف، غير أننا من خلال ما توصلنا إليه نجد أن العلاقة بين التنمية وجودة الحياة النفسية هي علاقة تفاعلية. إن الأهمية الكبيرة لجودة الحياة النفسية كونها المحور والعصب الأساس في جودة الحياة بصفة عامة، بل تزيد درجتها وتنقص بتحقيق جودة الحياة في مجالات الحياة المختلفة، وهذا يعود بالإيجاب على الصحة النفسية للأفراد والمجتمعات، من هذا المنطلق نجد أن تحقق جودة الحياة النفسية يؤدي إلى التنمية، والفرد الذي يمتلك درجة عالية من الهدوء النفسي والخلو من الاضطرابات النفسية وله علاقات اجتماعية بناءة يكون عطاءه مرتفعاً من موقع المكان الذي يتواجد فيه سواء تعلق الأمر بالعمل أو أي نشاط آخر يقوم به، فقد نجد عاملان يتساويان في درجة جودة الحياة العامة ويختلفان في جودة الحياة النفسية، نجد الذي يمتلك جودة حياة نفسية يدرك الواقع ويتعامل معه وفق الظروف التي يعيشها، فهو مرتاح ومتوافق مع البيئة التي يعيش فيها، له علاقات إيجابية في بيئة العمل يمتلك الطاقة والحيوية وبالتالي ترتفع مردوديته الانتاجية مقارنةً بالآخر فهو يخدم التنمية، لذلك كثيراً ما نسمع عن ما يسمى بالاستعداد النفسي للأفراد قبل الإقبال على أي نشاط اجتماعي، ثقافي، رياضي...

من جهة أخرى قد يعمل ضعف التنمية العامة المستدام إلى تدني درجات جودة الحياة النفسية، وذلك بفضل اليأس الذي يصيب أصحاب جودة الحياة النفسية المرتفعة بسبب تدني الخدمات في جميع المجالات، فيضعف الفرد ومن ثم المجتمع، لذلك تحسن التنمية يؤدي الى الحفاظ على جودة الحياة النفسية، فالعلاقة إذا تفاعلية.

خاتمة:

إن البحث النظري في مفهوم جودة الحياة من وجهة نظر علم النفس فيه من الصعوبة الشيء الكثير، أكثر من البحث فيه كمتغير إمبريقي تأتي هذه الصعوبة ابتداءً من ضبط المفهوم وجعله في سياق الحقل العلمي القابل للدراسة، مفهوم حديث ظهر مع علم النفس الإيجابي ولا يعني بالضرورة الصحة النفسية.

مفهوم جودة الحياة النفسية هو المحور الأساس في مفهوم جودة الحياة العامة، إلا أنه يختلف عنها فهو يتعلق بالدرجة الأولى بكيفية إدراك الفرد للواقع لا بالواقع في حد ذاته، تتميز جودة الحياة النفسية بالتركيز على الأبعاد الذاتية التي تتعلق بخصائص الأفراد النفسية وتجعل من الأبعاد الموضوعية تؤدي الدور الثانوي في تحديد بناء هذا المفهوم. ونظراً لأهمية الأبعاد الذاتية في بناء جودة الحياة النفسية التركيز يكون على كيفية الرقي بهذه الذات لتدرك الواقع إدراكاً إيجابياً، بحيث يتم بناء الشخصية بناء سليماً لا تحمل فيه الجانب الروحي والقيمي والثقافي للمجتمع.

إن تحقق هذه الشروط يؤدي إلى درجة عالية من جودة الحياة النفسية، وهو دفع لتنمية الأفراد والمجتمعات فالعلاقة بين جودة الحياة النفسية والتنمية هي علاقة تفاعلية دينامية

المراجع:

- أحمد الكنج (2013) العلاقة بين جودة الحياة والدافعية الأكاديمية من منظور إيجابي لعلم النفس، أطروحة دكتوراه علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة دمشق سوريا.
- محمد مسعودي (2015)، بحوث جودة الحياة في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20.
- أمال بوعيشة (2014) جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب بالجزائر، دكتوراه علم النفس، جامعة بسكرة، الجزائر.
- نجوش نورس، حميداني خرفية (2016)، جودة الحياة وعلاقتها بالصحة النفسية لدى طالبات زيان عاشور، مذكرة ماستر علم النفس، جامعة الجلفة، الجزائر.
- بشرى عناد مبارك (دون سنة)، جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج، مجلة كلية الآداب، العدد 99.
- حجازي مصطفى (2012)، إطلاق طاقات الحياة، مطبعة التنوير، بيروت لبنان.
- سلاف مشري (2014)، جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 08 سبتمبر.
- سعيد بن سالم الأسمرى (2017)، فعالية التدخلات النفسية المجتمعية لتحسين جودة الحياة لدى المرضى الذهانيين المشردين بمركز أجواد للرعاية المجتمعية، أطروحة دكتوراه علم النفس، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- كريمة بحرة (2014)، جودة حياة التلميذ وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، مذكرة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة وهران.
- محمد سعيد حلاوة (2010)، جودة الحياة المفهوم والابعاد، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر السنوي لكلية التربية جامعة كفر الشيخ، مصر.
- مريم شيخي (2014)، طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة، مذكرة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة وهران الجزائر.
- نادية بلعباس (2016)، أنماط الاتصال وعلاقتها بجودة الحياة الزوجية، دكتوراه علم النفس، جامعة وهران.
- نادية جودة حسن (2010)، جودة الحياة لدى طالبات الجامعة، جريدة الحوار المتمدن، العدد 3152.
- نادية خلفة (2017)، حق الإنسان في جودة الحياة، دكتوراه حقوق، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- وائل السيد حامد السيد (2018) دراسة الضغوط المهنية وعلاقتها بجودة الحياة لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 3، العدد رقم 1.
- يحي النجار، عبد الرؤوف الطلاع (2015)، التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى العاملين بالمؤسسات الأهلية بمحافظة غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية، المجلد 29 (2)، فلسطين.
- Inserm (2008), *Activité physique Contextes et effets sur la santé*, Edition Inserm, Paris France.
- Robert L.-Schalock(1993), *La Qualité de vie: mesure et application*, Revue Francophone de la Deficience intellectuelle , volume 4 ,numéro 2.
- Marc Ferron(2011), *La relation entre qualité de vie et santé*, Mémoire Département d'Anthropologie, Faculté des Arts et Sciences .Université de Montréal. Canada.

الجودة الشاملة للخدمات الصحية من خلال إدارة الوقت كخيار استراتيجي لتحقيق جودة الحياة الأسرية

مقدم محمد

جامعة طاهري محمد، بشار

moh.france1986@gmail.com

سي موسى عبد الله

جامعة طاهري محمد، بشار

Abd_simoussa@yahoo.fr

الملخص:

لعل المتبع لمعني جودة الحياة في الفترة الراهنة ليجدها تأخذ أبعادا عديدة ومتنوعة، فمن بعد بيئي يهدف إلى حماية البيئة إلى بعد اقتصادي يحقق تطوير الأمم، إلى آخر صحي اجتماعي يرتبط بحياة الإنسان، هذا الأخير الذي وجب الإشارة إليه كونه يشكل حلقة هامة من حياة الإنسان وجودة حياته ألا وهو البعد الصحي، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة جودة الخدمات الصحية مع أخذها بعين الاعتبار لعامل الوقت في تحقيق جودة الحياة الأسرية من خلال خلق ما يعرف بالرضا لدى زبون المؤسسة الاستشفائية خاصة في سرعة تنفيذ وتقديم الخدمات الصحية وسوف يتم في هذا الإطار استعمال وسيلتين وهما الاستبيان والملاحظة التي تعتبر من أهم طرق جمع المعلومات، وهدفنا من هذه الدراسة سيصل إلى أن انتهاج استراتيجية إدارة الوقت بشكل جيد يؤدي إلى ظهور أداء عالي وجهود مضاعفة من طرف العامل وثقة كبيرة من طرف الزبائن نحو المؤسسة، وهذا سوف يعطي نتائج تتماشى مع أهداف المؤسسة وفرصة لتحقيق ميزة تنافسية .

الكلمات المفتاحية: جودة شاملة، خدمة، إدارة الوقت، تنافسية المؤسسة، صحة، رضا.

مقدمة:

تعد فلسفة إدارة الجودة الشاملة مدخلا إداريا رائدا من شأنه أن يكون داعما نحو الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية إلى معايير الجودة المطلوبة على غرار جودة الحياة، لذا تأتي هذه الدراسة لإبراز المفاهيم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة، مع التطرق لمتطلبات ومراحل تطبيق هذه الأخيرة، وإسقاط مبادئها وأبعادها على قطاع الخدمات الصحية من خلال مدخل إدارة الوقت وذلك طلبا لتحقيق جودة الحياة الأسرية كون أن قطاع الصحة قطاع هام وذو مكانة اجتماعية وجب الاعتناء بها لغرض تحقيق رفاهية المجتمع وسعادته.

إشكالية الدراسة:

كيف تسهم إدارة الجودة الشاملة من خلال إدارة الوقت في تحقيق ركائز جودة الحياة الأسرية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

- ✓ أهمية القطاع الصحي والدور الذي تلعبه المستشفيات باعتبارها من القطاعات الخدمية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.
- ✓ تنامي وعي المرضى وإدراكهم لحقوقهم في ضرورة الحصول على جودة عالية من الخدمات الصحية.
- ✓ الارتباط المتلازم لجودة الخدمة الصحية بمعاني جودة الحياة كونها تستهدف حلقة هامة في المجتمع وهي الانسان.
- ✓ محاور الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية والوصول إلى أهداف الدراسة، فقد تضمنت الدراسة المحاور الآتية:
 - ✓ المحور الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة الجودة الشاملة.
 - ✓ المحور الثاني: إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات الصحية.
 - ✓ المحور الثالث: عرض تجربة ميدانية لجودة إدارة الوقت ودورها في تحقيق جودة الحياة.

1- مفاهيم أساسية حول إدارة الجودة الشاملة.

يعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الحديثة في الإدارة، وتقوم فلسفته على مجموعة من المبادئ التي يمكن للإدارة أن تتبناها من أجل الوصول إلى أفضل أداء ممكن، معتمدة في ذلك على استخدام عدد من الأدوات الكمية والنوعية لقياس مدى التحسن في الجودة وتحقيق الأهداف.

1-1 مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

نال مفهوم إدارة الجودة الشاملة اهتماما كبيرا من قبل الكثير من الكتاب والباحثين وغيرهم من ذوي الاختصاص، وقبل أن نتطرق إلى مفهوم المصطلح يجب أن نتطرق إلى فهم الكلمات المكونة له، حيث يرى كل من Ronald Steven & J.Sandelands أن مصطلح إدارة الجودة الشاملة يتكون من ثلاث كلمات هي (بودية بشير، 2016، ص 19)

➤ **الإدارة:** تعني التطوير، والكيفية التي تمكن المنظمة من المحافظة على تحسين الجودة بشكل مستمر، أما J.Sandelands يرى أن الإدارة تعني وجود فلسفة قوامها التركيز على العميل سواء الخارجي أو الداخلي، وذلك من خلال التنظيم لا الإشراف، والإدارة تعني أيضا خلق الثقافة والمناخ التنظيمي وإزالة العقبات، والتأكد من إتاحة الأدوات المستخدمة.

➤ **الجودة:** وتعني الالتزام أو الوفاء باحتياجات الزبون بل تتجاوزها، وعند J. Sandelands تعني التأكد من تحقيق رغبات العملاء ومتطلباتهم، أو ما يفوق توقعاتهم، وكذلك بناء علاقات طيبة مع الموردين.

➤ **الشاملة:** وتعني أن الإدارة تتبنى تطبيق مبدأ البحث عن الجودة في أي مكان في العمل، بدءا بالتعرف على حاجات الزبون وتحديدتها وابتهاؤها بتقييم ما إذا كان الزبون راضيا عن المنتج أو الخدمة، وعند J. Sandelands تعني أن كل شخص في المؤسسة يجب أن يشترك في برنامج الجودة سواء بصورة شخصية أو من خلال فرق العمل.

وبناء على ما سبق نتطرق إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة كما يلي:

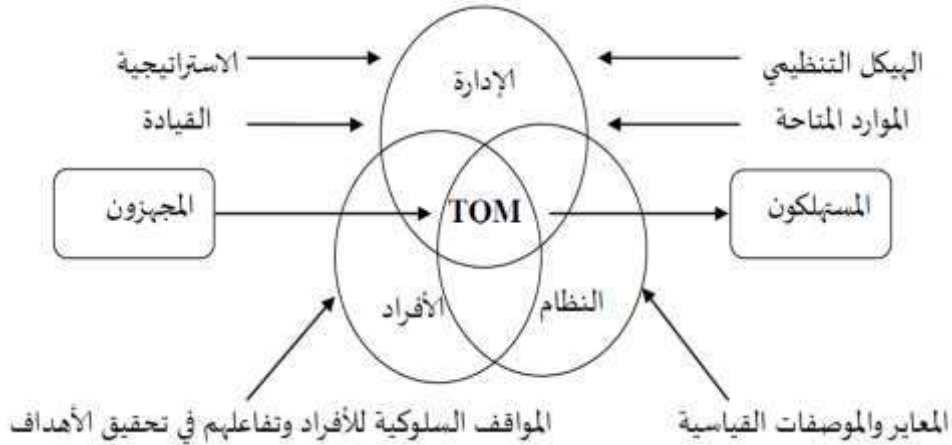
➤ تعرف المنظمة الدولية للتقييس (ISO) إدارة الجودة الشاملة بأنها " أسلوب إداري يركز على الجودة ويعتمد على مشاركة جميع العاملين في المنظمة، بهدف النجاح في المدى الطويل، عن طريق رضا المستفيدين، وتحقيق مزايا لجميع العاملين في المنظمة والمجتمع".
(1994، <https://www.iso.org/fr/standard/20115.html>)

➤ أما Robert E.Cole فيعرف إدارة الجودة الشاملة على أنها " نظام إداري يجعل رضا العميل على رأس قائمة الأولويات بدلا من التركيز على الأرباح قصيرة المدى، فتحقيق رضا العميل ينتج أرباحا ثابتة على الأجل الطويل مقارنة بالأرباح المحدودة في الأجل القصير" (Robert E.Cole، 1995، pp 116 - 117)

➤ في حين يعرفها Roger Tunks بأنها " اشتراك والتزام الإدارة والموظف في ترشيد العمل عن طريق توفير ما يتوقعه العميل أو ما يفوق توقعاته" (خضير كاظم حمود، 2009، ص 75)

بالرغم من اختلاف التعاريف لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، إلا أن جلها يكاد أن يكون متشابهة في الأركان الأساسية التي يقوم عليها من حيث التركيز على الشمولية والتحسين المستمر والعمل على إرضاء المستهلك وتطوير المشاركة بين العاملين، فإدارة الجودة الشاملة تترجم بين مفهومي الشمولية والتكاملية، فالشمولية تعني التوسع في مستوى نوعية المنتجات التي يتوقعها المستفيدين، أما التكاملية فهي اعتماد جميع النظم والبرامج الفرعية على بعضها البعض، في شكل تكامل أفقي بين جميع الإدارات والأقسام، كي يتم الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة وجودة النظام الإداري. وبالتالي يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة تعد عملية أفقية متكاملة تغطي مستويات المؤسسة كافة وتحد من الفروق القائمة في الإدارات وفي الهيكلة الهرمية، ويمكن التعبير عن النظرة الشمولية فدارة الجودة الشاملة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (01): النظرة الشمولية لكل الأطراف في تحقيق أهداف المؤسسة



المصدر: خضير كاظم حمود، 2009، ص 73.

2-1 مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

لم تعد إدارة الجودة الشاملة مجرد أفكار تتبناها أو تؤمن بها المؤسسة، بل هي عبارة عن تجسيد لهذه الأفكار وتطبيقها في الواقع العملي للمؤسسة، بغرض تحقيق الأهداف المسطرة التي تسعى لبلوغها، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة مبادئ يمكن تلخيصها في النقاط التالية (راتب جليل الصويص وآخرون، 2009، ص 53 – 54)

- ✓ الزبون هو من يعرف الجودة، ويعد رضاه عن المنتج أو الخدمة هو الهدف الأساسي للمؤسسة.
- ✓ اهتمام الإدارة العليا بالجودة، وتقديم القيادة لها.
- ✓ الجودة هي مسؤولية جميع الأفراد في المؤسسة بكل مستوياتها.
- ✓ الجودة هي عبارة عن موضوع استراتيجي وبهذا تتطلب خطة استراتيجية.
- ✓ يجب على جميع الوظائف في المؤسسة أن تركز على تحسين الجودة المستمرة، وهذا من أجل تحقيق أهداف استراتيجية.
- ✓ تحسين الجودة يكون بالتدريب وتعليم كافة الموظفين باستمرار.
- ✓ تحل مشاكل الجودة بتعاون ما بين الموظفين.
- ✓ إن تحسين الجودة وحل مشاكلها يتطلب استخدام طرق ضبط الجودة الإحصائية.

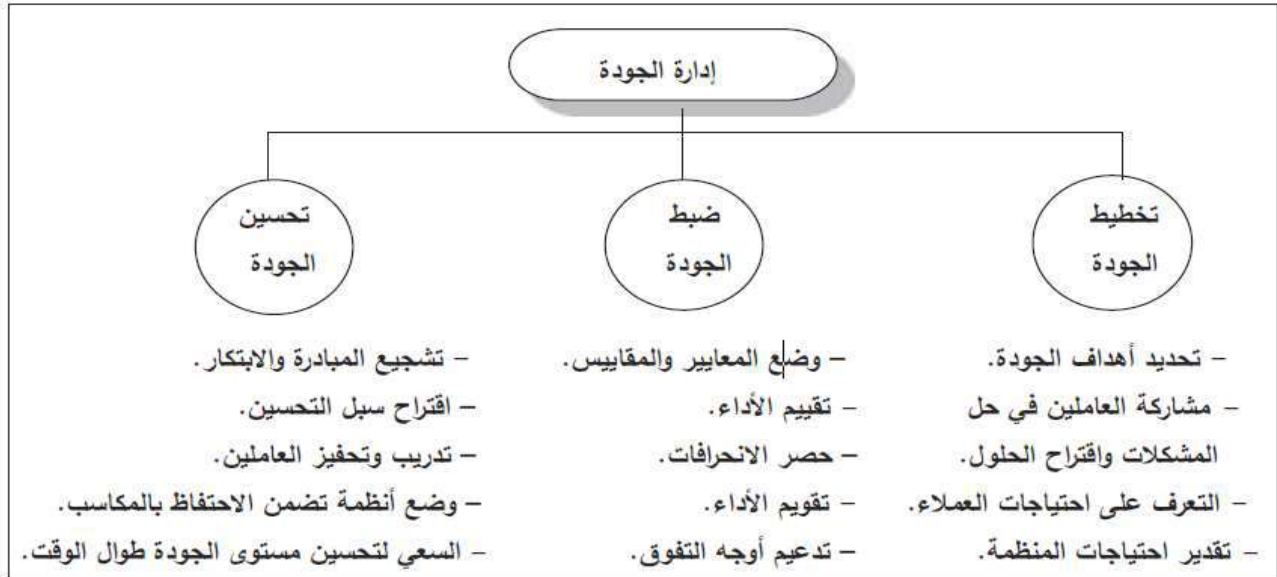
3-1 عناصر إدارة الجودة الشاملة

تتضمن إدارة الجودة الشاملة ثلاثة عناصر أساسية هي (محمد الهلة، 2017، ص 15 – 16)

- **تخطيط الجودة:** هي عملية منهجية يتم بموجبها ترجمة سياسة الجودة إلى أهداف قابلة للقياس.
- **ضبط الجودة:** تعني مجموعة الجهود التي يبذلها العاملين التي تسمح بتحقيق المستويات القياسية.
- **تحسين الجودة:** يقصد بها جلب الجديد والأحسن بشكل دائم لتحقيق التميز ومن ثم البقاء والاستمرار.

نشير هنا إلى أن كل عنصر من العناصر السالفة الذكر نلجده يتكون من مجموعة من المبادئ الموضحة له، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): العناصر الأساسية لإدارة الجودة الشاملة



المصدر: مدحت محمد أبو النصر، 2005، ص 31.

نشير هنا إلى أن تطبيق فلسفة الجودة الشاملة على أرض الواقع يحتاج إلى استيعاب مفهومها، وجعله حلقة عملية تستعملها الإدارة التنفيذية بالمنظمة التي تحتاج إلى متسع من الوقت لتصبح سارية المفعول.

4-1 أهمية وأهداف إدارة الجودة الشاملة

تتجلى أهمية إدارة الجودة الشاملة من خلال النتائج التي حققتها اليابان والولايات المتحدة وغيرها من طبقوا هذه الفلسفة ومن أهم هذه النتائج: (محمد توفيق عبد المحسن، 1999، ص 120)

- ✓ اتصاف نظام الجودة بالشمولية في كافة المجالات.
- ✓ عدم جدوى بعض الأنظمة والأساليب الإدارية السائدة في تحقيق الجودة المطلوبة.
- ✓ عالمية نظام الجودة واعتباره سمة من سمات العصر الحديث.
- ✓ نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص في معظم الدول.
- ✓ إن إدارة الجودة الشاملة تؤدي إلى تخفيض التكلفة وزيادة المردود.
- ✓ إن إدارة الجودة الشاملة تمكن الإدارة من دراسة احتياجات العملاء والوفاء بتلك الاحتياجات.
- ✓ المساهمة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بسهولة ويسر.
- ✓ تدعيم الترابط والتنسيق بين إدارات المؤسسة ككل.
- ✓ التغلب على العقبات التي تعوق أداء الموظف من تقديم منتجات ذات جودة عالية.
- ✓ تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق.
- ✓ توفير مزيد من الوضوح للعاملين، وبناء الثقة بين أفراد المؤسسة ككل.
- ✓ زيادة ارتباط العاملين بالمؤسسة وخدماتها وأهدافها.

الخور الثاني: إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات الصحية.

إن تبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة بشكل منطقي ومنظم، سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق العديد من التحسينات الهامة في جميع مجالات العمل في المؤسسة، وكما تشتد الحاجة إلى الاهتمام بإدارة الجودة في قطاعات الإنتاج فإنها على نفس درجة الأهمية في قطاعات الخدمات مع العلم بأن أفضل التحسينات في الجودة تتم في قطاعات الخدمات.

وفقا لهذا الخط، نجد أن المؤسسات الاستشفائية تعتبر ذات مكانة هامة ضمن مجال قطاع الخدمات بالنظر لما تقدمه من خدمات لأفراد المجتمع، ويرجع الاهتمام بجودة الخدمات الصحية إلى سنة 1910، عندما اقترح الدكتور "إيرنستكودمان" نظاما دعاه " النتائج النهائية كمييار لأداء المستشفيات" ويقتضي هذا النظام متابعة كل مريض لفترة كافية للتأكد من فعالية العلاج المعطى له وفي حال تبين عدم فعالية العلاج فإن على المستشفى البحث لمعرفة الأسباب والاستفادة من ذلك مستقبلا.

كما طورت كلية الجراحة الأمريكية (ACS) عام 1917 مجموعة معايير للعمل تلاها نظام للفحص والتفتيش عام 1918، ليتم إنشاء لجنة مشتركة مكلفة بالرقابة على المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية، وفي عام 1970 تمت إعادة صياغة المعايير لتمثل الحد الأمثل لمستويات الجودة التي يمكن تحقيقها. (أمل حسن محمد ياسين وآخرون، 2017، ص 30)

3-1 مفهوم جودة الخدمات الصحية

بصدد مفهوم جودة الخدمات الصحية يبين كل من Ellis & Whitngton بأن جودة الخدمات الصحية تعني مجموعة الإجراءات المقدمة الموضوعية للتأكد من/ والقدرة على ضمان تحقيق مستويات عالية من جودة الخدمة الصحية إلى المرئادين إلى المؤسسات الاستشفائية، كما أوضح Kotler & Armstrong بأن جودة الخدمة الصحية هي شكل من أشكال الطرائق التي تستخدمها المؤسسة الصحية لتمييز نفسها عن المؤسسات الصحية الأخرى المشابهة لها في النشاط عن طريق تكوين صورة عن المنظمة الصحية تتحدد من خلالها شخصية المنظمة على جميع المستويات. (أكرم أحمد الطويل وآخرون، 2010، ص 13)

أما Loher فقد عرف جودة الخدمة الصحية " بأنها الدرجة التي تصل فيها الخدمات الصحية للأفراد والمجتمع إلى الارتفاع بالمستوى العام للصحة، تحقيقا لحياة أفضل مع تطبيق آخر ما توصلت إليه الخبرات العلمية والفنية المتخصصة من خلال أفضل أداء" (أمل حسن محمد ياسين وآخرون، 2017، ص 30)، وهي أيضا ملامح جديدة لخدمة متطورة، أي هي ابتكار ملامح جديدة تجذب المنتفعين وتميز أداء الأطباء أو تميز وحدة تقديم الخدمة الصحية عن الآخرين، وكمثال عن ذلك:

- ✓ خدمات متكاملة
- ✓ مكان انتظار مريح
- ✓ السجل الطبي المحوسب
- ✓ تقديم وجبات ساخنة في القسم الداخلي
- ✓ متابعة الحالات بالهاتف
- ✓ التعليمات واضحة ويلتزم بها أعضاء الفريق الصحي.
- ✓ زيارات المتابعة المنزلية.

3-2 أبعاد الجودة الشاملة في مجال الخدمات الصحية:

إن الجودة الشاملة في تقديم الخدمات الصحية تعتبر عملية وليست برنامجا، فالبرنامج له بداية ونهاية في حين أن العملية لانهائية لها، فهي مستمرة أي أن الرعاية الصحية ينبغي بدؤها وتقديمها وتقييمها وتحسينها ورصدها باستمرار حتى بعد شفاء المريض من مرضه، إذ أن الرعاية تشمل أيضا تمام العافية وتعزيز الصحة والوقاية من المرض. ثم إن الرعاية التي يبدأ الفرد بتقدمها ينبغي أن يواصلها غيره في حالة نقله لضمان استمرارية الرعاية، حيث أن الرعاية المتقطعة ليست من نظام الجودة في شيء ولا يمكن الوفاء بالمعايير المنشودة في ظل تلك

الظروف، من هنا كلما توفرت أبعاد الجودة في الخدمات الاستشفائية كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى جودة تلك الخدمات المقدمة، لذلك يجب التأكد من توافر هذه الأبعاد ذات الأثر المباشر على جودة الخدمة الصحية ومن هذه الأبعاد نذكر ما يلي: (عبد الله عبد العاطي الطيرة، 2016، ص 12-13)

-**فعالية الرعاية الصحية (Effectiveness of care):** تشير الفاعلية إلى أي درجة تم إنجاز الهدف الموضوع وإلى أي درجة تحققت النتائج المرغوبة من الرعاية وإلى أي درجة نجحت الاستراتيجية الموضوعية في تحقيق الأهداف.

-**كفاءة تقديم الخدمة (Efficiency of Service delivery):** هي نسبة مخرجات الخدمات في التكاليف المتعلقة بإنتاج تلك الخدمات وتعني الاستخدام المتوازن للمواد لتقديم أفضل رعاية صحية للمريض والمجتمع وتحقيق أكبر منفعة ضمن الموارد المتاحة.

-**المقدرة أو الكفاءة التقنية (Technical Competence):** لهذا البعد أهمية في مجال الخدمات العلاجية وغير العلاجية حيث يتضمن المهارات ذات العلاقة بالرعاية الوقائية والتشخيص والعلاج وتقديم المشورة الصحية، أما في المجال غير العلاجي مثل الإدارة فإنه يتطلب مهارات في الإشراف والتدريب على حل المشكلات.

-**استمرارية تقديم الخدمات (Continuity):** تعني ألا تنقطع الخدمة الصحية المقدمة، كما تعني تقديم الخدمة من قبل مقدمها ذاته خلال مدة الرعاية والإحالة الملائمة في الوقت المناسب والتواصل بين مقدمي الخدمة وقد تعني الاحتفاظ بملفات طبية صحية حتى تمكن المريض من مراجعة الطبيب ذاته دائماً ويؤدي الانقطاع إلى استمرار تدني مستوى الجودة.

-**السلامة العامة والسلامة الصحية (Safety):** وهذا يعني التقليل من أخطار التعرض والإصابة الناتجة من ممارسة المهنة الطبية أو الناتجة عن التواجد داخل المؤسسة الصحية أو الأخطار المتعلقة بالخدمة الصحية.

- **الوصول إلى الخدمات الصحية (Accessibility):** تعني سهولة الوصول إلى الخدمات في المجال الصحي ويعتبر هذا البعد من أهم أبعاد الجودة لأن مجرد صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية يمكن أن يمنع أحياناً الحصول على الخدمة الطبية الأساسية مثل التطعيم الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض مستقبلاً.

- **العلاقة بين الأفراد (Interpersonal):** يتعلق هذا البعد بالتفاعل بين مراجعي المؤسسة الصحية وبين أعضاء الفريق الصحي والإداريين فيها ويعني ذلك وجود الثقة والاحترام والسرية واللباقة والتجارب والتفهم والإصغاء والتواصل بين مقدمي الخدمات والمستفيدين منها.

- **الخيار (Choice):** وهي إمكانية اختيار متلقي الخدمة لمقدم العلاج أو اختيار العلاج عندما يكون ذلك ملائماً.

- **البنية التحتية الفيزيائية ووسائل الراحة (Physical Infrastructure & Comfort):** وتعني الخدمات التي لا علاقة لها بالإجراءات الطبية ولكنها تزيد من إقبال المرضى وعودتهم لنفس مقدم الخدمة الصحية وتشمل المظهر الفيزيائي للمرافق الصحية ونظافتها ووسائل الراحة والخصوصية وبقية الجوانب المهمة للمستفيدين من الخدمات وكذلك الشكل الخارجي للمبنى ووسائل الراحة والترفيه وضمان الخصوصية.

3-3 فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات الصحية:

إن إدارة الجودة الشاملة تعتمد على الجودة الشاملة للعمليات بتبسيط إجراءاتها وتحسينها والقضاء على الهدر والتكرار وعلى اختلاف الطريقة التي تؤدي بها، وفيما يلي بعض الفوائد المرتبطة بالخدمات الاستشفائية التي حققتها بعض المستشفيات نتيجة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة: (بودية بشير، 2016، ص 79)

➤ **تبسيط الإجراءات:** يساعد تطبيق منهج TQM على تبسيط إجراءات العمل من خلال اختصارها، على سبيل المثال تمكن المستشفى الجامعي University Hospital of Michigan بالولايات المتحدة الأمريكية من تخفيض مدة وتكلفة الإقامة وأجور العاملين بما قيمته خمسمائة ألف دولار أمريكي سنوياً، وهذا نتيجة لتبسيط دخول المريض إلى المستشفى.

➤ **تحسين الإجراءات:** يهدف نموذج TQM إلى السعي المستمر للبحث عن فرص التحسين واغتنامها، وقد تمكن مستشفى West Paces Ferry من تخفيض معدل العمليات القيصرية بنسبة 22% من المعدل السنوي للمواليد بالمستشفى وذلك باستخدام أسلوب المعايرة (Benchmarking)، وأيضاً تمكن مستشفى "University Hospital of Michigan" من رفع تشغيل غرف العمليات بنسبة 30% نتيجة لتحسين جدولة استعمالها.

➤ **كفاءة التشغيل:** تعتبر من أهم المزايا التي يحققها منهج TQM، وذلك نتيجة للتقليل من الهدر في أداء العمليات، والرفع من مستوى مهارة العاملين، فقد تمكن مستشفى سنترال دويج في ولاية إلينوى الأمريكية من توفير ثلاثة وسبعون ألف دولار أمريكي سنوياً، وذلك بتخفيض استهلاك الإبر الوريدية نتيجة لتدريب العاملين على استخدامها بشكل أفضل.

➤ **القضاء على اختلافات الممارسة الإكلينيكية (العيادية):** يعد اختلاف الطرق التي يؤدي بها الأطباء عملهم من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصحية، وهذا ما ينعكس على مستوى الجودة والكفاءة، ويساهم تطبيق منهج TQM في القضاء على اختلافات الممارسة الإكلينيكية، واختيار أفضل الطرق لأداء العمل وفقاً للأدلة والحقائق العلمية.

➤ **الحد من تكرار العمليات:** يتم ذلك من خلال تحديد أفضل الطرق على مستوى الجودة، الكفاءة، الإنتاجية، ورضا المريض، وفي دراسة أجريت في مستشفى هنري فورد بولاية ميتشجن الأمريكية وجد أن 25% من مسحات عنق الرحم تم إعادتها لأن حجم العينة غير مناسب لإجراء التحليل، حيث أن ذلك يزعج المريضات ويؤدي إلى زيادة غير مبررة في تكاليف العلاج، وقد قلل المستشفى من مشكلة التكرار بعد أن تبين لفريق التحسين أن الأطباء يتبعون طرقاً متباينة لإجراء مسحة عنق الرحم، وبعض هذه الطرق يحقق نتائج أفضل من غيرها.

كما توجد فوائد أخرى يمكن أن تجنيها المؤسسات الاستشفائية من خلال تطبيقها لمنهج TQM، ومنها: (أكرم أحمد الطويل وآخرون، 2010، ص14)

- ✓ تقديم خدمة صحية ذات جودة متميزة من شأنها تحقيق رضى المريض وزيادة ولائه للمؤسسة الاستشفائية.
- ✓ تطوير وتحسين قنوات الاتصال بين المستفيدين من الخدمة الصحية ومقدميها.
- ✓ تمكين المؤسسات الاستشفائية من تأدية مهامها بكفاءة وفاعلية.
- ✓ خفض التكاليف من خلال تقليل الأشياء التالفة أو إعادة إنجازه بأقل التكاليف.
- ✓ زيادة عدد المرضى المستفيدين من خدمات المؤسسة الصحية عن طريق خفض التكلفة.
- ✓ رفع معنويات العاملين في المستشفى عن طريق إشعارهم بأهمية دورهم.
- ✓ تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات للمريض من خلال الإجراءات التي تتخذها المؤسسة.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن تطبيق أسلوب TQM في المؤسسات الاستشفائية يعود بفوائد هامة على كل من المرضى والعاملين بالمستشفى جميعهم، غير أن ذلك لكي يتحقق بيسر وفي ظرف زمني وجيز يتطلب قيادة رشيدة وتوجيه قوي من قمة التنظيم لتبنيه، من خلال وضع خطة عملية لتطبيقه على النحو الصحيح في جميع مراحله، وعلى جميع المستويات التنظيمية المتواجدة في المؤسسة الصحية وذلك من خلال الإدارة الجيدة للوقت كما سيبرزه المحور الموالي لغرض تحقيق جودة الحياة الأسرية.

المحور الثالث: عرض تجربة ميدانية لجودة إدارة الوقت ودورها في تحقيق جودة الحياة.

سوف نقوم من خلال هذا المحور الأخير باستعراض تجربة ميدانية لمستشفى بولاية بشار وهو لطب العيون حيث يقوم هذا الأخير بعلاج جميع أمراض العيون والتكفل الصحي بالمرضى على مستوى ولاية بشار وهذا في إطار الصداقة بين الجزائر وكوبا.

1.3. تقديم عام لمستشفى طب العيون صداقة "الجزائر .كوبا" . بشار .

1.1.3. نشأة المؤسسة

يهدف المرسوم التنفيذي رقم 13 . 93 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1434 الموافق لـ 25 فبراير سنة 2013، إلى إنشاء مؤسسة استشفائية لطب العيون بولاية بشار وتنظيمها وسيرها، تخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها ولأحكام هذا المرسوم. يعتبر المستشفى مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصحة.

2.1.3. مهام المؤسسة

للمؤسسة مهام عديدة نذكر منها:

- تتولى المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للصحة التكفل بأمراض العيون.
- يمكن أن تستخدم المؤسسة كميدان للتكوين الطبي وشبه الطبي والتسيير الاستشفائي على أساس اتفاقيات تبرم مع مؤسسات التعليم والتكوين.
- يمكن للمؤسسة تأدية مهامها وتطوير نشاطاتها، إبرام كل صفقة أو اتفاقية أو عقد أو اتفاق مع كل هيئة عمومية أو خاصة وطنية أو أجنبية.

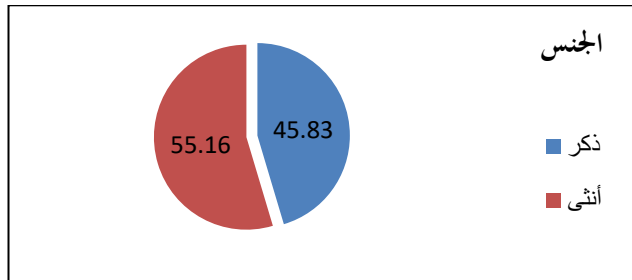
2.3. عرض نتائج الاستبيان:

يضم المجتمع الذي أجرينا عليه الدراسة 185 عامل أي جميع العمال بالمؤسسة، حيث ينقسم عدد العمال إلى 101 عامل جزائري، و84 عامل أجنبي. ونظرا لضخامة هذا العدد، ارتأينا أخذ عينة تضم 50 فردا عمال جزائريين لتمثل المجتمع المدروس مع استبعاد استمارتان لم تسترجع من طرف الأفراد. وذلك لتصبح العينة تضم 48 فردا.

1.2.3. نتائج الاستبيان:

الجنس:

الجدول والشكل رقم (01): يوضح نسب الافراد حسب الجنس.

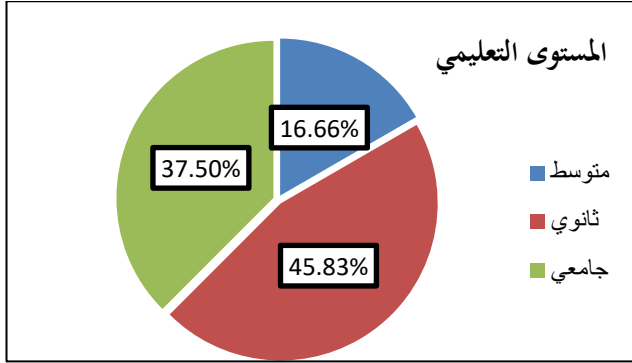


الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	22	45.83
أنثى	26	55.16
المجموع	48	100

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (3) أن نسبة الإناث تمثل 55% من مجموع العمال، ونسبة الذكور تمثل 45% وهما نسبتان متقاربتان، هذا ما يدل على تكافؤ فرص العمل في المؤسسة، وبالتالي تواجد العنصرين يزيد من أداء متميز يخلق التنافس بينهم.

الجدول والشكل رقم (02): يوضح تعداد الأفراد حسب المستوى التعليمي

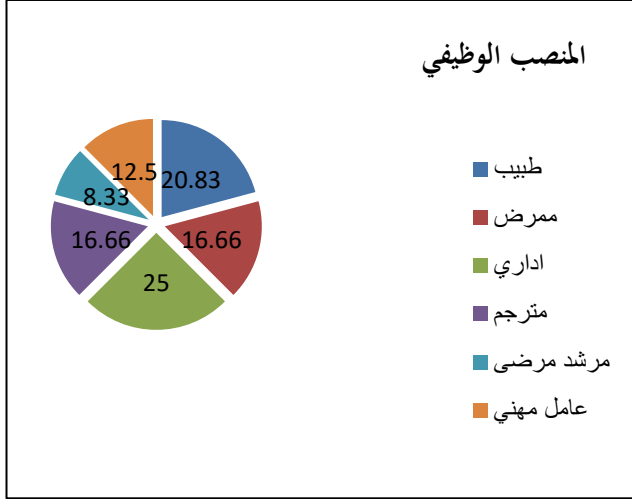


المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
متوسط	8	16,66%
ثانوي	22	4,583%
جامعي	18	37,50%
المجموع	48	100%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (4) أن المستوى الثانوي يمثل أكبر قيمة وهذا بنسبة 49% يليه المستوى الجامعي بنسبة 37% وأخيرا مستوى المتوسط بنسبة 17%، هذا ما يدل على أن المستشفى يضم عدد كبير من الإداريين، وبالتالي يتبين لنا أن المؤسسة تركز على توظيف الكفاءات لتقديم أحسن خدمة، وأن الغالب على موظفيه إدارات عليا، من إداريين ورؤساء المصالح.
المنصب الوظيفي:

الجدول والشكل رقم (03): يوضح اختلاف المنصب الوظيفي.

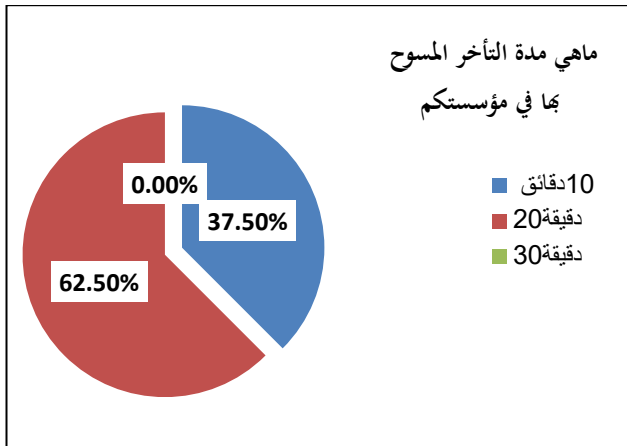


المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة %
طبيب	10	20,83
ممرض	8	16,66
اداري	12	25
مترجم	8	16.66
مرشد مرضى	4	8,33
عامل مهني	6	12,5
المجموع	48	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (5) أن نسبة 25% تمثل إداريين، ونسبة 21% أطباء وهم أساس عمل المستشفى، في حين أن الممرضين والمترجمين تمثل 17%، أما نسبة 21% يشترك فيها باقي أفراد العينة من مرشدي مرضى وعمال مهنيين. هذه المعطيات تترجم نتائج الجدول رقم (2) بأن المستشفى يعتمد على توظيف الكفاءات بصفة كبيرة، بحيث أن الإداريين يمثلون ربع اليد العاملة بهذه المؤسسة مما يؤكد أن لهم نصيب من التسيير ثم تليها فئة الأطباء مما يؤكد حقيقة هذا المستشفى وتخصصه الطبي.

الجدول والشكل رقم (04): يوضح مدة التأخر المسموح بها في المؤسسة

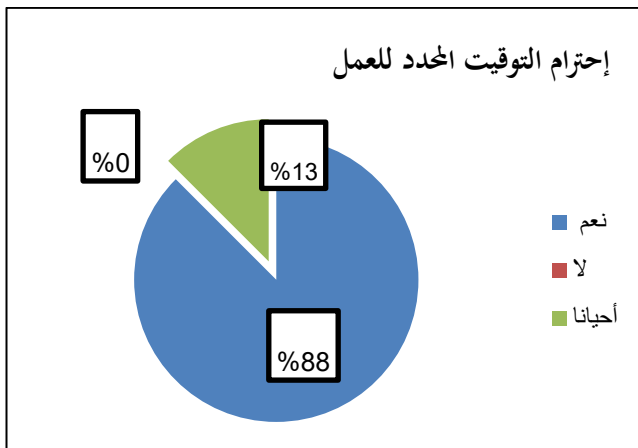


ماهي مدة التأخر المسموح بها في مؤسستكم	التكرار	النسبة
10 دقائق	18	37,50%
20 دقيقة	22	45,83%
30 دقيقة	0	0%
المجموع	48	100%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (6) أن نسبة 37% أجابوا بـ 10 دقائق وهم العمال الكوبيين و63% هم باقي العمال من الجزائريين، حيث نلاحظ أن المؤسسة قامت بالعدل في مدة التأخر فمنحت 10 دقائق للكوبيين لقرهم من المستشفى و20 دقيقة للعمال الجزائريين لبعدهم المستشفى وهذا يوضح أيضا عدم وجود التفرقة بين العمال الأجانب والعمال الجزائريين. نسبة احترام التوقيت المحدد للعمل:

الجدول والشكل رقم (05): نسبة احترام التوقيت المحدد للعمل

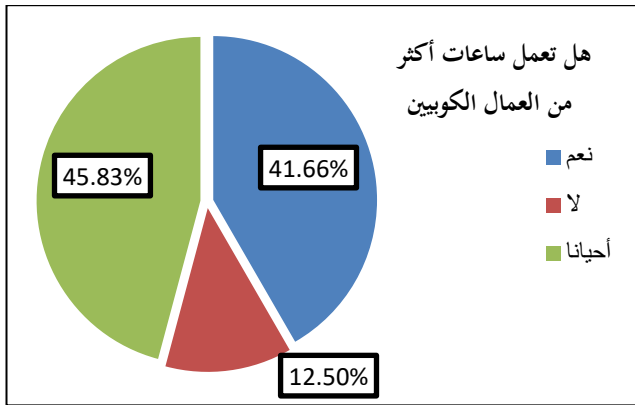


هل تحترم التوقيت المحدد للعمل	التكرار	النسبة
نعم	42	87,50%
لا	0	0%
أحيانا	6	12,50%
المجموع	48	100%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (7) أن نسبة 88% العمال المنضبطين في توقيت العمل ونسبة 13% تمثل العمال الذين يحترمون الوقت أحيانا ربما لظروف معينة لا نعلمها أما العمال الذين لا يحترمون الوقت نسبتهم معدومة. ومن هنا يتبين لدينا قيمة الوقت في هذه المؤسسة ومدى احترام العمال للوقت ورغبتهم في العمل.

الجدول والشكل رقم (6): يوضح نسبة الأفراد حسب مدة العمل مقارنة مع العمال الكوبيين في المؤسسة



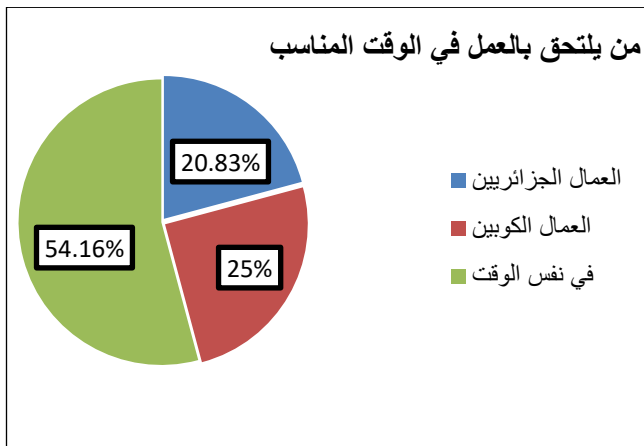
هل تعمل ساعات أكثر من العمال الكوبيين	التكرار	النسبة
نعم	20	41,66%
لا	6	12,50%
أحيانا	22	45,83%
المجموع	48	100%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (8) أن نسبة 42% تمثل الأفراد الذين يرون أنفسهم يعملون أكثر من العمال الكوبيين، ونسبة 46% تمثل نسبة العمال الذين يعملون أكثر من العمال الكوبيين أحيانا، في حين أن الذين يعملون أقل من الكوبيين يمثلون نسبة 12% تعود نتيجة هذه المعطيات إلى كون أن العمال الجزائريين والعمال الكوبيين لا يعملون في نفس القطاع بل كل منهما في مجال معين فنسبة 42% هم غالبيتهم مترجمين فحضورهم يكون مع الكوبيين كما أنهم يبقون بعد انتهاء الكوبيين من العمل لإتمام بعض المهام التي تبقى على عاتقهم مثل التوصيات من العمال الكوبيين وهذا لأن عملهم مرتبط بالطرفين.

وقت الالتحاق بالعمل:

الجدول والشكل رقم (7): يوضح نسبة الأفراد حسب وقت الالتحاق بالعمل مقارنة مع العامل الكوبي في المؤسسة



من يلتحق بالعمل في الوقت المناسب	التكرار	النسبة
العمال الجزائريين	10	20,83%
العمال الكوبيين	12	25%
في نفس الوقت	26	54,16%
المجموع	48	100%

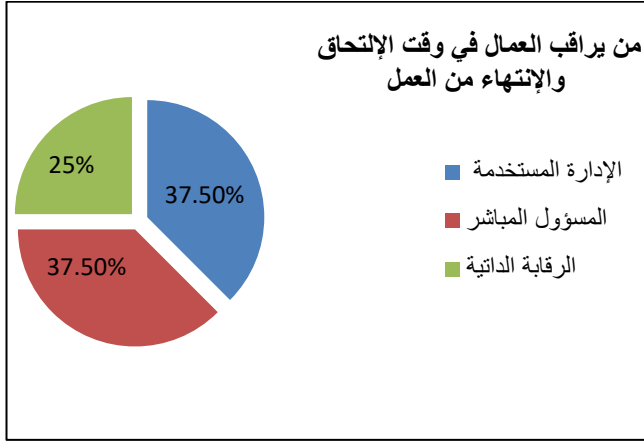
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (9) أن 54% تمثل نسبة التحاق العمال الكوبيين والجزائريين في نفس الوقت أي أن كل منهما يجتزم الوقت المحدد لهما، و25% تمثل نسبة التحاق العمال الكوبيين قبل الجزائريين، في حين أن 21% تمثل نسبة التحاق العامل الجزائري قبل العامل الكوبي حيث أن أغلبيتهم مترجمين. هذه المعطيات تترجم نتائج الجدول رقم (7).

نسبة 25% تبين الدور الحساس الذي يلعبه العامل الكوبي داخل المؤسسة، أما النسبة 25% توضح أنه رغم بعد المسافة للعمال الجزائريين (أغلبية مترجمين)، وهو مرتبط بسؤال التأخر عن العمل، حيث أن مدة التأخر المسموحة لهم هي 20 دقيقة ومع ذلك يأتون في الوقت المحدد هذا يوضح التزام العمال الجزائريين مثلهم مثل الكوبيين والولاء للمؤسسة.

المراقبة في العمل:

الجدول رقم (08): يوضح نوعية المراقبة وقت الالتحاق والانتهاء من العمل



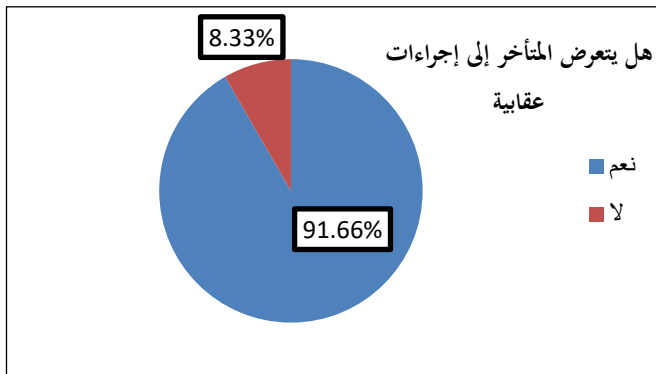
النسبة	التكرار	من الذي يراقب العمال في وقت الالتحاق والانتهاء من العمل
37,50%	18	الإدارة المستخدمة
37,50%	18	المسؤول المباشر
25%	12	الرقابة الذاتية
100%	48	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (10) إن العمال الذين يعتمدون الرقابة الذاتية في العمل تقدر بنسبة 25% وأغلبهم أطباء والشبه طبيين، أما العمال الذين يعتمدون على المراقبة من طرف الإدارة المستخدمة والمسؤول المباشر لهم نفس النسبة 37.5% هذه المعطيات تعود لاختلاف نوع وطبيعة العمل في المؤسسة، فلأطباء والشبه الطبيين مجبرين بالرقابة الذاتية بسبب عملهم الحساس الذي يقومون به. كما يتضح لنا أيضا أن المؤسسة قائمة على الرقابة المستمرة لأنها ضرورية بحيث تكشف عن الأخطاء فتعالج وتمنع وقوعها في الوقت المناسب.

العقوبات الناجمة عن التأخر في العمل:

الجدول رقم (9): يوضح نسبة تعرض العامل للعقوبات أثناء التأخر



النسبة	التكرار	في حالة التأخر هل يتعرض المتأخر إلى إجراءات عقابية
91,66%	44	نعم
8,33%	4	لا
100%	48	المجموع

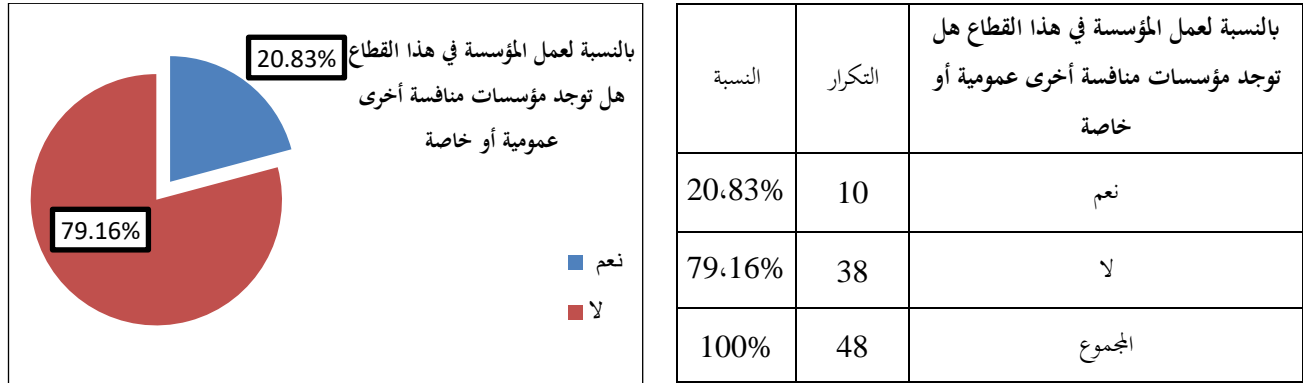
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (11) أن مجمل العمال أي بنسبة 92% يقرون بوجود إجراءات عقابية يتعرض لها كل متأخر عن العمل وتكون هذه الإجراءات عادلة على كافة العمال، أما نسبة 8% يقرون بعدم وجود عقاب، وبرغم كون المؤسسة عادلة

في جميع المستويات إلا أنها تفرض عقوبات صارمة وهذا ما يتضح لنا من خلال النتائج المحصل عليها، ونلاحظ أيضا اهتمام المؤسسة بعنصر الوقت وضرورة احترامه لكونه أحد الركائز التي تقوم عليه المؤسسة.

تنافسية المؤسسة الاستشفائية:

الجدول رقم (10): يوضح المؤسسات المنافسة

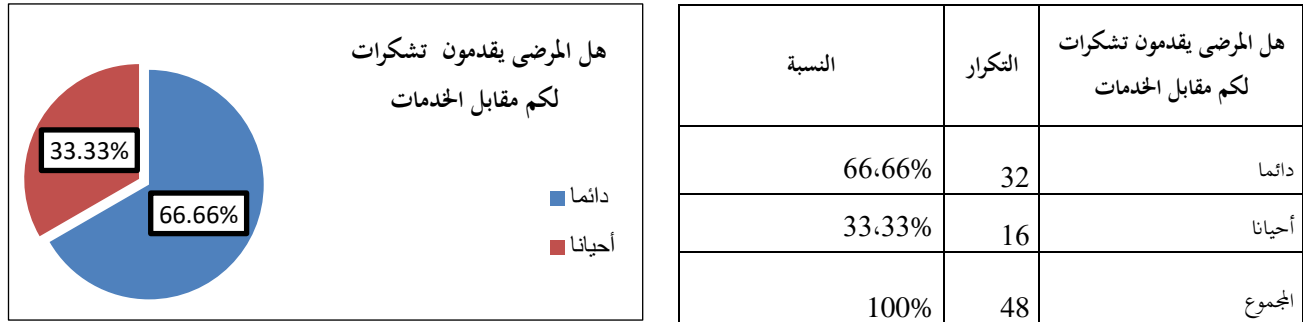


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (12): نسبة 79% أجابوا بعدم وجود مؤسسات منافسة وذلك للاستقطاب الكبير للمرضى بحيث أنهم يرون أن مؤسستهم هي الوحيدة في هذا المجال وهذا يوضح لنا الريادة التي تحتلها المؤسسة. أما النسبة المتبقية يؤكدون بوجود منافسين وهم المؤسسات الخاصة الموجودة في الولاية ومؤسسات أخرى عمومية خارج الولاية (مستشفى الجلفة لطب العيون) لكن رغم وجودها إلا أنهم يعتبرون مؤسستهم هي الرائدة في مجال طب العيون.

تجاوب المرضى عن الخدمات المقدمة:

الجدول رقم (11): يوضح تجاوب المرضى نحو الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة

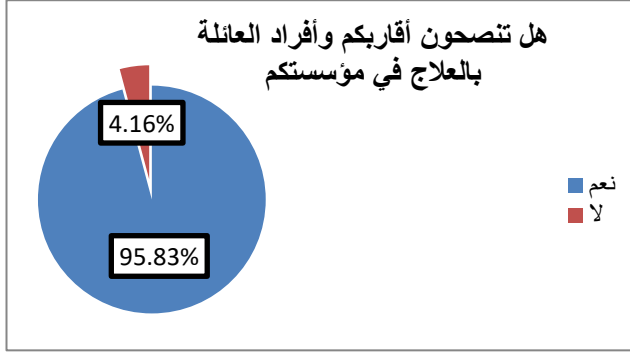


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (13): أن نسبة 66% من العمال المستجوبين يتلقون دوما استحسانا وتشكرات من طرف المرضى بينما باقي النسبة تتلقى أحيانا بعض التشكرات والإستحسانات. وهذا ما يضيف حافز معنوي للعمال مما يدفعهم لبدل مجهودات مضاعفة في سبيل راحة المرضى.

ثقة العمال في العلاج المقدم من طرف المؤسسة:

الجدول رقم (12): يوضح مدى ثقة العمال في العلاج الذي تقدمه المؤسسة



هل تنصحون أقاربكم وأفراد العائلة بالعلاج في مؤسستكم	التكرار	النسبة
نعم	46	95,83%
لا	2	4,16%
المجموع	48	100%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (14): أن غالبية العمال ينصحون أقاربهم بالعلاج في مؤسستهم وهذا يعود لثقتهم الكبيرة في مؤسستهم والأعمال التي تقدمها والنتائج التي تصلهم من المرضى الذين سبقوا وأن عالجوا في المؤسسة والاستقطاب الهائل والذي هو في مسار تصاعدي ويتضح لنا أيضا أن المؤسسة لها مكانة محترمة مع عمالها وأنها كسبت ثقتهم أيضا.

2.2.3. تحليل نتائج الاستبيان:

■ إن الوقت عامل مهم في تخصص أي مؤسسة ولاسيما إذا كانت ذات طابع استشفائي طبي، فمستشفى طب العيون بشار له حسب هذه الدراسة تعاملات خاصة اتجاه الوقت وضبطه في العمل ووضع قوانين مساعدة لكافة العمال وتحسيسهم بالمسؤولية الفردية وكذلك الجماعية من حيث:

- الوقت المسموح به للتأخر
- العدل في اتخاذ الإجراءات العقابية الصارمة اتجاه التأخرات والغيابات.
- تحديد أوقات الراحة ولكونها مؤسسة رائدة في هذا النشاط على مستوى وطني لا تكون الأعمال المنجزة ثابتة على مر أيام الأسبوع مما تكون أوقات الراحة مرتبطة مع الأعمال اليومية.

- المؤسسة محل الدراسة تهتم بتقديم برامج يومية وأسبوعية للعمال الغرض منها القيام بالأعمال في أسرع وقت ممكن، بحيث أنها تعطي قيمة إضافية للمؤسسة ويدفعها إلى التقدم في نشاطها وسباقها مع المؤسسات الأخرى والدفع بها إلى الأمام.
- المؤسسات التي لها ميزة تنافسية دائما ما تبحث عن رضا زبائنها من خلال تقديم الخدمات في الوقت المناسب وعدم مخالفة مواعيدها، وهذا ما لاحظناه في المؤسسة محل الدراسة بحث أنها تعطي أهمية كبيرة لزبائنها وذلك في احترام مواعيدهم وعدم مخالفتها وهذا ما أدى إلى زيادة المرضى لها بشكل تصاعدي.

خاتمة:

ما يمكن أن نخلص إليه أن إدارة الجودة الشاملة تعد من المفاهيم الحديثة التي تقوم على جملة من المبادئ والأبعاد، والتي يمكن لأي مؤسسة أن تطبقها في مجال نشاطها من أجل تحقيق أفضل أداء والوصول إلى استكمال متطلبات الجودة، ولكون الخدمات الصحية في المؤسسات الاستشفائية الجزائرية مازالت لم ترق إلى طموحات المرضى ومرافقيهم، مما جعلها محل العديد من الانتقادات والتساؤلات، لا بد من الوقوف عند هذا المطلب الإنساني وإبلائه اهتماما خاصا سائرين نحو تبني هذا المدخل وإقامة أبعاده في مستشفياتنا من أجل مواكبة التطور العالمي في مجال جودة الخدمات الصحية تحقيقا لجودة الحياة، ولعل إدارة الوقت هي أحد الركائز المهمة في أي مؤسسة، ولا يمكن

تصور أي نظام يقوم بعمله من دون وجود إدارة وقت جيدة، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف المؤسسة فهي تثير اهتمام الأفراد من خلال نشر روح العمل وتحفيزهم لرفع جهودهم وتحسين أدائهم في العمل وهو ما أشارت إليه الدراسة في جانبها الميداني.

توصيات الدراسة:

لقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها:

- ضرورة تبني المستشفيات الجزائرية منهج TQM كأسلوب إداري معاصر لجودة الخدمة الصحية للوصول إلى جودة الحياة.
- العمل على تحسين الخدمات التي تقدمها للمرضى كون أن المريض هو إنسان وهو جوهر جودة الحياة، وذلك بإقناع الإدارة العليا للمستشفى أولا والتزامها ودعمها ثانيا لمنهج الجودة من خلال إنشاء وحدات تعني بذلك في المستشفيات بغية إرساء مبادئ وأبعاد TQM.
- ضرورة العمل على تعزيز مبدأ التركيز على المرضى كمحور أساس في إدارة الجودة الشاملة، ويمكن أن يكون ذلك من خلال الاستمرار في الاستماع إليهم للتعرف على متطلباتهم، وتوقعاتهم والوفاء بها، لأنه من غير المنطقي إجبارهم عليها بل ينبغي إقناعهم بها.
- ضرورة إعطاء الأولوية لإدارة الوقت في أي نشاط تمارسه المؤسسات الجزائرية عامة والاستشفائية على وجه الخصوص لغرض تأدية المهام على أحسن ما يرام.
- العمل على الاستفادة القصوى من تجارب وخبرات الكوادر الأجنبية العاملة في المؤسسات الاستشفائية الجزائرية خاصة من ناحية الاحترام والإدارة الجيدة للوقت.
- ربط الجودة الشاملة في القطاع الصحي بمفهوم جودة الحياة كونها تركز على محور نموذج التنمية الجديد ألا وهو الإنسان.

قائمة المراجع:

- 1- بودية بشر (2016): إشكالية تسيير الجودة الشاملة في الخدمات الصحية-دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية تراي بوجمة-بشار، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، ص 19.
- 2- Organisation international de normalisation (1994): iso 8402/1994, management de la qualité et assurance de la qualité – vocabulaire, <https://www.iso.org/fr/standard/20115.html>
- 3- Robert E.Cole (1995): The Death and Life of the American Quality Movement, Oxford University Press, PP 116-117.
- 4- خضير كاظم حمود (2009): إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 75.
- 5- راتب جليل الصويص وآخرون (2009): إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص 53-54.
- 6- محمد الهلة (2017): إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات الصحية في الجزائر - دراسة حالة عينة من المستشفيات العامة والعيادات الخاصة، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ص 15-16.
- 7- مدحت محمد أبو النصر (2005): تنمية مهارات بناء وتدعيم الولاء المؤسسي لدى العاملين داخل المنظمة، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص 31.
- 8- محمد توفيق عبد المحسن (1999): تخطيط ومراقبة جودة المنتجات-مدخل إدارة الجودة الشاملة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 120، بتصرف.
- 9- أمل حسن محمد ياسين وآخرون (2017): الجودة الشاملة وأهميتها في الخدمات الصحية، مجلة العلوم الطبيعية والصحية، المجلد 18، العدد 1، ص 30.
- 10- أكرم أحمد الطويل وآخرون (2010): إمكانية إقامة أبعاد جودة الخدمات الصحية-دراسة في مجموعة مختارة من المستشفيات في محافظ نينوي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، ص 13.
- 11- عبد الله عبد العاطي الطيرة (2016): مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في مستشفى الوحدة بمدينة درنة وطرق تحسينها من وجهة نظر العاملين، مذكرة ماجستير تخصص إدارة صحية ومستشفيات، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا AGUST، ص 12-13.
- 12- وثائق المؤسسة استنادا الى الجريدة الرسمي

سيكولوجية جودة الحياة وعلاقتها بعلم النفس

بيدة عبد الرزاق

جامعة وهران -2-

badaabderrazak1@gmail.com

عيساوي مجاهد

جامعة البليدة -2-

Med.jahiid@gmail.com

الملخص :

أصبحت الجودة هدفا للدراسة والبحث باعتبارها الناتج أو الهدف الأسمى نحو مستقبل أفضل للحياة، فالمجتمع بما يمتلكه من طاقات مادية وبشرية واسعة له الإسهام الأكبر والمباشر في الاهتمام بجودة الحياة للأفراد وتحسينها وتعزيزها لديهم، وهذا يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على تقدم المجتمعات، مما ينعكس على رضا الفرد عنها وإحساسه بالسعادة والرغبة في الحياة، ومما لا ريب فيه أن الكائن البشري لا تنحصر مقومات حياته في تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لبقائه. بل تتعدى ذلك إلى ما يشمل كل ما يحسن جودة الحياة للفرد الذي ميزه الله بكرمه وفضله عن الكثير ممن خلق. مثل المقومات الذهنية والنفسية والوجدانية والاجتماعية، ومعتقدات دينية وقيم ثقافية وحضارية وأوضاع مالية واقتصادية تمكن المرء من تحديد ماهية الأشياء التي تحقق له السعادة والرضا في الحياة، لذلك لا بد أن يكون في حياة الشخص الإنساني شيء من النوعية والجودة بالإضافة إلى القدرة على إعادة بناء وتأهيل الذات.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، سيكولوجية، علم النفس.

مقدمة:

يعتبر علم النفس من أبرز العلوم التي تحتم بدراسة السلوك الإنساني ومحاولة الكشف عن أهم المشكلات التي تعيق السلوك، عن هدف تنمية هذا الأخير وتعديله، فغالبا ما يسعى الفرد لتحقيق جودة تصرفاته والتي تساهم في جودة حياته.

فقد أصبح موضوع سيكولوجية جودة الحياة بؤرة اهتمام الكثير من الباحثين ولا سيما السيكلوجيين وتصويب بحثهم ودراساتهم في هذا المجال. لهذا اختلفت وجهات النظر باختلاف تخصص الباحثين من جهة وتنوع المقاربات وتفسيراتها من جهة أخرى لجودة الحياة، فبصفة عامة يمكن القول أن مفهوم جودة الحياة يحيل الى مدى ادراك الفرد لنمط حياته في سياق بيئته ومحيطه الاجتماعي، واشكال ثقافته التي يعيش فيها ومدى ترابطها مع اهتماماته ورغباته المتعلقة بحالته النفسية.

هنا وعلى ضوء ما سبق سنسلط اهتمامنا نحو مفهوم سيكولوجية جودة الحياة ومدى علاقتها بعلم النفس وباعتبار مفهوم جودة الحياة من أهم المفاهيم في علم النفس وذلك للمساهمة في اثراء البحث في هذا المجال خاصة في العلوم الاجتماعية.

1. نبذة تاريخية عن جودة الحياة:

يعد كتاب الأخلاق لأرسطو (322-384 ق.م) أحد المصادر المبكرة التي تعرضت لتعريف جودة الحياة حيث قال: ان كلا من العامة أو الدهماء وأصحاب الطبقة العليا يدركون الحياة الجيدة بطريقة واحدة وهي أن يكونوا سعداء ولكن مكونات السعادة عليها خلاف اذ يقول بعض الناس شيئا ما فيحين يقول اخرون غيره ومن الشائع كذلك أن يكون فقيرا يرى السعادة في الغنى ويرى ارسطو أن الحياة الطيبة well-being تعني حالة شعورية، ونوعا من النشاط وما ذلك بالتعبير الحديث سوى جودة الحياة.

وأصبحت نوعية الحياة من الاولويات المهمة لدى المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وادخل المفهوم الى معجم المفردات، واستخدم للتعبير عن الحياة الهانئة والتي تتشكل من عدة مكونات منها: العمل والمسكن والبيئة، والصحة.

ومع بداية الثمانينات وما تلاها في التسعينات والظهور السريع لثورة الجودة وتأكيداً لجودة المنتجات وجودة المخرجات، وادخلوا معايير الجودة وتطبيقها في العديد من المجالات: الصناعة، الزراعة، الاقتصاد، الطب، والسياسة وعلم الاجتماع والدراسات النفسية، كان أحد أهم نواتج تلك الثورة هي زيادة الاهتمام البحثي بدراسة مفهوم جودة الحياة في المجالات السابقة. (مسعودي، 2015، ص204).

2. أهمية دراسة سيكولوجية جودة الحياة:

لم ينظر إلى جودة الحياة على أنها مسألة ذات أهمية سيكولوجية إلا في وقت متأخر نسبياً، ولسنين عديدة ظلت جودة الحياة تقاس بالفترة التي يبقى فيها الحالة محل الدراسة على قيد الحياة وبوجود المرض دون إي اعتبار للعواقب النفسية والاجتماعية الناجمة عن المرض والعلاج والواقع إن المعايير الطبية ضعيفة الارتباط بتقسيمات المرض أو محيطه الأسري المتعلق بجودة الحياة.

في ظل بعض الدراسات السيكولوجية أصبح يفترض الآن أن جودة الحياة عناصرها تشمل الوظائف الجسمية والوضع النفسي والوظائف الاجتماعية والأعراض ذات صلة بالصعوبة والعلاج، ففي العقد الماضي بدأ الباحثين يعتبرون الأداء النفسي الاجتماعي على أنه جانب مهم من جوانب نوعية الحياة لدى المرضى والمعاقين وذوي صعوبات التعلم كما بدأ الباحثين بالاهتمام بالوظائف النفسية والاجتماعية باعتبارها جوانب مهمة في تقدير نوعية الحياة. (شيلي تايلور، 2008، ص619).

. وكما تشير الدراسة التي قام بها (Goodes, D, 1994) إلى أن المعاقين يشتركون في الرغبة الشديدة للانخراط في مجتمعهم والعيش باستقلالية والرغبة في أن يتم النظر إليهم ومعاملتهم كالعاديين في دراسة على 144 من المعاقين (122 رجل و22 من السيدات) ويشير إلى أربع عوامل أساسية في تشكيل جودة الحياة في المجتمع الأمريكي هي: (D.Goode & D.Mithel, -1997, PP.65-75)

- حاجات الفرد للحب والتقبل، الجنس والصدقة والأمن والصحة.
- التوقعات بأن هذه الحاجات خاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه.
- المصادر المتاحة لإشباع هذه الحاجات بصورة مقبولة اجتماعياً.
- النسيج البيئي المرتبط بهذه الحاجات.

اضافة ان دراسة مفهوم جودة الحياة من الناحية السيكولوجية يسعى الى تحسين الحالة الصحية للفرد بإعداد برامج وقائية علاجية وتحسين الرعاية الصحية، فضلاً عن برامج للتدخل لتنمية الصحة وتحسينها والتي يمكن أن تتضمن تنمية الذات والتفاؤل ومعنى الحياة والرضا.

كما يرى الانصاري (2006) ان مفهوم جودة الحياة يرتبط بمفهومين اساسيان هما الرفاه welfare والسعادة فضلاً عن ارتباطه بمفاهيم التنمية، التي تعد ضرورة لرفاه الانسان والتقدم الذي يضم الترتي في حال الانسان في الحياة نتيجة للتطور المعرفي والعلمي، والحاجات (الشعور بالرضا والأمن عند اشباع الحاجات والدوافع)، والفقر أي فقر الدخل الناجم عن اللامساواة الاقتصادية، وفقر التنمية الانسانية الناجم عن التخلف الذي يحد من قدرات الفرد والبلدان في استخدام الأفضل لمواردهم الانسانية والمادية على حد سواء. (اسماعيل بكر، 2013، ص28)

3. الهدف السيكولوجي من دراسة جودة الحياة:

تناول علماء النفس بالدراسة والبحث عن الشخصية الإيجابية وخصائصها والعادات الإيجابية وأن الإنسان خير بطبيعته وبداخله طاقات وإمكانات بغير حدود، وأهمية المعنى الذي يجعل الحياة مستحقة ويقي الشخصية من الوقوع فريسة للمرض وأهمية معاشه الرفاهية النفسية والتنعم النفسي كمظهر للشخصية فلماذا هناك عدة أسباب تدفعنا إلى دراسة جودة الحياة منها ما يلي:

- إن تحديد تأثير الاضطرابات على النشاط التعليمي والشخصي للفرد وعلى حياته اليومية، شأنه أن يزودنا بأساس مهم للمعالجات التي تصمم لغاية تحسين نوعية الحياة.
- يمكن لمقاييس جودة الحياة أن تساعد في تحديد نوع المشكلات التي تنشأ لدى الأفراد، فقد تكشف مثل هذه المقاييس عن وجود صعوبات مدرسية مرتبطة بنوع الاضطراب، بينما تكشف أن القلق يرتبط بأنواع أخرى من الصعوبات، ومما لاشك فيه أن معلومات كهذه تساعد على بلورة المعالجات المطلوبة.
- تتناول هذه المقاييس تأثير المعالجات على جودة الحياة، ففي التكفل مثلاً. قد نحتاج إلى التقييم فيما إذا كانت المعالجة مؤذية أكثر من الصعوبة نفسها أم لا أو فيما إذا كانت تزيد من معدلات بقاء هذه الصعوبة أم لا، وفي هذا السياق استطاعت مقاييس جودة الحياة قياس أثر المعالجات غير السارة والتعرف على بعض المتغيرات التي تضعف من التزام الحالات بتلك المعالجات.
- فمن الممكن استخدام المعرفة بجودة الحياة في المقارنة بين المعالجات فمثلاً إذا كانت معدلات الحياة الناجمة عن إتباع أسلوبين في المعالجة متساوية، وكان هذان الأسلوبان يختلفان في تأثيرهما على جودة الحياة، فيمكننا عندها اختيار الأسلوب الذي يكون له أدنى تأثير على جودة الحياة.
- يمكن للمعلومات المتعلقة بجودة الحياة أن تساعد أصحاب القرار على اختيار العلاجات التي تزيد من فرص البقاء، وتتيح للفرد في الوقت نفسه أفضل نوعية حياة ممكنة، كما يمكن لها أن تزودهم بفرص الموازنة بين كلفة العلاج وجدواه من جهة، وجودة الحياة من جهة أخرى.

(شيلي تايلور، 2008، ص622، 623)

إن لهذا الاهتمام بالمسائل التي تتعلق بجودة الحياة فائدته الكبيرة إذ يساعد على تحديد بعض الجوانب التي تتطلب اهتماماً أو تدخلاً علاجياً معيناً عند التشخيص نوع الصعوبة أو المشكل الذي يعيق حياة الفرد في تحقيق نوع من الجودة في حياته .

4. ماهية جودة الحياة:

من الناحية اللغوية يرتبط مفهوم الجودة Quality بالكلمة اللاتينية Qualitas وهي تعني طبيعة الفرد أو طبيعة الشيء، وتعني الدقة والاتقان.

كما تعني الجودة حسب قاموس أكسفورد: الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، فالجودة عبارة عن مجموعة من المعايير الخاصة بالأداء الممتاز والتي لا تقبل المناقشة والجدال، ويشير هذا إلى أن الأفراد يتعلمون من خلال خبراتهم أن يميزوا بين الجودة العالية والجودة المنخفضة عن طريق استخدام مجموعة من المعايير التي تميز بين النوعين من الجودة. (مشري، 2014، ص223)

فالمقصود بجودة الحياة هو التفاعل بين ظروف الحياة والقيم الشخصية والرضا الشخصي عن الحياة، كما هي إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق ثقافته ومجتمعه واهتماماته المتعلقة بالصحة النفسية واعتقاداته الشخصية.

كما أشارت إليها منظمة الصحة العالمية سنة 1995م فهي تصف جودة الحياة بأنها إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع أهدافه وتوقعاته واهتماماته بالصحة النفسية والاستقلالية وعلاقاته الشخصية والاجتماعية وبالتالي فإن نوعية الحياة هي تقييمات الفرد الذاتية لظروف حياته. (لوبيز وسنايدر، 2013، ص782)

وقد: طرح " فيلسي وبيري " سنة 1995م نموذج ثلاثي العناصر لجودة الحياة يعكس التفاعل بين ظروف الحياة والقيم الشخصية ولقد قدما تعريفات محددة لهذه العناصر على النحو التالي:

- ظروف الحياة: تتضمن الوصف الموضوعي للأفراد ولظروف المعيشة لهم.

- الرضا الشخصي عن الحياة: ويتضمن الإحساس بالرضا عن ظروف الحياة أو أسلوب الحياة.

- القيم الشخصية والطموح الشخصي: تتضمن القيمة النسبية التي يسقطها الفرد على مختلف ظروف الحياة الموضوعية ونوعية الحياة الذاتية.

5. النماذج النظرية السيكولوجية لجودة الحياة:

لاقت دراسة جودة الحياة أهمية كبيرة من المنظور السيكولوجي وهذا يرجع إلى إدراك وفهم علماء الاقتصاد والاجتماع ومدى ادراكهم لحقيقة لا تقاس بالأرقام، فرغم زيادة معدلات النمو وارتفاع الدخل وتحسن المعيشة ليس شرطاً أنها تقدم للفرد رفاهية ورضا واشباع لحاجاته ورغباته الشخصية والنفسية لهذا سنتطرق لمجموعة من النماذج السيكولوجية وكيف تنظر لجودة الحياة فيما يلي:

1.5. تعريف مدرسة التحليل النفسي (1856-1939):

يري فرويد أن جودة الحياة هي الشعور بالسرور والسعادة وتخفيف الآلام وهدف أساسي للسلوك البشري، وأيضاً تعني إشباع الغرائز إذ أن مبدأ اللذة هو المبدأ المسيطر على عمليات الجهاز النفسي، اعتقد فرويد أن غريزة الحياة أو مبدأ السرور هو دافع لديمومة الحياة والرضا، وأضاف إلى أن خبرات الطفولة الأولى بشقيها المؤلم والسار مهمة في تأسيس للحياة مستقلاً. (محفوظ، 2006، ص125-180).

2.5. تعريف المدرسة الإنسانية "أبراهام ماسلو":

أكد في نظريته على مجموعة من الحاجات الأساسية التي وضعها بشكل هرمي متصاعد حسب الأهمية وان جودة الحياة تتوقف على مستوى إشباع تلك الحاجات لعل ذلك يؤدي به إلى الشعور بالسعادة العميقة وسمو في العقل وإثراء حياة الفرد الداخلية. (Gepner.2003. pp101-111)

فحسب المنظرين في المدرسة الانسانية فان فكرة جودة الحياة تستلزم دائماً الارتباط الضروري بين عنصرين لا غنى عنهما وهما:

- وجود كائن حي ملائم.
- وجود بيئة جيدة يعيش فيها هذا الكائن، لان ظاهرة الحياة تبرز الى الوجود من خلال التأثير المتبادل بين هذين العنصرين، كما يؤكد المنظرين في هذا النموذج لتفسير جودة الحياة على مفهوم الذات. (بن صالح حمد المضحي، 2017، ص12)

3.5. حسب منظمة الصحة العالمية: تعني جودة الحياة إدراك الفرد لمكانته في الحياة وفق سياقات الثقافة والقيم التي يعيش في أحضانها وربطها بأهدافه الخاصة وتوقعاته ومعتقداته واهتماماته، وهو مفهوم كثيراً ما يتأثر بحالة الفرد النفسية والجسدية وعلاقاته الاجتماعية. (S Briaçon ;2010 ;P21)

4.5. اريك فروم (1980-1900):E.Fromm:

يعتقد فروم أن الامراض النفسية تنتج عن الصراع القائم بين سعي الإنسان المشروع لتحقيق أهدافه في الحياة، وبين النظم والقوانين القائمة في مجتمعه التي تعارض هذا السعي

فقد أشار أن جودة حياة الإنسان تنشأ من إنتاجه، وإحساس الإنسان بالواقع الملموس واتحاده مع غيره مع احتفاظه بخصائص شخصيته في آن واحد. وهي إحساس الفرد بالطاقة الحيوية الفياضة التي تنجم عن ارتباطه بالعالم الخارجي ارتباطاً منتجاً . وأكد فروم على الجانب الاجتماعي للإنسان إذ إنه أساس جودة الحياة وسعادتها إذ يرى إن الإنسان اجتماعي بطبيعته وان غالبية مشكلاته ناتجة عن انفصاله وتفرد في مجتمعه . والشخصية السوية هي الشخصية الاجتماعية المنتجة التي توفر المتعة النفسية. (حسن.2010)

4.5. جودة الحياة وعلم النفس الإيجابي:

يعد مصطلح جودة الحياة من المصطلحات الحديثة في مجال علم النفس، والذي يمثل بؤرة اهتمام ما يعرف بعلم النفس الإيجابي والذي لم يدخل المسار الأكاديمي لمجال علم النفس إلا في سنة 1998 عندما تناوله مارتين سيلجمان في خطابه للدورة الافتتاحية للجمعية الأمريكية لعلم النفس. وعلم النفس الإيجابي فرع من فروع علم النفس يؤكد على دراسة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الأداء النفسي الوظيفي للكائن البشري بما يتجاوز نطاق أو حدود الصحة النفسية العادية. وقد انشغلت البشرية منذ نشأت الحياة على سطح الأرض بالإجابة عن ومناقشة قضية أو مسألة سعادة الإنسان: تعريفها، صيغها، محدداتها، تأثيراتها على الأقل منذ الحضارة الإغريقية القديمة.

وبصورة عامة، يصف العاملون في مجال علم النفس الإيجابي هذا العلم بأنه " دراسة كافة مكامن القوة لدى البشر، دراسة كل ما من شأنه وقاية البشر من الوقوع في براثن الاضطرابات النفسية والسلوكية، إضافة إلى دراسة كل العوامل الفردية، الاجتماعية، والمجتمعية التي تجعل الحياة الإنسانية جديرة بأن تُعاش " (أبو حلاوة، 2010)

كما يؤكد رائد علم النفس الإيجابي سليجمان Seligman إلى أن علم النفس الإيجابي يهتم بالحياة الهادفة ذات المعنى، وبكيفية بناء حياة ذات طبيعة إيجابية للفرد، ولذلك يركز على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه بعض المتغيرات الإيجابية من قبيل جودة الحياة والرضا عنها، وغيرها من المتغيرات التي يمكن أن يكون لها دور مهم في تفعيل نقاط القوة لدى الفرد بدلا من الاقتصار على دراسة العوامل السلبية لدى الفرد، وعلى المستوى الفردي يتعلق علم النفس الإيجابي بدراسة وتحليل السمات الإيجابية للفرد كالسعادة وفهم المشاعر الإيجابية. (Seligman, 2002,p11)

من هنا نستنتج أن مما سبق ذكره جميع النماذج اعتمدت على اسسها السيكلوجية وخلفياتها النظرية في تفسير مفهوم جودة الحياة وبذلك يتضح أن جودة الحياة تعني ذلك الإحساس بالارتياح والرضاء عن الحياة بشكل عام يحده الشخص نفسه الذي يخضع للتقييم. ومن هذا نعتبر جودة الحياة بأنها عملية تكامل الجانبين الفسيولوجي والنفسي ليشكلا المؤشر الأقوى على الاهتمام بمستوى الراحة والاستقرار والطمأنينة في أحضان الآخرين برضا تام ورفاهية متطورة في مجالات الحياة المختلفة .

6. أبعاد جودة الحياة:

ومن خلال التعريفات المتعددة لهذا المفهوم يمكن تمييز ثلاثة أبعاد لجودة الحياة نذكرها فيما يلي:

- جودة الحياة الموضوعية: وتشمل هذه الفئة الجوانب الاجتماعية لحياة الأفراد والتي يوفرها المجتمع من مستلزمات مادية.
- جودة الحياة الذاتية: ويقصد بها مدى الرضا الشخصي بالحياة وشعور الفرد بنوعية الحياة.
- جودة الحياة الوجدانية: وتمثل الحد المثالي لإشباع حاجات الفرد، واستطاعته العيش بتوافق روحي ونفسي مع ذاته ومع مجتمعه. (عبد المعطي، 2005، ص20)

أما بالنسبة لشالوك (Schalock.2004) فقد وضع ثمانية أبعاد لجودة الحياة وهي:

- جودة المعيشة الانفعالية: وتشمل الشعور بالأمن، والجوانب الروحية، والسعادة، ومفهوم الذات والرضا أو القناعة.
 - العلاقات بين الأشخاص: وتشمل الصداقة الحميمة، والجوانب الوجدانية، والعلاقات الأسرية، والتفاعل، والمساندة الاجتماعية.
 - جودة المعيشة المادية: وتشمل الوضع المادي وعوامل الامن الاجتماعي، وظروف العمل والممتلكات والمكانة الاجتماعية والاقتصادية.
 - الارتقاء الشخصي: ويشمل مستوى التعليم، والمهارات الشخصية، ومستوى الانجاز.
 - جودة المعيشة الجسمية: وتشمل الحالة الصحية، والتغذية، والنشاط الحركي، الرعاية الصحية، التامين الصحي وقت الفراغ، ونشاطات الحياة اليومية.
 - محددات الذات: وتشمل الاستقلالية، القدرة على الاختيار الشخصي وتوجيه الذات، والأهداف والقيم.
 - التفاعل الاجتماعي: ويشمل القبول الاجتماعي، المكانة الاجتماعية، خصائص البيئة العملية، التكامل والمشاركة الاجتماعية، النشاط التطوعي.
 - الحقوق: وتشمل الخصوصية، والحق في الانتخاب والتصويت، اداء الواجبات والحق في الملكية.
- (خدام المشاقبة، 2015، ص36)

مما سبق يمكن القول ان لدى معظم البشر الذين يعيشون حياة إنسانية عادية صورة شخصية لجودة الحياة تتكامل فيها في واقع الأمر دلالات الأبعاد الإنسانية الخاصة بجودة الحياة كما سبق الإشارة. فهم ينطلقون في بناء رؤيتهم الشخصية لجودة حياتهم التي يريدون أن يعيشوها من دراسة وفحص الواقع وبالتالي تحديد أهدافهم وتوقعاتهم في إطاره أو سياقه مع الاجتهاد قدر الإمكان لتحسينه وإثراء عطاءاته من خلال أفعال أو تصرفات واقعية ملموسة وعليه هم يقبلون الواقع ولا يعطون ظهورهم له ولا يستسلمون له ويعيشون في أسره في نفس الوقت بل يتعايشون معه بصورة إيجابية.

7. مصادر جودة الحياة:

- حسب الدراسة التي: كانت سنة 1998 من طرف بريجر فحدد مصادر جودة الحياة كالآتي:

. النمو الشخصي كما يتجلى في تحقيق معارف أكثر وتطوير الإمكانيات العقلية.

. يظهر في خدمة ومساعدة الآخرين.

. العلاقات المتبادلة مع الآخرين.

. العيش طبقا لمعتقدات محدودة.

. التعبير والإبداع من خلال الفن، الجمال، الموسيقى، الشعر والتأليف.

. النواحي المادية من خلال حيازة الممتلكات وأسباب الرفاهية.

. التوجه الوجودي القائم على اللذة والمتعة.

(JUNIPER, 1998, pp .91-115)

8. مؤشرات جودة الحياة:

تعددت المؤشرات التي أشار إليها الباحثون عن جودة الحياة، وعادة ما يتم تعريفها في ضوء بعدين أساسيين لكل منهما مؤشرات معينة، وهما البعد الموضوعي، والبعد الذاتي، إلا أن غالبية الباحثين ركزوا على المؤشرات الخاصة بالبعد الموضوعي لجودة الحياة ويتضمن البعد الموضوعي لجودة الحياة مجموعة من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس المباشر مثل أوضاع العمل الأكاديمية، ومستوى الدخل والمكانة الاجتماعية، والاقتصاد، وحجم المساندة المتاح من شبكة العلاقات الاجتماعية، والتعليم، ومع ذلك أظهر نتائج البحوث أن التركيز على المؤشرات الموضوعية لجودة الحياة لا يسهم إلا في جزء صغير من التباين الكلي لجودة الحياة.

تشير ناهد صالح (1990: 58) إلى أن البعد الموضوعي لجودة الحياة لا يعني بالضرورة تحسنا لنوعية الحياة، ولا يدل على أن المجتمع انتقل إلى حالة أفضل، أو أن الأفراد قد أصبحوا أكثر سعادة ورضا عن حياتهم.

ويتفق العارف بالله (1999: 22) مع ما سبق في أن المشتغلين بالبحث في العلوم الإنسانية يركزون على حقيقة مؤداها أن المؤشرات الموضوعية بكل مظاهرها المادية القابلة للرصد والقياس لم تعد كافية للتعبير عن نوعية الحياة بمعناها الدقيق، فالبحوث التي تركز على الجوانب الموضوعية لا تقدم إلا القليل جدا فيما يتعلق بجودة أو نوعية الحياة المدركة بالنسبة للفرد.

ومن هنا يمكن ان نجمل مؤشرات جودة الحياة فيما يلي:

1.8. الإحساس بجودة الحياة:

حالة شعورية تجعل الفرد يرى نفسه قادر على إشباع حاجاته المختلفة (الفطرية أو المكتسبة) والاستمتاع بالظروف المحيطة به. وتقاس عادة بالدرجة التي يحصل عليها المحيبي عن فقرات مقياس الإحساس التي يعبدها الباحثون.

2.8. المؤشرات النفسية:

وتظهر في شعور الفرد بالقلق والاكتئاب، أو التوافق مع المرض أو الشعور بالسعادة والرضا.

3.8. المؤشرات الاجتماعية:

وتتضح من خلال العلاقات الشخصية ونوعيتها، فضلاً عن ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

4.8. المؤشرات المهنية:

وتتمثل بدرجة رضا الفرد عن مهنته وحبها، والقدرة على تنفيذ مهام وظيفته، وقدرته على التوافق مع واجبات عمله.

5.8. المؤشرات الجسمية والبدنية:

وتتمثل في رضا الفرد عن حالته الصحية، والتعايش مع الآلام، والنوم، والشهية في تناول الغذاء، والقدرة الجنسية. (رغداء علي، 2012، ص149)

9. مقومات جودة الحياة:

في حالة المعافاة الكاملة بدنياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً.

ووفق تعريف منظمة الصحة العالمية فإن للصحة عناصر عدة هي:

- الصحة الجسدية: القدرة على القيام بوظائف الجسم الديناميكية وحالة مثلى من اللياقة البدنية.
- الصحة النفسية: القدرة على التعرف على المشاعر والتعبير عنها، وشعور الفرد بالسعادة والراحة النفسية دون اضطراب أو تردد.
- الصحة الروحية: وهي صحة تتعلق بالمعتقدات والممارسات الدينية للحصول على سلام مع النفس.
- الصحة العقلية: وهي صحة تتعلق بالقدرة على التفكير بوضوح وتناسق والشعور بالمسؤولية، وقدرة على حسم الخيارات واتخاذ القرارات وصنعها.
- الصحة الاجتماعية: وهي القدرة على إقامة العلاقات مع الآخرين والاستمرار بها والاتصال والتواصل مع الآخرين واحترامهم.
- الصحة المجتمعية: وهي القدرة على إقامة العلاقة مع كل ما يحيط بالفرد من مادة وأشخاص وقوانين وأنظمة. (رغداء، 2012، ص146)

10. قياس نوعية الحياة:

إن تقدير جودة الحياة وتعريفها يعتمد على محددات موضوعية تشمل الوظيفة العضوية أو الجانب الفيزيقي والنفسي الاجتماعي والعوامل الاقتصادية، كما تعتبر نوعية الحياة خبرة ذاتية ولا يمكن تقديرها إلا من خلال المفحوص ورغم من الحاجة الى تقييم هذه الخبرة الذاتية إلا انه لا توجد مقاييس أو إطار منهجي للقياس بهذا القياس. (زناد دليمة، 2013، ص 227).

اما إذا أردنا التوصل الى الى قياس ثابت وصادق لجودة الحياة فمن الضروري توفير أدوات تختص بمجالات مستقلة تستوعب الجوانب المهمة لجودة الحياة، كما ينبغي تبني منحى مغاير في تصميم الادوات لضمان مقاييس ثابتة وصادقة عبر ثقافات متباينة. (لوبيز وسنايدر، 2013، ص778)

11. المفارقة السيكلوجية بين النوعية والجودة:

عادة ما يظهر مفهومين لهما نفس المعنى من حيث المضمون لهذا لا بد من الإشارة ان هناك من يستخدم مصطلح النوعية والاخر مصطلح الجودة لهذا فان:

مصطلح جودة الحياة ينطوي ضمناً على معنى تقييمي بافتراض أن الحياة جيدة، أما مصطلح نوعية الحياة فهو يشير إلى قطبي التقييم فيشمل الجانب الإيجابي أو الجانب السلبي، وأن شيوع مفهوم جودة الحياة يرجع إلى تعريف منظمة الصحة العالمية عام 1948 ووصفها بأنها حالة من التمتع Well being ولا تقتصر على غياب المرض وهذا، أدى إلى التركيز على الجوانب الإيجابية على أساس أنها نوعية الحياة. (عبد الخالق، 2008، ص 247-257).

12. معوقات جودة الحياة:

توجد العديد من الأسباب التي قد تعوق الفرد عن الشعور بجودة الحياة ومنها:

- أحداث الحياة وضغوطاتها وفقد الشعور بمعنى الحياة.

- قلة الوازع الديني.

- قلة الخدمات التي تقدم للفرد وعدم توفير رعاية صحية كاملة للأفراد.

- قلة الذكاء الوجداني للأفراد في التعامل مع المواقف المختلفة في الحياة.

اضافة الى هذا هناك ظروف داخلية وخارجية قد تعوق الفرد عن الشعور بجودة الحياة مثل المرض، الخبرات السلبية في الحياة...

فالتخلص من هذه المعوقات من ناحية المجتمع هو تحسين الخدمات الحكومية وغيرها، التثقيف الصحي والرعاية الصحية، أما من ناحية الأسرة فهي التنشئة السليمة للأبناء وكذا استخدام الذكاء الانفعالي للتعامل مع المشاكل نتيجة ضغوط الحياة. (بن صالح حمد المضحي، 2017، ص 13)

خاتمة:

يعتبر مفهوم جودة الحياة قد كان موضع اهتمام لعدة دراسات في السنوات الأخيرة والتي قام بها باحثون في شتى المجالات على وجه العموم وفي علم النفس على وجه الخصوص نظراً لأهمية هذا المتغير، فيتضح مما سبق أن العنصر الأساسي في جودة الحياة هي العلاقة الانفعالية بين الفرد وبيئته، هذه العلاقة التي تتوسطها مشاعر الفرد، ومدركاته فالإدراك ومعه بقية المؤشرات النفسية تمثل المخرجات التي تظهر من خلال نوعية حياة الفرد، ومن ثم يمكن النظر إلى مفهوم جودة الحياة من خلال إحساس الفرد بالرضا عن الحياة الفعلية التي يعيشها، وتحقيق الذات، وإدراك الفرد لقيمة الحياة التي يجيهاها، ومن ثم فإن جودة الحياة تمثل شعوراً شخصياً للفرد بالرغم من تأثر جودة الحياة في بعض الإمكانات المادية إلا أن العوامل الذاتية هي المؤثر الأكبر في الشعور بجودة الحياة.

التوصيات والاقتراحات:

- إدخال مفهوم جودة الحياة في بعض مقررات علم النفس بالجامعة، لان هذا يساعد كثيراً في إدراك الطلبة لمعايير جودة الحياة.
- استشارة دافعية الباحثين في شتى المجالات للبحث في قضايا الجودة والتنمية.
- محاولة ربط مفهوم الجودة بمتغيرات حديثة تمكن من التوصل الى نتائج تفيد الباحثين في المجال.

قائمة المراجع:

1. أبو حلاوة، محمد السعيد. (2010). جودة الحياة - المفهوم والأبعاد - المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية. الإسكندرية: كلية التربية بمندهور.
2. اسماعيل بكر، جوان. (2013). جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعيين. القاهرة: المنهل.
3. بن صالح حمد المضحى، عبد المجيد. (2017). جودة الحياة وعلاقتها بالأمل ومفهوم الذات لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين بمدينة الرياض. علم النفس. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. المملكة السعودية
4. حسن، نادية جودت. (2010). جودة الحياة لدى طلبة الجامعات. الحوار المتمدن - العدد: 3152 - 12 / 10 / 2010 - 21:39.
5. خدام المشاقبة، محمد أحمد. (2015). جودة الحياة كمنبئ لقلق المستقبل لدى طلاب كلية التربية والآداب في جامعة الحدود الشمالية. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية. المجلد 10. العدد 1. جامعة الحدود الشمالية. السعودية.
6. رغداء علي، نعيمة (2012). جودة الحياة لدى طلبة جامعة دمشق. مجلة دمشق. المجلد 28. العدد 1.
7. - زناد، دليلة. (2013). علم النفس الصحي (تناول حديث للأمراض العضوية المزمنة العجز الكلوي المزمن وعلاجه) ط:1: دار الخلدونية.
8. شيلي، تايلور (2008). علم النفس الصحي. الطبعة الأولى. الأردن: جامعة عمان الأهلية.
9. العارف بالله الغندور (1999): أسلوب حل المشكلات وعلاقته بنوعية الحياة، دراسة نظرية المؤتمر الدولي السادس لمركز الإرشاد النفسي، جودة الحياة توجيه قومي للقرن الحادي والعشرين، جامعة عين شمس.
10. عبد الخالق، أحمد (2008): الصيغة العربية لمقياس نوعية الحياة الصادر عن منظمة الصحة العالمية: نتائج أولية، دراسات نفسية، القاهرة، 2018،
11. عبد المعطي، حسن مصطفى (2005). الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر. وقائع المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوية للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة (ص ص 13-23). جامعة الرقازيق-مصر، 15-16 مارس.
12. لوبيز، شين. سنايدر.ك.ر. (2013). القياس في علم النفس الإيجابي نماذج مقاييس. (ترجمة: صفاء يوسف الأعسر وآخرون). الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
13. محفوظ سهير، انور. (2006). جودة الحياة لدى المعوقين والمسنين وطلاب الجامعة. القاهرة. مصر: مجلة الإرشاد النفسي. مركز شمس.
14. مسعودي، محمد. (2015). بحوث جودة الحياة في العالم العربي. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 20. جامعة وهران الجزائر.
15. مشري، سلاف (2014). جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي (دراسة تحليلية). مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. العدد 8: جامعة الوادي.
16. ناهد صالح (1990): مؤشرات نوعية الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل، المجلة القومية، مجلد (27)، العدد (2)
17. D. Goode & D. Mitchel, (1997).Quality of life for persons with disabilities, international perspectives and issues, journal of inte llectual and developmental disability.
18. E. Fjuniper, (1998). Quality of life measures, health and disease.
19. S.Briaçon. (2010).Qualité de vie et maladies rénales chroniques.
20. Seligman, M.E. (2002).authentic happiness Using the New positive psychology to realize Your Potential for lasting fulfillment New York Free Press.

جودة الحياة وفق منظور علم النفس في تحقيق الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع

قاسمي إيمان

جامعة لونييسي علي، البليدة 2--

Imanegasmi92@gmail.com

بن عباد فتحي

جامعة لونييسي علي، البليدة 2--

Fethi.benabbad50@yahoo.com

الملخص:

تعد جودة الحياة من أهم النقاط التي يسعى علم النفس لتفعيلها وتحقيقها بين أفراد المجتمع، وكذلك لدى المرء في حد ذاته، لنصل في الأخير إلى معاش نفسي سوي متوازن، وبالتالي تمتع الفرد بالصحة النفسية (البين الشخصية/ البين الاجتماعية) متوازنة متوافقة ومتطلبات الحياة التي يحياها الفرد في مجتمعه.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، علم النفس، الصحة النفسية.

المقدمة:

نظرا لتضافر العوامل في تحقيق رفاهية العيش للفرد ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه، جاء مصطلح جودة الحياة من الباب الواسع لرفع من المستوى في كل مجالات العيش أو الحياة وتحسينها، لنشر ما يعرف برفاهية الوجود إن صح التعبير، ولتحقيق ذلك يتم تفعيل تلك الجودة بين أفراد المجتمع حتى يتمكنوا بالتوازن النفسي ومنه الصحة النفسية لديهم وهذا ما سينعكس على صحة وحال مجتمعهم من تقدم وتطور وازدهار. بحيث تعد الصحة النفسية من الأمور التي ينشد تحقيقها من طرف الأفراد، نظرا لتلك الراحة والتوازن الذي يتمتع به الفرد، وما يؤهله للقيام بنشاطاته والتفاعل معها وبالتالي النجاح ضمن محاولاته، وفي خضم تلك الصحة وانعكاساتها على الفرد ومجتمعه هناك ما يعرف بمصطلح جودة الحياة، والذي له دور في تفعيل وتحقيق تلك الصحة والتوازن النفسي، بحيث تعتبر جودة الحياة من المصطلحات الحديثة في مجال علم النفس والذي يمثل بؤرة اهتمام ما يعرف بعلم النفس الإيجابي، هذا الأخير الذي لم يدخل المسار الأكاديمي لمجال علم النفس إلا سنة 1998، عندما تناوله **مارتين سيلجمان** في خطابه للدورة الافتتاحية للجمعية الأمريكية لعلم النفس.

كما تعتبر جودة الحياة خبرة ذاتية لا يمكن تقديرها إلا من خلال الفرد، فهي تتعلق بإدراك وتصور الأفراد لحالتهم الصحية ولأدائهم النفسي والاجتماعي. كما أنها لا تشير إلى ظاهرة ثابتة أو مستقرة، فهو مفهوم يتغير وفقا للتغيرات الاجتماعية ووفقا لطموحات الأفراد وتوقعاتهم والتغيرات المستمرة التي تتوالى في حياتهم. فقد ظهر مفهوم جودة الحياة في البداية كمفهوم مكمل لمفهوم الكمية "Quantity" الذي كانت تسعى إليه جميع المجتمعات، باعتباره وسيلة لتحسين ظروف الحياة وتحقيق الرفاهية. ومن ثم تعددت استخدامات مفهوم النوعية بصورة واسعة في السنوات الأخيرة في جميع المجالات وبمفاهيم ومصطلحات مختلفة لتعني كلها نفس المضمون، مثل جودة الحياة، ونوعية الخدمات، ونوعية آخر العمر... إلخ، وأصبح هذا المفهوم هدفا للدراسة والبحث باعتباره الناتج أو الهدف الأسمى لأي برنامج للخدمات المقدمة للفرد (سامي، 2001، ص.123).

ومنه ازداد اهتمام الباحثين خصوصا في علم النفس بمفهوم جودة الحياة كمفهوم مرتبط بعلم النفس الإيجابي، والذي جاء استجابة إلى أهمية النظرة الإيجابية إلى حياة الأفراد كبديل لتركيز الكبير الذي أولاه علماء النفس للجوانب السلبية من حياة الأفراد.

وقد تعددت قضايا البحث في هذا الإطار، فشملت الخبرات الذاتية والعادات والسمات الإيجابية للشخصية، وكل ما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة (نعيسة، 2012، ص.151).

كما أن هذا المصطلح- جودة الحياة- أصبح يعد من المفاهيم الحديثة التي وجدت اهتماما كبيرا في العلوم الطبيعية والإنسانية فعلى سبيل المثال لا الحصر كعلم البيئة، الصحة، والطب النفسي والاقتصاد، والسياسة، والجغرافيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع والتربية، والإدارة، وغيرها... (الهنداوي، 2011، ص 29).

إذن يرتبط مصطلح جودة الحياة بمجالات عديدة، وتناولته دراسات عديدة بالرغم من حداثة تناوله في المجال العلمي، ولقد تردد المصطلح حتى أصبح يحمل معنى يرتبط بالمجال الذي يستخدم فيه، فمن الناحية الاقتصادية يعني المصطلح مدى ما يصل إليه الأفراد من رفاهية ووفرة اقتصادية، وإشباع للطموحات الرفيعة والتقدم السريع في السلم الوظيفي، بما يحقق النمو الاقتصادي كما وكيفا (الجوهري، 1994، ص ص 8-9).

فجودة الحياة كمفهوم يرتبط بكل فرد من أفراد المجتمع غنيا كان أم فقيرا، سعيدا كان أم تعيسا، فهو مفهوم يسعى كل فرد من أفراد المجتمع إلى تحقيقه... فشعور الفرد بجودة الحياة يختلف من فرد إلى آخر، ويتمثل في كيفية إدراك الفرد لهذه الحياة في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة، كما أنه يمنح الفرد ويشعره بمعنى إيجابي للحياة والسعادة والرضا عنها، وصولا إلى تحقيق الذات، والتوافق والتأقلم معها في ضوء المتغيرات والظروف الحياتية التي يعيشها (الهنداوي، 2011، ص 31).

أي أن جودة الحياة وما تحمله من أبعاد ومظاهر في تحقيق الصحة النفسية والتوازن البين نفسي والبين اجتماعي لدى الأفراد ضمن مجتمعاتهم، يعد من المواضيع الجد الحساسة نظرا لانعكاسه على صحة الفرد وفي مردودية المجتمع من خلال مقوماته في شتى مجالات الحياة التي يعيشها الفرد ضمن مجتمعه.

لذلك ارتأينا في مضمون عناصر الورقة البحثية إلقاء الضوء على الأهداف التي تحققها جودة الحياة ودورها في فعالية تحقيق الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع .

1. الأهداف

من خلال هذا البحث الذي يتمحور حول جودة الحياة وفق منظور علم النفس في تحقيق الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع، سنحاول من خلال مضمون الورقة البحثية التركيز على ما يلي:

1.1. أبعاد جودة الحياة التي من خلالها يتم تحقيق الصحة النفسية لدى الفرد.

2.1. مؤشرات قياس جودة الحياة لتحديد مدى تمتع الفرد بالصحة النفسية.

3.1. مجالات جودة الحياة وانعكاساتها على الصحة النفسية لدى الفرد.

4.1. مقومات جودة الحياة في تحقيق الصحة العامة لدى الفرد.

5.1. مظاهر جودة الحياة التي تعكس الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع.

6.1. قياس جودة الحياة لدى الفرد.

7.1. أدوات قياس جودة الحياة لدى الفرد.

2. مفاهيم البحث

1.2. جودة الحياة

تعرف منظمة الصحة العالمية (WHO) (1994) جودة الحياة بأنها انطباع الفرد تجاه حياته وضمن النسق والمعايير الثقافية في مجتمعه ومستوى العلاقة بين تحقيق أهدافه وتوقعاته وفق مفاهيم معيارية محددة لديه ومن وجهة نظر أخرى هي عملية الدمج والتكامل بين جوانب صحة الفرد الفسيولوجية والنفسية ومستوى عدم الاعتمادية "Independency" والعلاقات الاجتماعية، وعلاقة ذلك بما يبرز في المستقبل من أحداث بيئية (Liliana timotin, 2012).

2.2. علم النفس

هو العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان، أي يصف هذا السلوك ويحاول تفسيره، كما نقصد بسلوك الإنسان هو كل ما يصدر عن الفرد من استجابات مختلفة إزاء موقف يواجهه، أو إزاء مشكلة يحلها، أو خطر يهدده، أو قرار يتخذه، أو مشروع يخطط له، أو أزمة نفسية يكابدها. أما علم النفس الايجابي فهو ذاك العلم للدراسة العلمية للسعادة الإنسانية (كامل محمد محمد عويضة، 1996).

3.2. الصحة النفسية

هي الشروط أو مجموع الشروط اللازم توافرها حتى يتم التكيف بين المرء نفسه وكذلك بينه وبين العالم الخارجي، تكيفا يؤدي أقصى ما يمكن من الكفاية والسعادة لكل من الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه هذا الفرد (عبد العزيز القوصي، ص.7، 1952).

3. أبعاد جودة الحياة التي من خلالها يتم تحقيق الصحة النفسية لدى الفرد

تعد جودة الحياة وفقا للعديد من الباحثين والتي خلصوا فيها إلى عدم وجود تعريف محدد وواضح يستند عليه الباحثون لمفهوم جودة الحياة، وهذا ما أشارت إليه دراسة كل من (Greg bognar (2005) ودراسة Park وآخرون (2002) ودراسة (1991) Racine و Taylor.

بحيث تشير الدراسات إلى أن جودة الحياة مرادفة للدرجة أو المستوى، وأن جودة الحياة بوجه عام تشير إلى الحياة النفسية، حتى على الرغم من تضمين الظروف البيئية في بعض التعريفات، فإن هذا المفهوم المركب يتم تقييمه بثلاث (03) ظروف هي:

1.3. من خلال التقدير الذاتي للرضا عن الحياة بوجه عام (السعادة أو الاستمتاع).

2.3. التقدير الذاتي للرضا في مجالات أو جوانب معينة (العمل، الصحة، العلاقات مع الآخرين).

3.3. البيانات الديموغرافية بالنسبة لجودة الحياة (المؤشرات الاجتماعية والموارد أو العوائق) (شيخي، 2014، ص.77).

وعادة ما يتحدد في مؤشرين: البعد الذاتي والبعد الموضوعي.

إلا أن غالبية الباحثين ركزوا على المؤشرات الخاصة بالبعد الموضوعي لجودة الحياة ويتضمن مجموعة من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس المباشر مثل أوضاع العمل، مستوى الدخل، المكانة الاجتماعية والاقتصادية وحجم المساندة المتاح من شبكة العلاقات الاجتماعية، ومع ذلك تظهر نتائج البحوث أن التركيز على المؤشرات لجودة الحياة إلا في جزء صغير من التباين في التقديرات الكلية لجودة الحياة. ومن هنا يتحدد بعدين لجودة الحياة:

أ. البعد الذاتي: ويقصد به مدى الرضا الشخصي بالحياة، وشعور الفرد بجودة الحياة، شعور الشخص بالسعادة (مجددي، 2006، ص.87).

ب. **البعد الموضوعي:** ويشمل: الصحة البدنية، العلاقات الاجتماعية، الأنشطة المجتمعية، العمل، فلسفة الحياة، وقت الفراغ، مستوى المعيشة، العلاقات الأسرية، الصحة النفسية، والتعليم (العارف بالله الغدور، 1994، ص. 27).

ويضيف مجدي إلى أن هناك بعد آخر لجودة الحياة وهو كالتالي:

ج. **جودة الحياة الوجودية:** وتعني مستوى عمق الحياة الجيدة داخل الفرد، والتي من خلالها يمكن للفرد أن يعيش حياة متناغمة، والتي يصل فيها إلى الحد المثالي في إشباع حاجاته البيولوجية والنفسية، كما يعيش في توافق مع الأفكار والقيم الروحية والدينية السائدة في المجتمع (الهنداوي، 2011، ص. 39).

ويتالي إن مبادئ جودة الحياة تقدر بالعديد من الأبعاد ومتطلبات تؤخذ بعين الاعتبار التجربة والخبرة لدى المسن، في شتى مجالات الحياة بدون تقييد هذه الأبعاد بصرامة وبصفة مطلقة.

4. مؤشرات قياس جودة الحياة لتحديد مدى تمتع الفرد بالصحة النفسية

فقد حدد "فلوفيلد" مؤشرات قياس جودة الحياة فيما يلي:

1.4. **المؤشرات النفسية:** وتتبدى في شعور الفرد بالقلق والاكتئاب أو التوافق مع المرض أو الشعور بالسعادة.

2.4. **المؤشرات الاجتماعية:** وتتضح من خلال العلاقات الشخصية ونوعيتها، فضلا عن ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

3.4. **المؤشرات المهنية:** تتمثل بدرجة رضا الفرد عن مهنته وحبها لها والقدرة على تنفيذ مهام وظيفته، وقدرته على التوافق مع واجبات عمله.

4.4. **المؤشرات الجسمية والبدنية:** وتتمثل في رضا الفرد عن حالته الصحية والتعايش مع الآلام والنوم والشهية في تناول الغذاء والقدرة الجنسية.

أي أن في تحقيق الصحة النفسية والتوازن النفسي للفرد مع ذاته ومع المحيط المتواجد به هناك مؤشرات معينة لجودة الحياة، ومن خلال ذلك يتم تضافر هذه المؤشرات لنخلص في الأخير لحياة صحية نفسيا لدى الفرد.

5. مجالات جودة الحياة وانعكاساتها على الصحة النفسية لدى الفرد

أكد الكثير من الباحثين والدارسين، أن جودة الحياة هي نظام معقد يضم عدة مجالات: جسمية، نفسية، واجتماعية، حيث أن هذه المجالات يجب أن توضع تحت التقييم من خلال التطرق إلى عدة نقاط فيها، وهذا ما يعرفه الباحثون بالتقييم الموضوعي (Measure Objective)، والذي أسسوا له مقياسا ذاتيا يقدم للفرد المفيد. وينقسم إلى عدة مجالات وهي كالتالي:

1.5. المجال النفسي لجودة الحياة

يرى الكثير من الباحثين أن المجال النفسي لجودة الحياة يتضمن جميع المشاعر، والحالات العاطفية الإيجابية، ويرى البعض الآخر أنه يعتمد على غياب المؤثر السلبي مثل القلق والاكتئاب وحتى المعتقدات، يتم تقييم الحالات العاطفية السلبية من خلال المقياس الذاتي المخصص لقياس جودة الحياة التي يمتاز بها كل فرد (Bruchon-Schweitzer, 2002).

2.5. المجال البدني لجودة الحياة

يدمج الباحثون تحت هذا المجال الصحة البدنية والقدرات الأدائية، حيث تتضمن الصحة البدنية: الطاقة الحيوية، التعب، النوم، الراحة، الآلام، الأعراض ومختلف المؤشرات، البيولوجية، وتتضمن القدرات الأدائية: الوضع الوظيفي، تنقل الفرد، الأنشطة اليومية التي تمكن الفرد من الأداء ومن الاستقلالية النسبية (نقلا عن الزروق، 2015، ص.47).

3.5. المجال الاجتماعي لجودة الحياة

يرى **Griffin (1988)** أنه يجب الاهتمام أكثر بنوعية العلاقات الاجتماعية للأفراد أكثر من الاهتمام بكمية هذه العلاقات، وهو ما يحدد عنده المجال الاجتماعي لجودة الحياة.

4.5. الرضا عن العيش

يرى **Pavot (1991)** أن الرضا عن العيش هو عبارة عن عملية معرفية تهدف إلى المقارنة بين نوعية حياة الفرد وبين معايير المرجعية (القيم والمثل... إلخ)، فهو يعبر عن التقييم الكلي الذي يقوم به عن حياته.

5.5. السعادة

يتميز هذا المفهوم بالتعددية الوظيفية، فهو يتضمن ثلاثة مكونات مستقلة فيما بينها:

أ. مكون انفعالي إيجابي: المتعة

ب. مكون معرفي-تقييمي: الرضا أي تقدير الفرد مدى نجاحه في تحقيق تطلعاته.

ج. مكون سلوكي: التفوق أي نجاح التقييم الذاتي للفرد فيما يخص نشاطاته (نقلا عن بملول، 2009، ص.53-54).

6.5. الرفاهية الذاتية

يمكن التطرق إلى مفهوم الرفاهية الذاتية من خلال ثلاث نقاط أساسية:

أ. المفهوم الذاتي، أي التقييم الذاتي الذي لا يعتمد على متطلبات الحياة الموضوعية (أي الحياة المادية).

ب. يعتمد على التقييم الإيجابي الشامل للحياة التي يعيشها الفرد (الرضا عن العيش).

ج. يهتم بضرورة توفر المؤثرات الإيجابية، دون اهتمامه بغياب الانفعالات السلبية نقلا عن (بملول، 2009، ص.55).

نلاحظ هنا أن الرضا عن العيش والسعادة مكونان رئيسيان لمفهوم الرفاهية Le Bien-Être، حيث يتوفر هذين المكونين بأقل قدر ممكن ليتحقق المفهوم (الزروق، 2015، ص.49-45).

أي أن لجودة الحياة عدة مجالات تحدها، لذا يجب أخذ بعين الاعتبار اختلاف وتنوع هذه المجالات والعمل على تفعيلها.

6. مقومات جودة الحياة في تحقيق الصحة العامة لدى الفرد

توجد عوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة: منها القدرة على التفكير وأخذ القرارات، القدرة على التحكم، الصحة الجسمانية والعقلية، الأحوال المعيشية والعلاقات الاجتماعية، المعتقدات الدينية-القيم الثقافية والحضارية، وأخيرا الأوضاع المالية والاقتصادية والتي عليها يحدد كل شخص ما هو الشيء الأهم بالنسبة له والذي يحقق سعادته في الحياة التي يحياها.

وإذا تحدثنا عن مقومات جودة الحياة ونعني هنا الناحية الصحية نجد أنها تتمثل في أربع نواح أساسية والتي تؤثر بشكل أو بآخر على صحة الإنسان بل وعلى نموه كما أنها تتفاعل مع بعضها البعض:

أ - الناحية الجسمانية.

ب - الناحية الشعورية.

ج - الناحية العقلية.

د - الناحية النفسية.

وتتمثل هذه النواحي الأربع في الاحتياجات الأساسية الأخرى الضرورية لحياة الإنسان التي لا يستطيع العيش بدونها والتي يمكن أن نطلق عليها الاحتياجات الأولية. وهذه الاحتياجات تقف جنباً إلى جنب مع مقومات جودة الحياة بل تعتبر جزءاً مكماً لها والإخلال بأي عنصر فيها يؤدي إلى خلق الصراع. ولكن هذا لا يمنع من وجود عوامل أخرى خارجة عن إرادة الإنسان تؤثر على مقومات حياته والتي تتصل بالناحية الصحية وتتمثل في:

العجز، التقدم في العمر، الألم، الخوف، ضغط العمل، الحروب، الموت، الإحباط، لأمل، اللياقة الجسمانية بل والراحة أيضاً، لكنه لا بد أن نفرق بين ما هو طبيعي وبين ما يحدث نتيجة إتباع أسلوب حياة خاطئ أو مرض.

ويتحدث **الفرماوى عبد العزيز (1999)** عن جودة الحياة يقول: جوهر الإنسان بمكوناته وخصائصه فيه أسباب جودة الحياة وبهجتها، إن جوهر الإنسان يتمثل في عمق الفطرة وراثتها وفيه إمكانيات الإنسان الكامنة، وطاقته المتأصلة، تلك التي تجسد الطبيعة الإنسانية وتعطي للإنسان معنى لوجوده وهدفاً لحياته، فيه تحقيق لإنسانيته وإعلاء لنفسه فوق مادياتها.

ولجوهر الإنسان خصائص مهمة تكشف الكثير من مكوناته وتوجهات هذه المكونات وعلاقتها البيئية، تلك التي تشكل بنية الإنسان النفسية ومن هذه الخصائص:

1.6. التكامل الوظيفي بين قوى الذات

يمكن تمييز ثلاث قوى في بنية الإنسان النفسية هي: قوة الروح - قوة العقل - قابلية الفطرة، هذه القوى الثلاث تشكل الجوهر وتعطي الطابع العام للفطرة فقد سما الإنسان بالروح فوق مستوى الخصائص الحيوانية، وتوجهت بالإنسان إلى القيم والمعارف، تلك التي من أهمها معرفة الله سبحانه وتعالى.

2.6. الازدواجية السوية في سلوك الإنسان

السلوك الإنساني يتصف بازدواجية التوجه، بمعنى أن السلوك الواحد يجمع بين إشباع الحاجات الروحية، بقدر ما يكون السلوك طبيعياً بقدر ما يحقق للإنسان ارتباطه بالأرض التي هو منها كما يحقق له في نفس الوقت تطلعه إلى السماء مدفوعاً بإشعاعات الروح فيه.

3.6. النزعة للتدين والنزعة للإنبابة

إن السبيل لجودة الحياة يكمن في ثلاثة أمور مهمة هي: مجاهدة النفس، تمسك الإنسان بالكينونة وتعميق الوجود، استشراق أفق الحرية الأرحب (الفرماوى، 1999، ص. 218).

ونستخلص مما سبق أن لجودة الحياة عوامل عديدة تتحكم في مقوماتها منها ما هو داخلي متحكم فيه، ومنها ما هو خارجي لا تتحكم فيه إرادة الإنسان، وهو ما ينعكس على صحة الفرد.

7. مظاهر جودة الحياة التي تعكس الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع

يشير عبد المعطي في اقتراحه لخمسة مظاهر رئيسية لجودة الحياة تتمثل في خمس حلقات ترتبط فيها الجوانب الموضوعية والذاتية وهي كالتالي:

1.7. الحلقة الأولى: العوامل المادية والتعبير عن حسن الحال

أ. العوامل المادية الموضوعية (**Objective factors**): والتي تشمل الخدمات المادية التي يوفرها المجتمع لأفراده، إلى جانب الفرد وحالته الاجتماعية والزواجية والصحية والتعليمية، حيث تعتبر هذه العوامل عوامل سطحية في التعبير عن جودة الحياة، إذ ترتبط بثقافة المجتمع وتعكس مدى قدرة الأفراد على التوافق مع هذه الثقافة.

ب. حسن الحال (**Well being**): ويعتبر هذا بمثابة مقياس عام لجودة الحياة، ويعتبر كذلك مظهرا سطحيا للتعبير عن جودة الحياة، فكثير من الناس يقولون بأن حياتهم جيدة ولكنهم يَحْتَزِنون معنى حياتهم في مخازن داخلية لا يفتحوها لأحد.

2.7. الحلقة الثانية: إشباع الحاجات والرضا عن الحياة

أ. إشباع وتحقيق الحاجات (**Fulfillment of needs**): وهو أحد المؤشرات الموضوعية، لجودة الحياة، فعندما يتمكن المرء من إشباع حاجاته فان جودة حياته ترتفع وتزداد، وهناك حاجات كثيرة يرتبط بعضها بالبقاء، كالطعام والمسكن والصحة، ومنها ما يرتبط بالعلاقات الاجتماعية، كالحاجة للأمن والانتماء والحب والقوة والحرية، وغيرها من الحاجات التي يحتاجها الفرد والتي يحقق من خلالها جودة حياته.

ب. الرضا عن الحياة (**Satisfaction of life**): ويعتبر الرضا عن الحياة أحد الجوانب الذاتية لجود الحياة، فكونك راضيا فهذا يعني أن حياتك تسير كما ينبغي، وعندما يشبع الفرد كل توقعاته واحتياجاته ورغباته، يشعر حينها بالرضا.

3.7. الحلقة الثالثة: إدراك الفرد القوى والمتضمنات الحياتية وإحساسه بمعنى الحياة

أ. القوى والمتضمنات الحياتية (**Life potentials**): قد يرى البعض أن إدراك القوى، والمتضمنات الحياتية بمثابة مفهوم أساسي لجودة الحياة، فالبشر كي يعيشوا حياة جيدة لا بد لهم من استخدام القدرات والطاقات والأنشطة الابتكارية الكامنة داخلهم، من أجل القيام بتنمية العلاقات الاجتماعية، وأن ينشغلوا بالمشروعات الهادفة، ويجب أن يكون لديهم القدرة على التخطيط واستغلال الوقت وما إلى ذلك، وهذا كله بمثابة مؤشرات لجودة الحياة.

ب. معنى الحياة (**Meaning life**): يرتبط معنى الحياة بجودة الحياة، فكلما شعر الفرد بقيمته، وأهميته للمجتمع وللآخرين، وشعر بإنجازاته ومواهبه، وأن شعوره قد يسبب نقصا أو افتقادا للآخرين له، فكل ذلك يؤدي إلى إحساسه بجودة الحياة (عبد المعطي، 2005، ص.13).

4.7. الحلقة الرابعة: الصحة والبناء البيولوجي وإحساس الفرد بالسعادة

أ. الصحة والبناء البيولوجي (**Health and biological state**): وتعتبر حاجة من حاجات، جودة الحياة التي تهتم بالبناء البيولوجي للبشر، والصحة الجسمية تعكس النظام البيولوجي، لأن أداء خلايا الجسم ووظائفها بشكل صحيح يجعل الجسم في حالة صحية جيدة وسليمة.

ب. السعادة (**Happiness**): وتتمثل بالشعور بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات، وهي شعور بالبهجة والاستمتاع واللذة، وهي نشوة يشعر بها الفرد عند إدراكه لقيمة ومتضمنات حياته مع استمتاعه بالصحة الجسمية.

ويعرفها Veenhoven (1994)، بأنها الدرجة التي يحكم فيها الشخص إيجابياً على نوعية حياته بوجه عام، وبمعنى آخر تشير السعادة إلى حب الشخص للحياة التي يعيشها واستمتاعه بها وتقديره الذاتي لها، وقد دلت بحوث كثيرة على أن السعادة هي نتاج تفاعل مركب بين الشخص وبيئته (Veenhoven, 1994, p.160).

5.7. الحلقة الخامسة: جودة الحياة الوجودية

وهي الوحدة الموضوعية لجوانب الحياة، وهي الأكثر عمقا داخل النفس، وإحساس الفرد بوجوده، وهي بمثابة النزول لمركز الفرد، والتي تؤدي بالفرد إلى إحساسه بمعنى الحياة الذي يعد محور وجودنا، فجودة الحياة الوجودية هي التي يشعر من خلالها الفرد بوجوده وقيمه، ومن خلال ما يستطيع أن يحصل عليه الفرد من عمق للمعلومات البشرية المرتبطة بالمعايير والقيم والجوانب الروحية والدينية التي يؤمن بها الفرد، والتي يستطيع من خلالها تحقيق وجوده.

أن مظاهر جودة الحياة تتعدد لتشمل العوامل المادية، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد الإيجابي لمعنى الحياة، ومدى إحساس الفرد بالسعادة والصحة النفسية والجسمية، فضلا عن جودة الحياة الوجودية وهي الأعمق تأثيرا، والذي يتضمن الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية، والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومتضمنات حياته، وشعوره بمعنى الحياة، إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية، وإحساسه بمعنى السعادة، وصولاً إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع.

ويوجز الباحث القول بأن جودة الحياة تمتاز بعدة مظاهر متعددة، قد يشعر المعاق بافتقادها أو افتقاد البعض منها، ويرى الباحث أن للإعاقة تأثيرا كبيرا على جودة الحياة للأفراد المعاقين، حيث يشعر البعض منهم بالهموم، والضغط الحياتية، فبالتالي هم بحاجة إلى إدراك هذه الحياة بمعناها الإيجابي، وهذا لا يتم إلا من خلال المحيطين بهم والمقربين، والذي يتم من خلالها توفير سبل الراحة، ومن ثم الشعور بالسعادة والطمأنينة والاستمتاع بالحياة، والرضا عن أنفسهم وعن الحياة التي يعيشونها، وصولاً إلى التوافق والتكيف مع الإعاقة والمجتمع (عبد المعطي، 2005، ص. 23).

8. قياس جودة الحياة

نظرا لعدم وجود معايير واضحة ومحددة لقياس مفهوم جودة الحياة، لذا كان هناك حذر شديد لعمل قياس لجودة الحياة مع ضرورة هذا القياس، ونجد أن العلماء والباحثين استخدموا العديد من المقاييس لقياس جودة الحياة.

وعند مناقشة مفهوم جودة الحياة من المهم أن نميز هذا المفهوم عن مفاهيم ذات علاقة ولكن تختلف من حيث المضمون مثل الصحة الجيدة، الحالة الصحية، الرضا عن الحياة والأمل ومن المهم تقييم العلاقة ما بين الثقافة وجودة الحياة لأن الإدراك لجودة الحياة ذو ارتباط وثيق مع الحدود الثقافية والتي تختلف من مجتمع لآخر (Fowlie and others, 1989, p.55).

هناك بعض الأمور التي يمكن من خلالها قياس جودة الحياة وهي أمور يمكن قياسها مثل: الحالة الصحية، قابلية الحركة، نوعية المنزل وغيرها. كما توجد أمور أخرى لقياس جودة الحياة عن طريق الحصول على معلومات دقيقة عن حياة الفرد أو مدى كفاءة وفعالية النظام الذي يحياه الفرد مثل: التوحيد، توزيع الدخل.

9. أدوات لقياس جودة الحياة

قسم Wiklund and others (2000) أنواع قياس جودة الحياة إلى 3 أنواع: عالمي، عام، خاص.

1.9. القياس العالمي

وصمم أسلوبه العام من أجل قياس جودة الحياة بصورة متكاملة وشاملة، وهذا قد يكون سؤالاً وحيداً يتم سؤاله للشخص لحساب مقياس جودة الحياة بصورة عامة له مثل مقياس "فلائجان" لجودة الحياة الذي يسأل الناس عن رضاهم عن 15 مجالاً من مجالات الحياة.

2.9. القياس العام

له أمور مشتركة مع القياس العالمي وصمم من أجل مهام وظيفية في الرعاية الصحية تم تحديده ليكون بصورة شاملة مثل احتمالية تأثير المرض أو أعراض هذا المرض على حياة المرضى. ويطبق المقياس الخاص على مجموعة كبيرة من السكان، والميزة الكبرى لهذا القياس هي تغطيته.

3.9. المقياس الخاص بالمرضى

تم تطويره لمراقبة ردة الفعل للعلاج في حالات خاصة وهذه الخطوات محصورة لمشاكل تميز مجموعة خاصة مع المرضى، حيث يكون هؤلاء المرضى حساسية للتغيير وكذلك قلة التصور لديهم في الربط مع تعريف معنى جودة الحياة (سامي، 2001، ص.30).

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن هناك عدة قياسات تقيس نوعية حياة لدى الفرد، ويختلف كل قياس عن الآخر باختلاف مجال الدراسة المتناولة.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه من نقاط وعناوين في صلب موضوع جودة الحياة ودورها في تحقيق الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع، يتضح مما سبق أن كل ما تم تناوله له علاقة مترابطة مع بعضه البعض، وما يعزز ويفعل ذلك الترابط ويجسده على أرض الواقع هو تحقيق تلك المؤشرات والأبعاد والمساعدة على تفعيلها وتفشي مظاهرها لدى الأفراد المجتمع حتى ترتقي الصحة النفسية وتوازن الفرد وتوافقه مع نفسه ومع من يحيطون به من أفراد مجتمعه، وهنا تقع المسؤولية على عاتق الفرد في حد ذاته وعلى من يملكون سلطة أموره الأخرى.

المقترحات والتوصيات

- ✓ محاولة نشر وتوعية الأفراد حول كيفية تحسن من جودة الحياة لديهم.
- ✓ نشر فكرة صحتك النفسية هي من صنع ذاتك.
- ✓ العمل على تغطية نقص العوامل التي توفر للفرد راحته وتوازن حاله.
- ✓ فتح المجال لدى أفراد المجتمع من أجل التخفيف عن معاناتهم والكشف عما يعرقل تقدمهم في أي مجال من مجالات الحياة، لدور انعكاسه السلبي على مردودية المجتمع ككل.
- ✓ عرض الآفاق المتاحة أمام أفراد المجتمع لحسن تدبيرها واستغلالها.

قائمة المراجع

- بملول، سارة أشواق. (2006). سلوكيات الخطر المتعلقة بالصحة "التدخين، الكحول، سلوك قيادة السيارات وقلة النشاط البدني" وعلاقتها بكل من جودة الحياة والمعتقدات الصحية. (مذكرة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج الخضر بياتنة. الجزائر.

- الجوهري، هناء محمد. (1994). المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على نوعية الحياة في المجتمع المصري في السبعينات. (مذكرة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة. مصر.
- الزروق، فاطمة الزهراء. (2015). علم النفس الصحي: مجالاته، نظرياته والمفاهيم المنبثقة عنه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سامي، محمد موسى هاشم. (2001). جودة الحياة لدى المعاقين جسميا والمسنين وطلاب الجامعة. مجلة الارشاد النفسي. العدد 13. جامعة عين الشمس. مصر.
- شيخي، مريم. (2014). طبيعة العمل وعلاقته بجودة الحياة. (مذكرة ماجستير غير منشورة). جامعة أبي بلقايد بتلمسان. الجزائر.
- العارف، بالله والغندور، محمد. (1999). أسلوب حل المشكلات وعلاقته بنوعية الحياة. مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي السادس "جودة الحياة توجه قومي للقرن الحادي والعشرون، المركز الارشادي النفسي، جامعة عين شمس، مصر.
- عبد المعطي، وحسن، مصطفى. (2005). الارشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر. وقائع المؤتمر العلمي الثالث. "الإثناء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر.
- الفرماوي، عبد العزيز. (1999). جودة الحياة في جوهر الإنسان. المؤتمر الدولي السادس لمركز الإرشاد النفسي (جودة الحياة). جامعة عين الشمس. القاهرة.
- نعيمة، رغداء علي. (2012). جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين. مجلة جامعة دمشق المجلد 28. العدد الأول. دمشق.
- الهنداوي، محمد حامد إبراهيم. (2011). الدعم الاجتماعي وعلاقته بمستوى الرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين حركيا بمحافظة غزة. فلسطين: جامعة الأزهر.
- Bruchon Marilou. Schwetzer. (2002). psychologie de la santé. Dunod. Paris.
- Fowlie, M, Berkeley, J.& Dingwall- Fordyce, I.(1989). Quality Of Life In The Advanced Cancer: the benefits of asking the patients. Palliative Médecine. PP.55-59.
- Liliana Timontion. (2012).Impact des Comorbidités, de la Qualité du Sommeil et de la Fragilité Psycho-Sociale sur la Qualité de Vie des Personnes âgées. France.
- Veenhoven, R. (1994). is happiness atrait? Tests of theory a better society does not make people any happier. Social indicators research, 32, pp. 101-160.

تدهور جودة الحياة لدى المرضى المزمنين

(في ظل التغير الاجتماعي)

د. نايت عبد السلام كريمة

جامعة تيزي وزو

anisiheb3@live.fr

الملخص:

يتوقع علماء النفس والاجتماع، بأن الألفية الثالثة ستشهد تغيرات سريعة في جميع مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة وستكون أكثر تعقيدا وتشابكا مما هي عليه اليوم، مما يتطلب من أفراد المجتمع التمتع بصحة جيدة من كل النواحي من أجل مواجهة تحديات القرن القادم وتحقيق مستوى عال من الرفاهية والرضا عن الحياة، وأقصى حدّ من الإنتاج والاتجاه الإيجابي الكافي والمثمر نحو التنمية في كافة مناحيها، وهناك مفارقة بين المؤشرات الاقتصادية والسياسية الدالة على النمو والمؤشرات الخاصة بالرفاهية النفسية والاجتماعية مما يدل على أهمية الوقوف على تقييم الإنسان لجودة حياته من وجهة نظره هو، أي على أساس إحساسه بالرضا والسعادة والرفاهية والتوافق النفسي والاجتماعي والروحي، فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للفرد الذي لا يعاني من الأمراض والإعاقات أو الاضطرابات النفسية والعصبية، فإن جودة الحياة لدى المرضى المصابين بأمراض مزمنة يجب أن تكون محلّ تساؤل لدى علماء النفس بسبب تفاعل العديد من العوامل النفس- اجتماعية التي تعيق من مستوى توافقهم، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة-الرفاهية-الرضا عن الحياة-المرضى المزمنين-التغير الاجتماعي.

مقدمة:

تشكل الأمراض المزمنة أكبر سبب للوفيات في العالم، وقد أخذت تنتشر بشكل وبائي نتيجة التغير الاجتماعي والتحديث الصناعي وعولمة أنماط السلوك وطرائق المعيشة الأقرب إلى نمط الثقافة الغربي، ولا يختلف الوضع كثيراً في الجزائر أو العالم العربي حيث تزداد نسبة الإصابة بارتفاع ضغط الدم من 3% في الجمهور العام إلى 20% في الفئة العمرية 60-69 سنة، ويصيب السكري 150 مليون شخص في العالم ومن المتوقع أن يكون غالبية المصابين به سنة 2025 في الدول النامية في الفئة العمرية 45 إلى 65 سنة، أما السرطان فقد تسبب في وفاة 7.6 مليون نسمة في العالم سنة 2008 وقد وصل عدد الإصابات الجديدة في الجزائر إلى 37900 حالة سنة 2012 وتسبب في 21700 حالة وفاة في نفس السنة. نقلا عن: (زعطوط، 2014، ص08).

وتشكل هذه الأمراض أيضا، عبئا كبيرا على الفرد والأسرة والمجتمع بسبب تكاليف العلاج والرعاية، إضافة إلى الوفاة المبكرة، لذلك تعدّ دراسة جودة الحياة ودراسة بعض العوامل النفسية الاجتماعية لدى هؤلاء المرضى، مدخلا جديدا لفهم معيشة الفرد للمرض المزمن اعتمادا على زاوية إدراك وتقييم مخالفة لتلك التي يعتمدها الطبيب أو المعالج، حيث تحوّل التركيز على المرض إلى المريض نفسه وإلى العوامل النفسية والاجتماعية الذاتية مقابل العوامل المادية والموضوعية، وفي هذا المقال ستحاول الباحثة التطرق إلى موضوع جودة حياة المرضى المزمنين من المنظور النفسي وذلك بعرض وتحليل نتائج بعض الدراسات الميدانية في الوسط الجزائري والتي تبين مدى تدهور جودة حياة المرضى المزمنين.

1- مفهوم جودة الحياة بين مختلف العلوم:

يعدّ مفهوم جودة الحياة أساسيا في علوم عدة منها: علم البيئة والصحة والطب النفسي، والاقتصاد والسياسة والجغرافيا، وعلم النفس وعلم الاجتماع والإدارة وغيرها... وعلى مدار العقود الماضية، تم استخدام مفهوم جودة الحياة وتطبيقه بشكل متزايد واتسع ليتجاوب مع برامج دعم الأفراد والجماعات وخدمات التقويم الخاص بالسياسة الاجتماعية إذ يعكس هذا الاستخدام والاهتمام جزء من النظرة

الواسعة التي تعتبر أن جودة الحياة هي نتيجة ملائمة للتعليم والصحة وبرامج التأهيل والخدمة الاجتماعية.... الخ، ومن ثم أصبح مفهوم جودة الحياة في المجال الطبي يقاس من خلال مؤشرات وبائية مثل معدل الوفيات والأمراض والأعمار المتوقع، وزيادة فعالية التدخلات العلاجية للحالات التي تعاني أمراضا عضوية شديدة، ومعالجة الآثار النفسية التي عادة ما تصاحب المرض العضوي (مشري، 2014، ص217).

ولقد أشار بعض الباحثين إلى تزايد الاهتمام بمفهوم جودة الحياة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البحث النظري و الميداني وخاصة علم الاجتماع والاقتصاد الحضري، نتيجة تأثير جودة الحياة على التنافسية ومعدلات الرفاهية، كما ازداد اهتمام الباحثين بمفهوم جودة الحياة منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين وبناء على هذا التطور يتضح أن الجودة أصبحت ضرورة ومطلب أساسي في عالم اليوم؛ ومن هذا المنطلق اكتسبت دراسة مفهوم جودة الحياة من المنظور النفسي أهمية كبيرة نتيجة إدراك علماء الاقتصاد والاجتماع وصانعي القرار لحقيقة أن الحياة لا تقاس بالأرقام والإحصائيات، وإنما هي في حقيقتها استجابات ومشاعر؛ فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع متوسط دخل الفرد وتحسن مستوى ما يقدم له من خدمات ورفاهية، لا يؤدي بالضرورة إلى إشباع حاجاته المتنوعة وإرضاء طموحاته الشخصية وكذلك تأكيد قيمه الإنسانية، وبناء عليه يمكن القول؛ أن علم النفس يعد من بين العلوم التي اهتمت بجودة الحياة، وقد تم تبني هذا المفهوم في مختلف التخصصات النفسية النظرية منها والتطبيقية، و لعلم النفس دوره المهم في دراسة السلوك الإنساني وتنميته وتحسينه، والسلوك الإنساني هو الذي يسهم في تحقيق أو عدم تحقيق جودة البيئة المحيطة بالإنسان والخدمات التي تقدم له، أي أن جودة السلوك الإنساني تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق جودة الحياة.

2- جودة الحياة من المنظور النفسي:

عند التحدث عن مفهوم "جودة الحياة" من المنظور النفسي، نجد أنه قد اختلف الباحثين كثيرا في تحديده أو في تحديد أبعاده، وذلك لاختلاف اتجاهاتهم النظرية ولهذا نجد أنه قد اختلفت تسميات المفهوم من "نوعية الحياة" أو "جودة الحياة" " أسلوب الحياة" وارتبط بدراسات علم نفس الصحة ما يسمى أيضا بأنماط السلوك الصحي أو أنماط الحياة الصحية، وهذا ما جعل الاختلاف يتمحور أيضا حول قياس هذا المفهوم، غير أن بعض الدراسات العربية قد أوضحت أن هناك فرقا بين مفهوم جودة الحياة (Qualité de vie) وبين مفهوم أنماط الحياة (Styles de vie) كدراسة "الجيش" (2005) التي أبرزت نتائجها التعرّف على العلاقة بين نوعية الحياة لدى مرضى ضغط الدم والجلطة الدماغية، حيث طبق مقياس منظمة الصحة العالمية لنوعية الحياة كما أن هناك دراسات عديدة تناولت نوعية الحياة لمرضى ضغط الدم والمرضى النفسانيين والذهانيين بالتركيز على الأبعاد التالية: الصحة الجسدية، الصحة النفسية، الاستقلالية الذاتية، العلاقات الاجتماعية والزوجية، البيئة والمحيط وأخيرا الجانب الديني الروحي والتوجه نحو الحياة، وهذه الأبعاد هي الأكثر ملائمة لمفهوم "جودة الحياة" حسب المنظمة العالمية للصحة. (WHO,1994).

وهناك من الباحثين العرب من تحدّث عن "جودة الحياة" بمعنى قدرة الفرد على تحقيق التوازن بين احتياجاته ورغباته وبين استمتاعه بحياته ووجوده الايجابي فيها، وبهذا تتضح شمولية هذا المصطلح وتعدّد جوانبه، وتعبّر جودة الحياة عن حسن صحة الإنسان الجسدية والنفسية، ونظافة البيئة المحيطة به وراثتها، والرضا عن الخدمات التي تقدم له، مثل التعليم والخدمات الصحية والاتصالات والممارسات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وشيوع روح المحبة والتفأؤل بين الناس، فضلا عن الايجابية وارتفاع الروح المعنوية والانتماء والولاء للوطن (محمود، 2006).

وتعرّف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها: "إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتماماته (WHO,1994)، وفي هذا السياق، أصبح ينظر لإدراك الفرد لجودة حياته من المنظور النفسي كقضية تتداخل مع أبعاد جودة الحياة من المنظورات الأخرى، باعتبارها من العوامل الأساسية المساعدة على حسن استثمار ما لدى الفرد من طاقات وإمكانات، وتؤثر بصورة مباشرة على سعادته وتكيفه واستقراره ومدى إيجابيته أو إعاقته عن أداء أدواره الطبيعية في الحياة، ومن ثم أصبح موضوع جودة الحياة مفهوما محوريا في البحوث والدراسات، واستخدم بمعان متعددة في سياقات مختلفة

في العلوم الطبيعية والإنسانية، فكما يرى "الأشول" فإنه نادرا ما يحظى مفهوم ما بالتبني الواسع على مستوى الاستخدام العلمي أو الاستخدام العملي العام في حياتنا اليومية وبهذه السرعة مثلما حدث لمفهوم جودة الحياة. نقلا عن: (مشري، 2014، ص216).

وتتضمن نوعية الحياة حسب منظمة الصحة العالمية (2015) أربعة أبعاد، هي البعد الجسدي أولاً، ويوضح هذا البعد كيفية التعامل مع الألم وعدم الراحة والنوم، والتخلص من التعب و ثانياً، البعد النفسي ويتكون من المشاعر الإيجابية، والسلوكيات الإيجابية، وتركيز الانتباه والرغبة في التعلم والتفكير والتذكر، وتقدير الذات، واهتمام الإنسان بمظهره، وصورة الجسم، ومواجهة المشاعر السلبية، ثالثاً نجد البعد الاجتماعي، ويتضمن العلاقات الشخصية والاجتماعية والدعم الاجتماعي والزواج الناجح، ومن الواضح أن الإنسان لديه حاجات خاصة للانتماء، منها: القبول الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والولاء الاجتماعي، أما رابعاً وأخيراً، نجد البعد البيئي ويتضمن ممارسة الحرية بالمعنى الإيجابي، والشعور بالأمن والأمان في الجوانب البيئية وبيئة المنزل، ومصادر الدخل والابتعاد عن التلوث والضوضاء.

3- مفهوم المرض المزمن وخصائصه:

تشكل الأمراض المزمنة عبئاً كبيراً على الفرد والمجتمع على حد سواء، كما أنها تعد الأولى من أسباب الوفيات في العالم الصناعي وكذا في العالم النامي مثل الجزائر و التي أصبحت تعيش تحولا وبائياً جعل من الأمراض المزمنة مشكلة صحية خطيرة كارتفاع ضغط الدم التي تعدّ أرقامه في تزايد مستمر خلال العشرية الأخيرة، ويختلف المرض المزمن عن المرض الحاد في كونه غير قابل للشفاء التام و ضرورة علاجه المستمر وإعاقته وظيفياً للمصاب به إضافة إلى الأعباء النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه، ومن خصائص المرض المزمن ما يلي:

*الازمان، حيث يستعصي على العلاج ويحتاج إلى رعاية دائمة.

*ارتباطه بالسلوك ونمط المعيشة كالتغيرات في نوعية الغذاء مثل ارتفاع نسبة ملح الطعام، والسكريات والشحوم ومواد حفظ الأغذية المعلّبة، ونقص النشاط الرياضي... الخ.

*تأثره بالعوامل النفسية والاجتماعية إلى درجة اعتبار هذه الأمراض أمراضاً اجتماعية (Taylor,2003).

* تأثيرها على مناحي حياة الفرد، النفسية-الاجتماعية والاقتصادية، الأسرية والمهنية، مما يهدد نوعية حياته.

*ارتباطه بالسلوك الصحي وعوامل الخطر مثل التدخين وتناول الكحول، وعدم الامتثال للتعليمات الطبية والأممية الصحية.

*عبء هذه الأمراض سواء على نمط حياة الفرد حيث تؤدي إلى إعاقات وظيفية، عطل مرضية وإشغال دائم للمؤسسات الرعاية الصحية، إضافة إلى الأعباء المالية (زعطوط، 2005).

* لا يمكن التنبؤ بمسار المرضى من حيث التحسن أو الانتكاس مما يزيد من قلق التوقع وعدم اليقين.

* تحتاج إلى علاج مكلف وطويل الأمد خاصة إذا ظهرت المضاعفات الخطيرة.

* تؤدي إلى إعاقات وظيفية وجسدية مما يزيد من معاناة المريض والتأثير على نوعية حياته.

*الخبرة والغموض، المرتبطان بطبيعة المرض بدءاً من التشخيص ثم التحاليل المرهقة، مروراً بالعلاج المكلف ومضاعفاته، وصولاً إلى مآل المرض المرتبط بالإعاقة أو الموت.

*الوصمة النفسية الاجتماعية في ظل التخلف الثقافي والحضاري الذي نعاني منه (زعطوط، 2014).

وعند التحدّث مثلا عن ارتفاع ضغط الدم الجوهري، فيجب الإشارة إلى أنه الأكثر انتشاراً في أوساط المرضى والأكثر خطورة وذلك لأنه يجعل الفرد يميل إلى تصلب الشرايين، هذا فضلاً عن تعقيداته الخطيرة الأخرى على مستوى تضخم القلب والتأثير على الكلى.... الخ.

وارتفاع ضغط الدم الشرياني هو ارتفاع ثابت في قيم ضغط الدم، وخاصة ضغط الدم الانبساطي، ويسمى هذا المرض بالقاتل الصامت وذلك لأنه عادة ما لا يشعر المريض بأية أعراض وحين يتم الكشف عن ارتفاع ضغط الدم لديه يكون في مرحلة التعقيدات ويصنف عادة ارتفاع ضغط الدم من ناحية أسبابه إلى ثانوي وهو الذي تعرف أسبابه كالأضرار الكلوية وأمراض الغدد الصماء... الخ وآخر أساسي أو جوهري وهو الذي لا يوجد له طبياً أي سبب واضح ويعدّ لذلك ناشئاً عن عدة عوامل نفس - اجتماعية متضافرة، كما تلعب سمات شخصية الفرد أرضية هامة لتطوره، ولقد تم افتراض أن من أهم العوامل المساعدة على ظهور هذا المرض هي عامل الوراثة،

السن، العرق، السمّنة، إدمان الكحول والتدخين، مدخول الصوديوم (ملح الطعام)، الكافيين، وقلة النشاط البدني أو انعدامه **Lemaire (2008, Antoine)** والعوامل النفسية والضغط وعدم فعالية التعامل معها ويمكن اختصار كل هذه العوامل بالقول أن هذا المرض يرتبط كثيراً بنمط المعيشة وأسلوب الحياة (نايت عبد السلام ، 2014).

في حين عرفت منظمة الصحة العالمية (2013) مرض السكري بأنه: مرض مزمن يحدث عندما يعجز البنكرياس عن إنتاج الأنسولين بكمية كافية، أو عندما يعجز الجسم عن الاستخدام الفعال للأنسولين الذي ينتجه، والأنسولين هو هرمون ينظّم مستوى السكر في الدم، ويعد فرط سكر الدم أو ارتفاع مستوى السكر في الدم من الآثار الشائعة التي تحدث جراء عدم السيطرة على مرض السكري، مما يؤدي مع الوقت إلى حدوث أضرار وخيمة في العديد من أجهزة الجسم، خصوصاً في الأعصاب والأوعية الدموية.

ويشكل داء السكري كمرض مزمن، إحدى المعضلات الصحية التي يواجهها المختصون، ويعاني عواقبها المرضى وأسرهم، نظراً لانتشاره المتسارع بفعل تواجده عوامل وسلوكيات الخطر، من عوامل وراثية، السمّنة، السلوكيات الغذائية، نمط وأسلوب الحياة وكذا مصادر التوتر المختلفة، ومن جهة أخرى قد يؤدي المرض إلى مضاعفات متشابكة، قد تتراوح بين الإصابة البسيط كتخلخل وسقوط الأسنان، تقرحات الجلدية، إلى الأمراض المركبة والخطيرة، كضعف الرؤية، العمى والإصابات الوعائية القلبية، عجز كلوي، وتقرحات وأدران قد تنتهي ببتز القدم أو الساق، مما يترك آثاراً سلبية على المسار الحياتي، العلائقي، الأسري، المهني والاجتماعي، وذلك بدءاً من تغير صورة الجسم والذات، آثار قد تبدأ في الظهور منذ اكتشاف المرض وتشخيصه (لخضر عمران، 2009، ص18).

ويعتبر السرطان أحد الأمراض الخطيرة المرتبط بالموت في أذهان غالبية البشر، بسبب ارتفاع نسبة الوفيات الناجمة عنه، فقد تسبب في وفاة 8.2 مليون نسمة على مستوى العالم سنة 2012 مع تسجيل 14.1 مليون حالة جديدة في ذات السنة (زعطوط، 2014، ص12).

ويطلق مصطلح الأورام الخبيثة على مجموعة السرطانات البشرية، التي تنفرد بتوالدها سريع خارج عن السيطرة، لخلايا شاذة تتعدى على الأنسجة المجاورة، أو تنتشر في أعضاء أخرى عن طريق ظاهرة النقلة (**Métastase**) بسبب عوامل وراثية جينية إضافة إلى عوامل خارجية أهمها:

* العوامل المادية المسيطرة مثل الأشعة فوق البنفسجية والأشعة المؤيَّنة.

* العوامل الكيميائية المسرطنة مثل: الاسبستوس، ودخان التبغ، والافلاتوكسين (ملوثات غذائية)، والأرسنيك (أحد ملوثات مياه الشرب).

* العوامل البيولوجية المسرطنة مثل: أنواع العدوى الناجمة عن بعض الفيروسات أو الجراثيم أو الطفيليات.

* كما تزيد الشيخوخة من احتمال حدوث السرطان بسبب تعطل آليات التصليح الخلوي مع التقدم في العمر (زعطوط، 2014، ص48).

4- الدراسات السابقة حول جودة الحياة لدى المرضى المزمنين:

4-1- دراسة "زعطوط رمضان" 2014:

وعلى حدّ قول الباحث "زعطوط رمضان" فإن الجهل بنوعية حياة المرضى المزمنين يؤثر على طريقة التكفل بهم من جهة ويزيد من الشعور بعدم الرضا على أداء المكلفين برعايتهم وكذا منظومة الصحة في بلادنا، وهو على حدّ رأيه أحد أسباب المفارقة بين الميزانيات الضخمة التي تصرفها الدولة على الرعاية الصحية، وبين عدم الرضا الذي يعبر عنه المواطن في كثير من مناسبات الاحتجاج الاجتماعي.

ويعتقد الباحث "زعطوط رمضان" أن غياب علاج شافٍ ونهائي للأمراض المزمنة في أغلب الأحيان يطرح إشكالية نظرة المريض ومعايشته لمراحل العلاج، وظروفه، والعبء الذي يتحمله دون أمل في التعافي من المرض، وذلك كله يؤثر على نوعية حياته.

وفي دراسته حول نوعية الحياة لدى مرضى السرطان بالمقارنة مع عينة غير المرضى، فقد توصل إلى أنه فقط 12 % من المرضى الذين ظهرت لديهم نوعية حياة جدّ منخفضة، مقابل 1 % من عينة غير المرضى، فعلى عكس ما كان يتوقع لم تظهر الفروق دالة بين العينتين باستثناء تلك النتيجة، فقد كانت نوعية الحياة مرتفعة على العموم.

يعاني ثلث المرضى المزمنين والأصحاء من انخفاض الدعم الاجتماعي المدرك وكان ارتباطه بنوعية الحياة ضعيفا لدى المرضى حيث وصلت قيمة معامل الارتباط إلى 0.23 وقويا ودالا لدى الأصحاء، حيث بلغ 0.36. يعاني 52% من المرضى المزمنين، من مستوى متوسط إلى مرتفع في الضغط النفسي مقارنة بالأصحاء 28% وكان ارتباط الضغط النفسي بنوعية الحياة سلبيا وقويا لدى المرضى حيث وصلت قيمة معامل الارتباط إلى -0.47 وإلى -0.54 لدى الأصحاء. ويرى الباحث اعتمادا على نتائج الدراسة الحالية في تأكيدها على علاقة الضغط النفسي بنوعية الحياة، ضرورة إنشاء مشروع وطني لنوعية الحياة لدى المرضى المزمنين بإمكانه أن ينطلق من مجموعة من فرق البحث على مستوى الجامعات، وصولا للتكفل به من طرف هيئة وطنية مستقلة، وقد سبقتنا دول مثل كندا وأستراليا في إنشاء مشروعاتها الوطنية لنوعية الحياة لكافة المواطنين دون استثناء.

4-2- دراسة " لخصر عمران" 2009:

اهتمت هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين الإصابة بداء السكري ومدى تدهور جودة الحياة لدى المصاب به، وبمعنى آخر تلك القيمة المعطاة لمدة الحياة، من خلال المستوى الوظيفي، الإدراكات والطموحات الاجتماعية لدى المرضى... الخ، وذلك بتقدير الأبعاد الأساسية لجودة الحياة والمتمثلة في الحالة الجسمية، الأحاسيس الجسمية، الحالة النفسية، العلاقات الاجتماعية المقدر ذاتيا من طرف المريض، وموضوعيا من طرف المعالج أو الاثنين معا. وضمن هذا الإطار، يتمحور موضوع هذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على جودة الحياة لدى مرضى السكري بنوعيه الأول والثاني، حيث تم التساؤل: هل تعدّ جودة الحياة لدى مرضى السكري منخفضة؟

ومن ضمن ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، أنه ومن القراءة الأولية لتقدير جودة الحياة لدى أفراد العينة والمقدّرة ب 33.80 وب 78.33 لدى النمط 1 مقابل 35.80 لنمط 2، تقدير بعيد جدا عن المتوسط المرجعي ل MOS المقدر ب 64.30 مؤشر واضح عن مدى انخفاض وتدهور تقدير جودة الحياة لدى مرضى السكري، وذلك على مستوى جميع الأبعاد الثمانية للمقياس المستخدم في الدراسة، بدءا من التحديدات الجسمية التي تؤدي إلى صعوبات في الحركة والنشاط، العمل والعلاقات مع الآخرين، حتى أن التقدير الصحي الحالي مقارنة مع السنة الماضية جاء ضعيفا، حيث قدّر ب 22.64 و يضل بعيدا عن المتوسط المرجعي المقدر ب 59.14 ولقد أشار الباحث في دراسته إلى المعاناة النفسية للمرضى، والمعبر عنها أو والتي تتضح معالمها في حوار المرضى أثناء المقابلات، حيث تم التعبير عن ذلك بوقع المرض كالصدمة، بالإضافة إلى تغيير جذري في نمط وأسلوب الحياة لاعتمادهم على الأدوية... إلى غير ذلك (لخصر عمران، 2009، ص 18).

وفي السياق نفسه، نجد أن الباحثة "مشري سلاف" تحدّثت في مقال لها سنة 2014 حول جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي، وعن التساؤل الذي قد يطرح نفسه في مثل هذه الحالة وهو لماذا بقيت معدلات الانتحار ونسب انتشار الاكتئاب والأمراض النفسية عالية في مجتمعات أقل ما يقال عنها أنها توفر مستوى "عال جدا" من جودة الحياة وفق هذا المدخل؟ ومن هنا، ترى الباحثة أن الإجابة على هذا التساؤل كان من خلال عدد من الباحثين الذين يرون أن الرضا الذاتي عن أسلوب الحياة هو المعيار الأفضل لتعريف وقياس جودة الحياة، حيث يؤكد (تيلور وبوجدان) مثلا، أن مفهوم جودة الحياة لا يعطي معنى واضحا من غير أن يشمل مشاعر الفرد، و بمعنى آخر؛ يبين أصحاب المدخل الذاتي أن البعد الانفعالي الخاص بمشاعر الأفراد ومعاناتهم في الحياة تعتبر جوهر التقويم الذاتي لجودة الحياة، فمثلا السعادة التي يشعر بها الفرد تعتبر حالة عاطفية تبعث لديه الشعور بالرضا، وتمكن من تقويم المواقف بصورة واقعية، فالمؤشرات الذاتية التي تصف السعادة الذاتية ترتبط بجودة الحياة ارتباطا أكثر من المؤشرات الموضوعية، إذ أن وجهة النظر الذاتية تعتبر أساسا لفهم حدود القياس الموضوعي (مشري، 2014، ص 225).

وان كان مفهوم جودة الحياة من المفاهيم التي يتم تناولها في علوم مختلفة وسياقات عديدة، فإن تناوله من المنظور النفسي وخاصة من منطلق علم النفس الإيجابي الذي أحد مفاهيمه الأساسية يعتبر ضرورة ملحة من جانبين:

- الجانب الأول كون جودة الحياة هي في الأساس انعكاس للتقدير الذاتي للفرد بحد ذاته لحياته.

- أما الجانب الثاني، كون علم النفس الإيجابي يقدم الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق جودة الحياة، وتحديد الآليات الملائمة لذلك من خلال برامج تدريبية أو علاجية أو تأهيلية يمكن اعتمادها من مختلف المؤسسات المجتمعية التي تتكفل بتوفير هذه الخدمات لكل شرائح وفئات المجتمع.

خاتمة:

يشكل المرض المزمن عبئا على الفرد والمجتمع ويتسبب في خسائر نفسية واجتماعية واقتصادية مما يعيق عملية النمو الفردي والجماعي، وقد أصبحت دراسة جودة الحياة أحد المداخل للتكفل بالمرضى المزمنين، ويعتقد الباحث "زعطوط رمضان" (2014) أن غياب علاج شاف ونهائي للأمراض المزمنة في أغلب الأحيان، يطرح إشكالية نظرة المريض ومعايشته لمراحل العلاج وظروفه والعبء الذي يتحمله دون أمل في التعافي من المرض، وذلك كله يؤثر على جودة حياته، كما يمكن القول بأن جودة الحياة قد تعطينا مؤشرا للمخاطر الصحية والتي من الممكن أن تكون جسدية أو نفسية، وذلك في غياب علاج حالي أو الاحتياج للخدمات (صالح اسماعيل، 2010) وان تطوير جودة الحياة هو الهدف المتوقع لمقدمي الخدمة الصحية، وتقييم حاجة الناس لجودة الحياة تشمل أيضا تقييم احتياجات الأفراد وتوفير البدائل لهذه الاحتياجات حتى ولو لم يكن هناك تشخيص لمرض محدد أو مشكلة معينة، والزيادة في معدّل الأعمار في البلدان المتقدمة، قد أوجب الإدراك بضرورة بأن طول العمر يجب أن يترافق مع تحسين الصحة المتعلقة بجودة الحياة (Health Relate Quality Of Life)(HRQOL)، ولهذا يمكن التركيز على أهم التوصيات التالية:

- أهمية البحث في تحسين جودة الحياة من خلال المساندة الاجتماعية، وبرامج للتدخل وتنمية الصحة النفسية التي تتضمن تنمية تقدير الذات والتفائل والرضا عن الحياة، وفعالية الذات ومعنى الحياة، وكذلك تحسين الرعاية الصحية للفرد والعمل على إعداد برامج وقائية علاجية.

- يمكن استخدام مقاييس جودة الحياة باعتبارها أسلحة ذات حدين، حيث أنها تساعد على الكشف والتنبيه بما قد يؤول إليه الفرد من مرض أو لا توافق... الخ، كما أنها تكشف عند المرضى عن احتياجاتهم ومدى رضاهم أو لا عن بعض جوانب الحياة والتي يمكن التدخل بشأنها لتعديلها أو تقديم بدائل مناسبة عنها.

- يمكن القيام بدراسات حول نوعية الحياة، في إطار علم نفس الصحة في محاولة البحث مثلا عن ملمح سلوكي يمكن اعتباره كعامل خطورة مرتبط بأي مرض من الأمراض المزمنة مثلا، حيث يتشكل من مجموعة من الخصائص العديدة: المعرفية، الانفعالية، السلوكية والعلائقية والروحية.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- زعطوط، رمضان (2014): نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 2- زعطوط، رمضان (2005): علاقة الاتجاه نحو السلوك الصحي ببعض المتغيرات النفسية الاجتماعية لدى المرضى المزمنين بورقلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 3- صالح إسماعيل (2010): قلق الولادة لدى الأمهات في المحافظات الجنوبية لقطاع غزة وعلاقته بجودة الحياة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- 4- لخضر، عمران (2009): الإصابة بداء السكري وعلاقتها بتدهور جودة الحياة لدى المصابين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم نفس الصحة، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- 5- محمود عبد الحليم وعلي مهدي كاظم (2006): "مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة " وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس - مسقط ، عمان .
- 6- مشري، سلاف (2014): جودة الحياة من منظور علم النفس الايجابي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد08، ص-ص (215-237).
- 7- نايت عبد السلام، كريمة (2014): علاقة بعض المتغيرات النفسية والشخصية وطرق التعامل مع الضغط النفسي والاتجاه نحو السلوك الصّحي بارتفاع ضغط الدم الشرياني الجوهري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم النفس، جامعة الجزائر.
قائمة المراجع باللغة الفرنسية:
- 8- Lemaire Antoine (2008) : L'Hypertension Artérielle, ed; Lyon, Paris, France.
- 9- Taylor, S.E (2003) : Health psychology 5 me ed, New York: Mc Graw – Hill .
- 10- WHO-QOL Group (1994) . The Development of Word Health Organization Quality Of Life Assessment International perspectives, (pp.41-57), Berlin: Springer-Verlag.

خطر الفجوة الرقمية على جودة الحياة في مجتمع المعلومات

نعيمي آمنة

جامعة وهران -2-

aminasmi5@outlook.fr

الملخص:

تعد الفجوة الرقمية أحد نتائج تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجتمع وهي نتيجة حتمية لا مفر منها لأنها لا تتعلق بالتكنولوجيا لوحدها وإنما انعكاس كذلك للمستوى الاقتصادي الاجتماعي الثقافي والفكري المتفاوت في المجتمع سواء كان هذا المجتمع محليا داخل الدولة أو بين دولة وأخرى ومؤثرة فيه في نفس الوقت، مرتبطة من جهة بملكية هذه الوسائل وطريقة توزيعها ومن جهة أخرى بكيفية استغلالها والتعامل بها في الحياة عامة الشخصية منها والمهنية، يحتاج تضييقها إلى جهود عبر كل المستويات بداية من تخطيط استراتيجي للاندماج المتكافئ في مجتمع المعلومات، توفير البنى التحتية للاتصال، محو الأمية بكل أنواعها، دمج هذه الوسائل في الفضاءات العامة وكل الأطوار التعليمية مع عدم تهميش المناطق النائية والبعيدة...

الكلمات المفتاحية: الفجوة الرقمية، مجتمع المعلومات، التنمية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، الاقتصاد الجديد.

المقدمة:

لا شك أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تقحم نفسها عبر كل البيوت والمراكز والفضاءات. وأصبحت ضرورية ومسهلة للحياة بل هناك من لا يستطيع الاستغناء عنها البتة. لكن بقدر التسهيلات التي توفرها هذه التكنولوجيا والسرعة وعدة مزايا أخرى، فإن عدم استعمالها أو عدم اللحاق لاستخدامها أيا كان السبب يشكل خطرا على توازن المجتمع وانسجام البنى داخله، حيث تشهد هذه التكنولوجيا تسارعا في تطورها شكلا ومضمونا لكن لا يتماشى هذا التسارع بنفس الوتيرة لجميع أفراد المجتمع حتى وإن كان مجتمع معلومات بامتياز. إذ لا يمكن ضمان توزيعها على جميع الوحدات بنفس القدر وإن وزعت بالتساوي لا شيء يضمن استخدامها على جميع المستويات بشكل متساو وهذا من شأنه أن يمس توازن المجتمع وتنميته ويمس جودة الحياة بالنسبة للأفراد غير المستفيدين أو المستفيدين منها بشكل ضعيف. تعتبر الانترنت العنصر الحيوي لمجتمع المعلومات والاقتصاد الجديد وعلى رأس كل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، غيرت طريقة عمل المنظمات والمجتمع ككل، تسمح بتحسين أوضاع الفرد، الجماعة وكل الدولة، لكن هذا المجتمع -المعلوماتي- الذي يجعل من المعلومة الرقمية ثروة ومصدر كل التعاملات يحتاج لثبات لتعقل نموه تلك الفجوة الرقمية التي تكبح تطوره للتوازن والرقى سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي. وعليه ما خطر الفجوة الرقمية على جودة الحياة في مجتمع المعلومات. ما أسبابها، مظاهرها وأنواعها، وما علاقتها وتداعياتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؟

للإجابة على هذه الإشكالية استعنا بالبحوث النظرية الأجنبية والعربية والإمام بالإطار المفاهيمي والتحليلي لهذا المفهوم لحصره ومعرفة الأسباب والتداعيات.

1. تعريف الفجوة الرقمية:

ظهر مصطلح الفجوة الرقمية بتحوله من مصطلح نشأ في 1995 بالولايات المتحدة الأمريكية بعد إصدار تقرير لوزارة التجارة الخارجية وهو: سقوط من فتحات الشبكة والذي يشير إلى الاختلاف بين فئات المجتمع الأمريكي في استخدام الكمبيوتر بسبب الدخل، الجنس، اللغة، المنطقة....

نشأ هذا المفهوم -أي الفجوة الرقمية- نتيجة تقدم مجتمع المعلومات ويشير إلى التفاوت الحاصل بين مختلف عناصر المجتمع من أفراد، أسر، شركات، مناطق جغرافية.. في فرص الحصول على تكنولوجيا معلومات والاتصالات والتحكم بالإنترنت واستخدامها في مختلف الأنشطة (لزرقي نبيلة، 2015)

هي الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والنامية وهذا الانقسام الرقمي الذي يعبر عن الفرق بين أغنياء مالكي المعلومة وفقرائها ينطبق كذلك داخل الدولة نفسها (لحمر عباس). تعرف كذلك أنها المسافة التي يجب أن تقطعها الدول النامية في سباق مع الزمن في محاولة وصولها للمعرفة المعلوماتية التي بحوزة الدول المتقدمة (شارف عبد القادر، رمضاني لعلا، 2016). في تعريف آخر هي اللامساواة في القدرة على الوصول لمصادر المعلومات والانترنت بسبب نقص تقني أو صعوبة التحكم حيث يمكن للاقتصاد الرقمي أن ينتج مجتمعا من طبقتين مالكة وغير مالكة للمعلومة والاتصال، ففي الوقت الذي تستفيد فيه الفئة الواصلة من اقتصاد المعرفة تبقى الفئة الأخرى مقصاة من ذلك بسبب عدم ملكيتها وعدم قدرتها على التواصل. (Caroline Rizza، 2006). وتشير الفجوة أيضا إلى صعوبة اندماج المحلي في المجتمع الكلي بفجوة بين مستخدمي تكنولوجيا الإعلام والاتصال في حياتهم اليومية والمهنية وبين من لا يستثمرونها لنقص التجهيز وقلة الكفاءة ليس بين الدول فقط بل حتى داخل الدولة الحائزة أو المالكة للشبكة

يرتبط مفهوم الفجوة الرقمية بعدة مفاهيم قريبة أو ذات صلة مثل مفهوم الفجوة المعرفية: لا تشير إلى الفارق بين المالكين وغير المالكين بل إلى الفارق في طريقة فهم الأمور والحكم عليها ونسب القيمة لمعلومة معينة، لا تتعلق فقط بالجانب العلمي وإنما كذلك ذهنيات وعقليات (Alain Kiyindou، 2009).

من المفاهيم المرتبطة كذلك بالفجوة الرقمية: مفهوم التبعية التكنولوجية ويقصد بها الاعتماد الجزئي أو الكلي على المجتمعات الأخرى في كل ما يتعلق بالبنية الأساسية للاتصال من مرافق، معدات الإنتاج والتوزيع التي يحتاجها النشاط الاتصالي في مختلف مراحلها سواء جمع المعلومات، إعدادها، نشرها، توزيعها وينعكس ذلك على الأوضاع فتنشأ تبعية ثقافية، إعلامية: تدفق إعلامي في اتجاه واحد. (طارق خليفي، 2010)

2. أشكال ومستويات الفجوة الرقمية:

تعرف الفجوة الرقمية أشكالا ومستويات إذ ليست موحدة وبنفس الأسلوب لجميع المجتمعات، فحيازة تكنولوجيا الإعلام والاتصال لا تكفي للاندماج في مجتمع المعلومات ولا تساعد الأميين أو من لا يعرفون التعامل معها حيث تشكل الأمية والجهل باستخدامها فراغا يجسد الفجوة. هذا الفارق على المستوى الدولي بين دولة وأخرى وكذا على المستوى الوطني بين سكان ميسورين وسكان مهمشين (Caroline Rizza، 2006). كما يمكن أن تكون على المستوى الفردي المحدود وهنا تتحكم متغيرات في اكتساب الفرد للمعلومات مثل: الفروق الفردية، المهارات، مستويات الاهتمام، القدرة المعرفية. كما تتحكم متغيرات على المستوى المجتمعي الأوسع تشمل طبيعة البناء الاجتماعي، أساليب نشر المعلومات، النزاع أو التكتل الاجتماعي، ملكية وسائل الإعلام وطرق تمويلها وتشغيلها، فنجد استخدام الوسائل الحديثة وسيلة لدى بعض الدول لكنها غاية عند دول أخرى (فتحي حسين عامر، 2012)

تظهر الفجوة بين الأفراد في اللامساواة بين من يملك دخولا سريعا للانترنت وبين من له دخول ضعيف، بين من يستطيع أن يدفع اتصالا شبكيا مستمرا ودائما وبين من يدفع بالفترات، يمكن أن تكون في الاستعمال ولا يتعلق الأمر فقط بملكية التكنولوجيا بل باستخدامها وحتى إنتاجها. (Alain Kiyindou، 2009).

تبرز الفجوة كذلك على مستوى المدارس في التجهيز المعلوماتي، كفاءة المعلمين... فنجد في المجتمع الواحد مدرسة أحسن من أخرى في الرقمنة، الكفاءة والتجهيزات الرقمية.

3. أسباب الفجوة الرقمية والعوامل المؤثرة على وجودها:

في تقرير لمركز بحوث التنمية الدولية بكندا ورد أن الفجوة الرقمية التي يشار إليها دائما أنها غياب التوازن واللامساواة في الوصول لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ليست سببا لكنها تعبير عن الفجوة الحقيقية على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي بين الفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد، وبين المجتمعات الغنية والفقيرة من جانب آخر، ومن بين العوامل والمتغيرات المرتبطة بذلك: الظروف التي تساعد تكنولوجيا الاتصال على أن تساهم بجدية في الارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية،

نوعية البيئة التي تسمح لهذه التكنولوجيا أن تشارك في إعادة توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل وتحقق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فرغم تميز التكنولوجيا الجديدة بالتراكم المعلوماتي إلا أن الخطر يكمن في كيفية استغلال وتعامل المجتمعات مع هذه الثروة المعلوماتية. (بسيوني ابراهيم حمادة، 2008)

يتأثر وجود الفجوة بتغيرات غير مباشرة تتمثل أساساً في المستوى الاقتصادي الاجتماعي والتعليمي، درجة الاهتمام بالقضايا الراهنة والعامية، نوع التكنولوجيا أو الوسيلة المعتمدة. على المستوى الفردي تبرز من خلال: تباين المهارات الاتصالية للأفراد، سعة المعلومات والخلفية السابقة للأفراد، التفاعل الاجتماعي والنقاش مع الآخرين. (فتحى حسين عامر، 2012) أما على المستوى المجتمعي أو الدولي فيمكن تصنيف أسباب وعوامل ظهور الفجوة الرقمية إلى:

1.3. أسباب اقتصادية تكنولوجية:

سرعة التطور التكنولوجي يزيد من صعوبة الدول النامية للحاق بها بالموازية، استخدام أفراد الدول النامية غالباً التكنولوجيا لوظيفة ترفيهية استهلاكية لا تنموية، ارتفاع كلفة توطيد تكنولوجيا الاتصال من بنى تحتية وتجهيز وتوزيعها بشكل غير متكافئ (نهال فؤاد، 2012) ما يؤدي لنقص البنى الاتصالية والشبكية، نقص استخدام الشبكة، نقص عدد المواقع، ضعف أو عدم إنتاج البرامج المعلوماتية، ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير.

2.3. أسباب اجتماعية:

الفقر بأشكاله، هجرة الأموال والأدمغة العربية، غياب الوعي وسياسة اللامبالاة، اهتمام الشباب بالسطحيات، غياب الشفافية وروح العمل.

3.3. أسباب سياسية:

سياسة الاقتصاد الريعي المرتكز على إنتاج المواد الأولية، إعلام فارغ من التفكير البناء، غياب الحريات وعدم المشاركة في صنع القرار. (شارف عبد القادر، رمضان لعلا، 2016)

4.3. أسباب تعليمية لغوية:

تدني مستوى التعليم في جميع أجزاء المنظومة التربوية من أستاذ ومنهاج وطرق وإدارة لدى الدول النامية والعربية خاصة، الأمية التكنولوجية والألفبائية، الحواجز اللغوية، حيث تحتل اللغة الإنجليزية 68 بالمائة من محتوى المواقع في حين يمثل المحتوى العربي أقل من 1 بالمائة من المحتوى العالمي وما ينشأ عنه من قلة التطبيقات العربية الالكترونية (حكومة تجارة وتعليم الكتروني) (نهال فؤاد، 2012)

4. مؤشرات قياس الفجوة الرقمية:

- يقصد بمؤشرات الفجوة الرقمية الأداة التي تستعين بها الهيئات المهتمة بقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لقياس الفجوة الرقمية، ومنها:
- مؤشرات الكثافة الاتصالية: تقاس بعدد الهواتف النقالة والثابتة لكل مائة فرد وسعة شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات عبرها.
 - مؤشر التقدم التكنولوجي: ويقاس بعدد الحواسيب وعدد مستخدمي الانترنت وحيارة الأجهزة الالكترونية.
 - مؤشر الانجاز التكنولوجي: ويقاس بعدد براءات الاختراع، وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا، حجم صادرات منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة بالنسبة لإجمالي الصادرات.
 - مؤشر الذكاء المعلوماتي: وهو من أصعب المؤشرات قياساً نظراً لحداثة المفهوم، يقاس بصورة تقريبية بعدد حلقات النقاش عبر الانترنت والأوراق العلمية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف، عدد اللقاءات العلمية ونطاق الموضوعات التي تناوّلها.
 - مؤشرات قطاع المال والأعمال: تقاس من خلال مدى توافر وسائل الأمن على المعلومات، نسبة استعمال الموظفين للانترنت، نسبة انتشار الشبكات المحلية (انترانت)، نسبة الإدارات التي تدار بطريقة الكترونية، التعاملات البنكية والتجارية الالكترونية
 - مؤشرات ثقافية وعلمية: تقاس من خلال نسبة انتشار المكتبات الرقمية وقواعد البيانات التي يعتمد عليها في البحث العلمي.

يمكن إضافة مؤشرات تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التربية، مؤشرات النفاذ للإنترنت للمقيمين والمهنيين وأسعار هذا النفاذ. (عبدلي فاطمة، 2016)

من خلال الإحصاءات المقدمة لبعض هذه المؤشرات تبين أن الدول العربية تأتي في مذيلة الفئات المحصاة فرغم تموضعها ضمن الفئات المتوسطة في ملكية الهواتف الثابتة والحوايب الشخصية إلا أنها متأخرة في القوائم الخاصة بعدد مواقع الإنترنت وعدد مستخدمي الشبكة وهذه أكثر المؤشرات الدالة على التنمية المعلوماتية والمعرفية حيث تعبر عن مدى تجاوب المجتمع مع تكنولوجيا المعلومات ومدى استثماره لها في حياته العامة. (نهال فؤاد، 2012)

ويسجل أعلى المستويات من هذه المؤشرات لدى الدول العربية في الإمارات ثم السعودية في نشاط التجارة الالكترونية ليقبى هذا النوع من التجارة شبه غائب في معظم الدول العربية، في حين خمسة أسداس هذه الأجهزة بكامل بنيتها التحتية في الدول المتقدمة نصفها في أمريكا الشمالية وحدها. (لحمر عباس)

5. آثار الفجوة الرقمية وتداعياتها على المستويات الأخرى:

تشكل الفجوة الرقمية اختلالاً في المجتمع فهي تجسد عدم توازنه والذي يؤدي إلى صعوبات على كل عملية تنموية في أي ميدان كان، ونستطيع القول أن هناك حلقة دائرية بين الفجوة الرقمية والفجوات الأخرى وتراجع التنمية حيث تؤثر عليها وتتأثر بها في نفس الوقت، ومن بين الآثار الظاهرة أو الناشئة عن وجود الفجوة:

- تؤثر على الاقتصاد الفعلي وتحول من فجوة رقمية إلى فجوة اقتصادية أمنية
- الغياب عن المنافسة وعدم التكيف مع السوق العالمي
- عدم التفاعل مع الفكر العلمي وتجديده يزيد الفكر المتطرف وانتشار الإشاعات وفوضى الفكر
- غياب الشفافية المعلوماتية يعرقل التبادل والتعاون بين صناعات القرار ما يزيد من فوضى القرارات وصعوبة التنسيق بين مختلف القطاعات
- تزايد الطبقة باستثمار الفئة المالكة للمعلومة للمعلومات التي تصلها في حين تبقى الفئة المحرومة متأخرة مما يزيد الأحقاد وتراجع روح الوطنية بين فئات المجتمع.

6. حلول لتضييق الفجوة الرقمية:

لا يمكن القضاء على الفجوة الرقمية بشكل مطلق مادام المستويات الأدنى والأعلى متباينة سواء داخل المجتمع الواحد أو بين عدة مجتمعات، لكن الجهود حثيثة لتقليصها والاندماج في مجتمع معلوماتي متوازن. من بين الحلول لتضييق الفجوة ما يلي:

- المشاركة الفعالة بين جميع المسؤولين عن وضع الفجوة الرقمية: الحكومات وصناع السياسة، مقدمو الخدمات من القطاعين الحكومي والخاص، المجتمعات المدنية.
- للدولة الدور الأكبر في بناء بنية تحتية وخلق بيئة ملائمة سريعة الاستجابة ووضع استراتيجية بعيدة المدى للاندماج في مجتمع المعلومات.
- محاكاة الدول المتطورة كالانضمام للتكتلات والمنظمات العالمية التي تسهل المهمة الاقتصادية وتنقل تجارب ونماذج مفيدة.
- التوعية بأهمية هذه التكنولوجيا وأهمية استخدام الإنترنت في الحياة العملية. (لزرقي نبيلة، 2015)
- اجتذاب الاستثمارات لبناء مجتمع معلومات
- خفض تكلفة الشبكة وتوفير الأمن المعلوماتي.
- حرية الفكر والمشاركة في اتخاذ القرار.

- تحفيز مشاريع البحث والتطوير وتشجيع الباحثين ماديا ومعنويا.

ادخال الانترنت والحاسوب في كافة المراحل التعليمية ومحو الأمية المعلوماتية. (شارف عبد القادر، رمضان لعلا، 2016)

- تجهيز الفضاءات العامة بمذة التكنولوجيا وتعميمها ليتمكن الجميع من استغلالها مهما كانت المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

الخاتمة:

إن تبني التكنولوجيا في الدولة أو المجتمع أمر في غاية الأهمية نظرا للميزات التي توفرها من سرعة وسهولة، وأصبح لزاما على كل مجتمع أن يكون معلوماتها ليتماشى مع متطلبات العصر ويلتحق بركب التنمية والتطور ويحقق جودة الحياة لأفراده، لكن من جهة أخرى خلق هذا التبنى أزمة أو سبب مشكلا بطريقة غير مباشرة لعدم توزيعه بنفس الطريقة أو بالمساواة على الجميع من أفراد، مؤسسات، أحياء... طبعاً المشكل ليس في التكنولوجيا في حد ذاتها ولكن في مسيرتها ومسؤوليها والقائمين على توزيعها من جهة وعلى الظروف والفروقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الأفراد وكذا بين الأحياء وعناصر المجتمع عامة من جهة أخرى. هذا عما يحدث في الدول النامية بما فيها العربية، ناهيك عن الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتطورة والنامية والتي تسجل مستويات أخرى وفارقاً بعيداً كل البعد لأنه يمس إنتاج التكنولوجيا وليس توزيعها فقط، فالدول النامية استهلاكية للتكنولوجيا وحتى في ذلك الاستهلاك لم تكن متوازنة بداخلها، أما الدول المتطورة فالفجوة الرقمية بما هي على مستوى التوزيع لأنها هي مصدر هذه التكنولوجيا والمتحركة في استغلالها. ورغم الجهود الكثيفة لتقليص هذه الفجوة لينعم الجميع باستغلال هذه الوسائل بشكل متساوي إلا أن القضاء عليها أمر شبه مستحيل لأنه يتطلب سياسة وتخطيطاً يمس كل القطاعات آخرها القطاع التكنولوجي الرقمي لأن وجودها مرتبط بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي الثقافي العلمي الفكري... ومرتبطة بسياسة الدولة ونجاعة تسييرها وتبقى حلقة التأثير والتأثر قائمة بينهم.

قائمة المراجع:

الكتب:

- فتحي حسين عامر، (2012)، علم النفس الاجتماعي، القاهرة: دار العربي، ط.1
- طارق خليف، (2010)، سياسات الاعلام والمجتمع، لبنان: النهضة العربية
- بسيوني ابراهيم حمادة، (2008)، دراسات في الاعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، القاهرة: عالم الكتب، ط.1

المنشورات:

- شارف عبد القادر، رمضان لعلا، (2016)، التحديات العربية لتضييق الفجوة الرقمية، مجلة البشائر الاقتصادية، عدد6، ص.ص 235-249
- لحر عباس، الفجوة الرقمية ومقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 3، العدد 4، ص.ص 78-106
- عبدلي فاطمة، (2016)، دور الفجوة الرقمية في تعطيل المشروع التنموي في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع لجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 4.
- Caroline Rizza, (2006/2) La fracture numérique : paradoxe de la génération internet, Hermès n° 45, ed CNRS. p.p 25-32

الأبحاث غير المنشورة:

- لزرقي نبيلة، (2014-2015)، الفجوة الرقمية بين الدول النامية والمتطورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي.

كتب باللغة الأجنبية:

- Alain Kiyindou, (2009) De la fracture numérique à la diversité cognitive, Communication et dynamiques de globalisation culturelle, direction : Alain Kiyindou et autres, Paris: l'Harmattan

واب غرافيا:

- نعال فؤاد، (2012) الفجوة الرقمية، المحاضرة 12-13

<https://nalhazani2012.files.wordpress.com/2015/09/d8a7d984d981d8acd988d8a9-d8a7d984d8b1d982d985d98ad8a9.pdf>

تعزيز دور الجامعات في تنمية الإبداع كمنطلق لإرساء اقتصاد المعرفة

(الإشارة لواقع التعليم العالي في الجزائر)

أ. بوران سمية

جامعة البيض

soumia_bourane@yahoo.fr

د. صادق زهراء

جامعة طاهري محمد بشار

rose_200903@yahoo.fr

الملخص: الجزائر مثلها مثل العديد من الدول تدرك أن إنتاج المعرفة أصبح تحديا تنمويا في المقام الأول لمواجهة العولمة وردم الهوة المعرفية. لذلك بادرت بإصلاحات للنهوض باقتصادها والتحول لاقتصاد معرفي؛ وتعد الجامعة أهم مصدر للمعرفة والإبداع، وإعداد المورد البشري و تنميته، ما استوجب الاهتمام بهذه المؤسسات بطريقة تجعل خدماتها تلبي احتياجات السوق والاقتصاد. تهدف هذه المداخلة إلى تقديم المفاهيم الأساسية لاقتصاد المعرفة، الإبداع والابتكار المعرفي، والإشارة إلى واقع التعليم العالي في الجزائر و تقييم دوره في نشر المعرفة، ثم مقارنته مع الدول الرائدة عربيا وعالميا، و خلصت هذه الدراسة باقتراح أهم الحلول الممكنة لترقية مستواه، خاصة أن الجزائر تملك إمكانيات تمكنها من تحسين ترتيبها الحالي عالميا. **الكلمات المفتاحية:** اقتصاد المعرفة، الإبداع، الابتكار، التعليم العالي، الجزائر، التجربة الكورية.

I. المقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي العنصر الرئيسي في أي نظام تعليمي كونها تضع اللمسات الأخيرة على المتعلم و تحدد توجهاته، اهتماماته و تبين تخصصاته، كما تعتبر هاته المؤسسات من أهم مصادر الإبداع و الابتكار و إعداد الموارد البشرية و تنمية مهاراتها بالبحث و التدريب و الرفع من مستوى كفاءتها، و من جانب اخر هي الأكثر مسؤولية عن طريقة بناء المجتمع. كل هذا أدى إلى ضرورة الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي و إدارتها بشكل يجعل الخدمات التعليمية قادرة على تلبية احتياجات السوق، الاقتصاد و المجتمع. و على هذا الأساس لابد من إدخال آليات عمل جديدة تهدف إلى تطوير مؤسسات التعليم العالي و التحسين المستمر لها بما يساعد على إرساء اقتصاد المعرفة بدلا من الاقتصاد التقليدي الريعي الذي تتميز به الجزائر. و هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية

اشكالية الدراسة:

ما مدى أهمية قطاع التعليم العالي في توليد و تنمية الابداع و الابتكار المعرفي باعتبار هذه الاخيرة من أهم الأسس التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة؟

أسئلة الدراسة:

- ماهي سبل ومتطلبات بناء اقتصاد المعرفة؟
- ما واقع التعليم العالي في الجزائر؟
- ما دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الإبداع و الابتكار المعرفي؟
- ما الأساليب اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم العالي وفق اقتصاد المعرفة؟
- هل المؤسسات التعليم العالي الجزائرية رؤية واضحة في سبيل توفير المتطلبات اللازمة لتنمية الإبداع والابتكار المعرفي؟
- ما الآثار المترتبة على تحقيق الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم العالي؟

أهداف الدراسة:

- الفاء الضوء على الاقتصاد المعرفي و أهميته و معرفة ركائزه الأساسية لغرض توفير البنى التحتية اللازمة له.
- تشخيص واقع منظومة التعليم الجامعي وتحديد الفجوة المعرفية.

- تحديد الآليات اللازمة لتطوير منظومة التعليم الجامعي في الجزائر بما يحقق اقتصاد المعرفة.
- توضيح العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وتنمية الإبداع - والابتكار المعرفي.
- البحث في سبل تطوير خطط وبرامج التعليم العالي لملائمة متطلبات اقتصاد المعرفة و تنمية الإبداع و الابتكار.
- عرض التجارب العربية و الدولية الناجحة و محاولة الاستفادة منها لتقليص هذه الفجوة.

المنهج المتبع في الدراسة:

وفي سبيل الإجابة على هذه التساؤلات سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتشخيص الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي وتحديد المتطلبات الأساسية لتطوير مؤسسات التعليم العالي بما يساعدها على تنمية الإبداع والابتكار، و أخيرا تقييم البدائل المطروحة على ضوء التجارب العربية و الدولية الناجحة باعتماد المنهج الاستقرائي.

تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: مفهوم ركائز و متطلبات بناء اقتصاد المعرفة

المحور الثاني: واقع التعليم العالي، الإبداع و الابتكار في الجزائر.

المحور الثالث: موقع الجزائر عربيا و عالميا وفق مؤشري التعليم العالي و الابتكار.

المحور الرابع: التجربة الكورية في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة و الدروس المستفادة منها.

المحور الخامس: نتائج الدراسة (اقترح بعض التوصيات لتطوير منظومة التعليم الجامعي تسهل الاندماج في اقتصاد المعرفة)

المحور الأول: مفهوم ركائز و متطلبات بناء اقتصاد المعرفة

1. اقتصاد المعرفة:

هو اقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها ، واستخدامها ، وتوظيفها ، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من الخدمات المعلوماتية الثرية، و التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري ك رأس المال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عالمية المعرفة، و التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكامل.

يعرف على انه: "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، و عليه فان المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا

أساسيا في العملية الانتاجية مثلما في التسويق، و أن النمو يزداد بزيادة هذا المكون"

من بين التعاريف التي تميل الى وجهة نظر الابتكار و دوره في التطور ما قدمه Barclay حيث عرف اقتصاد المعرفة كما يلي:

"دراسة و فهم تراكم المعرفة و تحفيز الأفراد لاكتشاف، تعلم و الحصول على ما يعرفه الآخرون".

2. ركائز اقتصاد المعرفة:

يبني اقتصاد المعرفة على خمس ركائز أساسية هي:

- **الابتكار (البحث والتطوير):** نظام فعال من الروابط التي تجمع المؤسسات التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات لمواكبة ثورة المعرفة المتنامية و استيعابها و تكييفها مع الاحتياجات المحلية؛

- **التعليم:** يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة و الإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ما يسهل نشر و تجهيز المعلومات و المعارف لدعم النشاط الاقتصادي و تحفيز المشاريع على الانتاج.

- **الحكومية الرشيدة:** تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية و النمو، و تشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات او لاتصالات أكثر إتاحة و يسر، و تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الإبداع:**

أصدر المعهد الاوربي لإدارة الأعمال تقريرا حدد فيه كل من مدخلات الابداع ونتائجه و كانت كالتالي:

- **مدخلات الابداع:** البيئة السياسية، البيئة التنظيمية، رأس المال البشري، التعليم الأساسي و التعليم العالي، تكنولوجيا الاعلام والاتصال...

- **نتائج الابداع:** الابتكار المعرفي، الابتكار الالكتروني، ابتكار السلع والخدمات...

3. متطلبات بناء اقتصاد المعرفة

هناك مجموعة من متطلبات اقتصاد المعرفة سيتم توضيحها فيما يلي:

- الاعتراف بالمعرفة ورأس المال المعرفي كموجودات جوهرية وأكثر أهمية من الموجودات المادية الملموسة.
- وجود هياكل تنظيمية ونماذج وانماط إدارية جديدة واستبدال الوحدات المركزية بوحدة معرفية مستقلة.
- الإنتاج المتميز و المتنوع للسلع و الخدمات .
- مواجهة الازمات الاقتصادية كأولوية حاسمة وتفصيلها على خيارات التحسين او التعديل و الإصلاحات التدريجية الروتينية .
- التركيز على مهارات وقدرات وخبرات الموارد البشرية.
- تكاملية النظرة لدى الزبائن و المجهزين و المساهمين و المستخدمين وضرورة دمجها بمصالح مشتركة.
- الاهتمام بالمواهب البشرية او رأس المال الفكري المتنوع معرفيا .
- بناء واعتماد نظم الحوافز ومكافآت جديدة تركز على توليد معرفة جديدة وتكون بديلا عن النظام التقليدي المعتمد على العمولة و الاجر المقطوع.
- إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة و المشاركة بها .
- الإضافة الى ما تناوله المرصد الوطني للتنافسية حول مؤشرات اقتصاد المعرفة للجمهورية العربية السورية -2013 ان تطور الاقتصاد و الارتقاء و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة والشاملة يستلزم مايلي:
- التخطيط لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة والنظر اليه نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقانة ليصبح نظاما وطنيا للابتكار والتجديد وإيجاد المناخ المناسب للمعرفة فالمعرفة اليوم ليست ترفا فكريا بل انها قد أصبحت اهم عنصر من عناصر الإنتاج.
- إيجاد البيئة العلمية وحاضنات الاعمال التي يمكن ان يتجلى فيها الابداع والابتكار والتي تساعد على اكتشاف المبدعين و المبتكرين و الإفادة منهم ورعايتهم وتوظيفها بكفاية وفعالية لأغراض التنمية الشاملة.
- إيجاد البيئة التشريعية و القانونية الداعمة لقطاع تقانة المعلومات و الاتصالات و محاور الاقتصاد المعرفي والتي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي.
- تطوير البنية التحتية المعلوماتية و الاتصالية وتطوير قطاع الإنتاج والخدمات في تقانة المعلومات والاتصالات مع ما تستلزمه من جهود لبناء الهيكليّة الإدارية والقانونية والأمنية اللازمة لمجتمع المعرفة .
- إعادة هيكلة الانفاق العام وترشيده وزيادة الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من التعليم الأساسي وحتى الجامعي مع زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتعزيز الابداع والابتكار.
- تعزيز فناعة المستثمرين والشركات بأهمية اقتصاد المعرفة. وزيادة الانفاق على البحث والتطوير والابتكار والمساهمة في تعليم العاملين لديهم ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم.
- تطوير رأس المال البشري وبناء القدرات وتمكين المواطنين من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة في ظل اقتصاد المعرفة.
- ادخال مقررات الاقتصاد المعرفي الى المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتطوير المناهج الجامعية والتربوية وأساليب التدريس بما يواكب عملية الابتكار والابداع وربط مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل وذلك لضمان تزويد الشباب بالمهارات المناسبة لوظائف الغد وانتاجها للمعرفة اللازمة للتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل ذلك انها حاضنة للمعرفة والابتكار اللذان يحركان النمو الاقتصادي .

- إيجاد الية للحوافز التي تخلق الطلب على المعرفة وتطور المهارات وتشجع المنافسة . وتعزز روح المبادرة وتساعد على اكتشاف المواهب .
- انشاء مناطق نمو ديناميكية تساعد على بث الثقة في النموذج الاقتصادي الجديد ومن ثم جذب الاستثمارات و الأنشطة الاقتصادية والتشجيع على تبادل المعرفة والابتكار.
- تحقيق التكامل الإقليمي والاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة لدى الدول المتقدمة .

المحور الثاني: واقع التعليم العالي، الإبداع و الابتكار في الجزائر.

1. واقع التعليم العالي و الاستثمار المعرفي في الجزائر:

يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصادا قاصرا يعاني العديد من الاختلالات و ذلك لعدة أسباب من أهمها عدم تحديد منهج واضح المعالم من شأنه تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل. ويتم التركيز على التعليم العالي لأنه يعتبر الأساس في التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال مخرجاته التي تستلزم جودة عالية أولا في التدريس و ثانيا في المناهج لتكوين رأس مال بشري كفاء يوظف طاقاته و خبراته في المجال المهني، يعمل على الإبداع و الابتكار و يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني.

بعض مؤشرات التعليم العالي في الجزائر:

أغلب مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي مؤسسات حكومية، و تشكل منظومة تحوي 108 مؤسسة تغطي 48 ولاية عبر التراب الوطني حسب إحصائيات وزارة التعلّم العالي و البحث العلمي لسنة 2017، موزعة بين الجامعات، المراكز و الملاحق الجامعية و المدارس العليا بالإضافة إلى عدد لا بأس به من مراكز و محابر البحث العلمي. و هو ما يشرحه الجدول أدناه.

إجمالا درس على مستوى هاته المؤسسات الجامعية: 53 457 أستاذا في الموسم الجامعي 2014/2013 ليرتفع العدد ب 2449 أستاذا في الموسم الجامعي الذي يليه، و يصل العدد الإجمالي للأساتذة إلى 57729 في الموسم الجامعي 2016/2015 كما يوضح الجدول رقم (02) بالتفصيل توزيع الأساتذة بين الاساتذة الدائمين، المشاركين و الاساتذة الأجانب و يلاحظ ان هذه الفئة الأخيرة في تناقص و ازدياد اعتماد المؤسسة الجامعية على الخبرات الجزائرية، و تجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات المقدمة هي إحصائيات الأساتذة المعيّنين أو التابعين لوزارة التعليم العالي فقط.

و يعرف عدد الطلبة المسجلين في طوري التدرج و ما بعد التدرج و عدد الطلبة المتخرجين ارتفاعا متواصلا في السنوات الأخيرة الجدول رقم (03) و هو ما يشكل تحديا للجامعة تسعى الجزائر إلى تجاوزه و تحسين المستوى العلمي للفئة الشابة من المجتمع و تزويد موردها البشري عامة بالمعارف و المهارات اللازمة، و لذلك تم اعتماد مخططين خماسيين 2002-1998 و 2012-2008 حيث يهدفان الى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العلمية و التكنولوجية و الارتقاء الى التنمية المستدامة في البلاد و هذا من خلال وضع أهداف طموحة و توفير الوسائل المادية و البشرية لتحقيقها.

أضحت الجزائر تولي اهتمام كبيرا بتطوير الجامعة نظرا لدورها في تعزيز المعرفة ببرامج و أنشطة البحث و التطوير، حيث خصصت الحكومة غلafa ماليا لذلك يقدر ب 250 مليار دولار لتطوير اقتصاد المعرفة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014.

أما عن تمويل النظام الوطني للبحث العلمي، بلغت النفقات ما قيمته 410 مليار دينار جزائري في الإجمال (حسب الجدول رقم 04)، من هذه النفقات ما خصص لمحيط البحث، و منها ما خصص لنفقات التجهيز.... لكن مقارنة بالدول المتقدمة تبقى هذه المبالغ ضئيلة بالرغم من انها تقابل نسبا معتبرة من ميزانية الإجمالية للدولة.

2. واقع الإبداع و الابتكار في الجزائر:

عموما تقاس جودة و فعالية التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مؤشرين هما على التوالي:

أولاً: من خلال ترتيب الجامعات

اعتمدت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تصنيف webometrics (الذي هو عبارة عن نظام لتقييم الجامعات العالمية ، يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا، يرتبط بمقياس الأبحاث و الملفات الفنية، و يتم تحديثه بشكل دوري كل ستة أشهر، حيث يعتمد على تصنيف المؤسسات الجامعية على أساس حضور هذه الأخيرة على شبكة الانترنت) باعتباره أكثر التصنيفات قابلية للتطبيق على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية. حسب إصدار جانفي 2017 و من بين 25000 مؤسسة تعليم عالي على المستوى العالمي كانت نتائج ترتيب الجامعات الجزائرية كما يوضحه الجدول أدناه:

و المفارقة أن تقاريراً لليونسكو تعتبر الجامعات الجزائرية مركز تكوين للإطارات البحثية و الأدمغة المبتكرة، في حين أنها تتذيل الترتيب العالمي و لا تحتل مراكز متقدمة حتى من بين أحسن مئة جامعة أفريقية و ها ما يؤكد (الجدول رقم 05).

ثانياً : من خلال المؤشرات التالية: المنشورات العلمية، براءات الاختراع، والصادرات من المنتجات عالية التكنولوجيا.

- المنشورات العلمية:¹

تشير إحصائيات سنة 2008 إلى أن عدد المنشورات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين بلغ في الجزائر 2154، في مصر 5590 و 3116 منشورا في تونس. و تعكس هذه الأرقام حجم الاهتمام بالبحث العلمي في كل بلد.

- براءات الاختراع:

تعد براءات الاختراع المسلمة للمقيمين كأحد مؤشرات الإبداع التكنولوجي، و كذلك ثم مؤشر لتنافسية البلد. يسلم المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية سنويا ما بين 700 و 800 شهادة براءة اختراع منها نسبة 10 بالمائة فقط تعود لباحثين أو مؤسسات جزائرية و بقية البراءات المسلمة هي لمتعاملين اقتصاديين أجانب ناشطين بأرض الوطن، و لا يستغل منها الا نسب ضئيلة جدا. و يمكن تلخيص تطور عدد براءات الاختراع المتحصل عليها من طرف باحثين جزائريين من سنة 2011 الى غاية سنة 2015 في الجدول رقم (06).

الملاحظ أن هناك زيادة معتبرة في عدد البراءات المسجلة من سنة الى أخرى حسب ما يشرحه الجدول ، اضافة الى ان أكبر عدد من براءات الاختراع التي تحصل عليها الباحثين كانت في المجالات التقنية: الفيزياء، ميكانيك، كهرباء، إلكترونيك، علم المعادن، الطاقة المتجددة، الصحة، الصناعة الدوائية وعلى المستوى الدولي حسب إحصائيات الوكالة العالمية للملكية (OMPI) فان الصين هي أول دولة مستقبلية لطلبات البراءات 650000 في سنة 2012 وهو ما يمثل % 28 من المجموع العالمي، في حين بلغت حصة أمريكا % 23 و حصة اليابان % 15.

كذلك يجب الإشارة إلى أن 80% من براءات الاختراع في البلدان المتقدمة مصدرها الصناعة، على العكس من ذلك في الجزائر تصدر 26 براءة اختراع فقط عن مراكز و معاهد البحث خارج وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر منها 15 تحصل عليها مركز البحوث و التطوير (صيدال) و البقية تحصل عليها أفراد، أما براءات الاختراع التي تحصلت عليها مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث التابعة للوزارة فقدر عددها 171 حسب الجدول رقم 07 هذا ما يدفعنا لتوقع ديناميكية جديدة من الشركات الصناعية على المدى المتوسط.

تصدير المنتجات عالية التكنولوجيا:

ترجم تجارة المنتجات العالية التكنولوجيا من جهة القدرة على استيعاب هذه المنتجات (الاستيراد)، و من جهة اخرى انتاج منتجات تنافسية على مستوى السوق الدولي (التصدير).

نسبة الصادرات العالية التكنولوجيا من مجموع صادرات الجزائر في متوسط الفترة 2000 الى 2009 بلغت 01 % و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالجزارتين المغرب و تونس.

تعود أسباب هذا الضعف إلى:

القاعدة الصناعية ضعيفة.

- عدم التحكم في التكنولوجيا وصعوبة تجنيد القدرات العلمية والتقنية.
- صعوبات في تسيير وتنظيم المؤسسات العمومية.
- صعوبات مرتبطة بالنظام البنكي، بالهياكل و تأهيل العمال.
- المنافسة التي تفرضها المنتجات المستوردة من اسيا.
-

المحور الثالث : موقع الجزائر عربيا و عالميا وفق مؤشري التعليم العالي و الابتكار.

1. ترتيب الجزائر عربيا و عالميا وفق مؤشر التعليم العالي:

كشفت تقرير التنافسية العالمي لعامي 2016 – 2017، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ان الجزائر قد احتلت المرتبة 96 وفق مؤشر التعليم العالي متبوعة بكل من المغرب، مصر و اليمن بينما تربعت كل من قطر و الإمارات العربية المتحدة و البحرين على المراتب الثلاث الأولى عربيا بحجزها المراتب 30، 34 و 44 على التوالي.

2. ترتيب الجزائر وفق مؤشر الابتكار العالمي:

مؤشر الابتكار العالمي ، الذي صدرت نسخته العاشرة هذا العام (2017)، هو تقرير يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل، و المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) و المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، يستعرض مؤشر الابتكار العالمي نحو 130 اقتصادا باستخدام عشرات المقاييس من بينها: إيداعات البراءات و الإنفاق على التعليم، يشير مؤشر الابتكار العالمي 2017 في إصداره العاشر إلى استمرار الفجوة في القدرة الابتكارية بين البلدان المتقدمة و النامية، ومعدلات النمو الاستثنائية لأنشطة البحث و التطوير على مستوى الحكومات و الشركات على السواء. تربعت الإمارات العربية المتحدة الترتيب حيث احتلت المرتبة 03 على مستوى شمال إفريقيا و غرب آسيا و المرتبة 35 عالميا، وتظهر الإمارات أوجه قوة تتمثل في التنقل الداخلي للغير، و مجموعات الابتكار، و الابتكار في نماذج الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما عن ترتيب الجزائر فتراوح بين المرتبة 83 في سنة 2007 و هي الأحسن على مدى عشر سنوات الأخيرة الا انها تراجعت الى المرتبة 138 في سنة 2013 كما يبينه الجدول رقم (09)، لكن الجزائر تداركت الوضع لتتقدم تدريجيا الى ان وصلت الرتبة 108 في سنة 2017.

المحور الرابع : التجربة الكورية في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة و الدروس المستفادة منها.

1. مؤشرات اقتصاد المعرفة في كوريا الجنوبية:

ان اختيارنا لعرض تجربة كوريا لتمكينا من الخروج من نفق التخلف إلى مقدمة الدول الصناعية الكبرى ثم سرعان ما تطور اقتصادها من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي و شغل المراتب الأولى على المستوى العالمي وفق العديد من المؤشرات و هو ما يبينه الجدول رقم (10). ركزت استراتيجيات التنمية على تحقيق الاستفادة في نمو الإنتاجية من خلال زيادة القيمة المضافة للناتج باستمرار. تضمنت هذه الاستراتيجيات على عمليات التعلم المكثف، و بناء القدرات و تنمية الموارد البشرية المؤهلة.

ان نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 2010/1970 فاقت % 100 في كوريا الجنوبية، أما في ما يخص التعليم العالي فإننا نلاحظ أن النسبة قفزت من % 36.87 سنة 1990 إلى % 100.96 سنة 2010 ؛ أي أن التعليم العالي تفوق كثيرا بكوريا الجنوبية، ونلاحظ أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي كادت تضاهي نسبة الالتحاق بالابتدائي.

2. الاستراتيجيات التي تم التركيز عليها بغرض التحول لاقتصاد المعرفة:

بفضل الاستراتيجيات التي قام عليها تحول كوريا الجنوبية لاقتصاد المعرفة احتلت هذه الأخيرة الصدارة بين 145 دولة، و أهم ما اعتمدت عليه هو خلق مجتمع معرفة و ذلك بالاستثمار و التطوير المستمر لقطاعات التعليم و في مختلف المستويات:

- التركيز على أنشطة البحث، التطوير، خلق المعرفة، براءات الاختراع...
- تعميم التعليم و إصلاح أنظمتها بما تواءم مع متطلبات التحول لاقتصاد المعرفة

- تطوير منظومة الإبداع التكنولوجي وجعلها أكثر كفاءة بالربط بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الاقتصادية.
 - الرفع من محصنات تمويل التعليم العالي والبحث العلمي
 - تشييد بنية تحتية معلوماتية تكنولوجية تساعد على إرساء اقتصاد المعرفة
 - رفع مستويات التفاعل بين الحكومة، الخواص والمجتمع المدني سهل في انجاء هذه الاستراتيجية
 - تنمية المورد البشري وتأهيله ليتلاءم مع متطلبات السوق
- وقد واصلت كوريا جهودها التنموية في السنوات اللاحقة بهدف تأكيد التوجه التقني والمعرفي للدولة، فتم إنشاء وزارة باسم وزارة اقتصاد المعرفة عام 2008 للتنسيق بين الجهات المعنية، ودعم القدرات الابتكارية والتنافسية للشركات الوطنية، وتوفير البنية المعلوماتية الحديثة.

المحور الخامس: نتائج الدراسة (اقتراح توصيات لتطوير منظومة التعليم الجامعي تسهل الاندماج في اقتصاد المعرفة)

إن نجاح الإمارات العربية المتحدة على المستوى العربي و كوريا الجنوبية على المستوى العالمي يعود لظروف و خصائص تميزت بها هذه البلدان لكن هذا لا يمنع الاستفادة من هذه التجارب الناجحة دون استنساخها كليا، و خاصة بالنسبة للجزائر التي عجزت عن الانتقال لاقتصاد المعرفة لحد الان رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية، مالية و بشرية

و لتطوير العملية التعليمية، و رفع مستوى الخدمات و تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي نقدم التوصيات التالية:

- لا بد أن تتماشى البرامج المعتمدة مع المعايير العالمية، متطلبات السوق، رغبات الطلبة واحتياجات الدولة المجتمع.
- خلق علاقات تعاونية مع الجامعات الأخرى داخل و خارج الوطن لتبادل الخبرات و المعلومات و اكتساب معارف جديدة.
- إنشاء مراكز للتعليم الداخلي و الاهتمام أكثر بوضع برامج تدريب تقوم على الأسس العلمية الصحيحة.
- إنشاء قاعدة بيانات تبقي المؤسسات الجامعية على اطلاع باخر المستجدات في مجالات جودة التعليم، نظم التسيير و غيرها.
- متابعة مدى رضا المؤسسات الاقتصادية عن نوعية و كفاءة مخرجات المؤسسات الجامعية و بمدى اندماج خريجي هذه الأخيرة في سوق العمل.
- تعميم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لاعتبارها أهم ركائز الإبداع و الابتكار.
- تكوين الأساتذة بالشكل الذي يتماشى مع الأساليب الجديدة في التدريس.
- تحسين و تطوير المناهج باستمرار لتسهم في تنمية مهارات الطلبة و زيادة قدراتهم الإبداعية و الابتكارية.
- إن تركيز الاستثمار و تطوير القطاع التعليمي و خاصة التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل القطاعات التي تستلزم مهارات فنية عالية (الصناعات الفنية المتخصصة والصناعات الثقيلة والتقنيات الحيوية وغيرها من التخصصات العلمية) ستسهم في تسهيل و تسريع دمج الجزائر في اقتصاد المعرفة.
- الاستفادة من الأدمغة المهاجرة و التي سجلت العديد من براءات الاختراع خاصة في الدول الأوربية بجلدهم عن طريق تخصيص مشاريع مثل مشروع الجزائر العاصمة المدينة الذكية جلب منذ اطلاقه من حوالي سنة ما يزيد عن 200 باحث شاب مقيم بالخارج والذين مكنتهم ابتكاراتهم التكنولوجية من الحصول على العديد من البراءات ولكنهم اختاروا العودة إلى بلدهم قصد المشاركة في تصميم المدينة.
- تطوير البحث العلمي و الابتكار مع التوجه بشكل قوي إلى دعم و التشجيع العلني للشركات التي تعتمد على معامل البحث أو التي تعمل بالتنسيق مع مراكز الموارد التقنية والابتكار.
- وجوب تماشي السياسات التنموية مع السياسات التعليمية.

الخاتمة

ان تحقيق الريادة والتميز لمنظمات الاعمال اليوم يرتكز بشكل أساسي على المورد البشري باعتباره مصدر للمعارف وفي ظل اقتصاد المعرفة اين يتجه الاهتمام صوب النشاط الكثيف للمعرفة يخص جانب التعليم بدوره جوهرى خاصتا الجمعات ، لذا يجب جعل التعليم منسجما ومتطلبات اقتصاد المعرفة في تكوين الافراد وتعزيز وتنمية الابداع والابتكار ليهم و تكوينهم في المجالات التي يتجلى فيها اقتصاد المعرفة من خلال تشجيع عمليات البحث والتطوير وتقوية قواعد تكنولوجيا الاعلام والاتصال والاهتمام بالتكوين والتدريب وغيرها الكثير مما يساهم في اندماج في اقتصاد المعرفة .

التوصيات :

اهم مورد لتحقيق الريادة اليوم هو المورد البشري مورد المعرفة
الاهتمام بالتعليم والتدريب والتحفيز للمحافظة على رأس المال البشري
يجب تكثيف الجهود في مجال التعليم لدوره المهم في ظل اقتصاد المعرفة
تشجيع الافراد لتنمية الابتكار والابداع
تخصيص اهم الموارد واكبرها لمجال البحث و التطوير
تدعيم قواعد وهياكل التكنولوجيا الرقمية
الملاحق :

الجدول رقم (01) توزيع مؤسسات التعليم العالي

جامعة	مركز جامعي	مدرسة وطنية عليا	مخبر بحث	مدرسة عليا	مدرسة عليا للأساتذة	مركز بحث	ملحقة جامعية
50	13	20	1000	12	11	30	02

المصدر: بيانات موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية على الموقع تاريخ الاطلاع 12/10/2017

<https://www.mesrs.dz/ar//universites>

الجدول رقم (02) التأطير البيداغوجي

الاساتذة /السنوات	الموسم الجامعي 2014/2013	الموسم الجامعي 2015/2014	الموسم الجامعي 2016/2015
أساتذة دائمون	51 299	53 622	60515
أساتذة أجنب	107	93	72
أساتذة مشاركون	2 158	2 284	1 668

المصدر.: O.N.S ,l'Algérie en quelques chiffres N°: 46, Edition :2016, P30.

الجدول رقم (03) تطور أعداد الطلبة المسجلين و الخريجين

عدد الطلبة المسجلين و المتخرجين / السنوات	الموسم الجامعي 2014/2013	الموسم الجامعي 2015/2014	الموسم الجامعي 2016/2015
عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج	1119 515	1165 040	1315 744
عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج	70 734	76 510	76 961
عدد الطلبة المتخرجين	271 430	311 976	-

المصدر.: O.N.S ,l'Algérie en quelques chiffres N°: 46, Edition :2016, P30.

الجدول رقم (04) تطور ميزانية التعليم العالي 2004-2011 (مايار دج)

2011-2010		2008-2007		2005-2004	
النسبة من ميزانية الدولة	ميزانية التعليم العالي	النسبة من ميزانية الدولة	ميزانية التعليم العالي	النسبة من ميزانية الدولة	ميزانية التعليم العالي
6.19	212	5.86	118.	6.53	78

المصدر: كيارى فاطمة، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية-د-دراسة حالة جامعة معسكر- جامعة أبو بكر بلقايد، 2012، ص 122.

الجدول رقم (05) ترتيب خمس جامعات جزائرية الأولى حسب webometrics لسنة 2017

الرتبة	الجامعات	الرتبة عالميا
1	جيلالي اليابس سيدي بلعباس	2131
2	العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين	2198
3	جامعة قسنطينة 1	2524
4	جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان	2614
5	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	2703

المصدر: <http://www.webometrics.info/en/aw/algeria>

الجدول رقم (06) تطور عدد براءات الاختراع للباحثين الجزائريين من 2011-2015

السنة	عدد براءات الاختراع للباحثين الجزائريين
2011	90
2012	131
2013	156
2014	174
2015	200

المصدر DGRSDT: Recueil des brevets d'invention décembre 2016, P 08

الجدول رقم (07) الهيئات الحاصلة على براءات الاختراع

النسبة	عدد البراءات	هيئات وكيان البحث	الرتبة
46.19	91	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	1
40.60	80	مراكز البحث التابعة للوزارة	2
13.19	26	مراكز ومعاهد البحث خارج الوزارة (صيدال خاصة)	3

المصدر DGRSDT: Recueil des brevets d'invention decembre 2016, P 06

الجدول رقم (08) ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقا لتقرير التنافسية العالمي 2016/2017

Figure 17: GCI rank of oil importers and oil exporters in the Middle East and North Africa, 2016–2017 edition

Country/economy	PILLARS												
	Global Competitiveness Index	Institutions	Infrastructure	Macroeconomic environment	Health and primary education	Higher education and training	Goods market efficiency	Labor market efficiency	Financial market development	Technological readiness	Market size	Business sophistication	Innovation
Oil-exporting economies													
United Arab Emirates	16	7	4	38	40	34	3	11	28	18	27	13	25
Qatar	18	10	18	2	27	30	7	17	21	33	50	18	18
Saudi Arabia	29	24	31	68	51	46	41	65	47	41	14	31	42
Kuwait	38	59	52	6	76	94	85	115	65	60	51	61	110
Bahrain	48	25	32	113	34	44	22	35	43	37	92	33	45
Oman	66	28	38	81	69	85	51	82	55	57	68	66	76
Oil-importing economies													
Israel	24	31	28	48	28	24	32	21	19	22	57	21	2
Jordan	63	34	56	118	80	51	43	87	68	75	75	36	40
Morocco	70	50	58	49	77	104	64	124	83	81	55	76	96
Algeria	87	99	100	63	73	96	133	132	132	108	36	121	112
Tunisia	95	78	83	99	59	93	113	133	119	80	69	101	104
Lebanon	101	119	117	136	52	66	55	104	69	72	76	50	58
Egypt	115	67	96	134	89	112	112	135	111	99	25	85	122
Yemen	138	137	136	138	117	136	131	137	138	136	89	129	138

Courtesy/Imago

المصدر: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018>

الجدول رقم (09) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار على المستوى العالمي لسنوات 2007/2017:

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	/2009 2010	/2008 2009	2007	
108	113	126	133	138	124	125	128	118	83	الجزائر

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنوات 2007/2017

الجدول رقم (10) مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا الجنوبية

السنوات	الرتبة	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر المعرفة	مؤشر التسهيلات الدولية	مؤشر الإبداع التكنولوجي	مؤشر التعليم و الموارد البشرية	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال
1995	25	8.16	8.56	6.93	8.22	9.13	8.34
2012	29	7.97	8.65	5.93	8.80	9.09	8.05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي وتقارير قياس مجتمع المعلومات

قائمة المراجع:

- بالأطرش حورية ، محمد حمزة،(2016)، تحليل المناخ الاستثماري لإنشاء المؤسسات المبتكرة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري و الايطالي، ، العدد 09، الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.
 - بلقوم فريد، (2017)، واقع وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر، ، ملتقى وطني حول: "دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، الجزائر، جامعة الجزائر 3.
 - الحداوري حامد ، (2014) "تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بحسب منهجية البرنامج التفاعلي World Bank KAM 2012 دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 208 ، العدد 13 ،العراق، جامعة بابل.
 - عيدودي فاطمة الزهراء،(2017)، بن ربيع حنيفة، محاولة تقييم دور التعليم العالي والبحث العلمي في إنتاج ونشر المعرفة في الجزائر، ملتقى وطني حول: "دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر3.
 - قريب ناصر الدين ، سفيان بن عطية،(2015)، منظومة التعليم في الجزائر و مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، الجزائر.
 - كيارى فاطمة، (2012)، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية- دراسة حالة جامعة معسكر- ، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
 - محمد السيد أبو السعود جمعة، (2009)، " تطوير التعليم و دوره في بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل"، الرياض.
 - هدى زوير، عدنان داود، (2010)، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع.
- تقارير التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنوات 2007 / 2017.
- <http://reports.weforum.org>
 - O.N.S ,l'Algérie en quelques chiffres N°:46 . édition.2016/
 - Rapport du FEMISE , les pays méditerranéens au seuil d'une transition fondamentale,2011.
 - Recueil des brevets d'invention 2016.
 - Revue EL Bahth, DGRSDT ? N° 3, 4ème trimestre, 2010.
 - Unesco Science Report The Current Status Of Science Around The World , 2010.
 - www.mesrs.dz/ar//universites
 - www.webometrics.info
 - www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article